



باب النصف من الشقة كتاب الحساب باب طرقي الفصل باب الفصل
٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٤

باب الشراء والقتل باب ما يمسى بالقتل كتاب الديت فصل النسخ
٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٧

باب كبر الجمل في الطريق فصل في الحايث باب جنة الله باب جنة الملك
٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤

باب جنة الملك باب غصن العفة باب القامة كتاب المعامل كتاب الحساب
٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣

باب الوصية كتاب كبر الجمل باب الوصية باب الوصية باب الوصية
٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢

باب الوصية بالكنة باب الوصية بالكنة باب الوصية بالكنة
٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١

باب الوصية بالكنة باب الوصية بالكنة باب الوصية بالكنة
٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠

باب الوصية بالكنة باب الوصية بالكنة باب الوصية بالكنة
٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩

باب الوصية بالكنة باب الوصية بالكنة باب الوصية بالكنة
٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨

باب الوصية بالكنة باب الوصية بالكنة باب الوصية بالكنة
٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧

باب الوصية بالكنة باب الوصية بالكنة باب الوصية بالكنة
٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦

على سبيل السرى من موقوفات القصد باجماع الصالحين ولا ان المالك لم يرض ببعضه من موقوفاته انما رضى على وجهه تعالى الفهم
فلا يجوز اخلاؤه عن الضمان فالضمان اصله القصد وانما يحول منها الى الموقوفات ام السج ولم يوجد **قوله**
وخار المسد لا يمنع خروج المسح عن ملكه الباع الى اخيه اعلم ان اصل الخار بمنع التنازل عن القصد في حق الحكم اصلا ان
كان الخار له وان كان الخار للبائع او للمشتري منع الاعتقاد في جانب حله الخار نظا له ولا يمنع في جانب من لا خاره
لان القصد باس لازم في جانبه حتى السج الفسخ واذا كان كذلك فالبدل الذي من جانب الخار لا يخرج عن ملكه والبدل
الذي من جانب من خرج من ملكه **قوله** وتاخر ملكه ما على السج لازم في جانب من لا خاره فهو على البدل الذي
من جانب حكم السج اللازم وهو الاسعار من ملك احد الى ملك اخر الامر في ان يخرج عن ملكه فلو لم يدخل ملك صاحبه
ان في ملكه كالمالك هو غير موقوف في الشرع والى حقه انه لو دخل الحوض في ملكه ولم يخرج الحوض عن ملكه
لا يخرج البذل ان ملك رجل احد حكم المعاوضة مع انه محل النقل وذا اما لا يعرضه المعاوضة لانها بعض الشيء الباع
والساوي خروجهما خروج ودخوله دخول لو دخل ملكه من غير ان يخرج البدل الاخر من ملكه لكان ما كانا بلا عوض
وذا السن بموجب المعاوضة **قوله** منها عتق المسد على المشتري او اسد في ارضه محرم منه لم يحتج عليه
عنده لانه لم يملكه وبقي خاره وعندهما يحتج عليه ويطل خاره **قوله** بخلاف ما اذا قال لبي سديت عبدا فوجرت
فاسمراه عتق عندهم لانه عند وجود السديت كانه انفسا العتق او المعاق بالسديت كما مرسل عند وجود السديت لا لاجل
ذلك يحتج فان لم يكن لو كان كالمشتري لاحتج به السديت لوقوع عتق من خلف جفته بالسديت عن الكنان لو اسبغراه ناو اعني
الكنان طلب ما احلنا كالمشتري بصحة الجزاء اعني قوله فهو حر وليس من ضرور جعله كالمشتري حتى الجزاء جعله
كالمشتري في صحة نية الكفارة **قوله** ومنها جيل المسد اعني لو اسد على ان كان الخار فحاضرت بد المشتري في مدة
الخار فاجار المشتري القصد لا يحترا بذلك الحصة من الشراء وعندهما يحترا بها ولو ردها حكم الخار فعند
لا يجب على الباع استبراء جديد لانها لم تدخل ملك غيره وعندهما يحترا بها ولو ردها حكم الخار فعند
ردن قبل القبض كحساسا **قوله** منها اذا ولدت المسد اعني في مدة الحار الكاح لم يهل ولم يولد
وبقي خاره وعندهما بصرام ولده ويطل خاره **قوله** ثم او دعه عند الباع في مدة الخار فهدمك بد الباع في مدة
الخار او ردها ملك على الباع عنده ويطل السج لانه لم يملكه المسد عنده ودار بغير قصد بالرد على الباع فهدمك
المسح قبل القبض فهدمك على ملك الباع وعندهما يهدمك على المشتري بل من انه يهدمك على المشتري ملكه عندهما فصار مودعا
ملك نفسه ودار المودع دار المودع فصار هلكا في يد الباع كهدمك في يد المشتري **قوله** لو كان المشتري
بالخار عن مادونا فابراه الباع عن المدة صح الامر وبقي خاره فان احار كان المخرج له بلا من ان السج
عاد المسح الى الباع فلا من ان عنده لم يملكه وكان الردا مساغا عن الملك والمادون ملكه كما لو ذهب له
هبة فامسح عن العيول عندهما بطل خاره لانه ملكه عندهما فكان الرد والفسخ من تسليم كاس الباع بل ابدل
ولو تبرع والمادون لا يملكه **قوله** انه مسد على الفسخ من جهة صاحبه لملكه نداء السديت ومسا السديت



٩٧١

Murat Molla Halk Kütüphanesi	
Eski Kayıt No :	986
Yeni Kayıt No :	73412
Tasnif No :	207

الى بها والمسلط على التصرف بغير تصرفه بغير محض من المسلط فما سجد تصرفه لو كان السبع اذا ما عجز محض
 من الموكل ولهذا لا يسقط رضى الاخر فكذلك لا يشترط حضوره واعتبر النفس بالاجابة فانه محض رضى النفس والواجب
 به الا ان يتم بغير محض الاخر فكذلك النفس ولها انما بالنفس بلزم غيره حيا فلا يثبت حكمه بغيره في حقه ما لم يعلم به
 كالموكل اذا عزل الموكل حال عيبته لا يثبت حكمه عزله في حقه ما لم يعلم الا ترى حكم اجاب السبع لا يلزم العبد ما لم يعلم
 دفعا للضرر عنه فحكم اجاب العبد احق وهذا لان العقد محقق مع الخار وبالنفس يرتفع الاحتقار في حواله الاخر والاعلو
 عن الضرر فانه اذا مضى المدة نظر في السبع ثم تنال الظاهر بغيره ما لم يضره فله الحق الضمان بالهلاك فيما اذا كان
 الخار واللباع واذا كان الخار للمشتري فاللباع لا يملك لسلطه مسددا آخر بنا على ان السبع بمضى المدة فاذا جاء
 المشتري بعده واخرانه كان فسخ العقد فلو سبب حكم النفس في حقه لتضرر به الباع وهذا ضرر بلحقه بغيره المشتري
 فسوف على علمه ولو بضرر به المشتري فهو ضرر بلحقه لاس جبهه الباع بل يحرم عن حصيل شرط صحة الفسخ وبه
 فارق الاجابة فانه لا يلزم الاخر باخره سدا لان العقد لازم من جانب المشتري وعلية الخار وكف نقال هو مسلط
 على الفسخ جبهه صاحبه وصاحبه لا يملك الفسخ والاسلطة فله لا يملكه المسلط ولكن انما يمكن من الفسخ لان العقد
 غير لازم في حقه ولغوات صفه لزوم بلا رضى صاحبه ولكن لا يمكن من الفسخ بلا علمه كما في الوكالات السكاك والمضاربات
 وهذا بخلاف الوكيل حيث بغير علم الموكل لانه مسلط على التصرف جبهه الموكل بمسلطه اياه على التصرف
 فوق علمه ولا يلزم ما اذا كان الخار للباع فاعلم السبع او دبرا وكانا وورثا ووطى وقبل سهوة او وهب
 او اجر فانه سبب السبع وان لم يعلم المشتري ان سبب الفسخ هنا ضمنى لا يقصد التصرف فلا سوف على العلم
 كالموكل اذا اعطى العبد الذي كل بيعه سخر الوكيل وان لم يعلم به بخلاف ما اذا عزل قصدا **قوله** ثم العقد
 بمعنى المدة قبل الفسخ لان تمام المدة لا له لزوم السبع فاذا ائتمن في حال يوفى الفسخ ابطال الفسخ ونم السبع يموت
 من له الخار ويطلب خاره وقال ما لا كذا في سبب السبع لانه وجميع الخار وبعدها ناعاوه لذلك ففسخ ولنا ان المانع
 من لزوم العقد الخار ويدر بطلان العقد **قوله** وقال السافعي في تور عنه ونهزم وارث من له الخار
 مقامه في التصرف بحكم الخار واجمعوا انه لو مات من علمه الخار سقى الخار له انه حق لا يمتنع لملكه من علمه ابطاله
 سبب السبع فيورث كملك السبع والتمس حق الكفالة والرهن في خار العيب الحذر ولنا ان الخار مشبه في رده
 فان معنى قولنا فلا يلزم الخار في كذا اي المشيه الله ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وسببه صفته لا ان يملكه فلا
 يحتل الاستقلال منه الى غيره والارث فيما احتمل الاستقلال الى الوارث فاما ما لا يحتمل الاستقلال فلا نور كملكه في من كونه
 وام ولده والعقد لا يستقل الى الوارث لانه انما نورث ما كان فاما والعقد قول فوضي بلا سبي لا يصح الاستقالة
 الى الوارث بخار العيب لا نورث فان الخار الذي للمسلط بطلان انما سبب له خاره مسددا وارثها بوجوب الخار وهو
 ملك السبع سلما عن العيب او جبهه العقد للمسلم سلما عن العيب فلو ارث هذا الوصف لما استحق سلما عن
 العيب سبب مطالبة الباع بالتسليم الا ترى ان الخار قد سبب للوارث ابتداء وان لم يكن ما له المورث لان حثب المبيع

في صخره من حزنه عند المشتري في صخره فهو عيب رده لا يحاد الحب باحاد السبب وان حذر هذا الاشياء في صخره
 بباعه فوجرت عند المشتري بعد البلوغ لم يرد له لا خلافا للحب بخلاف السبب وان حذر هذه الاشياء
 بعد البلوغ عند الباع بم وجرت عند المشتري بوجه لا يرد له شرط استحقاق الرد وجود العيب الواحد عند المشتري
 واما العيب بد الباع فلا يوجب الرد للمشتري بحسب حذرته واما احاد الحال ليل احاد السبب اذا دلت على احاد
 الحب اخلاف الحال دلت على اخلاف السبب فاذ ليل اخلاف الحب **قوله** والاباق في البول في الفراس والسرقة في
 حال الصخر ليل الحب وضعف لمانه ولله الباع في الخواب في حال الكبر في البول في الفراس والسرقة في حال
 وخف في الطهر رغبة في المال اخلاف السبب بخلاف الحال فالحلف الحب لان اخلاف لا سبب ليل اخلاف
 المسببات والمراد بالصخر من عقلت فاما الذي لا يحفل بوضوئها لا يكون عيبا لان لا يكون عيبا عن قصد
 والسرقة والبول في الفراس كذلك لا يكون عيبا في الصخر جدا لخدم الفصد وضعف البسمة **قوله** والحنون في الصخر
 عيبا بلامعناه اذا حذر عند الباع في الصخر من حزنه عند المشتري في الصخر او في الكبر بوجه لانه عيب في كذا السبب يتخذ
 في الحال وهو آفة تمل الدماغ ومن اذا اسرى عبدا وخرج عند الباع فله ليرده ولم يحق عند المشتري ان سببه آفة
 تمل الدماغ وهي انما يمكن ان تزك الجهمور على انه لا يرد ما لم يحاو عند المشتري وهو الصحيح لان الباع قد اراد على
 ازاله ملكا لانه كسائر الحلال فلم يكن ضرر وجودها هو ما ناعاوها **قوله** البخر من تحت الفم والدفرا راحة
 مودبه يحرم من لا يلبس كذا في المبسوط وفي المحرر لدور مصدر فردا خبثا اعنه وبالسكون السنن اما الدفر بالادال
 المحمجة وبالحكم في غيره وهو حذر الراحة ايها كانت وهو مراد الفقهاء من قولهم والنحو والدفرا عيب وهكذا في الرواية
قوله ولا يحل ان يبيح النحو والدفرا لانه لا يستحرام الا ان يكون فاحشا لا في ادل على آفة في البطن فالداء نفسه
قوله والزنا وولد الزنا عيب الجارية لان المقصود حصره في جابه بدهب سابعه لهواه وبترك خدمه مولاه **قوله**
 السافعي حذر الله الزنا عيب مطلقا كالسرقة **قوله** والكفر عيب فيهما لان المسلم بغير عيبه للعداوة والدينه
 ولا تقدر على استحقاقه في الامور الدينية كاخاد الماء للوضوء وحمل المصحف اليه ولا تقدر على حمله في مكان الفناء
 ولو اسيراه على انه كافر فوجده مسلما ليرده لان الكفر عيب قد اشتراه على انه محب فاذا امو سلمه وعند الشافعي
 له ليرده لغوات السرط المرغوة في استحباب الكفر مطلوب المسلم لان فيه اذ لا له ولنا ان الرجوع الى الدار ان لا الى الماله **قوله**
 ولو كانت الجارية ماله لا يحضر وهي سخره في عيب ماله على ان يتطاع الحضر او انه والاستحاضة دليل داء
 في البطن اذ العادة الاصلية في النساء اللاتي جبلن على السلامة لم يحضر في اوانه ويظهر في اوانه فاذا كان بخلافه كان
 لداء في البطن وبغيره في كذا قصي ما انتهى اليه ابداء الحضر واسعد عشرينه لان أقصى غايته بلوغه عن عذرا في حنفية حذره
 واما يعرف في كذا يقول لانه لا يطر بق لعرفه ذلك الا هذا لم يستحلف الباع مع هذا ان كان بعد البصر لم يكن قبل البص
 فذلك في الصخر وعجز بوجه لانه لا يطر الباع لان السبع قبل البص صخره قالوا في طاهر الرواية في قول الامامة في ذلك لم اعلم
 ان المشتري اذا ادعى النقص فالتقاضى لسالة عن مدة الانقطاع فان ادعى النقص في مدة قصده لا سبب وعواه

هو السبب في راحة الخار على هذا المذهب
 هو السبب في راحة الخار على هذا المذهب
 هو السبب في راحة الخار على هذا المذهب

ولما عني الانقطاع في مدة مدونة سمح دعواه والمدة مقدرة ثلثة اشهر عند المي يوسف وارجعته عند محمد وعنه الحسنه
وزرجهما الله يستس في اعز المدة فادونها نصرة ثم بعد ذلك لكان المانع مجتهدا في دفع ما ادى اليه اجتهاده والمأخذ
بالمعق وهو سنان فاذا ادعى الانقطاع في مدة كبرى لا سمح دعواه فانه يدعى ارتفاع المحض سبب الداء او الحبل فاذا
ادعى في ذلك عند سال المانع او هو كادى المشتري في ان يتم ردها على المانع باقراره ولو قال هي كذا لكما لو كان ما كانت
سقطها المحضه عندى انا حدث هذا الحب عند المشتري بوجه المحضه على المانع لتصادقها على تمام الحب للحال
فان طلب المشتري من المانع حلفا المانع على ذلك كما حلف سائر الحبوب فان حلف بركي وان نكل بردي عليه لان كونه كافراره
فان سهد المشتري سهد على انقطاع المحض عند المانع لا سبيل سهادهم بخلاف ما لو سهدوا على كونها مستحاضه
لان لم يستحاضه دور والدم فقطح عليه اما انقطاع المحض علم وجهه بعد عينا فلا يدفع عليه السهد وقد يتيقن النافخ
بعدمه فلا يعبل سهادهم ولا ينكر المانع انقطاع محضها في الحال لا يحلف على ذلك عندى حسنه وعندها يستحلف
لما سأل ان يشا الله واعلم ان التولول عيب وكذا الحال في حيا ما كان نقصان الثمن باكثر او الصمويه هي جميع في الشئ
او خشب بحث مصرب الى الساهر كذا الشمرط وهو اخلاط بالسواد في السحران في غيرا وانه دليل الداء وفي اوانه
دليل الكبر والادرعيب وهو اسفا في الخصص في العشي عيب وهو صفة البصر بحيث لا يصر بالليل والسن السافط
عيب ضرر ساكال او غيره لانه شينه ويقصر حليم وكذا السواد والطفلا لسود عيب اذا كان يصفى الموالج عيب
وهو لرجل يسان والكلى عيب اذا كان من آو والا كما في الجبسه والقروح عيب الخزن عيب هو الكسكس
في الدابة على وجه لا سدر لا يتسدر بلع والنج عيب هو ان لا يملح عند الحام **قول** واذا حدث عند المشتري
عيب اطلع على عيب كان عند المانع فله الرجوع بالنقصان لا الخراء والفات صار سحفا العند وقد يحذر تسليم الله
فرد حصته من المانع لانه صار مقصودا بالمنع فيكون له حصته المانع وطريقه في ان يقوم ويده عيب يقوم ولا عيب به
فان كان تفاوت ما بين العيبين العشر رجع بعينه في كل نصف العشر رجع نصف عشر المانع **قول** فان قال المانع
انا اقبله كذلك كان له ذلك لان المانع الرجوع حتى المانع وقد زان لك حرم رضى به ولا رد المانع وقال ما لك جهاد بده ورجحه
نقصان العيب الحاد لان الدال عند حذر رد العترة كالمبدل فصار رد كل المبيع فارجع بكل المانع والناحق الرد
ست للمشتري عند دفع به الضرر عن نفسه على وجه لا يضره باحد ويحل الرجوع عنه لو رده لضره به باحد لانه خرج
عن ملكه سالما وبحد معيبا فامسح ولا يرد من دفع الضرر عنه والضرر من دفع عنه يسون حتى الرجوع بحصة الحب
حريم صصار الله فان قلت سخي لرجوع جاني المشتري في دفع الضرر عنه لان المانع دلست له الحب المسمى صار
مخروا من حرمته فله المصلحة الصادرة له لا تمنع عصي المال كافي العاصب اذا علم في التوب المخصوص بالخطا والصبيغ
المحرم فلما كان السرخ ينظر لها فالضرر عن المشتري يدفع اذا انشأ حتى الرجوع له بحصة الحب المسمى فاذ لم يدفع فذلك
لجميع عن الرد كما فصل لتصرفه المانع ولورده لضرر المانع بتصرفه المانع وهو رده عليه فكان مراعاة
جانب المانع اولى بهذا الوجه **قول** ومن سهرى يوما فقطعه ولم يحطه فوجده عبا رجع بنقصان المانع

الرد بالقطع لكونه عسا حاد فاذا قال المانع انا اقبله كذلك لم يرد ذلك لان الرد امتنع للمانع وورضى به فقال المانع
قول فان باعه المشتري كى جرد القطع ثم رجع سى علم ولا لان الرد لم يمسح برضا المانع بل بحذر المشتري
اناه وهذا لانه محسك بده وامسك المبدل كما مسك المبدل لو كان المبدل في يده للسلم لم يمسك بده ورجع بنقصان الحب
كذا هنا **قول** فان قطع المورق خاطا وصبيحه احمر او اصفر او لث السويق سمنى اطلع على عيب رجع بنقصانه
لا ماسع الرد بسبب الزيادة اذا الفسخ في اصله دون الزيادة لا يمكن لانها لا تنفك عنه ومع الزيادة لا يمكن ايضا
لان العقد لم يرد على الزيادة ولا مرد عليه الفسخ ضرورة اذ فصح العود دفعه فلا مرد على ما لم يرد عليه العقد فان
قلت مشكل الزيادة المتصلة المتولده من المبيع كالمسح كالمسح والجمال كالمسح الزيادة بالحب ظاهر الرواية فقلت لا يفسح
العقد في الزيادة ممكن لان الزيادة بيع محض عبا التولود والفسخ والاتصال الحاصل للزيادة متصلة ومنفصلة
والمتصلة بوعان متولدة كالمسح والجمال هو لا يمنع الرد بالحب للمانع ومنفصلة غير متولدة كالصنغ والخطاطة
واللث وهن تمنع الرد بالحب لانه لا يسبل فسحه مقصودا لان العقد لم يرد على الزيادة ولا سبيل الى فسح تبعا
لانقطاع السعد بالانقصان غير متولدة من المبيع فيكون كالمسح في المنع الرد بالحب لا يفسح العقد في اصل
دون الزيادة وسلم الزيادة للمشتري بما اختلف الولد والفرق في الكسب لم يمسح بحال لانه تولد من المانع وهن
غير الاعيان والولد تولد من المبيع فيكون حكم المبيع فلا يجوز تسليم له بما اختلف المانع من المانع لانه سقى بده بلا عوف
في عقد المعاوضة والرواسم لا يسحق بالمعاوضة ولا عوضا ببله فليس للمانع ان اخذه لان ماسع الرد للمانع
للزيادة احاديه الخاضع للمانع **قول** فان باعه المشتري جرد ما راي الحب برجع بنقصان
امضال ان الرد كان ممسحا قبل السع للزيادة الحاديه في المورج ملك المشتري فلم يكن المشتري بالسع حابسا
المسح في اصله في كل موضع لو كان المسح قائما على ملكه عكسه رده برضا المانع فاذا انا رجع بنقصان الحب
لا ماسع الرد بفعله لانه بالسع صار ممسكا المسح معنى لتمام المشتري مقامه في امساك المسح فصار حرم المشتري
المسح كحبسه فكان المسح في يده وهو يرد ان يرجع بنقصان الحب ثم للسلم في ذلك كذا هنا وفي كل موضع لو كان
المسح قائما في ملكه لا يمكن رده وان رضى المانع به فاذا اخرجته عن ملكه برجع بنقصان الحب لان الرد كان ممسحا
قبل سعه فلم يصر المشتري بمسك المسح سعه فبقا رس الحب بحاله **قول** فوطعه لاسا لولده الصغار
وخاطه ثم وجده عسا لا يرجع بنقصان الحب لانه صار واحبا للصغار بالقطع سالما الله قبل الخطاطة فلم يمسح
الرد قبل الحب لانه هو حابسا للمسح فلا يرجع ولو كان الولد كسرا برجع بنقصان الحب لانه لم يصر سالما الله
الا بعد الخطاطة فكان الرد ممسحا قبل الحب فلم يصر حابسا فرجع **قول** واما الاعاق فالفاسق لا يرجع
بالنقصان وهو قول السافق في جلا ماسع الرد بفعله فصار كالفعل وهذا لانه لما اكتسب سبب حذر الرد فيه كان
حائسا له حكما وكان محسوسا بده ويرد الرجوع بنقصانه في الاشخاص بنقصان الحب لان اعتاقها لملكها
امام له لان الملك الادنى يد على ما فاه الدليل الى عاها الحق والشئ ينهى مدينه والمنهى مقرر في نفسه

ولهذا يثبت الولاء بالحق والولاء من آثار الملك صفاته كبقائه أصل الملك **قوله** والتدبير والاستعداد عزله
لأنها تدلان على الملك لكن المحل بها يخرج من كونه فاعلا للتعلم من ملك إلى ملك فقد حذر من إلقاء الملك المستفاد بالشر
حقيقه أو كما فخرج سقضا من الحب لأنه استحق في كل الملك بوصف السلطنة كما لو تحبب عنده **قوله** والاعية
على مال أو كاتبة لم اطلع لم يرجع لشيء لأنه إذا زال الملك بحوض فصار كالسبع وهذا لأن حبس المبدل لو حبس
عنه لا يرجع فكذلك إذا حبس بده وعنى حنفه وهو قول إلى يعرف رجمها الله أنه يرجع لأن المبدل ملكه فصار
كالاعتاق بل مال لأن الاعتاق من ماله الملك سواء كان بحوض أو لا بحوض حتى يثبت الولاء في الموضوع والرافع علم
حب لم يرجع سقضا نه مادام حاضرا في حنفه وعند إلى يعرف رج أنه يرجع لأن الحنفية الحال بحقوق العود وهو موهوم
ولما ان الرجوع سقضا ان الحب حلف عن الرد بالحب انما صار إلى الحلف عند وقوع الناس عن أصل وما دام حاضرا العود
حكم فكان الرد موهوما فمنح الرجوع بالنقصان **قوله** وان مل المسيرى الحد أو كان طعاما فأكله أو باع كلبه
أو بعضه أو لبس حرج في الرجوع سقضا أصله ان مساع الرد إذا كان بفعل مضمون من المشرك لا يرجع لشيء لأنه متى كان
مضمونا كان ممسكا للمسح معنى ومن شرط الرجوع بالنقصان أن يكون ممسكا إياه وإذا أسح الرد لا يفعل منه بان
هكلك وفعل غير مضمون منه يرجع لأنه لا يسهو لشيء ممسكا كالمسح فحل مضمونا لو باع في ملكه الخافض
وانما استفاد المرأة عن الضمان هنا ملكه فنه بجعل سقوط الضمان عنه بسبب الملك وقد زال عنه الملك بالقتل أعاضا
عن الملك ولهذا ما لم يجب عليه الكفارة وان كان خطأ ونفس لم يكن رد بولادته العادة لا سيما لو حوّل عليه فصار
الضمان كالسالم له من هذا الاعتبار بخلاف الاعتاق لأنه لا يوجب الضمان عليه مطلقا لو فعله في ملك غيره لعدم اعتاقه
ومن جد السرير لم يرد فلا ساقط في الضمان مطلقا لأنه إذا كان حبسا لم يضمن وهو هذا لأن الاعتاق يضر في شرعي واعتباره
شروطه وهو الملك بخلاف القتل فإنه يصور في الملك غيره وهو لم يستفد الاعتاق عوضا حقيقه وحكم فلا يكون طابعا
السح فخرج بالنقصان وعنى أن يعرف رج أنه يرجع لأن المقتول ميتا جله فكانه مات حنف له وأما السح فلما سوا
الأكل واللبس فحلى الخلاف عند إلى حنف الرجوع وعند هار جرج أنه ضح في المسح ما عدا فعله فيه ويسرى لجله
ولا يمنع سقضا من الحب كاعتاق لأنه لا يوجب الرد بفعل مضمون منه في المسح فلا يرجع سقضا من الحب
كالأحرار في القتل وهذا لأنها لو حان الضمان في ملك الغير وانا استفاد البراءة عنه ملكه في المحل فذا غنم له عوض سلم له
وان باع بعضه وجده عيبا لا يرجع بالنقصان الباقي اعتبارا للعض بالكل والكل بعضه لم علم بالحب عند إلى حنف
لا رد ما بقي لا يرجع سقضا من مال أو ماله لان الطعام في الحكم كشيء واحد فلا رد بعضه بالحب ومن البعض كل الوابغ
العض عندها يرجع سقضا من الحب فكل البعض إلى وعنى ما رد ما بقي أنه لا يضر السحض هو قادر على الرد كما قبضه
قوله وقال السافعي بوجه في ملك نفسه لا في ملك غيره فحسب عليه حنفه ما إذا كان الرجوع بالنقصان كما لو كان
لوما قطعها إلا أن يرضى الباع أن يأخذ مكسورا فلو وجد هذه الصفة قبل الكسر رده لا مكانه وان لم يرضه رده

من الرجوع

ويرجع بكل المملوك الحنفية لطلان السح إذا المسح ليس له لأنه ما يفسح به وينبغي أن يحال لا يفسح به أصلا بان
أنه ليس يحال فلم يصادف السح محله فرده ويرجع بكل المملوك لو اهدا سقضا في الضمان لأنه لا يفسح به وكذا في الجوز إذا أهدا
لعشره فمعه أما إذا كان لعشره فمعه بان كان في موضع سح ففسح وقولا فوجده خاويا أصل يرجع حصصا للثب ونصحه لحد
في القسرة لاحتقار الحد في حق القسرة صا في محله وصل برد العشر ويرجع بكل المملوك باله الجوز أصل الكسرة باعتبار الثب
دون العشر فاذا لم يفسح بلبته فارجع السح بطل السح وركب للعشر فمعه والحواشي في العشاء والمطبخ كالحواشي في الجوز
في موضع تحرقه الخطب هذا إذا وجد الكفا سدا وان وجد الحنف فاسدا وهو مليل صبح السح استحسانا لأن الكسرة الجوز
لا يحلو عن قليل فاسدا كالمراة الحنفية **قوله** وان كان الناسد كسرا لا يفسح في الكل ويرجع بكل المملوك إلى حنفه
بمعه في العقد من ماله فمعه وبني لا يفسح له فصار كالجميع بني حر وعبد في السح وعند هار صبح العقد فيما كان صححا
وصل يفسد العقد في الكل إجماعا لأن المملوك يفسد **قوله** ومن أع عند أبا عبد المسيرى فرده عليه حبس بعضا
رده على ماله ويرضى المسيرى لا يرد على ماله اعلم لم يشترى عدايم بأحد من آخرهم وجد المشركي الأحرار عسا
فرده على المسيرى الأول لرجه قبل القبض بعضا أو رضا فله المشركي الأول لرجه على ما رده على ما رده بالحب قبل
القبض فصح من أصل في حق الكلا حتى لا يوقف على العضا فصار كأنه لم يسح ولر كل المسيرى لا يرضى القبض الجديد رد
على المسيرى الأول فان كان الرد بعضا بالدين أو بكون المسيرى الأول وإقراره بالحب قبل لرجه على ما رده أبا عبد الحب
كان عند البائع الأول ما في الرد بالدين فلا يفسح في حق الكل لحذر اعتباره سجا جدد الاعتاق والرضا من المشركي
بالفسح والسح الجديد لا يفسح لأنه راض بها وإذا كان الفسخ صادرا حال الحد الفسخ كالحال قبل السح وصل السح المسيرى
الأول إذا وجد عيبا لرجه على الباع الأول إذا ثبت للمشتري عيب كان عند الباع الأول كذا هنا وعند محمد لا يملك رده
على ما رده الباع المسيرى بغير رخصه أنه كان عند الباع الأول لأنه انكسر تمام الحب فكيف يرد عنه وهو ما قصر فلما قد
صار مكذبا شرعا بالعض بالدين كذا الرد شكول وإقراره بفسح عند العدا اعتباره سجا جدد المكان الاضطراب إلى قضاء
خبر رضا المسيرى الأول **قوله** وان رد عليه بغير قضاء بحسب أحدث سله كالسح الزائدة أو الناقصة
لم يكن له رخصه ما رده ولهذا سري لرجه وأبى فمحدث سله كالقروح والأمراض سواء **قوله** وفي بعض الرقعات
البسوع ان فيما لا يحدف مثله بده على ما رده سواء كان الرد بعضا أو غيره لسعسا لوجود الحب عند الباع الأول
وقد فحل بدون النافذ عن مافعله النافذ لور فحا الله الأمر ان الرد متعذر هذا فيجعل فعلها كفحل النافذ
قوله لم يحرم على فوج النافذ حلف الباع أو يقيم المسيرى بيته في هذا المركب طرأ أنه جعل خدما عامه ليس
الإجماع على الدفع وبني الإحصار لا يمتنع بقامة الدين بل يستمر وانما يفسح بضا رشي بان يقال لو يقيم المسيرى بيته
فستمر عدم الإحصار وانما لم يحرم على الأداء لأن القاضي لا يشترط في التقييد ولا يفسح سببا ليحد وأمكن بحقوق
هذا المحنى بالمولوم والإستظار إلى انكشاف الحال **قوله** فان قال المسيرى سبهودي بالسام أمه لم يخع كخبر
سبهودي لم يفسح القاضي الله ولكن حلف الباع واما سبهودي المن لرجه فانه لأن الاستظار ضررا بالبائع لأن الأخير

لا الى غايه معلومه بحري محرم لا بطلان للسعي الدفوع زادة ضرر فانه سقي على حجه اذا حضره هود ولا لانه لا علم
انه صادق ام كاذب فلا يترك ما هو المعلوم وهو وجوب دفع الممنوع من المسح بما هو الموهوم ولا كذلك اذا قال
سهردي حضور لان الامهال الى المجلس لا يكتسب له ابطال حق البايح وفيه صيانة فضائه عن بعض
قول ومن اسرى عبد افاد عني باقا اي جاء المشرك الجدي الى البايح وقال يحسني اني لم اخلص احد ان لم يابو
عنده حتى نقيم المشركي منه انه ابو عنده اي عند المسركي لان شرط سماع الخصومة في الحب قيام الحب وقت
الخصومة فلا يصح انكار البايح الا ما لم يثبت له باق عند المشركي فسال البايح ابي هذا الحب لا فان
الربيت الحب حتى سماع الدعوى بعده ان انكر البايح فقام الحب على البايح لم يكره فقام هذا الحب
للحال يوم المسركي فامة الدفعة على ذلك قال قام المسركي الدفعة على انه ابو عنده فثبت الحب للحال لم يكره
البايح بانه لا بداعه وسلمه الله وما اتفق قط او خلف الله ما اتفق عندك قط او خلف الله ما اتفق عندك قط او خلف الله ما اتفق عندك قط
الذي يدعي لا خلفه بالله لقد اعاد وما به هذا الحب لان فيه ترك النظر للمشركي لوزان ابن جعد السح التسليم قوله
وذا انطلق الرد للمشركي يكون عن البايح صادقة دافعه للرد عنه فمضرب المشركي **قول** واخذه
المساح على قول في حقه فصل خلفه عنه ايضا وفصل خلفه عنه وهو الاصح بناء على ان خلفه سري لدفع
خصومه محقة لا لا سماعها ولو خلف البايح هذا لانتفاء الخصومة بينهما بل يحق بينهما اخرى فانه من كل
عمل المحرم يحق الحب للحال بحد منها خصومه اخرى ان هذا الحب هل كان عند البايح ويحتاج الى استخلاف
البايح مرة اخرى لهما انه ادعى عليه معنى لوزان لانه فاذا انكره سحلف رجاء النكول كافي سائر الدعوى الى انه
خلف على العلم لانه خلفه على فعل الضرر وهو العبد فان خلف لم يثبت له كل بيت بخلف البايح بعد الرد **قول**
ومن اسرى عبد من صفقه واحدة الى اخيه اعلم انه لو اسرى عبد من صفقه واحدة ومضى احدها ووجد باطلا
عنها اخذها او ردها سواء وجد بغير المقبوض عبدا او بالآخر با دأ عن يمينه في الصفقة قبل العام لا يمين بينهما
والقبض بالقبض كما لا يخفى في العقد لما عرفت من ان لو غدا او جردا بالمقبوض عبدا رده خاصة لان الصفقة تمت في
المقبوض الاول اصح لان تمام الصفقة بحلق بعض المسح وهو اسم لكل فانه بعض الكل لان تمام الصفقة لا يترك
لرجس المسح لما حلق بطلان بعضه لان كل لا يفسد كله وسقي ببا حقه على الصفقة لانه تمت فيما قبض بقاءه
فما لم يقبض فزالا المقتضى من الجواز وعدمه فلم ساكد ولو مضى تمام واحد با حقه عبا فقط قال قوله ردها لانه
احدها ساء على ان فيه لغو الصفقة فمضرب البايح برد المحب فقط فصاد كما لو قبل القبض خاض الرؤية
والسوط ولنا انه يفرق الصفقة بحد التمام لانها تمت بالبعض لان الحب لا يمنع تمام الصفقة وعلى الرد الحب
وذا وجد في احدهما والحكم بسبب الحمله الا ترى ان لو اسحق احدهما بعد مضى ما لم يتخلف الاخر لان الاحتقاق
لا يمنع تمام الصفقة بالبعض فكذا اذا وجد الحب احدهما ولو اسحق احدهما قبل القبض له الخار في الاخر عرفت
الصفقة قبل التمام بخلاف خوار الرؤية والسرط لان الصفقة لا تتم بالبعض لان تمامها ساقط بتمام الرضا ولم يوجد

في البايح بعد موت المشركي قبل ان ينفذ الوارث بخلاف خوار السرط فان السبب وهو السرط لم يوجد في
حق الوارث فلا يمكن المورث فيه وخوار المحض الثالث فالسرط لا يورث بسقطه ولكن يورث المسح جمولا
محتلطا بملك الغير مثبت له خوار المحض ابدأ كمن خلد ما له مال رجل سله خوار التحسين **قول** وفي التناكر
لا يجوز وهو قول فرج فان عنده نفس الحق بناء على الخار اذا اسرط في الحد صار حكما من احكام الحدود حتى
من جموعه فاستراطة لغيره خلاف ما يعضه الحق ففسد كسرط الملك لغيره العاقد في الممسح ولنا ان الخار
لغير العاقد لا يصح الا سانه عن ابا قد وجب تقديم الخار ومضى صحته بم جعل غير العاقد ساعا على العاقد فصح
لتصرفه لان استراطة ما وجب له الحد لغيره العاقد يجوز بحكم السابيه وان لم يجعل صاله فصح من هذا الوجه وروى جردا
لا يرى عدم الزيادة ايضا لما عرفت من مذهبه واذا صح ذلك يكون لكل واحد منهما الخار والبا اجارا وبعض صح
لان لكل واحد منهما ملك التصرف فيما المشركي فالا صاله واما الاخر فبالا نابه **قول** بحسب السابيه على السرود
السابيه منها الفسخ والفسوخ لا عازا واجان السابيه منها ان يرم الحد ويحد ابرام الحق لا يفسد
احد الحاد من نسخة **قول** ولو خرج الكلامان منها معا فالفسخ اصح رواه الماذون وقال سوع الاصل
بصرف المالك ولي بقضا كان واجان لان الصاد وعرفنا به لا يصلح معارضا للصاد وعرفنا به لا يفسد
على منعه قصدا ولا يصلح ما خا بد له بصرته وبصرف الثاني جارضا بقصره لا يصلح معارضا لاصلا الا ترى انه لا يفسد
قصدا فاصلا ما خا بد له لا التصرف لان الحجة الى العاقبة عند سماع المنفوق عنه غير التصرف بنفسه فاذا تصرف
بنفسه فالتحاجة فاذن تصرف احدهما لم يعارنه ما يخرجه وتصرف الاخر فانه ما عارضا فكان الحالى عن
المعارض اقوى وكان اولى **قول** ان الفسخ اقوى وهو الاصح بناء على العمل بها لما عرفت من ان الحد لو اذ لك
مفسوخا ومجازا وجب العمل بالراجح ولا يمكن الرجوع بحال العاقد لان كل واحد منهما ملك التصرف فمحتنا عال
الفسخ فكلما الفسخ اولى لانه اقوى دلا جان لا يرد على الفسخ والفسوخ لا يجرى الفسخ ترد على الاجان فالخار
يفسخ فاذا احمضا كان الفسخ اولى كنيكاح الحق مع نكاح الامة ونكاح الامة لا يرد على نكاح الحق ولا ان احصا
فيه فالفسخ بوجبه المحرم على المشركي الاجان بوجبه لا با حقه والمحم راجع على المبيع فان لم يمس هذا اعتبارا بجانب
المشركي واعتبارا بجانب البايح بوجبه رجحان الاجان لانها بوجبه محرمه في حقه والفسخ بوجبه البايح في حقه
فلن مراعات جانب المسمى حتى لا يحتاج في حاشته الى ابطال محل ابتداء لانه لم يكن ساء في حاشته البايح الى ابطال المحل
لان المحل كان ثلما له والفسخ بحد الله عدم ملكه والبقاء اسهل من الابتداء ولان البقاء مع الشك اصح من الابتداء
مع السك لان الشيء سقي مع السك لا مع السك كان اعتبار الفسخ اولى **قول** فمجد بغيره تصرف المبرك
لكونه اصلا والصاد وعرفنا به لا عارضا لاصل التوسيع فصح بغيره وبجعل الجدي منها بغيره وخير كل واحد
منها ان شاء واخذ الصفقة بغيره ان شاء بعض السبع لغيره الصفقة **قول** وفسا في جهالة الفسخ المسح
لان فيه الخار غير داخل في الحكم بغيره في الحكم وهو مجهول لانه مجهول لانه ثبت الحصة بطريق التقسيم

عليه وعلى ما لم يدخل في الحكم والمحملة مجهولة فصار كسحق احد العددين **قول** وانما جازنا على ان المسح معلوم
والنمر معلوم فلا فساد من قبل الحمل غير انه يتعلق بالقبول الذي لا خافه لقبول الاخر ولكنه بشرط صحته
لان الذي فيه الخمار داخل في العقد وان لم يدخل في الحكم واذا دخل في العقد صار قبوله بشرط ما بمنزلة المدبر
وام الرول بخلاف ما لو اشترى يومين على انهما يهرعان فاذا احدهما مرى لانه غير داخل في العقد اصلا **قول**
واما المحملة للمسح بناء على ان رضى الخمار غير داخل في الحكم في الاخر وحده وهو مجهول فصار المسح مجهولا **قول**
او المحملة بالنمر بناء على ان رضى الخمار غير داخل في الحكم في الاخر وحده ومنه مجهول لانه يثبت بطريق المحصة بالتقسيم
فصار كالذي لم يدخل تحت العقد اصلا فان لم يكن السراية لو اسرى عددا من الف نأذا احدها مدبرا ومكاتب فان العقد
سعدت صحته في القرن ان كان لا يحق في حق القرن المحصة فلب قال يحض شيا على ما ساد كرهنا لاصح العقد
في القرن فكل المسألة وصار ما ذكره صار دانه في ملك المسألة وبعضهم فوثقوا وجهه ان المحاد يمنع العقد في
حق الحكم ويجعل العقد كالمعروف في حق الحكم فصار شرطه الخمار بلوا العقد في حق الاخر يعتقد بحسنه ابتداء وهذا يجوز
وفي المدبر والمكاتب السح مسعد في حق الحكم اذ لم يوجد في حقها ما يمنع انعقاد العقد ولهذا الوضعي لجوارحها
يجوز ولكن لم يستلح صانته لحقها والصانته يحصل بحد من الحكم فلا ضرره الى جعل العقد غير منع في حق
الحكم واد ان العقد الحقد في حقها في حق الحكم كما ان العقد في حق القرن كان انقسام المهر في طاله المعتمد الفصح العقد
عليها واذا الامنع الجواز كما لو باع عبدا من هلكا احدهما قبل التسليم فان العقد سقي في الباقي بحسنه **قول**
فان كانت رجة اثواب فالسح فاسد وعندنا كذلك يصح كافي للملحة وعندنا في رجمها الله لا يصح في الكلا
ما سالا في المسح احد البواب والاثواب وهو مجهول مبناوت وجبالة المسح فيما سفا وتينح صحة العقد لفضاها
الى المراء كسواء من القطيع وبوب من الحد فصار كالم سطرط الخمار ولنا انه في محنت شرط الخمار اذا جوارحه
للحاجة الى التامد المروي للخمار لا وقوف الا وقوف مع مخالف موجب العقد فكذلك احتاج هذا الى احضار من سبق به
او من يسره لاجله فربما يسرى شيئا لحاله ولا يحجب اصحاب الاحمال مع نفسه الى السوق الباع لا يمكنه من الحمل
العه الا بالهنايمان بانباعه ولا يدرى لمن يحو الجوار السح على هذا الوجه دفعا للحاجة والحمله لا توجب الفساد
لحسنها بل في فضائها الى المنازعة ولهذا صحح مع من صبره مع جهالة لانه لا يرضى الى النزاع الا الشفرك
يطالب بتسليم الارفع والباع تسليم الا رد في مقتضى المنازعة واذا سطرط الخمار للمشرى فلهما لا يقضي الى
النزاع لان الاصرار مفوضا الى المشرى بخمارا ياشا ويرد الاخر والحاجة تدفع بالملحة كما قال المتن
قول والاول يجوز واستعارة لاحتمال الركون كل احدىهما هو المسح والجوار الاضافة الى اسم المراء
احدهما كقول عليه السلام اذا سافر بما قادا واما **قول** ولو هلكا احدهما او حب لزم السح فيه اي في الهلاك
او المحجب فان ثبت اذ اطلق احدهما برأيه ثم ماتا احدهما احقت الما قبله لطلاق ونزاعها لانه وهذا
سحق الهالك للمسح فلب لان الهالك يملك على ملكه وفي الفصل من ما البور لانه يملك على ملكه حيث

عن الباقي للرد وفي الطلاق يملك المالكه على ملكه حب محنت الما قبله لطلاق **قول** فافضلها بالسفحة
فهو رضا فان ثبت يملك على السفحة عند اى حصة رج لان المشرى لم يملك الدار المسفحة عند محاولته
له السفحة اذا كان الخمار للساح فلت طلب السفحة من المشرى لعل على احضار المالكه الدار المسفحة لان الاخذ
بالسفحة لرفع ضرر الجوار وذا ما استدانه الملك مسفحة في كسقوط الخمار سابعه عليه فلب الملك للمشرى الدار
المسفحة من و المشرى يظهر ليل الجواب سابقا لهذا وحسب السفحة وصار رضا بالسح **قول** لهما ان سالت الخمار
لها اسانه لكل واحد منها لانه يسرع لروح الحزن وكل واحد منها يحتاج الى روح الحزن لنفسه ويختار من الخمار
الاروق والاروق فلو بطل باطل الاخر لما حصل هذا المقصود ولا ي حصة ان المسح وطخار من الاخر لكل واحد منها
فلا تنفرد احدهما بالرد وحق الرد ساقى جده لاصرفه الباع وفي رد احدهما نصيبه اضراء الباع اذ المسح خرج
عن ملكه غير محبب بحسب السرة فلوردة احدهما نصيبه لردده بحسب السرة اذ السرة في رعا ان المحنة عيب فالباع
لا يمكن حرج سفا به الا بطريق التهاون وقد كان قبل السح ممكنا من الاسفا مع شاء والخمار لاحتار من له الخمار لا يرضى
والاروق على وجه الباطن الضرر خمره وليس من ضرر و ان سالت الخمار لهما الرضا بركة احدهما لتصور اجتماعها على الرد ثم
يسفر الراد في اساع الرد الا انه ضرر بالمحقة ليجر عن محقق سطرط الرد لاصرفه الباع والباع يضر بصرفه الباع
فكان رعا به كاسا الباع احو لا يقال ان هذا الحب حدث في الباع لان يعرف الملك بيب الرد قبل القبض لانه وان خذ
في يد الباع فانما حدث في محل المشرى المشرى اذا عيب المحقود عليه في يد الباع لم يكن له ان يردده بحكم خمار **قول**
فلستحق في العقد بالسرط ولا يقال هذا سرط بخلاف مقتضى العقد فوجب لكونه منفسدا لان هذا سرط يرجع الى هان
صفه المسح وكل سرط يرجع الى هان صفه المشرى او المتضمن في ملام لا يفسده العقد كسرط كونه ذكر او انثى سرط كونه
الهم من هو نابه او مكفولة به **باب** خمار السرط **خاتمة** وجب المناسبه ان كل
واحد من البابين عند غير لازم وانما قدم خمار السرط لكونه مستقلا عليه وهذا مختلف فيه اعلم انه انما اسرى الرجل
ذمافي زق او برافى جوائى او ذرة في حقه او بوا في كم واتقنا انه وجود في ملكه ولم يرضى المشرى ساقى ذلك مسح السح
عندنا وله الخمار اذا راه في ملكه ان ساء احده وان شاء رده وقال السافى رج لا يصح العقد لانه باع ساجهوه لافضار
كما لو باع عبدا من عبده وهذا لان المقصود من سرى الحزن المسه ولهذا لا يرد على التسليم والمالته في الاوصاف
ولهذا ازداد ومقتضى ما هو مجهول لانه ان عرف الرورة فصادق كجهالة العن وهو مفسد فكذلك اجهالة الوصف ولنا
الحمومات المجورة بلاقدر الرورة فلا يرد في الرورة علمها لانها كالنسخ وفي المساهة رايه صلى الله عليه وسلم
قال من اسرى ساقى له فهو الخمار اذا راه حقا السرى وبني عليه حكما وعنده الامر كلافه وان المسح معلوم الجاني
مقدور التسليم صحح بعد كالمركى وهذا لا خلاف في امه فاعده من رايها منقته والاسك اعنيها معلوم ساقى
السلام بها الخ سبب التعريف وكذا اشار الى مكانها وليس في ذلك المكان اسمي بذلك الاسم غيرها فاما كونها امه
وملكه فانه يعرف بالخمار الباع اياه لانه وان فعت النقيب لا يحل ذلك الا بغير الباع وقد اخبر به وانما يبعي بحد

دونه وجهها المجلع بعض صفات لوجه من فوات بعض لا و صاف كالسمع والبصر وغيرها وفي الامنع
الجواز ولعلك تمنع لزوم العتد فكذا هذا ولا يلزم له انما نفس العتد اذا انقضت الميزان كما في شاة
من القطع لا في عتدها لم ينق العتد من اذالم بعض في النزاع فلا كسح فغير من الصبره وجهه الا وضا
مسبب عدم الرؤيه لان بعض في النزاع احد ما صار معلوم العين اذ لو لم يوفقه برده فصار كجهاله الوصف
في المعار المشارة بالاسمى بوباء ولم يعلم عدد درعانه وانما تاسر بها في هويت تمام الرضا وذا شرط انبرام
العتد لا شرط جوازه الا ترى ان السبع مع خاار السطح يصح ولا يلزم لغوات تمام الرضا **قول** وكذا اذا قال
رضيت سم وآه له ان برده لان الخناز يحلق ثبوته بالرؤيه بالسنة فكان عدم ما قبل الرؤيه فلا يصح استقاطه
فان قلت لو لم يكن له خاار الرؤيه لما كان له حق الفسخ فله الفسخ العتد قبل الرؤيه فله حق الفسخ قبلها لعدم لزوم
العتد لا بمعنى الحديث وهذا لان صحة الفسخ بغيره عدم لزوم العتد والعقد هنا قبل الرؤيه غير لازم لممكن
الحلق الرضا اذ هو عبارة عن الاستحسان استحسن الشئ مع جهل اوصافه لا يتحقق لزوم العتد تمام
الرضا وبما به بالحلم باوصافه هي مقصودة وانما يصح محلوها بالرؤيه فكذا لا يحيد قوله رضيت بالرؤيه ولا انه
لوزم العتد الرضا قبل الرؤيه يلزم امتناع الخيار بتقدير الرؤيه والخيار ثابت بتقديرها بالحديث فما ادى الى
ابطاله كونها بطلا وهذا لانه حينئذ لو حذر برده المعقود علمه خاار الخناز والرضا المحب قبل رؤيه انما
يصح لاسيما الحبيب كوز المسح محبا سابقا على الرضا فاعبر لوجود سبب الخناز وهذا السبب الرؤيه فلا يثبت
الخناز صلها **قول** ومن اع ما لم يره بان ورث سافا عنه قبل الرؤيه فلا خااره وكان ابو حنيفة رضي الله عنه
يقول ولا له الخناز اعبا لخناز الحبيب السطح فانما يمسك للبايع والمسيروى بعد لان لزوم العتد تمام الرضا
زوالا في حق البايع وسوا في حق المشرى اذ السبع مبادله المال بالتراضي فسرط كمال الرضا تمام السبب وذا
لا يحق الا بالحلم باوصاف المسح وذا بالرؤيه فلم يكن راضيا بالزوال قبلها ثم رجع وقال لا خااره لان الخناز
ان سب للبايع فاما ان يمسك ما رونا او بدالته او عتد اخر لا يجوز الاول لانه محلق الشرا فكيف يثبت المسح ولم يور
حدث في المسح وهو ليس من مخر الشرا الست الحكم فيه دلاله لان المشرى طنه حراما اشترافه نفوات الوصف
المعروفه والبايع لو رده لرد ما عبا لشر المسح اذ لم يما طنه فصار كالمواضع بعد اشراط انه محب فاذا هو لم
فانه لم يثبت للبايع خاار وروى عثمان بن عفان رضي الله عنه ما عارضه بالبصره الى اخره وفقد لعل جواز السبع على
ما يقوله السافح رحمه الله انه لا يجوز بعد **قول** ثم خاار الرؤيه غير مواف لان الحديث ورد بخاار مطلق للمشرى
فالسوفت فيه زيادة على النص في المبرح حدها سطله **قول** لانه لا يربط على صريح الرضا اى الخناز لا سطل قبل الرؤيه
تصريح الرضا بعد لانه احق الا انه اذ اخلق به حق الخناز ذلك الحق ما ناعا من الفسخ ولا حق هنا وان كان ذلك
بعد الرؤيه بطل خااره لان حدها سطل خااره تصريح الرضا بسطل بدله ايضا ولو اشترى رضا ولها
اكار فرعها الاكار رضا المشرى ثم راعها فللمسك ليرد هالان فخل الاكار كفعول المشرى **قول** وكذا النظر

الحاظر النوب عند ما وعند فرجه انه لا بد من شيء ورؤيه كله لانه ليس على الاخر في كله بروده محضه ولما انه
يستدل برؤيه طرفه من علمه ما بقي اذ لا ينفات اطراف الثوب الواحد لا يسيروا او اغيره مختبر **قول** والاصح ان
جواب الكتاب على ما قاله عادتهم على عادة اهل الكوفة في رضى ابو حنيفة رجه لانها تكون على سطح واحد ولا يختلف
بالضغنه والكبر فاذا راعها طاهر استدل بذلك على داخلها فاما اليوم فصنف الدور علف فالنظر الى الطاهر لا يرفع
العلم بالداخل فاصح ما قاله فرجه الله **قول** ونظر الوكيل كنظر المسمى صور التوكيد لم يقول المسمى لغيره
كن وكذا على بعض المسح وصوره الرسول لم يقول كرسو لا على بعضه واصل المسك الوكيل بالبصر يمكن بطلان خاار
الرؤيه عنه خلافا لهما وانما علمك عتده اذ افضنه وهو ينظر اليه فان افضنه مستورا ام اراد بجهل ما ينظر اليه ابطال الخناز
قصدا فليس له ذلك بها انه وكله بالبصر ابطال خناز الرؤيه ليس ببعض فلا يملكه ولهذا لا يملك ابطاله قصدا فلا يملك
ابطال خناز السطح والحب ولا يبي حقه البصر على نوعين تام بحسب الرد عليه البعض وهو ان بعضه وهو برده
وهو سطل الخناز لانه لانه على الرضا وناقض بحسب رد عليه البعض وهو بعضه مستورا وهو سطل الخناز
لعدم الرضا وهذا لان تمام البعض تمام الصفه وخاار الرود يمتنع تمام الصفه لان ما بها يكون تمام الرضا ولا يمتنع
نقاء خناز الرؤيه والموكل يملك نوعي البعض فكذا الوكيل لانه مملك الوكيل ما يملكه لكن على الدل على السمول لان اللفظ
مطلق لا عام فاذا افضنه وهو ينظر اليه بطل الخناز بمعنى تمام البعض كما لو قبضه الموكل وهو ينظر اليه واذا افضنه
مستورا بعد خناز البايع فاسميت الوكالة بالناقض وحسب ذلك للوكيل فلا يملك استقاطه قصدا بجهل لغيره
اجنبيا عنه بخلاف خناز الحبيب فانه لا سطل بعض الوكيل في الصبح لانه لا يمنع تمام الصفه قسم البعض مع عانه وبامضاء
الهام كان سطل الخناز ووردهم واما خاار السطح فقد ذكر لواء شري سنا على انه بالخناز فوكل كذا بالبصر بعضه بعد
ما رآه فهو على الخلاف ليس سيلم وما هو اصح فالوكيل قائم مقام الموكل الموكل لو قبض المسح في خناز السطح وهو برده لا سطل
خااره فكذا من يعوم مقامه اذا افضنه وهو برده وهذا لان الخناز سرح للاخاار وذا بالبروى التامل به بعد البعض
حتى اذا استحسنه اخذه واذا استعجده ركه وهذا يعوق بطلان الخناز فقد رقب بعض خلاف الرسول فانه لا يملك
سكا وانما الله سلبه الرسالة لا ترى ان الرسول السبع لملك البعض الوكيل بالسبع يملكه واما صور الاستقاطه قصدا
فهى الوكيل بالبصر اذ افضنه مستورا ام رآه فاستقط الخناز قصدا لا سطل الخناز **قول** لان الوصف تمام
مقام الرؤيه بحسب ذكر الوصف يعوم مقام الرؤيه في مواضع كما في السلم والمقصود دفع العار عنه وذا
عصل ذكر الوصف لكان بالرؤيه ام **قول** لان الصفه لا يتم مع خناز الرؤيه قبل البعض بجهل لان ما بها تمام
الرضا وذا لا يكون بل الرؤيه ولهذا يمكن من الرد بلا قضاء ولا رضا وتكون مضمنا من الاصل **قول** وحرار الخناز
الرؤيه بطل خااره بناء على الخناز انما يثبت للحاق بالصره الوارث ليس بها قد فلا يثبت له الخناز وورده من قبل
قول وان احلنا في النخذة قال المسمى وخبر وقال البايع لم سحر فالقول للبايع مع عتده وعلى المشرى
السنة لان سبب لزوم العتد وهو الرؤيه السابقة طاهر والتغير حادث والقول لمن يمسك الظاهر وهذا

حتى لو مات بقر والتم لم يتصرف فيه المشرى بعد فله لكنه يوجب بقضاءا وعساي في المالة فخرج بقضائه عند حذر
رده كالمواشرك حاملا وهو لا يعلم فان كان بالولادة فانه يخرج بفصل ما فيه من غير حامل من التمر ولا يربح
بكل التمر وان كان اصل السبع يد البائع ولا يربح منه رحمه الله ان السبع استحق من المشرى سبب كان في ضمان البائع
فبعضه منه كالمواشرك ماله كالمواشرك يد البائع وهذا لان السبب الموجود عند البائع اوجب استحقاق النحل
واستحقاقه اوجب حوزة اوجب قوته فصار ذلك مضافا الى هذه الوسائط كما في سرى الغريب والدليل على ان السبب في التلف
الى سبب الاستحقاق اوجب النحل على كونه استحقاقا نصه كالمسلف انه لو حصل سبب استحقاق التلف المخصوص في ضمان
الخاص بفرده على المالك لم يفل قطع سواء على ذلك السبب يرجع المالك بكل القيمة او نصف القيمة على العاصب مسئلة
الحامل ممنوعه ولم يسلم فالسبب الذي كان عند البائع يوجب بفصل الولد لا موت الام اذا خالبت عند الولادة السلامة
قوله وعنده رده بدون رضى البائع للحبس الحادث فخرج بربح التمر لا يربح الا في بعضه وقد يلف عتاسان
وله في حدهما حق الرجوع نصف التمر في الاخر ونصف النصف وان لم يله البائع كذلك جاز المشرى على البائع بربح
التمر انما نصف التمر فله رده نصف الجبد والنصف الذي قاتل القطع اصفه بغيره في السرف من يربح بطلان الخصمته فان قسم
عليها نصفين في احداهما الرجوع فصفه في هذا بربح عليه بربح ارباع التمر فان رده السبع والا يربح قطعا او قل
عند الاخر رجوع الناحية بعضهم على بعض عنده كافي في استحقاق وعندهما من له الحبس فخرج الاخر على رده لانه لم يضر حاسا
المسح خبث لم يضره ولا يربح احد على رده لانه صار السبع حاسا المسح وهذا اذا لم يعلم المشرى به فان علم به لم يربح
شيئ عندهما لان العلم بالحبس صانه وعنده بربح في اصل الرواسن لانه من له الاستحقاق عند العلم بالاستحقاق لا يمنع
الرجوع وفي رده عنه لا يربح الا نحل الدم من وجهه كالمسحاق ووجهه كالحب حتى تمنع صحة السبع فله شبهه بالاستحقاق
عند الجهل به بربح لكل التمر وليس به بالحبس لا يربح عند العلم بشيئ عندهما **قوله** وقال السافعي ربح لا يصح البراءة سواء
على مذهبه اعلم ان الكلام في صحة شرط البراءة من كل عيب سواء على صحة البراءة عن المحذور والمجهول كالدون عند الشافعي
لا يصح لان البراءة من المملك حتى يرد بالرد ولا يصح بطلانها بالاطحار والاستقاطات كالطلاق الخافق صحيح بطلانها
بالاطحار ولا يرد بالرد وهذا لو قال ابراك عن الحبس الذي لم يخلت كذا لا يصح وبطلان المجهول لا يصح كسج شاه من
القطع وعندهما يصح لان البراءة اسقاط حتى يتم بلاقبول الطلاق الخافق يصح بطلانها اسقطت عنك نوني الجاهل في
الاستقاط لا يفسد في النزاع وان كان في صمته القليل باعتبار انه يرد بالرد لانه لا يحتاج فيه الى التسليم الواجب بالحق لانه
عند ذلك يحق النزاع والمسقط لا يفسد لا يحتاج فيه الى التسليم فالجهل لا يفسد في النزاع فلا يكون مفسدا وقد
احتج الصحابه رضي الله عنهم على جواز السبع بهذا الشرط **قوله** ويدخل هذه البراءة الحبس الموجود عند الحقد
والحبس الحادث بعد الحقد قبل القبض عندنا في حقه وانما يوجب حبسها الله وعند محمد وزر حبسها الله لا يدخل الحادث
لان البراءة سواء والبراءة موجودة عندنا في الحادث ولها ان العرض لهذا الشرط ابرام الحقد ولزومه
على وجه لا يرد عليه البعض اسقاط حقه عن صفة السلامة والا حصل الا اذا دخل الموجود عند الحقد والحادث قبل

ووجه

سليم

ووجه
البراءة
والبراءة
والبراءة

قبل القبض في البراءة عند القول للبائع لانه سكر حتى الرد عليه كالمواشرك عن كل من لم ادعى بنا حاد ما يكون القول للمدعى عليه
لان ردت الدين يدعى الوجوب عند البراءة والمطابور سكر **قوله** السبع الفاسد
اعلم ان السبع نوعان صحيح وفاسد فالصحيح نوعان لازم وغير لازم وفاسد نوعان صحيح في الفاسد واخره لان الصحيح
هو الاصل والفساد من نوعين قوي صلب الحقد وضخف وهذا الباب ليس بها **قوله** احد الحوضين بطريق الحليب
لان احدهما محض الفاسد اعلم بالبطلان ان كل باطل فاسد ولا يحسن فله ذلك احرازه لانه ذكره فصولا في بعضها السبع
باطل في بعضها السبع فاسد **قوله** السبع بالمسح والدم والحق باطل وكذا بالجر لا يندم ركنه كما قال في المتن **قوله**
ولو هلك المسح في يد المشرى في السبع الباطل الى اخره اعلم ان السبع الباطل لا يندم احرازه لانه ذكره فصولا في بعضها السبع
عند القابض كذا ذكر في المتن والبطلان باعتبار فوات ركن السبع وهو مبادلة المال بالمال الفاسد بفقد المالك عند انقضاء
القبض كذا ذكر في المتن والفساد اما المعنى في المحل مع تمام المالة واما معناه في الحاقه واما المعنى في العقد مع قبض
اصله واما المعنى في البطلان فانه هذا المقول سح المسح والدم والحق باطل كذا السبع بالمسح والدم والحق لغوات
الركن لان هذه الاسماء لا يندم احرازه لانه ذكره فصولا في بعضها السبع الباطل الى اخره اعلم ان السبع الباطل لا يندم احرازه لانه ذكره فصولا في بعضها السبع
مبني باحة الاستفاد سرعا ويثبت صفة المقوم بدون صفة المالة فان جبه من الحنطة ليست بالاصح سمها
وانما السبع الاستفاد بها سرعا لخدم بمول الناس انما **قوله** وانما سح الخمر والخمر بربح كذا في المتن كذا في المتن
او الدنانير فالسبع باطل لانه لا يندم الحكم في طرف المسح اصلا وهذا لان المسح هو الاصل في السبع لسوف السبع على
وجوده لا على وجود الثمن والاصل للمسح كذا السبع لا يثبت في الذمة انما يكون حكما للملك مقابل ما لا يربح
فاذا لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه الملك لا سيما لكون الملك في المحذور **قوله** بخلاف ما اذا اشرك
النوب بالخمر حتى يربح النوب بخمر وخمر فاسد لوجود حقيقة السبع وهو مبادلة المال بالمال فانها ما لا يندم
اهل الذمة **قوله** وكذا اذا باع الخمر بالنوب حتى لا يندم الحكم في طرف المسح اصلا وهذا لان المسح هو الاصل في السبع لسوف السبع على
نفسه السبع في الوجهين الفرق بين الخمر والخمر بربح كذا في المتن كذا في المتن كذا في المتن كذا في المتن كذا في المتن
بالعقد مفسود اما ان يشرها بالدرهم اعزها فربح السبع هذا التصرف في بطلانها اهانه لها وودعها لغيرها
اما اذا اشرك النوب بالخمر فشرى النوب فاقصد بملك النوب بالخمر وما يملك النوب اعزها فربح السبع هذا التصرف في بطلانها اهانه لها وودعها لغيرها
ففي ذلك الخمر حصر في ملك النوب حتى يشرى الخمر فاقصد بملك النوب بالخمر وما يملك النوب اعزها فربح السبع هذا التصرف في بطلانها اهانه لها وودعها لغيرها
لها فظهر في حق ملك النوب فصار الحقد مستقدا في حق النوب لم يصح تسمية الخمر حتى يفسد فكون الحقد واقعا بغيره
النوب لانه لم يملكه بخلاف حوض وقد حوض مقابلته بذلك الحوض لا يفسد لذلك العرض فصار الى قيمته هذا العرض ضرره
قوله وانما يندم الولد في لومات المدبر او المكاتب ام الولد في يد المشرى لم يضره وقال في بعض المدبر والم
الولد فتمت بها وهو رابح عن المخرج منه رحمه الله لانه ما يضره من السبع فتمت بها وهو رابح عن المخرج منه رحمه الله لانه ما يضره من السبع فتمت بها وهو رابح عن المخرج منه رحمه الله
السبع فتمت بها وهو رابح عن المخرج منه رحمه الله لانه ما يضره من السبع فتمت بها وهو رابح عن المخرج منه رحمه الله لانه ما يضره من السبع فتمت بها وهو رابح عن المخرج منه رحمه الله

ولا يفسد

لا يهاكس تجزئ السبع الى الحظا وانما دمت البيع الاول لكان جازعا عند هالانه صار زبيح الى السبع الثاني الذي هو موهوم
 بالفساد فان قلت تحتل منها السبع الاول بالفساد له الجاهل انها رجعت عن تجزئ السبع الى الحظا والسبع
 الثاني لا يسهل السبع قبل الفضيحة العوض لم يذكر في الحديث فلهذا الرجوع لم يثبت وانما السبع الثاني اجل الربوا وليس
 في سبغ المسح قبل الفضيحة الربوا لان الثمن يدخل في ضمان السبع قبل الفضيحة اذا عاد اليه عن المسح بالصفة التي خرج عن ملكه
 وصار بعض المبيع حصة فصا صا بقي له عليه فضل لا عوض فكان ذلك مالم يضمن وهو حرام بالنسبة لان ما اذا اشتراه
 بمثل الثمن او اكثر لان الرجوع منه حصل للمشتري المسح دخل في ضمانه **قول** فالسبع جازع في التي لم يفسد هالانه يفسد لا
 فيها وبطلان الاخرى لانه لا بد ان يحل بعض الثمن بمقابلته اتم لم يفسد هالانه فكان مسددا بالآخرى بل قل ما ع ضرورة
 وهو فاسد عندنا فان قلت بالفساد الحقة هذه وجب لفساد في ملكه عند الرجوع كالموجع من حر وعبد وابعها
 صفة واحدة قلت انما يكون كذلك لو كان الفساد قويا جمعا عليه كما في سبغ الحر الجيد والفساد ههنا صنف تحت
 مفسد عليه ولا سحده كالمواشي وعبد ومدراسي واحدا فان الحقة في الفتن يصح والفساد في المدراس ان الفساد في المدر
 صنف حتى لو فسخ بجواز سحده فان قلت للنسبة اذا اسلم برافى سحر وزيت يفسد في الكل عنده قلت ذلك ليس بطريق
 بحري الفساد كما زعم البعض بل باعتبار اعلام راس المال شرط عنده والمسلم في مختلف كان فساد السلم في كل واحد
 منها مجبأ له ما يحصر كل واحد منها من اس المال ولان الفساد باعتبار سببه الربوا من حيث انه يعود اليه كل اس له
 مع زياده لسن زاهيا ضمان وعوض سببه الربوا كحقيقته وان فساد العقد في الحضر نجا بوجوب فساد العقد
 في الباقى اذا كان المفسد مقارنا اما اذا كان طارئا فلا والمفسد ههنا طارئا لانه ما شرط في الحقة لربوا زاهيا بابعه
 اقل من الثمن الاول بل قابل الثمن بالمتين هذه المقابلة صحيحة ولكن جرد ذكر بقية الثمن عليها باعتبار ههنا
 فساد البعض زاهيا بابعه والمحض زاهيا لم يسهل سبغ محض فساد السبع فيما عدا وهذا فساد طارئا فلا سحده في
 الاخر **قول** ان شرط الاول لا يفسد العقد ولا طارئا قد نفيه مفسد فيفسد العقد بالثمن **قول**
 والما في بفضله لانه شرط توافق معنى الحقة وتوكيده والفساد **قول** والقول قول المشتري لانه ان اعتبر اختلاف
 في نفس الزوق المعروض فالقول للمبايع ناء على ان الزوق امانه في يده والقول لخاص به لانه قول الامن والركان مضمونا
 في يده فالقول بحسبه قول ايضا **قول** كالمضمون لا يخلو فان اختلفا في الثمن لان اختلافهما في الثمن
 يستتبع اختلافهما في الزوق والاختلاف الزوق لا موجب التحالف لانه ليس بحقوق به ولا حقوق عليه فكذا الاختلاف
 فمما يستتبع اختلاف حكم البيع لا مخالف حكمه اصل **قول** ولهما ان الموكل لا يملكه بغيره ان الموكل التصرف بهذا
 سبغني عن الاضافة الى الموكل يرجع المصروف اليه وانما ملك التصرف بكونه حرا قلا بالغاف الحاجة الى الموكل لا يقال
 حكم التصرف اليه والموكل اهل اسفل ملك الخمارا واستقلا وكذا لو اشترى عبده الفضيحة في خمارا ملكا
 لمولاه المسلم فاذا استأهل له الموكل للتصرف واهله لموكل حكمه بجور الموكل به وجاز ان لا يملك الانسان التصرف
 بنفسه ولو كان به غيره كالموكل سراسي بحسبه حازا لو كان غيره سري في ذلك لفساد الذي ليس به من مرض الموت

بحوزه

وما وافق في العقد

اهل من المرفوع
 هو ما قال ابو حنيفة
 في المرفوع
 هو ما قال ابو حنيفة
 في المرفوع

اذا باع ما سغان الناس سلمه وعليه ديون سغفه ماله لا يجوز ومن وصيه بعد موته يجوز في التوكيل بشري
 الخمر ملك فكلها لانه منج عن اسفاح بحسبها فله ليس صرف فيها على وجه موصول اليه الى اسفاح كما لو ورث خمر
 ما كان ذمما فاسلم او غير غيره وعليه المرفوع الى التوكيل لا يقال للملك المالك حكمه من جهة فلهذا لا يملك
 خمره باستتد وفي التوكيل بالسبع ملك الثمن لا يسهل سبغ التوكيل بصدق لم يكن الجنب به لقوله صلى الله عليه وسلم
 ان الذي حرم بيعها حرم سرها واكل منها فان قلت الوراءه ليست بطريق تسليم الثمن ان تسليم المسح لا يفسد العقد لانه
 اخذت في الامر المحكي بوافق الجبري لا اخذت في قلت بون للملك للموكل بعد حقي الوكالة امر جبري انما حقيقت
 قلت الملك للموكل بدون احتساره كما في الموت **قول** ثم حمله المذهب اي حاصل المذهب ان كل شرط بفساد العقد
 اي بحب العقد لا شرط كسوط الملك للمسح في السبع او شرط تسليم الثمن ان تسليم المسح لا يفسد العقد لانه
 قلت بمطابق الحقة فلا يفسد الشرط الا ما كذا وكل شرط لا يفسد العقد لانه يلام السبع اي بكونه موجب كالسبع
 شرط ان يحل المشتري بالمرضا او كنفلا وهو معلوم بالاسارة او التسمية لا يفسد العقد ايضا لان الربوا بشرع
 وفيه وبالكذا الجاهل لا يفسد واستغناء الثمن موجب لحقة فانكروه يلام العقد والكنالة وسعة المحتال المطالبة المطالبة
 موجب لحقة فانكروه يلام العقد فلا يفسد فان لم يكونا معلومين ففسد السبع لان جهالة الربوا والكفيل بفضلي
 النزاع فالمسح في حقه ههنا او كنفلا والبائع مطالبه بآخر وكل شرط لا يلام الحقة لان السبع ورد حوازه كالتار
 والاجل ولم يرد الشرع بجوازه لكنه معارف كشر انحل على امر غيره او سكره لا يفسد ايضا استحسانا للتعامل
 وهو محجج برك به القياس وكل شرط لا يفسد العقد ولا يلامه ولم يرد الشرع بجوازه وليس متعارف وفيه
 مفسد لاحد العاقدين والمحقق عليه وهو من اهل السبغ حتى حقا على الخبر ان يكون ذمما ففسد العقد كسج عبد
 بشرط لرب السبع المسح في الجيد بحمدان لا بد له ان يملكه لئلا يفسد في مفسد لاحد كشراد ابيه او بون شرط
 ان لا يفسد بطل الشرط وصح السبع في كل حال المذهب وعن ابي يوسف انه يفسد في السبع وجب الطاهر انه لا طالب
 لهذا الشرط وصح السبع لانه اذا قصد المقابلته من المسح والتمس فقد خلا الشرط عن العوض وقد وجب السبع لما شرط
 فيه فكان زيادة محقة بعد المعاوضة خالصة عن العوض فيكون ربوا وكل عهده شرط فيه الربوا يكون فاسدا او نهية
 كان منتقاه كان مرغوبا فيه وكان له طالب فيقع تسعته النزاع ومتى لم يكن مرغوبا فيه لم يكن زيادة مقدرا او لم يكن له
 طالب فلا يردى الى الربوا والنزاع اذا ثبت هذا فيقول هذه الشروط لا يفسد بها العقد لان فسخه العقد
 اطلاق له اسفاح لا محج عنه والحق في هذه التصرفات لا الالتزام والشرط بفضلي الالتزام ولا يلامه وما ورد الشرع
 لجوازها وما غير متعارف من الناس والمحقق عليه فيها مفسد ففسد العقد لانه لا يملك من الشروط
 صارت مستغناء عن فسخه النهي فيقي ما عداها اذا خلاص النهي **قول** والسافعي لكان كالعنا في الحق
 فانه يقول يجوز السبع بشرط الاعناق وهو رواه الحسن عن ابي حنيفة رجح لانه متعارف في سبغ الحدس متعارف
 في الوصايا وغيرها وفسده السبع بشرط العتق وانما ذكرنا لان استراط حق الحسب مفسد للعقد كالتدبير

والاستعداد فاشراط حقيقته حتى سح الجديسمة لا يكون شرط الحق بل يكون كذا عند من المسمى ثم يحتد
السح مطلقا **قول** فلو اعتق المسمى حدا اسماه شرط الحق سح السح حتى يحس عليه المسمى على حقيقته
استحسانا وقال سفيان سدا حتى يحس عليه القيمة فاسماها ان شرط الاعتقاد في كماله فاسمها كان حقيقة تعدد النفس
لا رخصا للفساد كسائر الشرط المفسدة الا ترى ان لو اسماها ملكه توجه آخر لا سلب جانبا ولا الى حصة انه زال المفسد
فل يقره فثبت المسمى لو اسماه ما جل مجهول ثم اسقط قبل مضى وهذا لان هذا لا يلام العقد نفسه لان قضيه
جواز الاعتقاد الا لزام حيا ولكن يلام حكمه لان الحق ينهي الملك في الملك في ادم ما ياتي الى الحق والشيء ما يات
مقرر ومقرر الشيء مصلح ولهذا لو اسماها عبدا فاعققت فحل بحسب رجع مقصاته ما لو باعه فاذا استملكه
فقد بطل الفساد لوجود ضرره الشرط دون الحكم واذا اعتقعت فحققت الملامه حكم الحق وهو اسماها الملك في رجع جانب
الجواز فكان الحال قبل ذلك موصوفا وهذا معنى قوله ان شرط الحق حصة انه لا يلام الى آخره **قول** اذا باع
على السح حصة البايح الى آخره والحمله في هذا ان هذه شروط البضاعة الحقة كالوقت في المبيع واللامه وليس فيه
عرض ظاهر ولم يرد السح بجوازه وبسحقه احد العاقدين وقد ورد النهي عنه صلى الله عليه وسلم عن بيع وسلف
اي فرض **قول** ومن اسماها جارية الاحكام فسد السح لانه لا يصح افراد الحمل للعقد لانه منزله جارية حتى يتناول
سح الاصل احراز الجواز ان لا يسل العقد مقصودا فلا يصح اسنائه وانما جعل فيها عمل في الصدر
واذا لم يصح اسنائه ونقي شرط فاسدا وفيه تقع للبائع فالسح بنفسه بشرط الفاسد كالكتابة والاجارة والبر
الا لكتابة انا ففسد اذا كان المفسد متمكنا في صلب الحق اي ما يقوم به العقد وان كانت على يد غيره وممن رخص
حتى لو لم يتمكن في صلب الحد بان كانت شرط ان لا يخرج من الكوفة لا يفسد الكتابة لان الكتابة لها سببه بالمبادلة
وبالاعتقاد فليس فيها بالمبادلة ففسد شرط يدخل في صلب الحد وليس فيها بالاعتقاد لا يفسد بشرط لم يدخل في صلب
العقد فحلت بالاسم في الحال من الهبة والصدقة والنكاح بان جعل الامه مبرا الاحكام والخلق والصلح
منه في الحد لا سطل باسنا والحد لا سطل باسنا لانها لا سطل بالشرط الفاسد لان الفساد باعتبار اعتبار
افصانه الى الرضا حتى في المحاضرات دون التبرعات والاستقاطات الوصية لا سطل باسنا والحد لا سطل
الاسم حتى يكون له امره وصيه والحمل اذا كان في المسمى **قول** ومن اسماها خيرا على رخصه البايح
او سكره شركا النخل وصح السراكل عليها وهو سكرها الذي على ظهر القدم واداد النخل الصرم **قول**
ووجه ما ينادى وهو قوله لانه شرط لا يفسد العقد وفيه منفعة لاحد العاقدين **قول** ما ذكره جواب
القاسم هو قول فرج ولنا ان فيه عرفا ظاهرا وفي التورع عن العاقد حرج يثبت وصار كصبيخ الثوب فان
القاسم لم يحرز لان الجواز سح المنافع والصبيخ عمره جوازه للتخامل كالا سمناع وان سح المحدثوم
لا يجوز قاما جوازه بالتخامل اعلم انه لو اشترى ساه على انها حامل وعلى انها حاملة كذا فسد السح لان فيه
شرط زادة عن سح المسح ولم يرد يكون او لا يدخل فيه الخرد **قول** والسح الى المبرور والمهرطان

مخلاف

وهو مبرور وهو في طرف الرشح والمهرجان احدهما كان وهو في طرف الحرف وصوم المضاري فقط
المهودان لم يحرف العاقدان كذا في الجواز جهالة يودي الى النزاع سائر على السح مبيسة على المكسنة
والمضايقة حتى لو كان له حلو ما حاركا بين المسمى **قول** ولا يجوز السح الى فروم الحاج والحصاد والرياسة
والقطاف في الجزر المجملات لانها تقدم وساخ من فعال الحيا وندست حسب سد ولهم الاجال سرعت بالوقاات
قال بحالي شئلو نك من الالهة قل هي مواقيت للناس **قول** ولو كفل في هذه الاوقات جاز لان الجاهل
اللسنة محمله في الكفالة وهذه جهالة يسر مستدركة لا خلافا للصحة رضي الله عنهم فيها فروى عن عمار رضي
ان السح الى القطاف لا يجوز وعمر عاصبه رضي الله عنها انها كانت محرم السح الى الحطاط وكما ما خذ يقول قول ابن عباس رضي
قول ولا نه معلوم الاصل وحينئذ جهالة ان المكفول به وهو اصل الدين معلوم وانما المجهول وصفه وهو ما جاز
والوصف باسح للاصل في الجهالة لكان في اصل الدين محله الكفالة بان تكفل ما اذ اب على قدره في الوصف اولى بالجهالة
لا يحل في سح المسح فكذا في وصفه اذ الوصف لا مخالف لاصل الثاني لاصل هذه الاسماء معلوم الوقوع في ملك
السنة وانما المجهول في وصفه المتقدم والباخر كات الجهالة يسر حتى لو كفل الى هبوط الريح ونجى المطر لا يصح لان
اصله غير معلوم في ملك السنة بحقيقة ان هذه الاسماء معلومة باعتبار اصلها وانما الجهالة في غيرها ويمكن
رفعها باعتبار الاقصى الجهالة السبيخ محمله فيها لا الناحية كالكفالة الى هبوط الريح لانها ليست بالبذر ابتداء
تكونها التزاما محض من غير شرط بلها شئ وفي هذا النذر يحل الجهالة ولكن في حاشية ومضى محاضره انها باعتبار
الرجوع على المكفول عنه ولا يحل الجهالة في المحاضرات ولكن يسر فعلنا بالشبه من الحالين لان معنى
الافصى الى النزاع يسلمها ولا مسارعة في الكفالة لانها سرع ابتداء فتدنى على المسامحة بخلاف المعاوضة **قول**
ولا كذا لشرطه اي شرط الاجل المجهول اصل العقد فانه يفسد العقد **قول** وقال فرج لا يجوز وهو قول
السافعي لهما ان الحد وقع فاسدا فلا سلب جانبا ما سقاطا المفسد كما لو اسقط الدرهم الزائد عن سح الدرهم
بالدرهم من كمال وزوجها الى عسق امامه اسقط الاجل لنا ان المفسد بشرط خارج عن صلب الحد وقد سقط قبل
المقرر ففسد الحد جانبا بخلاف الدرهم الزائد لان الفساد في صلب الحد لانه في احد العوضين بخلاف النكاح
الى اجل لانه عقد آخر غير عقد النكاح وهو المصحح والعقد لا سلب عندا آخر **قول** لانه طالع حتى ادعى انفسه
ما سطل اسقاطه واسانه **قول** ونال ففسد فيها لانه محال الحد المجموع ولا محلبة للمجموع لا سفا محلبة السح
في المدين والمكاتب ام الولد لما لم يمسح من حق الحق وجعل ذلك شرطا لقبول العقد في المفسد العقد كالمجموع
من حرج وعبد وبما اعسر المحض الكل كما لو جمع بين جندته ومحم في النكاح بخلاف ما اذا لم يسم بغير كل احد لانه
لو جار في الفن لما يفسد من الممنوع والمجهول الجهالة مفسدة بغير ما قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في ما جمع الساح منها
في الاجاب جعل قبول الحد في كل واحد منها بشرط القبول في بخره بدل المسمى لا يملك قبول احداهما دون الآخر
والحد والمسته لا يدران سح اصلا لعدم المال فيه فكان جاعلا لقبول الحد فيما لا يقبل العقد اصلا شرطا لقبول

على الجبد والذكى وهو شرط فاسد والسج فاسد بالسرط الفاسد خلافاً للنكاح لأنه سطل بالسرط الفاسد **قوله**
واما السج في مولا وهو قوف قد دخلوا تحت الحد لوجود الماله ولهذا ينفذ في عبداً خيراً جازمه وسند سح المدر
وام الولد والمكاتب من انفسهم وسج المكاتب من غير رضا في اصح الروايات لو قضى لاضرع عوار سح المدر من غير تنفيذ
مضاوه وكذا في ام الولد سجد غداً في حصة ولجى يوسف ربح خلافاً لمدرج ومضاهى القاضي في غير محله السجد فسلم
انهم دخلوا في الحد ثم خرج عند الخمر باسحقان سجد ومولا باسحقانهم انفسهم فكان هذا باجبا بالحصه
سواء كما لو اشترى عبداً من هكلا حدها قبل التسليم فلم يكن سرجاً ليعول غير المسح ولا باجبا بالحصه ابتداء ولهذا
لا سدرط سان من كل واحد ههنا ومروك التسميه عامداً كالمسته فان قلت تسخى لبحر الحد فما ضم اليه لانه
مجتهد فيه كالمدر ففسد السج فيه مضاهى القاضي قلت حرمه منصور عليه السلام الاجتهاد في مورد النص
فلا يعتبر خلافاً ولا سجد بالعضاء **فصل في احكامه** لما ذكرنا انواع السج الفاسد سرج في ما لا يحاكمه
اد الحكم سرج موجب وتقضوه وجود **قوله** واذا مضى المسرى المسح في السج الفاسد اذ حرمه عن السج بالظلم
قلت سار المصنف رحمه الله الى محان يسته في حكم السج الفاسد اشراط البض للملك وكونه بامر الساج وماله
الدليل لزوم القمه وولائه الفسخ ليكلى الحاقدر وما دسج المشترك **قوله** ملك المسح وان لم يجز البايع
لعمته وقال الساج في لا علمه وان مضى لانه محظور لكونه منهياً عنه والنهي بضمي التحريم والملك حجه لكونه ذرحه
الى مضاهى الما ورب ووسيلة الى رك المطالب فلا ساط به لا شراط المليك بن الموير والار ولا ان النهى سرج
للمشروع عنه المضاد من كونه مسروعاً ومن كونه منهياً عنه اذ من ضروره كون الشيء منهياً ان يكون في محله ضروره
حكمه الناصح من ضروره كونه مشروعاً ان يكون حسلاً لانه مما يوصى به نوحاً وفي سور الملكيه وتربى الاحكام عليه
قول بالمشروع عنه وهو باجل لا يرى انه لا يفده قبل المضى به نرداد الفساد والحرمه فان ملك الملكيه وصار
كالسج بالمسته وسج الخمر بالدرهم بغير ما قاله اصحابنا اذ انه يحق لزوم الملكيه هو السج فصحق الملكيه وهذا
لانه سرج حقيقه لصدور ركنه وهو مبادله المال بالمال التراضي من اهله فاهل الشيء من كبر قادرا عليه لسد فيه
حاجته مضاهى الى محله قائل الحكم اذ الكلام فيه محرم عليه حكمه والنهي الوارد في القصرات السريعه بعضي بغير العشره
لا سجنها لانه بعضي بصور المنهى عنه اذ النهى عملاً بصور الخولا لانه نراد به عدم الفحل مضاهى الى اخسار الجبد
فمحتمل بصوره لكون الحد مسلي به ليركف عنه ما خساره سار عليه ومن لم يخله ما خساره فمحتمل عليه
وبصور المشروع سريعه فكان النهى لمحتي في غير النهى عنه فصور مشروعاً ما ضله غير مشروع بوصفه
فصور فاسداً اذ ان حجه الملكيه ما نيلت بالمحظور بل بالسج وهو مشروع غير محظور وانما المحظور ما اتصل به
وماو السط الفاسد ونحوه كما في السج وقت البداء فان النهى قد ورد لمحتي في غير السج وماو الاستخال عن
السج بسبب السج والاستخال عن السج غير السج فان قلت ذلك السج مكرره وهذا فاسد فما وجه الحاق قلت
فما يسببان في ان النهى فيها غير واجح الى غير المنهى عنه وانما يرجع الى غير ذلك الخمر لهما متصل وصفاً فان

في الفساد كونه محاربا في التكرار هذه اظهرها المصنف وانما الاست ملك قبل القبض لانه لو سئل قبل القبض لم ينعوض
اذا لم يمسح له الفساد وضمان العمد لا يحل لا بالقبض لانه واجب الرجوع والقبض بالاسترداد بعد القبض دفع
للفساد المتصل به فلان لا يحل للملك قبل القبض حتى يستامساع عن المطالبة او لا لان الحد الفاسد ضعيف
لا فرائده بالصحة فتاخر الحكم الى انضمام ما يعوقه اليه وهو القبض كحد التبرع والمسته ليست مال حتى لا يحد
ركن السح لا يستعد واذا باع الخمر بالدينار ثم قد جعلها ميمنا والواجب الخمر القتمه وهي صلح ميمنا ميمنا وشرط
ان يكون القبض اذن البائع الا ان لا يراه يكون صريحا وطورا يكون لانه ما لم ينعض عن البائع في مجلس العقد
وهو منها لانه السح تسلط منه على القبض فاذا قبضه محضته قبل الاوراق لم ينعض صح استحسانا في الصحيح
كما في الهبة وان قبضه بعد الاوراق عن المجلس يصح قبضه ولا يست ملك **قوله** كل واحد منهما مال البتة
ركن السح وهو مبادله المال بالمال فخرج عنه السح بالمسبة والدم والخمر والرجح اي سح السح بالرجح الذي ثبت
والسح مع نفى اليمين رواه لانه نفى اليمين في الركن من العقد فلم يكن سحا وفي رواية سح لانه بغيره لا يصح لانه نفى
الحكم العقد ولم يصح نفسه فصار كانه سح عن ذكر اليمين ولو باع وسكبه بعد العقد ويست ملك القبض لان مطلق
العقد ينعضي المحاوضه فاذا سكت عن عوضه فكانه باع بعمته وان لا يكون للبائع خيار السرط لان شرط الخيار
منع الملك الخائن في الفساد حتى **قوله** لونه وممته اذا كان من ذوات القيم وليس كان من ذوات الامتار
لانه المثل لانه مضمون بالقبض كل حصص المثل صوره ومعنى اعدل من المثل معنى فلا يضر الى المثل معنى
مع امكان المصير الى الاول بعد وممته يوم القبض وليس اذ تمت في يده فاللفظ لانه دخل ضمانه بالقبض
فلا يضر كالمضمر في قال محمد راج علمه وممته يوم اللفظ لانه لا يسهل الاكبر عليه وممته يوم اللفظ لانه لا يسهل الاكبر
نقد راج علمه وممته عند **قوله** ولكل واحد من المتعاقدين قبضه قبل القبض محض من الاخر فحاشا
لسبب الفساد وهذا لانه لما لم يعد حكمه كان الفسخ امسا عا عنه ولكنه يوقف على حضرة فلا يلزمه الا علمه
وكذا بعد القبض لكان الفساد في صلح العقد باع الخمر او خمر رهوة الفساد في اعدائه حقا للسرعة وان كان
الفساد سرطا لكان باع الى اجل مجهول فلم له مفعلة السرط دون من علمه محمد راج لانه مفعلة السرط اذا كانت
عائده اليه صح الفساد منه لانه قدر ان يسقط الاجل فصح العقد فاذا فسخ الاخر فقد ابطال حقه لعدونه
على تفصح العقد وعند ما لكل واحد من المتعاقدين الفسخ لانه مستحق حقا للسرعة فاسمى المزوم عن الحد
وملح الخيار فاد ر على صححه بالحد في الكلام ببله **قوله** فان اعدا المساري قد سجد لانه ملكه وسقط حق
الاسترداد لمخلق حق الجبدا لسح الثاني بعض الاول الحق للسرعة وحقه تعالى اذا اجتمع مع حق الجبدا لمحق
الجبدا لان الله تعالى اعني الخفوع عند ارجح لا تها وناحق الشرع ولان الاول مسروع ماضيه دون وصفه لما مر
والثاني مسروع ماضيه فكان الثاني اقوى لانه حصل بتسلط من جهة البائع فلا يملك قبضه لان سح لا يسهل
في بعض ما مر من جهة مردود بخلاف تصرف المشبه في الدار المشفوعة حيث ملك السفع بعضه لان كل واحد منهما

حق الجيد والشفيع مقدم على المسمى فكذلك على من قام مقامه واسوفا في المشرع وعنه ولم يحصل بتسلط من
الشفيع فلا يكون سحيا في بعض ما من حتمته **قول** خلافا لما حاربه حتى لو أجاز المسمى المصح في السج الفاسد
له ان بعض الاجاره ويردها بناء على انها تفسخ بالاعذار الا ترى ان المسمى اذا اجاز المصح وجبه عليها بقدر الاجاز
لرده فمهما اولى في انفسا فقد ساعد فساعد فيكون الردا مساعيا بالاضافة الى المنافع التي لم يحدث **قول** وليس
للبايع في السج الفاسد رد المصح حتى يرد الثمن الى القيمة التي اخذها من المسمى هذا الحكم ليس لمخصوص البائع سعا
فاسدا حتى لو اسرى عدا سعا فاسدا او استاجا جارة فاسدة ونقد الثمن الاجرة او ارض من هناك فاسدا فله ان يحسن
ما اشترى ما استاجر وما ارضه حتى يرضى ما نقدا عيبا بالاعتدال الجازم اذا باع سحا لان هذه عقود معاوضة فيوجب
التسوية بين البديلين فان كان البائع او الموجه والراهن والمستقر في الذي يره الجيد والرهن حتى يرضى من عيبه
المشت خلاف ما اذا مات المحل عليه دين لم يكن يرضى المحل له الدين الوارد منه من المحل عليه حيث لا يختص المحل
بدون الجواهر والوديعه **قول** كالراهن بخي الراهن اذا مات نفوت المهر من على ورثته وغيرها بعد وفاته كما تقدم
على الراهن حال حيوته فكذلك المسمى بالسر الفاسد لما تقدم على البائع حال حيوته فكذلك على ورثته وغيرها بل ولا يان
المسمى يملك المصح بالعض ولا يملك المهر من الراهن حتى لو لم يترك البائع ساسوى هذا المصح لشيء الموارث وغيره
ما لم يفصل عن حق المسمى **قول** وفي بعض النسخ كما مر من حيث اذا مات الراهن له ورثته وغيرها المهر من حتى
بالرهن من الورثه وسائر الخرماء حتى يسوفي الدين فكذلك ههنا كان المسمى حتى المصح من ورثته البائع وغيرها حتى يستوفي
ما اداه **قول** ومن باع دارا سعا فاسدا الى من قال له ان حق الشفيع بخره حتى البائع في الاسترداد بالنفساد فوق
حق الشفيع في السفعة الا ترى ان هذا لا سطل بالآخر وذا سطل به وهذا يصح بلا قضاء وذا لا يصح الا بقضاء او رضا
وهذا الورع بم ذلك الحق مع ضعفه لا سطل بالبناء والخرس بل بعض البناء والخرس حتى الشفيع فلا لا سطل هذا
الحق مع فوقه وبعض البناء والخرس له اولى الى حسمه ربح ان هذا امر حصل بتسلط البائع لانه سلطه على
التصرف ورضي به والبناء والخرس من جنس ما دون صفط حتى لا سطله كالمصح والمصنف خلاف حق الشفيع لانه
لا سطل منه وحقه وان ضعفه فلا سطل بلا ابطال منه ولهذا لا سطل بهبه المسمى سعة فكذلك اسائه **قول**
وسكن حقوق جده في حفظ الروايع عن ان حسمه لا في مذهبنا حتى حسمه ربح فان حق الشفيع مبني على انقطاع حق
البائع بسبب البناء وسور حق الشفيع على الاختلاف فخره ما خلا الشفيع بعمتها وعند هذا لا سطله فيها حتى انه
شكر هل سمح من ان حسمه ربح سطل حتى البائع بناء المسمى في الشرا الفاسد لا وقد نص محمد بن علي الاختلاف
في سوت السفعة ان غداي حسمه ربح الشفيع حتى السفعة بناء المسمى خلافا لهما واليتخصص على الاختلاف في
السفعة يتخصص على الاختلاف في انقطاع حق البائع بالبناء لا لا سطل حتى الشفيع مبني على انقطاع حق البائع فكان
اليتخصص على الاختلاف في الفرع يتخصص على الاختلاف في اصله كذا الفرج **قول** ومن اسرى جارة سعا فاسدا
بالغ درهم وساعا وروح كل فها مضطرب البائع ما ربح في المهر والسطل المسمى ما ربح فها باليتخصص في المهر اصله

ان الحب نوعان حب لعدم الملك طاهر او حب لنفساد المال نوعان ما سحن كل الحر وحره بالاسحن كل البقود
فالحب لعدم الملك حب النوعين كالمودع والخاص بالانصر في العرض المقدس سحر الحب النوعين عند احمد ومحمد
لعلق العقد ما لغيره طاهر فاما سحن فممكن جميعه الحب فاما اسحن سبه الحب لعلق العقد من حيث سلامه
المصح به ان يقدم من الدرامم المخصوصه او يقدرا الثمن فان سارا الى الدرامم المخصوصه ويعد من غيرهما فاضا لملك الغير
وسيلة الى الرجوع من وجهه فممكن سبه الحب ما الحب لنفساد الملك فممكن سحن فاما اسحن لافساد الملك دون عدم
الملك فنقل حب سبه الحب فاما سحن سبهه هنا معتبر وسبهته فاما اسحن سبهه سلب سبهه الشبهه هنا فلا
يعد من وجه عدم المحرم في الدرامم والذنا برانه لو اثار الشري لهما مان قال شري سحر هذا الجيد هذه الدرامم
كان له ان يتركها ويدفع البائع غيرها من الدرامم المسارا لهما لان المهر عند المسمى في ذمه المسمى لا اعتبار بذلك
الدرامم المشارة لهما فان قلت قد ذكر في المن من قبل الدرامم والذنا بر سحن في السج الفاسد فكيف ذكر ههنا
ما به اسحن قلت فيه اختلاف الروايات ما سحن ولا سحن يد كرهه هذه المسئلة مسنده على قول من يقول
ما به اسحن ولا سحن ولا سحن يد كرهه هذه المسئلة مسنده على قول من يقول
انه لم يكن عليه دين طاب له ربحه ملكا المقبوض ملكا فاسدا لانه بمنزلة بدل المصح فان الدين وجب بالتسليم ولو عراه
على اخرها لانه اسحق اي الدين بالصادق وبديل المصح ما لو كان المصح عينا او دينا اما عينا فانه اذا
اسرى عدا حاربه لم اسحق الجيد فاسحق الخارج صح عن الجيد فلو لم يكن بدل المصح على ما صح عن الجيد مع ان
الجيد بدل الجارية المسحقة والعقود يجوز في غير الملك بالبر فاما ملك بدل المصح فاما كان المصح على سحن فان لم يترك
بدل المصح فاما اسحن فهو الدين وهذا لانه فضل الدرامم بدل على زعم انه ملكه وهو الدين في الذمه او الدينون بعض ما سالا
لا ما عايناهم لما ظهر انه لم يترك عليه دين كان المصح وهو الدين في الذمه والدرامم بدل المصح وبديل المصح بل لو
بدليل ما لو حلف وقال اخره والله لا افارقك حتى استوفي منك حتى بم باع المديون عند الغرة بذلك الدين بم وارثه
الخالف بعد ما تبطل الجيد من ان مولى الجيد اسحقه ولم يحسب السج لا تحت الخالف **فصل في ما يكره** والمكره اذ في
درجه من النفساد ولكن هو سجد من شجب النفساد فذلك الحق **قول** الشخص يتحتم ويروي بالسكون
ان نسام السلعة ياريد من منها ولا يرد سرائها رغبا لغير كذا المهر الزائد **قول** ولا نسام الرجل على
سوم غيره وهذا في معنى النفي وهذا ابلغ كما اخذوا السار ع ابلغ في استدعاء الوجوب من الامر صون السوم
ان يساوم الواحد ان على السلعة والمسمى البائع رضانه لكر فليم بعدا اعتد السج حتى دخل اخر على سومه
فاسراه منه فانه يجوز في الحكم ولكنه يكره وهذا اذا جنى قلب البائع الى المصح الاول اطلب منه من الثمن ما اذا لم يجز
فليد الله ولم يرض بذلك فاما باس للبانى في سهره لان هذا سحن من زيد **قول** وما ذكرنا محمل النهي في النكاح
اي كره الخطبة على خطبة غيره اذ اراضا المتعاوان على المهر وركن احدهما الى الآخر واذا لم يكن باحدهما الى
الآخر فلا باس بالخطبة **قول** وعن يلفي الحلب اي المحبوب للنهي عنه وهذا يلفي واحد من اهل المصرا الى جماعة

جاوا بالطعام الى هذا المصير هم محتاجون اليه لما فيه من يسوق ليرى على الحاضر نفعه كان لا يضر فلا بأس به الا انه
اذا لبس السحر على الوارد من اسرى منهم بارخص المصير فحينئذ يكره لما فيه من تحميم الاسعار على الوارد من
والاضرار بهم **قوله** اما اذا لم يكن كذلك فلا بأس به ومن صورته ان يحق البادى بالطعام الى مصر فليس وكل
الحاضر عن البادى منع الطعام ونحوه الى السحر على الناس فانه منهي عنه لانه لو تركه البائع يفسد ورخص السحر
قوله ثم فيه اخلاص الواجب السحر على بعض الوجوه ما وجد عند السحر او وعا خلافا لو كانا ماسين في المعنى
الاوان جدران والاما كره السحر في جميع هذه الصور ولا يفسد لان النهي باعتبار معنى محاور في السحر لا في صلبه ولا
في شرائط صحته والنهي لو اورد لمحتج محاور لا يفسد بل يفسد الكراهة وقوا صاحب المتبرع لان الفساد في معنى
خارج مسكلا لان قول بما ذكرنا **قوله** وقد وعد عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم من لم يرحم صغيرنا
ولم يوقر كبيرنا فليس منا قال قلت ليس لي الخبز اذا دخل دارنا حللنا من خبز صغيرنا فان اراد ان يسحر احدهما
فلا بأس به سبانه وفي الموضع الذي يكره الفرق بين السحر للبائع بكرة للمستهلك شراؤه وهذا لا يكره وان كان فيه تفرقات
لانه لو لم يسم منه لاحد منه الى ان الحرب يمكن منه وسواؤه منه بطور من راعات الفرق **قوله** حتى لا يدخل فيه محرم
غيره وبكراهة الاب ولا قرب غير محرم كابر العم ولا الكبير ان كل صدمتها يقوم بحواجه واما الاستئناس احدهما
بالآخر **قوله** لان الضرر رد خلافا لقياس لوجود المطلق للسحر في قرانه في الكا ج يقتصر عليها **قوله** والآخر
صغره وفي جميعه لان الفرق بينهما في السحر بناء على ان الملك منفرد في الحققة نهى الفرق وهو منفرد لان المنع عن الفرق
لرفع الضرر عن الصغره ولا يجوز دفع الضرر عن شخص على وجه يلحق الضرر بشخص آخر فاذا احتلوا حدهما حق فالمنع
عن ايا الحق اضرارا لصاحب الحق علم انه لو كان مع الصغره في زمان احدهما ادب كالكوارام او جده عمه او خاله او اخ
او مع الاختلاف ام اختلافا ولكم ساع الاجل ان شفعه الاجل عند معاملة الادب كالمحدوم وان استوفى في القرب
واحد حده القرب كالآخر في الخالف العزم كفي الواحد وساع الاخر لان حق الصغره في رعيه لانه يستأنس به ويقوم
بحواجه وان اخلت حده القرب لا يفرق في حب ادب واخ لا م واب ام وابون ان ادعاه رحلان معا وعده وخاله
لان كل واحد منهما نوع سعة ليس للاخر في كل واحد اساسا من الحصول اما في مسبية معها صبي او عتانه انهما
لا يستنسبه منه لانهما يحمل النسب على الغير ولا يفرق لان قول الواحد يعمل في الدنيا خصوصاً فانني على الاحتياط
قوله وانما الكراهة محجة محاور للسحر غير متصل به وهو الاضرار بالصغره فلا يفسد به السحر كانه في السوم
على سوم غيره والمروى محمول على طلب الاقاله وسحر الاخر من باع احدهما **الاقاله**
لما كانت الاقاله رفع السحر وفسخه ناسب ان يذكر بعد محط ابواب السوم لان الرفع يفسد سبوا الات **قوله** والاصل
ان الاقاله فسخ في حق المتعاهد من سحر جديد في حق غيرهما الا ان يمكن جعله صفا ما ان ولدن المبيح مطلقا ليعتد بها
فسخا اذا الزادة المتصلة بمنع فسخ العقد حق للسوم وهو لا يفسد الاقاله الا بطريق الفسخ وعندهما يصح سعاد او اورد
خلافا لو كانت الزادة متصلة لانها لا تمنع الفسخ عند فسخها فاما في يوسف **قوله** وعندا في يوسف **قوله**

الا ان يمكن جعلها سحاما كان المسح مفعولا ولم يفسد المسرى وبما لا وسر العرض بالعرض جدها كاحدهما فيجحد
فسخا الا ان يمكن جعلها سحاما وسخا ما ان باع العرض بالعرض وبما لا احد هلاك العرض او سبلا في المقول قبل القبض على طرقي
جنس العرض اول وسطل ان سحر المقول قبل القبض بالعرض والفسخ يكون بالعرض اول وقد سمعنا آخر **قوله** وعند محمد رحمه الله
هو فسخ ان كان قبيل البيع ولا وبالاقل لا اذا سحر جدها فسخا ما ان يقابل بعد القبض بالعرض ولا بعد الزادة المتصلة
او سبلا بعد القبض بخلاف جنس العرض ولا يمكن جعل سحاما الا ان لا يمكن جعلها فسخا وسعاً مطلقاً سبلا في المقول قبل القبض
على خلاف جنس العرض ولا يجوز للفسخ اصله الا باله وهو موضوعها كانها في اللغز اسقاط ورفع ولهذا يقال في الدعاء
اللهم اقلني غيبي الى اى سفيطها وارفعها وكذا العاقدان صعدا لانه قاله فسخ البيع ولها والله على انفسهما فيجحد فسخا
اعمالا لموجبا الا ان لا يمكن جعلها فسخا فيجحد سحالا لانهما احتمل السحر اجماعا لوجود معنى السحر منها وهو مبادله المال بالمال
ما تراضوا به لكانت محافى حق الثالث **قوله** ولا في يوسف انهما ملكك ملكك بالرافعي البائع ملكك للمشتري
والمستري ملك المسح من البائع فكاتب سحوا وان لفظا لا قاله اذ الجبره للمعاني لا لالفاظه فانكنا له سرط براه الاصل
حواله والمحواله سرط عدم براه المحمل كقوله ولهذا سطل هلاك السلحة ويرد العتية ويحذر للفسخ حق السفحة وهذه
احكام السحر الا ان سحره فيجعل سحالا لانهما احتمله ولا في جفده انهما ينفذ عن النفس والرفع لاسر والاصل في الكلام
ان عمل على جفده ولا يحمى الفسخ والرفع معنى ابتداء العقد ليعمل عند التحذر لانه اسات محقق وكانت بينهما مضادة في الشيء
لا يحمى ضده فادام لم يكن يحل فسخا بطل ضرره كما لو حصل الفسخ بلفظ المناسفة او المبادكة ولا سطل لو لم يحمى السحر
لما كانت محافى حق الثالث لان اضره وري لسوت حكم السحر وهو سوت الملك بدل ما عسار الصغره فاعتبرنا بموجب الصغره
في حق العاقدان في حق غيرهما لولا انفسهما على انفسهما اذ لم يفسد مفعول يصح لاقاله عمل المملوك الاول لقوله صلى الله عليه وسلم
من قال اذما سحر قال الله عزرائيه يوم القيامة ولا العقد حقهما وحق الانسان ما سولى اسقاطه واسانه فكم
لها ولا نه رفعه دفع الحاجة وسوط الا كبر والاقال جسر اخا وخو وزمى الصل الاول لسانه اذ اذاع عبدا لاف درهم
وقال لا العقد بالرفع صحت وان عاتل لاف وخمسائة صحت لاقاله لاف لافا فاولم خذ كوخسائة لان الفسخ يحذر
على الزادة لاستحالة رفع ما ليس باشتائه ما في اباب سرط خسائة يكون سرطا فاسدا غير لاقاله لا سطل بالسرط
الفاسد **قوله** خلافا للسحر يعني خلافا لسحر درهم بدرهم في السحر يفسد ينسب درهم زائد ولا يجعل كانه باع
درهما بدرهم وسطل الدرهم الزائد حتى يصح السحر لان الزادة يمكن ابطالها في السحر لانها اسات ما لم يكن باسا صحته في السحر
ولا يمكن ابطال الزادة في الاقاله لانها باع ما كان باسا ورفع ما كان زائدا على ما كان محال وهذا مرد قول في جفده ومحمد
انها فسخ اذا كانت سحالمطلوب بالسوط الفاسد كالسحر وان عاتل لا خسائة والمسح عاله بم يعصب صحت الاقاله لان
لانه لا يمكن تصحيحها بخسائة مطلقا كوخسائة وسطل لاقاله فيجب على البائع رد الالف على المشتري لرفع حله
عقب صحت لاقاله بخسائة والمحطوط بازاء الجب لانه لما احبس عند المشتري بعض المسح لا يبعد ان يحبس عند
البائع بعض المسح لانه هذا عند اى جفده **قوله** وعندا في سرط الزادة يكون سعاد السحر اصل عندا في يوسف

وعند محمد جعلها باسحا يمكن فاذا زاد فقد قصد البيع فيجعل سحا وكذا في شرط الاقل عند ابي يوسف لان السج هو الاصل
عنده وعند محمد فصح بالتمسك والانه سكوت عن بعض التمسك ولولا قال سكنت عن الكل يكون مستخافا هذا الحق كذا لو كانت
بمن موجب كون الاقاله بالتمسك وال حال عند وسط الباجل لانه سكوت عن صف التمسك وهو كونه حال افاذا دخله عب
فهو فصح بالاقول لما مر وان قال خمر حسن التمسك الاول فهو فصح بالتمسك الاول عند ابي حنيفة وهو بلغود كحسن آخر وعند محمد
سحا اما عند ابي يوسف فلا اصل اما عند محمد فلم يجعل لو كان المسج امة فولد كذا لم يملكه لان الاصل ان الاقاله عند ابي حنيفة
لما مر وعند ابي يوسف يكون سحا للاصل كذا عند محمد لم يجعل هذا معني قوله ولو ولد من المسج **قوله** والا قاله
قبل القبض المستوفى غيره فصح عند ابي حنيفة ومحمد وكذا عند ابي يوسف في المستوفى لان البيع سحر وسحر المستوفى
قبل القبض لا يصح اجماعا وفي الحقاير يكون سحا عنده قبل القبض وحده لصحة سحر الحقاير قبل القبض عنده **قوله**
وهلاك التمسك الاقاله وهلاك المسج منع منها بناء على ان شرط صحة الاقاله قيام العقد لانها رفح العقد فيقتضي
قيام السج وقاية البيع لا يتم لان المسج محال اضافة العقد خلاف التمسك وهذا لان التمسك لم يحكم الوجود في الزمة
بالعقد وما يكون وجوده بالعقد كان حكما للعقد وحكم العقد لا يكون محال للعقد ومحل العقد شرط العقد وسرط الشيء
سقطه وحكم الشيء يحقده وينها باق في هذا اذا هلك المسج قبل القبض سطر السج خلاف الوهالك التمسك وهلاك
بعض المسج منع بقدره اعتبارا للمحض الكل **قوله** وان بقا ايضا يصح الاقاله بعد هلاك احد السحا ولا سطر هلاك
احدهما لان كل واحد منهما مسج اذا العقد لا بد له من حقوقه عليه وليس احدهما بالي بال جعل حقوقه اعلم من الآخر
فجعل كل واحد سحا فكان السج قائما وفادته كونها مستخافا في حقها سحا في حق البالث يظهر فيما لو اشرك عبد
من رجل بدارهم تقابضنا بم بالام باع من اشرك قبل القبض البائع صحيح ويحتاج المسير الى المحضر القبض
لانه بعد الاقاله في يد المسير فيضمون لغيره وما هو الا في التمسك عن بعض التمسك ليعض البرهن خلاف بيع التمسك
ولوا بعد البائع من غير التمسك قبل السيرة لا يصح لان الاقاله فصح في حقها سحر في حق غيرهما فصار في السج
غيره باسحا للمسج قبل القبض فلا يصح وفي السج منه باسحا لما عاود الى قديم ملكه بالفسخ صحيح **قوله**
باب في البيع والتولية اعلم ان المعامات بالاضافة الى ذكر
التمن وبعدها قسم منها المساومة وهي التي لا يلتفت الى التمسك بها في موضعها وهو السج بارخص
التمن ومنها المراجعة والتولية ولم يذكر القسم الثاني في الكتاب لان ذلك لا يقع الا نادرا لان العرض والمباحات
الاسم واج والاصل في حواز التولية ما روي في كور رضي الله عنه اسيرى بغير من عند قصد الحق فقال له رسول الله
ولني احضها فقال له لو كان بغير شيء فقال صلى الله عليه وسلم اما بغير شيء فلا فدل على حواز التولية ولا ان الناس
عاملوا بها فلا مكسر وهو محجود وان سواطة الجواز محققة فيها وقد يستل الحاجة اليها اذ الخج والجان يحتاج
الى بيعته على فعل الزكي فيها فصح من ممل ما استرعى بزيادة ربح كيد لا يحسن اكثر من هذا لولم يحتد على
فعله ولهذا كان عن الغني وسير طها كون التمسك الاول مسلما فلا يصح المراجعة والتولية حتى يكون التمسك الاول من المليات

كالمطلات والموزونات ادلولم يكن مسلما ما كان عبدا او بوا لا يحقق المراجعة والتولية لان المسج مثل التمسك الا ان مادة
او بد وهذا عند كون التمسك الاول مسلما وان لم يكن التمسك الاول الحقد الاول مسلما ان اسيرى عبدا سوا عدا احد من
لا يملك في ذلك بطل السج لانه اذا لم يكن مسلما فلو اوفى العقد سعة تسمى ذلك البذل وبني جموله يعرف بالحر والطر
وجماله التمسك حواز الحقد **قوله** فمن ملكه ذلك البذل بانه من اسيرى عبدا سوب بم اذ ان يسج العبد
مراحمه قال باعده من ملكه ذلك السج بسبب من اسبابه فدا عبده بربح ماله درهم او بربح قدر من الخطة جاز
لانه بعد ربح على الوفاء بما التزم وان باعده بربح ماله لا يجوز لان اسمه ده مازده بسبب لربح من حسن
راس المال لانه لا يكون احد عشرا وان يكون الحادي عشر من حسن العشرة فيكون سحا راس المال وسحق مائة وهذا
لا يجوز لان الربح انما سطر عبد العفو بم وهذا يحلف باخلاف المعلومين **قوله** وكحوران بصف الى راس المال
الى اخره والاصل بربح العفو بربح المراجعة فاجرى العرف بالحاقه براس المال المحجوب وما لا فلا والمذكور
هذه الصفة لان الصبح واخواته يرد في الحين والمحل والسوق يرد في القيمة اذا التمسك يحلف باختلاف المكسر
بخلاف حرا الراعي والطنيب وكرا ملك الحفظ واجرت علم القرآن والحساب وعمل من الاعمال لانه ليس فيها عرف ظاهر
بالالحاق براس المال ولان اجرا الراعي للحفظ كما جرت بربح فسد الختم والحفظ لا يرد في غير الشيء ولا في قيمته وسور البرادة
في المتعلم المعني فيه وهو الرهن الذي لا يملكه الا ما اتفق على المعلم فلم يكن اتفق بوجوب اعادة في ماله العائن اذ التمسك شرط
قوله قال محمد بن محمد بنهما بناء على انها باسرا عقدا ما حصارها بمسميها مسحقه مسج ذلك كالمساومة
وهذا لان ذلك التمسك غير معلوم وهذا التمسك معلوم فكان القول بوجوب السج بم معلوم اولى من القول بوجوبه بم مجهول
وذكر المراجعة والتولية للربح والترعب محرم محرم لوصف فاد اظهر الحانة وقد قال لوصف المرغوب في التمسك
فصح كالمساومة وجد المسج بمساومة ولا يي يوسف لان اصله هو لفظ المراجعة والتولية ولهذا اسحق السج لقوله ولست كما اسيرت
او اسحق مراحمه على ما اسيرت اذا كان ذلك معلوما وذكر التمسك محرم المفسر فلا بد من بناء العقد الثاني في التمسك
على الاول مدر الحانة لم يكن العقد الاول فاما ملك بانه في العقد الثاني فيعطى حصة من التولية قدر الحانة
من اسر المال وفي المراجعة منه ومن الربح حتى لو اساع بوا اسحق على ربح خمسة فظهر لربح البائع كان اشتراه بمانه عطف قدر
من اصله بغيره بمان وما قاله من الربح وهو درهم فخذ التمسك باني عشر درهما لان هذا ربح على الكل وظهر حناسة
في الكل فظهر لربح الربح ايضا ولا يي حنيفة ربح في الفرق بينهما ان التولية ساء على العقد الاول من كل وجه ولا بد من قدره
ولا تفت فيه ما لم يكن باسحا في العقد الاول اما المراجعة فسد على العقد الاول من وجه لا يري انها سحا فيها
ما لم يكن مسج في العقد الاول فدا عبده بالتمسك ولعقد مسدا اشتراه ما حصارها مسحقه بالتمسك فصح ولهذا يحتاج
في التولية الى ذكر التمسك المراجعة لا بد من التمسك ليعبر بربح الربح مسحقه بما سحا ولانه لو لم يعط في التولية لم يبق له لانه
على التمسك اول بغيره مراجعة فسخم التصرف ولو لم يعط في المراجعة وبنت جميع المسج في مائة الا ان الربح فيه كبر بما طنه
المسير في غير التصرف فاذا امكن بغير المراجعة مع اعتبار القسمين اعمد بانهما وانما الحان لفقر الرضا **قوله**

م الزيادة لا يصح بعد هذا كالمسح على ظاهر الرواية من نظائر الرواية احترازاً عما روي الحسن عن جعفر بن محمد قال لا يصح
زيادة النهر بعد هذا كالمسح وروي عن محمد بن جعفر ان سوطاً صعد زباده النهر في المسح فابداً للمقابل في حق المشتري فعلى
هذه الرواية يصح الزيادة من المشتري في النهر ما باع المشتري المسح او وهب سلم او صدق سلم لان المسح يعم محل المقابلة
في نفسه وفي ظاهر الرواية لا يصح الزيادة لان المسح لم يعم محل المقابلة في حق المشتري الصحيح ظاهر الرواية لان
طريق تصحيح الزيادة في النهر بعد العقد والعقد بعد هذا كالمسح لا يسئل المتحيز لان الحذر يرد على الموجود والعقد كلام
كما وجد لا شيء انعدم وانما جعل ما ساقاً محله ومحل المسح فاد هذا كالمسح فاد هذا كالمسح فاد هذا كالمسح فاد هذا كالمسح
قوله بخلاف الخط اي خط بعض اليمن صحيح ويصح اصل العقد كالزيادة غير ان من الخط والزيادة فوفاً فان الخط صحيح
سواء في المسح محل المقابلة وقت الخط او لم يعمق بخلاف الزيادة على ظاهر الرواية وجه ظاهر الرواية ان المحذور
لم يعمق على وجه صحيح الاعراض عنه فلا يمكن اسباب الزيادة عوضاً عن بيان الزيادة عوضاً عن اعتبار الحال
بم الاستناد الى وقت العقد وقد عرفت ان بيان الحال فلا يظهر فيها حكم الاستناد كالمسح الموقوف فانه لا بد من قيام المسح
عند الاجارة لئلا يثبت للمالك مستند الى وقت العقد تصح الخط في الكمال لعله في اخراج القدر المخطوط عن كونه منا فالتشرط
قيام اليمن لا قيام المحذور عليه واليمن في مسك الخط على سبيل الاتحاق اصل العقد **قوله** الا العرف فان اجله
لا يصح حتى لو اجله عند الاقراض مدة معلومة او عند الاقراض لا يثبت الاجل فله ان يطالب في الحال واعلم ان القرض
مال يقطع من امواله فيعطيه لغيره وما يثبت عليه ديناً فليس يعرض الدين سميلاً واجباً ذمته ديناً بعد اولى التمسك
وما صار ديناً في ذمته ما ساقاً منه فهو اعم وقال مالك في الجاهل في العرض لا يملك له ان يصرار ديناً في ذمته بالقبض
فصح الجاهل فيه كسائر الدون ولنا ان العرض امانة وصلى ابتداء ولهذا يصح بلفظ الاعارة ولا يملك القرض لا يملك
التبرع كالصبي الوصي العبد والمكاتب ومعاوضته انتهاء حتى يلزمه رد مسله فعلى اعتبار ابتداء الملزم الجاهل
فيه كالاغارة فان المتخير ورويتها سميلاً ان يسترد هاتين معا عتد ولا ان الاجل لو لم يصر لصار التبرع ملزمه على المبيع
شئاً وهو الكف عن المطالبة الى مضي لاجل وانما في موضع التبرعات بشرط ما ساقاً من العقد لخوا على اعتبار الانتهاء
لا يصح لانه يصير مبادله الدراهم مثلهما سميلاً وهو حرام وهذا بخلاف ما لو اوصى لغيره من ماله فلا يملكه من ماله
منه حيث يلزم من سميلاً ان يعرضه ولا يطالبه قبل المدة لانه وجب التبرع كالوصية بالخزنة والسكينة فيلزم
مطر الموصى **باب** **المسح** لا ذكرنا في باب السورع اليه في السورع عن مباشرة ما لقوله تعالى يا ايها الذين
للقوله تعالى وابتغوا في فضل الله ذكر في هذا الباب انواع السورع اليه في السورع عن مباشرة ما لقوله تعالى يا ايها الذين
اتقوا لا تأكلوا اموالكم بالربوا واد علم بان الربوا يحق لانه المنع يقتضي سبق الوجود واعلم ان الربوا في اللغة عبارة عن الفضل
سأل هذا الربو على هذا اي فضل قال تعالى وما آتيتكم من ربوا الى قوله فلا يؤنوا عند الله وسمى المكان المرغوب فيه الربوة
على سائر الاماكن وقال الربوا بكسر الراء ومنه الاسماء الربوية وفتح الراء حظاً كذا في المحرّب وفي السورع عبارة عن فضل
مال لا يملكه عوضاً معاً وضد مال مال **قوله** الربوا اي محرم في كل كسب او موزون نفع خنسه لقوله تعالى حرّم الربوا

وذكرنا المحبط والمحق في الحرب والخلود آتت منها به حرمة **قوله** فاعلم اي علمه الربوا القدر والخنس
والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب الفضة بالفضة والبر بالبر والسحر بالسحر
بالسحر والمخلج بالمخلج سلا متعلداً من ادلواستزاد فتدربوا وفي رواية الفضل بوا وهذا حديث مشهور
يلقبه العلماء بالمعقول بحلول ما ساقاً من الداسس حلاً فلا يحل اصحاب الطواهر لانهم لا يرون النيباس حراً فقصر واحكم
الربوا على الاسماء الستة لكن الحلة عند القدر والخنس بحسب القدر الكسب مما يكال والوزن فيما يوزن **قوله**
وعند السافعي الطعم في المطحومات واليمن في الامان والخنس سرط محرمه السح في هذه الاموال اصل عند
والجواز لحارضي المساواة في المحار الشري مع البعض المجلس عند اباحة السح في هذه الاموال اصل الحرمة
لعارض فوات المساواة بوجود الفضل الحالى عن الحوض قطعاً او وبما يغير ما فالعاشا في حق قوله صلى الله عليه وسلم
لا يبيعوا الطعام بالطعام الا سواء وسواء فكذلك الطعام وهو مستحق الطعم مسحران الطعم بحله اذ الحكم منى
يرت على اسم مستحق كماله استفاق عليه للحكم كما قوله تعالى السارق السارقة الزانية الزانية فحله القطع والجلد
السرقه والربوا والاسداء والنهي مسحران حرمة السح اصل الجواز لحارضي المساواة اذ الواضع على قوله لا يبيعوا
لم يجر سح اصرها بالآخر عال والطعام سنا ولان السح الكسب مبيته حرمة السح في الحقة بالخنس والسفاحه
بالسفاحه والخنس بالخنس والهمزة بالهمزة والجوزة بالحوزة والمحلل بالقدر بعضه محصيل اصل الحلك
وذا باطل لان حراز سح هذه الاموال صرطى الهامك المتقايض مسحران موجهها وصف في المحل يني عن زيادة
الخرق والخطر حتى يحل له زيادة السط لا نه متى بقدر طرقتا صا ته سطر زاد علم حطه في اعمى التملكين
كالعقد الوارد على الابضاع لما حصن سميلاً وولى ون سائر المعاملات دل على الرمسحوق به ما لخطه ولو البضغ
فيحلك علمه ساسط اطهار العرم والخط وهو الطعم واليمن لسما المعوس به واليمن لسما المعوس به واليمن لسما المعوس به
ساقط مصالحها والاموال ناسق اموال مادامت لها امان لان ما لا يبدل اليمن بمقابلته لا يكون الا كلف من ثواب
ونحوه فالاموال سبب بقاها لنفس بوصفها ما كوله او وسيله البذر ولا الرل للخنسية والقدر في زيادة الخرق
والخط سميلاً في حطه وبها ان ولكن الحكم لا يثبت لا عند وجود الجنس منه محلهما شرطاً لعله والحكم بدور مع شرط
كاد ودمج الحلة كالبرجم مع الاحصان والفرق بينهما بالسامر وعدمه الا ترى انه صلى الله عليه وسلم عند حكم الربوا ذكر
كل الامان وانفس كل مطحوم لما حذر سائر كل مطحوم فالبر انفس مطحوم بني اذم والسحر انفس علف الدواب والتمر
انفس الفواكه والملح انفس البوابل مسحران العلم على الطعم ولو كان انقدر عليه لكان ذكر هذه الاسماء بذكر انحصار
اذ صنفه القدر لا يختلف في هذه الاربعة ولهذا قال مالك في ان العلم الاوصاف لا دخا لانه خص بالذكر كل مذكر
وعميق ما والاصح ما قوله صلح لا يسحق الدرهم بالدرهم من الاوصاف بالصاع من الربوا في عن الصاع صفت لير
المراد به ما حرم وهو محموله سنا ول كل كسب مطحوما او غيره كالجص والنون ولا يقال المجاز لا عموم لم لكونه
ضرورياً لان عمومها كالحقيقة اذ عمومها باعتبار الالف واللام او غيرها لا لكونها حقيقة وان الحديث المشهور

اوجب المماثلة سرط الحواجز السح وهو المقصود بسوق الحديث لان حذاه سحوا هذه الاشياء سلاسل الخبال الا لصاق
 قد على ضمائر فعل وذات سحوا صلى الله عليه وسلم بعد ما في رايه فاذا احلف هذه الاوصاف سحوا كفت شتم فذكره عند
 الاختلاف لعل على انه المضمين عند الاتفاق قوله صلح لا سحوا الطعام بالطعام الاسواء سوا او اذا انتهى عن الشيء اس
 بضده وقوله عليه السلام مثلا مثل حال ما سبوا الاحوال شروط كان دخلت الدار رايته والامر للايجاب والسح مباح ففرق
 الامر الى حال التي هي شرط اي سحوا بوصف المماثلة ويدرخلق المباح بشرط محرم عايد كالسهاد في النكاح وروى مثل
 مثل اي سحوا مثل مثل موا جاز في حثي لم يزل كذا منه كحقيقا معنى السح اذ هو على كمال المال بطريق البقاء
 وذا المماثلة في متحد الجنس بحيث يابل كل حر من هذا عوضا بل اذ لو فصل احد الحوضين لم يلحق لك الفصل في الحوضين بل تحقق
 معنى السعادل فلا يحقق المعاوضة بل يكون اسحقا فان ذلك لا يقدر ولا عوض فمضه معاوضة خلافه **فهرم قول**
 اوصانه لا موال الناس عن التبرع سرط الفصل في المماثلة انه يستحقه بلامنه وعوض السح سرع لم يحصل له لا نوا م
 فكون سرط غير ملام للسح فسط لان المماثلة لو لم تكن للمماثلة اي لغاؤه السح لوجود السعادل شرط الفصل بسبب
 التساوي عما في عن المقصود بالسح وهو المعاد نظر المطلق للتصرف في المشروط له الزيادة مطالب صاحبه بالتسليم حكم الشرط
 والاخر مسخ عن التسليم لوجود الضرر في سحوا السارخ وهو فساد وما يعرض في الفساد فهو فساد محرم ورضي به لكن
 وما سدم لانه طبيعة لا تتقاد طاهرا لكونه محبوبا على حب المال المحرم غير ما جاور وغير محمود فرما سدا زعان غير التسليم
 والتسليم لان عند اخذ المماثلة في متحد الجنس لا يكون كل واحد من المتعاقدين مستغنا عما حصل له من عوض فستلغ
 صاحبه فلا يكون الفائد بما في حقه وكذا الفصل في الدليلين لم يثبت ما يثبت في المماثلة في الجاسن في احداهما لم يلزم عند
 فوات المماثلة التي هي سرط الجواز حرمة الربوا لقوله صلح والفضل لكل ناده والربوا اسم لزيادة هي حرام
 واذا كان حكم النقص وجوب المماثلة وحرمة الفصل بناء على فعله فحلله حله بغير في اجاب المماثلة وهو القدر والجنس في الطعم
 والتمسك لا وجوب المماثلة لا يكون في محل قابل لها والمماثلة من الشئ باعتبار الصورة والمحتي لان كل محدث بوجوده صور
 ومحتياه قائما بغير المماثلة بهما فالقدر عبارة عن التماسك في يحصل به المماثلة بصورة والجنس عبارة عن التماسك في المعاني
 فستتبه المماثلة معنى **قول** ولا يحرم الوصف اي لا يعدم الوصف لقوله صلح حذاه وردها سوا ولا جاز فان
 سح فقد حذر بغير ردي وفلس الصبح وان ما يصفح به الا ما هلكه فصفحته في انه مبدد الوصف المقصود
 المتفحمة وهي في الذات بخلاف ما يصفح به بخلافه لانه لا يصفح به الا ما هلكه فصفحته في انه مبدد الوصف المقصود
 في تحبب القلبية لان اعتبار سدا بالسح وهو مفتوح مما يودي الى انسداد فمورد **قول** والتمسك من اعظم
 وجوه المنافع والسبيل في سلبها الاطلاق لا يباح بالخط الوحد لسه الحاحه المباد ون البصير في الحاحه بغير لايحه
 كالمسح على عند الحاجة وكالطعام في الخمة ساج ساو له قبل القسمة ولا ساج ساو ساو الموال في حليل للربوة بالمسح ان في الاطلاق
 لا فساد الى فساد الوضع مع موضع الاستفاق علمه اذا كان صالحا كالزنا والسرقة اما اذا لم يكن صالحا لم يفسد الما سنا فلا يبيح
 النصر لعلنا لانه ذكر الاساء الستة وعطف بعضها على البعض ذكر لكل حكما واحدا فلا بد من كونها على الكمال حتى اذا الحكم

ان في الاطلاق
 الى الحرمة

لا بد من علمه مشترك في قلت ايض يعني بقوله لكل الحلة القدر مع الجنس لم يثبت انه علمه الربوا فظاهر الفساد لان سح المكمل
 والموزون بجنسه مما لا يصح مع وجود الحلة وان عتت انه علمه وجوب المساواة فليس في ثبوت نشارة الله قلت
 هي علم وجوب المساواة وحرمة الفصل ودرست الى ذلك في بستان الحديث وجوب المساواة وانما يصور وجوبها في محل
 بعلمها وذا انما حصل بالقدر والجنس باعتبار كونه بالمال المساواة بالمساواة وباعتبار وجوب المساواة بحكم الفصل في وقت
 حكم الامر وما نوجب احد الصدقين يعني بقوله الصدق اذا كان في قوله كالمساواة في زمان المساواة في زمان يعني حرمة الاكل السرب
 والوقوع لان الصدقين للمامورة فثبت ان القدر والجنس علم وجوب المساواة وحرمة الفصل في معنى قوله علم الربوا القدر
 والجنس علم وجوب المساواة التي يلزم عند قوبها الربوا او علمه كون المال لونا او علمه حرمة الفصل اذا استل الحلة القدر
 والجنس بخدي سائر المقادير سواء كان ملحوما او لا واذا سح المكمل لبر والسحر من وجوبها جنسان لا خلافا فيهما اسما
 ومعنى خلافا لكان المراد الملح والموزون كالمذهب المضى وما ساع بالواقي جنسه سلا مثل صبح لم يصفح طه وموالمامل
 في المحاراذ وهو المراد بالمثل المسمى في روى كان قوله سلا مثل كذا بكم في المذهب المذهب زنا موزون وان بقاض احدهما
 لم يصح لوجود الحلة وقوت سرط الجواز فيحق الربوا وحده ودره سوا لما سر سح الحقة بالحقة والتفاحة بالجنس
 لان المحل لا يصل المساواة لانها بالمحار ولم يوجد فلم يصفق الفصل المحرم اذ المراد به علمه القدر لان الفصل لا يتصور الا بناء
 على المماثلة والمراد بالمماثلة القدر والنصف كذا الفصل عليها الاحالة ولهذا تضمن القيمة عند الاتفاق عند السافح في لا يجوز لوجود
 الحلة وهو الطعم والمخالص المساواة بالمحار السرعي لم يوجد وما دون نصف الصاع في حكم الحقة اذ لا يدر في الشرع
 بمادون بخلاف نصف الصاع لورود القدر فيه سرعا في صدقة الفطر وغيرها فاد في ما يحرم في الربوا من المكمل نصف
 صاع وذا امدان حتى لو باع مئونة من البر بملء امنا منه لا يصح ولو باع مئونة من مئونة من مئونة ولو باع مئونة من مئونة
 غير مطحوم بجنسه مفاضلا كالجص والحديد لم يحرم عند لوجود الحلة وهي القدر والجنس فون شرط الجواز وعند مجوز
 لعدم الحلة وهي الطعم والتمسك فم الفصل في المساواة والنساقف ما حدها **قول** انه مال الربوا من وجه نظرا
 الى احد الوصفين لوجود المسوى بينهما من وجه اما ماد اما بالقدر او معنى بالجنس والتقدير من النسبة صحيح شبهة
 الربوا وهي كالحقيقة حتى فسد السح مجاز في احتمال الربوا وهذا لان كل حكم يعلق بوصف مئونة من مئونة بها الحلة لايها
 فلكل واحد منهما شبهة الحلة فثبت شبهة الحلة سببه الفصل كما سح حقيقة با حقيقته الا ترى انه لو اسلم فغير يتر
 في غير شعير لا يصح اجماعا ولا نقالا انه يحفل الحلة وسحق الحلة لا يستحكم لانه علمه تمامه لحرمة المساواة ان
 بعض الحلة لحرمة ربوا القدر **قول** في معنى شبهة الربوا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الربوا والربوة
 الى السببه وذلك لانه لما وجدت الجنسة في سح من الموال كانت سببه علمه الربوا موجودة فيه لما ان سببه الربوا انما
 يطلق على الشيء الذي يوجد فيه احد وصفي الربوا وقد وجدت الجنسة فكانت سببه علمه الربوا موجودة فيه فغير
 عليها حكمها **قول** الا انه اذا اسلم الموقود في الرغفران هذا اسمنا ومن قوله فاذا وجدها وعلمه
 حل المفاضل وحرمة النساقف فان ذلك اللفظ مطلقا فلا بد من كل ما يوجد فيه احد وصفي الربوا من الجنس القدر ولا يجوز

لكن لم يسقط عنه سببه عدم السحن لكونه بمنزلة حلقه فسد شرط الفضل عينا بالشبهة في الربوا بخلاف الطعام فانه
ما حلق للمنه فلا يكون سببه عدم السحن فلا حرج في السحن او يقولون ان الواجب في الصرف السحن لصحة المحل لا الحكم العقد
وهو ان يمكن الصرف فانه ذلك سبب على السحن غير ان السحن في العقود لا يحق الا بالفضل كان حرجا سببا لصلاحه
المعقود عليه والسحن في غير ما قبله لحيث المساواة لان السحن خير من العجز عن العقود سحن السحن فلا حاجة الى التعاقب
قول والسافح في محالها فانه لو وجد الطعم فلما ان حكم النقص جوب التساوي بين الهدى في السحن في محالها فانه
له وهذا المحل لا يعمله فلم يستطع التساوي فيه فحق في اصله هو الاباحة **قول** وقال محمد بن لا يجوز كالمواضع الدرهم
مال درهمين لان الفلوس المراجعة من فلا سحن بالسحن في العقود كالسحن لا يركى انه لو قوبلت خلاف جنسها لا سحن حتى
لو اسرى بفلوس من جنسها لم يملكه بل التسليم لاسل المحل والحد ولو استدانها صح فكذا اذا قوبلت بجنسها لا سحن والجنس
وغير الجنس فيما سحن بالسحن وفيما لا سحن به كالمكمل الموزون الذهب والفضة واذا لم سحن بطل السحن كالمواضع بغير
ما قال ابو حنيفة ولو يوسف رج انه باع عشاءا عددا بالسحن عددين فصيح كالحوزة والجوزين وهذا لان الفلوس عوديه
والعددي سحن بالسحن وصح سحن الواحد منه بالاسن كالجوز والسحن وعدم سحنها لكونها ممتنا وقد زالت صفة المنع عنها
لانها ثبتت بحارض الاصطلاح لا بالحلقه وقصد العاقد من تصحيح العقد ولا وجه لتصحيحه الا سحن الفلوس وخرجها
من المنه اذ العقد اصح على غير المعنى لا سحن الا ان يصير سلعة ولا يصير سلعة الا بالكسادة او برفع الاصطلاح على الرواج
فصار هذا منها اعراضا عن ذلك الاصطلاح ضررون فان قلت المنه ببيت اصطلاح الكل فكيف بطل اصطلاحها ونسب
الاجماع بالاحاد قلت المنه في حقيقتها ببيت اصطلاحها اذ لا ولاية للخبر عليها فبطلت حقيقتها باصطلاحها نصيبا لغيرها
فان قلت اخرج في حقيقتها من كونها عن وجود وزنا كان هذا سحن وطع صفر بطل حتى صفر وهو فاسد فلم يكن ابطال
وصفها للمنه يصح العقد قلت الاصطلاح في الفلوس على صفة المنه والحد وبما اعرضنا عن اعتبار صفة المنه فيها
وبما اعرضنا عن اعتبار صفة فيها وليس ضرور خروجها من كونها عن حقيقتها ما خرجها من كونها عن حقيقتها
وليس من فيها بانها صفة هذه الصفة بخلاف العقود لانها حلقه منها فلا يرفع ذلك باصطلاحها كما لا يرفع باصطلاحها
الكل بخلافها اذا كانا من جنسها لانها كالتي كالتي قد نهي عنه خلافها اذا كان احدهما من جنسها فان باع فلان سحن
فلان سحن من جنسها وباع فلان سحن من جنسها لان الجنس بانها من جنسها **قول** ولا يجوز سحن الحنطة بالدقيق
الى اخره بناء على ان المجانسة باقية من وجه في الدقيق الطين لم يوجد الا في طريق الاجزاء والجميع بالفريق لا يصير سحن اخر هذا
بمع حرمه الربوا الفصل من الدقيق الحنطة وزايله من وجه لاسد الاسم ولهذا لو وكل رجلا ان يشترى له حنطة فاشترى
دقيقا فانه لا يلزم الموكل كذا المعاني مختلفة فان ما يتنحى من الحنطة لا يتنحى من الدقيق من البذر واخاذه هرسة
وتشويها والمجانسة زالت من وجه وربوا الفصل من الحنطة والحنطة كان باسا قبل الطحن ثم وقع السككانه زال ام لا
فلا نزول الحرمة بالسكك اذا است الربوا منها لم يست المحل من التساوي كذا في هذه لان السحن اغنى النساء ويكمل المحل
عن الجهره حال قيام المجانسة من كل وجه فانه قال الحنطة بالحنطة سحن كل كسل **قول** اكتنازها الاكتناز كذا

مخاسن حرجان وحران عال اكتناز الشيء اكتنازا اي اجتمع وامتلأ وقولهم احرا الروث متحمله اي حلالها فحرج اخوتها
وكونها بجوفه **قول** سحن الدقيق بالدقيق متساويا كذا حاروا واصحاب متساويا وكذا على انها حالان هذا خلاص الحامل
في متساويا لفظ سحن والعامل كذا متساويا **قول** ورايت الناس يدخلون في دين الله افواجا يعني قوله يدخلون العالم
قوله ورايت وفي افواجا يدخلون على هذا الطريق انها جاز السحن بينهما عند التساوي لا كسل لان المجانسة بينهما قامة
من كل وجه والافواج في القدر بايت ما سان المجانسة فظاهرها ما سان لا منافق في القدر فان الدقيق كذا فان الناس عباد الله
كلا ولها جاز السحن فيه كذا ويجوز سحنه في الذمة كذا ويجوز استيفاضه كذا واصل ما يجوز سحن الدقيق كذا اذا كانا
مكسوسين كذا في الدين **قول** وسحن الدقيق بالسونق لا يجوز متساويا ومفاضلا لبقاء المجانسة من وجه اذ السونق
معلنه والدقيق اجزا حنطة غير معلنه وسحن الحنطة بالمعلنه لغير المعلنه لا يصح كذا سحن الدقيق بالسونق وهذا لا يجوز
سحن المعلنه بالدقيق ولما سحن الحنطة بالسونق فكذا سحن اجزاها بل هذا حق لتوفر المجانسية هنا **قول** وعند محمد بن لا يجوز
اي متساويا ومفاضلا بناء على انها جنسان مختلفان في خلاف الاسم والمقصود اذ بعضه بالدقيق اعداد الحنطة العشرة
ونحوها ولا يحصل شيء من ذلك بالسونق وانما يثبت بالسمن والحصل هو كذا لئلا السحن في حنطة المقصود وبما سحنها فلا
سالي بغير بعض المعاصد كالحنطة المعلنه مع غير المعلنه وكالحنطة المسوسة فانها لا تصلح للزراعة والهرسة وبما لا يجب
اختلاف الجنس فكذا الدقيق مع السونق الا ان سحن الحنطة بالمعلنه لاكتناز احدها ومحلل الاخر سحن المعلنه بالمسوسة يصح وجود
المسوسة بينهما العلقة الجهره فقال حنطة علقة اي سدنح كالحنطة وجودها وصلاتها للسلح الجهره من غير انقطاع المسوسة
ومع وجوده يقع في الصفوف السابك الطعام ومنه قول حنطة مسوسة بكسر الواو المسدودة ولم يذكر سحن الحنطة بالمعلنه
بالمعلنه فاحكمه قال في الدين ويجوز سحن المعلنه بالمعلنه اذا تساوا باكتناز المجانسة بينهما فانه من كل وجه مكسوس الجوزان
السحن بالمحالة الحالية **قول** ويجوز سحن اللحم بالحموان عند ابو حنيفة وابو يوسف **قول** وقال محمد بن والسافح اذا باعه
بلحم من جنسه بان باع شاه بلحم شاه الا ان يكون اللحم المعدر اكرس اللحم الذي الساة لكونه مقابله ما فيه والسافح اذا باع
السقط لانه لو لم يكن الحق الربوا سحن حيث زيادة السقط ومن حيث زناه اللحم وصار كسحن دهن السمسم فانه
لا يصح الا بطريق الاعتبار بل اولى لان اللحم في الساة اسمن حرا ليدفع في السمسم فانه باع بصفته ولكنه تحتلط بغيره من
الجلد والسمك والدهن ليس بتمام وانما حدث الحصر فلما ثبت الربوا من الدهن والسمسم لان يثبت هذا اوليها
انه باع موزونا بغير موزون فصيح ما كان كالمواضع العوب الطحن وهذا لان الحموان ليس بموزون بل هو عددي متفاوت
اد الموزون بالحرف ما يوزن بالوزن وذا لا يمكن في الحموان لانه يحرق بصفته بصفته وصلاسه وسفل اخرى لا يسترجع مفاصله والميت
للاسترجاع انقل من لحم النساء لا يسترجع من اكل من الرجال لصلابتهم بخلاف تلك المسئلة لان الوزن في الحال يعلم قدر الدهن
اذا امر بصفته ومن اللحم يوزن اللحم والنهي عن سحن اللحم بالحموان فما اذا كان احدهما من جنسه كذا كرمه بانه في وانه وبه
لقول **قول** ويجوز سحن الرطب بالتمر سلا سلا كذا لا بكل خلا فالسافح في واي يوسف بن محمد بن لحد من سحنين
وقاص انه صلى الله عليه وسلم سحن الرطب بالتمر فقال عليه السلام ان ينقص اذا جف فعمل لحم قال عليه السلام لا اذا سحن

واسا الى العله وهو التقصان عند الحما وفيه سنن ليرى جوار الحقد المماثلة في اعدل الاحوال وهو ما بعد
الجفاف في الاعراض المسماة كذا في الحال لان فطر الرطب ما يصير نصفه فطر الحما وعقوبت باله اوحسنه رج قوله صلح
المرء بالمرء على الرطب ليقوله عليه السلام حذر الرطب طبا وكل من تجرعه هكنا وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن سحر المرء قبل
ان يرهق اي يحرق او يصفى فسماء تمرا وهو يسر وولن التمر اسم جنس لعمرة طارئة من الحبل حين يحقد صورته ليرى ركب
وما ينز في كذا احوال وصفات يعاقب مع احاد الذات كذا في يكون صبيام شبانا م كها لام سخا واذا سحر الكلب يرهق
وجود المماثلة عند الحقد وقد حذر سحر السحرة ليقوله عليه السلام المرء بالمرء على الا يجوز له ان يحرقه او اذا احلف النواثر
فمن حرقه او كذبته بعد ان يكون قد اذنت له ان يحرقه بلزومه فيحقق له ومنه وهذا حسن في المناظره لرفع
الحضم كما قال ابو حنيفة رج اذا دخل خرداد ولكن لا يحرقه حكم الحادة به لحرار قسم بالك الحنطة المملسة بغير المملسة
وانه لا يحرق سحما ولا تعال لو كان حنطه لحاز ليقوله عليه السلام الحنطة بالحنطة وان لم يكن يجوز له ان يحرقه لعل الله اذا احلف
النواثر في سحره او كذبته بعد ان يكون قد اذنت له ان يحرقه وهو ضحيف عند المملسة واستحسن اهل الحديث منه هذا
الطرح حتى قال ابن المبارك كيف يقال ابو حنيفة رج لا يحرق المحدث وهو يقول بغير عياش من لا يعقل حنطه علم انه ورد
محالفا للمحدث المسهور ففرد واما الصريح انه سئل عن سحر الرطب بالمرء سا وكذا روي بود او دثنته به يقول **قوله**
والرطب بالرطب يجوز ما لا كذا عندنا خلافا للسا في رج فان عنده اعتبار السسا في اعدل الاحوال انه غير معلوم
والاصل الحرمه ولنا قوله علم المرء بالمرء بكل الرطب كما مر **قوله** وكذا سحر الحنطة الرطبة او المبلولة
بمثلها او بالبابسة او المرء المسحوق بالمسحوق او الرطب المسحوق بالمسحوق او غير المسحوق من الرطب في الغاية ونفعه
القائه فيها لينتقل ويخرج حلاوته ورطب شتى بالفتح مخففا واسم السرا بفتح السين ان انا حنيفة واما يوسف اجماعا
اعبر النساء في حال ادا السسا في سحره صيغة العدة بشرط عند الحقد لا بعد فصيح عنده هذه السورة الا ان با
يوسف رج ترك هذا الاصل في سحر الرطب بالمرء كثر سحره في ما في على القياس عند محمد رج لا يصح في جميع ذلك لانه
بحسب المماثلة في اعدل الاحوال ما هو المماثل له الاسارة في حديثه سحره وذا لا يوجد في هذه الصور **قوله** وفي الرطب
بالتمر رج نقاء احدها اي يظهر السفاون مع بناء احدها على ذلك الاسم يكون ما اذا في عن المحقود عليه ففسد
الحديد **قوله** خلافا للكفرى حسب مجر سحره ساسا من المرء ان لو احدا لكفرى بضم الكاف وفتح النون وشدة
الراء كتم النحل لا يسير ما في خوفه وهذا الحكم بناء على ان المرء اسم لما خرج من الحبل حين يحقد صورته الى ليرى ركب ولا
يحقد صورته المرء في الكفرى فلا يكون قرا الكفرى بالفارسية غفيرة خريما وهو اول ما يستوق عليه النحل **قوله**
ولا يجوز سحر الرسون بالزيت والسمسم بالسراج الى اخره اعلم ليرى اصلا في حنطه هذه المسائل للمجانسة بين
السنن ليرى كذا ما عدا اثاره وباعبار ما في الضمن اخرى وفيما وجدت المجانسة عندنا لا تعتبر ما في الضمن حتى يجر
سحر قعد حنطه علمه بغير حنطه اكلمها السوسن لا يحبر ما في الضمن في الحنطة بالزيت حبر المجانسة بما في
الضمن حنطه وان كان سنا اخرج كما لا المجانسة من الرسون والزيت صون وانما حبر المجانسة ما في الضمن وهو

ان ص

الزيت الذي الرسون وسج احدها ما لا يحل في البعد او جبر العلم ان ما في الرسون من الزيت الكبر من المفصل بعد كحق الفضل
الحالي عن الحوض فلا يجوز السج وكذلك لعل انه سئل ان يعل الرسون يكون فضلا خالدا عن الحوض لكان لا يحل كلف
هو لا يجوز السج عندنا وقال زفر زج يجوز لان الاصل في مماثلة ما لم يقوم جوار الحقد واما الغشاد لوجود الفضل
الحالي عن الحوض فلم يحل به لا يفسد العقد وعندنا الفضل الذي يتوهم لوجوده كالمسحوق في باب الربو الماروي
انه صلى الله عليه وسلم نهي عن الربو والرسد وهو شبهه الربو وقال من سجد رضى الله عنه كذا نرفع تسعة
اعبار الحلال مخافة الحرام وان علم ان ما في الرسون من الزيت كلف من الفضل السج جائز لان المسحوق بصره اراء المثل
وانما في حرامه ان يعل في المثل فلا يظهر الفضل كذا الدهن السمس السمس واما له والاخر في سحره من ذلك فسد لوجود
المجانسة باعتبار ما في الضمن **قوله** ويجوز سحر النحل المحلقة بعضها سحره سفاضا والمراد ليم البدر والعنق
والابل اما البدر والجوا ميسر جنس كذا الضان الحز والحراب النخاعي فليست سحره سحره سفاضا من السمس
بالسمسم كلف فليست المقصود من السمس ما في السمس وهو دهنه فكان فيه حنطه سحره الجنس الحنطه فليست اما كان
ما في السمس مقصودا وتجيده ايضا مقصود حتى جعل مقابله شي من الدهن يسخى ليجر سحره السمس سفاضا
لكل جنس خلافا كما في الصنف فليست ذاك الصنف ما يصح في السمس حنطه حتى يمكن اعباده بشفطه او السمس
كان زائدا في احد الجانبين كان ما في السمس الزائد من الدهن ايضا زائدا على الدهن الذي هو في السمس فمما لم يتاخر
والدهن زني فكان فيه سحر الدهن بالدهن سفاضا فلا يجوز **قوله** وعن السافرج رج انها جنس واحد اتحاد الاسم
والصورة المقصود ولنا ان اصولها احنا حتى لا يضم العضل في العضل الزكوة وكذا الاسامي مختلفة باعتبار
الاضافة كدقيق البرميج ودقيق الشعير والمقصود مختلف ايضا مع بعض الناس في غيب بعض الكوم والالبان وول بعض
وقد سفعه العضل بغير العضل فكذا احراز ما اذ لم يسدل الصنعة حتى اذا سدل الصنعة لا يحبر اتحاد الاصل
بل يصدر جنس سبب لصنعة وان كان اصلها واحدا كالوذاري الرديجي والهروري مع المروى اذا سدت صار
انواعه فيحرق السج كيف ما كان كسح الحنطة والذوق بالخبز **قوله** وكذا حل الدقل هو نوع من احدى السم
ومدنه لان الحلغ الخالب بحد منه **قوله** وعن حنيفة رضى الله عنه انه لا يحرقه على وجه المبالغة
لانه بكرة في موضع السقي فجمع الخبر والعنق على الاول فهو سحر الحنطه والذوق جائز **قوله** وكذا السلم
في الحنطه حان في الصحيح وذكر ابن رستم في نوادره ان علي بن ابي حمزة ومحمد رج لا يصح السلم في الحنطه وعلى قول ابي يوسف
يصح اذا سطره وزنا معلوما وضر ما معلوما واخا المساخ رج للفتوى قول ابي يوسف اذا اني بشرطه حاجة الناس
لكن بعد لرحمته وقت القبر حتى يفسد الذي سمى حتى لا يصير استقبلا لا بالمسلم فيه قبل الفس **قوله** ولا يخفى استنفا
الى اخره بناء على الاستسقاء في المثل لان شرط صحة التقدير على اعلى ادا سئل المستقر في يد فارت شرط صحة
الاستسقاء فلا يصح الاستسقاء في المثل لان شرط صحة التقدير على اعلى ادا سئل المستقر في يد فارت شرط صحة
ولا ريب ان المولى عبده لان الجبر وما في يده لسيده فلا يحق الربو وهذا اذا كان مادونا غير مدون فان كان مدونا

لهي ان من العبد من يملك المولى عند الحنفية وعندهما ان كان له منع فلا يحرم من المالك ان يكون ملكا مطلقا
صحيح الربوا كالحق من يملكه ومن يملكه **قوله** من المسلم الحر في دار الحرب خلافا لابي يوسف والسافعي
فيما اعبرنا المستامن منهم في دارنا ولنا قوله عليه السلام لا يربوا من المسلم والحر في دار الحرب لان اهل الحرب
مباح في دارهم فكان خلافا لما حابوا به عند ربه وهو لا يستعان ضميرهم ان لا يخنونهم وتملك المال بهذا الطريق حاله
الحياة خلافا للمستامن منهم لان ماله صار محظورا ما نه فضلي الخذروه وهو حرام ولا يربو مسلم مستامن في دار الحرب
ومن مسلم اسلامه عند لي حنفية لان مال من اسلامه لا يصح له فصار كالحر في دار الحرب فصار كالحر في دار الحرب
المستامن في داره ان يربوا جري من مسلمين وهو حرام **باب الحقوق** اعلم
انه ابيع المصنف في سبب الحامض الصغير فما هو من سبب له وهذا هكذا وقع فكذا هنا ولا يحق للمصنف ان يبيع فكيف
ذكرها بعد ذكر مسائل البيوع **قوله** بكل حق هو له اي الحق الذي للمنز من الطريق الذي في حق الخرج والرجل
قوله فيه اي في المنزل مما ينفج به كحق الميراث **قوله** بكل حق هو له اي ميراثه او بكل فليس كسراي فان ذكر
اللفظ الاول هو قوله بكل حق هو له ولم يقل غيره او قال الماني لم يقل غيره او قال الماني لم يقل غيره لم يقل غيره لم يعلم ان الحقوق
في العادة تذكر فيما هو باع للمسح والابد للمسح منه ولا يقصد السداد لاجله كالسنة الطريق لا رضى المرافق عماره عما
يرتفع به ويحتسب كالمسح من التوابيع كالسنة الطريق لا رضى المرافق عماره عما يرتفع به ويحتسب كالمسح من التوابيع
حق الباع على المسح وعما هو متصل به جئنا الى حل المتفرق ان العلو لا يدخل تحت لفتا بكل حق هو له مالم يصح على العلو
وبشر المنزل لا يدخل الا ان يقول بكل حق هو له او غيره من ذكر التوابيع وبشر الدار يدخل الحلو والكسف ان لم يذكر بكل حق
هو لها **قوله** وصل في عرفنا يدخل الحلو في جميع ذلك يعني هذا الجواب على هذا التفسير بناء على عرفنا اهل الكوفة وفي
عرفنا يدخل الحلو في الكل سواء باع باسم البيت او المنزل او الدار لان كل مسكن يسمى خانه سواء كان خيرا او كسرا او
دار السلطان فانها تسمى سراي **قوله** ولا يدخل الظلة الا بذكر ما ذكرنا وهو كل حق هو لها او ميراثها او بكل قبله
وكسره هو لها ومنها عند لي حنفية راجع اعلم ان الظلة التي تكون على ظهر الطريق وهي التي احاطت في حذوها على حائط
الدار المسحود وطرزها الاخر على حائط الجدار المعادل وعلى الاساطين المصنوعة بجاهي الدار وتقال لها السمانط فلا يدخل
عند لي حنفية الا بذكر الحقوق وعندنا يدخل بلا ذكر الحقوق ان كان يفتحها في الدار لانها من توابيع الدار واحرارها فصار
كالكسف العلوي والظلة باسنة الدار من حيث ان قرارا حذوها علمها وليست باسنة لها من حيث ان قرارا حذوها
الاخر علمها شيئا اخر ولو كان قرارا حذوها لم يدخل تحت سببها سببها بلا ذكرها كالكسف فلو كان قرارا حذوها شيئا اخر لم يدخل تحت
سببها ولم يذكر سببها اصلا فاذا كان قرارا حذوها بالدار المسحود وقرارا حذوها الاخر شيئا اخر لم يدخل تحت الحقوق
ودخلت اذا ذكرت علمها الشبهت لانها خارجة عن الحدود ومنه على هواء الطريق فصار كالطريق الخارج **قوله**
انه خارج الحدود لانها من التوابيع وهذا لان هذه الاسماء وان كانت باسنة للمسح من حيث انه لا يقصد عمارها وانما
يقصد بها الاستفاد بالمسح الا انها اصل نفسها من حيث انه يصور قسما منها دون المسح وكانت باسنة للمسح من جهة

دون وجه فلا يدخل الا بذكر الحقوق والمرافق بخلاف ارجان فان هذه الاسماء تدخل بلا ذكر الحقوق لانها سبقت للاستفاد
ولا يحق للاستفاد الاسماء اذا المستاجر لا يسرها عاده ولا يحل المستاجر لو اساجر الطريق الذي له الدار
لم يربو صاحب دارها بحال الجارة حوائرها ولا كذلك المسح لانه لم يسرع للاستفاد فان الانسان يخاف من الشئ ليسفح به
وقد يشربه ليسفح فلا يكون المقصد منه الاستفاد به لانه لم يسرع للاستفاد به كالمسح به كالمسح به كالمسح به كالمسح به
على انه يمكن الاستفاد به ان يشترى الطريق فلا ضرورة الى دخول الطريق في العقد فلا يدخل ولا يستاجر على المنزل او استثنى
الطريق فسدت خلاف البيع فانه لو اشترى على المنزل استثنى الطريق صح ان موجب البيع ملك الرقبة والاستفاد
من ممراته والجاره سبقت لملكها لمصلحة مقتضى عقدها والاستفاد بلا طريق **باب الاستحقاق** ما سببه الناس ظاهرة من حيث اللفظ
والمعنى ليس بغير وجه متعده حتى يظهر في حق كافة الناس الاقرار لا حتى يقتصر على المقر ان السنة بصحة القضاء
فالمقاضي والانه عامه مسجدي الى الكل ما الاقرار في حق لا يوقف على العضا ولم يولاه على نفسه دون غيره ومقتضى علمه
والساقض منع دعوى المالك من الحر والطلاق والنسب العضا ملك مطلق على ذي اليد قضاء عليه وعلى من يملك
مرحمته دون غيره والقضاء بالحرمة وفروعهما قضاء على الناس كلهم لان الحر به حق الله تعالى حتى الجوز اسير قاق
الحر برضاه والناس كلهم خصوم في ايات حقوق الله تعالى سانه عنه تعالى لكونهم عسرة فكان حضور الواحد حضور
الكل العضا على الواحد قضاء على الكل كالورث لما قاموا مقام المورث في ايات حقوقه وفي الرفع عنه فام بالحق تمام
الكل بخلاف المالك لانه حق الحد على الخلو فلا يثبت الحاضر خصما عن الغائب لعدم ما يوجب اصابه خصما فالقضاء
عليه ان يكون قضاء على غيره الا ان من يملك من المالك من حقه بغير قضاء عليه افضال الحد في العضا الله لا يحاد المالك من حقه
عليه في جاد به لم يصح بغيره في ذلك الحادثة **قوله** ومن اسرى حريمه فولدت عنه اي ما سببه لاده فاستحق
بمنه بغيرها ولدها اي حدها وولدها **قوله** وان اقرها الرجل لم يسحبها اي باحد المقر الامه ولا ماخذ ولدها
والفرق بين السنة حجة مطلقة بدينه كاسمها صبت بها الملك من اصل لهذا يرجع المسرى على البائع باليمن
عند الاستحقاق بالسنة والولد كان متصلا بها يوم ولدت بها الاستحقاق فيها والاقرار حجة قاصرة بدينه
المالك المخبر به صروره صحة الخبر ان وقت الضرورة ما سانه بعد انفصال الولد فلا يظهر الاستحقاق في الولد
فلا يكون له الولد ولهذا يرجع المسرى على البائع مالم يغيره الاستحقاق في الاقرار **قوله** وصل بسبب القضاء
بالولد في فصل السنة بكنفي بالقضاء بالامه عند ابعث لانه باع لها فدخل الحكم بها وصل بسبب القضاء
بالولد والله اسرار محمد راجع فقال اذا قضى بالاصل المستحق ولم يعلم بالزواج ولم يدخل الزواج عت القضاء وكذا اذا
كانت الزواجة في داخر وهو غاسم لم يدخل الزواج عت القضاء لان انفصال الزواجة عن اصل يوم القضاء فلم يكن
يؤثر القضاء بها **قوله** وعلى يوسف راجع انه لا يرجع فيها شاء على ان ضمان اليمن وجوبه بالمباعة او بالكتابة
ولم يوجد واحدة منها وانما الموجود منه الاحسان كاد ما يكونه عت او لا يوجب ضمان اليمن كالمسح من جهة

اصل التباب ص

فانه لا يضمن لاجنه ولو كان سببا للضمان لما انصرف الحال من حضرة المولى في غيبته عنه مقطعة ولها ان الجبد
ضمن للمسرى سلامه نفسه وسلامه الممتنع بقدر استيفائه من البائع اذا المسرى ما عجب في سرائره ومنعها
على امر العبد انه بالشرى على احسان مانه عند بيع الجبد ضامنا سلامه بدله عند عدم سلامه نفسه بها
للحرور وقد عذر الاستيفاء من البائع اذا غاب عنه مقطعة فخرج المسرى على الجبد الحكم الضمان
كالمولى اذا قال لاهل السوق اني ابيع هذا فاني دبت له في التجارة فباعوه ولحمده دونهم استحق
الجبد فان ارباب الدون يرجعون على المولى بغيره دفعا للثبور وجعل كان المولى ضمن لهم سلامه خفيهم بعينه
عند جده الاستيفاء من المبد الجبد والسجعة معا وضد سجنه بسلامه فاما الجبد لا يضمن ما بالسلامة
على ما هو موجه فبالغزو ولا كذلك الرهن لانه لم يسمع معا وضد بل سرج الملك الجنس من غير عوض بابل يصير
بحاقبه استيفاء لجنه حقه من غير عوض فلا يمكن له ان يضمن ما بالسلامة ولهذا يصح براس مال السلم
او المسلم فيه اذا اهلك يقع الاستيفاء ولو كان معا وضد لكان يستدل براس مال السلم والمسلم فيه ولو حرام
وكذا في بدل الصنف فلم يكن هذا غروا في عدم معا وضد فلا يضمن للضمان وهذا اذا سال غيره عن امر الطريق
فقال شكل هذا الطريق فانه امر فشكله فسلب للصوم امواله لم يضمن الخبر شئ لانه غروا فاما الطريق
علاقه لاجنه فانه لا سالي باخاره فلا يحق الخروج فان قلت قوله فاذا اموال حرم مسك على قول حنف لان سون
الحريم يكون بالعضا والعضا بالسهادة ودعوى الجبد شرط للسهادة العامة على الحريم عنه ولا سميح دعواه
لان الساقط بفساد الدعوى فكيف يثبت الحريم قلت قد اجاب عنه بعض شافعيان قال الوضع في حريم الاصل والركن
فما ليست شرط عنه لانها لا محلو عن حريمه فخرج الام اذا السهود بغيره في سبها تهم الى حسن الاجتهاد اذا
جلب عنها كانت الدعوى سرطا والساقط لا يمنع من حيث انه يحد الدعوى اذا لم يكن دعوى الجبد في حريمه
الاصل شرط عنه فلا عذر للساقط الصحيح ان دعوى الجبد عند ابي حنيفة شرط في حريم الاصل في الحق
الحاضر لكن الساقط لا يمنع صحة الدعوى صحة السهادة لانه في حريم الاصل لافي الحق الحاضر اما في حريمه
الاصل لمحا حال الحلو فان الولد يملك من ارا الحرب صغيرا ولا يعلم عمره اسد وانه فتق بالرق لم يعلم بوقبه
اسد وانه فدعوى الحريم والساقط في طريقه طريق الجمل لا يمنع صحة الدعوى اما الحاضر الحاضر فلان المولى ينفرد
بالعناق بلا علم الجبد يحرم فيه الحنا ايضا فحعل الساقط فيه عفوا كما لو اخلعت امرأة ثم اقامت منه على ان
طلقها فلا تاويل للخلع فانها سمح وان ساقط للمعاقبة في طليقة لا سداد به وكما لو اقام المكاتب منه على اعاق
سده قبل المكاتبه فانها لا يعقل لا سداد سيده قوله لان المدعى لم يقول اني دعوى في هذا الباقي لوضوح الوثوق
فلمدعى لم يقول اني دعوى في الباقي فلا يثبت حتى الرجوع بالسك **قوله** لان الوثوق غير ممكن لان الصلح
وقع عن كل الدار على مانه فلا بد من نقض الصلح بدرا استحق فخرج على المدعى بدله عند فوات سلامه المبدل
قوله ودل المالك على ان الصلح المحمول على معلوم جائزنا وعلى الجاهل في الساقط لا يفي الى النزاع

سباج

وعلى ان صحة الدعوى ليست بشرط لصحة الصلح لان دعوى الحق ليست بصحة لجها للمدعى لو اقام
المدعى عليه لا يعقل منه الا اذا ادعى ان المدعى عليه الحق فحينئذ يصح الدعوى ويعقل المدعى **فصل**
في بيع الفضولي مباح هذا الفصل ان الاستحقاق ظاهر لان بيع الفضولي صورته من ضرر الاستحقاق
يعول عند المدعى هذا المالك وسرا على اننا اعلم بخبر ادنى فهو عن بيع الفضولي هو نضم الفاعل غير اعلم كل عقد لزم
صدر من الفضولي له مجبر حال فوعده العقد موقوف على الاجارة **قوله** وقال السافعي رحمه الله لا يحق له ان يضمن
بضمان الفضولي كلها باطله ولا سوفف على الاجارة لانه اضاف النصف الى محل له وله له عليه فيلحق بالولاية
يكون للملك المطلق للتصرفات وما ذل المالك الذي له ولاية التصرف ولم يوجد التصرف الشرعي كما سوفف على الماهل
والمحل سوفف على الولاية الشرعية فاذا فاست لا يحق له ان يضمن النصف صدر من اهل مضافا الى محله ولا ضرر في
احقاده فصحق موقوف فانه لا يضمن بالحقول الممنوع والمجلس يكون المال مقوما ودوجر ولا ضرر في انقطاع
للمالك لانه محرمه فاذا اراد المصلحة فنفذه والافصح بل له بيع حيث سقط عنه مونه طلب المشتري
وقرار الممنوع فيه بيع الحاضر من حيث صيانة كلامه ما عمن الخاء فثبت اقداره الشرعية احترام هذه
الوجه على ان المدين بات دلاله لان كل عاقل اضل تحصيل التصرف له اذن بدلك فان عسار التصرف غير ما
لحكمه ولم يوجد فيلحق بطلت لا سلم ان الحكم لم يوجد بل اخر حكم العقد عن الحد كما في السج بشرط الخيار
على انه يثبت حكم بلسن به فانه يثبت السبب الموقوف ملك موقوف على يثبت السبب البان ملك البات ولا يلزم
طلاق الصبي الحافل امراته فانه لا يحق وان كان اهل الكلام حتى لو طلق امرأه عنه صح والمحل بوجود وهو
المنكوجة لانه صدر من غير اهل له ان السراج الحقد من عقل له فها نصرة والطلاق من المضار لانه ابطال
ملك هو مصلحه فالحق فيه بالمحزون هو ليس حافل الكلام حتى لو طلق الصبي الحافل امرأه عنه بوقوعه
ما لا نصرة ولا يلزم طلاق البالغ امرأه الصبي لانه لا يحرم له حال فوعده ولا يلزم شراء الفضولي حيث سقط
عليه لان السج سقط ولا محذور وكذا السري سقط ولا محذور **قوله** وله الاجارة اذا كان المحقود عليه
اما اعلم انه انما يجوز السج الموقوف على الاجارة اذا اذن الحاقدان والمحقود عليه ومن قبح العقد بنا على
على لبر اجارة تصرف في العقد فصفى الى صامه وذات صام الحاقدين والمحقود عليه اما اشترط المحقود له
فلما مالى جده هذا **قوله** واذا احار المالك كان المملوك كالمالك مانه في يد الفضولي ان الاجارة
في براسها كالادنى في الابتداء **قوله** هذا اذا كان المملوك كالمملوك والذنان والفلس النافقة
والكسلي والوزني الموصوف في الذمة اي غير محسود **قوله** فان كان عرضا محسودا لست شرط لصحة الاجارة
فهام ذلك العرض انما هو اجارة يكون حاره بقدر احواله عقد حتى يكون العرض التمسك بالفضولي عليه
مسلح السج ان كان مسلما وصحته لكان من ذوات العيم لانه سري وجبه وسري الفضولي سوفف على ايجان
الخبر لم يحق عليه محسود ان المملوك كان عرضا كان الفضولي انما مال الحريم مسررا العرض

من وجه الشري لا سوف لان المن يلزم في نفسه في السري فيلزمه بالترامه كذا في السح لان صاحبه بالمدح وهو ملك
الخبر ونضر الخبر يلزم الحقد فلنا بالوقوف لانه لا يضر الحريمه فاذا اجاز المالك السح بالجرم كل خبر
نقد ملكه عوضا عما اشري وصار الفضولي مسقضا عن المالك باعده وان كان حيوانا لان استقراضه يصح
في ضم الشرا وان كان لا يصح قصد لانه ينتهض السري بعبث وشروطه والسري يسرع فاني ضمنه يكون
مشروعا ويرجع عليه المالك بعبثه واعتبار جانب الشري احق من السح لانه يوافق الاصل بقاد بصرف العاقد عليه
واعبار جانب السح لتضي السري على غيره وهو خلاف الاصل لانه لو هلك المالك لا ينفذ باجازه الوارث في الفضل لانه
يوقف على اجازة المورث لنفسه فلا ينفذ باجازه غيره **قوله** لانه سري وجبه والسري لا سوف فلان لو كان
سح المعاضه سري وجبه لما ملكه الوكيل بالسح لما ان الوكيل بالسح لا يكون وكلا السري لانه ضد وهو ملك في ذلك لا يري
انه اذا وكله سح الجدي فباع الجدي بالجاره يصح خصوصا على قول في حقه رج على ما يحق موضعه فلان لا يحق
تعتبر اطلاق لفظ الوكالة في غير الهبة والوكالة بالسح باطلا فاما سوا السح الذي بالجرم كسوا السح بالقليل
والكثير فلا جله على اطلاقه **قوله** والسري لا سوف اي ينفذ على الشري وهذا الم نصف الى اخره ووجد الشري
النفاد ولم يسبب التوكيل من حر فاما اذا اكل الامر خلاف هذه الاشياء السله فالشري سوف و ينفذ على الموكل
فانه ذكر في سرح الطحاوي اذا اسري الرجل لرجل سوا خبر امه كان ما اسري لنفسه اجاز الذي يشراه او لم يحرمه
وهذا لما ذكرنا ان السري اذا وجد بعد اعلى الحاقه فانه لا سوف اذا لم يجد النفاد على العاقد فانه سوف على اجاز
من اسري له كالمصبي المحجور والجدي المحجور اذا اسري بالخبرهما فانه سوف على اجاز وان اجازة جاز ومصرف
عمدهم الله دون العاقد وهذا اذا اضاف الحقد الى نفسه واما اذا اضاف الى الذي يشراه له بحوان بقول للبائع بيع غيرك
من غير كذا وقبل اخر لرجل فلان فانه سوف الى اجازة ذلك لرجل واما اذا قال المشتري اسري من هذا العبد
منك بكذا الاجل فلان فقال البائع بعثت منك هذا العبد بكذا الاجل فلان وقال المشتري اسري من
نفذ الشري على نفسه ولا سوف هذا اذا لم يسبق التوكيل من فلان والامر ولو سبق فلان التوكيل والامر فاشرك
الوكيل نفذ للموكل والرضا والوكيل السري الى نفسه مصرف اليه العبد ان كان من اهل الشري لنفسه لمصرف
عمدهم الى الموكل سرح هذا ان قوله السري لا سوف يحتاج فيؤيد بلبه احدها انه اذا وجد السري بعدا واما اذا لم يجد
فسوف والساني انه اذا لم يصف الحقد في طرفي البائع والمشتري الى اخره واما اذا اضاف الى اخره فسوف والساني
اذا لم يسبق التوكيل من اخر في حق المشتري اما اذا سبق فالسري ينفذ على الموكل لا على المشتري في الفضل اي
فما اذا كان المدين او عرضا فلا يجوز باجازه غيره **قوله** وقال محمد رج لا يجوز لانه لا ينفذ من الملك اعلم ان
حاصل الخلاف راجح الى ان اعناق السري من العاصب باطل عند محمد وفخر رج لان الاعناق مختص بملك كامل عند
الاعناق بالحدث ولم يوجب ان الموقوف لا ينفذ الملك الا بالنفاد ولا ينفذ مع السوف وعند اجاز ان ملك بطريق
الاستناد فهو باس من وجه دون وجه فلا يصح اذ افضل المشتري من العاصب ببيعهم باعهم اجاز العاصب ثم ادك

الضمان بغير السح ولو اغنوم ادى الضمان لا ينفذ الحقوق المكاتبه المادون في السح لا الاعناق وكذا اذا ملك
الخاصب المخصوص بغيره اداء الضمان لا ينفذ اعناق المشتري من الخاصب فكذا ههنا وعند لي حقه وليس بوجه
موقوف على سري على المشتري اذا ملك المشتري ما جاز المالك لحنه لان الملك بيب موقوف فاسرف مطلق موضوع
لا فادة الملك موقوف لاعناق موقوف الملك وسفد نفاده لانه من حقوقه والشئ اذا ينفذ بغيره موقوف فاذا يوقف
سوف بعد الاعناق حتى اذا اجاز العاصب الوارث ينفذ الاعناق على المشتري كالهتاف والوارث غير امر به
سوفه بالذي فيه حقوقه وصار كاعناق المشتري من ابراهن فانه سوف نفاده حتى اذا اجاز الموقوف السح ينفذ
الاعناق على المشتري كاعناق المشتري من الوارث غير امر بالتركه المسوقه بالذي فيه سوف ينفذ اذا افضى المدين جده
خلاف اعناق الخاصب بنفسه لان الغصب لم يوضح لا فاده الملك لكونه عدوانا محضا وانما يثبت به ضرر وبه عند
اداء الضمان كذا نحن في ملك احد لان فلم يكن الغصب في الحال سبب الملك فموقوف الملك وسوف الحق
حكما له بل هو عرض ليرصد سببا عند اداء الضمان والحق وحده له وخلاف ما لو كان في السح خاد البائع لانه
ليس مطلقا وخاد السري منحه استقاده في حق الحكم اصلا فكان الملك محدوما لوجود الحنا والمانع منه فلم يصادف
الاعناق محلهما لوكا للمشتري في مطلق السح مطلق الاصل في الاسباب المطلقة بغير حق الحكم بل لا تراخي والبرار
انما ينفذ هنا الضرر ودفع الضرر ولا ضرر في يوقف الملك والاعناق يوجب القول باظهار السبب في حقه وبخفي
سوف الملك لانه موجود في حق الاحكام التي لا يضر المالك بها غير موجود في حق الاحكام التي يضر المالك بها
والمشتري من الخاصب اذا اعتنى بملك المخصوص بان اداء الضمان لا ينفذ اعناقه عند القبض لانه يملكه بيب بناء على
ملك الخاصب وملك الخاصب لا يفي لصحة الاعناق فكذا ما ثبت بناء عليه والاصح انه ينفذ لان ملك المشتري
بب مطلقا سبب مطلق وهو السري فاحتمل الحق عند اجازة خلافا عما والخاصب لانه ملك الخاصب وهو سبب
ضروري لا يطلو لما عرفنا ان الملك فصا كملك المكاتب **قوله** وخلاف المشتري من الخاصب اذا باع الى المشتري
من الخاصب اذ باع ما حرم اجاز المولى السح الاول بجر السح الثاني لان الاجازة بسبب للبائع وهو المشتري ليراول ملك
مات فاد الحري على ملك موقوف لغيره اطله وهذا لان السري سبب مطلق موضوع لا فادة الملك فاذا اجاز المالك السح
الاول ملك المشتري با مطلقا لوجود السبب مطلقا فسلط الملك الموقوف المولى موات للمشتري ضرورة انه لا يجوز
اعتماع عند من فدر في محل واحد على الحال فان ملك الملك لبيات للسري ان ملك الموقوف حتى يملك المشتري موقفا
فاولي لا يكون انما لا ينفذ السح اسهل الرجوع فلب السح او الرجوع اما يكون عند الحاضر لا عارض في ملك الموقوف لم يظهر
في حق المالك وانما يظهر في حق المتعاقدين لان السح بها واذا اجاز المالك سح الفضولي ملك لبيات يست للفضولي الملك الموقوف
ظاهرا حقه لان حق الفضولي اعاد فوقع التعارض من الملك في مرجع السالط موقوف فلان ملك الخاصب باع المخصص
م ملكه عند اداء الضمان لا ينفذ السح موقوف على الملك الموقوف ملكا في مرجع هذا الاطله فلان ملك الخاصب ليس
ساق لسوبه من وجه دون وجه لان سببه ضروري لا مطلق فلا يظهر في موضع لا ضرورة فيه فلا يظهر في ابطال موقوف السح

والسري موضوع لا فاده الملك وموسسب مطلقا ان يظهر ابطال الملك الموقوف لان فيه غررا اذ نفاذ هذا السج
 مخلق نفاذ الاول نفاذ الاول مخلق جازه المالك هور ما حذر الحقد له وان ربما لا يجزى فاذا اجاز نفاذ الحقد الثاني والاول
 لا سقد مخلق نفاذه بما فيه خطر فمسخ الجوارح خلاف سماعا في انه لا يورثه الخرز ولهذا يجوز اعماق المسح قبل القبض به
 لا يجوز له في غررا لا نفاذ على احتمال اهلاك المسح قبل القبض فتبين انه باع مال الغير على انه روى عن حنفية رحمه الله
 انه سوفف المسح كما سوفف لا اعتناق **قوله** فان وطعت يد العبد ولم يحتد المشرى فاذا رثها وانما المولى المسح
 فادشه بمشربه لان الحارة سب الملك له من رث المشرى فيظهر ان القطع كان على ملكه فكان لا يرث له وهذا جرح لها
 على محمد **قوله** والحذر لما يجرى للملك من وجهه كفى استحقاق الا رس الى روى للمكاتب اذا وطعت يده واخذ
 الارشى رد في الرق فالرس لولا وكذا اذا قطعت يد المشرى في المشرى الحمار للبائع فاحرم البسح فادشه بمشربه
 خلاف الاعاق واصفاه الى الملك ككل وجه ولا تصدق ما زاد على نصف الممن لان المسح ان لم يكن بمقبوض المشرى فلا يكون
 في ضمانه فتكون ربح ما لم يضم ونك في مقبوضه وفيه شبهه عدم الملك لانه غير موجود حقيقه وقت القطع وانما
 ثبت بطريق الاستناد وكان باسما من وجهه دون وجه **قوله** فان لم يسمع المشرى في ثمنه او فله ما اجاز
 المولى البسح لم يجز اتفاقا لان الجافه لم يصادف الحقد لغواب محله وهو المحذور عليه اما اذا مان بظاهر كذا الاقل
 لانه لا يمكن اجاب لبدل المشرى بالقليل لاختيارا بقا لبقاء البذل فلا ملك للمشرى عند العمل بملكه لبدل البذل
 فحقق الفوات الى بدل غلاف مسح الصحيح فاذا باع صحاحا مصلح بد البائع لا يفسخ الحقد لسون الملك عند الفتح
 فامكن اجاب لبدل له بدل المسح قائما لتمام بدله **قوله** ومن باع عده غيره بخبر امره اعلم ان من باع عده رجل فاد
 المشرى يسه على اقرار صاحب العبد انه لم يامر بسح او اقام بدنه على اقرار البائع بذلك لا يعل بدنه سلطان دعواه
 بالساقض اذا اقامها على هذا الحقد وهما عاقلان غيرا في منها ما يصحبه ونفاذه اذ الظاهر من حال العاقل البائع
 المسلم ما نشره الحقد الصحيح السابق اسرى على عوى عدم الامر على عدم الامر بعد الاقرار بالامر فكان ساقضا
 فلم يصح الدعوى في السنة فاسمح اذا تمنت على عوى صححه وهذا السكك كما ذكر في الزادات للمشرى في اصدق
 مدعيه والربان العبد للمسح اذ هو المستحق بربح على اقرار البائع بان العبد المستحق وهو ربح الرجوع باليمن يعل
 بدنه وورثوا ان العبد في سلم الجامع الصغير في المشرى في سلم الزادات في بد المسح في سوط الرجوع بالثمن
 لئلا يكون العتس ساهل للمشرى اذا كان كذلك يصح دعوى الرجوع باليمن في سلم الزادات لوجود سوطه وفي سلم
 الجامع الصغير لا يصح دعوى الرجوع باليمن لعدم سوطه ومثل ما حصل الجواب خلاف الموضوع موضوع الجامع
 الصغير فيما اذا ربح على اقرار البائع قبل المسح واقدامه على الشرى يعني اقرار البائع قبل المسح انه المستحق قصا وساقضا
 والساقض لا يصح دعواه ولا يسمع بدنه وموضوع الزادات فيما اذا ربح على اقرار البائع بعد المسح انه المستحق فلا
 يصح ساقضا فحصل بدنه **قوله** ومن باع دار الرجل اذ خلعها المشرى في ثمنه لم يضم البائع عند له حقه ربح
 وانى يوسف لاجل اخر وكان يقول ولا يضم البائع وهو قول محمد ربح ومثله اسله اذا باعها م اعترف بالخصم كرتبه

اد العبد وقال المشرى في امره صا حقه الدار
 ولا عاقل البائع في سلم الجامع الصغير في المشرى في سلم الزادات في بد المسح في سوط الرجوع بالثمن

بيام

المشرى كذا ذكره في الاسلام في الجامع الصغير وذكره شهاب الامه السخسي ربح في المبسوط فان كان غاصب الدار
 باعها وسلمها لم يورث ذلك للمشرى لرب الدار منه واقراره في حق المشرى لعل ان المشرى صار مالكا بالسري حيث
 الظاهر فلا يعقل قول البائع بحد ذلك في ابطاله لم ضمان على الغاصب للمالك في قول حنفية والى يوسف رحمه الله
 الاخر لانه مقرر على نفسه بالخصم فان السخ والتسلم غصب الخصم الموجب للضمان عندها لا يحق في العتار وذكر
 محمد في كتاب الرجوع عن الشهادات انهم اذا شهدوا بدارا لمرسان قضى البائعهم رجوعا ضموا للمشهد وعلمه محمد
 ذلك قول محمد ربح لان سبطهم الغير على الدار بالسهادة ككتس ليط الغاصب الغير على الدار بالسج والتسلم اليه
 وصل بل هو قولهم والفرف من الفضل لهما ان الضمان الواجب بالسهادة ضمان للاف فان للاف الملك على المسحود علم
 فحصل سبهادتهم حتى لو اقام الدنه على الملك لنفسه لا يعقل بدنه والعتار ضم اليه للاف هذا للاف الملك لم يحصل
 بالسج والتسلم بل الحول المالك غرسان ملكه بالنسبة الا ترى انه لو اقام الدنه على انه ملكه قضى له بها فكذلك لا يكون الغاصب
 ضامنا **باب** **السلم** لما ذكرنا انواع السوع التي لا سطر في المجلس في حق الحوضين
 او احدهما يعني منها النوعان انه لا سطر في المجلس بعض احد الحوضين وهو السلم والساني سطر فله فضل الحوضين
 جميعا وهو الصنف تسرع في سانهام قدم العتد الذي سطر فله فضل احد الحوضين على العتد الذي سطر فله فضل
 الحوضين لمان السرقى فاما يكون للاف الى الاكره على العكس فان الواحد قبل الاسن والمفرد قبل المركب اعلم ان السلم
 احد عاقل اجل اختصاص هذا الاسم باختصاصه حكمه بدل الاسم عليه وهو يحمل احد البذل في اجل واحد قبل السلم
 والسلم يعني حتى سمي هذا الحقد به محلا على وقته فان اثنان السج بعد وجود المحقد غلب في ملك الحاقا والسلم فاما
 يكون فاده بالسج موجود في ملكه فليكون الحقد محلا على وقته سمي سلما وسلفا وهي مشروعة بالكاتب السنة لاجل
 والعاسن باي جوازه لان السلم قد سح وهو محدود وسع موجود غير ملوك وملوك غير متقدرا والتسلم لا يصح وسع
 المحدوم احق لمكانه كناه ماد كونا ويصح لمعط السج بان يقول السبر منكم كبر صنفه كذا كذا الى كذا الى ان يوفيه
 في مكان كذا وقال في ربح لا يصح لانه عقد خاص بلفظ خاص بخلاف التماس فلا يعل عنه ولنا ان كل احد منهما
 بملك مال مال السج اسم جنس واصب به كما يصاب زيدا باسم جنسه فالحاصل ان شرارط جواز السلم سبعة
 عسرة في راس المال احدها سال الخنسل نه دراهم او دما او غيره والساني سال النوع انه دراهم عظمه او غيره
 او دنانير محموده او مضربه وهذا اذا كان في البلد ليعود بمختلفه واما اذا كان في البلد واحد فذكر الخنسل كاف في الثالث
 سال الصنف انه حنديل او ردي او وسط والواجب اعلام راس المال على ما يحق والخامس كون الدراهم والدينامير متفق
 من سوط الجواز عند له حقه ايضا مع اعلام القدر والسادس تحمل راس المال في حقه قبل الاقرار بالحقا قدس
 لما في ثمة واما السطر الاحد عشر في السلم فيه احدها سال حنسل السلم خطه او سحر والساني سال بوعه خطه سته
 او خمسة او حنسله او سهلته والثالث سال الصنف خطه حده او ردي او وسطه والرابع قدر السلم فيه
 انه كرا او قنر كمل محروقة عند الناس الخامس ان لا يشمل المبدل من احد وصفي عليه الربوا كاسلام الخطه في الشير

نقد

وقال مالك فانه يجوز لانه مقدور التسليم معلوم المقدار بالوزن والصفة بالذكر ولكنما يقول الجلود لا توزن غلده
ونكتفها سابع عدد او في عدد به متساوية فيها الضخمة والكبير فلا يجوز التسليم في الحاصل لهذا من غير التسليم
في الحيوان وقد بينا انه لا يجوز فكذلك في الحمار والركاب **قوله** ولا في الرطبة
حذر اجمع الحزبه لعدم الرأى المهملة على الرأى المحمودة وما في النص من العتق في بعض النسخ كسراجهم ورائ
جمع جزوه وهي حزمه من الرطبة **قوله** ولا يجوز التسليم حتى يكون المسلم فيه موجودا الى اخره اعلم ان هذه
المسلمه على جوه ان كان المسلم فيه موجودا عند الحد منقطعاً عن اليد الماس عند حلول الاجل لا يصح
اساقا وان كان منقطعاً وقت العقد موجودا في اليد الماس عند المحل او كان موجودا عند العقد
وعند المحل منقطعاً فاما بينهما لا يصح عندها خلافاً للساق فيكون موجوداً من وقت العقد الى
وقت المحل يصح اساقا لانه لا يقدّر على التسليم انما يستمر حال وجوب التسليم والمسلم فيه مقدور التسليم
عند وجوبه وهو زمان حلول الاجل فصح العقد كما لو كان موجوداً من وقت العقد الى وقت المحل لنا قول صل
لا يسلفوا في المارحى بعد صلاحها والحديث دل على ان الوجود محبر من وقت العقد الى وقت المحل
لانه اسلم في غير المقدور التسليم فلا يصح وهذا لانه محذور حال العقد والمقدور لا يقدّر على التسليم وانما
يصح مقدور التسليم بالوجود وهو موهوم وبالموهوم لا يثبت العدة على التسليم نعم العدة على التسليم
سقط حال وجوبه ولكنه كلف وقت بعد الحد يجوز ان يكون حال وجوبه احتمال لم يحسب المسلم فيه فمحال الاجل
قوله وان كان المسلم فيه موجوداً من وقت العقد الى المحل فلم يخذ بعد المحل حتى انقطع عن يد الماس
حذر التسليم من نفسه واخذ راس المال ومن لم يقطع وجوده فاصح التسليم فيه وقال فرج سطل العقد
وسترد راس المال للرجوع للتسليم فصار كما لو هلك المسح في بيع العتق من التسليم ولنا التسليم بوجه وحذر
سلم المحذور عليه عارض على سرفته والى فحذر العاقبة فيه كما لو ابقى المسح في العتق فيه فارق هذا المسح
والمحذور عليه ثمة ما لا يصلح له ان يقطع ان يوحى في سماع فيه وان كان يد لوجر في الموهوم **قوله**
وعلى حصة ربه انه لا يجوز لغير المسلم في السلم لا يجوز حال عتقه لانه لم يفسد فصار كالسليم في اللحم **قوله**
وقال اذا وصف من اللحم الى اخره حتى جاز التسليم في اللحم ان من جنسه ونوعه وسننه وصفه وموضعه وقدره
كسائه حتى يميز من اجنب مائة من لانه موزون عادة معلوم بمائة هذه الاشياء ولهذا بعض المثل
في ضمان الحد وان يصح استقراضه واما الاستقراض لا يصح الا في المسكنات وكان منضبطاً فصح التسليم فيه
كافي لانه والسلم خلاف لحم الطيور لانه لا يقدّر على وصف موضع منه ولا في حصة ان اللحم يقطع عظم العظم
ونكدر عند صخه فكأن المسلم فيه مجهول وهذا التحليل يفسد صحة السلم اذا كان منزوع العظم ولان اللحم سقاوت
ساوت السمك الفزال اذا اختلف باختلاف حصول السند فما بعد سمننا في استنا حد من لانه في الصنف لهذه
جباله بعضها الى النزاع وهذا التحليل يفسد صحة السلم فيه وان كان منزوع العظم وهو الاصح لجواز

ان يكون معلوماً بطريق عدم احدهما بل يدرك على الجواز والبعض من المسلم بممنوع فاللحم من ذوات القمم في وانه ينوع
الحامل والاستقراض في زمانه ممنوع ايضا وليس سلم فالمثل بعد من القمم لانه مالمه صورة ومحتوى القمم لا تخلط صورة
والموجب الاصل في الدين فنهما والمسلم او رابح الحزن فكان عدل بينهما ولان البعض محسوب من جانب العرض فامكن
اقتناء الموهوم ثانياً بالاول التسليم نفع على الموصوف في الذنب وبالموصوف عند العقد لا يحرف الموجود عند المحل
قوله ولا يجوز التسليم الا موطاً اعلم انه لا يصح التسليم الا باجل معلوم لما رواه ان جباله بعضه في النزاع
واول الاجل شهر الاصح عليه الفتوى لان حلف اليقضي حقه عاجلاً ففضاه قبل عام الشهرين واذا كان
مادون الشهرين حكم العاجل كان الشهرين وما فوقه في حكم الاجل قبل ليله امام كالاجل في سروط الحمار وعمل الكرمين
نصف يوم لان المحل ما مضى في المجلس والموجب ما لم يفسد فيه ولا في المجلس بينهما الكرمين نصف يوم عادة
قوله وقال الساق حتى يجوز اي السلم حاله وموطاً لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ما ليس عند
الانسان ورخص في السلم مطلقاً فاستراط الما جمل فيه زيادة على النص لانه نهى ما في الذنب فصح طالك
العتق لنا قوله صلى الله عليه وسلم من سلم منكم الحديث وقال صاحب الاسرار ربه فنه فظاهر محرم التسليم على
من اراد هذه الاوصاف كمن قال من خل ادى فليدخل عارض البصر ومن كلمني فليكلم بالصوت وقد المطلق
في حديث الرخصة بهذا وفيه اسكال لانه لا يفسد في محضار ما جاز من التسليم في المذكور في الحديث التسليم صح
في المذروع والمحدود فكان الحديث سابقاً على ما ان السلم الحال ما رواه ما طفق فيصح عكس لم يقال الا اصل عدم جواز
السلم لكونه بيع ما ليس عند الانسان وما ورد النص بجوازه الاموجلا فلا يصح الاموجلا وما رواه حكاه حال فلا عزم
وقد اردت به السلم الموجل اجماعاً فلم يرد غير كذا سجم ولا ان القدرة على التسليم المحذور عليه سوطه صحة العقد فانه
على القدرة وطول الاجل الذي به يمكن بحصله يكون شرطاً ضرورة وهذا لان التسليم عقد المنا ليس له لا يخرق
عن البيع ما وفر الامان ما وكسرها لا يفسد انما يسرع رخصه دفعا لحاجتهم والرخصة ما استتبع بخروج
فام المحرم وهو العجز عن التسليم ولم يوجد المرخص في على الاصل هو عدم الجواز **قوله** ولا يجوز التسليم
مكسلاً رجل بجنسه الى اخره سواء على ان القدرة على التسليم وقت وجوبه سوطه في الاستقراض ما عتقه
من المكسك والذراع الى وقت المحل وتاوه موهوم فربما يصح قبله فعضي في النزاع بخلاف العتق فانه يصح
لما مر **قوله** ولا في طحان قربة بجنسها او ثمرة طحان على ان القدرة على التسليم عند وجوبه سوطه
الحقد والافرة لا يجوز التسليم فيه ووجوبه موهوم فربما يحسن به افة بجوع عن التسليم واحتمال الفساد
في هذا العقد ملحق بحقيقة الفساد الذي سار النسخ عليه لم يقوله ارباب لو اذهب الله عمره لم يسجل احكم
مال اخذ من سئل عن التسليم في عمر جابط بجنس **قوله** ولو كان من النسب الى قربة لسان الصنفه العجز
المكان كالحشماني بخاروا والنساق حتى يفرغانه يصح لان ذكره لسان الجوده **قوله** والاصل فيه ما رواه من
اسلم منكم فليسلم الحديث **قوله** والعدة ما دنا وهذا لانه اذا لم يفسد هذه الاشياء نفع المنازعة

لانه بعد ما جلا عفاوه هنا قلنا لا يصح السلم اذا كان في سوط الخمار لانه لا يصح عام الفضي اذا قبض
انما تم اذا كان نيا على الملك خمار السرط منج الملك لانه منج انعقاد العقد في حق الختم منج عام الفضي والافتراق
قبل عامه مبطل للعقد وكذا خمار الرطوبة لانه لا ينعقد اقله الرد والمسلم فيه في الذم فاذا ارد المعبوض عا دينا
كما كان ولا ان اعلام الدين يذكر الصفه اذ لا يصح منج عام الفضي على الاستعصاء في المسلم فيه مقام
الرطوبة في سح الخمر خلاف خمار العصب لانه منج عام الملك لا منج عام الفضي **قوله** ولو اسقط خمار السرط
قبل الافتراق اذا كان راس المال تاما في السلم لانه عند اسقاط الخمار وانفق حتى صار دينا عليه لم يصح العقد
ما سقط الخمار لان اسداء العقد راس مال هو دون لا يصح فكذا امامه ما سقط الخمار وقال زفر لا يصح العقد ما سقط
الخمار ويبر في باب السج الفاسد **قوله** وجعله الشرط في قولهم اعلام قدر راس المال المكمل للموزون والحدود
والسج في اعلام المسلم فيه جنسا ونوعا وقدر او صفه والمكمل ما كان الا نفاء فيما له جمل يكونه والقدرة على
التحصل **قوله** فان اسلم ما في درهمه في كرجه مائة من ادماء السلم الله وما بعد فالسلم في حصه الدين
باطل لغوات الفضي يجوز في حصه النقد لا سيجاج سراط **قوله** ولا يصح الفساد وهذا لانه اذا اطلق
العقد لم يصف الماتير لادراهم بعضها ما قال اسلمت الكنا في درهم في كبرهم بعد ما به وجعل المائة اخرى فصاها
بدن كان له عليه صل عقد السلم فظاهرا في الفساد طاري في السلم صح نفاذ اسداء الخلوه عن الشرايط المفسده اذ
مضى راس المال سراط بقاء العقد على الصحة لا شرط انعقاده صحها اذ العقد لازم قبل مضى راس المال مادام في
الجلس في هذا الوانعا الماتير قبل الافتراق صح وانما يفسد بعض السلم بحد سبب طاري هو الافتراق لا عن قبض
حت لم سقا المائة وحاجها فصاها ما عليه والفساد الطاري لا يصح عند الكل كما لو باع عبدين في هلك احدهما
قبل التسليم بخلافه لو جح من حر وعبدا لانه الفساد معازن في البيع في الكل اما اذا قعد ما قال اسلمت الكنا
هذه المائة والمائة التي في عليك كبر فكذا لانه لا ينفذ في العقد وناكنا وعنا حجة لو باع عبدا
بدن ثم يصادق ان لا دن لم سطل البيع فكان الفساد لاطلاق اسم المعاصه بالدين فالحق العقد صحها خلا
ما لو باع عبدا بدنا وهما احلمان ان لا دن حصة سطل البيع لانه سح بلا من لا نقال لو قال اسلمت الكنا هذه المائة
والمائة التي في عليك فلان سطل العقد في الكل وان بقا مائة لان شرط تسليم المهر على غير العاقد مفسد للعقد وفسا
فساد مقداران للعقد فواجب الفساد الكل لم سراط تسليم المهر على غير العاقد وهذا ولو قال اسلمت الكنا هذه الحصة
الدرهم الحصة العشر الزمان التي عليك كبر بطلان الكلام في حصه الدنانير فاجماع لعدم النقد
في المجلس اما في حصه الدراهم عند سح حصة للمجهاله ومضى سلم اعلام قدر راس المال **قوله** ولا يجوز الشرك
والنول في المسلم فيه قبل القبض لان التصرف في المسح قبل القبض لا يجوز والمسلم فيه سح وراس المال احدها
بالمسح لان فيه هوية الفضي المستحق بالعقد والشركة ان شارك احده **قوله** فان ساء لا السلم الى الواسلم
رجل الى رجل عشر دراهم في كبرهم ساء لا السلم فاذا رد السلم ان ساء راس المال ساء قبل القبض لم يجر

استحسانا وعنده زفر والسافح في مجور قنا ساء لانه لما بطل السلم بقي راس المال نافي عنه فصح الاستبدال اليه
كسائر الدينون ولما قوله صلى الله عليه وسلم لا ماخذ الا سلمك وراس مالك الى سلمك حال قيام العقد وراس مالك حال
انفساخه اذ لا يملك خذ حال قيامه فتدحل حق رب المسلم احد المسلم فيه قبل الاقاله واحذر راس المال بعدها
ثم قبل الاقاله لا يصح الاستبدال الى المسلم فيه كذا لا يصح فاقضا غير حقه فكذا ابجدها براس المال لان راس المال احد
سببها المسح فلم يجز البصر فيه قبل قبضه وهذا لان الاقاله في حق غير العاقد من سح حديد ولا بد للمسح من المسح ولا
يكر جعل السلم فيه مسحا لسقوطه بالا قاله فيكون راس المال مسحا ولا يجوز البصر في المسح قبل القبض يقول
لا يمكن جعل المسلم فيه مسحا لانه دن يسقطه والمسلم يملك الدين وحائب راس المال بحمله جحك راس المال مسحا
لانه دن يثبت سلمه فله خبر في حقه حكم اسداء السلم ويحرم الاستبدال براس المال ضروره ولا يلزم ان يحق حصه في
الجلس لان قبض راس المال حجب كحل المسلم فيه لانه لما وجب له كبر من سنا وجب له قبض ما ساء له ولما وجب جله
وجب تحلل الاخر لانه عند ولما لم يثبت حكم الاستبدال في طائفة السلم فيه لم يثبت فيما حله وهو يحل قبض راس المال **قوله**
فاكاله ثم اكاله لنفسه جاز والاصل فيه ما في المسمى عليه الله عن سح الطعام حتى جرى فيه صاعان صاع الباع وصاع
المسرى في محل الحديث اجتماع الصدقة بشرط الكمل فدا حتم صاعا صاعا في سراط الكمل امر المسلم الله
رب السلم ان ياخذ لك اكثر من الباع انصافا وحقه وصعقه جرت بين المسلم الله وبين السلم فلا بد من الكمل غير
منه بصعقه من المسلم الله وباحد ورق بصعقه من المسلم الله ورب السلم فان قلت سح المسلم الله مع رب السلم
سابق على سري السلم الله من باعده فلم يكن المسلم الله باعنا بعد السري فلا بد من تحت التهي فليست السلم ولز كان
سابقا فبطل السلم فيه لاحق وللبيع في باب السلم حكم عقد جديد فكاما حداد لك العقد على المقبوض صححق البيع
بعد السري وهذا لان العقد ساء وان نافي دمه والمقبوض عن غير الدين حقيقه وان جعل المقبوض عن
ما ساء له العقد في حق حكم خاص فهو حرمه الاستبدال اذ لو جعل غيره لكانه استبدال المسلم فيه وهو حرام واما
فما وراءه فهو غير حقيقه فصاها ما اسرى ما يله قبل الكمل سطل خلاف العرض لانه اعاره حتى يبعد بلفظ
فكان المقبوض عن حقه بقدر او الا يلزم عليك الشئ عنده نسبه فلم يحق الصنفان بشرط الكمل وجب كمل
واحد للمشرى بحق الوكالة **قوله** ولو كانت الخطة مشراة اعلم ان حكم البيع في هذا خلاف السلم فان
لو اشترى من اخر خنطة معنه وامره ان يكمل ما في طر فاشترى في فعله المشرى غايبه فهو مضى لان امره صح
لانه ساول ملك لا سراء ملك العائن البيع ولما صح حره صاها الباع وكلا عمه في امساك الطرف صاها الطرف يد
المسرى حكما فصاها الواقع فيه وافعا في يد المسرى حكما ولو امر المسرى الباع بالخط وطحن كان الدرهم للمشرى
وفي السلم للمسلم الله لان امره ما لم يصر في السلم لانه بلا في ملك المسلم الله فصاها الحال جدارا كالحال بلبه وفي
الشرايع الامر لانه لا في ملك المشرى فان قلت فصل المشرى ينفذ لا يصح الامر ايضا في حق سرت القبض لان
الباع لا يصلح وكلا على المشرى في الفضي لو وكله بالقبض فصار له قبض وانما يثبت القبض

حكماء جازان سبب الشيء كما وان كان لا يثبت قصد **قول** ولهذا كسفي بذكر الكسفي في الشيء في الصحيح انه بابت
عنه في الكسفي السبب في حصوله في غير المسمى **قول** لانه اسعار غرابه بعينه المسمى في صراحتنا
طرف الطاع ولم يعضل بصره العارنه لانها بدعي فلا يتم بلا بصر الواقع فيه واقعا في يد المسمى **قول**
اما الحسن في صحة الامر فيه واما الدين فلا يثبت لانه طاعه عامه وعمله بصره فابضا كمن اسفقت آخر كذا من طعام وامر
ان يزرع في ارضه صح وصار رب الارض بضا لانه طاعه عامه وعمله بصره فابضا كمن اسفقت آخر كذا من طعام وامر
مضف دنا ودينا واما افراد صح وصار مقرضا وصار الامر بضا لانه طاعه عامه وعمله بصره فابضا كمن اسفقت آخر كذا من طعام وامر
صنع السور بصر المستاجر وهو رب الثوب بضا باعتبار هذه الاتصال فلم صار قاضيا هنا باعتبارها ذلك المحقود
عليه في الفعل وهو الصنع في الحزن وهو الصنع والفعل الجواز الفاعل لانه عرض لا يربط العمل على محله فلم
يتصل المحقود عليه بالسور فلم يصريه فابضا **قول** واما الحزن فلا يثبت لانه طاعه عامه وعمله بصره فابضا كمن اسفقت آخر كذا من طعام وامر
فصار مستهلكا في بعض السج فان قلت الخلط حصل في المسمى في بعض السج جازا ان يكون مراده
البداهه بالحزن فلم يثبت بان الخلط حصل في المسمى في بعض السج جازا ان يكون مراده
بعض السج لان الخلط ليس مستهلكا عنده **قول** ولو ساء لا يجد هلاك الجارية جازا لان صحة اقاله تحت تمام العقد لانها
فسخ العقد وفسخه بدونه ان يكون تمام المحقود عليه وهو المسلم فيه لانه وان كان دنا فهو في حكم الحيف لانه مبيع حتى
لم يجر الاستبدال به قبل مضيه فصحت اضافته اليه بانه لم يجر موت لانه ابدى ونفى البطل عليه بحد موت لانه
اذ المقاسم سهل من ابتداء واذا انفسخ العقد في المسلم فيه ينسخ في الامه وان مات تبعا صحب علم ردها وما عاوج
غرض ردها لموتها صحب علم ردها **قول** لان رب المسلم مبيعته لا يكر الصحة اذ الظاهر في المسلم فيه مع ردا
انتهى برؤي على اس المال وكلام المصحح هو سكر ما سفعه مرد ودفني قول صاحب المعارض **قول** وعكسه
بان ادعى رب المسلم سوط الردى انكر المسلم السوط اصلا القول لرب المسلم عند حقه لانه يدعي في القول له **قول**
وان انكر خصمه اذ الظاهر ساهله لان الحد الفاسد محصيه والظاهر عن حال المسلم الفاسد عن المحصيه وعندها
القول للمسلم الذي يثبت **قول** لان المسلم الذي يثبت انكاره حلاله وهو الاجل حتى يكر كلام المسلم الذي خرج
مخرج التجنب لانه سكر ما سفعه وما حقه وهو الاجل لانه لم يقره المسلم الذي يثبت الفساد عرقه فبان اطلاقا فان قلت
المسلم الذي يثبت لانه يدعي الفساد وفيه يعود راس المال اليه فقلت الفساد احدث الاجل محتمل فيه اذ الشايع
يجوز حاله فلا يصح السج في راس المال بخلاف ما اذا انكر الوصف لان الفساد عرقه فبان اطلاقا فان قلت
رجح في بيان مقدار الاجل ايضا **قول** وفي عكسه بان ادعى المسلم لمد الاجل انكره رب المسلم فالقول للمسلم عند
لبي حقه رج وعندها رب المسلم لانه سكر حقا عليه وهو الاجل كان القول وان انكر الصحة كرت المال اذ قال للمضارب سوط
لبي حقه الرج وزيادة عسق والمضارب يقول شرط لي نصف الرج مطلقا فالقول لرب المال ان كان فيه فساد الحد
لانه سكر اسحقا والرج ولم يزل يفاقها على عند السلم اتفاقا على شرطه لان شرط الشيء بيع له وسور السج سوت الاصل نصرا

فصار استعقيل على الصحة فانكار الاجل احده انكارا عاما اقرب فلا يصح انكاره في السهاده وانما على النكاح
فان القول قول من يدعي انه كان سكر غدا فليس له المضاربة لانها ليست لازمة لانها اذا صححت كانت كره واذا
فسدت صارت اجازة فلم يفتق على عقد واحد فان طاهر حاله المعادى عن الفساد فلا يثبت على كنهها عقدا
فان كان كذلك لم يثبت دعواه في قضي محم ودعوى استحقاق الرج على رب المال وهو سكر فكان القول له اما المسلم
فحتد لازم محم على يد رب الصحة والفساد فكان القول لم يدعي الصحة والحاصل ان من خرج كلامه بعناكم
الملاو كان القول لصاحبه عنده وان خرج خصومه بان سكر ما مضى وانما على عقد واحد فان ذلك المنق **قول**
ويجوز في السلم في السلب اذ اسر طولا اعلم ان السلم يصح في السلب كلها اذ اسر طولا وطولا وعرضا بذراع
معلوم وصفه معلوم **قول** رعد يعال رعد هذا الثوب حده براد غلطه وثخا تته وهذا في مقدار المال
مصر معلوم ما ذكر هذه الاشياء والنفاوت بعدها غير محتبر لانه لا يفتق الى المنازعة من التسليم والتسليم
ولا يستلزم الوزن الا اذا السلم في الحرير فانه لا بد من بيان ربه ايضا لان قيمته يختلف باختلاف الوزن وما لا يضبط
صفته ولا تعرف قدره لا يصح السلم فيه لانه بدون الوصف في مجهول مضطرب الجاهل الى المنازعة من التسليم
والتسليم وذلك كالحصان **قول** كل ما يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره بناء على ان المسلم فيه دين وهو يعرف
بالوصف فاذا امكن ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه كوز في يمين كره ونحوه اعلم انه جازا السلم في كل ما هو
ذوات الامثال كالقطر والكنان والارسم والحاس والبرقي وانه والحديد والبرص والصفير والشمس والحما
والوسمه والرياح من الماسية وصل لا باس السلم في الخروع اذا من النوع والطول الغلط وكذا الساج والخشب
والقصير الخزل من زواته وكل ما كان موزونا مثلي لا باس السلم في التبر كمل او كلة الحرارة وصل انه مكمل وقيل
موزون فقلت المحتبر هو التعارف فيه ولا يجوز السلم في زوات النعم ولا يجوز في الدرهم والدينار لانها ايمان
لا يضمن المسلم فيه مسح فلا بد من كونه موزونا او لا يضمن سلمه يكون اطلاقا عند ان رج وعندها الممسك يكون سحا
بمن هو جل حصلا المقصود العاوين بقدر الامكان وقد قصد المبادلة بالدرهم الموجه والاعتبار في الحقود
للمحاني في قول ابى انا صح لان المحقود عليه المسلم فيه وانما يصح العقد في محل واحد والعقد فيه واذا غير ممكن
ولا وجه لتصح في محل آخر لانها لم لو حيا العقد فيه **قول** وان اسس صنف شامخ في كنهها اجل صح استحسانا
للاجماع صورته ان يقول الخفاف اخر لي خفا من ادمك يوافون حلي وريه رجله بكذا او يقول للصانع اصنع لي خفا
من فضك ومن وزنه وصفته بكذا والعاسر لم يصح لانه لا يمكن كونه اجازة لانه استحقاقا على احد ملك
الجمهر الادب ملك الصانع والسعال لانه مع ما ليس عنده والاسلما فقد شرطه وجه الاستحسان ما روي انه صلح
اسس صنف خفا ومنبر او لا المسلم من يحملون من لادن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا لانه لم يزل
منزله الاجماع وهو كدخل الحمام باخر فانه جازا استحسانا لتعامل الناس ان الى الجاس حوازه لان مقدار المك
وما يصب حيا مجهول وكذا لو قال لسقا اعطني سريه ماء فليس او اجتم باخر فانه يجوز لتعامل الناس ان لم يكن قدر

ما شرب من طهره معلوما والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المشرك حسنا فهو عند الله حسن
وقد رآه الاستصناع حسنا فكان حسنا فكان الحائز السعيد في بقوله الاستصناع مواعده وانا ساعدنا الناطق
اذا جاء به مفروغا عنه ولهذا ثبت الحائز لكل احدهما **قوله** والصحيح انه يجوز سعاله لانه محذور سماه
شراؤه وذكره القياس في استحسانه وفصل بين ما فيه حائل من الاغلاط والمواضع محرز قاسما واستحسانا
في الكل والمحدوم اعبر بوجود احكام الحاجد كطهارة المستحاضة وعكسه الماء المستحق بالحطش ومعرفة الحاجة هنا
ادكل احد له محدثا نوافق حله او خافا نوافق اصابه وسح المعدوم قد يجوز للحاجة اصله سح المنافع قال
ابو سعد البردعي في المعقود عليه العمل ان المستصناع اسفعا من الصنيع وهو العمل تسمية العقدة دليل
على انه معقود عليه والاصل في العمل الاصح ان المعقود عليه العمل المستصنع فيه ولهذا وجاء به مفروغا عنه
لا من صنعه او من صنعه قبل العقد واحد جاز وانما سئل موت جرحها لانه سها بالاجابة ابتداء حيث طلب العمل
واذا عمل الصانع فعمل ان يراه المستصنع باعده من غيره صحيح لان العقد لم يحن فيه فله الخيار واذا حضر وراه
المستصنع فهو بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه لانه اشترى ما لم يره وهذا يدل على ان المعقود عليه العمل لا خيار
الرؤية انما ثبت في سح الحائز للخيار للصانع بل يحرم على العمل لانه لا يملك ما لم يره **قوله** وغرنا حسنة رضى ان له
الخيار ايضا لانه لا يقدر على تسليم المعقود عليه الا بضرر فانه يحتاج الى شراء الا بضرر والآتي العمل افساد بعضه بالجهل
ما بعد ولا يقال انه وان كان حراما لكنه رضى به لا ما يقول من الحائز ان قدم عليه ناعا على عدم العمل بخيار المستصنع
فاذا علم به لا يكون راضيا به غايته ما في الباب ان هذا اعيان الجاهل في الاسلام لكن هذا اعيان الجاهل في دفع الرضا
لا دفع الحكم فصارا فلما في رضا الكبر والصغرة والصحيح ان المستصنع الحائز والخيار للصانع **قوله**
لانه لو ضرب الاجل فما فيه حاصل يصدر من عندنا في حقه خلافا لها والحاصل في المسح لما كان دينا امكن يصح سلا
واستصناعا لکنهما رجحا الاستصناع اعلم للفظ في حقه وحمل للتاحيل على التجديف المدة خلاف التاكيد
فيه لانه لا يمكن يصح الاستصناعا يحمل على السلم ضرورة وانما يصح رجح السلم لان حوازه بالكتاب السنة
المستفيضه واجماع الامم وجواز الاستصناع بالتعامل فيه شبهة لان عند دفعه والسافعي لا يجوز بالحديث الغريب
مسائل مسورة قوله وقال السافعي لا يجوز سح الكلب صلا لانه يبيع صليح عن سح الكلب قال صلح
ان من السح به البغي من الكلب ولان سورته يحرم سح كالتحريم وعكسه الشفاء وهذا في نخاسة السوراية
ان نخاسة الحائز لانه دليل هو انه وجواز سح لعل عرته وما منافيان فلا يحتمل ان ولنا ما روى ابن عباس رضى
انه صلى الله عليه وسلم نهى عن سح الكلب صلا وما سبه وعن ابن عمر رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم
نهى عن سح الكلب رضى الله عنه فدل على انه حائز ولا فيه مضمون لانه مال مقوم الله الله لا لا صلا فصح سح كالبازي
وهذا لا يغير باطون لمصالحنا ويجرى في السح فكان ما لا يوجب الاستفاد به سح الحائز واصطفا فكان مقوما
خلاف الامم المودعة لانه لا يستحق به ومرويه محمول على سلا الاسلام حرم كل غلبة المار بمقتل الكلاب فاعلم

عالم الفوا عن صاحبها فلا تركوا الالف سقط ما سبب حلقها وحاسه عنه ممنوعة اذ كل الاستفاد بجلده
كما روى سلم في حرم الاكل ون السح **قوله** لا سال هذا الحكم داخل في قوله اكل الحرام وكلاهما محذوران في ذلك
اصل صحيح منه المسائل محذوران في النظر **قوله** ومن قال اخبره مع عبدك من ردا الف درهم على ان يرضى
ما جاز اليمن سوى الالف فباع الالف على زيد والمائة على الضامن ان كان لم يرض من اليمن جاز السح مالف ولا شئ
على الضامن وهذا سواء على ان الزيادة في اليمن والممن من العاوين يصح عندنا ويصح اصل العقد وكان العقد وراديا
على الاصل والزيادة لما عرفت من صحة وعلم ان اصل اليمن لم يشرع بغير مال سائله ولهذا لم يصح اجابته على الاجنبى
لانه لا يستفيد بزيادة ما لا فاما حصول اليمن فصح عنه في صحة الزيادة من الاجنبى كما يصح من المسمى واليمن
سواء في السح بدون الزيادة اذ لا يسلم لها شئ لكن من سألها المقابله تشبهه وصورة حتى يحسب وجوب اليمن
بواسطة المقابله فاذا قال حرام بعد جعل ما به مقابل السح صورة فوجده صريحا واذ لم يرض من اليمن لم يرض
المقابل صورته ومعنى فلم يوجده صريحا فلا يصح بيع الزمام المال سدا للسح عنه من غيره وهو راسخ وهو حرام ولا
مطهر الحائز السعد والمأخذ حتى اذا الباع الى المشتري لا يحسن المسح الاجل المائة ويراج على الالف لا فام عليه
وماخذ السنفج بالالف لانه انما اخبره بحسب على المسمى وهو الف لو فخر الزادة امر المسمى ظهر فيها ما لا يباح ان يحسن
لا سنفج الزيادة وماخذ السنفج مالف وما به ويراج على الف وما به طول الضامن فقط بالزيادة ورجح ان ادى الى المشتري
معا من الزيادة قبل المسمى صار وكما من جهة في حتى الزيادة وحقوق العقد رجح الى الوكيل الى الموكل واذا ادى
رجح به على المسمى كالوكيل للمسمى اذا ائتمر المسمى وان سألنا او رد حسب رجح الزيادة وان زاد بعد
السح بامر بلزم المسمى من وانه لانه سأل الوكيل الى الاضاف كالوكيل بالنكاح وان اضاف الى نفسه وضم
طوبى للضمان ورجح على الامر كالوكيل بالنكاح وان زاد بلا امر طوبى لوضمان اضاف الى نفسه وان لم يرض لم يرض
بوقوف على اجارته **قوله** فانكاح جازنا ساعا على انها صارت مملوكة بنفس المسمى الملك مطلق للتصرف في كل الناس
جواز سحرها الا انه امسح للخرز والنكاح لا سطل به ولهذا لا يصح سح الابوي وهو زوج الابنة وهو بعض المسمى
لانه اسدلا على المحل ودخل الزوج ذلك بسلاط المسمى في فساد مملوكة هذا المسمى بنفسه **قوله** ولم يرضها
طوبى لبعض الناس لم يرضها ايضا سفسف النكاح لان النكاح كسح حتى حقه لو اسدى امره وحدها وان وج
له ردھا فخير بالحبس المحقق وجه الاستحسان ان الربط على فعل حتى القبض فعمل عليه والا كذلك النكاح لانه يرضف
حكيم قوله في اليمن في الحقة اسدلا على المحل به بغير قاضيه بغير فانه بغيره قاضيه وليس فيه عيب الاسلام
على المحل وجاز ان الالف من وجه **قوله** وراى سحر عبد اخاف فام الباع السنة عند الباع ان هذا الجدة كان له باعه
من فلان وغاب لم يرض بعد الممر وطلب من الباع ان يسح بدنه فان غاب المسمى غسه معروفة لم يسح الجدة في دن
الباع لانه سوسل الحق بدون السح بالذهب الى مكان المسمى فلا حاجة الى سحره وفيه ابطال حق المسمى في رغاب
غسه لم يرد ان وهو باع الباع في دن الباع واعطى النما اذا قام الباع منه على ما ادعى ان ملك المسمى

فان السح الاول سفسف ضرورق سور الثاني وباليها وموينا اذا احداث الدين بعد الصرف بالاشري ح نارا بحسبة درهم
ثم باع السحري من ابيع لونا بحسبة درهم فان لم يصادم لم يبع المقاصد لانه لو كان الدين موجودا لم يفتح منها
اخر لم يصادم لانه في رواه لانه صرف دين سيجب رواه بصح وهو الاصح لان النفاض يصح في الصرف الاول
واسما وصرف اخر وكان صنفان من سبوق جوبه **قول** ويجوز بيع درهم صحيح ودرهم غش على الخلف من الدرهم هي
المقطعة التي في القطعة منها قراط او طسوج او جبه عن ابي يوسف راج في رسالته وسهدها ما في البضاج لكن
ان يقرضه على لرد عليه صحا **قول** اعتبارا للخالق بما وعليه ان العبد للخالق السبع والمحلون منه الهالك
لما **قول** مساجنا راج لم يفتوا ببيع مساجنا راج النفاض في العدا في العطار في مئسوته الى غفر يقين
عطا والكندي امر خراسان امام الرسد وهو خال الرشيد لانه اغرا لامل مال واروجا في ما رانا مفضي باحه الى
فج باب الربو ام اعلم ان المساء وكفا لب العضة في الساع والاسقف في الصرف كغالب الخش لو باع خال
الخش او يفسد في قوصح وان لم يحسن لانه عن الاصطلاح **قول** واذا اسمرى بها الى الدرهم المستوشه
سلحه فكسدت ورك الناس لم يحامله بها بطل السح عند لي حسنه راج وقال ابو يوسف راج عليه صمد غالب
الخش يوم السح وقال محمد راج صمد اخر ما لحامل الناس به لهما ان الحقد صح وانما عذر التسليم بالكساد وذا
لا موجب للفساد لانه صفة غار حنه فالبه للزوال ساعده فساعد بالرواج فصار لو اشري لربط في لقطع
اوانه واذا بقي الحقد عند صمد ونحوه تسليمه في حقه صمد لكن انا يوسف راج اعتبر يوم السح لانه المصنفون
بالسح كالمختوب فانه يحضر في حقه يوم الخصب لانه مصنفون به واعتبر محمد راج يوم الانقطاع لان
موجب رد ما انحدبه الحقد والاسفال منه الى التمهيد بالانقطاع فحضر في حقه يوم الانقطاع ولا في حقه راج
ان صفة التمهيد للمختوش من جارض الاصطلاح فاذا بطل الكساد لم يوفى ما في السح بلا عن الى اخر ما في
في المتن **قول** وهو نظير الذي بينا في الدرهم المستوشه **قول** لانه بطل صفة التمهيد بحدورها
كما يفسد الملبوس بفسه هي من مد بطل صفة التمهيد بالكساد صح رد صفة بها **قول** قول محمد انظر
اي حق المستقرض ان صفة يوم الاستقراض اكثر يوم الانقطاع اقل وقول لي يوسف اسرنا على ان
صفت يوم الفض مخلومه ويوم الكساد لا يحرف في المخرج **قول** وحل سري ساسا نصف درهم فلوس ودراتق
فلوس وبقايا فلوس ودرهم فلوس ودرهم فلوس راج على السري ح الفلوس ما ساع نصف درهم وخرج
وقال ضرر راج لانه في الكل لان الحقد حاق بالفلوس لا بالذوق ونحن فلا يدس بكون معلومه الحدود بالفلوس
سعد بالحد لا بالذوق الدرهم لم يوجد فكان المنح محمول ولنا ان المراد به ما ساع بالفلوس ودراتق ودرهم
وهو معلوم عند الناس في الكلام فما كان مدر الدرهم عبارة عن قدر من الفلوس فصحت الحقد وقال محمد راج فما
دون الدرهم لا في الدرهم لان الجوار في العليل العاده ولكن العباس يا به ولا عاة في الكدر والاصح الجوار في الكل
للحرف **قول** وعلى ما س قول لي حسنه راج بطل الكل لان الفساد قوى في الكل كما هو مذهبهم وعندهم

صحيح السح في الفلوس بطل فيما يبيع لان بيع نصف درهم بالفلوس صحيح وسح النصف نصف الاحصه فاسد **قول** ولو كرر
لفظ الاعطاء وان قال اعطني نصف فلوسا واعطيه نصفه نصفا الاحصه كان جوابه كجوابها في الاصح ليقرب النصفه
سكرا لفظ الاعطاء وفساد احدا السحر المزمع فساد الاخر **كفا** **الكفالة**
لما فرغ من احكام الايمان وهو ما ينبغي في الدين يسرع في ما ن حوازمه الدين الى الدين ودم الاول لكثرة وقوعه
قول الكفالة لخذ الضم ومنه قوله تعالى وكفلهما ذكرنا اي ضمها الى نفسه وقوله صلح انا وكافل اليتيم الى نفسه ورجعه
ضم ضمته الى ضمته في المطالبة دون الدين وبلغ الدين وهو قول السافعي يصير الدين الواحد وليس له الكفيل مطالب
بالبناء والمطالبة بالناء والدين لادن محال اذا المطالبة فرع الدين لا تصور الفرع بدون الاصل ولهذا ذهب له في حقه
الدين من غير من علمه الدين لا يصح وكذا الاستدراك به شئنا يصح والسري لادن من غير من علمه الدين لا يصح فطهر
الدين بوجوب على الكفيل الاول صحيح لان الدين يبقى في دمة الاصل كما كان خلافا لما لقوله مالك لان الاصل بمرأى
الدين بالكفالة كما في الحواله فلا تصور وجوبه في دمة الكفيل لان جعل الدين الواحد من قلب الحسنة فلا يصح
الدين عند الضرورة ولا ضرورة لان المطالبة بفسد فصل المطالبة كالكفيل بالسري يكون مطالبا بالدين على الباقي
الموكل حتى لو ابر الموكل على المخرج وهذا لان الناء بالكفالة معية التسوق لمحلنا ما هو الفرع في حق اصل اصلا في
باب الكفالة كما جعلنا الدال الذي هو فرع من فروع الملك اصلا في عهد الرهن هذا اصلنا في الواثق قوله الفرع لاسد
الفصل عن الاصل فلما في الوجوب كذلك فاما استحقاقا فبعبيل الفضل على مال البناء لا يسل الفصل عن العدة جودا
ولكن بعبيل الفصل استحقاقا واما هبه الكفيل واسمى منه او الكفيل ادى الدين من مال نفسه جعلنا الدين
عليه لضروره وتصحح التصرف في كذا لو ادى الدين بنفسه لانه لا يدس ليرتد الملك في الدين كالأداة الاصيل بنفسه
ولا يمكن ايجاد الملك له ما ادى في الدين الواجب في ذمة الاصيل لانه يودي الى ملكه الدين من غير من علمه الدين لمحلنا
في حكمه سري هذه الاحكام للضرورة واصله لضرورة وكذا في الايضاح **قول** وكما في ايجاد القبول بشرط
جوازها كون المكفول به مقدور التسليم الكفيل حتى لا يصح الكفالة بالحدود والقصاص لغوات سريها او غير
الجاني لا يوجب حاسبه الحاف في اهلها اهل السري فان كان حراما فلا يصح من الجيد والصبي حكما وجوب المطالبة
على الكفيل **قول** فالكفالة بالفسر حانه هذا بيان الكفالة بالنفس لان ذلك يكون قبل سول المال عاده وماسر بها من
الناس اظهر **قول** والمصنفون بها تعال ضم الشيء او اجعله محك كشيء يكون ثقله عليه والمرامها ضم الشيء
يكون عهده عليه يكون بعد احكامها **قول** احضار المكفول به اراد المكفول به المال المكفول عنه المدون **قول**
وقال السافعي لا يجوز اي الكفالة بالنفس لان الكفيل غير قادر على تسليم المكفول به لانه رقبيا يسله لا سداد له بل
ما حده ويدفعه بخلاف الكفالة بالمال لقد رت على تسليم مال نفسه ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الزعيم غارم من غير فضيل
بي الكفالة بالنفس لان المال مضمون سريها وصل بضم الزعيم غارم ان الكفيل ضامن لما الزعيم من مال او تسليم نفسه
على محني انه مطالب به وعن الصحابة رضي الله عنهم انهم جوزوا الكفالة بالنفس لانه قادر على تسليمه بمان موضحه

للطالب ان الكفيل يكون من محاربه طاهره والحمله منه وبما الطالب على جبهه لا يقدرا ان يسع عنه ولا يستحانه
ما عوان العاضى على ان الطالب انما كفيل بنفسه بقدر على تسليمه وسفاده في التسليم وقد يمكن بحسب معنى الكفيله
ومو الضم في المطالبه فوجب له يصح فالحاجه الماسه الى حيا وحقوق الناس لهذا حازت الكفيله حتى لو اخذ من حل
كفيله بنفسه م اخدمه كئيلة اخرى فاما كفيلان لان حكمها استحقاق الطلبه وما يحتمل التعدد فالزام الاول
لا يمنع الزام الثاني المقصود منها التوقيف على كفيل آخر مباداة في التوقيف فصحى الباعثه ايضا **قول** وسعد
اذا قال كفيل عنه وما يحرم غير البدن حقيقة كنفسه وجسده او عرقا ورحله ووجهه وراسه كما هو في الشك والاول **قول**
وجوز منه كنفسه ولله ان النفس الواحدة في حق الكفيله لا يسجد الى ان المسحق بها احضارها واحضار بعض النفس
لا يحقق فصار ذكر بعض لا يسجد كذكر كله بخلاف قوله كفيلت سده او برجله فانه لا يصح لانه لا يحبر باخر البدن
قول لانه تصريح بموجد كالسج سجد لفظ الملك **قول** او قال على اى انا لم يتم تسليمه لان على
للزام **قول** والى معنى على هنا قال صلى الله عليه وسلم من ترك ما لا فلو ربه ومن ترك كلاً او عيالاً فالى اى فعل
الكل المقصود وهو عيال يعلى صاحبه والمقيم الفرد وسر وانه الى هجره رضى الله عنه فالينا والمعاني
من تركه لولا كافي لا كما قال فامره مفوض اليها فصح احواله من حيث المال **قول** للتقدير على المحاكمه فيه اذ
المعسر تسليمه على وجه يمكن مراجعته مجلس حكمه ووجوبه وعندها لا يبرأ لانه انما يبرأ بالتسليم الذى التزمه وهو
البر التسليم في مكره كفيل فيه وجاز ان يكون سهوده فيه اذ ذلك الباعثى يعرفه فلا يبرأ بالتسليم في مكره
فلنا ولعل سهوده فيما سلمه او ما بالقاضى يعرفه حادسه فتعارض له هو مات وبقى التسليم سالما عن
المعارض فيه اراء وهذا اذا لم يستطع التسليم في مكره كفيل فيه وان شرط فلا يبرأ عندها وعلى قوله رضا اختلف
المشاخ فيه **قول** لانه لا يبرأ على المحاكمه وهذا لان المقصود من التسليم احضار مجلس الحكم ليس عليه حقه وذكر
البياني فيما اذا كان محبوبا فهو بمنزلة تسليم الظفر في الهواء والسمك في الماء **قول** ومن كفيل بنفسه خير لم يسل
اذا دفعت الملك فابرى فذبحه الله فهو بى لان موجب التسليم البراءة فثبتت بصلها اولا اذا تصرف
نفسه بلا مصصر عليه كالمسحور او الحاصب اذ المستعارة او المخصوص براء عن ضمان الرد ولا استطراد قبول
الطالب التسليم لان الكفيل يبرأ نفسه بقاء ما التزم فلا سوفخ لك على قبول صاحب الحق كالمدين اذ اوضح
الدين بى يد الطالب فانه لا يسترط قبوله **قول** فان كفيل بنفسه على انه ان لم يوافق به الى وقت كذا فهو ضامن
لما عليه وهو الف فلم يحضر اى المكفول بنفسه لونه ضمان المال لانه علق الكفيله بالمال اخدم الموافقة بنفس
المكفول به وهذا الحلق صحيح لحامل الناس له وان كان الناس باه وبالحامل بى كالتسليم في البيع كما
لو اسرى بخلافه ان يحزوه الناج اياه مع ان ماله اصبح من الكفيله فلا يبرأ منها وما بها او سح اولى **قول**
فاذا وجد السطر لونه المال يعني ان لم يوافق بنفسه لونه ضمان المال لان الكفيله بالنفس لا يبرأ من الكفيله
فكلاً اصر منها للتوقيف لو كفيل بها ما يصح وقال السافى لا يصح الكفيله لان ما الكفيله بالنفس فلما يبرأ ما الكفيله

بالمال فلا يبرأ سبب وجوب المال على سبب المال بالاحاطة لا يصح كالسج يعبر ما قاله اصحابنا ان الكفيله بالمال
نسبه المذرا سدا ما عبا والقرام المال من غير ريب بل شئ وسببه السج انتهاء لان الكفيل يرجع على الاصيل بما
ادى عنه فكان مبادله المال بالمال فلهذا لا يصح حلقها بمطل الشريط كهبوب الروح وبجى المطر على نسبة السج ويصح
سطر متعارف كخدم الموافقه في وقت كذا عملا نسبة المذر **قول** ومن كفيل بنفسه جلى قال لى اوافق به غذا
فعلسه المال الذى للطالب عليه فاما المكفول عنه قبل مضى الغل بمضى اخذ ضمن الكفيل مال لان سطر لزوم المال
عدم الموافقه ووجدان قلت سطر وجوب المال عدم موافقه مستحقة وهذا يكون اخدمون المكفول عنه لان الكفيله
بالنفس سطر موته فتبجى لى لانه المال قلت سطر عدم الموافقه مطلقا فلا يصح المصد موافقه مسحقه
ولان الموت غير موضوع لمفسح الكفيله وانما انفسى لضرور العجز عن احضار النفس عن احضار المال
والناس للضرور سطر بقدرتها فلا يطهر انفسا الكفيله بالنفس حتى الكفيله بالمال بخلاف لى ابراهم موضوع
للمفسح **قول** ومن ادعى على اخر ماله دينار ودينار نصفها اولم يرضى حاله رجل دعه فاما كفيل بنفسه فان
لم اوافق به غوا عنه نفسه فعلى الماله فله يوافق به غذا فعليه ماله دينار وعنده لى حقه لى يوسف روى وقال محمد روى
ان ادعاهها ولم يبرأ حتى كفيل له ماله دينار ادعى حذو لك لا يصح دعواه لانه على ما لم يطلنا كحط حش لم يسل الت
لك على فله ان فكان هذا رسوة التزمها الكفيل له عند عدم الموافقه وهذا الطريق بوجب لى لا يصح الكفيله ولرب كان
المال مسنا عند الدعوى لهما ان هذه كفيله امكن يصحها فصيح ما اذا س المال عند الدعوى فلان المال ذكره روى
صفر الجاعل المدعى عليه لان العادة جرحه ان بينهم الكفيل لى لى ما ساوله الدعوى اما اذا لم يكن مسنا
فلان الناس يحملون المال المدعى به في غير مجلس القضاء في المساعدين لا يسلون الا عند العاضى فالحاصل المحصور وصوبا
لكانه لم يوافق وقت الحاجة فصحت الدعوى على احتمال السان حرمة فاذا امن ان يصرف ماله الى ابتداء الدعوى فظهر به
صحة الكفيله بالنفس فصيح الكفيله بالمال لانها ساء عليها **قول** ولا يجوز الكفيله بالنفس الحدود الى اخو الى اخو
على اعطاء الكفيل عنده وعندهما محرم على اعطاء الكفيل في حد القدر القصاص شأه على ان الكفيله سر عت للتسليم
وتسليم النفس اوجب على الاصيل هنا فصحت الكفيله له كما في دعوى المال بخلاف الحدود والحاصد لا بها محض حتى انه تعالى
والكفيله سر عت وسقه لما كمل انصوحهما والله تعالى عني عن ذلك اما القصاص فالمغلف فيه حتى العاد وحد القدر
مشتمل علىهما وان كان العالب حتى الله تعالى ولاى حقه روى قوله صلح لا كفيله في حد مطلقا ولا ان الكفيله للاسقاط
ومسنى الحدود والقصاص على الدر فالحبر على اعطاء الكفيل عنها بعضى الفساد الوضع بخلاف ساول الحق ولا يسلط
بالسبهات محل الاسقاط كما في المخبر فانه حق الجباد والاستقط بالشبهه **قول** ولا يحبس فيها اى الجبس الحدود
والقصاص حتى شهد ساهدان مستوران او ساهد عدل حرمة العاضى بالحداله لان الجبس لى همه الفساد هت
لا للاحتياط وسهادة المستورين صلح الحكم صلح لسان التهمه وخبر الواحد حقه في الديانات مسهاده
العدل التهمه وان لم يسلصل الحق والجبس لى همه الفساد مسروع فانه على الله عليه وسلم جبس لى التهمه بخلاف دعوى

الحال لان المجلس يوع عقوبة وفي دعوى الحدود والقصاص عقوبة اولى من المجلس فاستفاد ان اصابتهما به يحاط بالمجلس
وفي دعوى المال اصبحت العقوبات للمجلس اذ اصبحت عقوبة لا تعاقب به وغنما في المجلس الحدود والقصاص واسان
في دعوى المجلس لا يكفل في وانه عكسه لوصول الاستدلال واحدهما **قول** والرهق الكفالة جازان في الخراج
لان دعوى اصبحت مجلس به ولازم لاجله ومنع وجوب الزكوة ومطالبة استدلاله فاسببه الدون بخلاف الزكوة حيث
لا يصح الضمان بها وان كان واجبا مطالبا به خصوصا اذا كانت في اموال الطاهرة لان الواجب عليه فعل وهو عبادة
والمال محل لا اداء العبادات ولهذا لا يستوي من علمه بدوثة الا بوصفة بخلاف ما يراد بالدون وهذا لان الدين
وجوبه على مال لا على شيء آخر والمخرج محققا للمقابل لا على الذب عن جرم الدين المحاماة على نصه الاسلام
فكان دينا كاجرة فكذلك المخرج اما الواجب الزكوة فملكه مال من غير ان يكون له شيء آخر **قول** فاخذ به
كفلا آخر فيما كفلا لان حكمهما استحقاق المطالبة وهي تحت التحد فالتزام الاول لا يمنع التزام الثاني المقصود
منها التوفيق احد كنفيل آخر زاده في التوفيق فصحت الهامية اذ هما لا يمتنعان **قول** لان مبنى الكفالة على التوسع
لان دعوى ابداء له محالة وعلى الكفالة بالدرك وهو ان يقول للمشتري انما صار من للممنون ان استحق المسح اجماعا للحقوق
في الدرك وقد رما بالمحققة ضد الدرك محمول وكفي بالاجماع حجة بما اذا كفل شيئا ما قال يكفل لك ما اصابك هذه الشجة
التي يتحكم فلان وهي خطأ يصح بلفظ النفس او لم يسلخ ومعداها الزم هذه الكفالة محمول لانه لا يدري قدر ما يقع
من ابر السجدة وصل سرى الى النفس والاسرى الدين الصحيح ان لا يسقط الا بالاداء والابراء وفيه احترام
عن بدل الكفالة اذ لا يصح الكفالة بدوثة فخره المكاتب مع الماس في لانه عبدا ما يبيع عليه درهم والمولى
لا يسد وجب على عبده دنا الا انه لاجته الى التوسيع الذي كان باس في حقه لاني حلي الكفالة به **قول**
والكفول له بالحداد ان ساء طالب الدين على الاصل لساء طالب كنفله الاصيل بالاحالة والكفيل الكفالة اذ
الكفالة ضم الزم الى الزم في المطالبة فاستدعي حتى المطالبة منهما الا اذا سوط بواو الاصيل محمد كونه
محواله كما ان المحالة بشرط ان لا يبرأها الاصيل كفالته اذ العدم في الحقوق للمعاني **قول** بخلاف
المالك اذا اخار نفسه من احد الخاصين فانه ليس له ضم من اخر لانه اذا ضم احدهما بالرضا او بالقضاء فقد ملك
المختص به فلا يملك جوعه وملكه من الاخر والمطالبة بالكفالة لا يقتضي من المملك الم يوجد حقيقة الاستفاء
حتى اذا استوفاه من احدهما صار المضمون هو الدين ملكا له فلا يكون له مطالبة الاخر وفي الخصم اذا اخار
نص من احدهما بلا رضا وقضاه بضمي الاخر ايضا **قول** ويجوز تعليق الكفالة بالشروط مثل ان يقول ما
يا تحت فلانا فخلي ما اذ اب لك عليه فخلي ما عصى فخلي بخلاف ما لو عصى كل شرط الا في قوله تعالى ولمن كان
به جمل خير وانا به زعيم قال لا بد على من حمله المكفول به لا يمنع صحة الكفالة او حمل جرح محمول على ان
تعلق الكفالة بالسوط جاز حيث علق الكفالة بشرط المجيء بالصواع وسرجه من قبلنا لما اذا قضاه تعال
او رسوله بلا انكار فان لم يكفل لم يضر من هذا الخبر وهذا العالم كان ضامعا لنفسه لانه كان مستاجرا اذا المستاجر

ضامن لاجرة سموا كان اصيل او وكلا واذا كان ضامنا للاجرة حكم العقد بسمو ان يكون كفلا عن غيره فكان بمنه
فوله انا زعيم انا ضامن لاجرة حكمهم لاجاره لا حكم الكفالة قلت الزعيم الكفيل لما امر وان كان حلي لانه على الكفالة بالان
المنادي للغير ان الملك يقول لكم لمن جاء به حلي جدير وانا كفيل بذلك فكيف كفالته عن الملك لا عن نفسه لان المنادي كان
رسولا من جهة الملك الرسول لا استجرا يصح له ان يكون كفلا بالاجرة عن المرسل فان قلت فظهر انفسا خذ لان الكفالة
لا يصح لمحمول اجماعا والمكفول له مجهول هنا قلت هذا امر ان جواز الكفالة مع جهالة المكفول له وجوازها مضافه
الى سبب جوب المال فاستدخا الاول لا يدل على استدخا الثاني والاجماع يستند على صحة الكفالة بالدرك وهي مضاف الى
سبب لوجوبه استحقاق **قول** فاما لا يصح التعليق بمحرد السوط كقوله رهن الرجح او جاء المطر لم يدخل
زيد الدار فالكفيل تصح كفالته ويجب ان لا يلا وكذا اذا جعل احدا من هبوط الرجح او مجي المطر اجلا للمكفالة بان قال
كفيلت الى الرجح طر السواء او الرجح سطر فلما الساس من ليجال المعروف من الجار ويصح الكفالة لان ما جاز تعليقته
بالسروط لا سطره السروط الفاسدة كالطلاق العتاق لانه في الحال يملك طالبه بلا عوض لو كان يملك ما
من غير عوض كالعقبة بالسوط لا يفسد منها اولى **قول** لا طلاق ما رونا وهو قوله صلح الزعيم غارم ولا نه
نصرفه حتى يفسد بالزمام المطالبة وفية تقوية الطالب اعانته المطلوب لا ضرر عليه بواسطة الرجوع لانه سطره لانه
الكفالة وامر بهاد لسل ضاه به **قول** اما اذا ادى خلافة رجح ما ضم لا ادى حتى لو كفل عرجل يدانهم جواد
واعطى الطالب زو فارجع بمنزل ما ضم اي الحاد على الاصيل لان الكفيل اداء الدين ملكا في ذمته فلو لم يزل الطالب
قول كما اذا ملكه بالهبة بناء على ان هبه الدين بضم عليه الدين يصح اذا سلطه عليه وهو سطره عليه في الجملة
او بجعل في ذمته الدين منه بمضني الهبة له فصره بعبه الدين لم يملكه الدين هو يمكن له ان يملك الدين بالمال
الدين عليه فليس في ذلك مضني بضمه فاما على ان الدين بضمه عند الضرورة ولا يصح بالهبة الا جعل الدين عليه فجعل
الدين عليه للضرورة **قول** او بالاداء ان مات الطالب فوريه منه الكفيل **قول** وكما اذا ملك المحتال عليه في المحالة
عاد كرنا نحن ما ذكرنا من ان الساس ذكر بان حال على انسان لم يكن على المحال عليه دين فادى المحال عليه ذمته او عرضا
عن الدراهم او وهبه له المحتال له الدين او صدق عليه او ورث منه فانه يرجع في ذمته ككفله على المحال له الدين لانه ملك ما في
ذمته بهذه الاسباب يرجع على المحال ما قبله منه **قول** بخلاف المامور اداء الدين حيث يرجع ما ادى لانه لم يملكه
شيء حتى يملكه بالاداء بل كان مقرضا يرجع ما ادى **قول** بخلاف ما لو كان صلح الكفيل الطالب عن اداء الدين فانه
حيث يرجع بمسبابة لانه استقاط الحق ليس بمبادله اذ لو جعل مبادله لكان دينا واذا كان استقاطا فلا يرجع
عليه بقدر الساقط ولا نه لو ابراء الطالب الكفيل عن اداء الرجح الكفيل على المطلوب شيء فكذا اذا ابراء عن البعض اعتبارا
للحفظ بالكل لم يكتل بغير الرجح بشيء خلافا لما كان لانه مبيع فيما ادى فلا يملك الرجوع **قول** وليس للكفيل
ان يطالب المكفول عنه بالمال بل اداء عنه بناء على ان الطالب يستلزم سبق الكفيل لا يملكه في الدين لا بعد الاداء **قول**
فان لو زعم بالمال اي المكفول له لزم الكفيل للكفيل بل لزم المكفول عنه حتى يخلص المكفول عنه الكفيل لان بواو الاصيل

لم

لوجب براءة الكفيل وهذا لان الدين على اصله عندنا وعلى الكفيل المطالبة به وعلى احد الدين فكان من ضرور سقوط
الدين بسقوط المطالبة اذ المطالبة بالدين لا بد من حال **قوله** وسواء الدين على الاصل بدون المطالبة جانبا والمطالبة
فرع الدين بسقوط الفرع لا توجب سقوط الاصل لا بد من جعل التبع اصلا والاصل تبعا **قوله** خلافا اذ اكفل المال
الحال موجلا الى سهر فانه ما جيل عن الاصيل هذا لان ما جيل في مال الاكفيل في مال الاكفيل لا ان حال وجود الكفيل
لاحق بعمل الاجل سوى الدين وكان الاجل اذ خلا في الدين فاجل الدين موجلا بظهر الاجل فحقها ضرور
وجنا خلافا لان ما خسر الكفيل جردا ما كفل حاله ما خسر للمطالبة عن الكفيل اذ المدين بالكفالة المطالبة وكان ما خسر للمدين
فلا يثبت ما خسر في حق الدين لانه لم يذكر في معرض الباطل وعنده ذكر الدين في معرض الباطل **قوله** ولو قال للكفيل
ضمير ما لا يدريست الى من المال فهو اقرار من الطالب ببعض المال من الكفيل حتى يرجع الكفيل على الاصيل اذ اكفل ما هو لانه
استند البراءة الى الكفيل عماها الى نفسه بقوله الى والمرأة التي ابتداه من الكفيل واسماها الى الطالب يكون لانه
فكان هذا من اقراره بالقسط **قوله** وان قال ابراهيم الى قال الطالب للكفيل ابراهيم فمما ابراهيم اقراره ببعض
من الكفيل حتى لا يكون للكفيل يرجع الى المال على الاصيل لان الطالب استند البراءة الى نفسه على الخصم من البراءة التي خسر
بما الطالب يكون بالاستقاط فلا يكون هذا اقرارا بالقبض لا يرجع واخذ الطالب حقه من الاصيل لان ابراهيم الكفيل لا يوجب
اقرار الاصيل **قوله** ولو ثبت اي لم يعل في اقراره ابراهيم عند محمد رجح لانه يحتمل برهانه في ذلك المال فكان اقراره ببعض
فرجع ويحتمل برهانه في اقراره فلا يرجع بالسكوت عند من يوجب هذا اقرارا بالقبض لانه استند البراءة الى الكفيل على الخصم من البراءة
التي حرر الكفيل على الخصم يكون لانه فانه اذا حلى من الطالب من المال حصل البراءة وان لم يوجد من الطالب صنع وهذا
كلما اذا غاب الطالب فان كان حاضرا يرجع اليه انكره فمضى الى المال او لم يعضض لصدور الاحتمال منه **قوله** ولا يجوز بعلق
البراءة من الكفالة بالسبب لانه البراءة من الكفيل كافي في سائر البراءات وهذا على قول من يقول برون الدين على الكفيل ظاهر
وكذا على قول من لان فيها يملك المطالبة وعلى كالدن لانه وسيلة اليه والمملكة لا يقبل المعلق بالسبب وقيل يصح لان
الناصب على الكفيل المطالبة دون الدين الصحيح فكان سماعا محضا كالطلاق الحاقا لهذا لا يرد ابراهيم الكفيل بالرد
ومقتضى ابراهيم الاصيل **قوله** وكل حق لا يمكن استيفاء من الكفيل لا يصح الكفالة به كالحمل ولو كان خد القدر في القصار
لان الكفالة انما يصح بمضمون يحرك اسما في ايقانه ولا يحرك اسما به في العقوبات لان العرض من سهر عار حيا والمجاص
وهذا لا يحق اذا اقيم على غير الجاني في هذا الاكفيل مفلس مجرد ولو كفل بنفسه عليه الحد سمي سمي **قوله** وان كفل
عالباه بالمسح لم يصح صوت كفالة بالمسح ان يقول كفلت عنك المسح قصد لانه غير مضمون بخبره وهو الكفيل **قوله**
والكفالة بالاعان المضمونة وان كانت صحيحة عندنا اعلم ان الاعان المضمونة نوعان مضمونة بحسنها اذ ادا
تسلكت في يد العاقل لم تكن في ذوات الامثال عجب مسلما وان كانت في ذوات القميص مضمونة كما لمسح سحافا سدا
والمعوض على سبيل الشكر والمحبوب خلافا للساق في ان عنده لا يصح الكفالة بالاعان المضمونة بناء على شرط
صحة الكفالة براءة الكفيل على انفاء من عنده وذا تصور في الدين لا في الحاضر بل العار ولنا ان الكفالة تضم الدية الى

قال

الدية في الزام ما كان مضمونا على الاصيل رد العن مضمونا على الاصيل فصيح الزام من الكفيل **قوله** لا يحل
مضمونا اخره حتى لا يصح الكفالة به مضمون بخبره كالمهون والمسح مضمون بالدين والتمسك الا يصح ما كان
امانة كالود واحد والمستعار ومال المضاربة والسكك والمستاجر وعنده في يوسف في حرج العاقل بدلا من كفل
مضمون يصح الكفالة به عندها **قوله** لانه غير مضمون بخبره وهذا لانه لو صلك المسح قبل القبض بد البائع
لا يجب على البائع شيء وانما يسقط حقه في اليمن اذا كان المسح مضمونا على البائع يسقط حقه في اليمن نفسه
لا يمكن بحق معنى الكفالة اذ هي ضم الدية الى الدية في المطالبة ولا يصح في الفهم من المحتمل في ما ثبت في حق
الاصيل بسقوط حقه في اليمن لا يمكن اسائه في حق الكفيل ما يمكن اسائه على الكفيل كونه مضمونا عليه بالقيمة
لا يمكن اسائه على الاصيل للاجتماع لمحمد اسفا وجواز الكفالة لاسفا لانه وهو الفهم بخلاف الكفالة بتسليم المسح
يعني لو كفل بتسليم المسح قبل القبض وتسليم الرهن مجرد القبض الرهن وتسليم المستاجر الى المستاجر يصح لان
التسليم مستحق البائع او المرأة من الاصيل او الدين وكذا التسليم مستحق المورث اذا كان كذلك اذ حرجه المطالبة
صحيح في الضم **قوله** لانه عاج عنه وهذا لان المستحق تسليم الدية وهو عاج عنه لانه ما ملك الخمر **قوله** وكانت
خبر عنها جاز الكفالة بناء على ان المسحق هو الحمل يمكنه الحمل على ابيه الكفيل **قوله** ولا يصح الكفالة اي بالنفس
او بالمال لا يصح الاصول الطالب في مجلس العقد عند الحسنة ومحمد رجح خلافا لابي يوسف اختلفوا على قوله فصل عنه يجوز
يوصف البور وحمه لورضي بها الطالب منفرد والاطل وصل جانز عنه بوصف المفاد ورضا الطالب ليس شرط عنه
وهو الاصح لانه يصر الزام من الكفيل لا الزام فيه على الغير فمضمون بالمسح وصد كالاقرار ولهذا لا يصح حرج الجاهل
ومن جعل خلاف في البور وجعله فرعاً للقبض على التكاثر اذ ابروح امره وليس فيها فابل سوف عنه على اجازتها
وما وراوا المجلس كانه جعل قوله كفلت لفلان من فلان كذا عدا ما ملكه بصره للغير وسوف على ضاه وعنده لا سوف
لانه سطر العقد فلا سوف على ما وراوا المجلس وهذا لانه عقد يملك على محي المطالبة في كل مملوكة له وملكها بحد الكفالة
والمملك يقوم بالسطر في كان كلام الواحد سطر العقد وسطر العقد لا سوف على ما وراوا المجلس **قوله** لا في
مسئلة واحدة ومما يعول المريض لورسه او لبعضهم كقفلوا غني ما على من الدين لحرمانه في مضمونه مع غيبة
الحرمان فانه جانز استحسانا وان كان القاسم على قول من حسنه ومحمد رجح ان لا يجوز ان الطالب غير حاضر فلا يتم الفهم
الا لقبوله ولا ان يصح لو قال هذا الوارثه او لغيرهم لم يصح اذ اخبروا فكذا المريض لانه انما يصح بطريق الوصية
منه لورسه ما لم يصحوا دونه ولهذا يصح وان لم يسم المريض الدين في الجماله لا ينجح حتى الوصية ولهذا قالوا انما
يصح اذا كان له مال لان المريض في هذا الخطاب لورسه فام مقام الطالب لما حاد اليه بغير الدية فضاء الدين
من تركه وفند فح كالحاضر الطالب بنفسه **قوله** وانما يصح بهذا اللفظ ولا سطر القبول جواب عن اشكال
مقدري هو ان المريض لا جعل له اعمام الطالب وجب له سطر قبوله ككفالة كما سطر قبول الطالب فقال
انما لا سطر القبول المريض بعد قول الوارث ككفالة ان كان فاما مقام الطالب لان عنده في حال المريض انما هو محقق الكفالة

او عاقبة غلبه او عا لزمه له م عا المطور في هذه المطالب على الكفيل على المكفول عنه الفدية ثم لم يصل منه على
الكفيل حتى يحضر المكفول عنه فمضى عليه ان يسطر وجوب المال على الكفيل الفضا لما لم يصل هذا الشرط لم يوجد وهذا
لانه كفيل بدنه موصوف وهو ما قضى به على الغائب ما في لفظ الفضا فظاهر كذا في لفظ الدون للزوم لانه براد بهما الوجوب
جهه الفضا في غرضهم ولهذا لو افترقا الكفيل في طرفه لانه ما قراره لا يثبت الوصف في المكفول مال بعضي به وهذا الجار
وان كانت للماضي مقدار بدت بها الاستقبال عرفا كما يقال طال الله تعالى المدعى لم يضر حتى دعواه ان العاقبة قضى به بعد
الكفالة وليس ضرر وان كون اللفظ على الاصل لم يضر في علمه ولزمه بعد الكفالة فمستند هذه الدعوى حتى لو قال
الطالب في هذه المطالب بعد الكفالة الى فلان العاقبة في اول السنة عليه ان يسطر وجوبه وقضى به في ذلك فمصر كنفلا ذلك
حتى الدعوى حتى لو انكر الكفيل فاقام الطالب السنة عليه بذكر قضى العاقبة على الكفيل الغائب لانه لا يصف
حتى لو اقر لزمه والكفالة بامره وبغير امره سواء الا انه لا يرجع اذا كانت بغير امره **قوله** وقال في الرجوع الكفيل
على المكفول عنه بما ادى لا نه برغم انه ليس كنفيل اصلا فضلا عن ان يكون كنفلا عنه ما ان الا المدعى في طلبة السنة الكاذبة
وليس لطلوم ان يظلم غيره وعندنا يرجع الكفيل عليه بما ادى لا الشئ كذا في هذا الدعوى حتى قضى عليه السنة وبطل
زعمه وانكاره وهذا كالمسرى غير من سافا سمح عليه بالسنة كان له الرجوع بالمدعى الباع وان زعم صح السح وعدم
ولنه الرجوع لانه صار كذا شرعا في زعمه **قوله** ومن باع دارا الى دارا فاكل جمل المشركي عن الباع ما ادر كنه
من ترك فكنا له بالدر يسلم المسح حتى لو ادعى الكفيل على المشركي ليراد ملكه لا يسمع دعواه لان الكفالة ادا طرقت
في السح يوقف حوازل السح على قبول الكفيل في المجلس اذا قبل في المجلس حتى انهم السح كان الكفيل في هذه الدعوى ساعيا
في بعض ما اوجه ومن سعى في بعض ما اوجه ضل سحبه في الحيرة الدنيا وان لم يكن سيرة في السح فاعلم ان هذه
الكفالة امام السح واحكامه بان لا يرغبت المسرى في هذه الدار خوفا من الاستحقاق الى هذه الكفالة فيكون مراد الكفار
بهذه الكفالة ان الباع ما ادر ليس جارة فاسر هذه الدار والاعفان فاعلم ان المشركي فانما ضامن له فصار
الكفيل مقرا بملك الباع فلا يصح دعواه لنفسه بعد ذلك **قوله** ولو شهد ولم يكفل علم انه لو كسب سهاد به على
صكر المسرى وختم ذكر الصكر ثم ادعى السهاد بعد ذلك ليراد له يصح دعواه ولا يكون كتابه السهاد دة على الصكر
وضمته يسلمها وافرار ان المسح ملك الباع لانه انما في بين الامر من قبل انه لا يثبت لوجود السح والادل جوده على
صحته ويناديه لا محالة اذا السح كما يوجد في المال كوجود غيره وله ليرفع الينا كسب سهاد في احفظ الحادثة او انما
ان هذا العقد صرحا حي اده او بياحيه احد والسهاد لا يكون سيرة في السح ايضا بخلاف ما مر حتى لو شهد
بالسح عند القاضي وقضى به سهاد به او لم يقض حتى ادعى جوده لا يسمع دعواه لان السهاد بالسح على انسان اقرار
صححة السح بانفاق الروايات في العاقد بقصد صوره الصورة والحوا من قصده دعوى ملك لنفسه بعد ذلك
ما فضا والساقض منع صحه الدعوى اما كتابه السهاد في الصكر لا يتعلق بما حكم من الاحكام بل هي محرم اجار
بالسح ولو اجبر ان فلانا باع هذا الجديم ادعاه بجد لنفسه صح دعواه قال ساعنا الجواب المذكور في

في كتابه السهادة محمول على ما اذا اكتب سهاد فلان السح والسهاد او كسب جرمي السح مسهدكي وكسب قرا بالسح والسري
عبدكي ما اذا اكتب السهادة ما يوصف السح ويناديه ما كان في صكر السح ما في فلان كذا وهو ملكه وساعنا ما فلانا وهو
كسب سهادي كذا فلما يصح دعواه بعد ذلك متى كان في صكر السح ما في فلان كذا او اقرانه ما في ملكه والسهاد كسب سهادي كذا
يصح دعواه فلولهم وختم اساره الى عروفت ما منهم فان الرجل اذا كتب سهاد به في صكر السح اختم في آخره حتى يكون في كتابه
للكتابه ولم يوفق في العروفت زماننا **فصل في الضمان** قوله ومن باع رجل بوا وضم له اليه اكل ابا رجل
لرجل بوا ما من يضمن السح المشركي للآمر او باع المضارب مال المضارب به يضمن السح لرجل مال المضارب بوا وضم له اليه اكل ابا رجل
للكتابه المضارب لهذا السطل موت الموكل حتى لو مات الموكل كان له يضمن السح وكذا لو نها الموكل عن فعل السح حال حيته
لا يعمل به فلو صح الضمان لصار ضامنا لنفسه لانه لا يجوز بحال ان يبيع السح الضمان من جهة الامام اذا خفي السح
عن المشركي حتى يصح ضمانه وبخلاف الموكل انما كان اذا خفي السح للمرأة عن الزوج لان كل احد منهما سفير ومعه
حتى لو نهاه الامام عن فعل السح صح بهبه والرسول ما بالسح اذا باع وضم له اليه السح المشركي ليرسل صح الضمان
ولا نهامسا في السح فاسر السح الضمان علمها باطل الحكم السح كالمودع او المستعير بضم المودع او المعير
قوله وكذا لو كان غائبا من رجل نصفه واحد وضم له اليه السح حصة من السح الضمان لان السح
اذا كانت بحده فالتحجب لهما مشركي بينهما فلو صح ضمان واحد لهما لصاحبه نصفه ساعنا ضامنا لنفسه ولو طار
وهذا لانه ما من جز لود به او مومس مشركي بينهما فكان الضمان مساوا لجزا مسير كذا ضرر في نصيب سهاد خاصة
يودي الى قسمه الدين قبل السح ليراد ان القسم عبارة عن الاقرار والحارة وهو يصير حوا كل واحد منهما
معد راي جرم على حده ودان صور في العن اذ الفعل الحسبي سدي محلا حسياد ون لود لانه سري وانه قبل القبض
فعل الفعل لا يحتمل القسم **قوله** لو صح الضمان مع الشركي الى اخيه قال الفوائد لا معنى لهذا الرد لان
الضمان مضاف الى نصيب سهاد فكله يصير ساعنا ولا معنى للقول ان قسمه الدين قبل القبض لا يعاد الا جماع
على ليراجعها لو اشركي نصيبه من السح في قسمه الدين فكذا اذا ختم احدهما نصيب سهاد ولكن التحويل
على ما قبل انه لو صح الضمان ما لود به الضمان يكون سهاد منه وما من المصنوع له وكان ليرجع نصفه على السرك
لان ما سح حتى يصيب حدهما لاخر سهاد به فيه فاذا رجع بطل حكم الاداء في مقدار ما وقع الرجوع فيه وبصر كانه ما
ادى الى الساقى ثم يوم الى الساقى شئ فهذا معنى قول سعادنا ان في كونه هذا الضمان اسداء الباطل اسها **قوله**
لان جرمه فعل لهذا لودكي من سركه الا بوضعه وهذا لان واجب الزكوة فعل هو عبادة والمال محل لا قابله ذلك لاجب
م المال غير مضمون عليه حتى لو هلك لا يضمن شيئا والكفالة لا يصح بالعبادة والامعان غير مضمونه بخلاف الخراج لانه
دفع عيب تدافع الجاهل **قوله** واما النوايب فان ردها ما يثبت لسان الحق في الكفالة بها انما يجوز ان يقضى
العاقبة كبرى من مشركي منه وبغير غيره شركه خاصة فاي واحد من الكرى فان سركه ما من العاقبة يصح حصة لاي
جينا في دمه فصحا الكفالة بها لانه كفيل بما موصوف ون على الاصل كذا اجرة الحارس من ثم مضمونه يصح الضمان

وكذا ما وطف الامام على الناس عند الحاجة الى محمد بن الحسن ليعال المشركين ويدخل بيت المال من المال واحياج الى قضاء اسارى
المسلمين فوظف على الناس على الاجل لك فهو واجب فممنون بصلح الكفالة وان اردت بها النوايا التي طالبها لاسان خروج
كالجنان في زماننا لا يصح بها لان الكفالة لا لزوم المطالبة بما على الاصيل هنا سماعا فلا يصح الكفالة وقال بعضهم منهم
في الاسلام على الدويج بصلح الكفالة بها لا يفي حتى يوجه المطالبة فوق سائر الدون والعمر في باب الكفالة للمطالبة
لأنها سماعا لا لقراها ولهذا قلنا ان مرقا سوزج هذه النوايا على المسلمين بالقسط بوجوه ان كان لا يحد في سائر الاما
ولهذا قلنا ان من قضى له غيره باهر رجح عليه وان لم يستطع الرجوع كالموقف من غيره ما لم فاما القسمة فمن
الباسه بحسبها او حصته منها والرواية ما وصل اليه الباسه الموظفة الداسه وهي المقاطعات لدواسه في كل شهر
اوله اسهر والمراد بالنوايا غير راس بل بالحقه احسانا ويحتل برفع وصل المراد بالقسمة اجرة القسام **قوله** ووجه
العرفان المعرف بالدين وهو سبب لوجوب المطالبة ادعى لنفسه حقا على المقر له وهو باخر المطالبة الى سهر والمقر له
سكروا القول للمكر في السهر والضامن ما اقر بالدين فلا بد من عليه في الاصل واما اقر حتى المطالبة بعد سهر والمكفر له
ادعى عليه حتى المطالبة لنفسه في الحال الضامن سكر ذكر القول للمكر ولا ان الاصل في الدون لم يجب جلا والجل فيه من الحواضر
لانه ان وجب مرضا او اطلاقا فظاهر لوجوب المناقذه لك لانه ما يلزم نزول ملكه عن المسح ناجرا اذا العاقل ما عليه
ظاهر حاله لا يرضى برفا لملكه ناجرا لا يبدل ناجرا ولهذا لا يثبت الاجل الا سرت فكان القول لمن انكر الحواضر كما اذا
ادعى احد المتخاوين خارا السرت وانكر الاخر القول للمكر والجل في الكفالة نوع وليس جارضا حتى يثبت الا سرت
فوجب له بصل قول في مانه وقال السافعي في القول للمقر في الفصلين ان البرن بوعان خال وهو جل فاذا اقر الموجل
فقد اقر احد نوعي الدين فيكون القول له كافي الكفالة وذكر في المتن السافعي في الحق الثاني بالاول وهو سكر لان الخلاف
مستقل عنه كما حكينا فحتمل ان يكون له قولان او كان لفظ المصنف السافعي في الحق الاول الثاني او يوسف فامرور
منه الحق الثاني بالاول المحرر وقع بين الكاتب **قوله** وكفل له رجل بالدرك فاستحق المسح ليس للمسح ليرخذ من الكفالة
الجميع بعضه له به على الباع لان الكفالة بالدرك كقوله بالبرن لا بد من وجوب البرن على الباع ليصير موكفلا به ويستحق
والعضا بالمسح المستحق لوجب البرن على الباع ما لم يفسخ العقد ويحب البرن على الباع اذا قضى العاضع بالبرن على الباع
ولهذا الواجبا المستحق المسح صح الباع فاما يصير كفلا اذا قضى البرن على الباع فبطل كذا الكفالة فلا يكون للمسح
ان ما خذ البرن ككفل هذا جواب ظاهر الرواية فان العقد لا يفسخ بمجرد الاستحقاق وحكم العاضع على ظاهر الرواية
ما لم يرض له بالبرن على الباع وهو الصحيح فلم يجب على الباع رد البرن لوجب على الكفيل هذا لان الاستحقاق لا يفسد اداء
المسح فاولى الاسبغى السافعي ان العضا بالحربة لان المسح سطل به لعدم المحلة فخرج على الباع والكفيل عن وجه حجة
ان الخصومة من المستحق طلب الحكم من العاضع لسل المفسد فبعضه المسح كما يفسد بصره بعضه حتى الاجل
احازة المستحق بعد ذلك وعنه يوسف ان احد العينين حكم الحاكم لسل المفسد فبعضه به المسح وعنه ان العقد يفسخ
بالعضا بالاستحقاق فخل هذا الرواية للمسح ليرخذ الكفيل من اذ قضى عليه بالاستحقاق **قوله** ففضل له رجل

بالعدة فالضمان بالطلان العدة اسم مسرر كمدفع على الصك العدم لانه وسقته عن اكل العدة وهو ملك
الباع في يده وعلى العقد لانه اخذت من العدة والعدة سواء وعلى حقوق العقد لانه من المال العدة
وعلى الدرك وعلى خارا السرت في الحدس عهد الرضوخ لانه اى خارا السرت فعد العدة بها اصل الباع
فبطل الضمان للمكفاله بخلاف الدرك فان ضمانه صحيح اتفاقا لان ضمان الدرك ضمان البرن عند ورود الاستحقاق
وهو المحمود فبما ان الباس وكان المصون مملوما وهو فاد على الوفاء ما لم يرض فصح فان قلت ينبغي ان يرض
الى ما يصح الضمان به وهو الدرك يصح للضمان ثلث فروع الدية اصل فلا يثبت السكوت بالسكوت والاحتقال
فصل ضمان العدة عند لي يوسف ومحمد بن عثمان الدرك فكانت على الخلاف على هذا القول **قوله**
ولو ضم الخصاص الى الصلح عند لي حصة لان يفسد عند كلف المسح على المسح لانه لا محالة وهو باطل لانه
ضمم ما لا يقدر على الوفاء به ولو ضم كلف المسح او رد المصحح الضمان لانه ضم ما يمكنه الوفاء به وهو تسليم
المسح ان احار المسح ورد اليه لم يجر المسح **قوله** وعند ما يميز الدرك الى صحت عند لي في ضم
الخصاص عندها وموضوعا اليه لم يجر تسليم الخصاص ورد الاستحقاق وهذا كالدرك ما لا والله اعلم
باب كماله اهلين لما فرغ من بيان احكام كماله الواحد مسج في بيان كماله الاسر
وانما اخبرنا ان الواحد معدم على الاسر **قوله** لا معارضة بين ما عليه حتى يرضاه ويحكي الكفالة لان ما عليه
من الدين اصل حكم الدين وما عليه مسج حكم الكفالة والمسح لا عارض لاصل صفح عاقل الاصل فاذا زاد المودى على الصفح
سلمت لانه يادى عن المعارضة لانه يرضى عما عليه من الاصل فاذا الصفح صفح الاداء حكم الكفالة فخرج صحيح ما دى
فما زاد على الصفح صحفه انما هو اصل المال في ديمته وفما هو كفيل وهو مطالب بما في ديمته غير المودى
ما لم يكون اتفاقه عما عدا ساجد وهذا اقتصر لانه لا يحتاج الى الرجوع الى احد وهذا خلاف ما اذا كانت عبدا الطريق
له على الف درهم على ان كل احد منهم كفيل عن خزن ثم ادى احدهم سياتي المودى عن نفسه فاصد بل يكون عنهم
لان هذا ان جعل المودى عن المودى خاصة لكان يحق اذا ادى مقدار نصيبه براه ديمته عما عليه من المبدل
والمولى ما رضى بحق احد منهم الا وصول جميع المال اليه وفي حمله عن نفسه بخمس سرت كور في العدة نصا
وهذا لا يجوز **قوله** يودى الى الدور سانه انه لم يجعل المودى عن صاحبه واراد ان يرجع عليه كان لصاحبه
ان يقول ان مامرى اداك كادائى ولو ادبت بفسى كان ان جعل المودى عما عليه حكم الكفالة فلي اجعل
ما ادبت كذا فاجعله عنك فيكون دورا فلا يقد و فمما زاد على الصفح لودى الى الدور لانه ليس لصاحبه
ان يقول اجعل ذلك عما عليك حكم ان اداك كادائى لان صاحبه لم يرض كفلا عنه لان المودى يرضى عما عليه من الاصل
خلاف المسلم التي يلهي لان فيها كل واحد منها حكم الاحالة شئ بل هو كقوله كلفه صفح المودى شياعا ورضوه
الرجوع بصف ما ادى على صاحبه ولان الدور انما يطل لانه لا يملك به بخلص على الدور وهذا ثالث لان المودى لم يرجع
جميع ما ادى على المكنول عنه فلا تصور الدور **قوله** ويخفى المسئلة في الصحيح لانه كل واحد منها كفا لالمال

كله عن بر اصيل والكلمة الشريكة وصح الكفاية من الكفاية كما يصح الحواله من المحال عليه فادى
احدهما ساقا وفتح ذلك ما عاينها استواءها اذ كل واحد منهما كعمل عصبه وعرا لاصيل الكل في الفتحان
لا حد هما على الاخر بخلاف ما سبق ان هناك النصف مجبه الاصاله والنصف مجبه الكفاية وجهه الاصاله افوى فرج
على سره بصفه ولا يودي الى الدور الى اخرها في المتن **قول** وهذا العقد جائز استحسانا والقياس ليس به
لانه شرطه كماله المكاتبه الكفاية سد الكفاية وكله كذا يطل فكون سوطها في الكفاية فاسدا اذا كانه يفسد
بالسروط القاسده وجدا الاستحسان بر صيرف الانسان اجب التصحيح بقدر الامكان وقد يمكن تصحيح هذه
الكفاية بان يجعل المال على كل واحد منهما والاخر مانع له في حقه بخلق عتقه مادامه كالمكاسبه يكون عليها المال والولد
سحبها فكان كل واحد منهما في حق نفسه كالمالك عليه وصار كفاية ما عليه اصله وكفاية المكاتبه عليه اصله جازيه فضال
كل واحد منهما اصله في الكل كفاية عن صاحبه في حق صاحبه بالكل بطالب المولى كل واحد منهما يجمع المال في حكم الكفاية فاذا
ادى احدهما ساقا وفتح على كل المدل مفتح عن صاحبه بصفه كذا استواءها ففرج بصفه ولو فرج بالكل لا يحقق المساواة
قول ولو لم يود ساقا عتق المولى احداهما صح لانه ملكه ويرى عن النصف لانه لم يلزم به الا التسليم بصفه وقد
سلمت فلم يكن راضيا لمزومه فسقطت وبقي النصف على الاخر لان المال في الحقيقة قول بر صيرفها الى اخرها في المتن
باب كفاية العبد وعنه ما فرغ من بيان كفاية الاحرار سرع في بيان
كفاية العبد شأنا على عدم الاصول على الفروع **قول** ومن ضم عن غيره بالاعمال حتى يحتج بان افراسه ملاك
مال وكذا سببه واقرضا انسانا واعده وهو محجور او وطى امراه يشبهه بغير اذن المولى **قول** ولم يسم طاه او غير
حال بوجه الكفيل به حالا اما صحه الكفاية فلا لانه كفيل بدن مضمون على الاصيل اما الحال فلا لانه على العبد حال
لوجود سببه وانما لا يطالب العبد بصل الحول لغيره او يجمع ما في يده ملك سده لا يكون موقفا ولا عتق في حق المالك فوجبه
للمالك لو كفل عن غايته لانه لو وجد وان عجز الطالب عن مطالبه الاصيل او كفيل عن نفسه الفاعل وحال منه راس خصمه
فان الكفيل بوجهه للمالك والى كذا الاصيل مواخره في الحال لان عدم المواخذة في حق الاصيل الجسريه لا يسطر
الاجل ولا عتق في حق الكفيل ايضا لان الطالبه باخره عنه متاخرا الكفيل لئلا يترتب عليه كذا كذا
ثم اذا دى جمع على العبد بعد الحق لان الطالبه تخرج عليه بعد الحق فكذلك الكفيل لانه فاهم مقامه **قول** ومن
ادعى على عبد بالاعمال فكيف جعل نفس العبد فوات العبد يرى الكفيل فان ادعى عليه العبد فكيف نفس العبد فوات
العبد ويرى المدعى انه كان في ضمير الكفيل فمده العبد والفروع في المسله الاولى كفل بتسليم نفس العبد عن
العبد فاذا مات العبد سقطت عنه تسليم نفسه الى مجلس القاضيه ويرى عنه الكفيل لان ابراه الاصيل بوجه براه الكفيل
كالوكان المكفول نفسه حر ومات وهذا لان محل ما لزمه فانه هو العبد وكذا تصور التزام التسليم ابداء بلا عمل
لا تصور بقاء وحد فوات المحل في المسله الثانيه انما كفل بتسليم رقبه العبد عن كذا المدعى نعم ان اذ الد
خاصه ضامن الكفيل لئلا يترتب ما على اذى الد من ربح العبد على وجه مختلفه فممنه فاذا مات العبد وفاته السده على ان العبد ملك

المدعى طهران ج الدكان فاحصا للعبد ووجب عليه ضمان القيمة حلفا عن الحد على الكفيل فذلك ان الكفاية سرعت
مضمومه الكفيل الى دمه الاصيل ما كان الاصل مطالبا فاد احوال المطالبه عن عتق الحد الى القيمة في
حق الاصيل تحولت في حق الكفيل ايضا **قول** ومعنى الوصل الاول ان يكون على العبد من حدى بصفه كفاية
بالمال على المولى بامره لانه اذا لم يكن عليه دين صح امر المولى اليه بالكفاية ويصح صرف المولى فيه لفرغ دمه عن
خلق حق الخصال يرى انه ملك له بوجه مشغول بالدين ان يقر عليه الدين فكذلك ان اذ حدى كفيل عنه عتقا اذا
كان مدينون من ماله صار كالاخرى عنه حتى لا يملك سخطه بالدين لا يقر عليه فكذلك لا يملك امره بالكفاية واما كفاية
عن العبد فصحة بكل حال سواء كان العبد مدينونا او لا وانما ربح الكفيل على المكفول عنه بما ادى عند فرج
لانه الكفاية بالامر سبب الرجوع وانما يركب حال كونه بعد المانع الرق فاذ عتق المانع من على السبب صحت لانه
الرجوع علما بالسبب لنا ان الكفاية وقعت غير موجه للرجوع لاستحالة ان يجب له ماله من على الاخر فلا
سقط موجه للرجوع ككفيل لغير امر المطلوب ثم بلغه فاجاز فانه لا يرجع عليه بالاشفاق كذا هذا **قول**
ولا يجوز الكفاية بالانكسار بركب حال او بعد ما مر ووجدا اخر وهو ان العبد ان يحبس نفسه في كل حال واذ
عجز نفسه سقطت مال الكفاية فلو صححت الكفاية به على هذا الوجه لما حصل المقصود وهو الاستساق لان
الكفيل ليس بمراد كل وقت انما عاجر ولانه جليل يكون بغير امر له يودى وبشر ان لا يودى ذلك ان الضم لا يحترق
من الخلفين لان على الكفيل سبب ما على الاصيل حواره هذا الطريق به هذا الحصار من الكفاية فلم تعد فائدة
ولو صححت مطلقه سطل معنى الضم اذ من شرطه الامداد لان الضم لا يعمق المحل من لان على الكفيل سبب ما
على الاصل وحواره هذا الطريق بضمير يرجع التبع على الاصل **قول** وبدل السعانه كبر الكفاية عند حدى
اى فلا يصح كفاية احد عنه لانه كالمكاتب عنه وعندهما حوله دين بصفه الكفاية به ما وانه اعلم
باب كفاية العبد فوجبه المناسبه من المالك الكفاية لموسوق جازا لوجوب المطالبه
والحواله لموسوق جازا للمحل لان الانسان انما يصيل الحواله اذا كان المحال عليه املا واحسن فصا منه او في
الحواله على الدين المطالبه وفي الكفاية نقل المطالبه اعلم ان الحواله اسم محلى لحواله ما لاطف زيدا عماله
على على رجل فاحال زيدا على الرجل فاحالنا محمل وزيد محال المال محال به والرجل محال عليه ومحال في الفاعل محمول
ما لكسره في المقول للفتح وقول القوم للمحال المحال له لخرابه لا حاجة الى هذه الصلة ونقال للمحال حوله قايما
على الكفيل وضمير اصل المركب على الزوال والاعمال وهي السريه على الدين فمده المحل الى دمه المحال عليه
وبه جازمه بالدين قال علم اللام من اجل على ما اى عنى فليتبين فلا مراهع دلس الحواز وبعد الرضى طبع الناس
على ما اعتادوه من الوكالة والكفاية والحواله ولانه الزمها تندر على تسليمه فصح دفعها للحاجه **قول** وانما
اختصت بالدين لانها يفتني على النقل في النسخه التي لا تحل الحن لا يفسد انفسا سرعى الدين وصف سرعى توتر
نظير اثره في المطالبه فحازان بور النقل السرعى في الناس سرعى اما الحن في حن في استقل العمل الشرعى

بل يحتاج الى النقل الجسدي **قول** ويصح برضا المحمل الى المدائن والحقائق الى الذي قبل
الحواله والكل معر في المين **قول** لانه لا يرجح عليه اذ لم يكن بامر وهذا لان المحمل كالمكفول عنه ويصح
الكناله بل ارضا المكفول عنه فكذا يصح الحواله بل ارضا المحمل **قول** وقال لا بد من المحمل اعسارا بالكناله
لان المقصود بها التوثيق في ازيد ما المطالبه كما في الكفاله لا في سقوط ما كان له من المطالبه وبغير ما قاله
ان الاحكام السبعه يكون على وفق الماني للقبول ومخني الكفاله الضم فمضني لم يكن موجها ضم الدية الى
الذمه ودالا يحقق مع برائة ذمه الاصيل بمعنى الحواله النقل ذالا يحقق الا في ذمه الاصيل لان
الذمه مع اسفل عن ذمه لا يبقى بها والاسساق يحصل اخسار من هو ان المحمل احسن منه في العضا **قول**
وانما يجز على الصبول دانت المحمل الى اخره جوار سوال سوال بل لو اسفل الذم من ذمه المحمل الى ذمه المحمل
عليه لما احتج بالصبول ان العدا المحمل كما لو سأل عن انسان بقضاء منه فقال لا يحتمل عود المطالبه الى المحمل بالسوك
فلم يكن مبرعا فان قلت هو مبرع حال داء الذم في ذم عليه في الحال قطعاً وما ذكر موهوم فله المبرع
من قصد الاحسان الى الغير غير بقصد دفع الضرر عن نفسه اصله وهو هذا الاداء قصد دفع الضرر عن
نفسه حيث سقط من نفسه المطالبه والمحسوس طالعاده الذم عليه بالسوي فله ان يكون مبرعا **قول** وقال
السافعي لا يرجح وان بوي يحيى لا يعود الذم بالذمه المحمل ان تولى ان ذمه من انشأ مطلقه لانها تريت
بالحواله وهي مطلقه فلا يعود الاستسبب جدد لان الساقط لا يعود كما لو راء بالبراء ولنا ما روى عن عثمان رضي
موقوفاً ومرفوعاً في المحال عليه اذ امان من فلسا فال يعود الذم الى ذمه المحمل قال لا بوي على مال امرئ مسلم
ولان العرض سارع الحواله الموصل الى سقاء الحي من المحل الثاني كالمسروط في الحق الاول لما انها المطلوب فاذا انحصار
وانما يخلف في حق الانشاء فصار السلام من المحل الثاني كالمسروط في الحق الاول لما انها المطلوب فاذا انحصار
المسروط عما دحقه في الاصل كما كان ولا البراء حصلت بطريق الامتثال فاذا لم يسلم له من المحل الذي اسفل اليه
يعود حقه الى المحل الذي اسفل عنه كما لو اسير بالذم بسا وفضلك قبل المصرف ان حقه يعود كما كان فكذا
هنا والجامع انها سبب كتمل الفسخ حتى لو راضنا على فسخ الحواله انفسحت لما ان ذلك السبب كتمل الفسخ **قول**
وهذا بناء على ان لا يفسخ حكم القاضي عند خلافهما لان مال الله عاد وراح قد يصح الرجل ففاز في
غنا والعكس عند فسخ حتى يفسخ في حق اخراج من السجى فكذا في حق غيره اعلم انه لو مات المحال عليه مفلساً
وترك كسلاً كفل عنه بامر او خيرا بامر لا يعود الذم الى ذمه المحمل ان ترك ذمه مطالب الذم كذمه فصار السوي وترك
وهنا ذهبنه بامر او خيرا بامر وسلطه على السجى او لم تسلطه يعود الذم الى المحل لان عود الرهن لم يسو بعد
موت المحال عليه مفلساً لانه لما مات مفلساً لم يبق الذم والرهن بالذم لا در محال **قول** والقول قول المسكر بناء على
ان الاصل فراغ الذمه **قول** واذا طال المحمل المحال بما حاله به فقال اما احل بعضه لي كسب وكسب في بعض
ما على فلا في ولا شيء كذا على فقال المحال لا بل احلني من علك فاقول للمحل ان الفراغ اصل في الذم والمحل مسكر

بالاصل المحال بحيث لا عارض فكل اعتبار الاصل احوق من ذلك احواله بعد او بالذم لان الحواله على الذم من ذمه الى
ذمه فله الحواله بسبب نقل الصفة على طريق السوك كذا في هذا قال محمد راج اذا صار مال المضارب ذمنا على الناس وامسح
المضارب عن الصفة فقال له احل بالمال على الخبز اى وكله وسنعمل في فعل الدينون فلم يكن حجة للمحال على المحمل صار
محتة فالذم من بل كما كان محملاً كان القول قول من احمده مع عيینه ووجب القول لا ذن ومما لو اكمل **قول** ولا يرجح
رجلا الف درهم واحال بها عليه احر الحمله في هذا ان الحواله نوعان معدة بدر على المحال عليه او يحل يدع
نصيب وودعه او غير ذلك مطلقه بان يرسل الحواله ارسالاً ولا بعد هاتين احوالاً ويجعل على حل الس
عليه ذم في ذم عن له والحواله المعده كاسط من المحال عليه مفلسا سطل بقوات ما قدم الحواله اذا كان
القوات لا الى حلف ما اذا كان القوات الى حلف فلا سطل الحواله لان القوات الى حلف كقوات حل اطل طالع
على مدونه لم تحط من ذمه او وودعه او غصه صح لان الحواله المعده يصح من حارة من غير انفساد وهو
لو كمل المحال بعض الذم والحق من المحال عليه بتسليم ما عنده او عليه الى المحال فكذا عند الاجماع ولا ما ذكره الجدل
محال عليه ليعالج حق المحال به كالهضفة انه لا يملك الراهن مطالبه ليعالج حق المهر من وليس للمحال عليه ان يدفعها
الى المحل لما ذكرنا فان دفع ضم المحال لانه استهلك ما يتعلق حق المحال فان باق المحل عليه ذم من قبل بعض
المحال من الحواله فالذم الذي للمحل على المحال عليه يسمى بغيره ما المحل المحال السوة وعند زهرج كان ذلك
للمحال على الخصوص لانه اخبر به في حسونه فكذا احد مانه كالهضفة حق المهر من لهذا المملك المحمل ابطاله
بالبراء والهبة ولنا ان الذم في ذمه المحال عليه على ملك المحمل قبل بطل المحال لانه لو صار ملكا كان ملك الذم
من غير من عليه الذم لهذا لو بطل من المحال بالبراء كان المحل احوق واداعى على ملك المحل صار من غير ما يه
بالخصص لم يختص المحال به لان اختصاصه بملكه رصه او بدا والذم على الغير لا ينفذ للملك بوجه ما خلف
الرهض لانه ملكه بذاته بفضه صار مسوقاً من وجه وكان اخص من من سائر الغرماء واذا قسم الذم بين
غرماء المحمل لا يرجح المحال حصه الغرماء على المحال عليه في الحواله كانت معدة بدر على علم وقد اسحق ذلك صلا
الحواله لقوات ما قدمت له ولو هلك المودعة او استحق المخصوم المودعة بطلت الحواله اما اذا هلك المودع فلا
المحال عليه المرم الاداء من محل بعينه فلا يلزم الاداء من محل آخر فصار له ملكها وكذا لو استحق المودع اما اذا
استحق المخصوم فلا يلزم وصل اليه ملكه ووصول المخصوم الى ملكه بوج براه الخاصب عن الضمان فان ما معد
الحواله لا الى حلف سطل الحواله وان هلك المخصوم سطل الحواله لانه فان الى حلف هو الضمان والحلف يقوم مقام الاصل
وكان المخصوم قائماً مع فلا سطل الحواله بخلاف المودعة لانها هلكت لا الى حلف لان المودعة امانة بالحواله لا يخرج
من لم يكون امانة وهذا لان امانة لا توجب الضمان على الممنوع بقدر الحواله فان صورته ومعنى سطل الحواله **قول**
خلاف المطلقه لان من نفس المطلقه بغيره لو احواله حواله مطلقه لا سطل من المحال الذي للمحل على المحال عليه ولو اودعته
او العصب الذي عنده بل يذم المحال عليه ويحت على المحال عليه اداء ذم المحال من نفسه والمحل لم يضر من ذمه وودعته

وعصبة من المحال عليه ولا سطل الجواهر ما خذ خلاف الجواهر المقدره لان هناك لولم يسار كل سد السار كهم اسهل الجواهر
سطل نقوات العبد فحرد الدين على المحل فصر غير المحل هذا خلافة واذا ادى المحال عليه من الجواهر من مال نفسه
رجح على المحل صار غير محال فصار غير ماؤه فما احزوا ولو كان الجواهر مسدده يد المحل على المحال عليه فابرا المحال
المحال عليه عن من الجواهر رجح المحل بدنه على المحال عليه لان منه جد الجواهر ما على ملكه وانما لم يملك بصد لانه يعلو
حق المحال فاذا اذ الحق بالبراءة فله ان يرجح ولو وهب المحل للمحال عليه ومان المحل فورد المحال عليه لا يرجح
المحل على المحال عليه بدنه لان المحال عليه ملك الدين بالهبة والارث لانها من سبب الملك بخلاف البراءة لا يملك
لا يملك على المحل فله ملك المحال عليه ما في من البراءة وان لم يكن للمحل على المحال عليه دين فله الهبة والارث رجح المحل
عليه على المحل لانه ملك من الجواهر بالهبة والارث لو ملكه بالارث رجح احالم للمحل عليه من فله اذا ملكه يكن
بالهبة والارث في البراءة لا يرجح لانه لا يملك سلفا فان جسد المودع الودع وادى من مال نفسه لم يملك مديرا
استحسنا بالحصول المقصود الامر كالوكيل السريع بالاساق على مال الموكل والعصاء الدين اعدا والعق
او مضى من مال نفسه وعند مال الموكل فانه لا يكون مديرا استحسنا **قوله** وبكره السفاح جمع شفعة
ضم السين وفتح الناء بحرف شقيقة وصورة ان يرفع الى باجر عشر فرضا ليدفع الى صدقة للسعدية
سقوط حظر الطريق قل لم يكن المنفعة شروط ولا كان فيه عيوب طاهرا لا يكون في الطريق كئنا والقصور
ما خذ مال الماتق فلا ماس به وانما اوردته في الجواهر لانه احال الخطر المودع على المستعرض فيكون في محلي الجواهر
باب القاضي وجه المناصبه من الباب ان لا يفرغ من
سان احكام المحاملات اصوله وفروعا وهي لا يخلع المنازعات احتاج الى سان ما يفتح به قطع المنازعة وهو
القضاء وسان صفات من يقطع وسان ما يحتاج اليه وهو السهاده الادب اسم يفتح على كل باضه محموده
والادب للماضى ما ذكر من سراط السهاده وغيرها والقضاء عبارة عن الاحكام لغه وعمل الزام بشرحه
وما هو سر وعده بالكتاب قال الله تعالى ان احكم بينهم بما انزل الله والسنه فانه صلح قصي وعلى عليا
ومعاذ ارضى الله عنهما والاجماع والمحقق في القضاء بالحق اظهار الحدك به فامت السموات والارض
ودفع الظلم من الجاهل وهو ما يدعو الله على كل عاقل انصاف المظلوم للمظلوم والتمسك بالحق والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر والرسول الرساء وكان عليه الخلفاء والعلماء واهل القضاء اهل السهاده لان كل واحد منهما من
ما لا لو انه اذ كل واحد منهما نفيد القول على الخبر والان كل واحد منهما الزام فالسهاده فاضا والاول **قوله**
والفاسق اهل القضاء حتى لو قد يصح الا ان الاولى لا ترفع الفاسق لانه لا يؤمن عليه لقله ما لا يرفع
فسقه كافي حكم السهاده قال الاولى لا يرضى لفاض السهاده الفاسق لوضعه بعد عندنا **قوله** ولو كان
عدا لافسوق خذ الرسوة او غيره لا سخر يستحق الجزاء طاهر المذهب والقاضي في الدرر اجحوا انه اذا
ارضى لافسوقه فصار رشي وقال اذا خذ القضاء بالرسوة لا يصير قاضيا ولو فسخ لافسوقه فصار

السافق في جرحه فضاء الفاسق على لا يسل سهادته عنده **قوله** قل معناه لا يصلح الفاسق ففسا لان
مبناه على الامانة والاحرار عن الجاهل ولان الفاسق حرام مور الدين وخبر الفاسق لا يسل الدانات **قوله**
واما سليل الجاهل فصح عندنا خلافا للفاسق في قوله صلح القضاء عليه فاضا في النار وقاض في الجنة ما لا يدر
في النار فالجاهل الجاهل والجاهل الذي في الجنة فالعالم الحادل لانه ما مور القضاء بالحق في امر لا قدره ولا قدره بل اعلم
بعد ما قاله اصحابنا ان المعصود اتصال الحق المستحق وحصل اذ اعلم ينوي غيره والحديث يحمل على الجاهل
الذي جرح عليه ولا يرجع الى العلماء **قوله** فسخي لم يقد ان يحار للقضاء من هو اورد عليه واولى به ولا يكره
قطا غلطه اخبارا عند الامة طيفه رسول الله صلى الله عليه وسلم في القضاء وقال صلح من فله غنم وعمل في نفسه
من هو اولى منه فمد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين **قوله** وفي جد الاجتهاد كلام اعلم ان الاجتهاد
في اللغز بدل المحمود لسل المقصود وصلح الاصطلاح ما يودل المحمود في استخراج الاحكام من شواهد العالم
عليها وصل هو طلب الصواب لا مانه عليه واصبح ما صلح حد المجتهدين يكون مذكور في جميع علم الكتاب بحاشه
اي مع معاشه لغه وسرعاء ووجه التي كرت في الاصول الخاص العام والمستدرك الى اخره وزاد بعضهم حفظ
نظمه لان الحافظ اصسط لمعاشه من الباطنه وصل لا سطر بل يحوز الاضمار على الطلب النظر فيه كما في الشئ
وصلح يحفظ ما احصى بالاحكام لا غير وعلم السنه بطرفها اي مع طرفها من النوار والسهوة والاحاد
ويجب لغيره بعض الجرح ايضا انه روى يلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ونقل المعنى في حرف حره معاشه
لغز وسرعاء من الخاص العام وسائر الاقسام المذكور في الاصول ذكر الخالي ان للاجتهاد سراطا حرا
ان يكون محظا بالمدارك المتغيرة للاحكام وان يحرف كغيره الاسماء والساني لم يكن غير اجتهاد عن المحاصي وهذا
سراط لحوازا الاعتماد على قوله والمدارك المتغيرة اربعة الكتاب والسنه والاجماع والعتك الاسطرط معرفه
جميع الكتاب بل معرفه ما سخلق به الاحكام وذلك مقدار حسنة له وكذا لا سطرط معرفه جميع السنه بل ما
سخلق به الاحكام دون ما سعلق به المواضع واحكام الاخره ولا يلزم حفظها بل يكفي لذكره عند اصله
جميع احاديث الاحكام بالصحيح للتخاري والمسلم وغيرهما واما الاجماع فمسخي لانه يتميز بمواقع الاجماع حتى
لا يعني خلاف الاجماع كما يحرم النصوص والمتر من ان يحفظ جميع مواقع الاجماع والخلاف بل كل مسلمة نفق
فهما سخي لعلم ان هو له نسبت مخالفه للاجماع وان يحرف وجهه العباس اي طره وشرايطه كما عرف في باب العباس
وذكر العزالي ان محاصره كرسطرط لرحم عليه فنون علم الحديث علم اصول الفقه وعلم اللغة واما علم الكلام
فليس سطرط وحكمه الاصابه بحال الراي اي حكم الاجتهاد وطى الاطرح حتى قلنا ان المجتهدين وطى وصيب والاحكام
كل مجتهد مصيب هو قول الاسحق الماضي في زبد العزالي في الحاصل الحق موضع الخلاف احد عندنا
وعندهم متعدد وهذا في السبعينات بما خذ الطرفه من حرف الاصول **قوله** وان يكون صاحبه حكره حركه
الرحل طسخته الحكي على علمها لاولا واولا المرأة والعقوبة اول ما يحرج في الذكر حكره وصل العجدة القطنه وصل اللفظ

قول معروف بها أي العروة عادات الناس لأن القياس في تركها بالحرف لا يرى إلا مسنعا جودا على العباد
قول ولا بأس في الدخول في الفضل من سيق نفسه هذا منسوخ من مطلق العضاء فانه ذكر مطلقا لا بأس من سيق نفسه
فكيف لم لا يسلح لعل صلح عدل ساعد خير من عبادته منه يدل على أن لا فضل عليه ولعله لا بأس من سيق على الفضل
مكره لأنه في حديث آخر جاء بالقاضي الجدل يوم العمامة وملا خذ ثعبان الحديث قال صلح من سيق العضاء فكانما
يدخ نفسه في سكرته لهذا المسح كسر من العلماء كالسجني إلى حنيفة وغيرهم وروى عن الحسن بن فضال عن أبيه عن
خبيص بن ضمر ولا جله مراوحة قال له أبو يوسف لو نزلت لعدت الناس من طرقة شعبة المبعوض قال لو ابرت أن
أقطع البحر سباحة أكتف قدر عليه وكان في كل فاضا ولا يترك ما ويلهم الحديث بالعاض في الجمار والأسلأ بالبلاد
الذي هو بوجه فان ذلك من سوا من السلطان المريد وما روى عن أبيه صلح عليه وسلم توفى بالعاض العادل يوم
العمه لسانه من حجر من حصى من حسان الخلوغ يوم كان بمقداره خمسين ألف سنة وهذا محمول على ما يمكنه
السامية ويصح عنه مودى إلى تصحيح الأحكام ولا النسي صلح وفي علمنا الفضل ولو كان هذا الوعد على الدخول
فتم على لولا ذلك لم يولد علم انه مكره المعلل بخلاف الحنفية وان من منه لا يكره الأصل في الفضل فبعض محكمه ومنه
مسحوقا يشرع الصحابة والبايعون ومضى عليهم الصالحون لكنه فرض كفاية لأنه ما فرض بحسنه بل الخيرة وهو
قطع المنازع من الجباد ورفع لا سبب الحث الفساد وهذا حصل ما قامه البعض فلا يحسنه للوجوب على الكل لكنه
انما ساج الدخول في الفضل من سيق نفسه انه مودى فرضه ومكره الدخول لم يخل في الجمع عنه ولا ما من عليه نفسه الحنفية
وصل مكره الدخول في محاربه لعل صلح من سيق بالفضا الحديث **قول** والصحيح في الدخول حصه في الفضل طبعها في
اقامة العدل الحديث عدل ساعد خير من عبادته منه والامساح عنه عزمه لأنه ما مور بالفضا بالحج ما يبطئ إلى ان
انه بعضه بالحج ثم لا يندر عليه في ان سبها ولا لا يمكنه العضاء الا ما عانه غيره ولعل غيره لا يحسنه **قول** واخلا
للخالم عن الفساد والحديث محمول على كل رطالبا للفضا **قول** ويصح في الاطلب الولاء أي بطلبه ولا سلبها
أي لسانه لقوله صلح من سيق بالفضا وكل إلى تركه إلى نفسه ومن احمر عليه برل عليه ملك يسدده أي يلتزمه الرد
ونوقفه الصواب لأن من سيق بالفضا فقد اعتمد على علمه وورعه ووطنه فصار محجبا فلا يلزمهم الرد وحرم
الوقوف واحمر عليه فقد اعتمد على علمه وورعه ووطنه فصار محجبا فلا يلزمهم الرد وحرم
لجن الصحابة رضي الله عنهم صلح من سيق بالفضا فقد اعتمد على علمه وورعه ووطنه فصار محجبا فلا يلزمهم الرد وحرم
في يومه **قول** ومن بعد الفضل ساج نوان العاض الذي قبله ودوان العاض في الجزاء التي فيها ساج السجلا
والصكوك والحاضه نصت الاوصاء والعلم في اموال الوفاء ومعدر المعصيات هذا لأن العاض في ساج السجلا
احد ما يكون في الفضل والآخر يكون في دوان العاض لأنه ربما احتاج اليها للمعنى من المحتاج وما في هذا الخصم لا يوش
عليه الزيادة والمقصان **قول** لم يكن السافر الذي كتب عليه العاض المحجول هذه النسخ من المال بحج على الدفع
لان ذلك انما كان في دله لعله ومدا العمل الخيرة فلا يكره منه وكذا ان كان من مال الخصوم في الصحيح لأنه

ما اجد للقول بل للتدبر كذا الخصوم مكره ذلك لعله وقد يحول العمل بالغيره **قول** وسعت مسير أي سحت
وجلس من ثلثه ليعتصا د نوانه يحضر المعزول امنه والواحد كفي في الاصال احوط وسال ان العاض المحجول ساج
فسنا ما كان من سيق السجلا من محتاج خريظه وما كان من نصت الاوصاء واما اموال السامى محتاج خريظه وما كان
من معدر المعصيات محتاج خريظه وما كان من سيق السجلا من محتاج خريظه وما كان من نصت الاوصاء واما اموال السامى محتاج خريظه
لان هذه النسخ كان يجب صرفها لفاضل المعزول فلا يستند سيق ذلك حتى احتاج الى سيق منها فاما العاض المحجول
فمستند لولم يحتمل كل نوع في خريظه ولو احتاج الى نوع منها احتاج الى تنقيش جميعها واما ساج العاض
المعزول وان لم يكن فويلجه لا يحاط به واحد من الرعايا السكينة عليها ما استكمل عليها ومضى مصادك كتمان ذلك
احمرار اغنى الزيادة والمقصان **قول** ونظر في حال المحجوسين لا نه نطقت نظر المسلمين في امره حتى وانكر
صامت عليه منه الزمنا به **قول** حتى نادى عليه أي امر نادا ما نادى كل يوم اذا طس حرك بطلت فله
فلان المحجوس الغلاني يحق فليحضر حتى يحج منه وينه فان حضر الا فمراى العاض ان يطلعه سادى كذلك انما
فان حضر خصم واحد منهم جمع منه وينه فان لم يحضر خصم واحد منهم كفلا بانفسهم واطلهم **قول** وسطر
في الودايح وارضاغ الوقوف أي علاها فاجعل على ما يقوم به اليه او لا قراره كل كحجه **قول** ولا سدر
قول المعزول لا يحاط به واحد من الرعايا **قول** الا ان يقر أي والبدان المعزول سلمها اليه لأنه ثبت بقراره ان
البدكات للعاضه كانه في يده في الحال انه لو كان في يده مال ذا الفريد كذلك الحال لا شأن بعمل قراره كذا هذا **قول**
الا اديا اديا بالقرار اخبره أي الا اديا اديا ذوالبدان لا قرار اخبره فيسلم الى المقر الا اول السيق حقم ضمير للقاض
المعزول همه ذكرا وسله ما قراره ان البدكات له فاحذر المعزول وسلم الى المقر العاض له **قول** والمسجد
الجامع اولى اعلم مجلس العاضه بلحى لا يكون تخفيا على الخرماء واهل البلدة والمسجد الجامع في كل بلد اسهر المواضع
ولا يحق على احد **قول** وهو محس بالمقص هو قوله تعالى انما المشركون نجس والمحاصر هي منوعة عن خول القوم
صلح فاني لا اخل المسجد الحاض حتى لا يكره الله تعالى للمحصولات لصادره عن نسيان ولنا قول صلح
انما يثبت المسجد لذكر الله تعالى الحكم فسيوى بينهما فكان عبادة كالصلوة مقام فيها **قول** كما اذا كان المحجوس
في ان فانه يحج العاضه لسماع الدعوى السبادة من اليهود والاساره اليها الى باب المسجد كذا هذا **قول**
ولا يعبل يهديه / انه صلح قال هدايا الامر اعلم قال عليه السلام هدايا الولاء رشوة **قول** الامن من رجم حرم
من صلح الرجم او مخرجت عبادته قبل العضاء بمهاد انه لا يصر اكله بصادره بل باعسار المقتا ومنها **قول**
وكذا اذا اراد المهدى على المعتاد برد الزيادة لأنه انما زاد لاجل العضاء **قول** ولا يحضر عموه أي عموه خاصه
لأنها لاجل العضاء فمصدر اكله بصادره **قول** الا ان يكون عامه كالعموس الحان لأنه لا يهدى فيها ولا انه
صلح كان بعضي من الناس يحس الدعوه وكان يقول من يحس الدعوه فقد عصي بالقاسم وان الدعوه ادا كاس
عامه لا يكون العاضه بمصودا علف ما اذا كانت خاصه لان المقصود حينئذ هو العاضه فصدر اكله

بقضائه والصحيح ان المصنف لو علم ان القاضي لا يحضرها لا يحضرها في خاصه وان كان يحضرها في عامة
وان كان من القاضي ومن المصنف قرانه محسده وان كانت الدعوى خاصة لان جهته دعوتها صلح الرجم لان اجابته
دعوتها صلح الرجم فبحر القول هديه كذا ذكر المحضات في خلاف قوله صلح للمسلم سنة حقون وعندها
هذه من سمعة العاطس في الاسلام وابرار المقسم ونصرة المظلوم وحول المسلم لا يسقط عنه سعة القضاء لكنه
لا يظلم المكث في ذلك المجلس وهذا اذا لم يكن المريض من المخاض فان كان فلا نسخ له بحود **قوله** واذا حضرا
سوى منهما في المجلس والقبول له قوله عليه السلام اذا اُسلي احدكم بالقضاء فليس يؤمنه في المجلس والاسارة والنظر ليس
عن يساره احدها واسارته وبلغ حجة وصافيه والضحك وجهه والمزاج معه او مع غيره وبلغ الشهادة
لان ذلك ليس له الاخر وبلغ به ما به المسلم في ترك حقه حذرا جوره ومخه بلفظ الساهد ان يقول له الساهد
لكذا وكذا في اذنه اعانه لاحد الخصم من فكر كلفان الخصم واسم حسنة ابو يوسف في غير موضع التهمة لان الساهد
قد حضر في المجلس القضاء حجة حجة وكان يفسد احصاء الحقوق المسلمين وصانه لها عن التعطيل كالاشجار
والسكفيل **فصل في الجبس** فلما فرغ من بيان ما للقاضي في الحكم وبالسنة في بيان حكم من اشترى **قوله** وهذا
اذا ثبت الحق باقراره اما اذا ثبت السنة جسد كما سئل في الجبس جزا الظلم وبالمطل يصير ظالما لقوله صلح مطل الغني ظلم
قوله فان اشترى جسد في كل من لزمه بدلا عن ما حصل فيه بده كالتمس والقرض والقرض بحد كالمهر المحجل في الكلام
لشؤون ما ان غناه في هذين الموضوعين اما في الاول فانه ظهرت بدهته ما دخل في ملكه وزواله تحت في الثاني فلان الزامه
ما حضاره دليل لبياره اذا الظاهر انه لا يكتسب الا ما يقدر على ادايه واما اذا اطلبت المرأة الموجل من مهر جسد ما دخل بها
فالقول للزوج في عسرة لانه لا دالة هناك العدة **قوله** وبروي من يقول من علمه في جميع ذلك اعلم انه ذكر المحضات
ان القول للمدعي في جميع ذلك لانه يمسك بالاصل وهو الحق وان الدائن يدعي امر عارض **قوله** وبروي من يقول له
مال يعني من كل الدائن في جميع ذلك لانه يمسك بالاصل وهو الحق وان الدائن يدعي امر عارض **قوله** وبروي من يقول له
احدهما ان المراه اذا ادعت على زوجها انه مؤسر وادعت بعهدة المؤسر في رجم الزوج انه مؤسر وعليه بعهدة المحسن
فالقول للزوج انه مؤسر لانه يمسك بالاصل وبما هما ان احد السر بغير اعتق الجسد المشترك وزعم انه مؤسر فالقول للمعتق
فيما ان المشتك ان قال فان القول الاول هو قوله فان اشترى جسد في كل من لزمه بدلا عن ما حصل فيه بده كالتمس والقرض والقرض بحد كالمهر المحجل في الكلام
بحد كالمهر والكفالة لان فيها الزام ادا او ادم على المتكافح والاعاق في ما ان يدري على البعده والفضا كما في المهر
والكفالة **قوله** القول لا يخرج من القول من علمه في جميع ذلك والاني في القول له الا فيما بدله مال **قوله**
والبحر في بعض حجة هاتين المسئلتين على وجه لا بد ان يعضا ما قال في الكتاب في ظاهر الرواية جسد في كل من لزمه
بدلا عن مال والتمس بحد للمحسن فيكون دنا على المدعي عليه وفي هاتين المسئلتين البعده ليست بدنا مطلقا حتى
يسقط الموت لا يفاق كذا في ان الاعنا وعندي جسد **قوله** فلا بد ان يمتد المدة لسعد هذه الفائدة مقدرة
سهرين وبلغه لهذا وعند لي جسد رج انه بقدر شهر وعنده نادر جدا سهر وعنده سنة اسهر والصحيح ان التقدير

لزم

مفوض الى اي القاضي لان المجلس لا يصحح وزاختلف في احوال الناس **قوله** فان لم يظهر له ما يظن سبيله بغيره
والمدة لقول العالي ان كان ذو الحقة فنظرة الى ميسرة محسده بكون ظلم **قوله** ولو قامت السنة على اقله
قبل جسد سئل به كان يعني الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل **قوله** وصل لا سبيل به كان يعني عامة المشايخ وملا الصبح
في هاتين فامت على المعنى فلا يعقل في بطل سنة الاعسار بعد المجلس بالاجماع خلاف ما قبله والعروة في حود المجلس في هذين ولا يخفى
سده المجلس مضائقه وذلك في الاعسار ولم يوجد ذلك قبل المجلس اعلم ان لفظ الحسن وهو قوله لو قامت السنة على اقله
قبل المدة اعلم فانه من قوله قبل جسد لانه يدل على عدم قبول السنة قبل المجلس بعد ما جسد قبل عام مدة المجلس والقيام
المحبوس سنة على عسرة واقام ردا لذي سنة على لسان سنة الياسان والي هاتين امر عارض **قوله** وفي الجابج الصغير
وانما اورد رواه الجابج لانها مخالف رواية القدوري بحسب الظاهر لان هناك قال لم يحل جسد هاتين فامت على جسد هاتين
ان رواه الجابج محمول على ما ظهر من قوله عند القاضي بالارادة مع عسرة او عسرة غيره وعند ظهور المطل بوجه المجلس عليه في الرواية
فلا مخالفة **قوله** لانه ظالم بالامساع والمجلس جزا الظلم **قوله** ولا يجس الدفن من لده وكذا الجرد والجدة وان علوا في قوله
صلح انت وما لك لا سكر طاهر نور سهر وان بركت حصة والمجلس عسرة سهر في هاتين ولقوله عليه السلام لا عاد والد بولده
وهذا نوع عقوبة فلا تسحقه الولد على ابويه وحده كالحود والقصاص **قوله** الا اذا امتنع من الاساق عليه اي
بجلس الاب اذا امتنع من ابناق طفله لان البعده لحاجة الموت فهو يامنع قصدا هلكه ولا ان سائر الدون لا يسقط تناخر
الا آراء والبعده يسقط معصية الموت **باب كتاب القاضي في القاضي**
فلما فرغ من بيان طرق اتصال الحق الى المستحق بلسانه سارع في بيان اتصال الحق الى المستحق بلسانه والاول اصل القاضي في
والاصل مقدم ومن لم يفرغ من بيان اتصال الحق الى المستحق بالمسافة سارع في بيان اتصاله بالكتابة **قوله** فان شهدوا
على خصم اعلم ان المراد من الخصم وكل المدعي عليه او كتمه وهو غالب **قوله** وملا المدعي على ان يبالى به في
او كتابا حكما يعني هكذا قال في مصطلح القضاء فالحاصل في سجل القاضي الى القاضي لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضي
الى القاضي لا يكون الا قبل الحكم ويستمر طالس كونه الكتاب من معلوم الى معلوم والمدعي عليه معلوم والسائل في جوار العمل
كتاب القاضي لان كتابه لا يكون الا في حو خطا لم ولو حضر بنفسه مجلس القاضي المكتوب اليه وعبر بلسانه ما في الكتاب
لم يعمل به القاضي فكذا اذا كتب اليه ولكننا جوزناه فيما ثبت مع السهادة ان حاجة الناس اليه قد يكون الساهد للمره
على حصة في بده وخصمه في بده اخرى فيعذر عليه الجمع بينهما ولا يمكن له سهر على سهادها فاكمل الباس في جرد
عن احوال السهادة على وجهها فيحتاج الى بطل سهادتهم بالكتاب في المجلس في القاضي **قوله** في المحقوق سدر حصة
الدين النكاح ما ان ادعي رجل نكاحا على امرأه او بالعكس اذا كان كتاب القاضي في ذلك والطلاق لم يفت طلاقا على زوجها
والسنة والوكالة والوصية والوفاء والرواية والعمل اذا كان موحدا المال والنسب والحق المكتسب والغصب
والامانة المحجورة والمضاربة المحجورة لان ذلك بمنزلة الدين الذي يحرف بالتقدير والوصف ولا يحتاج فيه الى اسارة والعبارة
لانه حر في التحديد ولا يحتاج فيه الى اسارة **قوله** ولا يسلخ الاعيان المسقولة كالسائر الحسد والامانة والحاجة

الى الاسارة فيما ينقل عند الدعوى والسهادة **قول** وعن لي يوسف ج انه يعمل في الحد وول الامة
لان الاباق يخل في الحد وول الماء وعند اي لي يوسف انه يعمل فيها سريطة اي كلف المدعي فاما البينة
انه كان له عند قاضي وهو العوم في بدلان بحرف الجيد عليه الحرف بصفه واسم وسنة وجمته والدار التي جلي
منها **قول** وعن محمد ج انه يعمل في جميع ما يعمل عليه المتأخرون قال القاضي الاسخاني ج وعلمه الفتوى **قول**
ولا يعمل الكتاب بالسهادة رجلان رجل ابرار لا في الكتاب ودرنور وسفل الحوط شدة الخط والخاتم
سبيل الحاتم فلا يثبت له بانه وهذا في كتاب القاضي ملزم اذ يجب على القاضي ان يظفره وان يعمل به ولا الزام
بلائنه **قول** بخلاف كتاب الاسمان اهل الحرب فان اذ جاء الناكون معتزلا لانه لا يثبت له ليس بمرن شتا
فان الامام بالخيار ان يشاء اعطاه الامان لرشاء لم يحطه ولا يسترط السنة **قول** بخلاف رسول القاضي الى المنزك
ورسول المنزكي الى القاضي فانه يكون معتزلا لانه لا يثبت له السهودة اليهود لا بالكره فان قلت فانه
كان لقاضي يحتاج ان يشهد على كتاب طين ليشهدا عند المكسب لانه فليشهد بهما على سهادة الاصول حتى
لا يحتاج الى الكتاب فليست في السهادة على السهادة بحاج القاضي الاخر الى حدل السهود وقد عذر بحرفه
عداله الاصول في ملك البلد فلا يحصل المقصود هناك عند الله السهود الذين شهدوا وعنده فلا يحتاج المكسب
الى الحد بل الى الحد **قول** وهذا عند اي حنف ومحمد ج لان اصلها ان على السهود ما في الكتاب الحجم بحرفهم سوط
لذلك وكذا حفظ ما في الكتاب وهو التحمل في وقت الاداء سوط عندها ولهذا دفع المهم كتابا اخر غير محتوم يكون
معهم بحرفه حفظهم **قول** لم ينفه الا حنفه الخصم لانه يمد له اداء السهادة على السهادة اذ الكاتب يعمل الفاظ
السهود كتابه الى المكسب اليه كان ساهد المخرج سفل سهاد سهود الاصل بحاربه فكما لا يسمع السهادة على السهادة
الا حنفه الخصم فكذا لا يفتح الكتاب لا يحضر الخصم **قول** بخلاف سماع القاضي الكتاب السهادة لان النقل للحكم
وهذا الحكم **قول** فاذا شهدوا ان كانت فلا ان القاضي سلمه الشافي مجلس حكمه ورواه علينا وختمه بيمينه القاضي وقراه
على الخصم والزيمه بافهم لسور ما في الكتاب عنده **قول** حتى لو مات وعزل ولم يبق له القضاء ما زال رتد ولو جدد
الحرب او جبن واعني عليه من وصول الكتاب لانه لا يسله لان الاصل له حره الواحد لا يسل انما يسلها حمله ما عساها الولد
السنة فاذا لم يبق عاد الامر الى الاصل لهذا الوالتقي فاضا في عمل احدها او في مصر لسر على ما فعل احدهما الاخر
قد عني كذا فاعلم به لم يعمل منه لان الخطان والسماع او احدهما وحده من غير القاضي حنف لم يكن في علمه **قول**
وكذا لو مات المكسب الساعي ليس لقاضي اخر لم يعمل الا اذ اكسب الى فلان من فلا راض ببلده كذا الى كل من يعمل الله
من قضاة المسلمين لانه لما عرفت ان لا يثبت كرامة القاضي الله فيجعل غيره معاله ورب شيء يثبت حوا ولا يثبت
قصدا **قول** بخلاف اذ اكسب اسد الى كل من يصل الله يعني لو كتب ابتداء من فلان فلا راض ببلده كذا الى كل من يصل
الله كاي هذا من قضاة المسلمين لا يجوز عند لي حنف ومحمد ج ساء على الاعلام الكتاب والمكسب الله سوط فلا يحصل
الاعلام بهذا **قول** ولا يعمل كتاب القاضي الى القاضي في الحدود والعاصر ساء على انه لا يسله عن شهادته كما ولا فيه

ففيه به الدليل فلا يعمل فيها سقط بالسهات **فصل آخر** لما فرغ من بيان قضاة الرجال سارع في بيان قضاة النساء
قول وبحوزة المرأة في كل شيء في الحدود كشهادتها او حكم القضاة سمي من حكم السهادة اذ كل منهما
من باب الولاء وليس للقاضي ان يستخلف لعضا الا ان هو من اله لانه انما يصرف على بطله وهو يرضى بالحلف
هو من اله العضادون البطله وورضى به وعلمه واماسه دون غيره فلا يكون مطلقا بغيره في بابا
لا سحلاف صار كالوكيل بالسح لا يملك بوكيل غيره لهذا **قول** بخلاف المامورا قامه المحمده مطلقا حنف
بحوزة لا يستخلف غيره وان لم يودن لا يستخلاف لانه لما فرض الله اقامه المحمده مع علمه لمر الحوازل المانحة من
اقامتها من المرض والحد في الصاوق مع ضيق الموت وغيرهما ودر حره ولا يمكن السقوط في الخبر **قول**
ولو قضى الباني بمحض الاول وقضى الباني فاجاز الاول كان في الوكالة لان المقصود حضور راي الاول
وود وحده اذ اقرض الحلفه بذلك لانه وصار القاضي الباني فاضا من جهة الحلفه من جهة هذا القاضي
حتى لا يرضى له بملك غيره الا ان يقول الحلفه له واني مسكت واسبيلك مسكت وصار كالوكيل اذ قال للوكيل
اعمل براك صرح بوكيله على الموكل صار الباني وكل الموكل حتى لو مات الموكل بعزل الموكل الاول الباني فلو مات
الوكيل الاول لا يحزل الباني علم انه فرق بين الموكل حنف لا يحزل الباني موت الموكل الاول وكل المضارب
بان سمي كالالمضاربة ساسحزل موت المضارب لان المضارب بمنزلة رب المال من وجه ولهذا لم يملك رب المال
نهيبة عن التصرف في مال المضاربة بحدا صار مال المضارب عرضا والذكر للوكيل الاول في العوائد فرق بين الموكل والوصي
فان الوصي يملك السقوط في غيره بوكلا والوصي لان وجوب الوصاية ما بعد الموت وقد عني الوصي على الحركي
على وجوب الوصاية ولا يمكن الرجوع الى الموصي فيكون الموصي ايضا ما سحنا من غيره وان الوصي يحتاج الى
المصرف من بعد اخرى يحتاج الى استعانه ولهذا قلنا ان المتولى يملك لك الحاجة الى ذلك من بعد اخرى فان قلت
ما الفرق بين المصلد وبين الاصل فانه يملك الموكل والاصل دون المصلد حتى لا يرضى لوامر رجلا ان يرضى
من اسن لا يكون له ذلك لان يكون الحلفه وله فليست الدف بينهما ان القاضي يفعل ما فعله الموكل الوصي
فكون يوجب الفساد في العضد اكر فان كان القاضي له مع الحلفه لم يولد حكم من الباس اجار القاضي
سطرفا كان المستخلف يصح لسكره فاضا حوزا جارة والا فلا فان قلت لا جاز في اسها وكالاد في الابد وان
لا يملك الاداء الابداء فلما اذ املكه في اسها فليست يجوز الاجاز في لانه بها ولا يجوز في اسها كما في الموكل
والمعني فيه ان الاجاز في اسها يكون بعدد يكون عليه محطاما اني به فكون اجاز في اسها وعرضه وفظانه
بخلاف لا جاز في الابداء **قول** واذا فرغ الى القاضي حكم حاكم امضا الا ان حال الكتاب وذلك سفل قضاة
القاضي سها ودر فانه مخالف لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين **قول** فان لم يكنوا رجلين فجل فامر انان
ومسل هذا انما ذكر لقصر الحكم عليه فانه قال ذلك في لانه تباؤا ولا يرضى به **قول** او السنة بحكم سوط
حل المطلقة البتة بنفسه عفر روح الباني دون الوطي فانه مخالف للحدوث المسهور اعني حديث الحسيلة **قول**

او الاجماع نحو الحكم على متروك التسمية فاما ما فانه مخالف لما اتفقوا عليه في المصدر الاول فان كان مضافا
للاجماع وكذا الحكم بحواضن ام الولد **قول** فان يكون قولنا لا دليل عليه معناه لا دليل على جحد عليه ولم يرد
نفس الدليل **قول** والاصل في الرضا في محلهما فانه لا ينفك عن مقتضى اجتهاد آخر له روى في شرح
مضايفه خالف فيه عمر وعلمنا فلم يفسد الوعد من فاضى فان الحكم فاما سبوع فانه اجتهاد فمدح عمر رضي الله عنه
لما كبر استغاله قلنا الرضا ابا الدرداء واختصم اليه الرجلان في شئ فاضى لا حرجهما لم يفي عم المضي عليه فساله
عن حاله فقال مضى علي فقال عمر رضي الله عنه لو كنت اياك لكانت المضي عليه وما منعك عن الرضا فقال عمر
ليس هنا نص في الراي مشركا ساوا الى الاول رجع بانصال العصا فكذا سبوع بالهود ونه روى عن عمر رضي الله عنه
انه قضى في حاد به بنفسه م قضى في مخالفة ذلك فصل في ذلك قال بذلك كاصنافا وهذه كما قضى ان الاجتهاد
الساني كالاول والاول بانصال العصا فلا يفسد اجتهاد لم يثبته لانه ذنبه والعضا حق السبوع في صاها
ومضاهيه ليس بزم ولا يرضى عليه ولا نالوا فلما ناله لا يفسد الرضا الاول لا يفسد الثاني في اللسان لم يسطر الرضا الثاني في روى
الى ما لا يسهل **قول** وان كان عامدا فسد روايان ما وجد عدم النفاذ لانه قضى ما هو خطأ عنده واما وجه
النفاذ فلانه ليس بخطا سبوع في محله لم يترك الحق في هذا وعندهما لا يفسد في الوجهين وعلى الفتوى كما قال في المتن وفي
الصخرى اذا قضى في محل الاجتهاد وهو الذي في كل روى خلافه سبوع عند لي حنفية روى عليه الفتوى **قول**
والمجتهدين في كل روى محال لما ذكر اى من الكتاب السنن والاجماع **قول** وفيما اجمع عليه الجمهور لا يفسد مخالفته
النص في ذلك خلافه ليس بخلاف روى عن سعد بن المسيب عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سالت ربي
فما خلف في اصحابي من جرحي وحيي ابي نخل الى راي محذر ان اصحابك عندي منزلة النجوم بعضها اضاء من بعض فمرا
شئ مما هم عليه من خلافهم هو عندي على المهدى في الشرح الامام ابو بكر رضي الله عنه فان حركت بطاعة الامراء لا
في المحصنة واما سبوع العلماء الا في الزلة والبدعة ولزوم الجماعات الجماعات الا عند الضرورة فهو في الفروع من
اصل الاخلاق والرحمة ومن كسبها منها فهو من اهل الخلاف البدعة والاختلاف في راي والرحمة والخلاف في راي البدعة
وبذلك شهد بصاريف اللحن لان الاختلاف فيه رايه بكل فبانه يدل على انه اعلم احد من محل اعلم ان القول
انما يكون حجة باعتبار دليله لان المجتهدين سبوع الدليل لا السائل الاجماع من اقوى الدلائل يكون ما عداه مدلول
الاجماع المهدى فيكون مدلول ما عداه ضلالا فاذا المقصد من الخلاف غير المقصد من الاختلاف في الخلاف عباره عن
قول مجبور بمقابل للاجماع او قول الجمهور وغيره ما شئ من دليل جحد عليه والاختلاف عباره عن قول ساعث في الجحد
مثل ذلك ما عداه مثل ما اجمع فقهاء الامصار على شئ فيقول احد كالف بولهم يكون خلافا لا اختلافا فان قضى في
بقوله لا يفسد لان الرضا ينفذ في موضع الاختلاف لا في موضع الخلاف ماله اذا كان القود من رجل امراة فعفت المرأة
عن القود فاطل فاض ذلك ومضى القود للرجل قال لا يفسد لفساد فانه لا يفسد لعاض آخر ليس يفسد الحفو وسطل القود
لان قول من قال في ذلك مجبور مخالف لقول الجمهور والكتاب هو قوله تعالى كهن الرئح بما تركتم من غير فصل ذكر في الفوائد

لو حكم حاكم مجاز سبوع روى الفصل فرفع الى حاكم اخر فانه يفسد حكم الاول في سطله لان فيه اجماع السلف لان
الخلاف فيه حكمي عن عمر بن الخطاب قال لا يروى الا في السنن فاجتهدت الصحابة على حريه سبوع الدرهم بالدرهم ولو قضى
العاضى له لولا لا يفسد وروى رجوعه عن هذا القول قال ابو عبد الله المحراني وذكر ان سماعه عن محمد بن نيفان
وليس في نفسه فحكم الحاكم منها ان المرأة اذا روجت على صداق الف درهم بحسد او غير عنه واسبر بصداقها
نوبام طلقها قبل المدخل بها لم يفسد البتة بصف السور انما يعود بصف المسمى قال مالك في يعود اليه بصف الثوب
قال لو حكم حاكم بول مالك يفسد حكمه وكذلك قال في الزوج اذا دخل امراته فالقول قوله انه سلم المهر اليها ولو حكم حاكم
فسد حكمه وكذلك في مسئلة المتعة والطلاق الملائم وبروح التسع وحكم الحاكم بحواضن المتعة او بالطلاق الملائم
لا يفسد او حكم حاكم بكاح التسع يفسد حكمه ومنها اذا مات الرجل وترك ابنه ومولاه الذي اهدى فالميراث بينهما
بصفان فكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يورث مولاه الحاقه عذري الى الارحام كمولي المولودة قال محمد بن حاكم
بمذهب عبد الله بن مسعود لم يفسد وضاه وروى حكمه قال الشيخ ابو عبد الله المحراني الذي ذكره محمد بن حاكم مذهب
خاصه لان الاختلاف وان كان اساني الصحابة فمدح حصل الاجماع بعد انه لا يورث وكذا الحكم بحواضن ام الولد لا يفسد
عند محمد هذا المعنى عند هاجوز ولم يفتد بالاجماع الذي جرد الاختلاف لان ذلك الاجماع مختلف في محل
جبر الواحد فكذا فيما حرج فيه ويجوز ان يفتد بوجه من المسائل فيقول في هذه المسئلة مثل ما قال محمد بن
خلاف ابن مسعود خلافه في انما لم يظهر في الصحابة وخلاف الواحد لا يفسد على الجماعة بالمستحبه وسبوعوا الاجتهاد
في سبوع ام الولد فظهر الخلاف استفاض **قول** وكل شئ قضى به العاض في الظاهر بحكم فهو في الباطن كذلك
عند لي حنفية وكذلك اذا قضى بالاحلال وهذا اذا كان الدعوى بسبب مسكن ليس في حقه وقال ابو يوسف محمد
وزفر والشافعي رحمهم الله لا يكون في الباطن كذلك لعل المسئلة ان قضى العاض في العقود كالسج والسري الاجارة
والنكاح والفسوخ كالا قاله والفرقة بطلاق فحده سبوعا لظاهره واما طنا عند لي حنفية وعند الباقرين
سبوعا لظاهره لا باطنا واما حواضن الاملاك المرسله سبوعا لظاهره لا باطنا وفي الهبة والصدقة روايان عن لي حنفية
ومضى بالنفاذ ظاهره ان سلم المرأة الى الرجل بول سلمى تفسك له فاذا زوجك وبالنفاذ باطنا ان كل له
وطنها وحل لها التمكن فيهما سبوعا ويسر الله تعالى له سبوعا الزور وحق طاهر لا باطنا فسد الرضا باطنا
لا باطنا لان الرضا انما يفسد بغير الحجة وسبوعا الزور باطنا فكيف سبوعا لظاهره كما لو كان اليهود كقار
او عسدا او محدوا في العرف المسبوع عليه بحكمهم والباطن في العلم فان قضى سبوعا لظاهره لا باطنا وكما
لو قضى سبوعا من كونه الخيرا ومحمد بن مسعود الزور فانه سبوعا لظاهره لا باطنا بالاجماع ولان القضاء
اظهار لعقد سابق واطهارا للعقد والاعتد محال وانما العقد لم يفسد في الباطن كما يكون ما راسا طارح القبول
ولم يوحده الى حنفية ما روى لرجلا اذ عي على امراة نكاحا حين يدي على رضي الله عنه واقام ساهدين في قضى
بالنكاح منها فالت ان لم يكن بدا امر المؤمنين في زوجني فقال على ساهداك زوجاك ولو لم يفسد بينهما

لم

بعضه لما اسبح حديد الحق عند طلبها ورعب الزوج فيها وقد كان في ذلك حصنها من الزنا وكان
السهود رورا يدل القصة وان القاضي قضى بامر الله تعالى انه وحده القضاء عند العدل حتى يام
بالامساع والتكليف بحسب الوسخ والديك وسعد ان يجعلها زوجة له بطريق الاظهار فان كان عند سابق
حينها والاعدم العدم انما نزع منها لا قطعها فان قلت لو كان قضاء مضمنا اننا العند سابقا للشروط السهود
يكون هذا مبدء المنازعة منها لا قطعها فان قلت لو كان قضاء مضمنا اننا العند سابقا للشروط السهود
وعند قوله قضيت قد قال سمسر لا يرد وعنده رجاء انه لا سفد باطنا عنده بقوله فصل لا يحضر الشهود وقيل
بصل النكاح غير محض منهم لانه انما سبب بعضه في الباطن وما سبب بعضه في صحتها لا يستلزم شرط الكسح
في قوله اعتق عندك غنى بالف خلاف ما اذا كان السهود كمارا او عسدا او محمدا ونحو ذلك لان الوقوف على هذه
الاسماء ممكن فلم يضر سهادة هو له وحده من كل جهة فاعترض حجة طاهره والوقوف على حقيقة الصدق مع عذر ربي
الامر على كون السهود صدقة عبده وقد وجد خلاف الاملاك المرسله في الملك لا بد له من سبب وليس بعض اسباب
ما وى من الحضر ليراجع اسبابها اذا الملك اارة تحت الشرا وطورا بالارز وغيره ولا يمكن ان يار السبب سببا على القضاء
بطريق الا قضاء وفي النكاح او الشرا عدم النكاح او الشرا قضاء وصحى للقضاء **قول** ولا يقضى القاضي
على غائب ولا غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه كوكيله او وصيه او سعال الحاضر قال السافح يحوز القضاء
على الغائب بالبدل لان البدل قائم او انها فاعمل لان وانها ووجه الحال على القاضي والحال فيه عليه
حال غيبته والبدل للسان فاذا استحال حال صح القضاء ساء عليها ولنا قوله صلح لجلي خيه لا يقض له احد
الحضرة حتى يسمع كلام الاخر ولا ان القضاء لقطع ولا منازعة هذا لعدم الامكان فلا يصح القضاء وهذا لانه
يحمل للحضمة بقر ويحمل في سكر فستقبل وجه القضاء لا احكامها محلفه او حكم صدر بها مسدود حكم الاخر لا
قول ومن يقوم مقامه اي مقام الغائب ما ساء اي بابه الغائب كوكيله الغائب او ما بابه الشرا كالوصي
من جهة القاضي **قول** وقد يكون اي قامه الخير مقام الخاص حكما بدون توكيل الغائب ونصب القاضي
ما كان ما يدعي على الغائب سببا لما يدعيه على الحاضر فاصح الحاضر خصما عن الغائب صار القضاء على الحاضر
كالقضاء على الغائب كما لو ادعى غيبا في بدعيه انه اسرها من فلان الغائب اقام البدل على اذى البعد
وقضى به محض الغائب وانكر ذلك لم يفت الى انكاره لانه صار مضمنا عليه حكما وهذا لا المدعي لا يوصل الى
اسات حقه على الحاضر الا ما ساءه على الغائب كذا لو ادعى سبغه دار سببته من الغائب والكتالة ماله على
الغائب **قول** وهذا في غير صورة في الكسح لا يحضر في الصورة المذكورة في المنع اعلم ان من ادعى على
الحاضر جملا لا يثبت عليه الا بالقضاء وعلى الغائب القضاء وعلى الحاضر قضاء على الغائب وبطريق ذلك في مسائل
منها اقام بدله ان لم يكن فلان الغائب كذا وان هذا كسب عليه مام بعضه على الحاضر والغائب لانها كالمعاوضة
ولولم يقل بامر لا يقضى على الغائب ومنها ما اذا اقام بدله ان كفل له بكل ما على فلان ان له عليه الفا كان قبل

على الحاضر القضاء

الكتالة بعضه على الحاضر والغائب لا يحتاج الى عوى الكتالة بامر خلاف يردول لان الكتالة المطلقة لا يوجب المال على
الكتيل مالم يوجب على الاصل فصار كانه على الكتالة بوجوب المال على الاصل فاصح الحاضر خصما عن الغائب ومنها
ان العاقد اذا قال المذوف عند فلان فلا حد على فام المذوف بدنه ان فلانا اعنته حله كان قضاء الغائب الحق
ومنها ما لو قال له ما نزلنا به فقال العاقد في امة فلان فام المذوف بدنه امة فلان القرضه علم بالنسب
ومعرونها ما اذا اقام بدله ان غم المست فلان وان المست فلان فام المذوف بدنه امة فلان القرضه علم بالنسب
مضى الميراث والنسب على الغائب ومنها ما لو اقام بدله ان ابوي المست كل تامم لو كنتم له اعنته مام لهما هذا الولد
ومات وان مولاه ووارثه قضى بالولاء وكان قضاء بالولاء على ابوي ووارثه المولود من بعد عنهما ومنها ما لو قال
لدا من الجيد الماذون فمضت لدا من علمه ان اعنته مولاه فام بدنه علمه لم يولد له اعنته بعد القضاء الجيد
والمولى غسان قضى بالضم ان كان قضاء العتق للخاص على الغائب منها ما لو قال السهود عليه ان الشاهد
عند فام المدعي الساهد بدنه ان مولاه اعنته قبل السهارة ومنها ما لو ادعى سببا في بدعيه انه لم اشتره
من فلان فام بدنه بعضه بالملك والسر الفلان ومنها ما لو ادعى عتقه من مولاه اعنته ادعى
كالجدة ومنها ما لو اقام المدعي من ان الباع كان اعنته او رجل اخر اعنته وموكله ومنها ما لو قال لرجل ما باعت
فلانا فعلى قام الرجل بدنه على الصمن ان باع عتقه فام بدنه ما لو اقام بدنه على رجل انكر اسره من هذه الدار من فلان
وانا سبغها ومنها ما لو قال لرجل فلان على الف فاضها فام المامور بدنه ان فاضها بعضه بعض الغائب
والرجوع على الامر ومنها ما لو قال الخيره العبد الذي في يدي فلان فاشتره في اعدا الممن فام المامور بدنه انه
فحل خ لك ومنها ما لو قال لرجل اصمن لهذا ما داسي فمضت فام الصمن بدنه ان فلانا ادانك كذا وان قد
قصصت عكر ومنها الكتيل مامرا فام بدنه على الاصل انه او في المطالب ومنها ما لو اقام بدنه على ان له على فلان الف
وانه احاله بها عليه ومنها ما لو اقام بدنه على رجل انه كان لفلان عتقك الف فاحلته بها على وادسها الله ومنها ما لو
طالب الباع المشري الممن فام هو بدنه انه احاله بالممن على فلان ومنها ما لو قال لرجل اخرج عتقك فلان فاكندر
سفسنه فام بدنه انه خفي عليه فلان ومنها ما لو اقام بدنه على رجل انه دارها له فام ذو البدل بدنه ان فلانا
وهبها له وسلم او ادعى او باع ومنها ما لو اقام ذو البدل بدنه ان المدعي باعها من فلان وقضها سطل بسط المدعي
ولزم السري الغائب ومنها ما لو قال خ والدار ودعته فلان فطلب المدعي بكتله به فكل بعضه علمه فعلى
فلان ومنها وصل الى حيزه وكفل به فلان امر او غاصب غصبه منه وحلف المدعي ما علم دفع زيد بعضه علمه
مدعي فلان ومنها ما لو اقام بدنه على عتد ان مولاه اعنته انه قطع يد عتد كذا واستدان منه واشترى
منه او باع منه ومنها ما صل انه لو قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فام طالق فام بدنه ان فلانا طلق امرأته
ومنها ما لو اقام للفلان بدنه على الحاضر لرجل الغائب فدعها ومنها ما لو اقام الحاضر على الباع بدنه ان الولي
الغائب فدعها بسط بدنه في جميع هذه الصور وبصم القضاء على الغائب فيها **قول** واما اذا كان اي يدعي

على الخائض شرطاً لما يدعى على الحاضر فلا يحسن به في حمله خصاً عن الغائب خناه ان كان الغائب مضرراً بالسرط كمن قال
لا امرته ان يطلع ولا امرته فاستطالوا فامتن زوجه الخائف منه ان فلا يطلع امرته ووقع الطلاق على ان يعبل لسته
على الاصح لان في ضرر الغائب بخلاف ما اذا لم يضمن ضرراً كالمالك يعلق طلقاً بغيره فلا يرد الدار فانه يعبل لانه لا يضمن
ابطال حق الغائب **قول** ونقضى الباقى اموال السامى وكسب الخواص الصك ان افرض الوصى او الاب ضمن العرف في الضرر
يرجع اسدوا معا وضد انهاء لما انه قطع الملك عن احسن يد في ذمة المعلن لان الاستقراض في العادات من هو منفس
ولهذا حل محل الصدور واد علمها في المواب لرباده الخاصة هنا فاعيد معا وضد في حق الباقى لان ابدل ما هو التوى
ما عسار علم الباقى وبمكة من الاسد او منى ساء ما له من الولاءه ويرعى في حق الوصى لان لا يمكن من الاسترداد
فربما يحج المسقف من لا يحسد هود او اوفى نداء اداء السهاده وان حذر ولا كل منه بعد ذلك ناصح عدل في الجثو
من يدعى الفاضل او صغار وكان اضراً بالصغار على هذا الاعتبار فلهذا لا يمكنه واذا افرض الباقى كسب كالحق حمله
في دوائه لانه يحتاج الى الحفظ وذا انكساره الصكه وكذا ملك افراض مال الغائب لانه يصط بطر الكلى عن غير النظر لنفسه
والغائب غاير عن النظر لنفسه وفي افراض نظر فملكه الباقى فاقضى قضى ما رأى من نقله القضاء او في غير مصر الدي
هو فاضله كفى عندى حمله خلا فالهما ان العلم حاصل له حسب حصوله في قضاءه او في مصره وله ان علم سهادته لا علم
قضاء ولا يصير موجبا الى لفظ السهاده والحد **التحكم** لا فرغ

من بيان احكام المعاملات من جهة حرمة ولا نه عامه واما بدم هذا العموم ولا نه وكسب وقوعه وذا ان ندر وقوعها وولا نه
محصى على من سرق في بيان احكام من له ولا نه حاضيه **قول** واذا حكم رجلان رجلاً ورضاهما حكمه طار لولا نه ما على
انفسهما صحت حكمهما وبعد حكمه علمهما وورث الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحة والاصل فيه قوله تعالى ان
خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من اقبله الله والمراد بحكم الزوجين في خسارة اقامته او اخساره في الفرقة فلما جاز
الحكم في حق الزوجين في ذلك على حوازه في سائر الخصومات **قول** لانه بمنزلة الفاضل فاما بينهما فليس شرط اهلل القضاء
فهو شرط لاهله ان يكون حكماً او مبرز كذا في باب الباقى **قول** ولا يجوز حكم الكافر والعبد والذى من الكافر
والذى محاربة العموم والخصوص **قول** لا يخدم اهلل القضاء عسار لاهله السهاده والجامع ان القضاء بين
على الولاءه كالسهاده لا يكون له ولا نه القضاء فاذا اخدم ولا نه السهاده اخدم ولا نه القضاء **قول** ولكل واحد
من الحكمين يرجع ما لم يحكم علمه لا نه حكم حرمة ما سوف حكمه على رضاهما فان لم يحكم بينهما فليس بينهما صحت
الاخراج الى ما عاها قلت لم يرض احد من الحكمين فلا سقى الحكمين كما لا يثبت اسداء ولا رضاهما **قول** لصدور
حكمه ولا نه علمهما بغير الحكم صدر عن لاهله علمهما كالباقى اذ قضى عن عزل لا سطل قضاء **قول** وان خالفه ابطله
اعلم انه من هذه وسما اذ اخرج الى الباقى فاضاً خرافاً لجرده وان خالف ربه اذا كان في ذلك فصل مختد رجوه
ان الحكم له ولا نه على الحكمين ولا نه على غيره والباقى الذي رجح الحكم غيرهما فلا يكون حجه علمه فكان الصلح
في حقه فله ان يردده اذا خالف ربه فاما الباقى فله ولا نه على كل الناس فكان مضاً حجه في حق كل الناس فلا يكون لهذا

الباقى ليرجع اذا صادف القضاء محله بان يكون فضلاً عن محله **قول** ولا يجوز الحكم في الحدود والقصاص
والاصل من حكم الحكم بمنزلة الصلح فمحور استحقاقه بالصلح يجوز الحكم فيه وما فلا ولا يجوز استيفاء الحد والقصاص
بالصلح فلا يجوز الحكم فيها القصاص يعني تخصيص عدم جواز التحكيم فيها بدل على جواز الحكم في سائر المجتهدات
كالطلاق والمصاف العتق كذلك ونحوها ولكن لا يفتى به وبما عالج الحكم الحاكم كما في الحدود والقصاص كسب
بمحاسن العوام فيه **قول** اذ لا يحكم حرمة بناء على حكم الحاكم اما سدد على رضى حكمه والعامل لم يرضوا
حكمه **قول** لانه يخالف ربه بناء على ان المذهب ان موجب الخطا اذا كان نصف عشر الدية او اكثر على العاقلة فكأن
الحكم على العاتل مخالفاً لراه **قول** ومخالف للنص وهو حديث حمل بن ابي بكر رضى الله عنه وكان له ضرتان فضررت احداهما
الآخرى مصطح حمله فالسنة حسناً مسافاً الى الله عليه وسلم ولما اضراره فموافقوه قال اخوها عمر لم يرض عن
الاسلمى واندى من لا صاح ولا استعمل ولا شرع ولا اكل من لم يرض من بطلان صلح استصح كسبح الكهان فموافقوه
قول الا اذا استعملت امره يعني لو حكم على العاتل الدية في ماله لا يجوز لان هذا الحكم مخالف للحكم السريع اذا الدية
على العاقلة الا ان يكون العاتل امراً بالعتل خطأ محسناً بخبر حكمه بالدية على العاتل لان ما يحب لا يجرى في محله العاقلة
بالحدث فكان حكمه موافقاً للسريع **قول** وان احرم بالحكم لا يتقبل لانه لا يجرى في محله العاقلة
فان قال الحكم لاحد ما قد اقررت عندى كذا او قامت عليك بغيره عادله بعد الزمتك ذلك حكمه له بهذا الملك
وانكر المعضى علمه لم يفسد الى الكاره لانه على فوق السريع **قول** ولو حكما رجلين فلا بد من اجتماعهما حتى لو حكم
احدهما ولم يحكم الاخر لم يجر ذلك حتى يحكما جميعاً لانه امر يحتاج فيه الى الراى والرضا راي المبنى فيحتاج فيه الى الراى
لا يكون رضا راي الواحد كما في السبع ونحوه **مسائل شتى** من كتاب المنفعة العلم ان هذا من اهل المصنف **قول**
فانه جمع من المسائل المنفردة واخر **قول** اذا كان على رجلين سفلي اخر الى اخره والاصل فيه الاضراء حرام بالاتفاق
لكن الخطر اصل عنده لانه يضر فيحصل في محل يعلق به حتى يجرى للخطر الحق المترتب والمستاجر الاطلاق يحارص عدم
الضرر فاذا اسكل جلتع وعندهما الاطلاق اصل لوجود المطاوع للتصرف هو الملك الحرمة لحارص الضرر
فاذا اسكل لم يجرى **قول** فانه مستطيلة باذنه بتسعة عنها مستطيلة اخرى غير نافذه الى اخره اعلم
انه ليس كل هل البراءة الاولى التي يتقوا ما من جابط اربهم في الزاخذ السفلى بل هو لها خصوصاً لا بها جميع
احل بها ملك لا رايها حتى لو سجد فيها لا يكون له هل الاولى حق السفعة فاذا اراد واحداً من بيعها باقتداره ان يجر
طريقاً في ملكه ويحدث لنفسه حق السفعة فيها والسفعة لاهل الزاخذ القصى سبب الشكر في الطريق **قول**
وان كانت الزايدة مستدرة وولدت في طرفها وهو العطف المدور وفارسه خم كاه فله ان يفتح الباب حاطبه
في اي جانب ساء لان هذه سكة واحدة وهي بمنزلة ساحه مسرورة في دار وكل من هم في المرور في كل ما وهذا الوست
دار فيها كانت المسبعة على السواء ففتح الباب يجرى لنفسه حقاً **قول** ومن ادعى في داره عوى انكرها والبد
بم صالحه فيها صرح وهي سكة الصلح على انكاره وبسبب شرا الله تعالى فان قلت المدعى مجهول فلا يصح الدوى

مع

فلا يصح الصلح لان الصلح على الدعوى ما يصح اذا كانت صحيحة اما اذا كانت فاسدة فلا اذا الصلح انما يصح
 لامداد المدين في الاقتداء انما يكون اذا وجهت المدين المدين انما وجهه اذا صححت الدعوى بل على ما اذا
 كان المدعي معذرا امحوا ما كالتك عوجه صحت الدعوى لمراد على حقا فيها فمحملة على ما اذا ادعى اقرارا صاحب
 الدار يحق فيها حتى يصح الدعوى لا يرى انه لو ادعى على انسان سالا يصح الدعوى لو ادعى عليه انه اقر له بشيء
 صح وان الصلح على معلوم عن محمول خارج عنه لانه جهالة في الساقط فلا يودى الى المنازعة فلا يورث في الفساد
 لما عرف **قول** ومن ادعى اقرارا في يد رجل انه وهبه له وسلمها اليه في وقت كذا فساله العاضل لبيته فقال اني جدد
 في الهبة فاسريتها وادعى ما قبل الوقت الذي ادعى الهبة ويرهن عليه لا يصح لمراد على وقتا بعد الوقت الذي
 ادعى فيه الهبة ويرهن عليه بغير الفرق بين الوجه الاول الموقوف غير ممكن فيحق في الساقط لا يمكنه ان يقول هبة
 منديهم ثم جددني فاسريتها منه منذ ولانه لما قال جددني الهبة فاسريتها فمداد على شرا لا حقا فاذا اقام البينة
 على السرا السابق كان مضافا فلا يصح وهذا معنى قوله ادعوى على الشرا بعد الهبة ومهم سهدون في قبلها وفي
 الوجه الثاني الموقوف ممكن فلا يحق في الساقط وهذا لانه يمكن لغيرك الهبة منديهم ثم جددني الهبة فاسريتها منذ
 اسبوع وهذه المسئلة بل على الساقط انما يمنع صحة الدعوى اذا لم يمكن الموقوف اما اذا امكن فلا وذكر في رواية ان التوفيق
 من المدعي شرط فان قلت منع لا يصح في الوجه الاول ايضا لانه ادعى سرا ما ملكه بالهبة فقلت اذا جدد الهبة
 فقد منحتها اذ جدد ما عدا النكاح من الحقوق فصح له بخلاف النكاح لانه لا يحتمل النسخ فاصححت الهبة في حق المدعي
 عليه ولو فاق النسخ في حق المدعي على رضاه فاذا اقدم على الشرا منه فقد رضى بذلك النسخ فمفسوخ فمما يرضيها
 فاذا اسريته منه بعد ذلك فقد اسريته لا ملكه فصح **قول** ولو كان ادعى الهبة ثم اقام البينة على الشرا قبلها اي
 لو ادعى الهبة ثم برهن على السري قبله ولم يعمل جددني الهبة فاسريتها لم ايضا لان دعواه الهبة في الوقت اقرارا منه
 بملك الواهب في الهبة في ذلك الوقت ثم دعوى الشرا قبل ذلك يكون رجوعا عنه لكون اقرارا فكان مضافا فلا
 يمكن سانه بالبينة فاما دعواه السري بعد ذلك فقرارا به بالملك في ذلك الوقت فيمكن حرا سانه بالبينة **قول**
 اذا النسخ ثبت له اي المحذور متشابه من النسخ وهو رفع من الاصل من المحذور وهو انكار العقد من الاصل
 فيجعل محذورا عنه ولهذا لو عاهد جعل ذلك ضمي في حقها فاذا احدى احدى جعل ذلك ضمي في حقها ولكن لا يفسخ
 احدهما ما لم يعمل الاخر صريحا او دلالا فاذا عزم المانع على ترك الخصومة فقد رضى بفسخ صاحبه دلالا فمفسوخ فان
 قلت كيف يفسخ في حق الباح بحجده العزم على النسخ ففسخ في حق الباح بحجده العزم لا يثبت بحجده العزم الا ترى حرج له خيار
 السرط اذا عزم نقله على نسخ العقد لا يفسخ العقد بحجده عزمه فقلت قد اصررت لك فعله وهو اسماك
 الهبة وعلما وما اسببه ذلك فكان النسخ يعمل اثره به البينة لا بحجده العزم الا ترى حرجا لغيره فالحق في هذه
 الدابة يوما كذا اليه كذا الى مكان كذا فاخذها المستاجر وذهب بها وركبها ان ذلك يكون موقولا كذا هذا **قول**
 ومن قرأه بعض فلان عشر دراهم ثم ادعى انها زوف في مهرجه صدق معتمنه ولو قال سيقه لا يصدق

لان اسم الدرام مع على المحاد والربوف في المهرجه و في السيقه ولهذا يجوز الحوز في الصرف في السلم الربوف
 والمهرجه لا بالسوق والصق لا يحسن المحاد فلا ماض من عوى الربا والمهرجه ومن الاقرار بعض
 الدرام قبل **قول** ولو اقر بعض المحاد او بعض حقه او بالاسسفاء ثم ادعى انها زوف لم يصدق لانه ماض
 اما الاول فظاهر وكذا في غير ذلك حقه في المحاد فكان الاقرار بعض حقه مطلقا او اقرار بعض المحاد والاسسفاء عيان
 على البعض بوصف الهام فكان عيانا عن بعض حقه ايضا **قول** ومن قال الاخر لك على الف درهم فقال المقر لا شيء
 لي عليك ثم قال في مكانه بل لي عليك الف فلس على المديني لا المقر لا اذا قال الاسي عليك فمردد اقراره والمقر لا يفرج
 برد الاقرار فلكل ابطاله بنفسه فاذا ابطال الحق بالعدم فاذا قال جدد لك على عليك الف درهم فمداد منه دعوى لا الف فلا بد
 من الحجة او يصدق خصمه بخلاف لو قال المقر اسريته وانكر المقر لم يمد عاد الى المصدق فانه يصح لان المقر لا يسدده
 ما ابطال المقر لم يمد لان النسخ ليس له الا بغير اضيقها كالسج فاذا انكر المقر ورد له لم يفسخ لنفسه حتى يساعد صاحبه
 فاذا رجح الى المصدق فمد رجح والاقرار بالسري ثم جعل مضافا وهذا خلافا وذكر في المين هنا ولا ان السرا
 لا يفسد بالنسخ كما لا يفسد بالعقد لانه حقه ما في العقد فعمل المصدق عليه وذو كرفله ولانه لما عذر اسسفاء التمر
 من الميسري في رضى المانع فاستبد بنفسه والموقوف من كالمسح **قول** وان كان لا يصح لان المضا
 مسد على سيقا جوارا لانه تسليم على الواجب فذكره فكان مضافا ولنا ان الموقوف من الكلامين فليكن لانه
 يمكنه ان يقول لم يكن لي على شيء ولكن انني خصومتك الماطلة ودرجت اليك ما مدعيت فعلا لا اذن غير الحق في نفسه
 وبما سمع ولهذا انما يرضى باطال ويدعى على الشرا بالاركار صفت ثم يرضى **قول** لان الموقوف من الكلامين ليس
 للمنفى حال فصار كانه قال ليس لي على شيء في الحال لا في يد وضعت حنك ولا لك ابراني لا برانه لو صرح به **قول**
 فامر بعض كلامه بارصانه الى اخره ودلت هذه المسئلة على انه اذا امكن الموقوف من الكلامين بغير عزم دعوى
 الموقوف وذكر في بعض المواضع وسرط دعوى الموقوف يقول البينة **قول** وعنه في يوسف يعمل عسارا لما ذكرنا
 اعم وصل الدين الذي مر الان وحده الظاهر الموقوف من الكلامين مختذرا دسرط البراء عن الحب صرف في العقد
 سحره عن ايضا صفة السلامة الى حصرها وبحر للعقد من وصف الى وصف بلا عذر محال واذا ابطال الموقوف ظهر
 الساقط فصح صحة الدعوى كما سمح البينة في حقوق الجهاد بلا دعوى اما الدين بغيره في كان اطلاعا لم ولا كذلك
 هنا **قول** ذكر في اي اذ اكتب رجل اقرارا بدينه في شكل ثم كتب في اخره ومن قام بهذا الذكر الحق وهو ولي فانه
 ان شاء الله اي حراج هذا الصك وطلب ما فيه من الحق فله ذلك او كتب حكا السري في كتبه اسئل وما ادرك فلا
 من ذلك فليقلان خلاص ذلك وسلمه ان شاء الله بطل الذكر كله جيب بطل الذي ذكر الحق وفسد السري والخلاف في الدين
 لادم والسري حازر وقول ان شاء الله بصرف لي قوله من قام بهذا الذكر الحق وعلى الخلاص سحسا فالحاصل لم يفسد
 نصرة في ماله عندها لان الاصل في الكلام الاستداد والصكيب الاستسقاء فصار ذلك في ماله فمفسوخا الى ماله
 وقصر عليه وعنده صرف في جميع ما سدم سطل الكل لان كل واحد الصك كسب معطوفه بعضها على بعض الكلام معطوفه

عليه

بعضها على بعض اذا احتج بها اسدناء مضاف الى جميع ما سدم فانه لو طالع الصوم وصلو حج شأ الله لا يلزم شيء
 كنا هنا ولو نزل فرجه فالو لا يلزم الا سبأ بالكل اذا فرجه في الصكوك كالتسكوت النطق فان طلب ما ذاك كتب هذا
 ولا يصح التوكيد على هذا الوجه انه توكيد المحمول المحمول لا يصح وكذا قلت الحرف كذا ساقط ولا ماسع المدون
 عن استماع خصومنا لو كفل ان التوكيد بغير رضا الخصم لا يلزم عند لي حنف وعلى يد الرضا هنا يلزم التوكيد لارضا
 انما يلزم هذا لانه اسقاط واسقاطات يصح مع الجهالة **فصل في القضاة بالمولد** **قوله** لما فرغ حريان
 القضاة في حال الحيرة سري في شأن القضاة في حال المات واما اخر لسوا في الموضع الوقوع **قوله** وقال فوالقول لها
 لان الاسلام حادث الاصل فيضا في حوادث الى اقران الاوقات ما بعد الموت لنا ان سبب الحريان ما في الحال وهو
 اختلاف الدرر في الحال يدل على ما صلبها كما في سلة الطاحونة اذا احلف الموجه المستاجر حريان الماء واعطاه فانه حكم
 الحال يستدل بها على الماضي وهذا ظاهر تعبر للدفع وما ذكره بعد للاسحق ما سانه لعلمك الحال حجة من حيث
 الظاهر يصلح للدفع والناكدر وزل له سائر خاصة الوريث الى الدفع فصل في الظاهر ساهد الهم وخاصة المرأة الى الديات
 لا يصلح الظاهر حجة لها ولو مات المسلم وله امرأه نظريه فحان مسلمة بعد موته وقالت اسلمت صل مونه وصل الورثة
 يعني فالوا اسلمت بعد موته فالقول للورثة ايضا لانها يدعي امرأه ما والاصل في الحوادث ليرضا وحدوثها
 الى اقران الاوقات في الحال انها ممسكة هنا بما مسكوا به وهم مسكوا هنا بما فيهم مسكوا به غير انها في المسكتين
 ممسكة بالظاهر لاسان الاستحقاق وهم مسكوا به في المسكتين للدفع والظاهر كفي لدفع الاستحقاق لاسان
 الاستحقاق فان قلت الماء اذا كان جاريا في سلة الطاحونة يجعل الحال حجة لصاحب الطاحونة حتى يفضي الى اجر على
 المستاجر فقد تمسككم بالحال لاسان استحقاق الاجر بثلث عمه اسما على سبب الوجوب هو العقد واختلفا في الدليل
 والظاهر يصلح حجة للناكدر واسما ما كان على ما كان وفي نسلة المرات اختلفا في حود السبب وهو الزوجية مع
 اساقما في الدين عند الموت فلا يصلح الظاهر حجة **قوله** فانه يدفع الله المال لانه اقران ما في يده حتى الوارث
 بطريق الخلاف فصار كالمو اقرانه حتى الموت وتحت تطرق لاصاله وهذا لان المودع زعم ان المودع مات
 وان هذا في تركه وكونه مودعا لا يدفع خصومه من اودعه فكذا لا يدفع خصومه طرفة عينا لو اقر لرجل
 انه وكل المودع بعض المودع او انه اسره منه حنف لا يور بالدفن الله لان صاحب المديونة يعرف بانه
 ملك الغائب وهو حي في يده في اودعه بد الغائب فلا يملك ابطال يده وملكه ما اراده وفيه نص صحيح اقران سعد
 اقرانه في ملك الغير نزعهم وهذا زعم لم يستل ما لكا وان المالك هو الوارث فلم يكن صحيح اقران
 سعد اقرانه في ملك الغير **قوله** لا يور بالدفن اعلم انه لو دفع لعل ان يسترد قال سبب الاسلام عدا
 الدين في النسب لانه يسترد لانه يصير سلعيا في بعض ما اوجه وروى عن طهر الدين المرعبي ان
 رد في ذلك لو لم يدفع حقه هكذا في يده صل لا يضمن وكان كغيره لان المنع من كل المودع في حقه
 كما منع المودع كذا في الفوائد **قوله** وحزن اقر لاني لم يكدب فلم يصح فان قلت منع المودع

منع

المال للمقر له الثاني لانه اقران يصف ما في يده حقه حنف قال انه ان المسك ايضا قد سلم الكل الى المقر له
 الاول قلت انما اقرانه ان المسك وما اقران يصف ما في يده حقه وليس حقه كونه اسما للمنت استحقاق
 الارث **قوله** والمسك فيما اذا ساد الدين للغير ما وقضى الباقي بدونهم واحتمل ان يكون على المسك من غيره او قامت
 الدين على الموارث ولم يسهل السهو وانهم لا يحملون له واما غيره فان الباقي ساء في ذلك فان فعل ولم يظهر له وارث
 اخر مضمون دفع المال لله هل ماخذ منه كغلا ام لا لهما ان الباقي يصح باطرا للحب الموت يدفع خذ ويجوز ان
 يكون للمنت وارث غائب وغير غائب فحتم على الباقي الا حياط بالكتل مبالغه في الاحصاء وسداد ما على الواكح
 اذا وجد ابنا او البعثة لفظه وسلم الاقوال واللقطة الى صاحبه بالعلامة فانه يحاط بالكتل ضار هذا كالمراة
 تسبق في زوجها غائب له عند رجل ودعه والمودع مع المودع والروحة والباقي بقر لها المقف وماخذ
 كسلا منها ولا في حنفه ان حق الحاضر معلوم وحق الغائب هو موهوم لا معارض للمعلوم فلا يجزى الباقي والتعطل
 الى زمان التكفل كالمسك السري مع يده بالدين فانه يفضي لمدي السري لا يودعه كسلا ليرتفع ظهور مسك في اخر
 محد او قبله او اسد الدين على العدة فانه ساء في حقه وماخذ منه منه ولا يودعه كسلا ليرتفع ظهور من اخر وان
 المكفول لم يحمل اضرارا كما لو كفل لاصد الغنما فانه لا يصح للمحالة بخلاف العدة لان حق الزوج في الودع ما بت
 وهو معلوم واما الاقوال واللقطة فنفه دواسان والاصح انه على المحالة في صل مرد دفع بعلامة اللقطة واقران العدة
 مكفل اجماعا لان الحق غير ما سانه ون العلامة او قول العدة وان لا يوجب الاستحقاق لهذا كان له لم يمنح فكان له لم يوفى
 الى زمان التكفل حتى لو ظهر الاستحقاق بالدين كان الباقي في زمان على الخلاف في قوله وهو ظلم اي صل عن سوا
 ونه وبل على المخرج يمدح ويصحب على ان با حنفه برى عن مذهب الاعتزال **قوله** لهما ان الحاضر خاف فلا
 يترك المال في يده والله لو ترك يده تحسب له سخرى هذا الباقي وموت فاذا حضر الغائب وذو الدين مكر للحملة المسقة
 في اسانه فكان النطر في نزع يده ووضعه في يد عديك لا في حنفه ليرتفع الماسه لا يرفع بلا ضرر ولا في الاقروه لان
 القضاة وقع للمنت بالكل لان الوارث قال فلما مرث ولا ارث الاسود الملك للمورث احتمال كونه محاربا المسك ثابت
 فلا يفسد يده ولا ان الاصل كل بابك لسوا والديانة فيكون باقية الى المخرج المستحق **قوله** وكذا حكم وصي عام
 والراجح والعم على الصخر حنف في سح المنقول حنف في الموصي لا يكون له سح مسقول كان ملكا لهم لا حنف الموص
 وهذا لان الركب قبل القسمة ملك المصحح وجه ومالك الوريث من وجه فانه سنا للموصي السح للفظ باعسار ما هي
 للمنت حنف في تركه دون مال اخر لان الموصي اذا كان غير الاب الحد لا يملك سح مال الصخر لا الحفظ ولا
 للرجح واما سح المنقول باعسار ما هي للمنت من الملك لا باعسار ما سبب للوريث من الملك بخلاف وصي يرث لان له
 السح باعسار ما للمنت وما للوريث اذا كانوا اصغارا كذا في المبسوط **قوله** وقول لي حنفه رج فيه اظهر
 حاجته الى الحفظ والركن في يد المبلغ في الحفظ لان المال في هذا الضمن اسد خفظا ولا نكاد صار ضامنا ولو وضع على
 يد عديك كان اسنائه وانما لا يودعه كسلا لانه انشا خصومه والباقي يصب لقطع الخصوم ما لا تشابهها

قوله وافاض الغالب لاجتماع الى عاده السنة اي في الصحيح من الروايات وسلم المصنف اليه بذلك
العضا لان القضاء وقع للميت احد الورثة بنصب خصما عن سائر الورثة فيما استحق له من الميراث ما كان او غلبا لان
الميت لم يملك في الحصة الميت احد الورثة بصلح حليته عنه في ذلك لكنه في الاستسقاء عامل بنفسه دون الميت
ولا يصلح ما ساع غيره فلهذا لا يستوي في الانصب بنفسه وصار كما فاعل السنة بدينه للميت بفضلي الكل ولا
ماخذ الانصب بنفسه وذكر في الجاهل الكثير انما يكون مضافا على جميع الورثة اذا كان المدعى في الميراث الحاضر لو كان
الحاضر بدينه بعد موته لان دعوى الحاضر لا سوية الا على ذى اليد فانما ينصب كل الورثة خصما عن الكل اذا
كان المدعى بدينه وهذا خلاف دعوى الحي فان احد الورثة بنصب خصما عن الميت عن سائر الورثة في دعوى الحي
على الميت وليس يمكن بدينه سعي التركة **قوله** ومن قال مالي وما املك في المساكين صدقة فهو على اموال التركة ولو اوصى
سلب ماله فهو على كل شيء والعناصر فيها واحد وهو قول زفر لان اسم المال عام فلو انه المصدق بكل ماله كما
في الوصية ولنا ان احيانا لم يحدد ما عاين الله تعالى مما اوجب له تعالى من الصدقة ومضاف الى مال مطلق ليعلم ان
خلف من اموالهم صدقة انصرف في الفصول الى المال فكذلك ما نوصيه العبد على نفسه بخلاف الوصية لا نهانفت
الميراث لانها خلافه كالوراثه والارث عمر في جميع الاشياء فكذلك الوصية في الحصة لها سريان لان احاب الصدقة
انصرف في الفصول في حبوب والاموال كلها فصول بعد وفاته لا سحنانه عنها بالموث الا راضى لغيره بغير حصة
لانها سبب الصدقة وبها الحر والحر والحر لا يدخل فيها سبب الميراث وحاصله الى حصة الميراث عابدة عند محمد لان سببه لا يفر
الامة كما في الخراج وعن لي يوسف جميع الصدقة عابدة ولهذا يفر في مصارف الصدقات والارض خراجا لا يدخل
اجماعا لان الخراج موقوف في حق الحقوبه وليس بجادة بوجه وفي رواية لو قال ما املك صدقة في المساكين
سأول كل مال لان الملك اعم من المال لا يرى انه لا يملك غير المال كالمصالح النكاح والخمر والمخصص عاين السبع ويخصص
ملفط المانع الكتاب والسنة ولم يوجب المخصص لفظ الملك سوى عامما والصحيح انها سواء لانها مستحقة لان
استعمالا واحدا وان الظاهر انه يلزم الصدقة بالعاصل على الحاجة سواء كان لفظ الملك وملفط المانع علاق الوصية
فانها تقع في حال الاستحقة فيصير للملك لان الكل فاصل حشد **قوله** كافي في ميراث الوارث بغيره ان الوصية
استحقة لان الوصي بغيره حشد انقطاع ولا يملك الوصي في سوفي على العلم كتمير الوارث واما الوكالة فاسات
ولا يملك المصنف ماله وليس استحقاقا ولا لانه الموقوف لا يصح عنه بلا علم من سبب الوكالة كاسات الميراث بانك
الملك السبع والهبة **قوله** ومن علم الناس الوكالة يجوز بغيره لان اعلام الوكالة اسات حق الوكيل يستوفيه
انساو وليس فيه الزام لست شرط سراط الزام **قوله** وقال ابو الوفاء وسواء ينصب فيه خير الحدك الفاسق المستور
والجيد والحر وعلى هذا الخلاف السيد اذا اخرج بدينه غيره فاعاد او اعتقه لا يصح بغيره للفداء عنه الا اذا اخبره
عبد او مستورا ان خلافا لها والسبع اذا اخبره واحد غير عدل سكت لا يطل سحنه وكذا الكراد اسكت بعد
ما اخبرت بانك الوكيل المسلم الذي لم يهاجر اذا اخبره السرايع وكذا المادون لهما ان هذا من حسن المعاملات فلا

سوف على سراط السهاده كالاخا رنا الوكيل له بالخيار هذه الجملة بسببه الوكيل حيث لم ينصف في ميراث ملكه ونسبه
للزامات لما فيه من ريل من الاخر حيث منعت من ميراثه سوط سوط السهاده وهو الحد او الحد بغيره
على الشبه حيث خطها بخلاف الوكيل لا الزام فيه بوجه وبخلاف الرسول لا بغيره كجباره المرسل فصار كانه **قوله**
وكل منهم الحق ضمان وهذا لانهم يحايلون الى امال هذا في كل يوم مرارا واوارا فلو فلنا رجوع الحقوق اليهم لمساعدوا عن
امانها فحصل بصلح الناس رجوع الميراث على الغريم ولا يبعد لم يحرمه على العاقد بصلح على رفع العتدله والسبع
واقع للغريم فيكون عتده عليهم كما لو كان العاقد صا محجورا او عتدا محجورا وقد تولا غيرهما ما السبع فان الحقوق رجعت الى الوكيل
قوله والعاقد يملك الوصي بدينه عن الميت بدينه وان نصبه العاقد فانما نفسه لكونه بدينه فاما مقام الميت لكونه بدينه فاما مقام الميت
وحقوق العتدله رجعت اليه لو باسرا العتدله بنفسه في حصة فكذا يرجع الى مقام مقامه **قوله** لانه عامل لهم وعلى العتدله
ولحقه به ضمان بدينه على وجه العمل **قوله** وان ظهر للميت مال رجوع الغريم فيه بدينه لان من لم يصل اليه وقيل
لا يرجع ما غرم للوصي من الغريم لان الضمان حيث علمه بغيره لان فضل الوصي لنفسه وفضل الوصي لرجوعه لانه يرضى في ذلك
وهو كان مضطرا فنه **قوله** والوارث اذا سأل بغيره الغريم اعلم ان الوارث اذا احتاج الى سعيه في التركة وهو صغير
فناعه الوصي ثم استحق رجوع الميراث اليه على الوصي الوصي على الوارث لو باع امرا لفاضة رجوع الميراث على الوارث
اذا كان اهلا وان لم يكن اهلا لا ينصب لفاضة عنه بغيره **فصل آخر** في ميراث الوارث في ميراث الوارث في ميراث الوارث
بامره هل سعي بدينه حاشه المحرم **قوله** واذا قال العاقد قد مضت على هذا الميراث الى الرافا رجا وبالفطخ في ميراثه
فاقطعه انما الضرب في الحد فاضره وسحق بغيره رجوع ميراثه وقال ما خذ بقوله حتى تعان الحجة وكسر من مشا محنا
اخذوا روابه محمد في هذا وقالوا ما احسن هذا في ما يتناول القضاء فسدوا فلا تومنون على بعض الناس وما هم واموالهم
الا في كتاب الفاضل في العاقد في ميراثهم اخذوا فانه نظا لمراتبه للضرورة وان الخيانة في ذلك كما نفع وجه ظاهر لمراتبه
ان العاقد من ميراثه فاضله ونحو اسرابطا عدا اول الامر وطاعة في صدقة وقبول قوله فصار قوله كقول الجاهل
بجاء الاعتماد على قوله في كل باب كذلك صار كتاب العاقد الى العاقد حجة لان اخاره سهاد ساهدين بصلح عليه كما يصح
من السهادين على سهاد ساهدين **قوله** لا اوافا انه فعل في ذلك فضاة كان الظاهر سهادا اذ العاقد لا يرضى
بالجور ظاهر بغيره ان المصنف عليه لما اقرانه فعل في ذلك حال فضاة صار معه فاسهاد الظاهر للفاضة لان فعل العاقد
على سبيل القضاء لا يوجب عليه الضمان بحال فجعل القول قوله ولا يجب على العاقد في ذلك بدينه فضاة
مصادقهما ولا يملك العاقد لانه لو لم يملك الميراث لكان الميراث لفاضة الحضم لا سفا **قوله** ولو زعم المقطوع بدينه او الماخوذ
منه ماله انه لم يكن فاضا بوسن وانما فعل في ذلك قبل المقلدا وبعد العزل فالقول قول العاقد في الصحيح لانه يرضى
عن ميراثه كان فاضا فضاة الاخذ الى حال القضاء لان حال القضاء معهوده وبني منافه للضمان فصار التلق لا فضاة
الى ملك الحال منكر للضمان فكان القول له كما لو قال طميت واعصيت واما محزون حنونه كان معهودا **قوله** ولو اقر
الفاطخ والاخذ في هذا الفصل الى الفصل الذي نزع المقطوع او الماخوذ ماله انه فعل قبل المقلدا وبعد العزل كما في الفاضل

صحة الامانة او اسباب الضمان وانما قلنا قول القاضي في الضمان من نفسه لا في بطلان الضمان غير خلاف لاول
لسوق حمله في ضمانه بصادقهما **قول** ولو كان المال قد اضر بما هو اضرار في اضرار اضرار الماخوذ منه
ماله صدق القاضي في انه في ضمانه او ادعى حمله في ضمانه اخذ المضي عليه ذلك منهم بصدقوا الحسن
كانت في بطلان الاول لوصوله الى الثاني من جهة صور التسليم له لعادة لما كان له في القاضي بما قال برباطات لا في
لثاني للسليم هذه الولاية في الحال لانه محذور لا اقرار على نفسه حجة قطعية وضا والقاضي حجة ظاهري والظاهر
لا عارض القطعي بخلاف ما لو كان هالك لا القاضي بغير وجوب الضمان في القول قول المنكر اعلم الاصل في القاضي اذا قضى
لغيره في محضه بغيره على الكل لغيره ابطاله وانقضى له لا بطل سهادته له كالا من مالا كان اطلا للسليم للاخرين
اجماع الامة على ان ضمانه لنفسه لا يثبت بطلان ضمانه الثاني في اجماع ولو وقع صورة الفضا لا اجتناب
لنفسه لا سفير وسوق على الامضاء لانه محضه فان امضاء بعد الالباب ثلثة رجل مات والقاضي مدونة فسجد
رجلان لرجل الميت او قضى اليه قضى لوصاته فان دى منه اليه ركني لو قضى الدين له لم يصح الوصاية
لا سفير ولا سراء لانه يريد تصحيح اده فكان ضمانه لنفسه كالسهادة اي القاضي صلح ساهدا في الفصل الاول دون
الثاني لو ادعى رجل انه ابن الميت بقضي به وقضى الدين الذي عليه برت منه وصدقوا له ولو قضى الدين له لم يرضى
بالقبول لم سفير ولو غاص به بالدين فادعى رجل انه وكله بغيره وقام السند على ذلك قضى لوكاله ثم ادى
الدين اليه لا سفير ولا سراء لانه لو سفير بها لا يقبل فادعى الى اخره فامضاء بعد ولم يكن له حذر ان يردده بعد ان قضى
الثاني صادف محلا ساع فله اجتهاد اذ لو كاله لوصاته بحسب كل واحد منها اقامه الخبر مقام نفسه ولهذا لو قال
انه كلني بعدوني يكون وصيا ولو ادى الدين لم يرضى لوكاله لا سفير وان بعد غيره لانه لم يصادف محل الاجتهاد لانه
قضاء لنفسه باطل لاجتماع قضاء عبدي وقضي كافر على مسلم فانه لا سفير اذ القضاء من صدق لعدو باق الا على
بالسفير لان ضمانه محله في بطلان اول خلاف السافح وفي الثاني خلاف ما ذكره وكذا لو قضى لاسرته سهادته
عدلتني وسوق على السفير لان الضمان محله في السهادة وكذا لو قضى لمرأة عدو وسوق على السفير لا خلا
في نفس القضاء فان سركا راجح سهادته في الحدود والقصاص **كما د** **الشهادات**
وجه المناسبة انه لما فرغ من بيان انواع القضا سرع في بيان ما ينفي عليه الضمان من جهة الضمان والافراد
والكون وغير ذلك والآخر غير انما لا يكون موثرا الابه وهو موثرونها فكون هو اقوى في تقديم عليها اعلم لمراد
السهادة المحذور قال صلح الحسم لم سفير الوضحة اي حضرها وما قال فلان سهادته سفير قصه كذا اي حضرها
وفي السرع عن الاخبار بالشع مساهدة وعسان الاعرج من حسابان اليه الانسان النبوه اذ ارادت مسلم السمس سفير
والافزع والقاسن ما في كون السهادته حجة ملزمة لانه حجة محتمل للصدق والكذب والحتم لا يكون حجة ملزمة ولكن بركنا
القاسن انصوص على ان سفير وشهيد من رجالكم قال اشهدوا ذوق عدل منكم وقال صلح شاهدك او عه
للسليم لانه قال صلح الله عليه وسلم الله على المدعي اليه السهادة والاجماع وهو ظاهر لان فيها احقا حقوق

القاسن صون الحقوق عن الواحد وحفظ الاموال على اربابها قال صلح الكرم واسهودكم فان الله تعالى سخرهم لحقوق
قول والسهادة فرض اي اداء السهادة وهذا في كل موضع يعرض عليه اداء السهادة فاما ما ساع عننا عند
الحاكم بلحقة المام ومضى لم سفير ذلك حجة لا المحقة فانه في المحط قوله تعالى لا تكتموا الشهادة ومن كتمها فانه انتم
قلبه وقوله تعالى لا ياتي الشهدا اذ اذ اذ عوا ان النبي صلى الله عليه وسلم عن الاما عند الدعاء امر بالحضور عند الاداء وكذا
النهي عن الكتمان السهادة فان قلت النهي عن الكتمان لا يكون امر بصدقه عند القضا ولا يكون السهادة فرضا بالنهي عن الكتمان
والكتمان فلهذا لا يكون على الاطلاق فان الامر بالشئ ان يكون نهيا عن ضده اذ لم يصدقه نهيا كالا امر بالصالح في الصالح
للسن نهيا عن العجز فضلا اما اذا كان ضده مقصود انتهى كالا امر بالامان يكون نهيا عن ضده اذ ضده مقصود نهيا
وكذا النهي عن الشئ امر بصدقه اذا كان ضده مقصود او فاما قلنا الضد مقصود بالامر لقوله تعالى اقبحوا الشهادة لله
فانه ام فلهذا محض العبد للكل في الجملة اعم له ركني الاعضاء والبصحة التي اصلح لصالح الجسد كله وليس بدت فسيد
الجسد كله فكانه صلح فمكن الام في اصله ومملك السرفسي منه ولا في حال القلوب اعظم من فعال سائر الجوارح فاصل الحسنة
والهستات الامان الكفرهما من افعال القلوب فاذا جعل كتمان السهادة من الام القلوب هان ان من اعظم الذنوب وكانه
اما قال كتمان من ان هذا نهيا سحابت فان قلت الاما التي وردت باب السهادة مطلقة صدق في الجور كتمان وليس كان
في باب الحدود وما ذكرت الحد من لا عارض البصر فلهذا قوله تعالى لا تكتموا الشهادة وادعه في حقوق العباد بدليل
سباق الابه وقوله كونا قوا ميم بالقسط محمول عليها الضمان ليل قوله تعالى لا تكتموا الشهادة وان شئنا الفاحشة الام
قول محرم فيها السهاد من السر والاطهار لتردده من حصة السر وحصة اقامة الحد **قول** والسفير افضل
والاصل في قوله تعالى ان الدين محمون ان يسبح الفاحشة في الذين امنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة وقوله صلح
من سر علم مسلم الحديث قال صلح للذي سفير عنده لو ستره سوير كان خيرا لذكر وبلغه عليه الذر لقوله لعلك استبها
او بصلها انه ظاهر على محان السر **قول** والضمان لا يباح القطع وهذا لان القطع والضمان لا يجتمعان وفي
سهادته بالسفير ابطال حتى العبد وترك السر وفي سهادته بالاحد رعايته حتى العبد ومحافظه السر فيقول
احد ولا يقول سرق **قول** منها السهادة في الزنا بعد فيها اي ستر طرفها اربعة رجال لقوله تعالى ولا تاتي
الفاحشة الابه وقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهداء الابه اعلم انه ليس فيها مخ سوى لسر اربعة خال السر
على عياده والارضى ساعة الفاحشة فان قلت هذا النص صرح جوار العمل بهذا الحد وليس فيها سان في ذلك
بدون الحد فلهذا المعاد في السر عن منع المداة او القصاص او منعها وهذا الحد لا يمنع الزادة فلو لم يند
منع القصاص لم يكن لهذا المقدر فانه وان هذا قصه ملغاة حجه السرع صبه على لما انها بالسرع **قول**
ولا بها سفير الدليل لقوله تعالى واشهدوا انكم مسلمون رجالكم فان لم يكونوا رجلين فرجل واحد وانما ان سرع سفير
رجل وامر ان سرع سفير رجلين هذه الدليل فان لم يمس الدليل لقبول سهادته مع وجود الرجال
ولا سعاد عن ابرار سفير الدليل وحصة الدليل بمنح العضا فاما سقط بالسبها كالا الحدود والقصاص

كالسهادة على الشهادة فثبتته ايضا منح ان الشبهة كالحقيقة **قول** منها السهادة بغير الحدود
اي سوى الزنا من حد العرف السيرة والسرقة سبوطها سهادة رجلين لغيره تعالى واستشهدوا سبوط من رجالكم
ولا يبل فيها سهادة النساء لما سئل من الحد في الحق **قول** سواء كان الحق ما كانا سبوتا في المضاربات السبكات
وغرف ذلك **قول** وفرد ما كالولادة والبكارة والحيث النساء في موضع لا يطلع عليه الرجال سبوط سهادة امرأة
واحدة لقوله صلى الله عليه وسلم سبوط النساء جارية فما لا يستطع الرجال النظر اليه واللام اذا دخلنا على الحج
دخلنا للجنس اذ لم يكن بعد محرم والكل ليس مراد قطعا مراده الا في ضرورة لبطان الحد بواسطة الجنس
وعند السافح في سبوط الاربع لان امرائهم متانهم رجل واحد وعندها كذا في سبوط امرأتان لانه سقط اعتبار
صفة الذكورة للمعذر في الحد محض اولنا ان صفة الذكورة انما سقطت لاختلاف النظر في النظر الى العورة حرام الا اذا
اعتبرنا بطريق حسنها لان نظر المرأة الى عورة المرأة احق لان سبوطها من الهن اقل من نظر الرجال الى عورتها فكذا سقط
اعتبار الحد لان نظر الواحد احق من نظر الجماعة **قول** وما سوى الحقوق ببل سبوطه رجلين امرأتين
سواء كان الحق ما لا وغرما في مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية اي لا يصح ونحو ذلك لودعه والحادثة
والحقاق النسب الكتاب وقال السافح في سبوط النساء مع الرجال في الاموال وانما سبوطها كالاجل شرط
المخارقات على الاصل فيها عدم القبول لكونها حجة ضرورية اذ الحكم ببل لها سبوط عدم الرجال كما فعل البر الطلاق
الى التيم عند عدم الماء ولان قد يمكن الحكم فيها بسبوط صحة السبوط وهو العقل في صلح امرئ بافصال العقد
والدين في الصب لخله النساء علمهن في هذا يقوم النساء مقام الرجل الواجب حتى اذا نسبت احدهما ذكرها الاخرى
كما ينطبق به النص والولاية وهذا الاصل للامانة ولا يسلخ العقوبات لا يبل سبوطه الاربع منهم وحدهم انما
صلحنا في الاموال لمحوها وكبر وبيع اسبابها ضرورية ان لا يمتنع حرج سبوطه رجلين كل جادته ولا ضرورية
في النكاح لانه اقل ضرر وهو اعظم خطرا ولما روي عن عمر رضي الله عنه انها اجاز سبوطه النساء مع الرجال
في النكاح والفرقة ولا يمتنع اصلته اضرورية والاصل فيها القول بوجودها بل يمتنع عليه اهل السبوط
وهو المحاسة فيها حصل العلم للساهد والصب وهو حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء فيه
سعي الاداء فيه حصل العلم للقاضي لهذا قبل اضرارها في الاخبار ونقصان الضبط بظلمة التسميات
احد بغير امرأة اخرى اليها والنقصان اذا انجز صار كالمكمل لان سبوطه نقصان وهو لا يورث فام فورت
سبوطه وفيها سبوطه المصلحة ايضا فلا يسلخ فيها سقطت بالسببات وهذا الحق في سبوط مع الشبهات
وهذا لان الطلاق يثبت مع الجمال في قوله احد يمكن كالف في صحتها بخلق ما فيه خطر وكذا الوصية يصح مع جهالة
فاحسنه وانه يخلق الاجاز بخطر الموت في صحتها بالمحدوم والمحدوم والوكالة يصح مع الجهالة ويعلمنا بالخطر
وكذا النكاح يثبت بالجد والهزل ومع سبوطه لا يبر لها وما لا يصلح منها والسج لا يصح معها فلا يسلخ سبوطه
النساء مع الرجال مع انه اربطاء سواء فلا يثبت بها ما هو اسرع سواء كان اولي وانما ببل سبوطه الاربع

منهم على خلاف الناس لما فيه من مائة كسب من كبر خروجه **قول** فحلف الناح بالله انما للمكر كما يقولون كان
قبل العنصر ولم كان بعد البعض بالله لعدسيتها وهي بكر **قول** والادعاء ككلمة الى اخره شاع الى ان ينصرف
وزدت هذه اللفظة وحوازا الحكم بالسبوطه بخلاف القياس فيقتصر على مورد النص والنص في هذه اللفظة بعد
ولا في غيرها زيادة بالدلالة فيها معنى الخلف لانه لو قال سبوطه لا افعل كذا لم يكون معنا وفي اليمين معنى الباك اذا قال
سبوطه يمينه على محسوس ما ورثه بها من حصل فعل او تركه او اذا كان كذلك كان لا مسامح عن الكذب بهذه اللفظة اسد
فلا يجوز ما غررها والعدالة لقوله تعالى من شقن حشر الشهاده والمرضى هو الحد في قوله تعالى اشهدوا ذكركم
منكم والان الخبر كمثل الصدوق الكذب في الحجج وهو صدوق بالعدالة يبرح حجة الصدوق هي لا يبرح عرطورات
دنه ادمنه من ركب غير الكذب في عرطورات بعد ركب الكذب ايضا وهو معنى قوله سبوطه غير الكذب في عرطورات
اعلم ان العدالة شرط العمل بالسبوطه لاسبوطا اهله السبوطه لان الفاسق اهل الولاية والقضاء والسلطنة
والسبوطه عندنا وعن يوسف ج ان الفاسق اذا كان في حصة في الناس في حصة ببل سبوطه لانه لا يمكن تميز
الكذب في سبوطه ولو جاهدته لا يحاسب احد سبوطه لاداء السبوطه ومرويه عن عيسى عن الكذب في الاصل سبوطه
لا يبل لان قبول السبوطه لا كرام الساهد قال صلى الله عليه وسلم اكرموا السبوط فان الله تعالى يحق الحقوق بهم
وفي الفاسق امر ما يحلفه فالصلح اذ القيت الفاسق فله وجه مكهم ويكفي بخلنا للفسق فلا مروءة له
فالله لا يبل سبوطه الا ان العاصي لو قضى سبوطه يصح عندنا **قول** قال ابو حنيفة في بغير الحرام على ظاهر
عدالة المسلم ولا يسأل عن الساهد حتى يطقن المسلم وعلمه فيها فان طعن فيها سأل عنها في السر وكما في
العدالة الا في الحدود والقصاص فان سأل في السر ترك في العلانية فيها ما لا يجمع طعن الخصم او لم يطعن وعندها
سأل في الكل طعن الخصم او لم يطعن في كل هذا اخلاف عصر وزمان انه امر في القرع الثالث الذي سبوطه لم يسلخ
ما حرمه لقوله خير القرون الذي انهم هم الذين يلوهم هم الذين يلوهم هم يلعنوا الكذب حتى يحلف الرجل في السبوطه
ول سبوطه وهما اقسام في القرآن الرابع الذي سبوطه رسول الله صلى الله عليه وسلم الكذب وفضل هذا اخلاف عصر وزمان اخلاف
حجه وبرهان لهما ان العضد سبوطه الحجج وهو سبوطه العدل والمروءة والعدالة قبل السؤال عنه بالظاهر هو صلح
للدفع لا للالزام واحدا الى الزام الحكم وذا لا يكون الا في بطلانه فوجب الحرف عن العدالة لا للالزام ولا في حنيفة
قوله صلح المسلمون عدول بعضهم على بعض الا في حدود في حدود سبوطه رضي الله عنه فهدى صاحب الشرح
اقوى بحديث الترمذي لان العدالة ماسة مرحف الظاهر لانه وعلمه لانه ما سئل عنه عما هو موقوف منه فاكفى
بهذا الظاهر لا يات لم يكن اذا لم يكن ثم سارح اذا لم يكن الوصول الى القطع لحماها وهذا لان اقصى حرجه ان
تعرف من جرائع المحطورات متمسكا بالطاعة والعدل على مسكة بالصدق في السبوطه ان لا يرى للملك الظاهر
الصدق حجة لا سحفا في السبوطه اذا لم يكن المسرى منازعا ولا منازعة قبل الطعن في حجه وبعد الطعن جرت
المنازعة وبلا لظاهر لراخ اسلام الخصم وعلمه منازعة عن الطعن ايضا فوجب الترجيح بالسؤال بخلاف الحدود

والفصاح لا ينشأها على الدرك **قول** سئل المسنون أي الصيغة المكتوبة فيها نسبت الساهد وحلته ومصلاه أي
مسحوق الذي صلى فيه ومعنى السؤال السهل المترك إذا خرج الساهد يقول القاضي المدعى بهاتين ساهداً آخر ولا يقول
للساهد أنك مخرج وفي هذا صانته عن هتك ستر المسلم وصانته حال المترك كما لا يظهر صحيح أو مقصداً باضرار **قول**
لا بد من مجمع من المحدث في مجلس القضاء لسأل المترك عن السهود وحضر السهود أم لا أو عدول مقبول السهادة وروايات
العدالة وحدها في الصدر الأول في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه رضي الله عنهم في المعدل كان السوء في الخروج ولا
خاف المدعى من السهود لأنهم كانوا معادين للحق والعدل بالذي لو خرجهم **قول** وإذا كان رسول القاضي
الذي يسأل عن السهود إلى أخيه أعلم أنه كفى الواحد للترك والرسالة والجمع إلى الواحد يصلح لتركه مكرماً
ورسولاً من القاضي إلى المترك من جملة الساهد وهذا عند لي حصة ولي يوسف في أسان أفضل وعند
محمد لم يكف إلا أسان لأن السهادة إنما يصير سهاداً بما يشترط لها الحد كما شرط المترك في
المترك في الحدود ولا أصل لظن السهادة وكما له بالترك وقد شرط الحد في هذا السطر بشرط فيه
الحد أيضاً اعتباراً بالحد السطر والسطر بن الآخر ولما أنها ليست بسهادة حتى لا يسطر فيها
لفظ السهادة وبحال القضاء فكذا لا يسطر الحد وإنما شرطنا الحد في السهادة بالنص على خلاف القياس
أدراجاً منه الصدق فظهر خبر الواحد العدل حتى كان خبر الواحد العدل حجة في الدماء كما لا يست
علم البقر خبر الواحد لا يست خبر الحد ما لم يسلخوا حد الوارث فمقتضى على مورد النص هذا في تركه السهر
أما في تركه العلانية فالحد شرط بالجماع لأن معنى السهادة فيها اسبقاً بها مختص بمجلس **فصل** في ما فرغ
من بيان المراتب في الشهادة شرع في بيان ما يتخلل الشاهد وأما قد تم بيان المراتب لتقديمه في الاعتبار **فصل**
ما يتخلل الشاهد على ضربين أحدهما أن يتخلل الشاهد على غير نوع يثبت نفسه بلا اشتباه كالسج والإقرار
وحكم الحاكم والخصم الفصل إذا سمع الساهد السج والإقرار وحكم الحاكم أو رأى الخصم الفصل وسعه
أن يسهد ولا يسهد عليه لأنه علم بما هو موجب نفسه عما هو مطلق للأداء لقوله تعالى أنتم شهداء الحق وهم
يجهلون وجه التمسك به على قوله وسعه ليس به لأنه أطلق أداء السهادة بحج العلم وقد حصل لكل ما روي
في المرويات والسماعات **قول** ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه إلى قوله أنه ان يسهد بقرره
أن يسهاده الفروع بقرره على سهود الأصل حيث روى أنه لا يثبت في سعادته على السهود عليه وأزاله الولانية
الثانية للغير ضرر فلا بد من الأمانة والتحمل **قول** ولا محل للساهد إذا رأى خطه أن يسهد أعلم أنه
لا يعمل ساهداً ولا فاضلاً ولا يخطأ إذا السوا إلى الساهد إذا رأى خطه لا محل له ليس به إلا أن يذكر الشهادة
وكذا القاضي إذا وجد في إقرار رجل على رجل حق الحق سهادة سهود وشهد الرجل على رجل حتى
من الحقوق وهو لا يذكر ذلك الحكم بذلك لا يسعد حتى يذكره وكذا الراوي المذكر لأجل الرواية لأن السهادة
أو القضاء أو الرواية لا محل له عن علم ولا علم به إلا أن الخط يشبه الخط فلهذا كان خط غيره ولما أشبه خطه

لما لا يروى عن علي رضي الله عنه ولا أصل لا يثبت عند القاضي إلا سهادة ساهدين كإقرار المقر **قول** ومنه
السهاد ليقول ساهداً الأصل الساهد الفرع السهد ليرد على بكر كذا فاسهدت على سهاد في ذلك ويقول سهد
على سهاد في أني سهدان فلان فلان فرغ من عندك كذا أو تقول سهداني سمعت فلاناً يقول كذا فاسهدت على
سهاد في أني لا أقول على ذلك لا يتحمل ليرد على أصل الحق المسهود به وهو امر الكذب كذا لا يقول سهد السهاد في
لأنه يتحمل ليرد على مراده فاسهدت على سهاد في يكون امر الفرع عن السهادة على أصل الحق مقصداً لأن الفرع ما عنه
وأداه عليه فلا بد من أصل أو كونه **قول** حل له ليس به ولا نقل أسهد لي حتى لا يحتاج الأصل إلى أن يقول
أسهد في فلان على نفسه لأن من سمع ما هو محجج بنفسه **قول** ويقول ساهد الفرع عند الأداء أسهدان فلان
أسهد في على سهاد تة لفراناً أو عند تكة وقال أسهد على سهاد في ذلك لا بد من سهاد تة وذكره سهاد الأصل
وذكر التحمل لها لفظ أطول من هذا وهو أن يقول سهدان فلاناً أسهد في على سهاد تة أنه سهدان فلان فلان
أو عند أسهد على نفسه لفران فلان فلان عليه الفرع ومنه وقال أسهد على سهاد في أني أسهد لفران فلان
أو عند لفران كذا ولفظ أقص منه وهو ليقول الفرع أسهد على سهاد تة فلان كذا أو كان ينبغي سمع
الجمعة السخينة ج به وهكذا ذكر محمد في السير الكسر ولكن خبراً لم يورأ وسطها **قول** ومن قال أسهد
فلان على نفسه كذا لم يسع للسماح أن يسهد على سهاد تة حتى يقول أسهد على سهاد في ذلك لما مر أنه لا بد
من التحمل لو كذا هذا ظاهر على أصل محمد لأن القضاء عنه بسهادة الفروع والأصول جمعاً حتى أسهر كوا
في الضمان عند الرجوع على معنى السهود عليه بالخيار لشرائه ضمن الأصول ليرسأ ضمن الفروع وليس مخاه أنه
بعضي النصف على الأصول بالنصف على الفروع وإذا كان كذلك المسهادة فلا بد من نقل إلى مجلس القضاء فلا بد
من التحمل لم يوجد وأما عند فلان الحكم ولر كان يضاف إلى الفروع حتى يحل الضمان عليهم دون الأصول عند
الرجوع ولكن تخلفهم إنما يصح إذا عاينوا ما هو محجج والسهادة في غير مجلس ليست بحجة فيجب النقل إلى مجلس
القاضي ليسر حجه ويظهر التحمل حصل ما هو محجج فلم يكن بد من النقل والتحمل **قول** ولا يقبل سهادة
سهود الفرع إلى أخيه بقرره لأن السهادة معنى المدلى فسلطون الحق عن الأصل وقد حقق الحق بهذه الأشياء
أما الموت فظاهر فكذا المرض لا يكلف المريض نقله بكلف القاضي بحضار المسج سفيج وأما الخصم فالمعتبر
فيها السفلان المراد منها محضر الفصل والعاصل مدة السفر ليرسأ أحكام عليها وعن أبي يوسف أنه
لم يحل السفر سوطاً ولكنه قال كان غاساً على المسافر ولو غدا إلى القاضي لا السهادة لم يستطع ليرسأ
ما هله صح السهاد لأن أحوال المحقق أحب ما يمكن ذافنا فلنا وهذا الساهد محتسب فلا يجوز أن يكلف
ما فيه حرج والطاهر أنه لا يكلف لذلك أيضاً فامه المحسنة وفي المسوطة في غير منزله حرج عظيم غاية الأمر إذا
السهادة فرض عليه ولكن بشرط أن لا يلزمه حرج قالوا هذا رفق إلا أن الحسن **قول** قال عدل سهود
الأصل سهود الفرع نصت له في رفع الثاني ساهداً على ساهد الفرع إذا صلح مكرماً فلا فرق بين تركه

وركنه غيره فقلت شهادة لنفسه لا تصح الا بعد طه فكان منها فيه فقلت الحد لا يثبت لهم عمله كما
لا يثبت في شهادة نفسه مع احتمال انه سبيل لصير مقبول القوا ان لم يكن له شهادة **قوله** وان سكتوا
عن تعديلهم جاز ونظر القاضي في حالهم اى في حال سبيل الاصل بان يعرف عند التهم حسن موطن اهل المكنة
وهذا عند لي يوسف رح وعند محمد لا يثبت لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرفوها لم يسئلوا الشهادة فلا
يثبت ولا لى يوسف ان الواجب عليهم النقل لا التحديل لانه ربما عصى عليهم فاذا فعلوا فالقاضي يحرف
الحدالة كما حصرها وانفسهم وسهدوا **قوله** وان انكر سبيل الاصل الشهادة لم يثبت شهادة سبيل
الفروع ومعنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما لنا او غابوا يوم جاء الفروع وسهدوا
على سبيلهم هذه الحادثة امامهم حضرة فثبتت الشهادة الفروع وان لم يسئلوا وهذا لان المحمل
مصرط وودفات للتعارض من الخبرين **قوله** واذا سهد رجلان على شهادة رجلين على فلانة ثبت فلان الفلانة
انها اقرت فلان كذا وقالوا انما احبنا انما عرفنا انها بحسبها فجاء المرأة وقال اى الفروع لا ندرى
هي هذه ام لا فالقاضي يقول للمدعى ورسد كل الحق على فلانة ثبت فلان الفلانة حتى اخبر الشهادة وهذا
لانهم نقلوا كلام الاصول كما يحلوا فصح النقل قولهم لا ندرى هي هذه ام لا لا يوجب حرجا في الشهادة لانهم ان
لم يعرفوها فقد عرفها الاصول اما لم يحكم بهذه الشهادة لان الشهادة كصفت على المعرفة بالنسبة والمدعى
يدعى الحق على الحاضر ويحتمل ان يكون الحاضر عندها فوجب الموقوف حتى يسهد ساهدان منها فلانة بحسبها
وذلك لا يسهدوا اذا حملوا الشهادة بسبع الحدود وذكر الحدود من غير مغفرة عسه وسهدوا على المرمى
فقال للمدعى هات ساهدتين يسهدان لهذه الارض المحدودة بهذه الحدود وفي هذا المدعى عليه لم يصح لفضا
وكذا اذا انكر المدعى عليه ان الحدود المذكورة في الشهادة حدود ما في يده فلان من ساهدتين يسهدان
ان الحدود المذكورة في الشهادة حدود ما في يده **قوله** وكذا كتاب القاضي الى القاضي اى اذا ورد
كتاب القاضي الى القاضي فيه يدعى فلان فلان فلان فلان على فلان كذا من المال انكر ذلك الرجل
لم يكن هو فلان
الى القاضي كعمل الشهادة على الشهادة الا ان القاضي يولاه واما انه سهد بالثقل **قوله** ولو قالوا
في هذين المائتين اى في الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي فلانة ثبت فلان المحمل لم يحرج
نسبها الى محمد وهو العمل الخاص وهذا لانه لا يدرى التعريف وهذا لا يحصل بالنسبة العامة والنسبة
الى بنى عامه لانه لا يحصى عددهم فلا يحصل التعريف بخلاف النسبة الى الفخذ لانها خاصة فتحملوا
في العادة ان يوسط بينهما في النسبة **فصل** اقرانه يسهد زورا بشهر فقط اعلم ان ساهد الزور
بحر اجماعا اصل القضاة سهادته اولم يثبت لانه اركب حرمه اتصال ضررها بالمسلمين قال صلح
ابها الناس عدلت شهادة الزور بالسر ان الله تعالى لم يلائقوا الرجس من الاوثان واجتنبوا

قول الزور وساله رجل عن الكبار فقال لا يشراك الله وعصوف لوالد زور وصل نفس بخم حق وقول الزور
وليس فيها حد من قدر فحرر جزاءه ونكره الا انهم اختلفوا في كيفية فقال يوسف رح بخبره بشهدين
فقط وقال يضر في حبس وهو قول المسافعي لهما ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه ضربه ساهد الزور ارحم
وسمى وجهه الى اخر ما فرغ من المنزلة لم يشرب حارضا كان سهر ولا يضرب وسحبته الى السوق ليركس سوقنا
والى مومه ان كان غير سوقى بعد العصر اجمع ما كانوا يقولوا وحواها هذا ساهد زورا فاحذروه وحذروه
الناس وسرع كان فاضا في نزل الصحابة رضى وسئل هذا الشاهد على عصى على الصحابة ولم ينكر عليه احد منهم فحجل
محل اجماع وكان هذا من احتياجا اجماع الصحابة لا يثبت الشرح لانه لا يرى عليه التابع ولا ان الضرب
ان صلح زاجرا بحق حرمه باسهم لم يصلح زاجرا حتى ما شرب بل يصد عنه الرجوع فوجب المحقق باعتبار وحد
عمر محمول على السياسة لذلك المصلحة الى اربعة وعشرين في الكذب في اقراره على نفسه اما لا يطعن الى اسائه ذلك لئلا
الزور عدنا المقرة على نفسه بذلك لانه لا يمكن كذبه في اقراره على نفسه اما لا يطعن الى اسائه ذلك لئلا
لانه بقي الشهادة والسنة حجة للاسات دون النفي **الرجوع عن الشهادة**
اعلم ان الشهادة سرعت للاسات والرجوع عن الشهادة تساهلها فلذلك قرن بها ولا ان الرجوع عن الشهادة
تكون احدها فخرج عنها ركنه قول الساهد سهدت زورا وسرطه ان يكون عند القاضي حكمه وجوب الحرر
كما سنا والضماني مع الحرير ان رجوع بعد القضاة وكان المسهود به مالا ووراءه زور وعرضه شرط جواز ان
الرجوع عند القاضي **قوله** مثل الحكم بما سبقه لظهور السافض من كلامهما والقاضي لا يرضى بكلام
مسافض وهذا لانه عند ذلك لا يرجح جانب الصدق على جانب الكذب ويدرون رجحان الصدق لا يصح
ولم يضمنوا لانهم لم يسئلوا سائل المسهود له ولا على المسهود عليه **قوله** واذا سهد ساهدان بمال فحكم
الحاكم بهم رجعا صمنا المال للشهود عليه ما ائتنا سهادتهما لا قرارهما على انفسهما سبب الضمان هو الشهادة
الباطلة والسافض لا يمنع سور حكم اقراره على نفسه وهذا لان السبب اذا كان بعد اقراره الماسر في الجواب
الضمان كحق البئر ووراءه السعد في السبب الذي كان بينهما وقال السافعي لا يضمنان لانه لا اعسار للتسبب
عند وجود المباشرة ولا يلزم عليه القضاة على المسهود اذا رجعوا من وجود المباشرة على اصله لانه لا يما اعتبر
السبب بما احسها في امر الدماء الذي انه يقول ان القضاة في باب القسامة ولانه منصوص عليه لما في في
موضع فلنا لا يمكن ايجاب الضمان على المباشرة وحصول التلافى بمصانه لانه بمنزلة الحجج رجعت منها الى القضاة
فان جد ظهور عدلتهما وجب عليه القضاة سعادته لو اسبح منه وامر وحل بحزرو لو اوجبا الضمان عليه مسبح
الناس عن اقامته ولا يمكن استسقاؤه حرمه على ان الحكم ماضى وسلط المسهود له على مال المسهود عليه بالقضاة
وسببه سهادته المسهود فاصفنا الحكم الى اصل السبب **قوله** وانما يضمنان اذا قضى المدعى المال دينيا
كان او عسائنا على ان يحق الحسن ان عند تسليم المال الى المقتضى له فاما اذا انفت بدو على ماله فلا يحق

بالكدان الدخول لا سبها دتاما **قول** لان الولاء لا يحول اليها لان الحق لا يحول اليها ساهد من يد الضمير
 لانه ما لا يحتمل الفسخ ولا يحول الولاء ضرور لان الولاء لا يمتنع بالمض **قول** قال الشافعي في بعض مناهما
 كالمكر لان كل واحد من سبها دتاما اولى لان الولاء على التمثل والمكر منع عنه جميعه الشرح فكان معنى
 السببه وهو الاقصا في الشهادة اكبر وقد وجب العصا ص على المكر فلا يحبها اولى بغير قولنا ان الاقصا
 حراما بسببه القتل لم يوجد منها القتل ما بسببه لانها فعل الولي فان قلت هذا مسلم ولكن احلنا السبب
 المؤكد بالعمل بمنزلة المباشرة وقد وجد وهو اداء الشهادة على المسهود عليه والمكر من مباشر القتل سبها دتاما
 اذ لو سبها دتاما لما حكم بالقتل لو لم يحكم بالقتل لما كان من حمله فلت الشهادة ليست بقتل حقيقة وانما يصير
 بواسطه ليست بذات الساهد وهو حكم القاضي واخشا الى فعل المسهود عليه والفعل لا يخشاى فالحق للنسبه
 الى المسهود كما في لانه سبها دتاما في دفع القفص بخلاف المكر لان المكر ضار الى المكره فاصف فعله لانه لا خسان
 فاسد واخشا الى المكر صحيح على انه لم يفتح النسبه بالكلمه فلا اقل من يوارى السببه وما يبعد القفود بخلاف الدية
 لان المال يثبت مع السبها دتاما **قول** في المكر وانما القتل مباشر لم يوجد وكذا سبها دتاما لان السبب يقتضي اليه غالبا
 والبعض في هذا لان الحق عن القضا صرنا وبالله قال الله تعالى ان تخفوا اقرب للتقوى بخلاف المكر لانه يؤثر
 حوته ظاهرا مسئل لان الامر على القضا صرنا ان الولي يقدم على التمثل لكونه مباطلا له وانه يدرك بانه والظاهر للمكر
 لا يسل لانه لا ما ح له فله ويحتل برى يدع المكر عنه او بالحقة العوت **قول** وان رجح سبهود الاصل الى غير العضا
 وبالله سبهود سبهود الفروع على سبهود سبهود لانها لم يوجد من سبب موجب الضمان لانكارهم سبب
 الخلاف هو السبهود على سبهود سبهود ولا يسل للتخا رضى من الجز من قضا ركون السبهود بخلاف اصل الضمان
 واليحمل لانه من **قول** وان قالوا سبهود سبهود غلطنا لم يصحوا عندنا كما في المتن ومحمد يقول يضمون بناء
 على الفرع عن قضا ما مقام الاصول على سبهود سبهود الى المجلس العضا فاما العضا حصل سبهود الاصول فكانهم حصروا
 بانفسهم وسبهود سبهود رجحوا من سبهود الضمان **قول** ولو رجح الاصول الفروع محسنا فممن الفروع لا غير
 عندها لان سبب الخلاف الشهادة العامة في مجلس العاض واذا وجد من الفروع فوجب الضمان عليهم عند الرجوع
 وعند محمد رجح المسهود عليه الخا ران سبب الفروع والرساء ضم الاصول لان العضا وقع كالشهادة الفروع حسب
 ان العاض غايب سبهود الفروع ووقع سبهود الاصول حيث لم يفرع ما سول عنهم وقد سولوا سبهود
 الاصول بانهم في ضم من الى الفرع سبها دتاما والحيثان مغاير لان سبهود الاصول على اصل الحق شهادة
 الفروع على سبهود الاصول فلا يمتنع منهم في البض من كل فروع ولا يسل للمسهود عليه الخا ران كالاخصاب
 مع غايب العاض فباللخصوب منه لضمها سبها دتاما **قول** وان قال سبهود الفروع كذب سبهود الاصول
 او غلطوا في سبهود سبهود اي قالوا ذلك بعد العضا لم يضموا لانهم ما رجحوا عن سبهود سبهود وانما سبهود سبهود
 بالرجوع ولم يلفقت الى قولهم لان العضا المضى السبب يقولهم كالاخصوب رجوعهم **قول** وان رجح المكون

عن التزكده ضمنوا عند لي حسمه رج سنا على الحكم بضا في الشهادة والسبهادة انما يصير محمدا بالعدالة والعدالة
 انما يست بالتركة فصار في معنى علة العلة كالرعي فان سبب المضى السبب في الجو او ذاسبب الوصول الى الرعي ذ
 سبب الخرج وذاسبب براد في الامام وذاسبب الموت ثم الموت اضافة الى الرعي الذي هو العلة الاولى حتى تحت احكام
 القتل من العضا صر الدية والكفاة وعندنا لا يضمون لانهم انواع السبهود حصر اقصا رجحا لواء السبهود
 عليه بان سبهود وانحصار ولو سبهود بالاحصان ثم رجحوا لم يضموا عندنا خلافا لفرج له للحمية سبب
 عنده فصار كحقيقة العلة ولنا لا الاخصان في معنى العلامة لان حكم السبب لا يمنع انعقاد العلة الى سبهود الرنا
 اذ اوجد لم سوبف حكمه على احصان يحدث بعده فانه اذ ان في ثم احصن لا رجح ولكن لا احصان اذ ثبت كان معر فا
 حكم الرنا فثبت انه علامة لا سبب فله محاق به الوجود والوجود ان الحكم لا يضاف الى المظهر **قول** واذا سبهود سبهود
 بالمر من عناه فالانه قال الجدة ان خلت لدار فاست حرا والامراته ان خلت لدار فانت طالق وهي غير مدخول بها
 وسبهود اخر ان لوجود السبب الى الدخول فرجح الفرع بعد الحكم فالضمان على سبهود العاض ورجح السبب وهو قوله العبد
 او نصف المهر لانهم سبهود العلة اذ المهر ما حصل بالاعتاق المطلق وهو الذي استواتك النكحة وانما كان السبب
 ما نفا عند وجود السبب اصف العلف الى علمه دون زوال المانع **قول** رجح سبهود السبب وحدهم ضمون عند
 البعض بناء على السبب اذ اسلم عارضه العلة على علة لان العلة لم يجعل عللا له وانما فاستقام لرجحها السبب
 والصحيح لسبهود السبب لا يضمون الى الفروع علمه في الزادات والى هذا انما سمى الامة السبب خسي رجح والى الاول في
 الاسلام الفروع والى سبهود سبهود اخر ان بانها طلعت واعقب بالمعوض وهو كلسر **قال** والله اعلم
باب في الوكالة كل عقد جاز ان يحقده الانسان اعلم ما جاز ان يحقده نفسه
 مستداه جاز ان يوكله به غيره كالبيع والسر والاجارة والنكاح والطلاق والخلع والامانة والاستعانة والهيبة
 والصدقة والاداع وبغاضى الدين والرهن والارتمان والاراض والخصومة في سائر الحقوق اعلم الوكالة لفظ
 ومنه الوكيل اسم الله معني الحافظ ولعلنا اذا قال كلنك ما لي انه يملك الحفظ فقط وقيل التركيب الى علم
 معني المعوض والاعتماد ومنه الموكل يقال عا ليدته نوكلنا اي فوضنا امورا وسلمنا فالتوكل المعوض في الخبر
 وسمى الوكيل لان الموكل وكل اليه القيام بامره اي فوضه اليه فحصل معنى فقولنا انه يوكل اليه الامر والوكالة
 بالكسر الفتح لغيره وهي سر وعه بالكتاب قال تعالى فبعثوا احداكم يورثكم هذه الى المدينة فاحذر الله حاله
 اصحاب الكهف انهم وكلوا واحدا منهم بسرا الطعام وما قص الله تعالى عن الامم الماضية بل انكار ان يكون سر حنة
 ما لم يظهرنا سبهود السنة بعد وكل رسول الله صلح حكمهم من خرام بسرا الاضحية وود وكل عروه البارقي واجماع
 الامة والمحول فندرج الانسان عن حفظ ماله عند خروجه الى السفر وود يحضر التصرف ماله العله هدايه
 او لكبره استخاله او لكثرت ماله فحتاج الى فوض البصر في الخبر بطريق الوكالة **قول** كل عقد جاز ان يحقده
 الانسان بنفسه جاز ان يوكل به غيره الذي يحتل العدة وان كان صسا عاقلا او عبدا محجورا بكل ما عتده

قوله ويجوز الوكالة بالخصومة أي بدعوى الخصم والجواز المصرح في سائر الحقوق أي في جميع الحقوق وقال
عند الله سبحانه على من لا يحضر خصومه أبدأ وكان يقول السطان عندها جماً وكل عمل فلما كبر وعمل
واسن وكل عدائه ثم قال فهو وكنت في قضائي عليه فهو علي ما قضيت له فهو ولي له بملك ما شئت الخصومة بنفسه
فملك فهو يرضى إلى غيره ليعوم فيها مقامه وقد يحتاج ذلك لعله هدائه أو لخصماته بنفسه عن المدد عند القضاء
والحكام وعليه إجماع أهل الإسلام **قوله** وكذا ما بقاها واستغناها في الحدود والقصاص إلى آخره اعلم
أن التوكيل بالحق هو الذي يناديها واستغناء الحقوق أي بضمها جازي في الحدود والقصاص فإن التوكيل
لا يصح باستغناء ما يحرم نفسه الموكل عن المجلس لأنها ليست بالأسبق ولا يستوفى ما يقوم مقام الخبر لما فيه نوح سببه
وقال السافعي يستوفى الحق في حال غيبته الموكل فاعلم أن الحق لا يحد ولنا أنه عقوبة سقطت بالسبب ما سببه
العقوبة في حال غيبته الموكل لجواز التوكيل بعقوبات التوكيل لا تسع به بل هو الظاهر إذا حققت ودون قال تعالى
فمن تصدق به فهو مكفّر له ولهذا إذا كان الموكل حاضر أعوز للتوكيل يستوفى لأنه لا يمكن فيه سببه الخصم
عناج الموكل إلى ذلك لعله لهدائه في الاستغناء أو لأن قلبه لا يحد في الخلاف لا يستغناء في غيبته السبب لأن
رجوعهم نادر **قوله** وقال أبو يوسف لا يجوز الوكالة ما سأت الحدود اعلم أنه يجوز التوكيل ما سأت حد السرقة والتزوير
والقصاص ما قامه السهمود وأدبني فلما توكيل استغناؤه وقال أبو يوسف رجح لا يصح التوكيل ما سأت الحدود
والقصاص ما قامه السهمود أيضاً وقال محمد بن مصطفي الظاهر أنه مع أي حصة وقيل هذا الخلاف في حال غيبته
الموكل فاما عند حضرته فهو جازي إجماعاً لأن كل كلام لو حذر من التوكيل عند حضرته الموكل يعمل الموكل إذا لم يكن
فيه عهده على التوكيل كسر النكاح وإلى يوسف التوكيل بمنزله البديل عن الأصل لا يدخل في هذا الباب
ولهذا لا يستلزم السهادة على السهادة وبكأن القاضي في السهادة مع النساء مع الرجال بالأسارة
حر الأخرى التي هي بوجوب الجباة ولا أن المقصود من الأسارة لا يستغناء فإذا لم يصح التوكيل لا يستغناء فلا يصح
التوكيل ما سأت أيضاً بغير ما قال أبو يوسف رضي الله عنه ومحمد بن التوكيل ما سأت ليس بحد وقصاص فلا يضاف
إليه الحد وهو الخصومة فصح التوكيل فيه كما في سائر الحقوق وهذا لأن جوب الحد يضاف إلى الخيانة وظهوره يضاف
إلى السهادة والخصومة شرط محض لا يرتكز في الوجوب الظهور إذا الحكم لا يضاف إلى شرط **قوله** وعلى هذا
الخلاف التوكيل بالحوادث في حال غيبته الحد والقصاص كلام له في حصة من التوكيل وقع هذا بدفع دعوى
القصاص الحدود فقامت مع السبب ما سأت حتى يستحق القصاص من السهادة على السهادة غير أن
أقرا التوكيل لا يعمل عليه لأن فيه عدم الأمر به والتوكيل ما سأت حد الزنا وحد السرقة لا يصح إعماله لأن لا أحد
فيه وإنما نعاه السنة على وجه الحسبة فإذا اجتنبا عنه لا يصح توكيله **قوله** قال أبو حنيفة التوكيل بالخصومة
الأرض الخصم إلا أن يكون الموكل مريضاً أو غاسماً مبيعاً بملكه فصاعداً وقال لا يصح التوكيل بغير رضا الخصم وهو
قول السافعي ثم فصل الخلاف في الصحة والصحة للحكم في اللزوم فعنده هي صحة غير لانه حتى لا يلزم الخصم

١٢
قوله وإذا دفع التوكيل إلى غيره من ماله ومثل المسح فله أن يرجع به على الموكل تأويل المباداة الحكم حصلت
ومن التوكيل الموكل فصار التوكيل كالباع والموكل كالمشتري منه حتى لو أخلفنا في البيع الثاني ورد الموكل بالحب على
التوكيل سلم المسح للموكل من جهة الموكل فرجع عليه بالتمويل **قوله** فله أن يرجع حتى يسوفي إليه سواء بعد البيع أو لم يند
وعنده فليس له حق المسح لأن يده كيد الموكل حكماً ولو سلم إليه لا يكون له حق المجلس كذا هنا ولنا أن التوكيل كالباع والموكل
كالمشتري وكان له حق المجلس كالباع واستقط هذا الحق بمجرد الوقوع في يده لأنه لا يمكن التحرز عنه حتى ينقض
للموكل على وجه أن يصير الموكل به فأيضا لا يمكن التحرز عنه للموكل ما لا يستطيع التحرز عنه جعل عفو أو كان حكم
الخدم فلم يكن له ليل سقوط حقه في المجلس أن يجعل يد التوكيل كيد الموكل حكماً في حكم هلاك من مال الموكل
ولم يسقط الممنوع له في حق عدم ولأنه المجلس له بالتمويل ما يكون منه موقوف فيكون الموكل عند عدم المجلس بنفسه
عند المجلس **قوله** فإن حبسه فملك كان مضموناً ضمان المسح عند الحسبة ومحمد رجح أي يكون مضموناً ما لم يكن
فلت في حصة أو كبرت لأن التوكيل مع الموكل كالباع مع المشتري يسقط كل المبيع له وضمان الخصم عند زوره
وهو لا يكون مضموناً ما لم يكن مسلماً أو بالعمد للمالكين مسلماً لأنه صار غاصباً بحسب ما ليس له حصة بناء على أصله
لما مر لأن وضمان الرهن عند ذي يوسن حتى لو كان فيه وفاء بالمسقط والإرجع بالفصل على الموكل لأنه يضمن
المجلس للاستغناء كالرهن عن حقه للمسح مضمون على التوكيل بالمجلس استغناء المبيع لم يكن مضموناً عليه بل المجلس
وهذا هو الرهن عند من قال الموهون أنما صار مضموناً على المبيع من أيدى المجلس لاستغناء حقه بخلاف المسح لأنه
مضمون على المبيع من أيدى المجلس لأن المسح بنفسه هلاك المسح وانفسخ أصل العقد هنا بل يفتى من الموكل
وبالحق فلا يكون نظير المسح فلنا يسقط المسح فيما بين التوكيل الموكل ما لورده الموكل بحسب ورضي التوكيل اعلم أن
شمر الخلاف يظهر فيما إذا كان الخمس عشر مائة ووجه المسح عشرة ورجح التوكيل خمسة على الموكل عند من يقول بضم
الرهن عند من يقول بضم الضمان الخصم إذا كان المبيع عشرة ووجه المسح خمسة عشر رجح خمسة على التوكيل عند من
يقول بضم الضمان المسح سقط المبيع والأصح **قوله** وإن وكله سراً عشرة أو طالعاً لم يدرهم إلى قوله ولا إلى حصة من
ما قاله أن المقصود هو المسح لا المبيع وكله سراً عشرة أو طالعاً لم يدرهم بشرط الزيادة فلم ينفذ عليه الزيادة بل سجد
على التوكيل بخلاف ذلك المسح لأنه وافقه فيما هو الأصل أنه وكله ببيع هذا العبد ووداع هذا العبد فسجد عليه
والتم ما رجح فلا تحيل المحالف فيه **قوله** ولو وكله بشرط أي بعينه ليس له الرجوع بنفسه ولو أسدرك بنفسه
فمولا لا يرجع لأنه يقول الموكال الترم أن ما لو حذر سراً به لهذا فهو الموكل وهو أعلم بملكه ولو وقع لنفسه لا يرجع
إلى حرر الأمر ولأنه بقصد عز نفسه فما وافق أمر الأمر وعزله يكون بالخلاف لا بالوفاق فلا يعمل بصدقه **قوله**
حمله الحالة على ما عمل به سرعاً أو بغيره عادة هذا التمسك بدلالة العرف والسرع بعد ذكر المسألة من أضافه العقد
إلى راعهم أمم وأضافه العقد إلى راعهم نفسه والتمسك بدلالة العرف العادة سائل للسلب من أخ العرف سببان
مصنف العقد إلى راعهم نفسه سبب لنفسه والمصنف إلى راعهم أمره سبب لأمم فاما التمسك بدلالة السرع

انما ترجع الى المسئلة الاولى خاصة اذا الشري لنفسه بضافه العتد الى دراهم غيره حرام ولكن الشري لغيره باضافه
العتد الى دراهم لنفسه ليس حرام **قول** وحاشا لرجلا سيرا عند الف الى اخره اعلم ان هذه المسئلة على ما به اوجه
لانه اما ان يكون ما مور اشرا عند حسنة او غير عنه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الحد صاحب اخبر الوكيل الشرا
او مسافا كان ما مور اشرا عند حسنة فان اخبره بشرا والحد في القول للمامور اجماعا مفقودا كان المامور غير مفقود
لانه اخبره عن امر يملك استنفاة والمخبر به في الحق والسوت يستغنى عن الاسهاد فمصدق له وله المطلقه راجعة هي
في العتد وكذا في القول له ولهذا وقع المقضي على القول اذا اراد على لسانه بالنكاح حيث لا يستلزم النكاح عند اخبر
وان كان الحد صاحب اخبره بالهك عند حد الشرا وانكره الموكلا فان كان المامور غير مفقود فالقول للامران اخبر
عالم الملك استنفاة وعرضه الرجوع بالامر منكر وان كان المامور مفقودا فالقول للمامور مع حسنة لان المامور كان مائة
في يده وقد ادعى الخرج عن عتده الامانة والوجه الذي امر به فكان القول له وان كان الحد غير عنه فان كان حيا
فقال المامور اسرعت لك قال الامر لا بل هو عند كذا فان كان المامور مفقودا فالقول للمامور لانه اخبر عما يملك استنفاة وان
لم يكن مفقودا فالقول للامران عند لي حسنة وعند ما القول للمامور لانه اخبر عما يملك استنفاة فصح كما في المختار له
ان الوكالة لا تساوي الهمم وهذا موضح التهمة فلا يسل قول له وهذا لانه امر شرا عند غير عنه والمامور شرا
عند غير عنه كما يملك الشرا للامر يملك الشرا لنفسه فله علمه اسرعه لنفسه فلما لم يحجبه احال الشرا على الموكلا في
هذا اجاب الموكلا باحسان المحتمل فلا يملك الحد اذا كان الحد حيا لا يملك الشرا لنفسه بل في ذلك المامور حال
غمته بخلاف حال حضرته وبخلاف ما اذا كان المامور مفقودا لانا انما صدقناه باعتبار المامور الذي ادعى الخرج عن الامانة
فتنحه حكم المسح والامر به هنا وان كان الحد حيا فان لم يكن المامور مفقودا فالقول للامران لانه اخبر عما يملك استنفاة
وعرضه الرجوع بالامر منكر وان كان المامور مفقودا فالقول للمامور لانه امر شرا عند غير عنه والامانة
فكون القول له **قول** وحاشا لرجلا سيرا عند الف الى اخره اعلم ان هذه المسئلة على ما به اوجه
اما امر به فان قلنا ما اخذ لان قوله بحق لغيره ان امره بالوكالة فاذا انكر الامر بعد صا رسا فضا والمناقص القول له
فكون للموكلا فان قال قلنا ان لم امر به به لم يكن له ان اخذ لان امره بالوكالة فاذ انكر الامر بعد صا رسا فضا والمناقص القول له
اسرى له صار سحالا الذي اخذ من المسرى يكون العتد هذه على المسرى لان المسرى له لما وجد الاموال له بطل
او اراد المقتل لزم الشري للمشرك فاذا سلمه واحده صار سحالا لتعاطي كالمسرى سئلا غيره بغير امره حتى لزم المشرك
فان طلبه المسرى له فسلمه المسرى له واحده كان سحالا لتعاطي بغير هذا ان سح التحاطي كل كونه واخذ واعطاء
سعدا بالتسليم على جهة السج والملك والحد اعطاه المامور لانه ليس في الخمس الاموال فيه سواء الوجود
التماضي وهو الاصل في الباب ولا ان العادة بمحج الكل **قول** وحاشا لرجلا سيرا عند الف الى اخره اعلم ان هذه المسئلة على ما به اوجه
منافا سري احد ما صح لان التوكلا يطلق في حق على اطلاقه وقد لا يقع الجمع بينهما في الشري فوجب له سقود على
الموكلا ان اسرى بعممة او سفصا في بخاس الناس وهذا بخلاف لو سري بعممة فان سري بعممة ما بال فومتها سواء

فاسرى احد بها بعممة او اقل صح لان يطلق سها لالف بالعدن وممنها سواء دلا على التسليم بينهما بصفين
فضا وكان امر شرا كل احد بعممة وعدا وافر لرسيراه ما قبل منها فعدا لالف الى حمر وان اسرعه ما كرم منها
فعدا لالف الى سري فلا يلزم الامر قلت الزادة او كمرت الى الشري الى اخرها في المم قبل المصم لان عرضة بحد
العدن بالف في حد حصل فان قلت بخلاف حد حقوق الشري لا يوقف فكيف يكون كله للموكلا قلت العمل بالصرح اقوى
من العمل بالدلالة والموكلا صرح ما كتساب العدن بالف انما علمنا بالدلالة اذا لم يحارضا الصرح فاذا اجاب الصرح
بطل الحد بها وقال ابو يوسف في محله ان اسرى احد بها الى اخرها في المم **قول** ومن له على اخرا لالف فان
ان سري هذا الجدي بن له علمه فاسرعه صح وان امره ان سري به عند غير عنه فاسرى عند اخبر
للمامور حتى للمخات من مال المامور والالف علمه فان مضى الامر فهو له وهذا عند لي حسنة وقال هو الامان
للأمره الوجهين وكذا اذا قال اسلم مالي عندك الى فلان وكذا صرح واذا قال الى من سئلت فحلي الخلف وكذا اذا امره ان
يصرق ما علمه واصلة للوكلا الشري اذا اصيف الى من على الوكلا لا يصح عتده اذا لم يكن الباسع او المسح
معسنا ولها ان الدراهم والدرانير اسحسان في المعاضات عتدا كانت او دينا ولهذا لو اسرى سيرا بدراهم
على المسرى لم يصادق ان الدين لم يكن لم سطل الشري وحبب من الدين اذا لم يصح صا رسا بقصد الاطلاق
سواء ولو وكله بان سري عندا بالف لم يحسن الا لالف بل اطلقه صح التوكلا لزم الامر وان لم يكن الباسع او المسح
معسنا كذا هنا ولا في حسنة ان هذا التوكلا حصل للملك الدرر غير علمه الدين وهو الملك للملك الدين من غير
من علمه الدين بنفسه من غير ليرى كله بفضة فلا يملك الامر به ايضا ولهذا اصبح ان سري سيرا بن على
على غير المسرى في المقود سعت في الوكالات حتى لو صد الوكالة بالدين منها انما الحزن اسقط الدين وهكذا
الحزن عند الوكلا بطلت الوكالة وفي الصرف يكون امر اصرف بالملك الا بالفضة فلهذا الدين لا يملك الا بالفضة
فضا امره بملك ما لا يملك هو باطل كل مال اعطى مالي عندك من الدين سبت الحامع ان كلامه بملك ما هو غير
مملوك بخلاف ما اذا اعطى الباسع لان الباسع ينصب كخلاف عن الامر بفضة الدين لانه معلوم مصا ر الباسع باضا
لرب الدين ولا يصرق ايضا لنفسه كما لو وهبته بنه على غيره ووكلا الموهوب له بفضة وكذا اذا كان
المسح معسنا لا في حبس المسح سحر الباسع كما لو عصى الباسع ومتى اهتم المسح او الباسع يكون الباسع محمولا
والمحمول لا يصلح وكذا وهذا بخلاف ما لو قال اخبره اطعم عني عشرة مساكين او قال ادركوه مالي فانهم يجوزوا العتد
بنصب كذا وان كان محمولا لانه جعل الملك لله تعالى ونصب الفقير لله تعالى وكذا اعطى الله تعالى في بفضة
وهو معلوم لم يصح التوكلا بعد الشري على المامور فملك من له الا اذا مضى الامر منه مصا رسا بالتعاطي
قول وما هو معلوم فان قلت بسكك لواحدها ما جرح معلومة وامر المستاجر بالمرمة عن يجره وان كان
هذا يملك للدين من غير علمه الدين وهو الاجر من غير ليرى كله بفضة لان الاجر محمول ووكلا المحمول لا يصح
قلت ذلك قولها وليس كل قول لكل ما جازنا عسارا الضرورة فان المستاجر لا يجد الموجه كل قس فجلنا الحام

فاما مقام الموجبة النفس فانه قاضى في **قول** وخرج الى اخرها واما ان سرى بها جارية فاشهرها
فقال الامر اسرتهما بخسماة وقال المأمور ان تقول للمأمور اذا كان لا يسهل لهما ما يسهل لهما من غير ان
عن عمد الامانة والامر يدعى نفسه حق الرجوع على المأمور بخسماة والمأمور سكره والقول للمتكلف ان كانت مساوي
خسماة فالقول للمأمور ان قال المأمور ان قال المأمور سكره والمأمور سكره والقول للمتكلف ان كانت مساوي
سواها مساوي خسماة فلزم الامد المأمور وان لم يدفع الالف المسئلة كالمال فاقول للمأمور فلزم الامد
المأمور اما اذا كانت خمسة الامد خسماة فلزم الخلف وان كانت خمسة الف فانها مساوية لهما خلفا
في مقدار ما يحل للوكيل على الموكل واما في معنى البائع والمسرى فقد اختلفنا في مقدار المسئلة فالحال في بيع
العبد الذي جرى بينهما ولزم الجارية المأمور لا يتقاصر طوله في قولنا انهما ساهما لكان حرا صانعا يقول
ان الجارية هنا لم يزل الامر لان اشهرها مالف وقد وافق امره وان اشهرها بخسماة وقد خالفه في غير ذلك
ما كان يلزم الجارية الامر ومراجه من قوله الجارية للمأمور انهما ساهما لكان حرا صانعا يقول
الوكيل مع الموكل منزله البائع مع المشتري كانه اسرها لنفسه ماعها من موكله فاذا اختلفا في اليمن
ساهما فان كانا لهما نفس السع المتدري الذي كان بينهما وسفي الجارية للمأمور كذا في **قول** ولو امره
ان سرى له هذا العبد ولم يسم له مائة فاسرها فقال الامر اسرته بخسماة وقال المأمور بالف وصدق
البائع المأمور بخالفان لانها اختلفا في مقدار اليمن فان قلت لم يملكه اذ كان المأمور منزله البائع وي
البائع هي المخصوصة بالخالف فكان ذلك عساه عن الخالف وهو اخسار الشئ الى منصور وويل الخالف هي
اخبار العقيدة الى جعفر وانما فارت ما سبق حيث وجب الخالف ثم رد الامد على المأمور وما اوجب هنا
والرهنما الامر لان البائع هنا حاضر بصدق المأمور بصادقها كالمسا السع فطلق الخلف في غير غائب فاعبر
الاخلاف فلما صدق البائع لغوا ان اسرى في المأمور لانها صار اخسار بعد استغفائه وان لم يسوفه كذلك حتى الموكل
لانه لم يجر بينهما عقد فلا يعتبر بصدقه فكانه الاول هو الصحيح **فصل في التوكيل لسرى العبد**
اخر هذا الفصل لما انه سرى وجبه والا ولسرى من كل وجه **قول** اذا قال العبد لرجل اسرني فاسرني المولى اي
وكل عذر رجلا اسرا نفسه مستبد مالف درهم ودفعه المرفق لرجل مستبد اسرته له فباعه على هذا
عقود ولا يسهل له كانه اسرته كان اسرته في نفسه فان اطلق ولم يزل اسرته فالحال للمشتري الالف
لستبه لانه كسب عبده وعلى المسرى الف مسله من العبد واصله لسرجه نفس العبد من العبد اعناق وشري
العبد نفسه في قول الاعتاق بعد ان هذا لانه عذر اعساره معا حقيقه لان السع يوجب الملك للمسرى العبد
للسرجه فله جعل محار عن الاعتاق لوجود ازاله الملك فاما اذا اسرها للعبد صار البائع حقا ولزمه
الولاية واذا اطلق الوكيل يقع العبد للوكيل على ان يحققه اذ مطلق السرى للمعاوضة خلافه لو كان غير
العبد ان سرى له فانه يصير شرا بالامر سواء علم الوكيل البائع انه اسرها لغيره او لم يعلم وهذا المالم يعلم

انه سرى للعبد ان يصير سيرا للعبد لان العبد من غير علمه على خط واحد لانه في الحال من سرى في الحال المطالبه بوجهه
على الوكيل لانه سرى فلما رجح المحقق اليه ورعا برضى السيد ما دون من اخر فلم يسحق عن البائع **قول**
وعرف العبد اسرته في نفسه من مولاك الى اخره اصله ان العبد صلح وكلا عن غيره وسر نفسه من مولاك لان
جوار السرا باعتبار المالم والعبد اجنبي نفسه في حكم المالمه وملك المالمه محل للملك فصح التوكيل لان
البائع اذا اراد ان يحبس العبد حتى يخذله لم يملك ذلك لان العبد في يد نفسه والمسرى اذا كان في يد الوكيل
بالشرط حاضرا في مجلس السرا لا يكون للبائع حق الحبس لانه نفس العبد يصير مملوكا من المسرى فصار اتصاله
بنفس السرا وصار كالودعه اذا اسرها المودع لنفسه او لغيره والودعه حاضرا في مجلس السع فانه لا يملك
لرب الودعه حبسها باليمن كذا هنا اذا ثبت هذا فقولنا اذا اضاف السرى لنفسه ما قال يعني يسي بني المطلق
بان قال يعني يسي لم يملك فلان يسي العبد ما اولا فلان السرى حشد قول العتق ان سره نفس العبد من العبد
اعناق معناه وان كان بخالفه فلم يصلح للاسار لان السرى على الوكيل السرا دون قبول العتق فصح على العبد
لالم يتبع عن المستحق فان قلت العبد هنا وملك شراشي بعينه والوكيل سراسي بعينه لا يملك الشرا لنفسه
قلت نعم لكنه الى حبس مرفق اخر في مسله سدر على الوكيل اما الثاني فلان المطلق بضمه لهذا ولهذا فلا يقع الاسار
بالسرى لنفسه **فصل في السع** والوكيل السع والسرى لا يجوز ان يحقد مع اسره وجدا الى قال ليرى الخراج
الهمم بسببها عن التوكيلت ومبومتهم بالعقد مع مولاك لان كل احد منهم ينفق مال اخر عاده فصار
مال كل واحد مال صاحبه من وجه ولهذا لم يملك السهادة فاما بينهم والسع اخراج وادخال محاراسن في السع
من مولاك اخراج لنفسه من وجه فلا يجوز وعلى هذا الخلاف يراجاه والصرف والسلم ومحوها ولو ان
رجلا اسرى عسائهم معلوم مولاك واراد ان يبعده مراحه لم يحل بل ان غنوه خلا فاما ما ساء على هذا
الاصل **قول** والوكيل السع يجوز بعه بالليل الكسر والعرض عند لي حشفه وضه وقالا يجوز بعه بمصار
لا سراس مسله ولا يجوز الا بالدرهم او الذنانير وهو قول السافعي لان مطلق التوكيل سعه بالمصادق لان سره
المصرفات لدفع المحاذات بعد مواضع الحاحه والسع بغش فاحش والعرض ليس بمحاذ فلهذا لا يصرف اليه
التوكيل لهذا سعه التوكيل سراسا لافحشته والعجم والحدانام المحر والسرا والصف وان السع بغش فاحش
سع من وجه هبة ووجه حتى لو حصل من المرفض بغير الملك ولا يملك الاب الوصي وهو وكيل السع دون
العبد والسع بالعرض سع مرفض سراس من وجه وهو وكيل السع المطلق فلا يدخل تحت الامر بقدر ما قاله
ابو حنيفة انه مأمور ببيع مطلق وهذا في بيع مطلق حال من الميمه فصحه وهذا لان المبادي المالم المالم
وذا موجود في السع بالعرض كوجه السع بالصدق وان يضر هذا السع السرا لا يخرج من بيعه مطلقا
والسع بغش فاحش سع من كل وجه فاما من جزء من السع الا وبناله جزء من السع فلهذا لا يسحق الكل بالسفحه
ولا اسفحه في الهبة ولو حلف لا يبيع تحت وكما لو اعطى الوكيل ان يراعي في الامان ثم جعل هذا اسما مطلقا

فاليمن نكدا في الوكالة وانما لا يملك الا الوصي مع انه سيج لعقدان النظر ولا يمتد ما بعد وسط النظر والشيخ الحر
او الغابر الفاضل معارف ايضا فالعرف يسير في بيع السرقة للمسلم من قبله او لخاصه الى منتهى وفي هذا السال
سلكه المير وكثيره وعدمه المير وعرضه وقد سعه للاستيراج وعند ذلك سعه الغابر الفاضل والعرض
عاده بعد الاطلاق لا يرجح احد المقصود من نياد دليل بل حكم الاطلاق والمسائل مروية عن علي بن يوسف فخذلحي
معص في صحيح ذلك انه مطلق فحق الوفاء لا عامه فلم يسأل الا واحدا وصارا المتعارف مراد اما هذا واما
وله ان يسج بالملك والنسبة عندنا وعند الساجي راجح ليسج الا بالمقدار ان يطلق التوكيل بالسج مخبر بطاوع اجاب
السج ومطلق اجاب السج صرف في المالحاة وفي النسبة وكذا مطلق التوكيل لنا انه امر يسج مطلقا لنفسه بالمر
الحال بطل منه الاطلاق السج بالنسبة معاد عند الجار كالسج بالنسبة ولهذا مطلق الا ب الوصي المضارب **قوله**
وزيادة سخا في الناس فبمثلة هذا فالسج فيه معلوم عند اهل البلد فاما ما له فيه محاولة عندهم كالخبر
والتم اذا زاد التوكيل بالشري على ذلك لا يلزم للامر قلت الزيادة او كبرت ثم السري موقوف السري فاما السوفي
اذا كان بخبر امر لا يرى له لو اوصى له رجل بالسري له عند امره بلث ماله وبحقه ففعل بالسري المكت في الظاهر
فان ظهر المكت من سري السري للوصي كذا هنا **قوله** ان المأمة فيه اي شري التوكيل بالسري التمام بحقه
اعلم ان في الوديل العرف بين السج والسري عند لي حقه ان المأمة مكت في التوكيل بالسري لحوا ان اسري لنفسه
فلما لم تجبه لغيره ان اد ان يحول على الامر ولا يمكن من هذه الهمم بالسج حتى لو كان وكل لا شراشي بحسنه والوا
سعد على الامر ان لا يملك سراه لنفسه ولا ان اسري بالسري بلام ملك الخبر ان لا في مال البائع ودمه الامور وليس
للانسان ولا له مطلقه في ذلك الخبر فلا يحذر اطلاق سره في ان الخبر ضروري في العموم في الضروريات فاذا
صار المتعارف مراد الم يكن غيره مراد و امر بالسج في ملك نفسه ولم في ملك نفسه ولا له مطلقه ولا لو اعتبر
العموم في التوكيل بالشري لا يسري المتابع بجميع ملك الموطر حتى يعلم انه لم يقصد ذلك فعمل على اخص الخصوص
وهو السري بعد السري **قوله** لان المصنف يكر وجوده في الاول ان يتصرف بغير وجوده في العرف وفيه
في العقار وفي الحيوان بالامر بغيره كلما كثر التصرف في الخبر لكثر الممارسة وكلما قل التصرف كثر الخبر فله الممارسة
قوله واذا وكله يسج عبد مباح بصفه صح عند خلافا لما فيها اعدب العادة وسج الاستفاض غير متباد
لان الاستفاض المير وسفي الباقي محسب الا ان يسج ما بقي قبل ان يحصا محسب ان لا الضرر عنه وحصل مقصوده
فيجوز وهذا ان يسج المصنف ويقع وسيله الى ان يسال ان لا يحذر من سريه كله فيحتاج الى بيع فاذا باع
الباقي قبل ان يقص السج الاول طهرانه وقع وسيله واذا ام يسج طهرانه لم يفتح وسيله فلم يحرم هو اعتبر مطلق
اللفظ وذا يسال المصنف والمحقق الا انه لو باع الكل المير الذي باع به المصنف جاز فاذا باع المصنفه او لي
ان يجوز ان حصل له ذلك القدر المير ونفي بعض الجيد على ملكه **قوله** وان وكله بشر عتق فاسري بصفه بالشري
موقوف وان كان الشري السوفي لانه انما لا سوفي اذا وحدها ذاعلى العاقد اما اذا لم يحدها ذاعلى العاقد فانه

فانه سوفف كالجبد والصبي المحجور اذا اسرى سبياً لغیره فغير امره فانه سوفف على اجازة المسرى له
لانه لم يحد بعد على العاقبة فكذا هذا بشر ان المصنف الاول لم يحد بعد اعلى الوكيل لانه لم يحد علمه ادا كان فسخا لئلا
من كل وجه وعلى الموكل لانه لم يوافق امره من كل وجه فعلننا ما سوفف فان اسرى ما قسمه لم الموكل هذا على اصله بما ظاهر انهما
سومان من طيب السج والسرى سرى البعض ويقع وسيله الى الانسان ان كان جماعة وسوفف سر احصل البعض بكلف
سرى الباقي لم سوفف السرى حمله فاذا اسرى الباقي قبل سرجه الامر طهرانه وكله بعد على امره ان يصي الباقى مانه
للمامور قبل ذلك فلا يفسد فضاؤه **قوله** وحل امر رجلا سجد عبده وباعه وسلمه وفضله لم يقضه حتى وجد المسرى
عسا لا يحد مثله فرده منه او ما يرضى من المأمور والمأمور ان يرده على الامر وان كان عبا يحد مثله فرده
بسه او ما يرضى من ذلك لرجله ما تراضا او لم يرده على الامر واصله للوكيل السج والسرى هو الخصم في الحب لانه
من حقوق الحق فان كان الحب لا يحد مثله كالسفن الزايدة او لا يصبح الرابدة او لا يحد مثله في هذه المدة رده القاضي
غير منه ولا معنى ولا اقرار احله بمساكنه عند الباع ويحضى شرط السنه والنكول والافرا ان يسره على القاضي ان
هذا الحب قد تم ام لا او علم انه لا يحد مثله فده سهر سلا ولكن لا يعرف ربح السج فاحاج الى هذا الحجة لنظر الشارع او كان
عسا لا يعرفه الا النساء او اطبا كالفرع الفرج ونحوه وتولهن وتول الطبس حجة في بوجه الخصومة ولكن لا يثبت الرد
بقولهن معقرا الى هذا الحجة للرد حتى لو عان القاضي بربح السج والحب ظاهر لا يحاج الى سبي منها وهو رد على الموكل
فلا احتاج الوكيل الرد وخصومه **قوله** وكذا لرجله عليه يجب بحد مثله اعلم انه ان رده بالسنة فهو لان الموكل لان
السنة حجة في حق الناس كما وفست لها مقام الحب عند الموكل فكان الرد على الوكيل رد على الموكل وكذا ان ردها بالنكول
لان الموكل مضطر في النكول لانه لم يمس اسرها والجد فلا يعرف حب ملك الغير والموكل هو الذي وقع فيه فكان الرد عليه
ردا على الموكل ان رده ما تراضا من المأمور لان الافرا حجة قاصه ومظهر من حق المفرد من غيره وهو غير مبدط المبد
لانه يمكنه السكوت والنكول لكن لانه ان غاصه الموكل فله رده بسره او نكوله فاقبلت كيف يكون للوكيل حق الخصومة مع الموكل
وقد حصل الرد ما تراضا الوكيل فكان معاجدا في حق الموكل فثبت الرد ما حصل من ردها وانما حصل ايضا القاضي على كونه
فلا عمل له يكون عند اسد اسد شرطه وهو الراضى فجله سنجي ولكن الفسخ اسد الى قاصه هو الافرا فعلمنا بها
محصلة الرد فسخ كان للوكيل رخصه الموكل من حيث انه اسد الى ليد اصر لزم الموكل لان نعم حجة على الموكل
وان كان المسرى رده بنفسه ما تراضا الوكيل بغير فضاؤه والحب مما احتمل الحدوث لزم الموكل النكول رخصه موكله
حال لان هذا فسخ التراضي فكان له حكم عند جدي في حق غيرها والموكل غيرهما وصار في حق الموكل كالوكيل اسرى
من المسرى لو اسرى ثم لم يكن له حاجة الموكل فكذا هذا وان كان الحب لا يحد مثله والرد بغير فضاؤه ما تراضا لزم الموكل
بلا خصومه في رواية لانهما فعلا ابن ابنيها مع ما فعله القاضي لو رافعا اليه لان الرد حق متعين هذا فاذا
تعين الرد صار تسليم الخصم وتسليم القاضي سواء وتسليم السفعة وقضا الذن والرجوع في الهبة وفي عامة الروايات ليس
ان كلهم الموكل بل لزم الوكيل لان الرد ثبت التراضي فصار كالسج الجديد ولا تسليم انها فعلا غير ما فعله القاضي

وكيف يكون ذلك مع المناقشة والولاية وحكم الأصل في هذا المطالبة بوصفها بسلامة في جوهرها ولهذا الواسع الرد
وجبة الرجوع بحصة العدة في ملك المبادل نحو من لا يحتمل التحول إلى غيره **قوله** وحرر في الآخر ما يرد مع عدي
بعد وجهه نسبه وقال المأمور أمرني بغيره ولم يعل سنا فالقول للأمر لأن الأمر قد يكون مطلقا وقد يكون مقيدا
والدليل على أحد الوجهين فالأمر يستفاد من جهة فكان القول له كما لو أنكر الأمر أصلا **قوله** وإن حلف في ذلك للضار
ما قال له رب المال لم يردك العتد وقال المضارب بل دعت مضاربه ولم يرد سنا لأن الأصل في المضاربة الإطلاقة والعموم
المرى لغيره أن يودع ويضرب ويؤكل ويصحب المضارب عند الإطلاقة يستلزم أن يودع ما فكل القول لم يرد سنا لأصل
خلاف الوكاله فالإطلاقة والعموم فيها السج لا يودع ولا يؤكل لو قال الآخر وكلتني ما لي ملكه الحفظ فقط **قوله**
بشقي يا رجل متعارف حتى لو باع ما طر غير متعارف من الحاربان أعني إلى خمس سنين جازعته خلافا لما ساء على ما مر
قوله وأحد كنفلا صوي على ما روي في الأمر إلى فخر يراه الأصل بنفس الكفالة كما هو مذموم لكونه يعلم به
الأصل صوي المال على الكفيل لا ضمان عليه لأن حق الاستعانة للموكل الرضا والكفالة لو كان الاستعانة فعملهما
فإذا ضاع الرهن في يده فصد صار استعانة وداملوك له الأمر أنه لو استوفى الرهن حصة ثم هلك في يده كان الهلاك
على الموكل بخلاف الوكيل بعض الدين لأن المأمور بعض الدين بمصرف حكم الأمر ولهذا يملك الموكل منه عن بعض الدين
والأمر حصل بعض الدين أحد الرهن والكفيل ليس ببعض الدين شيء فلا يكون الهلاك على الموكل الوكيل السج
لا تصرف حكم الأمر بل حكم الأصل لأن الوكيل بالسج أصلا في حق الحقوق فلهذا يملك الموكل جميع بعض الدين
فكان له ولا به المتبقي في أخذ الكفيل **باب الوكاله بالخصم**
قوله الوكيل بالخصومة وكل الفضل علم أن أصل الرواية أن الوكيل بالخصومة أو الساعي وكل الفضل
خلاف الرواية أن الفضل غير الخصومة والساعي فلا يكون كل ما وكله وهذا لأنه محاربه ما لا يحل الناس
وللخصم من الناس بهر ما قاله أصحابنا أن الوكيل بالشيء كمن باع الشيء وأما ما يكون بالفضل
أد الخصومة قاعده ما لم يضر لكن العموم على كون كل من ظهر الخيانة في الوكاله لا كل من يورث الخصومة
والساعي يورث على المال **قوله** والوكيل بعض الدين وكذا الخصومة حتى لو أقام المدعي عليه السنة
أن ب الدين استوفى منه أو أبراه بغيره وقال لا يكون خصما وموراه غرضه حصة والوكيل بعض
العن لاملل الخصومة حتى لم يرد وكل وكذا بعض غيره وغاها أقام دوا بدينه أنه اشتراه من الذي وكله
الفضل بغيره في إمار السلا ويسمح هذه السنة لدفع الخصومة فسوف حتى يرضى الموكل وكذا أقامت
المرأة السنة على الطلاق الحد والامه على الحاق الوكيل بغيره مكان إلى مكان لا بغير هذه السنة على إمار
الحق الطلاق بغيره وقصرير الوكيل حتى يرضى الغائب استعانة أو الأصل للتوكيد إذا وقع باستعانة حتى
لم يكن كمال الخصومة لأن التوكيد وقع بالفضل لا غير وإذا وقع التوكيد بالملك كان وكذا الخصومة لأن التملك
أن ساء نصر في حقوق الحد بغيره فكذا خصما فيها فإذ استهذ فقال يوسف محمد الوكيل بعض الدين

ذلكم

والوكيل استعانة عن حقه حكما ولهذا الوكيل أحد السكتين سنا من الدين كالآخر سنا ركه فيه ومعنى التملك سنا
حكما حتى كان له أحد لا قضاء ولا رضا كما في الودعة والخصم فلا ينص خصما كما في الوكيل بعض الدين وقال أبو حنيفة الوكيل
ببعض الدين وكل بالملك لأن الدين يرضى بغيره لا ما عاينها وهذا لأن المعبوض ليس بكل الموكل بل هو يد أحده الألف السج
جعل ذلك طريقا للاستعانة بخصم كما لو كان السرا والقسم والرد بالعيب الرجوع في الهبة والوكيل أحد الدار
بالسفرة ومسلنا اسمه مسئلة أحد الدار بالسفرة فالوكيل بعض الدين يكون خصما بل يرضى كما يكون الوكيل بالسفرة
خصما بل لا يرضى بالسفرة بخلاف الوكيل السري فإنه لا يكون خصما بل السرا لأنه لا حق للموكل في المشتري بل السري للموكل
حق الدين الدار بالسفرة قبل أخذهما وأما الوكيل بعض العن فإنه ليس بكل المبالغة فصا واستعانة بغيره لا يرضى
الحقوق القابض فلا ينص خصما ولا يقبل السنة عليه أصلا كما سنا حتى لا يحجب النوقف لها قامت على غير خصم وفيه إحصان
وقوف الأمر حتى يرضى الموكل فإذا حضر وأمر وأما عاده السنة على ما ادعوا لأن السنة قامت على السنين على السج والعن الطلاق
وعلى قصرير الوكيل من حق والملك على الموكل ولما كانت السنة في حق قصرير الوكيل لم يسمح في حق زاله ملك الموكل كما لو أقام
السنة على الموكل غير الوكاله فانهما سبيل قصير **قوله** فإذا أقر الوكيل الخصومة على موكله عند الماضي صح أو أقر له
ولا يصح أو أقره عند غير الماضي عند أبي حنيفة ربح ومحمد استحبنا أن لا يخرج حرا الوكاله وقال أبو يوسف صح أو أقره عليه وإن
أقر في غير مجلس الماضي قال أبو ذر والساجي الأصح في مجلس الماضي في غير مجلس الماضي وهو قول أبي يوسف وأبو العباس
ولا فرق بين أن يكون الوكيل بالخصومة من المدعي أو بالفضل أو من المدعي عليه فأقره عليه بالحق لهم أنه وكله بالخصومة وهي
اسم الكلام عرى من استعانة بسبل المنازعة والمساجرة أو أقر اسم الكلام عرى على سبل المسالة والمواقفة فكان صد ما أمر به الوكيل
بالسج لا عاين خصمه ولهذا لا يملك الوكيل بالخصومة الهبة والسج والإبراء والصلح ولو وكل بالخصومة واستثنى له فإرجع
الوكيل ولو كان خصمه بالخصومة من جوره لما صح الاستعانة بالأقارب وإنه لو استثنى الأقارب كان له إذا استعانة ذلك
والظاهر أنه يستثنى لو وكله الأقارب وهذا الوكيل بالخصومة مطلقا صح في جوابه وهو خصومة إذا عاده في الوكيل حرت بذلك
ولهذا أحار فيها الأهدى والأهدى الوكاله سدد له العزو لهما أن الوكيل صح وطحا مسدد له صح بوكله الرضا يجب
التوكيد ما هو مملوك له وطحا والمملوك له وطحا مطلق الجواب لا حوا من عتد وهو أنكار فانه إذا عرفت المدعي محقا لملك أنكار
سرا بوكله بالملك المحز سرا والدوا منه من ذلك فلهذا على هذا المحار عرى للصحة قطعا وطحا المحار بوجوه الخصومة
جوابه بقدر **قوله** ولو استثنى الأقارب عرى في يوسف لا صح لأنه لا يملك الاستعانة لأن أصله ربحه الأقارب عاينها
معام الموكل لأنه الخصومة قصريرها سنا بالوكال حكما لها فلا يصح استعانة بالوكال السج على الأصل الوكيل العن أو السلم
السج فان هذا الاستعانة بالوكال كذا هذا في ظاهر الرواية صح الاستعانة لأن صحه أو أقر الوكيل عاينها ترك حصة اللفظ إلى
الحار حرا على ما هو المألوف في المسلم إذا الخصومة سنا ربه وهي حرام والوكيل بالخصم حرام فلهذا على المحار بظاهره وهذا
الاستعانة سنا لمراده حصة الخصومة الجواب الذي هو محار لأن المستصحب زيادة دلالة على أنه ما لك لا أنكار والغيب
لولا الحال عند الصريح بخلافه وعرضه أنه إذا وكل الطالب استثنى الأقارب جاز ولم يحرم المطلوب لأن الطالب لا يحرم على الخصومة

فله ان يوكله شيء دون شيء والمطلوب غير عليها فلا يملك الوكيل ان يفسد الاضرار بالطالب قال ابو يوسف الموكل
اقام الوكيل دعاء بنفسه مطلقا فمضى له يملك ما كان الموكل مالكا والموكل مالكا لا يقر بنفسه في مجلس القضاء
وفي غير مجلس القضاء فكذلك الوكيل قال الوكيل ما وجب حواشي خصومه حقيقته بان يكره اوجار امانا او الاقرار
في مجلس القضاء وسمي خصومه مجازا لانه خرج في مقابلته الخصوم فسمي باسمها كما قال تعالى جزاء سيئة سيئة نتلها
ان لان الخصوم سبب وكان اطلاق اسم السبب على المسبب لان مجلس الحكم مجلس الخصوم فاعمر في سمي خصومه مجازا
وانما يملك الاقرار من حيث انه حواشي الخصم لا من حيث انه اقرار والجواب محكي عليه وهو موكل به اذ الظاهر سانه المستحق عليه
وذا انحصر مجلس القضاء ولكن اذا اعمت المشقة على اقراره في غير مجلس القضاء عرج الوكيل على الوكالة حتى لا يورث دفع المال
اليه لانه لا يمكن ان يفي وكلا مطلق الجواب لانه لا يملك الا ان كان له صارا من ارضاء في كلامه لو بقي وكلا لم يفي وكلا جواز مفيد
وهو الاقرار وما وكلا بحواشي مفيد وانما وكلا بالجواز مطلقا وصار كالان الوكيل اذ المصالح اقرارا ما على الصبي لا يملك ان
الخصوم في تلك الحادثة بعد ذلك **قوله** ومن كفل مال رجل الى رجل على رجل مال فوكل الطالب الكفيل بعض المال
من المطلوب لا يكون وكلا في ذلك بدل المال الوكيل يعجل اخذه ولو صح الوكالة هناك الصار الوكيل عاملا لنفسه
في ابراء ذمته عن المطالبة اذ الكفيل مطالب بجمعه صاحب المال فصار الكفيل بالوكالة ساعدا فيما يسفح به بابراء ذمته
عن المطالبة مطلقا لو كاله لخدم ركبها فان قلت الدائن اذ اوكل المدينون بابراء نفسه عن الدين يصح نص عليه في الجامع
وان كان المدينون في ابراء نفسه ساعدا في فكاه رفسه قلت ما صح مما لا يملك لانه لو كاله في قوله طلع فيفسد ولا يان
قبول قوله من لوازم وكاله اذ الوكيل يكون مينا ولو صحهاها لا يبطل قوله لكونه متهمه فيه حيث يستند به البراءة فينتفي
لا سقاء لزمها وبطورها ان المولى اذ اعتقه عبده المادون المدينون ضمن قيمته للخرماء وطوليب الحد يجمع الدين كان
المولى كسب الحد ولو وكل المولى بعض المال عن الحد كان اطلاق المولى حسدا نصبرها ملا في استقاط ضمان القيمة في ذمته
قوله ومراعى انه وكيل الغائب في قضائه وصرفه الخريم امر بمسلم الدين اليه لانه اقرارا على نفسه لان ما يقضيه
خالص مال المدينون اذ الدين يرضى بمسألهما وكذا ان ادعى الخريم للانداء يوم يرضى الدين لان الوكالة بسبب لم يثبت
الانفاء بمجرد دعواه فلا يخرج حقه ويتبع رب الدين يستحلفه والاستحلف الوكيل لانه ما علم له الطالب هو اسوق في
الدين لان البينة اخرى في الامان بخلاف الوارح يستحلف لان الحق يستلواث فكان الخلف بطريق اصاله دون السابرة
قوله الا ان يكون ضمنه عند الدفع صورة التضمين لم يقبل الخريم للوكيل بحجابه وكذا لكن لا آمن الخصة الطالب
ومحمد وكاله الوكيل ما خدمه ما ساو ونصرت ذلك على علمه بانفاق يعني منك مملوك كقبيل عنه ما ماخذ في قبيل
صح وصار كئسلا فاذا احضر الطالب محمد الوكالة واخذ منه من المدينون حلت الكفالة لان زعمها ان الطالب
ضامن وما مضى مضمون عليه فكان هذا اضافة الضمان الى ما ان القرض فصيح لانه اضاف الضمان الى سبب الوجوب
وهو القرض **قوله** ولو كان الخريم لم يصدق على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه على ارحامه فان لم يصدق
الدائن على الوكالة ورجع على المدينون جمع المدينون على الوكيل لا قال لان الدفع اذا كان بطا ارحامه امانه

كان المدفوع المدفوع امانه في يده فلا يكون ضمانا لان المدفوع اليه لا يقضيه ليكون امانه عنده رحمه
 المدفوع امانا يقضيه ليكون امانه من جهة الطالب فلا يمكن اعتبار امانه من جهة المدفوع **قوله** وكذا اذا دفعه اليه على
 مكنه امانه في الوكاله يعني لو ادعى انه وكل الغائب في قضاء دينه فكدته او سكت له يوم التسليم لان لم يقبله شي فمجرد
 الدعوى لا يوم تسليمه شي **قوله** وفي الوجوه كلها يعني لو دفع المالك اليه لسرد المدفوع سواء صدقه او كذبه او سكت
 لان حوزة الدين بحلو المدفوع اما اذا صدقه فظاهر وكذا ان لم صدقه لاحتمال انه وكله وان لم يوكل فمحتمل انه يحرم
 مقضيه فسطح حتى الاستفراغ الا ترى انه لو دفعه على حصوله على حياء الا حازه لم يملك الاسترداد او هو من احق ولو دفع الزعم
 المالك الى الوكيل ثم اقام السفيه انه ليس بوكيل اذ اقام السفيه على اقراره ان الطالب ما وكله لم يهلك ولو اراد ان يستحل على ذلك
 لا يخلف عليه لان كل من يبيع على دعوى صححه ولو لم يوجد لكونه ساعيا في بعض ما اوجبه للخاب فان اقام الزعم السفيه ان
 الطالب محمد لو كاله ومضى المالك مبيعا له لا نه يملك نفسه ولانه الرجوع على الوكيل بناء على اسان سبب انقطاع حق
 الطالب عن المدفوع وهو مقضيه المالك بنفسه فانصب الخاضع عن الخاب في اسان السبب نصبت مقضيه الموكل فمضى
 به الوكيل ضروره وحازا ان يثبت الشيء ضمنا وضروره ولا يثبت قصدا **قوله** وان وكله بحيث جارية يعني لو اشترى
 من اخر جارية وطحن المسرى فيها بحيث فوكل جلايا لمخضومه مع البائع وغاب فعاد البائع ان المسرى رضائي الحب لا يفسخ
 لا بعضي بالرد حتى يحضر المسرى فمخلف بخلاف الدين المرفوع في مثل الدين العداك يمكن لو قضى بالتسليم ولم يسطر
 عن الغائب لانه من حق الطالب ان يكتسب تسخلفه فسترد ما قضيه الموكل اذ اظهر الخطا عند كونه اذ العضام سفوطا
 لانه ما قضى لا بمجرد التسليم فكان كالعضا بالاملاك المرسله وهذا غير ممكن لان العضا بالفسخ ما قضى الصحة لان رضا
 العاض في العقود والفسوخ سفوطا هرا واطنا عند ذي حسمه رضي الله عنه ومعنى فسخ العضا بالفسخ ظاهر بالاطنا
 لا يكون للبائع ان يستحل المشرى اخ ارضه الرضالانه فاندر في استحقاقه لان فاديه ان يملك فظهر انه كان راضيا بالحب
 وان حو الفسخ لم يكن مالا للمشرى بل العاض في الخطا وفي ضاؤه بالفسخ ولكن عند ظهور الخطا في العضا لا سطل فضا والفسخ
 فالواجب لم يرد الجواب عند ذي يوسف ومحمد في الفصلين ولا يوجب العضا بالرد لان التدارك يمكن عندهما في هذا كما في
 مسئله الدين لان العضاء بالرد لا سفد في الماطن عندهما كالعضا بالتسليم وصل الاصح عند ذي يوسف ان يوجب الفصل
 اي فصل الرد بالحب وفصل الدين لان من يهبه ان العاض بالرد المسح على البائع اذ كان المشرى حاضرا واراد الرد
 ما لم يستحل به الله ما رضى به هذا الحب وان لم يردع البائع فاذا كان المسرى غائبا لرد عليه ايضا حتى يستحل صفاته
 للعضا عن البطلان ونظر البائع والمدفوع فصارعه رواسان في روايه مسل قول محمد وفي روايه يوجبها اعتبار النظر
قوله وفي العساس له ذلك بصورتين عا يعني الوكيل لا يوافق بصورتهما في اتفاق ما لنفسه بخبر امر الموكل او لم يرد
 رد ما قضى اليه لان الرام من بعض في الوكالات بدليل انها لو هلكت سطل الوكاله ومن العساس ان لا يفسخ ان يفسخ الدين
 لانه ليس بوكيل بالمسرى فما الوكيل لا يوافق وكيل المسرا لفسخه في الاتفاق المسرا ما عا حاج اليه في المعقبة والوكيل
 بالمسرى لا يكون من عا قاسا واسمحسا لانه لا يمكن استصحاب اعم الموكل في الاحوال كلها ورمها بغيره في السوف شيء

ما عايناه فلم يمكن من السري مقداره من حرامهم نفس على سبيل الاضام الموكل واحد راحته بحقه لكونها
عبيته ادى الى الاخلال بالضرر المطلوب من التوكيد بهذا الطريق اذ انصت الى صريح من الصغير بما في نفسه من الحق
به في ما له كذا في الاضام **باب** **عزل الوكيل** وانما اخر هذا الباب
ان عزل الوكيل بعد موته الوكالة **قول** والموكل عزله الوكيل اعلم ان الموكل يحل الوكيل عن الوكالة فان كان الوكيل
حاضرا والخصم غائبا فادان عزله فان كان وكيل المطالب صحيح عزله لا الطالب بالحرز ان يطلع حق نفسه اذ خصومه الوكيل
حق الطالب لعمامة مقام الطالب بخصومه الطالب بنفسه حقيقة فكذا خصومه من قام مقامه وان كان المطلوب في كات
الوكالة غير النما من الطالب صحيح عزله وان كانت التماسه لا يصح عزله حال غيصة الطالب ان التوكيد يست نوع حق الطالب بل
الوكيل هو ان يحضر مجلس الحكم ومحاميه ويستحقه فلو صح عزله سطل هذا الحق اصلا لا لا يمكنه الخصومة مع الوكيل
والمطلوب بهما عتقت صل لخصم الطالب فلا يمكنه الخصومة مع الوكيل ايضا وصار كوكالة المستوطنة في عقد الرهن فان
الراهن لا يمكنه عزل الوكيل لما فيه من ابطال حق المهر بخلافه اذا كان الطالب حاضرا فان حقه لا سطل اصلا لانه ان لم يملكه الخصم
مع الوكيل يمكنه الخصومة مع المطلوب ويمكنه لطلب منه وكذا اخر بخلافه اذا كان الموكل غير النما من الطالب حيث يحل
حال غيصة الطالب لكان سطل حق الطالب لانه رضي بطلان حقه حيث لم يملك التوكيد مع علمه ان الموكل ربما عتقت فلا يمكنه
الخصومة **قول** فان لم يسلح العزل فهو على وكالته وقال السافعي ان سطره ان لم يخلقه الخمر لانه العزل
سقط حق نفسه لان يعود الوكالة حق الموكل والمرء سفرد باستقاط حق نفسه كالطلاق والحياء ولما ان العزل غير علمه
اضراره لانه ربما سطر بناء على انه وكل لم يظهر انه غير وكيل بحقه عهده وضمن لانه اذا اعد من مال الموكل او مسلم
المسح بيمينه مضرة به ولا ان العزل خطا بل من الموكل بان مسح حر التفرقة حكم الخطاب لا يستحق الخطا بل يحل
كخطاب الشريعة فلا يستحق حكم العزل حقه ما لم يعلم به دفعا للضرر عنه ويستوى الوكيل النكاح والطلاق لما ذكرنا
قول وسطل الوكالة بموت احد النما الى الوكيل والوكيل خنونا مطلقا وبحق احد النما ان يرد الحرب يرد
بناء على ان الوكالة بعد حادثة غير لازم فكان لمقابلة حكم الاسداء فستمر طقام الامر في كل ساعة وهذا العوارض سطل
امره وسطل الوكالة ضرره **قول** وسطر ان يكون الخنونا مطلقا اي سطر عيما من قوله اطلق اليمين السما اي سطر عيما من
كثرة الموت وقلة كالاغما وخذ الخنونا المطبق سطر عدلي يمين لانه يسقط به الصوم وغنة اكثر من يوم وليلة
لانه يسقط به الصلوات الخمس وغنة محمد حوزا ملك هو الصحيح لان استمراره حوزا مع اختلاف فصوله اذ استحكامه
لانه يسقط به جميع العبادات كالصلوات والصوم والزكاة اما من الخنونا فلا يمنع وجوب الزكوة فلا يكون في معنى الموت
قول وان كان الموكل امرا فله يرد الوكيل على وكالته حتى يرد الحرب لانه لا يرد لها في عقودها لانها
لست سببا لهلاكها **قول** واذا كان المكاتب عجزا الى اخره بناء على ان الوكالة بعد موته الامر ويدر بطلان الوكالة
والعجز والحج واذا كان الموكل بالغا في بعض الدن لا سطل بالحج والعجز لان وكالته سقى كل شيء في مطالبا ومطالبا
ولا فرق بين العلم وعدمه لان هذا عزله حكمي والعلم سطر العزل بعدد لا للعزل الحكمي كما اذا اعتق العبد الذي وكل له

وكلام

قول وان لم يرد الحرب يرد الموكل الى المجرى التصرف لانه يعود مسله في المبسوط لا يخرج عن الوكالة عند مخرجها
بالحق لم ينعزل العاصي لم يوقه **قول** عند لي يوسف يعود الوكالة بناء على ان قضى العاصي لم يوقه بمنزلة القضاء
وذلك ان رطل منه للوكالة ان يرد الى المجرى الواقعة منه ومن امراته والحنون مدره وام ولده لا يرد عن ذلك الوكالة التي
يطلب العودة وعادته عند محمد بن سائر على ان صحه الوكالة لم يوقه حقه فام بعد لحاقه بدار الحرب لكنه عجز عن التصرف
على سرف الزوال فاذا زال صار كانه لم يكن مع الوكيل على كاله **قول** ولو عاد الموكل حتى اذ اريد الموكل لم يرد الحرب
وقضى العاصي لم يوقه فان عاد مسله لم يرد الموكل على كاله فان يوسف سوي لم يرد او الوكيل الموكل لم يرد في مال
الوكالة بطلت ملك الموكل ويدرزال ملكه بوجهه والحاقه بطلت الوكالة على السات فاما برده الوكيل فلم يرد ملك الموكل
فكان محل تصرف الوكيل باضا ولكنه عجز عن التصرف بحارضا فاذا زال الحارضا صار كانه لم يكن وعجزه ان سوي بينهما
وقال يعود وكلاهما كان فيهما لان الموكل اذا عاد مسله ما له على قدم ملكه ويدر بطلت الوكالة بعد ملكه
يعود الموكل على كاله وجه قوله لا يعود الوكالة في الظاهر لانه زالت ولائه وراله الخلق عن ملكه الى ورده ولولا
ولاية الموكل مع بناء الخلق ملكه لحرل الوكيل عن العودة وكلاهما لو حرل الموكل خنونا مطلقا فخر زال المحل اولى
ان يعود وكلا **قول** منظم وحوها الى اخره وهذا لانه لا يخل الشيء بنفسه بحد على الوكيل كذا الفعل سطل
الوكالة حتى لم يرد الموكل اذ اطلقها واحدة والحد فامة تعقت الوكالة لانه يمكن سطر ما وكله ولو زوجه الموكل
واما انها حيث يكون لم ان يزوجه الموكل لان الحاجة قائمة **قول** فخر لي يوسف انه ليس للموكل ليرتبه لانه لما
اخرل بعهده بنفسه لا يعود وكلا لا يعود الوكالة وجه الظاهر ان الوكالة الحلاق التصرف العزل لم يرد صريحا
وانما المسح بحارضا ويدرزال **قول** بخلافه اذا وكله بالهبة فذهب بيمينه رجوعه الى الوكيل ليرتبه لان التوكيد
بالسج للحاجة والحاجة لم ينقص ان الرد بغيره فلا يخاره فلم يكن ذلك والخاصة فاذا عاد اليه قدم ملكه فله
ان ينعته اما الواهب فمختار في الرجوع فمسح رجوعه بغيره حاقه الى الهبة اذ لو كان محابا لما رجعه فله وكان للوا
على بعض الوكالة **باب** **الدعوى** وجه المناسبة منها
ومن ما تقدم ان الوكالة بالخصومة سبب اع الى الدعوى عند العاصي في المسبب ان اسلوا السبب اعلم
ان الدعوى في اللحد اضاف الى السبب نفسه حاله المسالمة والمنازعة وفي الشريعة عبارة عن اضافة الشيء الى
نفسه حاله المنازعة فقال دعوى زيد على عمر وما لا يزيد المدعى وعمر المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به خطا والمصدر
الادعاء او فعاله والدعوى على وعلى اسم الادعاء والفعال للناسه فلا ينون فعال دعوى صححة او باطله
وجميعها دعاوى بغير الوكالة او لغيره وجميعها اي يدعى الى نفسه او لنفسه والدعوى بالحق المدعى وهي
المادبة والكسبة والنسب والمدعى بغيره احاب الحج عنه الى ان اطلاق المدعى عرف اللسان بما اولى الاجم
والاساؤل لرجحه فان العاصي يسمى مدعىا فاما المدعى فاما المدعى فاما المدعى فاما المدعى فاما المدعى فاما المدعى
لحنه المدعى عليه مدعى السوء ولافعال رسول الله صلى الله عليه وسلم مدعى السوء لانه قد اسبها بالحق فخر فان

ان اطلاق اسم المدعى على امر لا يحل له عرفا وركبها اضافة السبى الى نفسه وسرط حوازمها مجلس العضا فالمدعى في غير
مجلس القضاء لا يصح استخري المدعى عليه جوابه وحكمها وحول الجواب على المدعى عليه اعلم ان المدعى من اذ انزل
ترك اي الجهر على الخصومة اذ اتركها والمدعى عليه خلاف اي جهر على الخصومة اذ اتركها وهو حذام **قول** المدعى
من استخري الجهر والمدعى عليه من يكون مستحقا لقوله غير جهر كزى الدفانه اذا قال هو لي ان مستحقا له ما لم يثبت
الخبر استحقاقه **قول** المدعى من تمسك غير الظاهر والمدعى عليه من تمسك بالظاهر كما اذا ادعى بنا بوجه من الوجوه
على آخر فانكره فالسنة على المدعى له دعواه امر اثارضا وهو سخل فمحققة والمدعى عليه هو المنكر لتمسكه بالاصل وهو
ذمت فان امر بالدين قال قد وضعت اياه كان هو المدعى لانه يدعى امر اثارضا **قول** وقال محمد في براهين البسوط
المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن السال الى امر العظم في محرمه والبرجوع بالعقد عند الحد او بناء على
ان الاعتبار للمعاني في وز الصور فانه قد يوجد الكلام من شخص صورة الدعوى هو انكار المعنى فان المودع اذا
ادعى رد المودعة فانه مدعى للرصد وهو منكر لوجوب الضمان معني لهذا خلف القاضى في ادعى المددانه بالدين
رد ولا ضمان لا خلفه على انه رده لان الممنوع ان يكون على السبق فان قلت المودع يدعى الرد متمسك بالسبب ساب
اد الرد لم يكن باسا وهو مدعى عليه والمودع متمسك بما يلو مانع هو عدم الرد فانه كان باسا وهو مدعى عليه في كل المودع
مدعى والمودع مدعى عليه فقلت المودع يدعى فراخ ذمته عن الضمان هو اصل المودع يدعى سخل فمحققة ذمته وان لم يكن باسا
ولهذا قبل بئنه اذا اقامنا اعيانا للمصوره وكبر على الخصومة وخلفا عسا للمعنى فان قلت سخل على هذا ما اذا
ادعى المدون براه ذمته يدفع الدين له ويكتب الدين من حضر ب الدين انكر الوكالة فالقول لرب الدين على
ما امر في مال الوكالة بالخصومة ان المدون في دعوى البراه متمسك بالاصل فقلت انكس الحكم هناك في تحكاس
الحله لما ان المدون يدعى البراه بعد السخل فكان السخل اصلا والبراه عارضا واما ههنا كان البراه امرا اصلا
فمراج على البراه كان متمسكا بالاصل فكان القول له اي للمودع لما ان رده المودع كانت راعه عن السخل في الاصل كان
السخل عارضا لمحال فرب المودعة في انكار الرد يدعى السخل هو امر عارض فلا يكون القول قوله **قول**
ولا قبل للدعوى حتى يذكر شيئا معلوما في جنس ما بال حبطه وشعره ودره ما قال عسرة افعره وقال في الاخر
وبس نوعه ايضا مثل سبعة او بره وسبعة وخريفه وذكر انها حده او رده وهذا بناء على ان المدعى في دعوى
صحيحة وفاسدة فالصحيح ما سخلت بها احكامها وهو احضار الخصم ووجوب الخصومة والمطالبة بالجواب ووجوب
اليمين اذا انكر والاسان بالسنة ولزوم احضار المدعى الفاسدة ما لا سخلت بها هذه الاحكام وفساد الدعوى
ما حد المحسب اما ان يكون ملزمة سئاع الخصم اذا سئل عن مدعى غيره انه وكله والاني لم يكن المدعى مجهولا في
نفسه لان فائدة الدعوى ان الزام بواسطه فاما السنة والالزام لا ينفق في المجهول لان العاضى لا يتمكن من العضا
بالمجهول بسنة المدعى لا انكول المدعى عليه **قول** فان كان عسلى في المدعى عليه الى اخره اعلم ان المشايخ رده قالوا في
في المسفولات التي تعذر نقلها كالرحم ونحوه حضراتكم عندها او حلت منها **قول** وسئل المدعى اي يدعى

صحيحة بخبرها ووجوب حضور المدعى عليه **قول** وعلى هذا العضا اي على وجوب حضور المدعى عليه العضا وهو
بالكتاب قال خال واذا ادعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا افرق بينهم بغير ضنون بعد الحق الوعد لمن اسبح على حضور
بعد ما طوبى به وذلك لئلا يلزم حضور مدعى من اخرهم اي ما جمعهم **قول** وذكرهم منها لان العضا لا يعرف بالوصف
والعمه بحرف ما هي العمه شي بحرف من العضا هذا كان المدعى عليه منكر ان يكون ذلك السبى بده او يكون مقرا
لكي ينفقه بغيره كدفع في ذلك بعض العضا يقولون لا سطرط سال العمه لان الانسان لا يعرف عمه ملكه مان
ورث سكا كذا في ادب العاضى ومنه قال صاحب الكتاب العضا اذا كان مسهدا كحقيقه وحكما مان كان غاسا كانت
الخصومة في المالة والعمه فلا يد من سال العمه قال العاضى في الحد من صاحب الخبر رده فيها وان كان العضا
غاسا وادعى انه في المدعى عليه فانكر ان من المدعى عليه وصفه بسمي دعواه وبعل بئنه وان لم يكن العضا
سال خصمته عن غير كذا ولا ادري انه لكال وقام ولا ادري كم كانت عمه ذكر في عامه الكتاب انه سمي دعواه
لان الانسان ربما لا يعرف عمه ماله فلو كلف سال العمه لمضربه **قول** ولو ادعى عا راحد كدعه اي ذكر
حده سال جدات الدار احدها احدا والجد يدسله والعقار والعرض والارض والضياع والحق منه قوله ماله
دار ولا عقار كذا في الصحاح **قول** فان ذكر بئنه من الحد ودكفي بها عهدا خلا فالفرج له ان التعريف
لم يسم له بذكر الحد ودال رجه ولم يوجد لنا اقامة الا كبر معام الكل بناء على ان الحكم للخالط كان الرجل
مسيهورا لكفي بذكره وفي الدار لا يد من كرا الحد واز كانت مسهورة عند لي حسمه وعدمه لا بشرط الا ان السهر
ومحسبه عنه فله يسر ردها لا يصير محلوما الى ما يجرد **قول** فقال له مهمة المواضحة اي يحمل نهما
لواضحة على ان صدق المدعى عليه المدعى ان الحقار في المدعى عليه ليحكم العاضى بالمد المدعى حتى يصر فيه
وهو في الواقع في يد الكان ذلك فضا بالصر في مال الخبر او يودي ذلك الى بعض العضا عده طهورا انه في يد
البال **قول** وان بطالته بناو على انه لا يد من طلب حتى يحس على العاضى اعانته **قول** فان اعترف قضى
عليه بما اعلم ان اطلاق لفظ العطا توسع لمر اراجحة بنفسه والموافق على العضا وكان الحكم من العاضى
الزما للخروج عن موجب ما اقر به خلاف السنة لانها انما يصير حجة باصا للعضا بها **قول** وان انكر
طلب القاضى من المدعى السنة على دعواه لول الاصل في فصل الخصومة السنة ولهذا يداء رسول الله صلح
حت قال للمدعى الكرمه فقال لا فقال الكرمه سال ورس اليمين على عدم السنة فلا يد من اسوال عن السنة
لسمك من كرا سبى خلاف ان احضر السنة قضى عليه بها لانه يودي دعواه بالسنة في حله من السان لانها دلالة
واضحة يظهر بها الحق من الباطل ومن لم يسئل من اليمين بها مع الفصل من الصادق والكاذب ان
يجز عن اقامة السنة بسخله العاضى اذا الممس المدعى في كرم اعلم انما جعل بمن المنكر هو المدعى انما اعلم
ان المدعى يزعم انه صار مسلنا حده بانكاره فالسرع جعل له حق اسحلا فحتى لو كان الامر كازعم باليمين
الغموس مملكه المدعى عليه فكنر اليمين براه بماله التوا وهو مسرور كالعصا من ان كاعلا فازعم

فالمدعى عليه سال الثواب نذكر اسم الله صادقا فان قلت ما وجه تخصيص حاشي المدعى باليمين وحاشي المدعى
عليه باليمين فلم ننحس مع ان المعنى المطلوب من هذا وهو اطهار صدور كل واحد منهما في هذا الحق العكس
وما وجه تخصيص عدد الاسماء في السند ايضا قلت ذلك المعنى هو بعد ورود الشرح به وهو ان كل واحد من
المدعى والمدعى عليه يحتاج الى نوع ما كدليل على حاقب صدقه على الآخر وليس يكن ذلك الموكد حجة بل مدعى عليه
تمسك بما هو الاصل ان يراه الدرم ولا يكون له ملك كذا الملك لا فهو غير محتاج الى سمي آخر لو كد **قول**
لتمسكه بالاصل انما المحتاج اليه المدعى لو عواه ما هو خلاف اصل لما جاء المدعى بساها وادعى صدقه لكن صدق
المدعى عليه ينعوى من جهة اخرى ايضا سهاه الاصل له لما عرفنا سوى في احتمال عليه الصدق ليسا واما فيما يجب
الترجيح فوجهه في المعارضه فاحسب الى الترجيح فترجح جاس المدعى ايضا تمام السهاه النافي الى الاول المعنى انضمام
السهاه النافي الى حاشي المدعى ون جاس المدعى عليه ظاهر هو عليه بخاتمة السهو او محاميه انضمام الحادث الى
الحادث لان السهاه من كلمه ما احاد ما انما لو قلنا باليمين على المدعى فلا يحل ما ان يقول بل يترجح حاشي المدعى بساها
واحد او بعد ولا وجه للاول انه لو حلت الترجيح في المعارضه لانها بالمساواه ولا مساواه من قول المدعى والمدعى عليه
لرجح قول المدعى عليه لتمسكه بالاصل هو براه الرجم ولا وجه للنافي ايضا لان ادعاء بخاتمة الضم لا باليمين ليست
من جنس السهو **قول** لا سفاء الهمم عنها اي عن الدعوى بناء على المدعى منهم في عواه فاذا قاما السند على
ووجه عواه اسف الهمم عنها والا وحده ان يقول الضم في عنها يترجح الى السند لان الشاهد باجر نفع لنفسه
بالسهاه فمستند هو لعل بعضي بالسند لا سفاء الهمم عن السند **قول** لان الهمم حاشي المدعى
الا ترى كيف اضف الى المدعى محرف اللام في كل مسه اعلم ان من المدعى عليه كالحاشي في المدعى حيثما يستوي دون
طلبه وهي ايضا حق المدعى عليه من حيث ليس سهاه انما كانت لاظهار صدور المدعى عليه وما كان يترجح صدق المدعى لانسان
حما له كذا في الاسرار والحاشي ليس هو المدعى لان المدعى عليه ان يوجه ما كان فسرغ الاستحسان في لو كان الامر
كاذم يكون انوا معاملته انوا لان اليمين الفاجع بدع الدار بلا ح والاصل المدعى عليه الثواب نذكر اسم الله على
سبيل التعظيم صادقا ولا يضر به **باب** **اليمين اعلم** ان هذا الريب
من اليمين الوجودي ان السند على اليمين بعد الحج عن اقامه السند فلما ذكر حكم السند وما يتعلق به سرع في هذا
الباب حكم اليمين **قول** حاضره في المصاحم ربه عن اليمين الحاضره في مجلس حكم فان السند لو كانت حاضره فلا يجوز
الحكم باليمين في اتفاق **قول** وقال ابو يوسف يستحق بالنقض كذا في المتن لان المدعى عرض صحيح في الاستحسان
وهو ليس بغير المساف والمؤنه عليه باقرار المدعى عليه ونكوله الى مسرسل الى حقه في الحال فكان له ان يطلعه **قول**
ولا في حقه ما روي في المتن لان المنكر انما يكون مسلما حق المدعى انكاره اذ لم يكن له عند حاضره ولو استحق الحكم في الخصم
مع حضور السهو لكان في ذلك تضاعف المسلم اذا اقام المدعى السند بعد ذلك في المبسوط **قول** فلا تكون حقه
دونه اي لا يكون اليمين حاشي المدعى ون الحج عن اقامه السند اي بخبر الحج عن اقامه السند لا يكون له والله الاستحلاف

قول والارد الله على المدعى وعبد السافعي ثم اذا لم يكن للمدعى منه اصلا وحلف العاض المدعى عليه فكل بر باليمين
على المدعى فان حلفه الا الا ان الظاهر صاها هذا المدعى بنكوله فمعه مسمه كالمدعى عليه وكذا اذا اقام المدعى سهاه
واحد او غيرهما فاما سهاه اخر فانه بر المدعى عليه ان حلف قضى له بما ادعى ولو لم يكن له بعضي له شيء لا ينعلم قضى بساها
ومس في بعض ما قاله اصحابنا راجع بقول يستحق المدعى عليه فقط وبعضي عليه بالنكول لقوله عليه السلام السند على المولى
واليمين على انكر ومطلوب التعظيم بعضي سفاء مساره كل واحد منهما عن قسم صاحبه فكل على الحسن ايمان ان جاء
المدعى عليه ولا يمين في حاشي المدعى الخالف واللام لا سفاء الحسن في جعل بعضي الا بان حقه المدعى مدخال النص
وحديث السهاه واليمين غير رب ما رويناه مسهور بطريقه الامه بالقول حي صار في خبر التوارق فلا عارضه على المرحون
محين برده فان قلت هذا التمسك انما يصح لو حلف الخارج لكونه مدعيا وصاحبا لكونه منكرا وليس كذلك
لان كل واحد منهما يصح لكونه مدعيا ومنكر ام وجه لما عرفنا مسئلة اخلا والمسا حاشي على هذا القدر
لم يكن في الحديث لمدعى المدعى عليه يسرع على المدعى فان قلت التمسك بهذا الحديث على الوجه الذي قلنا صحيح وذلك لان
ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم السند على المدعى المدعى عليه انكر بعضي لا ينعى على المنكر والمنكر غير المدعى لان السند يصح
قسم الخصومه فحلف قسم مدعيا وقسم منكرا وقسم الحج نوعين نوعا عن المدعى ونوعا عن المنكر والقسم بعضي المدعى
يمتنع على هذا الوجه وهو ان جعلنا الخارج مدعيا والمدعى عليه منكرا بناء على قولهما في الخصومه على هذا الطريق
لان ما صدر من اول قول المدعى هو دعوى ما في يد المدعى عليه واول قول المدعى عليه في جواب انكار ما ادعاه فسمي
كل واحدنا ولا يضر منه في الخصومه واول قول المدعى عليه في جواب انكار ما ادعاه فسمي بمقصودا وهو المقدم
وما ذكر من انكار المدعى انكار المدعى عليه ودعوى المدعى عليه لما في يده وقع ضمننا لا قصدا فلا استحسان انما ان السند
بالمعاني الصغينه واما حكم المساحه في قبول يمينها وغيره فحكم بالنقض على ما نص في كتابنا على غيره كذا
في الاسرار **قول** ولا يعمل بيمينه صاحب السند في ملك المطلق اذ اذ الملك المطلق لا يدعى الملك بسبب ان قال هذا
ملك بسبب الشرا او الارث وغير ذلك بل قال هذا ملكي بحسب ما عرف المطلق هو المدعى للذات دون الصفت
فدعه احراز اعتراف الملك للمدعى بالساج وعن الملك بما اذا ادعاه ملك في الملك من واحد او احدهما وايض
وما ادعاه السري حاشي دار خا وما روي في هذا السبق فان هذا الصور يعمل عنه ذي اليد بالاجماع كذا في الاسرار
قول ويمينه الخارج اولى بيمينه الخارج ويمينه ذي اليد اذا عارضها على الملك المطلق فيمينه الخارج اولى بالعمل
معدنا وفي احد قول السافعي يبارر اليمينتان يكون المدعى لذي اليد ركنا في يده وهذا قصار كذا في قول يترجح
يمينه ذي اليد بعضي به ذي اليد قضاء ملك بالسند **قول** كالساج يعني لو تنازعا في ايه وكل واحد منهما يدعى
انها صح في ملكه واما ما السند بعضي يمينه ذي اليد ولو برهنا على نكاح امرأه والمرأه في يدها العمل لا يعمل بيمينه الخارج
ولو ادعى كل واحد منهما انها امه درها او اعفها او استولى عليها فسمي يمينه ذي اليد بناء على انه استور اليمينتان في
الانسان فترجح حاشي صاحب المدعى ون تقرير ما قاله اصحابنا راجع ان الساق تسرع للاسار لهما وان كانت الصحف

اقرار ان الخلف لما وحت في كل دليل على انه ما دل او معروا يمكن ان يحل ولا بدليل النكول حصر المادون
والمكاتب وهما لا يمكن ان يحل معقار ضروره والافرا اخرى هذه المسائل يمكن ان ارفقه سببه انه يسكوت
والسكوت محتمل فلا يكون محجة فما سقطت بالسببات اللعان جدا لرواج فاسبته حد العرف يعرف بها قال
ابو حنيفة راج ان النكول يدل ابا حده وهذه الحقوق لا اخرى فيها العدل فلا يعنى فيها بالنكول كالفصا
في النفس عكسها الاموال هذا لا لا لوجملناه على الافرا لكونها في الانكار و لوجملناه بدلا لقطعنا الخصومة
بلا تكذب فكان هذا اولى صانه للمسلم عن ان يظن به الكذب العدل لا اخرى في هذه الاسماء فلو قال المرأة
لانكاح سني منك ولكني بدلتك نفسي لا تحمل بذلها وكذا لو قال با حرا اصلك لكن انزل نفسي لستروني
لا تحمل بذل اصلا بخلاف المال فانه لو قال هذا المال ليس لي ولكني انزل له لا يخلص عن خصومته صح بدله فالاصل
ان كل محل يعمل الاباحه بالادان اداء بعضي علمه تنكوله وبلا فلا وانما اعبر بالنكول من الجسد المادون المكاسب
وان كان النكول بدلا وهما للسان اصل العدل بناء على العدل منها يصح لخطب مفعة او دفع مضرة والنكول منها
بدل لدفع مضرة الخصومة فكان كاللضامة السيرة لخطب المفعة فان قلت لو كان بدلا لما جرى الدين ان علم
الامانة لا الدين اذ النكاح الاعطاء لا حرمان في الوصاف في الدين وصف في الدمة قلت البذل هنا ترك النكاح
كان المدعى اخذ فله بناء على عهده ما اخذ حق نفسه ولا مانع له وامر المال ههنا بخلاف النكاح ونحوه
فان هذا التحليل مخالف للحديث المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم على امرئ ان يترك خصمه الحد وواللعان
فما يخصص هذه الصور بالعاسر ان كانا ضمني محمدين في الجامع الصخر والعقوى على قولها وصل
معنى للعاضى لغيره في حال المدعى عليه فان راه محسبا خلفه وما حله لعلها وان راه مطالوما لا علمه احدا
بقوله **قول** والمفوط بقوله ساس بناء على المدعى السيرة بدعى المال الحد واحاب الحد لا جامعة الشبهة
واحاب المال جامعة السببه فثبت بالنكول كما ثبت سبها ده رجل امراته فانه لا نسب القطع ونضم المار **قول**
واذا ادعت المرأة طلاقا قبل الدخول وقادته بحاص صور المسئلة في الطلاق قبل الدخول هي علمه ان دعوى
المهر لا سقاوت هي ليركون الدعوى كل المهر او نصفه وسواء كان دعوى المهر في ضمن الطلاق او بدون الطلاق
لانه ذكر بعد هذا صورة دعوى جميع المهر عند بقاء النكاح بقوله وكذا في النكاح ان ادعت هي الصداق
قول وكذا في النسب ان ادعى رجل على رجل المهر على المدعى عليه ماتت ابوها وبرك ملا في بد المدعى عليه
او طلت من العاضى برض العقدة على المدعى عليه نسب اخوه فانه يستحق على النسب بالاحكام فان خلف
بوكه وان كل بعضي المال ولا بعضي بالنسب كذا في الجامع لعاضى فان **قول** والحجة اللقطة الى اخيه
بان كان صبي في ندر رجل اللقطة وهو لا يحصر عن نفسه فادعت امراه حرة الاصل انه اخوها بر بد قصر بد اللقطة
مالها من حق الحصانة فاراد الاستحلاف في كل بيت لمها حتى يعمل الصبي الحرة والانسب بالنسب **قول**
والعقدة اي ادعى رجل العقدة لنسب اخوه نادى هو ومن انه اخ المدعى عليه وهو موسر وانكر المدعى عليه

ممنه مطهر ولكن لما لم يكن ليعلم بذلك من احكام غدا بنت ما ساء بها احداث البس حكم الاسات كالعلم
السعيه فانها امارات في حق السعيه وفي حقنا لها حكم الاسات وهذا وجب الضمان على السعيه وعند الرجوع
لان الحكم بحال الخلق سها دانتهم احيانا وبيننا الخارج الكراسا بالانه لا يتننه يستحق على ذي اليد الملك الناسله
مطاهريه وذو اليد لا يستحق على الخارج عينه سها لانه لا ملك للخارج بوجه فكذلك ولي بالفعول سها وعلى ان
الفسان للاسات فطلب الرجوع او الامس حنف السوفان استوما محمد بن عبد الله في الساج فانها استوما في
الاسات فان كل واحد من البس منعت اول الملك لصاحبه وكذا اليد لا تدل على الاعاق والتدبير والاستيلاء والولاء
فاسوت البستان في الاسات مرجح منه ذك اليد له والآخر هو المدعى والبس منه المدعى بالخبر والآخر
يدل على حصول البستان في حاش المدعى فحسب لحوال الاستحقاق قولنا ان بيننا الخارج الكراسا ما يخفى على القاضى
او اظهار احتج في الواقع فان الخارج بسسه يظهر ما كان باسا في الواقع **قوله** والمرجح عن الصادق كفاظه
عيمان رضى الله عنه فعلى خشت ان توافق العذر معنى فقال انه حلف كاد ما فاصت اليمنى الكاديه ولنا
ان المهر واحد علمه لقوله صلى الله عليه وسلم العلم على منكر وبرك هذا الواض بالكلول دليل على انه ما دل
اي على قول البس حنف او مقرر على قولها ما دل لم يكن كذا لادوم على اليمنى بقصاع عن عمده الواجب ودفعنا
للضرر عن نفسه بدل المدعى السعيه الزفه العوي عن اليمنى الكاديه دون الرفع عن الصادق فخرج هذا
الجانب في نكول الى جانب كونه ما دل او مقرر على جانب المورج **قوله** لما قدمنا اساره الى قوله ولا ترد اليمنى
على المدعى لقوله صلح البس على المدعى الى اخره **قوله** الاعلام بالحكم الى الحكم بالنكول اذ هو موضع الحما فان
عند السافح الحكم بالنكول بل رد اليمنى على المدعى لما علم ان المعدر بالث في عرض اليمنى لان في المروي
عن لى يوسف ومحمد راجح والجمهور على انه للاحسا حتى لو قضى بالنكول به سفد فضاوه هو الصحيح احتج به
عن قول بعضهم بانهم قالوا الوضى بالنكول به لا سفد **قوله** من طرس مواهون الصميم وقال هو مولد **قوله**
هو الصحيح اي حكم سكوت الحكمي حكم سكوت الحنفى في الصحيح لما عرف **قوله** وان كانت الدعوى فكا حالي
اخره صورته ذلك بان ادعى على امرأه انه تزوجها وانكرت المراه ذلك وادعت المراه النكاح وانكر الرجل
او ادعى المدعى الرجل بعد الطلاق البضاء الحده انه كان راجعها في الحده وانكرت المراه او ادعت
المراه ذلك انكرت الزوج او ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الملاء انه كان فاء البها في المده وانكرت
المراه ذلك وادعت المراه ذلك انكرت الزوج لو ادعى على مجهول انه عمده او ادعى المجهول على ذلك او
اخصما على هذا الوجه في لاء الحماة او ولاد الموالاة او ادعى على رجل المدعى علمه ولده او والده
او ادعت الحاربه امامه ولاد الموالاة هذا البنى منه او ادعت انها ولدت منه وودعات الولد عند لى حنف
لا سحفا المنكر في هذه المسائل **قوله** ولما تعبر قولها ان هذه حقوق تبس مع السبها
صحيحي في الاستحقاق كالميراث عكسها الحدود وهذا لان فاده الحلف ظهور الحق بالنكول والنكول

احد فانه سحلف بالاجماع فان حلف بربى وان نكل بعضى بالحق ولا بعضى بالنسب **قول** واسماع الرجوع
في الهبة بان هب انسان عتاقا اراد الواهب الرجوع فيها فقال الموصوف له اما اخوك برده انطال حقه
في الرجوع فان الواهب سحلف بالاجماع فان نكل بها لا مسامح ولا نسب بالنسب كذا في ادب القاضي للمصدر
السهمد رج **قول** في النسب المجرد قد بالنسب المجرد احراز عن دعوى النسب المعروف بدعوى المال تحت
لا يصل الى المال لا بدعوى النسب فحسب سحلف على النسب بالاجماع لما امر الان به انه ان اراد الرجل مصح
بالان والزوج والمولى او اراد المرأة مصح في المولى والزوج والمولى لا يصح بالان لان في حمل النسب على
الخير فلا يصح فلو ادعى رجل انه ابوه او ابنه ولم يدع ما لا نسب سحلف عندها انه لو اقر به بعت سحلف
لرجاء النكول الذي هو امر اراد ان ادعى انه اخوه او عمه او ما اسبه ذلك لا سحلف المدعى عليه لانه لو اقر به
لم يفت لان في حمل النسب على الخير **قول** لومه الارس فيها بغير ما قال ان القصاص في ما دون النفس عيوب
بدر بالسيما فلا نسب بالنكول فالقصاص في النفس وهذا ان النكول ان كان اراد اغتدما فبعت شبهه لانه
ان امسح عن اليمين تورعاعا عن المصادقة لا يمكن ان يقر ان يكون بدلا واذا امسح القود تحت الرد بخلاف
ما اذا اقام على ذلك رجلا وامراتا او السهاده فانه لا بعضى شيء لان اصل المال مشروع فيه اذا اضيف
الحذر الى من عليه اعسارا بالخطا واذا اضيف الى الولي الحق المال هنا اصف الحذر الى من عليه حيث
لم يصح بالقرار فاسبه الخطا وم اصف الى الولي الذي قام بذلك لئلا يظن ان الخطا اذا اقر بالخطا
والولي يرضى الحمد الى المال ويحسبه لا يحب المال يحق ما قال ابو حنيفة رج ان الطرف محل البدل فيسوف بالنكول
كالمال وهذا لان الطرف او سلك بها مسلك الاموال لانها حلفت فانه بدلا لنفس كالمال فيجوز فيها العدل بخلاف
النفس لا يرى انه لو قال اقطع يدى فمطح لا يصح وهذا اعمال البدل واما لم يحل اعدام العادة والمال كذلك
اذا لم يضمن بالاف بفضا اذا كان منيدا مان وقع في يده اكله فقال لا خرافة بدي حل له وطحه ولو قطعه
لم يجب عليه شيء والبدل هنا مفيد لانه يصوره مصور عا عن اليمين المصادقة وهو فخر به خصوص متعة فصار
كقطع السن للزوج فان قلت لا يقطع الطرف عند حنيفة بالنكول اعسارا ان الطرف يسلك بها مسلك الاموال
كان ينبغي ان يحرق لا يستحل في قطع البدل في السرة ايضا وبعت القطع عند النكول كما في النكول في قصاص
الطراف قلت القطع في السرة خالص جزاء فلا نسب مع السببه اما القصاص في الطرف في الجبد
الذي يسلك به مسلك الاموال فيحمل به معاملته الاموال في سوبه مع السببه واما الكلام في النفس فاحسبه
يقول النفس ليست محل للبدل فلا يصح اطرافها بالنكول الذي هو بدل الذي يرى انها مقصوده وسائر نعم الوفا
تقبلها ومن قال الاخر اصيلي فمحل لم يهدر دم بل يوصد بالقصاص في روابه وبالدية في اخرى في صل عيب الدية
عند علمائنا للعلمه رج واذا امسح القود واليمين حتى يمتحن به كافي القسامه اذا امسح واحد من اليمين
بحس حتى حلف لان اليمين فيها مسحقة بحظه الاموال لانها ملكة مضمونة للعلمه سريعا **قول** واذا

على السهاده هو

قال المدعى سنة حاضره الى اخره اعلم انه اذا قال المدعى سهرود حضور في مصر وطلعت خلفه لم يحلف عند حنيفة وروى
ولكن يقال لخصمه اعطيه كنفلا فسيفك ليه انا لم لا احب سطل حتى المدعى يحكم بكون الكنفل معروف الدار حتى
عصل فادركه الكنفل الاسمين وان اكد الكنفل احدا قامه السنة فاسن اسحسا ان اصل اقامتها بحجة الدعوى اسحسا
عندنا اذ فيه بطر المدعى حتى لا يعتد به ان قامه السنة عليه ويمكن القاضي القضاء واحدا حتى المدعى ليس الكنفل
كبر ضرر المدعى عليه لانه لم يكن حقه الا احصا لا سفره وان كان حقه الا احصا وكان طالما فلا سطل فكنفل
احصا طالما اد الكفالة بعقد الوحوت الحضور حتى عليه محرم الدعوى لهذا جازا عدا الخصم بطلب المدعى بحال
منه وبنى اسخاله فصيح الكنفل احضاره والسعد بربله انا مروي عن عيسى بن جعفر هو الصحيح وعن عيسى بن يوسف
انه ماخذ كنفلا الى جلوس القاضي فجلسا اخر حتى اذا كان مجلس كل اسبوع من ماخذ الكنفل الى سنة انا مروي عن عيسى بن يوسف
قول والاسسما بصرف اليمين اي لا سسما والمذكور بقوله ان يكون مصرف الى الملائمة والكنفل وهذا
الفسر انما يحتاج اليه على رواية القدوري لانه لم يذكر هناك عددا لمجلس القاضي بعد بربله الملائمة ولا الكنفل
وبدله واما ههنا ذكر الملائمة ومدتها ومدة الكنفل فلا يحتاج الى قوله والاسسما بصرف اليمين **فصل**
في كفنة اليمين والاسحاف ولما ذكر نفس اليمين في اي موضع خلفه ذكر في هذا الفصل صفنها لما ان
الصنف يقضي سوي الموصوف ككفنة الشيء صنفه **قول** واليمين بالله تعالى ونعنه والحر والملك والرجل
والمرأة في اليمين سواء لم المقصود هو القضاء بالنكول وهو لا في عسدا الحريم في اليمين الكاذبة سواء
الاصل في قول صلح لا يحلفوا انا ما كنم ولا بالطواغيت فيكم حالنا فالحلف بالله او لغيره **قول** الا انه عتاط
فلا يكره لفظ البوا وكسلا سكر عليه اليمين **قول** وان ساء القاضي لم يحلف فقول بل الله او والله وهذا
لان المقصود به النكول احوال الناس في سني فممنهم من يسبح اذا علط عليه ويحاسبه اذا لم يحلف فكان الراي
في ذلك الى القاضي لرساء الكفني باليمين بالله ورساء علط **قول** وسحلف اليهودي الى اخره فحلف على كل
واحد يعتقد بحلف اليمين به ليكون ما نعاله عدا على اليمين **قول** ان صور ما بالعصر اسم اعجمي **قول**
وروى عن عيسى بن جعفر رج انه لا سحلف احدا الا ما نعاله عدا على اليمين بسم الله الخبر مع في المعظم **قول**
لان الكفر باسهم يحقدون الله تعالى انا بعدون الا حسانم بريا الى الله تعالى نعوذ بهم قال الله تعالى انما اتخذتم
اللاتيمه بونا الى الله زلفي فممنحون من الحلف كذا ما بالله فحصل المقصود وهو النكول **قول** ولا يحلف
اليمين على المسلم زمان ولا مكان قال السافعي لئن كانت اليمين في مال عظيم يملكه عيسى بن مالا يحلف بالمكان
فمن الركن في المقام في ملكه وعند ممر النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة ومسجد الجامع في غيرهما والمسجدان
لم يكن مع الجامع والربان احد الحصر يوم الجمعة ولما اطلاق قوله صلح واليمين على منكره التحصن بالمكان
والربان رماه عليه ولا في تكلف القاضي حضورها حاسا وهو مدفوع بالنقض في العلق بالربان باخر
حتى المدعى في اليمين الى ذلك الربان ولا ان اليمين سبب لقطع الخصومة فلا يحلف بها كالمسنة **قول** وكل ادعى

انه اساع من هذا عند الى اخره والخلفه في هذا ان الدعوى اذا وقعت في سبب رفعه بعد وقوعه كالسج والنكاح
والخصم والطلاق فان المسمى على الحاصل لا على السبب عند حقه ومحمد حتى اذا ادعى انه اساع من هذا
عنده بالف محذور خلف بالله ما سبب اساع قائم ولا خلف بالله ما باعت فلعله باع ثم اقال الى اخره ما بين في المسمى خلف
على الحاصل في هذه الوجوه انه لو خلف على السبب بغير المدعى عليه وهذا انه لو خلف على اصل السبب كالسج ونحوه
يكون كاذبا ولو لم يخلف على سبب الجور العائد الى ملكه بالافاله لانه لو ادعى المعنى الظاهري لم يعقل **قول** واذا
خلف على الحاصل صدق المدعى والمدعى عليه حقه ما علمنا ان مقصود المدعى مدعى السج ونحوه هو الحكم ومتى
انكر انباء حقه ما كان اولى حرمه حق احدهما واتوا حقي آخر **قول** واما على قول من يوسع خلفه جميع ذلك
على السبب بناء على ان المدعى في حق المدعى وجب له يكون طاعنا لدعواه والمدعى هو السبب **قول**
الا اذا عرض له ان يكونا ان يقول اذا عرض العاضى عليه المدعى بها العاضى ويردع الانسان شيئا ثم يعاينه محمد خلف
العاضى على الحاصل عنه بنظر العاضى الى انكار المدعى عليه ان انكر السبب كالسج ونحوه بخلف على الحاصل وعلمه
الكر القضاة وقال في هذا الموضع نفوضه الى القاضي **قول** فالحاصل هو الحاصل عندها وهو يقول ان الله بالحق
الرد هذا الحب الذي يدعيه فان قلت الخلف على السبب بغير المدعى عليه ايضا لجوار ان اسرى لا اسفحة له
ما ناسم او سكت عن الطلب قلت لا يحل العاضى بغير الحاق الضرر باحدهما فكان مراعاة حائل المدعى الى ان السبب
الموجب للحق هو السرى اذا استسحق له وسقوطه ما يكون باسار عارضه تحت التمسك بالحاصل حتى يقوم الدليل
على العارض كذا ذكره المصدر السهمي **قول** في باب العاضى **قول** والمسمى لا يراها ما كان سافعا **قول**
كالجور المسلم اذا ادعى الحق على مولاه وحده المولى يخلف على السبب بالله ما اعنفه لانه لا يضره الى الخلفه في الحاصل
اذا لم يحوز ان يحد رفق بعد الحق بخلاف لزمه والحد الكافر فانه يخلف فيه على الحاصل الى ما يحد حقه او ما هو
في الحال لانه يمكن تكرار الرق على لزمه بالرده والحق السببي على الجور الكافر ينقض الحد والحق لا يكر على
على الجور المسلم **قول** ومن رث عبد بعني رث رجل عبد فادعى رجل له ولائته للمدعى اذا اراد استحلاف
الوارث على دعواه خلف بالله ما علم ان هذا عنده **قول** ولو وهدب واسرى الى لو وهدب رجل لرجل عبد
فعضدا واشترى مجاء رجل زعم ان الجور عنده ولائته له فاراد استحلاف المدعى عليه خلف على السار صله ان
الخلف في الشرح على نوعه على السات على العلم وكلاهما مشروع فانه صلى الله عليه وسلم خلف له هود في التمسك
بالله ما سلم ولا علم له فانه لا لانه مسح منه سر عا فسطل حقه او فعله فمصر اطلاقا للباطل ثم المسمى في الموهو
ما لك سبب سرعى وضع له وهذا عنده بانه ملكه فصاح بخلفه على السات لوجود المطلق له ما ان يقد يكل عا هو بطلي
فصار اذ لا فاما الوارث فلا علم له بماض موربه فاهل فلو خلف على السات لا مسح عن العمن مع كونه صادقا فيها
فصبر به بطول العلم لكان له فاذا لم يفعل مع الامكان صار اذ لا والصراط الى الخلف على فعل نفسه يكون على
السات على فعل غيره على العلم فان قلت اني مسددم هذا لو ادعى عليه رجل باق عنده رايه والمدعى عليه شكر الراجح

خلف على السات لكان له باق فعل غيره قلت المدعى يدعى عليه مسلم غير المسلم الحب هو شكر وانه فعله
وقيل الخلف على فعل الخير يكون على العلم الى اذا كان سببا يوصل به لحسد خلف على السات فخرج على هذا
فصل الرد بالحب لان ابا متصل به اذ تسلم الجور سلما واحب على الباع فان قلت بهذا التعليل لا ينفج
الفرق بين لرا وفي غيره فان لا رث ايضا سبب موضوع الملك سر عا كالجور فكيف استحلاف الارض بالعلم
وفي المصبر والسبب بالسات قلت محني قوله اذ السرى سبب لموت الملك ضحاى الى ذلك السبب بغيره
المسرى بمبا سرتة ولو لم يعلم المشري بان ذلك الجور الذي اسيراه ملك الباع لما سبى السرى باخسان
وكذا الموهو له في قول المصبر خلاف ليرث لانه يسا الملك للوارث من غير اخسان ولا علم له على ذلك المورث
فلذلك يستخلف الوارث بالعلم فالمسرى الموهو له بالسات **قول** فهو حائز وهو ما تورع عثمان روى
ان رجلا ادعى على عمار بن زبيد غنمه اربع حمر بها فاعطى شيئا وافدى بحسنه ولم يخلف وحده اصدى بحسنه بحال
ولانه لو خلف يبع في القتل والعال فان الناس من يصدق ويكذب فاذا اصدى بحسنه بعد صان عرضته وهو حسن
قال صلى الله عليه وسلم ذبوا عن امرائكم باسمواكم وعن علي رضي الله عنه اما كل ما يقع عند الناس انكاره وان كان
عبدك اعذاره فليس كل ما يسمع نكرا لم يسطع ان يوسع عذرا وان المدعى عليه يدل المال لرفع العال في القيل
والمدعى اخذه عوضا عن اسما حقه وهو المسمى يجوز وليس يكن الحق ما لا لو صلح على العاصى يجوز ان يكون الحق
واحد ثم يخلف حكم المبدل الحائس كمن اقر بحرية عبد ثم اسيراه فما عطي من المسمى يدل ملك الرصبة في عثم الباع هو
فداء في حق المشري حتى يحل الجور كافي الصلح على الانكار فلذلك هم مناهم لما نطرح حقه في المسمى لفظ الفداء
والصلح لا يكون السخلفه بخلافه فارق السرى فانه لو اسرى بحسنه بغيره دراهم لم يحوز وكان له السخلفه
لان السرى عمد عليك المال الى المال المسمى ليست بحال **باب** **التخالف**
لما ذكر حكم الواحد في المسمى في هذا الباب حكم الاسن الى ان اسير الجور الواحد وجود **قول** فان قام احدهما
البينة فصى له بها بناء على انه لو ردعواه بالجور في الحائس لا يخرج من الدعوى السنه اقوى منها لانه يلمز على العاض
الحكم والدعوى لا يلزم **قول** ولو كان لا خلا في المسمى جميعا بان ادعى الباع ان كرم يدعيه المشري من المسمى
وادعى المسرى ان كرم ما يقره الباع في حاله واحد فصدقه الباع او لم يصدقه الباع او لم يصدقه الباع او لم يصدقه الباع
المسح لانه انما كرم ما با اعلم لمراد من قوله ولو كان لا خلا في المسمى جميعا بان ادعى الباع ان كرم يدعيه المشري من المسمى
المسمى او اما السنه فالسنه بغيره من لا دعا عليه قوله كما لو قال الباع بحك هذه الجارية بعدك فهذا قال المشري
اسرى بها منك بما يدنا واما السنه لزمه السج بالجور وبطل بغيره الباع دون المشري لان حق المشري
في الجارية بانها باعها واما الا خلا في حق الباع ففسد على حقه اولى بالقبول لانه يمسح الحق لنفسه في الجور
والمسرى ينفخ في ذلك السات للسات لا للنفى **قول** فاذا علم انه يراضى ان يقول العرض بطل الخصومة
ودامك في ذلك رضا احدهما بانه لا يرضى لانه لا يحل العاضى بالفسخ حتى يسأل كل واحد منهما عما يحكم **قول**

هلك حصة وهذا المشروط فالحكم الذي يلزم **قوله** الا ان يرضى البائع ان يترك حصته المالك الى ما اخذ
 من المالك سنا اصله ويجعل له الكمال لم يكن كان العقد لم يكن الاعلى الهام فيهما فان هذا يخرج بعض المشايخ
 ويصرفه لا يستنأى عندهم الى الحالف والاول المراد بقوله في الجامع الصغير باخذ المحل اشئ له اى باخذ محله المالك
 سنا اصله وقال بعض المشايخ باخذ من المالك قدر ما اقرب المسرى وانما ياخذ الزادة وعلى قول هو لا يصرف
 الاستنأى الى غير المسرى الى الحالف فيكون القول قول المسرى مع مسمى الا ان يرضى البائع ان ياخذ المحل الخاصه
 ٢ المالك فحسب كلف المسرى لا المسرى انما يحلف اذا كان منكر ما يدعيه البائع فاذا اخذ البائع المحل صلح جميع
 ما ادعاه على المسرى سقط دعوى البائع فلا حاجة الى حلف المسرى ونفسر الحالف على قول محمد بن عبد الله المسرى
 بالله ما اسرها بالعرفان بكل قضى عليه وان حلف حلف البائع بالله ما اعياها بالعرفان بكل قضى عليه وان حلف
 ولم يسمع على شئ فادعى احد ما الفسخ او كلاما يفسخ العقد بينهما وامر القاضي المسرى برد البائع وفيه المالك
 ونفسره على قول من هو سفي عن بعض المشايخ الفاعل الى العام حصته من المالك لان الحالف لنفسه الفسخ
 لا يرد على المالك هذا لا يقول لان المسرى لو حلف بالله ما اسرها العام فالف يكون صادقا لان المسرى سأل في
 درهم ثم حلف انه ما اسرى احد ما بالف كان صادقا واذا كان كذلك فلا مسح المسرى عن الحلف على العام بعد التأويل
 فلا ينفذ الحالف الفسخ لغيره على ما قاله المتى **قوله** في سماع الاصل رجل اسرى غيره ومضنه ما لم يرد احدهما
 بالحق وقد هلك الاخر عند المسرى سقط عنه من يرد ويحرم هلك عنده اذا لم يرد اليه على درهمه ما فان احلفنا
 في قيمه المالك فالقول للبائع مع مسمى لانها انقضا وحول كل للمشتري يدعواه ان قيمه المالك كما قل يدعى
 زاده السقوط من المير والبائع يسكنه يكون القول للمشتري مع مسمى وان اقام المينة فمضى البائع او البطلان في
 سرعت للاسار البائع يدعى زاده في قيمه المالك فان قلت المشتري يدعى زاده في قيمه العام فوجب له ان يعيد
 الزادة قلت الذي وقع الاختلاف فيه قصدا في المالك والاختلاف في قيمه العام يستلزم للاختلاف في قيمه المالك في
 البائع فامت على ما وقع الاختلاف فيه قصدا فكان احوانا لاعتبار زيادة في السبب بحسب الدعوى حسب الظاهر
 لان السهم لا ينفذ الا على الظاهر فاعبر في ذلك بحقيقته والبائع مدظاهرها فيقبل بمسمى صارت مائة اولى
 لان مائة بنت زائدة في مائة المشتري في الايمان بحسب الحقيقة لانها توجه على احد العاوين وهما يعرفان حقيقة
 الحال في الامر على الحقيقة والبائع منكر فكان القول قوله مع مسمى **قوله** وراسى حارب وعاصا ومضنه ما لم
 يعنى اسرى حارب بالف درهم ومضنه ما لم يمسح حاله السبع حاله في مقدار ما لم يمسح الا قاله قال المشتري
 كان المير الف درهم وقال البائع لا يمسح ما لم يمسح درهم ولا يمسح ما لم يمسح الا قاله قال المشتري
 الحالف يسع السبع المطلق بالسنة والى قاله فسخ في حق العاوين فلم يسا ولها النص الا ان الحالف قبل فسخ المسح
 سنا سنا المعنى لكل واحد منهما مدح ومنكر لما عرف وهذا موجود هنا في وضع المسئلة للبائع لم يمسح ما لم يمسح الا قاله
 فصار الحالف محقولا فوجب القياس على المضمون عليه كما نفس الاحارة الى اخره ما قال في المير يجوز ان يقول له عن

ما اعنا الحالف في الاقاله حوات السوا المقدرة ان يقال يمسح ليرى الحالف في الاقاله كما جرى فيها المتخالف
 اذ اوضح الاختلاف بينهما بعد فسخ البائع المسح بعد الاقاله عنده ما خلا فالحمد لله لسوا الحالف من المساعين السنة
 بخلاف القياس فان عنه بهذا فان قلت الحالف في هذه الصورة منصوص عليه له قوله صلح اذا احلف المساعين ان الفا
 ويراد اقله بغيره وانما الباع والسلعة وعندهما قلت لا بل هي غير منصوص على هذا المطلق محمول على المسح كما عرف كان
 المراد من هذا المطلق المعهود وكذا قوله المراد ان على الباع والسلعة **قوله** نفس لاجاره يعني اذا احلف الموجه
 والمستاجر قبل استنفاء المعهود عليه والاجرة والعهد على العرف فما اذا استهلك المسرى استهلك بضم الناع
 صنفه بناء المفحول والمسرى على صنفه اسم المفحول اى بعض مسمى المسرى المستهلك التي وجبت على المستهلك
 الذي استهلكه في يد البائع على العرف الذي في يد البائع يعني للمساعين ان احلفنا في مسمى المسح الذي لم يمسح في المتخالف
 منه ما بالنص الذي يوافق القياس في ذلك اذا استهلك مسهلك المسح في يد البائع وورق مسمى مقام المسح في بقا
 السبع حتى كان للمشتري احسار السرى بان يدفع المير ياخذ العهد لو احلف المساعين ان يمسح المسرى المستهلك
 الذي في اليد فمضى مقام المسرى عجز الحالف بينهما بالقياس على حبان الحالف عند نقاء العرف المسرى لكون
 النص الذي ورد الحالف حال الباع والعرف محقق للمعنى كذا في المبسوط اذا قبل المسح قبل العرف فالفهم هناك
 واجبة على العاين وهي فمضى مقام العاين امكان فسخ العقد بينهما لان العهد الواجب قبل العرف لما ورد عليها القبر
 المسحى بالعدا كانت في حكم المعهود عليه **قوله** ومن اسلم عشرة دراهم في كرو حنطه ثم ساءل ايم احلفنا في مقدار
 راس المال بعد الاقاله فقال المسلم انه كان اس المال خمسة وقال راس المسلم لا يملك ان عشرة فالتقول للمسلم اليه
 مع مسمى لا راس المسلم يدعى عليه زاده وهو منكر ولا يملك الفان في عود السلم بخلاف المسح والفرف للمقصود من الحالف
 فسخ العقد حتى يحد كل واحد منهما الى اس ماله والله الاسارة السوية بقوله عاونا ويراد او الحالف في الاقاله لانه
 هذا المقصود وهو فسخ الاقاله لان الاقاله في السلم بعد ما دها لا يحتمل الفسخ سائر اسباب الفسخ فانها لو اقالا
 بعضا الاقاله لا يفسخ ولا يحتمل الفسخ ايضا الحالف في هذا ان ما ساوله بعد الاقاله قد سقط وبلا شئ اذا
 المسلم انه ملك ما في مائة ففسخ عنه والسوا لا يحتمل الخود فلا يحتمل المسلم فمضى ما سقط الخود الى رب
 السلم فاما الاقاله في السبع فمضى الفسخ سائر اسباب الفسخ حتى لو قال له بعضا الاقاله يفسخ فاحتمل الفسخ
 بالتخالف ايضا وهذا لان ما ساوله بعد الاقاله قائم حقيقة فمضى الفسخ باعتبار عود المعهود على المسلم
 المشتري اذا فسخت الاقاله لان ملك العرف لا يحتمل الخود الا يرى لراس المال لو كان عرضا فمضى المسلم اليه
 ثم رده بالحبلى حكم القاضي به وبذلك قبل التسليم الى راس السلم لا يعود السلم بخلاف السبع فانه لو اشرك
 ورده بحسب ولم يسلم الى البائع حتى هلك في يده سقط الرد ويحد السبع **قوله** فاهما اقام المينة سئل اما المينة
 لانها تدعى العرف انما يمسح الزوج يعني لا يمسح لانه منكر لزادة ما اقر وكان على المنكر المير لا المينة وانما يمسح
 مائة لانه مخرج صورة اذ هو يدعى على المرأة تسلم نفسها عند ادائها اقرب من المير وهي منكر وعرف ليرى صورة

1

1

خلاف ما لو قال لك رجل يبيع العاصي حب يكون للأخران باحد الجمع لانه است سراه في الكل وانما كان القضاء به
 بالنصف لمرأه صاحبه معه فاذا رالت المرأه بعضي بالكل وهذا السفيح من اسلم احدهما فبعض النافض
 لهما للأخر جمع الدار ولو كان نسلمه بحد العضاء لهما بالدار لم يكن للأخر النصف **الدار قول** فهو للدار بينهما لانه
 است سراه في وقت لا تارة الأخر فاستحقها من ذلك الوقت فبعض الأخر است سراه من غير الملك فكان باطلا
قول ولو وصل حد بينهما ولم يوف الأخرى فهو لصاحب الوقت لانه يملك ذلك الوقت والذي لم يوف
 من ملكه في الحال لان سراه حاد في مضاف حده الى الرب المملوك في المملكه فكان سواء الموت سابعاً كان
 اولى **قول** وان لم يذكر ما ربحا ومع احدهما فبعض الى الحد في حد احدهما فهو لذي الدار لانه است سراه في الاسات ولا
 بعض الدار لانه بالسك في منه الخارج انما يخرج اذا ادعيا ملكا مطلقا اما اذا ادعيا الملك سبقت فيما سبقت لان
 يمكنه من القبض قبل سبقت سراه لان القبض بناء على الحق الدار لانه بالسك ظاهر احكاما لفعل المسلم على الصلاح على
 العقب وقصه اوفر لحد الأخر لان كل واحد منهما حاد في كل نوعهما معا فعدم عند صاحب القبض ضرره **قول**
 وكذا لو ذكر الأخرى وما اى لم ينفج به لان القبض اوجده لم ينفج بعض السك ووقت الأخر يحمل فلا ينقص الدار لانه سبقت
 الا ان سبقت وان شأه كان قبل سراه ذلك الحد فحينئذ يكون الخارج اولى لان عدم عتده يملك بعض سبقت
 الأخر ينوع دلالة ولا عبرة للدلالة في ما يملك الصريح وهذا معنى قوله لان الصريح نفوذ الدلالة **قول** لكونه محاذ
 للحاسن والهدم يربح لوجب الاستحقاق من خارج احد والاسات يربح بكمه الاسات لان السرا لوجب الملك في الضم
 والهبة لوجب الملك الا بالقبض كان الملك المدعى سابعاً فكان اولى **قول** والهبة والقبض يعني او ادى الخارج
 عتاه في يد الدار فام احدهما النسبة على الهبة والقبض والأخر على الصدقة والقبض فبعض بينهما نصفين لاسسواهما الى السرا
 والاسقرار الى القبض والخرج للصدقة على الهبة باعسار معنى لزوم بناء على لزوم اللزوم بطريق ابطال الرجوع
 وذلك حكم بطريق في الحال المرجح انما يقع معنى فام في الحال المعنى يرجح الى المال لان الهبة قد يكون لازمه بان
 وقعت لذى ربح والصدقة ولا يكون لازمه بان وقعت لغيره فاستحقاقا **قول** لان السرا طارى هو لا يمنع
 صحة الهبة كالمواضع صفت الموهوب بحد القبض وعند البعض لا يصح لانه ينفذ الهبة في السرا هذا القول
 اصح في المبسوط وذكر هذه المسئلة في ما وضعه من احوال لودعي جله هبة بمقبوضه وادعى الأخر صدقة بمقبوضه
 واما ما النسبة فان وقت احدى السرا لم يوف الأخرى فبعض لصاحب الوقت لان كل واحد منهما است سبقت ملكا حاد
 فاما حال عدويه على احوال اوقات وقد اساء احدهما ما ربحا سابعاً بالوقت فبعض بينهما وان كان قد دخل الوقت
 بهوده فبعض بينهما لان فضله دليل سبقت عتده وهو دليل معاترة الوقت في حال الأخرى بهوده وليس له كالمعاشرة
 الا ان يتم الأخرى لانه اول محسنة يكون هو اولى لاسانه الملك وقت لاساره الأخرى وان لم يكن هناك ربح والقبض
 معان لحد بينهما فبعض بينهما نصان لاسا بينهما في سبقت الاستحقاق وفيما تحتل القسم كالدار ومحوها
 سطل السرا ان جمعاً اذا لم يكن فيها ما ربح احد منهما من قبض ما ربح الا لو علمنا انها فصلا لكل واحد منهما بالنصف

فهو المورخ الكفا قال انه استسرق لنفسه في زمان لا نأرعه فيه غيره ومقصي له حتى سرقه شراؤه غيره
عليه خلاف الوادع السران رجلين وقت احدهما ولم يوقت الاخر فانه يفضي بينهما مصنف لان كل واحد
منهما مضمون عن صاحبه في اتيان الملك ويوقت احدهما لا يدل على سبب ملكه فلهذا لم يملك الباع الاخر اسبق
فلهذا فصنا بينهما وهما انهما على الملك الباع واحد فخاصة كل واحد منهما السبب في اتيان الملك لا سبب لا سبب
الملك الا اتيان الملك للباع من سبب الملك حق من وقت سهره اسبق فكان هو المورخ الحق ان كان الحين اتيانها
فوق بينهما الا اذا ارخا وبارخا احدهما اسبق فمحمض لاسببهما ما رجا وان كان فلهذا هما هاهنا فلهذا الملك
سواء ارخ او لم يورخ الا اذا ارخا وبارخا الخارج اسبق فمحمض به الخارج ولو ادعى احدهما السرقة رجل لاخر
المهيد والعرض من غيره والمالك الميراث من ابيه والراج الصدقة والفضح اخ فمحمض بينهما ارباعا لانهم سلفوا
الملك من ههنا ولا فساد كما لو حضر واوبرهنا على الملك المطلق فمحمض بينهما ارباعا كذا ههنا **قول** فصاحب
البارخ المقدم اولى اعلم ان في هذا الحكم لا سفاوت من سبب يكون باعها واحدا او اسفل الى صاحب البارخ سرقا قدم
اولي انما سفاوت بينهما اذا وقت احدي الميراث من ابيه والراج الصدقة والفضح اخ فمحمض بينهما ارباعا لانهم سلفوا
فيه يعني انه اسبقهما من ذلك الوقت فلهذا سفاوت بينهما من سبب يكون باعها واحدا او اسفل الى صاحب البارخ سرقا قدم
صاحب الباريان كان غنيا في درجل دعاه رجلا من كل واحد منهما يدعي انه اسيراه من صاحب الباريان انا رجا
وبارخهما على السواء اولم يورخا فالحين بينهما مصنفان لا سواهما في الدعوى والحق وان ارخا وبارخا احدهما
اسبق فمحمض اولى لانه استسرقه في وقت لا نأرعه فيه احد مصنف شراؤه من خذ لك الوقت فلهذا سفاوت بينهما
من غير الملك وان ارخا احدهما ولم يورخ الاخر فالمورخ اولى **قول** وان اقام كل واحد منهما السنة على الشرا
من اخر وذكر انما رجا فمحمض سواء اي في كرا ما رجا واحدا او امالو ذكر انما رجا فمحمض سواء اي لاسان الملك الباع
في وقت لا نأرعه الاخر فمحمض رجوع الاخر اليه على باعه لا استحفاف المسح من يده كذا في المبسوط فان قلت بالعرف
لمحدر رج من سبب السرقة الميراث فان الخارج من اداء دعواه ارباعا من يورخا وبارخا احدهما اقدم
بعضي بينهما فلم يحمض سبب البارخ في الميراث اعسر في الشرا فلهذا السرقة حاد من سبب الملك للشرية حروف
ولا سبب له الملك الباع فلهذا سبب الملك في وقت لا نأرعه فيه احد كان هو اولى واما ملك الوارف فهو ليس
ملك جديد بل هو عتيق كان باسا للمورث لان الوارث خلافة ولا بارخ في ملك المورث فاسبوا **قول** كانا محققا
اي حضرا الناعان اذ عبا **قول** كما ذكرنا اساره الى قول لكل واحد منهما ما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد
مصنف للمورخ اخوه **قول** لانها انما اعطيت في حق الباع الواحد على الملك لا سلفي الاخر فمحمض وانما حاجة كل
منهما الى سبب لا سبب لا الى اتيان الملك وسبب الملك في حق الذي وقت سهره اسبق فكان هو المورخ
اولي **قول** لانهم سلفوا الملك بلعهم على طر بول العبد لان الباع واحد من المملوكين اذ رجا فكان المراد منه
من مملوكهم **قول** وعنه اي غير محدر رج انه لا يقبل منه ذي البد **قول** رج الله اي في قوله لا يقبل منه ذي

البد في الصور كلها الا في الساج وروى اس سماعه عن محمد انه رج عن هذا القول **قول** مصنفه يعني الدخ
هذا جواب عما سأل منه صاحب البد على اتيان الملك المطلق غير مقوله فاحات لم يسه ههنا السبب البارخ مصنفه
معنى الدخ على معنى انه لا يصح اتيان الملك حدود لك البارخ الا ما سلفي حرمته فكان اذ افعنا ملك غيره الا بالبيع
منه ويسد على الدخ مقوله كسنة المراه والجبر والاحنة بالطلاق الحاق على الوكيل عليهم لعصم الوكيل
عنهم **قول** وعلى هذا الخلاف لو كانت الدار في ايديهما معني صاحب الوصل الاول في قول الذي حسمه ولي يورخ
وعند محمد لا حصر الوقت فكما ما فاما ما عا مطلق الملك فيكون بينهما والمعني ما بينا وهو ما ذكر من الدليل في الظاهر
قول ووقت احدهما دون الاخر في اتيان الوقت لا الخارج وهذا اذا اقاما بينة على ادعاه
في الملك المطلق من غير ذكر البارخ لا يقبل منه ذي البد بعد علما بنا كلهم وانما وقع اختلاف بيننا في دعوى
الملك المطلق من الخارج وذي البد لما **قول** ولا دفع ههنا حيث وضع السبب في السلفي حرمته اي جهة ذي البد
معني الاحتمال والرد دفع في معنى الدفع ههنا فلا يرجح منه ذي البد لانه لما اردت منه ذي البد ولم يورخ
منه الخارج لم يسمع منه كسنة الملك الخارج مطلق من جهة ذي البد لخارج لو وقت سهره كان اقدم
فادفع الرد والاحتمال في مصنفه معنى الدفع لم يقبل منه ذي البد مع المشك **قول** وعلى هذا اذا كانت
الدار في ايديهما فاقام احدهما بينة على ملك مورخ واقام الاخر على مطلق الملك سقط البارخ عند لي حسمه
وما لا يورخ سبب الذي في كل الذي لا يصح **قول** ولو كانت يدان الملكة على اي جهة
احدي الخارج وحسن الملك المطلق دون الاخر **قول** لهما سواء اي فالخارجان سواء فصار كأنهما اقاما
البينة على ما ادعياه ولم يوقت احدهما **قول** لانه دعوى وليه الملك بدليل استحفاف الزواجر وما في الاد
الاكتساب فكان يدعي مطلق الملك كان مدعى للملك من اصيل كان ملك الاصل اولى من البارخ **قول** الرجح
بالمنقبر وكما اذا ادعى السرقة من باع واحد من احدهما دون الاخر فان صاحب البارخ اولى **قول**
بصامه اي بزا حدة احتمال عدم التقديم وهذا الى الذي يورخ فكما احتمال لم يكون ما خرا عنه احتمال لم يكون
سابقا على بارخ صاحبه او لان البارخ لكل من بعضي السبب لفظا من انصافه دلالة لفظ الدعوى على الخارج
مقدم البارخ له دلالة السبب محسن كما قال محمد واذا اوضح العارض من احتمال ان سقطت اعسار البارخ فصار
كما لو اقاما البينة على الملك المطلق **قول** بخلاف السرقة يعني انهما لما ادا دعيا السرقة بعتا على الحدوث على يد
للحدوث من البارخ وخصاف الى ارباب لا وفات فخرج جانب صاحب البارخ **قول** فصاحب البد اولى سواء
اقام صاحب البد بينة على دعواه قبل انصافها للخارج او بعده وهذا اجراء الاستحسان في العاشر الخارج
وله اخذ ان لا يلبى بناء على البينة الخارج اكثر استحفافا من بينة ذي البد بالخارج بئسنة كما ثبتت استحفاف
اولاه الملك بالساج ثبتت استحفاف الملك الناس الذي البد بطاهره وهذا البد بئسنة لا يستحفاف
الملك الناس بالخارج توجه فكانت منه الخارج اولى بالقول كما في دعوى الملك المطلق وجه الاستحسان الرجح

الساج دعوى اوله الملك مداسوناني اوله الملك فخرج صاحب المد بالمد وهذا ان يدرك المد بالمد
على اوله الملك فهو مستعنته ما لم يثبت له بظاهره فوجب قبول مدعيه بمرجعه خلاف الملك المطلق
لان مدعيه لا يثبت الا ما هو بآية بظاهريه وقال عيسى بن ابي البركات في الساج بهما المدعيين العاض
بذكر احد بهما ادلا بظهور ساج دابة من ابي مفضل في المد فصار كل منهما المدعي وصار كأنهما المقيم
المدعي ولو لم يبق المدعي في المد فصار كل حكي حلف ذوال المد الخارج كذا هنا وهذا ليس بصحيح فقد
ذكر في الخارج ان اقام كل واحد منهما المدعي على الساج انه مدعي بهما بصغر لو كان الطريق على ما قال كان
بمر كمدعي المد فاعلم ان العضا لذي المد فصار اسحقا حتى لا حلف ذوال المد الخارج كذا في الذخير **قوله**
فصاحب الساج اولي بهما كان بناء على مدعيه فامت على اوله الملك صريحا فلا يستلزم الا بالمدعي بهما والآخر
لم يسلوه بهما واوله مدعيه له ولا غيره بهما مع الصريح **قوله** وكذا اذا كان المدعي بهما خارجا من المدعي بهما
اولي حتى اذا ادعى رجل عندنا في مدعيه ملكه مطلقا وادعاها آخر انه ملكه ولد في ملكه واقاما على ذلك بيمينه فيسنة
الساج اولي من بينه الملك المطلق لما ذكرنا وهو قوله ان مدعيه صاحب الساج فامت على اوله الملك **قوله** ولو وقع
بالساج لصاحب المدعي اقام بالثالث المدعي على الساج مدعي له **قوله** الا ان يحدد ذوال المد المدعي على الساج
ان مدعيه ذوال المد فامت على هذا المدعي انما فامت على الاول فلم يصر الثالث مدعيه على ملكه **قوله**
وكذا المدعي عليه بالملك المطلق حتى لو ادعى ذوال المد والخارج الملك المطلق ورضي على ذوال المد بالملك
بما ان ذوال المد المدعي عليه لو اقام المدعي على الساج بيمينه بغيره العضا ولا ولا لانه غير المدعي بغيره خلاف
الاختصاص فيسقط الاحتياط به كذا هنا لانه ظهر انه مدعي المدعي بالملك مع مخرج المدعي بهما بيمينه عنده
والعضا المدعي هذه الحالة بالملك بغيره كذا لو ظهر بغيره خلافه وادعى المدعي بالملك المطلق لغيره الخارج باقام
المدعي وقصدي له بما اقام ذوال المد مدعيه انه لا يسمح بيمينه ان الخارج بيمينه استحق على ذوال المد الملك بالساج
بظاهريه فصار ذوال المد مدعيه عليه فلا يسمح بيمينه بعد ذلك في الساج على عكس ذلك اي بيمينه مدعيه
بناء على الساج بدل على اوله الملك صريحا وبعد ما ثبت الملك لذي المد بسبب الساج لا بصور ان يصير الخارج
بسبب الساج فانه مما لا سكر رم اعلم لمرجل اذا صار مدعيه عليه في الساج بعد ذلك لا يسمح بيمينه وان اقام
واضعا كما استرط على ذوال المد الاول عباد المدعي فكذلك يسترط على ذوال المد المدعي في الساج
صورة ذلك عند مدعي البخاري مالا اقام عليه السهم فندى المدعي انه عبده ولد في ملكه واقام البخاري المدعي
انه عبده ولد في ملكه فاضى بالحد للبخاري ابطل بيمينه السهم فندى مدعيه جندى اقام بيمينه على
البخاري انه عبده ولد في ملكه فانه يستحق بيمينه الا ان جند البخاري على الجندى انه عبده ولد في ملكه ولا يكتفي
بالسنة الاولى فان لم يدر البخاري على عادة المدعي فاضى بالحد للبخاري مدعيه احض البخاري المدعي انه
عبده ولد في ملكه فاضى للبخاري ان لم يدر البخاري المدعي ولكن حضرا وشي اقام المدعي انه عبده ولد في ملكه

في ملكه فان العاضى يقول للبخاري ان مدعيه على انه ولد في ملكه فاضى بالحد للبخاري ان لم يدر البخاري المدعي
بالحد من الاوشي فان حضرا وشي هو المدعي بمراد اقام المدعي انه عبده ولد في ملكه بيمينه لانه قد مضى
عليه به مرة فلا يقبل بيمينه على احد بعد ذلك **قوله** وكذلك النسخ يعني كل سبب في الملك لا سكر وهو في جنى
الساج بناء على انه دعوى اوله الملك ذلك النسخ في الساج الى الساج الامر كنسخ الساج الفطنة وغزل
العطن وحلب اللبن اي احاد الحرس واللبد والمرعى وجرا الصوف صورة المسألة اذا ادعى رجل ثوبا في يد رجل انه
ملكه فانه نسخ في ملكه واقام بيمينه على ذلك اقام صاحب المدعيه كذا في النسخ لصاحب المدعيه كذا في النسخ
هذه على خمسة اوجه احدها ان المدعي اذا كانت في جنى فقام الخارج وذوال المد المدعي على انه جند مدعيه
في ملكه فهو لذي المد لان الجنى لا يصح الامر فهو سبب اوله الملك بيمينه الساج والماني اذا اقام كل واحد
المدعي ان اللبن المدعي صنع منه هذا الجنى ملكه مدعي به للمدعي على ان اصل المنازعة في اللبن بيمينه كل واحد منهما
فامت على الملك المطلق والثالث لم يفهم كل واحد منهما المدعي به المدعي على ان اصل المنازعة في اللبن بيمينه كل واحد منهما
في ملكه مدعي به لذي المد لان الجنى لا سكر فكان في معنى الساج والرابع اذا اقام كل واحد منهما المدعي
ان الساج التي طبع منها هذا اللبن الذي صنع هذا الجنى ملكه مدعي به للمدعي على ان المنازعة في ملك الساج ويمينه
كل واحد منهما فامت على الملك المطلق والخامس لم يفهم كل واحد منهما المدعي ان الساج التي طبع منها هذا
الجنى سببه ولد في ملكه من سببه والمدعي بيمينه ذوال المد لان الجندى فامت على الساج في المشافي التي كانت المنازعة
فيها **قوله** وان كان سكر مدعيه بالخارج لانه من له الملك المطلق وهو من الجند وهو اسم دابة بيمينه النسخ المستحق
من بيرة خزا وهو نسخ فاذا ابلى بخزانة اخرى بيمينه والمدعي فيه الساج الذي نسخ مرة بعد مرة يجوز
ان يصير لذي المد النسخ بيمينه بيمينه الخارج وسقطه وشي مرة اخرى فيصير ملكا له هذا السبب بعد كان
ملك لذي المد فكان مدعيه على الملك المطلق من هذا الوجه خلاف الفصل الاول فان النسخ الذي لا يسمح لغيره اذا
صار لذي المد نسخ لا بصور ان يصير للخارج نسخ فكان في معنى الساج **قوله** والساج ان كان المدعي
مدعيه في دار ومضى بيمينه اقام كل واحد منهما المدعي انما اداره ساجا بالمدعي بهما بالخارج لان الساج يكون
مرة بعد اخرى فلم يكن في معنى الساج وكذا في الغرس بيمينه بالخارج لان السج بيمينه مدعيه مدعيه من الساج انسان
بيمينه بيمينه مدعيه وكذا الزرع اي ادعى كل واحد منهما ان هذه الحنطة زرعها في ارض نفسه بيمينه بالخارج لانه
قد يكون الزرع من احد اخر لان الحنطة تزرع في الارض بيمينه التراب بيمينه الحنطة منها فزرع مرة اخرى **قوله**
فان اسكل الى الحان اسكل الامر في كل رعيه لا سبب عدم بكرها رجوع الى اهل العلم بذلك فان اسكل بعضي للخارج
لان العضا بيمينه هو الاصل والحدول عنه بيمينه الساج وهو ما روي عن جند بن عبد الله رضي الله عنه ان رجلا ادعى
ما في يد رجل اقام السنة اياه بيمينه عنده واقام ذوال المد المدعي انها ما في يده مدعيه مدعيه رسول الله صلح
لذي في يده **قوله** وان اقام كل واحد منهما اي ح الخراج وصاحب المد المدعي على السج حرا خرا صورته ادار

فان القسم بينهما سبب حوكان في الفقه ومع ذلك كل ذلك القسم عولده كذا في المبسوط **قول** ولو كانت
في احدى ما علم انه لو كانت الدار في يد ابيهما وبنهما فالدار كلها لصاحب الجمع نصفها على وجه القضاء بان
ان دعوى مدعي النصف تنضم الى ما في يده ليكون يده محقة في حقه لان حمل امور المسلمين على الصحة واجب فدعى
النصف لا مدعى شيئا مما في يد صاحب الجمع لان مدعى النصف هو في يده فسلم النصف لمدعى الجمع بلا
منازعة وفي ذلك واقع منه الخارج وبنيته دى المدعى يد صاحب النصف منه الخارج او الى القول **قول**
وان اسكل ذلك كان بينهما هذا الذي ذكره في هذا الخارج ما اذا كانت الدعوى من الخارج وذي المدعى الخارج
واما ما علمه ووصف المسانخ الدابة وصف فان كان الدابة على وجه مدعى فصب بها له لان
علامة الصدق ظهرت في سهادته وعلامة الكذب ظهرت في سهادته فهو دى المدعى اما اذا كانت
المنفعة على وجه مدعى المدعى كانت مسكولة فصبت بها لذي الدابة ما لم يظهر علامة الصدق في سهادته
اعسار البوصة اذا كانت مسكولة كذا في المبسوط واما اذا كانت من الدابة بين الوقتين اللذين ذكرهما الخارج
وذي ذكر في الذخير في ذلك عامه المشايخ على ما في المسانخ في يد صاحب الدابة فان كان من
الدابة الوقتين في دعوى الخارجين بطلت المسانخ الاصل فيكون الدابة بينهما في الفصلين يعني اذا كانت من
الدابة مسكولة وفيما اذا كانت على غير الوقتين لا اعسار ذكر الوقتين لهما وفي هذا الموضع في اعسار ابطال
حقها فمسقط اعسار ذكر الوقت اصلا وطرأ الى مقصودها ومواسات الملك الدابة وقد استوفى في ذلك
وجوب العصاة بينهما نصفين وهذا لا يوافقنا في الوقت بطلت المسانخ في يد ذي المدعى والمدعى الوقتين
على اسحقاقها على ذي المدعى فكيف يترك مع قيام حجة الاستحقاق عليه **قول** فهو بينهما لا استواءهما لان
المودع لما حو الودعه صار كالخاص **فصل في التنازع بالمدعى** لما ذكرنا ان الملك لنفسه بالنسبة
ومر الا فوى ذكر في الفصلين ان الملك يستحق له لان هذا اصعب لما انهما اذا عارضوا كان اعتبار
للمدعى لا للمدعى فان الخارج وذا الدابة ادعى الملك لنفسهما في الجهر واما بالنسبة على ادعاءه فالا اعتبار
للمدعى الخارج لا لذي المدعى **قول** فالراكب اولى به من غيره اظهر واما اذا كان احدهما مسكوكا بالجمام الدابة
والآخر مسكوكا بينهما فالساحناج ينسحق لبعضى لمدعى هو مسكوك بالجمام لانه لا سلق بالجمام غالبا الا
الملك ما الرزق فانه كما سلق به الملك سلق غير الملك كذا في الذخير **قول** واللابس اولى لانه اظهرهما
ههنا ولهذا نص به عاصا كذا في الايضاح **قول** لان العقود ليس يد عليه حتى لا يصير غاصا بسياس
لمجرد العقود بخلاف الركوب على الدابة فانه يصير غاصا بحكم الركوب بخلاف ذلك **قول** لان الزيادة من جنس
الحج فلا توجب زيادة في الاستحقاق فقلت سكل على هذا اعني ما ذكره في المتن بعد هذه في مسئلة الحائط
فان جدوع احدهما اقل من غيره ولا خلاف عليه فهو لصاحب النسبة حسب جعل الزيادة من جنس الحج موجه للرجوع
قلت جوابه ما في حرجه ان شاء الله تعالى **قول** اذا كان الصبي يدرج الى اخيه اعلم انه اذا اختصم رجلا ان

في عند كل واحد منهما يقول هو عدى فهو في يد ما فان كان الصغير بخير عن نفسه اى يحفل ما جرى على لسانه فقال
اما حقا القول قوله لانه في يد نفسه فكان هو صاحب اليد وكان المدعى خارجا فالقول قول صاحب اليد وهذا هو اصل
التركيب لكل انسان يد على نفسه اما مخني الكرامة او كونه في يد غيره دليل الاهانته ومع تمام يده على نفسه لا يثبت يد الغير
عليه للمسا في يد يد من الا اذا اسقط اعسار يده سرعا فحسب يد الغير عليه وسقوط اعسار يده قد يكون لعدم
اهليته ما كان صغيرا لا بخير عن نفسه اى لا يحفل ما يقول وقد يكون يدور الرق عليه لان الرق عيان عن حركي البدن
عن العدة ومنهما ساقا اذا اسقط الصنف يد العدة **قول** ولو قال ما عدل فلان لغير ذي المدعى فهو عبد للذي
في يده بناء على انه متى ارع على نفسه بالرق فقد اسقط اعسار يده فكان يد صاحب اليد عليه محبوسا عن عافكا القول
لذي المدعى له ولا يقطع يده الا بحجة وسهادته العبد ليس بحجة فان قلت الاقرار بالرق حرم المضار فكيف صح ذلك الاقرار
حرم الصبي الاقوال الموجهة للغير غير ناسه في حق الصبي لركن انما كالاك الطلاق الحاق والجد والافرار بالذوق فانه
سعد من المضار ولم يعرف من المبادر قلت يدور الرق هنا ليس بحمان الصبي بل يدعى ذي الدابة ان يدعى اياه
يدعى الحر لا بتقدير يده عليه اى يد صاحب اليد على الصبي وعدم عدم المحارضة بتقدير يده عليه فقول القول قوله
في قهره بمنزلة الصبي الذي لا يحفل اذا كان في يده والان الاقرار بالرق مما في مقدور المعبر اذ لا الساقض فيه لا يمنع صحة
الدعوى بخلافه في قرار بالذوق الطلاق الحاق لانه ليس بمقدور المعبر اذ لا **قول** وان كان لا بخير عن نفسه
فهو عبد للذي يدعى فقلت ما الفرق بين هذا وبين اللفظ الذي لا خير عن نفسه فان الملحق ههنا هو صاحب اليد
لو ادعى انه عده لا صدق ههنا صدق فقلت الفرق لصاحب اليد اما صدق في دعوى الرق باعسار يده وبالمسقط
على اللقطة ناسه من وجه دون وجه لم يصح الدعوى مع السكر ومنى بحرفه لانه لفظ قد ذى المدعى ناسه من وجه وانما
ناسه حقيقه وحكما لان يده عليه ليست يد غيره فصحة الدعوى فقلت يجب ان لا يصدق في دعوى الرق لان الحر ناسه
بالاصل لان ناسه ناسهم احرار في الاصل لانهم اولاد آدم وحواء وما كانا خيرا من كان ناسه من الرق امر عارضا
فلا يعلل قوله الا بحجة فقلت ما هو الاصل اذا اعترض عليه ما يدعى على خلافه سلق ذلك الاصل المدعى على ههنا ساقا ليد
على خلاف ذلك لانه لا بد للملك مسقط ذلك الاصل كذا في الفوائد الطهرية **قول** الهراوى الهروية عن اللب
قصبات يصم ملو به رطاوان حرك الكرم يرسل عليها فاضا الكرم اعلم ان الحائط المسانخ من ايسر اما ان يكون
متصلا منها او ليسا احدهما ولكن يكون من حرك اربهما او يكون متصلا سائرهما او ليسا احدهما والاصصال نوعان
انصال بربح وانصال محاور وملازمة لا محلو اما ان يكون لهما علمه شيء من الحدود والهراوى او كان لهما عليه
هراوى كان لهما علمه جدوع ولا خلاف عليه هراوى فان لم يكن الحائط متصلا بينهما ولم يكن لهما علمه شيء من الحدود
وغنى فانه بعضى بينهما لانهما استواءا في الدعوى وليس احد منهما اولى من الاخر فبعضى بينهما ومضى القضا فانه
لما عرف كونه في يد ابيهما ترك كذلك فصارت كانه لم يعرف كونه في يد ابيهما وادعى كل واحد منهما انه ملكه وفي يد رجل
في ايدى لانه لا تنازع لهما في ذلك وكذا ان كان لهما هراوى او ساقا لهما علمه بعضى بينهما لان وضع

الحائط صم

ربيع او اصال

الهرادي لا يستلصق على الحائط بل استعمال لان الحائط انما يبنى للسقف وذلك وضع الحدود عليه
لا يوضع النوارى انما يوضع الهرادي والنوارى للاستطلاق الحائط يبنى للاستطلاق وهو ظاهر والظاهر
لا يوضع على الحائط نور لئلا يكون احدهما حديق عليه ولا شيء الاخر فانه يفضى لصاحب الجديع لان له استعمال
والاخر مجرد بلا استعمال فالاولى كدانه سارع فيها اسان احدهما راكبهما والاخر متعلق بها فالراكب
اولى لان له استعمال انما اعلم الاستعمال ترحى اذا استنوا في البدان استعمال انما دله على الهدف
واما اذا كان احدهما حديق واحد ولا شيء والاخر هو الهرادي يفضى لصاحب الجديع الواحد لئلا يكره في
ظاهر الرواية وقال بعض مساحي لا يفضى لصاحب الجديع الواحد الحائط لانى لوضع حديق واحد
يفضى لصاحب الجديع الواحد لان نوع استعمال هذا اذا لم يكن الحائط المسارعة متصلا بينهما اما اذا كان
متصلا فلا يخلو اما اذا كان لهما اتصال ملازمه فانه يفضى بينهما بصفين استنوا في الدعوى الاتصال
واما اذا كان احدهما اتصال بريح والاخر اتصال ملازمه كان لصاحب الريح لان نوع استعمال يفسر الريح
اذا كان الحائط من ممدرا واجر ان يكون اتصال الحائط المسارعة فيه داخل في المسارعة وان كان الحداد خشب
فالريح لم يكره سلاحه احدهما مركبه في الاخرى اما اذا بقيت داخل لا يكون بريحاً فاذا كان كذلك كان لصاحب الريح
نوع استعمال والاتصال المحاوره مجرد اتصال غير استعمال وكان الكرخ يقول صفة هذا الريح ان يكون الحائط المسارعة
من الجانبين متصلا بالحائط احدهما والحائطان متصلان بحائطه بمعاينة الحائط المسارعة حتى يصير رعايشه
القبة فحينئذ يكون الكرخ حكم شيء واحد فصاحب الاتصال اولى **قول** ولو كان لكل احدهما عليه حديق عليه
فهو بينهما الاستنوا فيهما ولا محذور اكرهتها بعد التمسك حتى لو كان احدهما عشر حساب والاخر ثلث فهو بينهما
صفين لان لكل احدهما عليه عمله لا يقصود ابنى الحائط لاجله فلا يحضر التفاوت بعد ذلك في العلة والكثرة
عدم النصاب في التمسك اقل الجمع كما لو سارع في اية ولا حديق عليه فهو بينهما ولا اخرى من كانت بينهما حديق
لو كان احدهما عليه عشر حساب والاخر خمسة فلكل احدهما ما يحجب حديقته ذكره في كتاب الدعوى العباس
ان بعضي بينهما بصفتان وهو رواية عن علي بن حنبل انه لا محذور بالكثرة في نفس الحجة مستنوا في ذكره في كتاب
الافراد ان الحائط كله لصاحب عشر حساب لا موضع الحشيش فانه لصاحبها لان لصاحب الحشيش عليه حمله
بمقصود اعني الحائط لاجله ولصاحب الحشيش الواحد ميل ذلك لان الحائط لا يبنى لاجل حشيش واحد
فكان الظاهر ساهدا لصاحب الحشيش الا انه لا يرفع حشيشه لكن يسعى لحق الوضوح لان الاستحقاق صاحب
الحساب اعسار الظاهر هو ليس بحجة استحقاق يد ووجه رواية كتاب الدعوى كرسى استحقاق واعسار وضع
الحشيش مثبت لكل احدهما الملك فاما حشيشه لوجود نسبته استحقاق في ذلك الموضوع فاما ما من
الحساب فلم يذكر في الكتاب انه لا يفضى في بعضهم بعضي بينهما ما لكل على احد عشر سهم لصاحب الحساب سهم
لصاحب الحشيش اعسار المائتين الحشيشات ما هو محجب كل حشيشه من الحائط والكره في ان يفضى لكل صاحب

عشر حساب لان الحائط يبنى لوضع عشر حشيشات لا لوضع حشيشه الا موضع الحشيش الواحدة لضرورة استعمال
صاحبها اذ يد على ذلك العدد اظهر بعضي على سواه لدى الحسابات الثالث بالضرورة لا يحد وموضعها
وقيل بعضي على الحسابات منها بصفين لان كل احدهما استعمال الحائط الا ان احدهما اكره استعماله ولا حشيش
العله **قول** ولو كان احدهما عليه حديق ولاخر اتصال فهو لصاحب الجديع بناء على استعماله وتفرقا
ولصاحب الاتصال يد او التصرف في اقرى انه المقصود باليد وقال الطحاوي في صاحب الاتصال اولى لان الحائط
صار في حكم حائط واحد اتصال براحلة اللسان وبعضه لا حديق بالانفاق ومضروبه القضاء له بعضه
كله او يرد المختلف الى المسفق عليه **قول** فالساحه بينهما بصفين لانها سواء في استعمال الساحة لان استعمالها
بالمروور وما في حق المروور سواء ولعل مروور صاحب التمسك الكريان كان ولا جأخرا جاعلا على الشرج لا يقع كثر
ما هو حشيش العلة وصار كالطريق يسوي فيه صاحب الدار والممر في السقف وقلت يستعمل على هذا مساهل
اعتبر في بعضها طاب الكسر والعجى حاشا لقليل اصلا وفي بعضها اعسر جانها لكن على حشيش العلة والكثرة على
وجه الصفين كما لو اقام احد المدعى ساهدا واحدا والاخر شاهدين اعسر جانب الكسر فحسب كما لو سارع في ثوب
في هذا حديق المروور والاخر حديق صاحب الجديع ولو اخبر عدل بخاسه الماء وعدلان يظهر به حكم غير
العدلين وكذا في رواية الاخبار على قول المعصوم في سارع استحقاق حائط احدهما عليه حشيش والاخر عشر حساب
لما را الآن وفي مسئلة الشرب لو سارع في مقدار السر بغير سهم بينهما على قدر الاراضى على ان مسئلة المتفرق وجه
الفرق بين هذه المسائل وقلت ما السهادة فان الله تعالى لم يجعل ما دون الساهدين حجة في الاملاك لقضاء
القاضي لقوله تعالى استشهدوا بصدقكم في النور ما لم يفضى لصاحب الهدى شيء لما ان الاستحقاق
انما يثبت باعسار اليد على الثوب يد صاحب الهدى اما يثبت على الهدى دون الثوب لان الثوب اسم لمنسوخ وهو غير
منسوخ وفي الاخبار بخاسه الماء وظهاره فان الجمر بعد زيادة الصدق اما ههنا فتخالف لانها استنوا
في سبب الاستحقاق وهو الدفان بذلك احد على الساحة باعسار انه بطرقه الى ملكه ونصح امسحه وغيرهما
وقد استنوا في مستنوا في الحكم وفي مسئلة الحشيش لصاحب الجديع الواحد غير مستعمل للحائط لانه مائتي
لوضع واحد الحشيش واما مسئلة الشرب فان السر يحتاج اليه الاراضى ون الاراضى فكثير الاراضى كبر الاجاح
الى السر فيستدل به على كثر حشيش في الشرب اما الساحة شيء يحتاج اليه الاراضى بنفسه وما سواه في الاجاح
فاستنوا في الاستحقاق كذا ذكر **قول** يعني يدعى انها في يد لم يضر بها في يد احدهما الا ما ليسه لان المدعى
مقصود سعى الانسان بها حاصلا مقصودا ولو ادعى الملك لا يفضى احدهما لانه كذا انها وان البدع غير
مساهد فيها للعدرا حصارها وما عاين عن علم القاضي في المسئلة منه وان كان يكون غيرهما فلو قضى لهما
اولا احدهما بالمد لا سطل يد صاحب المد لا حجة وان لا يجوز **قول** وارا فاما المسئلة قضى بالمد لهما اعسار اللبد
بالمالك فان ملك المسئلة حجة على الخصم وليس يستكنها في يد الاخر لكون خصما فكيف يفضى اليه فيها لدى اقام المسئلة

قلت هو خصم باعنا زعفرانته في بلد لا يرى انه سكن من ايام البدر دعواه ولو لم يناد بعد الاخر وحرر كان خصما
لحين باعنا زعفرانته في سبي سرعا كانت بنته مقبولة **قول** وان كان احدهما ولد لسا وهو فيها
او بنى او حفر فيها فهو في يد من حرره من الاستعمال سائر ليدرك في الدواب والبس في الساب ما
باب دعوى النسب **دعوى النسب** كذا الدعوى في الاموال ما في معناها شرع
في سائر الدعوى النسب ما قدم دعوى الاموال لكثرة الوضوح من سائر السدوم لان الاهم فيها واشهر
ان الاهم من سائر السدوم **قول** وهو قول في السافعي يعبر بها في الالباح ما افضت كلامه ساع
في بعض فاهم حرمته وهو السح اذ الاقدام على السح اعراض منه بحوازه والسافعي سطل الدعوى في النسب
بدون الدعوى صار كما لو ادعى بالبيع الولد وكذا المشرى فانه لا نسب النسب محسوب ما قاله اصحابنا
انه امكن اسائه منه فثبت وهذا لا ينافي حصول العلوق في ملكه لما ولدت لافل حرمته اسهر وداير
منزله البنت العادلة في سائر النسب منه اذ الظاهر عدم الرنا منها وامر النسب على الحفاصه وطعن المراء
ان العلوق ليس منه بمظهر له انه منه فكان غرضا في اسقاط اعسار السافعي كحد كانه مولاه بمهرهن الاموال
كان حرا اصل الكتابه بطلان كتابه ولم يصار السافعي لهما الاعناق امر العلوق احق في العذر فيه اقوى **قول**
وبرد المشرى على سلامة الممستنة على سلامة المشرى كذا في البيع لانه لا يحق للعلوق على ملكه فكان له
حق المملك على ملك لده ووزال ذلك السح **قول** لانها استواس سادها الى العلوق واصار
دعوى الحر على الحال ودعوه البائع ساعه معني فكانت وفي فلت للمشرى حقيقة المملك فيه ما للرباع
حول المملك الحي لا يعارض الحقيقة كالأحوال جارية رجل يولد فالدعاه هو وابن معاسك النسب من المولى
لان حقيقة المملك فيها والدار حول المملك مسقط اعسار الحق بمقابلتها حقيقة فلت دعوه البائع دعوة
استيلاء لما يقرره بخلاف دعوه المولى مع اسبه فان شرط صحة دعوه الاب ملك الجارية من وقت العلوق اذ
ليس في مال لده حق ملك لا حقيقة ملك او امران دعوة المولى بدعوه الاب مع حصول هذا الشرط ولا جله
سبب النسب من المولى وزان **قول** فلا يستحق حقيقة الحق في الولد ولا حقه اي الم **قول** لانه
لا يحتمل الفضل علم لراعا في صح طاهرا ولو صح دعوه في حوال الولد اسطل اعناق والحق وجد وقوعه معها
لا يحتمل البطلان فلم يصح لدعوه في حوال الولد كاسطل عن المشرى فلا يصح في حوال الام ايضا لاسه لعم
للسابع هنا حوال اسلمح والنسب انه لا يحتمل الفضل ايضا لكن المات للمشرى حقيقة الاعناق فقط الحق
لصحة بمقابلتها الحقيقة لهوها **قول** وعنده ملك الم هو الصحيح وذكر في المبسوط بدو حصته من
الم لا حصه بها بالاعناق ورفق من الموت والحق وجهه للهاضي كذا في البيع فيما زعم جعلها معتقه
من المشرى صل عمه ولم يوجد الكذب في فصل الموت مواعيد رعة فمسر دحضتها ايضا **قول** في يد
غلاما ثومان ولدا عنه وكان علوقها عنه ايضا فاعاقها عن المشرى الى اخره بقرره لدعوى البائع

صحت في الولد كذا في غيره لمصادفة العلوق والدعوه ملكه فثبت نسبه واذا استنسبه نسبه لآخر
لا يها حلقا من ماء واحد وبطل عن المشرى المشرى ضرور لان الذي عنه طهرانه حلالا اصل فافض
لكن في اخر حلالا اصل فانه يستحيل ان يكون احدهما حلالا اصل والاخر مضافا ودر طهرانه ماء واحد وكان هذا
بعض الاموال بامروقه وهي الحريم الباسه باصل الحلقه **قول** ست بها الحريم فيه حريم الاصل اي بنت
بطلان اعناق المشرى بطريق السعد حريم المشرى الذي كانت الحريم فيه حريم الاصل ذلك لان دعوى البائع
هنا لما كانت دعوه استيلاء اسندت حريمها الى وقت العلوق لانه لما ثبت به حريم الاصل الذي عنه كان
من ضروريه سور حريم الاصل لانا حلقا من ماء واحد فلت ذلك بطل السح والحق في الذي اشتراه
المشرى اعاقه اي ظهر طهرانهما فحلي هذا كان اعراض حريم الاصل بخذوا بطريق المشرى حريمه **قول**
لان هذه دعوه حريرا اصل علوقها المالم يكن في ملك البائع كانت دعوه دعوه التحرير كان قوله هذا ابغى
لهوله هذا حريرا التويمان بمفصل حريمها عن الاخرى الاعناق وليس حريمه من دعوه البائع باطل
السح وابطال اعناق المشرى في فلت الفرق بين هذه وبين ما اشترى الرجل احد التويمان في اسرى بوه
الاخرى الذي يدعى بده انه انه بنت نسبه ما منه ويحق المشرى بد الاخر ايضا وددت في دست هناك اعناق
الذي يدعى بالآخر مع اعناق التويمان لم يكن في ملكه المشرى في فلت ما عرفت في مداسر طاعنا في يد
الاخرى كون علوقها في ملك المشرى فلت ما الفرق بينهما لولا المشرى كان هو الاب لا من ملك خاه يحق
عليه وان كان المشرى هو الاب لرب ملك حافه وعق **قول** وان كان لا يحتمل الفضل في ان كان النسب
لا يحتمل الفضل لا يرى انه يعمل فيه لا كراه اي لا كراه يعمل في الاقرار بالنسب **قول** يريد بالرد اي حال
اسداء بونه فانه فائد للاراداد وان كان لا يعمل بعد الموت كود المدونين ابراء وبالدن ان ابراء
يريد بالرد حال اداء ابراء اما لولو سكتا لمدون فصح ابراء من غير قبول محدد لكل لودده
لا يرتد **قول** ثم قال اي المشرى نا الحقيقة يحول لولاء الم الم الى المشرى فيضار كانه لم يقر
اصلا ولا في حقه النسب مما لا يحتمل البعض بعد بونه فلا سطل بالرد والكذب كرا فحريمه عند انسان
وكذا المولى اسطل اثره حتى لو اسرى جدد ذلك يحق عليه فابو حنيفة رج بقول كلامه براءول قرار
لست اجد ما سوز النسب من الغرض الاخر خروجه عن دعوى هذا النسب صلا وكذا المقلد انما سطل
ما هو حقيقة فاما ما لا يحق فيه فلا سطل الاقرار فيه سكره وخروج المشرى عن دعوى هذا النسب ليس بحق
للمقلد معي الحال على ما كان عليه والدليل عليه لسكره لم سطل الاقرار لان النسب مما لا يحتمل الا بطلان
احدنا بل يعي موقوفه على حقه حتى اذا ادعاه ست نسبه منه فلا يملك المولى دعواه لنفسه في حال بوقف نسبه
على حال الغرض **قول** بدو سهادنه لتيمة كالفسق الغرابه بم ادعاه الساهد لنفسه لم يصح دعوى
كجز الولاء من جانب الام الى يوم الاب صوره معصية بزوجت لحد وولدت منه اولاد ابغى الاولاد كان

عمل جمعهم على موالى الام لان الاب ليس من اهل الولاء فكان الولاء ملحقا بقوم الام فان غلب الحجة
ولاء الولد الى نفسه هكذا عن رضي الله عنه **قول** وقد اعرض على الولاء الموقوف وهو الولاء من
جانب الباع وانما سماه موقفا لانه على غرضه الصدوق بعد المكذب **قول** ما هو أقوى وهو دعوى
المسرى انما كان دعواه اقوى لان الملك له فام في الحال طاهر وكان دعوى الولاء الى نفسه بسبب العاق
مضا فالى محله لوجود شرطه وهو ما دام الملك **قول** خلاف النسب لما مر وما قوله ان النسب لا يمتد
الفضل في اخره **قول** وهذا الصلح محجباى حمله على اصله اي على اصله لى حقه **قول** فممنع الولد
بفسر المسئلة ليركون صبي في يد رجل في ملكه وهو مدعيه ولا مانع من المسرى ليرد عنه الباع بوما فطلب
حمله امر من بقاض السج بالدعوى فالحمله في ذلك عند لى حقه ليربط من الباع انه امر عنه الغائب
فان حدد ذلك لا قرار لا يصح دعوى الباع صدق الحد الباع فيما قال وكذا اوله بدرا انه صدقه او كذبه
والحمله على قول الكل ليرد الباع لير هذا ان فلان المستحق لى منه المكذب فنكون محجبا على قول
الكل **قول** خلاف الرجل لى صدق الرجل دعوى الولد بدرا نهاده الغالبة لمحسن احد ما ذكرنا
ما لو رجع دعواه دعوى علوق الولد منه وذلك لير باطن لا يوقف عليه فمبطل قول من رجع لما ذكرنا واما
دعوى المرأة دعوى الولادة والولادة يمكن اناسا تهاجده والسالى لير دعوى الرجل افراد على نفسه بوجوب
الدفع والحفظ والبرية اما دعوى المرأة فافراد على الزوج ولا لير منها سى من ذلك الدعوى فلا يبلر
الا **قول** وحاصل دعوى حارب فوطئها فولد منه ولدا فاستحقها رجل غنم الاب المولى فمما الولد يوم
خاصم لرجاء المستحق الولد حرم الاصل فيه لير ولد المخور وحرما القامه والمخور من نسبه امه او مملكتها
بسبب من اسباب الملك كالحبه والوصيه والصدقه فليست تولدها م بطهر بالنسبه انها ملك الغنم او تزوج
امرأة على انها حرم بطهر بالنسبه انها م فالولد في هذه المسايده بالقسمه روى ذلك عن عمر رضي في النكاح وغير
على رضي الله عنه في السر او المحض من الصحابه محل محل الاجماع وان النظر من الحاشى واجب في المخور وبى امره
على من يستحق في السرع فاستوجب النظر والامه ملك المستحق الولد يسرع عن ملكه فاستوجب النظر
انضا فوجب المحج به حقه بما تقدر الامكان واما ان محج حق المستحق معنى المملوك محج حق المخور وفي صورت
فمحج حرا الاصل في حبه عندا في المستحق **قول** والمال لاسه فان ولد الولد لير كان حرا الاصل في المستحق
مهور صوغ حق المستحق فلم كان اعتبارا حاشا مستولدا حق ولد الولد لو كان حرا فالمستحق يحول ماله بغير
كله للولد واداموا الولد احق به في حويه فليكن الولد احوج حد وفاته لانه حله فان ولد حيا يكون
الارب مسر كما سندهما نظرا ليجاسر لانه حرم في حق الاب في صوغ حق المستحق لير هو حرا الاصل في حق المستحق
انضا واما قدر الرق في حقه لير من العضا بالقسمه والسالى بالضرورة سدر رعد رها مافه والله اعلم
قال **القول** ذكر كذا بالدعوى مع ذكر ما يقوه من الكتب من الاقرار والصلح

والمضاربة والودعه ظاهر الساسب وذكر ان دعوى المدعى اذا وصحت الى المدعى عليه فامه لا علو
اما ان يقر او ينكر وان كان سبب الخصومه والخصومه مسدده فانه تعالى قال وان طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا فاضلحو ايتهما وبعد ما حصل في المال ما بالافراد او بالصلح فامر صاحب المال بما له لا علوا اما ان
يسرى منه او لا فان يسرى منه فلا علوا اما ان يسرى نفسه او غيره وقد ذكرنا سرياحه بنفسه
في كتاب السوء وذكر هنا اسرياحه بغيره وهو المضاربة وان لم يسرى فلا علوا اما ان يحفظه بنفسه او غيره
ولم يذكر حفظه بنفسه لانه ليس من الحاملات مع حفظه بغيره وهو الولد بعد اعلم للمالك كلامه في نفسه
وفي بيان كونه حجه وكيفية كون حجه وحججها اقراره ومن لا يجوز وما لير وما يكون اقرارا وما لا يكون وحججه
والاستسقاء ونحوه فالافراد احراز من يور حق لير على نفسه وليس بى اسان الحق فحكمه بطهر المقرب لاسويه
اسدوا الامر لير انه لا يصح الافراد بالطلاق العناق مع الاكراه والاساءه يصح مع الاكراه ولهذا قاله الواو لاف
بمال والمقرب يعلم انه كاذب اقراره لا يحل له اخذ من كره منه فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يسلمه بطنه
فكون مملكا مسددا منه على سبيل الحبه والملك يستلزم له بل لا يصدق قبوله لكن بطل برده والمقرب اذا
صدق بمرده لا يصح رده اعلم انه يحتاج ههنا الى بيان الافراد لغيره وسرياحه وسان يسلمه وسرياحه حكمه
ود لير كونه حجه وعمله وانواع المقرب وسان القرب من حاله الصحه والمرضا اما اللغه فهو افعال حرم الشئ
اي سبب الافراد اسان لما كان معتزلا من الافراد والجود وفي الشئ عيان عن احراز ماله ظاهر الغنم
واما سببه فاراده السقاط الواجب عن مته ما خسران لى سببه الواجب ما سرياحه فالحقل البليغ
بلا خلاف اما الحبه فهي سرياحه في بعض الاساءه ووز النقص كذا الرضا والطوع بشرط حتى لا يصح اقرار
المكره واما ما ركنه فالالفاظ المذكور واما حكمه فلزوم ما اقر به على المقر واما دليل كونه حجه على المقر الكتاب
هو قوله تعالى كونوا اقواما ميين بالقيسط شهداء لله وكو على انفسكم والسهاده على نفسه هو الافراد وقال
بلا لى نشان على نفسه بصيرة اي سهادته بالحق والسنيه وهو ما روى انه صلح رحم ما عزا باقراره
على نفسه بالزنا والعامد م ما قرارها فلما جعل اقرار حجه في الحدود التي سدرانا لى سبها فلما يكون حجه
في غيرها اولى عليها اجماع الامه ولانه لير كل من تردد من الصدق الكذب الاصل لكنه طهر رجاء الصدق
على الكذب لوجود انداعى الى الصدق الصارف عن الكذب لان عمله ودنيه عملان على الصدق محج
انه عن الكذب نفسه الامانة بالسوء اما محتمله على الكذب حق الغنم اما في حقه نفسه ولا وصار عمله
ودنيه وطبعه دواعى الى الصدق زواج عن الكذب وكان صدقا طاهرا والصدق محج قبوله والعمل به
وانه حجه فاصح خلاف بالنسبه لانه يصح حجه بالقضاء واللفاضى لانه عامه مسددا الى الكل واما الاثر
فلا ينفرد الى القضاء وله ولا به على نفسه دون غيره فمقتضى عمله حتى لو اقر بمحول الاصل بالرق لير حاشا
ذكر على نفسه وماله ولم يصدق على اولاده وامهاتهم ومديره ومكاتبه لانه قد سبب حق الحريم واسحق

الحرب لهؤلاء فلا يصدون عليهم حساب العطف المتراخ اثر الحار الحافل المالح حتى يصحجهوا كانا اقرب كشيء حق
وبال ومعلوم فاشترط الحرب ليصح اقراره مطلقا اذ الحد المحجور لا يصح اقراره بالمال لكل من يصح بالحدود
والقصاص لان اقراره عند موجب اخلق الدين بربطه لان منه صحف بالرقب تصمت اليها ماله الرهبة وهي
ملك المولى فلا يصح اقراره عليه بخلاف الحدود والقصاص لان سعي على اصل الحرب فيها لانها من خواص
الادمية وفيها سعي على الحرب ولهذا لا يصح اقرار المولى على العبد بالحدود والقصاص بخلاف عدا الماذول
فانه اذا اقر دين لرجل لودعة او عارية او غصب صح لان الحق لا يحرر في حق اقرار المولى اذا ادان له
معد رضى بحلق الدين بربطه فكان سلطانا عليه من جهة **قول** والحمل بالموت لان الصبي المحنول
لا يخلق باقرارها حكم وهذا لان نوعه حجة ملزمة لطهور الصدق فيه وظهوره لصدوره عن العقل لانه
حلو ما يلا الى المحاسن اجرا عن القبايح والصدق حسن والكذب قبيح فاذا لم يكن المعترف قاصدا لم يلد
صدقه فلا يكون حجة والصبي لهصور عقله بالحق المحنول فلهذا لا يصح اقراره بدين وودعة او غصب
او عارية او خراج او حيا وطلاق وكفالة اقراره اذ كان الصبي ناديا في التجارة فان اقراره جائز بدين لرجل
او وديعة او عارية او مضاربة او غصب لانه التحمل لذن ما لا يلد له الادب على عقله ولا يصح الا بالمهر
والحسنة والكفالة لانها غير اخلاية اذ اذ الحان سادله المان بالمال والتكاح مبادله مال
بالسكن الى الكفالة بدع من وجه فلم يكن كحان المظلمة والمام والمخيم عليه المحنول لانها للسكن اهل
العرف والمسرور مما سطران الصحة الاقرار واقرار السكران جائزا كحقوق كلهما الا بالحدود والحالصة
والرودة عنزلة سائر التصرفات بعد السكران كما بعد من الصالح **قول** محمول كانا اقرب يعني كما يصح
الاقرار بالمعلوم يصح بالمجهول لان الحق قد يترتب بمحولا بان يلف ما لا يدرك قيمته او حرج جراحه لا يعلم
وربه لان الواجب الجراحات ليس سببا حولا فلا يعلم في الحال موجبة او سعي عليه بانه حساب لا يحيط به
عليه لان اقراره اقرارا عن موثوق الحق وقد اخبر بهذه الصفة صفت بخلاف الجمالة في المقر له اذا كانت سلطانته
ما قال هذا الحد لواحد من الناس لان المحمول لا يصح سحفا وان لم تكن باقراره غصب هذا العبد من هذا
او هذا فانه لا يصح هذا الاقرار عند خمس مائة لغيره حتى وان اقراره بالمجهول لانه لا ينفذ لان قايده الخبر
على السلب ولا عبر على السان وصل يصح وهو الاصح لانه ينفذ لان قايده وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول
ما سلكا انما ادا انفق على اخذه فلهما حتى لاخذ وقال من المجهول لان الاجمال وقع من جهة وسال الحمل
على الحمل وصار كما اذا اعتق احد عبده فان لم يكن خبره العاضد على السان ايضا اتصال الحق الى المستحق
قول لعل على شيء او حتى لزمه ليس ماله فمحملة لانه وصفه بالوحيوت ذمته لان على الاجمال التزام
وما لقمته لا يصفى الوحيوت الذمته ولو قال لفلان على حزم بال معصية لا يثبت به حق الاسلام لا يصدق
وان قال موصولا يصدق لانه سال خبرا باعتبار العزل لانه لا يرد به في العرف حق الاسلام وانما يرد به

حقوق ماله **قول** لما عينا اسان الى قوله لانه اخبر عن الوجوه اعلم انه فرق بين هذا وبين الخلع فان خالعه
امر به على ما في بيته ما رتبته فاد العسك الست سى كان الخلع محانا ولم يجعل اسمه الشئ فيه دلالة على الماله بناء
من اسباب الفهم وهي قد يكون بخبر يدك العادة فلا يكون فيما صرح به دلالة على الماله في الشئ المذكور واما
الغصب فلا يخلو في العادة والافما هو مال **قول** وكذا لو قال غصبت منه سائلا الى اخره اعلم ان الحمل هنا كقول
لا بشرط الصحة وكيفية اعلام ما صادفه ذلك التصرف في اقراره مع الجماله صحيح وذلك كالحصبة والودعة
فان الجماله لا يمنع حق الغصب فان غصب لرجل بالامحولة في كسب او وديعة ماله محمول في كسب فانه بطريق الغصب
والودعة ودين كملها وكل بصر في شرط الصحة وكيفية اعلام ما صادفه ذلك التصرف في ذلك السج والابان فان
من اقرانه باع من فلان سائلا او اجره فلان سائلا او اسرى في فلان كزاسي لا يصح اقراره ولا يحرم المعترف على تسليم سبي هذا
لان السبب لا اقرارا كالبات محاسبه ولو غاسا انه باع منه سائلا محمول لا يجب تسليمه بحكم هذا السج لكونه فاسدا
فكذا اذا است اقراره ولو غاسا انه غصبت منه سائلا محمول او وديعة سائلا محمول في كسب يحرم على الرد فكذا اذا ثبت
بالاقرار واذا صح الاقرار مع الجماله يحرم المقر على السان حيا للمقر له فاد ان من ماله ماله مقوم وصدقه المقر له فيما يثبت
ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ماله فقط وان صدقه فلما يدين ادعى عليه الزيادة لوفيه تسليم ماله لو جرد المقر
والصدوق فيه والقول في الزيادة قول المقر حلفه لانه سكر الزيادة وان كزبه فلما يدين ادعى سائلا آخر بطل اقراره
بالكذب وكان القول قول المقر فاد ادعى عليه وان من الناس من لا يصدق المقر فلهذا لم يكن عليه شئ اخر سوا
من ماله بصدقه والغصب بان قال غصبت منه اسرا او اولاد اخر او ماله بصدقه والغصب بان قال غصبت منه كذا
من بزار وحنة سمسم او بر وان كزبه وادعى عليه غصبت ماله مقوم لا يصدق المقر سوا من ماله بصدقه والغصب
او ماله بصدقه لان مطلق اسم الغصب يطلق على احد ماله مقوم في العرف فصار كانه قال غصبت ماله من من الناس قال
فلا يكون صدقه لانه رجوع عما اقرب **قول** فانه اسم لما يمول به واما موجود في الكل **قول** وان مال عظيم
اي من الدراهم لم يصدق في اقل مراتبهم لان النصارى عظمى حتى صار صاحبها عسا وهذا مال الذي يوسف محمد
ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يصدق في عشرة دراهم لانها مال عظيم حتى يقطع بها العضو ويستباح به البضع
قول وفي الابل خمس وعشرين لانه اذ في نصاب محبة خمسة وكان ينبغي ان يقدّر خمس لانه محبة شاه فكان
عسا فلما هو مال عظيم وجه محبة في الزكوة وليس بعظيم وجه حتى لا يحسب خمسة فاعده ما ذكرنا بالذكول
عظما مطلقا اذ المطلق يصدق في الكامل الذي يصدق عليه نصب من من ماله محبة لا في الجمع حتى لو قال
من الدراهم كان سماه درهم ولو ادا بابل بابل محبة من الابل خمسة وسبعون **قول** ولو قال درهم كثير
الى اخر ما ذكر في المنز لو قال على خطه كسر فهذا على خمسة او ساق او وسق سنون صاعا وهو على قوليها بناء
على لسان النصارى باب العشرة بقدر هذا واما على قول من حلفه فلا نصاب للمخطة فارجع الى بيان المقر **قول**
لانه اقل الجمع فهو المستقر في العرف في اصول النعمة والاعانة لا قصاء فانصر في الادب في لعمريه الا ان من كسبها

لا لفظ محتملة وفيه خلط على نفسه **قوله** ونصرف في المحاد ساء على ان المطلق صرف في المحاد
كما في السوء فان ادعى ربا اقل من كرك لم يصدق انه روجع **قوله** واقل لك المفسر احد وعشرون
ووجوب الاقل في الفصلين لسببانه والاصل في الدم البراة **قوله** وكذا درهما فهو درهم لانه
فسر للمبهم وذكر في فتاوى فاضل خان لو قال كذا ذنا عليه ذنا ان لا كذا حاشا به عن الحد واكل
الحد اسان ولو قال كذا كذا درهما فهو احد عشر جلا للواحد منها على التكرار لا نظير له سواه **قوله**
ولورج مان قال الفلان على كذا وكذا وكذا وكذا درهما ان اقل الحد الذي سلسلوا ومع برسخ لفظ الحد
في المفرد الذي ذكره مع زياده اللفظ في الفلان على الف ومانه واحد وعشرون فكذا في لفظ الكسبه
عن الحد **قوله** لان على صحتها اجابات ثناء على تركه على خاصة للاحاد عن الواجب الذمه واستعافه
من العلو اما علوا اذا كان ذنا في ذمه وكذا هي اقرار بالدين لان هذا عيان عن لزوم الاثر في
الصك الذي هو حجة الدين سمي بطله وان التمس سمي صلا لانه ضامن للمال **قوله** والاول اصح ثناء على
ان استعافه في الدين انما كان الحمل احرى احذر **قوله** فست اقلها فان قلت يستل على هذا ما
لو قال له بلي مانه درهم درهم او درهمه فهو ذنب من حيث لم يعل هناك الامانه مع ان الامانه اقلها في
ذكر الدين والامانه صحت كما قلت فيما حفره بنوع اللفظ الى الضمان والامانه انما شامس لفظ واحد وفي تلك
المسئلة من لفظ مان اصح والاصل لمراد اللفظ من اح كان للامانه والاخر للدين فاذا جمع بينهما في اقرار
ببرج الدين وهذا ان الاستحسان اللفظ الذي يوجب الدين بوجه الامانه جانر دون العكس كما قلنا
في استحسان لفظ العنق لفظا لا عكس **قوله** والساصل انما يكون في حق ارجل نه للارضية والعصا
بحتم سيقا لوجوب لانه تسليم مثل الواجب فلا يصور بدونه **قوله** لانه الدين جالسا على
انه اقر حق على نفسه حقا فيه يصدق في الاقرار بلا حجة دون الدعوى كما لو اقر بعد في يد انه لفلان
استاجر منه فصدقه المقر في الملك ونزاجان **قوله** بخلاف الاقرار بالدرهم السود فصدقه
في الاقرار ونزاجان السود فانه لا يلزمه السقر لان السود نوع في الدراهم لانها لا تطرح بل انش
لكن السود اكثر **قوله** وهو القياس الاول به قال السافعي لانه عطف ففسر على مبهم في الفصلين
والعطف لم يوضع للسان فثبت المانه منه فمما وجبنا في ذلك قوله ودرهم سائل المانه عاده ودرهم
اما من حيث العاده فان الناس يوردون عن بطون البصائر السصص على الدراهم عده ككل عدد ويكسول
بذكره من وهذا شيء لا يمكن ان كان الا ترى انهم يقولون احد وعشرون درهما فكيف يكون بذكر الدرهم مرة
ويجولون ذلك ففسر لكل اما من حيث الدلالة فلان المعطون مع المحطوف عليه بمنزلة المضاف اليه
او كل احد منها للتعريف عند الصداحه وهي موجودة في الكلمات والموزونات لانها ليست في جميع الحالات
حاله وموطله وكذا الاستفراض في العموم البلوى جعلنا الحطوف فيها ففسر بخلاف قوله ويورساة

لا ان السوء لم يثبت ذنا لا مستحاضا منه والساء لا يثبت ذنا في الذمة مطلقا سوا صاحبها كما قلنا كان
السان اليه وروي ابن سماعه عن نبي يوسف قوله مانه ويورس الكلح الساب كذا مانه وساة ووجهه
ان السان والعم يسم قسمه واحد بخلاف الحد فانه لا يقسم قسمه واحدة وما نسم قسمه واحدة يحقق
في اعدادها المجانسه فممكن لم يحل المفسر لفسر المبهم **قوله** اذا قال مانه ويوران اي جمع في سائل المانه
الى المقر **قوله** لما سنا وهو قوله اما الساب وما لا مكال ولا موزن لا يلدس ووجهها **قوله** فانظر اليها
اي الى الحد من المبهم اي عني مانه وبله **قوله** والقوصقة بالشديد والخبيف وعاء النمر يحد فصب
قوله فكون اقرارا بعبث المنزوع ثناء على الرجح لاسداء الخانه فكون اقرارا بان سداء المخص من
القوصقة **قوله** وحل قرل خير وكام لرمه الحلقة والفصل اخبر اعلم انه اذا اقر الرجل ان هذه الدار لفلان
اخر هذه الارض لفلان فمما اسما ويحل واوران هذا الحام لفلان وبه مصرح للمقر فقام به بحد ذلك ان
النوا والحل والسم لم يصدق لم يعقل نفسه واما اذا قال هذا الحام لي فصد لكل وقال هذا السقف لي وطله
لك هذه الحجة في مطاسه لك وقال المقر الكل في القول ما اقر به المقدم بحد ذلك ينظر لم يكن في بيع المقر ضرر
للمقر بمر المرف بالمزج والدفع الى المقر له وان كان في النزع ضرر بمر المقر بحد خطبه قيمه ما اقر به كذا في اللذخير
قوله والمصل حد السيف والجفن الحد والحام جمع الحامه بكسر الحاء وهي غلاف السيف **قوله**
الحمله سب ربوب الساب لاسم والحدان برفع النون جمع عود ومالي الحس كالدندان جمع دود **قوله**
وان قال غصبت بوباني فمديك لزمانه وكذا قال غصبت بوباني بوب اي لرب قال بوب غصبت ابواب الاصل
في هذا ان من قال غصبت كذا في كذا فان كان الثاني مما يكون وعاء للاول وطرفه لزمانه بكون بوب منديل وبوب
في بوب بجام في حوالق وسعنه وكذا ذلك لان لفظ خمسة احد عن الفعل فيه وهو مطروف في الفعل
في المطروف فحلح الطرف وهذا لانه اخبر عن فعل فعل المطروف لا يصور حال كونه مطروفا لا استقلال طرفه
فضا اقرارا بعصها ضرورية وان كان الثاني مما لا يكون طرفا وعاء للاول كقولك غصبت درهما في درهم
لم يلزمه الثاني لان الدرهم اصل طرفه الدرهم فكان المراد به الضرب الدرهم في الدرهم ضربه بالكون واحدا
وان الثاني مما يحتمل يكون طرفا وان لا يكون طرفا يحتمل على الطرف عند مجرجه لانه خمسة للطرف متى امكن
حملة على خمسة حملها كما في قوله غصبت بوباني عشرة ابواب فانه يلزمه عند مجرجه عشرة ابواب لان
العشرة قد يكون وعاء للشوب الواحد لانه قد يضاف الشوب بنفسه عن من الساب فصار كقوله خطبه في
جوانق عند نبي يوسف وهو قول اي خمسة لزمانه الشوب الواحد لانه انما في عشرة ابواب عاده
فضا ربا ما ان محل المخصوب عشرة ابواب كقوله غصبت اكا فاعلى حمار فانه اقرارا بخصه الا كاف فقط
وذكر الحمار لسان المحل وعصبت الشيء محمل لا يكون مخصصا غصبت المحل لان العشاء لا يكون وعاء اذا الوعاء
غير الموعى الشوب اذا في سباب محمل بوب يكون موعى حق ما واره فكون الوعاء الشوب الذي هو ظاهر

صحفي كون الحقة وعاء للموت الواحد **قول** فلان على خمسة الى لقال الزنه خمسة ولو قال على عشرة
في عشرة فخله عشرة عندنا وقال فرج عليه عشرون وقال المحسن من الزنه مائة درهم بناء على الحقة
في الحقة عند اهل الحساب لانه فاقاره بهذا اللفظ محمول على ما هو معلوم عند اهل الحساب ولكننا نقول ان سبب
المصير في المحسوبات لا في الموروبات مع ان عمل الضرب يكسر الاجزاء لا في زياده المال وعشرة دراهم ورضا
وان كبر اخراها لا يصير اكثر من عشق ورفرج حرفه محبني مع قال تعالى فادخلني عبادي اي مع عبادي
بمحمل على هذا الصحيح الكلام ولكننا نقول ان حقه حرف في الطرف الدراهم لا يكون طرفا للدراهم واستعمال
في الطرف مجاز والمجاز قد يكون محبني حرف مع وقد يكون محبني حرف على قال تعالى لا تضلنكم في خدج التخل
اي على جذوع الخيل ليس احدهما اولى من الاخر في المحسوبة كلامه فلزمه عسرة كاول كلامه
وما ذكر في اخره **قول** له على حرفه مع الى عسرة الى لقال وقال فليزمنه مائة ولا يدخل الخاسر
والقياس ما قاله زفرج فانه جعل الدراهم الاول الاخر حدا ولا يدخل الحد في المحدود كما قال لفلان من هذا
الحائط الى هذا الحائط او ما من هذين الحائطين لا يدخل الحائط في الاخر وفكره هنا وقال ابو يوسف محمد
قال هذا هو كذا كذا حد هو قائم بنفسه كما في المحسوبات واما فيما ليس بهام نفسه فلا لانه انما يحق كونه
حدا اذا كان راسا فاما ما ليس بواجب فلا يضر حد الماهو واجب بوصفه يقول اصار ما قاله زفرج
ان الحد غير المحدود وما لا هو بنفسه حد كراوان لم يكن احدا الا ان العاين الاول لا بد منه من احوالها
لان الدرهم الثاني الثالث واجب لا يحق الثاني بدون الاول لان الكلام يستدعي ابتداء فاذا اخرجنا
الاول من تركه ارجا حاء الثاني هو الا سدا وصحج هو تركه وكيفية اجسام الثالث الرابع هكذا بعده فلا
جل هذه الضرورة او حلتا في الغاية الاولى والاضروية في احوال الغاية الثانية فاحدا منها بالقياس
فصل في اخبر المسائل صوت ومعنى في فصل على حده الا انه الحق مسئلة الحمار بها اساعا للمبسط
فان فيه هكذا **قول** ومقال الحمل لانه الى اخره فان ارجع او محمل ليس صالحا لصحح الاقرار والا اعلم
انه اذا اقر بحمل له او حمل شاه لرجل صح اقراره ولزمه بناء على ليله وجها صحيحا مانا وصي رجل لرجل مات
فاقر واربه بان هذا الحمل لفلان واذا اقر بحمل فلان بالف درهم فمدا على ليله او جها احدها ان سببا
صالحا مانا وصي له فلان ومات بوجه مورثه فاستهلكته فهذا الاقرار صحيح ولزمه المال لانه سببا
صالحا لوعا ثناء بحكم بوجوب المال عليه فكذا استاقراره اذ الاقرار صدر من اهل للاهل والاحسن
اهل للملك المالك الوصية والارث ثم ان جاء حيا في مده بعلم انه كان قايما وقت الاقرار لزمه بان صحته
لا قبل حوته اسهر قديرات المورث الوصي لوضحة لا كتر سببه اسهر لم يستحق الا ان يكون اسره بغيره
محسنا اذا ولد لا قبل سببه حتى حكم بغير النسب كان ذلك حكما بوجوده في الطرح حين مات المورث
والموصي فان لزمه مسا فاما مال مردود على ورثته الموصي المورث لانه اقرار في الحقة للمورث والموصي اذ التركة
سقاء

سقاء على ملك المست مال موصى الى وارثه اولى موصي له به **قول** ولو طارت بولد من جبين فاما ليهما
فان كان احدهما ذكرا والاخر انا في الوصية تقسم بينهما نصفين وفي الميراث تقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثى
واما هما من سببا مستحلالا بان يقول ارضني الف درهم اباع منه سببا الف درهم فهذا الاقرار باطل اما المباح
او الاقرار لا يتصور من المحسن ما حقه وظاهرا ما حقا فلان ولا ولاية لاحد على المحسن حتى يصير بغيره فكيف
فان قلت هذا يرجع عن الاقرار وانه لا يجوز وان كان موصولا قلت لا هو بان سبب محتمل لا رجوع فمعل منه
وبالذم ان بهم الاقرار فانه لم يصح عندني يوسف ومحمد لان هذا اقرار من اهل فدا حبل الصبي لوجع
على الارث او الوصية والفساد لوجع على الاقرار والمساوية محتمل على السبب الصالح بصحها الكلام العاقل
واما لا للاقرار الذي هو حرام ولا في يوسف لان هذا اقرار احتمل الحواز والفساد وودع حمله على الجواز فحكم
بالفساد وهذا لان الجواز وجه في الوصية والارث والجمع بينهما معذور وليس بينهما مانع سببا ما اولى من الاخر
معذور الجمع على الجواز وجه في الفساد كما لو اسرى عبدا ما الف درهم مائة من الباع مع عبدا اخر بالف وخمسائه وممتهما
سواء فان السبع نفسه في الذي اسره من الباع وان الحمل الحواز لان الجواز ان يصرف في الباع من الباع والارث والجمع
بينهما معذور ولا رجحان لاحدهما على الاخر في الفساد ضرورة بخلاف ما اورد على ان طريق الصحيح معين
ما الوصية **قول** ومن اقر رجل لرجل بر من على انه بالخيار لم يملك امام فلا قرار جاز لوجود الحقة
الملزمة وبطلان الخيار لان الاقرار اخبار ولا مدخل للخيار في الاحتمال اذ الحزم لو كان صدقا فهو واجب العمل به احسن
اولم يخبر وان كان كذبا فهو واجب الرد فلا سحر ما خساره وعدم احضاره وانما ما سهر اطر الخمار في الحق والحق
بغير صحة وامضاء **باب** **الاستثناء في ما في معناه** لما ذكر حكمه او جب
موجب الاقرار كماله ذكر في هذا الكتاب حكم ما سخر به موجب الاقرار والاستثناء لما ان السحر ابدانما يكون بعد عدم
السحر **قول** وراسي مني صلا اقراره اعلم ان الاستثناء مقصود لا يصح الا على قول من عباس رضي فان عنده
يصح استدلاله بقوله صلى الله عليه وسلم والله لا عوز من حرسا م قال حرسه ان ساء الله لكننا نقول الاستثناء مغير
لصدر الكلام فصيح موصولا لا مقصودا كالتعلق بالسرط وهذا بخلاف الرجوع عن الاقرار فانه لا يصح الرجوع
وان كان موصولا لان رجوعه يعني لانه وكان موصولا والساقض لا يصح موصولا كان ومقصودا اما الاستثناء
فان فيه بعض موصولا فقط اما الخبر بقوله حرسه ان ساء الله لم يكن على وجه الاستثناء بل جها الاستثناء
لما اريد في ذكره كذا استنبط **قول** سواء استسبى لاقول الاكبر الاعلى قول القراء فانه لا يجوز استسبا الاكثر
ما سلك لان العرب لم يذكروا استثناء لا يقولون عاقر في القتل الا قبله انفسه او انقص مني قليلا ولا ان
طريقه الاستثناء ان يجعل عبدا عمارا وراه ولا فرق بين الاستثناء في تركه والاكبر وما لم يكلم به العرب لم يمنع
صححه اذا كان موافقا لظنهم **قول** لمحمد بن استسبا استسبا بعض ما ساء له صدر الكلام على محني ام لولا
الاستثناء كان داخل تحت الصدور وهذا لا يتصور في خلاف الجنس **قول** وللسا فحي راعلم ان الكلام معناه

على اختلاف في كنهه على الاستثناء فحده الاستثناء منج الحكم بطريق المحارضة الى انما اسبح سوب الحكم
في المستثنى لانه يحارض كدليل المخصوص العام بعد قوله لفلان على عتبة الادب ما فانه ليس على عدم
لزوم الدرهم للدليل المحارض اول كلامه لانه يصير الاستثناء كأنه لم يكلم به لان اهل اللغة اطلقوا الاستثناء
من المتفانيات ومن الاسات في هذا اجماع منهم ان الاستثناء حكما يحارض به حكم الصدر ولا كلمة السهادة
كلمة بوحده لا تعاق ولو لم يكن للاستثناء حكم بصدده لم يكن هذا نصا للسكينة لا بوحده فاذا استهدا
فقال العمل بالدليل المحارض احب حسنا امكان فقد امكن هذا للمحارضة على المبالغة بعد ما قاله اصحابنا
ان الاستثناء منج الحكم حكمه بعد المستثنى فيصير كالمحكم بما وراى المستثنى ويخرج كلامه في القدر المستثنى
من سركن انما يقول تعالى فليتب فيهم ألف سنة الا خمسين عاما وامسح الحكم لتمام الدليل المحارض
يكون في الاحباب لا في الاخبار وقد قال اهل اللغة قاطحة ان الاستثناء يكلم بالباقي بعد السامع في القولين
ويقول انه استخراج وفكلم بالباقي بوضعه واسات في سائرته واحضر الاسات كلمة السهادة واسات
صدرا لانه المقصود الكفار يعرفون به الا انهم سركون بعد غيره قال تعالى ليس منكم من خلق السموات
والارض يقولون الله فاذ است هذا الاصل فيقول انما يصح استثناء الثوب وغيره اذا تناوله صدر
الكلام ولم يكن الصدر مساويا للثوب فلم يكن استثناء بل كلاما مسددا لسانه ليس عليه شيء من الثوب ثم
وجوب الثوب عليه لا تنافي في حوب الالف والعبار كذلك انما اذا استثنى مكملا او موزنا او معدودا من خلاف
جنسه لان الصدر لم يساواه ولكن انما صنفه وانما يوصف استثنى وقال الاصل في كلام العاقل في صحة
ما امكن ولهذا يصح بطريق المحارض والاضمار وغيرهما وقد امكن هذا ما جعل الدار رعبان عن المنة وفي
الدرهم ماله الدار راسه فكانه بالفلان الف درهم الا فتم الدار وفيه القفرو في الثوب لا يمكن
لان ماله الثوب بمجمله حاله فاحشة فلان ان استثناء فتم الثوب من الالف فلا يمكن بصحة وهذا
لان المعدرات حسنة احد معنى ان كانت اجناسا صغرة لا تنبثق في الدمة عنا اما الدار وضاها
وكذا غني لان الكلي والوزني مسج باعبارهما من اوصافهما حتى لو عينا سلق الحقد باعبارها لو صفا
ولم يحسن صا حكمهما الحكم الدار ولهذا استنوى الحقد والردى فيها وكانت حكم السوت في الدمة كجنس
واحد معنى الاستثناء استخراج وفكلم بالباقي معنى الصورة لانه يكلم بالالف العدد مات التي
في تفاوت كالمعدرات في ذلك ما لا ثوب البساء فليس من المعدرات معنى انه لا يصح عنا فلم
يكن استثناءه استخراجا صوره ولا معنى فكان بالاول وهذا معنى قوله وما يكون عنا يصلح معدرا الى
آخه فان قلت لمقات المماثلة من حيث الجنس بعد مقتضى ما لانه فلم لا يصلح الاستخراج
باعبارها قلب الامان مقدرا لانه الاستثناء لا منها معدرة فصله لكون معدرة الدرهم المستثناة
فكانه المقدرة بول المقدرة لانه المعدر على المقدرة فكان استثناء الدرهم من الدرهم معنى ولا يصلح عنا

ذكره

لا يكون من المقدرات فلا يصلح معدرا الدرهم المستثناة لا فقار المقدرة الى كونه مقدرا معنى المستثنى
الدرهم محمول فلا يصلح الاستثناء لانه استخراج معنى واذا لم يصح الاستخراج معنى بطل **قوله** وحي
اقرعني وقال رسا الله متصلا ما قراره بطل الاستثناء بحسب الله اما ابطاله وعلم انما اردت من هذين
اللفظين بناء على الاستثناء بحسب الله مذهبنا جدهما انه لا يبطال الكلام فسطح الكلام يقدم او تاخر والاخر
انه يعلق بالسرط والمعلق بحسب الله تعالى صحيح في المنع من الوقوع كذا ذكره الامام السرخسي وذكر الامام
فاضي خان اختلف ابو يوسف ومحمد في هذه المسئلة فقال ابو يوسف المعلق بحسب الله ابطاله قال محمد يعلق
لا يوقف عليه وانما يظهر منه الاختلاف فيما اذا تقدم المشتبه فقال ان شاء الله انت طالق عندي يوسف لا يفتح
الطلاق لانه ابطاله قال محمد يفتح لانه يعلق فاذا تقدم الشرط ولم يذكر حرف الحر المعلق وفي الطلاق مع غيره
فوقع **قوله** لان الافراد لا تحتل المعلق بالسرط والدليل على هذا ما لو قال فلان على الف درهم ان شاء فلان
فقال فلان قد سئت هذا الافراد باطل لانه علقه سرط في وجوده حظر الافراد لا تحتل المعلق بالخط لان المعلق
بما به حظره من الافراد لا يعلق به ولانه اخبار برودة الصدق والكذب فان كان صدقا فلا يصح كذا نقول الشرط
وان كان كذبا فلا يصح صدقا لوجود الشرط والمعلق المعلق به اصلا وانما المعلق فيما هو ايجاب ليس سعلق
انه ليس بانقاع ما لم يوجد الشرط وكذا قوله ان دخلت الدار ووطئ السماء وان هبت الريح او ان هبتي السماء او اراده
او رصته او احده او قدره او سوره او ان بشرت بذلك او ان اصدت لا او ان كان حقا فهذا كله مبطل لافراد اذ اصل
الكلام للمعنى الذي ذكرنا **قوله** فلان على ما به درهم اذ امت فهو عليه مات وعاش لان هذا ليس باستثناء
ولا يعلق بخطر لان موبه كان في الاحمال ومراوه ان شهد هم على المال المقربه حتى اسقى منه مائة درهم به بان شهدوا
به عليه بعد موته اذ ايجد الوارث واسم من مضاهه فكان اجعا الى كذا اقراره **قوله** فلان على ما به درهم
اذا جاء راسل الشها او اذا افطر الناس او الى الاضحية في هذا ليس سعلق بل هو دعوى رجل الى الوقت المذكور
فان الوقت الذي ذكره آت لاحماله فكان اقراره صحيحا ودعوى لا جعل غير مقبول الا ان يتم السنة او صدق
المقر **قوله** لان السناء اخل في هذا اقراره معنى الفطحا الى السناء اخل في لفظ اقراره بالدار سنا
لا مقصود اما اللفظ والدليل على هذا فضلا لسج فان السناء في سج الدار يدخل تحت السج معا حتى لو اسحق
السناء قبل الفصل لا يسقط شيء من اليمين بقا عليه بل يحرم المشرى بخلاف ما اذا قال لا طمها والامتنانها
حتى يصح الاستثناء ويكون للمقر له ما عدا ذلك لدارا وما عدا ذلك لان الست في لفظ الدار دخل مقصود
حتى لو اسحق الست في سج الدار سقط حصته من اليمين كذا في الذخيرة **قوله** والفصل في الخاتم والخلة
في الستين بطر السنا في الدار لانهما يدخلان في الستين والحكم معا لفظا فلا يصح استثناءهما **قوله**
هذه الدار في العرصه فلان فهو كما قال لان العرصه عبارة عن البقعة الخالية عن البناء والصحر فكانه قال ساض
هذه الارض ومن السناء فلان **قوله** بخلاف ما اذا قال مكان العرصه ارضا فان بناء هذه الدار وارضها

انه

فلان كانت برارض النساء فلان اد الاقرار بالارض اقرارا بالنساء سحا كالاقرار بالدار اعلم ان من هذا الحسن
مسائل يخرجها على اصلي احدهما ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعده والدعوى بعد الاقرار
بعضهم في ما دخل تحت اقرار لا يصح والى الثاني لقرار الانسان بحجة على نفسه وليس بحجة على غيره اذا عرفنا هذا فنقول
اذا قال بناء هذه الدار في ارضها فلان انما كان بناء ارض النساء فلان لان بقوله النساء الى ادعى البناء ويقول
الارض فلان ارض فلان النساء سحا كالاقرار بالارض اقرارا بعد الدعوى صح واذا قال ارضها الى بناؤها
فلان فهو على ما اقره فلان يقول ارضها فلان ادعى البناء لنفسه سحا ويقول بناؤها فلان ارضها فلان اقرارا بعد الدعوى صح
ويومر المعركة سقا النساء من ارضه واذا قال ارض هذه الدار فلان بناؤها الى
فلان ارض النساء للمعركة لان يقول ارضها فلان ارض فلان بالنساء سحا ويقول بناؤها الى ادعى البناء لنفسه والادعوى
بعد الاقرار في بعض ما ساوله الاقرار لا يصح فاذا قال ارض هذه الدار فلان بناؤها فلان ارضها فلان اقرارا بعد الدعوى صح
كلاما للمعركة او لا لان يقول ارض هذه الدار فلان صار مقرا فلان بالنساء سحا والارض يقول بناؤها فلان ارضها فلان
اقرارا بعد الدعوى صح واذا قال ارض هذه الدار فلان ارضها فلان اقرارا بعد الدعوى صح واذا قال ارض هذه الدار فلان ارضها فلان اقرارا بعد الدعوى صح
لان يقول ارض هذه الدار فلان صار مقرا بالنساء يقول ارضها فلان اقرارا بعد الدعوى صح واذا قال ارض هذه الدار فلان ارضها فلان اقرارا بعد الدعوى صح
واقرار الانسان على غيره باطل **قول** لان البناء بصادقها كالبناى محاسبه ولو عاينا انه استوى منه هذا
الجيد في بده كان عليه الالف كذا ههنا **قول** وانما يحكم غير هذا او قصده وى الالف منه فانه لم يره الفهم
لانها اخلفا في المحبة التي بها وجب الالف والاعمال على الوجوب ما الطالب في ان ادعى وجوب الف درهم سبب
سبح عند اخر اشرك منه ومضنه وامر بالوجوب بدلا عن هذا الجيد وقد سلم له هذا الجيد بصادق قاعا الوجوب
وى مثل هذا بعض الف درهم كمالوا اقر فقال فلان على الف درهم غضبه قال فلان اقر فريض لا سقاوت في هذا
من لم يكون الجيد الذي ادعى المقر انه اشتراه في المقر او في المقر **قول** والى الجيد عندك
ما نعتك في هذا ايضا لا سقاوت ان يكون الجيد المدعى في المقر او في المقر فانه اذا كان في المقر باحد
الجيد منه فلا يلزم على المقر شيء من الجيد لانها لم تصادق على الوجوب في المقر انما اقر بالف بدلا عن هذا الجيد
فاذا لم يسلم له الجيد لا يسلم للمقر بدله **قول** ولو قال مع ذلك اى مع انكار الجيد المقدم يدعى لزوم المال مسج
عند آخر واذا حال باطل الى بطل المال حرام المقر والجيد ساهل لم يره بده **قول** وان قال من غير عذر لم يحسن اليه الالف
ولم يصدق قوله ما مضى عند لي حسمه وصل ام فضل لانه رجوع عما اقر به والرجوع عن الاقرار باطل موصولا
او مفصلا وهذا لانه اقر بوجوب المال عليه نظرا الى قوله على اذ هو للزام وانكاره القرض غير المحاسب
ساقى الوجوب صلا لا من غير عذر لا يكون احبا على المسترعى لا بعد القبض لان ما يكون حسنا فهو حكم
المستهدك لانه طريق للوصول اليه فانه ما من عند محضه الا والمسترعى لم يقول المسح غير هذا وسلم الامر واجب
الا محضار المسح فعلم انه في حكم المستهدك فكان اقراره بعضهم رجع عنه **قول** معاربه بان اشرك احد هذين

عبد من علي بن بالخمار **قول** وان اقرانه ما عا اى صدق المقول المعرف في المحبة حيث قال بانه ما عا ما عا
ما هو اقرار المعركة لانه في اقراره فضل المسح فالقول قول المقر سواء وصل ام فصل عند ما اعلم انها وهما
في ذلك الى قولهم لا افي لم اضرب من صدقة المعركة في المحبة بان يحمل مصدق صل ام فصل ما ساعلى ما لو قال
لك على العذر مع هذا المسح الذي ذكر لا افي لم اقبض فانه مصدق وصل ام فصل انما قلنا انه بان
يحمل لان المسح مع صا وفيها وبعى امر البعض محلا لانه لم يقر البعض بصادق وهو طاهر ولا ايضا لانه
لو جعل مقر البعض ايضا اما ان جعل بعضى اقراره بالسح ولا وجه له لان السح صحيح مفيد حكمه من غير
قبض اما ان جعل بعضى اقراره بوجوب الالف ولا وجه له لان الالف محض ذمة المشرى بنفسه العقد
من غير قبض فلما لم يكن بصادق امر البعض محلا بصدق الى السان فمصدق بان المحل صل ام فصل **قول**
فان واقفة الطالب السبب اى صدق المقر في المحبة وبه السح **قول** وبه لا ساكد الوجوب اى محرم
وجود السبب وهو السح لا ساكد وجوب السح على المشرى لان الوجوب عليه قبل قبض المسح على طريق الترتل
لان عسى يملك المسح في يد البايع فليست على المشرى من المدعى وهو المقر يدعى المشرى قبل القبض وهو
منكر كان القول قول المفكر مع التمسك **قول** بالاجماع لانه لم يقر على نفسه بالوجوب لا ماله لانه لم يمل
فلان على والمعضنى اقراره بالسح في السح خسر ورق السح وجوب السح على المشرى فان السح في ذلك
سوط الحمار للمشرى لا يحل السح عليه وما خسر المطالبة انما تصور بعد السوت اما فيما تقدم بعد اقراره بالوجوب
وادعى ما خسر المطالبة فلا يكون القول قوله **قول** وقالوا اذا وصل المزمع شيء لانه من امر كلامه انه
اراد به الابطال دون التحقيق اذ الكلام سيم ما خسر فصار كما لو قال في اخر كلامه ان شاء الله فلت هذا
ابطال والابطال لا يكون بانا فليصح وان كان موصولا وقوله ان سا الله بخلق شرط لا يوقف عليه الطلق
بالشرط من امر البعض موصولا **قول** كالسوط والاسد ساء وهذا لان الزنوف من جنس الذرايم محمل
الاستعفاء في الصف السليم الا ان مطلق الذرايم ساءول الحماذ لان ساءات الناس يكون بالجماد فكان خيرا
للاصل فلذلك سوط الوصل الستون سمي راحم فكان مجازا والعلق الحصة الى مجاز ساء في بده
صحة وصار كما لو قال لا اربا وزن خمسة او ستة ويقدر وزن سبعة صدق لير وصل وله ان هذا رجوع
عما اقر به ودعوى امر عارض فلا يصدق لير وصل كقول علي الف درهم سح الى سهران دعوى لاجل
لا يسل منه وهذا لان الذرايم المطلقة جباد والراى عمت الذرايم ومطلوب الجيد بعضى السلاية عن الحب
فاذا ادعى انما يوفى بعد اذ ابطال ما هو المستحق بالحق فلا يصدق ان وصل كما لو ادعى البايع المسح يجب
وذكر كان المشرى عا لما به ان يسل **قول** في ذلك اذا انكره المشرى السوط ليست بمن هو اقره
فكان رجوعا خلافا لقوله لا اربا وزن خمسة لانه ليس بثمان للحب بل هو اسد ساء بخص المعدار لان اول كلامه
سناول القدر واسد ساء الملقوط صحيح بخلاف الجوده لان اسد ساء الوصف لا يصح كالبناء في الدار لان الصف

لست بمساو له اسم الدرامه حتى مسحق وانما صفة الجوده بمعنى مطلق الحق **قول** لان الرداه نوع
لا عيبا الحب لا يخلو عنه اصل القطر والبر قد يكون رداه في اصل الحلقه نوعا وليس مطلق الحق بعض
في نوع دون نوع فلم يكن في هذا احد موجب كلامه فصيح موصولا ومفصولا **قول** اذا الفرض موجب
مثل المعبوض وقد يكون رداه كما في الخصب اي العرض يتم بالفضل كالخصب **قول** ووجه الظاهر
ان الاستعراض معاملة بين الناس كالسج وذلك يكون في الجهاد عادة فانظر في ظلم المهاد **قول**
على الفرض من زبوف لم يذكر السج والعرض صل يصدق جماعا اذا وصل في صفة الجوده انما يصدر
مسحوقه بمعنى عدم الجاه فاذ لم يصح في كلامه عهد الجاه لا يصدر صفة الجوده مسحوقه عليه
قول وصل لا يصدق لا مطلق الاقرار صرف الى الالتزام بطريق الجاه لكونها مشروعه لا الى
الاستعداد المحرم فصار كما اذا من سبب الجاه ثم ادعى الرأيه وعند فرج سطل اقراره اذا قال القول
في الجاه لانه رد اقراره بالبر موقوف على ادعى عليه الجاه وهو سكر ولنا انها تصادق على الاصل قوله فلا يفتق
في الجاه ولم يكن قوله ما في نوبه من الاول كلامه بل بيان النوع فصيح موصولا ومفصولا وهذا الجاه
المختص بالوجه والودعه بالمعجب ان القول بناء على الاختلاف متى وقع في صفة المعبوض كان القول
للعرض ضمنيا كالانما ساو عن يمين يوسف انه اذا قال غصت الفاهم قال هو زبوف لم يصدق اذا
فصل كما في العرض بناء على المسفوض المختص بمصمومان بالفضل **قول** وان قال هذا كله الفا المان
معنى كذا سانه ان قال الفكان على الف درهم من متاع او قال ارضني فلان الف درهم او قال اودعني
او قال غصت الف درهم فم قال لانه معص كذا اصدق لم يصدق الا لانه استساء المقدار فصيح موصولا
بخلاف الزمان لانه وصف واللفظ يساوي المقدار دون الوصف والاستساء وصف في المعطوف
لا في غيره وان كان الفصل صرورة انقطاع الكلام فهو اصل لانه لا يمكن الاحتراز عنه **قول**
ومر قال لا اخذت منك الف درهم ووجه وقال صاحب المال اخذت ما غصبتا فم المقل لانه اقر سبب الضمان
وهو اخذ اخذ مال الغير سبب الضمان لقوله صلح على الدماء اخذت حتى تردم ادعى ما يوجب البراءة
عنه والاذن بالاخذ والامر بغيره كان القول مع منه ووجه الضمان على المقر باقراره الا ان سبب الخصم
عن اليمين **قول** وافق قال اعطيتنيها يعني قال اعطيتني الف درهم ووجه فملكنت وقال صاحب المال
بل اخذته غصبتا لم يضمن المقر لانه ما اقر سبب الضمان بل اقر بالاعطاء وهو فعل المقر فلا يكون سبب
الضمان على المقر لانه ادعى عليه سبب الضمان وهو الغصب فكان القول بغيره مع اليمين الا ان سبب المقر عن
اليمين محسنة للمال **قول** اخرج ابني هذه فلانا الى قوله قال القول قول الذي خدمه الدابة كله
اذا لم يكن الدابة او الثوب محررا للمقر اما لو كان الثوب محررا فانه للمقر والدابة او الدار فقال العترة فلانا
ومعصه فكان القول قول المقر قولهم لان الملك في محرووف للمقر فلا يكون مجرد الدخلة سبب الاحتقان

عليه كذا في المبسوط **قول** وعلى هذا الاختلاف في الصحاح احراز امر مولى حضيم فانهم قالوا ان القول قول المقر
بالاجماع فيكون ذلك لانه لا يثبت له حصة ولكن مسامحا قالوا هو على الخلاف ايضا **قول** وجه العباس ما يفتاه
في الودعه وهو قوله لانه اقر بالدله وادعى استحقاقها عليه وهو سكر **قول** فيكون القول قول المقر في كفيته
لانه اقر بما في يده ما جاز الدخلة فمقبل قول المقر ان الدله كانت من يده كما لو كان في يده عند فقال هذا عندك
بضم من فلان ولم اسلم الله بعد فقال المقر لانه كان في يده سكرت منكر ان القول قول المقر دون المقر لهذا
المعنى لان المقر اقر له بالملك حجه نفسه فاذا ادعى للملك له حجه اخرى لا يقبل قوله **قول** ولا كذلك
مسألة الودعه من غير صفة كاللفظه امانه ووجه في يد الملقط وان لم يدفعها اليه صاحبها وكذا التوب
اذا هب به الروح والقدر في امانه فان كان يكون ووجه عند صاحب الدار وان لم يدفعها اليه صاحبها
وكذا المودع اذا مات مصر الودعه في يد ورثته ووجه وان لم يدفعها اليه صاحبها فبقيت الاقرار
بالودعه لا يدل على اقرار المقر **قول** وليس مدار الفرق على اخذ معنى ليس مدار الفرق بين الودعه
والاجارة والاعانة والاسكان على ذكر اخذ في الودعه وعدمه في ملك المسالك على ما هو موضوع الكتاب
لانه ذكر اخذ في وضع هذه المسالك في كتاب الاقرار من المبسوط بل كان مداره على ما ذكر ان الدية في باب الاجارة
والاعانة لملك المنفعة وانما يمكن المستاجر المستعير من الاستغناء بالمدلحدم بصور الاستغناء من الدية
فكان صور المد ضروريا وسبب طريق الضرورة تقدر رعاها فلهذا في مدافعا وراها وهو استحقاق الدية
بخلاف الودعه لان الدية فيها مقصود اذ لا حظ للمودع الا الدية فكان اقرار الودعه اقرار بالدله بطلقا
وجه اخر ان الاجارة والاعانة والاسكان ايات الدخلة فمكون القول في كفيته ملك المقر اقرارها ولا
كذلك مسألة الودعه لانه قال فيها كانت ووجه عنده وقد يكون غير رضى عنه لما امر الاخر حتى قال اودعها
كان على الخلاف ووجه آخر وهو ان الاجارة والاعانة لو اخذ المودع والمخير باقرارها مسح الناس عن
الاجارة والاعانة والابوا احدا اقرارها استحقاقا كذا لا يقطع الاجارة والاعانة اما الودعه فمفعلة
الادعاء يعود الى المالك وبما قرره لا يقطع الادعاء وهذا ليس المتحقق حصل هذا كله ان حسن هذه المسائل
على يمينه انواع ففي نوع منها كان القول للمقر بالاجماع وهو مسألة الودعه والافراض وامساها وفي نوع
منها كان القول للمقر بالاجماع وهو مسألة بيع الحد وورع هذه الارض وبناء هذه الدار وحاطة العورة
ذكر القميص منه واسماها وفي نوع منها اختلفوا في جعله في حصة القول للمقر في النوع الثاني وعندنا القول
للمقر كما في النوع الاول وهي مسألة الاجارة والاسكان والاعانة وبطائرهما **قول** الميرض
لما فرغ من بيان احكام اقرار الصحاح وهو الاصل سريع في بيان احكام اقرار المريض وهو العارض والفرع لان المريض
بعد الصحة واقره ما كان على حده لا اختصاصه باحكام **قول** والدم المعروف بالاسباب مقدم صورته رجل
استعرضه في مرضه وعاش السهود دفع المقرض المال واسمى المريض سنا وعاش السهود قبض السهم او سنا

سواء معاشه السهود او بروج امرأة مملو بها وعاش السهود النكاح وعلية دون الصحة فان هذه الدون
سواء في بوز الصحة بعلية ماله سابقا على خلق حق صاحب هذه الدون وانما كان كذلك لان حق الخلق على خلق
معنى الاموال وهو الماله لا معاشها وان كان خرج بعض ماله الى هذه الوجوه بعد ادخل ماله في ملكه
صالح الفضاخ غرماء الصحة وفي بعض هذه الصفات ان كان ابطال حق غرماء الصحة وهو النكاح والاستسجار
الا ان ذلك خرج واجبه الاصلية وحاجبه الاصلية مقدمه على حق غرماء الصحة كذا في الذخيرة فان قلت لو تزوج
ومر لا يحتاج بان كان كالكبر او بروج آيسه لا يولد قلت النكاح في الوضع من الجواح الاصلية والعدم
لاصل الوضع لا الحال **قول** وهو الاقرار الصادر عن عقل ودون انما عرض لهدم الوصف لان العقل الذي
بما اللذان بمنحان المرء عن الكذب في احارته والقرار اخاره عن الواجب دونه فلا يملك في امره لوجود
هدم الوصف في المقر في هذا لا تفاوت بين يكون المقر صححا او مريضا بل المرض يزداد رجحان جانب
الصدق لما ان المرض حاله العونه والاثابه ولنا ان الاقرار لا يعبر دلتلا اذا كان فيه ابطال حق الغير في اقرار
المرضى ذلك لان المريض بما حرم عن اقراره بالدين سبب من الصحة فكان في صحة ابطال حق الصحة
فلا يحد ذلك من هدم ماله او اجرة اقره لغيره فانه لا ينفذ في حق المريض المستاجر ويقول لمرء الاقرار ان
وحد في حاله الاطلاق الاخره حاله الحج فعدم وما وحد في حاله الاطلاق على ما وحد في حاله الحج وانما قلنا بانه
محذور لان سبب المرض لحج لتعلق حق الغرماء والورثه ماله حتى يجوز له سبي ما اذا كان الدين محظوظا
زاد على الثلث اذا لم يكن عليه دين لخلق حق الورثه ماله **قول** فان قلت ينبغي ان يصح اقراره في حاله الصحة
لو كان عليه دين لما ان الدين يخلق ماله قلت لم يتعلق الدين في حاله الصحة بالمال لعدمه على الاكتساب
صحيح الصحة فلم يقع الحاص الى خلق حق الغرماء ماله والمرضى عاجز عن الاكتساب صحيح ماله في هذه الحيثية
ولانه في حال الصحة يحتاج الى التفريق بخلاف حاله المرض فيكون متعلقا بمقتضى الحج ولا كذلك هنا
ولانه حاله طهر فيها امار الموت سببه فالحق في حاله الموت متعلق بحق الغرماء ماله كافي حاله الموت جمعها
لمن انه اذا امر المريض بدنه ثم بدنه فانها استويا والحج لا يثبت الاول عن الثاني لان الحج انما يثبت عند الموت
ثم يستدل الى اول المرض فحبر ان جمعا بعد الحج فاستويا كانا وحاد في حاله واحده لان الكل حاله الحج والآخر
لا يكون في الحالة الواحدة واذا استوى اقراره في مستوى من موصيها بخلاف حاله الصحة والمرضى لا يملك
الصحة الاطلاق وحاله المرض حاله الحج فلم يستويا فلا يستوي من موصيها **قول** ولو اقر بدين في بده
لو اقر المريض بعد في بده لا يخر عليه دين الصحة لم يصح في حق غرماء الصحة لان ختمه بخلق به فكان اقراره
مبطالا لذلك فلا يصح **قول** الا اذا قضى ما استغرض يعني لو استغرض مرضه الناف وبضنه او استغرض
سواء مثل صحتهم في مرضي العرض او بعد من اشترى فان ذلك يجوز على غرماء الصحة اذا علم بالدين لان هذا
للسن سار ولا ابطال حق الباقي لان حصله مثل ما نقد بحق الغرماء متعلق حتى التركة لا بالصورة فاذا

حصل له سببه معني لم يحد ذلك بغيره **قول** وكان المفتره اولى من الورثه لما خسر الارث عن الدين الوصيه بالنص
وقد قال عمر رضي الله عنه اذا اقر المريض لغيره فالتكليف المثلث منه اعلم ان الدين على يدي مرتب من قوى هو
ما سأل على يدي التركة قبل الموت ذلك قبل من الحد لما دون من الحد الجاني بالارث من دينه وهن فان هذه
الدون مقدم على سائر الدون في دن وسط وهو من الصحة ودون المريض النسي اسما بها محروقه ودون ضعف
وهو الدين البات بالقرار في المرض في الوسط مقدم على الضعف بم الدين البات سبها به المسلم من مقدم
على الدين البات سبها به النص **قول** وقال السافعي في احد قوله يصح اعسار احوال الصحة وهذا
لان بقرار اقراره عن حق ازم عليه وحال المريض ان على الصدق لانه حال يدرك الخوف فلا يجوز ان يستحق
عن الاقرار به وصار كالقرار بوارث اقراره هذا الرجل الذي في كل واحد من اقراره اقراره بالوارث المعروف
وكالقرار باستهلاكه دعه معروفه للوارث لنا الحديث المذكور في المتن لانه انما يرضى بدينه بشئ من ماله
بعد خلق حق الكل ماله فمرد كمالا وصلى له سبي ماله وهذا لان حاله المرض حاله الاستسقاء عن ماله لظهور الموت
فيه والظاهر ان انسان لا يحتاج الى ماله لانه ماله عند اقباله على الاخره فظهر عند استعناكه حق اقراره ولهذا
منع عن السوي على واره اصله فلو لم يظهر يخلق حق الغرماء لما صح عن البيع ماله فلم يصح اقراره للوارث لان وجب
ابطال حق الباقي **قول** فان المرض قبل على صدقه في اقراره فلنا في حق مخرج امر دونه على هواه فاما في حق مخرج
هو اظهر امر دونه فمده حاله المصادق الى ما كان يريد به وسواء ما ودم بنفسه فنه فاما اسحق بنفسه امر دونه
على حرمه المستحق ماله وعلى الجعفة لاسر حجازا حتى الحالتين على الاخرى الى الواجب وقد قال صلح لا وصيه لوارث الحرب
معلقتا التهمة بالنسب الدرغوى الى الوصيه وصلة الناس ماله وهو مرض الموت **قول** والعاسس لا يجوز الا في
الثلث لان السري قصر قصه في الثلث يخلق بالثلث حق الورثه ولهذا لا يبرع بجميع ماله لم ينفذ الا في الثلث
فكذا اقراره وجب لاسفد الا فيه ولكن ان كنا العاسس ما راس عمر رضي الله عنه فانه قال اذا اقر الرجل فريضه يدين
لرجل غير وارث فانه حائز وان احاط ذلك ماله ولانه لما صح اقراره في الثلث لاسفاد التهمة غير اقراره في ذلك العدد
وسر في ذلك العدد ليس حمله ماله فصح في ثلث ما يعني لانه الثلث حد الارث ثم لان ان صح حمله ما في اقراره على الكار
قول وحاصل ما جئنا به قال هو ان يطل اقراره وان امر لاحسنه ثم بوجه لم يطل اقراره لهما وعند زفر سطر
هذا الاقرار انما للثمة لنا انه اقر ليس بينهما سبب التهمة فلا يطل سبب محدده بخلاف سببه الاولى في حق
النسب يستدل الى ان العلق في ظاهره ليس هو ماله زمان الاقرار فلا يصح اما الزوجه فمقتصر على زمان التزوج
فلا يظهر ان اقراره كان لزوجته بخلاف الوصيه لهما او وصي لهما بوجهية ثم بوجهها فانها سطل لان اعلتك
بعد الموت ومضى اقراره عند اعلم ان خاضل حسن هذه المسائل على خمسة اوجه اما اذا كان المفتره وارثا لمحق
مطرب الاستمرار وقت لا قرار الى وقت الموت او لم يكن مطرب الاستمرار وكان اقراره وقت لا قرار دون الموت
او على العكس وكان اقراره وقت لا قرار والموت لا فيها بينهما اما في الوجه الاول سطر الاقرار وفي الوجه الثاني

لا سطل وهما طاهران واما الوجه الثالث وهو ما اذا كان واربا وقت الاقرار دون الموت بان قال الميراث لاخته قوله
انزل وكان ابنه كافرا او رقيقا فاسلم وعق فصار هو الوارث دون الاخ جازا قراره لان المانع من صحة الاقرار كونه
واربا والوارثه انما نسبت عند الموت فاذا لم يكن حرا وارثه عند الموت كان هو والاخت سواء واما عكسه فهو ان
لا يكون واربا عند الاقرار ثم صار واربا عند الموت بان اقر لاخته له ابن ثم مات الابن قبله حتى صار الاخ واربا بطل
اقراره عندنا وقال زفر بن جازا قراره كما لو اقر لاخته ثم تزوجها ولما انه وارث بسبب كان فاما وقت الاقرار فحين
ان اقراره حصل لوارثه لان الحكم مضاف الى سببه فاذا كان السبب ما وقت الاقرار سئل ان اقر لوارثه وهو طاهر
خلافا لاخته اذا تزوجها لانها صارت ارثه حادثة عند الاقرار والحكم بسبب سببه فلا سطل في الاقرار حتى صلوا
كان وارثا واما الوجه الخامس فهو ان يكون واربا في الوصل عني وقت الاقرار ووقت الموت لا فاما من كان اقر
لامرأته ثم اناها والبعض عدتها ثم مات وكان في جلا فاقوله بعد ما مرض ثم نسخا الولاء ثم عقدنا باسم مات
مرضه فالاقرار باطل في قول أبي يوسف وجابر في قول محمد وهو العباس موانه انما وارث بسبب كان بعد الاقرار
فلا يورثه كذا في بطلان الاقرار كما لو اقر لها بعد انقضائه ثم تزوجها ما سألنا لان العددا لما في متجدد وهو غير الاول
فلا اثر له في بطلان الاقرار وهو ما سألنا اذا اقر في مرضه ثم صح ثم مرض ثم مات وجه قول أبي يوسف وهو انما يحسن
الاقرار حصل للمواريث سببه عند الموت فكان الاقرار باطلا كما لو لم يطلها ولم ينسخها بعد الولاء وهذا لان
للمواريث ما لا يصح لغيره لا سيما اذا كان سبب الوارثه موجودا وقت الاقرار كانت هذه التهمة بمسكه والعد
المحدد فامه مقام الميراث بعد نصفه الوارثه عند الاقرار لان التهمة الاقرار غير مسفرة عنه وصح الاقرار مطلقا كذا
في المبسوط **فصل** في اقرار المال لغيره على الاقرار بالنسب عليه **قوله** وحل في غلام بولده سله مثله
الى اخوه اعلم انه سوط لا يكون له نسب مع حروف ولا يورث بولده سله كانه في المتى لا يورثه الغلام لان المال في غلام
يعتبر عن نفسه فلا يد من صدقة لانه في نفسه واما اذا كان صغيرا اعتبر بنفسه فلا يحسن صدقة ولا يمنع الميراث
من صحة هذه الدعوى لان النسب الجواب الاصله فصار كالنكاح مما هو المثل **قوله** والمولى اعلم ان المراد به مولى
العتق ومولى الملك وكلاما محتملا يجوز الاقرار بهما بشرطهما اما الاول فهو ان يريان هذا المعنى قد اعفني
او اعفني هذا اعفني وهذا انما يصح سلب شرائط ان لا يكون المحقق حرا اصل وان لا يكون له ولا وابت من الغار
وان يصدق وامامولى الملك بان يقر له انها امه لفلان او رجل انه عند فلان من الحرة والماتى الحرية وليس لهما
مولى معروف صدقة المقر في ذلك ببيت الرق كذا صبي وصيه يحفل بكلم اقراره لغيره صح اقراره اذا صدقة
المقر وكذا الجواب اللعظ وهذا اذا لم يعرف حرة بنوع ذليل اما اذا كان حرا فاعتبه الاقرار بالسهر او بعضا
الفاضي عليه حكم حكام الاحرار في الحمام او عرف كونه معتق الغير فالعاقبة بالصدق في هذا الاقرار ولا يجعله ملوكا
ولو اجازا والمعنى اقراره وصدقه جاز وبطلانه لم يكن محققا بان كان عاصا له ولو اسرى عند اعتبر عن نفسه وجه
الى منكره وهو ساكت فهذا اقراره بالرق الاصل في المسائل كل تصرف من حوائج المملوك الحرة كاجارة والنكاح

والخدمة فالاعتداد منه لا يكون اقرارا بالرق لانه وكل تصرف يخص حوائجا مما ملك ولا يستحق في المحل كالعزم بالسبع
فكذلك وان استحقا في المحل كالسبع مع التسليم والرهن والرفع والحلابة والهبة فالاعتداد فيه اقرارا بالرق واد باع
ولم يسلم وهو ساكت فبطلان خلاف المسامحة ولو قال اعفني واعفني اسلم للسرا اعفني فهو اقرار منه بالرق **قوله**
لان النسب من ابي رجل الزوج وهو الابن فان قلت في معنى ثبت نسب الولد من سراج وان لم يولد مع سراج لولده ولدتها
وما فاده من نسب سراج وان لم يولد وما فاده من نسب سراج من الرجل والنسب المذكور دون سراجهم مع الرجل
اذا اقر بالاخ بعد موت امه تعامل به ما تعامل به من نسب حتى يبارك في بركه امه على ما ذكر في الميراث كذا يجب عليه
بعضه الا في حال حوته ذكره في المحط قلت اما الاول فانما نسب الولد الى الاب لقوله تعالى دعوهم باسم
وعلى المولود له رزقهن ورضعاتهم حنثا اضاف الولد الى الاب بلام التملك لذلك حصل الاب بالنسب عليه اعتد الاجماع
حنثا جميعا على صحة خلاف اولاد الحلتا ومن لا ياب علم بهذا الولد منسوب الى الاب لا الى الام واما فاده اختصاص
سور النسب من الاب في صحة اقرار الاب بالزوج وجوب بعضه الولد على الاب على وجه الاختصاص حتى لا يسار له فيها احد
كالا يسار له احد في نسبه واما فاده من نسب النسب في هذه الاربعة والخمسة مائة على طريق العموم لا على طريق
الخصوص اي يجوز المقر له كما يلزم على المقر كذا يلزم على غير المقر حتى انه اقرارا من سلافا لا من المقر له من
المقر مع سائر ورثته وان محمد سارا لورثته ذلك ويرث من المقر وهو حلال المقر وان كان الحد محدد سوية لاسه
واما سوى الاربعة للمالم يصح اقرار المقر به طهره في موضع احد ما عدم اعسار اقراره فيما يلزم غيره من
المعروف حتى لم ير باخ وله ورثه سواء محدود وان اخوته فان المقر لا يرث مع سائر ورثته ولا يرث من المقر واسه
خلافا من صح اقراره في حقه والساني صحة رجوع المقر عما اقر في حق من سوى الاربعة وعدم صحته في حق الاربعة
فان حرا قر في مرضه باخ وصدقة المقر له ثم رجع عما اقر صح حتى انه لو اوصى له كماله لسان بعد الاقرار باخ كان
ماله كله للموصي لان النسب لم يثبت كان اقراره بالاخ وقع باطلا فصح رجوعه عما اقر ولكن عند عدم المراجع
ما اذ اقر المقر بركته لا باعتباره صحة الاقرار بالنسب بل صاد ذلك غير الموصي له بجميع المال واعتبار ان اقرار
حجه في حق نفسه لا في حق غيره اعلم ان الاقرار بالمرأة يصح اذا صدقة المرأة اذا كانت خالصة عن الزوج وعنده
وان لا يكون تحت المهر اجتمعا ولا اربع سواها والاقرار بالمولى يصح اذا اذ به مولى العتاقه سواء اراد بالمولى
المعق على صحته اسم الفاعل او المعق على صحته اسم المفعول فالأقرار بكل احد منهما صحيح وهذا ايضا
انما يصح اذا صدقة المقر وان لا يكون ولاؤه ما سأل من الغير لان الولاء بمنزلة النسب ومن النسب من الغير
منع صحة الاقرار بالنسب فكذلك الاول **قوله** ذكر ما في اقرار المرأة بعصلا وما وان اقرارها بالولد انما يصح
اذا كانت المرأة ذات زوج واما اذا لم يكن منكوحه ولا معتقه فالوابت بالنسب منها بغير مال في الراماعل
بعضها دون غيرها اعلم ان سهادة العائلة انما تسترط اذا ادعت المراه نسبها والزوج سكر ما اذا زعم انه ابنه
منها وصدقها فهو ابنها وان لم يسجد العائلة بذلك **قوله** وكذا صدق الزوج اي لو اقر الرجل بان هذا امرأته

والأخذ بناءً على نية المدينين والصلح ليس إلا هذا المكان صحيحاً فان قلت المدعى عليه انما يدل المال المدفع به خصوصية
المدعى عن نفسه والمدعى انما اخذ لكف عن الخصومة بعد حجة وخصوصية بخبر حجة طلبة بشراً واخذ المال لكف
عن الظلم وسوء وماى حلام له قوله صلح لعزائبه الراشي المديني فلما دفع الرسوة لدفع الظلم امر جاز وانما حرم ان
لودفع الرسوة لنظام غيره على انه انما يكون رسوة اذا اخذ بالجملة التي يدفعها الدافع المدعي وهو ما ذكره بجملة
الاعراض عن حقه فلا يكون رسوة **قول** لوجود معنى السح الى قوله لوجود معنى الاجان الاصل فيه ان الصلح
يجب حمله على اقرار العقود الدية بناءً على الاعتبار للمعاني فان لم يصب سوط العوض سح والكفالة سوط طرارة الاصيل
لانه **لانه** حواله والحواله سوط طرارة الاصيل كفاً له **قول** وسطل الصلح عوتاً صديهما اجان ورجح المدعى في دعواه
تقدره ما لم يسوف المنفعة **قول** كما يختلف حكم الافالة كما في حق المتعاقدين حتى يجوز ان يختلف حكم المصروف الواحد
بالنسبة الى الاستحسان لمختلفة كما في الحلق معاوضة من حاس المرأة وممن طرارة الزوج وكذا الجملة الواحدة في حركي
العوم عند استنباه الصلح فله في حق شخص وليس له في حق شخص حكم النكاح طرارة حتى امراته عوم يورد
انه امراته وهو كثر النظم **قول** صلح من السفحة باقراره اي باقرار المدعى ان كان المدعى عليه مكره فصار كانه
قال السريرتها من المدعى عليه وهو منكر صحتها **قول** رجع المدعى عليه بحصة ذلك من العوض
اي حرم الصلح رجع المدعى بالخصوص الى المستحق ما لم يمتد مقام المدعى عليه الى الدار في يد المسمى على نية انما ملكه
قول ورد العوض اي رد المدعى للصالح الذي اخذ من المدعى عليه الى المدعى عليه لانه ظهر انه لم يكن له ولا له
اخذ الصلح صلي بدل الصلح في يد المدعى غير مسمى على عرض المدعى عليه فان عرضه على الدار في يده من غير خصوصية
خصم ومرد طرارة خصم اخر غير المدعى **قول** وان وقع الصلح عن سكون وانكار فاستحق الماسح فيه رد المدعى بدل
الصلح على المدعى عليه وخاصة المدعى مع المسكن لان ما اخذ عوضه في عدم المدعى بالاستحقاق فاق المعوض فكره
رد العوض وهذا لان المدعى في عدم باع الدار منه ما اخذ من البدل فاذا استحق الدار فقد استحق المسح في عدم
المدعى واستحقاق المسح بسبب المسمى ولامه الرجوع على الناح بالعرض المدعى عليه في عدم انما اعطاه فداء
عن المسمى ودفع الخصومة وبما استحق طرارة المدعى عليه ولا خصوصية معه وفي العوض في يده غير مسمى
على عرضه فليس ردّه وان استحق بعضه رد حصته اعتباراً للخصم بالكل **قول** وان كان الصلح عن انكار استحق
البدل رجع الى الدعوى في كذا او بقدر المستحق اذا استحق حضر البدل لان البدل في الصلح على انكار ومما دللوا
فاذا استحق البدل رجع موما للبدل ومما للدعوى **قول** بخلافه اذا باع منه اي باع المدعى عليه المدعى مع
ان كان سماً معناه اي جرى لفظ السح في مقام الصلح صورته اذا ادعى على اخر دار املا وانكر المدعى عليه
م صلح هذا الدعوى على بعد فقال بحت ملك هذا العبد بهذا الدار م استحق الجسد حث رجع المدعى على المدعى
عليه المدعى ومما الدار او اخذ الدار لا بالدعوى لان الادعاء منه اي المدعى عليه على السح اقراره منه بالخول الحكم
في السح كذا في الفصل اي فصل الادوار وفصل الانكار **قول** فصل على قطعته منها لم يصح الصلح وهو على

دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض المدعى كان اسدياً للخصم واستقطا للبعث واستقطا لرد على المدينين
بل هو مخصوص بالدون **قول** والوجه فيه اي حمله الحوازا ان يرد على بدل الصلح حرمه ليكون موصفاً بعض حقه
اخذ العوض عن العوض والمخبر به ذكر البتراء عن دعوى الباقي لان البتراء عن دعوى العوض حاز **فصل** لما ذكره مقدّمات
الصلح حرم سراطه وانواعه وذكر في هذا الفصل ما يجوز الصلح وما لا يجوز **قول** والصلح جاز عن دعوى المالك
لانه في معنى السح فاجاز سعه جاز صلحه **قول** والمنافع بالجرى عن دعوى المنافع بان ادعى دار سكنى سنة
وصيه من بدار تجده او اقر به فصالحه الوارث على شيء جاز اخذ العوض عنها بالاحاطة فكذلك الصلح **قول**
فمرغى له من حقه شيء اي على له من حقه شيء وذلك بطريق الصلح كذا قاله ابن عباس رضي الله عنه وبدل
الصلح في دم العبد جاز محرم المهر فكل حال له بحلف المهر بها وما يمنع صحة التسمية سح وجوبه في الصلح
للساكنها من حيث المال بحثهما اسدياً في مقابلته مال عند فساد التسمية بسقط وحب بدل النفس وهو
الدية بحوان الصلح على بوجوبه من المثل في النكاح الا انهما بعدا من وجه وهو انه اذا تزوجها على غير محرم
المثل لوصال محرم العبد على غير محرم شيء بناءً على وجوب المهر في النكاح من ضرورة العقد لانه لم يشرع الا
بالمال فاذا لم يكن المسمى لا لغت التسمية اصلاً وصار كانه تزوجها ولم يسم ما لا يحجب من المثل بناءً على وجوب المهر
ما عسار صحة النكاح لا ما عسار صحة التسمية وفي الصلح حرم العبد استحقاق البدل ما عسار التسمية حتى لو لم يسم
سماً كان العوض محملاً وهذا بخلاف الفعل الخطأ حيث كان عليه الدية لوصال على غير محرم هذا الصلح غير محرم ان يكون بظاهر
الصلح عسار الدون فاذا بطل الصلح بقي المال احاساً كما كان وهو الدية **قول** بحث المثل في الفصل اي فصل
فساد التسمية كما اذا تزوجها على بوجوبه من غير محرم وفي فصل المزوج على غير محرم **قول** بخلاف الصلح حتى اي لوصال
السفحة من المشقة التي حثت له على شيء على رسم الدار للمسمى بطل وسطل السفحة لانه سطل بالاعراض
والسكون ورفق منه وبان الصلح حرم العبد الدار في الموضع في اصدار البات للسفحة حتى يملكه ويملك الملك
لا حرج في المحل كذا البات في القصاص حتى يقيم الفعل في الموضع في الموضع في وجه الفرق حتى السفحة
حق يملك محلاً او موما يملك للغير ويملك الملك الحق في المحل بوجه ما كان صلحاً لا عن جوانب في المحل فلا يصح فاما
في اثار القصاص في المحل صار موما في حق ما به الفعل حتى اذا وقع الفعل انصف كونه حفاً صلياً لخصم عنه فان
فلت اذا قطع عن انسان ثم قطع عن اخر بحت القصاص للماني كما وحل الاول ولو طرارة الاستحقاق في المحل لما
وجب للماني لان المحل اذا صار سحاً الشخص لا يصح سحاً الشخص اخر من بعد ولت المحل لما صار موما على
الاطلاق انما صار موما كاله في حق الفعل الذي يقيم فقط وطور الحق في المحل حتى فعله لا يسمي طرارة الحق حتى
آخر **قول** والكفالة بالنفس من رد حتى السفحة حتى اذا صلح على مال على ليرده من الكفالة فاما مال المالك
واصله الرواه في مطلق الكفالة ففي رواه سطل لان الادعاء على الصلح مضمناً ليراه عن الكفالة والسقوط
لا سوف على العوض اذا سقطت لا يعود وفي رواية لا سطل لان الكفالة بالنفس يسلمه الى المالك فاخذ حكمه

من هذا الوجه فاذا ارضى سقوط حقه بعوض لم يسقط محانا **قول** واما الثاني وهو حابه الخطا فلان بعوضه
المال الصالح عن المال جائز فصار كالسبع فان صالح ولته على ما به بحر او ما بين يقر او الفقيه او ما في حلهما والفق
دنا او عشرة آلاف درهم صح وصار استسقاء لعرض الحق والصالح على الكرم من قدر الدية لا يصح لانه زاد على القدر
المشروع فرددت الزيادة بخلاف الصالح عن القصاص وهو ليس بالحق التقوم بالعقد مستقدم تقديرا ووجبه
الصالح فل وكر وخلاف ما صالح على اقل من ذلك لانه استسقاء البعوض الجوز كان جائزا وهذا اذا صالح على اقل من الدية
الدية فان صالح على غيرها صح لانه مبادله بها الا انه يستتر القصاص في المجلس لم يخرج ان يكون دنا من ولو ضمن
الفاضي ما به من اقل فصالحه على الكرم ما في بقوله صح لان الباضي عن الوجب في الابل لم يخرج غير من تركه وجبا
فكان ما عطى عوضا على الواجب صح الزيادة على ما عثر شرعا **قول** ولا يجوز من عوى جدي حتى لا يجوز
الصالح عوى جدي حتى لو احدثا سا او سارقا او ساربا خمر فصالح على مال على لرا لا رافعه الى السلطان
فهو باطل وبرد على خذ لانه حواه تعالى الحق الجدي والاعراض عن حق الغير لا يصح ولهذا قلنا اذا ادعت المظلمة
على زوجها سب ولدها ما بالثاثة انه منها وتجد الرجل فصالح عن النسب على شيء فالصالح باطلا لانه النسب
سب حقا للولد لا احساحه اليه لاحقا لها فلا يمكن الا عساض في سقاطه **قول** واذا ادعى رجل على امراة نكاحا
اعلم ان هذا على وجهين احدهما ان يدعى رجل على امراة نكاحا وهي تحذف فالحق على ما لا حتى يترك المدعى جارا وكان
في معنى الخلع لان الصلح محاسبان ما قرر العقود اليه احسالا لصحة لما لم يكن عبدا لراسه واحدا المال غير
الصالح هو الخلع فصار في حق المدعى معنى الخلع بناء على عدمه وفي حقها بدل المال لدفع السبع والخسومة وحلص
النفس عن الوطى الحرام والباقي يدعى امراة نكاحا على رجل فصالحها على ما لا يجوز له جعل كانه زاد في مهرها ثم
خالها على اصل المهر دون الزيادة فسقط الاصل هكذا ذكر في بعض نسخ المحقق وفي بعضها قال لم يجز لانه اذا
بدل لها المال لم يترك المدعى في جعل ترك المدعى منها فوه فلا عوض عن العرق من جانب الزوج اذا لا سلم له شيء
من هذه الفروء واما المرأة التي تسلم لها نفسها وتخلص عن الزوج فان لم يجعل فرفه فالحال على ما كان عليه
صل المدعى يكون هي على عواها فلا يكون ما احدثه عوضا عن شيء فلا يجوز لانه رشوة محضه من غير دفع
خسومة وبلزنها رده **قول** واذا ادعى رجل على امراة نكاحا فادعى على رجل مجهول الحال انه عبده فانكر
المدعى عليه ذلك لم يصالح على ما به حره فهو جائز ويجعل في حق المدعى عليه بدل المال لدفع الخسومة
وحلص النفس عن المدعى وفي حق المدعى كانه اعسقه على ما لا لهذا الوصالح على حيوان في الذمة الى جاز اعلم ان
الاصل الحيوان انما يحل في الذمة اذا كان الذم مقابله ما للسر مال في النكاح والديان حتى لو كان هذا
عنه لم يبادل مال بالماص الحيوان ذمنا في الذمة والدليل ايضا على هذا الصلح في عزم المدعى عليه
المعاقبة على ما لا لو اقام المدعى عليه بعد ذلك لانه عبده لم يعبد بغيره في ايمان الملك لان ما جرى بينهما كان
عنه العتق **قول** وجه الفرق بين العبد والمادون في البصر في مال النجاة والعبد الذي من كسبه مال

مال النجاة فملك البصر فيه وبالعقل صار مستحقا فاذا اصلح صار كانه اشتراه فصالح اما بعد المادون نفسه فليس
بمال النجاة ولهذا لا يملك البصر فيه معا فكذا استحقا لاصال المولى لا يرى انه لا زكوة على ماله في ربه واما عليه
صدقه الفطر فصار التصرف في ربه الى سيده لا اليه **قول** ومن غصب ثوبا اي غصب ثوبا او عبدا فمحمته
عشر دراهم واسمها ملكه فصالحه منه على ما به حره جاز عند لي حقه وعند ما سطل الفصل على قيمته على
سكان الناس بلزومه رد الزيادة لان الواجب لا يملك العتق ومضى معدن من القود شرعا فصالح الزيادة عليها
ربوا لعدم ما عليها كما لو وجبت الدراهم بسبب السبع ثم صالحه زادة على ما وجب بخلاف ما لو صالحه على عرض لان
الفصل لا يظهر عند اخلاف الجنس محجوز ولا يلزم الغنى البسر لانه ما دخل تحت القوم فلم يظهر الفصل بغير
ما قاله ابو حنيفة ان المخصوص بعد الهلاك في ملك المخصوص منه ما لم يغير حقه في ضمان القيمة بل لئلا
انه لو اصابه برك الضمان في العبد ها كما على ملكه حتى يكون الكفر عليه ولو كان ابا فاعاد من باقه كان مملوكا له
ولو كان مصيبه مملوكه فمعل بها صدق بدموته يكون المخصوص منه واما مملوكا انكسب مملوكا لاصل وحقه
في المملوك صورة ومعنى اذا الواجب ضمان العبد وان وهو موصوف بالمملوك كما نطقت به النص في احوال الحيوان والنوب
في الذمة يمكن كما في النكاح والدية واما مملوكا حتى منه او مملوكا حتى منه ومعنى الحاق القيمة بقضا العاقبة فسله
اذا ارضاه على الا كركا ان يرد الصلح عوضا عن ملكه او عن المملوك صون ومعنى اعتراف القيمة فلا يحق الربوا
كما لو كان العبد او النوب باما اليهود قوم من اهل الكتاب بسبب التهم النوب بمال يهودي صدي بالنوب
احدا زاعر عصب المثلثي فانه اذا كان لرجل على رجل كرجله وصالح منها على دراهم او دنانير فالصلح جائز
بالاجماع سواء كانت الدراهم الكرم من ممتها او اقل لكن البعض شرط وان كانت الدراهم باعنا بها حتى لا يقع
الافراق عزم من يدس لان هذه الامانة من لا مع من البعض وقد يكونه هو ولا تعرف قيمته فان عتقه بالاجور
الصلح على قيمته الا بعد ما سحان فيه فلا بد ان يكون النوب المدعى موصوفا حتى تعرف ما و القيمة **قول** القيمة
في العتق موصوف عليه فالصلح من اعنق موصوفا من غير مشرك منه وبان سبب بركة قوم عليه نصيب بركة وقد
السرع لا يكون وز من بعد القاضى فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف ما من انها غير موصوف عليه فلم يغيره لانه
التقدير فان قلت لو صالحه على طعام موصوف في الذمة الى اجل لا يجوز ولو كان ما دفع عليها الصلح بدلا عن
العبد لانه لان الطعام الموصوف بمابلة العبد يكون ممتا وبما يبدل القيمة يكون مستعاطا لانه لا يجوز لان
العبد المستهدك الوصف على امره وما لا يوقف على امره بل يوقف حكم الذمة في الذمة لانه حرام فلهذا لم يجز
الصلح على طعام موصوف لان الطعام بدلا عن القيمة ولهذا لو صالحه على طعام موصوف في الذمة حلالا وبضه
في المجلس لو كان بدلا عن القيمة لما جاز لانه مع ما ليس عند الانسان **باب التبرع بالصلح**
لما كان تصرف المرأة لنفسها صلا فمده على البصر في غيره وهو المراد بالشرع ما لا يصح لانه ان الانسان في العمل
لغيره مبرع **قول** واما مال لازم للموكل في على الموكل لا يلزم الوكيل وهذا اذا كان الصلح عزم العبد او

بعض ما يدعيه من الدين لانه اسقاط محض فكان لو كلف فيه سعي الى اخر ما قال في المتن وما اخرج المسئلة
وهو انه اذا كان بدل الصلح على الانتظار فلا يجب بدل الصلح على الوكيل في سعيه في ذلك لكان الصلح في المحاوضه
الا ان يصعنه كذا في المبسوط **قول** فهو على وجه وجهه وجهه الاخصار للعضو على عند الصلح على المال
لا يخلوا ما ان قول المال ضمان بنفسه قال قرن فهو الوجه الاول لم يقر فلا يخلوا ما ان اضاف ذلك المال
الى نفسه او لا فان اضاف فهو الوجه الثاني ان لم يضاف ما ان سلم ذلك المال المذكور في الحال ولم يسلم
فان يسلم فهو الوجه الثالث الا فهو الوجه الرابع **قول** ولا يكون لهذا المصالح سعي من المدعي وانما هو
للمدعي به المدعي ان يصح الصلح بطريق الاستقاط والمسقط يكون متلاسا فلا تسلمه شي ولا فرق بين المدعي
المدعي عنه والمدعي عليه مقرا او منكر لانه يصدر من عا عليه هذه العقد فصار كما لو تبرع بفضا الدين
علاوة لو كان المدعي عنه والمدعي عليه مقرا انه يصدر من ايا كان خيرا من لا الحس سر او من المالك وان
كان في ذلك غير جابر فاما سوا الدين صلح لا يجوز لانه يصدر من ملك لادن غير من عليه الدين **قول**
فالعقد موقوف هذا اخبار بعض المشايخ قال بعضهم بل يصح على المصالح كما لو قال صلحني وانما يوقف قوله
صلح فلا ما على المفرد من غير عموال على فلان **ما** **الصلح في الدين**
لما ذكر حكم الصلح عزم يوم الدعوى كذا في هذا الباب حكم الصلح الخاص من الدعوى وهو دعوى الدين لان المحض
يكون بعد الجموع **قول** كل شئ وقع عليه الصلح الى اخره اي اذا كان بدل الصلح حسن من صحة المدعي
على المدعي عليه بحقه مدانه حرت بينهما كان الصلح اسديا لبعض حقه واسقاط لبعض لا بما وضه
صورته باع بواحدنا مثلا عشرة وافر قاس غير مضطرا من غير ذلك لاجل بمصالحا على خمسة درهم
فانه يجوز وان افر قاس من غير مضطرا بدل الصلح الذي خمسة درهم لان هذا الصلح محمول على انه اسوفي
في بعض حقه واسقط ما فيه وانما ذكر عقد المدانه مع الحكم في الغصب كذلك لاجل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
قول وذلك اعراض عن الاجل هو حرام الا يرى انه ربوا النساء حرام لاسببه مبادله المال لاجل فلان
عزم حقه اولى **قول** لان السبب غير مسحقه بحقد المدانه لان حره السود لا يستحق السبب فصار
على بالاستحقاق بحقد المدانه فكان معاوضه الالف بحسمانه وزيادة وصف الجوده فكان بوا علاوة ما لو صلح
على قدر الدين هو وجود لانه مادل المسائل المثل الجوده ساقطة الجبر في الاموال الربويه بالنظر لانه
سقط العوض في المجلس لانه صرف **قول** او لان معنى الاستقاط فيه الزم لان الصلح سعي من المخطئه
والخط هذا الزم فكل الاستقاط الزم **قول** قال ابو يوسف لا يعود عليه بناء على الابرار حصل بطلا
صفت البراء مطلقا كاداء بالابرار وهذا لانه لم يذكر الابرار عوضا سوى النقد في الخد لا صلح عوضا
في الصلح اذ حد المعاوضه ان يستفيد كل احدهما بالمعاوضه لم يكن اسقاطا بل كان جورا بقدر كان انما
هنا واذا لم يصح عوضا صار ذكره والعدم بمنزله فكان لا يبرأ حاصلا مطلقا فلا يعود بعدم التقدير

اولا

ما لا اله الا الله ان الابرار يصعدون بسوط معروفه فيسحق سلامته ويهون بهواته كالوا برء بشرط ان يحطه بالناس
وهنا وكفلا فلم يحطه قال المال عليه كذا هنا ولهذا لانه بدأ بسحق جسمانه واداءها عدا ولحل زعيبة
في ذلك خوف من فلاسه لان الانسان قد يحتاج الى الاموال في بعض الاوقات ليجان راحته وغيرها فحط بعض
الذين ليسوا بالمدنون الى انهاء الساق في قوله على ان يرى خرج مخرج الاعراض ولكنه لا يصلح عوضا فحتم على
السرط عند حد الحيل على المعاوضه لان على السرط ما ان يحال شيئا على شئ كذا بشرط ان الله شيئا فلم يصح
الابرار مطلقا بالسك هذا هو المتعارف بين الناس بعد انا علم الماطله والابرار وسقط السرط وان لم يسحق به
كالحواله فانها مقدره بسوط السلامة حتى لو مات المحتال فليس له عود الدين لخدمه المحتال كذا الا يرى جاز
مقد سرط السلامة وان كان لا يجوز بحلقه بالشرط والفرق بين المحتال والمقترع عدم قبول سرطه كما
الطلاق المحتال يدخل الدار معدوم صله والمقد سرطه جاز ان يكون موجود صله كالحواله المقدره بالسلامة
يحقق من عفو السلامة حتى يحول الدين من مده المحتال برئ منه بحج الجواله وما قال ابو يوسف ان المقدر
لا يصلح عوضا على الخط لان المقدر من الخط كان احصا فلنا كان اجبا في عقد المدانه وبعد السرط جعل عوضا
عن الخط فمعه واحدا من اخرى يصير عوضا عن الخط فمطل الخط بقاؤه اذ البابت به بعد ما اذا افاد
اعساره بدليل من ظاهر امره مرار اصرح لما ان سانه مرار اصره ما وهو وجوب الكفاية فكذلك ههنا
ان المقدر وان كان واجبا حكم المدانه صل الصلح لانه يصير واحدا من اخرى يصير عوضا فمطل الخط بقاؤه
قول فوضع السك في نفسه بعد ما اطلق الابرار او لان اداء الجسمانه ان صلح مقدر من حيث انه لا يصلح
عوضا فوضع السك في نفسه فلا يثبت بالسك بخلاف ما اذا اداء الجسمانه لان الابرار حصل مقدر ما اذا الجسمانه
وما عسار صلاحته سرطا لا عوضا وفتح السك في اطلاق الابرار فلا يثبت لاطلاق السك في المسئلة الابرار
مطلق لان اداء الجسمانه لا يصلح عوضا وكذا لا يصلح عوضا صحاحا لانه لما لم يقدر الاداء وما لم يكن الاداء عرضا له
لوجوبه في مطلق الابرار فلم يصح مقدره صلح **قول** والجواب فيه انه لا يصلح الابرار لعلقه السرطه
وعلى الابرار بالسرط ما طل له قوله ارج خط الدار مقدر ان لا يبرأ اسقاطا حتى لا يوقف على القبول فيه
معنى المملكه حتى يرد بالرد والمملكه لا يحتمل الحلق بالسرط والاستقاط غمها في ذلك معنى المملكه فلنا اذا
صرح بالحلقة بالسرط لم يصح والمعنى الاستقاط اذ لم يصح بالسرط مقدره عملا بالنسبه من قبل فالتعني
في الابرار لا يصلح مع الحلقة ويصح مع التقدير ان كان فيه انضمام معنى الحلقة فليس المعنى فيه هو ان الابرار
معنى الاستقاط ومعنى المملكه اما معنى الاستقاط فهو لابرار عباره عن زاله حق سعي له متعلق بالغير
فكان بطلان الطلاق والعناق كذلك حكم فان الابرار لا يوقف صحة الى القبول كما في الطلاق والعناق والغير
عن القصاص ومعنى المملكه في فلان الله تعالى سمى ابراء الدين الصدق قوله تعالى في لربك ان ذو غش
قبيح الى ان يمشي وان تصدقوا خير لكم والصدق عمنه عن مملكه المال كذلك حكم فان الابرار يرد بالرد

كما في سائر الملكات ثم التملك المحض فباطل بخلق السبع والهدية لما فيه من جهة العار والله
حرام والاسقاط المحض محال بخلق السبع لما كان البراءة مساهمة بها جميعا فلما اذ اصرح عرف
الخلق ان يصح اعسار السبعة بالملك واذا لم يصح عرف الخلق الذي هو عبارة عن التقدير يصح اعسار السبعة
بالاسقاط عملا بالسبعة من يوفى الخط ما جعلا فيه لا يمكن **قول** حار عليه اي هذا المصنف هو الناظر والخط
على رتب الدين اي ما قد ولازم عليه حتى لا يمكن مطالبة في الحال في الخط لا يمكن مطالبة عند ابد الله ليس
يمكن لا يمكن من امة الله او الخلف لا يمكن كذلك الصلح على الاكاد فكان الناصر الخط صا داعر رتب الدين عن
طوع واغسار صحيح فلهذا ما في الباب ليس رتب الدين مضطر في هذا التصرف من الناصر والخط لا يمكن ان لم
تخلج لكن لا يوفى لنا بصف المصطفى بصف غيره الا ترى لمرضا به جماعة من اعسان ماله طعام لياكله
كان بصفه بافدا وان كان مضطرا فلهذا اذا اخرا وط **فصل في الدين المشترك** اخر ما حكم الدين المشترك
من حكم الدين المفرد لما ان لا سائر سائر الواجبات **قول** وان كان الدين مشترك في اوجه وانما وضع المسئلة في الدين
لان دعوى شركة الرجل اذا كان في دافض الصلح اصبحت على شيء من شركه الاخر وان كان المصالح مشتركة او بقراد في المبسوط
قول فاصلح احدهما من نصيبه من المصالح لانه اذا اسرى احدهما نصيبه سلعه بمشركه الاخر فلهذا **قول**
الا ان يصير شركه هذا اسدسا عن رتب الدين فلهذا **قول** اذا كان نصيبه واحده فلهذا اذا كان عدله من طين
ماع احدهما نصيبه من جل خمس مائة وبيع الاخر نصيبه منه خمسمائة وكسبا عليه صكا واحدا مائة فمض احدهما منه
سكالم يكن للاخر سائر اذ نصيبه كل واحد منهما واجب على المطلوب بنسب آخر كما لو اقرضه كل واحد منهما
خمسمائة وكسبا مائة صكا واحدا **قول** اذا عرفت هذا انه ان سيج الذي عليه الاصل انه كان عليه ولم يسوفه
فستج ذمته اذا العا بصف نصيبه الا ان له حق المساركة فلهذا سائر اذ رتب السائر واخذ بصف الشرب
لان الصلح وقع على نصف الدين وهو مساع لان نصيبه الدين حاله كونه في الذمة لا يصح رجوع الشريك متعلق بكل جزء من الدين
فسوف على اجل رتب واحد المصنف لانه على حازه العقد فلهذا ان لا ان يضم لشركه رتب الدين لان حقه في رتب
الدين **قول** ولو استوفى بصف نصيبه اي استوفى في المصنف وهو نصيبه من الدين ونقول استوفى نصيبه او بصف
نصيبه من الدين لشركه لشركه فلهذا نصيبه كل واحد من المتشركين رجوعا على الخريم بالناظر لان المصنف اذا اصابه مشترك
منهما ولا بد ان يكون الباقي على الشريك كما كان **قول** ان الباقي بصف حقه الا ان له حق المساركة ولم يساركة قال سلم
ما مضى ثم تولى الدين على الخريم بان ما من مفلسا يعني اذا قال الشريك الساكن للباقي في سلمت لك ما مضى فلا
ارجع عليك بصف ما مضى لكن ارجع على الخريم بصفه بان الخريم مفلسا كان له ان يرجع على الشريك الباقي
في نصف ما مضى وحقته **قول** ولو وقعت المعاصدة بين كان عليه فلهذا في الدين كان على الشريك للدين
فللدين المساركة لان افراد الشريك عليه ونا للمدينون فللدين المشترك **قول** لم يرجع عليه الشريك لانه
ناض اي هو دونه **قول** لا مضمي اي لا مستوفى منه دينه وانما قلنا ان هذا قضاء لنصيبه من الدين

لا امضا نأ على الخريم نصيبه وقضاء عن رتبها لان القضاء لا يسبق الوجوب وانما ساركة الاخر فما مضى
فاذا لم يصرفه الطريق فامضا سائر الاخر لسائر اذ نصيبه او نصيبه **قول** ولو ابراه عن نصيبه
فكذلك لان ابراه اطلاق ليس بصف فلهذا نصيبه لسائر البراءة فلا يرجع عليه **قول** ولو ابراه عن المصنف كانت قسمه
الباقي على ما في حق السهام لان الحق عاد الى هذا العذر **قول** ولو ابراه عن نصيبه صح عند لي يوسف لانه ابراه
مقدم معتبرا لبراه المطلق ولهما انه يورث في قسمه الدين قبل القبض لانه من نصيبه احد من اهل الخرج في ابراه
وسا جل الاخر وقسمه الدين قبل القبض لا يجوز لان القسمه معنى التملك لان ما زاد احدهما نصيبه كان له وبعضه كان
لشريكه فهو واحد عوضا عما بقي من حقه في نصيبه صاحب جبه وملك الدين لعرض عليه لا يصح وهذا بخلاف ابراه نصيبه
لانه لا يفي نصيبه بعد ابراه وانما يحق في القسمه مع بقاء نصيب كل واحد منهما اعلم ان هذا الذي ذكره من صفه
الاخلاف المتعلق لما ذكر في عامه وروايات الكتب من المبسوط والاسرار والاضاح وغيره فاحتث فيها
قول محمد بن علي يوسف فان قلت لم يجعل لبراه المطلق من احد من نصيبه الدين قبل القبض جعل اخر
احدهما نصيبه قسمه الدين قبل القبض مع ان كل واحد منهما نصيبه لا احد الشريك في نصيبه قلت فانه لا يلزم
في ابراه نصيبه قسمه الدين قبل القبض لانه لا يفي نصيبه بعد ابراه اصلا والقسمه انما يكون مع بقاء نصيب
كل واحد منهما وفي الباقي نصيب كل واحد منهما في اصل الدين على حاله حتى لا يخر اذا بضم ح ل لاجل كان للآخر
ان ساركة في المقبوض يكون ما بقي من نصيبه ما كانا فلما ان الباقي قسمه لان نصيبه احدهما نصيبه
الاخر في الوصف والحكم اما في الوصف يقال لا احد التصرف في الاخر وجب اما في الحكم قال للسالك رتب الدين
في الحال للمؤخر والا والقسمه ليست الا ان يصير احد النصيبين مخالفا للاخر فان لم يمتد المعنى العملي في عدم جواز قسمه
الدين قبل القبض قلت انما يجوز لا فندام حد القسمه لعدم شرطها وهو وجود النصيبين معا وذلك لان القسمه
معمرو ما في الذمة لا تصور فيها التمسك في الحال القسمه بدول المعصية لا يحصل فانه لو كان رتب رجلين صير طعام
وقالا اقسمناهما على الرضا والخاصة لاخرى لا يجوز فلهذا فلهذا اولى في القسمه على كل واحد منهما نصيبه
نصيبه من شركه عوضا عما ملك عليه وملك الدين من غير نصيبه الدين لا يجوز لان في ذلك لا للوصف محال في محل
اخر قصدا والاسفال على الوصف محال الدين وصف شرعي في الذمة يظهر ابراه عند المطالبة **قول** ولو غصب
احدهما عن امة او اسراه فاسد وهلك في ذمته فوجب ان الضمان عند الهلاك مسددا الى سبعة مائة الملك
فلهذا نصيبه واستسجار احد الشريك نصيبه بصفه صوة المسئلة ما اذا كان لرجل على رجل اخر فلهذا استسجار
احدهما نصيبه من لاف واداس الخريم منه وسكنا فاذا دسرك المستاجر اساعه فان له ذلك لانه صار من نصيبه
نصيبه وود بصف ماله حكم المان من كل وجه لان ما عدا ما مع الضم من المنافع جعل لا من كل وجه عند رتب
عليها اجماعا **قول** وكذا الاخر في صور المسئلة افراد الشريك من مباح المطلوب بان يمي النار على نور المدينون
فاخره واما اذا افراد السوب بم اخره فان للشريك الساكن لربيع المحرق لانه اجماع لانه حصة كل واحد من الاستسجار

فلان يصح لاحمال الركبة بكل او موزون ونصبه من ذلك مثل بدل المصلح فلو كان ربا او صلح
لانه محتمل ان يكون الركبة من جنس بدل المصلح وان كان محتملا لم يكون نصبه اقل من بدل المصلح فكان
القول بعدم الجواز مودنا الى اعتبار سببه السببه وصلح لانه محتمل ان المصلح عنه غير مستحق
الجهول لا يصح والا يصح لانه محتمل ان الجاهل عنه مخصصه الى المنازعة لانه لا يحتاج الى التسليم وسع ما يعلم
الناس والمفسري ان كان الاحتياج فيه الى التسليم صحيح الا ترى انه لو باع فعرضه من حوز السبع مع الجهالة وكذا
لو باع المخصوص منه للغاصب لكان يعلم بعد بيعه حوز السبع **قوله** لعلم المصلح عنه في بدل السبع من الورثة
لان المسئلة موضوعه فيه حتى لو كان يحصل التركة في بدل المصلح ولا تحرفون ما اعداه لا يجوز لانه يحتاج الى
التسليم فمضى الى المنازعة كذا في مبسوط مع الاسلام **قوله** وان لم يكن مستلزما لا يصح ليعضد الحوالم
بعضا دونه بقدر الحاجة الميت ولو فعلوا فاقوا لاجوز لان العلم بالدين لا يمنع الاثر لان تركه ما لا يخلو عن
قليل من فلو امسح الاثر لا يصح في كل التركة في ضرر من الورثة **قوله** وذكرنا ان كرجي في كمال العسمة
انما لا يجوز استحسانا على انه ما من جزء من التركة الا وهو مستحق بالدين **قوله** ويجوز ما ساءنا للضرر
عن الورثة لان التركة لا يخلو عن قليل الدين **كما** **المضاربه** قد ذكرنا وجه
المناسبة في اول الاقرار هي معاملة من ضرر في الارض اذا سافر فيها ومنه قوله تعالى في آخره فيقولون في الارض
يبتغون من فضل الله يعني بالضرر السفل للتجارة وفي السرع عبارة عن عقد على التركة بمال احد الجاسر والعدل
من الجانب الاخر والمراد الشراكة في الربح وهو مستحق المبالا في احداهما والعمل في الاخرى وما لا مضاربه بدول الشراكة
في الربح حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان مضاعفة ولو شرط كله للمضاربة كان مضاعفة ومضى شرعه بالمعنى
لان الصريح في الارض يكون مال نفسه وقد يكون مال غيره ولا يصلح فيه فهو علمها بغير العلم بالدين عليه وسلم
بجار زمانه علمها فانه صلح بعث الناس من سرونها ولو لم يكن مشروع لم ينه عنهما واجماع الامم ومساس
الحاجة اليها فان الانسان قد يكون غنيا بالتجارة فيه وقد يكون فقيرا بالتجارة ولا مال له يحتاج ان
الى التركة على هذا الوجه ليس هذا ما ههنا ذلك اذا مال هذا السطح بصلحتهما وحصل الربح بينهما وكنها
الاحتياج القبول هو ان يقول وعقد هذا المال للمضاربة او معاملة او قال خذ هذا المال واعمله على ما رزق الله
من شيء فهو مينا نصفان او على التركة بعد او خمسة وحكمها انواع ابداع وو كاله وشركة واجارة وغصب
وهذه احكام يبنى عليها فحكم في كل حكم منها في وجه كما في المتن **قوله** ولا يصح الا مال الذي يصح
الشركة اي يكون راس المال حرا لا يمان كما في الشركة **قوله** ولو دفع الله عرضا وقال بعد واعمل مضاربه في غنمه
جاز وباع بدارهم او دنانير وصرفه صح لانه لم يصف المضاربة الى العرض وانما اضاف اليه والى المصالح المضاربة
به والاضافه الى ما في المسئلة يجوز لانه وكاله او دونه او اجارة فليس شيء من ذلك يمنع صحه الاضافه الى
المستقبل **قوله** وكذا اذا قال له افض ما لي على فلان اعلم ان من شرطها ان يكون راس المال غنيا

لان المضاربه انما ابتداء فلا يصح ان يكون فيما علمه الدين لان الدين مضمون على المدون ولو كان له دين على الب
فان افض ما لي على فلان واعمله مضاربه جاز لانه اضاف المضاربة الى رفاة البعض وذلك لخاله صار الدين
عنا وهو يصلح ان يكون راس المال غنيا بالمال او بالدين الذي في ذمته مضاربه بالصفحة حتى لا يصح ربه
اجماعا حتى لو اشترى الدين وباعه فصح ذلك للمفسري الذين دمه بحاله عند بيعه لحد من صحه التوكيل عند
توقيع السري للمامور وعند ما يكون مشرا بالامر لصحة التوكيل عند ما كان في الوكالة ففسد المضاربه بعد ذلك
بالعرض لا يصح **قوله** ومن شرطها ان يكون الربح بينهما مساعا لا يستحق احدهما دونه مساهة لان هذا قطع
الشركة في الربح لجواز ان لا يحصل من الربح الا قدر ما سرت له واذا لم يسق الشراكة في الربح لا يصح المضاربة لانها
حوزت بخلاف القياس ان يضمن طرفي الشراكة في الربح فاذا سرت للمضارب ما يقطع الشراكة لم يكن في معنى ما ورد به النص
فرد الى ما يقضه القياس **قوله** فان سرت بالقاء ومضى للمفسر زيادة عشر اى على الميسر وط كالمصنف اللب
فله اجر مسله لانه لم يرض بالعمل بما والا سبيل الى المسعى المشروط للفساد فصار الى اجر المسك موزون والربح لرب المال
لانه بما ملكه وكذلك الحكم في كل مضاربه لم يصح ولا يحاور بالاجر العذر المشروط عند لي يوسف خلافا لجمهور الناس
في الشركة وبحكم الاجران لم يربح في المضاربة الفاسدة في رواه الاصل ان الواجب جرم والاجرة يجب تسليم المسفعة
او العمل ودون ذلك لا جرم عند لي يوسف اذا لم يربح فلا جرم له لان المضاربة الفاسدة لا تكون اقوى من الصحيح
فاذا لم يصح ما في المضاربة الصحيحة عند عدم الربح ففي الفاسد اولى **قوله** والمال في المضاربة الفاسدة غير
بالهلاك اعسار اما المضاربة الصحيحة ولانه غير اسو ح المضارب ليجل له فلا يكون مضمونا عليه كاجر الوحد
قوله وكل شرط يوجب جماله في الربح يفسد المضاربة لان الربح ما هو المحقود عليه وجهاله المعقود عليه
يوجب فساد العقد وذلك بحوان شرط المضارب ان يسكن رب المال ارضه سدا ونزع ارضه سنة لانه جلد
نصف الربح عوضا عن عمله واجرة الدار والارض فصار حصه العمل محموله فلم يصح وغير ذلك من الشروط
الفاسدة لا يفسدها وسطل الشرط كاسراط الوضعة على المضارب لان الوضعة جزءها كجزء المال
فلا يجوز ان يلزم غير رب المال الا ان هذا شرط زائد لم يوجب قطع الشراكة في الربح ولا الجهالة فيه فلا يفسد المضاربة
لانها لا يفسد بالشرط الفاسد كالكاله ولا ان صحتها سوف على البعض فلا سطل الشرط كالحبة **قوله**
وان كان يكون المال مسلما الى المضارب لا بد لرب المال ان يمانه في يده فلا يتم الا بالتسليم اليه كالمودعة
وهذا خلاف المسكة فان يدرر المال قائم في عهد الشراكة وقد صح لان المضاربة انما تحدث على راس المال قائم في عهد
الشراكة من احد الجانبين العمل في الجانب الاخر فحكم بحلصل البديل للمضارب ليعمل في العمل فيه والشركة انعقدت على العمل
حرا لاسن من شرطنا ان يدرر المال عنه لم يعقد الشراكة اصلا لا سفا وكسرت الشركة وهو شرط العمل
عليها **قوله** وسرط العمل على رب المال يفسد للعقد لان هذا شرط منع من تسليم المال الى المضارب ليجل
رب المال المضارب شرط صحة العقد فاما ما كان يفسد اضرورة **قوله** وسواء كان المالك عاقدا او غير

كلاهما الوصي اذا فاعا مال الصغر مضاربة وسرط عمل الصغر لان الصغر اذا كان مالكا كاستداده على
المال محمد الملك كالكبير فيقايده بمنح كونه مسلما الى المضارب **قول** كالصغر حتى اذا اعتد الوصي بالصغر
مضاربة وسرط عمل الصغر لا يجوز لان بدل المال كانه في المال فلم يوحده التحلية **قول** وكذا الخلف المسافر واحد
سريكي العنان اذا دفع مال مضاربة وسرط عمل سريكي مع المضارب لا لسريكي فيه ملكا فيسحق صحته الدفع مع قيام
بدل المال **قول** وان لم يكن اي العاقد مالكا وسرط ان يصرف في المال مع المضارب فان كان العاقد مملوكا لم يملك المضارب
في ذلك المال فسرط عمله نفسا العقد كالمأذون يدفع ماله مضاربة وسرط عمله مع المضارب لان بدل التصرف
ماسته له في هذا المال وبه بد نفسه ومن لم يزل له المالك فيما يرجع الى التصرف في مكان ماله ما بعد لصحة المضاربة
وان كان العاقد محررا وان اذم ماله مضاربة لم يفسد المضاربة كلاب الوصي اذا فاعا مال الصغر مضاربة
وسرطا ان يحل ماله بنفسه مع المضارب بخلاف من اخرج فموجاهة لانها لو اذم ماله مضاربة ما نفسا بفساد
الرجح صح فكذا اذا سرط عمله مع المضارب بخلاف من اخرج لان كل مال يجوز ان يكون المرفوض مضاربا وصد حار لم يفسد
مضاربا مع غيره وهذا لان تصرف الاب الوصي واقع للصغر كما يطربو السادة فصار دفع الصغر
وسرطه كسرطه فسرط التحلية قبل الصغر لانه رب المال **قول** كالمأذون في الميسرط المأذون اذا دفع
مضاربة وسرط ان يحل مع المضارب لم يحل لانه لم يكن المأذون العاقد اهلا ما لم يكن احد ذلك المال مضاربة له سرق
لنفسه فحكم انفكاك الحجر فكان كالمالك فلم يكن من اهل المضاربة فيه فكان المالك فلم يكن من اهل المضاربة فيه فكان
اسرط عمله مفسدا كاشترط عمل المالك خلاف الاب الوصي وذكر في الاضاح لو دفع المرأة مالا الى عبد المأذون
مضاربة جاز ولو سرط المأذون عمل مولاه مع المضارب لادن عليه لا يجوز وان كان عليه دين حار من المضاربة
في قول أبي حنيفة بناء على انه لا حق للمولى فيه عند فساد كالا جني ما المالك اذا سرط عمل مولاه لم يفسد
المضاربة **قول** واذا صححت المضاربة مطلقة هو ان لا يكون معدا برمان ولا مكان وقائع الذخير وادفع
مالا مضاربة بالصف ولم يرد على هذا فهد مضاربة مطلقة بناء على المطابق بينا في انواع حكمها وله ان
يحل ما مودع عن اذن التجار بان يسحق سعد ونسبه ويسافر ويضع ويودع لان غرض حصول الرجح والانتقال
ذكر لان مملوكا جميع انواع التجارة لا نه قد رجح في نوع منها دون نوع فوجب له يكون سبيل جميع اصناف
التجارة لحصول غرضه والادعاء من نواحي التجارة لان الباجر لا يحد بامنها **قول** وعنه اي
اني يوسف غرضه رجح ان دفع المالك ببلده وهو اهل في ذلك البلد فليس له يسافر فيه لان غرضه هو العمل على
التوى بلا ضرورة وان دفع المال اليه في غير بلده فله يسافر فيه لان الظاهر الغالب ليس لانسان يرجع الى
وطنه ولا يسددم الغريم مع امكن الرجوع فلما اعطاه مع عمله انه غرضه في هذا الموضع كان ذلك منه دليل
الرضا بالمساواة بالمال عند رجوعه الى وطنه وصد الظاهر المضاربة في الارض وذكر المسافر وان مقصود
بحصول الرجح وهذا انما حصل بالسفر عاده فملكه مطلق عند المضاربة لان المودع ان يسافر في مال المودع مع عدم

عكس التصرف في المضارب الى المودع على المصروف فيه **قول** والظاهر ما ذكر في الكتاب ساره الى قوله والمساواة
من صبح التجار فسرط العقد مما موصى به التجار **قول** ان السعي لا يدرج في سعيه لساواة
في القوه كالوكيل في ملكه في كل عين وهذا خلاف المستعبر والمكاتب لانها يمكن ان لا عاره والكتابة لان الكلام
في التصرف بهانه وبما مضربان حكم المالك له ان يحكم السادة اذ المستعبر ملك المنفعة والمكاتب صار حرا بدو المضارب
يعمل بطريق السادة فلا بد من السصص عليه والسفوف المطلق اليه وصار كالوكيل فانه لا يملك له سعي كل غير **قول**
ليس الا ارض منه بناء على العقد بسط صنف التجار وما مودع صبح التجار وليس مودع صبحهم فلا يحصل
الغرض وهو الرجح لان المصروف يحكم العرض مضمون مثله فلا يصور فيه زيادة سرط او غيره اما الدفع مضارب
فمصحح التجار وكذا الشكر والخلف ماله نفسه فدخل تحت قوله اعمل برائك **قول** وفي التخصيص فانه يخصص
اعلم ان العادة فيه مودع حو احدھا ان قصد صيانة ماله عن خطر الطريق فان المالك السفر بحرصه السلف والمانى
انه قصد صيانة ماله عن حوائج المضارب فاعلم انه لو قصد الصيانة في ماله لم يكن المنع عنها فان سرطا مفسدا
والمالك الاسعار من حيث الخلا والرخيص خلاف البدان من الجوده والرداءه فكان السرط مفسدا والرابع
ان المضارب ما دام في المصرا لا يحق البعده في مال المضاربة والسرط مكي ان مفسدا احكامه كذا ذكر الامام فافهم
خان رج **قول** فاسمى ضمير برده اسداء الضمان بالسري على الضمان احيى لاخراج عنها لكن اراد به اسعار
الضمان على ما ذكر في المتن **قول** وهذا خلاف ما لو قال على السري في سوق الكوفة حيث لا يصح السعد ولم يعمل
في غير السوق في الكوفة استحسانا لان الاصل في مال المضارب سرطا مفسدا سعديه وحل الضمان على
المضارب متى بركه وان لم يفسد السري وانضم المضارب بركه في سرط العمل الكوفة فانه لرب المال وهو صيانة
ماله عن خطر الطريق وغرضه ذلك على ما ذكرنا وان انا فانه في بعض بصره بالسوق لان مقصوده سعر الكوفة لا عين
السوق البند الواحد كالمعد الواحد فكان التخصيص لخوا **قول** اذا صرح بالتميز ان قال لا يعمل في غير
السوق فلو عمل في غيره بصره لا يفسد ما لم يملك الحجر وما يفسد السعد حرا الفاظ سنة فعوله دعت
النكر المالم مضارب على العمل بالكوفة او العمل بالحرية او العمل بالرفع او فاعل الكوفة او قال دعت النكر مضارب
بالصف الكوفة وما لا يفسد لظان دعت النكر مضارب او اعمل بالكوفة او قال اعمل بالكوفة والضابط ان رب المال
متى ذكر عقوب المضاربة ما لا يمكن اللفظ به اسداء وعنك حمله مساعا على ما قبله يجعل منها عليه كذا لا يخفى في
الالفاظ السنة وان اشتمل الاسداء لا يفي على ما قبله ويجعل اسداء الاستخدام الضرورة في المعلق كافي للفظ
الاخرين فحين يكون الزيادة مششونة وكان الرجح العمل بالكوفة وبغيرها ولو قال احد مضارب على السري به
الطعام او قال احد مضارب بالصف في الطعام فهذا كله مفسد ففسد السعد به ولو قال على السري في
وسدح منه صبح السعد وليس السري يسحق من غيره لان هذا السعد مفسد لفسادها وبيع الفضاء والافضا
ولو قال على السري به من اهل الكوفة او دفع المدة مضاربة في الصرف على السري به من الصارفة وبيع منهم فباع

ما يكون من رجل السرح اهل الكوفة او من غير الصارفة طار لا مقصوده في الاول بقصد العمل بالكوفة عفا وورد وجد
وفي الثاني السعد بالنوع **قول** وكذلك في حب المضاربة وفيما نحن فيه حتى سئل الحق بمضاربة
لان السعد بالزمان مقصد كالسعد بالمكان مسووف بما وصفه وكذا الشكر مقصد بالوقت حتى لو قال ما اشترت
اليوم بلنا في اسرى اليوم فهو بينهما وما اسرى في هذا اليوم فهو للمشتري خاصة وبالمكان حتى لو قال احد
الشركين لصاحبه اخرج الى نيسابور ولا يحاوزها وزهدك في هذا حتى ياتي بك **قول** وليس للمضارب
ان يشترى من يفتي على رب المال بها او يمن لان المضاربة اذن في البصر الذي يحصل به الربح وهذا انما
يكون سرا وما يمكنه سعة فاما ما لا يمكنه سعة فلا يحصل به العرض فلا سواه الا ان يفتي هذا فمضى
بحق على رب المال لحقه ولهذا لا يدخل في المضاربة سرا ما لا يملك البضاعة اذا اسرى خيرا او خيرا او مائة
او دما او مكابا او ام ولد او اسرى بواحدة او دما لانها لا يملك البضاعة فلم يدخل تحت اذن بخلاف ما لو اشترى
بونا او عبدا خيرا او خيرا فانه يكون على المضاربة لانه يملك البضاعة بصفة صحيحة مقصود العقد
قول وان كان في المال ربح لم يجز له ان يشترى من يفتي عليه لانه يفتي عليه بصفة مقصود برب المال عنده
وعندهما يفتي بمسح البضاعة فلا يحصل العتق وهو السعي للاسترباح فان فعل في اسرى من يفتي على
المال ومن يفتي عليه صار سيرا بالنفس دون المضاربة بناء على السري متى وجد فاد اعلى المشتري مقصد
عليه كالوكيل اذا خالف وهذا لان المضارب هو الاصل لان الباع لان حقوق العقد ترجح الى الوكيل فوجب
ان يسد عليه ما عذر فاد من رب المال فحالف للضرر عن الباع وضمير له بعد العلم بمال المضاربة **قول** وان لم يكن
في المال ربح جاز ان يسرى من يفتي عليه لانه لا يملك له فيه الحق عليه فلا مانع من ان يفتي عليه في سعة مسج
السري على المضاربة **قول** لم يضمن رب المال شيئا لانه انما يفتي على المالك لا يصنع منه كمالا وورد مع غيره بان
اسرى امرأة ابن زوجها مات وترك هذا الزوج واغتني بصفته للزوج ولا يصير شيئا لغيرها وسعي الحسد
فصيب رب المال لا حساس من الله عنده ولو اسرى بصفة بمال المضاربة ولا فضل فيه وبصفة بماله صح عليه
لان هذا النصف لا ربح فيه فلم يفتي على العتق فيه فحكم ما اشترى لنفسه فلم يصير محالفا
والسري في الرب الوصي كالمضارب حتى اذ اسرى لرب الوصي عند الصغرة والمحتوه وهو ورحم
محرم الصغرة والمحتوه اسفد عليها وانما اسفد على الاب الوصي لانه لا يفتي بخلاف الجدا الماذون فانه
لو اسرى ارحم محرم من المولى يصح سطران لم يكن عليه من محط برفقته وكسبه عتق المولى لرب كان عليه
من محط لا يفتي عنده وعندهما لان الدين المستغرق يمنع سوا المالك للمولى في كسبه الجدة عنده وعندهما لا يمنع
فان قلت ما الفرق بين المضارب وبين الوكيل بشر الجدة مطلقا فالفرق بينهما فانه يملك سيرا بعد عتق على موكلة لغيره
اولى من ان يصير محالفا مع ان احد احوال المضارب الوكالة قلت الفرق بينهما ما وان تاب الوكالة اطلق الوكالة
اطلاقا وفي المضاربة لم يفتي على بل صدها بوصف وهو ما يظهر في الربح بالسعي فاذا اسرى لم يفتي على السعي فقد

منه فكون محالفا فلا يكون على المضاربة **قول** فان كان مع المضارب الف النصف فاسرى المضارب انه
فمنها الف فوطها المضارب مولد ولدا ساوي الف فاد على المضارب انه انه لم يفتي في العتق فاما الف
وخمسها من المضارب هو سائر ثلثا ورب المال سني العتق في الف وما من خمس من الف سني العتق فاذ انقض
رب المال الف درهم من العتق فمضى نصفه لانه وهذا لان دعوه المضارب احدثت صحته فظاهر اجمالا امر على
وجه الصحة وبما وراثة النكاح بان زوجها منه ما عتق منه بماعها منه لكن لم يفتي لخدم المالك وهو شرط
الصحة لان كل واحد منهما اعني الام والولد مستول براس المال لا يظهر الربح لما عرف من مال المضاربة اذا اصاب
احناسا بحلفه كل واحد منهما اسل اس المال لا يظهر الربح عند اخلافا للزنا لانه ليس بالزنا الا اذا كان كذلك
فلم يكن للمضارب نصيب في الامه ولا في الولد واما النصف لم يجز حق التصرف في اسفد الدعوه فاذا ارادت صحة
العتق مضارب الف وخمسها بطريق الا ان يملك المضارب من الولد نصف الزادة فصدت الدعوه السابعة بخلاف
ما اذا عتق للمضارب الولد لم يظهر الزادة فانه لم يصح الاعتق لان الاعتق انما يفتي بغير العتق فاما اسفد
بعد محذور المالك فاما هذا احبارا فصدت اذا جازت المالك بطريقها كما اذا ارحم به عتقه بم اسفد واذا قال العبد
الغرات حرم اسفد واذا عتق الدعوه صار العتق انما له وعتق عليه بعد ملكه وفقد المالك الباقي عتقه
وعتق عتقه ولم يصح حصه رب المال من الولد لان العتق هنا بالنسبة للمالك المالك ارحم به وجوده فاضاف اليه لان
الحكم بضاف الى الوصف الاخر اذا كانت الحلة ذات الوصف اصله سلسلة السفينة والعدج الاخر الاخر دليله
ما روي عن الصادق رضي الله عنه ان رجلا اقر به بدينه بالزمان مال بال الرابعة فانهما الموصيه وورثته المالك
للمضارب بغير صنع منه كصولة سعره وضمان التحدي لا يفتي بغير صنع وهذا ضمان الاعتق فلا بد من التحرك
لان ضمان سلسلته بغير صنع ملكه فصدوا اذا لم يجز الضمان قد احتسب ما كتبه عنده من السحابة في بصفه
المال موالف وما سائر وخمسون الف راس المال ما سائر وخمسون من الربح وله الحق في ان المستسعي كالمالك
عند لم يصنع ربح فمكون بالان لا اعتاق فاذا مضرب في المال فخر في الف حسب راس المال لانه مقدم في القسمة
ان تلام كلهما ربح فملك المضارب بعضهما فان قلت لما اذ جعلت الامه راس المال فجميع الولد محالفة لان ما يح
على الولد من السحابة من حسن راس المال الامه للسنة من حسن راس المال فكان احسن الف من السحابة لراس
المال وبي اذ املك بصفه باعزت الدعوه وصار ان الامه ام ولده لان الاستملاك اذ اصادف محالفا للمالك
لا يجرى الاجماع وما يحق فيه كذلك يملك المضارب بصفه رب المال منها ومضمنا موسرا كان ومحمدا الا ضمان
المالك فلا يفتي باليسار والاعسار والسوف على الضع الا يدي له رجل لم يورثا امه مولى ام ولدا احدهما ابيه
مضمير سريكة فمنها موسرا كان ومحمدا بخلاف ضمان العتق لانه ضمان ابا فكل ابا الضع ولم يوجد والمأم
في الولد مع انه موسر لخدم الضع فلان لا يضمن اذ كان يمسرا اولى **واسد اعلم**
المضارب مضارب ما ذكر حكم المضاربة الاولى

سرع حكم المضاربة المصاربه المفردة ذكر في هذا حكم المضاربة المركبة والمركبة بداسلو المصنف **قوله** وهو واه
عن لى يوسف ان الدفع على وجه الاداع مملوك له لا على وجه المضاربة فمضمون الدفع لانه ضاربه مخالفا
قوله وهذا الدفع على وجه المضاربة لان الكلام فيه مضمون الدفع والساني بالآخر وكان كل واحد منهما
ضامنا كالمودع اذا اعار الودعه من غيره **قوله** فكان الحال مراعى لملكيه العمل الحال موقوف على
عمل ضمير والا فلا **قوله** اسلمه السركه في الرج والرج ملك رب المال اسلمه السركه في مال الخمر بضمان
فاما قبل الرج والموجود محو التصرف فيه ليس بسبب الضمان وهذا لانه انما يصير مضمونا اذا صار مخالفا
وذلك باسرا لالخمر في رج ماله ولهذا لا يضمن الرج البصير او اودع لانه ليس ذلك اشراك الخمر في الرج
قوله وهذا اذا كانت المضاربة صحيحة اي الضمان علمها عند الرج او بالعمل على الاختلاف المذكور
في المتن فيما اذا كانت المضاربة صحيحة اطلاق لفظ المضاربة ولم يذكر ان المراد بها المضاربة الاولى والثانية
للساويل كلامهما فان المراد بها كل احد منهما سواء كانت الاولى والثانية او كليهما واما اذا كانا فاسد
من فلا ضمان على احد منهما حتى لو هلك المالى الساني فلا ضمان لان الضمان على الاول سبب اسرا لى الساني
في الرج فاذا كانا فاسد من فاسد الاول للساني شركه في الرج بل استاجر الساني ليعمل في مال المضاربة المتكاتب
استاجر احد العمل في مال المضاربة وحمل الاجر فلا ضمان على احد منهما وكذا اذا كانت الاولى جارية والثانية
فاسده فلا ضمان لان الثانية اذا كانت فاسده لا يسبب للساني شركه في الرج بل يكون اجرا للمضارب ان
استاجر احد العمل في مال المضاربة وكذا اذا كانت الاولى فاسده والثانية جارية لان الاولى اذا كانت فاسده
تكون المضاربة الثانية فاسده لانها لا تعد السركه في الرج لان الرج كله لرب المال اذا كانت الاولى فاسده فلا
تعد الثانية سركه في الرج وكل مضاربة لا تعد السركه في الرج تكون فاسده فان قلت اذا كانت الثانية فاسده
لفساد الاولى الساني هذا المقسم وهو ما اذا كانت الاولى فاسده والثانية جارية قلت المراد من جواربه
الثانية في هذه الصورت كون المشروط للساني الرج بمقدار ما يحوز به المضاربة في الحمله بان كان المشروط
للاول من الرج ماله او نصف الرج مع زياده ماله والمشروط للساني نصف الرج او ثلثه هذا كله من الخمر
قوله ولا يعزى عن نوع حسب كونه ماله من وجه وزوجه **قوله** فصرفه بغيره الى نصيبه وان لم يكن هو
على قدر نصيبه كاحد السركه في العدا اذا باع ثلثه **قوله** وبطبع لهما ذلك اي للمضارب الاول الساني حتى
ولم يعمل المضارب الاول بالتصرف في المال بطبقه السركه لانه ما سار الحق من الرج يعمل بنفسه سارا لى انه
لو ابيع المال مع غيره او ابعده رب المال حتى يرج كان نصيب المضارب من الرج طسالة وان لم يعمل بنفسه
قوله وان كان حال الرج على الساني فكل ايه فهو مينا نصفا وان قال بارجح هذا من شئ او قال على السرا كان لغيره
من فصل الرج او قال على السرا كسبت فم كسب وقال على ما ان رزق فيه من شئ او قال على السرا لغيره الرج
فهو مينا نصفا وان قال فيه اعلم براك دفعه الاولى الى اخره بالنصف وليس لى الرج او الخمسة اسد اس

الرج كان ذكر صححا والساني من الرج جميع ما شرط له والساني من الاول رب المال نصف لان رب المال بهذه
اللفاظ ما شرط لنفسه نصف جميع الرج وانما شرط لنفسه نصف ما حصل للاول من الرج لان اضاف اليه
عزى الخطاب فهو الكافي التاء بخلاف الاول فرب المال هناك شرط نصف الرج جميع المال بنفسه انما اضاف
الرزق الرج لرب المال ومن المضارب الاول كذا في المبسوط **فصل** هذه مسئلة تخاصر الاولى هي حصة السرا ط
المضارب الرج بخلافها من حيث حال عند رب المال في استحقاق الرج فلذلك فصلها بفصل **قوله** ولحدود
المال لرب الرج فالتسديد عند رب المال للشرط فان الحكم في عند المضارب كذا الحكم انما اذا شرط له الرج بغير
المضارب رب المال السرا ط وهو على وجه واحد اذا شرط ذلك لاجنبي في هذا الوجه ان شرط عمل لاجنبي
فالمضاربة جازية والشرط كذلك وبصر رب المال بافع المال الى جلي وان لم يشرط عمل لاجنبي فالمضاربة جازية
والشرط باطل يجعل الشرط لاجنبي لرب المال والوجه الثاني اذا شرط بعض الرج لغير المضارب ليعبد
رب المال فان شرط عمل الجبد مع ذلك فالمضاربة جازية والشرط كذلك على كل حال ان لم يشرط عمل الجبد مع ذلك
ان لم يكن على الجبد من صرح الشرط سواء كان عند المضارب ورب المال لانه بعد وصح هذا الشرط في حق
الحد لان الرج انما يستحق ما اسر المال والمحمل والضمان للمحل لم يوجد واحد من هذه الاسباب في حق الجبد
وامكن صححه في حق مواده لان ما شرط للجبد يكون لمواده اذا لم يكن عليه من وان كان على الجبد من فان كان
عند المضارب وعلى قول لى حصة السرا ط ويكون المشروط لرب المال عمده وعندهما يصح الشرط ويجب
الوفاء به وان كان عند رب المال المشروط يكون لرب المال بخلاف الوجه الثالث اذا شرط بعض الرج لمن
لا يبل سهاد المضارب ورب المال له يحول الى المراه والمكاتب لجواربه كالجوارب فيما اذا شرط بعض الرج
لاجنبي الوجه الرابع انما شرط بعض الرج لفناء من المضارب او رب المال هو جازية ويكون المشروط لرب المال
قوله ولهذا يجوز بيع المولى من غيره المادون اي اذا كان موطونا على ما يحق في المادون **فصل في العمل**
والقسم لما ذكر حكم المضاربة والرج الى امر الى كرا الحكم الذي يوجد بعده وهو عزى المضارب في قسمه
مال المضاربة **قوله** ولو اردت المال عن الاسلام ولحق بدرا الحرب بطلت المضاربة لانه كالموت حتى يقتل
من رثته ويحتق مديره وام ولده وفل لحوقه بوف مضاربته عند لى حنفية على النفاذ بالاسلام او بالاطلاق
الموت والعمل ان عمده لو صرف في المال بنفسه يكون موقوفا فكذا المضاربة على حالها عند ما يم ان عمده
سوف يصفاه لمكان الموقوف في الملاكه ولا ملك له نصفا في مال المضاربة وله عماره صحيحة ولا يوقف في
ملك رب المال نصيب المضاربة **قوله** فان عزل رب المال المضارب لم يعلم بعزله حتى يشري باع بغيره
جائز لانه وكل من حرمه فحزله اذا علم ان يحزله لو كمل العزل القصدى سوف على علمه لان
العزل نهى الاحكام المتعلقة بالامر لا يورفها النهى البعد العلم دلله او امر السرا ط ونوا هذه **قوله**
لانه صرف لى الى المضارب بصره لاجل رب المال فكان بصره المضارب بعزله بصره رب المال ولو تصرف في المال

في هذه الصورة كان يصرفه موقوفاً عند ليحيى بن حنيفة لا تردده فكذا يصرفه **قوله** ولو كان المضارب هو المرد
فالمضاربة على حالها اي قولهم جمعاً حتى لو اسرى وباع ورجع او وضع ثم قبل على رده او مات او لحق به الحرب
فان جمع ما فعل ذلك جاز والرجح بينهما على ما شرط لان يوقف مصرفه عند ليحيى بن حنيفة لخلق حتى رثته ماله
او لم يوفى ملكه باعسار يوقف نفسه وهذا المخني لا يوجد في نصه ومال المضاربة لانه باع فيه عن رب المال
او لم يوقف في ماله نفسه ولا حتى لو رده في ذلك فلهذا يوقف نفسه والعهد في جميع ما باع واشترى
على رب المال في قول ليحيى بن حنيفة **قوله** فلهذا يوقف نفسه الغزل من ذلك في هذه المسئلة بحال المضارب
الوكيل بماله منع الغزل يجوز له السج بالفسخ والفسخ واخراج المال الى السقف وان نهى رب المال عن
ذلك بناء على الرجح بنصف ماله فانه يحتاج الى التصرف بطريق الرجح فاذا انهاء عن ذلك فلهذا يوقف نفسه في
التصرف فلم يصح **قوله** نصت اي صار ورقا بعد ان ساعا والناظر عند اهل الحجار الدراهم والدنانير كذا
في المغرب **قوله** لانه يملكه الاجرة لانه انما استحق الرجح باناء عمله فصار الرجح كالاجرة وورثه له بذلك
وهو الرجح فيجوز على تمام العمل سقياً ما وجب من الدون على الناس **قوله** لئلا يصح حقه فان قلت
المضارب يجب عليه رد راس المال على المصنف التي اخذت في حقه حتى يكون الرد مثل ما احدثت الواجب
عليه دفعه لا التسليم كالمودع فاذا احواله او وكله به فصار له عند علي هذا كل السج اذا
امسح من المفاضي لا يحرم على المفاضي ولكن يحرم على راس المال ان يملك على المشرى كذا المستصح وما لا يملك
منه بالاجرة كالمساع والسمسار وهو الذي يعمل للغير بالاجرة او سرقى فانه يجعل ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة
حكم العادة فيحرم على المفاضي ولا يستفاد لانه وصل اليه بدل عمله فهو كالمضارب ان كان في المال **قوله**
وما هلك من مال المضاربة فهو من الرجح الى قوله براد الرجح حتى يستوفي في رب المال صورة هذه المسئلة اذا دفع
الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ورجع الف واقتسم الرجح فاحل كل واحد منهما لنفسه وبيع راس المال
في يد المضارب على حاله هلك وعمل بما توضع فيها او توى جدياً عمل بها فان سمنها باطله والمحسنة التي
احدها رب المال محسنة راس ماله صغر المضارب الخمسة التي حدها لنفسه فكون راس المال ولو هلك
فموجر الرجح لان الرجح لا يضمن من راس المال الى راس المال فان صلى الله عليه وسلم مثل المومن يحمل الباجر
لا يسلم له رجح حتى يسلم له راس ماله فكذا المومن لا يسلم بوافقه حتى يسلم له عرأه او قال فراضه **قوله**
كالودع الله مالا اخر وقال عمل بها على المضاربة التي كان يكون هذه مضاربة مسبوقة ولو هلك
المال في يد المضارب جرد ذلك لا يفسد في نفسه الا في **فصل في المضاربة** ذكر في هذا الفصل
ما لم يذكره في الاول من افعال المضاربة في اعادة الاقادة وبسبها على مقصوده **قوله** الا اذا باع الى رجل السج
الحمار الذي لا يملكه الا من الحنادة فيما بينهم ووزن ما لو خارج عن عادتهم الا يرى لغيره ان يسرى دانه للركوب
وليس له ان يسرى سبعة للركوب لحران العادة في الاول دون الثاني وله ان يسلمه بها لكان العادة **قوله**
جاز

حاز لا يجمع اما عند ليحيى بن حنيفة ومحمد بن وهاب والوكيل السج يملكه ذلك فالمضارب باع حتى لا يشترى في الرجح
ان يصرفه سرى وكان اصلاً من وجهه الا ان الوكيل يضمن اخا اخر المخر المضارب لا يضمن لانه يملك لغيره المخر
بمصلحة نفسه والوكيل لا يملك السج بالنسبة بعد الاقالة وان ملك الاقالة عدوفاً فاما عند ليحيى بن حنيفة
فلا المضارب يملك الاقالة بم السج بالنسبة خلاف الوكيل فانه لا يملك الاقالة وقال في المبسوط واذا باع للضارب
مباح المضاربة بم اخر المخر يجب ان يضمن المضاربة والمضارب يضمن المضارب بهذا الساخر ساخر
الوكيل يملك عند ليحيى بن حنيفة لا يملك ما جله في المخر عند ما يحوز ويصرف ضامناً للوكيل لان المضارب يملك
السرى ما باع مثله ذلك المخر يملكه موطلاً فلهذا يملك السرى في ذلك المخر لان مخر السج التجاري يملك
صنعهما واما الوكيل في حق الوكيل لا يملك السرى السج باسما بالنسبة فلهذا يملك السج في حق الوكيل **قوله**
والدليل الوكيل اي يضمن اخا اخر المخر لانه لا يملكه ذلك لان الوكيل لا يملك الاقالة والسج بالنسبة بعد ما يملكه
يضمن الوكيل ما حصل المخر عندهما واما عند ليحيى بن حنيفة لا يملك الوكيل ما حصل المخر عندهما في ضمانه لان المخر
على قوله اما عند ليحيى بن حنيفة فلا يملك الاقالة اي فلا المضارب **قوله** فلو احوال المخر اي في المضارب
الحواله على رجل اعسر المشرى جاز لانه لو اقال المخر في الاول بم ماله مثله على الحال له جاز فلهذا اذا
فصل الحواله **قوله** حسب خبره لا ينظر وهذا لان نصه في ما يصدق شرط النظر في قبول الحواله على المخر
واما نص في المضارب يضمن على عاده التجار **قوله** وهو ما ذكرناه اساءه الى قوله ويحوز المضارب السج ما
والنسبة الى قوله والاصل في المضاربة **قوله** وما اسيد ذلك اي في انواع الاستدانة وبما يملكه
ايضا ان راس المال لو كان الف درهم فليس له السج في المثل الموزون المحدود لانه اشارى بخبر راس
المال فكان هذا استدانة فلا يصدق على المضاربة **قوله** لانه يصرف المال زاد ما يبيع لرب المال ارضى بزيادة
مال المضاربة وان كان فيها فخرج مما يملكه ضرر فهو ماله وهو سحل الزمة بالدين ان الاستدانة على المضاربة
يصرف في غير راس المال المضاربة والوكيل يضمن راس المال لا يملكها الا المضارب لا يضمن عليه
وعند السج يضمن هذا التصرف في نفسه فصره عن شركه الوجه ولا يكون مضاربة او ليس لواحد
فنه راس المال فيكون المشرى بينهما يضمنه الذي يملكه ما يضمنه في السج موجب المضاربة لان هذه شركة
وجوه ضمنت الى المضاربة فلم يضمن موجب المضاربة **قوله** واحد السج اي يصح احد السج
لانه استدانة وكذا اعطاهم لانه افراض **قوله** والحق على غير مال الكفاية والافراض الهبة الصداقة
لانها بغير عات مخضه **قوله** ولنا ان السج موطاً للحكمة وقد عرفت ان البصاع يملك المخر في التصرف
حول المضارب فيحق الوكيل في كل واحد من اجنباً وما يصح وكذا لم يكن اخذه استدانة بل العمل على المال الى
المضارب صار كان المضارب عمل نفسه فلم يضمن المضاربة بخلاف الموسط عمل رب المال استدانة الا ان
الحكمة التي هي شرط صحة المضاربة **قوله** بخلاف ما اذا دفع المال الى المضارب حسب ما يصح الاصح

المضاربة انما هي ولا يفسد المضاربة الا على عمدنا ويكون الربح بينهما على ما شرطنا في المضاربة وقال في فروع
تفسد المضاربة الا على دفع المال الى راس المال لما مر ولنا ان المضاربة معقد شره على مال راس المال وعمل
المضاربة لا مال للمضارب فيها فهو كمن يودى الى فلتا الموضوع فاذا لم يصح النسيئة بقي عمل راس المال
ما مر المضارب فلا يفسد المضاربة الا على **قوله** جزء الاحساس الاصل للثبوت انما تحت الاحساس كالمراة
سوقا للثبوت ما حساسها في منزل الزوج والعاقبة مستوحبة للثبوت في مال بنت المال لكونها محبوسا
لمضال العامة والمضاربة ببلده ساكن بالسكنى الا على المضاربة فلم يكن يفتق في المال فاما اذا اسافر
فقد صار محبوسا بالعمل للمضاربة فوجب الثبوت في مال المضاربة لاجل الاحساس به وهذا بخلاف ما جاز
لانه يعمل ببدل فكان البدل احصا له فلا يضر بالثبوت في مال نفسه اما المضاربة مستحق الربح والربح
قد حصل وقد لا يحصل فوجب الثبوت في مال المضاربة كمالا يضر بالثبوت في مال نفسه وخلاف
المضاربة الفاسدة لانه احقر فلا يستوجب للثبوت وخلاف المضاربة لانه متبرع بالعمل فلا يحل للثبوت
وخلاف السريه لانه لم يجر العار في السريه كالحامل يفتق في نفسه من مال السريه **قوله** والنفقة
هي ما صرف الى الحاجة الراتبه وهو ما ذكرنا من الطعام والشراب والكسوة ومن ذلك غسل الثياب
واجرة اجرة عده وعلف دابة بركتها والارض في موضع كحاج الله كالحجاز واجرة الحمام فان قلت اجرة
الحمام والحلاق مما لا يحتاج اليه وعموم الاوقات للنفقة مما لا بد للانسان منه في عموم الاوقات فيستحق
ان لا يكون واحدا كاجرة الحمام والنفقة فليت انما اوجبه في المضاربة لانه من صبيح الحمار فانهم يحلفون
رؤسهم وسطقول بما همهم وانما انهم عن اذ وساخ ريفصون شواربهم لمراد دعه الناس المباحه
معهم قال الانسان متى كان طول السفر وسين السحاب بعد من الخلال الصبحا لئلا يعمل معاملوه ومي كان
نطف السحاب في الاطراف بعد من المسافر فيكون معاملوه فابدرج اجرة الحمام والحلاق تحت النفقة بعد الاعتبار
فانما يطبق في جميع ذلك المعروف حتى يضمن الفصل لرحا وزه اعسارا للمعتاد فيما بين البحار **قوله** حسب
ما اتفق على المبيع على الاخر لان الاصل لكل لونه تعاروا التجار الحاقها براس المال في سعة المراجعة فلم يضارب
ان يضمن ذلك الى اس المال في سعة المبيع مراحمه على الكل بلا ان لا يكون له لم يتعارفوا الحاق براس المال فليس
للمضارب ليرضخها الى اس المال في حاقها الى الحاقها على المبيع براس المال ولم يحاقوا
الحاق ما اتفقوا على انفسهم براس المال لان كل ما نزل في سعة المبيع كالصبيح ونحوه او في ثمنه كالحمل لان
القيمة مختلفة باختلاف ما كن يحنه والاول يوجب له في القيمة **قوله** فان كان معه الف الف شريك
بما ساءا فقصها او حملها بما مر عنده وبدل له اعمل بواكل فهو متطوع لانه اسدانه على المضارب
بعد اسبقاق اس المال فلم يعد على راس المال اذا لم يصح بانه مردضاره بمرعا وكذا اذا اراد المضارب
من ماله في سعة المبيع على مال المضاربة فهو متطوع منه ولزم الزيادة عليه في ماله دون مال المضاربة

لانه لو لم المضاربة لصار مستندنا على راس المال بعرضه وهو لا يملكه لكنه سعي مراحمه على المردون
الزيادة **قوله** وان صنفها احر فهو سريه كما زاد الصنف فيه ولم يصح المبيع لانه طط ماله مال المضارب
اذا الصنف عن مال قائم فلو سعي المبيع كان محص في سعة المبيع الصنف للمضارب ما عصى المور الا على المضاربة
حتى اذا كانت قيمة المبيع غير مصنوع الف والمصنوع الف وما سريه كان الالف للمضاربة وما ساهبه
للمضارب بذكر ماله وهو الصنف بخلاف القصان والحمل لانه ليس للمضارب عن مال قائم في المبيع حتى
يعطى الميراث لانه فكان جميع الميراث للمضاربة لا يرى له الخاص لو صنف لم يصح ماله ولو قصر لصنف ذلك
واذا صار سريه كانا الصنف لم يضمن المبيع لان قوله اعمل برأيه افادله والاه الحلقه والسريه ولو اذ لك
لكان لور المال ليرضخه والتخصيص بالحمل لان السواد يعطى عند لي حشفه فاما سائر الالوان فمثل
الحمة **فصل آخر** مسائل هذا الفصل مسائل متفرقة متعلق بمسائل المضاربة التي لا بد للمضاربة منها
قوله فان كان معه الف الف بالصف فاشري المضاربة بزا وباعه بالف الف اسريه الف الف عبد اولم سعد الف الف
ضارب الالف فان فده بخرم راس المال الف وخمسائه والمضارب خمسائه ويكون ربع العبد للمضارب وثلثه
ارباعه للمضاربة لان المضارب لما عا الف الف بالصف فاشري المضاربة بزا وباعه بالف الف اسريه الف الف عبد اولم سعد الف الف
فاذا اسريه بالف الف عبد اصاب ربع العبد للمضارب في ثلثه اربعة لور المال فاذا اهلك الميراث ما عصى الربح
على المضارب ما عصى ثلثه اربعة لور المال الربح الذي صار للمضارب بخرم عن المضاربة لانه صار بضمها
على المضارب مال المضاربة يكون مانه وبينهما متافاه وسقي ثلثه اربعة العبد على المضاربة لان ضمان
راس المال لا ساق في المضاربة وصار راس المال الف الف وخمسائه لان راس المال فخرم الف الف وخمسائه ولا
سعي العبد مراحمه الا على الف الف لانه اسريه الف الف فان باع العبد بربعه الف الف وربعه الف الف للمضارب
لانه بدل ملكه وثلثه اربعة وسقي ثلثه اربعة للمضاربة بخرم راس المال في ثلثه اربعة وخمسائه وسقي ثلثه
ربع من المضارب راس المال **قوله** وان كان معه الف فاشريه بثلث مال عبد احمسائه وباعه اياه
فالمضارب ثلثه سعيه مراحمه على خمسائه وان اسريه المضارب عبد مالف وباعه من راس المال الف وباعه
راس المال مراحمه مالف وماله اصله ان سعي الميراث سعيه سعيه الحياه كما عصى بضمها ولهذا ساع الميراث
صلحا مراحمه لسعيه الحلقه فاذا اسريه راس المال عبد احمسائه فباعه مالف من المضارب فاشريه الميراث
لور المال لانه وكله وسعي الانسان بنفسه ماله لكن لما كان حق المضارب في سعيه العبد بخلاف الف الف
وبعت سعيه بطلان السعي فاعبر اقل الثمن في المراجعة لما نسب على الاحصاء وفي المثلثة الساعه وقع العبد
ان لور المال ولم يفتح للمضارب منه الا قدر ماله فوجب اعساره هذا المانه وقما وقع لور المال لم يحضر الربح
لما مر من اجتهال بطلان العبد لما في يد سريه في السوع **قوله** فصل العبد رطل اخطا فانها امر بالبيع
او الفداء فان دفعا العبد سعي المضاربة لان العبد بالبيع زال عن ملكها ببلاده كذا هو مد اخرج العبد

عن المضاربة اما حصص المضاربة فلانه بقدر ملكه فيه بالفدا فصار كالقسمة واما حصص رب المال فلانه
انما سلم بضمان الفداء وانه ليس يحكم المضاربة ولا ان القضاء بانقسام الفداء علمها من قسمي الجيد
منها لان الخطاب بالفداء بوجه سلامة ما ورد في المفادى لا اسلامه لا بالقسمة بخلاف ما مر لان كل
التمتع على المضارب لانه العاقد وان كان له حق الرجوع على رب المال الف وخمسائه فلا حاجة الى القسمة
ولان الجيد بالخانة صار كالرايل عن ملكها اذ الموجب الاصلى هو الرجوع وبالفداء كانا استراة
والفداء علمها ارباعا رجعة على المضارب لمصارعا على رب المال لان الفداء يؤتي الملك مصدره
ووركان الملك بينهما ارباعا لانه اذا صار المال عننا واحدا فظهر الرجوع وهو الف بينهما والفار المال
براس ماله بم الجيد لهما لانه على المضاربة يحزم المال كله ايام والمضارب يوما والمضارب منطوع ان فدى
فان فدا احدهما نصيبه ودفع الاخرى لان كل واحد منهما مال كله حصصه فصار كالجيد المشترك **قول**
وراس المال جميع ما يدفع فناء على المال في المضاربة امانه لان من مضارب على امانه ولا يستفاد
انما يكون بعض مضمون فلو حمل مضمة على الاستسقاء لصار ضمانا وهو مضارب في ابطال حمل مضمة
على جهة الامانة دون الاستسقاء فاذا هلك كان الها لك على رب المال بخلاف الوكيل لانه يمكن جعله متوفيا
لان الضمان لا ينافي لو كاله الا ترى ان صاحب اذ ان يوكل ببيع المخصوص جاز ويكون مضمونا عليه
حتى لو هلك في يده تحت الضمان فاذا اشترى الجيد بالف وجب للبايع على الوكيل الرجوع وجب للوكيل على
الموكل ماله فاذا استوفى حقه من الموكل حمل مضمة على جهة الاستسقاء لا على جهة الامانة فاذا استوفاه
معه لم يبق الحق اذ اهلك المقتضى كل ان الها لك عليه لا محالة ثم في الوكالة في هذه الصورة يرجع من رعا
اذا اشترى ثم دفع اليه الموكل الممليك لا يرجع به على الموكل لانه يستلزم حق الرجوع فيفسد الشراء لانه الشراء
وجب التمسك بالموكل محمل متوفيا بالقبض بعد فلا يرجع اما المدفوع اليه قبل الشراء فامانة في يده
وهو ادم على امانه بعد لانه لم يوجد بعد الشراء ما وجب له فلو مضمونا فلم يصير متوفيا فاذا هلك
رجع عليه ماله لا يرجع لوجه الاستسقاء **فصل في الاختلاف** لما تراجك مسائل الاتفاق
فما بين رب المال والمضارب سرع في بيان مسائل الاختلاف بينهما لان الاصل هو الاتفاق اذ اصابهما
مضى على تصادقهما والاصل هو ان يصدق في المسئلة **قول** وفي مسألة القول قول القابض بناء
على حرجا خلافا في مقدار المقبوض والقابض حتى يهرقه مقدار المقبوض لا يرى القول قول
الخاص في مقدار المخصوص فلان قيل قول المهر في هذا كان القول لم لو انكر القابل اذ لا في
مقداره **قول** ولو اختلفا مع ذلك مقدار الرجوع حتى اختلف رب المال والمضارب راس المال
والرجوع فقال رب المال راس المال الفان وسرطنت لرب الرجوع وقال المضارب راس المال الف وسرطنت نصف
الرجوع فالقول للمضارب في قدر راس المال لكونه فائضا والقول قول رب المال فيما سرطنته من الرجوع لانه يستفاد

سرطنته وهو منكر للشرط واما ما اقام البينة على ما ادعاه فليتبسبه لان رب المال يدعي فضلا في راس المال
والمضارب يدعي فضلا في الرجوع والبيات سرع في الاسات **قول** قال رب المال هي بضاعة او ودعة
فالقول لرب المال البينة للذي في يده المال لانه يدعي عليه التملك حصة وهو منكر كان القول للمضارب
قول ولو ادعى رب المال المضاربة في بوع وقال الاخر ما سميت لي بحان بعثها اعلم انه لو ادعى المضارب
العموم في كل تجارة وادعى رب المال المخصوص في بوع فالقول للمضارب لان من صدقه العموم فكان القول
لمن يمسك الاصل في الدلالة على هذا الاصل انه لو قال احد هذا المال مضاربة بالنصف صح وملكه جميع
البيارات لو لم يكن مضمون مطابق العقد للعموم لم يصح بدون النصيب قال في القول لرب المال
لان الادب يستفاد من جهة فصار كالوكاله فلما الاصل في الوكالة المخصوص **قول** ولو ادعى كل واحد
نوعا فالقول لرب المال لا رعا فيهما على المخصوص فاعسار قول يستفاد الاذن من جهة احدى البينة
للمضارب لا حياجه الى بيع الضمان **قول** ولو وصفت بستان في ما ان قال رب المال في دعوى المخصوص
دعت البستان المضاربة في يد في بستان اقام على كذبه قال المضارب دعت الى الفاني سوال طعام
واقام على كذبه وكذبته سهدت في التوفيت كما هو دعوى المهر على كذبه المضارب ولي شاع ان
الباني باسحق **الوجه** هذه الكسبا اعني الودعة والعارية
والحبة والاجارة طاهر الساسية فانه يرد في الادب في الادب في الودعة بملك شيء ثم يرفى منه الى
ملكه منفعه ثم الى ملكه من غير الموقوف الى ملكه منفعه يجوز ومناسبه اتصال الودعة عاقلها
من في اول الاقرار بالادب بسلطة الغير على الحفظ اي شيء كان فلا او غير مال الجيد فعال وودعت
زده اما لا واستوى عنه امانه اذ ادفعه اليه لكونه عنده فاما مودع ومستودع بكسر الهمزة فهما
وردا مودع ومستودع بالفصح فهما والمال مودع وودعة وتسلط الغير على حفظ المال سرية
وركها الاجابة للقبول بسلطتها كون المال لا يملك الا بالادب عليه وحكمها وجوب الحفظ وصبر ورب المال
امانة عنده وسرعته ما الكتاب في الله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واداء الامانة
لا يكون الا بجدها والسنة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يودع ويستودع واجماع الامة فالصحابه
ودعهم الى يومنا يودعون ويستودعون لان قبول الودعة من مال امانة وصي مندوبه لقوله تعالى
وتعاونوا على البر والتقوى لقوله صلح ان الله تعالى يعول الجيد ما دام العبد في عول اخيه **قول**
الودعة امانة فان قلت الودعة والامانة كلاهما عاربان عن محبة واحد فكيف يجوز بينهما المساءلة والخبر
والاجوز انما في اللطيف المراد من سدا وخبر الاعطى طريق التفسير وليس المراد هنا تفسير الودعة
بالامانة فليت جواز ذلك ههنا بطريق التعميم والمخصوص في الودعة حاصه وعمل العام على الخاص صحيح
عكسه **قول** وليس على المستودع غير المخل ضمان والمعل الخائن لا غل الا لئلا يفرط في الموضع

يرفع في حفظها والبرع لا يوجب ضمانا على المتبرع اذ لو اوجبه لم يمسح الناس عنه وفيه يعطى لمصالحهم
وان سرفت الودعة عند المودع ولم يسرف معه مال اخر للمودع لم يضمن عندنا لما سنا وعند مالك
يضمن للبرع **قوله** والمودع يحفظها بنفسه ولم يمسحها عنه او ولده او اجاره والعصر
في هذا الباب للمسائله لا للبيعة حتى لو ادعت المرأة ودعتها الى وجهها لا يضمن فان لم يكن الزوج
في بيعة المال كان ساكنا معها والا نزل الكبر اذا كان يسكن مع المودع ولم يكن يضمنه فخرج وترك المنزل
على الاثر الا يضمن المودع والمراد التمسك بالحاصل الذي يحتاجه مساهمة او مساهمة فاما الاجرة فانه
فكسائر الاجان يضمن بالرفع اليه لان المطلوب حفظ الودعة على وجه حفظ مال نفسه والاشنان
يحفظ ماله بنفسه بان وسد من غيبه ماله متى اتى بالمحفظ المعتاد لم يكن حاسبا ولا يضمن وهذا اذا علم المودع
ان خرج ماله امن في الاثر لا يوجب الرفع اليه ولو دفع ضيمه في الاثر لا يضمنه فاذا خرج ماله في وجه
لا يمكنه ان يحملها مع نفسه مضطرا الى ان يجعلها في بيته فاذا جعلها في بيته صارت بداره حكما
فكان هذا ماله بداره منه فصار ماله وما فيه دلاله **قوله** لان السبي لا يضمن مثله كالوكل لا يضمن
غیره بخلاف المستعير لانه مال كماله في غيره **قوله** والوضع في جوار غيره ابداعه ساء على ان
الحرز في يده ذلك الغرض فصار الوضع مسلما اليه الا اذا استاجر الحرز فلو لم يوافق حافطه نفسه فلا يضمن
قوله وان حلفها المودع بماله حتى لا يضمن ضمها اعلم ان الحلف على اربعة اوجه خلط بطريق
المحاورة مع سائر البصر كخلط الدرهم بالسود والدرهم بالذنان في الحوزة بالورق وانما انقطع
حق المالك بالاجماع لم يملك المالك الوصول الى عين ملكه بلا حرج وخلط بطريق المحاورة مع بعض البصر
كخلط الخنطة بالسعر وذلك بقطع حق المالك بوجوب الضمان لانه لا يصلح المالك الى عين ملكه الا بحرج
والمعسر كالمعذر ولا ان الخنطة لا تخلو عن حياض السحر والسعر لا تخلو عن حياض الخنطة فتعذر
التمسك بحقيقة وحكما وايضا بالقسمه لا بخلاف الجنس لان القسمه عند اخلاف الجنس غير مشروع وقيل
لا يقطع حق المالك عن المحلوط بالاجماع هنا ويكون له الخيار ويصل العاسر ليصير المحلوط ملكا للحالط
عند لي حصة وفي الاستحسان لا يصير وخلط الجنس بخلاف الجنس حرجا كخلط الخنطة بالدرهم وكل ما يغير
جنسه وانه يوجب بقطع حق المالك الى الضمان بالاجماع لان هذا الخلط اسهل من حصة لانه انما يغير
المالك ان يصل الى حقيقته وكذا حكما ليعذر القسمه بخلاف الجنس خلط الجنس بالجنس حرجا او محاورة
كخلط دهن اللوز بدهن اللوز او دهن اللوز بدهن اللوز واللبن باللبن والخنطة بالخنطة والسعر بالسعر
او الدرهم بالدرهم البصر بالسود والسود بالسود فخذ لي حصة هو اسهل من ان يملك لا سبيل
لصاحبه الا يضمن المودع وصار المحلوط ملكا للحالط وعندما مال المالك بالخيار لشرائه ضم الى الطمس له
وان ساء سار له في المحلوط بغير قولها ان الخلط اسهل من حرجه ووزجه ان بعد هذا الخلط ان

يعذر على المالك الوصول المعسر ماله حقيقته لم يعذر حكما بالقسمه اذ القسمه فيها كمالا ويزول قرار البصر
بالاجماع ولهذا لا يملك كل واحد حصه بنفسه بل ارضاء وقضاء واذا كان اسهل من حرجه
دون وجه فان ساء مال الى جانب الهلاك وصممه مثله وان شاء مال الى جانب القيام وسار له في الخلط
وبغيره ماله الوحيه انه اسهل من حرجه لان حرجه يعذر على المالك الوصول المعسر الى حقيقته
وليس الاستدراك الى هذا لان اعلام المحل في تصورنا ولهذا كان له حق التضمن بالاجماع ولو امانه لاستهلاك
واما القسمه فلم يستعصم ماله الى حقيقته ولكن جعلت طريقتا للاستفاد بطريق الضرورة بناء على
صام السركه واذا كانت بناء على الشك لانه حكم العلة لا يكون عليه العلة ومنه الخلاف يظهر فاما اذا ابر الحالط
معذرتي حصة لا يفي على المحلوط سبيل لانه لا حق له في الضمان وقد بطل بالبراءة وعندنا ما سقط حرجه
الضمان سبيل الشك في المحلوط وهذا اذا خلط الدرهم بغيره فانه اذا انما حوالت لي حصة
لا يحلف بل سقط ملك كل حال غير لي يوسف رج انه جعل لفلان بالاكبر وقال محمد رج سركه بكل حال
لان الحصة لا يملك الحصة عندنا كما اذا اشرب صبي لبن امراة من كذا كذا يوسف رج في كل ما يبيع خلطه بجنسه
يعبر لا كبر الوحيه يقول بقطع حق المالك في الكلي محمد بالسركه في الكل **قوله** وان احلقت ماله
بغير فعله فهو شرك لصاحبه كما اذا اشرب الكيس صندوقه فاحلقت دراهمه فانه لا يضمن لعدم
الصنع الموجب للضمان منه فسد كان مالا يوافق هذه سركه اخلاط حتى لو هلك بعضها هلك حياضها
ونقسم الباقي بينهما على ما كان لكل واحد منهما **قوله** فان اتفق المودع مع حصة من اتفق منها ولم يضمن
كلها وعندنا ذلك الساق في رج مصر ضامنا لكل لانه الحصة زالت الامانة صحب الغرامة ولنا ان الضمان
يحس بقدر الحصة وقد خان الحضر وز الكل فان جاء بمثل اتفق خلطه صار ضامنا بحصة ما كان صار
مستهدكا لكل الحالط وهذا لان ما اتفق صار دنا في حصة وهو لا يفرق بفضاء الدين غير محض من
صاحبه فيكون خلطها ما بقي ملك نفسه وهو موجب للضمان عليه نعم بدار المودع كمدته لكن فيما اقرض اليه
وهو الحفظ لا في الخلط **قوله** وقال الساق في رج لا يبرأ عن الضمان لان عقد الودعة قد ارفع
بالخلاف بدلالة صيرورة المحل مضمونا عليه والضمان والامانة لا يمتحان فاذا صار ضامنا لم ينق
امنا واذا ارفع العقد لا يعود الى سبب حديد ولم يوصد فلا يبرأ عن الضمان ولنا ان الابداع مطلق
فكان باقيا بعد الخلاف وهذا لانه ما لا حفظ ماله في هذا اللفظ دنا اول جميع الوقات ما قبل وما بعده
ولم ينقل بالخلط لان بطلان الشيء ما وصح لا بطلانه او ما ساقفه والاستعمال ليس بموضوع لبطال الابداع
وهو لا ساقفه ولهذا صح الامر بالحفظ مع الاستعمال سواء كان يقول للخاصة ودعك وهو مستعمل
واذا كان الامر بالحفظ ما اقامت رد به كالتعدي الى مال المالك اعني بنفسه فلا يضمن بالهلاك قوله العقد
قد ارفع فلنا ارتفاع العقد ما كان باعسا ومعنى صادف العقد بضرورة فوات موجب العقد وهو الحفظ

للمالك اذا كان الفوات ضروريا بقدر الضرر فظهر ارتفاع العقد في قدر ما وجد الخلاف فيها
وراءه بغير ما كان وهو كمن استاجر رجلا لحفظ متاعه شهرا فمك الحفظ في بعض الشهور فحفظه
مالا في فان العقد يرفع بعد ما وجد الخلاف فيها وراه سقي على ما كان فكذا هنا واما المستاجر المسعر
اذا تعدى بم ازال التعدي لم يبرأ ولا الضمان خلافا لفرود له الاعسار بالودعة ولما ان الراه اياكم
بالاعادة الى يد المالك حقيقة او بغيرها او المستاجر المستعير بنفسه فانه يستوفي المنافع المملوكة
له من المحل والمالك فيما تصرف في المحل يكون عاملا لنفسه لا غيره فلا يبرأ عن الضمان **قوله** فان طلبها
صاحبها فحدها ضمنها بغيره ان المالك عزله عن الحفظ حتى طال به بالرد فهو بالاسالك بعده غاصب
ضمن في اعادة الى افرار بعد حجوجه عند المالك لم يبرأ عن الضمان لان العقد يرفع فلا يعود الا بالتعدي
ولم يوجد فلا يبرأ عن الضمان وهذا لان المطالبة بالرد رفع حجة المالك وضع حجة المودع كجود الموكل
الوكاله وجود احد العاود من السبع قسم الرفح منها و لان المودع سفر بعزل نفسه عن المالك كالمالك
على عزله بنفسه كالموكل اذا اسفض العقد بالاعسار او لان المسفض يعود الا بالتعدي **قوله**
خلاف الخلاف اي في اعلام العود الى لوافق لان العقد باق اذا الخلاف ليس برد للامر لان الامر قول ورد
القول يقول صله اما الجود فهو قول ورد للامر لان الحاحد يكون مملكا للتعين المالك في ملكه لا يكون مأمورا
بالحفظ حجه غيره والدليل عليه امر السرعة فالحجود فيها رد حتى انكر امر الله بكفر والخلاف لا يكون
رد احتي لو ترك صوما وصلوة لا تكفر **قوله** ولو حجدها عند غير صاحبها لا تضمنها ما ان قال ما حال
ودعه فلان فعال السر فلا يندى دبعه او حجدها في وجه المودع من غير شرطه بالرد بان قال
ما حال ودعته عند التسكر على حفظها فحدها وعند زفر ضم لان الحجود سبب الضمان سواء كان عند المالك
او عند غيره كالا يلاف حقيقة ولنا ان الحجود عند غيبه المالك الحفظ لانه يقطع به طمع الطامع فلا
يضمن ولا زما عزله عن الحفظ وما ولا ملك عزله بنفسه بغير محض منه او طلبه لان العقد ما قام به وحده
وانا قام بهما فلا يرفع الا بها ففي العقد اعسار بقاءه يكون بده كذا المالك في التعين **قوله** وان
كان له حمل مؤنه الحمل بالفتح مصدر حمل الشيء ومنه ماله حمل مؤنه يحمل ماله بل يحتاج الى
ظهور واجره حال كذا في المغرب **قوله** وقال السامعي ليس له ذلك في الوجه من لان المطلوب منه
الحفظ المتعارف خلا لآكته والسوت دون المفاوز لان انسان المصانه سبها في الامصار
من كل وجه وفي غيرها سبها من وجه دون وجه بل فيها عرض لها على التوى لقوله صلى الله عليه وسلم
المسافر ومبا عه على قلت الاما وقاه الله وبوسبب الضمان وهذا لو استاجر رجلا لحفظ متاعه
سهر ابد رجيم فسا قبالا لضمير الى يوسف ومحمد انه ملزم صاحبها مؤنه الرد فماله حمل مؤنه
ولا لآله في الزام المؤنه عليه لان ضارا عليه ولا يضمنه ان لا من الحفظ صدر مطلقا من غير

تسدي مكان فلا يسقده مكان دون مكان كما لا يسقده زمان دون زمان والمفاد محل الحفظ اذا كان
الطريق امنانا لا يصدده احد غاليا ولم ينهه المودع عنها فاذا كان كذلك كان الحفظ في المكان كالحفظ
في المصير والكلام فيه حتى لو لم يكن الطريق امنا او حرا ضمن وهذا ملك لا يوجب الوصي مال الصغر مع
ان ولا تنها بطرية وبما للحق المالك من المؤنه فمضرون المسالك امره فلا يعد ذلك ضارا له والمعتاد
كونهم في المصير لا حفظهم فيه ومن يكون في المفاوز يحفظ ماله فيها كاهل الحمام والاحدس حلا في السخا
ما حر لانه عقد معاوضة فاقصى السلم لم يملك في مكان العقد وهذا الم بحت المالك المصير للحفظ فيه بل
اطلق الحفظ اطلاقا فان عبر المالك عليه الحفظ في المصير فسا قبالا لضمير الى يوسف ومحمد انه ملزم صاحبها مؤنه الرد فماله حمل مؤنه
ولا لآله في الزام المؤنه عليه لان ضارا عليه ولا يضمنه ان لا من الحفظ صدر مطلقا من غير
كان لا بد له منه فان لم يكن الحفظ في المصير مع السفر لان امكنه ان يترك واحدا من عماله مع الودعة في المصير
ضمن ولم يمكنه ذلك لا تضمن **قوله** بله اسود عوارطلا الفاعل انسان فليس للحاضر ان يخذل نصيبه
عند ما لا ذكره المسامح من قال الاخلاف فيما مودع وان لا مسال فيما مودع وان العدم سواء الصحيح
ان الاخلاف فيما مودع وان لا مسال كالمكمل المودع وان فيما عداها من السات الدواب العبد فليس
للحاضر ان يخذل نصيبه بالاجماع لهما ان كل احد منهما من المودع عن المالك نصيبه حقيقة فلا يجوز عليه
نصيبه بغيره الاخر كما لا يمكن في الدين اذا حضر احدهما كان له شرط بالمدين نصيبه وبعض نصيبه وهذا
لان الحاضر طلب منه تسليم نصيبه فليس له الاخر تسليمه ولهذا كان ان يفرده ما خذ نصيبه مع غيبه صاحبه
فكذا المودع ان يدفع اليه نصيبه ويذهب الى غيره مروي عن علي رضي الله عنه ولانه لو دفع شيئا الى الحاضر
فاما لم يكون المودع من نصيبها او نصيب الحاضر خاصة لا وجه الى الثاني انه لا يكون له نصيبه بغيره وليس
للمودع ولا له على الغائب القسمة ولهذا لا يرفع دوجه قسمه بالاجماع حيه لو اخذ نصيبه بم هلك الباقي من
المودع بم حضرا الغائب لم يساكر في المقوض فبالتقسيم ليست ساقده ولا وجه الى الاول لان المودع يصير
دافعا مال الغيب بخلافه وانه لا يجوز وبان كان الحاضر يخذل نصيبه لا يكون للمودع ان يدفع حصته الا يرى ان
رب الدين اذا طلب مودع المدينون لبعضه من الودعة لا يور المودع عيبا لكونه لم يرد الدين لرا حده اذا
طفره وهو حرج حقة وهذا خلاف المدين المشترك لان المدينون يما نصيب الدين من ملكه فليس ادا الدين
بعضي ماله الا ما عاها فدوجه نصيب الحاضر اليه بغير ملكه وليس فيه قسمه على الغائب اما المودع في دفع
مال العبد الا يرى الرب رجل اذا غاب له عند انسان ودعه ودن حاء رجل فقال فلانا وكنتي بعض دعه
وبعض ماله عليك كل الدين ومودع امر بتسليم الدين والودعة وفي حكاية فان جلس في الحمام
واودع عند الحامي الفاتح احدهما وطلبه فاعطاه فخرج الاخر وطلبه به فحضر الحامي فذهب الى
لبيح حفره فقال له الوصفه فل كالا كما اودعنا في فلا اعطى كحني حض صاحبك فاطعج وبرك الحامي **قوله**
ولكنها بعنفسها نه في حفظ كل واحد منها ما نصبه بقاء على المالك رضي فخطها واحتاها على حفظ النكر

مستحق فمور ان القسم لا المال اذا اودعها مع علمه بانها لا تقدر ان على سبيل كجميع استعمالها ويحتج
في مكان واحد للحفظ فصار راضيا بقسمتها وحفظ كل واحد منهما النصف دالة والسبب ما كالتالي
قوله وان كان مالا تقسمه فان حفظه احدهما ماذن الاخر وهذا عند لي حسمه وكذلك الجواب في
المهر منسوخ الوكيل من السرا اذا سلم احدهما الى الاخر وقال احدهما ان يحفظه ماذن الاخر في الموضعين وعلى
ان المالك رضى ما منه ما هذا الذي دفعه اليه كان المالك راضيا بسور به علمه وحفظه له كما لا يقسم
ولا في حسمه ان المالك رضى بحفظهما لا يحفظ احدهما كله وهذا لان اصل الفعل الاسخ الاضيق الى
مالا يسئل الوصف بالحقى بينا واللعن الكلى الى الاخر ولم يرض المالك به ضم ولا ضمير اليه ان
مردع المودع لا يضم عنده فاما لا تقسم فاما المالك رضى بسور به علمه الكلى ان المالك اذا اودعها مع علمه
انها لا تحتج على حفظه انا والدليل انهما ما ههنا وقد صار راضيا بحفظ كل واحد منهما بالجميع
قوله وفي الجامع الصغير ادا سهاه ان يدفعها الى احدهما له بان قال لا يدفعها الى امرائكم وعديكم ولذلك
وهي في عماله فاني انهم علمه بان دفعها الى احدهما عنه فملكته فان كان يحذر من الدفع اليه بان كان يسواه
اهل وخدم فهو ضامن لمر كان لا يحذر من دفعه اليه فملكته مع عدمه بان عمل الانسان الرجل على المال
ولا ان عمل عاله الا انه انما يفرقه مراعاة شرطه بحسب الامكان فان كان يحذر من دفعه الى احدهما عنه فهو ضامن
محفظها على وجه المأمور به فحفظها على الوجه المنهي عنه وان كان لا يحذر من دفعه اليه فملكته لا يمكنه الحفظ
الا به فلم يكن العمل به مع مراعاة هذا الشرط فلم يحذر من دفعه اليه فملكته لا يمكنه الحفظ
الحفظ دونه صار النهي عن الدفع اليه كانه مني عن الحفظ فصار مناصلا له وهذا كمراد دونه وقال لا دفعها
الى غلامك او بنه عن الدفع الى امراته والودع به سمي بحفظه على يد النساء والرجال على ما عدا هذا بشرط
ما مضى عليه فصار باطلا **قوله** وان حفظها في دار اخرى فمضى علم ان الاصل في هذا ان السوط انما يصح اذا
كان مقبدا والعمل به ممكن والنهي عن الوضع في دار اخرى مقبدا لان الدارين مختلفان في الامر والحفظ فصح
السوط وصح النهي لان مقبدا ممكن العمل به فاما السنتان في دار واحدة فمختلفان في الحرز فاما يمكن
من الاخذ واحد السنتين يكون متمكنا من الاخذ من السنت الاخر فصار السوط غير مقبدا ويحذر العمل به ايضا فلا
يعبر كما لو قال احفظها بمسندك ونسارك الا يرى انه لو قال احفظها في هذا الصندوق وفي هذا الصندوق فمختلفان
في صندوق اخر في ذلك لا يضم لان نفس الصندوق وفي هذه الصورة شرط لا ينفذ لان الصندوقين في نفس واحد
لا يساويان حتى لو ظهر التفاوت بين السنتين فمضى كمال المتن **قوله** وقالوا ان يضم اليها ان شاء لان
الاول حان بالتسليم بخلاف المالك الثاني مع عدمه القصد بخلاف المالك الثالث لا يضم اليها ان شاء كغائب
القاصب مودع الغائب والمسمى من الغائب فان ضم الاول لم يرجع على الثاني لانه الضمان في ملكه فثبت
انه اودع ملك نفسه وقد هلك في المودع وان ضم الثاني رجح على الاول لانه في البعض الحفظ كان عاملا له

فخرج عليه بما ضم بسببه ولا في حسمه رجح الى المال وصل الى الثاني من ماله فلا يضم كل لو فعله بما صاحب
المال هذا لان الضمان لا يحكم بحد الدفع مالم يارفعه لان الحفظ لا يكون مادام في مجلسه والمالك ما رضى بحفظه ورأه
لا يصون به بل لئلا يلو سلمها اليه لا يحفظه بخبره فملكته لم يضم احدهما فصار نفس انداع الذي لا يقطع
راي به ولو طلب ما في ضميريه فاذا اثار الاول الثاني فاما ضمير الاول ان لا يصح بحد الحفظ الملتزم بالعقد حين
فأرجه فاما الثاني فانه كل الحفظ بعد الاوراق على سبيل الحسم على الحالة الاولى لم يفرق حطما التزمه بعقد ولم يوجب
صنع بحسب الضمان بعده فلا يضم ضميريه هذا في حقه كسور بعثت به الرجح والقصد في حقه فاذا هلكت عن غير ضمه
لا يضم من اطلق الاول فاما ضميريه بصعابا المفارقة لان الثاني لا يصلح حافضا وامساوا لا يضم كل لو اذعه عند عياله
وفارقه فاذا ضميريه ان المالك عند الثاني كان ضميريه ان يرضى له ان يملك المال لو قال ادسلك لم يفرقه الى فدان لكن
سوط لا يفرقه معارضة ضميريه الاول والثاني هذا ضميريه مستلما فصار الثاني مودع عامر في حق نفسه لانه لما لم يرض
الانداع حسابه بل صار دافعا في لانه وعند حصرته حصل له اودعه في يد الثاني امانه فلا يضم اليه مسال **قوله** واما
في يده الف فادعاه رجلا كل واحد منهما يدعي انه لم اودعه اناه فاني لم يحلف لهما وعلمه انهما لا يصدقون دعوى
كل واحد منهما فصححت الحكم بينهما وانما يحلف لكل واحد منهما ما انفاده لان كل واحد منهما ادعاه ما انفاده والمسلم
على اربعة اوجه انا ان يحلف لكل واحد منهما او يحلف لداون سكل للثاني او بالعكس او سكل لهما فان حلف لكل واحد
منهما فلا شيء لهما وان حلف لداون سكل للثاني فلا لفة له سدا او اقراره وان سكل الاول حلف للثاني فلا لفة الاول
والاسي للثاني وان سكل للثاني ايضا فلا لفة بينهما لانه اوجب الحلف لكل واحد منهما كالحلف لداون سكل للثاني فاما
صريحه اليهما فصار في حسمه نصيب هذا الى هذا ونصيب نصيب هذا الى هذا فمضى في ذلك ونسخي للقاضي لا يقتضي
التكول للداون حتى يحلف للثاني لم يظهر له وجه الحكم وهذا خلافا لما اذا اقر واحد منهما فانه يقتضي باللف للمثله لان اقرار
حجه موجه بنفسه اسووف على ايضا فحين لم يرد الاول سوط الحول في صور التسليم اليه واما التكول فاما نصيب حجه بالضا
ما يراه معللا وما دافعي سكل للداون لم يمس الحول فلا يقتضي له فلو قضى للقاضي الاول حسمه كمراد للس لذكر اسند
مضاف حتى لو حلف للثاني بعده فمضى كقول الاول بينهما وغريم الثاني اخر بينهما لان عدم اليهم لا احد منهما اما ان يقع
ما خبار القاضي لان القاضي سدا ما ساء له خذ والجمع بينهما وعدم الرجحان لا احد منهما اما ما لفرع طسما لثانيها
ونفا لهما المثل وكل واحد منهما لا يصلح ابطل حتى وان جار حتى فلم يكن ايضا للداون سوطا حتى الثاني وضع
الحصاف المسئلة في الصد وقال لو قضى سكل للداون بعد مضاه لان القضاء وقع في عمل الاجتهاد فان العلم امران
ماز المدعي عليه مني سكل لا احد منهما قال القاضي فمضى به الاول لا سوطا بخلاف الثاني لان التكول اقراره بالحلف للثاني
لان تكوله لا ينفذ بعد ما صار للداون سوطا لم يمس الحول فلا يقتضي له فلو قضى للقاضي الاول حسمه كمراد للس لذكر اسند
وكذا الاول من عند لي يوسف لا يحلف بناء على المودع اذا اقر بالودع لفلان ثم قال بل اودعته فلان
ودفع الى الاول ايضا ضمير عنده محمد رجح انه اقر بملزوم الحفظ ثم عرقه للسلف اقراره وعند لي يوسف لا يضم لان الدفع

ما كراه القاضي كما **الحاوية** وذكر في الصحاح العارضة
 بالنسبة كانها منسوبة الى العار لان طلبها عار اعلم انما منسوبة الى العار ورواها السواب فكانت تجعل للعار
 بويه في الاستفاد ملكة على العود البويه المسمى شيا ولهذا كما لا عار في المكمل الموزون مرضا لانه لا ينفج
 بما لا ياسبها الا العنق لا يعود اليه في عمنه ليكون اعارة حقيقة واما العود البويه اليه في المكمل وما علك الانسار
 الاستفاد به على ان يكون مسلمة مضمونا عليه يكون مرضا وسرعة ما الكتاب هو قوله تعالى اخسبوا وانه نوع احسن
 وارعد ما اتوا العواري هو تعالى ينجحون الماغنون فعدا في انفسهم وانه العواري ولما كان المنع مضمونا
 كان لا يعطى مجموعا والسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دروعا صفوان واجامع الامه **قول** وبني علك
 المناضخ بغير عوض كان الكوفي يقول هو اباحه الاستفاد بملك الخبز ولهذا سقته بلفظ الاباحه ولا ستر طاعلام
 مقدار المنفعة بثمان المده والمنافع لا تصير معلومة الا بذكر المده والجماله بمنع صحة بملك المنافع كما في
 الاجارة ولا يمنع صحة الاباحه وبذلك المستعار ليس له بواجب من علك شيا بغير عوض زلة ان يملكه من غير
 عوض كالموهور له وسطل الاعان بالنهاي في ان الاستفاد المستعار من بغير دفع العارضة ولو كان يملكه كالمناظف
 بالنهي كالهبة والاجارة يحقق ما قلنا انها منى غير الملك لانها من العربة وبني العطفه في الممار بملكه من غير عوض
 فالعارية في المنفعة كذلك ولهذا سقته بلفظ الملك ان يقول بملكه بشفعة دارى هذه شهرا واحصى
 ما علك الاستفاد به مع بقا عمنه وما يجوز بملكه بغير عوض لان المنفعة بملك
 الملك عوض فعلا لكاحه بملك بغير عوض كالعار في رقت الاعان في الاجارة منزلة الهبة محل السج في الاعيان
 واعتقاد الاعان بلفظ الاباحه لانها استعانت بملكها في الاجارة فانه سقته بلفظ الاباحه مع انها بملك
 المنفعة وانما صحت العار به مع جماله المده وان لم يصح بملكه مع جماله المده لان هذه الجماله لا تفضى الى
 المنازعة لان للمعبر ان يفسخ العقد في كل ساعة لكونها غير لازمة والجماله التي لا تفضى الى المنازعة لا يمنع صحة
 العقد بخلاف المعاوضات لمعلق صفة الدوم بها وان الملك لما يست عند اتصال العنق وهو الاستفاد وبغير العنق
 معلوم فالجماله سلمه لا تفضى الى المنازعة ولهذا لو علمت المنفعة بالتسمية في الاجارة والاستطراد ما ضرب
 المده كما في الصبح والحاطة والاهي من غير الملك لا يجعل المنافع بملكه لكونه دليل الرجوع والاسترداد لا البطال
 للملك بحد بويه وانما لا يملك الاجارة لما في الحاق البصر بالمعبر فانه بملكها على وجه بملك من الاسترداد متى ساء ولو صحت
 الاجارة منه لم يملك من الاسترداد متى ساء لانها لا تفضى عند لكونه بملك المعبر هو بملكه ما لو استاجر دابة
 او بوا السبل لرجوعه غيره كلاسضر الموجه **قول** واطعمك هذه الارض شيا على الاطعام اذا اصفى الى ما يطعم
 عمنه براه بملك عمنه وان اصفى الى ما لا يطعم كالارض براه الكا غلبتها اطلاقا لاسم المحل على الحال **قول**
 ومنعك هذا السور وهذا العار اذ لم يرد به الهبة لانها بملك العار وعند عدم ارادته الهبة بملك العار
 عوارا فله هذا مشكل في وجه احداهما ان قال اذ لم يرد به الهبة وكان ينبغي ان يقول اذ لم يرد بها دليل التحليل يمكن

منع ص

ان عار عنه بان الضمير يرجع الى المذكور كقوله تعالى عوان بين ذلك ما سها به جعل هدر من المظن حصة
 عليك العنق وحاذا الملك المسفحة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان الفاظها وملكك على هذه الدابة اذ انوى بالجملة الهبة
 وعلك ان الجملة هو الاركا حصة فكون عارته لكنه عمنك الهبة وبالله انما كانا الملك العار حصة والخصم
 مراد باللفظ بلانته وعند عدم ارادته الهبة لا يحل على ملك المسفحة بل على الهبة **قول** وادى لك سلك لانها وان
 كانت بملك العار ظاهرا فهي بملك ملك المسفحة **قول** سكني محلي في العارته محلي على المحكم فكانه قال سكنها لكر
قول وداري لكر عمنك سكني بمال اعمه الراي قال له بى لكر عمنك العنق اسم منه مصدر بغيره جعلت
 سكنها لكر عمنك **قول** والعار به امانه ان هلكت حر غير تعدل بضمير سوا هلكت من استعماله او لا
 حاس استعماله وهو قول عمر وعلي بن اسحق ورضي الله عنهم وقال السافعي له هلكت من استعمال المعتاد لم يضمن
 وان هلكت لا في حال الاستفاد بضمير وهو قول ابن عباس في هبة رضى الله عنها لقوله صلح العار به مضمون وان
 مضمون مال العار لنفسه الاعل سحا في عدم فكان مضمون عليه كالمفوض على سبيل السرى والمسفحة خلاف
 المودع لانه ماضى لنفسه بل المنفعة لما لا هو الحفظ ولهذا لا يلزم على هذا مؤنه الرد وكلاهما المستاجر لان بوضه
 مستحق وهذا العار الموجه على تسليم الممار ومتى سلم لا يملك الاسترداد حتى مضى مده الاجارة والموصى له بغيره احد
 فان العبد لا يصير مضمونا عليه وان مضى لنفسه الا مضى مستحق ولهذا يحذر الورى على تسليم العبد له والمكرم
 انه ما دون ما يرضى لانه انما يسترد من العنق برون الاستفاد او لا يملكه الاستفاد الا بوض العار والبايت
 بالضررون في سعة وقدرها فطره حال الاستفاد لا في غير حال الاستفاد فبقي العنق في غير حال الاستفاد غير
 ما دون فقه مضمون ولا يصح العار به بوضه ان الرد حال تمام العنق فوجب ان القم حال هلاك العنق بعض
 الغنم والبايت عليه المستعبر غير المخلض انما ان يملك على الحد بملك الهلاك حال الاستفاد لكونه بوضه
 من الحد بوضه في الحد بوضه فلو كان رد بوضه ان الرد وهذا على ضمان العنق فلا عارض لانه مضمون العنق للاستفاد
 ما دون صحيح على ان لا يكون مضمونا عليه كالمستاجر وهذا لان الضمان انما يأتى بالالتزام بالحد او بوضه شئ
 على المالك بوضه او العبد بوضه فلا يكون عند ضمان الهبة فالسنة محدوم لوجود الاذن قوله الاذن للاستفاد
 فلنا الحاجة الى افسار الاذن لكونه بوضه صفة التعدي عن العنق التعدي لا سقى مع الاذن سواء حصل
 العنق للاستفاد او العنق ولا ان الاذن بالعنق بوضه عند حال الاستفاد فلا يفسد حال الاستفاد وهذا
 لان الضررون كما دعت الى طها الاذن بالعنق بوضه حال الاستفاد دعت الى طها الاذن بالعنق بوضه حال
 الاستفاد ايضا لانه انما ينفج مال المعبر حسب افعاله مال نفسه ساعة ووزن ساعة اذ لو اسع به دايما
 لهلك فكان امساك العنق للاستفاد في الحال ما دون ضررون فلا يضر وانما وجب ضمان الرد مؤنه للعنق وجوب
 الضمان على المستعبر ليس ما قال بل لان منفعة النقل حصلت والرد فصح لذلك النقل فكان مؤنه على حصوله
 منفعة النقل فان الحراج بالضمان لهذا كانا المنفعة عليه ايضا ولهذا اوصا مؤنه الرد على الموصى له بالحزمة

في الارض من الارض ان الموهوب ليس محوزا في السبع موقوف وقوله مقسومة احتراز عن المساع فانه اذا حاز موقوف
 التمر الموهوب على الحمل لكن ذلك التمر يسير كمنه ومن غيره لا يجوز ايضا لانه غير مقسوم **قول** قال
 الساع في محوز في الوجه من اي فيما يقسم وفيه لا تقسم بناء على ان الموهبة عقد ملك في المساع كالمسح وهذا
 لان المساع محل لما هو موصوف هذا العقد وهو الملك فكون محلا لهذا العقد اذا شرط في محل اصف اليه العقد
 ان يكون محلا كالمسح وهذا العقد وهو الملك فكون محلا لهذا العقد اذا شرط في محل اصف اليه العقد
 الا بالعوض بوجه في المساع كما لو جبه في غيره والمساخ صلح راسا في السلم وبدل الصنف لان الموهبة عقد بيع
 فكون بمنزلة القرض والوصية والسبوع لا يمنع القرض فانه لو دفع الف درهم الى رجل على ان يكون بصدقه وما
 عليه ويجوز ان يصفى الاخر لشركه فانه محوز ذلك مع ان القبض شرط لوضع الملك في القرض لا شرط للقسمه
 في الوصيه وهو بيع بعد الموت فكذلك البيع في الحياه والعوض موقوف في المساع كما هو موقوف في المهر فان المعنى
 بالعوض ليس تسليم بناء على تسليم وحلته من الملك اذا حقق فيه بان هب المحض وسلم الكل فصار المحض سلميا وسلم
 الكل فزوق وصار كالمساع الذي لا يملك القسمه ولنا ان الحلفاء الراشدين وغيرهم يشترطوا القسمه لان
 شرط القبض موقوف على نفعه في وجوده على الحمل الهبات كشرط استعمل القبيله في المصلوه لما كان منصوبا
 عليه بشرط الكمال فحتى لو استعمل الخطيم اجوز صلواته مع انه من المثلث السنه وهذا لان الماسح وجه
 دون وجه تاما مطلقا ودون الاطلاق لا يستلزم الكمال في القبض مع السبوع باس وجه دون وجه لان
 القبض عيان عن الخمار وهو ان نصير الشيء حراما بالنسبة للمساع في غيره وجه دون وجه لان في يده موقوفه
 وفي يده سريه من وجه تاما الخمار بالقسمه لان القسمه يحرم الاحرار المسقره وما لم يحتمل ان يصير محزوزا على
 الحقيقة في يده الاخره وذلك غير موهوب فممسح تمام الخمار لما هو له لان مال الخمر غير محزوز له من طريق العلم
 فاذا لم يحتمل الخمار في حق ملك الخمر وحقه لا يصير محزوزا الاخره صارت الخمار ما هو فلا يملكه مطلقا فاده
 الملك لان اسرار اصل القبض معني ذلك المعنى بوجوده في القسمه وما هو ان يصير عقد البيع سببا لوجوب
 الضمان للمبيع عليه في غير ما يبرع به لانه لو ملك قبل القبض طاله التسليم اليه فكذلك لو ملكه قبل القسمه
 لطالته بالقسمه فمصر عقد البيع بوجوده في القسمه عليه وهو خلاف موضوع البيع خلاف ما لا تقسم
 لان القبض لا يصور فيه الا ما هو موصوف به لا ما هو اعيان الكمال مستدرا الهبة اصلا وقد احتل القسمه بتصور
 تسليم حرقه فلا يملك في العاصيه منه ولا ان السبوع حق المطالبه بالقسمه فلا يلزم مؤنة القسمه فان قلت يستحب
 به الماهاه قلت الهمااه قسمه المسفحة وعقد البيع لا في العن فلم يكن في الضمانا في عين ما يبرع به **قول** والوصيه
 ليس من شرطها القبض حتى القبض ليس شرط للوصيه والسبع الصحيح والعوض البسيع الفاسد والعرض في السلم
 غير منصوب عليه وقوله سلم يدايد لسان الجحش لان الجحش في التمر كغيره من البسيع لان القبض شرط في السلم
 والسلم على الصخر لا شرط الا بداء والبقاء اسهل من البداء ولا يها عقود ضمان فيجوز ان يحاق بها المقاسمه **قول**

لا يكون

والعرض مبيع حتى العرض مبيع اسداه وعقد ضمان اسداه كونه مضمونا بالمثل فلا سداد ان يحلق به ضمان السمحه
 بم شبيهه بالبرع سرطانه القبض ليس به عقد الضمان لان شرطه ان لا يشرط فيه التمسك بالبيع من لان شرط القبض
 فيه غير منصوب عليه لبراعه وجوده على الحمل الهبات **قول** ولو وهب شريكه اعلم انه لو وهب نصيبه من الدار
 من شيء يحتمل القسمه لسريه له كغيره لان الحكم يعاون القبض والعوض الكامل لا يصور في المساع فان قلت القسمة
 في الهبة من غير الشرط كما عساه ان يودي الى احباب الضمان على المبيع فليست له عدوت ملك العله وقد وجدت العلة
 الاخرى وهي ان القبض لا يتم في الجوز والسباع صبيح الشريك لانهم باعتبار ما لا فيه الهبة وانما سم به وغيره وما هو كالمهر
 مملوكا له وما شرط لانما العقد قائما بعد ما ينفذ ما هو له العقد دون غيره فان هب موصيا موصيا عاقدت
 الهبة لما قلنا فان قسمه وسلم لان التمام بالعوض والسبوع والعدو القبض ولو وهب موصيا في يده وانما في قسمه
 لا يصح وان اخرجها وسلمها وكذا السمن الدبر لان العقد يضاف الى الموقوف فلما وهذا الواسخ حقه الغائب
 ملكه والعقد ابطال لعدم المحل لا سلب جانب وجود المحل بل يفسد وجود المحل الى محله العقد علا في السلخ
 لانه محله اذ هو موجود وقت العقد تصورا والقبض فيه لكن لا على سبيل الكمال اعسار الاعسار في بيع القسمه بالدهن
 للمعادى عن سهمه الربوا لان السببه المحقة بالحقيقة فله ان جعل موجودا للمعارف **قول** وهبه الدين الفرج
 والصوف على ظهر الغنم والنزع والتخل في الارض والبيع على النخل بمنزلة المساع لان عدم الجواز اتصال الموهوب بالبيع
 موهوب من ملك الواهب مع امكان الفصل في القبض كالمساع **قول** واذا كان العن في يد الموهوب
 اعلم ان العن اذا كانت في يد الموهوب لم يدره او عاربه او امانه ملكها بالهبة والعن ان لم يدره فيها مضافا
 القبض بالهبة غير مضمون فمصر فاصل القبض اصل القبض وجوده ما صار فمصر الهبة خلاف ادا باع
 الودعه مبيع يده لان السبع بعضه مضمونا وفضل المودع امانه فلا ينوب عن قبض الضمان بل يحتاج الى تحريم
 القبض في امان رجح الى موضع فيه العن ومضى من يمكن فخر فضها وكذا لو كانت مضمونه في يده بالقبض او بالمثل
 كالمقبوض على رسوم السري المضمون موهب لرجح وصف الملك بحد العقد لوجود اصل القبض في يده خلافا لما اذا
 كان مضمونا بغيره كالموهوب في المسح فانه يحتاج فيها الى تحريم القبض **قول** لان يده كده بناء على بيع المودع
 بخلافه يد المودع حكما فيمكن الرجح ايضا لولده بالبداء الذي هو عامه مدام يده فان قلت قد علم اذا وهب الودع من
 المودع جاز ولو كانت يده كيد المودع لم يكن ايضا لنفسه حكم يده قلت المودع في الحقيقة فاعسار هذه الحقيقة
 يجعله قاصدا لنفسه ويده مام مقام يد المودع مادام يده في الحفظ عاملا للمودع وذات المملك ما بعد ذلك فهو
 عامل لنفسه ولو رجع رجل سلمه بم وهبه لابنه الصخر لم يجر وكذا لو غصب عنه غاصب موهبه لانه الصخر لانه
 ليس يد الراض والمقبوض منه حقيقة وحكما لكونه مضمونا على الممنوع الخاص بالضمان انما يكون موقوف اليد ولو باعه
 معا فاسد وسلمه بم وهبه لابنه الصخر لم يجر لانه خرج عن ملكه وقد وهب لانه فلا يجوز ان المده لغيره حقيقة وحكما
قول وان وهب له لاجني غنما او هب للمسلم هبة مضمون له وما هو الا في الجراب لانه لا بد ان يدها

لان هو لا ولا له وقد يحضر التصرف بحاله وكذا اذا كان في حرامه او اجنبى فمضيهما له حائرا لان من يحول فيما يحضر
مسفحة للفقير طفق عن ربه الا ترى انه احق بحفظه وبرئته وهذا من ضرورات الحفظ فتكون حكمه حكم الحفظ
وهذا لان الحفظ يحصل بالتصديق لانه لا يسب لانه لا يسمع عاده الا بقول ملبوس لا بد ان يكون سبيل التخصيص
في حقه فصار ذلك خبر ورأيه الا ترى انه لو اراد اخذ حراما من ربه لم يكن ذلك له ان يسلمه في علم الاعمال
والخلف يحمل عمل الاصل **قول** بعد الرافق علم ان مضى روح الصغير بعد الرافق حائرا وان كان الولاء عليها
للادب دون الزوج لانه اقام الزوج مقام نفسه في حفظها وحفظ ما لها بعد الرافق ومضى الهبة من الحفظ
فيقوم الزوج في مقام الاب ولكن اذا مضى الاب صح لصام ولانته وبمكنته مع حفظ الاب بخلاف ربه ومن يحوله
غيرها فانهم لا يملكونه الا بعد موت الاب وغنته غنة مقطوعة في الصحيح لانه انما يصح مضيهم عليه للضرر
ولا ضرورة عند حضور ربه ولانته عليه وولائه الزوج فيكون الرافق لا يملكها لانه وان لم يزل في الحرام وجها
لم يضر مضى الزوج لها لان اعتبار ذلك حكم انه يحولها وان له عليها نكاحا صحفه وهذا هو قول الرافق **قول**
في الصحيح المشايخ من سوي من الزوج وبين الاخى ورام والجود يراخ في انه يجوز مضى هولا عن الصغير متى كان
الصغير في عياله وان كان له زوج حاضرا في الزوج ومنهم من يفرق بين الزوج ومنهم فانهم لا يملكون مضى الهبة للصغير
الا بعد موت الاب وغنته غنة مقطوعة وفي الانصاف مضى الزوج انما يجوز اذا لم يكن الاب حيا **قول** وقال
صحيح بناء على انه يملكه احد حصل في كل هذا الشيء منها الا انه يملك المضى منه والمضى منه لانه حسن يكون يملك
لا يملك واحد او مضى اضاف العقد اليها اضافة واحدة ان يكون ملكا واحدا ومما مضى مضى هولا فلا يسوغ ولهذا
لورهن داره من رجلين هولا واحدا مضى ولو دخل في الشئ يسوغ لما مضى اذا مضى السبوع في الرهن الا حتى يصح الرهن
في سماع الاحتمال القسمة بخلاف الهبة ولا في حقه رج ان الملك ينت على السبوع في النصف لهذا في النصف لهذا الاجماع
والبعض لا يفرق في المشايخ وهذا لانه لما سئل الملك حصل له ما شاعا سئل الملك فخرج ساعا اذا الملك حكم الملك
ومضى حكما سئل الملك النصف لهذا وفي النصف لهذا فحكمنا انه يملك النصف من هذا وملك النصف من هذا
ولهذا لو كان في ما لا ينقسم فعمل احد بهما مضى وان لم يكن يملك النصف من كل واحد مضى بخلاف الرهن لان حكمه بانته
على المناصفة بل سئل على سبيل الكمال في حق كل واحد منهما لان حكم الرهن ملك الحسن في صور ان يكون ملك الحسن باسا
لكل واحد منهما على الكمال لا تصاب في الحسن في صور ان يكون الرهن الواحد محبوسا محض هذا على الكمال في حق هذا الكمال
بخلاف ملك الحرف فانه لا يصور باسا له لكل واحد على سبيل الكمال لهذا الوضعي من احد بهما لا يكون ان يسترد شيئا
من الرهن بل يضر من الآخر بخلاف الاجازة من رجلين فانها حرة من ان اجازة نصف الدار باطله لان المانع استحقاق
عود المساجل الى يد الموجهة من الاجازة حكم المماناة ودان لو حذر في الاجازة من اسير ولهذا اذ احاطة احد السركين
من شرهه بخلاف الهبة لان الواجب هنا البصر عند تحق السبوع ومعه التسليم وهو يقع حكمه **قول** اذا مضى
على محتاجين حشرة دراهم او هبتها لها حار ولو مضى بها على عسل او هبتها لها لم يجر ولا يجوز للحسن ايضا

وحاصله انه اذا اراد الصدقة على اسير ولم يجر الهبة لاسير غير انه جعل الهبة حازا عن الصدقة اذا صادف الفقير
والصدقة حازا عن الهبة اذا صادف الغنى لوجود المجوز اذ كل واحد منهما يملك خيرا من ذكر في الاصل عقب
مسألة الهبة وكذلك الصدقة وهذا يدل على التصديق على اسير في احتمال القسمة باطله عند ذي حقه رج
كالهبة وسوي بينهما في الاصل وفرض بينهما في الجامع الصغير وحده تلك الرواية ان الصدقة باطله في الشايخ
كالهبة لموقفها على المضى من حيث سويها في هذا ايضا اذ المفسد واحد وهو السبوع ووجه الفرق على رواه
الجامع الصغير ان الصدقة يقع لله تعالى ولهذا لم يكن فيها رجوع وانما يصير للفقير سانه عن الله تعالى حكم الزرق
الموعود والله تعالى احد لا سرك له فلا يمكن السبوع فيها فصحيح كالهبة اذا وضعت لواحد ومضى باسا
حكم الوكالة عن الموهوب لم يملك الهبة فانما يقع للموهوب فيمكن السبوع عند تحديد الموهوب فيصير الهبة
ومل المذكور في الجامع الصغير هو الصحيح والمراد بالمذكور في الاصل بقوله وكذلك الصدقة على الغنى فحق هذا
الناويل لا محالة من الرواية فحقه احتاج الى الفرق **قول** وكذا محمد بن ابي مريم على اصله على الهبة واحدة
من رجلين مضى على الناصر ولم يضر او يوسف يقول انما حوزا الهبة لرجل على سبيل ربه لم يضر به اسلم
في الاصل فاذ مضى على الناصر على الناصر علمنا ان قصد باسا الحكم في المحصل لهذا والحصل في هذا
السبوع ولهذا حوزا الرهن حرام عند عدم العرض للاعاض اذا عرض للاعاض ان قال هسما هذا الشيء
على سبيل يكون المصنف رهنا عند هذا والمصنف عند هذا كان فاسدا لان المصنف يفسد العقد كذا هذا واما
اذ مضى على الناصر فقد امكن بصحة العقد بجعل هذا حازا عن الموجب ان يطلق العقد بمضى فلم يضر
سبوعا في العقد بخلاف اذ مضى على الناصر لان يطلق العقد لا يضر في وقوع الحكم على المسائل فلا يمكن لجعل حازا
عن موجب العقد بمضى سبوعا في العقد ففسد لان الفرق بينهما اذ مضى على الاعاض مساويا ومساويا
طاهر لان حاله المفضل متى كان لا يخالف حالة الاجمال فالمفضل يقع له حوا ومضى كان بخلاف حالة الاجمال فلا بد
من اعتبار المفضل ان كلام العاقل يحمل على المعادة وما يمكن اذا لم يكن مضى لا يضر فاذا مضى منها فالفضل
لا يخالف الاجمال لان موجب العقد عند الاجمال هو المصنف فلا يضر بمضيه واذا مضى منها فالفضل
خالف الاجمال فلا بد من اعتباره واذا اعتبر سبيل العقد ونظر السبوع في كلا العقدين وهذا خالف الرهن فان
حاله المفضل عند خالف حالة الاجمال الوجه لان عند الاجمال يستحق الحسن لكل واحد منهما في الكمال عند المفضل
لا يستحق سواهما كان المفضل متساويا او مفضلا اعلم انه لو وهب ساعا في دار او طعاما في حراب سلمهما
الى الدار والحراب ما فيها مضى الهبة في المنافع والطعام ولو وهب ارضاها ساعا الواهب وسلم الكل الى
الموهوب لم يضر حرابا وفيه طعام الواهب وسلم الحراب لا يضر الهبة والاصل للموهوب اذا كان مستغلا
لا يملك الواهب مع التسليم مع مضى الهبة ومنه كل الموهوب ساعا لا مع التسليم مضى الهبة ففي الفصل
الاول الموهوب ساعا لا مستغلا في الفصل الثاني الموهوب مستغلا يملك الواهب وهذا لان المطر وشغل

الطرفان المطروقان **باب الرجوع في الهبة**

انه لما ذكر ان حكم الهبة سوت الملك للموهوب لم يغير لازم حتى يصح الرجوع والفسخ احيانا الى ثلث مواضع
الرجوع ومواضع **قول** وقال السافعي لا رجوع فيها لقوله صلح لا رجوع الواهبة الا الوالد فيما
بنت كوله وفي رواية لا حل ولا يجوز الاقدام على ربح الخ لم يصرح بان لا رجوع في كل موضع كالمسح وهذا
لان الرجوع بصاد المقصود بالملك الحقة لا يحذف بوجوب ما يضاف المقصود به وانما يستحق الرجوع
فما من الوالد والولد ان اخرج من ملكه لم يملك لان الولد كسبه وبعضه فلم يتم الملك لنا قوله صلح الواهبة
اخرى ببنته ما لم يستمنها اي لم يعرض المراد حق الرجوع بعد التسليم لانها تكون هبة حقيقة قبل التسليم
واضافها الى الواهبة باعتبار انها كانت له كرجل يقول كلنا حرة فلان الحار وان كان اسرا منه ولانه مدحوق
الحق الى وصول العوض اليه وهذا في حق الرجوع بعد التسليم ولانه استلواها حقا اغلب من حق الموهوب ولا يحل
الحق في حق الواهبة اغلبا بعد تمام الهبة بالقبض لا حق للموهوب قبل القبض لان المقصود بالقبض
مستل للعاقد ولانه الفسخ دفع الضرر الناشئ من زوال الملك الحالى عن المقصود كالمشترى اذا اوصد المشتري عبا
وهذا لان المقصود بالهبة للاحتياج الكفاة عادة ولهذا قال لا يادى مروض ومردان بالسرع قال صلح
بهاذ واخا بوا والمعروف كالمشروط والفاعل بعضي جود الفعل من الحاشي والمراد بما روى لا يسفر بالرجوع
من غير رضا ولا رضا الوالد اذا اصاب الى كفاة مفرقا بالاحتياج وسعى ذكر رجوعا باعتبار الظاهر
وان لم يكن رجوعا في الحكم كما روى ان عمر رضي الله عنه عمل جلا على فريسي سبيل الله ثم راي في كافر فريسي باع
فادان سيرة فيها النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فالتحق بهك مع ان الشري لا يكون رجوعا والمراد
لا حل الرجوع ديانة ومروءة لقوله صلح لا حل لرجل يومئذ الله والنوم الاخران يستعان به الى حصة جامع
اي الملقى في كفاة لربانته والحروة وان كان جازا في الحكم اذا لم يكن عليه واحدا وهكذا يقول لا يلقى بالمرء الرجوع
وبكره الا ترى الى قوله عليه العاقد في هبة كالعائد في شبهة وهذا التسليم في معنى الاستسباح والاستسبال
لا في حرمه الرجوع كما زعم السافعي الا ترى انه قال في رواية كالحك بوصف الفصح لا محرمه وبه يقول انه
يستفح **قول** ثم للرجوع موانع وما يسميها احد بها فصل العوض لما روي ان حق الرجوع في الهبة كما
يحل في مقصوده وقد عرفت ذلك بوصول العوض اليه فهو كالمسعى بمسح عساقر والحبس في الرد
قول او يرد رباة متصلة كالخبر في النسا والسمن لان الرجوع انما يصح في الموهوب الرباة ليست
موهوبة فلم يصح الرجوع فيها وهو معنى قوله لعدم الامكان الى اخره **قول** او يموت احد العاقدين ما اذا
مات الموهوب لم يملك فلا يسفل الى الوراء وصار كانه الفعل المنة في حال حيوة واما اذا مات فلان الوارث
لم يوجب الملك له حق الرجوع والبض انما اوجب حق الرجوع للموهوب وهو ليس بواهب لانه رباة عرض
الواهب لها الجود والسخاوة ورجوع الوارث بطلان ذلك **قول** او يخرج الهبة عن ملك الموهوب لانه

حصل بسلطه وسعى الانسان في بعض ما من مودود والازيد الملك كبتدال العنز ووديد الملك بحدود
السلب **قول** وكان ذلك زيادة فيها للسلب ان يرجع في شيء منها اما في موضع النسا والخل كالنسا والخل
زيادة متصلة بالموهوب لانها غير متولدة من اصل المعنى الذي لاجله اسبح الرجوع في الزيادة المتصلة
المسولة بوجود في غير المتولدة اذا كانت متصلة بمسح الرجوع واما في النسا والخل فباعتبار الارض
حد زبادة في الكل الا ترى انه يرداد ماله الكل **قول** وكان ذلك زيادة فيها اي هذا اذا بنى ما حد زبادة فان
كان مما لا حد فصانما بانه لا يمنع الرجوع لعدم المانع وهو زيادة ماله الموهوب بزيادة في عسقه حتى لو بنى كافا
صغيرا بحث لا حد زبادة اصلا فلا عسقه به **قول** ولان المقصود بصلح الرجوع ان المصلحة واحدة في المحارم وكل
عقد افاذ مقصوده بلزم **قول** وكذلك ما وهب احد الزوجين للآخر نساء على انها اي الروضة بغير العزم في
التواصل بدليل حرمان الموارث بينهما وبطلان السهادة وكل المقصود بصلح وود حصل انما سطر الى هذا المقصود
ومس الهبة حتى لو وهب لمرأته ثم نكحها لم يرجع فيها ولو وهب لمرأته هبة ثم اناها فليس يرجع فيها لان
الهبة لما كانت في حال قيام الزوجية علم انه لم يكن مقصوده العوض بل محقق ما بين يدي السك والازدواج
وفي الرجوع انقاع الحد او فناءه فباعتبارها والمفرد والزوجية لمعنى لا لف والمودة فلا يجوز احدهما الاقدام
على ما يضافه فكان هذا ما نخلص الرجوع كالفراة **قول** وان عوضه الموهوب لم يسرع فقبض الواهب
العوض بطل حق الرجوع لان العوض بغير العرض وهو اسقاط حق الرجوع للواهب بغيره فصح الرجوع كما صح
حق الموهوب ليدل الخلع والصلح عزم العدة فانه لما كان يدل على اسقاط حق الرجوع الاضيق من غيره **قول**
واذا قال الموهوب للمواهب خذ هذا عوض هسك ونوا او يرد اعنيها او مقابلتها او مكانها فقبض الواهب
سقط حق الرجوع لان السطر في العوض لرا في لفظ بعلم الواهب انه يحط به حرا وصحة وود حصل ذلك
بذرة اللفاظ وانما يدل على ما هو المقصود فاذا حصل ذلك فالعبارة في سواء ولو وهب للمواهب ما لم يصر
هذا عوض هسك او ما ساكله فللمواهب الرجوع في هبته لانه لم يصف ملكه الى هبته كان فخله هبة مسداة
لا عوضا فلذلك اصر منها ان يرجع ولا سقوط حق الرجوع لحصول مقصود الواهبة وانما يعلم ذلك اذا قيل انه
عوض ورضي به فاما بدونه فلا لان الملك المطلق كتمل الاسداء ويحكم المجازاة فلا تطلق حق الرجوع بالسك **قول**
وقال في رجوع المصنف حتى اذا اسحق نصف العوض لرجوع نصف الهبة وهذا لان كل احد منهما صار
مقابلة لا حرس على العرض بالعرض فاذا اسحق نصف احد ما يكون المستحق على الرجوع على صاحبه ما ساءله وهذا
معنى قوله اعسا را بالعوض الاخر ولنا ان المستحق خرج من ملكه عوضا وصار كانه لم يكن وما يعي بصلح الكل
ابتداء ولو عوضا ابتداء لهذا المصنف لم يرجع في شيء من الهبة فكذا هنا وهذا معنى انه بصلح عوضا عن الكل
قول الا انه يحبر بغيره انما يمكن الخلف في رضا الواهب فكان رباة في سائر الخمار فان شاء رد ما يعي رجع لانه
انما رضي بسقوط حقه في الرجوع لتسلم له كل العوض ولم يسلم وان ساء امسك ما يعي لم يرجع في شيء وحاصل الفرق

من استحقاق الهبة والهبة ونصف العوض للملك العوض بمقتضى المقابله فاما الواهب فملكه ابدًا غير
ان يعايله شيء فلم يحضر في حقه حكم المقابله ثم ما من العوض في استحقاقه في الرجوع والخروج من العوض ذلك بمنزله
الكل اذ ايم رضاه به والى العوض سدا الهبة حيث لم يحضر محاد في مخرج وسه المبادله حيث ان ملكه
مضافا الى الهبة فليس به المبادله اذا استحق الكل ج في الهبة وليس به سدا الهبة اذا استحق النصف الرجوع
في شيء من الهبة الا ان يرد ما بقي **قول** لان المانع حصل النصف حتى الرجوع حتى ما في كل جزء منه والعوض
مانع فافا وجد المانع في النصف مسح بقدره **قول** ولا يصح الرجوع الا بتراضها او حكم الحاكم لان الرجوع
في الهبة مختلف في العلمات فمنهم من يرى في أصله وهاء لان الواهب ان كان مطالبه بحقه الموهوب
منه ملكه وفي حصول المصود وعده حواء فالحال ان يكون مراده السواك المحب وعلى هذا لا يرجع لحصول المصود
ومن الحال ان يكون مراده العوض وعلى هذا يرجع فلا يرد الفصل بالرضا والقضاء والرجوع في العقد
ولا يصح الا حمله ولا عامه وهو القاضى ومنها لو اشتهر على نفسه ما كالدنيا العيب بعد القبض
قول حتى لو كانت الهبة عند فاعقده او باعه الموهوب لم قبل بعضه به القاضى للواهب فاما ما صنع
الموهوب له لانه لا يرد في ملكه الا بالقضاء ولو منعه بعد الرجوع قبل القضاء فذلك لم يضمن لغيره ملكه
فيه وكذا اذا اهلكه بعد القضاء لم يضمن لان اصل قبضه لم يكن موجبا ضمانا للمبوض عليه وهذا دوام
واسداده الشيء معمره باصله الا ان منعه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب لان المنع بعد الطلب
يوجب الضمان في الاثبات **قول** يكون ضمانا من الاصل في حدود الملك لعدم حتى لا يسطر بقبض الواهب
لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود الملك لعدم ويصح في الساع لما سنا وقال في الرجوع
بغير قضاء بمنزله الهبة المسداة لعود الملك اليه بتراضها ما يصح عقدا حريدا في حوائك لنا ان عقد
الهبة وقع حائزا موصيا حق النسخ فكان النسخ موقفا حقا باسالة فظهر على الاطلاق ان في نظر النسخ
في الرجوع في الهبة حركه في الصور من ومما الرد بالقضاء والرد بالرضا بخلاف الرد بالعيب فانه
لا يكون مستحقا في الصور من بل يكون مستحقا في الرد بالقضاء لا غير لان استيفاء الحق لا سوف على القضاء خلاف
الرد بالعيب بعد القبض اذا كان بغير قضاء فانه يعتبر عقدا حريدا في حوائك لان المسعى الحق له
في النسخ وانما حقه في صفه السلامة فاذا لم يكن سليما وفار المسروط وكان له ان لا يرضى بسبب الحق النسخ
ضرورته فسوف لزوم موجب النسخ في حق البائع على القضاء **قول** وادلف للمعنى الموهوب
واسحقه مستحق في الموهوب لم يرجع على الواهب شيء لانها عقد مبرع فلا يستحق السلامة بخلاف
المعاوضات وهو غير عامل في القبض لا يرجع بخلاف المودع اذا اهلكته لودعه في يده فاستحقها
مستحق فانه يرجع على المودع لان المودع عامل للمودع في الحفظ والخروج وسبب الرجوع في ضم
المعاوضه في البرعات اعلم انهم معوا الموانع كله في مخرج حرقه والمهم موزا حدها والعرض

والخاء الخرج عن ملك الموهوب له والزاء الزوجية والقاف القرب والمها هلاك الموهوب **قول** واذا وهب
سوط العوض صورته ان يبيع عمده لرجل ان يهب الموهوب له عمده الى قوله وقال في السافعي سجدنا
ابتداء واسها حتى يهب الملك مجرد العقد واسطه السبوع لان هذا النصف معاوضه حتى لو كان
بغير الفاظ كان سحا كقوله وهبت هذا لك كذا او ملكك كذا هذا كذا وهذا لان سوط العوض ساقى السواك
ويخصر بالمعاوضات والعرض في العقود للمعاني لا للالفاظ الا يرى لكفا له سوط برائة الاصيل
حواله والحواله بشرط مطاله الاصيل انه لو وهب امه لرجل يكون كاحا ولو وهب امه لغيره لنفسه يكون كفا له
طلافا ولو وهب عمده لنفسه كالا عسافا ولو وهب لغيره لغيره كان ابراء فاللفظ واحد واحلف الحقوق
لا خلاف المعنى المقصود كحقن ما قاله اصحابنا ان ما استعمل على وجه من الحق من غير ما ان حده هبة ابتداء
اعسار اللفظ وسعا اسها اعسار للمعنى كالهبة في المرض هبة ابتداء اعسار اللفظ حتى يبطل بغيره البعض
وبالسبوع وصته اسها واعسار للمعنى حتى اعبر بالثلث وهذا لان اللفظ قالت المعنى فلا يرد اعسار
الا اذا عذر المحج للمنافاه كما فاد كرام المسائل فوجب اعسار المعنى وسقط اعسار اللفظ بوجه اللحن
عليه ولا منافاه ههنا فان قلت قد حكفت المنافاه ههنا لان قصه السج لزوم ويرسل الملك عليه بيا
فصل حكم الهبة على عكسه وساقى للار من سطر من ساقى للزوم من صحيح المنافاه بين السج والهبة ضرور
قلت السج يكون غير لازم كالسج بالخيار وقد استرقت الملك عليه كما في السج الفاسد لوقوعه على وجود القبض
فلم يكن للزوم والسج لو ازمه ضرور والهبة تفج لارنه كهبه القرب وغيره وقد يرد الملك عليها
بلا فصل كما لو كانت الهبة في يد الموهوب لم فلم يكن عدم اللزوم وعدم السج لو ازمه ضرور على السج
الحج من المسا في حاله راحه فاما اذا جعلناها هبة ابتداء وسعا اسها فلا وهذا بخلاف سح العقد
نفسه لانه لا يمكن فيه تحقيق السج والاعفاء لانه لا يمكن تحقيق السج بوجه ما اذا جعلنا اصله بالهبة
لانه لا يملك غيره فكيف بنفسه **فصل** ذكر هذا الفصل في اخرا الهبة فاما مقام حوله مسائل مستقره في ساير
المواضع **قول** وحر وهب حارب الاحلها صحت الهبة في الام والولد وبطل الاستسنا اعلم ان استسنا
ما في البطر يفسم بلبه اقسام في قسم يجوز الصرف وسطل الاستسنا كالهبة والنكاح والحلج والصلي
عن حرم العمد لان الاستسنا لا يعمل الا في المحل الذي يحل فيه العقد فاذا لم يصح عقد الهبة على ما في البطر لكونه حراما
لما عرفت التبرع اليه لكن محلا للاستسنا فكان هذا شرط فاسدا والهبة ونحوها لا سطل في الفاسدة
وانما السوط الفاسد مبرور في العقود السريعة لان الحسيات اذا وجدت لا يرد لها فلا يمكن الرجوع عما وى
قسم لا يجوز اصل التصرف في السج والاجازة والرهان هذه العقود سطل في الفاسدة على ما عرفت فاذا
ما استسنا المحل في قسم يجوز الصرف والاستسنا جميعا كالوصية لان افراد المحل بالوصية جائز فكذا استسنا
قول ولود برما في بطنها م وهبها لم يبرر الفرق بينهما ان التبرع لا يرد ملك المدبر والموهوب منصرف

عالم ليس بموهوب في ملك الواهب فصار كهبه المساع فيما تقسم او كهبه شئ موهوب خول ملك الواهب
فلم يحرفا ما الاعتاق في ملك المتعاق فاذ اوهب الام حداثا في الحسن فالموهوب غير متصل بالليس
موهوب في ملك الواهب فهو كالموهوب رضا وفهما ان الواهب اوقف سلمها الى الموهوب له فان
الهبة سم كذا هنا **قول** وحل على اخالف درهم فقال اذا جاء عدد فهو ملك او اسمنه يرى او قال اذا
ادس الى الصف فلك نصفه او اسمنه يرى من الصفه الباقي فهو باطل لان يملكه لا يرضه معنى الاسقاط
وابراء الدين اسقاط فيه معنى المملك فضا وكل احد منها مملكه من وجه واسقاط من وجه وهذا لان الزين
مال بالنظر الى المال حتى حصه الزكوه ووصف بالنظر الى الحال حتى لا تحت لو حلف لرا مال له بالدين لهذا
يرد الرد وموآنة المملك وم لا قبول ملى امانه اسقاط والتعلق بالسط مسروق في الاسقاطات
المحضة دون منافيه معنى المملك **قول** والعمري جازمه اعلم ان تفسير العمري يقول جعلت هذه
الدار لك عمرك فاذا امت هي رد على صحة الهبة لان هذا السرط لا يمنع اصل المملك اعلم ان حاصل الاختلاف
بينهم ارجع الى تفسير الرقي مع اتفاقهم انها من المراجبه تحمل ابو يوسف ر هذا اللفظ على انه يملك للحال
والرجوع الى الواهب مستطوف يكون كالعمري والامرافيه في نفس المملك على ما قال المتز فكان هذا تعلق
المملك بالخطر وموت المملك قبله واد المصح هبه عندهما يكون عارته **فصل في الصدقة**
لما ساركت الصدقة الهبة في السر وطاخرها بها واصلها بعصل محالها اناها في الحكم ودم الهبة
لعمومها في حق المسلم والكافر وكمر بفرجها **قول** لما سار في الهبة اذ اده ثوله ولان كونه الزامه
سالم بلترمه وهو القسمة **قول** والارجوع في الصدقة وان كان كالهبة حسمه بالاصح الا بالقبر
والاصح في مساع احتمال القسمة لانه مبرع كالهبة لان لانه الرجوع في الهبة لعدم حصول المقصود وهنا
المطلوب بالصدقة سل السوار وقد حصل فلا يرجع **قول** وكذا اذا اصدق على عسر اعلم انه لو اصدق على
عنى او وهب لفقر لا يرجع اعسار اللفظ في المسئلة الاولى المعنى الناسه وحق الرجوع ضعيف فاذا
وفح السك فلا يرجع وحرصا ناسر قال الصدقة على المعنى الهبة سواء انا بقصد العوض ون السوار الا ترى
ان حق الفقر فعلى الهبة والصدقة سواء في المقصود وبها السوار فكذلك في حق الصدقة والهبة
سواء بقصد بهما العوض ون السوار وكما يقول في ذكره لفظه الصدقة ما يدل على انه لم يقصد العوض
وسراعه لفظه اولى حراعه حال المملك بم الصدقة على المعنى يكون به سخي به ما يكون غسا مملك
النصاب له عال كبر والناس يصدقون على اصل هذا النسل السوار كذا في المبسوط **قول** وحذر ان يصدق
عالمه الى اخره الاصل فيه ان ايجار الحد معبر بالحال الله تعالى انه احدا به ولهذا يجوز ايجار شئ ليس حسمه
مشروعا و ايجار الهبة الصدقة تصرف الى ما فيه الزكوه فكذا ايجار به والخصص لفظه المملك في حق العجوم
والصحح انها سواء بناء على الملبس باللفظ الفاصل الخاصه للعرف ما وانه اعلم

كتاب الاحراجات اعلم لرواى الدين يحقو العمود وقوام الدنيا
صصح الحقوق والعقود ضراى عقود معاوضات وسرعان وعقود المعاوضات ضراى ضرب برى على
الاعمان كالساعات وضرب برى على المنافع كالاشارات والعقود الواردة على الاعمان اقوى الزم الوارده
على المنافع فاسبب الاجان الهبة من حيث المملك لكن يدم الهبة عليها الوجود المتضمن لان اعيان مقدم
على المنافع ثم اعلم للاحاجه سح منفعة معلومه باجر معلوم سرعها بالكتاب قال تعالى على التاجر غنائى
سح وسرعه من قبلنا لمنا حتى يقوم الدليل على نسبه والسنة باذكر في المتز واجماع الامه والعاس باى
جوارها بناء على الر عقد برى على المحدوم هي المنفعة التي يوصد في هذه الاجان والمحدوم للس محل للعقد
لانه ليس شئ مستحق وصفه بانه معهود عليه ولانه لا بد من ملك المعهود عليه بعد الوجود لا نقاد
العقد والمحدوم لا يوصف لانه مملوك ولا يملك جعل العقد مضافا الى زمان الوجود لان المعاوضات لا تحتل
الاضافه كالسح وانما جوارها الحاجه الناس اليها فالفقير محتاج الى مال العنى والغنى محتاج الى عمل الفقير
وحاجه الناس اصل في سرع العقود وسرعه ليرفع الحاجه وانما ساعد بلفظ من جبرها على الماضي نحو
ان يقول احدهما احرت ويقول الاخر فقلت لا ساعد بلفظ من جبرها على المستقبل نحو يقول احرت يقول
الاخر احرا عسار السح المنفعة سح العنى محتاج الى مال كسفه الانقاد يقول العقد عسار ساعه
فساعه في حق المحل على حسب حدود المنافع والعرض جعله طباعا عن المنفعة في حق اضافة العقد ووسط الاجان
بالصون عند الاضافه الى العنى بم عمل العقد المتعقد بطرايه في حق المنفعة ملكا واسحقا فالعقد حال وجود
المنفعة وهذا كالسليم وانه تمام الزم التي هي محل التسليم في مقام ملك المعقود عليه في حكم حوازال تسليم وعند
الساقي بجعل المنافع المحدوم موجوده حكما ضرور تصحيح العقد فان العقد يستدعى تحلا سقته
اذا السرع حكم بالانقاد واللزم وهو وصف العقد المتعقد محكما بوجود المحل لسقته العقد **قول**
والاصح حين يكون المنافع معلومه والاجرة معلومه كاد ونا في الاجرة وست الحكم في المنفعة دلاله لان
الاستراطيه لقطع المنازعه والمنفعة سار كها في هذا المعنى لان سرعية المعاوضات لقطع المنازعا
والجها له في الحقوق عليه والمعقود به بفضه الى المنازعه المتسلمه كالجها له في السح والتم
فسرط اعلامها لقطع المنازعه وبمها للفايده ما تصال التسليم **قول** وما جاز ان يكون مالى السح العقود
والمكمل والموزون صحيح يكون احر في الاجان لان الاجان سح المنفعة والاجرة المنفعة معبر بمسح
قول وما لا يصلح بمناصل اجرة اصلا كالاعمان من السح والساب **قول** صلاحه غير اى غير التمر
لان الاجرة عوض مالى فكل ما مولى اصله عوضا لاجرة اما التمر فمأخوذ من التمر ويحتص بالتسليم الذي اعلم
الاجرة ان كان حرا ليقود بسان العقود وسان الصفة انه حرا ووسط او ردى ان كان لاجرة مكملا او موزونا
او عدد تام معارنا ما علامها بسان العدر والصفة ويحتاج الى بيان كان لا نقاد اذا كان له محل موزون عند الضم

وان كانت عرضا او بنوا سيطر فتم سراط السلم لان جوار الساحت سافى الزمة عرف السبع والسرع ورده
بطريق السلم وفي هذا الكلام اذا كانت الاجرة عنفا فاعلامه بالاسارة ابلغ اسباب التعريف وان كان الاجارة حيوانا
لا يجوز الا اذا كان عنفا لان الحيوان لا يحس في الزمة بدلا عما هو مال **قول** والمنافع ما تضرر به من
اعلم ان اعلام المنفعة فطره عليه اما بيان المدة كما سيجار الدور واما بيان العمل فاما عمله كمن
استاجر رجلا على صنع ثوب او اما لاسان كمن استاجر رجلا ليقبل له هذا الطعام لما عرف به في المنة
باب الاجرة متى يستحق لما ذكر ان صحة الاجارة موقوفة الى ان يكون
الاجرة معلومة احاج الى بيان وقت حوزها بذكره وما يتعلق به **قول** الاجرة لا تحق العقد حتى الاجرة
لا يملك بنفس العقد ولا يحس له به عندها عينا كان او دينا وانما يملك بالتجارية غير سراط او سراط التجار
او باستيفاء المحقود عليه وقال السافعي يملك بنفس العقد ويحس له به عند تسليم الدار والادابة
الى المستاجر بغير ما قاله الافيح انها عقد معاوضة مطلقة بوجوب ملك الدار لنفسه العقد السبع وهذا
لان المنافع المحدومة صارت موجودة حكما في حق انعقاد العقد لان سراط جواز العقد ان يكون المحقود
عليه موجودا معدورا بالتسليم وللدار ولاه جعل المحدوم حصته موجودا كما جعل المظنة في الرجم
والحوض فيها كالحج حكما في حق الارث والحق الوصية وكما جعل المحجصة كالميت حكما وما هو المراد بالحق
بدار الحرج هذا كالتسليم فانه سجع المحدوم حصته لكن السجع جعل العمل للمحدوم حصته كالموجود حكما
في حق جواز التسليم فكذلك هنا جعل منفعة العائن حكما العائن فكما يملك المبدل في العقد الوارد على العائن
نفسه فكذلك في العقد الوارد على المنفعة والدليل على ذلك المنفعة في حكم العائن هي الاستسجار باجره بوجوب
وما للسجن حتى هو دون الدن الدن حرام بغير ما قاله اصحابنا ان هذا عقد معاوضة بمعنى بعض
الدن الدن الملك والتسليم اي يمت الملك الحوض من جاك السبع لان حصته المعاوضة المساواة
م احد الدن الدن هو المنفعة لم يصدر محلو كنه نفس العقد بل تراخي حكم العقد فيها الى حين وجودها فلذلك الاجر
وهذا لانه معدوم في نفسه والملك صفة الموجود فلا يصرف المحدوم به وهذا يملك المحقود عليه في الحال
فلو ملك الدن الملك بغير عوض في ذلك السبع حصته المعاوضة وجواز التسليم باعسا بالمنفعة المحدومة حطت
موجوده حكما وكلف بقال هذا الموجود من المنفعة حصته لا يعمل العقد لانها عرض لا سفي زمان
والتسليم حكم العقد يكون عمنه وفيما لا يفاء له لا يصور تسليمه حكم العقد لا يكون محلا للعقد المعاوضة
بل باعتبار ان العائن التي هو سبب لوجود المنفعة اتمت مقام المنفعة في حق صحة الاعجاب والقبول
م انعقاد العقد في حق المحقود عليه في حكم المضاف الى الحدوث وهو معنى قولنا ان عقد الاجارة
في حكم عقود منقولة بحدود انعقادها على حسب حدود المنافع وانما فيها السبب مقام السبب ضروري
صحة العقد ليرتبط الاعجاب بالقبول بعد رفقها ولا ضروره في ملك المبدل بنفس العقد في حق المبدل

كالعقد المضاف الى وقت الحدوث فلا يمت الملك فله وهذا اولى مما قاله لان ما قاله فله الحصته وما ذكرناه
نحو امر سجع يملك سجع على ان قامه السبب مقام السبب اصل السجع كاقامة السفر مقام السنة
والبالوع مقام كمال العقل وعلم حرام المطاير وحواز السلم باعسا والمسلم فيه احد حكم العمل وهذا سراط
مضرا من المال في المجلس كمال يكون ما يدنو لو كان له حكم العمل الموجود لما وجب مضرا من المال في
المجلس لو ما مضطه بغيرها بمرامهم فاذا استوفى المنفعة بنفس الملك الاجارة التسوية ومخفف
وكذا اذا عجل وسراط التحمل لان مساع الملك يفضل العقد لتحقيق المساواة فاذا عجل وسراط التحمل
فقد بطل المساواة التي يمت حقاله وهذا خلاف الاجارة المضافه سراط تحمل الاجرة قال الشرط
باطل لان مساع سون الملك الدن له ليس بمعنى العقد بل المصريح بالاضافة الى وقت في المستقبل
والمضاف الى وقت لا يكون موجودا قبل ذلك الوقت ولا سخر هذا المعنى بالشرط **قول** انفع العقد
قال القاضي في الحدوث في المساواة انه لا يمتنع الاجارة بالغصب ولكن سقط الاجرة ما امتنع يد
الخاص **قول** واستاجر ان افلا الموجد ليرطالبة باجره كل يوم وحاس استاجر بغير الى ملكه فلما لم يملك
ان يطالب باجره كل موحله وليس للقصار والخياط ان يطالب بالاجرة حتى يفرغ من العمل الاصل للرجارة
معاوضه والملك المنافع مسجع سونه زمان العقد فكذلك الملك الاجر وجب له مسجع سونه زمان العقد
او قصه المعاوضة المساواة واد المجدل لاجر بنفس العقد لا يحل ايقان قبل وجوده ثم قال ابو حنيفة
او لا وهو قول زوجه لا يجب ايقان شيء من الاجارة بعد استيفاء جميع المنفعة سواء كانت الاجارة معقودة
على المدة كما في حاق الدار والارض وعلى طرح المسافة كما في كرا الدابة الى ملكه او على العمل كما في القصار
والخياط والصباغ ثم رجع عن هذا وقال لا يمت الاجارة على المدة او على طرح المسافة كما في الاجارة
حصه ما استوفى من المنافع اذا كان لما استوفى حصه معاوضة من الاجارة لانها مرحلة فمرحلة ولا يكون
التي سجع على العمل سفي لار في العائن كان للحامل احتباسه فانه لا يجب ايقان الاجارة لاجد العمل كنه
وان كان حصه ما استوفى من العمل معلوما الا ان يكون عمل العامل في سبب المستاجر محسنا يكون الحواف فيه
كالجوار انكر الكراد كرمي الجامع الصغير لفتح السلام وغيره وذكر في المتن كذا اذا عمل سبب المستاجر
فلا يستوجب قبل الفراغ وجه قوله الاول المحقود عليه شيء واحد وهو جملة المنافع في المدة فمال
سليم كله لا يجب تسليم شيء من الاجارة في المسجع فانه لم يورع وجوب تسليم المبدل الى حين حصوله المسجع ما ع
شيء من العمل لو كان المحقود عليه العمل وجه قوله الثاني الملك الاجرة وجوب التسليم انما يراخي
عن العقد لضرورة تحقيق المسافات فاذا استوفى المنفعة والعقد في حق المنفعة سجع سينا
فسنا يحس تسليم ما قاله من الاجارة كان سخي لرحي تسليمه سنا فشنا ولو خطون او سكر ساعه الا
استحسن او قدر اسوم ومرحلة لان بعضه الى ان لا يفرغ عنه ويحتاج الى ان يسلم الاجر كل ساعه وفيه

من الخرج ما لا يخفى ونحو العمل غير مقصود لانه لا ينفج سور حطه بعضه او صنف بعضه فكذا الاستحقاق
 الاجر من الفاعل من العمل المسح في حكم الموهون حسب انه محبوب من الموهون الاستحقاق لانه
 قضاء كل الدين فكذا المسح وهكذا في كل احواله للاجتهاد فيها حتى لا يحاسب **قوله** وقال لا يستحقه
 حتى يشرجه وهذا اذا ضرب الدين في ملك المستاجر فان ضربه في ملك نفسه فلا يحل الاجر عنده الا بالحد عليه حد
 اقامته وعند ما بالحد عليه حد المسح سواء على المسح من عام العمل او من بعضه او من بعض الفساد فنصار
 كالاجراج من السور ولا في حقه رضي الله عنه لانه لا يمكن من الاستماع به يمكن المسح على ان يدعيه
 ولم يلزمه فلا يلزمه كالمثلح مكان الى مكان بخلاف الاقامة لانها من عمل العمل لا من ملكها بل من ملكه
 وعند لي يوسف ومحمد بن العباس كان يضمنونه قبل الحسن العتق فكذا بعد الجبس لصاحبه لانه انما يضمنونه
 فحتمه غير محمول لا اجراه لانه لم يصير مسلما اليه حقيقة **قوله** وكل صاحب لئلا يحمله ابر في العين فليس له
 ان يجلس العين للاجر كالحال وهذا روى رواه ابن الجار والمهملة من الجار والحكم وهو كما رى الجار الملاح لان
 العين ليست بحقوقه عليه والعمل الذي هو محقق عليه حقيقة فليس له ان يجلس العين فليس له ان يجلس العين
 حتى يقوم الامر مقام العمل فلا يكون له ولا له الحسن ضرر ولا بخلافه لانه اذا رده انسان فانه يحل له العمل ولا
 ابر لعله لانه لا يحل له العمل لانه لما رده ان كان على سره فله ان يهلكه ابر من له احياء العين فليس له ان يجلس
 الحد كانه باعه منه فاما هنا فلم يوصد احياء العين لا ووصف فام بالعين فليس له ان يجلس الحد كانه باعه منه
 بعضه بالنشأ سيق او سافر السقف حتى حق الحسن لانه اصل السور انما كان في الصباح فاما اذا كان بعض السور
 لا غير فقد حصل الحق الحسن لان السافر الذي حدث في السور غير مضاف الى عمله بل السافر كان حاصله ولكن استبر
 بالدرن الوسخ ورا ان ذلك عمله وطهر السافر وحق الحسن لان ذلك السافر صار كالحال كانه سافر بالارواح
 وفتح الغسل احدا بالصنف السافر حيث المعنى فكل حق الحسن في الحنطة **فصل قوله** اذا كانوا يطعمون
 هذا هو اخسار الفقه الحق فخرج لان الاجر مما يملكه من فاد او في بعض المحقوق عليه ورا بعضه استحق
 الاجر بقدر ما اوفى بطل ما لم يوفى من الفضيحة اذا استاجر في المصلحة الحنطة من القرية فذهب لم يجد الحنطة فغلا
 ان كان قال استاجر منك من المصلحة الحنطة من القرية فذهب لاجرا بالذهب لانه قال استاجر منك حتى اجعل القرية
 لا يحسب شيء لان الاجارة اخا كانت بسيرط الجمل الا غير فلنا في الاول فكل العتق على شتر على الذهب الى ذلك الموضع
 والعمل منه الى ههنا وودعه الى ذلك الموضع فافى بعض المحقوق عليه وحق الاجر حصته كذا في الذخيرة
قوله لذهب الكتاب هذا الكتاب المسد به الى هذا الحكم فما اذا استاجر بالذهب شيئا ليس له حمل مؤنه
 حتى لو استاجر بالذهب الطعام والمثله كالحال فلا اجراه بالانفاق على ما ذكر في المنز وهدا المحي بالاجواب لانه
 لو لم يسرط عليه المحي بالاجواب برك الكتاب عنه فما اذا كان مسا او غاسا فانه يستحق جركا او اما اذا ارد فلا اجراه
 عند لي حقه ولى يوسف ومحمد بن العباس لانه اجرا بالذهب وهدا لانه ذهب بالكتاب لانه لو ذهب الى

فلان بالبصرة ولم يكن يذهب بالكتاب فلا اجراه وهدا لانه اذ لم يحسب فاد الى فلان الى الجوار
 فله الاجر كما لا ريب او في حقه المعقود عليه وانه لو كان المكتور اليه غاسا فاد الى اخره فذهب اليه
 او دفع الى المكتور اليه ولم يقرأ ورجع فاد حوايه فله اجرا لانه كان مستاجرا لانتقال الكتاب اليه
 ولحق الجواب وقد وجد الاتصال بقدر الامكان ولم يوجب المحي بالاجواب حوايه فاد حوايه فذهب الى الجوار
 يسلمح الكتاب لانه لو استاجر لسلح رسالته الى فلان بالبصرة فذهب الرجل لم يجد المرسل اليه ووجه
 الا انه لم يبلغه الرسالة ورجع فلا اجراه بالاجماع وهدا لانه لو برك الكتاب لم يرد الى المرسل حتى
 اجرا لذهب اليه لاجماع وهذه القصة استعدت من الرخصة والجامع الصخر لقاضي خان

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها لما ذكره من
 الاجارة ذكر في هذا الباب ما هو المقصود منها وهو ان ما يجوز من عقود الاجارة وما لا يجوز **قوله**
 صحت العقد ولو ان العمل كل شيء والسائر لا يجوز لان المقصود من الدار والكانون الاستماع والاستماع قد يكون
 حيث السكنى وقد يكون حيث وضع الاستماع فليس له اجور ما لم يضمن شيئا من ذلك وجه الاستحقاق من المقصود
 معلوم بالعرف وهو السكنى فيسقط له لان المعلوم عرفا بالمسروط نصا وله ان يسكنها ويسلمها من شاء لانه
 لا سائر الناس في ذلك لانه ان يعمل كل شيء مما لا يضر البناء والاطلاق في ذلك نحو الوضوء وغسل السائر كسر
 الحطب ووضع المتاع ونحو ذلك لانه لا يسكن حاد او اقصارا ولا طحا نالا في ذلك يضر البناء فليس له ان يقطع
 الارضا المالك الحاصل لكل عمل فسد البناء او يوضه وله ذلك لا يصير حقا للمستاجر عطل العقد
 الا ان يستطره وما لا يفسده فهو مستحق عطل العقد **قوله** الساحة وما لا يضر الخ لانه البناء والسبي **قوله**
 فان اطلق الركوب قلت ذكر الاطلاق وادار به المصنف في المسكنين ان يترك الركوب ولبس حرا وعلما بالاطلاق
قوله كل ما يحلف بخلاف المستعمل للفسطاط ونحوه حتى لو استاجر فسطاطا فدفعه الى غيره اجارة او اجارة
 فصبه وسكن فيه فمعه عند لي يوسف لينا ورا الناس نصبه واحصار مكانه وضرب وماده وعند محمد
 لا يضمن لانه للسكن **قوله** وما لا يحلف بخلاف المستعمل كالدر وبطل بعده لانه لا يفسد لعدم التفاوت
 حتى لو سرت سكنى واحدا ليسكن غيره وما يضر البناء كاسكان الحداد ونحوه خارج بدلا لالحال **قوله**
 لان المتعارف بناء على عطل العقد بسفاد الادن فيما هو معاد والبناء غير فاكالما سرت وطا والضرب
 واللكم بالحام معاد بالسور ورا لاسفاد فكل ادن باساعفا ولو اذن بضام لم يضمن المستاجر به فكذا اذا
 سرت عفا وصر ما قال ابو حنيفة انه ضرها فاد من مالهما وذا بعد موجه لضمان هذا لان المستحق
 بالعقد سرت الدابة لا السور بصفة المحررة وهو لا يحتاج الى الضرب واللكم في اصل السور واما استحقاقها
 منها فانه السور المحررة فيه وسور الادن مطابق العقد بصفة على المسكن بالعقد على انه ان يضر الفرس
 فسفد شرط السلامة لسرير الزوج زوجته ومسببه في الطريق بخلاف ما اذا ادن المالك له نصا لان بعد

الاذن فعله كفعل المالك **قوله** كالمرو في الطريق فوجه الاحتاق به مرجح حصول المنفعة بذلك لفعل للفاعل
لا غيره لانما انما يصح له الضرب ههنا انما يصح لمنفعة نفسه لا لغيره فوجه الاحتاق به مرجح حصول المنفعة بذلك لفعل للفاعل
سعد بسط السلاية كالمرو في الطريق فوجه الاحتاق به مرجح حصول المنفعة بذلك لفعل للفاعل
المزد على اس مسلح الكوفة فوجه الاحتاق به مرجح حصول المنفعة بذلك لفعل للفاعل
الى الحيرة ثم يعقب فهو ضامن وكذا العارته قبل هذا اذا استأجرها واستأجرها الى الحيرة وادها لخاصا
فاما اذا استأجرها او استأجرها لخاصا او استأجرها لخاصا فاذا احاها الى الحيرة لم يمتنع العقد
فاذا عاها الى الحيرة عاد والعقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
استيفاء المنفعة الا بالحفظ فبعضى العقد سفي الا بالحفظ فاذا عاها الى الوفاق الا بالحفظ لم يمتنع العقد
امرا المالك بدلا لما موردا لغيره كان الرد الى المور كالمرو في الطريق فوجه الاحتاق به مرجح حصول المنفعة بذلك لفعل للفاعل
الى الوفاق فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
واذا اسهى العقد اسهى الا بالحفظ لان الامور بالحفظ ما يستصحبها وانما يستصحبها بالاجارة والاعارة فبعضى العقد
الاجارة والاعارة فاذا عاها الى الحيرة عاد والعقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
المودع لان الامور بالحفظ في الودعة مستصحبها وهو مطلق فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
الى الوفاق عاد والامور بالحفظ فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
والجواب محكي على الخلاف في الفرق للمودع ما مور بالحفظ فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
كل زمان فاذا عاها الى الوفاق فقد وجد الرد الى من هو ما مور بالحفظ فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
فما امر المستأجر المستأجر بالحفظ فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
ضرورة الاستفاد فاذا اجاور الحيرة صار فاصلا للذات ودخل في ضمانه والخاصة لا يبرأ عن الضمان
الا الرد على المالك وعلى هو ما مور بالحفظ فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
مضمون بحسب ما به اي ضم الزيادة لعديم الاذن في قدر الزيادة وهذا لان الكافي والسراج حسبان يكون كل واحد
منهما اداة للركوب فكان لا بد من ذلك لانه لا بد ان يكون له اداة للركوب فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
معنى قوله لا يسرج بمسلة الخمر ان اسرج الخمر يسرج البرزخ وكان بمنزلة الكافي **قوله** مضمون بحسب ما به
ما قال ابو حنيفة ان الخلاف في الكافي بصورته ومعنى اختلافها ههنا مضمون جميع العمه اذ اعطيت
كما اذا حمل الخمر على الحنطة **قوله** يسرج بمسلة الخمر فلا ضمان عليه بناء على انه ليس بمحالف بمعنى العرج للمعنى
الا اذا كان رابدا على الوزن محسب الزيادة وان كان لا يسرج بمسلة الخمر فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
انما قال له كبر اهل الحنطة بالحد **قوله** وان حمله في البحر فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
البحر يمتد فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها

البر والبر في الحظ فاذا امد به بالخط فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
وان يلج فله الاجر المسمى لان المقصود وحصله وبالسلخ ارفع الفات مخرج في ربيع صوره **قوله** وخرج
الى خطابونا بالخط فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
عليه وان شاء اخذ العباء واعطاه اجر مسله لا يحاوزه المسمى قبل اذ بالعباء العرفط الذي هو ذو طاق
واحد فان هذا القباء نسبه القميص لان بعض الناس يستعملونه استعمال القميص في كل مواضع من وجه وان شاء
رضي به ما عساه وجهه الموافقة وان شاء تركه ما عساه وجهه المحالف ومن لم يجرى على الطلاء لانه اطلق الكسب القباء
فذلك على الحكم في الكل واحد وقد وجد الفات مخرج في ربيع صوره **قوله** وخرج في ربيع صوره
واحد كان دليله في ربيع صوره **قوله** وخرج في ربيع صوره **قوله** وخرج في ربيع صوره
حسب اخر غير جنس القميص كان محالف من وجهه وحكم الغصب كل وجهه هذا وجهه ظاهر
الرواية ان الخطاب موافق من وجهه ومحالف من وجهه فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
الخلاف فظاهر واما الوفاق فلان القباء نسبه القميص لا يرى انه اذا اسد وسطه فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
فان مال الى الخلاف فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
الصنف وحب الجرم المثل لا يرى انه لو خطاه فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
والاحاوزه المسمى كالمرو في الطريق فوجه الاحتاق به مرجح حصول المنفعة بذلك لفعل للفاعل
من بيان احكام الاجارة الصحيحة سرع في بيان الاحاونه الفاسدة ووجد الصحيح لانها موجودة اصلها ووجهها
هي ولي العدم من الفاسدة التي هي موجودة اصلها ووجهها ووجد الصحيح لانها موجودة اصلها ووجهها
فكان اولي العدم **قوله** الاجارة بنفسها السرط مسلح يستأجره من ماء على انه ان انقطع الماء فلا اجر عليه
لان هذا السرط مخالف لموجب العقد فوجب العقد لان الاجارة لا يمكن ان تستأجره من ماء على انه ان انقطع الماء فلا اجر عليه
مخالفة موجب العقد فهو مفسد للعقد لان الاجارة ليست على المضائق والمماكسة ففسد السرط كالسراج لان سرطه
يكون سببا للمنازعة لا يرى له النكاح لما نفي على المساحة والمساهلة لا يفسد السرط مسلح يستأجره من ماء على انه ان انقطع الماء فلا اجر عليه
بماه على انه ان مرض فيه لم يجر له انما التي مرض فيها من السرط الداخل فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
في مقدار من السرط مرض فيه لم يجر له انما التي مرض فيها من السرط الداخل فبعضى العقد باق والمستأجر او المستأجر ما مور بالحق فبعضى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
معضاه اسماؤه بعضى المدة على حسب استيفاء المعقود عليه او المسمى وهذا السرط مخالف ذلك **قوله** والواحد
في الاحاونه الفاسدة اجر المثل لا يحاوزه المسمى الى الواجب لا يخلو اجر المثل المسمى وان فر والسافعي في حرج المثل
بالغاما بلح لان المنافع مضمومة عنده ما واد اعذر احوال المسمى للفساد كحب العمل العم كافي في سراج الاعان ولنا
ان المنافع غير مضمومة بنفسها لان النجوم يستند على سبب الاحرار وما لا يفي كيف بحر زوايا صادرة مضمومة شرعا
بالعقد لضرورته حاجات الناس اليه ولا مال كان يقوم بالمنافع بالعقد فاذا فسد العقد سفي لا يمتنع شيء لان الاجارة
الفاسدة

ملحقة بالاجارة الصالحة لكونها ساعا لها والسج يستحب سول لاصل هذا لان الناسد مشروع باصله
دون وصفه وفي عين من الصحيح حرج فالحقنا به فاذا التحق الناسد بالصحيح معتبر في الاجارة الناسد
ما يحل به في الصحيح عادة ومما جاز المثل لانه اذا كان المسمى قبل المسمى انفاقا على هذا القدر فلم يظهر
القوم فتمازاد على ذلك اذا انفصل جاز المثل لفساد التسمية بخلاف سجع العارض فالعوض مفهوم
في نفسه فلا يحتاج الى اعتبار العقد لظهور القصد والموجز لاصل فيها العمدة فان صححت التسمية بعل عنها الهما ولا
قول لان المدعى معلومته بدول المقسم فصار كاجارة شهر واحد يصح فان لم يسم قسط كل يوم وحيد ابتداء
المدى حاسم في الشهر فمجرى الوقت الذي استاجر به لال اوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي ملة سجن
الزمان الذي جعل السبب في الاحال الايمان بان حلف الاكل فلما شهورا غلوا في الصوم فانه اذا نذر ان يصوم
شهر الم سجن الشهر الذي على النذر لانه يخص السروع فيه بعض اوقات حتى لليل الاصل لذلك **قول**
لانها هي الاصل يعني الاهله اصل في الشهور قال تعالى شكونك عن الاهلة قل هي ثوابت للناس والايام
بدل عن الاهله الا ترى الى قوله صلح صوموا الرؤسة وافطروا الرؤسة فان غم عليكم لفضل ان يكملوا عدة سبعان
لشهر يوما وانما صار الى البدل اذا عذر اعسار الاصل ان كان في الكفا والشهر فالكامل بالامام عند لي حصة شهره
وهو رايه عن لي يوسف وعند محمد ومور وانه عن لي يوسف حصة شهر بالامام واحد عشر شهرا بالاهله
لان الاصل الاهله اصل والامام بدل في الشهر الواحد عذر اعسار الاهله وفي احد عشر شهرا اعسار ما هو الاصل
يمكن فلا معنى للمصر الى البدل ولا حصة راجحة انه لما عذر اعتبار الشهر الاول لاهله عذر اعتبار
الثاني والثالث ايضا لان الشهر الاول وجب كملته من الشهر الثاني لانه متصل به ايضا فوجب كملته
من الثالث هكذا الى اخر المدى ونظيره العدة **قول** ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقدره انه
صلح دخل حمام حقه وما فيها من الجماله ساقطا لغيره وكان الضرر **قول** واما الحمام فلما دوى انه احم
واعطى الحمام اجرة ولو كان حراما لم يعطها لانه كمالا على الجرام لحد فحقه لغيره لساكن وقوله صلح من
السحت كسب الحمام منسوخ بما دوننا **قول** ولا يجوز اخذ اجرة عسب النفس وموان يجوز فحل المدعى وعلى الامار
ولانه اسما لا اسفقاء العنز قصدا ولا امر موهوم ومما لا جبال **قول** وعند السافعي يصح حتى كل مالا
سعر على الاجرة فاقامته فالاستحار عليه صحيح لانه استجار على عمل معلوم غير معين عليه فيجوز كالا استجار
على بناء المسجد ولنا قوله عليه السلام اقرءوا القرآن ولا تاكلوا به وقال صلى الله عليه وسلم العتاي راي العاص صل
بالقوم صلوة اصعبهم وان احمرت مودا فكلما احدث على ارجاء والامر به حتى وقعت تقع نواها للفاعل لغيره
ولهذا خبر كونه اهلا للفرقة بشرط بنته لانه الامر ولو اسفل جعله الى الامر بشرطه الامر واهله
كافي الزكوة فكان اخذ الاجرة على عمل نفسه لا للمستاجر فلما جاز في الصوم والصلوة والعتوى على ان يجوز الاستجار
على علم القرآن الصوم لان الحق في ذلك الزمان لرغبة الناس في التعلم وسيرة المعلمين في مجازاة الاحسان

ما احسان بلا شرط وفي زماننا قد زال المعسان في المصانع عنه مفسح حفظ القرآن ولا سعدان بحفظ الحكم
ما خلا في اوقات الا ترى الى النساء محررات في الجماعات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم واي بكر رضي الله عنه حتى
معهن عمر رضي الله عنه عن ذلك وكذا انني يجوز الاجارة على علم الحقه قال ساجد ارجح خبر الرب على دفع الاجرة
الى الاستاذ وكذا اجبر على الحلوه المسمومة وصل في زماننا يجوز للامام والمودون المعلم اخذ الاجرة في الروضة
قول لانه اسما لا اسفقاء العنز قصدا ولا امر موهوم ومما لا جبال **قول** وعند السافعي يصح حتى كل مالا
ان يستحق على المرء شي يكون غاصيا به سرعا **قول** ولا يجوز اجارة المساع عند لي حصة وزفرج فيما تقسم
وفما لا تقسم الا من السرك عند لي يوسف ومحمد والسافعي يجوز وسها سان فيه ويهران على ذلك بصورة
ان يور بصديبا من اره او بصدية من اره مسرعة من غير الشريك ويور بصديقه او بصف رايه لاهل هذا
عقد معاوضة فيجوز في السابح كالسج وهذا لان موجبة الاجارة ملك المنفعة والجزء الشائع منفعة ولهذا
اذا سكن المستاجر فيها حرج المثل على قول لي حصة ولو كان في سده اصلا لما انعقد كالا جارة على منافع الرضيع
والتسليم يمكن بالحكمة او بالهيا فيضار كما اجبر سركه ولو كان السج مانعا لما جاز ولو احدث من جلد يجوز
وكل واحد من المستاجر من ملك منفعة المصف ساعا ولانه لو اعار بصف داره ساعا يصح وانما الشيوخ
في منع الدرع الكرمي المنع من المعاوضة كافي لهبه مع السج فاذا جاز عليك منفعة بصف الدار بطريق التبع
فطريق المعاوضة اولى بغيره ما قال يوسف وزفرج انه عذر اسفقاء المنفعة على الوجه الذي انقضاه العقد
والاصح وهذا لان اسفقاء المنفعة من المصف ساعا لا يصور اذا اسفقاء الرضى السابح لا يحمله بالسكنى
من الساكن لا يصور في جز شائع وانما محل جز عينا وكذا اسائر الاسفاعات لا يصور في السابح واذا لم يتصور
اسفقاء المنفعة من الجزء الشائع فهو با صافه العقد اليه ملتزم تسليم بالاعدد على تسليمه ففسد كالا جارة
الابن في هذا لان شرط صحة العقد ان يكون مقدورا للتسليم في نفسه وتسليم المساع وحده لا يتصور وانما يتصور
بغيره انما يتسلم كل الدار في كل المدى ومما لا حل لان العقد لم ينشأ لكل الدار في كل المدى وهو التسليم كل الدار
في كل المدى ما خبان اذ فيه ضرر عظيم او يتسلم كل الدار في نصف المدى ان بها سار ما وهو باطل ايضا لان
الهياي انما يستحق حكم ملك المنفعة وملك المنفعة حكم عقد الاجارة وكونه مقدورا للتسليم شرط العقد
وسرط الشيء بسفقه وحكم الشيء بحقه او بعارنه فلا يصح شرط جوار العقد للتسليم حكم شرط وهذا
لانه لا وجود للحكم الا بصحة العقد والاصح للعقد لانه من حيث هو شرط فلا يصح ابداء النحلة انما عبرت
تسلما اذا كانت كسا وانما يكون عكسا اذا حصل بها الملك والممكن لا يحصل به فلم يعبر فحله عكسا خلاف
السج لحصول الملك به واما اذا اجبر من سركه فالكس محدث على ملكه فلا يظهر معنى السج وانما يظهر الخلاف
في حق السبب فالمعترض حكم الملك البعض حكم الاجارة ولا عبره لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم فاذا لم يظهر
السج مع العقد عكسا لانه لا يصح في رايه عن لي حصة لان اسفقاء المنفعة التي ساوها العقد لاسا في

الاخترها وهو منفعة نصيبه وذلك بفسد الاجارة لكن استاجرا حذروا في المقرض لمنفعة فرض الساب
فانه لا يجوز ان اسلفا المعقود عليه لا يمكن بما ساوله العقد وان مات احد المستاجر من حتى بطل العقد في
نصيبه فحل في حصة فسد العقد في حق الآخر لان الاجارة عقد واحد وانما منفعة وكان هذا
كسبوع مقترن بالعقد وفي ظاهر الرواية سقي العقد في حق الآخر لان عقد الاعتقاد في حق المعقود عليه واما
اصل العقد فمعتق لازم واعتبار هذا المعنى السبوع طاري السبوع الطاري لا سطل العقد كما في الجبه
اذا وهب كل الدار وسلمها ثم رجع في نصفها وهذا لان شرط العقد وجد فصح العقد وبقاء الشرط
للسبوع لبقاء العقد ولا ان السبوع انما سطل لفور الفدره ولا قدره سطرط في حال النقاء كالصدايق
عقد العقد واما اذا اجاز من جلس فلان العقد اصف الى كل الدار ولا سبوع فيه وانما السبوع بطرح حكم العرف
الملك فيما بينهما وهو طاري انما وجب جازا لملك اذا سكن لان الفساد للعقد عن التسليم فلا يمنع الاعتقاد على
الفساد كما اذا ما عاب عبدا ما لفردهم فان العقد سقيد على الفساد حتى اذا فسد الف ملكها حكم العقد
الفساد ولو استاجر طرما لم يضرها ولم يضر موضعها لم يجر عند لي حصة وموقوف اخلافهم في اجارة المشاع
قول ويجوز اسبجار الطير بما جرة معلومة لقوله تعالى فان ارضض لكم فأتواضن أجورهم والمراد بعد
الطلاق بحث رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يحاملونه فافهم عليه وان الحاصه ما ساه الله اذ
الصغير لا يدرى ان ليس ادمه فالام قد عجز عن الارضاع لم يرض موت او حل فلا يحصل المقصود الا
ما سبجار الطير ثم صل للمعقود عليه المنفعة وهو القدام بحده الصبي ما يحتاج اليه واللبس سخي
سعا على مال الصبي في صنع النوب يصح اذا كان له الاجرة معلومة اعتبارا بالاستحجار على الجدة وقبل العقد
مرد على اللبس لانه المقصود والحرمة مانع ولهذا الوارضة بلبس ساه لا سخي الاجرة وان قامت مصالحه
فلو كان لللبس بحالم يكن البديل بمفادقه لا سخي الاجرة واليه مال سخي السرخس في وج والصبي هو
الاول لان عقد الاجارة لا سخي على اطلاق الايمان قصد كما لو استاجر بقره او ساه مده معلومة ليشرب
لبنها **قول** ويجوز طعامها وكسوتها عند لي حصة رضي الله عنه استحسانا وعند ما لا يجوز قناسا
وهو قول السافعي رحمه الله على الاجرة مجهولة لان الطعام مجهول الحس القدر والصفة والكسوة كذلك
فلا يصح كالمواستاجر لها الخبز والطبخ طعامها وكسوتها ولا في حصة ان الجمالة انما يفسد العقد لانها
بعضي الى المنازعة لان العادة الظاهرة من الناس البوسع على الاطوار والحري على موجب مرادهم لان منفعة
ذلك لا يرجع الى اولادهم فصار كسج معين من صبره خلافا لخبز والطبخ وغير ذلك لان الجماله بعضي الى
المنازعة لحرمان المساقسة والاستقصاء فيها **قول** وليس للمستاجر ان يبيع زوجهما من طهرها ما شاء على ان يطبخ
حتى يستحق صل عند الاطارة حكم عقد النكاح وعند النكاح با وجب الاجارة فسقي ما كان جفاله **قول** وعليها
ان يصل طعام الصبي غسل ما به ساء على ان العادة فمما من الناس الطير في التي تنوي ذلك فصار ذلك

كالمشروط وهذا لان هذه الاشياء من نواحي الارضاع والاصل للاجارة اذا اوصفت على عمل فما كان من نواحي ذلك العمل
ولم يسرط في الاجارة على الاجرة فالمرجح فيه العرف وطعام الصبي على اسم وعلى الظاهر ان منه للعرف **قول**
وكذا اذا استاجر جارا يحمل طعاما معين منه او رجلا يحمل طعاما معين منه فانه لا يجوز ان جمله فله اجرة مثله
لا حار ولا جرة معر اما فساد الاجارة فلانه جعل الاجرة بعض ما حدر عمله فكان معنى فسد الطمان وقد
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن فساد الطمان ومما وان يستاجر رجلا او نورا ليطبخ خطه هذه بعض من يبيعها
ولان المسمى غير مفقود والتسليم عند العقد وهو بعض المحمول والمستاجر عاب جرة عن تسليم اسماءه فانه يصير
معدور التسليم بفعل الغير فلا يعدو اذ اصل حصوله ولانه جعل الاجرة ما لا يمكن تسليمه الا بعمل الاجرة الذي
سحق عليه حكم العقد وهو العدم من مفعها فصير العقد على التسليم التي هي شرط العقد فاعلم حكم العقد
مفسر بمنزلة حكم العقد والسرط الاصل حكما وكذا الاصل حكما واما وجوب جازا لملك فلانه سلم المعقود
لان العامل لم يصير سركا في العن لانه انما سطرط له فسد محمول للفس محمول اسداء التسليم بخلاف اذا استاجر
لحمل طعامه بالصف لا جرة جازا لاصل لان المستاجر عاب جرة لملك الاجرة الحال المحمل فصار حاملا طعاما
مشركا بينهما ومحمل طعام مشترك لا سخي الاجرة لما ساني لا لزم ان الاجارة نضا وان صادق بخلافه
مشرك اسداء وقد صادقت محلا مشركا اسما لان العمل بهم والمحل مشرك لانه يجب بعض الاجرة ابتداء
العمل انها لو صادقت محلا غير مشرك اسداء واسماء سقيد حازا ولو صادقت محلا مشركا ابتداء واسماء
لا سقيد اصلا فاد اصادقت محلا غير مشرك ابتداء ومحلا مشركا اسما لم يمسح الاعتقاد ومسح الجواز
ولا حار ولا جرة معر لان الاجارة لما فسدت وجب لاول المسمى جازا لملك لرضاه بحط الزاده وهذا
عذاف ما لو اشتركا في الاطارة فانه يجب الاجرة بالغامال بخ عند محمد لان المسمى غير معلوم عنه فلا يصح الخط
قول وقال ابو يوسف ومحمد في الاطارات هو حازر بغير ما قاله ان العقد وقع على عمل معلوم بدل
معلوم فصار كما لو لم يذكر الوقت وهذا لان المعقود عليه هو العمل لانه المقصود في الاطارات وذكر الوقت
محمول على التحمل لا المحمل في العقدية يصحح العقد حتى لو فرغ منه في نصف النهار فله الاجرة كمالا ولو
لم يفرغ في اليوم فله ليعمله في الغد لانه صار احرا مشركا ومعرر ما قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان المعقود
عليه مجهول وجهاله المعقود عليه بفسد العقد وهذا لان ذكر الوقت يدل على ان المعقود عليه المنفعة
اذا الوقت مختص بغير المنفعة وذكر العمل يدل على ان المعقود عليه العمل والخرج بينهما غير ممكن لان
العمل متى صار معقودا عليه لم يجب الاجر الا بالعمل متى صار المعقود عليه المنفعة يجب الاجر بتسليم النفس
فاعراض الناس في ذلك خلفه فلا سخي احد هما معقودا عليه لوجود التعارض وعدم الرجوع اذ المقصود
المستاجر العمل بالمنفعة فيه ومقصود الاجرة الوقت لان منفعة فيه لانه لا سخي الاجرة بتسليم العمل
وجماله المعقود عليه بمنح الجواز العقد للاصضاء الى المنازعة فانه اذا فرغ من العمل قبل مضي اليوم

فمات ترك حتى يستفاد حكم غير المذكور في احد ما هو المذكور في الاخرى **قول** وان يفصل العمل على بناء
 المفحول بخلاف الاحكام المشرك فانه روى عن محمد بن في خطاط حاطوب رجل اخر فقصه رجل من رقبته رب
 اليوم فلا اجر لخطاط لانه لم يسلم العمل في رقبته ولا في الخطاط على ان يحد لانه لو اجر حكم العقد الذي جرى
 منها او ذلك العقد فدا سي بهام العمل ان كان الخطاط هو الذي هو عليه ان يحد العمل هذا ان الخطاط لما
 صول اليوم بعد بعض عليه وصار كان لم يكن بخلافه اذا قصه اجني لان صول الاجني لا يمكن له ان يعمل في الخطاط
 لم يعمل اصلا **قول** ولا ضمان على الاجر الخاص في بلفه عليه لان العمل ليس مضمون عليه بل لانه يستحق البذل
 من غير عمل ما يولد من فعل غير مضمون عليه ان يكون مضمونا لكن اذا افسد الفساد ضمن كل يوم مودع
باب الاجابة على حديث الشيطان لما ذكرنا الاجابة على سطر
 واحد من غير يعاقب السطر حتى يفسد الاجابة ما كان سطر عا خلا في بعضه حتى يفسد كفي هذا الباب الاجابة على
 احد السطرين لان الاسن يحد الواحد **قول** واذا قال الخطاط ان خطب هذا الشور فاسا فدرهم الى اخره وحسن
 هذه المسائل على طه اوجه في وجه غير طائر لا يفاق وهو ما قال الخطاط ان خطب اليوم فلك درهم وان خطبته
 غدا فلا شيء لك والوجه الثاني جانبنا لا يفاق وهو ما اذا قال الخطاط ان خطبته خطبته خطبته خطبته خطبته
 فاسا فلك نصف درهم او يقول ان خطبته قباء فلك درهم وان خطبته قباء فلك درهم وان خطبته قباء فلك درهم
 لي حصة من الاول والعقد فاسد كله وهو قول فر والسافعي هو القاسم سم رجح ابو حنيفة رجح فقال الشيطان
 جائز ان وهو قول لي يوسف ومحمد رجح وبالله المحامد فنه وهو يقول ان خطبته اليوم فلك درهم وان خطبته غدا
 فلك نصف درهم وكل من قال الجوار قاسه على الوجه الثاني ما الوجه الاول فانه مخاطر لانه في صورة القمار فكان
 فاسدا لا يفاق لانه يضر بعد كلامه كانه قال لكر درهم على خطبته او لا شيء لوقال لكر فاسدا وكان
 اجر ميسله لا يجاوز درهم وهذا ميسله كذا في المبسوط **قول** وكذا اذا احره من طه اساء ما قال اجره هذه الدابة
 الى الكوفة فكذا او الى خداد فكذا او الى اسط بكدا وكذا عند اصحابنا وكذا هذا في انواع الخطاط والصنعة
 والزراعية بان قال للمزارع ان زرعهما بخير كراي فلك ربع الحارج وان زرعهما بكراب فلك طه وان زرعهما
 بكراب بكراب فلك نصف الحارج واي ذكر عمل فله سطره كذا ذكره الامام الميراثي **قول** لا بد من سطر الحيار
 في السج بخلاف الاجان يعني بما عارف عند الاحاد السج من حيل عسار سطر الحيار فانه اذا باع احد الجدين
 لم يصح الاسطر الخطاط وعند الاحاد في احد كالمسحبح غير سطر الحيار جائز سا على الراجح لا يحد العمل وانما
 يجب العمل فاذا احد في احد العمل من هذا معلوما كذا في الانصاح **قول** وقال فر السطران فاسدان بناء على انه
 اجتمع في اليوم والخد سمسان ففسد العقد كما لو قال خطب اليوم بدرهم او نصف درهم وهذا لانه اجتمع
 فيها عقدا ان اما في اليوم فلان المضاف الى الخد يفسد اليوم لان الخد للترفة واللاضافة والتعلق لهذا الوارد
 العقد في الخد ان قال خطب غدا نصف درهم يفسد هذا العقد في اليوم حتى لو خاطه اليوم استحق نصف درهم واما

في الخد فلان الخد المسبق في اليوم باول الخد لان ذكر اليوم للتجمل للوقوف بعد حتى لو خاطه في الخد
 استحق الاجر فكذا هذا فصيح ما قلنا انه اجتمع في اليوم والخد سمسان ووجب الخطاط احد بهما درهم او نصف
 لان الخطاط واحد فصيح احد كالمسبح لا يعنى بهى محمول وهذه الجملة بوجهها في المنازعة **قول** ولها ما
 لا يي يوسف ومحمد رجح ان الباس كل واحد من اليومين سمسمة واحدة فمجاز العقدان وهذا لان ذكر اليوم والخد
 للباسمة والاضافة حقيقة والترفة والتجمل مجازا والكلام لحقيقة حتى يقوم الدليل على محان كنف وقد قام
 الدليل على المحار غير مراد لان العقد يفسد على يد السمسمة والترفة اجتماع العقد من حيث هو وعلى يد ترى
 الباسمة الاضافة لا خلاف حاله لانفراد لانه لو عمل على الباسمة يفسد معنى عمل على التجمل والترفة لا قصر الى
 المحار بداره حاله بالما لا يي حصة من ان اليوم حقيقة للباسمة الخد للاضافة والتعلق والكلام لحقيقة حتى يقوم
 الدليل على محان والدليل قد قام على المحار في ذكر اليوم وهو التجمل لانه زاد له في الاجرة في خط في اليوم ونصف مبي
 اخر قال لقصاص سدر بالآخر والزادة مقدار التجمل بان ذكر اليوم للتجمل للوقوف وفي الخد لم يعم الدليل
 على اراده المحار الى لترفة بل الدليل على وادة الحقيقة وهي الاضافة والتعلق لانه يفسد على الاخر من خطه
 في الخد ولو كان ذكر الخد للترفة لما يفسد على الاخر سبب الباسمة لانه نزل من لترفة بقتضان الاجر فصار
 ذكر الخد للاضافة والتعلق به وذكر اليوم للتجمل فاذا است هذا فعول العقد المضاف الى الخد لم يثبت اليوم
 فلم يجتمع في اليوم سمسان فلم يكن الاجر محمول في اليوم والمضاف الى اليوم سفي الخد لانه لم يفسد معنى اليوم
 صادر ذكر اليوم للتجمل للترفة في يومين في الخد سمسان درهم ونصف درهم فكون الاجر محمول اجماله ما عني
 التسليم والتسليم وهي تمنع جواز العقد في المسئلة اسكالها على قول لي حصة فانه جعل ذكر اليوم للتجمل
 هنا حتى اجاز العقد في مسلة المحار جعل ذكر اليوم للوقوف حتى جعل العقد مسقدا على تسليم البسمة المدة
 والجواب بان ذكر اليوم حقيقة للوقوف وتجمل عليه حتى يقوم الدليل على المحار وهذا قام الدليل على المحار وهو نقصان
 الاجر بسبب الباسمة بعد الباسمة وضربا الى المحار لهذا الدليل لم يعم سل هذا الدليل فكان الباسمة مرادا
 ففسد العقدان فخط في الخد فاجر المثل اسفص عن نصف درهم ولا زاد على درهم وهذا يدل على انه قد زاد على
 نصف درهم وروى ابو يوسف عن لي حصة رضي الله عنها انه ان زاد على نصف درهم ونصف عن نصف درهم فحصل
 عن لي حصة روايان وجه هذه الرواية ان الواجب الاجان الناسد اجرا لمثل ان زاد على المسمى المسمى اليوم
 الثاني نصف درهم واما الدرهم فهو المسمى اليوم الاول لان الالب التسمية للاولى فانه في اليوم الثاني لان
 اعتبار المصحح اولى حرجه وهو المصحح نصف درهم لا الدرهم وجه ظاهر الرواية انه اجتمع في الخد سمسان فخير
 التسمية الاولى لمنع الزادة عليها وبعبارة التسمية الثانية لمنع النقصان عنها علما بالسبب من هذا الاولى من
 الرجح بالمصحح ولو خاطه في اليوم الثالث فالمصحح انه لا يجاوز نصف درهم عند لي حصة فانه اذا لم يرض
 ساخره الى العقد بكر من نصف درهم فاولى ما بعد الخد الى الصحيح عندهما انه يفسد نصف درهم لا زاد عليه

قول وقال لا يجوز بناء على الموقوف عليه وبه جمهور الفقهاء لا جاره وهذا لان الاجر انما يجب تسليمه للدار والدار
من غير عمل لا بدري وقت التسليم ان يسكن فيه حداد او حتى حره من ارضه وخالها حتى حره من فدان ارج
محمولة وقت التسليم بخلاف خطاطه الروميه والفارسيه لان الاجر لا يجب هناك الا بالعمل الجماله لا متى عند
العقد فصار الاصل عندهما ان الاجر متى جبا للتسليم من غير عمل لا بدري وقت التسليم انما يجب نفسه
العقد ولاي حنفه رضي الله عنه ان هذا احسن من عند من يحملون صحته في وجوب القول بصدقه كما في
الفارسيه والروميه وهذا لان السكنى وعمل الحداد من محملان وكل واحد منهما عند الافراد صحيح
فلذا عند الجمهور والغالب الاجارة لا تنافي لهما مسروعة للحاجة والظاهر لا يعلو على الاشياء فاداء
الاشياء زالت الجهالة والتمكن من غير اشياء ليس اصل بل هو العوض والاحراز من العوض غير واجب
ولو تحقق ترك الاشياء واحصى الى محاب الاجرة المكن تحت المسعر وهو المقابل لادنى العمل ان الفصل لا يجب
بالسكنى قبل جبا قبل نصف الفصل وقبل نصف كل واحد منهما فلا يمكن الجهالة بكل حال فصار الاصل
عنده ان العقد اذا اشتمل على شيء معلوم بدل معلوم فمضمونه زيادة الدار فان العقد يقع على
الاصل المعلوم والفصل معلق باختيار الفصل في الموقوف عليه **باب اجارة العبد**
ما فرغ من بيان احكام معلق بالحر ستر في بيان احكام معلق بالعبد المحط الدرر عن الحرفاء ط
ذكره عن ذكر الحر لذكر **قول** فلما بد من اسرارها فان قلت المستاجر في ملك منافع من منزل المولى في منافع
عبد للمولى ليسا فيه فلهما اذا لا يكون لرسا فيه فقلت انما سافر المولى بجده لانه مملوك فبسته وهو
لا يملك وجبه **قول** وحارستنا جرحه عيدا محجورا الى اخره والجواب الصبي المحجور كذلك فان الصبي المحجور اذا اجر
نفسه وسلم العمل كان له الاجر لانه غير محجور عما سفعه ولهذا يملك قبول الهبة وجواز الاجارة بعد الفراغ
عن مفعله بصل الاجر الذي يحق له ان يصور به ان اجار المثل فان عسى العبد في نصف المدة نفذت
الاجارة واخار للعبد فاجرها مضى للمولى وما سبقت للعبد لاجرة المولى ثم اعطى في نصف المدة للعبد
الخيار فان فسح الاجارة فاجرها مضى للمولى فان احرارها سبقت للعبد والفضل للمولى لانه هو العائد
ذكره فاضى خان **قول** والعاسر لا يجوز حتى يسلم العبد عن العمل ومنعه لا يجب لاجره على المستاجر
فما سأل ان المساجر صار عاصا للعبد لا يستعمل الاجرة لا يجب على الغاصب كما اذا هلك العبد يعني اذا
هلك العبد وقت استعمال المستاجر اياه فخر اذن المولى بحج القمعة وول الاجرة بالاساق **قول** ومن
غضب عبدا فاجر العبد نفسه فلهما اجارة العبد نفسه لانه لو اجر الغاصب العبد كان الاجرة له لا للمالك فلا
ضمان عليه بالاساق **قول** وقاله ما موضح لان اكل مال المالك بغير اذنه فيكون ضمانا كالزيادة المتولدة
من العهر المغصوبة اذا ابلغها الغاصب **قول** على ما مر سابقا الى قول وجهه لا تحسان ان التصرف
مافع الى اخره **قول** ولم اى لا يحنه رضي الله عنه ان الضمان يجب بالاف مال محرز بغيره انه ابلغه الا غير

موقوف في حق المثل لا يضمن كمنه السرقه حد القطع وهذا لان النجوم انما تستل احراز والاحراز انما تست
سد حافطه كند المالك وما به ويد المالك لم يثبت عليه ويد العبد ليست يد المولى لان العبد يد الغاصب
حتى كان مضمونا عليه ولا يحزر نفسه عن الغاصب فكيف يكون محزما في يده ولا ان احزر يد مفعله العبد
ولو ابلغ مفعله ان يستعمله في عمل الاعمال لا يضمن فكذا اذا استهلك يد المولى **قول** وان اضر المولى لاجر
فاما احسنه اخذه لانه وحده على ماله ولا يلزم بطلان النجوم بطلان الملك كما في مضاب السرقه بعد القطع
فانه لم يبق موقوفها حتى لا يضمن بالاداء وسو الملك **قول** وكوز مضاجره فمضمونهم بناء على انه نافع محض
قول عن المحراز وهذا لانه ان لم يصرف السهم المذكور او لا الى ماله العقد كان الداخل في العقد شهرا
مكرا من سهمه وعمره وهذا فاسد فلا بد من صرفه الى ماله العقد عن المحراز **قول** او بطر الى بحر الحاجة
بناء على لير الاقدام على الاجارة دليل بحر الى ملك مفعلة العبد فوجب صرف السهم المذكور او لا الى ماله
فضاء الحاجة الماحدة **قول** فالقول قول المستاجر لا يجب الاجرة وان جاء به بالحد وهو صحيح فالقول
قول الموجه لا يجب الاجرة لانهما اختلفا في امر محتمل فخرج بحكم الحال وهذا المعنى وهو ان الحال معلوم موقوف عليه
فعند الاسماء يرد المحلف الى الموقوف عليه فان قلت الحال يصلح للدفعة لا للاستحقاق لم لو حاء المستاجر العبد
وهو صحيح فالقول قول الموجه حتى يستحق الموجه مطالبة المستاجر لاجرة فان الحال غير موصوفة لال المدة ما
ثبت حتى كانت موصوفة للاستحقاق فما وجهه قلت لم يستل الموجه استحقاق لاجرة مجرد الحال ههنا بل يستل
استحقاق لاجره هذا العقد وتسليم العبد اليه في المدة ولكن المستاجر يدعى ما سأل في الوجوه فخرضا بعد طر النسب
الموجب للاستحقاق والظاهر ساهد للموجه ان كان **قول** اصلا لا خلاف في حرمان باء الطاحونه واقطاعه
فان مستاجر الرحي اخ اختلف مع صاحب الرحي في حرمان الماء في المدة فان القول قول حرسه له الحال فكذا الواقع
جاربه ولها ولد وقال المولى اعفقتك بعد ما ولدك الولد في ملكي قال الجارية لا بد قد اعفنتني قبل ولاده وقد
اعفوت لذي اعفاني فالقول قول من كان الولد في يده واعسار البذل ليس الا حكمه الحال وكذا لو باع سحابة بامر من
السابع تحت الاسجار وزل البمار والمشرى يقول اسيرت الاسجار مع البمار فالواسط لكان البمار في يد البائع
فالقول قوله وان كان في يد المشرى فالقول للمشرى اعلم ان الحال لم يملك حجه عندنا يصلح مرجحا اذا المرجح ادا
انما يصح بالانصاف حجه لما عرف في الاصول **باب الاختلاف** لما ذكر احكام اساق
المعاودين وهو الاصل في هذا الباب احكام اخلافها وبها الفرع لان من اختلف انما يكون بامر عارض **قول**
فالقول لصاحب التوبى مع مضمونه وقال من لم يرد القول للصانع لانهما اختلفا على الاذن في الصحيح من التوبى
يدعى عليه خلافا للضميمة او ليست الحمار لنفسه وهو منكر لذكر القول قول المنكر ولكننا نقول ان من سئل
من جهته كما قال في المنس **قول** معناه ما مر من مالى فسل اب لاجارة الفاسدة في مسئلة من دفع الى خاط
لوا الحطة فمضاه **قول** وفي بعض النسخ اى سح القدرى **قول** ان كان الرجل حرا فله حريته لرجل حرا فله حريته

وقيل جرف الرجل من بينه وبينه معاملته اخذ واعطاء كالحاط عطف لك الموت جرة ففعل خ لك مرارا ونفسه
المستله على قول لي يوسف اذا كان الرجل عاملا في قضا را كان يدفع اليه الموت جرة يعطاه دفع الله
لوما في هذه العود ولم يعطاه فقصه فله اجره على عمله وجعل الدفع المطلق بناء على المعاملة السابقة
ما لم يستل الرجوع عنها وعلى قول محمد ان احدها كانا واصبب حمل الحصان بالاجر والافلا فال
سبح الاسلام وعلمه الفتوى في الكافي القول المنكر بالاجارة لان المنافع لا تقوم الا بالعقد بخلاف ما لو
دفع الى اخره عناء اخذنا فقال البدافع قرض وقال الاخره به فالقول قول من يدعي العرض لان العين
مقوم بنفسه فلا حد يدعي الا براء في ذمته **قول** والجواب عن استحسانها وهو ما قال ابو يوسف جزمه
لان سببها منها الى اخره وما قال محمد لانها فاقحة الحائز لاجله الى اخره وجواب عن حصة رضي الله عنه للظاهر
مصلحة الدفع لا للاستحقاق الحاجة هنا الى استحقاق الاجر **باب فسخ الاجارة**
فاخر هذا الباب ظاهرا المناسبه لان الفسخ بعد العقد لا محالة **قول** بضمه بالسكنى انما قد بالاضرار
لانه اذا كان لا يضر بالسكنى محوما اذا كان في الدار حاطة للجمال لكن لا يفسخ به في سكنها وسقط ذلك الحاط
للسكنى ولانه الفسخ لان العقود عليه المنفعة فاذا لم يمكن الخلل فمالم يثبت الخلل **قول** وانما يوجد
سببا فسخا فكان هذا عيبا حاد ما حصل العيب فوجب الاجارة كما في البيع فهدا ايدفع سببه مرد على الاجارة
منه هاته البيع وهي لم يفسخ الاجارة عند لازم ان العيب اذا حدث في البيع بعد ما مضى المسمى لم يرد
فكان يفسخ لمراده سبب العيب الحاد بحد القبول ايضا والحكم للمستاجر ان يفسخ الاجارة
بسبب العيب الحاد فاجاب عنه بهذا ونفسه الجواب هو انها محلفان صون ولكن يفسقان معنى وهو ان
العيب الحادث في الاجارة وان كان احد العيبين صون وهو قبل القبض معنى لما ان المنافع هي العقود عليها
يوجد سببا فسخا فكان العيب الحادث فيها وان كان بحد ففسخ الدار فهو قبل قبض العقود عليه الذي لم يوجد
بعد فكان هذا عينا حادنا بعد العقد قبل القبض انه وجب الخمار في البيع فكذا في الاجارة **قول** واذا مات
احد المتعاقدين وقد عقد الاجارة لنفسه انفسه قال السافعي لا يفسخ بموته ولا بموت احد منهما شاكرا
على المنافع كالاعمان العامه بم العقد على العمل لا سطل بموت احد العاقدين كذا العقد على المنفعة ولنا
ان العقد سعة فبما سعة فبما سعة ما حدث من المنفعة فاذا مات المورع فالمستحق بالعقد المنافع التي
حدثت على ملكه وقد اتى ذلك بموت ففسخ الاجارة لقوم العقود عليه لان رضى الدار سطل الى الوارث
والمنفعة حدثت على ملك صاحب الربة واذا مات المستاجر فلو بيع العقد بعد موته امامه على رجل خلف الوارث
والمنفعة المحررة لا يورث اذ الوارث خلافه فلا يتصور الا ما سقى ومن يكون ملك الوارث في الوفاء اول
وخلف الوارث في الوفاء الثاني والمنفعة الموجودة في حقه المستاجر لا يورث الذي حدثت بعد موته
لم يكن يملكه له لخلف الوارث فيها فالملك لا يسبب الوجود واذا ساء الوارث عن طلاق العقد فله

باب فسخ الاجارة

كعقد الكايج يرفع بموت الزوج لان واريه لا يحلفه فيه **قول** وان عقد الخمار لا يفسخ بموته كالوكيل
والوارث الوصي المولى الوكيل بقائه المستحق عليه والمستحق قوله ويصح شرط الخمار في الاجارة
ويحبر اول المدة من وقت سقوط الخمار وعند السافعي لا يصح لان شرط الخمار لنفسه ولا بد له من شيء
من العقود عليه في مدة الخمار وذا ما منع من الفسخ اذ رد كل العقود عليه بالفسخ حتى الخمار ولا تقدر
المستاجر على عقد العقود عليه على الحال لو كان الخمار له ولا تقدر المورع على التسليم على الحال انما لو كان الخمار له
خلاف البيع تقويمه بالاصح انما عقد معاوضة لا يستحق الفسخ فيه في المجلس ويحتمل الفسخ بالاقالة يجوز
شرط الخمار فيه كالبيع وهذا لان شرط الخمار انما است في البيع لرفع العيب بالبروى فيه اذا البيع يقع بعده
فالسعي اسل الخمار فيه بعد دفعا لهذا الحاجة والاحسان في هذا كالمسح لا يفسخ فيه واما عيب فيها ففسخ
الخمار فيها دفعا للضرر ومعا للزوم بخلاف الصنف التسليم لان شرط الخمار يفسخ تمام القبض المستحق العقد
اد القبض بانتم اذا كان بناء على الملك والخمار يمنع الملك فوات العقود عليه في الاجارة لا يمنع الرد بخمار
العيب فكذا لا يمنع الرد بخمار السوط بخلاف البيع وهذا لان تسليم الكل يمكن منه فشرط وهما غير ممكن فلا
يشرط للضرورة ولهذا جبر المستاجر على القبض في اسلم المورع بحد مضى بعض المدة لان الخمار لو ساء انما ثبت
لفرق المصقة في العقود عليه والحق كالمو قح وقع مفرقا فانه سعة فبما سعة فبما سعة فبما سعة فبما سعة
الجزء الثاني من المنفعة مسحا بعد آخر وما ملك بعد من بعد التسليم في حال العقد من لا يورث في آخر
وعند السافعي رد للمستاجر حتى الفسخ فيما بقي لان المنافع عنده كالاعمان فاذا مات بعض ما ساء العقد
قبل القبض بحد فيما بقي اتحاد المصقة كما لو استمر شيء فبذلك احد ما قبل القبض اما الفسخ بالعيب
فما لا يجاوز لو استاجر اذ اوفد بها عيبا بفسخ بالسكنى فله ولانه الفسخ لان العقود عليه في هذا
الادب المنافع وما يورث سافعا فواو من العيب بلون جاد ما قبل القبض فوجب الخمار كما اذا حدث العيب بالبيع
قبل القبض المستاجر اذا استوفى المنفعة مع العيب فقد رضى بالعيب فله ان يفسخ العقد في البيع وان
فعل ما ازال به العيب فلا خمار للمستاجر لان العيب وذا لم يفسخ العقد بحد سعة فبما سعة فلم
العيب في العقد لا يفسق الخمار **قول** ونفسخ الاجارة بالاعذار عندا وعند السافعي لا يفسخ بالاعذار
وانما يفسخ بالعيب المنافع كالاعمان الموجودة عنده فكان العقد عليه ما كالعقد على العمل فكذا لا يفسخ البيع
الا عيب فكذا الاجارة ولنا ان العذر في الاجارة كالعيب حاصل قبل القبض في البيع وهذا لان العقود عليه وهو
المنافع لا يفسخ بفسخه الا لا سفاء والاجارة يفسخ بالعيب حاصل قبل القبض فيفسخ بالعذر الحاصل
قبل القبض الجامع بينهما عجز العاقد عن المضى فوجب العقد الا بضرر زائد لم يستحق به فبذلك حق
الفسخ دفعا لذلك الضرر وهذا يفسر العذر عندنا الذي لم يفسخ بالعذر انما يفسخ به لوجبه
فسكن الوجع او لفسخه ولعمه فاحلعت منه او مات فلو لم يكن في كذا عذرا وبينا العقد كان ضررا يبيتن

بعضه

قوله فان الاجارة بغير لقوات المعقود عليه وهي منفعة السكنى ونحوه قبل القبض فصار كهلاك العبد المستاجر قبل ان يفسخ العتد وهو الاصل لان المنفعة قد قامت على وجه مرسوم وعودها فسيانها اناك العبد المستاجر اذا لم يوجبا بفساخ العتد ونقض الاصل لان الاجارة في الرمي لا يفسخ بانقطاع الماء وروى هشام عن محمد بن جهم الله انه لو استاجر بيتا فانهدم فبناءه الموجه واراد المستاجر السكنى في هذه المدة فليس للموجر منعه من التسليم وكذلك ليس للمستاجر من حق القبض في هذا دليل على ان العتد لم يفسخ ولكنه فسخ ولا اصل الموضوع مسكن جذا نهضام البناء ساقى فيه السكنى بفساد القسطا في العتد ولكن لا اثر على المستاجر لعدم كونه من الاصل في عتد الوجه الذي قصد به الاستجار ولو انقطع ماء الرمي المتعقد مما يفسخ به فغيره لم يفسخ من الاجرة حصته لانه بقي شيء من المعقود عليه فاذا استوفى لزمته حصته ومن استاجر مكانا في السوق للتخذه فانه ليس في هذا عذر ولما لم يفسخ الاجارة لانه استاجر في الاستجار به وهو بضرر راناء العتد بعد ما افسس ضررا لم يلزمه بفسخ العتد وكذا لو اوجرد كانا او دارا ام افسس لزمه دن لجان او سان او اقرار او لاما له سواء ولا يقدّر على قضاءه الا بمثل اجره فهذا عذر يفسخ به الاجارة لان في ابقاء العتد ضررا لم يلزمه بالعقد وهو الجبس الى سقوط حق المستاجر عن العتد فان لم يفسخ لزمه الجبس القاضى اخ اخلق بالحق المستاجر بل باخر الجبس الى ان يفسخ الاجارة فلت القاضى لا يصدق في الاقرار له الا من غير المستاجر بحسبه لهدام العتد اذا احق بفسخ الاجارة بفسخ العتد واحتاج فيه الى الفسخ بذكر محذور هذا بصل في شيء من الكتب واسرار الكتب متعارضة في بعضها سائر الى ان يفسخ بفسخ العتد وبما اخذ بعض المشايخ وهو الصحيح اذا اصبحت الى الفسخ على ما عليه اسرار عامة الكتب هل سافر صاحب العتد بالفسخ واحتاج فيه او احتاج فيه الى قضاء القاضى او رضا العاقد الاخر ذكر في الزادات انه سطر العتد او الرضا واسار في الجامع الصغير وفي الاصل الى انه لا يسترط العتد ولا الرضا عامة المشايخ الذين شرطوا العتد فيلقوا في ذلك فقال بعضهم بذكر في الزادات ان يحمل على عذر كتمان الاستسقاء كاجابة الحق الموجر دن وهو يدعي انه لا وفاء له الا من يحمل اجرا لانه كتمان يكون له وفاء من غير المستاجر محتاج فيه الى العتد ليردول الاستسقاء بالفسخ ونظير العتد وما ذكر في الاصل والجامع الصغير محمول على ما اذا كان العتد واضحا لا استسقاء فيه فلا احتاج الى القضاء ومنهم من قال في المسئلة روايان وجه روايه الجامع الصغير والاصل ان العتد عتد له العتد المحاصل قبل القبض الوجه الذي سوي بقرره وفي الحب قبل القبض لا احتاج في الفسخ الى القضاء والرضا كما في شيخ العتد وجه ما ذكر في الزادات وهو الاصل ان هذا فصل محمد في سقوط القضاء والرضا كالرجوع في المحبة وطريق القضاء ان يفسخ الموجر الدار او لافاد اناج وهو لا يقدّر على التسليم لخلق حق المستاجر فالمسرى يرفع الامر الى القاضي يطلب منه فسخ او تسليم الدار اليه فالقاضي يفسخ البيع فيفسد البيع ويفسخ الاجارة وانما يفسخ القاضي الاجارة قصدا لانه لو بفسخها فصار لا يفسخ البيع فيكون البيع باطلا لخلق المستاجر قصدا وانه لا يجوز وجب بفسخها بفسخها **قوله** ومن استاجر دابة فلهما فروعها ما اراد ان يتخذ هذا

قوله ١٢٩ هذا عذر لانه لا يمكن استسقاء المعقود عليه الا بالترام ضرر وهو تحت السفينة حيث لم يفسخ دفعا لهذا الضرر عن نفسه ولانه عتد على سبيل عتد عليه السفينة بملك اسبابه او لقوات مقصوده فربما يكون مقصوده الحج او طلب الخرم او التجار فذهب فيه واحضر غيره او حصلت ملك التجار هذا ولو اراد المتكاري لم يفسخ دفعا ليس عذر لانه يمكن انشاء المعقود عليه من غير الترام ضررا بان يقيم غير مقام نفسه في الخروج مع دابة فصحت غلامه او بغيره مع دوابه وان مرض الموجر فعقد فليس عذر على روايه الاصل لانه يمكن ان يرسل بغيره سولا سحر الدابة وروى الكرخي انه عذر لانه اذا مرض عتد خروجه باضمان وغيره لا يقوم مقامه الا بضرر دفع عنه عند الضرر وخلافه اذا اراد ان يعذر لانه يمكن الخروج فاذا ابرك اخصانه فحمله ان يقيم غيره مقامه ومن اجر عتد ايم باعه فليس عذر لانه لا يلزمه الضرر بالمضي على موجب العتد وانما يقوم به لا يسترع وهو امر زائد ولو بفسخ الاجارة به لما سكت الاجارة انما او بطلت جوارح الناس **قوله** فاس من ماله الخيط والمخط الى اخره فان قلت الخياط موصل الى الخياط بالمحط والمفروض لا يعجز عن اكتسابها فكيف يحق اقلاسه قلت ما قبل المسئلة في الخياط يعمل بمسئلة في سائر نفسه ثم يبيع السابك هو عرف اهل الكوفة الخياط الذي يعمل للناس في بيعه عن ذلك ان يظهر خياله عند الناس فيحتمل ان يبيع ما عليه وتسليم العمل اليه **قوله** ان الواحد لا يمكن الحجج الى اخره بخلاف ما لو استاجر دابة كانا لفسخ فيه الطعام فدا له ان يفسخ في سوق الصاير فهذا عذر لان النجاسة الاولى بما لحقت فيها خسران العمل لا من من نفسه متعذر لجعل عذرا **مسائل في منشور** حصص الزرع خرة وحصصا الزرع جميع حصصه وبما الزرع المحصود واريد هنا ما سقى الارض من اصول القصب المحصود لهذا في المختار **قوله** فلا ضمان عليه بناء على ان هذا السبب ليس بشرط وضمان بطريق السبب عند التعدي في السبب الا يرى من جهة اخرى اياه فوقع فيها انسان فذلك لا يضمن الجاف لانه غير متعذر ولو دعي في ملكه فاحصا بفسا او لا فذلك يضمن لانه من انشاء فلم يوقف على التعدي وهذا لان المباشرة عليه فلا سطر حكمها عند راما التسبب فليس حمله فلا بد من صفه العتد وان لم يلحق بالعتد واحدا من الحصصا هذا مساج وليس تجدي فلا ضمان في التلف اليه قال سمس السرخسي في هذا اذا كانت الدراج هاد به بالنور ضرر هذا اي سكن في ساحة هاد به من هدايا الهام اي سكن حبل او النار لم يضر لانه لا يفسخ له في خسر الدراج فاما اذا كانت الدراج مضطربة بفسخ ليعتد لانه موود النار في اليوم الرابع يعلم ان النار لا تستمر ارضه ولكن النج يذهب بها الى الارض الجيران فصار كانه القاهها في ارضهم **قوله** من طرح عليه العمل بالصفه صورة المسئلة اذا كان للفسا او للفسا دكان معروف وهو رجل مسهور عند الناس له وجاهة ولكنه غير خادق ومعتد في كانه رجلا حادقا لفسا الصاير العمل من الناس وبعدها ذلك الرجل على ان ما اصابا من شيء فهو بينهما بصفان والفسا سانه فاسد لان راس مال صاحب الدكان المنفعة وبما يصلح راس مال السرة ولان المسئل للعمل لكان صاحب الدكان فالحامل احمه بالنصف وهو محمول لان الاجرة اذا كانت

مصنف يخرج من عمله كان محمول لا محالة وان كان المسفل هو العامل فهو مستاجر موضع حلوسه من كانه
مصنف ما فعل ذلك محمول ايضا والطحاوي اخذ القياس في هذه المسئلة وفي الاستحسان يجوز بناء على
ان هذا سره قبل ان يشرط ان يكون الخارج من عمل الملمذ بينهما على العسكرة والصحة لذلك الامارات الشرعية
في المسفل صحت السرة في المسفل ايضا **قول** وكذا اي يجوز اذا لم ير اللفظ اي المهاد وهو الفرائض والذات واخلاق
السجاد وهو كل ما القسمة عليك من كساء او غيره والجمع **قول** كرد الماء اي كرد مسل ما سرت من الراوية
الى الراوية فانه حازر لا ينفق ليعامل الناس فان قلت مطلق العقد صرف في المتعارف والمعاد انهم بالكون
والاردون يردل وسير بون الماء وردن فدل عليه فلت العرف مشرك فرد الزاد معتاد عند البعض كرد الماء فلا
يترك العمل بالاطلاق خاصة **رد كاه** **المكاتب** اورد عند الكتاب
بعد عقد الاحاق المناسبة ان كل واحد منهما عقد يستفاد به المال بمقابلته بالسري على وجه يحتاج فيه الى
ذكر العوض لا يجازي القبول بطريق الاصاله وقدم عقد الاجارة لانه اشبه بعقد السج من حيث التملك السرايط
وجرانه في غير المولى وعنده المكاتب محرر يد في الحال ربه عند اداء المال مدارا لركب على الجمع ومنه كتب الكتاب
لانه صحيح الحروف في ضم بعضها الى بعض والكتبة الطائفة من الجيش سمي هذا العقد الذي جرى بين المولى وعنده كتابة
لانه لا يكون عن كسبه الوصف عادة وركنهما الاحاق القبول حكمها صرور من العدا حصن نفسه ومنافع نفسه
من سده حتى لا يسل على عليه وعلى اكسابه سبيل سراط جوازها قيام الروح المحل فلو كانت مملوكة ولو صغيرا لعقد
بمال حال وموجله ومسمى وصل العدا وقال جعلت عليك كذا اتود به محوما اول البج كذا واخره كذا ان ادته فاستجر
والا فحقن صحر ولا يحيط بشي اعلم ان الكتابه جانته لقوله تعالى الذين يتخون الكتاب بما ملكت ايديكم فكانت يهيم
ان علمتم فيهم خيرا وهذا ليس امر احاق بياق العقما وقال ادود ومن يابعد اد اطلب العدا من مولاه ان كاسه
وقد علم المولى فيه خيرا احب عليه ان كاسه لان لا يرصد الوجوه لنا ان هذا امر يرد في السدسة متعلقة بهذا الشرط
وقال بعض محشاهنا الامر قد يكون لسان لا ماحه والجواز كقول تعالى اذا خللتم فاضطادوا **قول** ان علمتم فيهم خيرا
مذكور على باق الحادة لان المولى انما يكتبه عده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا ضعيف لان في الغالب الشرط اذا اناحه
ما سده دون هذا الشرط والمراد بالخبر ان انصير بالمسلمين بعد الحق فان كان يضربهم فالفضل لرا كاسه ولو فعله صح
وصل جمر اي فاء وامانه وحلاها ولا فرق بين العدا والامة والكبر والصغير اذا كان يحفل السج والسلك لان
قوله مما ملكت ايديكم منكم منكم **قول** وفيه اخلاق الصحابة اي في وقت غنى العدا قال ان راب رضى الله عنه
مسل قولنا وقال على رضى الله عنه بنو سعد ما ادى قال ان بنو سعد رضى الله عنه ادى ادى قدر رضى الله عنه بنو سعد
زاد على ذلك يكون المولى غير ما رضى الله عنه وقال بنو سعد رضى الله عنه بنو سعد رضى الله عنه بنو سعد رضى الله عنه
واما احمر اقول ان بنو سعد رضى الله عنه بنو سعد رضى الله عنه بنو سعد رضى الله عنه بنو سعد رضى الله عنه
دنانير فهو عند بعض المكاتب اداء المال **قول** وقال السافعي لا يجوز حلاله ولا يدس من بناء على انه عقد سدا لا يترد

على داه لانه كان حلو كالا فقدر على شيء وفي ما لا يسر لاسيت العدة على الكسنة على مال كبير والعج الطاري بطل
الكتابه فلان يخرج انعقادها اولى بحلاف السلم الحاق حصار عدا كانه عقد جرى بين الحرين والظاهر هو
القدرة على ما التزم لكونه اهلا للملك على العقد وقد قام دليل القدرة وهو الاداء على العقد والظاهر هو
من غير مد الباعيل والسحيم فلما زاد على النص الراي لان البذل في الكتابه محقود به كالتهم في السج حتى صح
الاستدلال به قبل القبض والعدة على تسليم التمسك بشرط الصحة السري فان من اشترى شيئا من سائر الناس عده
عقد فكذا القدرة على تسليمه لكونه لا يشترط بخلاف المسلم على اصلها لان المسلم فيه محقود عليه والقدرة على
تسليم المحمود عليه بشرط فان من اشترى شيئا من سائر الناس عده لا يجوز فسطا الاجل في السلم ليست القدرة على التسليم
بالتحصيل في المدة ولان الكتابه بعد اداء ملكه فالظاهر انه لا يصح على عده ولا يطالبه بالمعلم مدرقه عليه
لان انه لا يترك الاجل لكونه مفضلا في اخر المطالبة كما كان في اصل العقد بخلاف السلم لانه مبني على المصانعة للملكه
فالظاهر انه لا يجوز عند بوجه المطالبة بحقه **قول** وفي الحال كما اسج من الاداء ورد في الرق للعبودية او البذل
في زمان الوجوب **قول** ويجوز كتابه العدا الصغير اذا كان يحفل السج والشرا لان قوله مما ملكت ايديكم
سليم الكل قال السافعي لا يصح كتابه العدا الصغير لانه ليس باهل له ولما انه اذا كان عاملا كان جاهل القبول
واذا وجد الاحاق القبول صار موكالا لكبره لان المصروف في محض حق فصار كقبول الحصة فان كان صغيرا لعقد
لم يحل ان الكتابه لا يحفل الاحاق وهو لا ينافي عقد معاوضة والذي لا يحفل للسج اهل القبول فان كان لا يحفل
وكاسه لم اداها عنه رجل فبطل المولى لم يحتج لان اداء البذل كما تصور في عقد معتد في عقد باطل ورد
المال على صاحبه لانه اداه باعسار سبب باطل لو قال المولى لاديت لي الفاقس حرا ولم يعلم واقص على قوله
كاسك ادى الفاقس لاديت الحق عند اداء حكم العقد وحكم العقد سبت بدول النصح به كما في السج ولو قال
لعده جعلت عليك الفاقس لاديت الحق عند اداء حكم العقد وحكم العقد سبت بدول النصح به كما في السج ولو قال
صح استحسانا والقياس لا يصح لان ذكر الجحوم فصل في الكتابه عند ما يجعل وجود ذكرها كعدمها في قول
جعلت عليك الفاقس لاديت الحق عند اداء حكم العقد وحكم العقد سبت بدول النصح به كما في السج ولو قال
في العقود للمعاني لا يرى للمضارب بشرط كماله لرب المال مضاعفة وسرطه للمضارب فراض وهو جدي معني
الكتابه هذا لان معني الكتابه سده وعاده هذا وعند الاطلاق يصح بعقد النفس راوي **قول** فاد اذ كنت
الى الفاكل لم يهر ما به فانت حر وهذه مكاسه في رواه اي سليمان رحمه الله تعالى على السج يرد على الوجوب وذا
ما الكتابه وهذا لانه لا يحفل اذا انما يكون عند الوجوب في رواه اي حفص بن جهم الله لكون مكاسه بل يكون اذا
كما لو علق بالاداء من ان قال لاديت لي الفاقس حرا **قول** واذا صححت الكتابه حرج المكاتب غير المولى الى
اخر لان موصلا الكتابه ما لكه السدي حق المكاتب لهذا لا يمنع المولى من الخروج للسفر ولو شرطه عليه ان يخرج
كان السراط باطلا لان ذلك سبت له لصره في هذه الملكة ومقصود المولى من اتيان هذه الملكة له ليعلم من اد البذل

بالكسب وربما لا يمكن من الاداء الا بالخروج من بلد الى بلد **قول** ولانه عقد معاوضة فمقتضى المساواة
 بين العاقدين اصل البدل يجب للمولى في ديمته بنفس الحق ولكن صحف لانه ملكه فيه الا بالفضل لانه سوته
 في ديمته مع المتناهي في المولى لا يستوجب على عبده دنا ولهذا لا يصح الكفالة به فثبت للعبد بماله ملكه
 صحفه ايضا فاذا اتم الملك للمولى بالقبض يتم المالكه للعبد ايضا وبما المالكه لا يكون الا بالحق فيحق
 لغيره وان اقام المالكه **قول** لانه الحق لانه لا يمكن ايجار الحد لقاء الملك رضى محض الحق ويكون
 الحق لها لانها صارت اخضر بكسبها واحزابها للسوسل الى المقصود بالعقد وهو الحرة ماداء البدل ينافي
 المضح لمحقه بالاحراء والاعيان ولهذا لو اسحق لانه عزم المسمى الحق وقصد الولد والمنة
 ولو كان حكم المنفعة لما عزم **قول** وان جنى المولى عليها لزمته الخمار وان ابلغ بالاله اعزم لانها لما
 صارت اخضر بنفسها واحزابها وكسبها صار للمولى كالجنى في حقاها معزم كالجنى **فصل في المكاتبه**
الفاسدة احراقها سده عن الصححة لان الفاسدة ناقصة عن الصححة وصفا فكانت محطمة عن سده
 الصححة الاصل لم ياصلح ميرا في النكاح صلح بدلا في الكتابه لانها مبادله مال بالدين في الحال مقابل
 مثل الجور وهو ليس كالفاسدة كالنكاح **قول** واذا كان المسلم عبده على غمرا وخبره برأه على وجهه نفسه فالكاتبه
 فاسده لانه ماله له بما في حقاها فلا صلحان بدلا كما لا صلحان ميرا ففسد العقد لان اسمه ماله ليس بمقوم في عقد
 يحتاج الى تسمية البدل كالتسليم وانما لا يفسد النكاح لان تسميه بالاصلح ميرا جعل كعدمه وعدم التسمية يفسد
 النكاح واما القمه فلا يفسد لانها ما ان يكون حر الدارهم وطورا يكون من الدنانير وقد رآه بحلف
 مقدارها ما خلا في المقومين وصفا فصار ان الجماله فاحسبه وصارت كالموكاسه على يوت ودانه وان لا يجوز
 لان الثوب الدابة احنا من حلفه وما هو مجهول الجس لانه في الذنب كما في النكاح ولان موجب الكتابه
 الفاسده القمه فكون ذكرها صصا على موجب العقد الفاسد فكان يصصا على الفاسد فان قلب لوكاسه
 على عبد وسط او عبد مطلق يجوز ان كانت القمه بحسب هذه التسميه حتى لو اتى بقمه عبد وسط عبر على
 العبول فلت القمه فمما عزم بصدقه كصد لا حكم المكان التصريح بالقمه وكحسب حكما لا قصد لان صرح بالعبد
 وقد ثبت الشيء حكما وضمنا لغره وان كان لا يثبت قصد كسج الاجنه **قول** وقال زفر لا يعتق الا اذا فقه
 نفسه لان البدل في الكتابه النابذة هو القمه فانما يعتق المكاتب ماداء البدل له ماداء غير البدل كداني
 المبسوط **قول** لا يصح المسمى بزاد عليه لا يصور في الكتابه بالقمه وكذا النكاح والحبر لانه لا يصح
 المسمى لا تصور النقصان الزيادة فالعض المسمى هذه المسئلة مسمايه غير متصله بالاول وهذا
 كمر كل بعبده على الف درهم ورطل خر فاذا ادى ذلك عتق سواء قال اذا دنت الى فاسد حر او لم يقل ويجب
 عليه الزيادة ان كانت القمه اكروا ان كانت فممنه اقل من الف ليسر الفصل والعامتهم مسل ما من
 في المتن اعلم قمه العبد انما تعرف ما حد الامر من ايمان بصادق على لزم ادى قمه العبد او سقوط المسمى

وان اختلف المسمون في ذلك فلا يعتق ما لم يود اقصى العتق لانه المسمون في هذا وقد سكر هذا اختلف
 ما لو كاسه على يوت فانه لا يعتق ماداء يوت لانه لا يوفى على اداء المسمو حقيقه فاسم المسمى كاسا
 مادى ياول غره فان قلت المسمى يوت هذا الذي دى يوت حقيقه فمستحق كاسه على خمر فادى
 قلت نعم المسمى يوت لكن الساب متفاوتة فادى فادى حاشا فلا وجه لعتق هذا المسمى يوت لانما يعتق
 بمسلم ما يصلح له او العبد يصلح له ولا ولهذا كان بدلا في العقد الفاسد اما المسمى فلا يصلح له كالحال **قول**
 وكذلك كاسه على شيء بعينه لعبد يجر لانه لا يقدر على تسليمه والمراد به شيء سحران بالعتق كالمسمى
 والعبد والمكمل الموفى حتى لو قال كاسه على هذا الف درهم وهو لغره جاز ان الكتابه لان المقود لا سحران
 في عقد المعاوضات فانما عقد العبد بالف هو دى في ديمته يجوز وروى الجس عن حقه رضى الله عنه بما انه
 يجوز حتى ملك هذا العتق واداه الى المولى عتق لرغج عن ادائه رده المولى في الرق الى المسمى ما لم يسمو ويدريته
 على التسليم بما حذر له من الملك فانه هو موهومه فصص التسميه كما في الصداق فانه اذا سمي عبده غره يصح التسميه
 وجه ظاهر الروايه ان العتق في المعاوضات محفود عليها والعبد على تسليم المقفود عليه شرط صحة العقد
 في العقود التي تحتل الفسخ وملك العتق ليس مقفودا للعبد فلا يصح تسميته ككاف اذا كان لبدل غير عتق لانه
 مقفود به فلا يسترط القدره عليه ولهذا حور بالكتابه الحاله وبخلاف النكاح فسترط صحة التسميه على كسج
 مالا مسموما الا ان يكون مقفورا والتسليم اذا القدره على تسليم ما هو المقصود بالنكاح وهو النسخ ليست بشرط
 لصحة العقد حتى لو بروج بسمه يجوز وان كانت المقفود معدومه فعما ليس مقصودا الى **قول** ولو اجار
 صاحب العتق لكان عتق خذره لانه يجوز لانه لو اسرى سائما لغيره واجازة الغره مع انه منى على المصافه بالكتابه
 وهي منته على المسامحه الى **قول** وعن لي حقه رضى الله عنه انه لا يجوز ان اجاز لانه انفسد ملك المكاتب وهو
 المقصود بالعقد لانه سويه ضررون حاسبه الى الدار منها واذا كان لبدل سائما مقصوده **قول** ولو ملك
 المكاتب في ذلك العتق روى ابو يوسف عن لي حقه فادى لم يعتق الا ان يكون المولى قال له افا كاسه في ذلك الى فانت حر
 محمد حكم المعلنين وروى اصحاب الاملا عن لي يوسف انه يعتق ماداء قال المولى في ذلك ولم يقل لان العقد
 مستعد مع الفساد لكون المسمى مالا مسموما وقد وجد اداء فمعتق كالموكاسه على خمر فادى فانه يعتق وجه قول الجس
 انه ملك العتق لم يصر بدلا في هذا العقد سمي لانه غير مقفود والتسليم لم يفسد العقد اصلا فانما يكون العتق
 ما عسار العتق بالسطر واذا لم يصرح بالعتق لا يعتق كالموكاسه على يوت ومنه **قول** وان كاسه على عتق بد
 المكاتب هو من كسبه بان كان مادا في النجان نفسه رواه اسان في روايه يجوز لانه كاسه على يد حلوم مقفورا والتسليم
 وفي روايه لا يجوز لانه كاسه على مال يفسد الكلام في عتق كسبه من قبل لوكاسه على حرمه في يد العبد
 من كسبه يجوز انما الروايات **قول** وان كاسه على ما دنا على لبدل المولى عبد اخر غره فالكاتبه
 فاسده عند لي حقه وجرهما الله وقال ابو يوسف جازة ويقسم المائه على قمه المكاتب وقمه عبد وسط

اخذ في الفاسد

فستطاع بها حصه العبد ويكون مكاسبه ما يقع في الحد المطلوب يصلح لكونه بدل الكتابه وسيفر في الوسط فكذا يصلح
ان يكون مستحق بدل الكتابه وهكذا في بدل كل عتد وهذا لان المستحق منه انما يصير محمولا بقدر جهالة المستحق
وهنا جهالة المستحق جهاله وصف فكذا جهاله المستحق منه وهذا جهاله لا يمنع صحة الكتابه كما لو كانت على
وصف ولا تمنع حصة ومخرج ان بدل الكتابه محمول بالتدريجه كما لو كانت على حصة الوصف وهذا لان
العبد لا يمكن استيفاء من الدنانير وانما يستحق حصة والعقود انما يكون بدل الكتابه لها ما قدر ان كان
لا يصلح ان يكون مستحق بدل الكتابه فالجاء في هذا العقد اسم على سبيل وكما به لان ما كان من الدنانير ما زاء
العبد الذي يرد المولى هو سبيل وما كان منها ما زاء ربيبه المكاسبه فمكاسبه والسبيل يرد على جهاله العمل المعقود
عليه فلو حاز الكتابه حازت ما يحضر الرقبه من الماله والكتاب به الحصة كتابه بالقيمة فيكون سدة **قول** وان كتابه
على حصة غير موصوفه من حصة لا نوعه وصفه كالعبد والوصف في الكتابه حازته وسيفر في الوسط وغير
على قبول القيمة كما في النكاح وقال السافعي رحمه الله يجوز ان يكون نصيبا كما لو لم يسم حصة ما كان على ابيه او دارا وبوب
وصار كالسج والجامع انهما لا يصح التسمية ليدل في كتابه ما وضح كالسج ولما نادى عن ابن عمر رضي الله عنهما
انه اجاب الكتابه على الوصف ولا ينعى على المستاحبه والمساهلة فلا يفسد بالجهالة السيرة في البدل كالجمله
في الاجل فانه لو كانت على الف درهم الى العطاء والى الحصاد او الى الدبا من خود لكان حوزا مستحسا بخلاف السج لانه
منع على المصاعبه والمماكسه وما وضح به مال بالمال من كل وجه وهذا في الابتداء معا وضه مال بخبر مال ان البدل
في الابتداء مقابل فكل الجرم منه وهو ليس بالمال في النهاية وان كانت معا وضه مال بالمال لانه في الانتهاء يعادل الرقبه
ولكن على وجه سقط الملك فم اد العبد لا يمكن ان يفسد فسا به النكاح ودرم في النكاح بخلاف لو كانت على ابيه
وخونها لان جهاله متفاحسفه والحاصل جهاله البدل ذ كانت جهاله حلت من حيث صحة التسمية في العقود
كلها سواء كان معا وضه مال بالمال كالسج والاجان وامبالها او معا وضه مال بالمال في النكاح والكتاب به ربيبه
وجماله البدل كانت جهاله وصفه منعحت صحة التسمية في معا وضه مال بالمال في معا وضه مال بالمال **قول**
واذا كانت النصرة الى اخره اعلم انه اذا كانت في عتد متاعا على وجه محمول من الجرم في حازه لان الجرم المتقوم في
العصر والخل في حضا وانما اسلم للمولى في حقه الجرم لان المسلم ممنوع عن ملك الجرم وملكها وفي تسليمه عن الجرم ملكها
او ملكها من المسلم لان العقد ورد على غير المعنى والمعنى غيره فكون منزله ابتداء الملك والملك العجبي وقع
عن تسليم بدل الكتابه بحسب سلمه فمنه ليقوم القيمة مقامه وهذا بخلاف ما لو اسدى الذي من الذي عتد الجرم
م اسلم احد جهال الفضل يفسد السج عند القبض والفرف في العقد انما سقى على ما يصلح بدلا في الجمله والعقود يصلح
بدلا في الكتابه في الجمله فانه اذا كانت على وصف كان ذلك كتابه على حصة الوصف في الحصة حتى اذا جاء بعضه بحر
على القبول فمن حاز ان يفتد الكتابه على حصة الشيء ابتداء حاز ان سقى على القيمة اما السج فلا يفسد صحا على
القيمة اصلا فلا يمكن انفاقه عليها **قول** واذا مضى الى حصة الجرم حتى ان الكتابه عتد معا وضه وسلامه

احد العتدين لا حده ما اوجب سلامه الحوض الاخر الاخر واما العتد اذا ادى الجرم عتوا بهذا الكتابه
يعلق الحق باء البدل المذكور وصار كما لو كانت المسامحه على غير فادى المكاتب الجرم فانه يعلق كذا ذكره بعض
المساح في سرح الحاكم وفي سرح الطحاوي والتمرياشي كوا دى الجرم العتق ولو ادى العتد عتوا لان الكتابه
اسلبت الى العتد ولم يبق الجرم بدل هذا العتد اذ العتد صحا على الجرم ابتداء ونفى على القيمة صحا
بعد الاسلام ولا يصور رعاوه صحا والجزم بدل فيه رعاوه صحا لعل على الجرم لم يبق بدلا فلا يعلق باءه
العتد وضع فاسد سبب الجرم ونفى فاسد كذلك حتى الجرم لا يفتد بدلا حتى ما داهما **قوله**
ما يجوز للمكاتب ان يفسد لما ذكر احكام
الكتاب الصالحة والفاسد سري في بيان ما يجوز للمكاتب ان يفسد او لا يفسد **قوله** فلما ان خرج فان قلت
لا ملائمة بين المخلل وعلته لان هذه العلة يفسد العقد كما اذا السرط في السج ما عالف يفسد العقد
على ما عرفت فكان الاسد لال بها علما ادعاه من الحكم عكس يفسد علة قلت هذا التحليل لسان لى هذا
السرط باطل في نفسه وليس يصح بم السرط الباطل عقد الكتابه على نوع من احد ما ماله الممكن في صلح العقد
فهو يفسد العقد الكتابه والمانى ما هو غير ممكن في صلحه فهو ليس يفسد وهذا السرط الذي ذكره وهو لا
يخرج من الكوفه ليس ممكن في صلح العقد فلا يفسد ولما لم يفسده كان على المكاتب ان يفسد على موجب كتابه وهو حراز
السفر **قوله** لان كتابه يسبب السج من حيث انها تحمل النسخ في ابتداء ويسبب النكاح من حيث انها
لا تحمل النسخ بعد تمام المقصود بالاداء فهو حطها عليها فليسببها ما السج سطل السرط الفاسد اذا يمكن
في صلحه كما لو سطر حصة محمول بان قال كانه على الجرم في البدل ليسببها ما النكاح فلا سطل السرط
الفاسد اذا لم يمكن صلحه لان الكتابه في جانب العتد يسبب الاعاق لانها اسقاط الملك وفك الجرم والطلاق
الذي يتر له الاعاق وهذا السرط محص على العتد فاعاد اعاقا في حق هذا السرط والاعاق لا سطل السرط
الفاسد كما لو اعاق على انه ساسه فان السرط باطل الاعاق صح **قوله** والروح ليس سلة له بل في الترام
المهر والسفقه وحكم المالكه انما يفسد السج من اد بدل الكتابه فكل عقد الوصله اليه ابنت له حكم المالكه فيه
بل يكون كالقرفه ويحوزا من المولى لان الملك **قوله** انه عتد الكتابه للمالكه فيملكها كالسج وما يكون الكتابه
انفع له من السج اذا السج يربل الملك بنفسه والكتابه لا يربل الملك على المولى لا بعد وصول البدل اليه ولهذا ملكه
الاب والوصي لانه يوجب ماله ماله وما له وهذا صحيح كما يحق ماله بخلاف الاعاق حال لانه يوجب غيره
فوق ما لا يفتد حتى يفسد السج **قوله** ما فاسد على المكاتب واعده ما لا جان اي ابو يوسف قال المادون
على المكاتب فان المكاتب يحوز ان يزوج امته فكذا المادون وكذلك اعبر التزوج بالاجان فان المادون يواجر
امته وعده فكذا ذلك يحوز له لى زوج امته **قوله** وهذا السج ان اسان الى بروج الامه لان التجان
اسم لمبادله المال بالمال وتزوج الامه ليس كذلك فلا يملك المادون له عتدا المكاتب فانه يملكه لان المكاتب يملك

الاكتساب هذا اكتساب لان اكتساب اسم لما يوصل به الى المال وروح الامه يوصل الى المهر وكان اكتسابا واما
كان هكذا لان المكتاب لم يحن بالحرار في اسباده في التصرف اكتساب نفسه والاصل في هذا ان كل من كان فيه
عاما في الحان وغيرهما يملك بروح الامه في حق الخبر كالب الوصي والحد والمعاوض المكتاب العاضى وكل
من كان تصرفه خاصا في التجارة كالمضارب يملك العنان المادون لا يملك بروح الامه عندني حصة ومحمد
كذا ذكره قاضي خان رحمه الله **فصل** لما ذكر مسائل من هو داخل في الكتاب بطريق الاصل ذكر في هذا الفصل
مسائل من يرضى فيها بطريق السعة وما سيجبها والسج سلوا الاصل **قول** يجعل كساعة مثلا للصله
اعلم الاقرب في الدخول في كتابه سعا الولد المولود في كتابه ثم الولد المسمى ثم الولد ان فعل في هذا الدرس في
الاحكام حتى لو ولد المولود في كتابه بطريق حقه جميع احكام الكتاب بطريق السعة فانه محرم سعة حال حيوة
وبصل منه بدل الكتاب على عجوم الاب كذلك لو ولد المسمى في حق حرمه السج حال حيوة المكتاب ولكن يقبل منه
بدل الكتاب بعد موت الاب لا ولا يمكن من السعاه على عجوم الاب لظهور نقصان حاله عن حال المولود في السعة
ثم الاب و من المسمى حتى انه محرم سعة حال حيوة المكتاب ولم يقبل منه بدل الكتاب بعد موته لاحالة ولا موحلا
لظهور نقصان ربه في السعة عن الولد المسمى وعن الولد المولود في الكتاب واما كان هكذا لان السعة
للولد المولود في الكتاب باسمه بالملك والتعصية اليه حقيقه وقت سون الحقد واما الولد المسمى في سعة
بالملك والتعصية بينهما في حق العقد من حيث الحكم لا من حيث الحقيقة لان هذا اتصال لا تعصية بينهما حيث
الحقيقة واما الوالدان فانما سعا الولد باعتبار الملك باعتبار التعصية فانها السعاه حتى لو ولد فذلك
اعطت سعة من سعة الولد المسمى عن سعة الوالد المولود في الكتاب انما قد يقول دخل في كتابه ولم يعمل
صار ملكا ساله لو كان ملكا اصله لسعة كتابه بعد عجز المكتاب الاصل ليس كذلك **قول** ان المكتاب كسالة ملكا
والدليل على انه لا يملك المكتاب على الحقيقة ان الصدقة على له وان اصاب كثيرا ولا يملك لهبه ولا نفقة كاح امراته
اذا اسراها كذا في الاسرار **قول** ولا سحوى ما لا يحتمل النسخ وهذا لان حقيقة اسم الولد ليست لها في حال
الكتابة الا ترى انه لو عجز المكتاب كانت هي قبة للمولى في حقها ان اساع السج فيها انما است سعا لونه في الولد
لصرو ربه ام ولد فاذا لم يست الولد ان لم يكن الولد معها لا يثبت لها لونه لونه لونه ولا يثبت الحكم في السج
بدون المسمى بخلاف الحرفان حقيقة اسم الولد هالك الى ولدنا وعلى الرضا الحكمية اليه في الامهات سري
الى الامهات كالديور والاستلاد **قول** لان سعة الام لا يخلو لسعاه ما نه جرها خلافا حانه ولهذا سعيها في الرق
والحرية فكذا في الكتابه فلو وصل الولد رجل يكون مملوكا لأمه دون الاب **قول** وقال محمد بن اولادها احرارا القيمة
ويود بها اد اغتول ان الجسد سائر الحرة سبب سون هذا الحق وهو الخور ويسار في الحكم وهذا لان انما حكم
محرم ولد الجوان سكاك الحرة رعت حرية الامه في حكم محرم بطرالم ودفعها للمعر ورعته والعبد سارا في هذا المعنى
ففساويه في موحده ولها انه ولد ولد من مملوك فيكون رقيقا كما لو كان غلاما حالها والعاس في الحر كذلك الولد

معج الام في الرق الحرة الا انا تركنا العاسم باجماع الصحابة رضي الله عنهم وهذا ليس في منشاءه لان الحكم
عنه حرية الولد مع مراعاة حق المسمى باجماع القصة في الحال هناك وحصل القيمة لنا خربت الى عمته لانه ضمير
قولي لا يعاليله مال فصار بطريق ضمان كفا له فحصلت ضررا محض من جالس المسمى معطل الى الحاق **قول** اخذ العقر
في المكاسه ولو وطئها بالنكاح بخلاف المولى لم يوجب المهر حتى يحنو الفروع ليدن ظهر في حق المولى الفصل
الاول لان نواحي الحان واطل على الكتابه وان كانت سعة حقيقه كالصافه السعة والهدية السعة وهذا
العقر من نواحي الحان ويسند الى الحان لانه لو لا السعاه لوجب الحد فصار لمخالفين الحان وان كان
معاذ لا يخبر مال ولم يظهر في الفصل الثاني لان دخول الحقة فيها باعتبار سعة النكاح وهو ليس في الحان
والاكتساب احرار الى عمته كذا في الكفالة **فصل** مسائل هذا الفصل نوع اخر من مسائل الفصل الاول
فلذلك فصلها بفصل وصلها بالذكر **قول** صارت ام ولد سواء صدقته المكتابه او كذبه لان المولى في حقها
حقيقه الملك والمكاسه حق الملك صرح في الحقيقة على الحق فثبت من غير صدق **قول** ولو ولدت ولدا
اخر لم يلزم المولى لان يدعى لا يقال بيع لم يلزم المولى هذا الولد دون الدعوة لانه ولدا المولود ولدا
الولد يلزم المولى بدون الدعوة لانه يقول ذاك ام الولد التي لا يحرم وطئها واما هذا محرمه الوطئ باعتبار
سواء المكتابه فلذلك لا يلزمه بسبب لدها الا بالدعوة **قول** واذا كان المولى ام ولد جاز فان قلت ينبغي
ان لا يجوز على قول ابي حنيفة لان ام الولد غير مقومة عنده وما ليس بمقوم كف بوجه عقلمته بدل
الكتاب وهو مقوم قلت لم يكن مقومة عنده لكن يملك له المولى عقد الكتابه مرد على المملوك ليس له
الى ملك اليد والمكاسه في المالك الحرة في ما في الحال خاصة ام الولد الى هذا كاحه غيرها **قول** غير انه
سلم لها الاكساب الاولاد اي يحنو اولاد ويخلص لها الاكساب لان الكتابه انفسحت في حقها حتى سقط
الولد من المكاسه كما اذا انفسخ عقد الكتابه عن المكتاب **قول** سلم لها الاولاد والاكساب فان قلت
فلما داسلم لها الاكساب الاولاد قلت لانها عفت هي مكانه وسلم لها الاولاد والاكساب هذا لان الكتابه
ينفسخ في حق البدك سفي حق الاولاد والاكساب لان النسخ لنظرها والنظر في انفساخها في حق سقوط البذل
لا في حق الاكساب الاولاد **قول** وان كان مديريه جازنا على انه يحتاج الى سباده الحنق قبل موت
السيد وذا المكتابه والاساني بينهما لا يملكها جميعا عن عجل يدك اجل لا يدل **قول** اما الخمار اعلم ان
الكلام في الخمار ليس في حقه وصاحبه ربه الله تعالى على عجزه لا عسا عنه وعدم التحرر عنه بما فخذ
لما يحرق في ما وراء الملك عنه ونعت الكتابه فيه كما كان قبل عتق البنت تصدى حقيقة حسان بدل من حمة
كتابها موجه وجهه سعيه مجمله فيحرر للمناف من الامر من عند ما لم يحنو كله يحنو لانه لا عسا لانه
عند ما يطلب الكتابه ويطلب الاجل لانه من خصا بصل الكتابه وبقي اصل المال عليه غير موجه لان عتق الكاتب
انما حصل بطريق الوصية لكون السيد وصيه وعتق بعض المكاتب بطريق الوصية الاستقطا عنه بدل الكتابه

كالواعق المكاتب في مرض موته ولا مال له سواه فانه بحق كله عندهما ولا تسقط عنه كل بدل الكتابه وانما
سقط الثلث واذا بقي عليه بدل الكتابه حاله ووجب عليه بسا القيمة بالبدل حاله لم يكن الحق سرقا
فلزمه اقل المالن بلا خسارة الواعق عنده على الف وعلى الفين فليكن لزمه الاقل بلا خسارة عندهم كذا هنا
قوله فليخرج انه قابل البدل الى اخره ان عده سطل ببدل الكتابه لان الكتابه صاد وكنه لانه قال اسد
فكون بدل الكتابه معا لا مال كل بعد عنقه بالبدل سطل انما به من البدل لا يرى انه لو اعنى كله
بالبدل بان كان محج من البدل بطل البدل فكذا اذا اعنى عليه به سقطت عليه اعسار الدخض بالكل
ولهذا لو ادعى كل البدل في حوته بحق كله ولو كان لثنيه مسحقا بالبدل ولم يرد عليه عقد الكتابه لما اعنى
كله بالاداء وصار كما لو بعد من الكتابه بغير ما قال بوحيفه وانو يوسف رحمهما الله ان المال هو بل يصح
معاملته وبما لا يصح فانصرف كل ما الى ما يصح كرجل طوق امراته ليس بمطلقا بالالف لزمه الف كله مقابل
عابى هو الواحد وهذا لان موجب الكتابه موت ما لم يكن باسا للكتاب والبدل معاملة ذلك المعاملة
ما هو ما وبالدل هو واجب استحقاق ثلث رصه له حاله فلا تصور استحقاقه بالكتاب لكون البدل معاملته
فكان البدل معاملة ما وراه واذا استبان بدل الكتابه معاملة ما وراه المستحق بالبدل ولم يسلم شيء من العبد
موت المولى فلا تسقط سى منه من بدل الكتابه وهذا خلافا لما لو دبر مكاسبه لان البدل عه فويل بكل الرقبه اتم سحن
شيء من رقبه عند الكتابه فاذا اعنى بعض الرقبه بحد ذلك التدرج سقط حصته من بدل الكتابه اما هنا
فالكتابه وصحت بعد التدرج مساو لت ما لم يساوله التدرج وماله الثلث بدسوط حتى لو ابلغه
انسان لا يضمن الا قيمه التدرج وكان البدل اداء التدرج ضرر وولس كما اذا ادى في حوته لان استحقاق الثلث
فربط بطل التدرج الذي قلنا **قوله** وان دبر مكاسبته صح التدرج بناء على انه يملك حصر العتق فيملك
المعتق شرط الموت ايضا وله الخيار فان عجز نفسه بقي مديرا لان الكتابه ليست بلائيه في جانب العبد
قوله وسقط عنه بدل الكتابه لانه انما التزم فيه ليحصل العتق به وقد حصل العتق بونه والكتاب وان
كان لزمه جانب المولى لكنها انصهر بالتراضى بعد رضا من المولى لا اقام على الاعناق وكذا من العبد
لحصول العتق مع سلامة الاكساب لان الحكم بانفساخ الكتابه في حق سقوط البدل للنظر والنظر في انفاها
في حق سلامة الاكساب **قوله** وفي القياس لا يجوز ان اعراض الاجل بحسمانه من بدل الكتابه والاجل
ليس بالاجل بحسمانه ما لا اعراض عن غير المال ربوا ولهذا لو كان له دين موجب على الخاوع لمكان
الخبر فصالحه على بصفه محلا لم يحرم وجهه الخسبان ان الفساد في الحكم كان الربوا اذ الاجل ليس بمال اسبق
فلم يحرم مقابله الخطبه وقد وجدنا سبيلا الى الاحتراز عن الربوا هنا وهو جعله كغيرها منها للكتاب السليم
وحدد العقد على حسمانه حاله لان بدل الكتابه له بسا الاموال لانه لا ينفرد على اداء البدل لا بالاجل فاعطى له
حكم المال وبدل الكتابه له بسا الحقوق التي ليست بمال بدلا لانه لا يصح نضاما للزكوه ولا يوصف بالزكوه جمعة

ولا يصح الكفالة فيه فكان كل احد منهما مالا من وجه دون وجه فاعمد الاقل الحق الربوا اما الدين الذي على
الحق فاصح نضاما للزكوه ويوصف بالزكوه جمعة ويصح الكفالة به والاجل في حقه لا بسا المال لانه قادر بدو
سطل الاعراض لان الاعراض عن الاجل ربوا من وجه ومعه مع المكاسب عقدين وجه دون وجه بناء على
ان القياس في هذا العقد ولانه من وجه لانه يخلق العتق اداء البدل مكاسب سببه السببه لانه طهر
القبض في الموضوع اعنى كونه عقدا وكونه مضافا لكونه المقضاه احد الموضوعات كان سببه ولما طهر
في الموضوعات حصار سببه السببه او يقول الربوا بعضه المجانسه اذ هي جد وصف الربوا والمجانسه
بالحسمانه وبما الاجل المان فاعده هو عقد من وجه دون وجه وكان ذلك سببه السببه فالمعصيه هو سببه
دون الباقي عنها **قوله** وقال محمد بن نودى يلغى الا لفاي القيمة حاله والباقي الراحه لان ما اراد على القيمة
ملك المريض بركة بان يكاسبه على قيمته فملكنا جله بالطريق الاولى لان العاجل اهل من الابطال صار كما لو طاع
امرته في مرض موته على الف الى سنة فانه يحصر من كل المال لانه لو بركه صح بان يطلعها بالبدل صح ما جله
بغير قولها ان بدل الكتابه فويل على مفهوم قصير بداعنه ولهذا كان عتقه مطلقا ماداء الكل حق الورثه كان
معلنا بحج المبدل كصير معلنا بحج البدل كصير ما جله فلا يصح في قدر الثلث منه خلاف بدل الخلع
لانه لا يابل المال بوجه من الوجوه ولم يكن حق الورثه معلنا بالبدل هو المضح فلا يصح معلنا بالبدل
واصله ان المريض اخ ابا ع دارا فممنها الف درهم سله الا في سنة مات والمال له غيرها ولم يحجر الورثه
فممنها ما لا يسرى اما ان يجعل يلغى جميع المم والبدل على اجله والا فاعطى السحر وحاصله للمجانسه بالاجل
بغير جميع المم وصير المم عندهما لان العاجل يبرع من المريض بغير طر المم جميع المم هي بدل الرقبه بدل ان يثبت فيه
العاجل كاصير ممنوعا سفلس السبع ويبرع المريض بغير طر المم جميع المم هي بدل الرقبه بدل ان يثبت فيه
احكام الابدال حتى يسع مراعي على جميع المم وبما خذ السفح بكل المم وعندهم الاجل فيما زاد على القيمة صح من راس
وبغيره في قدر القيمة من الثلث ولو كان على العكس كان كاسبه على الف الى سنة وقمته الفان ولم يحجر الورثه قبل اذ
فممنها حاله وانت حر واشي عليه غير ذلك لانه ادى المسروط وما داه والاردون في الرقبه عهدهم لان المحامه
في العدر والاجل موجب اعسار الكا حطه ماله **قوله** لا يخلق ما سنا على الرقبه موقوف
من كرا حكام معلوق بالاصل سرع في بيان احكام ما سعلق بالباب **قوله** لا يخلق ما سنا على الرقبه موقوف
والموقوف لا حكم له ولم يوجد المعلق ولا ضرر للعبد الغائب وهذا لان المولى يفرده ما كان الحق والاجل الى قبول
المكاتب لاجل البدل اذ اسرع العضوي اداء البدل بغير العضوي ما ودي في حوله حكم لنفسه بغير رادى رادى عليه
عند بصره الحبر اداء البدل عنه فسفد الكتابه في حق هذا الحكم وسويع في حق لزوم الف على العبد **قوله** والراجح
على العبد لانه يسرع وهل يرجع على المولى يسر دمنه ما ادى لاداه بصان يسر دضمانه كان باطلا لانه ضمير
الواجب لا يرى انه لو ضمير المان الكتابه الصحة فادى يرجع ما ادى من ممانا اولى لاداه بضمير المان لا يرجع

لانه يرجع به لحصل الحق وحصل يتم اذ ان **قول** وصل هذه معنى صورة سلم الكتابه ما ادا العمل
ان اذ ان السلك الفاضل قال له كان عدل على الف درهم وقبل الفضولي على العبد والحكم فيه انه ان ادى عنه
عقوب ان يلج العبد فعمل بصر مكاشا وصل هذا الجواب الى الحق ناداء الفضولي فيما اذا كان المسئلة بصورة
مصورة السلق فان قال الفضولي على ان ادى عنه فهو حرجا ما قال في المتن **قول** وجه الاستحسان لهذا
العبد في حق الخاسر عند سفره المولى فوجب له بصره لا يوفى كالوكا الحاضر الفم قال له اذا ادته فلان
حرفانه بصره من غير قبول الخاسر هذا لان المولى حاطب الحاضر فصدا وجعل الغائب حاله والكتاب على هذا الوجه
مشروعه كالا مء اذ اكون بديخل ولادها في كتابها سحاحه عقوباتها وليس عليهم من البدل شيء فلما امكن
ان يجعل بها استغنى عن شرط الرضا وسفره الحاضر بطال الحاضر بكل البدل لان المال كله عليه وابها ادى عنها
وحجر المولى على القبول لما الحاضر فلان البدل عليه وهو اصل فيه واما الغائب فلانه سال به سر والحرية فحجر المولى على
القبول لان البدل عليه كحجر الرضا اذ ادى الرضا الى الرضا على المولى على القبول منه لحاجه الى استخلاص
عنه وان لم يكن البدل عليه وابها ادى لا يرجع على صاحبه شيء فاما الحاضر فلانه قضى دنا عليه وذلك لما كان اولد
في الكتابه فانه ادى لم يرجع على ولده شيء واما الغائب فلانه ادى بخرايره وليس بصره من حتمه بل طلب بفرحا
مسدا لخلاف حجر الرضا لانه مضطرفه لانه يهون ملكه التماس وان هب المولى لكتابته للحاضر عقلا لان الكل
عليه فنزل ذلك منزله اذ انه وان هبها للغائب لم يحصل له شيء عليه فلا يصح له **قول** وليس للمولى
ان يأخذ الغائب شيء من البدل لانه لم يلزمه سابل هو سح في العقد لولد المالك لا يوفى ولد المالك شيء كذا هب
قول وكاتب الامه عن نفسها وعن ابني صغيرين لها فوطا نزلت وليس جواز العقد منها على ابنيها بطريق الولاء
اذا ولاته للام الحرة على ولدها فكيف للامه ولكن الامه جعلت نفسها اصلا في الكتابه فوجب عليها قصدا وعليها
سعا استحسانا في كتابه الحاضر على عبد المولى فثبت اهام ادى لم يرجع على صاحبه شيء لما امر وعبر المولى على القبول
لما امتنان المودى مسفع ما يودى بحقوق المام وان كان عبده كتابه صححه فاداه عنه غيره بلا امر وضمان
عقوب لا يرجع له مبرع ولو ادى ضمانا امر العبد رجح على العبد لاداه مامه او على عبده لفساد ما سئل على
الاداء وضمان **باب كتابه العبد المشترك** ذكر كتابه رطب بعد
كتابته رجلا ان لا يسجد الواحد **قول** واصل ان الكتابه بحري عبده خلافا لما اى اصل قوله ان المال للبدى
عبد لحي حنفى رضي الله عنه ومالا موبنه ما وذل لانه لما كان لا بحري الكتابه عند هان كتابه احدهما بصره كله
مكاشا والادى بكتابته نفسه اذ بكتابته الكل فصار البدل لهما جميعا كالوكا ساه جميعا يكون مكاشا بينهما لم يرجع
وفي بصره الكتابه لا كساب بينهما فكذا هبنا ومن اصل لحي حنفى رضي الله عنه ان الكتابه بحري كالاعوان اذا
كان احدهما القصر الكتابه على نصيب الكتابه ليس الاخر حق الفضل ان فعل يادنه والادى الفضل في المكاتب
بالاداء قصير السر بكل اذن مبرعاً نفسه من الكسب ح الكتابه قصير المكاتب حقه فاذا ادى بخصه القاض

او يقول لما اذن احدنا صاحبه بكتابته نفسه صار نصيب المكاتب مكابا ونفى نصيب الاذن عندا كما كان محسب ان كسب كان
هذا كسب مملوك بعضه مكاتب بعضه عبدا فان كان من كسب المكاتب فهو للمكاتب ما كان من كسب العبد فهو لمولاه
ومتى اذن الذي لم يكاتب سره مكاتبه بعضه لكتابته بعد اذن احدنا بفساد منه من الكسب الذي يكون له قصير
الاذن مبرعاً غاصب نفسه من الكسب على العدم على السر بكل اذام مبرعاً بعض السر بكل لم يرجع وبصره بمنزله
ماله وهب من مكاشه ساه المكاتب ملكه بحريه بحوض وعجز فان قلت المبرع له ان يرجع ما مبرع به اذ لم يحصل مقصود
من المبرع كمر مبرع اداء التمر على المبرع لم يملك المسح قبل الفضل واسحق يرجع ما مبرع به لان المقصود من المبرع
سلامه المسح للمبرع لم يحصل وكذا لو مبرع المبرع عن الزوج بم جات الفقه من قبلها قبل الدخول رجح ما مبرع به لان المقصود
المبرع سلامه مسفحة البضغ للزوج ولم يحصل فنهنا انضاض مقصود الاذن بالمبرع ان سلم المكاتب نفسه بالعق
ولم يحصل العجز سئل يرجع ذلك المبرع عليه ههنا هو المكاتب حرجه من حقت لم المقصود للاذن عنه بعد العجز صار
مرفوقا له من كل وجه والمولى لا يسو حجب على عبده دناءا واعنا خصوصاً اذا حرج عن بصره بالتسليم الى المكاتب بخلاف
الزوجه والمالك لرجل دمه ما محل صالح للوجود من المبرع فثبت له حق الرجوع اذ لم يحصل مقصوده كذا ذكره فاضل
قول فكون مبرعاً بنفسه عليه كبر الودعه اذ امر المودع بفساد دونه من الودعه فمضى لم يسق لرب الودعه
عليه سئل فكذا هذا اذا اذ انها قبل الاداء فصاح نفسه لانه مبرع لم يتم ولو اذن وهو مبرع اذى من كسب حرج الكتابه
صحح كل حاله لان الكسب اذا لم يكن موجودا حال الاذن لم يبرع بشيء من مال حرج حرج العبد
حسب اذ لم يبرع في اداء بدل الكتابه ومبرع المبرع بالمنافع لا يجبر من البدل من جميع المال لان حرج الودعه سحاق
ما عسان الاموال بالمنافع وان كان قد اكتسب من الكتابه فاذن له في الكتابه والفضل منه بفساد البدل لانه مبرع لعلى
لانه حرج الاذن كان الكسب فاما فصول الودعه **قول** واذا كان حارب مبرعاً على ان علم انه اذا كاتبه مبرعاً بغير
كاشا فوطها احد ما تولد له لدا فالدعا فوطها الاخر فالدعا فوطها فوطها فوطها فوطها فوطها فوطها فوطها فوطها
ولدها وتكون انه واسما دفع الحق الى المكاتبه صحح وهذا قول لحي حنفى رضي الله عنه وعند ما مامى ولد للاولاد
مكاشه كلها له وعليه نصف فممنها السر به عند لحي يوسف وعند محمد رحمهما الله عليه لاقول نصف القمه ونصف
مانع حرج الكتابه ولا يستسجد الولد من الاخر ولا يكون الولد له بالقمه ونحوها وهذا الاختلاف مبنى على الاختلاف
في حرج الاستسلاذ المكاتبه فممنها لا بحري واستسلاذ العنه لا بحري اجماعاً واستسلاذ المبرع بحري اجماعاً
فاذا عرفنا هذا فصول الاداء على احد ما الولد الاول صححت دعوته لانه استولد لها ولم يصبها مالاً وهو يكفي لصحة
الاستسلاذ وصار نفسه ام ولد له ولم يملك نصيب صاحبه ونفى نصيب الاخر كما سأل عبد لحي حنفى وقال لى ملك نصيب صاحبه
وصار كلها ام ولد له لان ملك الاستسلاذ واجب ما امكن الا ترى انه لو استولد امه مشركه بصر كلها للاستولد لكان
المملوك لهما فانه لى لى وان لم يكن هذا لان الكتابه بحري القمه والاستسلاذ لا يحتمله وحجنا الاستسلاذ وكتماننا ونسجنا
الكتابته في حق المملوك ومضى لا بصوره والكتابته بنفسه فملا بصوره وسقى الكتابه فملا وراه خلافاً للاستولد بغير

بملك الحق كما في عصب الميراث فلم اسرط ههنا وهو فيما اعتقه احد السركيس والامم دين الاخر بملك الحق
في حق المضمين بل كان ينبغي ان يضر الميراث الحق ان المعتق يملك ما لملكه العبد بالاعناق كما اذا قدم الميراث من
على اعناق قلت اعلم ان الميراث اذا كان قابلا للتقيد من ملك الى ملك فمصلحة ولاية المضمين بسرط النقل فاذا
دبره بعذر النقل فمعدن المضمين ان حق التضمين سبب معدن هذا السرط وهو بطر ما لو غصب الرجل عدا
المولى بم ابق او مات لا يكون له حق التضمين ان حق التضمين سبب سرط المملك فاذا فاق السرط بعذر التضمين
اما لو غصب مديرا فاقول ومات ضمير الخاص لان حق التضمين سبب سرط التضمين ان لم يكن محلا للملك ومات
الغصب فانه فاضى فان وجهه انه محصل هذا كله ان الضمان يعاقب المملك اذا كان المحل تحت ملكه كما
اذا سبق منه الاعناق او غصب القرفان وابوهم اما اذا كان المحل تحت ملكه فمعلق الضمان بحاله الجلوله
بين المالك المملوك لا المملك كما اذا غصب فاقول وابوهم اما اذا غصب الضمان اصله بالمملك ثم اعترض فيه ضمان
الجلوله يرى الضمان بضمان المملك عن ضمانه لان سرط المضمين لم يبق موقوفه اذا غصب الغاصب القرف من
المالك لم يبق الغاصب ضامنا لان ضمانه في الاسداء بعد سرط المملك فلم يبق ذلك السرط فلا يبقى السرط
وهو الضمان محلا في ما اذا غصب الميراث من احد ارحمت بغير ضامنا لان التدهور لا يجري في ما اذا غصب الميراث من احد
مديريه ضمانه اعقد بشرط المملك مستقي ذلك اعلم ان هذا الذي ذكره ماله قولني حقه رضي الله عنه واما على
قولهما التذير لا يجري فاذا ادبر احد هما او لا كان الكل مديرا له وهو ضامن لسرطه ميسرا كالان ومجسرا لانه مملك
مصيب صاحبه واعناق الاخر باطل ان اعتق احد هما او لا فهو حركه ويرد الاخر بعذر ذلك باطل
باب في الكفاية وعجزه وموت المولى ما خسر هذا الباب ظاهر
السياست لان هذه الاسماء منافقة عن عهد الكتاب اعلم ان الكفاية اذا مات مال عليه ذن او ضايعه وله اولاد احرارا
واولاد ولد في الكفاية من مته او اولاد اسراهم يدى بالدين بم بالحنايه بم بالكتاب لان الحقوق قد اجتمعت
في العنق ويما وبع الفقه سدا بالقوى لا قوى كما في البركة فالحكم بدين بالدين بم بالوصيه اصله قوله تعالى
ويؤت كل ذي فضل فضله والدين اقوى من الحنايه لانه كان مالا مستغرا في ذمته في جنونه والحنايه لا تعلق
بذمته الا بقضاء الفاضل بم بالحنايه اقوى من الكتاب لان الكتاب ليس بدين مستغرا فانه يمكن حراسته بغيرها
فلا حنايه ذمته الحنايه بم بحدها الكتاب واذا ادست الكتاب حكم عمره في جنونه وحريه من كان سعاله في الكتاب
فهذا كان الباقي ميراثا من ورثه الحكم هو الطالع بم سبي بالمضرب بم سبي به ما يودي في من الوطن **قوله**
ضربت لاهل اى اظهار الاعذار كما بهال الخصم للدفح فان المدعى عليه اذا بوجه عليه الحكم فادعى المدفع بفسده
خاضع انه يوجب موافا او يوفى او يملكه انراذ عليه وحلوا هذا المعدر من ان النجاشه ونالنا خروا والاصل
فيه قصه موسى عليه السلام مع معلمه عليه السلام حيث قال لاهل هذا فراق بيني وبينك كذلك قد رصاحب السماع
صلى الله عليه وسلم الحنايه لانه ايام للاخبار **قوله** ادانوا الى على المكاتب عجمان في الرق علقه بالسرط والمعلق

والمعلق بالسرط عدم قبول جود السرط وهذا امر لا يعرف فيما سافنا المروى عنه كالمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولان الفسخ للعجز والحقن العجز الاسواي خمس فلا يستحق الفسخ قبل موت ولله وهذا لانه لما مضى عم صار
حالا والعجز عن النقل لا يوجب الفسخ ولا الحقن الا بعد مضى هذه الامهال الا بلاء العذر واحق من رجال ما اجتمع
عليه الحافدان فاذا مضى النجم بحق العجز فوجب الفسخ ولنا ما روى عن ابي عمر ان مكاسا له عجز عن فرده في الرق
وليس في حديثه على رضي الله عنه انه اذا كسر كما ما حكمه فهو مسكوت عنه على ما عرفت من ههنا ولا ان المقصود بالعد
في جانب المولى بحسب المسمى عند القضاء النجم الاول انه وفاد فوجب بحسبه كالمولى على علمه بحال ههنا لان الكتابه
قابله للفسخ والاخلال بالنجم الواحد اخلال بما هو عرض المولى الكتابه فوجب له حق الفسخ فعلا للضرر عنه كفوان
وصف السلامة في المسع ولانه لما مضى النجم صار كانه كان على ذلك القدر حالا ولو كان كذلك لم يلزم له اما ان يجعل
واما ان يرد في الرق لم يوجب الا ان يكون مال خاضعا وغائب مرجح قرويه ولم يرد على يديه امان كذا ههنا واما ما خسر
الى يديه امان امضى لوجب الحد لان الاداء انما سوجه بعد القضاء ومده النجم والابد للاداء من زمان فاسمحنا
هذا القدر على تركه من ان النجاشه ونالنا خروا والاصل هذا القدر لما كمل المدعى عليه للدفح اى اذا جره
عليه الحكم وادعى لرفح منه حاضر فانه مهمل ليه امان وامهال المديون للقضاء فانه اذا اريد من نبال المرحله
لمنه امان لمحض المال او سجع عشا في يده اياه الى ذلك لم يكن يدرك محسنا عن اياه ولم يحسنه به **قوله** عند
غير السلطان اى عند غير القاضي **قوله** وقال السافح رضي الله عنه سطل الكتابه ونحو عدا وما نزل كالملاه
وامامه في ذلك يورث بابت رضي الله عنه بغير ما قاله للحد لكونه ليس له يحصل الحق بالاداء وقد عذر اسائه
فمسطر هذا لانه لا يحلوا اما ان يستحق الحق قبل الموت او بعد مقتضا او مستند لوجه الى الاول لعدم سرطه وهو
الاداء والشئ لا سبق سرطه ولا الى الثاني لان المسجل ليس محل سبب الحق فانه من احوال ثبوت المالكه وذا لا يتصور
في المسجل ولا الى الثالث لانه لما عذر اسائه في الحال عذر اسناده ضرره لان الشئ يثبت بم سبب ولا في اسناده
الى حال حيوته سائل الحق قبل وجود سرطه وهو الاداء وهذا خلاف ما اذا مات المولى فانه سقى بعد موته وبحق
بالاداء الى ورثه وصار المولى محققا لان المستحقر ان يكون محققا لانه لو قال لعده ان جرحه موتي
كان صحيحا ولو قال جرحه موتي كان خوارا فربما قاله اصحابنا ان الكتابه عهد معاوضه لا سفسح بموت احد المتعاقدين
وهو المولى فلا سفسح بموت الاخر وهو الحد كالسج وهذا لان نصه المعاوضه المساواه من المعاقدين فاذا جاز
ابناء الحد بعد موت المولى الحاحه اليه لمصل الى مقصوده وهو الولاء فكذلك يجوز ابناء الحد بعد موت المكاتب
لحاحه اليه لمصل الى مقصوده وهو سرف الحريه بل الى ان الذي استحق المولى قبله ليس يلزم حتى لو عجز نفسه
عن اد الابد لسطل والذي استحق المكاتب قبل المولى لا يزم حتى لو اراد ان سطله ليس له ذلك فاذا لم سطل حقه عوته
لحق المكاتب وان الرثم او الى لسطل لان الموت انى للمالكه منه للمملوكه عماره عن المقدر ورثه والمالكه عماره عن
العدديه والقاهره ولهذا توصف الحماة بكونه مملوكا او توصف بكونه مملوكا والمولى انى للقادر والقاهره

مرجا انما كان عن يد الكتابه خلاف ما اذا اعتق بعضهم لان اعناق البعض لا سقط عنه سائر بدل الكتابه الا يرى
انه اذا اعتق بعضه بالتمتع بموت المولى لا سقط عنه شيء من بدل الكتابه ولا بصرا ابراء عن نفسه لا باجمله
ابراء او اخصا صحاحا لا عقاقهم والحق لا يثبت ببراء العتق واذا اء البعض في بعضه ولا في كله فلا نسب
الابراء لانه اذا لم يثبت للبعضى النسب لمعضى لا جازان يثبت لبراء عن الكل لان الكل جوا لكل لاحقه **قوله**
قوله مراد كتاب الولاء وحد ذكر المكا سظهار الساسب
لانه ابر من ثار المعاقب هو من المولى معنى القرب قال بينهما ولا اى ثرا به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الولاء
لحمه كلحمه النسب اى صلته كوصلة النسب اعلم ان الولاء نوعان ولواء عاقه وسمى لاء نعمة قال الله تعالى
واذ تقول للذي انتعم الله وانعمت عليه اى انعم الله بالاسلام واجتمعت عليه بالعتق سبب هذا الولاء
الاعناق عند الجمهور والاصح ان سببه العتق على ملكه لان الحكم مضاف الى سببه سال لاء العاقه والاعناق لاء
الاعناق لان من رث حرمة ممتق كل مولى ولا اعناق ههنا ولا موالاه وسببه العتق الذى جرى من ايدى الحكم مضاف الى سببه
والمطلوب بكل احد منهما السامع وكما العتق الحاصل به سببها الحلف والمماحده فالسريع قرر حكم السامع
بالولاء وسوغة حتى قال صلح ان مولى القوم منهم وحلهم منهم والمراد بالحلف مولى الموالاه فانهم كانوا يوكدون
الموالاه بالحلف ولمعنى السامع سائر حكم العاقل الولاء وبني على ذلك حكم الارث لان الارث بولاء العاقه
اقرى لكونه متعقا عليه فاذا است هذا اصول كل ممتق عمر حرى لوسد يرد كتابه وانلاد ومثل قريب
يستحق لاء له قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق لان السامع يحصل بالاعناق فصعله ووداحاه حكما
مازاله الرق عنه فمريه وهذا لان الكفر موت حكما بالنقض وهو قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه والرق
ابوالكفر ولم يكن ما الكالما صل العتق كالميت وودصار ما الكا بالاعناق والمسبب للاجيا جمعته بالانلاد
مسحق الارث لان كذا السبب للاحاحا حكما مسحقه فصار الولاء كالولاد ولان العتق بالغرم **قوله** وكذا
المرأة تحتوى كذا الرجل لا تحقاق الولاء لا طلاق ماروسا ولان الله حمق رضى الله عنهما اعفت عداوات
المعتق برك مما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفه ماله لبنته وبصفه لبنت حمق رضى **قوله** لا طلاق
ما ذكرناه ولان سون الولاء باخذار موه المالكه فى المعتق فى هذا سوى الرجل والمرأة والاعناق بمال
ونغير مال **قوله** انه ساسه اى معتق لاولا بينهما فالسبط باطلح الولاء لمن اعتق لانه شرط محالف
للحدوث الذى روضا فكون ما طلاقا قال الله تعالى ما جعل الله من خيرة ولا سائبة فعمل فى ماله
كان الرجل اذا اعتق عبدا قال هو ساسه فلا عقل بينهما ولا مرد **قوله** فبق على ممتق الام مقصودا
لانه اضاف الاعناق الى جميع احرارها والولد حرها فمعتق مقصودا فلا عقل ولاوه عنه لطاهر ماروسا
قوله حوالا بلاء الله الى اخره والاصل الر العتق متى بد قصد الاستقلال الولاء كما ذكر فى المتن متى ست
مطرقا السعة مستقل هم هذا العتق بد الولد سعالا لم لا لم يسع ههنا ودل الاعناق حتى ممتق مقصودا

فاذا سمعها في الحق سمعها في الولاء ايضا لعدم اهله الاب في ذاصا والاب هلا بالاعاق وعاد الولاء
اليه وهذا لان الولاء بمنزلة النسب كجور في المنسب **قوله** يصير مراجعا بالنسب هذا لانه لو حمل وطئه
في العدة يصير مراجعا ولو حمل على ما قبل الطلاق لا يصير مراجعا فلا يصير مراجعا بالنسب **قوله** فجات
بولد لافل مستثنى الى اخره كذا ذكره في سرح الطحاوي وعليه يدل التعليل المذكور في المتن وما وقع في بعض نسخ
المتن فجات بولد لا كرمس سبيل بكاد يصح والطاهر انه وقع من الكتاب **قوله** وقال ابو يوسف حمله حكم الله بناء
على الولاء كالتنسب هو الى الاماء وان كانا نساء لم اسرف على ان كانت عرسه والاب تحمسا لا يرى انه لو كان حرا عرسا
كان الولد منسوبوا الى قوم امه ولا يكون مولا موالى امه فكذا اذا كان عجميا وولاء الموالاه ان كان اصغر من ولاد
العصاة فهو حرا نال اب جانته اقوى من جانبها بخلاف ما اذا كان اب عبد لان الرقيق حاله كحكم فصار كانه لا
يكون منسوبوا الى موالى امه ضرورة ولهما ان ولاد العصاة مولى محصر في حق ليراعى وحتى عبرتنا لكفاؤه
فيه والنسب حتى العجم ضعف لان العجم ضعفوا انسابهم ولهذا لم يحصر الكفاؤه فيما بينهم بالنسب لان بناخرهم
لنسب بالنسب لكن بناخرهم قبل الاسلام بعمارة الدنيا وبعد الاسلام بالاسلام والله اسان سليمان رضي الله عنه حتى
سئل كذا ولاد الموالاه اضعف ولهذا فصل الفصح وولاد العصاة لا يسله والمصحف لا يعلج معايله القوي
مخلاف ما اذا كان الاب عرسا لان نسب العرب مولى محصر في حكم الكفاؤه لان ما صرحهم به **قوله** هو اخوك الى الذين
قال تعالى فآخؤاكنم في الدين ومولاك فان شكر كل الى المحاراه على ما صنعت الله فهو خير له لانه اسد الى ذنب اليه
في الشيعه قال صلح من صلح الله بحمد فلتشكرها وبسر لا يصل اليك بعض الجزاء الى الدنيا صدق صدره من نوال
الاخره وان كفر فليس خير لك لانه سقى نهارا بالعمل عليه لكن الاخوة وسر له لان كتمان النعمة مذموم قال صلى الله عليه وسلم
من لم يسكر الناس لم يسكر الله وان مات ولم يترك ارا ما كسبته عصبته وورثته حقة على سبيل العصوبة من قام
بنت المحتوي لان الباقي بعد نصب صاحب الفرض للعصبة فليس بهذا ان المحتوي عصبه والعصبة مقدم على ذوي
الارحام ومولا المروى عن علي كرم الله وجهه **قوله** فمهراته للمحتوي وماله ما يؤول قوله وان لم يكن له عصبه لمهراته
للمحتوي اذا لم يكن هناك صاحب فرض وحال اما اذا كان فله الباقي اعلم ان هذه الجملة ما ولسن اظهرها معني وراى صاحب
فرض وحال اي وحال سوى حال الفرض كلاب الجد فان لم يات سوى الفرض ماله العصبية **قوله** اما اذا كان فله
الناس في اي ما اذا كان هناك صاحب فرض له حال سوى حال الفرض كلاب حال العصبية فلان الباقي بعد فرضه فلا شيء
للمحتوي الثاني ومولا الوجه ومولا من معني قوله وان لم يكن له عصبه من النسب لمهراته للمحتوي اي فكل مهراته للمحتوي
وما ولسن اي فرض ما يؤول قوله كل مهراته للمحتوي اذا لم يكن هناك صاحب فرض وحال احد كسب المحتوي مالا اما اذا كان
صاحبه وحال احد كسب المحتوي فله الباقي اي فله المحتوي بعد فرضه اي فرض صاحب الفرض **قوله** بل عصبته والاصل
فيه ما روى عن عمر وعلي ابن مسعود والي ورد واسامه رضي الله عنهم قالوا الولاء للكبير الموالاه لانه الولى ذوو وغير
قابل للمقتل بخلاف الموالاه اعلم ان سراط الموالاه بلنه احداها ان يكون مجهول النسب لان لا ينسب هو الى غيره

ای کبریا و داد بخش و داد داتر تمام بنده را که تمام سن **فصل** درم و الا و انصاف و علی

واما نسبته غيره الله فغير مانع والناشئ ان لا يكون له ولا عناق وولاء موالاته والناشئ ان يكون غيرها واما الحكم
فهي انه اذا جنى الاسفل خسانه فعقله على اعلمه المولى الاعلى والى ان لا يستدل به الاعلى وان مات الاعلى لم يرثه
الاسفل منه الا اذا شرط المولى الاعلى لنفسه ويدخل في هذا العقد ولادة ومن يولد له بعد ذلك فان لم يرث
الاولاد واراد فسخ العقد لم يكن له ان يفسخ العقد من الارضا المولى قبل ان يحفل عنه لم يفسخ وليس
كذلك سائر العقود الذي يلى الاب على الصغير لا نه عقد ضمان لا يست هذه الاحكام بمجرد الاسلام بدون
عقد الموالاته **قول** قال المسنف في حرج الموالاته ليس شئ اى ليست سبب لارث صلا لان الارث متعلق
بالقربة او الزوجه بالنص او بالحق بالحدوث ولم يوجد واحد منها ولا نزل الولاء الولاء كان ارثه لست المالك
وكان بصرفا قصده بحبر وضع السرع فلا يصح وهذا لا يصح على الورثة فكذلك على المال لا نه بمنزلة الورثة
عند عدمهم ولهذا لا يصح الوصية بكل المال عند وان لم يكن للموصي ارث لحق بماله انما يصح في المالك
ولنا قوله تعالى الذين عقبت ايمانكم فانتمهم نصيبهم اى نصيبهم من الميراث والمراد به الموالاته لست المراد
بقوله عندكم بما لكم القسم بل المراد الصيغة او المتعاقب ان المتعاقب من احد كل واحد منهما مسمى صاحبه
اذ اعاقبه وودس سال عيم الدارضى رضى الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل اسلم على رجل ولده فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم حاله ما يحويه ويريه بعد المات وعمر وعمر على ابن مسعود وابن عباس
رضى الله عنهم قالوا ما مورث لولاء الموالاته ولم ير وعمر غيرهم خلاف لانه متى استعنى غم ماله صوفى الى اقرب
العاسر الله ما خسانه والصرف الى مال له لانه متى لم يضره وقرع عدم المستحق لم يمتحن هذا وهو اخرج في
المرحوم حتى لو كان له وارث فهو اولى **قول** ولا بد من شرط الارث ان شرط الارث في الحاضر كان ذكره سواربان
الحاضر خلاف لولاء الحاقه فانه رب الاعلى لا اسفل لارث الاسفل من الاعلى لان سببه الاحا وذا وجد من الاعلى
في حق الاسفل لم يوجد من الاسفل في حق الاعلى وهذا السبب هو العقد والشرط على الوجه الذي وجد الشرط بين
الحكم **قول** والمولى لا يمتثل عنه بولاه الى غيره ما لم يحفل عنه لان العقد غير لازم كالوصية ثم الوصية لا تخفى
الفسخ فكذلك هذا ولكن انما يصح العقد حصريه لان العقد مسمى بما فلا يفسخ احد بهما الا بحضور صاحبه كالسك
والمضاربة والوكالة وكذا الاعلى ليس له من لولاء الاسفل اذا كان لمحض منه لان العقد غير لازم من الجانبين فكل
واحد منهما ان يفسد ففسخ غير رضا صاحبه بعد ان يكون لمحض منه كما في عزل الوكيل فصد وان الى الاسفل رجلا
اخر كان ذلك ايضا للعقد مع الاول لم يكن لمحض منه لان المتعاقب في حق الاول يستحق كما يصح العقد مع
الثاني فصار كالعزل الحكمي في الوكالة بان اعطى العبد الذي كل سعته فله ان يجعل صحه العقد مع الثاني موجبا
فسخ العقد الاول فله ان يملك لولاء كالنسب والنسب مادام ما بين انسان لا يصور موت من غيره فكذلك لولاء
معرفيا ان ضروره صحة العقد مع الثاني بطلان العقد الاول اذا عقل عنه لم يكن لمحض بولاه الى غيره لانه ماكد
متعلق حق الغريم والحصول المقصود به ولا اتصال القضاء وان لانه التحول ليل يحفل عنه باعبار انه عقد

من عمن حسانه بالعام مصره ويجعل خسانه فاذا اعتل عنه صار كالعوض في الجهد وكذا لا يجوز له بعد حمل
الحياه حاسبه وكذا اذا عقل عنه لم يكن لكل واحد منهما ان يتحول الى الاب مع ولده كشخص واحد حكمه لولاء **قول**
وليس لمولى الحياه ان يوالى احد لانه لو سئل لولاء الموالاته فاما ان سئل لولاء الحاقه وان لا يجوز او لا سئل فانه يجوز
انضال ان ولاد الموالاته اذ في فلا يظهر مع الاقوى لا يرى لولاء الحاقه وولاد الموالاته لو كانا في شخصين يعدم
ولاء الحاقه في الارث فدل انه لا حكم له مع وجود ولاد الحاقه **كاد** **الوكالة**
المساسبه من الناس لكل واحد منهما من العوارض قدم الولاء لكونه مندوبا وان كل واحد من الموالاته والوكالة
يخير حال المحاطب الا كراه في اللغة مصدر كرهه اذا حمله على امر لم يرهه ولا يريده والكره بالفتح اسم منه
وفي السرع اسم لفعل بعله المر بخره فليس في به وضاهم بفسده اخسانه ان كان ملحقا او لا بنفسه لارثه
اهليه المكره ولا تسقط عنه الخطا لان المكره مسمى الاسلام بحق الخطاب لا يرى انه متردد في فرض وخط
ورخصه وبما تم مع وجود اخرى هو انه الخطاب شرطه قدره المكره على حقن ما هدد به سلطانا كان او لسا
كما قرر في المتن اعلم ان صفات المكره كلها قول مسعود وعبدنا الا ان ما يحتمل الفسخ منه كالسج والاجارة فسخ وما
لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق الحاق والنكاح والتدبير والاستسلاذ والنذر فهو لازم فاذا عرفت هذا فعقول اذا
اكره على سج ماله او على سراء سلطه او على الرق لرجل الى اخره **قول** وعند زفر رحمه الله لا يست الملك ان يفاد السج
موقوف على الاجارة حتى لو اجار كاز في السج الفاسد لا يرفع الفساد بالاجارة فلا يست الملك قبل الاجارة وان
انصل البعض به كما لو باع شرط الحمار وسلم الى المسمى فانه لا يملكه البعض ولنا ان السج وما والايجاب
والقبول صدر من اهله لكونه مكلنا في محل ابله ادا الكلام فيه والفساد لعدم شرطه ومما القراضى اذا ما توفيات
شرط الجواز في فساد العقد كما في الرى افا ان المساواة في اموال الرى به شرط جواز العقد فاذا عرفت المساواة بفسد
الملك المسمى بالقبض فله ان يملكه فلو قبضه واعتقه او دبره او كاس به فاسعول هذا ذلك كله عنده ولم يفرقه التقه
كما في سائر العقود الفاسده بخلاف السج بشرط الحمار لان شرط الحمار مع اسداء الحكم فلا يمكن القول بان الملك
وهنا العقد وقع مطلقا ومصلحة العقد ان يست الملك لانه لما كان فاسدا بوفى على البعض قوله ما به سقاء اجارة
فلنا النفاذ ما عسار سقوط المنفسد وما عديم الرضا سبب لكرهه فاذا ارفع بوجوه الرضا بعد العقد لا يرى انه لو اجاز
سعا ما سرع غيره سقاء طرية فاذا اجاز بعتا ما سرع بنفسه اولى **قول** بخلاف سائر الساعات الفاسدة فانه اذا
اسرى فاسدا باجل او خارج مجهول ما عمن اكره على السج الاول حتى البعص لان وجوب البعض على السج فاذا اسرى
غيره متعلق بحق المشتري بعد اجمعه حقان حق السج وحق العقد فقدم حق الجيد لمجا فيه وغنى السرع فاما ههنا فالرد
لحق الجيد فدا سبوا فانه فلا سطل حق الاول الحق الثاني ولان السج الثاني فانه حصل بسلطه البائع الاول وههنا ما حصل
بسلطه المكره **قول** ومن جعل السج الحمار المعنود ومن السج الحمار المعنود سيم فهد ونواحيها اى مع الوفاء
ومما ان يقول البائع للمشتري بعت منك هذا ما لك على الذي علمت متى مضت الدين فهو لى مشتاق بخاراض جيله

فاسد ما عساه سطر الفسخ في الشئ يجعله كسج المكره فملك اذا اتصل به فضل مسرى في بعض مع المسرى من غيره لان
النسب ما عساه قوت الرضا فصار كسج المكره **قوله** من جعله وهذا كسج الاسلام عطا من غيره وذهبهم انما يعبد
ان عرض المتعاقد من الرضا لا يسبق له ان يقول انما هو لك من لقاؤه ودرهنت ملكي عند فلان والمشاري
يقول بدارهنت ملك فلان والعبرة في العقود للمعاينة لا لللفظ والمسا في دليل الكفالة بسطر البراءة
والحوالة بسطر المطالبه يقول انه لا يملكه ولا ساج له الاسماع به الاما ان المالك في موضوعا من اكل غيره
واسم المالك عنده والدين ساقط بهلاكه في يده وفسد فناء بالدين وجعله باطلا بفسد المالك ازال ومساخ
سم فند جعلوا ساجا ناسبا بعض الاحكام وهو الاسماع دون البعض وهو السج لحاجة الناس اليه
والصحة في الرضا الذي جرى بينهما ان كان لفظ السج لا يكون وهما سطر ان ذكر اسطر الفسخ في السج
فسد السج ولم يذكر ذلك السج ولفظ لفظ السج بسطر الوفاء او لفظا بالسج الحاضر وعندهما هذا
السج عبارة عن سيج غير لازم فكل ذلك ولو ذكر السج من غير سطر لم ذكر السطر على وجه المعتاد جازا السج ولم
الوفاء بالمعتاد لان المواعيد لا يكون لازمة بجعل هذا المعتاد لازما لحاجة الناس **قوله** هو سيج دفع حيث
يكون باطلا فالحاصل ان الاكراه على الهبة يكون اكرها على الدفع والاكراه على السج لا يكون اكرها على التسليم لان
مقصود المكره ما يتعلق به الاستحقاق لا صور العقد والاصل في السج ان يتعلق الاستحقاق به من غير قبض
فلم يكن الاكراه على السج اكرها على الاضامن فكان الدفع عن اخسار منه وذا دليل اكاره اما الهبة في اصل الوضع
فلا يتعلق بها الاستحقاق من غير قبض كان الاكراه على الهبة اكرها على الدفع نظرا الى مقصود المكره وهو حمله
على من يتعلق به الاستحقاق اذ ازاله الملك لفسد ربه لا صور العقد **قوله** وان مضى مكرها فليس بكاره عليه
ودالهم كرهنا في بده لفساد العقد بالاكراه وان كان هالك لا خذ منه سالا ان لم يكن امانه عند المكره لانه ما دون
المسرى والعرض متى كان اذن المالك فاما الحضانة اذ مضى للملك وهو لم يضمنه للملك لانه كان مكرها على
قبضه وكان امانه **قوله** والمكره ليس بغير المكره ان شاء وعلق المكره فمات وجع الحيا لا يلاق ان لم يكن المكره حيا
كلام لان التكلم للسان الغار لا يصح فكان المكره دفع مال المكره الى المسرى فيضم المكره اهما شأنا كالغاصب والغاصب
الغاصب المكره كالغاصب المسرى كغاصب الغاصب فان ضم المكره رجح على المسرى لعدم لزوم مقام البائع باء
الضمان لان المضمين يضمن ملكا للضامن وهو سطر الضمان فان ضم احد المسرىين وهو ساجحة الحقوق عند كل شرا
كان بعد شرايه لانه ملكه باء الضمان فظهر انه باع ملك نفسه ولا يفسد ما كان قبله بناء على اسناد ملك المسرى الى
ووصيه خلافا لما لو اجاز المالك المكره عقدا منها فانه يفسد ما قبله وما بعده لان المانع من الفناء حقه وقد
استقط حقه فحجود الكلا جازا خلافا لما لو اجاز المالك في سجع الفضولي احد من المسرىين حيث يجوز ما اجاز خاصه
لانه باع كل واحد منهم ملكا غيره وقد صار لواحد منهم ملكا بآلان فابطل الملك الموقوف لغيره وهذا كل واحد
بائع ملكه اذ سجع المكره مفسد للملك عند البعض المانع من مفسد الملك حتى اسر داما المالك فاذا استقط حقه فبطل

فصل في اذ كره الاكراه الواقع في حقوق الجهاد وسرع في بيان حكم الاكرام في حقهم تعالى وانما قد جوق
الحاد لحاجة وكسره الوضوح ايضا **قوله** ساج له ذلك وهذا لان حرمة هذه الاشياء باسمه بالسج وهي مقدرة
حاله الاضمار فان الله تعالى سبني حال الضرورة من التحريم لقوله الا ما اضطررتم اليه والكلام المقيد لاعتناء
يكون عبارة عما وراء المستثنى فظهر ان التحريم مخصوص بحالة الاضمار وقد جوق الضرورة هذا الحق في التلف
على نفسه بسبب الاكراه فالحق في هذه الاضمار في هذه الحالة سائر الاطعمة والاسرى كان سيجها وما يراها
قوله وعن لي يوسف لانهم وكذا في اصحابه مخضعة فلم يساووا في المسنة حتى مات ظاهرا الرواية يكون ثما
وعن لي يوسف لانهم فالاصل عنده انهم لم ينفى عن المضطر ولا يسقط الحرمة بالضرورة قال تعالى في اضطر
غير باع ولا حاد ولا اثم عليه وقال في اضطر في مخضعة غير متجانف الاثم فان الله غفور رحيم وهذا لان
الحرمة لصفاتها منها مسه او خمر وبالضرورة لا يزول ذلك اذا اسجع كان مساعده من ساول الحرام فلا اثم
لانه محسب بالغيرية وجه ظاهر الرواية ان الحرمة لا يساوي حاملة الضرورة لانه مسنداه بقوله تعالى وقد فضل لكم
ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه فاما ان يقال بفساد الكلام عبارة عما وراء المسنة في مكان ما قبل
التحريم فمضى على ما كان في حاله الضرورة وبطل الاستسناد من التحريم اما حد فاد است الاضمار في حال الضرورة
لم يكن رخصة فكان اسما من السبا واح في تلف فامساعده من ساول الطعام الحلال حتى تلف فمات الا انه ابا
ما م اذا علم بالا جاحه في هذه الحالة لان المكساف الحرمة حلالا كان الاجتهاد في هذا الجهد بالخطاب
في اول الاسلام اوفى في الحرب **قوله** لحدث عمار بن ياسر رضي الله عنه قال المسكرين اخذوه ولم يدركوه حتى سب
النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الهتهم بحرم بدركه فلما اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما حالكم انما
يدكوني بليت ميكة وذكر الهتهم بالحرق والكيف وحذر فليكن قال اجده مطمئنا بالامان قال صلح فان عاد واحد
اي قد ادى طمأنينة القلب بالامان وما صلح جدا الى ما كان قبل النيل مني وذكر الهتهم بحرق فغلط فانه لا رطل رسول
انه ما امر احد بالتكلم بكلمة الشرك فبطل قوله تعالى الا تشركوا وقلبة مطمئنين بالامان ولا جرح الكفر لا يمتل
السقوط وفي هذا الظاهر مع ثمر الالعب من حسانه لكنه دون البطل لان ذلك صلب صوره وهذا الصكر
صورة ومعني فوحسب الرخصة وفي الكف عن لقاء الحرمة نفسها لسمامي **قوله** لان حبسا
وصفته ان المشركين اخذوه وباعوه من اهل مكة فحعلوا ساجا بونه على ان يدركوا الهتهم بحرم وسب محمد صلح
وهو سبب الهتهم بذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرم حتى يملوه فان قلت كما استثنى حال الضرورة
في المسنة استثنى حال الاكراه هنا قلت عدا استثنى في الحرمة فكان باصه فلم يكن رخصة وهذا من العصب
مستثنى العصب المستثنى بالزمن من سبانه اسما والحرمة فكان رخصة وذكر في الكشف عن كبريائه
سوط مسدا وحذف جوابه لان جواب من سرح دال عليه كانه صلح كبريائه فحله غصب لان كره ولكن
من سرح بالكفر صدر اي طاب به نفسا واعتقد فاعلمهم غصب من الله **قوله** وان اكره على الملاقاة وسلم بامر

عاف على نفسه او على عضو من اعضائه رخص له ذلك لان حرمة النفس فوق حرمة المال فاستقام ان
يحل وقائه له ولكن صدق ما لا يخبر ولا يظلم وعصمه صاحبه فانه في نفسه ليعاد له
فالرخصة ما يستباح بعد رخصه فاما المحرم فاذا اصاب حتى قبل بعدد نفسه لم يفسد الظلم ولا فانه حق
محرم فصار مباحا سبها **قول** لان قبل المسلم لا سلبا لضرره ما وهذا لان ليل الرخصة خوف
البلوغ المكرم والمكرم عليه في ذلك سواء فسقط الكرم في حق سائر المالكه عليه للتعارض **قول** القصار
على المكرم بكسر الراء وهو الامران كان عبدا ان اكره على القتل بالهنا او بالغا او محتوها
او غلاما غير بالغ فالقود على الامر **قول** ولو فرضه الله تعالى فانه لا يكره على القتل بالهنا او بالغا او محتوها
ما هو المكروه حقيقة لان القتل فعل محسوس وهو مخوف للمكروه والعبان شهد هذا ومن يكره فقد انكر الحسن فاذا
حققته الفعل بواحد فعله الا اذا سقط حكم فعله واصف غيره سرعا كما في الاكراه على الافعال الغير
فانه سقط حكمه وهو الامم واصف الى غيره وهما لم يسقط حكم فعله بل قد السرع حكمه عليه بدليل
انه ما لم اتم الفعل اتم القتل على كل ما سار القتل قال السافعي رحمه الله تعالى ما علمها ما علمها المكروه فلما قاله ذريح
واما على المكروه فكم يحصل بالنسب الى القتل منه حيث حدثه معن كان حاملا له على القتل والنسب العام
يرى منزله المباح في حق حوال القصاص غيره وهذا حكم بوجوب القصاص على سبب القصاص ارجعوا
وهذا لان القصاص سرع الحكم للرجوع والردع والبطلان ما لم يجر الاكراه من المصلحة والاكراه ولو لم يوجب
القصاص لاسدابه في موضع يكون الحاجة الى حياه لصاحبه الدم وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يوجب القصاص
على واحد منهما لان القتل يقع بمصروفه على المكرم من وجه حتى يام اتم القتل واصف الى المكروه من وجه حيث انه
حل المكروه عليه وصار مدفوعا الى القتل بوجوب طبعه وان المكروه باطل حقيقة لا حكما والمكروه بالعكس فكيف
السببه في الحاشي فلا يوجب القصاص **قول** ولما ان المكروه ملحق الى هذا الفعل فصار المملوك فيها
يصلح لكونه له فلا يلزم الا انه شيء من الضمان كما في بلاد المال بان الضمان يجب على المكروه وصار المكروه اله
حتى لا يكون عليه شيء من حكم الاكراه المكروه يصلح ان يكون له المكروه في القتل لان خذله مع السيف فصل
به غيره ونفسه لا يجاء انه صار محمولا على ذلك الفعل بالتهديد بالقتل لانه حل على جنس نفسه
واستاءها على جنس غيره ففسد اخساره فالحق بالاله التي لا اخيار لها وليس الفعل الى من انفسه
اخيانه وحمله على هذا الفعل لا الى اله فلا يكون على المكروه قصاص لادبه ولا كفارة الا ترى الى قوله تعالى
يُنَبِّئُكَ اَتِيَّتُهُمْ فَقَدْ نَسِيتُ الْفِعْلَ إِلَى الْعَيْنِ وَهُوَ مَا كَانَ يَشَارُهُ صَوْرُهُ وَلَكِنَّ كَانَ يَأْمُرُهُ وَأَمْرُهُ الْكِرَاهُ وَلَا
يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي حَقِّ الْأَمْرِ لَنْ الْقَتْلِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَوْجِبِ الْمَأْمُومُ حِيَابَهُ عَلَى دَسِ الْعَائِلِ لَنْ أَمَّا الْكِرَاهُ لِحَقِّ
عَلَى دَسِّهِ وَلَوْ أَضْفَا لَهُ لَصَارَ حِيَابَهُ عَلَى دَسِّ الْمَكْرُوفِ فِيهِ بَطْلَانُ الْكِرَاهِ فِي الْعَمَلِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ حِيَابَهُ عَلَى
الدَّسِّ وَمَصْرُوعًا عَلَى الْمَكْرُوفِ وَحَيْثُ لَا يَلْزَمُ إِلَّا إِلَى الْمَكْرُوفِ لَنْ يَصْلَحَ لَهُ فِيهِ كَمَا فِي الْكِرَاهِ عَلَى الْأَعْيَانِ لَسَقُلَ

الفعل الى المكروه من حيث لا يلائق حتى يجب الضمان على المكروه **قول** من حيث لا يلائق يعني بمصروفه على المكروه حتى
يكون الولاء له وصار كما لو اكره مجوسا على ذبح ساة الغنم فانه يصرا له من حيث لا يلائق لم يصرا له من حيث
الذكوة حتى لا يحل سوا له فان قلت لو كان المكروه الامم بمنزلة المباحة في الفعل المكروه المأمور له لم يوجب الا يجب
القصاص على الامر فما اذا كان صبيا او محتوها لان انتقال فعل المكروه اليه لا يكون أقوى من حياسته بنفسه
وانه لا يوجب القصاص لما عرفت في موضعه قلت لما استقل فعل المأمور الى الامر المكروه استقل فعل المأمور
الى الامر المكروه استقل مع وصفه من العقل والبلوغ فصار ذلك بمنزلة حياسته الامر بنفسه سدا للمأمور في احكام
القتل فكذلك لم يحبر عقل الامر ولو غلبه خلافها اذا باس الصبي القتل بنفسه لانه لا واسطة هناك احد صنف
بالعقل والبلوغ ليعقل فعله الله تعالى ذلك الوصف وكان ذلك لا حاصلا من الصبي الغير والاعباد
لغير الصبي في العقل في اجاب القصاص **قول** ولم يوجد واحد منهما الا الحق بعد فيه من حبه ما لكه ولا
حق لاجد في ماله خلاف المرصاذا اعتق عبده وعليه دين لا يسعاه حتى يحق الخبز والخلاف الراهر
اذا اعتق المهر من وهو معتق فانه يجب السعاه حتى المهر من والرجوع المكروه على العبد بالضمان لان الضمان
وجب عليه باللائق فلا يرجع على غيره **قول** جاز استحسانا والسياس لا يصح لو كاله مع الاكراه لان اصل
ان كل عقد يورثه المهرل يورثه الاكراه وما لا يورثه الاكراه لا يورثه الاكراه والوكاله لا يورثه الاكراه
مع الاكراه وجه الاستحسان لان الاكراه بوجوب فساد العقد والوكاله لا يورثه الاكراه لانها من
الاستقالات اذ الموكل يستقط حقه بالقبول فلهذا لا يورثه الاكراه لا يورثه الاكراه **قول** بعد الموكل جاز
استحسانا والسياس لا يرجع عليه لان الاكراه وقع على الموكل وزال المانع لا سببه اذ الموكل قد فعل
وقد انفع فلا يضاف له ان الاكراه كما اذا شهد شاهد لم يقرنا وكمل بحقوق عبده فاعسفه الموكل ثم رجعا
فانما لا يضمنان وجه الاستحسان ان عرض المكروه زوال ملكه اذ باس الموكل فكان الزوال مقصودا فضمن
والضمان على الموكل لانه لا يوجد منه الاكراه **قول** والنذر لا يعمل فيه الاكراه حتى لو اكره بوعده بلفظ على ان
على نفسه صدقة او صوما او حجا او سنا مقربة الى الله تعالى ففعل بزمه ذلك كذا لو اكرهه على شيء
من ذلك لان النذر مما لا يحتمل الفسخ لانه من قول له صلى الله عليه وسلم النذر بمنزلة ما لا يحتمل الفسخ
وما لا يورثه الفسخ وحد وقوعه لا يورثه الاكراه من حيث منع الصحة كالا عناق وهذا لان الاكراه في قول
الرضا او اكره في عدم اللزوم وانه في سبب من لا يحتمل الفسخ لا سبب الاكراه والرجوع على المكروه
ما لا يلزم من ذلك لانه اوجب عليه حكما يطالب به في الاخوة والظهار به في الدنيا من حيث الاكرام فلو اوجبت
عليه الضمان لاجل الحالك وحسنه فيكون زائدا على ما اوجبه وهذا لا يجوز وكذا لو اكرهه على ان يظاهر
من امراته كان مظاهرا ولا يقر بها حتى يكره لان الظهار من اسباب التحريم كالطلاق يستتوي في المهرل والظهار
والطهر وكذا الرجعة لانه اسدابه للنكاح فكانت ملحقه به **قول** والائلاء اي لو اكرهه بوعده بلفظ على

من امراته فهو مولى لان من في الحال اطلاق المال والاكره لا يمنع كل احد منهما **قول** وقال لا يلزمه المهر
في الحدود **قول** معلوم لا اعتقاد الا ترى انه لو نوى ان يكفر بصرف كافرا وان لم يكفر به والاكره دال على
عدم تغير الاعتقاد فلم يحكم بالردة فلم يبرأ منه **قول** قاله لول استحسننا وهذا لان منكر للفرقة
قول خلاف الاكره على الاسلام يعني لو اكره الكافر على الاسلام فانه يصير مسلما لانه وجد احد الركبتين في
الغاي احتمال فرجنا حان الوجود احتسبا فاما الرده فتحت محض الاعتقاد وقد وقع السكوت اعتقاد الكفر
فلا يستلزم السكوت احتسبا فارجحنا الاسلام في الحالين لانه محلوه والاصل **قول** ولو قال الذي اكره على اجزاء
كلمة الكفر احمر عن امر ما فكننا ولم اكن محله ذلك فيما مضى بامر الله حكما ولم يبق فيما مضى وبما يتبع
انه احمر اني خسر ما اكره عليه فصار في ذلك طاعة ومن اقر الكفر فيما مضى طاعة فاعلم ان كذا لا يصدر
الفاضي لانه خلاف الظاهر ويصدق فيما مضى وبما مضى لانه نوى ما يحتمله لفظه كذا وهذا معنى قوله وحكم
هذا الطالع ما ذكرناه **قول** ولو قال اردت ما طلبت مني يعني بالخطر سالي الاحاد عما مضى وما اردت الخبر
اردت به الانسا كما طلبت مني جدا او بالخطر حقيقة لانه بعد ما خطر هذا بباله فعل عكس حرج خروج عما اسلم به
فاذا لم يفعل انسا الكفر كان بمنزلة من اكره طاعة اسلم امراته في القضاء وفيما مضى وبما مضى
قول علم كلفه محلا يعني يمكن التحصيل اكره عليه ما قل مما اكره عليه وهو الاضمار عن الكفر في الماضي كذا
دون الانشاء لان الانشاء كفر في القضاء وفيما مضى وبما مضى يعني الكفر كذا في الماضي كفر في القضاء
واما فيما مضى وبما مضى به تعالى ليس بكفر ومتى امكن للمكره دفع ما اكره عليه ما قل مما اكره فاني الزيادة محمل
طاعة في الزيادة لانه لا حاجة له الى الزيادة بعد انشاء كفر طاعة كما يصح كفره في القضاء وفيما مضى وبما مضى
قول اكرهه على الصلوة للصليت الى السجدة لهذا الصلوة بسبب محمد صلى الله عليه وسلم ففعل في الخطر
سالي الصلوة وسبب رجل اخر وقال بوب به ذلك بان منكره في الحكم ولم يبق فيما مضى وبما مضى لانه لما قال بوب
به الصلوة لله بعد اقران ما وحده لم يكن هو مكرها فم ولا الاكره وافق عليه فصار بمنزلة ما اذا صلى
من يدري الصلوة بدول الاكره من احد وقال عيب الصلوة لله بصدق بانه لا فضا كذا هنا وقال في المبسوط
وهذه المسئلة يدل على السجود لغير الله على وجه التعظيم كقول ان لم يحط به سمي وصلى الصلوة وسبب
محمد صلى الله عليه وسلم وقلبه مطمئن بالامان لم يبرأ من امراته لا قضاء ولا دابة لانه فعل مكرها لانه يحرم ما اكره
عليه ولم يمكنه دفعه عن نفسه اذا لم يحط به سمي **قول** وحط به الصلوة لله وسبب غير النبي صلى
الى اخره لانه امكنه دفع ما اكره عليه عن نفسه فان المكره اذا اجابهم الى ذلك سمي محمد صلى الله عليه وسلم ولم يحط
سالي سمي لم يبرأ من امراته فان خطر سالي رجل اخر يضاري حال محمد فانه شتم محمد ويريد به ذلك الرجل
فلا يبرأ من امراته فان ترك ما خطر سالي به وتزوج بغير ما اسلم به فاذا لم يفعل كان كافرا فان سمي النبي صلى
في غير موضع الضرورة كقوله كراهته بعلية لا سفحه شكا **الحج**

او رد الحج عسك الاكره لان ذلك منها سلبا لولاه المحار عن الحرج على موجب احسانه الا ان الاكره اقوى بما
في سلب لولاه لانه رد على الاضمار الصحيح والراي الكامل خلاف الجرح كان موافق بالعدم لقوله الحج في
اللغة المنع ومنه سمي المحط حرم لانه منع من الكعبة وسمي جعل حراما لانه منع عن الصباح قال تعالى هل في ذلك
قسم لذي جر اي لذي عقل في السرع منع عن التصرف بول الصخر ورق جنون فاسه خلق الودي هنر
بمنهم في الحج فجعل بعضهم ذوى النية منهم اعلام الهدى مصابيح الدجى جعل بعضهم سلبى بعض سلب
الردى كالحوان وعدم العقل المحتوى الذي هو ما قل احقت الصبي اعلم للحرج يست الكتاب السنة واجماع
الامة اما الكتاب فعوله تعالى ابتكروا البيئات حتى اذا ابتكروا النكاح فان استتم منهم رشدا فادفعوا
اليهم اموالهم منع الله تعالى من دفع المال لا بعد الملوغ وانما سأل الرسد وهذا السرط موقوف في الصخر
والمحنون واما السنة وقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلث عن الصبي حتى يحتلم وعن المحنن حتى
يفسوخ ظاهره يعني لا يكون له حكم واما اجماع فظاهر بمقول الصبي تصرف صبي لا اذن له لعدم
عمله او لمصانه اذا صار ممنا غير انه ما ذل لولي بحرم المصان فالحق بالحق ولا تصرف عبد الا اذن
سده وعانه لحي سده كذا سخط منافع مما لو كره ولا ملك ربيته سخطا لانه ربيته ملك المولى لكنه
اذا اذن في التصرف جاز لانه رضى لفوات حقه والاصرف المحنن المحلوب بحال الى الذي انفق اصلا العقد
ان الاهله لانها بالعقل المحمدي لا في الحد فانه اهل بنفسه وانما المنع لحق المولى بخلاف الصبي فانه
بسط اهله فلماذا سدد بصرهما ما ذل المولى والى بصر المحنن المخلوط لا سفد اصلا لانه عدم العقل فلا
يحدث الى الاضافة عادة **قول** ومن باع من هو لا يسا او اسرى المراد هو الصبي الجرح المحنن
الذي يحجب بفسوخ وهو المحتوى الذي يصلح وكذا لا يسره وهو بعد عقل السع وبفسده وان كان لا يرجح المصلحة
على المفسده لا الذي هي عقله فان بصره لا يصلح وان حصة الاجان لعدم الاعتقاد وهو العقل السع الى
يعرف السع حاله للمسلم المسح والسرا عكسه وقوله وبفسده ان بفسد اسباب حكمه وفيه احراز
عن الجاهل فانه لا يقصد حكمه وهذا لان الموقوف بصره الجرح المحنن المحنن المحنن
المصلحة بفسده هو لا ولا ابدان بعقل السع لحيث السع سعة موقوف على الاحاق فان ثبت
الموقوف يستقيم في المسح اما السرا فلا سوف بل سفد على المسار في السري اذا وجدنا اعل المبشر
سفر كالفضولي اذا اسرى الى انسان اخر فانه سفد عليه والسوف ما اذا لم يجدنا عدم الاهله
كما في الصبي المحنن ولضرر المولى كما في الجرح وسوف وهذا لان السري يلزم العاقبة بسفد حقه الى الاخر
اذا وجدنا اخر كما في السري بصره كالمملوك بفسده فاذا كان بفسد امره سفد على العاقبة ولا يستقل
الى الغنم **قول** لوجودها حسنا ومسا هده فانه اذا سلب اسما او قطع يده او ارا وسلا يمكن جعل
السلب القطع والاراقه كالعدم لانه يودي الى لا يكون المقتول المصطوع والمرافق مقتولا ومقطوعا

وهو جوف السفسطاسه وانكار الحقائق بخلاف الاقوال فان اعتبارها بالسرعة اما الاسماء فظاهرها
البتلق الاعناق السبع والهبه ونحوها لا يورث المحل حسا وانما صار المحل محرما ومحررا ومملوكا بالسرعة
واما الاضادات كالافاربر والسهادان فموجبه ما عرفت بالسرعة لا بهاد الاث على المحرر عنه وبحوزان يقع
دلالة انها محتمل الصدق في الكذب بداهتها وان قصد سوطا اعتبار القول ذالكلام المحصر ما يكون موجودا
بصورته ومعناه ومعنى الكلام لا يوجد الا بالقصد وهو ان يكون العقل لا عقل للصبي المحنون فلا يكون
لها قصد واعسا العقل لا سوف على القصد فالسليم اذا اقبل على انسان في المنة فبهم ولم يدرم القصد الا
مذا كان فعلا سعلق به حكم سقط بالسببان كالحردود والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي
والمحنون حتى لا يحمي علمها الحد الزنا والسرقة وسر الخمر وقطع الطريق والقصاص في القتل **قول** ولا يقع
طلاقتها ولا اعتبارها الى اخر اعلم ان هذين المصنفين لا يسمون على احوال الوالي لا سندان بمباشرة الوالي انهما
من المضار ولا يوهلان ولا يوفون للوالي على مصلحته في الطلاق لان في اعتد العلم بمسائر افعالهما وسافر
طناهما اذا تلخ الصغير جدا السهوه واعلم للوالي بذلك بخلاف مسائر العقود لا مكان وقوعه على المصلحة **قول**
فاما العبد في امره في حق نفسه لتمام اهله لكونه مكلفا غير ما قدر في حق سيده وهذا لان نفاذه في حقه
لا يخلو عن حلق الدين برصه او كسبه وكلامهما السدر فلا يستحق اقراره لان اقراره انسان لا يعقل على غيره
الا بولائه ولا والله للعبد على المولى **قول** لانه سقى على اصل الحرية في حق الحد والقصاص لانها من خواص
الانسان وهوليس يملوك من حيث انه ادعى اذا كان يملوكا من حيث انه مال لهذا لا يصح اقرار المولى عليه
بهما واذا بقي على اصل الحرية فبهما سقد اقراره فبهما لانه اقربا ما هو حقه وبطلان حق المولى ضمنى فان قلت قوله
لا يملك العبد والمكان شيئا الا الطلاق بعضه لا يملك اقرار الحدود والقصاص فليس لما بقي على اصل الحرية
فبهما يكون هذا اقرار الحدود والعبد ولا ان قوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة بعضه لا يصح ولا يقال
انه خص عنه الاقرار بالمال لان النص لم يسله اقراره بالمال بل في حق الخير والنص ينال اقراره على نفسه
فان قلت عمل النص على الحد فباللغرض لم يعمل لا على غير هذه الصور دفعا للتعارض **قول** والله
عارف وجه المصلحة فنه فكان اهلا ولا يخصص بالانسانه وكان كالحرفه **باب المحل للفلسا**
لما ذكر المحل من حيث الصغير والرق والمحنون سرع في بيان المحل من حيث الفساد لكونه له وديم الاول لان الصغير
والرق والمحنون من العواض السماويه وهي مدممة على العواض الكسبيه ولان الاول مصق عليه والثاني مختلف
فيه بم اعلم ان مسائل هذا الباب كلها منسبة على قول لى يوسف ومحمد ربهما الله لا على قول لى حنيفة رضي الله عنه
فانه لا يرى المحل للفساد والسفسطة **قول** قال ابو حنيفة راجح المحل الى اخره اعلم ان المحل عند لى حنيفة على المحل
العاقل البالغ الاجور بسبب السفسطة والدين والفسق العفلة وعند ما يجوز لغیر الفسق عند السافعي
يجوز في الكل انما يصح المحل عند ما في تصرفات لا يصح مع الهزل الاكره كالسر والاحار والهبه والصدقة

وما يحتمل الفسق وكل مصرف يحتمل الفسق كالطلاق والعتاق النكاح والاجور والحرفه اجماعا وكذا الانسان الموجه
للعقوبة كالحردود والقصاص والسفسطة هو العمل بخلاف موجب السرع واساع الهوى ترك ما يدل عليه المحل
والسفسطة من عادته السذير والاسراف في النفقة وان مصرف صرفات لا تعرض ولا تعرض لحد العفلة
من اهل الديانة عرضا مسلح دفع المال الى المحسن واللتاير وسرا والحامه الطمان يصرع على العسل الجار
واصل المسامحة في البصرات والبر والاحسان مشروعي الا ان الاسراف حرام كالاسراف في الطعام والسلب
وقال الله تعالى الذين اذا انفقوا لم ينسبوا ولم يقيروا واما الكلام في المحل على السفسطة والمنع عن التصرف
في ماله فله انه سدر ماله مصرفه لا على وجه بعضه العقل الحكمة فيح عليه بطراله لدرسه لسفسطة
كالصبي بل والى ان الصبي انما يحرم عليه ليوهم السذير منه وهذا يدعي حق السذير واعلمه منع المال فان
منع المال عنه بطريق النظر فكذا المحل عن التصرف في هذا لان منع المال عنه مقصود لحسه بل لا يباع ملكه
ولا يحصل هذا المقصود متى لم يطلو التصرف في ماله لغيره وبتعبه بخبر فاحش وبامر الوالي بالتسليم
الله بقرير ما قال ابو حنيفة رضي الله عنه انه حر مخاطب كان يطلق التصرف في ماله كالرشد وهذا لان الحرية
امان المالكه والخطا ما من العذر على التصرفات لانه دليل اعتبار عمله وهو دليل العذر على التصرفات
فانه كلام ملزم واعتبار الكلام بالتمسك واللزوم والخطا في ابطاله لانه اهدار ادمه والحامه المحاسن
والهائم فلما يكون فيه بطرل الضرر فيه اعظم من ضرر السذير لان الانسان لما كان مسائر الحيوانات باعتبار قوله
في التصرفات والاحتمال لا على الدفح الادنى بل يدفع الاعمال بالادنى حتى يرضى عن لى حنيفة رضي الله عنه انه يجوز
المحل على المفق الما جن الذي يعلم الناس المحل المسطح الجاهل المكاري المفلس لان فيه دفع ضرر العام
فالمعنى الما جن يفسد على الناس منهم والمسطح الجاهل يفسد ابدانهم والمكاري المفلس يفسد اموالهم
فانه اذا مات دابته في الطريق وليس له اخرى لا يمكنه سراء اخرى لا الاستحار فعودى الى بلاك اموال
الناس فندفع الاعمال بالادنى في الاعتبار بمنع المال اطل لانه يفسد محمول المعنى لان منع المال عن ماله والمالك
هو المطلق الخارج ومنع المالك عن التصرف فيه ويحور مصرفه فيه غير معقول لانه علمه شرع راجح
عن السذير فلما يحتمل المفساسه ولان السذير لا يدعى على المال بعمه زائده والطلاق للسان في التصرفات بحمة
اصلية فلا يفسد بل طال اعلى المعتمد على ادمها وكذلك للصبي انه لما كان عاجرا عن النظر لنفسه احتج
الى صيرونه الخير ولما له فصار مولى عليه ضرره والمولى عليه لا يملك التصرف في السفسطة فادعى على النظر
لنفسه كما علقه وان كان يحد عن سبب العمل بهواه **قول** لان المحل منه مولى ليس بضا حتى يقال
مضى فصل محتمل فيه فسفد وضائق لان القضاء لا يبدله من مفضي له ومعضي عليه لانه لقطع المنازعة
فلا بد من منازعة حتى يقطع بيع محتمل فيه كما كان ولانه لم يفسد هذا القضاء ما لم يكن باسائل نفق
ما كان على ما كان وهذا هو الحق به لا يصح المحل فيه مفعلا عليه **قول** ولو كان قضاء مفسد مح

على السفينة مجتهد فيه فانه باطل عند لي حنفه رضي الله عنه ونفس الفضا على كل مجتهد فيه يوفق على البقاء
غيره في كتاب القضاء **قوله** ولا يصل البعض بعد ذلك بطريق القاضي اذا قضى بحواضن ام الولد والمدر
قبل وجود المضمون في ذلك لا يصير موقفا عليه انه موقوف بعد المضمون صار موقفا عليه **قوله** والا
لا يدفع اليه ماله اذ احب بوسن شدة لقوله تعالى ان اسئتم منهم رشدا فادفعوا اليهم انما انهم يريدون
المال اللهم عندنا من الرشد فلا يجوز دفعه فيه قبله لان المعلق بالسرط عدم فعل وجوده ولا يمنع المال قبل
لعله السفينة موقفا على الحلة وزوال لعله اذ العبرة بقاء الحلة وزوالها لا للزمان ولا في حنة
قوله تعالى واتوا النجاشي اتوا اليهم والمراد به بعد البلوغ فهو موقوف على وجود دفع المال بعد البلوغ الا انه منع
عنه ماله قبل لعلو لعله بالاجماع ولا اجماع هنا في دفع المال بالنظر في السرط لا بوجوب عدم عند
العدم عندنا على ان السرط رشدا في موضع الامانة فمراده الفرد الحاضر فمراده من نوع رسد حيث
كان مصلحة الماله فمنا والتمك المطلقه فاذا صار السرط في حكم الوجود بوجه وحيث حراوه واول حوال البلوغ
فدائما رفته السفينة باعتبار ان الصبي في بقاءه كقضاء عنه فاذا اسد الزمان ظهرت الخيرة والحيث لم يبق
الصبي في حذر ضرر من الرشد لا لانه حال كماله في قدر روى عن عمر رضي الله عنه انه قال يهيئ لي الرجل اذا
بلغ خمسا وعشرين سنة وقال اهل الطبايع من بلغ خمسا وعشرين سنة فقد بلغ رشده الا يرى انه يصير حرا صغارا
في هذا السن لان ما يحكم الانسان ابي عشرين سنة ولهذا قال بوجبه رضي الله عنه لو بلغ رسدا صار سفيا
لم يمنع منه المال لان هذا السن هو الصبي فلا يعتبر في منع الماله عنه ولا في منع الماله عنه على سبيل البادئ الاشغال
بالبادئ عند رعا البادئ فاذا بلغ خمسا وعشرين سنة فقد انقطع رعا البادئ فلا معنى لمنع الماله عنه بجه
قوله لانه سلق محجرا عنه بناء على ان عليه الحج السفينة وهو موقوف على الحال صيرت علم بوجه بدول حجر الناض
كالصبي المجنون وقال ابو يوسف رحمه الله السفينة على اسبقا في الحجر اعله الحجر واستحق به الحجر والحج ارا
لا يكون الحج القاضي عليه وهذا لان الحجر عليه متردد بين الصبر والطريق بناء الملك له نظر وفي هذا قوله
ضرر فلا بد من المضي الى ربح احد الجاسين على الآخر **قوله** وان اعنى عبد بعد عقد عندهما وعند السافعي
لا يفسد وهذا الاختلاف بناء على كسفه الحج عندهما الحجر عليه بسبب لسفه في التصرفات كالهزال فان الهزال يخرج
كلامه على غير وجه كلام العقلاء لقصد اللعب بدو ووضوح الكلام له لا لفصاحة عقله وكذا السفينة
خرج كلامه في التصرفات على غير وجه العقلاء لا سماع الهوى في كانه العقل المقتض في عقله وكل هزل لا يورث
الهزل لا يورث في السفينة وكل هزل يورث الهزل وما يحتمل الفسخ يورثه السفينة والعقل لا يورثه الهزل في سفينة
وعند السافعي في الحج به عن ربه الحج بسبب الرق حتى يفسد بعد الحج سبي حنيفة في سوي الطلاق كما ان الرق لا يفسد شي
من هرقانه سوى الطلاق العاق لا يفسد الرق في كذا من السفينة **قوله** ونظيره اذا ادعى المريض ولد حارسته
اي المريض اذا قال لامي ولست معها ولدها ام ولري هذا لانه اذا كان معها ولد يثبت سبب الولد عنده الشاهد في

ما هو

لها في ابطال حتى الغمر فكذلك دفع حكم الحج عن نفسه ما اذا لم يكن معها ولد فانه لا شاهد له هنا فاقرارها
على الصومير له اقراره بحقه الحريم فلا يصدق على معها عدد لكن في سعي في قمتها بعد موتها كالمواضع
قوله وان مرضى اوصى الى اخيه اعلم ان سفيد الوصية بعد الموت في كسفاوت في يكون الوصية
حالة المرض وحالة الصحة والذي يلغ مفسدا ادا اوصى بوصايا فالفاسق فيها انها ما طلع به عليه في غايته
في حيوته ولكن يستحسن لربا واقى الحق وما سرت الى الله تعالى وما يكون على غيره وجه الفسق من الوصية
للقرت من الصدقة للمفقير والمساكين ابواب الحجر من بناء المساجد والحاج الفطر وكل لا
يستحق المسلمون ان يفسد ذلك كله من يلبث له لان الحج عليه معني النظر لئلا يفسد ماله فسقي كلا على
الناس وذا فيما يعني جميع ماله في حيوته لا فيما يفسد الثلث بعد ماله وهذا لان وان حو بها بعد ماله
وبعد ما وقع الاستعانة عن المال في امر دناء فاذا حصلت وصاياه على وجه يكون سببا للثواب الحريم في اخيه
او اكتساب الثناء الحسن بعد ماله كان النظر في سفدها ما اعلم ان الذي يلغ سفدها والصبي الذي لم يبلغ
سواء عندها الا في مواضع احدها انه يجوز للاب لوصي الاب في صرف على الصغر لشكره له ما لا يوجب
ولا يجوز ذلك على البالغ السفينة الا ما امر الحاكم والباقي انه يجوز كاحه ولا يجوز للصبي العاقل الثالث
انه يجوز طلاقه وعناقه بخلاف الصبي كذا يجوز بغيره ويزيد الصبي **قوله** وقال السافعي في الحج علم
رحاله بناء على الحج على السفينة بطريق الرحر والعقوبة عنده والناسق مستحق للعقوبة ولهذا لم يجعل
الناسق اهلا للولاية والسهادة وعند من يطرق النظر صانته ماله ولا نظر هنا لان ابطال ادمته
والحاقه بالبهام مع الصانته ماله والناسق عندها اهل للولاية والامانة والفضاء فكون اهلا للتصرف
في ماله ضرورة وقد علق الدفع ما ناس رسد واحدا لانه في الامانة الرشدي في المال مراد فلا يكون الرشيد
في الدين مراد لانه حسنة يكون معلقا رسد من **قوله** بسبب الجفلة اعلم ان الحج بسبب الجفلة وهو ان يكون
مفسدا ولكنه سلم القلب لا يندى الى الصفات الراحة ويحرف في البيارات ولا يصير عنها فان القاضي
يحج على هذا المحفل عندهما وما هو قول السافعي لسار كنه السفينة في اطلاق المال في حج نظيره **فصل**
في حد البلوغ لما كان حد سبب الحج الصغير لم يكن يد من ان ابرها حد الصغير **قوله** وعنه في الكلام
اي عن لي حنفه رضي الله عنه في الكلام تسعة عشر وقيل المراد ان طعن في التاسع عشر ونه له ما عثر
فلا يكون فيه اختلاف الرواية **قوله** فلم يعم العادة العاسية اي العادة الغالبة ان العلامات بطريق هذه
المدى فحعلنا المدى علامة في حوج لم يظهر له العلامة وهذا الم بوصد علاما بالبلوغ نحو الاحمال الاختلاف في الانزال
في الكلام او المحض في الاحلام والحمل في الحارة فان وحدت حد في هذه العلامات حكم بالبلوغ والاصل في البلوغ
يكون الانزال حقة ولكن الحمل الاحمال لا يكون اذ لمع الانزال كذا المحض لا ممن يحمل وذا يكون حد الانزال الحمل
كل واحد علم بالبلوغ وهذا لان البلوغ عماه عن بلوغ الانسان كمال الحال في ذلك كمال القوة حجب لا سبب

والامارات ناسيما الحوايج وارتفاع المواضع وذلك الحق على الكمال لا عند الاختلاف **قول** وله اولاي حصة
قوله تعالى لا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى تبلغ اشده واسد الصبي ثمان عشرة كذا قاله
ابن عباس رضي الله عنهما وقل بان وعشرون سنة وقل خمس وعشرون سنة وقل ما قالوا ما في سنة
فوجب له الحق الحكم عليه للاحتياط ولا يمسق به غير ان الحاربه اسرع اذ راكبا من الغلام فقصصا في حيا
سنة لا سيما ما على الفصول لا رجة فيما يوافق فصل منها سراحها **قول** واذا رافق الغلام يقاتل
واهم اي نامنه رهقا ومنه اذا صلى احدكم الى سره فليس ههنا صبي سراحه من ان الحكم **قول**
باب سبب الدين اعلم ان الدين اقسام من اسباب الحج عند
لبي يوسف ومحمد هما الله فذلك كذا في كتاب الحج وانما اخبر لان هذا الحج موقوف الى طلب الغناء مع ان
الاصل في الدم البراءة عن الدين كالاصل هو الرشد دون لسفه فكان في هذا الحج وصف زائد سوفف الله
الحج بعد ما وقعت المساركة بينهما في اصاله عدم الحج وكما في الفرع منه في هذا الجهاد المندفع على المبرر عليه
والفرع يوجب اصل العلم ان الحج سبب الدين له سراط اذ اها ان العاقل اذا اجمع عليه سبب الدين
انه قد حج عليه من ماله والاسماء ليس شرط لصحة الحج وانما اصبحت الله لانه متعلق بهذا الحكم وورما فتح الحكا
فيه محتاج الى سببه ففسد لفتح الاسم على الواحد والاسماء انه سبب الحج وهو حج عليه سبب الدين
لان الحج على قول من يقول بحوازه مختلف اسبابه وهو ما خلا في سببه كمل في نفسه لان الحج سبب الدين
الاموال كلها والحج سبب الدين محض المال الموجود له في الحال فاما ما حدث له من المال الكسب وغيره فلا يوجب الحج
فيه وسفد فيه فيه والباله انه من صاحب الدين الذي وقع الحج لاجله باسمه وقول حج عليه سبب الدين الذي
لفلان فلا يوجب الحج برفع يارب الدين المحجور ويوصل الدين الله محتاج الى معرفته **قول** قال ابو جعفر
لا الحجية الدين اما الكلام في الحج سبب الدين في موضع واحد ما ان من كسبه الدين اذ احق ان الحج بماله
مطوق الاقرار وطلب الغناء من العاقل لا يحج عليه فعند لي حصة رضي الله عنه لا يحج عليه العاقل لان الحج
اصدار احواله والحاقه بالهائم ولا يجوز له دفع ضرر حاضر عندهما حج عليه ومنع من السج والتصرف في اقرار
حتى لا يصير العباء مطراهم كالحج على السفيه بطراله وهذا لا يوجب الحج بماله فموت حقه وانما منع من السج
اذا كان اقل من المثل اما السج بمثل المثل فلا يوجب الحج بالغناء فلا يمنع عنه لان المنع لحقهم والباله انه
لا ساع على المدبوز ماله في قول لي حصة رضي الله عنه العروض والعقار في سواء لان نوع حج وال سح
المال على المدبوز خير رضاه ليس بكان عن تراض فليكون باطلا لقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالمال
الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وقال عليه السلام لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه نفس منه ونفسه لا تطيب
منع العاقل ماله عليه فلا ينبغي له ان يفعله **قول** وما عي ماله ان اسبح الفلاس عن سببه وفسمه بان
غرمه بالخصص عندهما الحديث معاد رضي الله عنه فانه ركبه الدين فباع النبي صلى الله عليه وسلم

ماله وقسمه من غرمه بالخصص لان سح المال قضاء الدين عن مستحق عليه بدليل انه محض من
وهو ما يجري فيه السببه والاصل من سح ما يوجب حق مستحق عليه وهو ما يجري فيه السببه ما بالعاقل ماله
كالدين في الاسلام عنده فاني لم يصح ما عاقل العاقل عليه وكالص بعد مضي المده اذا الى ليعارف امراته بالقاض
مسانه في المرفق منها وكالمجور فلنا حول المحكمه موهوم فلا يجعل كالمحقق ثم الضرر عليه في اهدار قوله
فوق الضرر في حبه ولا سندك لغيره لاد في على سوت لا على سح المال ليس بطريق صحيح لقضاء الدين
فقد يمكن قضاء الدين لا سيما بالاسفراض واحد الصدف في الناس على ان الحق الحق الحق الطريق
بالفريق لا يحقق عجزه عن الامساك بالحر وفتا اذا اصر الدين على البر كاخراج العدا المسم ملكه مستحق عليه
بعضه من العاقل ماله والحسن ليس لاجل السج بل لقضاء الدين احبارة من طريق القضاء اي طريق ساء
واجار للقاضي سح ماله لما استغل عكسه لما في الحسن من الاصراريه وبالغنا سخره وما خرجهم فلا
معنى للمصر اليه بدون الحاجة فانفاق العلماء على حبه في الدين ليس على انه ليس للقاضي ولا سح ماله
في حبه حسا الى حل لفظ الممن **قول** ما عي ماله اي عندهما ما عي العاقل ماله المحجور **قول** حتى يحبس الدين
لان هذا الحكم بان ليس حي هذه للعانه **قول** لا جلي لاجل السج **قول** والسج ليس بطريق صحيح لان
لان يمكنه بالاسفراض لان **قول** خلاف الحب والعنه فان المرفق مستحق هناك اما ههنا فمخلو لان السج
غير مستحق لقضاء الدين على ما ذكرنا فلا تنور القاضي ماله كالمدين اذا كان مستعرا فان القاضي لا يوجب له
الدين حرجا حربه بالانفاق كذا لا يصح ما عليه من ساء يده وكذا اذا اوجب الدين على امرأة فان القاضي لا يوجبها
للعقبي الدين حصارا فاما لعدم بعضه لقضاء الدين **قول** والحسن لقضاء الدين لما كان من الطريق جواب
قوله لان السج سح لا ينافي فيه فقال بوجهه رضي الله عنه الحسن الذي كرم ليس لاجل السج لقضاء الدين
كالمنا وكان ههنا من رادى العلب حرجا ليل الحضم ليس لنفسه عليهم **قول** ما عي العاقل ماله دينه وهذا
عند لي حصة رضي الله عنه استحسانا وهذا ما لا يجامع وانما خصصنا حصة رضي الله عنه لان السببه يرد على قوله
لانه كان لا يجوز سح العاقل على المدبوز في العروض وكان ينبغي له ان يجوز في المقدن ايضا لان ذلك نوع سح وهو
سح الصرف **قول** وحدهما حسنا ان اعلم ان الدرهم والدينار حسان صون وحسن واحد معنى لهذا انضم
احدهما الى الاخر في حكم الزكوه ولو كان ماله من جنس الدين صون كان للقاضي ليعضي به دينه فكان اذا كان ماله
من جنسه معنى فان قلت فعل هذا سح لم يكون لرب الدين والام الاخذ من غير قضاء كما لو طفر بحسن حقه
وبالاجماع ليس كذلك مما جسدان صون وحسن واحد كما قلنا عدم المحاسنه صون لا سحر در الدين ناخذ
لان فيه معنى المبادله من وجه ولو وجود المحاسنه معنى للقاضي ليعضي به دينه وانما لا يحسن حقه ليجعل
للغريم ولانه الاخذ بطر الى الاحاد لانه لم يرد حقه برك العمل بالسببه لان لانه العاقل اعلم واقرى فلو ثبت
للغريم ولا الاخذ مع حصوله ليس للقاضي ايضا لهونه **قول** خلاف العروض والحقا لان الناس الاعمال اعلمها

فلا يجوز للقاضي ليطرأ خبره عليه وجه يلحق الضرر به اما بالقود فوسايل لا عرض في اعانها بل في ما لها وسدا
القاضي في السج بالقود بم العريض بم العتار عند ما لا يخلك اسرع لفضا الدين وادون المدين لان
الاول احد البلد بم وم **قول** وقيل سنان لبلد بعد في منه مملو ما محسورا اذ اعسل ما به **قول**
علا في اسبها لانه فعل حسي في الحق الحسي لانه لا مرد له **قول** بقا اقراره فيه سنا على ان
الحج انما كان لصانه محل خلق حق الزيادة وحتم على المال القام في يده لا يهد المال لخدمة وقت الحج **قول**
وسقوا والمحول **قول** على المفلس في المفلس المدينون المحجور **قول** ولو مرض في الحسن سعي في قوله
وان لم يكن احراره محزرا عن هلاكه لانه لا يجوز الا هلاك المكان الذي لا يرى انه لو بوجه الهلاك لانه بالخصه
كان له ان يدفعه بال الغنم فكيف يجوز اهلاكه لا جلا بال الخبر **قول** ولا يمكن من الاستغفار بعمله هو الصحيح
وهذا احتراز عن قول بعضهم فانهم قالوا لا يمنع عن الاكتساب السعي لان في بطر اللجان لجان المدينون
لان ينفق على نفسه وعلى عياله ولرب الدين فانه اذ افضل منه بصر فانه وقال بعضهم يمنع عن ذلك ما هو الاصح
سنا وعلى المقصود من الجبس ان يصح من سارع الى قضاء الدين **قول** ولا يجوز منه وما عر ما به اي البصر
الحاكم حائلا وما لعائن المدينون عر ما به بخروج من الجبس حال منها حال حوله وحلوله **قول** ولا يجوز منه
من المصروف السفر لانه لا يمنع عن الاكتساب بقدر على قضاء دينهم **قول** اساره الى ان يسهل السار يرح على سنده
الاعسار لا ينافي في قيام على الاسات منه الاعسار على المعنى ان قالوا انه كسر الحال صق منه السار الكراما سانا
لان الاصل هو العسقة والسار سارع للاسات فما كان اكرا سانا كان اولى **قول** لانه المبلغ في حصول المقصود
اي ان يكون الخمار الى الطالب **قول** لا ضمان الا بصح عليه وعلى المطلوب اسد من حبسه فكانت هي الكراما
الى الضمير وسدا العج حمله الى قضاء الدين هو المقصود **قول** ومن فليس في عهده اي عند المفلس ما في لرحل حبه
اساعه منه الى سري في ذلك الساع هذا المفلس في ذلك الرجل وقال الباقون في حمله الله محج الناضي على المشرك يطلب
السابع ويكون للسابع خا الفسخ لان المشرك غير تسليم حديد الى الحنك وهو المسمى بصفت حق الفسخ للسابع
كما لو عجز السابع عن تسليم المسح بالامان ونحوه والجامع بينهما انه عهدها وضه فبعضني المساواه وصار كالسليم فانه
اذا انقطع التسليم فمست خا الفسخ لم التسليم كذا هنا ولنا ان حق الفسخ بالعجز عن تسليم المسح وما هو اصل
حتى سوط وجوده حال السج لانه على سوط حق الفسخ بالعجز عن تسليم المسح حتى الاستمرار وجوده وان الباس
محج عن تسليم ما به المسح حتى الحنك مستحق الفسخ باعتباره والمسلم غير تسليم شيء هو غير مستحق العقد
فلا يفسخ حق الفسخ باعتباره وهذا لان المسح بالحنك في الذمة وما عجز عن تسليم الحنك فبعض الحنك مستحق
منها ما ساد له الاعد العذر كما في التسليم لحرمة الاستدال فاعطى الحنك حكم الدين صار الحنك مستحقا بالحنك كالدين
وكان العجز عن الحنك غير تسليم شيء هو مستحق الحنك فكون العجز عن تسليم المسح **كتاب المدين**
معد كات الحنك ظاهر الساس اذ لا ينقض الحنك بارتبا هكذا وجودا برسا هكذا ذكر **قول** اذ لا اعلام

لغده وفك الحج الناس الرق سوعا ورفق المانح من التصرف حكما واسات المدين للعقد في كسبه بمنزلة الكتابه الا انها لا ارفع
لانها خوض وهذا لا يكون لانها مخلو عن الحوص كالمالك المستفاد بالهبة مع المستفاد بالسج وهذا لا اهل
للتصرف جدا الرق لان ركن التصرف كلام معمر سوعا لصدور عن محج من رجل التصرف منه صالحه لا لزوم
الحقوق مما لا يخبر ان الرق فصلا حبه الذمة للالتزام من كرامات المسح والرق لا يخرج من يكون سيرا الا
ان ذمته صحت بالرق فلا يحل المال فيها الا ساغلا ما ليه الرقته وما في حق المولى محج من التصرف في حق المولى
كما لا سطل حقه بلارضاه فاذا اذن المولى بعد اسقط حقه فجاد الحنك متصرفا لما ملكه الاصله واهله لنفسه
وهذا لا يرجع بالحقه من الحنك على المولى كالمالك لان اصل في التصرف حكمه ولو كان باسا الرجح كالوكيل **قول**
ولهذا لا يعقل التامت الى اسو فلو اذن لو اذن لعهده يوما او سهر كان ما دونا اذ الى ان يحرك عليه عند لان
الاستقاطات اسو فكالطلاق العناق باحصل الدين باخر المطالبة لا اسقاط فلهذا اسو ف **قول** خلافا
لرفق والسافعي رحمه الله تعالى ان اذن عند طاعة امانه وموكل لا ينفق في المولى يادنه فلا يملك التصرف فيها
اذن له فنه كالوكيل المضارب والسهر كنه هذا لان الرق موجب للحج عر التصرف في الرق جدا اذن قائم كما كاه
فله فكون بصره بطرق الساعه عن المولى لانه يستفد الولاءه من جهته وما به المقصود بالتصرف في ماله الملك
يحصل للمولى لا للعبد لانه بالرق خرج عن كونه اهلا للملك لهذا يملك حجه ولا يملك حج المكاتب لو كان كالمكاتب
لما ملك حج محض ما قاله اصحابنا ان اذن فكل الحج عليه كما سنا واستقاط الحق الحنك جدا اذن بصره لنفسه
لانفكا كالحج عنه كالمكاتب فلا يصح يحصل المولى فها وقع الفكة عنه قاسا على الكتابه وهذا لان بصره العبد
ما في محلا ماله ملكه والمصرف في ملكه لا يكون باسا عن غيره سانه ان اول التصرف جدا اذن السرا لانه لا يملك شئا
للسعه وبالسرا يلزم الحنك في ذمته وعلى مولاه ولهذا لا يملك المولى السرا بمحج في ذمته عهده ولو كات
حملوه للمولى الملك ولم يصرف العبد في ذمته المولى حتى يجعل باسا عن المولى فيكون اصلا في التصرف بخلاف الوكيل
لانه يتصرف في مال غيره او في ذمته لانه يثبت للوكيل السرا حتى الرجوع عليه ولم يكن للوكيل قبل التوكيل
هذه الولاءه وانما استنفادها بالامر فصار باسا وحكم التصرف في ماله ملك العبد وافج للعبد ولهذا كان له ان يصرف
الى قضاء دينه ونفقه وما استعنى عنه ببيت للمولى على سبيل الخلاف عنه زاد اذ كان اذن من المولى اسقاطا
لحقه لا اناحه للعبد من انفسه في المصروف لا يعتبر بصدقه سوعا دون نوع كما اذ رضى المستاجر ببيع عبده
الذي استاجر من يدر وزن غيره او سلم الساج المسح الى المشرك قبل بعد الذم على ان يصرفه نوعا من التصرف
دون نوع فانه لا يصح السفاد لان ذلك منه اسقاط لحق المسح فان لم يصح الاستدال على عدم الخصص
والموكل بان اذن عيان عن فكر الحج والاطلاق ملكا ليدل على بطلان القضاء اطلاق اسات الولاءه بم هو باطل
للخصص صحيح لو اذن لذلك بطل الفرق ظاهر منها انما في بطلان القضاء فان الباقى العمل لنفسه فبعض
بل هو باس عن المسلمين ولهذا يرجع بالحقه في مال المسلمين فكيف يكون عابلا لنفسه وهو فاعمل لا يصح

ان يكون فاضيا بخلاف الحد فان غلبت رايته عن المولى اما المستجير او المساجفانه بصرفه في محل هو ملك الغير
ما كان صاحب الملك له وانما في ملك نفسه بفصل المخصص فاما الحد لا يصرف في باب المولى لما عرف ان البصر
غير ملوك المولى في دمنه فكيف توجب الاملاكه كذا في المبسوط **قول** ولو لم يكن المولى راضيا به لمخذه دفعا
للضرر عنهم وهذا لان الحاده حرمان من الرضى بصرفه عندهم عن غلبه فاذ لم ينهه جعل سكونه اذا دالة
دفعا للضرر وعن الناس فانهم يحقدون اطلاقا منه فسايعونه جلا لفضله على ما يعضه السرخ والعرف
كما في سكون النبي صلى الله عليه وسلم عند امره بانه عن الحبر وسكون الكبر السفيج فان قلت اسان الادان
للحد في الجان عند سكون المولى اذا راي عنده سخر وسخرى حوه من السببه احدها ان هذا المصنف الذي
ناسر الحد من السخر لا يصح في حقه الاذن حتى لم يصح لك السخر فلما لم يصح الاذن في عين ذلك المصنف فكيف
صحت غيره وكذلك اذا راي احدا سخر عسانا له فسكت لا يصير باد وبالسخر في ذلك الحين كذلك المهرن
اذا راي الراهن سخر المهرن فسكت ولم ينهه عن السخر لا يصير ادنا له في السخر وكذلك اذا راي عنده مزوج
او راي امه مزوج نفسها فسكت ولم ينهه عما عرف ذلك لا يصير ادنا لها بالنكاح ففي هذه المسائل يكون السكون
ادنا لا في نفس ذلك المصنف في غيرها سوى المسئلة الاولى يكون السكون ادنا في غيره ذلك المصنف من احصاها الى
الفرق لان سكونه محتمل قد يكون للرضا وقد يكون لعلمه لا لسكان الى صرفه لعلمه انه محذور عن ذلك سخر المحتمل
لا يكون حجه فقلت الجواب عن الاول في انما لم يحذر ذلك التصرف في سكون المولى لان مصنفه في ذلك الحين الذي لا يصح
على طريق الوكالة والسوكل لا يستل سكونه ولكن يضره في انواع كلها وهذا معزله ما اذا راي عنده
المسلم سخر شيئا من الجمل والخبر فسكت بصير العبد باد ونا في التجار وان كان لا يجوز هذا التصرف كذا هنا
والان في جواز هذا التصرف ازاله ملك المولى فيه الضرر محقق فلا يستل سكونه وليس سكونه الاذن ضرر على المولى
محموع في الحال الحقوق الدين محتمل كذا الجواب فيما اذا راي احدا سخر ماله فسكت لما ان ضررا لما لا يسقط فانه
نزول ملكه عن الحان في الحال زوال ملك الانسان ضرر وان كان حوض حتى لا يملك عليه حذر ذلك حاله الاحصاء واما
الرهن فالو لم يستل الاذن حتى يبطل المهرن السخر سطل ملك الراهن على المملوك كما هو موافا فان سخر المهرن في وقت
ولو انسا الاطمان على المهرن ان طلبنا ملك المهرن عن المملوك ما ما وعسى لا يصل الى يده من محل اخر فكان ضرر المهرن
اقوى فله ذلك لم يثبت الا جان بالسكون واما مزوج مسئلة العبد فاما لو انسا بصير المرأة تروا ان ملكها عن
منافع بضعها لمحال ما في حكم العن ولو لم يثبت الاذن للضرر الحد ضرر او هو ما فان ضرر الحد يكون على
حسان ان المالك احان وانه موموم وكذا لم يجعل السكون رضا في اطلاق المال لان الضرر هناك محقق في الحال
وسكونه لا يكون دليل التزام الضرر حقيقة واما قوله السكون محتمل فلهنا نعم كذلك لكن في مرجح جانب
الرضا فالعاده ان من الرضى بصرفه عنده يظهر النهي اذا راه بصرفه يؤدبه على ذلك مما يستحق عليه ذلك شرعا
للضرر فهذا الدليل يحتمل الرضا كما في سكون الكبر والسفيج **قول** لعذر الاحرار عنه كما جعل عفو

قول وكذا ما لنا حشر عندني حشره رضى الله عنه وما لا يجوز لان الحان الفاحش حازم عن المهرن الا ترى انه
بصرف المهرن من الملك المهرن عن غيرة اخلاص الاذن لهذا لم ينفذ صرف الاب الوصي العاض في مال الصبي
بالخير الفاحش لا في حشره رضى الله عنه ان السخر بالحد الفاحش حازم عن المهرن لا في حشره رضى الله عنه
في ضم الشئ لم حكم ذلك الشئ المادون في حشره رضى الله عنه بالحق بالحرار لانه يتصرف لنفسه باهله لا حكم الا برفض
منه كما يصح من الحر واما الاب الوصي العاض بصرفه للحد فمفسد بالنظر وعلى هذا الخلاف المالك الصبي الماذون
قول ولا وارث للحد لان المولى بمنزلة الوارث لانه رضى بسقوط حقه بالاذن فصار كالوارث اسقط
حقه في التمسك فانه ينفذ بصرف المهرن في الكل **قول** وله ان يسلم ويبطل السلم اذ كل ذلك من التجار ولم يربو كل
السخر والسري لانهم لو ابيع التجار في مال لا يفرغ الباخر بنفسه فحاج الى الربو كله **قول** وهو يقول لا يملك الحد
على نفسه بقرره ان الاذن المصنف في غير نفسه ولهذا لا يملك سخر نفسه فلا يملك الحد على منافع له بها انا لها
بقرره ما له اصحابا ان الاطمان بجان فلهما كما هو بصرفه على غير نفسه فانه سخر المنافع لا سخر النفس اما يجوز
سخر نفسه لانه سطل الاذن اصلا لانه يحجر به وكذا رهن نفسه لانه انفاء من حجه فكان سخر نفسه من جمل سخر
مالا حان ويحصل بها المقصود وهو الرج فلهما كما وما ذكر بعض الجرافه لا يملك سخر نفسه ويملك سخر منافع
قول ولنا انه اسقاط الحق فان قلت لو كان اسقاطا لما كان للمولى لانه لا يحجر بحد لانه اسقط حقه والساقط
لا يعود بملك ما ولا به الحرج باعتبار بقاء الرق كان الحرج سماع عن اسقاط فما سبيل انما مضى لان
الاسقاط لا يعود **قول** وقال روى والساقط في جميعها الله لا سماع رضى في من التجار سواء على ان رضى ليست
مركبة فلا سماع في حشره كسائر اموال المولى لان مصل ملك المولى فلا سخره من مال الاسطيق والمولى عن
الكسب للتحلق به دون الرقبة لان غرضه من ادنه يحصل ما لم يكن لا يموت بالادان في اداء الدين التجار
مركب التجار فاما ان يحل الرقبة استغناء فلا فان حصل منه شيء الدين يضره الى المولى بخلاف من الاستخلاف
فانه سماع فله ان لا يحل له بالاذن فان وجوبه بالخيار وقيل الاذن سماع من الاستغناء لا كذا اذ لو لانا هذا
دين ظهر وجوبه في حق المولى لانه سبب التجار واذنه يظهر في حق التجار فانه رقبه الحد فله كذا استهلاك
دفعا للضرر عن الناس وهذا لانه لا بد من محل يسوي منه وارث لمحال له نفسه لانه وجبت عليه وهو مال
وعلى الدين بربطه استغناء حامل للغير على المعاملة معه فصلحة عرض المولى في هذا الوجه وهو ان الضرر
في حق المولى بدخولها امير في ملكه ولا ياتي من تحلقه بالكسب ويعلقه بالرقبة فمعلق بها ولكن بدل الاستغناء
من الكسب لانه امكن يوفى رجو الخما وما منح يحصل مقصود المولى فان لم توجد الكسب يستوفى من الرقبة
قول ونبهنا اعلم ان اطلاق لفظ الدين يتناول بنا وجب بالتجارة او بما هو في محانها كالسخر بطور الجمع
محبا وقد اسخر رده او باستحقاقه والتمسك كذا بده والنشرا والاجان بان يستحل الاجرة هلك المستاجر
قبل تمام المدة والاستسحار وضمنا المقصود والودايح والامان اخا محذرا لانه بصرفه مضمونا عليه بالضمير

ملك المضمون فصار من مسل ضمان الحارات **قوله** وان محر عليه لم ينح حتى ظهر حجره من اهل سوقه وقال
السافعي يصح المحر عليه بخبر علم العدو واهل السوق لوجود الحجر على ذلك لنا انه لو صح الحجر بخبر علمهم لم يصح رواه
لانه ان الكسب ما مالوا باخذ وان لحقه دين بهرهن انه كان قد تحر عليه فساخر حقهم الى ما بعد الحق والادرك ليس
ام لا وسطر ط علم الكرا اهل سوقه ان اعلام الكل ليس في وسعه مقام الاكر مقام الكل الاصل ان الحجر انما يصح
اذا كان مسل الاذن ولا يصح دون حتى لو حجر في السوق وليس في الاصل او رجلا ان لا ينح ولو حجر في سبه لم يحضر
من الكرا اهل سوقه محي لان المقصود ليس من السوق حتى الى السوق لئلا ومحرم عليه لا ينح بل المحرم بيع الحجر
واسهانه لانه في سح المولى مقام ذلك مقام علم صحيح اهل السوق وبيع بمنزله الخطاب بالبيع فان الذي اذا سلم
ولم يعلم بوجوه الصلوة والصوم حتى مضى زمان يلزمه القضاء لاستهتار حكم الخطاب دار الاسلام والحرم اذا سلم
في دار الحرب لم يلزمه القضاء لم يعلم لان حكم الخطاب غير مستند دار الحرب **قوله** فان الاما ولا سافي ابتداء
الاذن فان المحر عليه لو اوفى اذن المولى في الحارة وعلم به العدو صار ما ذونا فلان لا يمنع بقاء ووجوده
اولي وصار كالغصن فانه اذا اذن المضمون صحيح ولو غصب المادون لا سطل الاذن به ولنا ان دلالة
الحجر كالنصرح بالحرم ووجوده لا للمحر اذا الظاهر ان المولى لا يرضى بصرف الا بقر الممنوع وانما يرضى بصرفه ما يرضى
طاعته لئلا يمكن حره فضاء دينه بكسبه والبيان عندنا بمنع اداء الاذن كذا ذكره سح الاسلام خواهر زاده
في مبسوطه فلنا ان منع بعد التسليم فالدلالة له ساقطة الغرض عند التصريح بخلافها وانما راعى المضمون
ومكاسبه من بدل الغاصب مستند بالمراعاة الى الاحكام وعرض الحال على الامام **قوله** خلافا لروى رحمه الله
بموعد البعاء بالابتداء فانه لو اذن لها بعد الاستيلاء يصح فاستيلاءها لا يحرمها كالتدبير ولنا ان الاستيلاء
محصل له في العادة والارضى بمرورها لانه يصرف في اسالة بممراته المنكوحات فصار ذلك حجرا له لا يبدل
الحجر كبره بخلاف ما اذا اذن له ولده في الحارة لانه صرح منه بخلاف المعتاد وانما بعد المعتاد عند عدم
التصرح بخلافها فاما مع التصريح بخلاف العادة فلا لعدم المائدة من يد الانسان جعل اذنا في السائل
عادة الا اذا صرح وقال له ماكل فان قلت كيف سطل اذنا صريحا بدلالة الحجر والشئ لا ينعض على هودونه
قلت لا نسلم بانه اذن لها صريحا بل هذا فرض من كل لئلا يسلم بقاء الاذن لا يسهل صحاح فلا يكون باسناد ليد
وهذا الحجر يثبت بالدليل فكان اقوى **قوله** ولهما ان المصحح لا قراره الى اخيه اعلم ان صحى اقراره على وجه
مطالب به في الرق لم يكن كافيا عسار الاذن من زواله وان كانت باعسار البدع بطلت بالحجر فصار كمالو
ابتدع المولى حره الكسب فانه لم يصح اقراره بالدين في حق ذلك الكسب فكذا اذا حججه عليه وبعد الحجر لا يمكن
سحل الكسب بالدين فصار كالوس حجره في ضم سح ما راعى المادون من غير وفاته لا تنفذ اقراره ولا كسبه
ورقسه كانا سواء في حق اخذ الدين حال الاذن وبالحجر بطل الاقرار في حق احد الرقبه به فكنا سطل في حق
الكسب بغير ما قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان اقراره في هذا المال انما يصح في حال ادنه باعسار بده على المال الاعبار

الاذن ولهذا لو احدث المال منه ولم يحج عليه لم يصح اقراره فيه لعدم التدبير فانه يحج عليه ما لم يخذ
المال منه لان شرطه سقوطها بالحج فراجع ما في يده احدث المولى من يده قبل اقراره لانه لم يبق هناك شيء
من امار ذلك لاذن ويد المولى عليه ما به حقيقه وحكما فلا سطل باقراره وبخلافه فانه لا ساع يد
اقره بخلافها لانه ليست من كسبه وملكه بالرقبة ظاهر قبل اقراره ويد فلا سطل باقرار العبد وبخلاف
ما اذا باع المولى احد المادون وفي يده كسبه ورفاهه لا يصح لانه صار كعبد آخر لحد والمالك في علم ما عرفه صار
بمنزلة شخص آخر حكيم بدل المالك فاسبق ما سلكه ذلك المالك انما يملك العبد كسبه حكيم ذلك المالك لا يرى ان يستوفي
حقوق عقه واشهر عند الاول ان كان يسوقها بعد الحج قبل البيع **قوله** وقال المالك ما في يده ويحتو عليه وهذا
لان سبب موت ملك المكسب ملك الرقبة لان ملك الاصل على ملك الفرع وهو مال كرقبة حتى يملك العبد والمال
المادون ووطي المادونه وهذه امان كمال ملكه لان الوطى لا يحل بدونه ويحلوا الغرماء اسديفا لا يمنع ملك المولى
كرقبة بخلاف الوارث اذا اعتق من التركة وما يمسحوله كلها بالدين حيث لا سفلان الملك ما سفل الى الوارث
عند اسحقاء المست عنه نظروا له ولهذا يقدم الوارث لاقرت لان الصرف الى الاقرب يقع ومثله كان على المسددين
تقديم حق الحر على الوارث لان النظر بحسنه لان قضاء الدين فرض عليه وهو جليل عنه ويدريه والمولى يملك
كسبه عبه ما عسار النظر للعبد بل لانه ليس باهل للملكه مع قيام ربه وهذا المعنى قائم بعد موت اذن وبعد قيام
الدين ايضا فملك كسبه وبغير ما قاله ابو حنيفة رضي الله عنه ان العبد يرضى لنفسه وقصده ان يفتح الكسب
وانما وقع للمولى على سطل الخلاف عنه وكان شرطه فراجع عن حاحه العبد ولهذا لو اسحق عن الاتفاق على
عبد لا يربا بالاكنتسار الاتفاق على نفسه وود ما فصل حاجته على سده والمحط به الدين مسخول كاحب فلا
خلفه المولى بعد شرطه كلاس الوارث الملك الذي اذا كان على المسددين محط فان قلت كيف يتلقى الملك
من العبد بحقه الخلاف والعبد ليس باهل للملك المال شرط الخلاف بصور الاصل قلت العبد ليس باهل للملك مسفر
لكن اهل الملك مسفل الى غيره اذا فرغ عن حاجته وهذا لان العبد من حيث ادعى بمنزلة الحر ومن حيث مال جملوك
كالهامة ولو كان حراما لملك المال ملكا مسفرا ولو كان جملوكا مطلقا كالهامة لم يملك اطلاقا لملكه
ملكه مسفرا لعلنا السبب من اذا عرف موت الملك وعدمه عرف نفاد العتق وعدمه لانه عرفه عم اذا عرفه
مضمونهم للغرماء لتعلق حقهم به وكذا لو قال العبد المادون هذا ابني وهو مجهول النسب لاسم نسبته
عنده وعندهما ليست بحق ويضم من غنم الغرماء لا بطلان حقهم وكذا لو وصل عبد عبد المادون المدون غنم
فهمته في ملكه لانه لا ملكه فهو كقتل عبد اجنبي فكان ضمان جنايته وعند ما فهمته للمال لانه ملكه فهو بالخلاف
كسب عبه ولكن فيه حق الغرماء فضم حقهم للمال **قوله** وان باع من المولى الى اخيه اعلم ان العبد المادون اذا
باع مائة من مولاة عمل فهمته حاز لانه غنمهم في ذلك فانه ليس فيه ابطال حق الغرماء عن شيء يعلق به
حقهم بخلاف ما اذا باع المريض مائة من وادته عمل فهمته فانه لا يجوز عند لي حنيفة رضي الله عنه حتى يسار الوارث

والعاقبة الهبة والصدقة فلا يملكه الصبي فان ذل الوالي نافذ محض كقبول الهبة والصدقة فملكه
 بخلافه ودان من النفع والضرر كالسبع والشرى الاجارة والتكاح فملكه بالاذن ولا يملكه بدونه
 لان الصبي العاقل بسببه البالغ من حيث انه عاقل بمنزلة سببه الطفل الذي اعقل له من حسنة لم يوجب
 عليه الخطا في عقله فصور وللغير عليه ولا له فالحقناه بالبالغ في النافع المحض والضرر المحض
 وفيما هو ان يربطها بالطفل عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لو حنا حده النفع على الضرر فلا الاذن
 ولكن قبل الاذن من عقد امور فاعلى اجازة الوالي لان له فيه منفعة لصحة مهادنا الى جوه البجارات
 عارنا انواع المعاملات ممتازا عن الحيوانات غير النافعة حتى لو بلغ فاحان بعد عذبا خلا الرفر رحمة الله
 لانه يوفق على اجازة ولله وقد صار ولنا نفسه ووليه ابوه وصي الابن الجدا بالابم وصيه الوالي
 او العاضى او وصي العاضى فاما الام او وصي الام فلا يصح منها الاذن له في الكافة وكذا امر السوط فوض الله
 امر خاص لا يملكه القضاة فلا يلى البجارات على الناس السوط ان يحقل للرجل السج والسج حاليه عرف
 العبد المستبر من الفاحش لا يفسل الجارة لان كل صبي اذ العسل السج والسر اسكلم به والبسبه بالجد المادى
 بعد ان يثبت في العبد المادى من الاحكام يثبت في حقه لان الاذن لكل الحر المام وهذا في الصبي طهر لكونه اهلا
 للملك المستبر والعبد للنس اهل له والمادون بصرفه هلكه نفسه عند كان او صبيا ولا يفسد بصره في الصبي
 سوع دون نوع وبصره ماد وبما السكون **قول** وكذا مورديه في ظاهر الرواية وعن لي حنفه رضى الله عنه
 انه لا يصح اقراره فيما ورده عن ابنه بناء على ان صحه اقراره في كسبه لحاجته الى ذلك في البجارات والاحاق في المورث
 عن ابنه وجه الظاهر انه باضام راي الوالي التحق بالبالغ ولهذا بعد اوصافه رضى الله عنه بصره بعد الاذن بالغير
 الفاحش كل الى ان يملكه فارع عن حاجه الغير فصار اقراره فيها **قول** بصريه ما ذل الاب الوصى الجد
 دون الاب والعم وحكمه حكم الصبي لو اسرى بال ووصى امه للصغير والمعتوه وما في ات حرم من الصغير
 او المعتوه لا ينفذ عليه ما وانما ينفذ على الاب والوصى لانه لا ينفذ في هذا ما والله اعلم
كتاب الغصب ابراهيم الحبيب بعد الاذن في البجارة لان
 الغصب من اساع الكافة حتى ان اقرار المادون صح بدون الكافة دون غيرها صح بدون الغصب
 ايضا ولم يصح بدون المهر لكون الاول من الكافة دون الثاني فكان ذكر النوع بعد ذكر الجنس المناسبه
 في اللغة اخذ الشيء فلما وقهر ابا الغصب على الرجل وعصبه منه وعصبه اياه عصبه او يعال للغصب
 غصبه بسببه بالمصدر وفي السر بعد اخذ ما لم يقوم بخلافه المالك على وجه تنزيله **قول** في اللغة
 اخذ الشيء ولم ينفذه المالك لانه يستعمل اخذه في كل باب مالا او غيره مالا بالغصب وجه فلان وولده
 كذا في المبسوط **قول** محرم احرازه عن غصبه بالخرى في دار الحرب **قول** على وجه تنزيله اي يد المالك
 هذا الحد على قولنا فاعلى هذا الحد مرسا لاصحابنا منها ان الرجل اذا غصب الجار ومعه

حشش فاكل لذات المحسن لم يعرض الخاصب المحشش ولم يسعه بل سجع المحشش به فلا حاشا في علمه في المحشش
 ولو ساق مع امه ضمن المحشش ايضا ومنها لو منع اصحاب المواسي عن المواسي حتى ضاعت فلا ضمان عليه
 وكذا الواخرج صاحب الدار عن ارضه حتى انهدم لا ضمان عليه وكذا لو حبس جلا حتى ضاع ماله لم يضمن
 ولو حبس المالك منه ضمن **قول** حتى كان استعمال العبد وحمل الدابة غصبا لانه بالاستخدام والحمل است
 بالصر في علمه وذلك يوجب ضررا للمالك عنه **قول** دول الجلس على لو حبس على سباطه غيره او فراش
 غيره لم يكن غاصبا لانه لم يوجد منه العقل والتحويل البسط فحل المالك ودينه في رفعه في الاستعمال
 فلم يكن الخاصب من زلما لده وسرطه ان يكون لما خور دما المستقوما وحكمة المام والمخرم عند العلم وان كان
 بدون العلم بان طن الماخود ماله او اسرى عنان طهر الاستحقاق فالمخرم لان الضمان انما يحتمل الحق
 سقوته وحقه سرعى وان كان لا حذر محذور الحمله وعدم قصده دون المام لان الام مرفوع عن العبد
 حاله الخطاء لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطا والنسيان والمراد المام وقد قال الخالي ليس عليكم
 جناح فيما اخطائتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم **قول** لان الواجب هو المسئله لانه لا يعتد بغيره فاعتدوا
 عليه بمثل ما اعتد عليكم وسمي الفحل لاني عدا بطريق المعاملة كقوله تعالى جزاء سيئة سيئة
 مثلها والمخاره لا يكون سه ولا ان الواجب ضمان الحر والحر انما يحق ما يحال المسئله لان حوال المستحق مراعى
 في الصورة والمعنى فيه اعساره كما كان عدل حر القمه التي فيها اسرا عاه المعنى هو المالكه محسب **قول**
 ولا يى يوسف رحمه الله ان المسئله انما تطرح الحق لا المسئله وجوب اعتبار القمه والحلف بما يجب بالنسب
 الذي يجب به الاصل هو الغصب فحصر قيمته يوم الغصب **قول** ولحمد رحمه الله ان الغصب وجب للمسئله
 حليا عن رد العنى انما يصاد الى القمه للجر عن اداء المسئله ذلك لا يقطع من يد المالك من حصر قيمته يوم
 الاقطاع **قول** ولا يى حنفه رضى الله عنه ان المسئله بوعان كامل وهو المسئله صورة ومعنى وهو الاصل
 في ضمان العذر وان حتى صار مبرله الاصل قاصر وهو المسئله معنى وهو القصر والقاصر لكونه سرورا
 مع احتمال الاصل لانه حلف عن المسئله الكامل ولا يقطع الاحتمال الاقطاع ولكن الخصومة القضاء
 ولهذا الوصير الى محي وان كان لم ان يطالبه بالمسئله فحصر قيمته يوم الخصومة والقضاء **قول** وبما لم
 كالعدومات المسفوتة والدوات فحصر قيمته غصبه وقال مالك رضي الله عنه بضم مسله حصر ذلك
 لما لم يوا ولما روى عن سرح رضي الله عنه كسر عصا فنى له وعليه قيمتها وهو المراد بالمسئله المذكور
 في النص فلان قيمه الشيء معنى ذلك الشيء المعنى هو الاصل والصورة نابعة فاذا عذر اعسار الصورة
 للمفوت فيها اعسرنا المعنى فاعل للضرر بالقدر الممكن **قول** واما العددي المسفوت كالجوز والنض
 والفلس كالمسئله حتى يحل المسئله لانه لا يملكها المسفوت عند زور رضي الله عنه القمه لانها ليست بمسئله
 مساويه ولهذا لا يجري الربو فيها **قول** وعلى الخاصب رد العنى على المالك لقوله صلى الله عليه وسلم

يوم صح

على الدنيا اخذت حتى يرد وقال صلى الله عليه وسلم لا حل لاحل لا خذ مني اخذ لا عما حاد اذ ان
اخذ فليرد عليه والرواية في المصالح لا عما حاد اي لا يرد مني ولكن يرد اذ حال العطف على اخذ فهو
لا عن من هب السيرة حاد في دخال الغبطة على اخذ وفي المبسوط لا عما ولا حاد او معناه ظاهر قال صل
من وجد عن مال فهو احق به ومن ضررون كونه احق بالعن وجوب الرد على اخذ ولا يرد مني بغيره بل اخذ
والند لصاحب المال في ماله مقصود بها وصول الى التصرف لا ابتغاء وحصل بمرز الملك فليست تسحق فعله
دفع الصبره وانم وجوهه رد عنه فهو الموجب لاصلي على ما قالوا واد القمه فخلص حلتها عنه لانها قامة
والكمال في رد الصبره والمعنى صل الموجب لاصلي القمه ورد العن مخلص لهذا لو ابراه عن الضمان
حال تمام العن يصح لو هلكت منه لا يحتمل الضمان ولو لا ان الموجب لاصلي القمه لما صح الايراد لان
الابرا عن العن لا يصح ولو كفل بالخصوب يصح ولو لم يكن الضمان احبا لكان كفاه بالعن وعدم وجوب
الزكوة قال الخاصب اذ كان له بساتين ملكه وقد عصب ساء وهو قائم في يده فلا يجب عليه الزكوة اذ اسفصر
النصاب عقابله قومه المخصوب هو معنى قوله ويظهر ذلك في بعض الاحكام **قول** ثم قضى عليه بديل
سأوى على الحق معاقب العن للناس اعراض الاعيان فلا يبطل **قول** بالهلا كحتى يحصل له غلبه الظن
بعضي مده او ما قامه منه وهذا كما اذ ادعى الاقلام من علمه من مباع فانه يحسن الى ان يعلم ما يدعيه
من الاقلام مده السليم موكل الى العاضى لا يصح المقادير الى يكون واذا علم الهلاك سقط رد قلمه
رد بدم وهو القمه وهذه المسئلة تدل على ان الموجب لاصلي العن لو برهن المالك انه مات عند الخاصب
ولت العاصب منه الخاصب احق عند محمد رحمه الله لان جوب الضمان بالخصب بظاهر اوسان الرد عاقر
والسنة لمن يدعى خلاف الظاهر وقال ابو يوسف رحمه الله منه المالك احق لان حاصل اخذها في الضمان
وفي سنة اسائه **قول** والعصب فيما سئل بخوال ان الغصب لا مال من يد المالك سائر المدة عليه
فلا يمكن حقيقة الا فيما سئل في العقار الذي لا سلطان عليه وكوبله وعصب عقارا وهلك في يده بان
غلب السيل على الارض فحسب له الماء وعصب دارا فهدمته فنه ساء به او جاء سيل فذهب بالبناء
لم يضم عند لي حشفه والى يوسف رضي الله عنها وقال محمد وزفر والسافعي رحمهم الله وما هو قول الخ سيف
او لا ضم لان استيدع عليه على وجه ضم فهو بدم المالك صحت سببا للضم كما في المسقول وهذا لان
العصب هو اسات بد المخلت على مال مقوم محترم باز له بد المالك عنه او ما يقوم مقامها من يهوت
مكنه الاخذ لجموده مواد استعمال لفظ العصب سماعا وقد حقق هذه الامور الثلاثة في الحقار صحت
عصبه اما الاول وهو اسات بد المخلت فظاهر اما الثاني هو كون المخل لا مقوما محترما فذلك ظاهر
واما الثالث وهو باز له بد المالك عنه فلا تأسد به عليه ما يصح ما يصور وجوده في الحقار لم يرد زال
بد المالك عنه لاستحالة اجتماع الدين على ان احد في حاله واحد واذا حقق العصب بضم الخاصب

كما في المسقول مجود الود بعد تحقيق ما قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله ان العصب في اللغة اخذ الشيء ظاهرا على
ما ساطف به مصنفات رباب اللغة ولو اوردت عليه مجموعاتهم وفي السيرة هو عيان عن اسات بد المخلت
على المال المقوم المحترم باز له بد المالك عنه او قام مقامها كصوت مكنه الاخذ بفعل الخلف المخل مور فيه اي
فعل جعل المخل محسب سمي فعوله به عن ذلك الفعل المعتبر كالمه بدون معاونه الحرف احرارا اما الاول الثاني والثالث
فلا سلم الخصم واما الرابع فلا نه من اجزاء معناه اللغوي اذ اخذ بملو السائل لبراهم او ما يقوم مقامها والمخل
الماخوذ محله فعل الاخذ محسب سمي فعوله به عن الاخذ المعتبر كالمه بدون معاونه الحرف احرارا اذ كان هذا المعنى
داخلا في معناه اللغوي وجب تركه خلا في معناه السري الثاني لزيادة العصب وهذا لان الثاني للعصب كما كان
ما في العصب كان آيبا للعصب الحاصل باخراج هذا المعنى الذي هو داخل في معناه اللغوي عن معناه السري وهذا
لو جلس على بساط غيره فخراده لا يصدر عاصيا وان وجد منه اسات بد المخلت على مال مقوم محترم على وجه
نزول المالك عنه لانه لم يحمله ولم يسفله عن موضعه ولم يحقق منه في المساط فعل مور فيه معني الذي
فلنا فعلم ان الغصب لا يحقق العقار فلا انضم المسقولي عليه بالمخلت سفا وسببه وهو اسات يد
السلب عليه باز له بد المالك عنه بفعل المخل مور فيه فان قلت يسمى الناس له غاصبا وفعله
عصا من ادل الدلائل على حقيقة في العقار قلت انما يدل على ذلك لو كانت التسمية بطريق الحقيقة اما اذا
كانت بطريق المجاز فلا وعبد بالملك التسمية بطريق المجاز اذ المساهمة المانعة من اسداء على العقار
بالملك من غصب المسقول جوز لهم سمسه غاصبا وفعله عصبا وهذا كسمس السح في قولهم نهى
النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الحرم اذ حقيقة السح فيه لا تصور فان قلت يهوت مكنه الاسفاع على
المالك بفعل فله في المخل بيب حكم الغصب بدليل وجوب الضمان على المودع بالامناع عن تسليم الودعة
اذا طلبها المالك مع القدر على التسليم موجب ان يست حكم الغصب هنا كما في مجود المودع لانه وجد
من المخلت يهوت مكنه الاسفاع بالعقار على ما لكة فليست طار ان يست حكم الغصب يهوت مكنه الاسفاع
على المالك المسقول لانه تصور ان يوجد المسقول بفعل بصبره الفاعل غاصبا للمسقول فجاز ان يالحق بذلك
الفعل يهوت مكنه الاسفاع على المالك مجود الودعة ونحوه سد الباب للعدوان اما العقار فلا تصور فيه
فعل بصبره الفاعل غاصبا على ما مر فكيف يلحق به غيره على ان مكنه الاسفاع بالدار ليست لا يمكن من الاسفاع بها
سكني دخولا وما عدا ذلك فهو شئ حكمي لا يدرج في بيع المخلت يهوت مكنه على المالك هذا المكن لم يفت
على المالك بدخول المخلت سكناه فله بالان التمايع لا يفتح في المكن السه وما حصل من ربال المالك عن الدار
انما حصل باخراج المخلت عن الدار ومنع اياه من الدخول السكني فيها وذلك فعل المالك في المخل ولا
عنه الضمان كما لو منع المالك عن الاسفاع بمقوله بسعده اياه عنه فان قلت لو اخرج محمد والسافعي
بقوله صلى الله عليه وسلم من غصب براء من ارض طوبى الله تعالى يوم القيامة من سبيج ارضه بعد اطلاق لفظ الغصب

على العتق وقلت فان النبي صلى الله عليه وسلم من جزاء غاصب الحقار والوعيد في الاخر ولم يذكر الضمان في الدنيا
وكذلك قيل على المذكور جميع جزائه ولو كان الضمان اجبا لكان الواجب عليه ان يضمن الضمان لان الحاجة اليه امس
فمن زاد عليه الضمان كان سجا ودا يجوز القياس **قول** وما نفق فعله وسكناه ما لم يهدم سنا او انهدم سكناه
ضمنه عندهم لانه مملوك لما انهدم فعله والعتق وضمن بالاملا في الاملا في حق فيه لانه فعل العتق
وجاز ان لا يضمن الغصب بضم بالاملا في الحق **قول** اذا انهدم الدار وسكناه وعلمه بان كان عمله لحداده
او القصاره فهو جدار الدار بسبب القصاره وانهدم كان مضمونا عليه ومدا انهدم بسبب سكناه وعلمه
في الضمان لانه اذا انهدمت الدار والسكناه وعلمه لاضمان عليه عندهما **قول** واذا اسفص الزراعه خرم
المقضان لانه انكف العتق وضمن بالاملا في ما اخذ الغاصب راسا الى المذرو وما اتفق وما غرم من
المقضان وبصدق الفضل هذا عندنا في حقه ومحمد ربه الله وصورته اذا غصب ارضا وزرع فيها
كبر فخرحت اربعه اكرار ونقصها الزراعه ما سلخ قيمه كرو الحقه من الموان ما سلخ كروا فخرحت ضمان فانه
مصدق بكر لانه زرع كروا لحقه مؤنه كرو ضمنه كرو فضل الخارج عن راسا الى بكر مصدق به لانه زرع ما لم
ملك قال ابو يوسف ان صدق به لان المنه عن زرع ما لم يضمن وهو قد ضمن وقد اختلفوا في ما يضمن المقضان
الارض قال نصير بن يحيى انه سطر بكم هذه الارض على استعمالها وكم سبى جدار استعمالها فافا وتاينها
نقصان الارض في كل جرح محمد بن سلمه الى قول نصير **قول** واذا هلك الغصب المفقول فهو المرد لما مر
ان الغصب فيما سئل هذا لان العتق خلت في ضمانه بالغصب لانه السبب للضمان عند العتق ووجه القمه
على قول من جعل الموجب الاصلي في العتق او سقر القمه بذلك السبب على قول من جعل الموجب الاصلي القمه لهذا
عبر صيته يوم الغصب **قول** ويخلاف المسح معطوف على خلاف تراجع السحر مسلما بقوله بعد رد
عنه بحب رد صيته فان المسح لو اعمد في يد السابح لا يحب شي في معاليله ولكن يحذر المشرك من ما جاز به بكر
البر او يترك لانه ضمان عند العتق وعلل الاعيان اعلم الاوصاف ما ضمان الغصب متعلق بالفعل العتق
حل الذات بجميع الاجزاء والاوصاف فكاتب مضمونه **قول** ومراوه غير الربوي ما في الربوي عوان حصه
حنطه وغصب عنده او ما قضيه فمهم في يده او يكسر الدراهم او الدراهم فضا حبه بالخمار ان ساء اخذ ذلك
بعينه والاشي له غيره وان شاء تركه وضمنه مسلم بعد ما عن الربوي وقال السافعي رحمه الله ان يضمنه المقضان
نا على اصله ان لا يجوز والصحة في اموال الربويه قيمه وعندنا لا قيمه لها عند المتقابله بحسبها فلو اوجبا
مثل قيمتها من جنسها ادى الى الربوي ولو اوجنا مثل زنها كان فيه ابطال حق المخصوص منه عن الجوده
والصغره فلم ير اعاده حقه والحجز عن الربوي اقلنا بضم القمه من الذهب مصوغا ولهذا ملنا الاستهلاك
فلن يضمنه غيره فعليه قيمته من الذهب مصوغا عندنا **قول** لانه يودي الى الربوي ان يضمن المقضان
مع اسروداد الاصل كان اعنا ضا غير صفة الجوده والصغره والقمه لهما في اموال الربويه **قول**

قول ومن غصب عبدا فاستغله اى آخره واحد عليه فقصه الغله ضمن المقضان لما مر وبصدق
بالغله عندنا في حقه ومحمد ربه الله وعندنا لا يضمنه المقضان لان الخلاف اذا اجر المستعير
المستعير واصله ان الغله للغاصب عندنا خلافا للسافعي رحمه الله لان المنافع لا تقوم الا
بالعقد والعاقده هو الغاصب فهو الذي جعل منافع العبد بعقده ما لا وكان هو او وليه ما يؤثر
ان يصدق بها الا انها مسفاده له بسبب خيبته وهو التصرف في مال الغير والحكم بسبب مضافا
الى سببه فلا بد من صور الحبس فيها حكم ذلك السبب وسئل مملوكا التصديق نعم الملك يثبت فيها
بالاستفاد لكن الاستفاد ما من وجه دون ولهذا نظرو في القيام في الناس فلا نزول به الحبس
والى يوسف رحمه الله ان هذا ربح حصل في ضمانه ومملكه فمطرب له كالمسح اذا اكتسب بعد القرض
الضمان فلان المقتضوب دخل في ضمان الغاصب واما الملك فلا يملكه حقه من التعتق اذا ضمن
طريق الاستفاد **قول** لان الحبس لا يملك المالك وهذا جواب سوال وهو ان يملك القمه دون في ذاته
وهذه العله ملكه ولكن هو اجبا للصدق لحبته ومن مضمون منه مال المصدق كان عليه ان يصدق
مملكه فلت نعم ولكن المصدق هذا لم يكن حتما عليه الا يرى انه لو سلم العله الى المالك مع العتق كان
للمالك ربحا وان ذلك ليس على الغاصب سبي اخر فهو ما صنع بصره مسلما الى المالك ثم مضر المالك
مرا عن ذلك القدر من القمه بما يفضله من زول الحبس بهذا الطريق فله المزمه المصدق عوضه
قول وهذا ظاهر فيما سعى بالاسان الله كالعرض لان العقد متعلق حتى لو هلك مثل الغرض
سطل السج فمسفد الرقه والبدن في المسح مملكه حقه صدق به **قول** وقال ساجدنا محمد بن الله
لا يطيب مثل ان يضمن وكذا بعد الضمان لا يطيب الربح بكل حال ان يساوى من المسرى مثل يضمن ويضمن الضمان
لا يطيب الربح بكل حال وهو المختار وحاصله انه متى استفاد بالحرام ملكا من طريق الحقيقه والسببه
سبب الحبس والاستدراكهم الا السببه لانه اذا اسار ولم يقد استفاد بالاسان حواز العتق لم يفر
العتق والمقدار واذا انهدم لم يسبب استفاد بها سلامة المسرى فاما ان يضر عنها عوضا فلا يثبت
الا السببه وقد استوت الوجوه في السببه فاستوت في الحبس **قول** لان الحبس في الغله كان الحق
المسرى فلا نزول بالوصول اليه الا اذا كان لا يحداى الغاصب اذا كان يفر لا يجد غيره اى غير العله ما يملك
الاجرا وما مال الغله او الحاصل لا يستغل لانه يحتاج اليه فلما كان هو محتاجا صار هو كسائر المقضون
او حاصه في ملكه الذي هو مستحق الصرف في العتق **قول** لم يصدق شي هو قوله جميعا لان الربح لا يضمن
الا عند احاد الحسن لان الربح وفضل الفضل لما يكون بعد المساواه والمساواه انما يحق عند الكائن
ولا يحسن فلا يساوى فلا فضل لان الحبس يعمى المصدق في الضمير اخ الانسان لا يضمن بالادى ملك
نفسه ولا يمكن المصدق هنا الا بواسطة الضمير فلا يسبب الى الضمير فيسقط اصلا ما واسد اعلم

فصل فيما يتغير لعل الخاص لما ذكر مبدعات الغصب من بيان معناه لعله وشرعا ومن
احكام الضمان وما يحق فيه الغصب وما لا يحق ذكر في هذا الفصل كيفية سبب الملك للخاص عند اداء
الضمان وما يتعلق بها **قوله** حرم زال اسمها احرازها عن غصب شاة غيرة ودعها حاشا لم ينزل الملك اليها
منها مجرد الذبح في ظاهر الرواية لانه لم ينزل اسمها لانه يقال ساه مذبوحه وشاه حبه **قوله** وقال
السافعي لا يقطع حق المالك هور لوانه عن لى يوسف اذا اخذ احد الدقيق لا يقطع له الضمان عند
لى يوسف لانه يودى الى الربوا وعند السافعي بضمه وعن لى يوسف انه ينزل ملكه عنه لكنه ساه وسيرى
حظته بل خطبه فالمان الخاص بالمختص من احق به من حواله لانه زال ملكه وبه سبب لم يرضه
ولوزال ملكه سبب هو راض به كالسج لا يقطع حقه اذا ارسلت به بغير رضاه بان يرضى المشرى السج
بغير اذن الباع ههنا اولى لا يقطع حقه للسافعي لى العين ناصه فسقى على ملكه ويضعه صنعة لان
المالك صاحب اصل الخاص صاحب صفة والصفة قامة بالاصل باجبه للموصوف فيخرج صاحب الاصل
على صاحب السج وهذا لان الدقيق خطه فرق اجزائها وتفرق اجزائها لا يوجب انقطاع حق المالك كالقطع
في النوب والذبح والسنخ والسائر في الساة ولانه فعله عدوان لا يصلح سببا للملك بل غافله والحق
بالخدم وصار كالحظية وفعت في الطاحونه وصارت متقافا فانها تكون للمالك محق قامة اصبحت
انه اسم الملك الحظية وحصل عنها اخر سمي متقافا فكون المستملك ضامونا عليه مثله والمحصل لانه
كسبه والكاسب حق تكسبه وان كان في محل مملوك للغير لان الحكم بضاف الى العلة لا الى المحل هذا لان
الاسم والهبة والمقصود وكل موجود من الجواهر في صورته ومعناه فتبدل الهبة والاسم دليل
على المعارة صورته وسدل المقصود دليل على المعارة معنى اذا است المعارة بينهما وهما يثبت الهبة فيكون
الاول مستهلكا في حق الشئ الواحد يستعمل فيكون سببا في اذ اهدى لاول فعله صار ضامنا مثله
والدقيق جاز في فعله فكون ملكا له والصحة قامة بها من كل وجه والعين بها لكه من وجه فصارت
الصحة راجحة في الوجود وبرحمة يرجع الى الحال الرجحان في الدان احق من الحال لانها ما بعد للدار فعله
انما صار محطورا من حيث يهوب به المالك من المحل لا من حيث احداث الصنعة ورجحان محطورا لوجب الملك
والذبح لا يثبت اسم العين بها لانه مذبوحه وشاه حبه والسنخ والسائر لا يثبت ما هو المقصود بالذبح
بل يحق ذلك المقصود فلا يكون ذلك بدل العين فيثبت مملوكه لصاحبها وهذا الوجه شامل للفصول
المذكورة ويصرف عليه غير ما عني وجه الاستدلال ببقاء الاسم على عدم انقطاع حق المالك شامل للامة
فصول مسائل الغصب فانه اذا عصب متقافا او عن افسج او وطنا فخر له او سمسما فخصه بقطع
حق المالك فكان هو المعارة على ما عني **قوله** والقياس لم يكره في ذلك يجوز بل اى يودى الضمان شاة
على ان ملكه في هذا العين حدث كسبه لان هذا الدقيق غير الحظية فكون غير المختص لان المختص

الحظية والدقيق غيرهما بدليل بخلافهما اسما وهبه ومقصودا وحكما وسدل الاسم والهبة دليل
على المعارة صورته وسدل الحكم المقصود دليل على المعارة معنى فثبت المعارة بينهما صورته ومعنى
على وجه لا يوجب والها المعذرة اعاده الدقيق خطه ومن ضروره سوت الثاني اسفا الاول لا يستقاله
ان يكون الشئ الواحد سببا في اذ اسقى لاول فعله صار ضامنا مثله وملكه بوجوب الضمان
ضرور اسفا حق المالك عن الاول الى الضمان لهذا السبب سبيل على الثاني بوجه من الوجوه
فكون خاصه بفعل الخاص وحله سبب صالح لا فاده المالك في الثاني بضاف الى الملك الثاني
في الثاني لانه ليس لغيره بالاجماع فكون له بهذا السبب فكون كسبه محل ان اكله وسفح به لقوله صالح
ان اكلت ما اكل الرجل كسبه وهذا معنى قوله ووجبت صور الملك المطلق للتصرف فيه الاستحسان
للسل لا يرفع به مالم يودى الضمان بالراضى او بغيره القاضى وبمضى القاضى عليه بالضمان لان
النبي صلى الله عليه وسلم كان في صافه رجل من الانصار يقدم اليه ساة مصلية فاحد لقمته بلوكها
ولا سمعها فقال انها محرقة في يها دى بغير حق فقال الانصار كى كى ساه اخي ولو كانتا غزمتا لم نفس
على بها وسارضية بما هو خير منها اذا رجع فقال صلى الله عليه وسلم اطعموها الاسارى فامر بالتصدق
بها سان منها ان الخاص بملكها لان مال الغير يحط عليه عنه اذا امكر منه بعد السج اذا عذر عليه
حظية عنه فان قلت انما تصدق عنكم بالرجح لا باصل المصمون فيكون الحديث متروكا لظاهر فلا يصح الا
الحجاج به قلت روى عن محمد انه يصدق لا يصلح اداء الضمان على ما يقول الحديث لملك الاول
قد انقطع وانه يصدق لا يصلح الا انما كسا احد الحكمين بدليل هو التصديق لا يصلح في الثاني على ظاهره وهو
حرمة الاسناع فان قلت سبب على هذا التصديق باللفظ ولا شك انها مال الغير مع انه امر الملقط
بالتصدق اذا كان غسافا قلت انما تصدق بها بعد التعريف للحج عن اصابه المالك وعن صابنه المالك ههنا
المالك محالوم فلا يجوز التصديق اذا لم ينزل ملك المالك انه لا ساج السائل الخاص بصل الارض والامتنى
احنا الاسناع به قبل برضه كان في حاله بالناس بالملك محرم قبل الارض احسب الماد بعد
وناد سعه وههنا صور ملكه لم يمحظون كالمقبوض بالسج الفاسد واذا ادى المالك ساج له السائل لان
حق المالك صار موقفي المذل فيصير بينهما ماسد له بالراضى وكذا اذا اراه لان حقه يسقط بالاراء وكذا
اذا ادى القضاء او ضمنه المالك وحكم الحاكم بالضمان لوجود الرضا منه لان الحاكم لا يضمنه الا بعد طلبه فكان
راضا به عم عند لى يوسف فيما اذا غصب ظه فرعها وبواه وغرسها ساج الاسناع قبل اداء الضمان لوجود
الاستهلاك من كل وجه ولم يبق عن سبب حق المختص منه ساج الاسناع به كلاف غيرهما لقيام العين
فيه من وجه **قوله** وقاله ملكها الخاص عليه سلة لسدل الاسم بالصحة والمقصود بالتبر والنقود لا يصلح
راس مال الشريك والمضاربة والمضروب يصلح لذلك فصار كالمسالك المعطية والان ما زاد فيه الصنعة ملك

الخاص بخصوله بفعله والاصل ملك المصنوع به ولا يمكن مراعاتها جميعا فحق قطع احد الحقين بالآخر لكننا
لو قطعنا حق الخاص بغيره سقط بدل لان ما زاد فيه زاد بفعل الخاص بفعله لا يقوم الا بالعقد
ولم يوجد ولو قطعنا حق المالك بغيره سقط بدل وهو الضمان لان ما له فيه مقوم في ذاته وكان حق المالك
اولى بالانقطاع لانه اقل ضررا وصارا كمن غصب صغرا او خاسا وعمله انه او سنا اخر سقط حق المالك عنه
بالضمان بغير ما قاله ابو حنيفة رضي الله عنه ان اسم العن لم يسدل لان اسم العن الذهب والفضة وهو باق
بعد الصنع ومخاضه الاصل المسمى وكونه موزونا لا يسدل عن الذات حتى جرى فيه الرنوا باعسار الوزن وصلاحيه
لراس مال السرقة والمضاربة من حكم الصنعة العن الصنعة فيها غير مقومة مطلقا الا ترى انه لا يرد لها
عند المعاملة بحسبها وفما مقومة مطلقا وبقي الاسم المعنى الاصل فيسدد على بناء العن المخصوص به
ولان الذي ادعى صنع الخاص بغيره وما يغيره في الاموال الربويه ولهذا لو غصب حليا فكسره
فاسترده الى المالك مكسورا للسئل ان ضمنه الجوده وحق المالك مقوم من كل وجه فكان مراعاة اولى لانه
حق موعى الاموال الربويه وغيرها وحق الخاص بغيره في الاموال الربويه عند المقابلة
بحسبها وكان موعى من وجه دون وجه وكان مراعاة ما هو مقوم من كل وجه اولى بخلاف النحاس اذا عملته
لان الجوده بموعى سواء قوبل بحسبه او بخلاف حنسه **قول** وحق غصب ساجه بالحجم وهي الخشبة
الخطمه جدا وحسبه المكيه للمهناه للاساس كذا في المغرب **قول** فحق علمها بالملك ما لم يكن لها علم
ان هذا الحكم الذي ذكر في الساجه من ان الملك ما لم يكن لها اذبي على الساجه فما اذا كانت قبة البناء اكر حرق قبة
الساجه اما اذا كانت قبة الساجه اكر حرق قبة البناء فلم يزل ملكا كذا في الدرر **قول** والوجه الحاسر
قدمناه في اول هذا الفصل **قول** واخرنا فيه اي لسل اخر **قول** فماد هب اليه اصرار الخاص الى
اخره يعني لا بد من الجوار الصر باطرها اما في حق الخاص فكما قال السافعي في مال يهدم بناؤه ورد الساجه
الى صاحبها واما في حق المالك في فيما قلنا الا ان اصرارا الخاص بهد حقه في العن مع رعايته الماله
ما جاز الضمان على الخاص واما في اضرارا المالك هدا حقه في العن والماله وكان التزام اقل الاضرار
اولى **قول** اذا دخل اللوح المخصوص سفينه وصورة المخرج علمها في هذا اذا كانت السفينه
مع علمها في لحة البحر ليس للمالك ان يبيع لوجه منها لان فيه بلف الناس في خوف اللف حل له ان يغصب
حتى ان السفينه اذا كانت واقفه كاله النزع عند السافعي كذا في الاسرار **قول** اما اذا بنى على الساجه
الى اخره لكن هذا ضعف فانه لو غصب نقره واتخذ منها عروه من ادة انقطع حق المالك عنها وهو في هذا
العمل بعد هذا لان علمه في ملك الغير فذلك لا فرق بين ملكه عليه في ملك الغير او في ملك نفسه وهو الصحيح
قول وحق حرق يور غير لفظ النور كماله ليس كالبس كالبس كالبس كالبس **قول** وحق حرق
نور غير حرق فاحشا فصاحبه بالخيار ان يساير ضمن الخاص كل قبة يوده وكان الثوب الخاص لا يستهلك



من وجه فانه لا يصلح بيع ما كان صالحا لماله فان ساء النور ضمنه المصنوع لانه يجب حرقه لكونه قائما
حقيقه وكذا بعض المناقح قائم وان حرقه حرقا ساء ضمنه الخاص بمصانه واحذر الثوب يور لان
العن قائم من كل وجه فهذا القدر من الحرق لا يخرج من ملكه صالحا لما كان صالحا لماله وانما على المصنوع قيمته
فضمنه ذلك المصنوع والصحيح ان الناحش يورق به بعض الجوارح من السجعه وسقي بعض بعض
المسفة والسيريا يورق به سقي من المسفة وانما دخل في المصنوع لان محمدا رحمه الله جعل الاصل قطع
الثوب صانها فاحشا والخاص به بعض المناقح **قول** وحق غصب رضا الى اخره لقوله صلى الله عليه وسلم
ليس لحرق طالم حق يورق عرق على وجه الصفة والموصوف كذا في المغرب الى كذا في عرق طالم وان الارض الغصب
فحق حق المالك كما كان والخاص جعلها مستغولة فهو مستغرها **قول** فلما ملك يورق قيمه البناء
والخرس معلوما ويكون له ومعناه قبة بناء وسجي يورق بملحه لا يجره فيه مقوم الارض يورق الشجر
او البناء ويقوم وبها سجي وبناء يورق بملحه فمضمون اصلها لان في رعايته للحاسن ثم في وضع الملك
اسكال لا مانع ان الغصب لا يصور في الحرق والجوارح الغصب الموجب للضمان لا تصوره لانه اصل الغصب
الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم من غصب ثوبا من ثيابي فاحرقه الله تعالى يوم القيامة من سبع ارضين وان الجوار
ساج في كلام العرب محو زان يستعمل فيها جارا لتصوره بصورة الغصب **قول** وان ساء احداهما وغرم ما زاد
الصبيح بالرفع والسمن بالنصب اي يخرم السمن لانه سلقى وقت اتصاله بملكه والصبيح لم يتوكلها قبل
اتصاله بملكه لا من راحه الماء **قول** بخلاف الساجه الجاه والمهله جواب عن قوله اعسار الفصل الساجه
معنى فصل الساجه يورق بالفلح اذا لم يكن الارض يورق بالفلح من غير اسار الجوارح **قول** لان الفصل كالحاصل
من بناء المقوم كالحسب الاجر له اي للخاص **قول** قال ابو عاصم في اصل الملك اي في قوله وحق غصب ثوبا
فصنعه اجماعا حرر بهذا القدر عن سبوه ان هذا الحكم الذي ذكره ابو عاصم وغيره متصله بما عليه من سبوه
الا بصاغ وان كان حكمه كذا كما في قال في المتن ليس يورق بالثوب يورق بالثوب يورق بالثوب يورق بالثوب
الصبيح يورق الصبيح وهذا حسن لانه طريق اتصال حق كل واحد منها الى صاحبه يعني وسالى قول الى عصمة
رحمته فما اذا اصبح الثوب بنفسه ايضا والجوارح السمن كالجوارح الصبيح الا انه يضمن السمن للمل
لانه من خزان الاموال والنور من خزان القيم **قول** ومن هذا اختلاف عصر زمان فانه احاب على ما ساعد
في عصره من عاده سبى امه فانهم كانوا يحولون عن لبس السواد وما احابا على ما ساعد في عصرهم من عاده سبى
الحباس لبس السواد **قول** ومن الركان يورق بقصه السواد اي لو كان يريد في قيمه بعض السواد يورق
من قيمه بعض السواد كلقصه بخوة فان كان المخصوص يورق بقصه السواد من قيمته فالجوارح ما قال ابو حنيفة
وان كان يورق بقصه السواد في قيمته فالجوارح ما قاله انه يورق بالخرقة والصفحة **قول** وان كان يورق بقصه
الخرقة بان كانت قيمته يورق بها وراحت قيمته بالصبيح الى عشرين درهما فحق محمد رحمه الله انه ينظر الى ثوب

يرد فيه الحق فان كانت الرائدة خمسة ما خدر الثوب بوبه وخمسة دراهم من الخاصب ان صاحب
البوب اسوجب عليه بقصان قيمه ثوبه عشرة دراهم واسوجب الصباغ عليه قيمه الصنع خمسة
فالجنيه الخمسة قصاصا ويرجع عليه بما بقي من القصان وهو خمسة اعلم صبيح البوب اعلموا ان
يكون بالسواد او غيره وكل احد منهم لا يخلوا ما ان يوجب الرائدة او القصان ثم كل واحد من القصان
وغیره ان كان يفعل احدا ويخلفه فلو كان يفعل احدا فلو كان يفعل احدا فلو كان يفعل احدا فلو كان يفعل احدا
او صاحب الصبيح او غيرهها وذلك بخبر ما ان كان حاضرا او غائبا وهذه الاقسام كلها مذكورة في
الاضاح ثم ذكر في المن هو الذي كرهناه فلا يحتاج الى عادته واما الذي لم يذكر في المن فهو ان صاحب
غصب الحصفه وصنع به ثوبه فهو ضامن لميل ما احدا لانه اسم ملكه فضمن المثل ان قدر عليه
وان لم يقدر فهو على الاختلاف الذي ذكرناه فما سقط من يدك الياس ليس لصاحب الحصفه ان يحس
البوب شي خذ لك ان البوب اصل قصاصا للصبيح كالهالك السواد في هذا الوجه بمنزلة الحصفه
على قول ابي حنيفة ايده عنه ايضا لان ملك الثوب سمي ملك السواد فلما فرق بين ثوبين في ثوبين
ولو وقع الثوب صبيح احدا للصبيح فقد ذكرناه ولو غصب انسان ثوبا من جنس صبيح حصفه اخر
ثم ذهب الفاعل فاقول فيه كما اخلط بخبر فعل احدا سحسانا والقاس ليس يكون لصاحب الثوب على
ما في الثوب بل لانه وجب الضمان على الخاصب ان يقطع حقه الصبيح وجب الاستحسان هو انه اذا لم يعرف
الفاعل بعد الزام الحكم عليه صار كانه حصل من غير فعل احدا **فصل** لما ذكر بعد ان الغصب
وذكر ايضا لنفسه ما وجب للملك الخاصب الضمان ذكر في هذا الفصل مسائل مفترقة يصل بمسائل
الغصب كما ما وجدنا المصنفين **قوله** وقال السافعي لا يملكها ساءا على ان الغصب عدوان
مخضف لا يكون موجبا للملك لانه حكم مشروع فليس تدعى سببا مشروعا والمعدى يكون مشروعا
لان ادنى درجته ان يكون سافحا والتعدى لا يكون سافحا وصار كغصب المدير بعد ما قاله اصحابنا
ان المالك ملك بدل المخصوص كما له اي رقبه ويدفعه من زوال ملكه عن المبدل الى ملك من وجب
عليه البدل اذا كان المبدل محملا للثقل عن ملك الى ملك ففعل للمضرر عنه وحققا للعدل كما في سائر
المبادلات وهذا لان الضمان بدل العجز حتى تقدر بغيره العجز لا يصلح الضمان بحجب قدر ما فوق
لان العدل انما يحقق بحاجب من الدانت فاذا سلب الملك البدل بدا او اذا ما جعلناه مقابلا
بالاصل بدا او اذا ما زول ملكه عن المخصوص سرتا الحكم سرعى هو الضمان لانه سرع حراما واخر
مع نقاء الاصل على ملكه اذا حصر حجب الفوات وسرتا الفضي باع له فصار حجبا عنه وانما
فصح لو كان للملك ست الغصب مقصودا فان قلت لو كان شرطا القضا بالقيمة زوال ملكه عن العجز
او كان الضمان بدلا عن العجز لزوال الملك به عن المدير كما لو مضى جواز سرح المدير قلت نعم يزول

المدير به عن ملك المولى لكونه مالا مملوكا كحفظ المدير معاملة الفارس وهو اليد ووز الرقبه لانه غير قابل
للسفل وهذا طريق جائز ولكن لا يصار اليه عن المقابلة بالرغم الا عند العجز لان فيه اجتماع البدل المبدل
في ملك احد وهو عدوان عن سرح المدير **قوله** نعم جواز مما سأل لا نسلم بان المدير غير قابل للثقل بل الى
ملك بل هو ما بل فان مولاه لوباعه وحكم القاضي بجواز سرح السرح ونسب التدمير فاحار عنه وقال نعم
كذلك الا ان هناك انفسح المدير في ضم قضاء القاضي الفصل المجتهد فيه محقق كان السرح مصافا للثقل
قوله خلافا لما قال الكرخي رحمه الله فانه يقول اخاره لانه يورثه عليه بذلك بكماله وجعله الاصح ان يخار
لفوت الرضا ورضاه لم يتم حيث لم يحط ما يدعيه وجاز ان يكون ومثله مثل ما ضمنه عند الموقوفين ان يكون
معله غيره فلا يرضى به وقد ارضى الانسان بزوال العجز عن ملكه بعمته فاذا احصا المالك احد
المقصود للخاصب ان يحسبه حتى يحد القيمة التي ربحها الله لانه ما عابله به كالحال المدير لانه ليس له
قوله وانما عتقه ثم ضم القيمة لم يجز عتقه والفرق بين الملك الياس للخاصب فيه ما حصل لسوذه مستدرا والباب
بطريق الاستناد بان وجهه دون وجهه او ضرره اذ الدليل بانى سرح الملك بالغصب لكونه عدوانا والمالك
نعمه واما سرح الملك لم ضرره القضاء بالضم ان لا يحتج البدل المبدل في ملك احد والساح ضرره
بان وجهه دون وجهه ولهذا يظهر في حق الكسب دون الاولاد لان الملك يست سرتا للقضا بالقيمة
والولد غير مضمون عليه بالقيمة ولو وجد الاتصال ليس يتج فلا يست هذا الحكم فيه خلاف الكسب لانه
بدل المسفحة فيكون سرحا محضاً وسرح الحكم في السرح بسوته في المبيع سواء بسبب المبيع مقصودا بسببه
او سرحا غيره ولان ملك الكسب اسرع فهو داس ملك الولد بل لعل ان الخاصب اذا اجر المخصوص
ملك لا اجر ولو اولد لا يملك الملك السافعي كمن لم يصاد السرح والكنفي للحنوف كما كانت ملك السرح وان
ملك الحق لم يقصان ملكه **قوله** ولدا المخصوصه اعلم زوايا الغصب ما به متصلة كالكسب
والجمال او منفصلة كولد المخصوصه وعمه النستان فان هلك بدل الخاصب لا يضم الا ان سرح فيهما
او بطلهما مالا كما يمنعها اياه وقال السافعي رحمه الله زوايا الغصب مضمونه متصلة كانت
او منفصلة بناء على انها حدثت من اصل مضمون عليه بالمعدى فيكون مضمونه كقطعه اخرى
من الحرم فولدت به لان ضمان الاصل بالرغم باسناد بد مطلة عليه وهذه الداراه بحسبها على الرائدة
لحدوثها في ملك مضمون مضمونه ضررون بعد ما قاله اصحابنا ان الزوايا ليست مضمونه فلا
يكون مضمونه ضمان الغصب لا يكون بدونه استحالة الحكم بالاستسب وهذا لان الغصب اسناد البدل على
مال الغير لنفسه على وجه نفوت بدل المالك والم يوجد في الولد لان الدعوى زاله عما كان فيه
او ازاله يمكنه من احد الم يكن بدله ولم يكن الولد في بدل المالك قط ولم يزل ملكه واحده كحصوله في دار
الخاصب لم يمنحه الخاصب منه فلا يكون مضمونا عليه حتى لو منع الولد بدل ملكه مضمونه لحق في نفوت

بعضه عنه بالمنع **قول** وفي لد النطش اذ اهلك قبل عكس من الرد الى الحرم لانضم لعديم المنع
وانما يصح منه اذ اهلك بعد لان الحق في صدق الحرم للسعي وهو بطاله يرد الاصل مع ولده الى ما
منه فوجد المنع منه بعد الطلب هو سبب الضمان والان الضمان في صدق الحرم ضمانا للاف حتى الصدبة انه
الحرم آمن صدرا ود كفي سعة وعنه عن ابينا فاسات ليد عليه يكون انما فالمعنى الصدبة حكما
وقد حقق ذكر في الولد باسناد المدفعا ما الاموال المحفوظة بالادري فانما يحل الضمان فيها فهو لا يدرك
لا باسناد المدفعا **قول** ولهذا سكر راي الحرام سكرها اي سكر هذه الحنابة فانه لو ادرك الضمان سبب اخراج
الصدقة عن الحرم ثم ارسله في الحرم ثم اخرج ذلك الصدقة الحرم بحضمان آخر وكوزان يكون خناه سكر وجوب
الرد تنكر هذه الحنابة التي هي لا اخرج من الحرم وهذا اولي لانه موافق رواية المبسوط حيث جعل
هناك اتصال صدق الحرم الى الحرم بمنزلة اتصال المخصوص الى المخصوص منه وفي الحصب اذ وصل
المخصوص الى المالك كما غصب لا يحل على الغاصب سبي لكن سكر وجوب الرد الى المالك سكر الغصب وهذا
الذي ذكرنا كله في الزوائد المتصلة اما الزوائد المتصلة كالسمن والحمال فهي امانة ايضا في يد الغاصب
عند حاجته لو هلكت الحاربه بعد الزيادة ضمن قيمتها وقت الغصب ولا يضم الزيادة وعند السافح
مضى مضمونه كما في المفصلة على هذا الاختلاف لو ازيدت قيمتها من غير زيادة في يدها لم يهلك
الحاربه لم يضم الغاصب لافيتها وقت الغصب عندنا وعند السافح رجه انه يضم قيمتها يوم الهلاك
لان حارسه ان سبب الضمان باسناد المدفعا مستداه وعند سبب حوز الضمان فهو يد المالك
وذلك باسناد الغصب حوز قيمتها عند ذلك ما لو باع الحاربه بعد ما ازيدت قيمتها بالزيادة المتصلة
او غصب حوزا واذا دات في يده خيرا فاعه الغاصب سلمه الى المسير فان كان فاما اخذ صاحبه
وان كان هالكه خيرا فاعه الغاصب سلمه الى المسير فان كان فاما اخذ صاحبه
وليس له لضم النافع قيمته الزائدة بالسعي والتسليم وقاله لضم النافع قيمته الزائدة ساء على
ان الزيادة امانة فضم بالسعي والتسليم كالزيادة المفصلة والاي حيفه رجه انه لا يمكن ضم
الزيادة مع الاصل لان الضمان الاصل احب لغصبه لا يصور احابه بالتسليم لان اسات البات مستحق
ولا يمكن بضمها بدون الاصل لان مع الاصل فلا يرد عن الاصل ضمان الغصب فامسح النصف من
ضروقه **قول** وقال في السافح رجه انهما الله لا يحرم القصاص بالولد لان القات يملكه والولد
وملكه لا يكون جابر المملكه لان الضمان الجبر ما فات عليه فصار كولد النطش المحرجه من الحرم فان نقص
الام بالولادة لا يحرم كالمهلك الولد قبل الرد او هلك الام والولد وفاء وكما لو خروصوف ساء غيره
صلى اخره قطع سبي غيره فبما كانه او حصي عند غيره او عمله الحرفه فانقص بها واذا دات
قيمته فانه يضم القصاص ولا يحرم مع ان سبب الزيادة والقصاص لا يحرم بما قاله اصحابنا

ان سبب الزيادة والقصاص احد وهو الولادة لا بها او حب حوات جزء من مال له الاصل وحذوث ما ليه
الولد لانه وان كان موجودا قبل الانفصال فلم يكن ما لا حتى لم يحرمه وهسه وانما صار ما لا مقصودا
ما لا يعلق بالاد اذ احد سبب الزيادة والقصاص امسح ظهور القصاص فامسح الضمان كالسعي فانه يرد
المسح عملا من بدل الميراث ملكه فلا بعد القصاص لا يحرم ساء هذا ان عليه مسح شيء يحل فمهم رجاء لم ضمنا
سواء كان الوغصب مضمونه فصار مضمونه لم سمنت او سقطت بها فثبت مكانها اخرى وقطع
بدها واحد الخاص لا يشافو ذهابا من الارض فانه محسب عن بقصان القطع وولد النطش ممنوع وليس سلم
فهد الولد لا يصلح ليركح على ما عالج الجبر البات لانه مضمون بنفسه فلم يحرم ان يودي به ضمان غيره بخلاف مسلمنا
واما اذا مات الامه وبالولد وفاء بضمها ففي وانه عن لحي حيفه رضي الله عنه انه يرد الولد في وانه
لا يحرم ان الولادة في الخالب ليست سبب موت الام فلم يحرم سبب الزيادة والقصاص واما اذا مات
الولد قبل الرد فلا نه سبب لبراة الاصل رده فكذا لا بد من دحلفه فاذا لم يرد الولد الذي يوطف
عن القصاص لا سرا والحصي احد زاده في الماله لانها انما يحق برغبة الناس في ليست مرغوبة عند
العامة وانما رغبه بعض الجاهل الظنهم ان الحصي كالحرم ولم يحرم سبب الباقي كما قال في الميراث قول ان ملكه
لا يحرم ملكه فلنا نحن نسعي منع ظهور القصاص فلا يحاج الى الحر **قول** ورجع صامة فزني بها فجلت
عند الغاصب فردها فملكك بالولادة ضم الغاصب يوم علمت وقاله لضم الاقصاص الجبل لان
الرد قد صح مع الحمل لكنها مضمونه بحب وذلك موجب ضمان القصاص عليه وهلاكها بعد الرد
سبب حادث كما حقق الممنع بر ما قاله ابو حيفه رضي الله عنه انه غصبها فارغها ورددها
غير فارغها اي غصبها وليس باسباب الهلاك ردها وما ذلك فلم يصح الرد لان الرد بقص الاصل وانما
يكون بقصا له ان لو كان المردود وقت الرد على ما كان عليه وقت الاصل كما لو حوت عند الغاصب فرددها
على المالك بعلمت في يد سلك الحنابة فصا صا رجوع على الغاصب بضمها وانما فلنا ذلك لان الجبل
يوجب اتصال الولد والاتصال سبب الام والام سبب الموت وكان الموت مضافا الى الجبل بخلاف
ذلك المسائل اما في الحفي لان الهلاك مضمون بنفسه وعجز الطسعة عن فح اما في الحفي المتواله وذلك
لم يحصل بالحفي الا في التي كانت عند الغاصب لانها غير موجه لانه لا خلاف الجبل لان الزنا موجب
ضربا بولما غير جارح ولا مفسد ومسله المسح ممنوعه رجوع كحيفه الميراث بخلاف الحرة اذا زني
رجل بمره فجلت وماتت في نفاسها لان الحرة لا يضم بالخذ والعصب لسبب الضمان عند الهلاك كذا
ذكر في فاضي جان رحمه الله **قول** ولا فرق في المذهب بينهما في الحكم وهو عدم وجوب الضمان عندنا
والوجوب عنده اذا عطلها او سكنها وقال مالك رحمه الله ان سكنها يحل اجر الممل وان عطلها الاشئ عليه
سواء على ان المنافع يضم باللاف السكنى للاف والتعطيل غصب لا يضم الغصب صور غصب المنافع

ان غصب العبد والدار ومسلكه شهره واستعمله ثم رده على سده وصوره ابلاف المنافع ان يستعمل
العبد شهره او سكن الدار ثم رده على المالك عند السافعي بضمها فيجوز احرار المسلم سواء عطلها
افا سجد لها محققا قاله السافعي ان المنافع اموال يقوم بها الحقوق فكذا للخصم كالاعيان
وهذا لان المال اسم لما هو غير محلول لصالحنا والمنافع هذه الصفة ولهذا يصح صدقها
والمنفعة ما هو الا سقاء بالمال لا يرى الا اجارة من البجان ومضى مبادله بالمال المادون
او المستر بك ملك الاجارة ولا يملك مبادله مال بالمال الا ان كان مالكا كان اموال الاعيان ما خلق
بها من المنافع ولهذا قيل ما له العين اذا قل الاستفاد به فاذا كانت الاعيان اموال الاعيان ما خلق
فلا يكون المنافع اموال لنفسها او لم يمتصمها (ان المقوم عبارة عن العزم والمنافع عزم
عند الناس لهذا سدلون الاعيان لاجلها الا ترى انها تقوم بعلوم الاعيان فاستحال ان يكون مقوم
ولانه اعراض المال عن المنفعة صحح سريعا والاعراض عن النفس مقوم لا يجوز كالحجر وجهه سمسم ولنا
ما روي عن عمر وعليا رضي الله عنهما حكاه في ولد المخزوم انه حر بالقمة واوحا على المخزوم رد الجارية
مع عقوبتها ولم يوافقها الحصة مع علمهما ان المخزوم كاستخدمها ووقع طلب المدعي بحسب حقه
فلو كان ذلك واجبا لما حل لهما النكاح عن سبانه ولا ان المنافع حدثت على ملك الخاص فلا يكون
مضمون عليه لان الانسان لا يضمن ملك نفسه وهذا لانها حدثت بفعله وكسبه وفي يده وانكسب للكسب
لقوله صلى الله عليه وسلم كل الناس اخو بكسبه وليس سبيلنا حذر بها على ملك المالك فلا يتصور غصبها
واسهل اكرها فلا يحل عليه ضمان الغصب الا سبيلنا لانها اعراض لا تبقى ولا تبقى الاستصواب غصبه ابلاف
لان ابلاف الشيء او غصبه ابلاف في حال بقاءه فاذا لم يكن المنافع ما فيه استحالة ابلافها وغصبها
ولانه انما ان يرد عليها الا بلان قبل الوجود او في حال الوجود لا يجوز الاول لان ابلاف المعدوم محال
والثاني لانه اذا اعترض على الوجود روجه فاد اقراره مسدود وفي ابلاف بطل الوجود
لا المنع من الوجود والا الثالث لانها معدوم في ملك الحال ولا يتصور ابلاف المعدوم وليس سبيلنا تصور
غصبها فلا يمكن بضمها لانها لو صارت مضمونة على الخاص فاما ان يضمن بالمنافع وما هو اطلاق القول
به احد فان الحج المسمية على تقطيع واحد بوجه واحد او اضم من سبعة اخذت الحج بالحرى والاعيان
وما هو اطلاق ايضا لانها لا يملك الاعيان لان المنافع اعراض لا يبقى من العسقى او قاتا وما لا يبقى من العسقى
عظيم وضمان العبد وان مبني على المماثلة بالنظر والاجماع ولهذا لا يضمن الجدي بالردى والعبد بالذئب ما له
السبي انما سب بالعمول وهو صيانة السبي واذا حار الحاحه وذو لا يتصور فيها وكيف يكون مقوم المقوم
لا سبق الوجود والاحراز والاحراز لا يتصور فيها لا يبقى ما نرى انما سب حكم المقوم للمنفعة سرعا عند
ورود الحق عليها ما عسا را فامة العين مقام المنفعة للضرورة والحاجة وبطلان المعاسية لان

لرضا ابراهيم في ايجاب الاصول جميعا قال المالك عيبا ليس طمعا لا احرم مال ويجوز سحر عند صمته الف
بالوفى شيء اخر في ذلك لا يثبت العبد وان وكل ما سار يقوم الا بوصف به نفع العرق بين العرق والاصل فهو كطل
الا ما استقصى استعماله بمضمون عليه لانه ابلاف احرار العين **قول** عذرها في امكنها في بصره وورده
على وجه صحتها الى حاصه دون غيره **قول** لا يملك الاعيان لسرعة صاها وبعاء الاعيان الى الاعيان خير
من المنافع لسرعة فناء المنافع وبعاء الاعيان المماثلة بشرطه في ضمان العبد وان **قول** واذا ابلاف الملم
خير الذي وحذر به ضمها وان ابلافها المسلم بضمها وقال السافعي بضمها لا يضمنها الذي ايضا وعلى
هذا الخلاف ابلافها الذي وبعاءها الذي خرج من عندنا يصح السحر وعندنا لا يصح لانهما ليسا مقومين
في حق المسلم فوجب ان يكونا مقومين في حق الذي ايضا لانهم اساءوا في الاحكام فالصلح فاد ابلافا اعتد
الذم فاعلمهم ان لهم بالمسلمين وعليهم ما على المسلمين من كل حكم يستحق حق المسلم بنبذ في حق
الذي لان عذرا لدمه حلف عن الاسلام وكل حكم يثبت الاسلام بنبذ بعقد الدمه واذا سقط فهو مباح في حق
الذي فمردود الا للاف على ما ليس مقوم فلا يكون سببا لوجوب الضمان وكذا الوارد عليه لا يصح لانه
لم يصادف محله وهو المال المقوم فصار كالمواضع مسلم من مسلم خيرا ولنا انه ابلاف لا مقوم في حق المبلف
عليه فوجب ان يضمن كل للاف به او ظله وهذا لان الخصال مقوم في حق اهل الدمه لانها مقوم في سبعة
من مملنا وفي صدر سرحنا والاصل انما استبقى الى ربح المزيل وهو قوله تعالى وجبت خصال الشيطان
فاجتنبوه وحدثنا جندب بن الساق مسمى في حق من يدخل تحت هذا الخطاب على ما كان من قبل لان حرمه
الحر فساد المقوم بسخا خطاب السرح وودا من اسرهم وما يدسون لكان عقد الرمة فقط الخطا حيث
لم يحقد وارسالة المبلع واعطيت ولانه الالتزام بالسيف او الحاجة لكان عقد الرمة فصار كالخطاب
غير بازل في حقهم فبقى الحكم على ما كان **قول** خلاف من روى التسمية عامدا على المسحوى فان لانه لا لازم
بالحاجة والدلالة بان سده وودت لنا بالنص من روى التسمية حرام للسبيل فلم يزلنا نعتبر اعتقادهم
في ايجاب الضمان اعلم انه لو ابلف ذي حمز ذي حمز اسلم المبلف فحدث لي يوسف وهور وانه عن حمز
بما عن الضمان لانه حين ابلف كان دما يضمن مبله وحمز اسلم لا يجوز له بملك الخمر الذي لا يمكن
احاب قومه الخمر عليه لانه حين ابلف لم يكن للافه سببا لا يحاب قومه الخمر عليه ولم يوجد ذلك
سبب للوجوب وعند محمد وهور وانه عن لي حنيفة رضي الله عنه عليه قومه الخمر لانه لا يمكن احاب الخمر
لانه ولا يمكن ابراه عن الضمان لان المبلف عليه ذي حمز حقه مقوم وقد امكن احاب القصة فيجب
وفي الخبر يرق الضمان بالاسلام او اسلام احدهما لان الواجب بعصب الخمر من القصة والاسلام لاسفها
قول والفرق بين هذا التحليل بظهره فلا يضاف اليه المقوم والماله لان حاسه الخمر فابله للزوال
لانها ما عسا ر الخمره وودا لالت فصار التحليل كخسل الثوب الخس من غصب بواحسا وطهره

لا يمكن الاحاب الخمر لانه مسلم

لا نزول الثوب عن ملك المالك به كذا هكذا **قوله** فلما انه ناق على ملك المالك يعني ان الجلد مال
مستقوم للمالك فضمنه مدبوعا بالاسهلا لا اذ الدباغ من قبل الغسل وبعطه ما زاد الدباغ فيه
كالو غصب ثوبا فضمنه استهلكه فانه ضمنه وبعطه المالك ما زاد الصبغ فيه ولا ان وجب
عليه الرد فاذا حذر رد عنه باسهلا لا به بحسب رده عنه كما في المستعار وبه فارق الهلاك
نفسه حيث لم يقو قوله بان يخطي ما زاد الدباغ فيه بحول على خلاف الجنس بل يخطي ما زاد الدباغ فيه
والاخر بالدباغ ان القاضى انما يقضى بالسريرة في الاسواق وساج اما بعد اعادة ما كان قومه بالارواح
او بالديار فحينئذ يخرج عنه ذلك القدر ويضمنه الباقي لانه لا فائدة في الاحد منه ثم الرد عليه
وله ان يقوم الجلد بابع لما زاد الدباغ فيه لان ظهور المالكه والبقوم مضاف الى الدباغ والاصل غير
مضمون عليه بالقيمة وكذا الساج **قوله** في هذا الوجه اي في الوجه الذي فيه شيء مستقيم **قوله**
وضمنه فمته قبل السيل ذلك اي مطلقا من غير خلاف **قوله** وصل السيل ذلك عند لي حنفه رحمه الله
اي بعد انقول اني حنفه واما عند ما قبله وانه الضمير في كال القول الثاني غير الاول لان المقيد
غير المطابق **قوله** وصل ضمنه فمته جلد مدبوع اي على قوله بالاول الكلام فيما ادا به شيء
له فمته وفيه التضمن عندها في الاستهلاك **قوله** ولو اسهلا لا اذ الدباغ اي جلد المسه الذي
دبغ شيئا فمته له كاللوان السمس فمته مدبوعا وهذا الاجماع لانه ليس فيه مال مستقيم للغاصب
فكانت الدباغة اظهر المالكه والمستقيم مصار في غسل الثوب **قوله** ولو اسهلا لا اذ الدباغ
بضم عينه ظاهر غير مدبوع لانه المحصل بوصف الدباغة فلا ضمنه والمجموع على انه ضمنه مدبوعا
لان صبغ الدباغة باعه للجلد متى صار الاصل مضمونا باتباعه وصفه في الضمان **قوله** ولو ظل الخمر
بالقاء الملح فيه اعلم ان التحليل على وجهه بلبه اما ان حمله بالعل في الظل الى الشمس او القاء الملح
فيه او صب الحلف فيه ففي الوجه الاول الحل لصاحب الخمر شيء لانه غير ماله وانما زال صبغ الخمر به
فصار كما لو حلت بنفسها وهو يغسل الثوب النجس سواء فان اسهلا لا اذ الدباغ الغاصب بعد ذلك فمته
لانه اسهلا لا اذ الدباغ خالصا للمالك ان حمله بالقاء الملح فيه فمته حنفه رضي الله عنه صار
ملك للغاصب فلا شيء عليه وعند ما حازه المالك بطل الغاصب ما زاد الملح فيه بغيره دفع
الجلد وصبغ الثوب ومغناه هنا ان حطى ميل وزن الملح من الخمر فان زاد المالك بركه عليه
وضمنه فهو على ما قبل بسخي لبقراء هذا اللفظان بالوصل حتى يستفاد منه مراد صاحب
المتن فان مراده فهو على القولين المذكورين في دفع الجلد وهو ما ذكره قبل هذا بقوله ولو كان قايما
فازاد المالك بركه على الغاصب في هذه الوجه وضمنه فمته قبل السيل ذلك واصل السيل ذلك عند
لي حنفه رضي الله عنه وعند ما له ذلك كان بعد قوله فهو على ما قبل في نوعه بركه بركه في شيء

حتى يستفاد منه معنى قوله فهو على القولين المذكورين **قوله** وان ظلمها بصحت الحل فيها فحق محمد رضي الله
ان صار خلا من سباعه بصير ملكا للغاصب ولا ضمان عليه لانه اسهلا لا اذ الدباغ المستقيم وان لم يصح خلا
بعد ما ان كان الحل المضمون فليلا فهو بينهما على مقدار كلمتها لانه صانه صار في السيل بركه خلا
الحل وهو ليس باسهلا لا على اصل محمد رحمه الله وعلى ما ساق قول لي حنفه رضي الله عنه وهو للغاصب الوجه
فلا شيء عليه في الوجهين لان نفس الخط اسهلا لا اذ الدباغ ولا ضمان لانه اسهلا لا اذ الدباغ المستقيم
محمد لا ضمنه باسهلا لا في الوجه الاول لانه ابلغ ملك نفسه وفي الوجه الثاني ضمنه لانه ابلغ ملك غيره
قوله وقال بعض المساجيح احوال الكتاب على اطلاقه يعني بالوالمالك لانه خلا الحل في الوجهين كلها
خبر سي في المصنوع فيه بصير ملكا في الخمر فلم يتق بمقوما **قوله** لهما ان هذه الاسماء اعترفت للمعصية
فستقط بغيرها كالخمر لانه فعل ما فعله اذ السرع لانه ما فعله اذ السرع لانه ما فعله اذ السرع لانه ما فعله اذ السرع
بعت لكسر المعزاة وصل الخمر وروى قال اذ اركى حاكم منكرا فليس كسره فان لم يستطع فليس بانه فان
لم يستطع فمته فان كان كسرها امر بالمعروف ونها عن المنكر باليد فلا ضمنه بل الا ترى انه لو فعله باليد
بسر السرع وهو الامام لا يضمنه فاذ فعله بالسرع او لي **قوله** والي حنفه رضي الله عنه لانه ابلغ ملك
يستفح به روجه اخر سوى الله فلا سطل ومير لاجل الله وكاسهلا لا اذ الدباغ المعصية لان الفساد يضاف
الى فعل فاعل مختار وحوار السج والضمن من بينا على المالكه والنقوم وود وجدا والامر بالمعروف والنهي
الامر والولاية لعدم رتبهم وليس لخبرهم الا باللسان على انه يحصل بالخذ والمنع بدول لا يلا في وجهي ممتها
غير صالح للهوكا في الماني **قوله** لان ماله المدبره مستقيمة الى خمر ولكن لا يملك المدبره اذ الضمان
لانه لا يعمل النقل احصاء المالك ضمن احد العاصم من الاخر لان الضمان لا سرع الا يملك المضمون فاذا
اخبر ضمن احد ما بعد ملك المضمون منه فلا يكون له ان يملكه الا اخر الا ان يحد عصبه فانه والله
دا السعة وجه مناسب السعة بالخصب من حيث
ان في كل منها ملك الانسان مال الغنير خمر رضاه سوى الغنير بخصب نفسه عدوان محض السعة مشروعة
ماصلها ووصفها فكان حنفها ان يعدم لسرعة ما لكن الانسان اخرج الى معرفة احكام الحصب لكثرة
وتوجه فلذلك قد علم ان السعة ملك السعة عا فام على المشرك او الحواز وهي ياخوذه من
السعة وهو الضم سميت بها لما فيها من ضم المسيرة الى ملك السعة وسببها الاتصال بسرها معاوضة
المال للمال حتى لا ينفق المهر وركنها اخذ السعة اما من الساج او من المسيرة حكمها سبوح حق الملك
وعوارضها السكون عند العلم مع القدرة وغير ذلك **قوله** السعة واحدة اي باسه عند محقق سبها
لان يكون بها لزوم الامم عند بركها والحلطة بالضم السريرة خالط اي سارك ولا فرق اذ ايسر الحلطة والسريرة
لانها سنان عن حنف واحد والخلاف بينهما اما تقع بسبب اختلاف محل صار ذكر السريرة نفس المسح

والحليط في حق المسخ وتارة ذكره على عكسه فكل السفعة يستحق على من رتبها ولا يستحق بالسكة في حق السفعة
بم بالسكة في حق المالك الطريق السرب سمحى بالحوار صورته من رتب سكة غير نافذة كبايع احد الشريكين
نفسه من المنزل فالسكة احق بالسفعة فان سلم فاهل السكة فان سلموا فالجار الملاصق وهو الذي على طر هذا
المنزل وباب داره في سكة اخرى فكل السفعة عندنا على اربع مراتب سانه بنت في حارة في سكة غير نافذة والبيت
لا يسر والدار لقوم فباع احد صاحبي البيت نفسه من البيت فبالسفة او لا للسكة في البيت بم للسكة في الدار
بم لا حصل السكة كلهم على السواء بم للجار الملاصق وهو الذي على طر هذا المنزل باب داره في سكة اخرى **قوله**
حارة الدار احق بالدار والجار بعضي استحقاق السفعة بالجار لان الجار اسم مسوح ومعنى من رتب الحكم على اسم مسوح
بدل على علمه ذلك المعنى لئلا الحكم كما في الرائي السارق وهذا المعنى بوزان حق احد السفعة لدفع الضرر
من البادى سموا المجاوره والصوره مدفوع لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا اضرار في الاسلام فان قلت
المراد باحق بها عن ضاع عليه السج الا ترى انه في خبر اخر الحديث بسطرها اذا كان لها سافل في السبي صلى الله عليه وسلم
جعل احق على الاطلاق فيكون احق بها قبل السج وحده وقوله بسطرها لبعض ما سئل عليه كلمة احق لان يادى
عن عمر بن البرد عن ابنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ارض سعت للسك احد فبها سرك وصال صلى الله عليه وسلم الجار احق
سفعة بدل على استحقاق السفعة بالجار **قوله** اذا كان طريقها واحد والمراد به جار هو سرك في الطريق
وعلى الحكم في الشريعة لانه لان السفعة انما سكت للسكة في الطريق بالعدا والخلاط وقد وجدت في الشريعة قوله صلح
الجار احق بسفعة فلان رسول الله ما سفعه فبالسفة ومروى الجار احق بسفعة قال المطرركى السفت
الفرع الصاد لغيره وروى بسفعة ومعنى الحديث الجار احق بالسفعة اذا كان جارا ملاصقا والبارح صلح
احق بالبيت **قوله** وقال السافى في السفعة بالجار اى السفعة الا بالسكة في البقعة لقوله صلح السفعة
فما لم يقسم فاذا وصحت الحدود وصرحت الطرق للسفعة وهذا بعضي ان جعل السفعة فمال يقسم اذ لا
واللام للمحسن لعدم المعهود والدليل قوله صلى الله عليه وسلم انه قال في ورايه انما السفعة فمال يقسم
فاما لصير الحكم في المذكور ونفذه عما عداه وقوله صرحت الطرق اى جعل الكل قسم طريق على حده ولان القياس
ما يى سور حق السفعة لانه يملك على المشركى بغير رضاه وذا يجوز لقوله صلح لا عمل مال امر مسلم الا بطشه
من نفسه الا انما كنا القياس بالسفة ونفى فمال يقسم وهذا ليس بمعناه لان حق الاخذ به لدفع ضرر
مونه القسمة اذ لو لم يخذل طالبيه المسركى بالقسمة فالحق مؤنة القسمة وهذا لا يوجد في حق الجار ولنا
ما روينا وفما روى بان للسركى سفعة ويخصص الشيء بالذكر لانه على الحكم فمال عداه وانما بعضى بالعد
المذكور ولا يفي غير المذكور قال تعالى انما انت منذر واخر الحديث للسكيات ولان سكر المراد به لحق الاخذ
بالسفة عند وجود معاوضه المالك للسركى وهذا لان الاتصال على هذا الوجه انما صار سببا لدفع
ضرر البادى سموا المجاوره على الدوام حتى لا يثبت المستاجر والمستحار ذو مواد المصارح من بيت اهل الدار

واعلا الحداد ومنع ضوء النهار وانما العباد والاندفع ذلك لا يملك احداهما على الاخر فحق الاصل على
الرجل بان يدفع ضرره بحويل الصفة الى نفسه اذ لا ضرر للرجل بان يعود الى راسه وانما عدم ركن القصد
ولان سديل الاصل باوجاهه من حطه الاماء اسد ضررا من سرك الحادث وقوله المحنى في الاصل ضرر القسمة
فلنا يجوز ان يكون الاصل محلولا بجلنس على ضرر القسمة ضرر مستحق عليه سرعا وما وجب سرعا وصار حقا
عليه لا يصلح عليه ليقض ضرر المشركى بملك ماله بغير رضاه وانما المدفوع ضرر لنس مستحق عليه سرعا
فان قلت ضرر المشركى مسفنة وضرر السفعة هو هو لا محالة ان يكون المشركى جارا من البائع قلت
لا اعتبار لهذا وظطر السارح لان الجوار زيادة المضار والضرر امر باطن فبقام السبب الظاهر مقام الضرر
الباطن كما عرف **قوله** وضرر القسمة مشروع الى اخره هذا جواب ما قاله الحضم ان عليه استحقاق السفعة
دفع ضرر مؤنه القسمة فان تحمل ضرر مؤنه القسمة في المشركى مشروع فلما صلح عليه لا ضرر المشركى
ما بطل ملكه ولا ان احدا السفعة لو كان لدفع ضرر مؤنه القسمة لحرث السفعة في المنفولان ايضا لان
ذلك يحتاج اليه فبها على انه اذا باع احد السركى الملية نصمته فانه يثبت حق السفعة لكل واحد من احرى
وان لم يكن سور حق السفعة لكل واحد منهما اذا فاضر مؤنه القسمة عنه ولهذا سبب ان المراد بقوله
صلى الله عليه وسلم السفعة فمال يقسم فسرهما في اخره وهو ان لا يفتى بينهما احد مشركى الاتصال
بوجه توفيق الحدود وصرحت الطرف لا ترى انه علق سناء السفعة بشرط من عند السافى في الله معاق
ما حد ما يكون اخر الحديث محمد لنا او المراد بان انه مع الشريك الذى لم يقسم لانهم احده السفعة
وبه يقول على ان السصص على الشيء لا بد على التخصيص في الحكم عما عداه **قوله** واما الذي يربط بين
هولاء فالحديث الذى ذكر في المرس لانها سائر استحقاق الاضال ذاتى حق الشريك في نفس المسح
اخرى لوجود الاتصال كل جزء من المسح كجزء من ملكه بم بعده في الحقوق لانه شريك الشريك في مرفق الملك وحقوقه
بم بعده الجار وقوة السبب موجه للتجوز لان الضرر في حق الشريك سموا الجوار ومونه القسمة ان لم يصلح
عليه صلح من جح الان الرجوع انداما لا يكون علمه ضرره اجتماع مولا وسرك مشركى من ايسر دارى يقوم في سلم
غير نافذة اذا باع احد السركى من نصبة من المنزل فالسركى احق بالسفعة من السركى الدار لانه سركى نفس
المسح فان سلم فالسركى في الدار احق بالسفعة من الشريك في السكة لانه سركى في الطريق الا حص فان سلموا
فالجار الملاصق وهو الذى على طر هذا المنزل باب داره في سكة اخرى قبل السفعة عندنا على اربع مراتب سانه
سكة دار سكة غير نافذة والبيت لا يسر والدار لقوم فباع احد صاحبي البيت نفسه من البيت فبالسفة او لا
السكة في البيت بم للسركى الدار بم لا حصل السكة كلهم على السواء بم لى الملاصق وهو الذى على طر هذا المنزل
وباب داره في سكة اخرى **قوله** فان سلم اى الحليط فبالسفة للسركى الطريق فان سلم احداهما علم ان
في كل موضع سلم من كان مقدما في اخذ السفعة انما يثبت لمن كان حده اذا اطلب السفعة حتى يسمع السج وان لم يكن

المور فكيف نور عنه **قول** في الناس ومي اذا ما عدا به المستحق بها السفعة لان سبب الاضرار بالسفعة
اصل تلك السفعة بالدار المستوعبة وقد زال ملكه عما سمي به السفعة فلم يبق السبب بل ان يستحق **قول**
ولا يستحقها في الماله ومي اذا سعت دار حبل الدار المتفوعة لانه لم يملك المتفوعة فكيف يملك بها
غيرها **باب طلب الشفعة والخصومة** فيها ما لم يست
السفعة بدون الطلب سريع في ثبانه وكيفية وبمسه **قول** طلب الموائمة سمي به سبب كلفه الحدوث
السفعة لمن اسماها على وجه والمادة معاملة من الوبور لانه اذا سكت عن الطلب فذلك منه
دليل الرضا بما دون الحار الحاد ودليل الرضا كهرجه **قول** وبالناسه اذا ذكر في حده انه لان السبع
اوجب له حتى يملك بدل اوجب البائع ذكر ما يحال البائع كان له خاد الصبول ما دام في مجلسه فهذا
مسله وعلى هذه الرواية اذا علم بالسبع فقال الحمد لله او لا حول ولا قوة الا بالله او قال سبحان الله فهو
على سعته كما قاله المن ذكر في المبسوط واذا علم بالسبع وهو يحضر المشرى طلبت شفعه وهو
ظاهر وكذا اذا كان بحضور السبع ودفع له سببه على طلبه وكذا لو لم يكن حاضرا احد من سبب شفي
ان يطلب لسفحة والطلب صحيح غير اسهاد والاسهاد كحافه الحج ودفعه لطلب حتى لو طفه
المشرى امكنه ان يملكه بطلبها كما سمي ودكر في سرح الاوطح وانما طلب وان لم يكن عنده احد
للاستق حوال السفحة فيما بينه وبين الله تعالى قال ابن ابي ليلى لطلب الى الله ما م فله الشفعة
لانه يحتاج الى النظر والامل كحمار السوط وقال سيبان رحمه الله لم يملكه يوم خرج سبب وقال سريك
هو على سعته ما لم يطلها صرحا او دلا لم كسار الحقوق ذكر في المعنى فاذا سمي السفحة سبب الدار
فسكت لا سطل سعته ما لم يعلم المشرى الم كالكرا اذا استمرت فسكت ثم علمت الى الزوجه او ذ
صحة ودها فقلت لو ادر كنت الصغرة وسب لها خاد البلوغ والسفحة ولو قدمت احسار نفسها
سطل سعته ولو قدمت بطلت السفحة سطل احسار نفسها ما الحيلة لها حتى لا سطل كلامها طلت
الحيلة فيه يقول حق السفحة والخار صحيح كلامه ذكر في ماوى فاضى **قول** وصح الطلب
كل لفظ يفهم منه طلب السفحة لان الاعسار المعنى في العرف مراد هذه الالفاظ الطلب للحال لا للخبر
عن امر ما خاضر ومسجل حتى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا سمي ببيع ارض ختم رضى فقال
سعة سفحة كان ذلك منه طلبا **قول** واخوانه اذا ما خواته المولى اذا احركها به عند السفحة
والكر والمسلم الذي لم يهاجر **قول** بخلاف المخير اذا احترق عند لي حفر رضى الله عنه ان روجهما صرهما
في نفسها صارت مخيرة سواء كان المخير عدلا او غير عدل **قول** لانه ليس الزام حكم بل هو اداء ما كان
على ما كان وفي حق السفحة الزام حث بلزفه ضرر سوء الجوار **قول** يحتاج بعد ذلك الى طلب الشفعة
والقرار حتى لو سمي المشرى بغير البائع او المشرى والدار فطلب طلب الموائمة واسمها على كلفه

ويعوم ذلك معام الظلمين كذا في العا وكى الظلمين **قول** فاذا سلم البائع لم يصح التمايع ما دخله
لوجه من لم يكن خيرا وذكر سبب الاضرار حواها زاده رحمه الله انه يصح اسحقا لاسهاد حصل على الحالة
فصحيح كما يصح على المشرى **قول** معناه اذا بر كنا من غير عذر كالمرض والحسن وغيرهما **قول** ولا فرق بين
المشرى الى افرق لزوم الضرر على المشرى بل يكون الشفعة حاضرا او فاسدا لم يحضره فاما اذا كان
السفحة غا سا حث لم سطل حتى السفحة ما خيره هذا الطلب لانفاق فيحي لا سطل فاما اذا كان خافرا
واخر هذا الطلب **قول** اذا عدم العلم انه اذا عدم السفحة الى القاضي فادعى السر او طلب السفحة وسال
القاضي المدعى علمه فان اقر ملكه الذي بسفحة به والا كلفه اقامة البينة لان البينة لم يكن يملك فنفذ ذلك
والمجتهد يصلح ان يكون حجة للالزام على الغير وقال زفر رحمه الله والسافى اسحق السفحة بظاهر الملك باعبار
البدول واعتناج الى اقامة البينة وهو رواه عن لى يوسف رحمه الله لان البينة دليل الملك الا ان ادعى ان سبب
انسان حل السر بملكنا على البند وسبب لى سبال القاضي المدعى قبل ان يبيع على المدعى علمه عن موضع الدار
السفحة وحدها لانه يدعى فيها خفا فصار كما ادعى رقبها ومعه سرط الحيدريد لان الدعوى انما يصح بعد اعلام
المدعى به واعلامه بذكر الحدود فاذا من ذلك سأل على السبب الذي يدعى السفحة لاختلاف اسماها فلابد ان يبين
لمطراز ما جعله سببا هل هو سبب ام لا فان قال الناسفحة بها نذاري بلا صفة بها ومردوها انصام دعواه الان
قول بالحقس المزمدها معا اسم كتاب المصنف الفتاوى فان عدا السفحة عن البينة اسحق المشرى بالله
ما علم انه مال كالدرا التي بطلت الشفعة بها معناه بطلب السفحة لانه حقه وهذا لانه ادعى عليه امر الوارثة
بلزفه فاذا انكر اسحقف وانما كلف على العلم لانه استخلاف على ما في رغبته فان بكل واقام السفحة علمته
سبب ملكه الدار التي بسفحة بها وسبب الجوار فعدده سبال القاضي المدعى عليه هل اسرى ام لا فان انكر اسرى سبال
للسفحة ام البينة لان السفحة لا يجب الا بعد السبع ويؤيده يكون بالحجة فان عجز عن اقامة البينة اسحق المشرى
بانه ما اسرى به هذه الدار او والله ما اسحق هذه الدار والسفحة من الوجه الذي ذكره فالاول علمي
السبب الثاني على الحاصل وهو ريبانه في الدعوى **قول** عساه لكونه ينسب اسفوى بال المشرى وقد قال
صلى الله عليه وسلم لا يولى على مال امرى مسلم وجه الظاهر ان الم قبل القضا غير واجبه علمه فلا يحل اخذها
وهذا لان الاجزاء للتسليم والى تسليم قبل القضاء **قول** فله ان يحاكمه الى السفحة ان خاصه البائع
اذا كان المشرى في يده لان البائع كصير سببها عليه بدوا كانت الخصومة بانه فله كما لا شك **قول** والقاضي
يعضى بها للسفحة بسبب حضورها والاز خذ من يد البائع لوجبا فبساخ السبع بين البائع والمشرى
وذا الية لا يحضر المشرى بسبب حضورها لذلك **قول** ان بسفحة حتى لا يضاف الى المشرى لانه اذا اخذ
بالسفحة فان اخذ الفضل المسحق بالحق في حق المشرى في الاوجب انفساخ السبع كما لو هلك المسحق قبل القبض
الا انه يبقى اصل السبع لان قول البائع للمشرى بحت احاب للسبع وقوله منك اضاف الله فاذا اخذ الشفعة

بالسفرة صار كأن ذلك السع أصفا إلى السفن جدران كان مضافا إلى المشتري فبعض السع في حق الإضافة
التي لا أنه بعض أصل العقد كما إذا روى بها إلى أنسان فبعض عليه غيره فإصابه فالرعي في نفسه لم يعدل
ولكن الإرسال والتوجه على الأول قد انقطع بخلاف هذا الثاني فخرج من أن يكون مقصودا بالرمي كذا ههنا
حولت الصفة التي كان العقد من الإساءة ووقع معه حل لفظ المتشكك في نفسه أي في الباطني **قوله** في حق
الإضافة أي إضافة السع إلى المشتري المراد من الإضافة وهو إسقاط كاف الخطاب في قول البائع بعبدك
من المشتري إلى السفن فصار كأن البائع خاطب السفن بعبدك **قوله** لا مضاف فضل المشتري سحاق
بقوله أن يفسح **قوله** بالاحراز مسددا حد السفن يعني لما أخذ السفن الدار بالسفرة من المشتري يفسح
السع الذي جرى بين البائع والمشتري صار ذلك لا يفسخ الحاصل فيه العايني يحصل في حق المشتري **قوله**
فهذا يرجع العبد على البائع وقال السافعي رحمه الله العبد على المشتري بكل حال سواء أجزأها من يد
البائع أو من يد المشتري بناء على أن حقوق العبد يرجع إلى المالك عده لما مر منه **قوله** لأن الوكيل كالبائع من
الموكل فإن قلت لو كان هو كالبائع والموكل كالمشتري لشروط حضورهما كما شرط به قلت أنه ما من الموكل
فكان حضوره كحضور الموكل في الخصومة قبل التسليم بخلاف البائع من المشتري فإنه لا يكفي حضور البائع حتى
حضر المشتري لأن البائع ليس نائب عن المشتري **قوله** وكذا إذا كان البائع وصا لمست أي يكون الخصم
هو الوصي يعني إذا كانت الورثة صغارا **قوله** فما يجوز سعة مده لأنه لا يجوز سعة الوصي والشرارة
الأناسخ في البائع مسلمة ولا يجوز فيما لا يخاف فيه لأن لانه الوصي بطرته ولا نظرية العاين الفاحش **فصل**
في الاختلاف لما ذكر مسائل في السفن والمشتري في البيع وهو الأصل السريع في بيان مسائل
الاختلاف بينهما فيه قوله ولا يخالفان لأن النص هنا والخالف في غير مورد النص لما يكون إذا ادعى
كل واحد على الآخر حقا والمشتري هنا لا يدعي على السفن شيئا لأن المدعي هو الذي لو ترك ترك المحض
منه الصفة السفن لا المشتري **قوله** وقال أبو يوسف رحمه الله البينة بينه المشتري وهو قول
السافعي رحمه الله لأنها ثبتت زباده المومس للزيادة من البينة إلى العمل كما لو خلف البائع والمشتري
أو الوكيل بالشرا مع الموكل مقدار الممك المشتري حر الحد ومع المالك القديم في من العبد الماسون
فأما البينة فإن بينه البائع والوكيل المشتري حر الحد وأولى لما فيها من بيان الزيادة **قوله** ولها أنه
لا سافي بين البين حق السفن الأبرى أنه لو اشترى مرسى مرفق بالف ورفق بالف كان للسفن أن يأخذ
بها ما شاء فخرضا أنه لا سافي بينهما في حقه فبجعله في حق السفن كان السرايين بيان أنه يأخذها بما ساء أو اشعل
بالرجوع عند حد والعمل بها فاما مع إمكان العمل بالسفن فلا خلاف البائع مع المشتري لأن العمل بالسفن
بغيره ممكن فالعبد الثاني لا يتصور إلا بإفساخ الأول فحقها فصار إلى الرجوع بالزيادة وهذا الفسخ لا نظار
في حق السفن فامكن أعسار السفن في حقه فلا يصار إلى الرجوع وأما الوكيل مع الموكل إذا اختلفا فقد

دوى ابن سماعه عن محمد بن النضر أنه الموكل لنسليم فلان الوكيل مع كالبائع مع المشتري وهذا العذر
فيه وإنما لك القديم مع من الحد ووجد نص في السرايين أن البينة بينه المالك القديم فلنا أن من لا
سلمنا ههنا العمل بالسفن غير ممكن في حق المالك القديم لأن السرايين الثاني لا يصح إلا بإفساخ الأول فصار إلى
الرجوع بالزيادة ولا أن بينه السفن ملزمة وبينة المشتري غير ملزمة والسرايين الأول فخرج الملتزم من
السرايين وهذا لأنه إذا قبلت بينة السفن وحب على المشتري تسليم الدار سنا أو أوى إذا قبلت بينة
المشتري لا يجب على السفن شيء لكنه يحرم من أن يأخذ ويترك به فارق بينة البائع مع المشتري وبينة
الوكيل مع الموكل لأن كل واحد منهما ملزمة فخرجنا بالزيادة وفي مسألة المشتري حر الحد وهو على هذه الطريقة
البينة بينه المالك القديم لأنها ملزمة وبينة المشتري غير ملزمة **قوله** ولو كان بعد البيع غير ظاهرا البائع
مع الدار بالف ومضت للممن وهو الف أخوها السفن بالف لأنه أحرم على الممن حاله ولأنه السرايين في الممن
عليه وافق قال فضيل الممن وهو الف أخوها السفن يقول المشتري لأنه لما أقر بالسرايين الفم أو أخرج من
الممن فلم يبق بيان له وخرج من البين **فصل في ما يؤخذ به المشفوع** لما فرغ من بيان أحكام السفن
وهو الأصل لأنه هو المقصود من حق السفن شرع في بيان ما يؤخذ به وهو السع **قوله** بخلاف حكم الكل
لأنه يلحق بأصل العقد لأن ذلك لأن حكمه من الممن لو ألقى بأصل العقد فاما أن يصار العقد ههنا ولا
سعة في الهبة أو صير سعا غير ممن فيكون فلا سلطة له في السعة في السع الفاسد فخرضا أنه لا يمكن الحاق
حكم الجميع بأصل العقد في حق السفن بخلاف حكم البعض **قوله** وإن زاد المشتري البائع لم يلزم الزيادة
السفن لأنه قد استحق أخذها بالممن الأول قبل الزيادة والمشتري لا يملك إبطال حق البائع له ولا يملك حصر
أصا بوضعه إن هذه الزيادة لم يلزم بنفسه سنا للبائع ولم يلزم السفن مسلمة ذلك لم ولأنه على نفسه في السفن
فعمل التزامه في حقه والعمل في حق السفن **قوله** ومما سهرى إذا عرض راد العرض المانع الذي يجوز
ذو القيم كالعبد لا من ذوات المال كالحنطة ونحوها فإن فيها ما أخذ السفن مسلمة لا يمتنعها **قوله** أخذها
ببينة أي بصفة العرض التي كانت وقت الشراء أو قبل أخذ السفن **قوله** لأنه من ذوات القيم فإن قلت القيم
في ذوات القيم إنما تعرف بالحر والظن ذلك من غير من إسحق في السفن الأولى أن السفن لو سلمت سفعة
الدار على سراج من الدار سنا بعبد وهذا التسليم باطل فكان له أن يأخذ جميع الدار وأنما بطل تسليمه حتى
لم يسحق سفعة البينة المعين بغيره الكون قيمة البينة ما تعرف بالحر والظن حتى أنه لو سلمت سفعة الدار
على أن يأخذها أو نصفها منها فالسليم جائز والأحد جائز وكان له أن يأخذ البينة والنصف لأنه أخذ شيئا
معلوم ما شيء معلوم لأن من نصف الدار أو البينة معلوم سعيهم قيمة العبد في مسلمة ما تعرف بالحر
والظن يجب له إسحق بها السفن فقلت قيمة القياس أن لا يؤخذ الدار بقيمة العبد إلا أنار كذا القياس
لصرون لأن سراج الدار بالعبد قد صرح وإذا صح السع وحب السفن ولا يمكن الأخذ إلا بالقيمة لهذه الضرر

وسئل هذه الضرورة لاسيما في مسئلة التفت لان اخذ التفت بمنع جوار سقطا عسا الجاهل
لضرورته لاندل على جواز سقوط الجاهل بغير ضرورة كذا في الخبر **قوله** وليس له ان يخذها في الحال
بمنع موجب قال زفر جهاد الله ذلك هو قول السافعي في القديم وما لك وجه الله ناء على ان للسفيع حق الاخذ
بالتم الذي يملك به المشتري بصفه كمالها ما بالف روف في الاجل صفة للدين بها ان من موجب ودرج حال
ولنا ان الساجد بصفه سوطا لقصته الحنف فبما في السفيع والبائع او المشتري فلا يستحق السفيع
كالخيار والرصانة في حق المشتري لا يكون رضا في حق السفيع لسقوط الناس في الملاءة والاجل ليس بصفة
للمر لا لغير البائع والاجل في حق المشتري على البائع فكيف يكون صفة للمر **قوله** ولما ساء من ميل اراد به
قوله لا مساع فضل المشتري بالاجل في السفيع وهو موجب الفسخ الى اخره **قوله** وسفيعها دى اخذها مثل
الخمر فبما الخمر لان السج بالخرم الخمر صحيح فبما بينهما فثبت للسفيع حق السفيع في السفيع باخذ
عمل ما يملك المشتري بصفه ومعنى فبما له مثل الخمر هذه الصفة وبالمثل معني فبما لا مثل له من جنسه الخمر
هذه الصفة لان جوار ليس من جنس الخمر لان المال احد بقوله وسفيعها دى لان لو كان مريدا لاسحقاق السفيع
سواء حصل رد به او مات او لحق بدار الخمر لا لورينه لان السفيع لا يورث بم اعلم ان طريق معرفه قديم الخمر
والخمر بمره الرجوع فيها الى حارسهم اهل الذمة او من يات من سفيع المسلمين فان وقع الاختلاف في ذلك فالقول
للمشتري بمنزله ما اذا اختلف السفيع والمشتري في مقدار الثمن **فصل** المسألة في هذا الفصل كلها مسند
على غير المسفوع اما الزيادة او نقصان بنفسه او بفعل الغير فكان للغير فبما على غير المخير فله ذكرها
بعد المسألة المسند على عدم المغر لان الفسخ منى على الاصل **قوله** اخذها باليمن وقبضه البناء والغرس
اي مقلوع عن **قوله** وان شاء كلف المشتري قلعها اذا كان في القلع نقصان اراد السفيع ان يخذ
مع البناء والاغراس بعمتها مقلوعة غير بابه فله ذلك **قوله** وعن لى يوسف وجه الله انه لا يكف
القلع ويجبر السفيع من يخذ باليمن وقبضه البناء والغرس اي قائم على الارض غير مقلوع عن يمين
ان تترك **قوله** وبه قال السافعي وجه الله اي بالخبر الذي ذكره ابو يوسف الا ان عند السافعي في حق هذا
الخبر الذي ذكره ابو يوسف معه ولكن للشافعي قول اخر وهو ان يقلع السفيع البناء ويعطي قيمه البناء
بعد القلع **قوله** وصار كالموهوب لم اي الموهوب لى اذ ابنى في الارض الموهوبه ليس للواهب لى يقلع بناءه
ويرجع في الارض لانه ساء في ملكه وكذلك المشتري سري فاسد **قوله** وكذا اذا زرع المشتري غنم اذ زرع
المسوي في الارض المسراة بم حضرة السفيع وطالبه بالسفيع لم يكن للسفيع ان يقلع الزرع بالاساق فوجب
ان يكون البناء لذلك لان الضرر الواقع على المشتري بقلع الزرع والبناء واحد **قوله** وهذا اي هذا المدعى
الذي يلباه وهو ان يكلف المشتري بقلع البناء لان احوال الاخذ بالقيمة دفع اعلى الضرر من يحمل الادنى سانه
ان هذا احتج بضرر ان احد على السفيع وهو ضرر زيادة الثمن على السفيع في قولنا اخذها السفيع بالثمن

وقبضه البناء والعالي على المشتري وهو ضرر قلح سانه من غير شيء يعايله بسائه وهو بقاءه او حفره في حفره
رضي الله عنها بم الضرر الذي يلزم السفيع اهلون حفره المشتري لانه لو لم يزم على السفيع زناؤه على الثمن
الذي اسرى لكن يدخل في ملك المشتري عوض بقلعه ملك الزناؤه وهو البناء والغرس اما على قولكم
سطلح ملك المشتري بالقلع من غير شيء يعايله فكان ضرر السفيع اهلون من ضرر المشتري فكان القول
اولى بهذا الطريق **قوله** ووجه ظاهر الرواية انه متى وغرس فيما لغيره فبما كرهه وتسلبه من
الحق فله الامر بصفه كالتأصيب اذ ان في الدار المخصوصه وكالواهي اذ ابنى في الموهون وهذا لان
حق السفيع اقوى من حق المشتري لعدمه ولهذا بقصصه وهبته وسلمته واخارته وجعله مسجدا
او معبره وجعل في ذلك كالتصرف في ملك السفيع في حق البعض فكذا بصفه بناءه وغرسه لانه بضرر السفيع من
حرف انه يلزمه زيادة في الثمن ولم يرض به بخلاف الموهوب لى اذ ابنى في الموهوبه او المشتري سري
فاسد اذ ابنى على قول لى حفره رضى الله عنه لحصوله بتسليمه وجهه لى الحق وهو الواهب البائع
ولا اسلبط هنا ولا في حق الاسترداد للبائع والواهب ضعف حجه لاسيما بعد البناء وهذا الحق قوي حتى
سقى حجه فلا يحب القيمه كافي الاستحقاق وهذا لان الشفع بمنزله المشتري في المشتري لما يبنى وغرس ثم
استحق بوجه المشتري على البائع بالمر وقبضه البناء والغرس لعل المسحق فكذا هنا لارجح على السفيع
فان قلت في بطلان المشتري بالقلع بحقه ضرر لا حائل له ولو اوجنا قيمه البناء او الغرس على السفيع عند
اختيار الاخذ بمره ضرر زناؤه الثمن لان له جارا الا ان يدخل في مقابلته في ملكه عوض وهو البناء والضرر
سدل اهلون من الضرر بغير بدل يحجب دفع اعلى الضرر من يحمل الادنى قلت الرجوع انما يكون بعد المساواه
في اصل الحق والمساواه هنا التقدم حق السفيع ودراما لى الواقعة لو اخذ محتاج الى قلعه بمره ضرر
زائد واما اذا زرع المشتري بم جاء السفيع فله ان يخذها بالسفيع ويقلع الزرع فاسا على البناء
لما ساء في الاستحسان لا ما خذها بالسفيع حتى يدرك الزرع لان الزرع له بمانه معلومه فلو ابدى الحق
القلع في الحال لادى الى الاضرار بالمشتري لو احب الى ليدرك الزرع ساخر حق السفيع وضرر الباع دون
ضرر الابطال فكان يحل له حق **قوله** وعن لى يوسف وجه الله انه يرجع الى السفيع بوجه قيمه البناء
والغرس على البائع ان اخذ منه او على المشتري ان اخذ منه لان السفيع مملك عليه بمر لا اي السفيع مع
حرف اخذ الدار منه بمنزله البائع والمشتري **قوله** والفرق بين اخذ المسحق من المسحق وبين اخذه من
السفيع فان المشتري عند ظهور الاستحقاق يرجع على الباعه والسفيع لا يرجع بناءه على ان الرجوع بقبضه
البناء انما ثبت لدفع الغرور والبائع الذمم السلامه للمشتري على الاستحقاق فصار المشتري محمورا
من حرمه البائع ولا غرور في حق السفيع لانه ملك على صاحب اليد جبر اخذ ارضه فلا يرجع على احد
ولا ان البائع باحباب السج سلط المشتري على البناء والماخوذ منه بالسفيع لم يسلط السفيع على البناء

ان يبيع على تسليمها اليه فالرجح بقية عليه كحاربه اسرها الكفار واحرزوها بدارهم ثم اخذها
المسلمون فوجعت في سهم غاز فاخذها المالك القديم بالقمة واستولدها فجاءت حتى وافام السنة
انها امته وبنوها بصل الاسر ورت عليه لانها لا تملك بالاحراز وضمير العتق قبة الولد للمشتري ترجح
المستولد على الخاري فميتها التي دفعها اليه لانه دفع القبة لتسلم له الامه ولم يسلم والرجح عليه
بالعتق وقمة الولد لان الماخوذ منه محرم على الدفع اليه فلا يصح عارا اياه وكذا رويت في سائر مني
احد بما تم اسحت حصته لارجح على سركه قبة النسا لان كل احد منها محرم على القصة بخلاف الدائر
فانها لو اقسماها واخذ كل واحد منها دار او بني احد بما تم اسحت فانه يرجح على سركه بصف قبة
النسا لانه بمنزلة السج **قول** فالسفيح بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وقال السافعي مدها في قول
ماخذها بالحصه واصله ان الميرى قابله الاصل ون الاوصاف عندنا في قول ابو حنيفة في هذا البيع في
سقط سائر الميرى وعنده سقطت الميرى ووصف وسج ولهذا دخل في سعة الارض من غير ذكر وهذا لان
قوام النسا بالارض كقوام الوصف بالموصوف فاذا انا النسا فقد انا ما وسج ووصف ولا سقطت شي من
التم ولهذا كان له ان يبيعها مراعى لكل الميرى **قول** صل للسفيح ان شئت فخذ العرصه حصتها من الثمن
اذا قسم على قبة الارض وقمة النسا وقت العتق لانه بالاسهلا لصاد مقصودا فاخذ وسطا من الميرى **قول**
وليس للسفيح ان اخذ العرصه لانه مكمول وانما كان باخذ صل العرصه حله السعة وقدر ذلك السعة
قول وجد الاستحسان انه سيج ما دام متظلا او معطى له حكم النخل للسفيح حق اخذ النخل فكذا
حق اخذ ما كان معاله **قول** وما كان مركبا به كالا نوار السج المركة **قول** على ما عرفت وللمسج
بغنى براحه المسج اذا ولدت ولدا بصل فضل المسيرى سراج حكم السج الى الولد حتى يكون الولد
ملك المشتري ايضا كانه **قول** في الفصل جميعا يعني فضل ما اذا كان النخل من حرم وفتح الشرا
م حرمه المشتري في الفصل الثاني ما اذا لم يكن النخل من حرم وفتح الشري بم امر النخل بم حرمه
المسري بم جاء السفيح ليس للسفيح حق في النخل لانه لم يفتح حاله بضمه انما كانت
بالاقبال بالنخل لم يفتح متصلا **قول** قال في الكتاب اي يختص القدر في قوله فان حرمه المسيرى سقط
عن السفيح حصته بان يقسم الميرى على قبة الارض وعلى قبة الميرى فاخذ الارض حصتها **قول** وهذا
حوال الفصل الاول وما وما اذا اساع ارضا وعلى حلقها **قول** في الفصل الثاني ما وما اذا اباها
وليس في النخل عرفا من هذا الذي ذكره هو جواب ظاهر الرواية خلافا لابي يوسف جهاته في قوله
الاول ذكر في المبسوط اسيرى رضا فها نخل المسيرى فاعرف في هذا البيع فاكلها سناى جاء السفيح
لمخذهما بجميع الميرى لانه كان ابو يوسف يقول ولا يحط من الميرى حصه ما اكل المشتري من الميرى لان
حال المشتري مع السفيح كحال البائع مع المسيرى قبل التسليم اليه ولو اكل البائع الميرى الحاديه بعد

170
العتق عمن المسيرى حصتها من الميرى كحط حصه الميرى الموجوده عند العتق فلهذا في السفيح
يوصح بان ساول الميرى الحاديه منح المسيرى من سحرها مراحه حتى سئل متى ذلك كالميرى الموجوده
فكذلك في حوى السفيح وجه طاهر الروايه وهو الذي جمع اليه ابو يوسف رحمه الله ان المشتري
يملك الارض النخل بجميع الميرى والسفيح اما باخذها بميرى ملكه المسيرى فهذا لان الحاديه من الميرى
بعد القبض لاجب له من الميرى فان لم يكن موجودا عند العتق ولا عند القبض انقسام الميرى على سائر
قها ولو كان فاما في يد المشتري كان يصم الى الاصل ويصح الكل مراعى فاداسا وان لك ان السج حراقة
من غير سان الا ان يكون الميرى عليه سلبا اكله هذا بخلاف الميرى الموجوده عند العتق اذا اخذها
فالميرى الموجوده حصه من الميرى لا حق للسفيح فيها بعد الحاديه وطرح عن السفيح حصتها من الميرى
وذكر في الاصل لو كانت الميرى قائمه فبعض المسيرى واستهلك او هلك في يده سقط عن السفيح حصه
من الميرى لان العتق ورد عليه بمقصودا فرفع حصتها عن السفيح ولو امر في يد المسيرى في السفيح
والميرى في النخل فلهما باخذ الميرى الاول لانه ناد عليه فان خربها المشتري بم جاء السفيح والميرى قائمه
او مسميه ملكه اخذ الارض النخل بجميع الميرى لانه شرا بخلاف ما اذا حدث في يد البائع قبل القبض فالباع
البائع انه يرفع عند الحاديه لان ما حدث قبل القبض له حصه على عسا وصدور من مقصودا بالقبض
او باللاف البائع والزاده الحاديه على القبض لاجب لها من الميرى لم يرد عليها العتق ولا القبض
الذي لم يرد بالعتق وهو اما لا يوجب سقوط شي من الميرى **باب ما يجب فيه السفيح**
وقال في المحكم ذكر في الفصل ما يجب فيه السفيح وما لا يجب بحد ذكر نفس الوجوه محملا لان الفصل انما يحتاج
اليه اذا سئل كرا لا مجال **قول** السفيح واجبه اي ناسه العتق لكل ماله اصل مدارا وضعه **قول**
وان كان مما لا يقسم اي لم يكن في النخل القسمة اي لو قسم قسمه حسيه لا يسفيح به كالحمام والرحى بخلاف
الارض **قول** وقال السافعي لا يسفيح فيها لا تقسم والحلاف على السفيح عنده كحذ في ضرر مؤنه
المقاسمه فيما لا تقسم لا يحق فيه هذا المعنى وعند ما كرهه الله لا يسفيح في الا بازاله النص
ورد بها في العتق ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لا يسفيح في كل شيء عسا روي عن ابي ادر وغير ذلك
من الجومات التي دونها لان السفيح انما يجب لرفع ضرر الناذي عسا اتصال ملكه بملكه وهذا
المعنى موجود فيما يقسم وفيما لا يقسم **قول** والرحى اي بنت الرحى **قول** ولا يسفيح في العروض
والسفن وقال المالك رحمه الله يست السفيح ايضا لانه ساكن كالحقار ولنا قوله صلى الله عليه وسلم
لا يسفيح الا في ربح او حايط او سنان اصله ما احاط به ولا ان السفيح انما سعت كالحقار القياس
في العتق لرفع ضرر سوء الجواز على الزوام وما سئل في قولنا لانه لا يردم لان الملك المنقول
لا يردم كما يردم في العتق لانه لا يسري عمادة للمسج بل المصلحة المحاسن بخلاف المنقول

فلا يلحق به لا سفعة في البناء والحمل اذا سعت دون الحرصه بناء على لا السفعة انما هي بالارض
التي يملك رافها حتى لو سعت دار حنك دار الوقف فلا سفعة للوقوف لا باضرها المتولى وكذلك
اذا كان هذه الدار ومسا على جبل لا يكون للموقوف عليه على السفعة بسبب هذه الدار كما في الزحمر
قول اذا لم يكن طريق الجوفه اى السفلى بل اذا كان له طريق السفلى كان استحقاق صاحب
العلو السفعة بسبب المسكن في الطريق لا بسبب الجوار حتى انه يكون معدا على الجار من الاصلح
قول والمسلم والذمي السفعة سواء بناء على ان النصوص لا يوصل لانهم استووا في عليه الاستحقاق
وفي دفع ضرر الناذي بسوء الجوار فمسون في الاستحقاق **قول** والحد اذا كان مادونا او مكابا
اى سحوق السفعة فان قلت انما هي السفعة على الملك في الارض حتى لو سعت دار حنك دار الوقف
لا سفعة للموقف وكذا قوله في المتى لان السفعة سببها الاصلح الملك ليس للحد والمكان يملك
وقبه الارض فلم يستحق ان السفعة قلت ان استحقاقها المصروف في الارض بالسج والسرى قام مقام ملك
الربيه كما قال ابو حنيفة رضي الله عنه باستحقاق السفعة للمشرك له الخمار اذا سعت اربحت تلك
الدار المسراة مع انه لا يكون للملك للماعرف **قول** وعند السافعي رحمه الله فيهما السفعة لان
هذه الاعراض مضمومة عنه بقدر ما قاله ان يقوم حكم سرعى والسرع جعل هذه الاسماء مضمونه
بمذه الاعراض وضمان الشيء فمذه ذلك الشيء الا ترى ان السرع جعل المهر فمذه البضع وكذا المنافع عمرى
مضمومه كالاعيان واذا جعل الدار عوضا عن البضع وكحوه وقد عذر على السفعة اخذ به فله
ان يأخذ بمحمته معناه في الخلع باصل السفعة بمهر الملك في الإحصاء بهم السفعة ومهر المهر في التزوج
بمهر المهر في الصلح عن دم العمد بالدم وفي الحق بهم الجدة كالوا سرى دارا حنك **قول** سالى فيما
اذا جعل حضاس ارمها او احدها او بدلا خلع ونحوها للماعرف وبقدر ما قاله اصحابنا ان المال ليس
مسلم للمستحق بحقد المالك لا صورة ولا معنى فلم يصلح فقه له لان قيمة الشيء ما يقوم مقامه لا اتحادها
في المعنى الخاص وهذا المعنى لا يحق للمالك بل للمستحق بحقد المالك غير ان السرع جعل ملك المالك
مضمونا للمهر ما به لخطره واعطاهما القدره وصونها هذا العقد عن النسبة لا باجده على ما مر في النكاح
فظهر بهومه في حق هذا المعنى خاصة على خلاف القياس لما كان الضرورة فلا يظهر معنى يقوم في حق
السفحة وكذا المنافع ليست باموال عندنا ولهذا لا يضمن بالخصم الا تلاف للماعرف انما يظهر بهومها
للصوره فلا يظهر في غيرها وكذا الدم والعقود على موقوف لان قيمة الشيء ما يقوم مقام غيره في المعنى الخاص
المطلوب وهو معدوم فيها وانما وجبت الدم صانها للدم غير مسمى فرض لها داره مهر المهر لكن فيها سفعة
فالى يقوم مقام المال معانه **قول** وعلى هذا اذا روجها بغير مهر مسمى فرض لها داره مهر المهر لكن فيها سفعة
لانه يحسن لمهر المهر وهو مبادل البضع **قول** خلاف ما لو باعها بمهر مثله او بالمسمى دارا او السج

مسألة مال مال فالنصف على السجدة لعل على أنه ملكها الدار عوضا عن مهر المثل أو المسمى فكان هذا
مسألة مال مال مال **قوله** ولا يجب حصص الألفى عنده ما تقسم الدار على مهر مبلها والفرصم ما أصاب
الألف يجب فيها السفعة أعسارا للبحر بالكل لا يجرى حصة رضى الله عنه أن السجدة سح النكاح هذا لأن العقد
حصل بلفظ النكاح ولو كان السجدة أحدا كان هذا نكاحا في سح مفسد السجدة وما حارس أن سح لا سفعة
في الأصل فكذا في التبعية وهذا لأن السفعة إنما سميت في المعاوضة المائلة المقصودة **قوله** حتى أن
المضارب إذا باع إلى أخيه صورته إذا كان رأس المال ألفا فاجزأ المضارب ورجع الباقي أشد من الفرض إذا
في حواري المال به باعها باللعن فإن رب المال استحق السفعة في حصة المضارب من الربح باعتبار أن الربح
سجدة رأس المال وليس بمقابل رأس المال سفعة لرب المال لأن السجدة كان لرب المال إذا المضارب وكل لرب المال
وكل من سح له لا يجب السفعة فيه فلا يجب السجدة أيضا **قوله** ذكر في كبرى من المحتصر والصحيح أن يصلح
عنها ما نكح بعض غطف في المحتصر قوله أو يصلح عليها ما نكح على الصور التي السفعة منها فما إذا ذكره
وما قوله ولا سفعة في الدار يزوج الرجل عليها إلى القل أو يصلح عليها ما نكح خست الحو هذه الصور
بالصور التي لا تحت فيها السفعة وليس كذلك بل إنما كان عدم وجود السفعة في الصلح على الإنكار فيها
إذا كان الدار مصالحا عليه لأن الصلح إذا وقع على الدار وجب السفعة في الأحوال التي لا يقرار وإنكاره يكون
والفصل بين الإقرار والإنكار فما إذا وقع الصلح على الدار مع عدم علمه أنه لا سفعة فما إذا صلح على دار
ما نكح أو سكون لأنه سكر مسألة المال المال وزعم أنه يعي على عدم ملكه وإنما دل المال أبدا المسد ووطع السفعة
وأن يصلح عنها ما قرأ أو صلح عليها ما قرأ أو سكون وإنكاره وجب السفعة أما في الأول فوجود مسألة المال
بالمال لأنه اعترف بالملك المدعى إنما استفاد الصلح وأما في غيره فلا لأنه أحد معاوض حق فلا يكون معاوضة
قوله عوضا عن حقه في عهده أي من حق المدعى زعم المدعى **قوله** إذا لم يكن حقه أي إذا لم يكن العوض حقه
حتى وأما قدره لأنه إذا كان حقه يكون خد حقه فلا يكون معاوضة فلا يجب السفعة **قوله** ولا سفعة
في هبة لأنها ليست معاوضة مال بمال فصار كالأثر **قوله** إلا أن يكون عوض مشروطا لأنه تبعية انتهى ولكن
لشرط التعاقب عن عدم السجدة في الموهوب عوضه لأنه هبة ابتداء لما مر في الهبة **قوله** إذا لم يكن العوض
مشروطا في العقد فلا سفعة فيها خلا لما ذكره الله له أنه معاوضة فأسبغ السجدة ولنا أن العوض إذا
لم يكن مشروطا في العقد لم يكن معاوضة بل الهبة بدع والعوض بدع ولا سفعة في البدعات وأما ما
الرجوع لمكان العوض من أصله ورتبها سعا **قوله** وما عر سطر الحاد فلا سفعة للسفحة لأن خيار البائع
منع خروج المسح عن ملكه وبما حو البائع منع سحر السفعة مضافا ملكه أولى **قوله** فالألف الحاد
وجب السفعة لزوال الكائن عن خروج المسح عن ملكه فصار كأن السجدة وقع لآنا من الأصل وبما حو
طلب السفحة بشرط عند السجدة أم عند سقوط الخيار والأصح أنه بشرط عند سقوط الخيار لأن السجدة

انما صار سببا لا مادة الحكم حينئذ لان حق السفعة ينشئ على انتفاع حق البائع وحقه انما انقطع عنده
قول يسي على اي علي والملك للبائع على ما يرى او ابدل كما بالسفعة في قوله والسفعة يجب عند
السف **قول** واذا اخذها في البلد اي اذا اخذ السفعة الدار في مدة الخيار التي هي الثلث وانما قدنا
لعل يكون الملك على الاتفاق **قول** وجب البيع اي يقرر ويحقق البيع الذي جرى من البائع والمشتري
شرط الخيار وانما ذكر هذا لان المشتري بخار السطر لئلا يورد البيع حكم خيار السطر قبل طلب السفعة
السفعة لم يجب البيع ولم يحق بل انفسح من الاصل حينئذ لا يمكن السفعة من طلب السفعة لان هذا ليس
ما قاله بل انفساخ من الاصل فكان السبب منع ما في حقه من الاصل **قول** واخا للسفعة اي خيار
السطر الذي كان ماسا للمشتري لا يكون ماسا للسفعة وان كان فيه اسقال اضافة الصفة من المشتري
الى السفعة لان السطر انما سبب لمن سطره والخيار انما سطر للمشتري الى السفعة واسقال للصفة
انما كان في نفس البيع في سطره **قول** والخيار لا حد ما الى احد المتعاقدين من البائع والمشتري **قول** فله الاخذ
بالسفعة اي فلم له الخيار الاخذ بالسفعة **قول** اما البائع فظاهر اي الخيار اذا كان للبائع فاحقه بالسفعة
ظاهرا لان ملكه لم يزل معه بخار السطر فاما كان ملكه باقيا فاما كان له واياه الاخذ بالسفعة فاذا اخذها
كان ذلك حرا للبائع فصلا لغيره من ملكه واقدام البائع على ما يقرر ملكه في هذه الخيار يكون بعضا للبيع
وهذا لانه لو لم يجعل باقيا لكان اذا اثار البيع قد ملكها المشتري حرم من العقد فليس يرد لانه اثارها
بالسفعة من غير حق له **قول** وكذا ان كان الخيار للمشتري فالسفعة اما عنده فظاهر وكذا
عند لي صفة رضني لانه لانه صار احق بهامع خياره وذلك في سور حق السفعة كالماد ولذا اذا
سعت دار حسد اده فان قلت لما كان حرا لعل لي حصة رضني لانه لانه لا يملك البيع في مدة الخيار
واستحقاق السفعة باعتبار الملك لهذا الاستحقاق المستأجر والمستعير فكيف يستحق المشتري السفعة
في هذه هلقت صار لخصه لتصرف فيها فاعتباره بحقوق الضرر المحجج الى الدفع عن نفسه وصار
كالمكاتب ليجوز في خيار السطر **قول** وفيه اسكال او صحته في السور وهذه الحواشي في حق
الاسكال غير راجحة بل فيه جواب الاسكال وهو قوله ومشتري اراد على انه بالخيار وسعت دار الى حصة
فاخذها بالسفعة فقد رضني لان طلب السفعة يرد فيها احسان الملك الى حرة بل الاسكال انه يدعي بهذا
العصل المساوية على لي حصة رده الله مقول اذا كان حرا لعله ان المشتري بخار السطر لا يملك البيع
في مدة الخيار واستحقاق السفعة باعتبار الملك فكيف يستحق السفعة في هذه الدار ولكن عذره الى المشتري
صار احق بهامع خياره لما مر لان **قول** وحرا ساعد اراد اسرا فاسدا فلا سفعة فيها اما قبل القبض
فليق الملك البائع واما بعد القبض فلا احتمال لنفسه لان كل واحد من المتعاقدين يستل بعضه البعض
منحى حقه تعالى وفي اسان السفعة اسقال حق الفسخ وفيه تقرير الفساد فلا يجوز لاحصائه

الى السوا صر خلاف ما اذا كان الخيار للمشتري في البيع الصحيح لما انما خص به فافهمنا بيعه على البصر فان قلت
لم يجعل ههنا كما جعل في السرا سطر الخيار لئلا يلزم تقرير الفساد وهو ان يسقط الفساد في حق السفعة كما
اسقط الخيار الباب للمشتري قلت لا وجه هنا لذلك لولا وجوبه كذلك يلزم فساد اخر فلا فائدة في دفع الفسخ
الاول وذلك لان فساد البيع انما سبب معني ارجع الى الحوض اما بالسطر في حقه او لفساد في نفسه كجعل الخبزها
فلو اسقطنا الحوض لفساد فيه بقي البيع بلا عوض وهو فاسد ايضا فلا يثبت السفعة هناك ايضا فلا فائدة
واما الخيار انما يثبت للمشتري لمعني ارجع خارج عن العوض بل هو الباعل التروك والتميز من اسرار
خيار الباعل للمشتري اسرار للسفعة فلا يثبت الخيار في حق السفعة لذلك **قول** فان سقط حق الفسخ
بان يبيع المشتري حرا خرا حصة السفعة لان مساهة حق السفعة انما كان لسور حق الفسخ فاذا سقط حق الفسخ
وحقت السفعة كما لو كان في البيع خيار البائع فسقط وللمشتري ان ماخذ البيع الثاني كالمذكور او يسقط
البيع الثاني وماخذ بالبيع الاول فعمته لانه احتج سببا في ان اخذها بها سببا فان اخذ الباعل الثاني احد الباعل
لان السرا الثاني صحيح فقد يملك المشتري الباعل وان اخذ الاول اخذ بالقيمة لان البيع في السرا الفاسد مضمون بالقيمة
فان قلت اذا بصر البيع الثاني بحسب وجود حق البائع في الاسرار ووجدنا اسباب للسفعة السفعة قلت
اسما في البيع الثاني مع صحة حق السفعة بمعنى ان يملك السفعة فلا يجوز ان يكون مطلقا حق السفعة لئلا يوجد
على موضوعه بالنقض **قول** وما في يد البائع اي للبائع السفعة **قول** وان سلمها الى المشتري لم يرد على
الى المشتري سفعة بالبيع لان الملك للمشتري فان قلت ليس يلزم ههنا تقرير الفساد في حق المشتري
حيث اخذ الدار المسعة بسبب الدار المسيرة بالشورى الباطل وقد ذكرنا قبل هذا انفساح في السرا الفاسد
لئلا يلزم تقرير الفساد قلت لا يلزم لان المشتري ههنا اخذ الدار المسعة بحسب اده التي اسرارها
بالسرا الفاسد مما لم يكن في بيعه سببا لسرا الفاسد والفساد في الدار التي اخذها بطريق السفعة اما
هناك لو قلنا ان المشتري بالسرا الفاسد لوصف الفساد فكان تقرير الفساد **قول** وان سلمها الى
سلم البائع الدار المسعة بالبيع الفاسد الى المشتري **قول** فله الحكم بالسفعة اي للبائع بطلت شفيعه
لان لم يتولى ملك ما سفعة به **قول** خلافا ما اذا سلم بحد حكم الحاكم بالسفعة حيث لا سطل سفعة وكذا
اذا اخذ السفعة بالبراضني سلم الدار الى المشتري **قول** وان اسرودها البائع والمشتري فله الحكم
بالسفعة لم اي المشتري لان رال جواره لم يرد بها بالسفعة وصام السبب للسفعة الى من اخذ
بالسفعة سطر للفضا لا اخذ ان ههنا كما لا يثبت السفعة للمشتري فكذلك لا يثبت للبائع الذي اسرود
الدار التي سفعة بها ايضا اما لا يثبت للمشتري فله ان يقطع ملكه عن الدار التي سفعة بها قبل ان يخذها
السفعة ويباع ملكه الى من لا يخذ سطر واما في حق البائع فانه اذا لم يكن حارا حين سعت هذه الدار فكان
البائع والمشتري ههنا بمنزلة ما لو باع السفعة داره التي بطلت بها السفعة قبل ان يخاصمها بالسفعة

نزول بموته وهو ملكه وصام السبب الى وقت الاخذ شرط وهذا لو ملكه قبل الرضا المشفوع لم يكن له
ان ياخذ السفعة فكذا اذا اراد بموته والنايت للوارث حوازيه حاديه بعد السبع فلا سبب في السفعة
قول ولا سماع في من المشركي ووصيه الى الجعل من المشركي ووصيه بعد ما عاى السفعة بناء على ان حق
السفحة مقدم على حق المشركي يكون بعد ما عاى في لناه من قبله وهو الغريم والموصي له فللسفحة ان
سطل السع وباخذها بالسفحة كالوابعها المشركي حيوته وهذا لان سعة ضمير ابطال حقه فلا يكون سبيل منه
وكذا لو اوصى المشركي فيها بوصيه اخذها السفحة وسطل الوصيه كالوصي بها في حيوته بالهبة **قول** وكل
المشركي اذا ساع او اوصى له او اجاز السبع فله السفحة لان السفحة انما سطل باطها السفحة الرعية عن الدار
لما طها بالارعية فيها والشرائط الرعية في المشركي فلا يكون ابطالاً للسفحة فاما السبع فاطها بالارعية عنه
فكون ابطالاً لحق السفحة **قول** ولا اصل ان يباع الى اخره سانه هو ان صاحب الدار وكل سفحة الدار بالسبع
فباعها فله السفحة لانه هو الذي يبيع ولو ان مضارباً لرجل باع داراً من المضاربة ورب المال سعة ما دار له
اخرى فلا سفحة له لانه ساع له وان كان لا يملك نفسه عن السبع ولو ان المشركي وكل سفحة الدار سراً بها
فاسرها فله السفحة الا ترى انه لو اشركي ارا لنفسه وهو سفحة ما كان له السفحة حتى انه لو باع سفحة
سلة اخذ نصف الدار ان اخذ الدار منه ولو باع سفحة وارثه فلا سفحة له وكذا لو اشركي المضارب بحال
المضاربة داراً ورب المال سفحة ما قال له ان اخذ السفحة لانه اشركي له **قول** ولو ضم الدرك هو التبعة
سكن ويحرك راد به ههنا تبعه الاستحقاق يعني ان المشركي لو سطر على الرضخ السفحة الدرك فضم له بكل
سفحة لان بام السبع كان بضمانه فلا يسم السبع الا ان يضم هو الدرك ومرتج السبع به لم يكن له ان ياخذ السفحة
بناء على السبع من قبل الملك فاقدمه عليه بدل على اخساره زوال الملك وذلك منه رعية عن اخذ لانه في فلا
سفحة له **قول** فامضى المسروط له الخمار السبع وهو السفحة فلا سفحة له بخلاف المسروط له الخمار من
جانب المشركي هذا بناء على ان السفحة انما سطل باطها السفحة الرعية عن الدار لما طها بالارعية فيها
قول واذا لمع السفحة اربا سعت بالالف الى اخره والاصل فيه ان الغرض في السفحة كخلف باخلاف
قدرا الم وجنسه والمشركي فاذا علم على بعض الوجوه ثم سطر خلافه سعت السفحة بحالها لا التسليم
لم يوجب على الوجه الذي استحقه سانه اذا احراز الدار سعت الف درهم فسلم السفحة ثم علم انها سعت تاكر
والتسليم صحيح لانه انما سلمه لسكنا الم فاذا كان اكثر من ذلك كان ارضى بالتسليم وان علم انها سعت ما قبل
او يحفظ او سعة ومنه الف او اكثر فهو على سعة لان التسليم عند كره الم لا يرضى على تسليمه عند القلة وكذا
تسليمه في حد الخمسة لا يكون تسليماً في الاخر فربما سهل عليه اخذها وسعد عليه الاخر **قول** وقال في قوله
له السفحة لا خلاف في الخمس وهذا حل الباعل منها فصار كانه قال سلمت السفحة ان كان الم الف درهم فاذا
سكن الم من دنانير فهو على سعة كما في السليمان الموزونات ولنا انها كالحسن المخذ في حق المسمه وكلامنا

في الم وهذا جعلاً لجنس واحد في كبر الامارات حتى يحل فضاها ما بالآخر والمكر على السبع بالدرام ثم كره
على السبع بالدنانير واذا باع سائر الدرهم اسيرى ما قبل مما باع بالدنانير لا يجوز ورب الدين اذ اطفئ بذكر
المدينون وحقه في الدرهم ان ياخذ مالا المضاربة اذا صار دنانير على رب المال فيه كالوصار درهم
وانما اعبر اخذ من حق الربوا فخرج ما يوجب المحامسة بالكره الحاقاً بالاعم الاعلى وكان التسليم بالدرهم
سليماً ما بالدنانير اذا كانت مائة ما سواها **قول** وفي عكسه لا سفحة في ظاهر الرواية والفرق انه اذا سلم
في النصف مدياً عن ضرر السكك فاذا سار انه لا شره في حقه فاما اذا سلم في الملك فمدياً ومدياً في العام
وتسليمه بدون العيب تسليم مع العيب بالطريق الاول وروى على ضد هذا لانه اذا سلم الكل لا يكون تسليماً
لنصف المحراز ان يكون تسليم الكل لعدم قدرته على التمر وروى من حرج البعض فاما اذا سلم في البعض مدياً عن
بعض البعض فيكون عاجزاً عن الكل الطريق الاول **فصل** لما كانت السفحة تستقط في بعض الاحوال علم ملك
في هذا الفصل لانه يحتمل ان يكون الحارفاً مستقماً دى به وفي استعمال الحيلة لاستقاط السفحة بحصل الحارص
من قبل هذا الحارفاً صحيح الى سانه **قول** لما بنا اساره الى قوله لا يطاع الجوار **قول** لان السفحة حارصها
الا ان المشركي سرك في الثاني فمقدم عليه ما ويل المسئلة اذا لمع السفحة سح سهم منها فده اما اذا بلغه
السعان فله السفحة فيها **قول** اساع السهم بالمر الا درهم ما باع عر الدار تسعة اعشار الثمن
بما ع تسعة اعشار الدار بعد الم ولا بدعت السفحة في احد الحشر بكنه الم والحق في الباقي ان المشرك
سرك في سرك الباقي لو ان المشركي في هذه الصورة خاف انه ان سركي عشر الدار تسعة اعشار الم لم يسع الساع
بحسب الم فالحيلة في ذلك المشركي ان يسركي ولا تخار السرطانية انما حجة لو اني الساع ان يسع الباقي بعض
حكيم الخمار ولو ان البايع خاف في هذه الصورة انه ان باع الباقي بحسب الم فليس المشركي السبع الاول فالحيلة
للساع ان يسع الباقي بسط الخمار لنفسه بكنه انما يحزر ان السبعين مخافاً خاف كل احد انه ان اجار البحر
صاحبه فالحيلة في ذلك لو كان احدهم وكلامنا حان السبع وسطر على الوكيل ان يحترق طار بجرح
صاحبه ولا يحزر ان الم حرم **قول** والوجه الى اخره ودرهم في ما وى قاضي خان في حله انه اذا اراد ان يسع
الدار بعشرة الاف درهم سعة من الثمان بعض تسعة الاف خمس مائة وتبعض الباقي عشرة دنانير
او اقل واكثر ولو اراد السفحة ان ياخذها ما حدها بحسب الف الف لا رعية بالسفحة ولو اسحقت الدار
على المشركي لا يوجب المشركي حصر من الف او انما يرجع ما اعطى لانه اذا اسحقت الدار ظهر انه لم يكن عليه من
الدار فسطل الصرف **قول** ولا كره الحيلة في استقاط السفحة الى اخره اعلم ان الحيل في هذا الباب على نوعين
نوع لا سقاطها بعد الوجوب وذلك يقول المشركي للسفحة اني سعتها منك احدث فلا فائدة لك في اخذ
فيقول السفحة نعم او يقول المشركي للسفحة اسروني ما احدث فيقول السفحة نعم او يقول المشركي سطل
به سفحة وانه مكره بالاجماع ونوع منع وجوبه وقد اختلف المسامح فيه بعضهم على قول الميوسف رحمه الله

لا نكره وقول محمد رحمه الله بكونه وهذا القائل ان سرق فصل السفعة على فصل الزكوة ومنهم من قال في السفعة
لا نكره الحمله بمنع وجوبها لا خلافاً انما الخلاف في الزكوة ثم الحل يرجع الى منع وجوبها وبعضها يرجع
الى تعليقها وارجح الحمله ايضا ان استاجر صاحب الدار من المسيرى ثوبا لللبسة يوما الى الليل كجزء من ثوبه
من حازه الذي يريد سحها بمصحفي بمصفي اليوم او سطر التخلد حتى يملكه لك الجزء للحال ثم سح الباقي
منه فلا يكون للحاد السفعة لا في الجزء الاول لانه ملكه بعد الاجارة ولا في الجزء الثاني لان المسيرى يملك
في الدار وقت والسحر يملك على الجار ومنها ان يضم الثمن للبائع فاذا ضمت سقطت سفعة وكذا لو سحها
سوط الحمار للسفحة بلبه ايام فلا سفعة له فسل اسقاط الحمار واذا اسقط سقطت سفعة وهذه
الوجوه نعم الجار والسحر يملك منها ان سح البناء من الدار من المسيرى ليقطعه بمن فليس وسح الحمله
بمن كبر فلا يجب للسفحة في البناء لانه يعلم ولا يرتب الساحة لكن المالك في الدخيرة **قوله**
وعلى هذا الخلاف الحمله في اسقاط الزكوة وذلك ان سحها من الساحة بخلافها في آخر الجوار
على جوار الزكوة **مسائل متفرقة** اخرا مسائل المسيرى كما هو دأب المصنف **قوله** واذا اشترى
خمسة نفر الى اخره ولم يذكر محمد رحمه الله في الجامع من مسائل السفعة الا مسله واحده وهي **قوله**
فسير ربه زناده الضرر ان يضر المشرى بسرق الصفة عليه وهو ضرر يستفصل ملكه عليه
والشره عيب فضرره المشرى في السفعة سرقته لدفع ضرر الدخيل فلا سرقه على وجه
ضرره الدخيل ضررا زائدا سوى خد الدار منه اما في الوجه الاول فقد وقع الصفة منفردة على
كل واحد منهم فاذا اخذ نصب احدهم فقد ملك جميع ما اشترى فلا ضرره المشرى ضرر السفحة
حتى لو كان ذلك قبل نقد الثمن واذا السفحة ان اخذ نصب احدهم حصتها من الثمن يملك ذلك ما فيه
من يورق الصفة على البائع ذكره فاضى فان وانه لا يجوز له ان اخذ نصب احداهما بعد القبض لا التملك
حسب يقر على المشرى قد اخذ منه جميع ملكه **قوله** وان اسرها زجل خمسة احدها كلنا او غيرها
وليس ان اخذ حصداً منهم وقال السافح رحمه الله ان اخذ نصب احد منهم كما في فصل الاول لئلا فيه
اضراراً بالمشرى بسرق الصفة وبعده الصفة منفردة ولا فرق بينهما قبل فسخ المشرى المصح او بعده
وهو الصحيح وروي الحسن بن علي بن جعفر رضي الله عنهما انه فصل فقال ان اخذ فصل الفضر نصب احد
للسنة ذلك وبعد الفضل ذلك لانه اخذ نصب احد منهم من يد البائع بضرر البائع بسرق الدخيل
ما بعد القبض لانه لم يسبق يد البائع ولكننا نقول فصل الفضل لا يمكن اخذ نصب احد منهم اذ اسديا عليه
ما لم يسد الاخذ حصته كذا لو ذى الى يورق الدخيل على البائع كاحد المسيرين فمسئله المتمر فما منقودا
او معنى قوله اخذ نصب احد منهم اشترى نصف دار فواسم البائع فلا سفحة ان اخذ الذي صار للمشرى
او يدع وليس ان يفسح القسم لان القسم من محمد الفضل ان الفضل لا يسفح ولا يتم الاسفاح في الساع

السفحة

الا بالقسم ولهذا انتم المفسر في الساع في الجهة الا بالقسم وليس للسفحة ان يفسح قبل فصل الحد
على البائع وان كان فيه فائدة فكذلك يفسح القسم المحل للقبض ثم لا بد في هذا الفصل من ان الصفة
اعلم ان احاد الصفة وحددها في السع بلبه اساعا عدو وعدو ومن فاذا اعد الكل اعد الصفة وان بعد العاقد
بان كان البائع او المشرى سرق احد العقد والتمس ان يملك المشرى من تحت منكما او قال احدا منكما الصفة
متخذه ولو تعدد التملك قال البائع هذا بكذا وهذا بكذا او قال المشرى في كذا العقد والعاقد واحد فليدلك
ولو تعدد العقد وذلك التصور مع اتحاد التملك ان تعدد العقد يقول بكذا وبكذا وبكذا
فسعد التملك تعدد الصفة كما لو تعدد الاشياء التملك ولو اعد العقد وحدد العاقد والتمس اسعد
وصل اوبه بفتى متى يفرق العقد يفرق التملك كما لو تعدد الصفة لرحمان حصة الفرق متى اعد العقد يجوز
ان يحد العاقد كذا كذا بفتى انه محدد الصفة واذا اشترى اخرها باكل ثوب يد ربه على ربه هذه الحصة
حال وعمل الباقي بوجوب التملك المشرى فبشرع الساع حتى يورق جميع التملك لان الصفة متخذه **قوله**
ولا سفحة لمن سح له ولو اسرها فلم يواها السفحة لانه ابتيحه له **قوله** لمحمد وزرعهما الله بغير ما فاداه ان هذا الجار
لحق الصبي فلا يصح كعاقب عده وارباعه وابطال حقه وقوده وهذا لان صغرهما بعد البطر وليس في
اسقاط حق الصبي معنى انظر له بل فيه اضرار به بغير ما قال ابو حنيفة وان يوسف رضي الله عنهما ان هذا ترك النجار
فصح بمن يملك النجارة كما قال جل تحت هذا الجبل فلان الصبي يملك فاداه الاب الوصي صح ولا في هذا بصر
بأن السع والصبر وروى ما يكون البطر في مكره انما التملك على ملكه وسكون من ملك التسليم عن الطلب بمنزله
التسليم فكان سكنهما كابطالهما عندهما لانه دليل على اخلاض **قوله** ولا ربه عن ليح يوسف رحمه الله وذكر في
الحصر والمخلف اذ اسلم الاب سفحة الصبي والسري اقل من قيمة مخاياه كمن فخر ليح يوسف رضي الله عنه لانه
يحوز ايضا لانه اساع عن حاله في ملكه فلم يكن يربعا وعنه محمد رحمه الله انه لا يجوز له ان يملكه السع ماله ولا واداه
عن ليح يوسف وهو التسليم للبائع والمشرى الوكيل الاجنبي لطلب من السفحة ان اسلم سفحة هذه
الدار بخلاف ما اذا اسدا ان لا اصل له ابطال الحق من اصف الى هو وسبيل منه بوجه صحيح الا بطلان الاول
قوله **القسم** ارادها عصب السفحة اما ان كلا منها من ساع النصب
الساع لما ان اقوى اسباب السفحة السرية في نفس السع واصل السرية ان اراد الافتراق مع ثناء ملكه وعوضه
فلا يجوز من احد وجهين ان يقدم على السع فيحسب السفحة او على اقرار نصيبه فيحسب القسم اعلم ان القسم جميع
النصب الساع في محض وجوارها بالكتاب قال تعالى فيهم ان الماء قسم بينهم وقال تعالى لها شرب
ولكم شرب يوم متعاون والسنة قد اسرها النبي صلى الله عليه وسلم في العمام والمواشي اجماع الامة وركنها
الفعل الذي يقع به الاقرار كاللكن البذر والزرع في التملك الوزني العدد في الذرع وسرطها ان
لا يندل السفحة بالقسم ولا يهوت لانها لا قرارا كان لكل احد فصل القسم من الملك المسفحة وانما يهي من

هذا اذا ائتمر على ما كان قبل الاقرار باصله ومناوذه **قوله** ثم ما الى القسمة لا يحري عن معنى المبادله
لانه في جزء معين لا وهو شئ على النصفين فكان ما انا حظه كل واحد منهما نصف ملكه ولم يستفد من
صاحبه فكان اقرارا والنصف الاخر كان لصاحبه فصار له عوضا عما في يد صاحبه فكان مبادله **قوله**
والاقرار هو الظاهر في المكملات والموزونات المسماة له لعدم التفاوت بين احوال المكملات الموزونة
لما انا حظه مسلح حقه صورة ومعنى فاما ان يجعل عن حقه وله جعل عن حقه في العرض وقضاء الدين
قوله ومعنى المبادله هو الظاهر في الحبوب والعروض لوجود التفاوت بين احوالها فلا يمكن ان يجعل
عن حقه كانه احد عن حقه ولهذا لا تقدر احدهما ان احد نفسه عند عساة الاخر الى اخره فان قلت لو كان
الرجحان في هذه القسمة للمساوية لا يحري الا في علمها وبالاجمال يحري وكذا لا يسحق الخروز فيها حتى ان
السهم كل اذا قسم ادا او ارضاهما وبنى احدهما في نفسه سواء جاء مسحقا واستحق الطائفة التي بنى فيها
وبعض البناء لا يرجع على صاحبه بقية البناء ولو كان الرجحان كحاصل المبادله بين الخروز وكما لو اشترى
قلت الحري على هذه المساوية لقطع ارضها والى ملك صاحبه وموزان غير على المبادله باعتبار حق مسحق
بالغير الا ترى ان المشتري يحري على تسليم المزار الى السفيح وان كان التسليم له مساوية اعمى على السفيح
الا ترى ان المدون يحسن حتى يسحق ماله ويقضي الدين تجر بان الحري عليه لا يسحق لكونها مساوية واما الثاني فلما
انما لا يثبت الخروز لان كل واحد منهما مضطر في هذه المساوية لانه يحتاج الى مصلحته ومنع صاحبه عن
الارضاق بملكه ولا يمكن ذلك لانه هذه المساوية فكون مضطرا الى هذه المساوية حاشية والحري كما سببت
بالاكره سبب الجاحه الى حيا الحق **قوله** وان كانتا خاسا مختلفا في ان كانت الاعيان المشتركة احنا سا
مختلفة لا يحري القاضى على قسمتها وحاصل ذلك ان الاعيان المشتركة لا تحلوا اما ان كانت من جنس واحد او من
اجناس مختلفة فان كانت من جنس واحد فلا تحلوا اما ان كانت مما يحري في الربوا كالملك والموزون والاجر
كالحيوانات فيحري القاضى عند طلب احد السهمين القسمة في هذين الوجهين بعد ذلك ان من جنس واحد حتى
لو كان بنى حاشيتهم او بغير اوبل وسات من جنس واحد وطلب حصة ما قسمتها وانى الاخر ذلك القاضى غير
الا في منها على القسمة لان الا في مخرج لان المساق باوصل المنفعة والمقسوم وافر المسفعة فلا يلفظ
القاضى الى حصة وهذا اذا كانت المنفعة متقى بعد القسمة واما اذا لم يسق المسفعة بل مضطر كل واحد
منها لا يقسمه كما اذا كان حماما او متناضعا او حياطينا وما اسبه ذلك مما يحتاج في سمته الى الشق
والقطع فلا يسحق ذلك حتى يراضا عليه ولا يقسم برضا احد منهما دون الاخر وعند التراضي على القسمة روايان
في روايه لا بأس للقاضى ان يسق ذلك بنفسه ويقطعه ما بينهما وفي رواية اخرى لا يملك لك بنفسه بل يفوض
ذلك اليهما فاما فعله وانه هذا لم يكن من اموال الربوا فان كان فلا اعسار لتراضيهما عند فضل احدهما
على الاخر قد راوا الاصل التراضي في القسمة على الضرر حان كما ذكرنا والتراضي على الربوا لا يجوز لقوله تعالى

وحرّم الربوا حتى انه لو كان خنطه بين رجلين نصفين لم يشر بمواهبها ردة فسمتها عشتق دراهم وعشر خاتم
منها حده وسمتها عشتق فمرا ضياعا على الربواين المثلثون الردة لاحدهما والعشرة الاخر فلا يجوز
لانه ربوا وود من زيادة في الكرم ازا الجوده ولا يجوز ذلك جماعا **قوله** وقال على قدر انضبا وباقول
السافعي رحمه الله لان هذه موزنة لمحققة بسبب الملك فيكون بينهم على قدر الملك كسعة المملوك المشرك في اجرة الكمال
والوزان وحز البئر المسير في هذا لان المقصود بالقسمة ان يوصل كل واحد منهما الى الاضغاع بنفسه
ومسفعة نصيب صاحب الكثرة اكثر ومسفعة نصيب صاحب القليل الغرم بمالك الغرم ولا يحسنه رضي الغرم
ان الحقود عليه ما هو المسمى والاجرة مقابل له ولا ساقوت فيه فكون لا خسر عليهم بالسوية كما اذا اسوت الانضبا
وهذا لان حصة كل واحد من الاكثر كحصة الاكثر والاقوال ربما يكون عمله في نصيب صاحب القليل اكثر لان الحساب
يدور عليه بعض الانضبا وود حصة صاحب الكثرة لكسور ووقع فيه فلما عارض البو حبان اعمى بانفس
المسرة بخلاف حصة البئر المسير لان الاجرة مقابل عمل البئر ما وسفقت بملكه النصيب كثرته واما النفقة
فانما لا ساقوت للملك وجاحه صاحب الكثرة الى ذلك اكثر من جاحه صاحب القليل واما احوال الكمال والوزان بعد
بعض مساقنا ما هو على الخلاف لان القسمة والكمال الوزان بمنزلة القسامة اذا الملك والموزون يتقسم
بذلك وان لم يكن للقسمة وانما افرق لانه انما ساقوت لاجرة عمله في الكمال والموزون عمله في ذلك لصاحبه
الكثرة اكثر فلذلك كانت الاجرة عليه ما تقدر الملك بخلاف القسامة وهو العذر لو احرب المسئلة على الخلاف لم
يفصل في روى الحسن عن لي حنفه رضي الله عنهما ان الاجرة على الطالب للقسمة دون المتعنع وقال عليه ما بناه
على انه مترتب نصيب كل واحد منهما ولا يحري حنفه رضي الله عنه ان الطالب للقسمة انما يطلبها بالمسفعة بنفسه
والممتعنع انما يسحق لضرر الحققة بها فلا يحري له ان لا يسحق له **قوله** ولهما ان المدد ليل الملك
يعني المدد في عدمهم ومضى ليل الملك وقد احروا بالادب حاشيتهم والاصل في الاضغاع المسمى الصدوق لا
منافع لهم فيما احروا به فثبت المحرية فاذا ساقوا القاضى لا يقسم بينهم بملكهم فحلتهم حاشيتهم الى ذلك
ويقسم بينهم في حقهم بملكنا الكمال احدهما من الاضغاع نصيبه كما في المسقولات الخورث والعقار المشترك
والسنة انما يكون على المنكر ولا منكر هنا ولا منار عليهم فلا يفيد السنة وانما ذكر في ملك القسمة ان قسمها
ما افرامه لسد ذكر بالسطر في ان حكم القسمة مقصور عليهم غير مسدود اليهم حتى يكون ذلك على سبيلهم
اخر ولا على ما لك لها بغير قوله ان المستصير مفضا عليه بقسمة القاضى او قوله ليس يحج فلا بد لهم
من اقامة السنة ليست بها القضاء على الميت وهذا لان البركة قبل القسمة مساهة على حكم ملك الميت بليل
ان حقه سبب الزوايد التي يدر حتى يرضى منها بدونه وسفد وصاناه وبالقسمة يقطع حق الميت عن
التركة حتى لا يثبت فيما يدر بعد ذلك الزوايد وكان هذا قضاء عن الميت بقطع حقه فلا بد من السنة
مصدر بعضهم حينئذ يدعيوا البعض خصما عنه وان كان مفرا فان قلت كيف يجعل خصما عنه والمقرر

لا يصلح خصما قلت لما لم يصر اقراره عليه بجعل كالعديم كما لو ادعى رجل انما على الميت وقدم وارثا من
ورثته الى القاضي فاقوله الوارث حقه فاذا اراد ان يقيم الطالب لثبته عند القاضي على حقه لكون حقه
في جميع مال الميت ولم يزم ذلك جميع الورثة فان القاضي يميل منه وحكم له بدنه في جميع مال الميت والميت
بحاج الى اقرار الدين حقه وحق غيره وهذا معنى قوله ولا يمنع ذلك اقراره كما في الوارث وكذا الوصي اذا
اقر بالدين يصل لثبته عليه مع اقراره لطلان اقراره وهذا معنى قوله او الوصي المقر بالدين **قوله** فانه
يصل لثبته عليه مع اقراره فانه اقامه لثبته مع اقرار الوارث او الوارث بالدين اقراره وصار له في مسعفه
بالدين المودي ثم اقامه لثبته على الوارث بدله على المورث فالعمدة على المورث لكونه مسرعا فدلج
هذا الفساد بتمام لثبته مع اقراره بخلاف الموقوف لان من عرض التوى واللف فكاك القسمة للخصم
والحفظ فاما العقار المحض بنفسه لا يحسب عليه اللف فلم يكن مسعفة للحفظ بل كانت مسعفة قضاء على الميت
نقطة حصة عنه ولا في العروض ما خذ كل واحد منهم بعد القسمة بصره بضمها عليه بالفسخ وفيه نظر
للميت وذا لا يوجد في العقار لانه لا يصر بضمها عليه على ارضه بدنه عند لي حصة رضى الله عنه لان
غصب العقار لا يحق غيره **قوله** بخلاف المسرى فانه روى عن لي حصة في غيره وانه الاصول للعاقبة
لا تقسمها بينهم فسوى بين المسرى الارث والفرق على الظاهر قضاء بالقسمة في المشرك لا يضمن قط حتى
الناج لان جالسهم والتسليم لا يفي المسعى على حكمه ملكا باصح وان لم يقسم فلا يكون القسمة فضاء على الغير
بخلاف الارث بخلاف المسرى معطوف على قوله بخلاف الموقوف اي تقسم العقار القاضى بينهم اذا عوا
المشرك **قوله** ولم يذكر الكف انقل اي سبب الميراث وسبب المشرك وغيرهما **قوله** وما هو الاصح تقريره
ان القسمة ضرمان بحق الملك كمالا لمنفعة وحق الدين تمام للحفظ وامتنع الاول هنا لعدم الملك
وكذا الثاني للاستعانة عنه لانه محفوظ بنفسه **قوله** فامسح الحواجز فان قلت ينبغي ان يصح القسمة
لان الدين يد على الملك قلت البات بظاهره ليد بصلح الدفح لا للاستحقاق على الخارج حتى لم يستحق
دوا ليد السفعة على المسرى بظاهره مبيك المشرك حتى يقيم لثبته على الملك **قوله** والدار
في اديهم سهوا وما اول بان المرادهم المصور لانه ذكر بعده لان شئنا من العقار اذا كان في يد الغائب
لم يقسم **قوله** ولا بد من اقامة لثبته في هذه الصور عنده ايضا لان هذه القسمة مضاف الى الغائب
والصغير يعولهم وغندهما تقسم بينهم باقرارهم وعراج حق الغائب الصغير وسهدها قسمة باقراره
الكبار المحصور وان الغائب والصغير على حجة بناء على الدار كما في يد الكبار المحصور وليس في هذه قضا
على الغائب والصغير باخراج شئ من اديهم بل بظهور نصيبها ما في يد الغير فانه بالقسمة
يعزل نصيب الغائب والصغير فكان هذا محض طرفة عين **قوله** وكذا لو كان في يد الغائب صبي
رفع صبي على انه اسم كان **قوله** كما ذكرنا من قبل اذ ادعاه **قوله** لم يقسمها القاضي عند لي حصة رضى الله عنه

حتى يعموا لثبته على موته وعدد دونه **قوله** وان كان مسرى لم يقسم مع عسره اذ لم يحن ان اقالوا
منه على المشرك حتى خضر الغائب والفرق لملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالغيب على باج المورث
ويرد عليه بالغيب بصره وغرور المورث حتى لو وطئ امه اسراها موربه فولدت فاسحت
رجع الوارث على باج موربه بمنزها وقمها الولد للخرور من حصة **قوله** فاصحاب اديها خضر الميت
فما في يده والاخر عن نصيبه فصادت القسمة قضاء وخضر المتقاسمين ان الملك لساك المشرك لكل واحد
فملك حديد سبب اسره في نفسه ولهذا لرد بالغيب على باج ما بعد فلا يصيب الحاضر خضر الغائب
واذا لم يجعل الحاضر خضر الغائب كانت لثبته في حق الغائب فامه بلا خصم فلا يقبل **قوله**
وان كان العقار في يد الوارث الغائب وشئ منه لم يقسم وكذا اذا كان في يد مورده وكذا اذا كان
في يد الصغير الغائب فمدية ليد لرد عليه مسئلة اخر الفصل اوسى منه لم يقسم باقرار المحصور
لان هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير باخراج شئ مما كان في يده من غير خضر حاضر عندهما
والمودع امن فلا يكون خضر استحقاق عليه ولا يجوز للقاضي ان يعرض على الغائب بحضور امه **قوله**
ولا فرق هذا الفصل اشارة الى قوله وان كان العقار في يد الغائب وسى منه لم يقسم **قوله** كما اطلق
في الكتاب وما وقع لم يقسم غير ذكر اقامة لثبته **قوله** وان كان الحاضر كبيرا وصغيرا نصيب الغائب
عن الصغير وصدا وصم اذا اجمعت لثبته اعلم ان ههنا مسئلة لا بد من معرفتها وهي ان القاضي انما يصيب
وصا عن الصغير اذا كان حاضرا مد نصيب الوصي لجل الجواب ضرور لان الدعوى وصحت على النصيب
لكونه حاضرا الا انه عجز عن الجواب يصيب عنه وصدا لثبته خضره واما اذا كان غاسا لم يصح الدعوى عليه
ولم يوجد الجواب لم يفتح الضرور على نصيب الوصي الى هذا اشار في آخره **قوله** وكذا اذا حضر
وارث كبير وموصى له بالثلث في الدار وطلب القسمة واقام لثبته على الميراث والوصية فان القاضي
سهم بينهما ونقسم لدار بينهما لان حصة من الورثة ينصب خصما من الميت عن سائر الورثة والموصى
عن نفسه فصار كالموجود واما ان **فصل فيما يقسم وما لا يقسم** لما سويت مسائل القسمة على
هدير النوعين سريع في بيانها **قوله** فاما حكمها اي عند القسمة على ما ادناه من قبل اساره الى قوله اذا كانت
من جنس واحد اجبر القاضي على القسمة عند طلب احد السكا الى آخره **قوله** قسم بطلب اديهم
لان القسمة تملك المنفعة فكانت حقا لان ما فيها يملكها اذا طلب اديهم **قوله** لان الاول يستفج به وهذا
لان الاول يطلب حقا القاضي ان حصه بالانتفاع بملكه ويمنع غيره من الانتفاع بملكه وهذا منه طلب الانتفاع
فعلى القاضي ان يحسم الى ذكره لا يجبر بضر الاخر لانه يريد ان يستفج بملكه شره وله ان يمنع غيره من الانتفاع
بملكه واما الثاني فمتحت في طلب القسمة والقاضي حجت تحت بالرد ونقد الانتفاع بنصيبه لثبته
لا معنى من جهة صاحبه الاكبر **قوله** وذكر الحضاف على قديت هذا لان صاحب الكثير يطلب الاضرار

والاخر راض بغير نفسه **قول** وذكر الحاكم في مختصره انهما طلبا القسمة بقسم العاضل لان صاحب
القليل رضى بالضرر حتى طلب القسمة وصاحب الكثير يسفح بالقسمة وما ذكره الخضاف اصح لان رضاء
بالغرام الضرر لا يلزم القاضى سرعا وانما الملزم طلبه من القاضى ايضا له الى منفعه ملكه وهذا لا يوجد
عند طلب صاحب القليل **قول** وفي هذا يعوتها فحود على موضوعه بالمقصود **قول** ونفسه العرف
اي حرا اذا كان حصفاً احد **قول** والاصل بالنصف لا يحط بقسم القاضى كل موزون في بعض النسخ
والاكثر هو مناسبت لما قبله وذكر الابل مناسبتا لحد **قول** ولا يقسم سواه ويحار او يرد ما وجرارا
اي انقسم جبرافي هذه الاسماء قسمه جمع ما يجمع نصف احد البورثة في الساة ونصف الاخر في البحار
خاصة بل يقسم الساة بينهم جميعا على ما سيجي قون منها وكذلك في البحر وغيره لان الاحسان اذا اختلف
كانت القسمة بطريق الجمع وطعا لبعض المنفعة لا تكسلا فالاحسان لا يقسم الا حسانا لمجملته
اذا اى ذلك بعض السركا وان كان بين جلين اى لا يعرفونهم فطلب احد من القاضى ان يجمع نصيبه في الابل
او البقر لا يقسم القاضى على هذا الوجه **قول** ولا يقسم الا واني الى اخره اى ان كان اصله واحدا لا تجانه
والعقبة والطشت المحذ من الصفه ملا ذلك لا يواب المتخذ من الططن اذا اختلفت الصنعة
كالعباء والحبة والقصر لا يقسم القاضى بعضها في بعض **قول** خلافة ليه ابواب اذا جعل يوب
ثوبين او يوب وربع يوب وثلثه اربع يوب بان يكون قسمه احد الابواب سارا وفيه الاخر سارا
وربع سارا والاخر يوبا فتمت سارا وثلثه اربع سارا فمضى الثوب الذي تمته سارا ومضى سارا
وجه للذي خذ الثوب الذي تمته سارا وثلثه اربع سارا وثلثه اربع سارا فمضى سارا ومضى سارا
بعض المشترك من بعض لا يكل احد منها سارا فمضى سارا في يوب في ذلك جازا اذا لم يكن غيره
مثل ان يقسم الصنعة ويترك الشرا على السركه وهو قسمه بعض الملك من بعض **قول** ولا يقسم
الوصق لا اتحاد الحسن انما السفاوت في القسمه وذلك لا يمنع صحة القسمه كما في الاباء العقم ولهذا يقسم
الوصق في القسمه كسائر الاموال فكذلك في القسمه من الشرا ولا يجمع رضى الله عنه ان السفاوت في الوصق
فاحسن باخلاف الاعراض والمعايير والمعايير كالمذهب الكساسه فسعدا عسار المعادله
في القسمه فليكن بالاحسانا لمختلفه بخلاف سائر الحيوان لعله السفاوت عمه عند اتحاد الحسن والدليل
على الفرق بين الوصق وسائر الحيوان الذكر والابن في سائر الحيوان حسن احد وفي الوصق حسنان
حتى اذا اسرى سجناء على انه عبيد فاذا ما واه لم يجر الشرا بخلاف سائر الحيوان **قول** بخلاف قسمه
المغانم وانما يجرى في الاحسانا لمختلفه وهذا لان حق الخائن في الماله دون الحائن حتى كان للامام سبع الغنم
وقسمه اليها فانها عسار ايضا مقدار من الماله الى كل واحد منهم فاما في شرا الملك فحق الشرا عمه في العين
والماله وللامام حق الماله من القسمه على طريق المعادله وليس له ولاية المعاوضه فاذا اعتذر اعتبار

المعادله هنا بطريق الممنوع لا يقبل القاضى وانه الاحار على القسمه وذكر في ماوى قاضى خان لم كان مع
الوصق وابت او عروضا وسى اخر قسم القاضى الكل منهم في يوبهم جميعا وان لم يكن مع الوصق شى اخر
لا يقسم الا برضاهم عندلى جعفر رضى الله عنه والاطهر ان يقسمه الحار عرى ههنا عنده باعتبار الحسن
الاخر الذي هو مع الوصق محل اصلا في القسمه وحكم القسمه استقر فثبت في الوصق ايضا سعا
وودست حكم الحنفى في الشى بجعا وان كان لا يجوز قصد كالتشريك الطريق السج والمنقولات في الوصق
كذا في المبسوط **قول** خلافا للراضى لما ساءه الى قوله في وابل هذا الفصل ان كان كل واحد حصص
لصخره لم يقسمها الا براضها **قول** الا فرجه جمع العراج من الارض كما مر ذكره في المبسوط واذا كانت
الدور بين قوم فاراد احدهم ان يجمع نصيبه منها في دار واحد واما ذلك بعضهم قسم القاضى كل دار
منهم على حدة ولم يضم بعض النصيبهم الى بعض الا ان صطا نحو اى ذلك في قول لى جعفر رضى الله عنه
وقال ابو يوسف ومحمد رضى الله عنهما ان الراى في ذلك ان القاضى يسفح في سطر في ذلك فان كل واحد حصصا احدى ادا
جمعت في دار كان عدل للقسمه جمع ذلك لان المعبر في القسمه المعادله في المنفعة والماله المقصود
دفع الضرر واذا قسم دار على حدة رما ضرر كل واحد منهم لفرق نصيبه واذا قسم الكل قسمه واحدة
يتمتع نصيب كل واحد منهم في دار وسفح بذلك والقاضى نصيب باطرا في معنى وضاع على وجه يرى النظر
فيه فسوف يرجع الى القاضى الى الراى اليه في ذلك ان اى النظر في القسمه كل دار على حدة فعل الى
راى القسمه حله فعل **قول** بسد الوصق في الكتاب ساره الى الدار من ادا كاسا في مصر على عجمان
في القسمه عندهما كما هو مذهب كذا روى هلاك عندهما وعن محمد رضى الله عنه ان يقسم احد بهما في الاخرى
بهم ههنا يلمه فصول عند الدور والسنون المنازل في الدور لا يقسم عنده قسمه واحدة الارض الشرا كسواء
كانت مساكنه او مسلاوقه والسنون يقسم قسمه واحد سواء كانت مساكنه او مسلاوقه لا يباينها
في معنى السكنى لهذا هو حرجا واحد في كل حجة والمساكن المسلاوقه كالسنون يقسم قسمه واحدة
والمساكنه كالدور لا يقسم قسمه واحدة لان المنزل فوق البيت ودور الدار فالحقت المنازل بالبيوت
اذا كانت مسلاوقه والدور اذا كانت مساكنه وقال في الفصول كلها سطر القاضى الى عدل الوجوه
ومضى القسمه على ذلك **قول** وان كانت دارا وضعتا او دارا وجانبوا يقسم كل واحد على حدة
بالاجماع لا خلافا الحسن وهذا دليل على الدار والحيوان حسنان وذكر في احوال الاصل لاجاره منافع
الدار بالحيوان لا يجوز وهذا دليل على انها حسنان احد فمضى المسألة روايان ومنها ما يحملنا حسننا
رواه واحدة والفساد يعمه يشبهه المحاسنه باعتبار اى وسفعتها وهو السكنى كذا ذكر في المتن وهو
مسكك لانه يودى الى عسار سبهه السبهه والشبهه هي المعبر دور المنازل عنهما قال سمس الامه
الحلوى حده انه اما ان يكون في المسله روايان او يكون في مسكلات هذا الكتاب **قول** او سعى حرجا روبا

فصل في كيفية التقسيم لما فرغ من بيان ما يقسم وما لا يقسم احياء
الى بيان كيفية التقسيم فيما يقسم لان الكيفية صفة متحدة حوازا اصل التقسيم الذي هو الموصوف **قوله**
ويستغنى للقاسم ان يصور ما يقسمه على قسماين لرفع ذلك القاسم الى القاض حتى يتولى الارواح بينهم
نفسه ويعبر كل مضرب لسطح المنازعة بينهم **قوله** ويستغنى للقاسم ان يصور ما يقسمه الى
اخره بان ذلك رض من جماعة مشركه لا حدهم عشق اسهم والاخر خمسة ولا ضرر سهم فاراد واسميتها
صميت على قدر سهامهم عشرة وخمسة وواحد وكيفية ذلك ان يجعل الارض على عدد سهامهم بعد
ان سوت وعدلت بمجعل بناء قدر سهامهم على عدد سهامهم ويقع بينهم فالاول سدس يخرج بوضع
على طرف حائط السهام وهو اول السهام ثم ينظر الى السدس من طرف فان كانت لصاحب الحصة اعطاء
ذلك السهم وسبعة اسهم متصله بالسهم الذي صحبه السدس عليه لكون سهام صاحبه على الاتصال
بم يقع بين السدس كذلك فالاول سدس يخرج بوضع على طرف حائط السدس السابعة الى السدس من طرف فان
كانت لصاحب الخمسة اعطاء القاض في كل السهم واربعة اسهم متصله بذلك السهم ويستغنى السهم الواحد
لصاحبه وان كانت السدس لصاحب واحد كان له الطرف الذي وضعت عليه السدس ويكون الخمسة
السابعة لصاحب الخمسة ونفس السدس ان يكتب القاضى اسماء السدس في بطاقات يطوى كل بطاقة بعضها
ويجعلها قطعة من طين ثم يدلكها بان كفه حتى يكون مسددة ويكون شبه السدس وما يطينه يدون
برمى بها **قوله** ثم يخرج القرعة الى اخره فان قلت الارواح تعلق الاسحقاق لخروج القرعة فكون في
معنى الفار وان حرام فلهذا السدس معنى القارض في الفار اصل الاسحقاق سحلق باستعمله وهذا
اصل الاسحقاق لكل واحد منهم لاسحقاق خروج القرعة حتى يوعى القاسم لكل واحد منهم نصيبا من غير
افراغ جاز لان في معنى القاض فلهذا لا لزوم الا انه ربما هم في ذلك يستعمل القرعة فطست فلو الشراك
واذا حدهم السدس عن نفسه وذلك جاز لا يرى ليرى السدس على القرعة في مثل هذا مع اصحاب
السفينة كما قال تعالى فسافهم فكان من المتدحضين وهذا لان عالم انه هو المقصود ولكن لو اتى
نفسه في الماء ربما نسب الى لا يلقى الا ليداء فاستعمل القرعة لذلك وكذا زكوا عليه الله استعمال القرعة
مع الاخبار في ضمهم مريم رضي الله عنها الى نفسه وقل كان على انه احق بها منهم لان لها كانت عنده ولكنه
استعمل القرعة بطسا لعلوهم قال تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم وكان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا سافر اقرع بين نسائه لاقولهم في التقسيم حاله السدس بطسا لعلوهم **قوله** والادخل في القسمة بالارواح
الارضاهم صورته دارين جماعة فاراد واسميتها وفي احد الحاسن حصل بناء فاراد احد الشراك ان يكون
عوض البناء لكلا قسم من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نفسه ان يرد ما اذا السكاه من الدراهم
الا اذا عذر محمد للقاضي ذلك ان القسمة من حقوق الملك المشترك والسكة بينهم في الدلالة في

الدراهم فلا يجوز قسمه بالسك مشترك **قوله** ودراهم اخرى ذمته اي وقت القسمة **قوله** لانه يمكن
تحقق معنى القسمة وهو قطع الشك وتكميل المنفعة بلا ضرر **قوله** وان لم يمكن فمحت القسمة لان
المقصود هو ما ذكرنا لم يحصل لنفسه ونسائه على وجه يمكن لكل واحد منها ان يجعل لنفسه مسلا وطنا
وحاصلا انه ان امكن صرف الطريق المسبل فلا يكون ان ذكر الحقوق لم يذكر فان لم يذكر الحقوق لا يدخل
الحقوق لا بنفسه القسمة وان لم يذكر الحقوق لا يدخل الحقوق بنفسه صورته دارين حللن وفيها صفة فيها
نت وبان البنت في الصنف وسيلها البنت على ظهر الصنف فاقسمها واصاب الصنف احدها وقطعه من
الساحة واصاب البنت احدها وقطعه من الساحة ولم يذكر والطريق ولا مسبل ما وصاحب البنت بقدر
ان يفتح بانه فيما ان من الساحة ومسبل ما في ذلك فان اراد ان يمر في الصنف على حاله وسيل ما على ما كان
فليس له ذلك سواء استرط كل احد ان له ما اصابه بكل حق او لم يسترط ذلك القسمة في هذا خلاف السبع
فانه لو باع البنت وذكر في السبع الحقوق المرافقة في كل الطريق ومسبل الماء وان لم يذكر الحقوق المرافقة في كل
والفرق المقصود بالسبع اعجاب الملك فصد المشرك لم يمكن من الاستفاد وهذا انما يتم بالطريق المسبل الا
ان ذلك خارج حرم الحدود فلا يدخل في السبع ملك شمس البنت الا ذكر الحقوق المرافقة فاما المقصود بالقسمة
فمنه واحد الملكين من الاخر وان ينقص كل واحد منهما من الاستفاد نصيبه على وجه ولا يشاكر الاخر فيه وانما يتم
هذا المقصود اذا لم يدخل الطريق المسبل اليهم من نصيب احدهما من الاخر من كل وجه فلهذا يدخل مع ذكر
الحقوق المرافقة ولو لم يكن له منفع للطريق ولا مسبل ما فان كانا ذكرا في القسمة ان لكل واحد منهما ما اصابه
كل حق فهو حازن القسمة وكان طريقة في الصنف ومسبل ما به على سطحه كما كان قبل القسمة وان لم يذكر
الحقوق المرافقة فالقسمة فاسده بخلاف السبع فانه يكون صحيحا وان لم يذكر الحقوق المرافقة لا المقصود
بالسبع ملك الحان وهذا المقصود يتم للمشركي ليرجى رعله الاستفاد لعدم الطريق والمسبل المشترك
مهما صغيرا او ارضا نسخة فانه يجوز ان كان لا يفتح بالمشركي فاما في القسمة فالمقصود اتصال
كل واحد منهما الى الاستفاد نصيبه فاذا لم يكن له يفتح الى الطريق ولا مسبل ما فلهذا قسمة وقعت
على الضرر فلا يجوز الا ان ذكر الحقوق المرافقة يستدل به على انها مقصودا داخل الطريق والمسبل
لتصح القسمة لعلمها ان القسمة لا يصح بدونها في هذا الموضوع بخلاف ما سبق وهذا لان المعبر في
القسمة المعادلة في المنفعة فاذا لم يكن له طريق ولا مسبل لا يحصل معنى المعادلة في المنفعة فلا يصح
القسمة كما لو اساجرهم ارضها او ضا سح لا يصلح للزراعة لم يجز لقوان ما هو المقصود وهو المنفعة
فان قلت فعلى هذا يستغنى ليدخل الطريق والمسبل وان لم يذكر الحقوق المرافقة لتصح القسمة كما لو اساجر
ارضا دخل الشريك الطريق ان لم يذكر الحقوق المرافقة لحصل المنفعة فلهذا هناك موضع الشرب
والطريق ليس من اننا ولا الاحاد ولكنه وسيله الى الاستفاد المستاجر الاجرا نا يجب اذا لم يكن المستاجر والاستفاد

ففي ادخال السرب والطريق يوفر المسفعة عليها فاما موضع الطريق المسفل ادخال القسم
وموجب القسمة احتصاص كل احد منها ما هو نصيبه فلو انبسطا احدهما حقاً في نصيب الاخر لضرر به
الاخر ولا يجوز الحاق الضرر به بدون رضاه ودليل الرضا استراط المحو في المرافق فلهذا لا بد من
ملاذ كر المحو وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله في مختصره انهما يدخلان من غير ذكر فعل هذا الاحتياج الى
الفرق **قول** ولو اختلفوا الى الورثة قبل القسمة في رفع الطريق بينهم في القسمة فقال بعض
الشركاء برفع طريقنا نسبنا وقال بعضهم لا يرفع والمراد من الرفع ان لا يدخل في القسمة حتى يفتي بشركا
كما كان نظر الحاكم فيه فان كان نسقهم لكل احد منهم طريق يصح في نصيبه قسمتهم بغير طريق يرفع
لجامعهم ليعرفوا اقرارا بالكلية وهو المقصود **قول** ولو اختلفوا في مقدار الطريق الى سبعة
وصفقه جعل الطريق بينهم على عرض الدار وطوله لان الدار مستوعلة والمخلف فيه مرد
الى المستوعلة ولانه اذا اكتفى بذلك المدخل فكذلك في السلوك اعلم ان المراد من طول الطريق هو الطول
من حيث الاعلى لا الطول من حيث المنهى هكذا ذكر في المبسوط ولم يرد محمد رحمه الله بذكر الطول الطول
الذي هو العرض لان ذلك الطول انما يكون الى حيث ينتهون بها الى الطريق لا عظم وفائدة قسمته
ما وراء طول الباب من الاعلى وبني احد الشركاء اذا اراد ان يخرج حيا حافي نصيبه ان كان فوق طول
الباقي كان ذلك لان الهواء ما زاد على طول الباب مقسوم بينهم فصار ما على خالص حقه وان كان فيما
دون طول الباب خرج من ذلك لان طول الباب مقسوم بينهم والبناء على الهواء المسترل لا يجوز من غير
رضاء الشركاء وان كان رضا برفع مقدار ما عترف به بوزانه لا بد لذلك من الدراع ولا يجعل مقدار الطريق
مقدار ما عترف به توران معالانه كما يحتاج الى ذلك فكذلك يحتاج الى الجمله فيورد الى ما لا يسامى كذا في الخبرين
قول وقسم بالقسمه ولا يعتبر بغير ذلك عند محمد رحمه الله لان السفل يصلح بالاصح له العلوكا البئر
والسرداب والاصطبل وغير ذلك فصار كالحسن فلا يمكن التعديل الا بالقسمه وقال ابو حنيفة وابو يوسف
نقسم بالدرج لان الشريك في المذرع والقسمه بالذرع هي الاصل فيه ولا احد اعنه ما لم يكن **قول** ويل
احاب كل منهم عاده اهل عصوة يعني للاحسن رحمه الله اجاب بناء على ما ساهد من عاده اهل
الكوفة وفصل السفل على العلوكا وابو يوسف اجاب بناء على ما شاهد اختلاف الجادات والبلد
ان وقع لك فقال انما تقسم بالقسمه **قول** وجه قولنا في حقه رضي الله عنه ان مسفحة السفل ضعف
مسفحة العلوكا لانها في بعد فوان العلوكا ومنفعة العلوكا لا سقي حرفة فناء السفل للسفل مسفحة السكنى
ومسفحة البناء عليه فانه لو ارجا ان يحفر في سفله سره لم يكن لصاحب العلوكا منفعه من ذلك للعلوكا منفعه
واحدة فانه منفعه السكنى فانه لو ارجا ان يبنى على علوه علوكا اخر كان لصاحب السفل منفعه من ذلك المعبر
في القسمة المعادلة في المسفحة فلما جعل مقابلته ذراع من السفل ذراعاً من العلوكا وجه قولنا في غير

ان المعصود اصل السكنى قد استوفاه ولكل احد منهما ان يتصرف ملكه على وجه لا يلحق الضرر
لصاحبه فان لصاحب العلوكا ان يبنى على علوكا اذا كان لا يضر السفل كما ان لصاحب السفل ان يحفر سره ايا
في السفل اذا كان لا يضر لصاحب العلوكا فاسموا في المسفحة فجعل ذراعاً من السفل ذراعاً من العلوكا وجه قول
محمد رحمه الله ان بعض البلدان يكون قننه اكثر من قننه السفل كما في ملكه ومصر وفي بعضها يكون بالعكس كما في
الكوفة وفي كل موضع اكثر الذي يحمار العلوكا على السفل في كل موضع بسد البرد وبكر الرمح يحمار السفل
على العلوكا وبما يختلف ذلك خلافاً لآوقات فلا يمكن اعسار المعادلة الا بالقسمه والفتوى اليوم على قول
محمد رحمه الله **قول** ففسر قولنا في حقه رضي الله عنه ان يجعل مقابلته ذراعاً من العلوكا المخرج عليه
ويلبث ذراعاً من السفل الكامل المستعمل على السفل العلوكا لان العلوكا على السفل عليه مثل نصف السفل عليه
ويلبث ذراعاً من السفل الكامل يكون مقابلته مثله من العلوكا المخرج عليه ويلبث ذراعاً من السفل الكامل
مقابلته مثله من السفل ويلبث ذراعاً من العلوكا المخرج ويجعل مقابلته ذراعاً من السفل المخرج من السفل الكامل مثله
ويلبث ذراعاً من العلوكا لان علوكا مثل نصف سفله فكان العلوكا والسفل مثل ما به ذراعاً من السفل وفسر
قولنا في يوسف رحمه الله ان يجعل ذراعاً من السفل الكامل من السفل الكامل ما به ذراعاً من السفل المخرج او ما به
ذراعاً من العلوكا المخرج لان العلوكا والسفل عند سوار تجسول ذراعاً من السفل الكامل مثله ما به ذراعاً
خمسون منها سفل خمسون منها علوكا فان قلت كيف تقسم العلوكا من السفل قسمه واحدة عند لي حقه
وحر مذهبه السفل المستقيم لا تقسم قسمه واحدة اذا لم يكن في ذراع واحدة قلت موضوع المسئلة انما كان في ذراع
واحدة والذراعان في ذراع واحدة عند لي حقه تقسم جميع ولكن كما في ذراعين فهو محمول على ما اذا ابرضا على
القسمه لكن طلبوا من القاضي المعادلة فيما بينهم عند لي حقه رضي الله عنه يجوز القسمة على هذا الوجه حاله
التراضى في ذكره فاضى خان رحمه الله يجعل مقابلته ما به ذراعاً من العلوكا المخرج ويلبث ذراعاً من السفل
الكامل فكان الذراع الواحد من السفل الكامل مقابلته ما به ذراعاً من العلوكا المخرج وذلك لان الذراع الواحد
من السفل الكامل انما كان في عدد ذراعاً من السفل الا حرج العلوكا لان الذراع الواحد من السفل
السفل الكامل ذراعاً واحداً مقابلته ما به ذراعاً من العلوكا المخرج ولذا ذراعاً الواحد من السفل الكامل ذراعاً واحداً
مقابلته ما به ذراعاً من السفل الكامل ذراعاً واحد من السفل حقه ولكن هو ايضا في تقدير
الذراع الواحد من علوكا السفل الكامل ان الذراع الواحد من السفل الكامل ذراعاً واحد من السفل الكامل ذراعاً واحداً
في حقه والباقي هو ما فوقه وكذلك لو احدث الذراع من علوكا السفل الكامل ذراعاً واحد من السفل الكامل ذراعاً واحداً
ذراعاً واحد من علوكا السفل الكامل ذراعاً واحد من السفل الكامل ذراعاً واحد من السفل الكامل ذراعاً واحداً
الواحد من السفل الكامل ذراعاً واحد من السفل الكامل ذراعاً واحد من السفل الكامل ذراعاً واحد من السفل الكامل ذراعاً واحداً
ذراعاً واحد من العلوكا فكان مقابلته ذراعاً من السفل الكامل ذراعاً واحد من السفل الكامل ذراعاً واحد من السفل الكامل ذراعاً واحداً

النسبة من الحلو المجر ومقابلته الذراع الواحد من سفلى البنت الكامل فلما استلوا واحد من البنت الكامل مقابلته
لثمة من الحلو المجر كان ثلثه وثلثون وثلث ذراع من البنت الكامل بمقابلته ذراع من الحلو المجر وجماله
لان النسبة والنسبة من البنت الماه **قول** فليكن من السفلى من سفلى البنت الكامل وهذا ان
يوضح ما ذكره من النسبة من الحلو المجر بمقابلته واحد من البنت الكامل ولكن وضع ذلك الواحد في سفلى البنت
الكامل ليكون ما ذكره من النسبة من الحلو المجر بمقابلته الواحد من البنت الكامل ليكون اظهر في البان
عنى النسبة وثلث من سفلى البنت الكامل بمقابلته واحد من البنت الكامل مع تلك النسبة وثلث من البنت
لثمة وثلثون وثلث ذراع من الحلو المجر فليكن من السفلى من السفلى من البنت الكامل وثلث من البنت الماه
ويوضح ما قاله ان مائه ذراع من الحلو المجر بمقابلته مائة ذراع من البنت الكامل وكان
هذا التعادل من البنت الكامل الحلو المجر ثم ذكر بمقابلته البنت الكامل والسفلى المجر فقال جعل بمقابلته
مائة ذراع من السفلى المجر دسسته وستون وثلثا ذراع من البنت الكامل فليكن مائة ذراع من البنت الماه
تقدر من البنت الكامل بمقابلته ذراع من سفلى المجر فليكن مائة ذراع من البنت الكامل مائة وستون
وثلثا ذراع بمقابلته من السفلى المجر ثم زد على هذا العدد نصفه وثلثون وثلث ذراع
لان هذا العدد من البنت الكامل عني مائة وثلثون وثلثا ذراع علوا وهو مقدار نصف هذا وهو ثلثون وثلث
وثلث كان المجموع مائة فكانت هذه المائة من البنت الكامل بمقابلته مائة من السفلى المجر ولما ذكرناه

ادعوى الخلط في القسمة والاستحقاق فيها

لما كان وقوع الخلط والاستحقاق من العواض التي تكون عسي لا يكون خرد كونه **قول** وقد اشتهد
على نفسه بالاستسقاء اي اقر بالاستسقاء هكذا فسر هذا اللفظ في المبسوط **قول** لم يصدق على ذلك اي
على عمه ان ما اصابه شافي بد صاحبه **قول** لم يصدق على ذلك لانه لا النسبة لانه القسمة بعد ما عداها عدا لازم
فقد عني الخلط لنفسه حق الفسخ بعد ظهر سبب لزوم العقد فلا يسل منه ولان الطاهر عدم وقوع الخلط
فلذلك لا يصدق على ما ادعى من الخلط الا بحجة كالمسرى اذا ادعى لنفسه خسارة السطر **قول** استحقاق
السركاء لانهم لو اقر واحد لكل لزمهم فاذا انكروا حلفوا عليه لرجاء النكول في حلفهم لم يكن لهم عليه سبيل
وخرج كل من المهر جمع من نصيب الباكي والمدعى فيقسم ذلك بينهما على قدر نصيبها الا ان الساكن كالمهر او ان
حجه عليه دون غيره فالواو ينبغي ان لا يسل عواه اصلا لانه مساو في نفسه بالاستسقاء
ثم ادعى شافي بد صاحبه فيكون مساو في الاستسقاء عاوان عن فرض جميع الحق فكانه اقر بعض جميع حقه
ثم قال بعد ذلك لم يفسد السار من بعد وهو قوله وان قال اصاني الى موضع كذا فليكن سلمي الى ولم
سهد على نفسه بالاستسقاء بحال فافى هذا اسان الى ان لا يسل عواه فما اذا شهد على نفسه لانه عدم الكاف
عند الاستسقاء على الاستسقاء لم يكن لمعنى الا ان السناض مانع لصحة دعواه ولا يحالف عند عدم صحه الدعوى

لوجود موجب الحالف هو الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فكان طار الاختلاف في مقدار المسح
قول ولو اختلفا في المهور اعلم ان دعوى الخلط في المهور على نوعين صحيح وغير صحيح فالذي
لا يصح ان يدعى احد المتقاسمين من الخلط في المهور خاص بسرايا كان ما ادعى من الخلط يدخل تحت دعوى المهور
وهذه الدعوى لا يصح سواء حصلت القسمة بعضا القاضي او بمرأضهم لو جهل احد منهما ان الاختلاف
عن ماله غير ممكن والباقي انه يودي الى التناهي لانه يمكنه ان يدعى من هذا في القسمة الماه والباقي
والذي يصح ان يدعى احدهما الخلط في المهور بعضا حاشا ان كان ما ادعى من مقدار الخلط لا يدخل
تحت دعوى المهور وان صح ان حصلت القسمة بعضا القاضي لانا لو سمعنا هذه الدعوى بعضا
هذه القسمة لا يودي الى التناهي لانه ما در وان حصلت القسمة بالتراضي لم يذكر احد من هذه فليكن
وحكى عن البنت الى جعفر الهندواني رحمه الله انه قال لا يصح هذه الدعوى لان القسمة في معنى البيع
ودعوى العن في البيع من المالك لا يصح لانه لا فائدة فيه فان البيع من المالك لا يفسد العن الفاحش ما في غير
المالك بعض الخصال الفاحش كسج الاربع الوصي والباقي ان يقول بفسخ البيع هذه الدعوى لان المعاملة
سقط في القسمة والتعديل في الاسماء المضاف وتكون حصة القصة فافا طهر في القصة غير فاحش كان
سقط جواز القسمة فاصححت لبعض الصدور السهم حسام الدين رحمه الله كان احدا القول الاول وبعض
مشايخ عصره كانوا ما حدون بالقول الثاني من صاوي وخاف في ان جعل القول الاخر اولى قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل سمع دعواه الخلط والعن اي بعد ما قسمت التركة بالراضي كما لو كانت بعضا القاضي
وما هو الصحيح **فصل في الاستحقاق** اعلم ان اذا استحق بعض سابع من حصة رجع بقسطه
من نصيب غيره وانفسخ لقسمة عند ذي حشر رجع عنه في الصحيح ولو استحق بعض بعض النصف
القسمة اجماعا ولو استحق بعض سابع في الكل ففسخ اجماعا وصوره المسلم ان يكون دار بين رجلين من نصيب
فانقسمها فاحدا حصصا الثلث من مقدمها وقسمتها واخر الاخر الثلث من مخرها وقسمتها وهي
مدان بينهما او سائرهم استحق نصف ما في يدي صاحب المقدم مساعا فخذ لي حصة رضى الله عنه انظر
القسمة ولكن ليس ارجح صاحب المقدم على صاحب المخر ربع ما في يده وذلك لانه وخمسون درهما وان
سأ بعض القسمة دفعا لحب السقف وقال ابو يوسف رحمه الله بعض القسمة وما بقي اندبها
يكون ثلثها نصف ما في يده رحمه الله مضطرب الاصح انه مع لي حصة رضى الله عنه لاني يوسف رجم
ان ما استحقاق نصف ما في يدي صاحب المقدم سابع طهر لهما سكران في الدار والدار المشترك بينهما
اذا انقسمها اسان فبهم كانت القسمة باطله وصار كما لو استحق ربع الدار سابعها وهذا ان استحقاقه
وان كان نصيب صاحب المقدم خاصة فذا يودي الى السبع في الكل ففسخ معنى القسمة وهو اقرار
لانه اذا اخذ المستحق نصف ما في يدي صاحب المقدم رجع حصه ذلك في يدي صاحب المخر فيكون لكل حصه

ما لو استحق جزءا من شئ في الكل بخلاف المعنى لان ما وراء المستحق بقدر ما بينهما وليس لثالث فيه نصيب
سابع ولهما ان معنى القسمة المنزلة الافراز وهذا المعنى لا يتصور لا بقوت استحسان من يحضر سابع من
نصيب احدهما وهذا لان ما سبى الاستحقاق لا يمنع اسداء القسمة فانه لو كان موجرا للدارين الشريكين
ولهما سهمان في النصف المقدم بنصفه فاستسما على ان ياريا حصة ما مالهما من النصف المقدم وهو النصف ربع
الموخر وما خلا الاخر ما بقي وهو ثلثا ربع من النصف الموخر فيكون لكل واحد منهما ثلثا امان جميع الدار لان حصة واحد
نصيب الثالث لهما اربع جميع الدار كوز وما لا يمنع اسداء القسمة لا يمنع بها الطريق الا ان صار كاستحقاق
من بعض المتقدم بخلاف ما اذا استحق جزءا من شئ في جميع الدار لان معنى الافراز والمساواة لم يحق لهذا الوكا
استحقاق في كل ظاهر المجزأ القسمة بينهما ابتداء فلذا لا يستحق ان لو وقعت لصدر الثالث سبعة فخصه
في النصفين الاخر ههنا المستحق فوضع الفرق انما يرجع صاحب المقدم على سبعة ربع ما في يده اذا اخار
امضاء القسمة لانه لو استحق نصف المقدم يرجع على سبعة ربع نصف ما في يده فاذا استحق نصفه يرجع عليه
نصف ما في يده وهو الربع اعشار للخص بالكل في الحاصل فقسمة الدار الف وما سادسهم واستحقاق نصف
المقدم ينسب للمساوي بينهما اسمحانه فكل واحد منهما في اربع مائة وخمسة والذين في ما في يد صاحب المقدم
مساوي لهما به وما في يد صاحب الموخر مساوي تمامه فارجع عليه ربع ما في يده وضمنه مائة وخمسون
حتى يسلم لكل واحد مساوي اربع مائة وخمسة **قوله** ولو باع صاحب المقدم نصف ما في يده فاستحق
النصف الباقي يرجع عند لي حصة رضي الله عنه على صاحبه ربع ما في يده وسقط خضاره في بعض القسمة
بالسج وسعرت حصة في الرجوع بعوض المستحق وهو ما في يد صاحب الموخر وعند لي سوسف ما في يد صاحبه
من الدار بينهما نصفان ومضمون نصف قيمه ما باع لصاحبه لانه بالاستحقاق ينسب للقسمة كانت فاستحق
والمقبوض بالقسمة الفاسدة مملوك لصفه السج فيه كالمقبوض بالشرك الفاسد ويكون مضمونا بالقيمة
فلماذا انصف قيمته كل ما باع سبعة وما في يد صاحب الموخر بينهما نصفان وقول محمد مضطرب **قوله** ولو بيعت
في القسمة بغير نظر في التركة ونحو محط ردت القسمة كان حقه ان يقول في جواب المسئلة وطول النور به اذا دار بين
فان لم يرد ردت القسمة لان الذين غير ما نفع القسمة اذا ادعى المتقاسمون من المستحق ما لهم لان حق
رب الدين في ماله التركة لا في غيره والى هذا اشار من بعد في المتن بقوله ولو ابراء الغرماء بعد القسمة او اداة
الورثة من مالهم والذين محط او غير محط وكذا لو ظهر الموصي له بالالف المرسله لو ادعى الورثة الا لظاهره
جازت القسمة فان قلت بالفرق بين هذا وبين ما ظهر الوارث او الموصي له بالثلث والربع بعد القسمة فقلت
الورثة عن بعض حق الموصي له بالثلث وحق الوارث الذي ظهر من التنازل لانه بعض القسمة ليس لهم ذلك الا
ان رضي الوارث الذي الموصي له بالثلث بخلاف الغريم والموصي له بالالف المرسله فقلت الفرق بينهما ما هو انما يعبر
الاسماء في المسئلة من حيث الاسماء وفي الاسماء القسمة اذا ارادوا ان يسموا التركة فبما بينهما وعطوا حق

حق الوارث والموصي له بالثلث من مالهم ليس لهم ذلك الا بموا الوارث والموصي له بالثلث لان حصة ما في عين
التركة لا يسفل الى مال اخر الا بمواها فكذا في الاسماء واما لو ارادوا ان يسموا التركة وعطوا حق الغريم
والموصي له بالالف مرسله من مالهم كان لهم ذلك لان حصة ما في المعنى وهو الماله لا في عين التركة وفما يرجع الى
الماله التركة ومال الوارث سواء فكذا في الاسماء وعرض هذا قالوا اذا كان الميت مال اخر لم يدخل في القسمة
ليس للغريم ولا للموصي له بالالف مرسله حتى يعزل القسمة بل يعطى حصة ما من المال الذي لم يدخل تحت القسمة كذا في الخبر
قوله ولو ادعى احد المتقاسمين في التركة او ادعى احد الورثة بعد ما قسمت التركة فبما بينهما ليس على الميت
دنيا كذا وكذا اذا صار اصح بخلاف ما اذا ادعى عنانا من اعمال التركة فانه كان كالت اسرته حال حيوة لانه
دعواه والفرق هو انه في دعواه العن من ماله فخصه في اقدمه على قسمة هذه او اقدمه على هذه القسمة
في هذا العن لا يصح فخر الورثة لو كان ملكا لهذا الوارث فكان لا يقدم على القسمة او اقدمه ان هذا
العن ليس له بعد ذلك دعواه انه له بصير ميا وصا واما في دعوى الدين فخر من ماله في القسمة
صحيحة مع قيام الدين لان حق الغريم في ماله التركة لا في غيرها الا ان للغريم حق بعض القسمة فاذا لم يكن
مناضا كان في دعواه صحيحة لم ان بعض القسمة وان ساهل لان ساهل القسمة لا يكون اعلى طام من
اجازة القسمة فصا والغريم اذا اثار القسمة لم اراد بعضها فله ذلك **فصل في المهاباه** لما فرغ
من بيان احكام قسمة الاعيان سرع في بيان احكام قسمة الاعراض وهي المهاباه لانها قسمة المنافع وهي
اعراض قد لم الاعيان لكونها اصولا لان الاعيان قائمة بنفسها والمنافع فرع عليها لانها تقوم بالغير
فمقدم الاصول على الفروع انما حقا فحتاج ههنا الى تنسيق المهاباه لغد وسريعه وحكمها اما
بفسرها لغد فانها مسمى من الصفة وهي الحالة الظاهرة للمنتهي للشئ التي تؤولها على منها وهو
ان سواضها على امر فتراضوا به وحسبته ان كلامهم رضي بحاله وحقوقها او ان السهمك الباقي
يسفح العن على الهبة التي اسفح بها السهمك الاول اما سريعا فبما في عينه عن قسمة المنافع واما حكمها
فهو الحراز اسحسا ما على ما ذكر في المتن العباس على جوارها لانها مباد لم يدفعه بخسها كل واحد
من السهمك في نوبته وللكنا كونا القناس حوزا ههنا بالكتاب وهو قوله تعالى لها شريك ولكم شريك
يؤم متخولوم وهذا هو المهاباه والسنة لما دوى انه صلى الله عليه وسلم قسم في غزوة بدر كل حتر
للمة بفر وكا نوا سوا ونون في الركوب لان الاعيان لا تسفح بها وهو مستحق للملكة متى كان الملك
بمسرها كان حق الاستفاح مسرها وقد يكون المحل كالحمل لا تحت القسمة عينا ولا احتمال لا سفاح على الاشتراك
في زمان واحد ويحتاج الى التمهيد وهي قسمة المنافع بصور كالقسمة في الاعيان اعلم ان المهاباه على
وجوه فانه يكون في الدار الواحدة او الدارين في البعد الواحد او البعدين وفي الدار الواحدة او الدارين
من حيث المسفعة او من حيث الاستحقاق فلو بينهما في غلة دار او دارين وخدمة عبدا وعتقا او سكنى

عن ذلك هو ان يساجر جلا النظر له كذا من حنطة بعد من قسقتها والحيلة لجواز المعاملة والمزارعة
 عنه ان يساجر العامل باجر معلوم الى مدة معلومة فاذا مضت المدة تسوجب الاجر سواء حصل الخارج
 او لا ثم يراضا عن بعض الخارج يجوز ذلك القنوى على قولها الحاجة الناس اليها ولطهور التعاملا
 وان كان القناس ما به كالا تصنع فان لم يتعامل على خلاف النص لطل بلب التصرف الواردة في
 المجتهدات صور التصرف والاعل لاحد الخلاف فيها او يحلها على ما اذا سطر سطر فاسد او قدر وكي انهم
 كانوا شترطون فيها سنا معلوما من الخارج لرب الارض نحو ذلك ما نفسه ها عندها وقال المحصر في حله
 وابو حنيفة رضي الله عنه ما وقع هذه المسائل على اصوله العلمية ان الناس لما خذون بقوله **قول**
 لانه بما ملكه فان قلت ما وجه الفرق بين هذا وبين مسئلة العصب ماى اذا غصبت جبل من انسان
 نذر افرغته ان الزرع يكون للزرايع مع الخارج ناء ملك صاحب النذر قلت الفرق بينهما هو
 ان الغاصب هناك عامل لنفسه واضافه الحادث الى عمله اولى من الاضافة الى النذر لانه في العمل مختار
 وهو المكسب والمحصل هنا عامل نذر الخمر ما من صعبه لا يخرج العمل مضافا الى الامر فيقي
 النذر اصلا فمضاف اليه **قول** كما فصلنا وهو قوله وهذا اذا كان النذر من قبل صاحب الارض
 الى اخره **قول** والثالث بان المدة ما يؤول الى سنة او سنتين ما اسببه ذلك ان يزرع مثلا فيمكن فيها
 حرا بزرعها لا يجوز وان يزرع لا يحسن او لا يحسن احد ما الى تلك المدة لا يجوز لانه في معنى اشتراط بقا
 العقد الى ما بعد الموت **قول** لانه اى لا زرع المزارعة **قول** عقد على منافع الارض اى اذا كان
 النذر من قبل العامل **قول** او منافع العامل اى اذا كان النذر من قبل رب الارض المدة ماى المعيار
 اى للمنافع ليعلم بها اى ليعلم العقد المدة **قول** واعلاما للمعقود عليه وهو منافع الارض اذا كان
 النذر من قبل العامل او منافع العامل اذا كان النذر من قبل رب الارض قطعنا للمنازعة وهذا لان المعقود
 عليه مختلف ما خلافة فان النذر ان كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل رب الارض
 فالمعقود عليه منفعة العامل لا بد من بيان المعقود عليه لان جهالة بودى الى المنازعة بينهما **قول**
 بان حسن النذر وهذا لانه لا بد من اعلام حسن الاجرة والاصار ذلك معلوما الانسان حسن النذر **قول**
 وماى عندهما على اربعة اوجه فان قلت هذا اللفظ مسك لانه ان اراد به بان جميع المزارعات صحيحة
 كانت او فاسدة فمعبر حار بوجود الوجهين الاخرين احدهما ان يكون النذر لاحدهما والارض البذر العمل
 الاخر والثاني لجمع بين النذر والبذر ان اراد به بان انواع المزارعات صحيحة فغير جائز ايضا لان
 الوجه الوجه الثالث لقلت لانه ان اراد به انواع المزارعات المعادة صحيحة كانت او فاسدة
 وكانت العادة على هذه الاقسام الاربعة وان اراد به انواع الصحى والوجه الثالث صحى ايضا
 على ما هو المردى على يوسف رحمه الله اما العثمان اخرا فلم يحكم العادة لهما ولم يعلل احد عواره وجه

الذى هو

المحصار على هذه الاربعة فانه اما صح به المزارعة اربعة اشياء وهى الارض والنذر والعمل والبذر
 وهذا امر محسوس لا حاجة الى الدليل ثم هذه الاربعة من السكينة المزارعة لا يحلوا اما ان كان
 كلها لاحدهما دون الاخر او لم يما فالاول مسف لانه عقد المزارعة سرية اسما والشركة يفسد الخياط
 في السى من السرية فلم يملك من احد الحائش ولا الصور والشركة ولو كان لهما فلا يحلوا اما ان يكون
 منهما ما للصف في هذه الاربعة او اساسات الاكبر وهو البذر لاحدهما فان كان بالصف فهو على وجه
 احدهما ان يكون الارض والنذر لواحده والعمل والبذر لآخر وهو الوجه الاول البانى لكون الارض والبذر
 لواحده والثاني لآخر وان كان اساسات الاكبر لاحدهما فهو على وجهين ايضا احدهما ان يكون الارض لواحده والثاني
 لآخر وهو الوجه الثاني البانى لكون العمل لاحدهما والثاني لآخر وهو الوجه الثالث وانما يصح عندها
 اذا كانت الارض والنذر لواحده والعمل والبذر لآخر لان رب الارض يستاجر العامل للعمل البذر للعلم
 بخار سطر عليه كالواستاجر خياط الحيط بدين نفسه او ضاعا على تصبغ يصنع نفسه او يكون الارض
 لواحده والثاني لآخر لان البذر اساسا لارض خبز معلوم من الخارج ولو اساجرها باجر معلوم من الدرايم
 صح فكذا اذا اساجرها خبز مسجى الخارج ان يكون العمل لواحده والثاني لآخر لان رب الارض يستاجر العامل
 ليعمل لانه فصح كالواستاجر خياط الحيط بدين رب الثوب وطما بالحق لانه طما **قول** ان
 كانت الارض والبذر لواحده والعمل لآخر فمى باطله في ظاهر الرواية وعن لي يوسف انه يجوز ايضا
 للعرف لانه لما حاز ان يكون البذر مع النذر وطما على رب الارض فكذا يجوز لرب البذر ان يكون النذر
 مشروطا عليه كما في حانت العمل فانه لما حاز ان يكون النذر مع البذر وطما على العامل جاز ان يكون البذر
 مشروطا عليه بدون النذر وجه الظاهر ان رب البذر استاجر الارض والبذر واستجار البذر بخبز الخارج
 مقصود الاصح وهذا لانه منفعة البذر ليست حش من منفعة الارض فان منفعة الارض قوتى طبعها
 يحصل بها الخارج ومنفعة البذر جدا لانه معام بها العمل بل عدم المجانسة لا يمكن جعل البذر مع المنفعة
 الارض لا يجوز استحقاق منفعة البذر مقصودا المزارعة كما كان البذر مشروطا لاحدهما فقط خلافا
 حانت العمل لان البذر الى العمل جعلت ما بعد منفعة العامل **قول** وان يكون النذر لاحدهما والارض
 والبذر العمل لآخر فمى فمى مدة لان السرعة لم يرد به وعن لي يوسف انه يجوز للتعامل بم اعلم ان هذه المسئلة
 في الجواز والفساد مسئلة على اصل وهو ان المزارعة سعة احوال وبم سرية واما سعة احوال على منفعة
 الارض وعلى منفعة العامل لا يجوز على منفعة غيرهما من منفعة البذر لان السرعة لم يرد به فاخذ
 ما به القياس لان الاستحجار بعض الخارج لا يجوز فاسا واما في استحجار الارض واستحجار العامل لم يرد به
 السرعة ففي استحجار الارض اربعة اوجه رضي الله عنها وفي استحجار العامل اربعة اوجه رضي الله عنها
 مع اهل خيرة لان الناس بما ملوا اشراط النذر على المزارع ومضى كان النذر على المزارع واستحجار

للارض بعض الخارج وكذا تعاملوا اسرار الذر على رب الارض اذا سرت الذر على رب الارض مصرور الارض
مساجير للعامل بعض الخارج واما السجى وغيرها بعض الخارج لا يجوز لان القياس لا يجوز استحقاق العامل
والارض ايضا بعض الخارج لان الاحتمال معدوم وليس بمسار الله ولا واجبة الذمة لكن حوزاه بصا خلاص
القياس والنص ورد في استحقاق العامل الارض صفى ما وردا على اصل القياس لما كان كذلك كان ما وجد من صون
عدم الجواز فهو قسيل استحقاق غير الارض العامل بعض الخارج او كان المسدوط على احد ما سئس غير مختاسر
فلم يكن احدهما سعالا لآخر ولكن المطور فيه هو استحقاق غير الارض العامل بعض الخارج وما وجد من صور
الجواز فهو قسيل استحقاق الارض العامل او كان المسدوط على احد ما سئس مختاسر لكن المطور فيه هو
استحقاق الارض العامل بعض الخارج وفيه رد الامر وهذا هو الاصل الذي يدور عليه مسائل المزارعة فاختله
قول وصار كما اذا سرت دفع الخارج والارض خراجا وهذا اذا كان حراج موظف لانه عسى يخرج الا
لذلك القدر فاما اذا كان حراج مقاسمة كالمالك والربح كحوز كما لو سرت ربع الحصة والارض عشرة **قول**
لانه معني اي معلوم **قول** اما ما جمع ما ذابان وهو اصغر من النهر واعظم من الجدول فارسمي بحر وصل
ما يخرج فيه ماء السيل ثم سقى منه الارض لسوا في معنى ساقته ومي فوق الجدول ومن النهر **قول** اعتبارا
للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان فان العرف عندهم ان الحق ليس يكون بينهما نصفين وحكمه العرف عند الاستساء
واجب **قول** والسجى يقوم سرت الاصل يعني لما كان الاصل هو الحق مسر كما بينهما ما سرتا فانه نصا كان
السجى وهو الحق مسر كما بينهما النصا سعالا لاصل ان لم يذكر لافيه الشكر فكان معنى قوله والسجى يقوم سرت
الاصل اي نصف السجى نصف الاصل كما لا مام اذا دخل المصروبي الا فامه مصر الجندی مقما وان لم يكن في
موضع الا فامه وكذا المولى مع العبد **قول** لانه حكم العقد اذا صار عليه فلا سعة به وصف العبد **قول**
وان سرت البين اي غير صاحب الذر واستحقاق غير صاحب الذر بالسرت يعني لو صح هذا العقد ادى
الى ان يستحق احد ما سرتا الخارج بالسرت دون صاحبه فاما اذا حصل التبرع وز الجذب عكاف الاول فان
استحقاق رب الذر ليس بالسرت بل لانه ناء ملكه **قول** فلا سى للعامل لانه ان كانت احارة فالواجب العبد
الصحيح المسمى وهو معدوم فلا يستحق غيره وان كانت شركة فالشركة في الخارج لا في غيره فلا يستحق غيره **قول**
خلاص ما اذا فسدت المزارعة ولم يحز سنا فانه يجب اجرا مثل الدية وقوات الخارج لا منجز وجوبه في الدية
قول ولو كان الذر من رب الارض فله العامل اجر ماله لان اذ على مقدار ما سرت له في المزارعة لرضاه يستوف
الزيادة وعند محمد رحمه الله اجر ماله بالغاما بلع وقد مر في الشركة **قول** ولو جمع بين الارض والبقر الى اخره
على العامل اجر ماله الارض والبقر لانه استوفى مسفحة ارضه وبقره حكم عقد فاسد وصل لانه اجر ماله
الارض مكر وبه فاما البقر فلا يجوز ان يستحق جند المزارعة حال فلا اسعقد العقد عليه صححا ولا فاسدا
وجوب اجر المثل لا يكون بدون اعتقاد العقد والمناقص الاستقواء بالاعتقاد والاصح ان عقد المزارعة

من جنس الاحاقن لما عرف منافع البقر حوزا استحقاقها للعقد الاجان فسعد غله باعتقاد المزارعة
نصفه الفساد ويجب اجر ماله كما يجب اجر ماله الارض **قول** طاب له جمعه اى جمع الخارج والاصدق
شئى حذ لك لانه ناء ملكه حصل حراضة بخلاف ما اذا كان الذر من قبل العامل فعلى العامل اجر ماله الارض
ويرفع عن الخارج ودر بذر وما اعقوب باعزم اجرا لارض وبصدق الفصل لانه فضل ربح خرج من ارض
غيره ما جاز فاسد وان هلك الخارج في هذه الصون او لم ينبت لارض سينا فللعامل اجر ماله كذا
في الدخيرة وذكر سراج الاسلام خواهر زاده في الفرق بين الفصلين فقال وجب الصدق بالعادة
متى تكن الحصة مسفحة الارض لم يوجب مئى يمكن فعل العامل لان الغل هو البذر وهو المستوفى بصل
بالزرع حقيقة لان البذر لما وجد انصفى السجى انما يكون بصل الحدول ذلك معنى انصفى فلم يصل
حقيقة وان اتصل حكمها والحكم الميمسب الفساد في مسفحة الارض اتصل بالخارج حقيقة وحكم لان
مسفحة الارض متصل بالخارج من اناسب الى فله ادراك **قول** واذا عدت المزارعة فاستمع
صاحب البذر من العمل بحكمه اعلم هذه المسئلة من نصف المزارعة فانه لا زمة من قبل البذر له
رحمته حتى لا يملك النسخ الا بعد زرع لانه من قبل ماله يدور قبل القاء البذر في الارض حتى يملك النسخ
من غير عذر ورحمته البى البذر في الارض بصر لانه حرا كائن **قول** ولو اسعق رب الارض البذر
فله ومذكور المزارع الارض فله شئى في عمل الكراب لان عمله انما يقوم بالعتد والعقد فومه عن حراج
ولا خارج بعد فلو هذا الجواب الحكم فاما فيما بينه وبين من به فله ان يعطى العامل اجر ماله
لانه انما استغل فامه هذه الاعمال يحصل له بنفسه حراج فاذا اخذ الارض منه بعد غره والغرور
مدفوع صفى بان مطلب رضاه **قول** لانه انما العتد في السنة الاولى سراعاه الحق في المزارع
وحق البوربه وفي العلق ابطال الحق العامل اصلا وكان الابقاء اولى اما في السنة الثانية والثالثة فلا حاجة
الى الابقاء لانه لم يستحق الحق للمزارع في سعى بعد فعلنا القياس **قول** ومدر الوجب في الاجارة وهو قوله
لانه لو بقى العقد بصر المسفحة المملوكة الاجرة المملوكة لغير العاقد الى اخره **قول** لما سبه وهو قوله
لان المنافع انما تقوم بالعقد الى اخره **قول** فادح اى يصل من وجه الامر اسله **قول** وليس للعامل
ان يطالبه بما كروب الارض وحفا لانها شئى لانه لا يجوز ان يطالب المسمى وهو الخارج لانه معدوم ولا يجوز
ان يطالبه باجر المثل لانه انما يجب عند فساد العقد ولم يفسد **قول** واذا انصفت مدة المزارعة
والربح لم يدرك كان على المزارع امر مثل نصف الارض لصاحب الارض الى السجى لانه استوفى مسفحة
نصف الارض لربه حصته فاما الى وقت الادراك وهذا لان المدة اذا انصفت فله السجى العقد الا
ان في فله ضررا فنعنا العتد الاجرا كفى الاجان **قول** والسفحة بصل اجرها السفى والحفظ والبسبه
والعلف وغير ذلك على الزرع عليه ما علم مقدار حوزة ما حتى يستحصل الزرع لانه علم مال مشترك

حاشا ان يفتقر اليها المدد واستحقاق العمل على العامل بما كان في المدة بالحق ولم ينق **قول** خلاف
ما اذا كانت قد بالموت لانه اذا كان يورد مسئلة على خلاف المصلحة الاولى في وقت الانقضاء بان يفسخ عقد
المزارعة قبل وفاته وهو في الموت لان الانقضاء في المزارعة قبل المدة لا يكون الا في صورة الموت ثم هي
مخالفة لمصلحة انقضاء المدة في احكام بلية وهي حوب لاخر الارض والاشراك في السعة والاشراك في العمل
حاشا ان يجرى من نفسه من الارض على العامل لان الحق في صورة الموت يعني بينهما سقاء المدة ومصلحة
الارض كانت مسجلة له في المدة **قول** وان انفق حدها عند ان صاحبه وامر الفاضل فهو منطوق فان
قلت هو مصطر في هذا الاتفاق لا نه محي عن نفسه فلا توصف بالتبرع قلت هو غير مصطر في ذلك لانه
يمكنه الاتفاق بالباقي لانه غير محي عن الاتفاق وكان منطوقا **قول** ولو اراد المزارع ان اخذ يدي
الى اخره فان قلت كان في هذا اصرار المزارع وفي تلج المزارع الرزق لا اصرار لرب الارض ايضا فهو نفسه
من الخارج ومع ذلك جاز له قلعه قلت انما اخلف حكم قلعهما لاختلاف المعنى وهو ان المزارع لو لم يطلع الزرع
سلم لرب الارض حرم من نصف الارض ثم هو مع ذلك كان المطالبة بالفلح مستحقة فاصدا الى اصرار المزارع
فمرد عليه مقصده فاما المزارع فهو ان الزرع انما كان يترك للرفع الضر عنه ودرضى التبرام الضر ولا نه نظر
لنفسه وفي هذا من وجه فانه مع طرح التبرام اجر من نصف الارض محام الى لا يني نصه بذلك لاختلاف ذلك
قول هذه الحماز ان هو قوله اطلع الزرع او اعطه حقه نفسه او انفق ايت **قول** لما ساء وهو قول ان
المزارع لما امسح الى اخره **قول** المحصا يصح الحاء وكسرها لغيره في مريهما في قوله تعالى انوا حقه يوم
حصاده **قول** هو ان يرفع الزرع الى السدر والكسرة **قول** والدياسع الطعام ان يوطا بقوام الدواب
او يترك عليه المدد وسن حتى يجرى حتى يصير تبنا **قول** فان سراطه في المزارعة على العامل فسد في الاصل
في هذا النوع انما اذا سراط في المزارعة على المزارع او على رب الارض بالسخن اعمال المزارعة ففسد لانه سراط
لا يفضيه المزارعة وفيه مسفعة لاحدهما وسله بوجب فساد العقد لان المزارعة سعة اطار والاطار
يفسد به واذا سراط فيها ما كان من اعمال المزارعة انفسد المزارعة لانه سراط يفضيه المزارعة وسله
بوكلا العقد والفاصل بين عمل المزارعة وغير عمل المزارعة ان كل عمل يستعمل في المزارعة فهو
من عمل المزارعة وكل عمل لا يستعمل في المزارعة فهو ليس من اعمال المزارعة **قول** وعن لي يوسف
انه يجوز وروي اصحاب الاما لي يوسف ان المزارعة مع سراط الحصاد والدياسع والبذر على
المزارع جازنه قال القصة او يترك البليح كان محمد بن سلمه وعنه مساجح بلخ رجم الله بفتور بحواز المزارعة
مع هذه السراط لا بها معاملة فيها من الناس لو سراط الحصاد في الزرع على رب الارض لم يجز اجماعا
لانه لا عرفه **قول** لانه ما لا يشترك سماء مسير كابتد القصة باعسار ما كان ماء والله اعلم

المساقاة كان من حق المساقاة

ان يقدم على المزارعة لكسره فابلهما ما حواز ولورد الاحداث في معاملته التي صلى الله عليه وسلم باهل خمر
الا ان شدة الاحصاج الى فان احكام المزارعة للمعاد لكسره وقوعها في المبدأ ان موجب بغيرها المساقاة مساع
من السقي وهي المعاملة في الاشجار بخلاف الخارج منها وذكر في صاوي فاضل خان رحمه الله وسائر طبعها اربعة منها
سان نصيب العامل وان سكتا عن نصيب الدافع حار اسحقا لما في المزارعة ومنها الشربة في الخارج كما في المزارعة
ومنها التخلية من الاشجار والعامل منها سان الموت فان سكتا عن الموت حار اسحقا **قول** والكلام في
الكلام في المزارعة وسراط سمة الجرم مساعا او سراط جز معن يقطع السيرة وقال السافعي ما لك رجمها الله المعاملة
جائزه ولا يجوز المزارعة الاسعا للمعاملة وسراط السعة عند ما لك رجم الله لا يكون الا في اصل حقا السح لانه يحق
السعة والمعاملة انما يصح عند اذا سراط السقات كلها على العامل لانه سراط العمل لهما مال الاصل هذا المضار
والمعاملة اسسه بالمضاربة من المزارعة فان في المعاملة السيرة في الزيادة دون الاصل وهو التخلية كما في المضار
الشربة في الرخ دون راس المال في المزارعة لو سراط في الفصل دون اصل المدة زمان سراط رفع البذر من الخارج
لم بحر العقد صححوا المعاملة مقصودا ولم يجوزوا المزارعة الاسعا في ضمير المعاملة وقد صحح العقد في السقي
وان كان لا يصح مقصودا كالوقوف في المسقول سجا لوقف الحقار وسح السيرة بمساحة الارض **قول** يقع
على اول عمر محج اي في هذه السنة لان لا دراك التمر وما معلوما عادة والنايت عادة كالنايت سراط فاضات
المدد معلومة وان يقدم او يخر في ذلك سيرة لا تقع سيرة المنازعة عادة ومما بان العقد سنا والاول
وفما دراك ذلك سيرة فلا سيرة لا بالمسفن حتى اذا لم يحج التمر في تلك السنة انصت المعاملة لان العقد سنا
الا ذلك القدر من المدد فكانها انصاعا ذلك خلاف المزارعة فان اخر المدد مع محمول الجهاد اولها لان ما يورع
في الحريف يدرك اخر الرسخ وما يورع في الرسخ يدرك اخر الصنف وما يورع في الصنف يدرك اخر
الحريف فلجها له وقت ابتداء عمل المزارعة بصيرة وقتها به محمول وهذه كجها له مفضية الى المنازعة
فلهم الا حور العقد لا يبار المدة **قول** بخلاف ما دفع المصغر ساقا على ولم يسلح التمر بمعاملة على
ان يقوم عليه وسعيه فما خرج فهو بينهما نصفان فهي فاسدة الا ان يتسنا المدد لان السقي سقاوتك
سقاوت الاراضى بالهوى والضعف فان يتسنا مدد معلومة صار مقدار المعهود عليه من عمل العامل
معلوما بحوز وان لم يتسنا مدد لم بحر **قول** وبخلاف ما اذا دفع بخبلا او اصولا طبية على الرقوم عليها
وسقيها حتى يذهب اصولها وينقطع ثمرها على ان الخارج منها فهي فاسدة لانه لا يقطعها بها به
معلومة عادة وجهها له المدد في المعاملة بفسد المعاملة **قول** او اطلق اي دفع اصولا طبية
ولم يعل حتى يذهب اصولها فمقع المعاملة في التخلية على اول عمر محج وفي الرطوبة على اول عمر محج
اذا كان للرطوبة معلومة واما اذا لم يكن للرطوبة معلومة فلا يجوز **قول** ويجوز المساقاة
في التخل والسقي والكرم والرباط اصول الباديجان وقال السافعي رحمه الله لا يجوز المعاملة الا في الكرم

والنخل لان جوارها بالانوار واما في النخل والكروم وهو ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
محمدا ولنا ان جوارها للحاجة وهي نعم الكل اهل خبر يعملون في الاستحار والرباط ايضا ولان اصل في
النصوص التحليل خصوصاً على اصله فانه يقول به ولا يشرط اقامه الدليل على هذا النص في الحال ما هو
وعدا وان كان لا اصل في النصوص التحليل لكن لا بد من اقامة الدليل على ان هذا النص في الحال ما هو
دعوى في صرح الحكم المعاملة على النخل والكروم باعتبار ورود الارض فيها العلم ان الارض الحلال كون اصل النصوص
التحليل يظهر في مسلة الخمر ان حرمة الخمر معلولة بناء على ان هذا الاصل عند وقد قام دليل التمسك وهو صفة
الحامر وعندنا غير معلولة لانعدام الدليل على النص في الخمر معلولة بناء على ان الدليل على انه غير معلولة وهو قوله
صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لحبسها وانما ان حرمة تحليل النصوص بنوع العلة ومما العلة المسبوبة
والعامة فظهر ان هذا الخلاف في الذهب والفضة في حديث الربوا انه هل يحللك الممساة ام لا وعندنا بصر
وان كانت قاصرة وعندنا لا يصح فكان وجه العلة عندنا ان الكفر فلاجل ذلك قال رضي الله عنه سيما ان
خصوصاً على اصله **قول** وليس لصاحب الكرم ان يخرج العامل من عذره وكذا الدليل للحامل ان يترك العمل
بغير عذر بخلاف ما لو دفع المذرة والارض بزارعة لا في العاء بذر في الارض بلاف ملكه فله ان يرضى به
وهنا الاحتياج في الكرم في العاء الحق الى بلاف شيء مما له فله من العتق من الحاشي في لا يفرده واحد منها
بصحة الاعتذار كسائر الاجازات وهذا معنى قوله خلاف المزارة بالاضافة الى صاحب المذرة **قول** وسئل
المسافة بالموت لان رب الارض استأجر العامل بعض الخارج ولو استأجره بدارهم بطلت الاجازة بموت
احدهما اهمامات فكذلك اذا استأجره بعض الخارج **قول** فان مات رب الارض الخارج بسرا سبب
المعاملة فمات ساو كان الشريك فيه رب الارض العامل بصفته في الاستحسان لا يفسد للعامل
ان يقوم عليه كما كان يقوم حتى يدرك الممراة ذلك ووجه رب الارض لان في ابقاء الحق بموت رب
الارض اضرا بالاعمال ابطالاً لما كان مستحقاً ليعقد المعاملة وهو ترك المماراة في الاستحار الى وقت الادراك
واذا افسد العقد بكلف الحداد قبل الادراك فيه ضرر عليه ولما حار بعض الاجان لدفع الضرر لان
مخوفاً بها ولها دفع الضرر او **قول** ولو التزم العامل الضرر بان يقول يا احد نصف البرقة ذلك
لان العاء العقد لدفع الضرر عنه فاذا رضى بالتزام الضرر افسد العقد بموت رب الارض لانه الملك
الحاق الضرر لورثه رب الارض فثبت الخنا للورثة من الاستياء والتمسك المذكور في المتن **قول**
وبعدنا نظره في المراجعة وهو قوله وان اراد المراجعة ان ما حذر بعلا الخرج **قول** لانه
الخطر من الحاشي الى جانب رب الارض جانب رب العامل لا في حصل مقصودهم وبود حقتهم
قول وهذا خلافه في حق ما كان له الى قوله لان يكون وانه في الخنا وهذا جواب لا يسكال التقدير
وهو ان يقال خنا والسرط لا يورث فكيف ثبت الخنا لورثه العامل فقال هذا ليس باب يورث

الخنا بل يار خلافه الوارث فيما هو حق ما الى مسجحه وهو ترك المماراة على النخل الى وقت الادراك الى اخر
قول لان السحر لا يجوز استحسان خلاف المزارة في هذا لان استحار الارض صحيح فان حشر شري
زوعا في ارض مده معلومة حاز ولو استأجرها الى وقت الادراك حب احرام الممل ما السحر فلا يجوز استحسان
حتى لو استأجرها واغلى روس الاستحار الى وقت الادراك لا يجب عليه اجر واذا اظهر هذا
الفرق بيني عليه فرق اخر وهو ان العمل هناك عليها محسب ملكهما في الزرع لان رب الارض لا يستوجب
الاجر على العامل لا يسو حجب عليه العمل بنفسه بعد انتهاء المدة وهذا العمل على العامل في الكل
لانه لا يستوجب رب النخل عليه اجر ان بعد انقضاء المدة كما كان لا يستوجب عليه ذلك قبل انقضاء
المدة فيكون كلمة على العامل الى وقت الادراك قبل انقضاء المدة **قول** السعف جزيره النخل الذي
سقف منه الزيل والمراوح **قول** ما ويل احداهما ان يشرط العمل مده فيكون عذرا من جهة لانه حذر
عليه استيفاء المعهود عليه **قول** ومن دفع ارضاً مضافاً الى رجل سبب معلومة على غيرها
كلوا وسجرا او كرمها على ان يار الله تعالى من يحل او سحر او كرم فهو بمنزلة بصفان في على الارض بينهما
بصفان فهذا كله فاسد لا سراطهما السركة فيما هو كان حاصلاً في السركة لا يعمل وهو الارض فان
عزسها واحرجت بمراحمج الممر الغرس لرب الارض وللغارش فمعه غرسه واجر مسله فمما عمل لانه
استأجره ليجعل ارضه سبباً بالآلات بنفسه على التكوارجوه بصف البستان الذي اظهر عمله وبالاته
فيكون في معنى فعز الطمان النهي عنه فيكون فاسداً ام الغراس من مال ائمة كانت للعامل في حوز
رد هاعليه لان اتصال الارض بغيرها مستمها مع اجر مسله فمما عمل لانه استأجره عوضاً ولم سلم
له ذلك فيستوجب اجره لانه يكون مسيراً بصف الغراس من بصف الارض الغراس محموله
فلا يجوز **قول** وفي محرمها اي في محرم حوا هذه المسئلة وهو قوله ومن دفع ارضاً مضافاً الى قوله
لم يحز ذلك طريق خراج ليل اخر في جواب هذه المسئلة بان هذا العقد لا يجوز سوى ما ذكرناه من الدليل
الذي ذكرناه طريق وهو قصر الطمان وكان سلوكاً بطريق الاستحار بعض ما يخرج من عليه وهو ان يكون
بصف البستان للعامل فكان بمنزلة قصر الطمان وهذا الطريق هو الاصح واما الطريق الذي
احال على كفايه المسهي في محرمها فانه لا يجوز فهو طريق سبب رب الارض بصف الغراس للعامل بمقابلته
بصف او سراه وجميع الغراس بمقابلته بصف الارض بصف الخارج فكان عدم حوا هذا العقد
هناك لهما له الغراس بصفها او جمعها لا لا يحسب الغراس الذي هو في معنى قصر الطمان وذكر
سمس الائمة الشخصية احمد الله سان هذا في باب الاجارة الفاسدة من المبسوط ما واه

هذا وهو الذي يحصل المقصود وما هو الاستماع بالحكم في المال مع اطلاق الموجود وهو ان يورث
وهو الذي يحصل المقصود وما هو الاستماع بالحكم في المال مع اطلاق الموجود وهو ان يورث

عند بقدر علمه **قوله** ودح ما حرك في سفره اخرى كل لان التسمية على الديكة لا على الاله
والديكة لم تبدل حتى اذا اصبحت ساه وسمي بركها ودح ساه اخرى ترك التسمية عليها لاجل
ولورمي ساهها الى صدر وسمي فاصاب صيدا اخر او احد سكنا وسمي بركه واحد سكنا احرا وارتل
كله الى صدر وسمي بركه الى صدر وذلك الصدف اخذ غيره حل لودح ملك الساه م دح اخرى
بعدها وطن لير ملك التسمية بكفه لاجل لوسمي على سهم م رمي غيره صدف لودح **قوله** احدها
ان يذكر موصولا لا معطوفا ففكره ولا يحرم الديكة بحران يقول سمي الله محمد رسول الله ويقول اللهم
يعمل من فله لان السر لم يوجد فلم يكن الدح واقع له ولكنه بكرة لوجود الوصل صون كوالقران
ظاهر وذلكت موصو بصون الحرام ففكره وباسها ان يذكر موصولا على سبيل العطف والخبركة
بحران يقول سمي الله واسم فلان او سمي الله وفلان او سمي الله ومحمد رسول الله ومحمد محمد محمد محمد
لانه اهل به لغبر الله وقال تعالى فما اهل به بخبر الله قال صلى الله عليه وسلم موطن لا اذكر منها
عند العباس وعند الدح وبالمها ان يقول موصولا عنه صون ومعنى ان يقول في التسمية ان يصح
الديكة او بعده وهذا لا بأس به لانه علمه كان يقول جد الدح اللهم يعمل هذه عن امه محمد من سجد لك
ما لوجدانه وفي السلاخ والسرط هو الذكر الى الصل المحرر لقول ابن مرقود رضي الله عنه جرد والتسمية
عند الدح **قوله** والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الذكاه ما بين اللبنة واللحمين وما بينهما ما هو الحلق
كله ولان المقصود اخراج الدم المستفوح من المذبح واما ما يكون منه بالقطع في هذا المحل لانه
مجمع العروق المحرى فصار حكم الكل احدا والعروق التي يقطع في الذكاه اربعة الخلقوم والمرى
والودجان لقوله صلى الله عليه وسلم افرق لا وداج مما سئت وهي عروق الخلق في المذبح فساو
الكل لان هذه العروق معهوده فانصرف اليها لان الحمل على الحسن ليعذر صرفه الى المعهود وقيل هي
جميع مسرف الى لثنت سناول الودجان والمرى بطريق المغلب بلزمت من ذلك لا يقطع الخلقوم
امضا ليعذر قطع هذه اللبنة بدون قطع الخلقوم والمالت امضا كالبايت صا و ظاهر حجه
على السافعي رحمه الله حسب قول يقطع الخلقوم والمرى وكل ان لم يقطع الودجان لانه لا يحى
بعد قطع الخلقوم والمرى وما ذكره الله حيث شرط قطع الكل لاطلاق الحديث عندنا ان يقطعها
حل وان يقطع اللبنة منها اي لثنت كان عند لي حشفه رضي الله عنه حل وهو قول لي يوسف اوله وعنه
انه سارط قطع الخلقوم وعنه انه سارط قطع الخلقوم والمرى واحدى الودجان عن محمد رحمه الله
انه لا بد من قطع الكل احدا من هذه الاربعة وهو رواية عن لي حشفه رضي الله عنه لا كل واحد
اصل نفسه لورود الامر بقطعه فصار لكل واحد من هذه الاعشار الكل من كل منها ولها ان
الاباحم معلق يقطع هذه الاربعة بعضها الى بعض ويطع الكل بل لغبرها وهي اسالة دماء المستفوح

على سسل السرة عنه وهذا المعنى حصل بقطع الاكثر فوجب ليعوم مقام الكل كما قام في كثير من الاحكام
بما دماغ الرقادة التعدد لان ما حشفه رضي الله عنه يقول واقطع اللبنة اي لثنت كان يحصل
هذا المعنى فلا حاجة الى سراط غيره وهكذا قال النوسن في رواية وسراط الخلقوم في رواية لانه اعظم
فكان اصلا فلا بد منه والخلقوم والمرى واحد الودجان في رواية لان الخلقوم محرى النفس والمرى محرى
الطعام والماء فلا سويت احدهما من باب الاخر والودجان محرى الدماء فسويت احدهما عن الاخر وفي
المبسوط الذكاه ما بين اللبنة واللحمين وهكذا اللفظ الحديث رواه ابن المسيب المراد محل الذكاه
عند الاحشاء وفيه دليل على ان على الخلق او وسطه واسفله في ذلك سواء لان الكل المعنى المطلوب
في الذكاه سواء وقوله وفي الجامع الصغير لا بأس بالدح الى اخره واما اعاد لفظ الجامع الصغير لان
منه وبين رواية المبسوط اخلافا من حيث الظاهر فان رواية المبسوط بمعنى الحلق فما اذا وقع الحلق
صل الحقة لانه وان كان صل العدة فهو بين اللبنة واللحمين فحل ورواية الجامع الصغير بمعنى
ان لا يحل لان على رواية محل الدح الحلق فما وقع الدح صل العدة لم يكن الحلق محل الدح فلا يجوز فكانت
رواية الجامع الصغير معناه لاطلاق رواية المبسوط فكان المراد من اطلاق رواية المبسوط بان
الذكاه ما بين اللبنة واللحمين المعنى وهو ان يقع الذكاه في الحلق بعد ان يكون ما بين اللبنة واللحمين وقد صرح
في الدرر بان الدح اذا وقع اعلى الخلقوم لا يحل وقال في صاوي اهل سمي من ذكاه في شاة في ليلته ظلمه
اعلى الخلقوم او اسفله منه لا يحل اكلا لانه دح في غير المذبح لان المذبح هو الخلقوم ولكن ما ذكر من رواية
بعض الائمة كالف هذه الرواية حيث قال سئل عمر دح ساه بعثت عنده الخلقوم مما يلي الصدر وكان يحسب
ان سمي مما يلي الراس او كل ام لا قال العوام من الناس ليس هو معذروا وكذا كلها سواء بعثت عنده مما يلي
الرأس مما يلي الصدر لان المعنى عندنا قطع الاوداج ووجد وجد وكان يعني بعض الائمة بهذه الرواية
فان قلت هذا النوع من المسكر كالف رواية الاصول السعي والاسات فان الجمع المحلى بالالف واللام حكمه حكم
المفردة ولا سعي له حكم الجمع كما في قوله تعالى لا تحل لكم النساء من بعد وكذا في الاسرى العدد وكذا في الاملاك
بحوله صلى الله عليه وسلم سهاوه النساء حائرة فما لا يسطع الرجال النظر اليه براد به الحسن فساو
الاول وهو الواحد قلت نعم كذا لانه قد راد به الجمع على حقيقته كما في قول المراه جالغني على ما يدعي البراهم
براد به الجمع مرة وبراد به الاول هو الواحد مرة وهما على الجمع للاحصاء في موضع الحرمة وفي
موضع السفى من المعنى وغيره الاحصاء في العمل بالجمع بالاول اما ههنا الاحصاء في العمل فلان هذا الجمع وهو
الوداج على طريق المغلب للخلقوم والمرى الودجان لم يكن يظهر الجمع من العدد والنساء لما ان افرادها
لست بمحى **قوله** اما الخلقوم عالف المرى في محرى الحلق والماء والمرى محرى النفس فحل هذا عاكس بل
الخلقوم محرى النفس والمرى محرى الحلق هكذا في الاضاح وذكر في المغرب المرى حمر الطعام والسرط محلى الخلقوم

للمنفرد **قول** خلافاً إذا قطع النصف لأن الكبرياق يعني الأكبر من البثلث العام معناه الأربع ما وفاته إذا ركن
الإنسان غير مقطوع فيكون الباقي أكبر من شرطه للحل وهو البثلث فإن لم يقطع أيضاً الكبرياق من شرط
قطعه للحل فلبت أعسار الأكر في المبروك ولما كان أعسار الأكر في المقطوع ترجيحاً للمحرم ويمكن أن يقال المراد الأكبر
من الواحد ما في محرم لأن المرخص برك الواحد لا غير وقوله في المتن فكانت لم يقطع سوا احتياطاً لحال المحرم كأنه
جواب لهذا السكال **قول** ولأنه يعني أن الذكاه فعل شريع وهذا غير مشروع فلا يكون ذكاه كالودع في
المبروع ولما قوله صلى الله عليه وسلم إن الدم ما سئت وكل المراد ما روى غير المبروع فإن الحسنة يستعملون
في ذلك سبهم وطفور سبهم صل البرع لأن المبروع اله يحصل به سبيل الدم النحس فيضار كالحجر والحد كالأغصان
المنزوع لأنه يصل بالصل فيكون في معنى المحقة وإنما لم يذكره لأن الذكاه غير الدراج وطفرة وسنه منه ولأن فيه
زيادة تعدت على الحيوان وقد أمر بالاحسان في الذكاه فقل صلى الله عليه وسلم إذا حتمت فأحسنوا **الدمية** **قول**
لقد ردت أن يعتبها موات فإن فلتت أمانها بما يكون عند حداد السفر إذا علم المقصود بالذبح مائة مائة أحد
السفر للذبح فالشاه أو المقوم فيها نحن فيه لا يعلم أنه يدعيها لأنه لا عمل لها فكيف يكون هذا موات فلتت نعم كذلك
إلا أنه ذكر في المبسوط في هذه المسألة أن الحيوان يحرق ما أراد ما كاجاء في الحبر اهتت الهامم الأغنى ربيعة
خالها وراقتها وحسها وسفادها فإذا كانت تعرف ذلك هو حد السفر من يد ما كان فيه زاده اللامم يحتاج
البه **قول** الحار عطف اسفوح في حرف عظم الرقة عند المصلد العصب والضم لغيره في الكسر **قول** على ما مر
أي في أول الذبح وهو قوله والباقي كالبدن الأول إلى آخره **قول** وكذا يردى في يديه الحرق الحرج امضا **قول**
لما سنا وهو قوله لأن ذكاه الاضطرابا انما صاد الله عند الحجر وهذا الذي ذكره فما إذا علم أن المتردى موات
مترقه وخرجه **قول** وفي الوجهين هما المسوحش المتردى **قول** وفي الكتاب أي المتردى **قول**
والمستحب في الأبل النحر وهو قطع العروق أسفل العنق عند الصدر والذبح قطع العروق في أعلى العنق في الحن
قول فالسحاب لمواقفة السنة المتواترة فانه صلى الله عليه وسلم يحرق الأبل ذبح البقرة وقال تعالى فضل الذب
والنحر أي الحروق وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقال تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
من البقرة لا تحم عليه وما سوى حلقته عليه لم يسلط ولا نحر وقها جمع في النحر فكان النحر في الأبل سهل فاما في
البقرة والعنق فالذبح أسهل من النحر في العروق في الذبح **قول** فوجد في طينها حسنا متام لم يوكل أسعرا ولم يشعر
عند ذبحه حسنة وزفر والحسن من ذبحهم الله وقال أبو يوسف ومحمد والساقعي رحمهم الله إذا تم خلقه أكل أن
لم يتم خلقه لم يوكل بقوله صلى الله عليه وسلم ذكاه الجنب ذكاه أمه أي ذكوه الأم مائة عن ذكاه الجنب التمسك أن
مثل هذا التركيب يدكر ما لسان أن الأول يعمل على الثاني ويقوم مقامه كما في قوله صلى الله عليه وسلم علم الرجل جليله
وعقله وزره أن علم يعمل على جليله ويقوم مقامه وعمله يعمل على ذره ويقوم مقامه وأما أن الثاني يعمل على الأول
ويقوم مقامه كقول العايل في وصف فلم المذبح لعار الأفاعي العايل لجانته يعني لجانته يعمل على العايل في

في الحاق الكار والمضار بأعدائه وتعمل على غسل الصافي في الحاق الملاء والمساواة ولما روى غير مراد ههنا
لأن ذكاه الجنب لا يعمل على ذكاه الأم ولا يقوم مقامها بالاجماع معني الثاني مراد بالضرورة وهو أن يحمل ذكاه
الأم على ذكاه الجنب في أفاده حله ويقوم مقامها ولا يوجب ذكاهه صلى الله عليه وسلم الذكاه ما ينسب إليه والجنس
من صلى الله عليه وسلم أن غسل الذكاه مخصص فيما ينسب إليه والجنس لا يوجب ذكاهه صلى الله عليه وسلم الذكاه ما ينسب إليه والجنس
لغير ذكاه الجنب بالضرورة ولما حل الجنب مع أن ذكاهه ليس بجنس ما ينسب إليه والجنس لا يكون جنسها مخصص فيه
فستطرق الخلاف إلى كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأنه محال وقوله أن مثل هذا التركيب ما لسان المعنى الثاني
فلما ألبسنا المعنى الثاني فلما ألبسنا المعنى الثاني هو سببه الأول الثاني كقولهم أو حنك أعناها وحده
حدها سوي لم يطمع لسان منك فمما قولها أنه حر متصل بها فلما علم لكنه مفرج بالحجوة فوجب أن
سفر ذكاه ذكاه خلاف سائر الأجزاء فإما لما لم سفر ذكاهه لم سفر ذكاهه لأن ما هو المقصود وهو اتصال الدم
المسفوح عن سائر الأجزاء وحصل ذكاه الأم ما في الجنب من الدم المسفوح فلا ينفصل عنه ذكاه الأم فلا
يذكي بذكاهها بالصبروت فإن قلت روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال قلت يا رسول الله أبا
يحيى الساقية ويدع البقرة والساة وحرق في طينها الجنب ليقنه أم يأكله فقال صلى الله عليه وسلم كلوه فإن سئتم
فإن ذكاهه ذكاه أمه وهذه الرواية لا يأتى فيها ما أحسب في حقه رضي الله عنه عن رواه جابر وهذا
قال الإمام أبو زيد لعل هذا الحديث لم يسلح أنا حسنة فإن قلت لا تأويل له فيه فلت هذا معارض له قوله تعالى
أو ذكاه مسفوحاً فإنه رجب وفي الجنب دم مسفوح بالاجماع فإنه لو حرق حيا ولم ينفصل عنه ماضيه من الدم
بأن ذكاهه موات لا يوكل فإذا أجمد الدم الرجس في أعضاءه مبرجانه وجب الاحتراز بالإحصاء عن جميع
أجزائه لأن الإحصاء واجب عن ماضيه من الدم المسفوح لأنه محرم ورجس لا يمكن ذلك إلا بالإحصاء عن كل
جزء منه ومحرم سائر كل جزء منه لا سائر أمه سائل الدم المسفوح الرجس المحرم بالضرورة من بقول احتمال
ما خلا أنه عن الحديث ما لم يكون حكم الحديث مسدداً بالآية وطعاً حسنة ولا يذكره سعد بن أن يكون الحديث متافراً
لأنه أسهل حكم إلا أنه حكم إلا أنه بالحديث أخلاقاً **قول** خلافاً للحرج في الصدر يعني إذا دعي إلى صدق فادماه
حب على سائرله وأن لم يحصل الفصل بين الظاهر والبطن على الهام لأن أصل الحرج مدور وهو في الحلقه سبب
لأن فصل كل الرطوبات فاقم السبب مقام المسبب عند الحجر وهذا أصل السبب لم يوجد ولن فلت
لما اكتمى أصل الحرج الذي هو سبب سبب الرطوبات النجسة للعذر وجب أن يسقط أعشاره أصلاً فهو باطل
لأن أصل الحرج لا يسقط بالعذر كما لو فصل الكلب الصدغ **فصل فيما حل الكلب وما لا حل** لما ذكر أحكام
الذناح وما سألوا بها ذكر في هذا الفصل فصل المأكول عن غير المأكول المقصود الأصلي من سببه
الذبح وهو الوسيل إلى الأكل وقدم الذناح لأنه شرط حل السائل في الحيوان والشرط مقدم على المشروط
قول فسأل سائل الطيور والبهائم لا كل ما له محل أو مات الحمامة لها محل البعير له مات البقرة كذلك

وقالوا المراد بالنار الخلق ما هو سلاح منها ما ان تصد بها والسبح كل محط الى اخره والبار من
السباع الاسد والذئب والتمرة والقند والتعلب والصبح والكلب السنور البري الاهلي والكلب
من الطير الصقر والنازي والنسرة الحفات الساهن الموير في الحرم الا بداه وهو طور يكون بالنار فان
يكون بالخلق والحيث هو ان يكون جلعه كما في الحشرات والهوام وقد يكون عارض كما في الجلالة ومعنى الحريم
كرامه باني دم كلاله وسعي هذه الصفات لدمه الالهيم بالاكل كرهوا لحم الفيل في نه دواب **قوله**
الرخم جمع رخم وهي طائر ابلق نسبة النسرة الحلقه المعان بالاصيد من صغار الطير كالانصافه وقال
الساجعي حمدا لله بول كل الضيق والصبب المقلب لعله تعالى قل جذفنا اوجي الى محرمنا الاله وليس فيها
هذه السلبه وغن طار رضي الله عنه انه سئل عن الصبح اصيدها فقال نعم فعمل بول كل لحم فقال نعم ولنا
ما وكننا والضيق والسلب من المساع على ما فسره واما الصبب فلما روي عن عاصه رضي الله عنها انه
اهدي لها صبي فسالته رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكله فكرهه فحاشا لساكنه ان يراى ان يطعم اياه
فقال صلى الله عليه وسلم اطعم من لا ياكل من الرسول من المودات والسلمحات من حجاب الحشمة وقال
الله تعالى فخرم عليهم الخناث **قوله** الحديث طار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر
عن لحوم الحمير الا هله واذن في الخيل ولا نسون طاهر على الاطلاق وسئل بول بول ما بول كل لحم فدل انه
ما كوك لا نعام ولا في حريمه رضي الله عنه قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة الاله سمعت
لسان المنه وقد من علينا بالركوب لم سنل الاكل لو كان ما كولا لكان لا ولي ما من منعه الاكل الاله اعظم
وجوه المنافع فيه بقاء النفوس والانس كالحكم للعدو ومن بان اعظم المنافع الى بان الادنى عند
اطهار المنه وهذا الاستدلال مقبول عن ابن عباس رضي الله عنهما فان قلت انما لم يذكر لانه يفهم الا على بذكر
الادنى في الطريق الا على قلت قال انما يصح اذا كان لسان بطريق الكنايه وما يحرم بصدده مثل النمانه الا ترى
الى قوله تعالى فما سببوا لانعام خلقها لكم فيها رفح ومنافع ومنها تاكولون ثم عطف عليه والكلب البغال
والحمير فلو كان المراد ما ذكرتم لا كفي بقوله والخيل والبغال والحمير من غير ذكر سبي من المنافع فلما قال لتركبوها
سبب الحكم في المعطوف عليه غير الحكم في المعطوف لان المعطوف حرام وان لدت رمله ولو حلت الرمله
حل ولدها ولو ولد الساه ان حلت من سب وولد الا تان المره من الحمار **قوله** وهذا عدم من صاحبه ودل
على باحته والاف موده لا بد من يكون سبب فاحرى الاصل يرى العاشق كحل ان يضل السبك اذا الحشمة
الماء بمصر حراد افاد امانا في البر بعد مات في غير موضع اصله واذ مات في الماء بعد مات في غير موضع معناه
وذلك سبب لموته وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما سالت لما هشا وروى الحمار وعمر رضي الله عنه كان
بولعا ماكل الحمار والاصابع السمك عندنا ان مات منه سبب فهو حلال كما ما جرد منه ومات منه بغير سبب
لاحل كالطافي الى الذي مات في الماء حيث ان من غير سبب وكذا اذا وجد في بطنها سمكه احرى ان يصور

الكان سبب لموته وكذا ان سلمها شيء من طير الماء او غيره وكذا ان مات في جمل الماء او جمعها في حطب لم يستطع
الخروج منها وهو بقدر على احدثها بغير صدقات فيها لان صق المكان سبب لموته واذ مات في السمكه
وهي بقدر على التخلص منها او اكل سنا القناه في الماء كله فمات منه او ربطها في الماء فمات او اخذ الماء وصفت
من الجهد ومات بول كل فان مات بحر الماء او برده بول كل في روايه لوجود السبب بموته وفي اخرى بول كل لان الماء
لا يسئل السمك حارا او اذا علم انه دبح ساه او بغيره فمات بول كل بعد الذبح او خرج منها دم محل ان لم يحرك ولم يخرج
الدم لا محل وهذا اذا لم يدر حيوته وقت الذبح فان علم حل ان لم يحرك لم يخرج الدم كالحرج اي لو خرج المنيحيه
او الموضوذه او المبروده او النطحة او الذي يدر الدس طنها وما حوته حل طاهر لذهب لعله ليعال الاله اذ كنتم
ولا تفضل في طاهر الروايه وغن على حريمه رضي الله عنه انه انما حل اذا كان حال يحسن يوما لا لوالدح لانه
اذا كان حال يموت سر حال يدرى ان مات بدمه او ما اصابه فدخل السمكه الحل غن لبي يوسف رحمه الله
انه اذا كان حال يحسن الكرام لولم لا الزكاه بول كل الا اقامه لدا لكرام الكلال عن محمد رحمه الله انه اذا
نفي حيوته الكرم حرمه المقطوع او داجه حل **الاكراه**

الاضحية

اورد الاضحية عقيب الذبايح لان كلامه ما سئل بالذبح حلا او حلا وحوا عن العبد الا ان لا ولي العبد في اوقاف
كلها والناش اخضر ايدا يكون المخصوص بعد العزم الاضحية ما يضحى بها اي دبح وجمعها الاضاحي بالاضحية
وصحاما كهدبه وهذا ما اعلم ان العرب الماله نوعان نوع بطريق المملك كالصدقات ونوع بطريق الاملاف
كالاعناق وفي الاضحية اجتمع المحسان فاما بقرات رافه الدم وهو الاف بم بالصدق بالحكم وهو يملك بم
بحاج ههنا الى بان الاضحية لخد وسرها وسرا بطها وركنها وسندها وسان وصف القدره فيها وحكمها
واما سان وصفها وما حوز وما لا حوز فمدكور في المتن اما لخد الاضحية اسم ساه ونحوها تدبح يوم الاضحي
واما ساه عاقل الاضحية اسم لحوان مخصوص وهو ابل والبقر والضان والمعر تسن مخصوص وهو التني
فصاعدا من هذه الاربعه والجبرع من الضان يدبح منه القرية في يوم مخصوص اما سارطها لتووعان سارط
الوحوب سارط الاداء اما سارط الوحوب المسان الذي يحلق به وحوب صدقة الفطر والوقت وهو امام
النحر واما سارط الاداء فالوقت المخصوص حتى لو ذهب الوقت سقط واما ركنها فدبح ما حوز ودبح
في الاضحية منه الاضحية واما سببها لعني سبب وجوب الاضحية الوقت لانها بصفاته الله وسكر وسكره
ويقال يوم الاضحي كما يقال يوم الحجه ثم اعلم ان الاضحية واجبه في الاضحي عند اصحابنا وعند الساجعي
سنه لم قوله صلى الله عليه وسلم اذا دابضحي سمك فلما اخذ من شعره واطفاه سنا والعاشق بالاراده ساني
الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم بلب كلب على لم يكسب عليكم الوبر والاضحية وضكوه الضحي وقوله صلى الله عليه وسلم
ضكوا فانها سندا سكم رهم عليه الله والاله الا يحل على المسافر فلا يجب على المقيم كالعنه وهذا لانها الاوقاف بان
المسافر والمقيم في العبادات الماله كالزكوة وصدقة الفطر لانها ستوان في ملك المال وانما بغير فان

في الدخ في المسافر بحقه المسبقة في الاداء بالنذر معبر ما قال اصحابنا قوله صلى الله عليه وسلم من وجد
سجدة ولم يصح فلا يعرف من صلاتها والحاج من هذا الوعد لا يكون الا بترك الواجب وقوله صلى الله عليه وسلم
من صلى الصلوة فليعد اضعفها والامر بعد الوجوب قوله ضحكوا دليلنا انه امر بعد الوجوب
قوله فانها سنة اسم لا يوجب الوجوب لان السنة هي الطريقة في الدين واجبة كانت او غير واجبة وهي غير
مكتوبة بل هي واجبة فالمكتوب ما يكون فرضا كغير جاحده وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مخصوصا
بكون الاضحية مكتوبة عليه ولان هذه قرينة لضاف اليها وصفا فقال يوم الاضحية فيكون واجبة فيه
كالجمعة وهذا لان الاضحية بذلك على اختصاص واما لو حذفت واما لو حذفت ظاهرا اذا كانت
واجبة فيه لان الوجوب يفتي الى الوجوب بالنظر الى جنس المكلف لحوازا ان كونه واجبا على الواجب
ولا يصح الاضحية ما عدا حوازا لاداءه فانه لا يصوم كوز في سائر السهورة والمسيحي يصوم السهورة رمضان
وانما لا يجب على المسافر لان الاداء يختص بالساعات يسوق على المسافر استصحابها في السفر ويعتبر بمضي الوقت
فلدفع المسئلة لانه كالمجمعة بخلاف سائر العبادات المالمه وجاز ان يكون المراد بالاداء فبارك في القصد
الذي هو ضد السهورة وكان معنى قوله عليه السلام من راد ان يفتي اي حصة الضحية التي هي واجبة كقول من
اداد مسك الجماعة فليغتسل لا الحيرة لانه غير محرجا جماعا وهذا لان في الوجوب العبرة بنسوخه بالجماع
ومضى في حقه بدخ في وجب كانت في صدر الاسلام ولا دليل على نسخ الاضحية **قول** الاضحية واجبة محتلة
ان يراد بها الضحية على حذف المضاف كقوله تعالى الحج اشهر تعالونات اذا الافعال بوصف
بالوجوب ومحتلة ليراد حصةها اذا اعان بوصف بالحج فموصوف بالوجوب ايضا ومن سبب الاضحية
الراس من قبل الوقت كما مر في الحجة لانه اقرب ماله بصفة الى الملك الاسلام اذ اقرب الامن المسلم
والاقامة والسائر لما بالان **قول** وهو ظاهر الرواية والفتوى على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان
قول ولا يجوز عن كاشه بناء على ان يورد السور منع المصنف في ساقا تمنع الزيادة كسلا على من الفائد
قول ولو استعملوا احزا فالاحوز بناء على ان في القسمة معنى التملك فلم يحد ذلك بحازنه عند وجود الجنس
والوزن ولا يجوز التحليل لانه في معنى الهبة وهبه المسارع فيما تقسم لا يجوز **قول** والاستبراك هذه
صفته اي السبع بطريق المول **قول** وبكره الاشارة الى السري لما بنا اذ اذبه قوله لانه اعداه للقرية مع
غيرها **قول** وما رواه محمد بن علي ما لكان السافر حتى جهها الله في نفي الحوا بعد الصلوة صل غير الامام اذ اذبه
قول صلى الله عليه وسلم ومن خرج بعد الصلوة فقدم نسكه وهو عجمية بلسا ولا قبل بحر الامام وما بعد
قول احزاء استحسانا فبذنه لانه لا يحرم فاسا وذلك لان عسار حانت اهل الحماة مع الجوار واجبار
حان اهل المسجد يجوز ذلك في العبادات بوحدة الاحباط **قول** وصل هو طار فاسا واستحسانا وقوله
اساره الى الحكس يعني لوضحي بعد ما صل اهل الحماة حوز فاسا واستحسانا وان لم يصل اهل المسجد والمرتق

منها ما وان المسنون في الحد الحرج الى الحماة واهل الحماة مالم الاصول وقد صلوا في حوز فاسا واستحسانا
ولو كانت البلد مملوك لا يصلي فيها صلوات الحد ما لعدم السلطان او لعلته العسة فانهم يصحون
في اليوم الاول حد الزوال لان صلح ذلك الصلوة سر جرة وان كانت الصلوة اما سهوا او عدا حار لم يصحبه
في اليوم الاول حد الزوال خرج الامام الى الصلوة من الحد وبعد الحد ان حد الزوال في النوبات الوقت المسنون والصلوة
في الثاني الثالث على وجه القضاء **قول** وبني طائفة في طاسا نام يوم الاضحية وهو العاسر في الحج والحاد في غير
والثاني عشر فدخل في رطوخ الفجر من يوم النحر لانه سترط بعدم الصلوة على المصحة في حق اهل البصار
قول وكور النحر في النما في لسا الى امام النحر اذ به ليلتان متوسطان لا غير فلا يدخل البلد الاول
وهو ليلة العاسر في الحج والبلدة الرابع من يوم النحر **قول** من المصدق من الاضحية لانه باق
واجبة وهو على ظاهر الرواية او سنة اي على غير الطاهر **قول** كالمجمعة يعني بعد فواتها طار او الجامع بينهما
من حيث القضاء وجب عليه عتس غير جلس الاداء **قول** ولا يصح العتس الى اخره لما ذكره بحوزة الاضحية
شيخ في بيان ما لا يحوز به الاضحية والاصل في هذا ان العتب الناحض مانع لقوله تعالى لا يتمموا الحج منكم
تفقون والعس من الحب مانع لان الحوا ان لما يكون من الحب المسير والسري لا اترك في لهما **قول** والسري
الحج ومنه نهي ان يصلي العتس التي لا تسمى لغيرها من سري عتسها **قول** ويرى عنه الربيع يعني اذا كان الزاذهب
على الربيع لا يحوز لان للربيع حكم الكمال **قول** ويرى البليث يعني اذا كان الزاذهب للبلث لا يحوز وان كان اقل من البلث
عوز بنا على ان النبي صلى الله عليه وسلم سمي البلث **قول** وصل معناه قولي قريب من قولك اي قولي الذي هو
القول الاول وهو الاكثر من البلث مانع ما دونه كان اقرب الى قولي اني يوسف الذي هو ان الاكثر من المصنف
اذا نفي احزاء بالنسبة الى قول يقول الربيع او البلث مانع **قول** ولو وصلت او سريت الى الرقاع على الموسر في
احدهما وعلى العتس ذكها لان الوجوب على الفقير بالسري وهو محدود وسعد الوجوب الوجوب على
العتي باحزاب السري عوا السري لم يوجب الاضحية واحدة **قول** وقال الورثه اي اكبار منهم **قول** لانه نزع
بالا لاف فلا يجوز عن غيره كالاعتاق ع التبت **قول** حازان بواكر غسا وهذا الذي ذكره في اضحية الغني بدون العتس
اما في الاضحية الممدور وسواه كانت العتس كالحالف فقير فليس لصاحبها ان ياكل لا ياكل العتس لان سلبها التصديق
قول والاطعام عطف على قوله الاكل اذ اذ خا اى الجمادات للبلث لان الاسر عتس السالمة وهي الطعام
بالكسار العتس السائل من الصبر لغير العتس والمعتور الذي يعرض للسؤال لا سائل **قول** كافي في الصوف اي كالمكروه
الامتاع بصرفها وهذا لان الله يتولى عتسها وقد جعلها للقرية فلا تصرف في ما منها اي منفعة صل ان يطلع
محلها ولكنه يضرع عنها الما السادر لما عرف **قول** والاصل ان يدخ اضعفه سده وان امر غيره لم يصح لما روى
انه عليه السلام ساق ما به بدنه ففخرها سده وسقا وسري اعطى الحجة عتسها رضي الله عنه فخر الثاني ولان الربيع عتسها
فكان مساسه بنفسه افضل فانه يحفر كذا في قوله من ماله كل من وفام الحماة ما انه عتسها بدنها لهما فيجعل

في غير انك وسعون حنفا فقال ابو سعد الحذري رضي الله عنه هذا لآل محمد خدام لآل محمد والمسلمين
فقال صلى الله عليه وسلم لا هلك من هلك عن عامة **قوله** وكبر ان يدل لها غير هاتين اذ كان
عنا **قوله** فصار كما لو باع اصبحت يعني لو باع اصبحت واسرى بمنها غيره انقص من الاول صدق بما
فضل على الناس ولو لم يسر حتى مضى امام النحر صدق بمسها **قوله** ومن يلف لجم اصبحت غيره هذا
يصل لما فيه معنى عند شأخا عن التخليل كان كل احد منها مسلما لجم اصبحت صاحبه ومن يلف لجم اصبحت غيره
كان لصاحب اللجم ان يضر المليف معه لم يضر صدق بذلك **قوله** كان الحكم يادكرناه اراد به
وان ساء وكل منهما ان يضر صاحبه معه **مسائل الاصل** ان دم السكر سادى الارادة كالأصحية
ودم المسكر والقان لانهما الواجب دون الصدق لهذا لعله اكله وان بولك عسا ولا يضر سفوسه الا اذا
اعراض محمد يضره ويحب الصدق بهيمة لان السبع حرم النول فاذا اعراض ضم ودم الحمر لانا دى بالاراقه
كدم الحلق والاحصار وجزاء الصدق ويحب علم الصدق لا يحل اكله وان بولك عسا ولا يضر سفوسه وان فات
لا يضره لا يضره وجل ذهب لرجل ساء او بدنه فبعضها وعينها الاصبحت او منعه او جردا وصدرا واحصار
او عسها وقلدها للتطوع فللواهب ان يرجع فيها عند لي حنفة وعمره جميعا الله وغفر لي يوسف انه ليس
ان يرجع لانه لما جعله الله تعالى ابطال ملك نفسه والسحق بالمسح والوقوف وجهه ظاهر الرواية ان احاب العبد حنفر
ما حاب الله وذا الامنح رجوع الواهب كذا لو ذهب الموهوب له شيء من هذه الدماء فللواهب ان يرجع فيها
عندها خلافا لابي يوسف لان الذبح نقصان والنقصان لا يمنع الرجوع واذا رجع لم يطل باحصاء الهربة
حصلت بالاراقه ثم ان كان دمه للتطوع او للفران او للمنع او للاصبحت للزمنة شيء لان الواجب عليه
هنا الاراقه دون الصدق وقد وجدت فلا لزمه شيء اخر وان كان الحراء الصدق ولم الاحصار او الحلق يضمن
فمنه لان الواجب هذه الاشياء والاراقه والصدق لو سرق منه او احرق سار لا يضمن لانه فاب لا يضره
فلم يوجد سبب الضمان يرض عليه من عظماله وذهب بدنه لرجل ليس له مال غيرها فحقها الموهوب له
لشي ما ذكرنا من مات الواهب فانه ينفق الجبة لان هبة المريض وصية ولا وصية مع الدين والغريم بالخيار ان ساء
ضمنه القامة وبرك المدبوح عليه ويمتد له حصول البراءة عن العمة وروا المدبوح وان لم يكن عليه فله ربه
ان يضمنه فعمه اليس ان ساء واحاره الهربة وان ساء اخذ والى المدبوح ومنه يضمنه نقصان الرجوع وصدق
الموهوب له سلمي فعمه المدبوح اسرى ساء بعضها الاصبحت وحسب عليه وان كان عسرا لا لزمه فان صدق
بما حبه في امام النحر فعمله اخرى كما انها لان الواجب هو الاراقه ولم يوجد والمفوت هو يضمنها وان ساء حتى
خرج وقت النحر يصدق به منها ولو يفسد الساء حتى خرج وفيه صدق بما حبه لان الاراقه لم تقم بغير خروج
امامها ولم يحل الذبح الا اذا صدق بضمه نقصان وان يدحها حتى جاء العام القابل فدمها لم يحرم الزم يحول
الوجوب من الاراقه الى الصدق **قوله** **الكراهية**

او دحا لكراهية بعد الاصبحت لان عامة مسائل كل احد منها لم يخلو من اصل ووقع برفه الكراهية الاولى
ان في وقت الاصبحت من ليا الى النحر وفي النصف في الاصبحت عن الصوف حلب اللبن في اقامه غيره مقامه
كما في ذبح الكسائي وغيره من المسائل كيف يحسب الكراهية وفي كتاب الكراهية ايضا كذلك **قوله**
الا انه لما لم يحد فيه نضا قاطعا فيه اشار ان الحكم بقسمات فان الخطاب ما ان يضمني النحل جارما
كافهموا الصلوة وهو الاحاب وغير حازم كوا فعل النحر وهو الذبح والترك حازما كوا لا يقتل النفس
الا انه وهو المحرم او غير حازم كوا فعل الدواب كراسي وهو الكراهية واما لا يضمنها كاذ اطلد باصطادوا
وهو المحرم والاباحة **قوله** سئل اى على من فصول اللبن يتولد من اللحم فاحكمه اى فنام المحكم
ما هو المطلوب من كل احدى منها فلا بد من ذكر هذه الزيادة والانه لم يضره هذا الاصل النحل على قول
لي حنفة رضي الله عنه وفي رواية هذا الكتاب حنط سرب لينة حلالا ما لاس به واكل المحرم حنط مع
ان ليس النحل سولد من لحمه ايضا فلم يخذل لينة كالمحمد لما ان المقصود من محرم لحمه عدم تقليل اللحم
ولا نؤخذ ذلك في اللبن وكان سره مما لاس به كذلك **قوله** وانا محرم حنط في بطنه نار جهنم هكذا محفوظا
من البعات سبب الرأى في الفاء معناه يرددها من جحر الفحل اذا اردت صوته في حنطه **قوله** وعن جديف
انه نزل عند دهان بالمداس انا فصة فلم يضره وقال نهانا النبي صلى الله عليه وسلم ثم نزل به في المقام
الاخر فعدم الله سرا نافي انا فصة ايضا فكمه حنطه على راسه **قوله** لانه في معناه اى لان الادها ناسه
الذهب يعني السرب منها لان كل احدى منها استعمال للذهب والمحرم هو الاستعمال فكل صوره الادها ن
المحرم هو ان يخذل لينة الذهب والفضة ويضرب الدهن على الراس ما اذا دخل به واحد الاهن من صبة
على الراس من اليد لا يكره **قوله** وسعه اكله اصله ان حبر الكافر في المعاملات مقبول لا حرام لصدور
عن عقل ومن يبيع من الكذب بمسائل الحاجة الى قبوله كبره المعاملات وكونه من اهل الشهادة
في الجملة ولانه لا يمكنه المحسنة في دارا الا بالمعاملات ولا تقدر على المعاملة الا بعد قبول قوله فيها
فيعمل قوله صوره **قوله** ويحوزان بصل الهدي والاذن قول العداى في ان يحول للمولى عند
ما ذونا في التحارة **قوله** لما قلنا راحح الى قوله لان هذا ما سعت عادة على ايدى هؤلاء **قوله** على
على فذهبه انه يحوز القضاء به فان المسبوق في هذا الحبر كالجدر عده وهو الفاسق سواء وهو الاصح
لانه لا بد من عسار احد شطري الشهادة وقد سقط عسار الحد من محبر العدالة **قوله** وصل فيها
اى الدانات **قوله** الحد والحروا لانه في امور الدين حبر الحد حنط الحرام في رواه الاخبار وهذا
يلزم بنفسه ثم سجدى منه الى غيره فلا يكون هذا من راء الولاية على الخير والوفى يخرج من ليعلم اهل اللوامة
انما ما فيه الزام يستوى الحد والحرك لكونه محاطا ورواه السدي من الصحابة كانت مقبولة كرواه
الرجال قال صلى الله عليه وسلم انتم ما خذون لي دينكم من عاسه رضي الله عنها كذا في المبسوط **قوله**

لما قلنا اسرار الى قوله اما البحرى مجرد طين فكان ضاحكاً الى الخطأ **قوله** ومنها اي من الدلمات المحل والحرمة
اذ لم يكن روال الملك اي يصل خبر الواحد لعدل المحل والحرمة اذ لم يكن ما اخره بالحرمة مستصفاً روال
الملك واما اذا ضمنه فلا يصلح ما الذي ضمنه فكما اذا اخرج رجل عدل وامراه للزواج بينهما ارضع
من امراه واحدة حسب لا ينقل في اسات هذه الحرمة اخرا بخبر حتى يسهر رجلان او رجل وامراه في الحكم لان
يؤثر هذه الحرمة من ضمن روال الملك فلا يصلح خبر الواحد واما الاضمار بالحرمة الذي لا يضمن روال الملك
فصل الاضمار بالحرمة الطعام والشراب حيث يصل فيه خبره وفي ما روى قاضي خان رجل تزوج امراه فاخبر
مسلم بعه رجل وامراه انهما ارضعا من امراه واحدة قال في الكتاب اوجب الى ان يرضعها وان يظن انها وعطها
نصف المهران لم يكن دخلها ولا نصف الحرمة عندنا ما لم يسهر به رجلان او رجل وامراه ان علي قول السامعي
سب حرمة الرضا سبها اذ اربع من النساء فاما سيرة احصا طامكان حرمة الوطى سبها كذا سبها
معلقة وان لم يظن بها ولم يسهر وسبها ذلك لان النكاح لا سبب هذه السبادة فلو ان سبها سبها
ومضه فاخره مسلم بعه انه دسح الجوسى للشورى ان كل ما يطعم غيره لان المخبر اخره بحرمه العبر وطلان
الملك وحرمة العن حق الله تعالى في سبب خبر الواحد واما طلان الملك لا يثبت لغيره ضرورة من سبب الحرمة
طلان الملك في سبب الحرمة مع بقا الملك بخلاف ما يعدم لان نكاح الاضمار مع سبب الحرمة المؤبد فاذا
لم سبب النكاح بخبر الواحد لا يثبت الحرمة واذا ثبت الحرمة مع بقاء ملك المهر فلهما لا يمكن الرد على باعه
قوله ليرجح جانب الكذب البحرى فان قلت ينبغي ان يسمي ايضا احصا طامكان لانه خبر من كافي هو الحمار
يجمع بين التوضي والسم ليعارض لادله قلت انص حكم التوفيق في ما والناسق الامر السمي هنا عمل بخبر
من وجه فكان خلافاً للنص لما است التوفيق في خبره على اصل الطهارة للماء فلا حاجة الى ضم السمي اليه وصل
هنا جوار الحكم فاما في احصا طامكان بعد الرضوخ لما قلنا وان اخبر بخبره الماء ذمي او صبي لا يعمل بخبره وهو ضا
لان ما اخبر به لا يكره ما قصير غيرهما مقصود ان كان من ثبات الزام وليس لهما ولا الزام **قوله** كصديق
الجناد فان قلت كيف فاسر السنة على الواجب الواجب لو لم يترك لهوته لما اقر به من المعصية لا يلزم
ان لا يترك السنة بسبب ما اقرت به من المعصية لصعها قلت نعم كذلك لان هذه سنة ورد الوعيد
على تركها وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يحب لدعوة الحديث فكانت هذه السنة في قول الواجب من الحكم
فنها على ما است في الواجب طريق الدلالة **قوله** ودلت اي المسئلة على الملاهي كلها حرام حتى العنق
بضرر القضيبة كذا قول في خبره صلى الله عليه وسلم ان الاسداء بالمحرم يكون قال ابن مسعود رضي الله عنه
ان صوت اللهب والاعتناء بسبب الساق العلب كما ثبت النبات بالماء وقال ساعنا استماع القرآن في الخان
معصية والسامع آثمان وروى الصدوق في كراهية الواح من رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال استماع الملاهي معصية والجالوس عليه باسوق والسد بها من الكفر انما قال ذلك على وجه التشديد

ليسمع ص

فصل في اللبس

لما ذكرنا في باب مسائل الكراهية ذكرنا سوار على الانسان مما يحتاج اليه بالفضول
معدم هذا سوار على الاحتياج الى اللبس اسد منه الى الوطى وغيره **قوله** هذا حرامان اي هذا من حسان حرامان
فما عساه بطريق العنارة وفي غيره من جنسه بطريق الدلالة **قوله** بالملعوف بالحرر يعني بالملعوف بالحرر
قوله لهما التجمعات وفي ما ذكر من قوله عليه السلام نهى عن لبس الحر وقوله انما يلبسه من لا خلاف له
في الاخر وما روى عن عمر رضي الله عنه انه استقبل جيشا من الحزاة رجوا عنانهم ولبسوا الحرر فلما وقع
بصرهم عليهم اعرض عنهم فقالوا لم اعرضت عننا قال لا في ركي عليك من ثياب اهل النار ولا في جنسه رضي الله عنه
ما روى انه صلح جلس على منعه حرر وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه كان على ساطع مرفقه حرر
عن ابن عباس رضي الله عنه انه جلس على منعه حرر وكذا ابن الحسن واما احمد بن حنبل ان العليل باللبس حرام
وهو الاعلام فكلنا العليل من اللبس استعمال الحامح انه المودج لعنهم الاخره بعباس فانما في الاخره لا يفتوا
اعلم ان الحراسم لبوس سداه حرر ولحمته صوف حيوان الماء والدجاج اسم لبوس سداه ومحمد ابن سيم وصل
اسم للمنفق والتوسد جعل العوب وساده قال في الصحاح وسدت السي فتوسد اذا جعل تحت راسه فان
قلت ان الجالوس على كرسي الغضة لا يحل ولا حل امرائه وقد حل العليل منه وهو ليس بالخائم قلت ما اظننا
العليل لا يكون بمودج اذا اقبل مقصود افعي حراما كالحمر وهذا لان الحرر لباس اهل الجنة قال تعالى ولباسهم
فيها حرير فوجب طلاق العليل منه وهو العلم والعليل ليس به وهو لا يراش ليكون بمودج اي ذلك الكبر
الكامل فاما الغضة فلا يكون لباسا في الدار الاخره واما يكون معها الكراسي كحواها ما لو اطلقناه لصار عساه
مطلقا وعن السبي الصلح بمودج المودج بالفصح والامودج بالضم **قوله** وقد انقضت الغضة وفي ادنى
لان استعمال الغضة للرجال المودج حتى جاز لا التحيم بالغضة دون الذهب **قوله** وكذا يسمي لها
الوضوء اي يكره الضاء ذكر بعض المسامح المتأخرين لان المسلمين استعمالوا هذا في عامه البلدان من ادبيل
الوضوء والحرر لرفع الادنى عن الساب حاصله ان رجل ساء من كبره او فوه مكرهه ومن فعل ذلك
لحاجة ضرورية لم يكرهه وبطوره الريح في الجالوس الاتكاء فان فعله بكبره او فوه مكرهه وان فعله لحاجة ضرورية
فلا يكرهه **قوله** والدم والرسم خطا المذكور بعد الاصبح ولا نه لو كرهه فاما لكونه عبثا وقد علق به عرض
صحيح وهو النذر عند النسيان فلا يكون عبثا **فصل في الوطى والنظر والمنس** اعلم ان مسائل النظر
اربعه اقسام بطر الرجل الى المرأة وطر الرجل الى الرجل وطر المرأة الى الرجل وطر المرأة الى المرأة والقسمة اول
اربعة اقسام بطر الرجل الى الرجل وطر الرجل الى الرجل وطر المرأة الى الرجل وطر المرأة الى المرأة وهذه
الاقسام مذكرة في المنس **قوله** ولا يجوز ان يطر الرجل الى الاخره الا الى حرمها وكفها لقوله تعالى
ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها قال علي ابن عباس رضي الله عنهما ما ظهر منها الكحل والخاتم اي موضعها وهو
الوجه والكف وكذا الرسمة المذكورة المذكورة المذكورة المذكورة المذكورة المذكورة المذكورة المذكورة المذكورة

لا نغاسيه رضي الله عنها يقول المراد من قوله ما ظهر احدى عينيها ولا انها تحتاج الى ابداء وجهها
في المعاملة مع الرجال والى ابداء كفها في الاخذ والاعطاء ومواضع الضرورة مسدده عن قواعد
السوء وعن لبي يوسف رحمه الله انه سأل النظر الى ذراعها ايضا لانها في الحرم والطهر وغسل السبب
نظر ص منظر الى ابداء ذراعها وهذا اذا لم يكن النظر عن سهوه فان كان يعلم انه ان استهي لم يحل النظر الى شيء
منها لقوله صلى الله عليه وسلم من نظر الى محاسن الحديث محاسن جمع الحسن على غير قياس **قوله**
فاذا خاف السهوه لم ينظر من غير جاحه محرزا عن المحرم لقوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لا يبيع
المطر النظرة فان الاول كره النساء عليك يعني لو كانت النساء عن سهوه **قوله** او كان كرهه
ذلك الى الاستبراء احتياطاً **قوله** للحاجة الى احاء حقوق الناس بالعضاء واداء السهماء والضرورة
مع المحظورات **قوله** فان علم ان يسهرها المادوي للربح صلى الله عليه وسلم قال المغيرة اذا اردت
ان تزوج امرأة ابصرها فانه اخرى ان يودم دينك وعن محمد بن سلمة رحمه الله انه قال سمعت رسول الله
يقول اذا التقى الله خطمتها امراه في ذلك حل حل لم ينظر اليها ولا يقصوده فامة السنة القضاء السابق
فصبر ما هو المقصود لا ما يكون بها **قوله** ان نظر الحنسل الى الحنسل حلف الا يرى لمرأته نخسل المرأة
بعد موتها دون الرجل فان لم يجدوا امرأة تدادى المرأة ولم يقدروا على امرأة تعلم ذلك فافوا ان يملك
او يصيبها بلاء او ورجع لا يتحمل لئلا يناسي سهر من هذا كل شيء سوى موضع المرض بمداوى الرجل وبعض
يصح ما استطاع الا عن ذلك الموضع ان نظر الحنسل الى غير الحنسل غلط وكان المعصية بحق الضرورة
وذلك بحقوق الهلاك عليها وعبد ذلك لا سأل الا بعد ما يرفع به الضرورة وضار لمطر الحافظة اي
حياته النساء والحنان الى حنان الرجال في ذلك لما كان الرجل يطر من محاربه الى مواضع الرينة
سعى ليرتبط الى طهرها ايضا لان طهرها موضع الفرائض كما في مواضع الرينة فلت ينظر الى الفرائض ولكن
لا ينظر الى طهرها دون حائل خلافاً لغيره لئلا يفسد على خلاف سائر الحلال لان الفرائض لا يفسد
الا فوق اللباس وعوز النظر الى السوب الواقع على الطهر والمطن للاحتياط فضلاً عن هؤلاء الا اذا كان نصف
لرصة محمد لا حل النظر اليه فلا يحل النظر الى الفرائض الواقعة عليه **قوله** لوجود المعصية بها
الضرورة وفلم الرغبة **قوله** فيه اي المحرم وهذا اساره الى ما ذكره بقوله فلو حرم النظر الى هذه
المواضع ادى الى المحرم وكذا فعل الرغبة والسهوة المحرمه المؤبد **قوله** لا يسافر المرأة فوق
بلية ايام وكله فوق ههنا صله فان حرمه المسافر بانه في بليته انما ايضا كما في قوله تعالى فان كن النساء
فوق اثنتين فلم يشن ثلثاً ما ترك **قوله** وفي المحارم مجرد الحاجة اعبر نفس الحاجة لا الضرورة **قوله**
والناس ان يحسن ذلك اي مواضع التي عوز النظر اليها **قوله** الحصى مثله تعالى حصاه اي برع حقيقته
قوله وكذا المحنت في الردى من الافعال الصدا الردى وهو ان يكتن غيره من نفسه احترازاً عن المحنت

منظر

ما

امر

الذي في اعضائه لمن في لسانه بكسرة باصل الحلقة ولا يسر كالبشر **قوله** ويؤخذ حكم كتاب الله تعالى
وما هو قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم **قوله** والطفل الصغير مستثنى بالنظر وهو قوله تعالى
قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم الى قوله او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء **قوله** والمراد
بالنظر الى بصره تعالى وما ملكك انما انتم في الماء دون الغلمان فكان الغلمان مخاطبين بقوله تعالى قل
للمؤمنين يغضوا من ابصارهم فلذلك لم يجر للمواك ان ينظر الى سدره فان قلت لا يصح حمل ما ملكك انما انتم على
الاماء لوجهين احدهما ان لا باحة نظر الاماء الى سدرهن استبعدت من قوله تعالى فلكل الاماء او نساها من
هم لوجهين هذه الاماء على الاماء بلزوم تكرار بعض الباني ان الامام لو لم يكن مراده من قوله تعالى ونساها من
وجب ان لا يكون مراده من قوله او ما ملكك انما انتم في الماء دون الغلمان انما يكون في موضع الاشكال
لا يسأل احداً من الامام ان ينظر من ابصارها كالحسابات المملكت ان لم تزد توسعه من غير ان لا يزد بصفاة
اما الوجه الاول فلما ليس كذلك فان المراد من قوله تعالى ونساها من الجرار المسلمات لانه ليس للمؤمن ان يحد من
يدى مسير كنه او كياسه كذا عن ابن عباس رضي الله عنه والظاهر انه عن نساء من صحبة من الجرار والنساء
كلهن سواء في حل بعضهن الى قوله والمراد من ما ملكك انما انتم في الماء فالتسديد من السبب وسعدان الجبر
رضي الله عنهما لا يحرم سور النور فارها في الاما دون المذكور والموضع موضع اشكال لان حاله
الامة بعرت حال الرجال جنسي يسافر بغير محرم فاشكال انه سأل لها الكسيف من يدى امته ولم يزل هذا
الاشكال بقوله او نساها من ابصارهم لان طلق هذا اللفظ بغيره في الجرار دون الاماء **فصل في الاستبراء**
وعينه اخرا الاستبراء عن مطلق الوطى لان الاستبراء احراز عن وطى بعد فاما بعد عن تركه المكي المطلق
عن تركه المفرد والمركب موخر عن المفرد **قوله** والاصل فيه الى اخره اعلم ان الحديث وان ورد في المسسه
لكن السند جرد وشال الملك البدان الموحود في المفروض عليه وهذا لان الاستبراء حقيقة التحرف
عن براءه الرحم كبدل الحلق ماؤه ماء الغيرة ذلول وطهرها قبل يسر حرف براءه رحمها فحاجت بولد فلا يدري
انه منه او من غيره فوجب المعرفة عن براءه الوجه بصفاته للمساء عن الاختلاط والانسائ عن الاستلا
والولد عن الهلاك لانه عند الاستبراء لا يدعى الولد فهدمك لعدم من يقوم لبرسه وسرطه بوهم شغل
الرحم وحقيقة السخيل لان الصيانة انما يحتمل مثل هذا الموضع وتوهم السخيل من غير الوطى انما يست
لعدم ملك الغيرة في المحل انما يحتمل على المسيرى لا على اباح كما قال مالك رحمه الله ان العلة الحقيقية اراده
الوطى فانه اذا اراد الوطى ولا يحل الا في محل فارغ بحيث علم التحرف عن براءه الرحم لئلا يصير ساء ماؤه
زرع غيره والمسيرى هو الذي يرددون الباع حتى يحس عليه غير ان لا يده الوطى لا يوقف عليه فافهم
معام اراده الوطى وذا انما يحتمل البداد بالملك مطلق له الفعل باليد يعرف على الوطى او يدركه علمه يسرا
او سحرى الحكمي سائر اسباب الملك كالمسرا وغيره **قوله** وكذلك يجب على المشرك من مال الصبي ان يغيب ابوه

او من امراه او مملوك او محرلا على وطئها بالحرمة او رضاع او اسراها وهي بكر لوجود العلة الموجبة
والسرط وعن لي يوسف رحمه الله انه اذا سقى فراخ وجهها ماء البياض فليس عليه الاستبراء لانه
لتبني فراخ الرحم وهو حاصل في هذه الصور كما في المطلقه قبل الدخول الى العدة ولما ان هذا حكمه
الاستبراء والحكم متعلق بالعلة لا بالحكمه ليطور بها مسرا للامر على الناس فان قلت لا بد من توهم السفل
قلت توهم السفل باب اذا المحارم التوهم سواء كان المالك ومن غيره وكذا في البكر التوهم باب
لان السفل يتصور بدون زوال العدة ولا احتراء بالحضه التي اسراها في بنائها لان الواجب
عليه الحضه التي اسراها في اسرها لان الواجب عليه الحضه وهي اسم للكامله وعن لي يوسف
كما ظهرت من هذه الحضه فله ان يطأها ليس بفراخ الرحم ولا بالحضه التي طأها بعد السرى وغيره
من اسباب الملك قبل العوض خلافا لابي يوسف له ان سقى فراخ وجهها حصل حصه وحدت بدل البياض
بحصول حصه بوحدة في المشرى لئلا انها وجدت قبل علمها اذ هي حصل بالملك والبدل لا يعتبر
ولا بالولادة الحاصلة بعدها قبل القصر لان الحضه التي توجد قبل الاجان في سحر العوض ان
كانت في المشرى بالحاصل محل العوض السرى قبل لسر سريها شرعا وبجانب امه للمشرى
فهي اسقطت فملك الباقي بوجه من الوجوه لان حدوث ملك الحبل بسبب ملك الرقبه فيكون بعد ملكه
جميع رقبها وملك بعض الرقبه بمنزله بعض العلة وسون الحكم عند تمام العلة فصوره **قول**
لو اسراها من حبل لا يحل له وطئها ما اذا اسرى جارية من باع ورثها من اسره الذي اسلمح بها
او اسراها من باع كانت الحريم احصا له من الرضاع **قول** لانعدام السبب وهو استحسان
الملك البدل لانقال هذا الاستدلال بعدم الحكم لعدم العلة وهو فاسد لما عرفت في الاصول لان السبب يحل
مدار الحكم عليه وجودا وعدما وانما فسد الاستدلال بحسن فساد حكمه لعل محرمه الله في ولد الخصم
قول ولها طاهر كسره مثل ما اذا كانت امته ثم عجزت وردت في الرق لا يلزم الاستبراء وكذا لو باع
جارية على ان لا يخطبها له نام وسلم الى المسلم ثم استردها من مشرى قبل الوطى وان اسردها بعد
الوطى يلزمه الاستبراء وهذا الذي كرم في الامايق فيما اذا اصب ولم يخرج من دار الاسلام اما لو دخلت
دار الحرب ثم اخرجت الى دار الاسلام لخصمه او سري واخذها المولى قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجب
عليه الاستبراء خلافا لصاحبه كذا في ماوى باضي خان **قول** واذا اسره حوث الاستبراء وحرم
الوطى حرم الدواعي لا فيضاها الله وهذا عندنا وقال بعض الفقهاء لا يحرم لان النضر ورد في الوطى
وهو معلول بحوف الخلط ماء غيره وسقى رزق غيره بانه وذلك محرم في الدواعي فلم ينعذر المحرم
الله ان الدواعي المحرم في المسنة وهو المنصوص الاصل في الباب هذه فروع فاسحا ليعالها الفرع
احله ولنا ان الدواعي معنى الوطى فوجب الحاقها به كما في الطهارة وهذا لان الوطى باعزم لاحتمال

الوقوف في غير الملك ان يكون قد حلت من المالك الاول محمد بن منصور ما زرع غيره / انه سري انه وطئ
ام ولد غيره وهذا المحتج الدواعي موجود لانها ان كانت حاملا من المالك فادعى الولد فصارت
ام ولده فظهر ان الدواعي حصلت في ملك غيره وذلك حرام **قول** فوضع لما درينا وان العدة
بعضي موضع الحمل فلان بعضي بها مده الاستبراء **قول** وفي دو اب الاستبراء يعني لو كان الحريم
لا تحتض من صغرها وكبر فاستبراء بها سهر لان السهر قائم مقام الحيض في العدة فكذا في الاستبراء واذا
حاضت في اسائه بطل الاستبراء بالانام لان القدرة على الاصل من حصول المقصود بالمدسطل حكم البدل
كالعده بالاستبراء اذا حاضت وان دفع حضاها بان صارت محرمه الطهر وهي محرمه حتى
اذا اسر منها المست على ملق وقع عليها ليس به بعدد من طاهر البراه ان الان ساحتها فالواسر في كسهر من
اوله اسره وكان محرم يقول سهر بها اربعة اسهر وعشره انام اعصارا ما كرمه العدة وهي عدة الوفاء
في الحرم ثم رجع وقال سهر بها سهر من خمسة انام والفتوى عليه لانه متى صحت هذه المدة للعرف من سفل
توهم بالنكاح في الاماء فلان يصلح للعرف من سفل توهم ملك الامم من هو دونه اولى وعن در محمد الله سهرها
محرم من هو دونه عن لي حنيفة رضي الله عنه لانه اكرمه سقى الولد في البطن وصل سهر بها مسحة اسهر
مده الحمل النساء عاده وعن لي يوسف رضي الله عنه انه قدره عليه اسهر **قول** ولا مانع من الاصل في سقاط
الاسراء عند لي يوسف رضي الله عنه لانه مسح من الترام حكم محافه ان لا يمكن من الوفاء به اذ الزمة وفكر
محمد رحمه الله بكونه ان الفوار من الاحكام السريعة للسحر اخلاق المؤمن فذكره له النساء بسبب الفوار
وهو نظار السفحة وقد مرت والمأخوذ قول لي يوسف رضي الله عنه فيما اذا علم ان النافع لم يفرها
في طهرها ذلك وقول محمد فيما اذا فرها **قول** ولا سطر الى وجهها سهره حتى تكفونها على ان الحريم قبل
الكفر انما نسبت للمسنة بالانام فانما سقى الوجه الذي يمت في الامم بمسسل والمسح حرام في الام
فكذا في مسسها بالانام لان الاصل حرم الدواعي عند حرمه الوطى لانها بعضي السهر وسبب الحرام حرام كما
في الاعتكاف والاحرام بخلاف حاله الحضض والصوم حسب الاعزم الدواعي فيها لا تارة كذا هذا الاصل فيها
بالنصر معد ووي انه صلى الله عليه وسلم كان يغسل بعض نساكه وهو صائم وبعاثق بساؤه وهو حاض
فالت ام سلمه كبت في فراش النبي صلى الله عليه وسلم فحضت فاسللت من الفراش فقال ما لك انفسيت
قلت نعم قال اني روي محودي الى مصبحك ففعلت ففانني طول الليل ولان الحضض سكر في كل سهر
ومدسليخ بلبث عمرها والصوم فرضه محمد سهر او فعله محمد الدواعي محرم الدواعي هنا بعضي الى
الحرج لانهم يحرمون عن المساجع عن الدواعي اما الطهارة فانه يكون في وقت وكذا الاحرام يكون في وقت
حاض وكذا الاعتكاف فلو حرمت الدواعي لم ينعوا في الحج **قول** وروى امتان احسان فبعلها ما بسهره
فانه عامج واحده منها بقوله فبعلها لانه اذا لم يعلها اصلا كان له ان يغسل بطاهاها ساه سوا

اسرارها معا او على التعاقب ان قيل احدها كان له ان يطاها المفصلة دون الاخرى اما اذا قيل بانها كانت
 ما ذكر في المتن قد يقول سبوه لا يفصلها اذا لم يكن سبوه صادرا كان لم يفصلها اصلا **قول** حتى يملك
 فرج الاخرى غيره يملك ونكاح او يحفظها والاصل الجمع بين الاخيرين ويطاها وعدا لاطلاق قوله حال
 وان تحوالت بين الاخيرين لا ما قد سلف والمراد به الجمع بينهما بعدا او ويطاها لانه محظوف على قول حال
 حرمت عليكم امهاتكم والمراد بحرم العقد والوطي والاجماع والمحظوف سائر المحظوف عليه في خبر صحيح
 ان يكون المراد من المحظوف هذا حقيقة لفظة العطف وعن علي كرم الله وجهه سئل عن حرم الجمع بين الاخيرين
 ويطاها فقال حلها انه اي قوله تعالى ما ملكت ايمانهم وحرمتها انه اي قوله وان تحوالت بين الاخيرين فالتحريم
 اولى **قول** وكل امرئ منكم لا يؤمن الا بما كان له من امره الاخرى وقاله ما بين الاخيرين
 فيما ذكرنا **قول** قال ابو يوسف رحمه الله لا يقبل المعانقة الا بالنبي صلى الله عليه وسلم عانق
 حفصا احس قدمه من الجبسة وقبل ما بين عنقه وذلك عند فتح خيبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم يقولون
 ذلك كان لا عراب يقولون اطاف النبي صلى الله عليه وسلم ولاي حسنة ومحمد رحمه الله حديثنا قال فلما
 ما رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضنا لبعض فقال لا فعلنا العانق بعضنا البعض فقال بعضنا بعضا
 قال نعم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن المكامعة وهي المضاجعة والمعانقة وعن المكامعة وهي
 التسلسل ما رواه محمود بن علي ما قبل التحريم والسبح ابو منصور الماتريدي رحمه الله وفقه في الاحاديث فقال المكره
 ما كان على وجه السهوة فاما على وجه البر والكرامة فياخر وانما الخلاف في ما اذا لم يكن عليها غمرازا اما اذا
 كان عليه قميص وجبه فلا بأس به بالاجماع وما هو الصحيح وخص بعض المتأخرين بقولهم ان العالم او المتورع
 على سبيل البرك وعن صفوان فقال يمسك يد العالم سنة ويمسك يد غي لا يرضى فيه وما يقولون يمسك
 الارض من يد العالم فحرام والباعل الراضي به امان لانه يسبه عبادة الوبر وذكر الصدوق السهري انه لا كفر
 بهذا السجود لانه يريد به النجاسة وكون العبادة وقال سمعنا الامام السجستاني رحمه الله السجود والخبر انه
 على وجه المعظم كغيره **قول** ولا بأس بالمصافحة للمحدث المذكور في المتن لانها سنة قد روي متواترة وقال
 صلى الله عليه وسلم ما من مسلم من طينتين وبصافح في ان لا يغفر له ما قبله من سيئاته وانما الامام لم يعظم الغفر
 وعن السجستاني في الناسم الحكيم انه اذا دخل عليه احد من الاعضاء يقوم له ويحيطه ولا يقوم للفقير او طلبة العلم
 فسله ذلك فقال لا يغفر له ما قبله من سيئاته ولا يغفر له ما قبله من سيئاته ولا يغفر له ما قبله من سيئاته
 وطلبة العلم مني ذلك انما يطعون في جوار السلام والكلمة معهم في العلم ونحوه فلا يضر وروى في ترك القيام
 كذا في الجامع فلما لم يحمي حده الله **فصل في البيع** اخر السبع عن فضل الاكل الشرب اللبس والخطي
 ان اربك الانفال متصل بهذا الانسان وهذا لان ما كان الكرايلا كان احق بالمعنى من غيره **قول** وكبر
 مع العذرة وهي جمع الادعي قال السافعي رحمه الله لا يجوز بيع السرقة ايضا لانها نجسة فلم يكن مالها حلالا

لا بأس به

كالعذرة وجلد الميتة قبل الدبح ولما انه مال فيجوز بيعه وهذا لان المال ما ينفق به ويحول المسلمون
 السرقة من اسفحوا به فانهم يلقون في الاراضي لا يسكنوا الدبح من غير نكس من احد من السلف بخلاف العذرة
 لان العادة في الاستفاح بها لم توجد وما ينفق بها فخلوطه برما او براب عالت عليها بالعام في الاراضي
 والخلوطه مال بمقوم يجوز بيعه والاستفاح به في الصحيح وعن علي بن حنيفة رضي الله عنه انه لا بأس بالاستفاح
 بالعذرة الخالصه **قول** قول لواء في المعاملات يقول على اي وصف كان اي لركان فاستقوا وكافرا
 او عند المامراي في مسئلة من ارسل احرا له نحو سنا **قول** وان كان اكبر رايه انه كاذب لا يسع له ان يحرض
 سبي حركه لان اكبر الراي يمام مقام القس قال صلى الله عليه وسلم لو ائمت من بعدك على صدورك
 واسفت فليلك فاحك صدرك فربعه وان افاك الناس به **قول** وكذا اذا لم يعلم ايها الفلان ولتن اجبره
 صاحب الدار بها فلان وانه وكله سبها او وهبها له او استرها منه لان اقراره للملك للخبر حجة في حق
 المقوسر عا فلهذا في حق البساج غير له ما لو علم بملك لخبر ان غاسه في يده فان كان المجبر بقة صدقه فما
 احريه وكذا ان كان غير بقة والكبر رايه انه صادق فيه صدقه ايضا وان كان اكبر رايه انه كاذب
 لم يقبل ذلك منه وان لم يحره صاحب المدعي لكان غير ما للاول لم يسرها وان كان خ والمدا فاستقلا لا بد
 دليل الملك سرعا والناقص والعدول هذا سواء حتى دام رايه غيره فالقول به يجعل لمن اذ في يده ان يسهر له
 بالملك ولا يعتبر بالكر الراي عند وجود الدليل الظاهر كما لا يعتبر بالقاس عند وجود النص لان يكون مسئلة
 لا يملك صلح ذلك لحديث صحيح ان سهره عنه ولا يسري به وذلك كبره رايها في يد فقير لا يملك سنا او راي
 كما ان في يد جاهل لم يكن امانه من اهل ذلك فطر كل حدانه سارق لذلك العين فكان السهر عن شرابه
 افضل مع ذلك لو اسرها ليجي لم يرضه من ذلك لانه اعمد في لئلا سره عا وان كان الذي ما به عا اوانه
 لم يسع له السرير بها حتى تساله لانه عالم انها لغره والبد في حق المملوك ليس بطلن للتصريح لوجود الرق المنافي لذلك
 ما لم يوجد الاذن فان اخبره ان مولاه اذ له وهو بقة ولا بأس بالسري منه وان كان غير بقة فان كان اكبر رايه
 انه صادق فيما قال صدقه وان كان اكبر رايه انه كاذب لم يكن راي سهرها لان العا حرض عن التصرف ظاهر
 فلا يكون له ان يصرف منه بخلاف خبره ما لم يبرح حان الصدوق في سماعه دلل لم يوجد وهذا كان سمحا الامام
 سمعنا الامام الخواي رحمه الله يقول الصبي اذا اتي بما لا يملك من سرقة منه واحمر ان امرائه بذلك ان طلب
 الصابون ونحوه فلا بأس ببيعه منه وان طلب الرشد ما ناكله الصبيان عادة ينبغي لا يسعه منه لان
 الظاهر انه كاذب فيما يقوله وقد طر على يابوس امه يريد ان يسري بها حاجه نفسه **قول** ولو امره اجبرها
 فنه الى قوله فلا بأس بان يحرم بروج وهذا في الاحار واما في الشهادة فلا يصح وان كان الساهد اسحب
 لا يرضى العا في اخبر لانه قضاء على الغائب لو كان الزوج حاضرا يقبل الشهادة وان لم يوجد دعوى المرأة
 بطريق الحسنة **قول** بخلاف ما اذا كانت المنكوبة صغيرة فاحبر الزوج انها ارضعت من امه او اخنه

حب بعل قول الواحد فيه لان العاطف طاري الادماء الاول لا بد على انعدامه فلم يستل من خارج فالحاصل بالبعد
خير الواحد في موضع المنارعة لاحتنا الى الزام وصلنا في موضع المسألة لخدمه **قول** ما عدم اراده
قوله لو قالت حاربه كتب حاربه لفلان فاعني وقال لاسرا له رجل طلقني في وجي انقضت عدتي فلا تأس
ان يزوجها لان العاطف طاري **قول** وكره الاحتكاك الى اخره اعلم ان الكلام في الاحتكاك في سبعة مواضع الاول
في نفسه لخدمه وهو امتناع من حكر اي حبس على حكر الشيء اي حبسه فاحتكاك الطعام حبسه من ربهما الخلاء
والثاني في محل الاحتكاك حرام وهو الخطه والشعر والسر وما هو من قول لا بد من الدواب السالفة لنفسه
الاحتكاك فاشهره الرجل من مدينه المسلمين بحبسه عنهم فهو حرام لان احضار المدينه معاقب حق العامة فاذا
اراد واحد ان يحبس فقد قصد ابطال حق العامة فممنوع منه فاما ما حلبه من ارضه وحبسه لاسره والرابع
ما ان المدة وقد اذحقوا الاحتكاك بام ملت مدة الامساك من السبع او كرس لان لا يم للاضرار وقد وجدوا
بحر ما لم يطل المدة لان التخريف عند اطهار الخنايه وذلك بعد المدة الكسرة واحلفوا في تلك المدة على ما ذكر في المتن
والخامس لم يرم بالسبع ولا يحزر السبع على ما يحج والسادس في ما ان الحفوف المعلقة به فلهذا قال مشايخنا
ان العاضد اذ فرغ السبع فامر بالمختك سبع ما فضل من مرقه وفوت اهلهم **قول** كراهه الاحتكاك قول صلح
الجانب موزون المختك ملعون قول صلى الله عليه وسلم سابع حكر على الناس الطعام رماه الله الجحيم والافلاس في رواه احتكر
الطعام رعى يوما يطلب القحط فلهذا لخدمه الله والملائكة والناس اجمعين لا يسبل الله تعالى من فها ولا يعدل
فالصنف النفل العدل النقص لان حق العامة مدعوق ما حلب الى المصير فالمختك يبريد ابطال حقه ومضيق
الامر عليهم فكن اذا كان يضربهم بان كان البلد صعبا بخلاف ما اذا لم يصعب كان البلد كسرا لانه حبس ملكه
ولم يضر اخره وكذا البيع على هذا الفصل وصوره السلق ان يخرج من البلد الى العاقلة التي جاءت
بالطعام واسرها خارج البلد وهو يرد حبسها ويمنع عن بيعها ولم يبرح حتى يدخل العاقلة البلد
والاصل كراهه حبسه صلى الله عليه وسلم عن بلقي الحلب وعن بلقي الركان فالوا هذا الخ الم يلبس
المسلمي سحر البلد على الكفار فان لم يبرح في التوجه الى في الاضرار وعدم الاضرار لانه عدمهم
م الاحتكاك المنه في الاسنا التي هي موت الناس والهائم كالبر والشعر والحب والسر والسبع قول
لبي حنف ومحمد رضي الله عنهما وعلمه الفتوى قال ابو يوسف كل ما اضر بالعامه حبسه فهو احتكاك وان كان
ذهبا او فضة او نوما فاعبر الضر را بما وجد للمح كن معهودا وما اعبر الضرر المعاد الغالب الم الله
اذا قصر ان يكون احتكاك لعدم الضرر وان طالب يكون احتكاك اسكر وهما الوجود الضرر والعامل ان يكون
نوما للحديث وصل السهر لانه كسر اجل طادونه فليس عاجل الماعرفه الايمان والسلام **قول** ومن المدة
للعقوبة لان الحمايه لا يطر عند هلول المدة فلا يحارب اذا امتدت المدة طهرت الخنايه معاونا في حكم
النام فلا يشترط الامتداد فاسم وان ملت المدة لمحقق الضرر **قول** ولا ينبغي للسلطان ان يسرق على الناس

لغوله صلى الله عليه وسلم له سحر والحديث وروى ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم الاستسحر
ما رسول الله قال بل ادعوا الى احسبحوا رسول الله فقال بل الله يحضر ويرفع لا رجوان النبي الله او ليس لاحد
مكم عدي مظلمه ولا ان الم حرق البائع فالبه بغيره ولا ينبغي للامام ان يعرض لحقه الا اذا علم ان دفع الضرر
العام بان يسع ففما علمه حرمه وهو سرى غشني فممنوع منه دفعا للضرر عن المسلمين وقال مالك رحمه الله
لمزم التسحر عام الخلاء بنظر الحمامه واذا رفع الى العاضد هذا الامر بالمختك سبع ما فضل من مرقه وفوت
اهله على اعسار السبعه في بوله وموت اهله وبنهاه عن الاحتكاك ورجوعه عنه فان رفع اليه سره اخرى
وهو صرع على عاده وعطه وهدره فان رفع سره اخرى حبسه وعززه على ما يرى حتى يسع عن سؤ عمله
لانه اذ كتب ما لا على للسفر حرمه قدره **قول** لانه لا يرى الحرج على الجور في ابطال حبه نوع حجر
عليه وكذا عند ما لانه محرم على محمولين في الاصح الا ان يكون باعناهم **قول** وكراهه السباح في نام الفسه
من عرفه من اهل الفسه لكونه سببا الى الفسه وبهوبه لها والفسه باعه لعن الله من انقطر بها
قول لاسر يسبح الحصى ممن يعلم انه يحذر خمر لانه يصلح لايورس في مصاف الفساد الى احسان وهو
بحسنه للسبب الى الفساد وانما يكون بحد بعه خلاف سحر السلاح في نام الفسه لان عسبه الى السر بل احذر
قول لانه اعانه على المعصيه وروا ان عاونا على التبر والتقوى لا تعاونا على الاثم والخذلان
قول ومحمد بن النعماني فانه يطيب لالا عند لبي حنف رضي الله عنه وقال مالك وعلى هذا الى ما في الاستسجر
من مسلم دانه او سفسه لسعل علمها خيرا واستاجر ليرعى له حار ير له لاني صلى الله عليه وسلم لعن
في الخمر عشا وعد منها حاسما ولا يبي حنف رضي الله عنه ان عمر فعله للسبح حصه وليس سببا لولا ان المعصيه
حصل من حد سعل فاعل حمار وليس الشرب ضرر من الحمل لان الشرب يوجد من الحمل لا الحمل ضرر من
الشرب لان الحمل يوجد للارامه والمصيب في الحمل السخط فلم يكن المعصيه من لوازم الحمل بل المعصيه حصل
ما خسر الفاعل فلم يوجب كراهه الحمل فصار كالمواستاجر لعصر العنب او لقطع **قول** ولا مان
سبع شوت مكه وهذا بالاجماع لانها مملوك حريتها لا يرى حر بني على رض الووف جازعه هذا كذلك
وكحز سرح ارضها عند لبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما وهو احدى الروايات عن لبي حنف رضي الله عنه لان
الاراضي لا يراها الطهور الا خصاصه من عابهم وقوله صلى الله عليه وسلم وهل يبرك لنا عمل حريم ولعل على
ان عمار مكه في عرضه المملكه والمملكه قد عارف الناس سحر الاراضي الدور مكه من غير نكر منكر ولا يبي حنف
ما روى ان صلى الله عليه وسلم قال لرب الله تعالى حرم مكم حرام سحر زاعها وكل منها وروى عن عمر رضي الله عنه ان صلى
قال مكه سباح لاساع راعها ولا توجر سوبها ولا يوضح الحرم وقيل الخليل صلوات الله عليه **قول** ووضع عند
المعال حرمه ما عني المسلم بغيره حرمه عاف ليركان في يده بذلك وتصرف الى حاجه لكن حاجه الى المعامله مع
المعال اس من غيرهما كافي سرى السوابل المله والكبريت ليس له فلو سجن حتى يسرى بها ما سجن له من الحاجه

كل ساعة فحطى الدرهم فقال لان ما اخذته ما احتاج اليه مما ذكرنا بحسبه حرا حق سبوا في ما عاين
الدرهم وهذا الفعل منه مكره لان حاصل هذا الفعل اجح الى تركه وهو مضاعف فخره وهو مكره
وانما ذكر ذلك لانه لما وضع الدرهم عنده لهذا المقصود كان هو مضاعف اياه درهم لوجوده بمثل الدرهم
وانعدام ما عاينه في الحال مع سرطان باخذه منه ما ساء حاله في الرمان الثاني وهو غير المرفوع كان
للمقرض فيه ربع فلكه **مسائل مفقده** قالوا في زنا سالا ليدل على الحميم من لاله فماله حسره حفظ الامور
لمعط حفظ الاحراب فكما حسن **قول** وقد ذكرناه اي كيان الصلوة **قول** وقال السافعي رحمه
لكره اذ كان في المسجد الحرام له قوله تعالى اما المشركون نجس فلما يقرئوا المسبحات الحرام بعد غايهم هذا ولا كفارة
لما طهروا الحرمات ولان الكافر لا يخلو عن الحناء فوجب بزه المساجد عنه وعندنا ان حكم الله بتركه في كل
مسجد لعموم العلة وهي النجاسة لان المساجد من عن النجاسة ولنا ما روي ان ابا سفيان دخل مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال كفرة وانزل في مسجده وبهم كفارة وضرب لهم خيمه فعالت
الصحناء بهم قوم انما قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس على الارض من اعلمهم شي انما النجاسه على
انفسهم وهذا لان النجاسه في اعيانهم فلا يعضى الى نجس المسجد والا به محمول على منعمهم لان بدخلوها
طافوا بها او يستولون على اهل الاسلام مستعملين حسب الدين والعمام نعمان المسجد لان
فلما لم يكن كات الولاءه والاسعلاء لهم ولم يبق في ذلك بعد الفصح **قول** وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم
عاد يهود ما مرض في جواره فقال صلى الله عليه وسلم لا صحابه قوموا بنا نخود حارنا اليهودي فعاده
وقد عند راسه وقال له قل لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فظفر المريض الى امه فقال له ابوه
احبه فاحابه واسم هذا ان لا الله وان محمدا رسول الله مات فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي
ابعدني نسيمة من النار ولان العباده سرعت برا ومواصلة ولا تانس بها اهل الكتاب قال لا ينبغي لكم الله
عن الذين لم يقاتلوا في الدين الا به ومكره ان يبداء الكافر بالسلام ولا يكره رد الجواب لكن لا يرد على قوله
وعليكم وان كان للمسلم حاجه اليه فلا بأس بالسلام عليه **قول** ومكره ان يقول الرجل في دعائه اسالك
معهذا الحزن من عرشك للمسلمه عماران هذه ومع هذا العز ولا سلك كراهه المانه لان من القعود وهو
المكن على العرس وهو قول المجسمه وهو قول اطل كذا الاولي بكرة لانه يومه بخلق القدم لم ينزل موصوفاه ولا
نزال موصوفاه **قول** وحده الاعلى اي عظمته الاعلى **قول** ومكره اللعب بالسطرغ والندرد والاربعه عشر
وكل لهوانه ان فاسرها فموجها بالاجماع لانه ميسر وهو اسم لكل قمار وقد قال الله تعالى انما الخمر والميتسر
الافنه وبوارت السنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم على المسلم ان يخالط القمار
فموجها ايضا لانه عبث وقد قال تعالى انما خلقناكم عبثا وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل لعب
ابله بطل الحديث وابطاح السافعي رحمه الله السطرخ لان في مسجد الحرام ذلك الافهام قال سفيان بن

محمد الصعلوكي ريس اصحاب السافعي رحمه الله اذ اسلمت اليه من الحسنان والصلوة من النسيان
والنسيان من هذا ان فساد من الخلال لنا الحديث المذكور في الممن ومنه رضى الله عنه
يقوم بلحون السطرخ فلم يسلم عليهم وقال ما هذه الماسل التي اسم لها عاكفون ولانه لعب يصعد
صاحبه عن الجمع والجماع وتذكر الله عاكفون بلحونها واما مسجده فمحلوه بالعبث والتعبث
للعالب في التحريم الا ترى الى قوله تعالى والمهمما اكبر من يفهما فاعبر الخالق التحريم وهل راس صاحب
سطرخ يصلي فضلا عن الجماعة وان صلى فعله متعلق به فعلى ما حده اعانه الشيطان على الاسلام والمسلم
ثم ان فاسر السطرخ سقطت عداله وردت سهادته وان لم يفسر به فكان مساويا لافيه فليت سهادته
ونعت عداله ولم يراو حنفه رضى الله عنه بالسلام عليهم باسا سلعهم عمامه فيه وكره ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله محرم لهم حبس عن ربه التسليم وروى لير عليا كرم الله وجهه من يقوم بلحون السطرخ
فلم يسلم عليهم فعلى في ذلك فقال كيف اسلم على قوم يلعنوني على الاضنام وروى انه ضرب ذلك على رؤسهم
قول لمعط لا ابر لم اعلم لير قوله لا ابر ليس لير لانه في حق هذا الحكم لانه لما كان يفا محضنا كان محض
معناه في صحاب الاصابه من كل جهة احق **قول** ونوع اخر ما كان من ضرورات حال الصغار وهو سري
ما لا يد للصغار منه وسعه واجان الصغار وذلك حان من يحول الى السرا والملتقط فان هذه الروايه
مما قصه للروايه التي بعدها اومى قوله ولا يجوز للملحق ان يواجه حسب محوز هذا كاجاره الملتقط للفتق
واجاز هذا وهو ظاهر السافعي رحمه الله فليت له وجوه احدها ان كل واحد من هاتين الروايتين محمول على حاله
محور اذ احان الملتقط محمول على ما اذا حقت الضرورة بدليل وقوعه في النوع الذي فيه تدار الضرورة وعدم حوارها
محمول على ما اذ لم يكن فيه ضرورة دفعا للسافعي الثاني كل واحد منهما راسي فانه ذكر في كل واحد من الملتقط
والام رواه جوابا لاجاره في الجامع الصغير للامام الترمذي في ذكر في القدر والملتقط ان سلمه في صناعه
ومواجهه والما لير يعني قوله واحان الصغار تسلمهم في الصناعات حتى يكون من حسن ما لا بد منه للصغار ولما اتيه
الموفق بين الروايتين بعضهم غير والفتق الكتاب يقول واحان الاطار والاول صحيح لانه موافق لروايه الجامع الصغير
الامام الحنط في لفظه فخر الاسلام البودوي وجه دفع السافعي ما ذكرنا **قول** ولمره ان يجعل الرجل في عيشه
الرايه وهو طوق الحديد مسمر اسماء عظمه بمنعه من لير حرك اسه وما هو معاد من الظالمين وهو حرام لانه محذور
وشرا لير محمد ما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل محدث بدعه وكل بدعه ضلاله وكل ضلاله في النار ولانه
عموبه الكفار فكذلك الحرافع النار قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تعدوا عذاب الله **قول** ولان من الحفنة للبداه
اصلي للاستعمال الدواجا نزل صلى الله عليه وسلم داواوا قال الله ما خلقوا الا ليعملوا في الدنيا والسماء والهم
وقد بوارت به السنه واحتق عليه الاجماع ولا يجوز استعمال الحرم في الحفنة كالحرم ونحوها لان التداوي بالحرم
حرام والمذهب عند اهل السنه والجماعه ان التوكل بما موربه بعد كسب الاسباب التوكل بعده على خالق اسباب

استقطم ص

دون الأسباب في المذهب يجوز للعليل سرب البول والدم والمسه للتداوي إذا أحمره طبيب مسلم ان شفا
فيه ولم يحد من المباح ما يقوم مقامه وان قال طيب سجال سقاء كنه فيه وجهان وهل يجوز سرب العلل من الحجر
للتداوي فيه وجهان ذكر في الجامع الصغير للإمام النعماني ذكر في الذخيرة وما قاله الصدر الشهيد
فان الاستسقاء بالمحرم حرام غير محرم على اطلاقه وان الاستسقاء بالمحرم انما لا يجوز اذا لم يعلم فيه سقاءها اذا
علم ان فيه سقاء فليس له دواء اخر غير كوز الاستسقاء ومعنى قول من سيعود رضي الله عنه ان الله لم يجعل
سقاءكم فيما حرم عليكم محتمل لانه بعد الله قال في ذلك ما عرف لم دواء غير المحرم لانه سيعني بالجلال **قول** ولا بأس
بزرق العاضى اعلم ان هذا على وجه من امان يكون سرجا ومعاودة كحدا لاجان او يكون كفايه وموئنه كالسفة
اما الاول فحرام لان القطناء اعظم الطاعات فاذا بطل الاستحجار على سائر الطاعات فعلى هذه الحق لهذا لا يفسد
العضاء بالرطوبة وان كان لا يغزل بالهشيق والنجور والارشاء عند ما خلا للتعمر له واما الثاني فلا بأس به
للمحدث المذكور في المتن كذا فرض النبي صلى الله عليه وسلم لمعاد وكان ابو بكر وعمر رضي الله عنهما باحزان
كما تهما من بيت المال وعلى ذلك اجماع الامم ولانه محبوس بحقوق المسلمين والحسن اسباب البقرة كما في النكاح
والعدة والوصي المضارب اذا سافر مال المضارب فنكون بقره العاضى مال المسلم من وهو مال بيت المال
وهذا اذا كان مال بيت المال جلا لاجمع حتى فان كان حراما جمع ما طل لم يحل حله لان سبيل الحرام والعصاة حره
على اهله وليس ذلك مال عامه المسلمين انما هو ان القاضى اذا كان محتاجا فافضل له بل الواجب عليه ان يأخذ
رققه وكفايه لانه لا يتوصل الى قامه ما عليه الا بذلك الاستعمال بالكسب بعد عناية ما عليه
فلما كان العضاء فضا عليه افترض علمه ما لا يتوصل اليه وان كان عسافا فكان بعضهم احده حلال لان العسى
لا يقوم للفقير الدار مع السعل عن الكسب وبركه افضل مما لبيت المال والاصح ان احده افضل صانه
للمحكم من لم يهون عند الامراء ونظرا من بولى حده من المحتاجين **باب** **احياء الموات**
اعلم ان الموات ارض يحذر ردها لا يقطع الماء عنه او لعلها الماء عليه وما اسبه ذلك بان صارت
سبحه مما منع الرراعه سمي بطلان الاسفاج به سسها بالمحوان اخامات وبطل الاسفاج به **قول**
فا كان منها عا دما اى مدم حرامه في عهد عاد لا ما كان لعاد لا ن جميع الموات لم يكن لعاد والمراد جميع ارض
الموات كنى عما قدم لعاد اكان في يوم الامام **قول** اذا وفنا نسانا اى انسان جمهورى الصوت
من اوصى العامر ارا دبه عمران الصوت فضا لم سمع الصور فهو موات قال القاضى في الدرر جده الله
واصح ما قيل فيه ان نصف الرجل على طرف عمران القرية صادى على صوته فالى اى موضع يهوى صوته
يكون حراما العمان لان اهل القرية كما حوز الى ذلك الموضع لدعى المواشى وغيره وما وراء ذلك يكون للموات
اذا لم يعرف لها مال كذا لحد عن القرية على ما سطره اوسف رحمه الله لان الظاهر ان ارضا واهلها غنما لا يقطع
اذا كان قريبا وعند محمد رحمه الله يحصر القطر ارضا واهل القرية عنها حصة وان كان قريبا من القرية

وهذا لانه صلى الله عليه وسلم ذكر المسه على الاطلاق فالطواف به فالى الكامل في المسعى والكامل منه لا
يكون مملوكا للمسلم او ذمى كما قال المتن فالجاء ليعتدلى يوسف رحمه الله مدار الحكيم على القرب والبعد وعند
محمد رحمه الله مدار الحكيم على جسد الارض وسمي الامه السرخسى رحمه الله اعتمد على ما اخبره ابو يوسف رحمه الله
قول ومراحماه الى قولهم وقال الملك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن في ذلك ملكها من احيائها
حب قال صلى الله عليه وسلم من احب ارضا منتهى فني له ولانه مباح سفت لله الله مكان حتى به كمالوا حصيدا
او خطبا او حسبا او وجد معدنا او ركاذا في موضع لا حى لاحد فيه ولم يوله صلى الله عليه وسلم للناس الميراثا
طابت نفس ماله ومن وهبها لم يحول على اذن لقوم مخصوصا انه نصب لبيع كما في قوله عليه السلام من قبل
صلا فله سلبه وان هذه الاراضى كانت ابدى لم يرس كس صارت بيد المسلمين باحوا والخيل والركاب ملكه
لهذه الصفة لا يخص بشئ منه بغير اذن الامام كالغنم **قول** فلو احصاها هم بركها فزرها غيره فالبا
اخرى بها والاصح ان الاول ينزعها من الباى لان اول ملكها بالاحياء لانه صلى الله عليه وسلم قال فيمى له والام
للملك والملك لا نزول بركه **قول** حتى الاستيلاء على اصلنا يعني ما كان من اسباب الملك يستوى في الكافر
والمسلم حتى ان استيلاء الكافر على مال المسلم سبب للملك على اصلنا كاستيلاء بنار على اهلهم **قول** ومحرر
ارضا ولم يعمرها لبيت من الى قوله ولان الحجر ليس باحياء في الصحيح لملكه به لان الاحياء ان يحياها صالحه
للزراعه والحجر للاعلام مسسوح الحجر المنع فان ما علم في موضع من الموات علامه فكانه منع الغمر احياء
ذلك الموضع سقى غير مملوك كان انما نزل لبيت من ليعول عمر رضي الله عنه ليس الحجر بعد لبيت من حتى لانه
اذا اعلمه بحاج الى الرجوع الى طنه ونهى اسبابه ثم رجع الى ذلك الموضع فحسبه فجع لبيت من المدة للرجوع الى
وطنه بنه وان ازال الاسلام من ارضها الى اقصاها فقطع في سنة فلعلة انما يحى في اقصى طرف ارض الاسلام
ولعله في الطرف الاخر من الاسلام والاصلاح اموره في طنه سنة وللرجوع الى ذلك الموضع سنة فلا ينبغي لسفل
ما حاذ ذلك الموضع غيره الى بيت من ولكن بسطره لرجوع واحد من هذه المدة الظاهر انه يريد ان لا يريد
الرجوع اليها فحوز لغيره احاؤه وهذا من طريق الديانة فاما في الحكم اذا احصاها انسان فل مضي هذه المدة في
لحق احيا منه دون الاول صار كالا سنام فانه مكره ولكنه لو فعل مع العقد الحجر لم يكون موضع الاجار
عليه وقد يكون بغير الحجر بان عرجوها اعضاها باسمه او نقل الى ارض اخرى فانه من السو كاحصاها فانه من
الحشيش او الشوك جعلها حولا وجعل الدواب عليها من عمران ثم المسناه لمنع الناس من الدخول وحفر
خراعا وذا عنى قال صلى الله عليه وسلم حفر بئر مقدار ذراع في موضع لور كما اوضح عليه ما لم يستأنش
لها نهر او حفرها حواها كذا ذكر في المبسوط وذكر في المتن كوكرها وسفهاها حتى محمد رحمه الله انه احيا ولو فعل
احدها لم يكون محمرا ولو حفر نهارها ولم يسفهاها لم يكون محمرا وان سفهاها مع حفرها نهارا كان احيا لوجود الفعلين
وارحوظها ونسبها محمرا بصر الماء يكون احيا لانه محل البناء وكذا ابدىها **قول** ولا يجوز احيا ما قرب من الحرم

وسير على اهل القرية ومطرحا لخصائهم ليقطعوا جنتهم المباحة عند محمد او دليلا عند لي يوسف
فصار كالنهر والطريق **قوله** لا يجوز ان يقطع الامام هذا السد لان ما اقصا له الناس كالمباح
والا يار التي يستفي الناس فيها لا يجوز قطع مساحتهم بالاقطاع من احد فكل لا يجوز احداً ومعلق به حق
العامه كما في النهر الطريق **قوله** وحر حفر بئر في بئرته ما زاد الا امام عبده او بغيره اذ نه عندهما فله
حرهما لا يحفر البئر احداً فان كان للحفر في التي يترج الماء منها بالسد فخرهما اربعون ذراعا لقول صلح
محر حفر بئر فله ما حولها اربعون ذراعا وان جاز البئر لا يمكن حر الاسفاغ سائر الا حولها فانه يحتاج الى
ان ينف على سفر البئر للسقي الماء والى الرعي على سفر البئر ما ركب عليه البكرة والى الرعي موضعاً
عتمت في الماء والى موضع يصف فيه مواسمه عند الشرب والى موضع نائم فيه مواسمه بعد الشرب
فاسحق الحرم لذلك ودره السبع مائة رعين ثم فصل اربعون ذراعا من الجوانب الاربعه من كل جانب عشر
اذرع لان طاهر اللفظ جمع جوانب الاربعه والصحيح ان المراده اربعون ذراعا من كل جانب لان المقصود
دفع الضرر عن صاحب البئر الا ولا يحفر احد في حرمة بئر اخرى يحول اليها ما يره وهذا الضرر اذرع
عشرة اذرع من كل جانب فان الاراضي محله صلابه ورخاؤه فربما عجز آخر وحفر بئر اخرى بقرية وتحول
ما السرا لا والى السد فسد على مساعده بئر وفي مقدار اربعين ذراعا من كل جانب لندفع هذا
الضرر رعين **قوله** وان كانت المناضحه وهي التي يترج الماء منها بالبحر فكلد عند لي حفر
اربعون ذراعا وعند حرمها ستون ذراعا لقوله صلى الله عليه وسلم وحرم العن خمسة ذراعا وحرم
بئر العطن اربعون ذراعا وحرم بئر الناضح ستون ذراعا ولا ان اسحقا الحرم باعسار الحاجه وحاجه صاحب
بئر الناضح اكثر لانه يحتاج الى موضع سدر فيه الناضح يستفي الماء من البئر وقد يطول البئر في بئر العطن
انما يستقي بده فله الحاجه فلا بد من البناوت وله ما دونها ولا فصل فيه بئر الناضح فهو عليه ما واصله
ان العام المنع على صوله والعلم به بترج على الحاصل المختلف في قوله والعمل به ولهذا رجع قوله ما اخرجت
الارض منه العشر على قوله للس فمادون خمسة او ستون صدقه وعلى قوله للس في الحضرة وان صدقه
ورجح اصحابنا قوله صلى الله عليه وسلم البئر لا يملك على حر العرايا ولا ان اسحقا الحرم بسد النص
علاوة القياس لان الاسحقا باعسار عمله وعلمه في موضع البئر خاصة فكان ينبغي ان لا يسحق بئر الحرم
ولكن ان كان هذا القياس بالنص بعد ما انفق عليه الا ما ركب الاسحقا فما زاد على ذلك ما اختلف فيه الا ان
علمنا بالقياس لم يثبت الاسحقا بالشك ولانه قد يستقي من بئر العطن بالناضح ومن بئر الناضح بالسد فاستوت
الحاجه فلهما وبمكنه ان يربد المعرجول البئر فلا يحتاج الى زيادة مسافه وحرم العن خمسة ذراعا وما دونها
ولانه يحتاج فيها الى زيادة المسافه اذ العن انما يسحق للزراعه فلا بد من موضع يحرك فيه الماء ومن موضع يحفر
فيه الماء ومن موضع يحرك فيه الى المزراع فلهذا قدر الزيادة والموقف ورد خمسة ما فاسعناه اذ لا مدخل للبئر

في المباديرم عند بعضهم خمسة من الجوانب الاربعه من كل جانب مائه وخمسه وعشرون ذراعا والاصح انه
خمسة ذراعا من كل جانب والذراع هو المكسره وهو ستة قصبات وكان الذراع الملك سبع قصبات فكس
منه فضله **قوله** فمن اراد ان يحفر حرهما منع من الحفر بناً على ان حرهما البئر صار مملوكا لصاحب البئر ضرورة
يمكنه من الاسفاغ بها فكان الثاني مع هذا مسافه في ملكه **قوله** وذكر طريق محسره البعصان في ادب القاض
للحفاظ رحمه الله **قوله** وان حفر الثاني بئر او ارض حرم الاولى هي حرمه منه فذهب ماء البئر الاولى وعرف
ان ذهابه يحفر الثاني فلا ضمان عليه لانه غير متعدها من حرمه والماء تحت الارض غير مملوك لاحد فليس له ان
خاصه في حويل ماء بئر والى بئر الثاني كالماجر اذا كان له حانوت فاحذر اخر حنوده حانوتا لميل ملك التجار فكسرت
بجاءه الاولى بل لم يكن له ان يحاصم الثاني **قوله** وبه ورد الحديث وقد صرح ان رجلا غرس سجد في ارض فله
جاء اخر اقل بئر من سجد اخرى حرمها فاختصا الى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل له من الحرم خمسة اذرع
واطلق الاخر فما وراء ذلك **قوله** ومن كان له بئر في ارض غيره فليس له حرم عند لي حفر بئر في ارضه
الا ان يقيم البئر على ذلك قال له مسناه مشي عليه ما يلفي عليه بالهسته واصل هذه المساله ان حفر
بئر في ارض بوات ما ذل الامام في موضع لا حق احده لا يسحق له حرهما عنده وعندهما سحقا حرمهما من
الحائس لان اسحقا الحرم للحاجه وصاحب البئر يحتاج اليه كصاحب البئر والعن وهذا لانه يحتاج الى
المشي على حاتي النهر ليعر الماء في النهر اذا احسن شئ وقع في النهر اذ لا يمكنه المشي في وسط النهر وكذا
يحتاج الى موضع يلفي عليه الطين عند الكرى لما في المنع الى سفعه من الحج ما لا يخفى وله ان اسحقا الحرم
فيهما النص لان القياس فلا يحق بيع ما ليس بجناسا من كل جبهه والنهر ليس بجناسا لان الحاجه يمتد
في الحال وهذا الحاجه هو هو باعسار الكرى وقد يحتاج الى ذلك وقد لا يحتاج والاسفاغ لا ساقى البئر دون
الحرم وهذا ساقى الا انه لم يحقه في ذلك بعض الحج في لعل الطين او المسقي وسط النهر فاذا فيه اصل
القياس لا يرى حر من في مكان لا يسحق بذر حرهما وان كان يحتاج الى ذلك لعل الكياسه فله حرم
ورود النص فاذا استاصلها ان صاحب البئر يستحق الحرم فعند المنازعه الظاهر ساهله وعند
لما لم يسحق للبئر حرهما فالظاهر ساهله لصاحب الارض لما ذكره والوجه لهما في هذه المساله على سبيل البدا
انما يقول الذي البئر عند المنازعه وصاحب البئر يستحق حرم البئر لا سمسك الماء في النهر والقائلان
عليه بالاستعمال دفاعا عن ساهله في بئر جعل القول قوله كما سارعا في بئر احدهما لا يسه ولم ان الحرم اسبه
بالارض صوره لا يستواها ومعنى لاصلاجهما للخر من الزراعه والظاهر ساهله بئر بده ما هو اسبه به كما
لونا زعا في مصراع باب بدها والمصراع للآخر معلق على باب احدهما بقصى بئر بده ما هو اسبه بالمسناج
فيه والقضاء في موضع النزاع قضاء ترك العلم ان القضاء على نوع من قضاء ترك قضاء اسحقا في الفرق
بينهما ان في قضاء الاسحقا اذا ادعى الثالث واقام البئر لا يسمع منه الا بالعلم فيه لما مر في الدعوى

خلافاً لمضاد الترخا فانه يعقل بدون السلي منه ولا منازعه فيما لم يستمسك الماء انما المنازعه فما وراؤه
ما يصلح للغير على انه ان كان صاحب النهر مستمسكاً به فمضاد صاحب الارض يدفع الماء بالحرم على مض
وقد استويا في استعمال الحرم ويخرج صاحب الارض من الوجه الذي تروى ولكن ليس له ان يهدم لان
لصاحب النهر حق استمسك الماء في نهره فلا يكون لصاحب الارض ان يقطع حقه بغير كفاية
وان كان يملوكا له رعايه بحق صاحب الحد و **قول** فنكسف هذا اللفظ موضع الخلاف وهو ان يكون
الحرم موارداً للارض لا فاصل بينهما وان لا يكون الحرم مشغولاً بحق احد منهما اما اذا كان لاحدهما علمه ذلك
فصاحب السفل ولي بالاجماع لانه صاحب تدوير الخلاف يظهر في موضعين احدهما انه اذا كان على
المستناه اسجار لرب الارض عنده وعند مالرب النهر **فصل في مسائل الشرب** السهر بالسحر حظ
حر الماء وفي عرف الفقهاء هو عباره عن يوبه الانساع بالماء سقيا للمزارع والدواب **قول** هم اعلم
ان الماء انواع الاول ماء الحار ولكل الناس فيه ما حق السقه وسعى الاراضى حتى ان من اراد ان يكرى منها
نهر الى ارضه لم يمنع من ذلك لان الانساع بماء البحر كالانساع بالسمن القمح واليهما الطرق العامه
فان الماء ليس لاحد حق على الخصوص فان ذلك الموضع غير داخل تحت مباحد الماء مع غيره
فلا يمنع من الانساع به على اى وجه ساء والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء
والعلاء والنار اما الماء فلانه صار موجوداً ما احاد الله تعالى في مكانه فحق على اى باحه حتى يحرق فاذا
احرق وجعله في رعايه صار حق به وجاز كما لصدر مصر مملوكاً بالاستيلاء واما العلاء فهو الخشيش
الذى سخر له ينبت احد فلا يملكه صاحبه بكونه في ارضه فان قطعه غيره واحرقه ملكه فصار ارضيه
واما النار فحقى اسات الشركه فيها الانساع بمضوها والاصطلاء وليس لمن اوقدها ان يمنع غيره
من الاساس منها فاما من اراد ان يخذ من ذلك الجمره فليس له ذلك لانه ملك صاحبه لا يجوز لاحد
اخذ الا ناديه والى ما في ماء الوديه الحظام كبحون نهر نومد وحواروم وسحون نهر التوراج وبله
يخرج من العريف نهر عداذ والفوات نهر الكوفه فللناس فيه حق السقه على الاطلاق وصحى لارض
ان احبا ارضاً مسية وكرى منه نهر المستقيما ان كان لارض المعامه ولا يكون النهر في ملك احد لكونها
مساحه في الاصل فقهر الماء يدفع قهر غيره وان كان العالمه فلا يكون ذلك دفعاً للضرر عنهم وذلك
ان يميل الى هذا الحان اذا انكسر صفه معرى القري الاراضى على هذا اذا نصب الرجم عليه
سقى النهر للرجم كسقه للسقى الماء اذا دخل الماء في المقاسم كانه نهر المملوكه والمار والحيون
حق السقه باب لما ونا فانه ينال الشرب السهر خص منه الشرب سقى السهر لان
النهر ونحوها لم يوضع للاحراز والمباح للملك بغير الاحراز كالطهي اذا انكسر ارضه وان
الحاجه الى الماء محد في كل وقت ومن سائر لا يمكنه ان يستصحب الماء من طنه بدهانه وابانه

سعد
غرم

فحتاج الى احد الماء من الانهار والامار التي يكون على طريقه لنفسه ودوايه ففي المنع من ذلك حرج من وان
اراد رجل ان يسقى ارضاً بذلك حياه فلا همل النهر منعه عنه اضربهم او لم يضرب لا حق خاص له ولا ضرر
فيه وفي باحه ذلك بطلان منعه الشرب والرابع الماء المحرز في الاواني وهو مملوك له بالاحراز وان يقطع
حق غيره عنه كالصيد الماخوذ ولكن يثبت فيه شبهه الشركه لظاهره ما روينا فعمله فاستقطه بالشركه
حتى لو سرقه انسان في موضع بحر وجوده وهو سائر يضام لم يقطع حقه **قول** ولو كان النهر والعاني
او الحوض والنهر ملك رجل فله ان يمنع من يده السقه من الدخول ملكه اذا كان عديماً وآخر يقرب هذا
الماء في غير ملك حد لانه يضر ربه فان كان لا يجد ذلك يقال لصاحب النهر ما ان يخرج الماء اليه او يتركه
ان ما خذ بنفسه بشرط ان لا يكسر صفه لان حق السقه في الماء الذي حوضه عند الحاجه وصل هذا
اذا احضر ارض مملوكه له اما اذا احضرها في ارض موات فليس له منعه لان الموات كان مسروراً والحفر حياه
حق مشترك وهو العسر والخراج فلا يقطع الشركه في السقه فلو منع عن ذلك وهو يخاف على نفسه ودوره
العطش له ان يعالجه بالسلاح ما رعى رضى الله عنه ولانه قصد بالافه بمنع السقه وهو حقه لان الماء
في النهر مباح غير مملوك ان كان الماء محرزاً في الاواني فليس للذي يخاف الهلاك من العطش ان يملك صاحب الماء
بالسلاح على المنع ولكن يملك على ذلك بغير سلاح لانه ملك المحرز ولهذا كان لا خضاً مناله وكذا الطعام عند
الاصابه الخمصه وملك النهر ونحوها الاولى يملكه بغير سلاح بعضاً لانه اركب معصيه فصار ذلك بمنزله
التعزير له **قول** والسقه اذا كان ما على الماء كله بان كان حراً واصحراً او فناء من الابل والمواشي كثر
يقطع الماء سهرها اختلفوا في هذا الفصل فالبعض منهم لا يقطع منه الاطلاق ما روينا لانه من السقه وقال الكرم
ان يمنع لان السقه ماله يقطع حق صاحب النهر وهذا يقطع حقه فصار كسقى الاراضى والتحمل لهم ان اخذوا الماء
منه لكوضوه وغسل السابغ الاصغر وقال بعضهم بموضا في النهر وغسل السابغ فيه فلما فيه من الحرج ما لا يحق
قول وان اراد ان يسقى سبجاً او حصاً في داره يحل الماء اليه بالحره له ذلك وقال بعض ائمه بلح ليس له ذلك
الا ما ذن صاحب النهر والاو اصح لان الناس يسعون فيه ويعدون المنع من الدوايه وقد قال صلى الله عليه وسلم
ان الله يحب معالي الامور ويغض سفسافها اي ردها **قول** وليس يسقى ارضه ويحمله وسبجاً من نهر
هذا الرجل ونهره وصاحبه الا ما ذن يصاوله اذ يمنع من ذلك لان الماء متى دخل المقاسم يقطع سهره الشرب
بالكلمه فلو منع سبجاً سبب صاحبه ولانه اذا احضر نهر من هذا النهر الى ارضه ينكسر صفه نهره وليس له
ان يكسر صفه نهر الغير وكذا في النهر يحتاج الى ان يسقى نهر من النهر الى ارضه وما حول النهر حق صاحب النهر حمله
فليس لغيره ان يحد من ذلك كذا اذا كان يردان محرم ما في هذا النهر مع صاحب النهر ليس في ارضه
لان النهر ملك خاص لاهل النهر فلا يجوز له ان يمنع ملك الغير الا ما ذن فان اذن له صاحبه في ذلك واعادته فلا بأس
لان المنع لحقه فاذا ارضى به فزال المانع **فصل في كرى النهر** اعلم ان الانهار ليس نهر غير مملوك

لاخذ ولم يدخل ماء في المقاسم بعد كما لفراوات ودجله والنيل فكره على السلطان ان احياج الله من
المال للمسلمين لان ذلك حرجا على عامة المسلمين وما لبثت المال معد للصرف الى مصالحهم فان لم يكن
في مال بيت المال شيء فللامام ان يحرم الناس على كونه لانه نصب بطرا وفي بركة ضرر عام والحوام فل
ما سفقون من غير احبار وفي نظره قال عمر رضي الله عنه لو تركتم ليعلم اولادكم لانه يخرج له من كان
بطشه ويحل موسى على الماسير الذين لا يطهرونه بانفسهم كما في حجر الجبوش وفيه مملوك دخل ما يوده
حنا القسمه الا انه عام ونهر مملوك دخل ماءه تحت القسمه وهو خاص والعاصل بينهما ان ما سحق صاحبه
به السفه كما سرقه فهو خاص ولا يسحق به السفه فهو عام فكره ما على اهلها ما لا على بيت المال لان السفه
يعود اليهم على الخصوص فيكون مونه الكرى عليهم على الخوص لان الخرم بالخنم **قوله** ومن ابيهم في
النهر الثاني محرم على كره لان فيه دفع الضرر العام وهو ضرر رقيق الشك ويحل الضرر الخاص مع ان في
مقابلته عوضا **قوله** ولو ارادوا ان يخصصوه حنفه لا يبتاع وفيه ضرر عام كحرف الاراضي ومساكن
الطرف محرم لا يبيحهم لان بركة الاحار هنا بهما نفسه وتسكن العسة الارض سرعا وان لم يكن فيه
ضرر عام لا يحرم الا على ان التديروا الى الملك اذ لم يكن فيه ضرر عام كالرأى في ذلك من العجدة
والباخر وما لا يمكن منه في كل وقت ولا سقر في ذلك بخلاف الكرى فانه يحرم عليه مطلقا اذ اطلعه بعض
الشركاء لان حاجه النهر الى الكرى في كل وقت معلومه عاد ووهم الترموه عاد والكرى يورط ويمنع
الماء عن نفسه وعن شركائه وليس له ذلك لهذا اجبر عليه فاما الايقاف فهو موهوم غير معلوم الوقوع فاذا
لم يكن فيه ضرر عام لا يجبر الممسح عنه في كل خوف موهوم وفي النهر الثالث اي النهر الخاص على الكرى
كما في الثاني لما بنا وصل لا يجبر لان كل احد من الضرر من خاص هنا ويمكن دفع ضرر الشركاء عنهم بالرجوع على
الاي حصة ما انصفوا فيه اذا كان ابا النهر الباقي فاستوى جانبان بخلاف النهر الثاني لان حصة ما انصفوا فيه
ربما لا يقبل والمقسم على الجمع العظيم لنفسه ولكن فانه في كرى النهر الخاص صاحب احكام الشفة
فيكون في بركة ضرر عام فلهذا اجبر لاجل حق السفه **قوله** ولا يجبر لحق السفه جواب عما قال الحاق
الضرر الخاص لدفع الضرر العام جائز فوجب لاجل حق الباقي في الثاني دفع الضرر ابطال حق السفه وانه عام
فاجاب انه لا يجبر لحق السفه لان هذا امساع عن سون الحق لهم كالحيلة في امساع حق السفه والركور
وامساع الولي من قبول القصة للمعهم لا يبطال حق باسهم ولا يجبر في ذلك كما اذا امسحوا جميعا فانهم لا يجرون
فكذا اذا امسح واحد منهم كما لو امسحوا جميعا عن الكرى فانه لا يجبرهم الامام على ذلك لانهم امسحوا عماره
اراضهم وورهم **قوله** ولا يابى عليهم جميعا من اوله الى اخره كخصص الشرب الارض سانه ان الشراكا
في النهر كانوا عشرة فمونه الكرى من اول النهر على كل احد منهم عشرة الى رعا وارض احد منهم محسنة يكون
مونه الكرى على الباقي انتساعا الى رعا وارض اخرى لم يكون على الباقي انتساعا هذا المصطلح الى اخره النهر

وعنده المونه عليهم اعتبارا من اول النهر الى اخره لان صاحب الاعلى حقا في اسفل النهر حاجه الى سفل العاصل الماء
فانه اذا شدد ذلك فاض الماء على ارضه فافسد زرعه فسد ان كان احد منهم يسفح بالنهر حرجا له الى اخره ولهذا
يسحق السفه على هذا النهر وحق اهل الاعلى اهل الاسفل في ذلك على السواء فاذا اسفحوا في الخنم يستوفون
في الخرم وهو مونه الكرى محرم ما لا ابو حنفه رضي الله عنه ان مونه الكرى على من يسفح بالنهر يسقي الارض
فيه فاذا احاد الكرى رضى رجل فليس له في كرى ما يبيع سفحه سقي الارض فلا يلزمه شيء من مونه الكرى ثم سفحه
في اسفل النهر حرجا فصل الماء فيه وصاحب المسفل لا يلزمه شيء من عماره ذلك الموضع باعتبار سفل
الماء فيه الا يرى لمر له حق سفل ماء سطحه على سطح جاره المزمه شيء من عماره سطح هذا الحق ثم مونه الكرى من
دفع الضرر عن نفسه بدون كرى اسفل النهر بان يسد قومه النهر من اعلاه اذا اسفح عن الماء وزعم بعض
مساحنا ان الكرى اذا سبى الى مونه ارضه من النهر فليس عليه شيء من المونه والاصح ان عليه مونه الكرى الى عماره
حد ارضه كما اشار الله في الاصل ان له داما في احدى العهود من اعلاه واسفله فهو سفح الكرى سفحه سقي
الارض المبحا وارضه **قوله** فله ذلك لان الكرى قد سبى في حقه حيث سقط عنه مونه وصل للسفل ذلك
مالم يفرع سكا من الكرى فيضاح صاحبها لا سماع بالمادون سكرانه وللخروج عن هذا الخلاف جركي الرسم ان
يوجد في الكرى اسفل النهر ويرك بعض النهر من اعلاه حتى يفرع من اسفله **قوله** ولا يابى سماع والمونه على
الاصوات وزلا سماع **فصل في الدعوى والاختلاف في الصرف فيه قوله** ويصح دعوى
السرب خيرا راضا مسحسانا والعاسل لا يصح بناء على شيء طرأ في الدعوى اعلام المدعى في الدعوى والسرب
والسرب محمول جماله لا يقبل اعلام وجهه المسحسان ان السرب قد ملك بخير الارض انما وصيته ووديعه لا يرض
بدون السرب فيسقي له السرب وحده وهو مدعور فيه يسفح به فصح الدعوى فيه **قوله** واذا كان نهر لرجل
محرى في ارض غير فاراد رب الارض ان يجري النهر في ارضه لم يكن له ذلك ويترك على حاله لان موضع النهر
في بدر النهر لانه مسجل له باخر امانه فيه فعدا لاختلاف القول له في انه ملكه فان لم يكن يده مال لم يكن له
علامه من الطر عن غيره ولم يكن جارا سالة السند ان هذا النهر له فان جالس فضله لاسانه بالحج ملكا له
فان لم يكن له منه على اصل النهر حاء يلبسه انه قد كان محرا في هذا النهر يسويه الى ارضه حتى يستقيم امانه
مضى له ايضا لانهم شهدوا بحق مستحق هذا النهر وهو المجري **قوله** واذا كان نهر بين قوم واختصوا
في السرب كان السرب بينهم على قدر ارضهم لان المقصود بالشرب سقي الاراضي والحاجه الى ذلك على ملكه
الاراضي وكرها والطاهر حق كل واحد منهم من السرب بعد ارضه وبعد حاجته **قوله** خلاف الطريق
اذا اختصم فيه الشركاء فانهم يستوفون في ملك رفته الطريق لا يعتبر في لكسعه الدار رفته في المقصود
بمه الطريق وهو في الدار الواسعة والضفة نصفه واحد كذا في الشرب **قوله** وان كان اهل الشرب
حتى يسكر النهر لم يكن له ان يسكر النهر على اسفل لكنه يشرب حصه لانه في السكر قطع سفحه الماء عن اهل

الاسفل في بعض المدن ولا في السكر أحداث سوى في وسط النهر وورقيه النهر يشترك منهم فلا يجوز ذلك
لحفظ السكر بدون اذن السكر **قوله** فان برضا على ان يسكنوا على النهر حتى يسرع عصته او اصطفا
على ان يسكن كل واحد منهم في نوبته جائز لان المانع قد زال برضاهم ولكن ان يمكن من ان يسكنوا في ابواب
فليس له ان يسكن بالطن والتراتيب ان يملك النهر عادة وفيه اضرار بالسكر والا ان برضا على ذلك **قوله**
وليس لهم ان يسكنوا منه نهرا او يصب عليه رج ماء الا برضا اصحابه لان فيه كسر صفة النهر المشترك
وسئل ملك مسترل بالنسبة الا ان يكون الرحي لاصحاب الماء ولا النهر ويكون موضع في ارض صاحبها فانه يجوز
لان ما أحدثه في خالص ملكه وسبب الرحي لا يفسد الماء بل يفتح صاحب الرحي الماء بقاء الماء بحاله
ومعنى الضرر بالنهر والماء ما ذكر في المتن ومعنى كون موضعها في ملك صاحبها ان يكون الصفة من الحاسن التي
هي موضع الطاحونه ملكا لصاحب الطاحونه وفي الاصح وفيه نظر لان طر النهر اذا كان ملكا لحمله السكر
او كان لهم حتى احراز الماكان هو ان يصابا سكر ملكا او حقا وكان وضع الطاحونه سغلا لهوا مشتركا
قوله ولا يحذر عليه حسدا وهو اسم ما يوضع ويرفع مما يحذر من الحسب الا لو اح **قوله** والا فطره وبني اسم
لما يحذر من الاحوال ويجوز ان يكون مصنوعا لرفع **قوله** بخلاف ما اذا كان لواحد يعني اذا كان نهر خاص لرجل
ما حذر من نهر خاص من قوم فاراد ان يسطر عليه او يسبقه منه ذلك لانه يضر في خالص ملكه وان كان
مقنطرا مسبوقا فاراد ان يضره لكر لعله او غير عله فان كان لا يريد ذلك في ارض الماء فله ذلك لانه يرفع
سواء هو خالص ملكه وان كان يربد في ارض الماء منع منه حتى السكر **قوله** ومنع من توسع في النهر يعني
لو اراد ان يوسع في النهر منع منه لانه يفسد صفة النهر ويريد على قدر حقه في ارض الماء اما في الموضع الذي
لا يكون القسم الكوي فظاهر كذا في الموضع الذي يكون الكوي لانه اذا ووسع في النهر يحسن الماء في ذلك
الموضع فدخل كونه اكبر مما دخل اذ لم يوسع في النهر وكذا اذا اراد ان يوسع الكوي عن في النهر فحسبها
في ربحه اذ ربح من في النهر الى اسفل فليس له ذلك لان الماء يحسن في ذلك الموضع ويرد ادخل الماء ولو اراد
ان يسفل كواه او يرفعها يكون له في الاصح لان قسم الماء في الاصل باعبار سعة الكوه ووضعهما من غير اعتبار
المسفل والرفع هو العاده فاما منع من ان يوسع الكوه ولا يمنع من ان يسفلها او يرفعها لانه ليس فيه
عبر ما وقعت القسمة عليه **قوله** فاراد احدهم ان يقسم الامام ليس له ذلك لان الاصل لرب واحد من السكر
على حاله ولا اعتبار بالحقبة فسر الامور بمحذاتها **قوله** بخلاف ما اذا كان الكوي بالنهر الاعظم فزاد في ملكه لونه او كثر
ولا يضر باهل النهر فله ذلك لان الماء في النهر الاعظم لم يدخل في المقاسم بعد فزاد على الاصل الاباحه كما كان مراده
كوه او كونه في خالص ملكه لا يكون اقوى من سقي النهر اسداء من هذا النهر الاعظم وما هو غير ممنوع عنه هذا
ملكه **قوله** وليس احد السكر في النهر ان يسوق سريه الى ارضه اخرى لم يكن لها في ذلك النهر سريه فباضع
لانه اذا فعل ذلك يعاد العمداد على هذه الارض سريه من هذا النهر مع الاولى اسفل على ذلك النهر المعد

حفظهم

لا حوالا آفة من في ذلك النهر الى هذه الارض **قوله** وهو بطر بطر يوشرك من قوم فاراد احدهم ان يبيع
فيه ما الى ارض اخرى ساكن ملك الدار غير ساكن هذه الدار التي يبيعها في هذا الطريق فهو ممنوع
من ذلك بخلاف ما اذا كان ساكن الدار واحد احث لا يمنع لان المانع لا يرداد وله حق المروء والمصرف في
خالص ملكه وهو الحداد **قوله** ولو اراد اعلى من السكر من سانه من رجلين له خمس كوي من النهر
الاعظم واحد الرطل من ارضه في اعلى هذا النهر والاخر ارضه في اسفل النهر فما لصاحب الرطل ان يرد
ان اسد بعض هذه الكوي لان ماء النهر يكثر في بعض ارضه وتزمنه فليس له ذلك لانه يقصد الاضرار
لسكر يكثر سد بعض الكوي ولا يحد ذلك ببعض ميعته وليس احد السكر من ان يصر في المشترك
على وجه يلحق الضرر بسكره **قوله** وكذا اذا اراد ان يقسم السريه فاصف بينهما يعني لو قال احدهما
اجعل لي نصف السريه ذلك نصفه فاذا كان حصتي سددت منها ما بدا لي وانت في حصتك يتحما كلهما
فليس له ذلك لان القسم قد تمت بينهما من الكوي فلا يكون لاحد ان يطالب بقسمه اخرى والاسفاح بالماء
في القسمه الاولى لكل واحد منهما مسددا لافنا يطالب بهذا فان برضا على ذلك فلها ما اراد ارضا عليه
فان ارضا على هذا الرضا زما ما يملك لصاحب الاسفل ان يعض فله ذلك لان كل واحد منهما بعد لصاحبه
نصفه من السريه وللمعمر ان يرجع متى شاء وكذا لو رده بعد موته لاهم خلفاؤه في ذلك وهذا لانه
لا يمكن ما اراد ارضا عليه مبادله ما يبيع السريه بالسريه واحاره السريه بالسريه باطل لانه بيع الحسب
او ماء العدل ليس بوجود في اليوم فصار كسح القوي بالهوي نفسا وان معاوضه الما مال معلوم لا يجوز له مال
السريه في الغرر فلان لا يجوز معاوضه السريه بالسريه **قوله** والسريه مما يورث ويوصى بالاسفاح
بحسنه لانه يملك الارث بالاملك يساوي اسباب الملك كالقصاص والدين فالحج فانها ملك بالارث
فكذلك السريه الوصيه اخت الميراث بخلاف السح والهبة والصدقه والوصيه بذلك حيث لا يجوز للغرر
او للجبراله او لعدم الملك فيه للحال اولانه ليس له مفهوم حتى لو ائلف سريه انسان بان سقى ارضه سريه
غيره لا يضمن على وانه الاصل ان احراز في الاسلام رحمه الله انه يضمن واذا بطل الحقود فالوصيه
بالباطل باطله **قوله** وكذا لا يصلح سمي النكاح يعني لو بروج امرأة على سريه غير ارض النكاح
حازر وليس لها من السريه شيء لان الشر يردون الارض لا يملك بحد المعاوضه ولا لانه ليس بمال
مقوم حتى لا يضمن بحد ولا يضمن ويحب من المثل لانه محمول على ما له مساحته فلم يصح نفسه **قوله**
وكذا الواحلت امرأه من زوجها على سريه غير ارض صحت الخلع وعليها ان يرد المهر الذي احدث
لها اطاعت الزوج بهذه القسمة ما هو مرغوب فيه فصرح ان له هذه القسمة والغرر والخلع
لم يمارد ما يضمن لو اخلعت بما في سريه من المباح وليس في سريه شيء **قوله** ولا يصلح بدل
الصلح يعني الصلح من الدعوى على السريه باطل لانه لا يملك شيء من الحقود وما لا يملك شيء من الحقود

فالمصلحة عليه ما طلع صاحب لدعوى على دعواه **قول** ولا يباع السرب حتى لو مات صاحب السرب عليه قول
لم يبع سربه بدون الارض منه الا ان يكون معه ارض يباع السرب مع ارضه لان حال حيوته لا يجوز منه
بيع السرب بدون الارض فكذا عدمه **قول** كنف يصنع الامام اعلم ان الامام ما اذا صنع بهذا
السرب صلح جودوا جميع فيه ذلك الماء في كل يومه بمبلغ الماء الذي جمعه في الخوض بمن معلوم فمضى
به الدين الاصح ان سطر الى ارض لا بشر لها مضمون ذلك السرب الى ارضه ويسحبها برضا صاحبها بطراى
فهمه الارض بدون الشرب مع السرب في صفة في ثيابها من الثمن الى قضاء دين الميت وان لم يجد
ذلك اسرى على بركة هذا الميت ارضا غير سرب بمضمون هذا السرب اليها وباعها بمودى من الثمن على الارض
المسراة الناصلة للغير **قول** واذا سقى جبل ارضه الى اخره اعلم انه اذا سقى الرجل ارضا ومجراها
او ملاحا فسال من مائها في ارض جل حرمت او تزت ارض حان من هذا الماء لم يكن عليه ضمانه الا ان يبيع
غير متعدي فلا يضمن وهذا لان كون الفعل على المشي لا يعرف بالار لا لانه له والار لا لانه لمفعلة اجزاء
الماء في ارضه وانما صارت ارض طاره ذات بزنا للشرب الاحذاب وهو امر اعاني به يكون وقد لا يكون
فلا يضاف الى فعله الا انه لو لم فعله لما حصل هذا الفساد فصار فعله في حق الارض باعضا انما يضمن اذا
تعدي كحافر البئر وواضح الحرج وفعله في ارضه مباح فلم يضمن قالوا اذا سقى ارضه سقيا معادا واحتمل
ارضه عادة اما اذا سقى سقيا لا احتمل ارضه فمضمون ان اجري الماء الى ارض طاره بقدر امانه والله اعلم
كتاب الاسرار وجبة المناسبة من الكفاية في الاول سانا
للسراب الحلال وفي الثاني للحرام والاف الاول احياء وفي الثاني اماته **قول** ومضى جمع شراب وهو كل ما شرب
من المائعات فاريد بها في هذا الكتاب ما حرم منها وكان منكرا وسمى هذا الكتاب بها لان فيه احكامها كما سمي
كتاب السور والحدود لما فيه من احكامها الاسد كله باحلال الاربعه احدى الخمرة من النجس ماء العنب اذا
غلا واسد وودف الزند **قول** وقال بعض الناس كل مسكر خمر لقوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر فهو باطل
الخمر ههنا من السجور واسار الى العنب والحلله وقوله صلى الله عليه وسلم الخمر خمسة اشياء وذكر العنب
والتمر والخنطة والشعر والعسل لان الخمر ما خمر العقل وكل مسكر فهو خمر للعقل ولنا ان الاسم للشيء من ماء
العنب اذا صار مسكرا حقيقة بانفاق اهل اللغة حتى اسما استعماله فيه وفي غيره غير رسمي بل هو ايراد
او غيره وكان هذا الاسم اخبره مجازا وداردت به الحقيقة فبطل المجاز وسمى خمر الخمر لا لخامر العقل وذهب اليه
سمى بالخامر العقل هذا يدل على ان كل ما خمر العقل يسمى خمر فالفرس الذي يكون احد سبعة اسطر والآخر
اسود وسمى بالبق والاسمي البور الذي فيه لون السواد والساخر بهذا الاسم فكذا النجم سمي عما لظهوره يقال نجم
اي ظهريم الدل ذلك على ان كل ما ظهر سمي عا والعار وسمى بالمعنى الفار وهذا الاسم لا يطابق على غيره وان كان
المعنى موجودا وهو كثيرا من الحديث الاول فخص به حتى يزعم انه قال لم يحدث لم يصح روايتها

عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبرها هذا واسماها من مسكر فليسوا ولا لثما كان كاح لم يحضره اربعة فهو مساج
طاحب وولى وساهذا عدل المراد بالباقي بان الحكيم وهو الحرمة لان بيان الحقيقة لان النبي صلى الله عليه وسلم بحث
لسان الاحكام لسان الحقائق **قول** والثاني في حدسور هذا الاسم قول النبي صلى الله عليه وسلم وعندهما
اذا اشتد صار خمر ولا يشترط العذوق الزند لان هذا الاسم ما يستلزم كونه مسكرا محاسرا للعقل وذا ما اعتبر
صفة الاسداد اذ هو المراد في افعال العذوق والصد عن ذكر الله تعالى باعسا للملذة المطربة والصور
المسكن فيها فاما بالخلجان والعذوق الزند فمصرفه وهو ولا ينافي لهما في اجدان صفة السكر بغير ما قاله
ابو حنيفة رضي الله عنه ان العذوق الزند والخلجان من امار الخلاق وما دام شيء من الخلاق ما كان المعنى
الاصلي فاما فلا يستلزم اسم الخمر الا اذا سكن وودف الزند وعمر الصافي من الكبر لان حكمه لا يباحه كافي بالاعتبار
سعي فلا نزول في كل لا سقى عليه واحكام الخمر مقطوع بها كالحذر والكار المسجل وجرمه السج بالحقاسة
صا ط بالنهاية لما في المعصية من سبب العدم ولا يصح اسماها بالسبب **قول** بوجد في حرمة السب
بجود الاسداد احسا طاعنه ايضا **قول** ان عسها حرام فلا كبر غير معلول بالسكر ولا موقوف عليه
ومر الياسر ان يكرهه عنها وزعم السكر حرام اذ به يحصل العذوق والحضاء والضد عن ذكر الله تعالى
ودل على كمال مخالفة الكتاب السنة واجماع الامة وكان كرامته وهذا لان الله تعالى سماها رجسا وهو
اسم للحرام الجس عينا بالسبب وحان السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم معواته انه حرم الخمر لخصها
ولان فليها يدعوا الى كبرها فمخرج خواص الخمر فانه يردا لساها بها اللذة بالاسكبار منها خلاف غيرها
من الاشربة ففيها من الخلطة ما لا يدعوا فليها الى كبرها فقد صلح ما من طحام وسراب لا ولده في ابداء
يزند على اللذة في الاسماء الخمر ولهذا زناد حصة على سربها اذا اصاب منها سنا واذا كان فليها
داعيا الى الكثر كان محرما كالسكر الا يرى لساها ما حرم حرم دواعيه ايضا وذا كبر حرم الخمر بوجه فانه
صدر الجملة بالمقام وقرن بحساده الاصنام ومنه قوله صلى الله عليه وسلم سائر الخمر كعابد الوثن وجعلها
رجسا وجعلها من عمل السطان والاماني منه الا الشربة الخنث وامر بالاحسا ط جعل الاحسا ط من العلاج
واذا كان الاحسا ط فلا حاكم الا في مكان خنثه وخسار او قوله فمهل انتم مشتهون من كبريانه في كانه
قال وقد لي عليكم ما فيه من انواع الصوارف والموانع وهو موقوف المعادى والباعض الصد عن ذكر الله تعالى
وعن الصلوة فمهل انتم مشتهون من هذه الصوارف فمهل انتم على ما كنتم عليه كان لم يعطوا ولم يردوا
قول وما عثر معلول عندا حتى لا يعدى حكمه الى سائر المسكرات والسامعي جعلها معلولة بالمخامر
ندى كلمها الى غيرها من السكرات حتى وجب الحدس بقطعة من الناذق فما ساعط الخمر وهذا مخالف السنة
مستهور فانه صلى الله عليه وسلم قال حرم الخمر لخصها بالسكر من كل شراب ولانه علم له حدية الاسم والتعدي
في الاحكام دون الاسماء ولانه حور المعصية مع اختلاف المعاني **قول** انها خمسة نجاسة غلط كالبول

والدم لانها سميت رجسا بالنقل القطعي ونكفرت حملها لاجرمها فطعمه لسوءها بالكتاب السنن المتواترة
واجماع الامة **قول** وسقوط نفوسها في حق المسلم حتى لا يضر سلفها وغاصبها ولا يصح سبها الا صاحب
السرع مع غشها فدهاها فاسطل نفوسها صرور واد نفوسها سبني عن غيرها والسبع بسبني على السوء كذا
النضال ولم يوجدوا حلفوا في سقوط مالها والصحة انها مال الحران السبع والصحة فيها ومن كان على
دين فافاه عن غير كل له احده ولا للمدبول لربوده لانه من سب غير معتقد وهي عصبته او امانة علم
حسب ما حلفوا فيه كما في سب المسته ولو كان الدين على من يوده من من الحر المسلم الطالب بسوفنه
لانها مال منقوم في حق الكافر وسبها حار عنده وقد مر في الكراهة ومحرم الاسفاف بها لانه لما كان رجسا
بحسب العرف احبب لاجل حرم الاسفاف به صرور وكسارها وان لم يسكر منها القول صلى الله عليه وسلم
من سب الخمر فجلده وعلقه اجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا نور الطبع فيها لان الطبع في السبع المنع
من سب الخمر لانه لا يطالبها بعد سبها وهذا لان الطبع ابره في زاله صفة الاسكار وبعد ما صار خمر لا نور فيها
م فكل لا يحذفه ما لم يسكر منه لان الحر لا يلبس مخصوص في النبي وهذا مطبوع وقال سبب الامة السبع حتى اجمل
بعد سبب من قبله لان او كثيرا اعلم ان ما سب من البسركه السكر وهو النبي من ماء الهمر والبسر المذنب
من ماء البسر وحكمها في حكم البادق والسد وهو النبي من ماء الهمر والبسر المذنب اذا طبع اذ في طبعه وحكمها
حكم المثلث **قول** وكل من حرام اذا غلا واسد وورف الزندى دما واداله فاكسف عنه وسكن **قول**
لانه مشروب طيب للسبح كان حلالا كالمثلث لانا انه في معنى الخمر لانه رفسو مسكر مطر يدعوق فلبس الى
كثير ويخرج الفساق على شره كما يمتحن على شر الخمر فكان حلالا كالخمر لان المثلث لانه غلط **قول**
في حرام مسكروه وقال سبب من عبد الله وهو حلال لقوله تعالى خمر الخيل والاعقاب يتخذون منه سكرا
ورزقا حسنا ذكر في موضع المنة وما لا يحق في الحرام فاحب باخته ولنا اجماع الصحابة رضي الله عنهم
على ذلك وقال صلى الله عليه وسلم الخمر هماري الشجر من النضج حول على ما صل الحريم وصل هودا على التحريم
على وجه التوضيح اي يتخذون منه سكرا ويندعون ردقا فاحسا **قول** وحريم هذه الاسرة دون الخمر اى حريمه
البادق المصنف والسكر ونقيع الرطب شاء على ان حريمه هذه الاشربة بصره الا حراما **قول** ولا
نكفرت حملها وانما اضلل خلاف الخمر لان حريمها فطعمه **قول** ويجوز سبها ونضم سلفها اي سلف سوى
الخمر الاشربة شاء على ان كانت اموالا منسوبة ولم يوجد دليل قطعي لسقوط نفوسها بخلاف الخمر **قول**
غير ان عدو تحت ممتها لا يسلها لان المسلم ممنوع عن التصرف في الحرام فلا يكون مامورا باعطاء المثل **قول**
وفي الجامع الصغير وما سوى ذلك اي ما سوى البادق المصنف والسكر ونقيع الرطب من الاشربة
فلا ماس به وهذا الجواز على هذا العموم نص على سبب من الحنظلة والسعد والحسل الذره حلال عند
حسنة رضي الله عنه حتى لا يحب الخمر وان سكر منه عنده والسكران منه اذا طلق امراته لم يقع عند لي حسم

ممره طلاق التام والمغنى عليه ومنع هب عقله بالصح ولين الرماك وعند محمد رحمه الله هو احرام وكسار به
اذا سكر منه ممره السكران من الاشربة المحرمة وعن ابن عباس رضي الله عنه في كل يذ نفسه عند الامة
فلا ماس به وكل يذ يرد اد حوده على طول الترك فلا خرفه ارا دبه النبي من ماء الرنبت في الهمر اى مادام
حلو ولم يصح حقا فهو محبت نفسه عند امانه فلا ماس بسببه واذا صار معتقانا غلا واستد وورف
بالرند فهو يرد اد حوده على طول الترك فلا خرفه وبه كان يقول يوسف رحمه الله في لاسد في المطبخ
من ماء الرنبت التمر اذا صار معتقانا حلال بسببه وان كان محبت نفسه اذ ترك عشه امان فلا ماس بسببه
م رجح الى قول لي حسمه رضي الله عنه فالجاء لي يوسف رحمه الله كان يقول ولا مثل قول محمد رحمه الله
ان كل مسكر حرام لكلمة وحده سرطان لا يفسد بعد ما سلح عشه امان فها ان سئلنا احدهما ان كل مسكر
حرام عند محمد ولي يوسف رحمه الله او لاهم رجح ابو يوسف الى قول لي حسمه رضي الله عنها والناصة ان الاشربة
عوا السكر ونقيع الرنبت اذا غلا واسد حرام عند ما وعند لي يوسف رحمه الله كذلك لكن سرطان سقى
بعد عشه امان لا يفسد الى المحض م رجح الى قولها **قول** لما روى عن يزيد انه قال سقاني ابن عمر رضي الله عنهما
سربه ما كذب اهتدى الى منزلي بعد وقت عليه من العذ فاخبرته فقال اذ ما كان على عجو ورنبت وابع رطابي عنها
كان معروفا بالرهدة والعفة من الصبا به فلا رطب به انه كان نسفي غيره ما لا نسفه او سرت ما كان حراما وهذا
سعدان المتخذ من العجو والرنبت حلال ان استد وصار مسكرا لان الذي سقا كان مسكرا الا ترى قوله ما كذب
اهتدى الى اهلي وكان مطبوخا لان المروي عنه حرمه نقيع الرنبت وهو النبي من ماء الهمر والبسر المذنب
انه لا يحل سبب الخمر لانه كان حلالا لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الجمع بين الهمر والرنبت والرطب الرطب
والبسر فلما كان في زمان الحديث فكر للاعتناء بالجمع بين البسركه **قول** وبعد العسل التمر الى لرفا
وخص الحريم بها والمراد بان الحكم لان صلى الله عليه وسلم سبب سبب لاجله فكون ما وراها مباحا بالنصوص العامة
م في ظاهر الرواية فلا ماس بسبب منه مطبوخا او غير مطبوخ وفي النوادر عن محمد رحمه الله ان سبب النبي منه
بعد ما اسد لا يحل وجه ظاهر الرواية ان العسل الشجر والذره حلالا للتباول متعبرا كان او غير متعبر
فكذا ما يتخذ من الاشربة لان هذا في معنى الطعام والغفر في الطعام لا نور فكذا انفس السد لا توجب الحريم عند
كون ذلك بعض الادوية كالسبع وفي بعض الاشربة كاللبن والش روى في فوساد فها يحرم السلوى فمرد
قول وصل لا يعد معنى لاحد على من سبب من العسل والبر والسعد والذره والسكر والنور والكبري
وغفر ذلك سكر او لم يسكر لان النضج في الخمر هذا السبع بعناها فلو وجد الحرف في كان بطريق القياس وذا
محور لان الحد سبب للزجر عن ارتكاب حسمه ودعا الطبع الى هذه الاشربة لا يكون كدعا الطبع الى المتخذ من
رنبت العنب والبر فلا سبب فيه الزجر كذا في المبسوط لسبب الامة السبع حتى حرامه وذكر في المدب بسوط
سبب الاسلام رحمه الله الاصح انه حلال الفساق حسمه حرمه زنا على سربه كما يحتمل حول على سائر الاشربة

قوله وعصر الحب اذا طمخ حتى يذهب لبناءه ونفى بلبه حلال وان غلا واشتد وسكن من الغلبان وهذا
عند لي حنفية رضي الله عنه وقال محمد بن مالك السافعي رحمه الله فليس له وكس حرام سئل ابو حفص الكثير
رحمه الله فقال لا يحل سربه فعمل خالفنا ما حنفية وابا يوسف رضي الله عنهما فقالا لانها حلالان للاستبراء
والناس في زمانا سربون للمحور والتلوي فاعلم ان الخلاف فيما اذا قصد به المعوى فما اذا قصد به التلوي
فلا يحل الا اتفاق عن محمد رحمه الله مسلم قولها وغيره كره ذلك عنه نوقفه فقال لا احرمه ولا احكمه واحكموا
بقوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وفي رواية ما اسكره كبره فليس له حرام وفي رواية ما اسكره الحرة فالحرة
منه حرام ولان الكثير من هذه الاسره مساو للكثير من الخمر في حرمته ووجوب الحد فكذلك القليل وهذا لان
القليل منه لو كان مباحا لما وجب الحد وان سكر منه لا زال اسكرا انما حصل سرك الخلال الحرام حنفيا عسا جانب
الخلال يمنع وحرث الحد اذا اجتمع الموجب للحد والمسقط له برجح المسقط على الموجب في تقرير قولها قوله
صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لجنها والسكر من كل شراب خص السكر بالتحريم في غير الخمر لان العطف بعضه على المغارة
والسكر هو العجج الاحمر وهو حرام عندنا وانما حرم القليل من الخمر لان القليل يدعوى الى الكثير للمرء واللطافة
وكان القليل سببا للفساد كالسكر وكان حراما وهذه الاسره غلظة ولا يدعوى قسماها الى كثيرها فكان قسماها
مباحا مع وصف السد والسكر منها ما هو اود طبع ابرههم النجوى صلى الله عليه عنه في الاحاد والاختلاف في ذلك
مستور من الصحابة رضي الله عنهم عجم بها احد فلو كانت حراما لكانت حراما لما تعارضت بمسك القياس
وهو ساهد لنا وحمل على العجج الاخر اذ هو المسكر حنفية او على الاسداء لكونه مطاما لهم عن الخمر لما وقع العظام
اباح ذلك **قوله** ولو طمخ الحب كما يوم يصير كفي ياد في طمخ كذا روى الحسن بن علي حنفية رضي الله عنهما
وروى ابو يوسف رحمه الله انه لا يحل ما لم يذهب لبناءه بالطمخ وهو الاصح لان العصور فيه قائم بلا خمر مستوي
اعمار الطمخ فيه بعد العصر وقوله **قوله** محصر جانب الحب احصا طمخا بعلسا للموجب للحرمة **قوله** كما اذا
صبغ المطبوع قنح من يصبغ يصبغ مطبوع وصبغ المطبوع قنح من يصبغ لم يحل سربه اذا اشتد
ونخلت الموجب للحرمة على الموجب للحل فهذا مثله **قوله** ولا حد في سربه يعني بشربه شئ من ذلك
ما لم يسكر لان سون الحرمة للاحصا وفي الحد حال للدر والاستقاط **قوله** في حرث فيه طول وهو قول
صليح نهيكم عن زيادة القبور فزوروها فقد اذن للمحد في بانه قبره ولا يقولوا هجر او عن لحم
الاضاحي ان يسكوه فوق بنية امام فاسكوا اماما لكم وتزودوا فاما يمينكم ليوشح بوسركم على محسركم
وعن السند في الباء والحشم والمزوف فاسر بوا في كل طرف فانه لا حل شيئا ولا حرمة ولا تسر لو اسكر في
الحدث دليل حوار نسخ السنة بالسند فعذا في هذه الاسماء البلية حد ما كان في عنها وبالاذن
حكم النهي **قوله** وان كان الوعا عسما يغسل لبناءه بطمخ كالمسك في الظرف بالبول الدم فانه بطمخ الغسل
لبناء وان كان جديا لا يطهر عند محمد رحمه الله لسر الخمر فيه وعن لي يوسف في كل من كان في الطمخ

فما لا يغسله العصر وقيل عند لي يوسف علاماء موره بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافا غير مكره يحكم طهارته
قال السافعي رضي الله عنه بكرة كليلها يعني الصليل حرام ان كان بالساو شئ في الخمر من ملح او خل فلا يحل
ذلك الحل قوله واحدا وان كان التحليل حرا الماء شئ فيه ما كان بالنقل من القل الى السمس او بابقاد النار
في البر من فله يوزن في اياه ساو ان كان الحل له ان النصر واجب احساب عنها واذا كان التحليل حرام فلا
يكون موقرا في الحل كدخ السلة في غير مدحها ولنا قوله صلى الله عليه وسلم انما احصا دبح صدق طمخ كالحصا
خلا وبروي كالحصا كالحصا في الروايات كالحصا برصه بل بها وقوله صلى الله عليه وسلم نعم الاوام
الحل لم يصل وقوله صلى الله عليه وسلم ختمكم خاتمكم وان التحليل اصلاح الحرة فساد وكان حلالا كدخ الحلال
وهذا لانه ان له الصفة الاسكار والحرة واسار صفة الصلاح من حيث تسكر الصفة وكسر السهوه والتعديك
نه والاصلاح مباح بالاجماع كالديار وكذا الصالح للمصالح مباح كما لو حلك بنفسه والاصحاب انطال صفة
الحرة وكان بطمخ الاضراب للاراءه فان قلت هي خمس العين محرم البصر فيها فاسا على المسر والدم والبول
قلت ليس كذلك فذا تها ذات العصر وهو طاهر صل الخمر والنجاسة عسار الشدة وما في بعضها بل هو ومنها
وهو سبيل التبدل للصبي **قوله** لا يحد الخمر خلا فمعه لا يستعمل الخمر استعمال الحلال لا يضرها
على المواد كما نوضع الحلال **قوله** وبكره سرب وردى الخمر الى اخره على ان وردى كل شئ بمنزله صافه والاسناع
بالخمر حرام فكذا وردى وهذا لان وردى اجزاء الخمر ولو وقع قطره من خمر في ماء لم يجر شربه والاسناع به
فالدردي ولي اما الامسقاط ولانه تصحبه بعض النساء لانه يرد في برين السحر وروى صحيح عن عائشة
رضي الله عنها انها كانت تسمى النساء عن ذلك سد النبي وكذا لا يجوز ان يداوى دبره دابته لانه نوع اسناع
بالخمر واضرب على قصد الممول محرما سرعان كل وجه وكذا لا يحل ان يسقى مسا او صبا للتداوى لان الله تعالى
لم يجعل في جنس سفاه والام على من سواه لان الصبي غير مخاطب بالام يدعي على الحاطب قوله **قوله** وكذا
لا تسعها الذواب لانه نوع اسناع بالخمر واضرب على قصد الممول في لا يحل الى الدواب اما اذا مدت
الى الخمر فلا بأس به كما لا يحل المسنة الى الكلب ولو قدمت الكلب الى المسنة يجوز وكذا الفان لا يحل الخمر
ولكن الله عمل الى الفان لانه يصير حاملا للنجاسة من غير ضرور **قوله** ولو القى الدردي الحلال
لا بأس به لانه يصير خلاف طبع الخمر ان يصير جدا ان ترك لدك فاذا غلب عليها الحلال ولي ان
يصير خلا ولكن سباح حلال الحلال لا يعكسه لما بينا **قوله** قال السافعي رحمه الله بعد شار الدردي
من الحلال وان لم يسكر لان الحد يحد بشربه قطره من الخمر في الدردي قطران من الخمر ولنا ان وجوب الحد للجز
يسرع الزواجر فاما عمل الله الطبايع والطبايع لا عمل الى سرب لك ردى بل حيا وشرب الخمر نجاف
نظف الدردي فليس له لا يدعوى الى كثره بخلاف الخمر فصار كغير الخمر من الاسره ولا حد فيها الا بالسكر
ولان العالب على الدردي المعلن لو كان العالب هو الماء لم يحل سربه فكذا اذا كان العالب على الحب

قول ويذكر الاصفهان بالخمر واقطارها في الاحليل لانه اسفاح بالمحرم وهو حرام ولا حد عليه لانه متعلق
بالسر لم يوجد ولانه للرجز والطبع لا يعمل اليه **قول** ولو جعل الخمر مرقه لم تحت لا توكل لانها
تخسفت بها والطبخ في الخمر لا يحلها ولا يحل الحكم الثاني فيها كما لو طخت في غير المرقه **قول** ولا حد
بالمسكر منه لانه مطبوخ وان الغالب عليه ما غير الخمر والمحصرون والغالب في حكم الحد **قول** ويذكر اكل
خمر عجي غشيه بالخمر لان الدقيق ينحس بالخمر العجين الخبز اطهر بالخمر **فصل في الطبخ والعصير**
قول الاصل ان ياد هب بخله بالدار وقدره بالزبد جعل كان لم يكن وعصر ذهاب يمتنع مني ليل
ملك الثاني ما له عشه دوارق من عصر صب في قديم طهر فذهب دوارق بالزبد فانه مطبوخ الباقى
حتى يبقى له دوارق فحل لانه ما اخذه من الزبد اسفح من اصل العصر فسقط اعساره في الحساب فطهران
تسعه دوارق فانما يطبخ اذا طهر حتى يذهب بلباه وسقى منه دوارق واصل اخر ان العصر اذا صب عليه
ماء قبل الطبخ لم يطبخ بانه ان كان الماء اسرع دها بالرويه ولطامه يطبخ الباقي بعد ما ذهب مقدار ما صب
فيه من الماء حتى يذهب بلباه لان الماء يذهب اولام العصر فلا بد من ذهاب بلبه العصر وان كانا ذهبان
معاً على الجملة حتى يذهب بلباه وسقى الملك فحل لانه ذهب البلبان ماء وعصره والملك الباقي ماء وعصره
فصار كالوصب الماء فيه بعدما ذهب من العصر بالطبخ بلباه وساده عشه دوارق من عصر وعشرون
دوارق من الماء ففي الوجه الاول هو ما اذا كان الماء اسرع دها ما فطبخ حتى يبقى سبع الكلال هو ليه وملك
لانه ملك العصر وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كان بدهان معاً يطبخ حتى يذهب بلبه الكلال الغلي يدفعه وفي ذلك
سواء اذا حصل اصل العصر محرراً بالاسفح الكلال المقصود وهو الحليط المقلد لاصل الطبخ المانع من دعاء
التبليد الى الكسر **قول** اصل احراد الطبخ وذهب بعضه من اربوعه كطبخ حتى يذهب البلبان فالسبيل
فيه ان يخذل الملك عصره فيما بقي بعد ما انصب منه ثم تقسمه على ما بقي بعد ما ذهب بالطبخ قبل ان يصب
منه شيء فاخرج من القسمة فهو حلال ما له عشره اوطال عصر طهر حتى يذهب بلبه ثم اربوعه منه بلبه
اوطال باحد ملك العصر كله بلبه ولباه مضربه فيما بقي بعد ما انصب منه شيء وذلك تسعة واد اسمت
عشرون على تسعة وكل جزء من ذلك اسان وسعان فعرها ان جلال ما بقي رطلان وتسع اوطال هذا ان الطول
الذي ذهب بالطبخ ليس يذهب حقيقه بل هو قائم ولكن يداخل جزاءه في اجزاء الباقي ولهذا علط السابق فراجع
اجزاء الرطل الى اجزاء النصفه وهو تسعة اوطال فيكون مع كل رطل سبع فاذا انصب منه بلبه اوطال فقد
انصب بلبه اوطال بلبه اسان رطل فيكون الباقي منه سبعة اوطال وسبعة اسان رطل ولو كان هكذا خمسة
الاسان نه يطبخ حتى يبقى رطلان وسعاً رطلان وسعاً رطل كذا هذا ورجاءه وهو ان الذي ذهب بالطبخ ذاهب
من الحرام لانه انما يطبخ لذهب حرامه وسقى جلاله فلباه عشره اوطال حرام وهو ستة اوطال بلباه رطل بلبه طلال نسل
منها ليه اوطال ملك رطل الحرام خمسة اوطال بلباه رطل فاد اربوعه منه فهذا من الحلال الحرام خمسة لانه لا يعلق

للذاهب حسنا بالحلال ما بالحرام فكان لذهاب منها على السواء ذهب من الحلال اليه وهو رطل وسع رطل
صفي بلباه رطلان وسعاً رطل ان ردت راده الانكشاف فاجعل رطل تسعة طاجتنا الى حساب له
ملك وملكه ملك فصار اوطال الحلال بلبه سبعة اوطال بلبه وهو عشرة فسقى عشرة رطلان تسعاً
رطل **قول** وما خرج بالقسمه فهو حلال اي ما بقي وجه ذلك ان هناك مقدار ربعه مما سببه
الاولى منها وهو ما نوى الحلال الى الثاني وهو الباقي من العصر من نسبة المالك فهو حلال الى الرابع
وهو حمله العصر بعد الطبخ والاولى منها المحمول فصرنا الباقي منها وهو ستة اوطال الملك وهو ليه اوطال
ملك رطل فصار عشرة من سبعة العصر من على الرابع وهو تسعة اوطال فخرج من القسمة رطلان وتسعاً
رطل فهو الاول الذي يرد معرفه **كاد** **الصيد اعلم ان الله تعالى**
عم احسانه وعظم على خلقه احسانه ووسع دعوتكم الى ان سبب ارزاق الحاد ونبت من سببها الى الاصطفا
فعال واذا خللتم فاصطادوا فلهذا اسداء المصنف رحمه الله مسائل الاصطفا **قول** الصيد الاصطفا
اي لغة وقد سمي المصيد صيداً تسميه بالمصدر والاصطفا مباح لغز المحرم في غير الحرم لقوله تعالى واذا طلتم
فاصطادوا وادنى درجات الامر الاجابة قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دامتم حرماً وقوله صلى الله عليه وسلم
الصيد لما خذوا الاجماع ولانه نوع الكسباب والاسفاح مما هو محتوق لذلك فكان مباحاً كالاحتطاب
مكسباً للمكلف مراعاة المكلف ثم اعلم ان سوط سوت الملك ثم كون الصيد غير مملوك وسبب سوت الملك
الاخذ وحكم الاصطفا سوت الملك لا الحلاله حكم الذكوه **فصل في الجوارح** **قول** يجوز الاصطفا
بالكلب المعلم والعهد والبارى وسائر الجوارح المعلمة كالشاهير والناشوق والصقر **قول** فلا حد فيه
اذا صله الا ان يدرك ذكونه اعلم ان حل الناول بالاصطفا مختص بسراطينها ان يكون الصائد من اهل
الذكوه واما ان جعل الدبح والسمه حتى يوكل صيد الصبي والمجنون اذا لم يحفل بالدبح والسمه وان
يكون لم على الاسلام دعوى اعتقاد الكاسم او دعوى الاعتقاد الكاسم كما في الدبايح وان يكون
ما مصطفا به معلوماً وان جازها لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمون من مما علمكم الله
وهو عطف على الطسات اي حل لكم الطسات وصيدها علمهم وفي معنى الجوارح قولان احدهما ان
يكون جازحاً حقيقه بانه او محمله فكون الحرج بمعنى الجراحه والباقي الكواسب لقوله تعالى ويحكم باجرهم
بالبها راى كسبتهم ولكن حمله علمها فاسترطان يكون من الكواسب التي يحرج لسبب الجرح سبب المكلف
معلم الكلاب ومودها وكل حراد ب خارجة سببه كانت او طائر او معنى قوله يكلب من معلمها بها
الصيد يعلمون من يودون من لطلب الصيد ويعلمون من حال بانه والسباع كلها جوارح **قول** وان
يدن الباري الى اخره اعلم ان يدن الكلب يحتمل الضرب فيمكن ان يضرب حتى يدع الاكل ويدن الباري لا يحتمل الضرب
عصفق هذا السطفه واصم مقامه ما يدل عليه وهو الاها حة عند الدعاء والكلب الوف وعلمه علمه

ان ياتي بحال فطحيه واحابه صا حيداد ادعاه غير مخالف لطبعه فلما يكون ذلك علامه علمه بل علامه
علمه ترك الاكل مع صاحبه اليه لان الاقرب اسر للساو لطبع الكلاث السماع والتعلم يمدل الطبع
بالقول الى غايته ليصير اكتسابا بعد ان كان اسها ما ودافى ترك السد بل هو مقصود في طبعه بصدقه
والباري مسير طبعه فاحابه صاحبه ادعاه خلاف طبعه فيكون ذلك علامه دون الاكل ولكن
هذا الفرق لا ياتي في الفريد فانه مسير الباري الحكيم فيه وفي الكلب سواء فالمتخذ هو الاول **قوله**
وهذا عندهما يعني سطر ترك الاكل بلما عبد لي يوسف ومحمد وهوز وانه عن لي حنفه رضي الله عنهم
لان المعلم يسكن الصد على صاحبه وركه الاكل قد يكون محتملا للمسمع وقد يكون للاستعمال على صاحبه
فاد انكر مرارا اعلم انه معلم يسكنه على صاحبه وانما قدر بالثلاث لانه حسن للاخبار كما في قصه الاخبار
الامر الى قول صاحب موسى عليه السلام في السلب هذا فراق بيني وبينك بعد مريره الخناز واما بالمرشد الحج
وقال صلى الله عليه وسلم اذا استاذن احدكم بلبا فلم يودع لم يلمح رجوع وقال عمر رضي الله عنه اذا لم يرخ
احدكم في البان قلت مرات فليحول الى غيرها ولا ان الكثر امانه على العلم لا القليل الكثر انما يست باجمع
والسلب اقله معدديه واما الوجوه رضي الله عنه فلم يوقت فيه وقتا ولكنه فوض الى اختيار صاحبه
فان كان اكثر رايه انه صار معلما فهو معلم لان نصب المعادير لا يكون بالرأي اد لا مدخل للنفس في معرفه
موضوع الى راي المسلم به لما عرف حراصله في جسد هذه المسائل على الروايات التي قد رويها رضي الله عنه
بالثلاث بول الصد الثالث عنده وعندهما لا بول كل الثالث لانه انما حكم بكونه معلما حتى ترك الاكل بالثلاث
فكان الثالث صد غير معلم فيحتمل كالتصديق للمساكين في سكوت المولى فانه لا ينفذ لانه حصل الاذن لا
في حنفه رضي الله عنه ان الحكم بكونه معلما عند امساك الثالث على صاحبه وقد امسكه على صاحبه بعد ارسال
صاحبه وكان حينئذ حكمه محل السواول منه كالرابع بخلاف ما ذكر لان الاذن اعلم فلا يكون غير علم الحدوذا
بعد ما ستره وسكوت ستره وان يرسله وان سمي عنده حتى ارسل كلبه المعلم او ماله ود كر اسم الله عند
ارساله فاخذ الصد في حقه فمات حل كله والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لعدي من عام رضي الله عنه اذا ارسلت
كلبك المعلم وذكر اسم الله تعالى في كل فان اكل منه فلا تاكل ان سار كلبك المعلم كلب اخر فلا تاكل فانك سمعته
على كلبك لم سمع كلب غيرك لان التذكير انما يكون بوجه الحل اذ حصل من الادعي فلا بد من جعل الة الصد باسمه
من الادعي ليحصل فعله وذا لا يكون الا بالارسال واسرط بكونه معلما ليحتمل ارساله في منزله الرمي
وامر السكوت فلا بد من التسمية عنده بولده تعالى فكلوا مما اسكن عليكم واذا كروا اللهم الله عليه
والامر للوجوب لا وجوب الاكل فدل المراد به عند ارسال **قوله** سيرا الى اسرط الحج اذا
اسم الجراح مسوق الحج بمعنى الجراح في ما ريد هذا لان الحل لما كان يصرون الكلب اليه للمرسل بالذكور
الاضطراره والذكور دون الحج لا يكون يحل على الخارج الكاسب سبانه ومخلبه اذ لا منافاه بين المحسن

وفيه احد المعنى **قوله** وعن لي يوسف رحمه الله ان الحرج لا سطر طاقول الخارج الكاسب
قوله فان اكل منه الكلب قال مالك السافعي رضي الله عنه في القديم لا يحرم اعسار بالساوي فانه
لو اكل منه الباري لا يحرم ولنا قوله تعالى فكلوا مما اسكن عليكم وحل كل منه سائر انه امسكه على نفسه
لا على صاحبه والله اسار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لعدي رضي الله عنه وان اكل منه فلا تاكل
فانما امسكه على نفسه وكان الباري كذلك وهو اخذ قول السافعي رضي الله عنه ولكن انكرناه ما بران
عنا رضي الله عنه ولان الباري لا يمكن تعليمه بترك لا يحل الضرب فالتكفي بالاجابه اذا دعاه خلاف الكلب
قوله ولو صاد صود او لم ياكل منها لم ياكل من صيد لا بول كل هذا الصد لان علامه العلم فيه ترك الاكل وكان
الكله علامه الجهل واما تصد بعد حتى يصير معلما عنده ما جهاد الكلاب عندهما ترك الاكل بلما كثر في الاكل
واما الصود التي اخذها من قبل فما اكل منها فلا يظهر الحرمة فيه لعدم المحله وبالنسبة بحر في منه محرم
عنده وعندهما لا يحرم لهما انا حكمنا بالحل في الصود لما اخذوا واكله من هذا الصود يحل ويترك لفرط الجوع
مع كونه معلما وقد يكون لا مساسه على نفسه وكونه غير معلم وما صاد صار حكوما به فلا يجوز ابطاله بالسك
والاعمال وحكمنا بكونه جاهلا حتى جرمنا هذا الصد الذي اكل منه والذي اخذه بعده ما لم يصير معلما لا حكمنا
بذلك بنوع اجتهاد مع بقاء الاحتمال الاجتهاد دلس يصلح العمل في المستقبل ليس بدليل في بعض ما مضى
بالاجتهاد بخلاف غير المحرر لسانه صد من وجه بواسطه عدم الاحرار فخرم احتياطا والى حنفه رضي الله عنه
انه آيه حمله من الابتداء بناء على ان الحرف لا ينسب اصلها ويحكم لنفسه فانها بالرك ما ناكل الحماطه ونحوها
في الادعي لما وجب الحكم بكونه جاهلا في الحال انتهى انه لم يكن معلما وانه انما ترك الاكل للشبع حتى لم يترك حتى كان جاهلا
وهذا الاكل ان كان محتملا ولكنه تعالى انه لكونه غير معلم بدليل شرعي محرم ساوول هذا الصد اسان الى قوله
وان اكل منه فلا تاكل الحدس ببدل الاجتهاد بول حصول المقصود لان المقصود الاكل فصار كقيد الاجتهاد
العاضى حل القضاء **قوله** لانه يفتى فيه حبه الصد به اي اعسار عدم الاحرار **قوله** وعن لي حنفه
ولي يوسف رضي الله عنه وهو قول السافعي رحمه الله انه على ذكوة الاضطراب يدرك على كونه الاضطرار وما لم يقد
على الاصل لا سقط حكم البذل وهذا لم يقد على الاصل فصار كالسليم اذ اوصى الماء ومنه وبان الماء سبع او عدد ووجه
الظاهر ذكوة الاضطراب انما بعد اذ لم يقع في يد حبه فسقط اعسار ذكوة الاضطراب فيه وصار كشاه سقطت
ولم يمكن خرج مما احتج مات بخلاف ما لو وقع في الحين مثل ما سقي في المذبح لانه مست حكما وهذا لو وقع في الماء
وهو بهذه الحاله لا يحرم كماله وقع وموت واذا كان مساحك لا يكون محلا للذبح وقال بعض المشايخ ان الحكم
لنقد الاله لم بول كل لان المقصود من حكمه حث المحتمل اليه الذكوة مع نفسه **قوله** ولم يمكن لضيق الوقت
لم بول كل عندها وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مهنا رحمهم الله على اسحسانا وهو قول السافعي رضي الله عنه لانه لم يقد
على الاصل لضيق وقت ذكوة الاضطراب بوجه الحل لا اسحسانا احد في الدنيا ضيق فان حبه الله ولنا انه بالوج

في يد من سق صدقكم بعد حكمه كونه الاضطرار فيه وهذا اذا كان موهم بقاءه حيا من الحج الذي حرمه الكلب
اما اذا سبق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يد حيوان فحل باوله لانه استغفره فعمل لذكوه قبل وقوعه
في يده وما يبيع فيه اضطرار المذبح فلا يحد ذلك كخرجه ساه فاضطره فوقع في الماء بعد قطع الاوداج
والحلقوم لم يجرى ذلك كذا هذا وصل هذا قول لبي يوسف محمد رحمهما الله واما عند ابي حنيفة رضي الله عنه
فلا يحل وهو القياس لانه وقع في يد حيوان فحل به ولو كونه الاضطرار كالمترد فيه هذا اذا ذكرنا اذا ترك
الذكاة فلو ذكاه حل عند لبي حنيفة رضي الله عنه لانه ان كانت فيه حياة مستقرة فعمل لبي حنيفة رضي الله عنه
ذكوه الذبح وقد وجد وعندهما حل بل اذبح **قوله** لقول تعالى الا ما ذكيتتم استثناء مطلقا من غير
فضل ولا ان المقصود بسبل الدم النجس من محل الذكوة وقد حصل **قوله** وذكوه الكلب اذا اعاد عاده
فهو بمنزلة الفهد وقال يمين الاعمى السرخسي باقلا عن محمد رحمهما الله للمهد خصال ينبغي لكل عاقل ان يحد ذلك
منها انه يمكن للصديق حتى يستلم منه وهذا جليل منه للصديق للعاقل لا يحاظره الخلاف عدوه ولكن
بطلان البينة حتى يحصل مقصوده من غير ابحاث نفسه ومنها انه لا يعلم بالضرب لكن يضرب الكلب
من يده اذا اكل من الصدق يعلم بذلك وهكذا للعاقل ليرسح بغيره كما فعل السعد وعظ غيره ومنها
انه لا ينال الحب وانما يطلق صاحبه اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا ينال الا الطيب
ومنها انه يجب بلانا او خسافان يمكن من الصدق والاركة وهو لا يصل لنفسه فاما اعمل اخبرني وهكذا ينبغي
لكل عاقل **قوله** ثم عليه طوبى لاس **قوله** ولو ارسل ياربه المعلم على صدقه فوقع على سبي ثم اسع الصد
فاخذه فقتله اكل لان عاده الباركي ان يقع على شيء ويظهر الى صدق لم يكن حارجه وهذا لم يكت زمانا طويلا
للاستراحه كما مر في الحنوم وانما كنت ساعه للكم في الفهد والكلب **قوله** ولا يدري رسله انسان ولا
لو وكل لانا لا جاحه لا بيت يدون الارسل وقد وقع السكك الارسل **قوله** وان جعل الكلب لم يحرمه لم يوك
ناه على ان الحج شرط في ظاهر الرواية وهذا سيرا الى انه لا يحل الكسرة في المعبر هو الحج الذي سب لانه الدماء
ولم يوجد ذلك الكسرة فصار كالتحقق **قوله** ومن سبي حنيفة رضي الله عنه رواه ابو يوسف رحمه الله انه اذا كسر
عضوا فقتله حل لان الكسرة حارجه باطية فهي كالحارجه الظاهرة **قوله** ولانه اجتمع المحرم والمباح في الحارجه
اي لير الصند صار ما خوذ انا الكلب والاصل انه متى اجتمع موجب الحل وموجب الحرم يغلب موجب الحرم
لقوله صلى الله عليه وسلم ما اكل الحلال الا حرام في شيء الاغلب الحرام الحلال لان الحرام واجب الترك والحلال
حائز الترك وكان الاحتياط في الترك **قوله** نكروا الكلب لوجود المساد كونه في الاخذ وعدمه ما في الحج ثم سئل كراهه
ببريه وجعل كراهه محرم وهو اخبرنا سمس الاعه اكلوا اي حرم الله **قوله** وهذا الخلاف ما اذ ارد المجوسي
سفسه يعني رد الصدق على الكلب محرم حتى اخذ فلا ماس بالكله الذي رسله المسلم فكان حلالا فاما فعل
الكلب الذي صاحبه من حسن فعل الكلب الذي رسله صحيح به المساد كونه ويجتمع في الصد موجب للحل

والموجب للمحرم **قوله** واذا ارسل المسلم كلبه فخرج المجوسي فان خرجوا اعلم ان الرجاء ان لا يرسل لانه ناه
عليه والسبي انما يرفع ما هو مسلمه او قومه كما عرفت في النسخ في اصول الفقه في مسله الارسل المجوسي محرم
فلا يرفع رجلا مسلم لانه دونه وفي الباطن ارسل المسلم موجب للحل فلا يرفع رجلا المجوسي لانه دونه
وكل من لا يجوز ذكاته كالمير والمحم وما ذك التسمية عند ابنه المجوسي حتى لو ارسل صدق او سبي ثم ذبحه من لم يسم
توكلا وحل كسبه لا يوكلا في هذا وعلى هذا غيره **قوله** وان لم يرسل احد ولكن اسحب الكلب او البازي
على يد الصدق غير ارسل فخرج المسلم فان خرجوا اخذ الصدق والقياس ان لا يحل لان رجلا ليس ارسل
ويروى ان الارسل لا يحل لانه شرط وجه الاستحسان انه الرجاء بوجه جعل ذلك بمنزلة اسداء الارسل فان قلت
الرجاء على الارسلات فكان الرجاء دون الارسلات الشيء لا يرفع ما هو دونه كما مر في الارسل الرجاء
قلت الرجاء على الارسلات لانه موقوف بحسب السبق وروى من حيث انه فعل غير المكلف فاستوفى ما فعل
ناسخا اما الارسلات فغير ساقية فحل المكلف الرجاء حتى ان كان فعل المكلف فكان دونه فلا يرفع به **قوله**
ولو ارسل رجلا ان كانا معا فوقعه كلبا حده ما لم يملكه كلبا اخر يوكلا لانا ان حرج الكلب بعد الحج
ما لا يمكن الاحتراز عنه فصار كانه حصل بفعل واحد والملك الاول لانه اخرجه من لم يكون صدق اعانه
ما في الباب ان ضرب الماني حصل بعد الخروج عن الصدق الا ان الارسل الماني حصل على الصيد والمعتبر
في الا باحده والحكمه حال الارسل فلهذا لا يحرم حتى لو كان الارسل الماني بعد الخروج من الصدق حرج الاول
مخرجه الماني ومات لا يحل لو ارسل كلبه على صدق فلم يخرجه واحد غيره حل لان المسروط بالنقل لارسل
دون الصدق الزاد وعلى النقص شيء وقال ما كان الساقية رضي الله عنها لا يحل لانه لم يخرجه ما ارسل عليه
واحد ما لم يرسل عليه فكان ما خوذ اخبر ارسل ان ذاك النقص شرط فلهذا لا يمكن تعليله على وجه
فاخذ ما عساه فسقط استسقاطه **فصل في الرمي** اعلم ان الاصطفاة كما يجوز بالحراج المعلمه يجوز
بالرمي لاطلاق قوله تعالى فاصطادوا واذا سمى الرجل عند الرمي كل ما اصاب ذاجح السهم فانه بالرمي
فصدمه كذا السهم الاله فمسقط التسمية عند الرمي كل بدن محل لهذا النوع من الزناه والاد من الحج
لحقوق الذكوة الاضطراره لما مر **قوله** ولو سمع حسانا صدق فاصطاد فاصطاد كلبه او ياربه عليه ورواه
لسهم فاصطاد من الرمي سمع حسانا كان صدق ما كولا او غير ما كولا حل ما اصابه ومن لم يسمع
ان كان حسن سمع سوى الحنبر كل الصدق ان كان حسن خبر لم يوكلا لو كان له معطى الحريم حتى لا يجوز الاستماع به
بوجه فسقط حكم فعله بخلاف سائر السباع لان الاستماع بها مطلق الا من حرمه الاكل فكان الفعل معتبرا
وقال زفر رضي الله عنه ان كان حسن صدق يوكلا السباع ويكوهها لم يوكلا لان ارسل على السبع لا يتعلق به
حكم باحده الاكل فصار هو الادمي في ذلك سواء ولنا ان الاصطفاة لا يختص بالكل بل بالكل والاشياء عشر صد
الما كولا اذ انت وتعالى اذا اذ كنت فصدى الاطال وكان الارسل اصطفاة بمسوق لانا حده على الحل

صفت بعد ما صلبه لما وجدنا وقد لا نبت اذ لم نعلمه واذا وقع اصطفا اصابه كانه رمي الى صدف فاصط
غمره بخلاف ما لو سئل ان حصل رمي او حيوان اصابه حيث لا يحل المصاب لان الارض سال السيل اصطفا ولو علم
ان المرمى طهر واجزاوى السموت لم يحل لان الرمي الى السموت لا ينافي ما اذا ه السموت قد لا بد عليه
قوله لان الظاهر فيه النوح حتى الاصطفا الطهر النوح حتى يمسك به حتى يعلم الاستدساس **قوله**
ولو رمي الى بحر فاصاب به صيدا لم يعلم ان البحر ماء او غير ماء لم يوكل الصيد حتى يعلم ان البعير كان اذا لان
الاصطفا الا بل الاستدساس فيمسك به حتى يعلم غيره **قوله** واذا وقع السهم بالصيد في حياض غاب عنه
ولم يزل ظله حتى اصابه حل استحسانا والسياس لم يحل وهو قول السافعي رحمه الله لاحتمال انه ما سبب
اخرولنا انه صلى الله عليه وسلم مر بالرواح على حمار وحش فغيره ساد را صباه الله فقال عليه السلام دعوه
فساني صاحبه فحارحل فبال هذه رميت في انافي طلبها وقد جعلها لك فامر النبي صلى الله عليه وسلم بالكره في
قسمها من الرقيق ولا ان الاحترار عنه غير ممكن لان الاصطفا وعالمها يكون في المساجر والبراري فلا بد
من الموازي فاعناه اذ لم يقع عن طلبه للضرون وان وقع عن طلبه ماصابه مسا لم يحل لان صلى الله عليه وسلم
كره اكل الصيد اذا اعان على الرمي وقال حل هوام الارض فليس ولا ان كل الطلب مما استطاع عنه والباقي عنه
بالضرون لا بعد وموضعا وما رونا حجة على ما ذكره في قوله ان ما نوارى عنه اذ لم يستحل اذا
ما ت ليله لا يحل وكذا قول ابن عباس رضي الله عنه كل ما اصميت ودعي ما اتميت لان الاصطفا ان يرمي سموت
من يديه والافاء وان سوارى عنه يموت الا ان المراد به اذ انوارى عنه وقد عن طلبه فاذا لم يقع عن طلبه
فلا يحرم لما سئل ان لا استطاع الامساك عنه فروعوه ولو وجدته خراجه اخرى سوى خراجه سهمه
لا يحل لان ظهروا لونه سنان احدهما موجب للحل والاخر موجب للحرم فالحل هو المحرم مع ان الموهوم
في هذا كان كالمسحوق لما رونا والجواب ارسال الكلمة هذا كالجواب الرمي بجميع ذلك **قوله** واذا رمي
صداف وقع في الماء الى الرمي او ذكر في المسفل ان اذ اتع المصيد على ضخم فاستوقظت فانت فليس هذا باختلاف
الرواية في الصحيح بل مراده ما ذكر في المسفل اذ اصابه حد الضخم فاستوقظت بذلك وهذا سبب لم يوسر
الذكاة ومراده ما ذكر في الاصل وهو قوله او وقع على صخر فاستوقظت فانت فليس هذا باختلاف
من الارض لو وقع عليها وذلك لعموله لا استطاع الامساك عنه **قوله** ولا يوكل ما اصابه السدقة فانت
لانه يدق ويكسر لا يخرج وهذا لان الذكاة اسم لما هو فالحل هو ما كان الموت بانها الرمي فاما ما هو
فالحل فالا يكون الموت فيه بانها والدم فكانت موقوده وهي حرام بالنقض السدقة بعمل اليد والكسر لا يخرج
قوله شرط الاتهام والمروط لا يوجد عند عدم السروط وعند بعضهم ان كانت الحاجة كسره حل لا ادناء
لان عدم خروج الدم لعدم الدم فلا يكون مضرا وان كانت صغيرة فلا يحل لان عدم خروج الدم لضيق السد
لا لعدم الدم ولو خرج شاه ولم يسئل الدم منها وقد يكون ذلك اذا اكلت الحيات فقال ابو القاسم الصفار

لا يحل لعدم محني الذكاة وهو يسئل الدم وقال ابو بكر الاسكافي رحمه الله على وجود فعل الذكاة وقال
صلى الله عليه وسلم الذكاة ما بين اللبنة والخيبي **قوله** وهذا يؤيد بعض ما ذكرنا لان ما هو المصحح
وهو يسئل الدم وقد حصل الا لا يوكل لان يسئل الدم النجس لم يحصل **قوله** واذا رمي صيدا قطع
عضوا منه اكل الصيد لما سئل ولا يوكل العضو لوقوله صلى الله عليه وسلم ما ادى من الحيوان ميت وهذا بان
سأسقى من من جناد ونه عاده كالبدو الرجل الفخذ ويملكه مما يلي القوائم او اقل من نصف الراس لو قد
ينصفه او قطعه املانا والاكثر مما يلي العجا وقطع راسه او نصف راسه او اكثر منه حل المساق المسار
منه اذ لا سقمه معان حنا بعد هذا فكان سلا وهذا كله عندنا وعند السافعي رحمه الله على المساق المسار منه
في الوجوه كلها اذ امانت الصيد لان الفعل وقع ذكاة فطهره في الكفا في كوه الاضمار ولنا ما رونا وذكر
الحج مطلقا فانظر في الحقيقه وحكما ليكون حرام من كل وجه وفي النوع الاول الممان منه حج حصة بوجود
الحجوه فيه وحكما لانه سوهم حيوته بدون هذه الاعضاء وقد اعتبره السمرع حتى لو وقع في الماء وحجوه
هذه الصفة محرم اما النوع الثاني فالممان منه حج حصة لاحكاما فانه لا سوهم بها والحجوه فيه بعد هذا الحرج
حتى لو وقع في الماء وبه حصة هذه الصفة او روى حبل وسطح الاحرم والحديث ان سواك السمك وما
اسر منه ميت الا ان سبه حلال الحديث **قوله** الفعل وقع ذكاة فطهره في المحل
عند خروج الروح فاذا انظر في سبه والباقي حتى لم يقع الفعل كوه فاذا خرج منه الروح وصار ذكاة لم يظهر
في الجزء المستصل لان ظهور حكم الذكاة في الاجزاء على سئل السبعة وقد طلبت السبعة بالانفصال فالحاصل
ان الممان حرج حصة وحكما حرام والممان حرج حصة لاحكاما حلال ذلك سفي الممان منه حصة بقدر
ما يكون المذبح فانه حصة حرم لاحكاما لما سئل **قوله** ان كان سوهم الا لسام والاندما حل كل امانات
لان هذا حرج وليس بانها وكان كسائر اجزائه وان كان لا سوهم الا اندما حل احلام بان في معلننا على حل
ما سواه لا هو لوجود الا نانه معنى الاعسار للمعنى للصون **قوله** لانه هو الاخذ وقال صلى الله عليه وسلم
الصيد لمن اخذ الى لقال ان كان الاول الحصة فوماه الثاني فمسل فهو الاول لم يوكل لاحتمال موته بالساق هو
للسن ذكاة لانه لم يسق صيدا فالحل بذكوه الاضطرار للقدن على ذكاة الاضمار وهذا اذا كان الرمي الاول
محمومه الصيد حتى يكون الموت مضافا الى الرمي الثاني فان كان الرمي الاول محام المحومه الصيد بان سفي فيه
حرج حصة بقدر ما سفي في المذبح كما لو امان راسه على الحليمان ان الموت لم يصف الى الرمي الثاني فكان وجوده
وعدمه غير له وان كان الرمي الاول محام المحومه غير انه سفي فيه المحومه اكس مما يكون في المذبح بان كان يحسن
لوما او دونه فغذلي بوسف حرامه لا يحرم بالرمة الساسه لانه لا عبر بهذا القدر من الحجوه غده وغذ
عمره حرام محرم لان هذا القدر من الحجوه غير عده لما عرف من هذه فصار الجواب فيه والجواب فيها اذا كان
الاول محام يسلم منه الصيد سواء فلا يحل ضم الثاني للاول فمحمومه غير ما قصه حرامه لان الاول ملكه

بالاصح حتى حيث شئته فهو بدل تلف صد املوك كاله مقوصا حرا حده فلا يضمنه كمالا لان قيمة المتلف
تغير يوم الانفاق لو وصل عند امرين هذا اعلم ان السبل حصل بالناسي فان كان الرمي لا على حال مجور
ان يسلم الصيد منه والناسي حال الاسلم الصدمه تكون القتل مضافا الى الناسي ان علم ان الموت حصل
من الحرجين ولم يدر ضم الناسي ما بقصه حرا حده لانه حرج حيوانا مملوكا للخير وقد بقصه فضم ما بقصه
م فضم مضمه فممنه حرجا حرجا من حصول الموت بالحرجين وكان مضافا فضمه وهو مملوك غير مضم
نصف فممنه حرجا بالحرجين لان الاول صار حال حل بكونه الاحبار لو لم يكن رمي الناسي هو بالرمي الناسي
افسد نصف اللحم فممنه فان قلت لم لا يدخل ضمان نصف اللحم في ضمان نصف فممنه فان مر بلف سواء غنم
فممنه ولا يضمن لحمها باساقلت لمامات الصدمه فممنه الصدمه مقوصا بالحرجين لان احدهما
يفعل الخير والاخرى فممنه فممنه انما يضمن قيمه لحم النصف الاخر الذي ضمنه من لان كل الصيد كالم
مستغابه في حقه فعلم ان تكر الضمان لا يكون اذا وحي احد خلاف المستهد به اعلم انهما لورنيا
صدامعا ومعا فباواصاها معا فهو لهما وحل لان كل واحد منهما راحي الى صدمه راحي واصاها
الرمسان معا فباواصاها في سبب الملك ذا اوجب المساواة في الملك وفعل كل واحد منهما مذكى للصيد
حل ساوله لهما وان رما فممنه احد ما فهو لانه اول حرج وحل قال زفر رحمه الله لا حل لان الاول اخرج
من الصدمه ووريات بالحرجين حرج الناسي فكونه اضطرار بعد ما صارت دكانه دكانه اخسار فاحتج المصح
والحرج فممنه كما لو معا فباواصاها في الرمي الاصابه ولنا ان فعل كل واحد منهما موجب للحل لان رمي الى صدمه والمخير
في الحل وقت الرمي لان الحل بالذكوه وهو فعل المذكي فعله الرمي فاما في الملك فالخبر لوقت الاصابه لان الملك
ثبت بالاحراز واخر از الصدمه الاصابه دون الرمي لم يضمن الناسي لان المعتبر في حق الضمان حاله الرمي
وحال الرمي الناسي كان الصدمه ما حاق به بعد الرمي سبب الضمان وارسال كلمه ما وارسال كلمه في الحل والملك
ولو ارسلا رافا فخذ الصدمه امسكه بخلفه ولم يحبه فعلى التاردي الناسي فالصيد للناسي وحل لان يد الناسي
الاول ليست سد حافطه لتمام مقام بد المالك ما القتل فهو الاول الناسي لاهل الانفاق ففعل الى صاحبه
كذلك **الرهن** يقال رهنت الرجل الشيء ورهسه
عنده وارهسه لغه ورهسه صحتي فارهنها مني اي اخذها مني رهنا والرهن الموهون اسمه بالمصدر
والحرج رهون ورهان وقرئ اهما والرهس والرهسه الرهن ايضا والركبه والركب على السات والدوام
وهو في اللغة جعل الشيء مجبوسا اي شئ كان ما ي سبك كان قال الله تعالى كل نفس بكسبت رهينة اي
مجبوسه بوبال ما كسبت من المعاصي في السر جمع جعل الشيء مجبوسا حتى يمكن استيفاءه من الرهن كالدون حتى
لا يصح الرهن الا بدنه واجب طاهرا او باطنا او ظاهرا فاما بدنه من محرم فلا يصح اذ حكمه بكونه الاستيفاء
والاستيفاء سلوا الوجوه فان قلت الرهن يصح بالاعمال المضمونه بنفسها كالمغصوب بنحوه ولا بد من قلت

الموجب الاصل في الرهن العقه ورد العين تجلص على ما عليه الجمهور وهو دين لهذا يصح الكفاله به والاراء عن الغنم
حال تمام العين ولو لان الموجب هو القمه لما صح لان الاراء عن العين او الكفاله بها لا يصح وعند البعض
واذا كان الموجب الاصل في رد العين رد القمه تجلص موجب العقه عند هذا كالعن البعض السابق بطريق
الاستيفاء ولهذا يصح فممنه يوم القبض يكون رهنا وجود سبب الموجب فيصح كالكفاله ولهذا
لا سطر الجواله المقفله بالعين المخصوصه بالهلاك بخلاف الودعه فان الجواله المقفله بها سطر بالهلاك
وسر عسبه بالكتاب وهو قوله تعالى فلهان مقبوضه فراء اس كثر واوعمر وقرض مقبوضه فري بحرم
الماء وقرأه السابق فلهان وهو جمع الرهن جمع الرهان وهو جمع الجمع وصل هو جمع الرهن ومعنى
الامه وان كسم في سفه ولم يجد والار الكفاله فارهنوا من براسور هو بالسكون وسفه لكم باموالكم وقل
معنى الامه رهان مقبوضه اي رهنا واوهنا الرهن بالسنة وقد استوى رسول الله صلى الله عليه وسلم
من يهودي طحا ما لم يسهه ورهنه درعه وعليه اجماع الامه والامه وسفه كانت الاستيفاء فصار كالوسفه
في جانب الوجوب وهو الكفاله والجواله فانها احتصان للذمه التي هي محل الوجوب ذالذمه صهر مضمونه
الى الذمه في المطالبه او يحول الدين في ذمه الى ذمه اصله لا يولى الرهن عقد وسفه مال المال محل
لاستيفاء الدين منه ويلزمه بالايجاب القبول العض فلو الركن المجرد الاحاب لان الرهن عند بيع اد
الراهن لم يستوجب بما است للمرا من حرج البدر ساعه الرهن من المبيع كالمبيع والصدقه واحلفوا
في القبول قال بعضهم انه شرط ظاهرها ذكر في المحط سيرا الى انه ركن فانه قال الايمان والاحراز بدون
القبول للمساواة وكذا الرهن حتى تحت حلف لا وجه ولا رهن بدون القبول هكذا في المسعي فاما البعض
فسرط اللزوم وقال بعض اصحابنا هو شرط وقال مالك رضي الله عنه يلزم الرهن بالايجاب القبول انه عقد
عقود المال كالحاسر فاسببه السج والانه وسفه بالدين بمنزله الكفاله والجواله يلزم بالقبول والاحراز
بناء على الخلاف الهبة والصدقه ولما مملوكا والمصدر اذا ذكر حرق النار في موضع الحراز راد به الامر
كقوله تعالى فزرب الرقاب فكان هذا امر الرهن بهذه الصفه فممنه حوازه بدون هذه الصفه والانه عقد
برع لانه شوع وسفه بالدين والوفاق ليست بواجبه التحصيل لهذا لا يجبر عليه والبرع لا يفيد حكما
الا ما مضاه كالبرع بالاعيان هبه او صدقه وذال القبض فاذا اقصه المراهن محوزا مفرغا مما يملكه الحث
فيه لوجود القبض على الكمال فلزم العقد **قول** محروا اي مقبوضا وهو احتراز عن رهن المشاع فلا يجوز
عندنا **قول** مفرغا عن ملك الراهن وهو احتراز عن رهن داره فممنه رهن الراهن وقوله مفرغا اي لم يكن
الرهن متصلا بغيره اتصال حلقه كالمودعه الموهون على اسل السج ودون السج لان الموهون متصل بغير الموهون
حلقه فصار كالساج **قول** وعن لي يوسف رحمه الله انه لا يثبت في المقول الا بالقبول لان قبض موجب
للضمان ابتداء بمنزله الغصب فكما ان المغصوب لا يصح مضمونا بالقبول بدون القبول فكذا الموهون

علافاً للشراء وان قضيه باقل المضمان من البائع الى المشتري لان يكون موجبا للمضمان ابتداءً والاول اصح لان
حقيقته الاستيفاء يستلزم الحمله فالقبض الموجب للاستيفاء انما سببت بالحكمة **قوله** فالراهن
الخيار ان شاء سلمه وان شاء رجع عن الرهن لما مر ان لزوم القبض اذا المصمود اضحار الراهن ليساع
الى قضاء الدين في الاصل السنوت بدلتهم على الراهن منع الراهن عنه **قوله** فاذا سلمه اليه
دخل في ضمانه وقال السافعي رضي الله عنه امانه ولا يسقط شيء من الدين بهلاكه وبه قال مالك رحمه الله
بقوله صلى الله عليه وسلم لا يعلق الرهن لصاحبه عنده وعليه غريمه وزعم ان معنى قوله لا يعلق الرهن
لا يصير مضمونا للدين وقوله لصاحبه عنده اي وان لم يكن له وعليه غريمه اي لو هلك سددك على الراهن
ولان الرهن وسقته بالدين فيملاكه لا يسقط الدين كما لا يسقط بهلاك الصك وموت السهم وهذا
لان عقد الوضوء مرداد معنى الصانه فلو قلنا بانه يسقط دين المرتهن بهلاكه لكان صدقنا قضاء
العقد لان الحق به يصير معرض السوي ذلك ضد معنى الصانه الا ترى لمراد علي قدر الدين امانه
في المرتهن القبض في الكل احد فلا عزازان ببت حكم الضد بهذا القبض في القبض وانما لم يعلق
رجل اذ ليس في رساله على آخره فملك عنده ذهب حنك ولا يجوز ان يزا به ذهب حنك الحسن لا يجوز ان يحتاج
الى السان ولانه ذكر الحق معربا بالاضافه مراد به المسكر الذي سقى كره لقوله تعالى فخصني فمكون
الرَسُول وقوله صلى الله عليه وسلم اذا عي الرهن فهو يافيه اي اذا استسهمت قيمه الرهن بعد ما هلك
بان قال الراهن ادرى كم كانت قيمته وقال المرتهن كذلك فهو ما فيه من الدين واجماع الصحابة التابعين
رضوان الله عليهم على الرهن مضمون والرجل جلفوا في نفسه فقال ابو بكر وعلي رضي الله عنهما مضمون
بالقيمة وقال عمر وابو جحود رضي الله عنهما مضمون باقل قيمته وحر الدين قال ابن عباس رضي
به مضمون بالدين قلا وكبر وهو قول شريح رضي الله عنه فالقول بامانه حرف الاجماع ولم يفهم احد
ما هذا اللغز وقوله لا يعلق الرهن نفي الضمان عن المرتهن وذكر الكرخي عن السلف كطاوس ابراهيم وغيرهما
وهمهم الله انهم اتفقوا على ان المراد به لا يجلس الرهن على المرتهن احساسا لا مكن فكاكه بان يصير مملوكا
للمرتهن والدليل ما روي عن الرهن في عهد الله ان اهل الحاهله يرمون ويسوطون على الراهن انه ان
لم يضر الدين الى وقت كذا فالرهن مملوك للمرتهن فابطال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله لا يعلق
الرهن وصل لسعد بن المسيب رضي الله عنهما ما هو قول الرجل لم يمان بالدين الى وقت كذا فالرهن يسع
بالدين فقال نعم **قوله** ولان الساب للمرتهن بالاستيفاء وهو ملك المد والحسن لانه على الجبس العام
قال الساعر وفارصك رهن لا فكاك لم يوم الوداع فامسى الرهن فعلقا اي رهنه فله
فذهب به واحسن عليه عدها على وجه الافكاك فدل ان موجب جرس الرهن بالدين اما اذا انما يكون
ملك الجبس المدود الا تكون الا بالضمان وهذا كالكفاله والحالة فاهما للضم والنقل اخذ

ويضم الدين الى الدين في المطالبه وبطل الدين خفيه الى مئة سريره لطاوع السري اللغوي اذ هو الاصل
لان الرهن وسقته لحائلا لا يستفاد حتى احتصن على مكن استيفاء الدين منه وما هو المال المقوم واختص
عقوب على استيفاءه حر الرهن وهو الدين حتى لا يصح الرهن بالاعيان والالعقوبات كالفقاص والحدود
وكان لصاحب الحق قبله حقا وجوب هو مختص بالدين واستيفاءه ولو مختص بالمال وعقد الرهن مختص
بالمال دون الدين فعلم انه وسقته لحائلا لا يستفاد كموالوسقة السبي فاما كون نزادة من جنسه فعلم
ان حكم الرهن موت ملك المد والحبس كونه مضمونا على التاثير على اسوق في به كما في حقيقته الاستيفاء فان
المستوفى به يكون مضمون على المستوفى فله على الموفى صلح لكره فصار قصاصا به فكذا اذا قضيه رهنا وصار
مضمونا عليه هذه الدفاهل كحب على المرتهن للرهن صلح ما كان للمرتهن على الراهن فصار قصاصا
في المعاصه اخرا للدين يكون قضاء عن ولها فكون المرتهن مستوفيا حقه ولهذا سبب الضمان بقدر
الدين لان الاستيفاء به يحقق فكان الراهن جعل قدر الدين وعاء وسلمه الى رب الدين المستوفى حقه
منه بعد هلاكه في يده يتم استيفاءه في مقدار حقه ولهذا كان الفصل امانه كما لو جعل خمسة عشر رهما
في كسر دفعه لرب الدين لسوق في دينه منه عشر فكون امانا في الرنا دة ولهذا جعلنا العاني امانه
في المرتهن لان الاستيفاء يحصل حرا لاله دون العاني فلا استيفاء بالعاني فكون استيفاء المرتهن
عندنا مستوفى لا يستبدل وانما يحقق الاستيفاء بحسن الحق والمجانسة بل الاموال لا غبار صنف المال له
دون العاني فكان امانا في العاني كالكس في حقيقته الاستيفاء ولهذا كانت بعه الرهن على الراهن
في حيونه وكفه بعد مائه وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم عليه غريمه اما زعم ولهذا التقدير ساني
ان معنى الصانه يحقق اذا صار المرتهن مستوفيا حقه وانما صوت ذلك اذا روي عنه بالاستيفاء
للسان اراء الحق موحا الحقد سوف بالاستيفاء وفيه معنى الصانه فانه يقع الامن من حقد الدين مخافه
جود المرتهن الرهن ويحرم عن الاساع بالرهن فيسارع الى قضاء الدين وحر ضروره فراع ذمه الواهر
عند هلاك الرهن تمام الاستيفاء ودان في كونه وسق ليصانه حق المرتهن كالحواله فانها توجب
الدين ذمه المحتال عليه صانه الحق الطالب لمر كان ضروره فراع ذمه المحتال به النزول معنى الوصف
وبه فارق هلاك السهمود والصك لان سقوط الدين عند ما غاب سوب بالاستيفاء اذ اتم ذلك بهلاك
الرهن وهذا يوجد في الصك السهمود وانما لا يصير المرتهن قابضا بنفس الشراء لان الشراء بلا في العهر
وقد مر ان الحان امانه وقبض امانه دون قبض السرا فلا سوب عنه فاذا است الاستيفاء وجه
وم بالهلال فلو اسفوا ما سافوا الى الربوا والحز عن الربوا واجب لادلك الا بالحز عن استيفاء
الدين فيجب التحرز عن استيفاء الدين لان ما لا سوسل الى الواجب لانه يح كوجوبه خلا فحاله القلم
لانه يمكن بعض هذا الاستيفاء بالرد على الراهن فلا ينكر الاستيفاء ولا يمكن هنا استيفاء الصوت الانفقر

الاستغناء الذي سبق ولا يمكنه ذلك لكان لهلاك فيصير ذاهبا بالدين ضرورة فان قلت لو كانت
بد استغناء لا وجب للملك المسبوق في قلت لم يعمل انه بد استغناء بل بد وسفه الاستغناء والاستغناء
حققة بنت الملك وهو متاخر لالهلاك فالحاصل ان حكم الرهن عندنا ان يصير الرهن محبوسا بالدين
ويصير مستوفيا منه من وجه قبضه وسعر ذلك بالهلاك فيسقط ويسري هذا الحكم الى الولد
لانه ملك بملك الاصل ليس للرهن استرداد وركوبه وشربه لانه متاخر في وجهه وهو ملك
الحبس للمرتهن على الدوام ورهن المساع لا يصح لان قبضه على الدوام لا يوجد فيه اذ في الجهاب نفوت
حبسه يوم قبض الرهن فعنده صبر من المرتهن احق به سعادته وعند السع هو احق بممنه فاذا
هلك لا يسقط الدين لانه امانة عنده ولا يسري الى الولد لان بعض السع لا يقضي بعضه على غير
للسع وصح رهن المساع لانه يجوز بيعه والمرهن اشترط اده ورلونه وسرب لانه لمقتات على ملكه
ولا ينافي في وجهه وهو حقه للسع **قول** وهو مضمون اي الرهن مضمون في وجهه وحر الدين
فلو هلك بد المرتهن وممنه مباح منه صار المرتهن مستوفيا للدين وان كانت قيمة الدين اكثر منه
فالفضل امانة وبعد الدين صار مستوفيا لان الضمان اعتبار الاستغناء والاستغناء بقدر الدين وان
كان اقل صار مستوفيا تقدره ورجع المرتهن بالفضل بانه اذا رهن بواقي خمسة عشر بعينه فذلك
عند المرتهن يسقط دينه وان كانت قيمة الثوب خمسة روجع المرتهن على الراهن خمسة اخرى وان
كانت خمسة عشر فالفضل امانة عنده وعند رجع الراهن على المرتهن خمسة لان الرهن عند رجع
بالقيمة لقول علي رضي الله عنه مراد ان الفصل في الرهن لان الزيادة على الرهن موهونة لكونه محبوسا
فكون مضمونه بعد الدين ومذهبنهما مروي عن ابن عمر بن عبد ربه رضي الله عنهما ولا ان الرهن
مقبوض للاستغناء والمقبوض بوجه الشيء كالمقبوض بحقيقة في حكم الضمان كالمقبوض على رسوم
الشري محل حقيقة في حكم الضمان والزيادة موهونة ضررون اسباع حسن لاصل بد رهنه حتى
لوعبر الزيادة من الاصل ان رهنه عند اتمه القادر قيم بالفم صل خطأ واحد المرتهن الفجر رهنه لكن
له حبس الكل على ان الساب ضررون تقدر بقدرها ولا ضررون في حق الضمان لصحة الرهن مع عدم الضمان
كما اذا استعار الراهن الرهن المراد بالمراد في الاصل السع اخذ اباغ الرهن برهان ادعى الدين
ولو كان الدين اداء الرهن وعلى رضي الله عنه وان ابيت التبراد على الاطلاق من غير فصل حاله
الهلاك والسع الا ان حملناه على حاله السع نفي للعدا من هذا الحديث وانه مروي محمد بن الحنفية
عن علي رضي الله عنهما ايضا انه قال المرتهن ايمن في الفصل **قول** وللمرتهن ليرطال الراهن بدنه
وعنده له ما حقه بعد الرهن وانما الرهن لزيادة الصيانة ولا يسع به المطالبة فاذا ظهر بطله
عند القاضي خمسة لانه جزاء الظلم وقد مر بانه في كتاب القضاء **قول** واذا طلب المرتهن دينه حتى

معنى اطلب المرتهن الراهن بالدين امر المرتهن باحضار الرهن بناء على ان قبض الرهن قبض استغناء وقلوا امر
مستوفيا الدين قبل احضار الرهن وما يملك الرهن بعد ذلك او يكون هالك قبل ذلك يصير مستوفيا دينه
بدين **قول** واذا احضر امر الراهن يتسلم دينه او السع حقه كما عين حق الراهن عمقا للتسوية
كما في تسليم المسع والبر صرح المسع بمسلم الممن الا **قول** وان طالب الدين في غير اللداي طالب الدين في غير
بلد الرهن ولا حمل له ولا مؤنه الا ترى انه لا شرط فيه ما كان للدين في السلم بالاجماع فهو باحضار
وان كان له حمل ومؤنه ما خذ منه ولا يكلف المرتهن على احضار الرهن لان المرتهن عاجز عن احضار والتسليم
غير واجب عليه في بلد لم يجز فيه العقد ولا في هذا نقل الواجب عليه التسليم بمعنى التحمل لا النقل من مكان الى
مكان لان العن امانة ولكن للراهن ان يحلف بان له ما هلك فصار كراهن رهنه وهو دين اي الممن والاعا لانه
لو رهنه اسداء لا يصح لانه وان لم يكن محلا لذلك في الابتداء ولكن بسبب حكم الرهن في الدين لكونه بد اعن المقبوض
وهو قد كان صالحا لذلك بسبب هذا الحكم في حلفه سعالا مقصودا فان قلت لما استعمل حكم الرهن الى الممن صار
حلفا له وجب ان يكلف المرتهن احضار الممن كما يكلف باحضار الرهن من السع قلت الممن حلف في حكم نفسه
لا يطبق في السع اكم الرهن له وهذا لانه لما باع اذن الراهن خرج المسع من رهنه وها ضررون خروجه عن ملك
الراهن فصار كأنها ما ساعى الرهن فصار الرهن رهنه اسداء لكن الممن انما يصير محلا للرهن لكونه بد
عن الرهن المقبوض الا ترى انه لو باع الرهن باق من الدين كان النقصان على الراهن ولا ينطلي شيء من دين المرتهن
علم ان الاول حرج عن الرهن بطريق التسع وصار الممن رهنه اسداء لا بطريق السع لانه لو كان بطريق السع لاجب
ان يسفل الممن بعده ويسقط قدر النقصان عن من المرتهن **قول** يكلف الاستغناء بدحل لانه لا ضرر له في
الاحضار وفي فراغ قلت الراهن عن نوهه الهلاك لكن لا يسلم الى ان يقض جميع الدين **قول** لان القيمة
حلف عن الرهن فلا بد من احضار كل ما كالا بد من احضار كل الرهن وما صار الحد من تسلط من جهة الرهن كالحلف
السع لانه صار دينا يتسلط بحقيقة فان الراهن لما امر المرتهن بعبه كانا مافا سعا عند الرهن انرا ضا يكون
الممن هنادنا في ذمة المسري فلم يصير كونه وهذا بطريق انتقال حكم الرهن الاول اليه فاما هنادنا صار الرهن
فمنه بفعل الراهن بل بفعل العاقل فاذا لم يصير بفعله صار كونه وهذا بطريق انتقال حكم الرهن الاول اليه فصار
حلفا والحلف نصف نصفه الاصل **قول** ولو وضع الرهن بد العدل وامره ان يودعه غيره ففعله
والعدل لم جاء المرتهن بطلب منه لا يكلف المرتهن احضار الرهن في امر الراهن لتسلم الدين لان الراهن
لم يررض بد المرتهن فلا يلزمه احضار ما ليس في ذمة الامر لمرتهن لو اذنه من العدل يكون عاصيا ما كلف
بلزمه احضار شيء لو اذنه بصر عاصيا **قول** او دعي فلان ولا ادعي لم يصير العدل قابلا للرهن
ولم يدري هو لا يكلف المرتهن احضار الرهن في حذر الراهن على رضا الدين لان المرتهن عاجز عن التسليم **قول**
لانه صار مستوفيا اي صار المرتهن مستوفيا عند هلاك الرهن منه بقضه السابق فكان الثاني استغناء

حد استسقاء فسد بعض الباقي بعد ما غلب الربوا **قوله** ما لم يفسد الرهن وسره وهذا لان الرهن لا يفسد
 بقصود اما بالنقصه بالعدل حتى يكون للرهن حق الاخذ خسر رضى المدين بعد المناقصه المناقصه كما
 قبل فصار وجود هذه المناقصه وعدمها بمنزله فمضمونا ما يغني عن بعض الدين اذ الرهن انما يستلحق
 والبعض فبقي البعض لورده (اعلى وجه الفسخ بل على وجه العاده اسفل الرهن فلو هلك في يده سقط
 اذا كان به وفاء بالدين لبقاء الرهن **قوله** وليس كذلك من ان يفسد الرهن استحقاقا وسكنا وليس الا
 ان ياذن له المالك لان الناس له حق الجسد وان الاستسقاء يكون بالعرض وهو ما يرجع الى الصورة اما ان يفسد
 ان يفسد الرهن لا يفسد الرهن لان عقد الرهن لا يفسد السع فلا يملكه الا نوكا له من قبل المالك **قوله** ولا يفسد
 ان يحفظ الرهن الى قوله والاصل في جعله علم الاصل ان ما يرجع الى البقاء فهو على الراهن سواء كان الرهن
 فضيل او لم يكن لان العين ليست على ملكه وكذا منافع حمله له ويكون اساره عليه لانه مؤتمن بملكه كافي للودعه
 وذلك مثل المنقذ في ملكه ومشر به واجرا الراعي لانه يحتاج اليه بعلف الحيوان فهو كالطعام والشراب في هذا
 الجنس كسواء الرهن في اجرة الظاهر وكذا الدهن يسمى بالسيان فيلحق بحمله وحداده والقيام لمصالحه ما يرجع
 الى حفظه فهو على الراهن وذلك مثل الحر الحافظ لان الحافظ واجب عليه والمساكن حتى لا يكون بذله عليه وكذا
 اجر البيت الذي يحفظ فيه الرهن الروايات المشهوره ولان الحفظ على الراهن الاساكن الحفظ الا في منزله
 فهو من يكون ذلك على الراهن وهذا لانه في الحفظ عامل لنفسه لانه يقصد به اضرار الراهن وعرضه يفسد
 ان كرمي الماوى على الراهن لانه يفسد لكونه سحبا في نفسه وما يضره لود العين فهو على الراهن وذلك
 كجمل ابقوا لان بد الاستسقاء كانت ناسه على المحل يحتاج الى ابداد بد الاستسقاء كرهه على المالك فيكون مونه
 الرد فكون عليه وهذا اذا كانت قيمه الرهن بقدر امانه لانه في قدر امانه بمنزله المودع وهذا بخلاف ما يبيت
 فانه يجب الكل على الراهن وان كان فيه الرهن فضل ان ذلك انما يرد بسبب الجسد حتى الجسد الكلي اسله فاما الجوار
 فاما الرهن لاجل الضمان فيستدر بقدر المصمم **قوله** وما دواه الخروج والقروح ومعالجة الامراض والقتل
 حرجا به فمضمون بقدر امانه والضمان لانها لا اصلاح والاصلاح يفسد الرهن المضمون والراهن في امانه
 والحراج على الراهن خاصه لان مونه المالك يكون عليه كالسنة **قوله** والعسر فيما خرج مقدم على حق المراز
 ماخذ الامام لان العسر يتعلق بالعين فيكون مقدما على حق المراز ولا سطل الرهن السابق بخلاف ما اذا استحق
 بعض الرهن سابقا لان خلق العسر بالحراج لا يخرج عن ملكه ولهذا يجوز سعه ولما لا اداه حرجا لغيره خلاف
 الاستحقاق **قوله** وما دواه احدى ما يعني كل ما وجب على الراهن فاداه المراز فانه لو وجب على المراز
 فاداه الراهن بخلافه فهو منقطع لانه قضى من غير خسر من وما سبق احدى ما يعني على الاخر ما لا ينافي
 وجع عليه ان للماني لانه عامه وكان صاحبه امر **قوله** فروع مسلمة المحر على الموهود لي حنفه رحمه الله
 لو بعد عليه امر التا في حال حضوره يصح تجزؤه عليه ولا يملك تجزؤه خلاف حال غيبه وعند ما يملك الحجر عليه

قوله ولا يجوز رهن المساع فيما تقسم وفيما لا تقسم وقال السافعي رحمه الله يجوز لانه موجب استحقاق الساع الدين
 والمساع يجوز سعه ويجوز رهنه كالمسوم بغير ما قاله اصحابنا ان موجب الرهن موت بد الاستسقاء للمراز
 وبد الاستسقاء في الجزء الشائع لا يحق لان المدحفة لا يثبت الاعلى جزء معين فان ثبت كلف يسفهم هذا
 والسبوع لا يمنع الاستسقاء حنفه فان حرجا لغيره عشرة فدفع اليه المدبول كسافعي عشرة ونحوها
 للسبوع في حنفه منه يصير يسفون باحقه من النصف سابعوا واذ لم يمنع السبوع حنفه الاستسقاء فكيف يمنع
 موت بد الاستسقاء فثبت موجب حنفه الاستسقاء بملك من المستوفى في السبوع لا يمنع المالك موجب الرهن
 بد الاستسقاء فقط وخلافا لحنفي في الجزء الساع لان موجب عقد الرهن دوام بد المراز عليه مروت العقد الى
 وقت الدكال بقوله حال فرهان معوضه هذا يعني لئلا يكون مرهونا الا في حال يكون معوضا فيه ولان
 المقصود بالرهن ضمانه حتى المراز عن التوكي بالحجود او اضرار الراهن ليسد الساع الى قضاء الدين انما يحصل
 هذا المقصود بدوام بد المراز عليه وبخفي به استحقاق دوام المد وجود بد المراز حسا وبالا عان حرجا المراز
 او الغصب لا نفوت الاستحقاق فلهذا لا سطل به الرهن وذلك لا يحق مع السبوع لانه يحتاج الى الممانه
 مع المالك الامساك يفسد المالك به يوما حكم المالك كحفظه الراهن في نوبه يوما حكم الرهن فهو بمنزله قوله رهنك
 يوما يوما لانه لا يجوز لانه يفسد استحقاق المد للمراز في نوبه الراهن فمد اقرن بالعقد باسبح موجب
 فلا يصح العقد ولهذا سبوا في الرهن من يحل القسمه ومن لا يحل القسمه يحل القسمه في الهبة عوامه القسمه وبخفي ما تقسم وفيما لا تقسم موجب المالك والمساع
 لا يحل القسمه لان المانع في الهبة عوامه القسمه وبخفي ما تقسم وفيما لا تقسم موجب المالك والمساع
 بعينه والبعض شرط تمام ذلك العقد فراعى وجوده في كل محل عسست الامكان موجب الرهن موت بد
 الاستسقاء والمساع لا بعينه وان كان لا يحل القسمه ولهذا لم يحرم رهن المساع من السر بل ايضا لان موجب
 العقد لا يحق فيها اصف العقد سواء كان العقد مع السر بل ومع الاجني وعلى الوجه الثاني فسلن يوما
 حكم المالك وبما حكم الرهن فصار كانه رهن يوما وبما لا فان ثبت المدحفة غير معسره فان الرهن يتم بالحمله
 فثبت الاصل لرجوع الحنفه لان الرهن عبارة عن الجسد من حيث امانه الجسد ما قصي ما قصي وهو الحنفه
 الا ان المالك من الجسد اقيم مقامه فلا بد من امانه المالك في امانه المدحفة غير مامنه الشائع فلم
 يكن الحمله عسكنا ولا لانه لو ثبت حكم الرهن انما يثبت عند الحكي بجميع العين او عند رجل حنفه فاذا كان موجب
 العقد لا يحق الا باعسار بالنسب محقود عليه لا يستحق العقد كما لو استأجر احد زوجه المراس لم يفسد رهن
 الساب **قوله** والسبوع الطاري ان رهن جميع العين ثم يفسد الرهن في النصف ورده المراز للمعادن
 في انه سطل في الصحيح حتى قالوا في العقد اذا سطل على ساع الرهن كيف ساعا صاع نصفه سطل الرهن في النصف
 السابق عن لي يوسف الراسوع الطاري لا يمنع بقاء حكم الرهن كما لا يمنع بقاء الهبة لان البقاء اسهل من

منه لا يبداء الا ترى صرون المرهون في ما في منه غير المرهون يمنع اسداء الوهن لا يمنع بقاءه حتى اذا اطف
المرهون اسنان او سيج المرهون بمن يكون القيمه او الممنوعه في منه علقه واسداء عقد الرهن مضافا الى
دين في الدقه لا يجوز وجه الاول في الكلام وقع في محل الرهن وما رجع الى المحل فالسقاء والاسداء فيه سواء كالمعنى
في النكاح فان قلت اذا زوج الاب ابنه من مكانه حاز ولا سطل بموت الاب وان تزوجت مكاتبها ابتداء
لا يجوز قلت لان المكاتب لا يملك سبب من لا سباب فكذلك ما لورانه فيما اذا تزوجت مكاتبها لا يجوز لان الملك
نائب لها من وجهه ونكاح المملوك مروجيه او من كل وجه لا يجوز بخلاف الهبة لان المتناع محل الحكم الهبة فان حكمها
الملك والمتناع يضاف لذلك العوض انما اعترض في ابتداءه لغير الغرامه على ما مر ولا حاجه الى اعتبار هذا
المعنى في حاله النقاء الا ترى ان الواجب لو رجع في بعض الهبة بقيت الهبة في الباقي لا يجوز فصح العقد
في بعض الرهن فعوله فصار الاصل لمرهون اذا كان مضافا للمنع مرهون لم يجز الرهن كرهن المتناع اذ
لا يمكن فصل المرهون وحده وروى الحسن عن ابي جعفر رضي الله عنه رهن ارض بدون الاسجاء يصح لان
اسم السجاء يقع على السابغ على الارض لهذا اسمي جدا لقطع حدها لا سجا فكان اسمنى الاسجاء هو اضعها
من ارض كان عقد الرهن مساويا لما سوى ذلك الموضوع وهو معنى محلول خلاف ما لو رهن الدار دون البناء
حت لا يصح لان البناء اسم للمنع ون مكانه من الارض فصار ارضها جميع الارض وما يمسحول يملك الراهن
قوله ولو رهن الخجل بمواضعها حاز لانه رهن بمعه معننه ومجاورته لغرض لا يمنع صحة الرهن ولو كان
في ذلك مورد خل الرهن لانه تابع للمرهون لا يصاله فاذا سرق في العقد ولا يصح له الا بعد دخول المسرق
في العقد فدخل سحاصحا للعقد بخلاف ما اذا باع الخجل حث لا يدخل بمره لان بيع الخجل دون الممره صحيح
فلم يكن بنا حاجه الى دخول الممره فيه غير تسميه ولو كان الدار مبيع فليس او كبر من البناء المحبوس وغيره
ذلك مما سنفج به ليم الرهن حتى يفرغ لان الدار مسغوله بما فيها فيم من التسليم ولو رهن الدار وما
فيها وحلي به ومن ذلك وهو خارج منها ثم الرهن لان الكل مرهون فتم القبض الكل فان قلت هذا دخل
المساع في الرهن ان لم يسم بصحى للعقد كالم فليكن التماسح للخجل لان هذه السجعه ليست بالارنه
لانها للقطع فحاز ان تدخل في الرهن فاما المبيع فليس تابع بوجه ما فلا يدخل فيه تسميه **قوله** ولو رهن
الدار بما فيها حاز ولو اسحق بعضه بغير الباقي فان كان يجوز اسداء الرهن بملكه وحده بغير هذا حصصه
والا سطل الكل لان المسحق لم يدخل في الرهن فكان الرهن واردا على الباقي **قوله** ومنع التسليم كون الرهن
او متاعه في الدار المرهونه وكذا متاعه في الوعاء المرهون ومنع تسليم الدابه المرهونه الخجل عليه ما فلا يتم
حتى يلحق الخجل بها مسغوله بالخجل كسغل الدار بالمساع ولو رهن الخجل من الدابه ودفعها اليه كان رهنا
او ملكه لا الخجل لان الرهن ليس مسغولا بغيره ولا هو تابع له فالحاصل انه لا يتم تسليم المسغول الراهن او ملكه الى اياه
السواهل خلاف اذا كان الرهن ساغلا لا مسغولا حث يتم تسليمه كما اذا رهن الخجل على ابيه او المتناع في دار

او وعاء دون الدابه والدار والوعاء حث يتم التسليم قبل اسقاط الخجل اخراج المتناع عن الوعاء والدار
لان المرهون فيها ساعل وليس مسجول بخلاف ما اذا رهن سراجا على دابه او لحاما في راسها ودفع الدابه
مع السراج والالحام حث لا يتم الرهن حتى يفرغه منها ثم تسليمه لانه بيع للدابه بمنزله المير للتحلل حتى قالوا
يدخل في البيع من غير ذلك **قوله** ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع والعوارى والمضاربات وما ل
السركه بناء على كره موجب الرهن بكونه للاستيفاء للمرهون فان كان بعض الرهن مضمونا ولا بد ضمانا باستيفاء
العوض مضمونا وبحق استيفاء الدين منه **قوله** والرهن بالدرك اطل يصح الكفاله بالدرك في الرهن
ان الرهن مسروق للاستيفاء والاستيفاء قبل الجوب لان الواجب هو الذي يتوفى ضمان الدرك هو ضمان
التمتع واستيفاء المسع فلا يجب قبل استحقاق المسع فلا يجب قبل استحقاق **قوله** واصله المملك الى
زمانه المسعيل لا يجوز يعني لا يصح الرهن مضافا الى حال وجود الدين لان الاستيفاء معاوضه فلا يحتمل
الاضافه لان اضافته للملك الى زمان المسعيل لا يجوز اما الكفاله فمشروده لا التزام المطالبه لا الالتزام
اصل الدين والتمام الافعال يصح مضافا الى زمان المسعيل كالتزام الصدقات والصامات بالنذر
ولهذا لو كفل ما ذاب لم على فلان يجوز ولو رهن ما لا يغدر جل بما يذوب لم عليه لا يجوز وبفسر الرهن بالدرك
ان يبيع رجل سلعه ويبض عنها وسلمها وخاف المشركي لا يستحق فخذها لمره من البايع رهنا فاصل الدرك
فانه باطل حتى لا يملك حسن الرهن حل الدرك او لم يحل اذا هلك الرهن عنده كان امانه حل الدرك ولم يحل
لانه عقد حث وقع باطلا **قوله** بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول رهسك هذا الفرضني الف درهم
فمض الرهن هلك في الممره من قبل الرهن فانه يملك مضمونا على الممره حتى يحث على الممره تسليم الف
الى الراهن كحد الهلاك لان الموعود جعل كالموجود ما عساه الى حاجه فكان الرهن حاصلا بعد الفرض حكما
اد الظاهر في الحلف في الوعد فكان مضمونا الى الوجود غا لما خلاف الرهن بالدرك لان الدرك لا يكون موعودا
عابا اذ ان الظاهر ان المسلم يبيع ما لنفسه ولانه مبيع بوجه الرهن الذي يصح على عساره وجوده فاعطى
حكمه كالمقبوض على سوم الشري مضمون على القايض لا مبيع بوجه السري فحجل كالمقبوض بعينه
في عاب الضمان غير ان المقبوض على سوم مضمون بالعمه بالغه ما بلغت انما المسمى من المبيع بوجه سوم
الرهن مضمونا باسمه لا بالعمه لان ضمان الرهن ضمان استيفاء الرهن وليس ضمان اسداء فسد ربالدين فرون
وضمان السع ضمان اسداء بخلافه وليس للبايع على المسري شيء قبل البيع فحجل مضمونا بالعمه عند حذر
ايجاز المسمى كضمان الخصم يصح الرهن بال من مال السلم ومن الصرف والمسلم فيه وما لا يفرجه الله الجور بناء
على انه لو صح لصار مسغولا به وهو استبدال احم المجانسه والاستبدال بها لا يجوز ولنا انه رهن بضمون
بضمون يصح انما يصح مسغولا بعساره بالعمه والمجانسه باسمه من حيث المالكه صححق الاستيفاء **قوله** لغوات
المقبوض منه وحكما اما حقه فظاهر كذا حكاه لانه يكون كالحال فلا يثبت قبله **قوله** وان هلك الرهن

المسلم فيه صار المرتهن بوفاء المسلم فيه لما مر ان قول ولو نفاسخا المسلم والمسلم فيه رهن يكون ذلك هنا
راس المال حتى يحبس به انه يدله نصارى كالمخضوب اذا هلك به رهن خست يكون رهنه نعمه لان للمدرك المبدل
قول ولو هلك الرهن بعد النفاخ بملك الطعام المسلم فيه لراس المال لانه يوهون الطعام حقيقة وانما يظهر
اره في اس المال في الحبس لانه بدله وقام مقامه فاذا هلك بذلك الاصل حتى يحبس عليه رد ممل الطعام المسلم فيه
بعض اس المال لان حكم الراس قد بقي الى رهنه ملك نصارى هلاك الرهن يسوقنا طعامه من حين يفسد نصارى كان يهر
الطعام بم نفاسخا ولو كان كذلك لكان عليه رد الطعام ونقض اس المال فكذلك هذا كذا في المبسوط قول
ولا يجوز الرهن بالسفحة لان السفحة غير مضمون على المشتري اذا هلك لم يلزم المسمى ضمان قول ولا الجبد
الخاص الى الجوز الرهن الجبد الخاص العبد المدين لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء قول
ولا ما جاز الناحية الى الجوز الرهن الجبد الخاص والمغصه لان الدين غير واحد قول ولا يجوز للمسلم ان يهرن حراما
او رهنه حراما او ذمي لان الرهن انشاء ولا يرتب ان اسفنا والمسلم لا يمكنه انشاء الدين حراما ولا الاستسناد الا
ان الراهن اذا كان ذميا لم يضمنه المسلم كالا يضمنها بالخصب قول كذا في الاجرى والمرتهن مسلما
فالخبر يضمنونه على المسلم للذمي باقل من ممتها من الدين بضمنها بالخصب وان كان المرتهن ذميا لم يضمنها للمسلم
كالا يضمنها بالخصب قول خلاف اذا جرى لكلى عند الرهن فبما من اهل الذمة فهو صحيح لانها مال ختم
قول ولو اسدى عبد او خلا او ساء مذبحه ورهن بتمسك عبد او تمسك خال او تمسك فمكة او بدل صلح عن نكاح
واسحقى الجبد او وجد حرا او خرا او ساء او ساء فان لا دين صح الرهن بناء على ان الدين يجب ظاهرا وهو كاف
لانه اكد من الدين الموعود قول وعسى لى يوسف خلافة بمعنى الفصل الاخر وكذا فاسا قول في غيرها
من الفصول فيما يعرف من حبسه وجه قوله انه لما علم حقيقة خلاف ما ساءه كال عسا والحقيقة الاولى انه لا دين فلا
صح الرهن لا يصدر المرهون بضمونها على العايش قول ويجوز للاب ليرهن بدين عليه عبد الله الصغير
شاء على ليرهن هذا الاصل اسدا اعنى الرهن بانه وهو يسئل من ابداع ماله على وجه لا يكون بضمونها على المودع
فلا يكون يسئل من ابداع ماله على وجه يكون مضمون على المودع او لى المرتهن اسد حفظا من المودع لما لم يحقه
من رستقوط الدين عند الهلاك والاضرر يلحق المودع عند الهلاك قول والوصى بمنزله الابن هذا لاننا
وعسى لى يوسف وزفر رضى الله عنها انه لا يجوز ذلك منها وهو العايش لانه يضمن من مال السيم فلا يجوز كما
لوفضاء قصدا ولا يضمنه ومحمد رضى الله عنها ان للاب والوصى ليربوا عامال الصغير وهذا النفع للصغار
من ابداع ماله لا يملكه حقيقة الا بناء لانه اخراج ذلك العين من ملك الصغير بغير عوض بخلق ملكه بملكه
في المال فلا يملكها وهذا لا يخرج من ملكه بل فيه نصب حافظا لاله ما خازم مع ما ملكه فافترقا واذا جاز
الرهن بغير المرتهن مستوفاد منه اذا هلك عنده وبصر الاب الوصى موفاد منه بضمه للصبي لانه يضمن دينه
بماله وكذا الوصل المرتهن على سعة لانه لو كمل السج ولما ذك مال الصغير وفي الحقيقة هك المسئلة على

على السج فان الاب والوصى اذا باع مال الصبي من غيرهم بفسد عمل ما علمه من الدين جاز وبصر المرصا صا لانه يضمنه
للصبي عندهما وعند لى يوسف وجه الله لا يصدر الرهن بضمها بدينه وكذا وكل البائع بالسج يعنى اذا كان المشتري
من الوكيل دين على الوكيل بضمها صا لان المرتهن للوكيل لم يسئل الى الوكيل وعند لى يوسف وجه الله لا يصدر
شاء على لى يوسف انه لا يملك قضاء دين نفسه بمال الصبي بطريق السج وكذا بطريق الرهن وعندهما
لما ملك ذلك بطريق السج ملكه بضاطر الرهن لان الرهن بطريق السج من حيث انه بصر فاضاد منه عند هلاك الرهن
ضامنا لماله للصبي قول واذا رهن الاب نفسه او من اب صغير له او عبد له باجر لا دين عليه ساج الصغير
جاز الى اخرها وفي المتن قول ولو ارتهن الوصى دينه ما كان له دين على الصبي او مرهون ابى صغير
للوصى وعند الوصى او رهنه اعنى الوصى من السيم على الوصى ليرهنه وكل حقيقة وحده في الخندق
الله والواحد لا سولى طرفي الحقة الرهن كالا سولا في السج ولا يمكن ليرحق ابى بقصور سيمته وولائه وكونه
منها او رهن الوصى حريمه الصغير وعده الناجر الذي ليس عليه دين بمنزله الرهن من نفسه فلا يصح كالأور رهن نفسه
قول خلاف انتم الكبر واسه وعند المودع عنى لورهن الوصى مال السيم عند هو لا يجوز بناء على ان الوصى
من كسبه هو لا بمنزله الاجنى هو احيى الكسب من الوصى وهذا لان الوكيل بالسج فانه لا يسج من هو لا لانه
في السج مبهم بناء على ان السج يستأمن على امان محلفه وفي حق الرهن لا يكون منها لان حكم الرهن واحد وهو انه
مضمون بالامل من رهنه وجر الدين سواء رهنه عند هو لا او عند اجنى فدا سفا الله بضمه فمهم قول
وان اسدان الوصى للسيم في كسونه وطعامه ورهنه متاعا للسيم حار لان له ان يضي هذا الدين من مال السيم فانه
اسدان الحاجته فله ان يهرن به ايضا قول فاذا رهن الاب متاع الصغير عند رجل دين نفسه او دين
الصغير ومات الاب لم يكن للولد ان يرد اى سبد الرهن حتى يضي الدين لانه تصرف ليرزم من الاب حال
قام والاب وهو في ذلك فام مقام الولد ان لو كان الولد بالعا فان كان الاب رهنه لنفسه ومضاه الابن
نخرج به في مال الاب لانه لا يوصل الى عين مال الا بفصال الدين فكان مضطرا للمعذر الرهن اذا ضنى الدين
وكذا اذا هلك الرهن قبل ريفه لان الاب صار فاضاد منه عند الهلاك بماله فلما لم يرجح عليه قول
وكذلك لو باجر اى الوصى للسيم فارجهن او رهن لان الرهن يسق للاسفا فملكه من ملك حقيقة الا بناء ولا اسفا
والا لى الوصى الجارة بغير المال السيم فحتاج الى الرهن لان الرهن بدينه قول ولورهن الاب بملك الولد الصغير
مال ارضه لنفسه وللصغير حار لانه متى ما كمل رهن بدينه كل احد منها على الانفاد فكذا يدينها فان هلك
الرهن ضمير راجح من ذلك الوصى في ذلك للولد لانه هلاك الرهن صار فاضاد منه ودين الصغير مال
الصغير بضمير للصغير حصته من ذلك الوصى في ذلك كالا بدينه قول ولورهن الوصى متاعا
للسيم في بن اسدانه عليه ومضاه المرتهن بم استعان الوصى حريمه بضمه بضا على يد الوصى
فخرج حريم الرهن وهك حريم مال السيم لان الوصى فيها تصرف للسيم فام مقام السيم ان لو كان بالعا ولو كان

بالقافضة بنفسه استعان من الميراث في ذلك لم يسقط الدين لان ههنا هلاك الرهن بصلته
مسوقا وان كان ليحل بدين مسوقا منه ما عسار بعد المدون واذا لم يسقط الدين بهلاكه
رجع الميراث على الوصي بالدين كما كان رجوعه قبل الرهن بوجه الوصي على الصبي لانه متعدي ههنا
الاستعانة لانه اسعار الحاجة السهم ولم هذه الولاءة **قول** ولو اسعان لحاجة نفسه ضمنه
كان في المتن **قول** ولو رهن الوصي بالدين لم يضمنه فاسعمله لحاجة نفسه حتى هلك عند
فالوصي ضامن القيمة لانه بالغصب صادقا في حق الميراث وهو بالبدن المسحقة وفي حق الصبي استمال
في حاجة نفسه فضمنه منه الدين اذ اهل الفصل للسهم لركب الصفة اكثر من الدين لكانت فيه اقل
من الدين دي قدر القيمة الى الميراث اذ الزيادة من مال السهم لا المضمون عليه قدر القيمة فقط وان
كانت قيمته مثل الدين اذ الميراث فلا يرجع على السهم لانه وجب للسهم عليه مثل ما وجب على السهم فخرج
السماح وان لم يحل الدين بالقيمة رهن لتمامها معام الرهن فاذا حل الاجل كان الجواب على هذا الفصل
الذي مر **قول** فلوانه غصبه واسعمله لحاجة الصغر هلك في يده بضمنه حتى الميراث ولا تضمنه
لحق الصغر الى امر ما قرر في المتن **قول** وكوز رهن الدراهم والدنانير المكمل الموزون بناء على انها
محل الاستيفاء وكانت محل الدهر فان هت بجنسها هلك بملكها من الدين ان اختلفا في الجودة اذ لا غيره
للجودة في الاموال الربوية عند المقابله بحسبها وهذا عند لي حنفية رضي الله عنه لان عنده بصره ونفا
لحقه ما عسار الوزن دون الجودة وعندهما ضمن القيمة من خلاف جنسه ويكون رهنا مكانه لانه لو صار
مسوقا بضر الميراث في اصل عنده ان حاله الهلاك حالة الاستنفاء وحاله والاستنفاء انما يكون بالوزن
وعندهما حاله الهلاك حالة الاستنفاء اذ لم يصلح الضرر بانها اذا رهن بدينه ضمنه وزنه عشرة وهلك
فان كانت قيمته مثل زنه عشرة سقط الدين بالدين لا اتفاق لان بالوزن القيمة وفار بالدين فلا روافيه بوجه
والاضرر فصار كسب قيمته عشرة وكذا ان كانت قيمته اكثر من زنه سقط الدين لا اتفاق اما عنده فلا يعتبر
الوزن وهو مثل الدين اما عندها فلان بالوزن والقيمة فاذا كان الدين زناه الجوده امانه وان كانت
قيمته اقل من زنه فلذا عنده اعسار بالوزن والوزن فاذا بالدين عندهما ضمن الميراث قيمته من خلاف
جنسه لانه لو صار مسوقا بدينه بما عسار القيمة لصار مسوقا بما عسار من حيث الوزن
فكون روافيه الضرر عن ثلثا الى التضمن بخلاف الجنس وجب القول بعصا الاستنفاء وان كان يحل
كان لم يملك ولان ضمان الرهن استنفاء والاستنفاء بالوزن وفي الوزن وفاء بالدين يجعل مسوقا كمال
حقه وهذا لان الاستنفاء الجيد الذي صح كالحوزة ووقع الاستنفاء بالاجماع لانه من جنس حقه
وقد مضى على وجه الاستنفاء وهذا احتاج الى بعضه وبعبارة الضمان غير ممكن لان الضمان لا بد من طاب
ومطالب لا يمكن حقه في الشخص الواحد لان الانسان لا يضمن نفسه حتى يخذل التضمن عليه تعذر

الضمان لانه انما يضمن استنفاء اذ لم يرض به وقد رضي به لانه متى مضى الرهن مع علمه بانه بصره ونفا
بالهلاك فقدر رضى لو وقع استنفاء دون ضفة الجوده فصار كما لو استوفى الزنوف مكان الحد وهو عالم به وحل
هذه المسئلة فخرج ما اذا استوفى الزنوف مكان الحد وهو العالم به وهلك الزنوف عندهم علمه بالرافة فانه يسقط
دينه ولا شيء عليه في قول لي حنفية رضي الله عنه وقال ابو يوسف ضمن ما مضى باخذ مسل حقه وقول محمد
او لا كقول لي حنفية واخر القول لي يوسف كذا ذكر عيسى بن ابيان رحمه الله ولا يصح ان هذا المسئلة مسداة
لان محمد اجمع لي حنفية رضي الله عنه في تلك المسئلة في المهور ومع لي يوسف في هذه المسئلة والفرف لمحمد انه مضى
الزنوف عنه للسوف في حقه وعنده والرافة لا تمنع صحة الاستنفاء فم الاستنفاء وزنه بالهلاك في باب الرهن
ما اخذ للسوف في عنه بالدين بل يستوفي من محل اخر فلا بد من بعض القبض قد يمكن بعضه ما اذا الضمان عنده
قول ولو انكسر قيمته مثل زنه عشرة فعند لي حنفية ولي يوسف رضي الله عنهما المراهن بالخيار
ان يشاء افكته باوصا بكل الدين لساء ضمن الميراث قيمته من جنسه او خلاف جنسه لان يمكن فيها الربوا ويكون
الضمان رهنا عند الميراث فاما مقام الاول بضر المضمون الى الميراث مملوكا للميراث والضمان والاجير المراهن
على الفكاك لانه ان ذهب سي من يد رهاب الجوده بضر باوصا دينه بالجوده على الافراد والجوده لا قيمة لها عند
الافراد ولو الرهن الفكاك بضمير من غير ان يذهب شيء من الدين مع الضمان حنفية بضر المراهن لغوا
حقة في الجوده بخبرنا على الوجه الذي بينا **قول** وعند محمد ان ساء افكته باوصا بكل الدين لساء بطلان
فبضر مملوكا للميراث بدينه وليس للمراهن بضمنه قيمته لانه مضمون بالدين لا بجماع لو هلك كذا اذا انكسر
اعسار الحالة لانكسار حاله الهلاك هذا لانه لما تعذر الفكاك كما لما لنا صابرا في حقه الهلاك بضر المراهن
الحقوقي لانه يسقط الضمان صا مضمونا بالدين لا بجماع على وجه سفر الضمان بالهلاك فلا يجوز ان يكون مضمونا
بالقيمة لان العين الواحدة لا يجوز ان يكون مضمونه بضمين بضمين فاما طر بن صير ورده مضمونا بالدين ان
يجعل مضمونا بالقيمة بقدر الدين لانه عند استنفاء وسقوط الدين الاستنفاء الحسفي باعبار ان جعل بضوتا
بالقيمة عليه بمبيع المعاصه من ماله وبما عليه في الاستنفاء الحسفي جعله بضمونا بالدين في حال قيامه بودي
الى اطلاق الرهن فانه حكم جاهل بمرده وود في السرع على ما نفاه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلح الحق
الرهن المحدث فصار الى التضمن بالقيمة وانه لا يودي الى اطلاق اسقال حكم الرهن المسئلة **قول** وفي
الثالث هو ما اذا كانت قيمته اقل من زنه بما عسار قيمته عند خلاف جنسه عزرا عن الربوا او رد ما من جنسه
ويكون رهنا عنده وهذا لا اتفاق اما عندهما فلان حاله الانكسار حاله الضمان بالقيمة فكما حال اما عنده
فلانه بضر حاله الانكسار حاله الهلاك عنده في هذا الوجه لو هلك بضر الميراث قيمته ولا بضره بضمونا مكان
الربوا للضرر فكذا اذا انكسر **قول** وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كانت قيمته اكثر من زنه اثنى عشر فعند
لي حنفية رضي الله عنه ان ساء افكته بكل الدين وان ساء ضمن قيمته من خلاف جنسه بالقيمة ما لم يخط ويكون عنده

لان الواجب عنده في طلة الانكسار ضمان القيمة والحبس للوزن عنده لا للجودة والرداءه في هذا الباب
بان كان ما غسار الوزن كله مضمونا ما كان كل مضمونا وان كان حصه وجميع الوزن مضمون فمستحقه
الجوده لا بها ما به للذات ومتى صار الذات مضمونا استحال ان يكون الوصف امانه لان السع لا يحالف الاصل
وعند لي يوسف خمس مئة اسداس مائه ويكون خمس مئة اسداس المكسور ملكا له بالضمان وسدس المكسور
مفر حتى اسقى الرهن سائر السبع الطاري ظاهر الروايه كالشروع المطار لما عرف عن لي يوسف
ان السبع الطاري لا يمنع فلا يحتاج الى التمسك ويكون مع فقه خمس مئة اسداس المكسور رهنا عنده والدين
لان مرصلي لي يوسف انه سعى الضمان والامانه في الوزن والجوده ويجعل زيادة القيمة كزيادة الوزن
كان وزنه اما عنده لا الجوده مستقيمة في ذاتها ولهذا اعتبرها عند المتقابله بخلاف جنسها وفي تصرف
الرهن حتى لو باع الرهن بضمه وزنه مائه ومئته ما سأل لصا عنه مائه حذر من البيع في البيع وفي
تصرفه لا في الوصي العصب امانا بحرها عند المتقابله عن جنسها لان السبع جعل المساواه في الذوات
في الذوات سطر الحوا والحد سمع الا لان الجوده هدر وعند محمد ان السبع لا ينقص بالانكسار من مئته درهم او ضمان
عبر الرهن على الفكاك بعضا جميع الدين فان بعض الكهرم في كهرم الرهن فان ساء جعله للمرئيه
وان ساء افكده ما فصاحم جميع الدين لان مرصله ان الضمان في الوزن والامانه في الجوده والصحة لان الجوده
او ما به للوزن والحكم في الرهن على الاصله هو المضمونه لان عقد ضمان واستسقاء وصفه الامانه في الرهن
ما به يجعل الاصل مقابل له الاصل السبع بمقابل السبع الا ان يفصل شيء من الضمان فيجوز تصرفه الى
الجوده ضررون ولو كان وزنه مائه وهلك سقط حريته مائه فلت مئته او كبر وساو في قول لي يوسف
لان العبرة للوزن عنده وكذا عندها ان كانت مئته مئله وزنه وان السبع اوزاد وت كانت مئته
او تسعة او عشرة ضم مئته خلافه فان كانت ابي عشر ضم خمس مئة اسداسه **قول** ومرجع عبد الله الرهن
المشترى ثلثه جاز استحقاقا والعاسر الاستحقاق اذ اباي على العطفه كفلا مضمنا حاضرا في المجلس
فصل في جنة العاسر انه صفة في صفة وقدر في النبي صلى الله عليه وسلم عنه ولان سطر لا يصفه
العقد لان ما يصفه العقد يجب المحقق دون السطر كقسط السبع على البايع او تسليم المبيع على المشتري
وفي مئته لا حد العاقدين في قدر ان مئله نفس العقد وجه الاستحقاق انه سطر ملكا له للسبع لان
المقصود بالكفاله والرهن السوي في سطرها في مئته اسطر زاده وصف الجوده في المئته فاذا كان
الكفيل حاضرا في المجلس الرهن حضا اعبر بالمعنى وهو الملائمة فصحت العقد وان لم يكن الرهن ولا
الكفيل حضا او كان الكفيل غائبا فاعبر بما عاين السطر ففسد لانه لم يبق معنى الكفاله والرهن
لجمله له ولو كان غائبا فحضر في المجلس **قول** فلو ما سعى المشتري ليرهنه عن لي يوسف
ان يرهنه ما سعى لم يحركه وقال في رهنه انه في ضم عقد لازم فصار الوفاء به مستحقا كالعدل

في الرهن اذا سطر على السبع كان محبرا عليه ولا يمكن الرهن عزله عنه ولنا ان عقد الرهن يبرع من جاس الرهن
ولا حصر على السبع وانما صار حقا من جهوه اذ اوجد ولم يوجد حده والوعدا الرهن لا يكون فرق الرهن
ولو رهنه لا يلزم ما لم يسلم فلان النص لا يرد ما بالوعدا ولي لكن اذا انى المشتري ليرهنه فله باع الرهن
العقد لان رضاه بالسبع كان بهذا السطر قد وانه لا يكون راضيا واذا لم يرضه كان له ان يفسخ او يرضه
بسر الرهن الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمه الرهن رهنا لحصول المقصود وادى الاستسقاء
انما سعى على المعنى وهو القيمة لان الصوة امانه **قول** ومن اسدى سببا دراهم فعال المشتري للملك
امسك هذا البوب حتى يحطيك المرفق بوبه لان هذا الكلام يودي معنى الرهن وهو الحسب الدائم الى وقت
النكاح والعبرة في الحقوق للمعاني فان قال له جل ملكك هذا عندك الف درهم يكون معا والكفاله
سطر براه الاصل حواله والحواله سطر مطالبه الاصل كفالته وعند لي يوسف وزر فرضي ابيه عنها لا يكون
رهنا بل يكون ودعه لان قوله امسك يحتمل الرهن ويحمل له واداع والاداع اعل الامر من قسست بخلافه لو
قال امسك يدك حتى يكون رهنا بالاجماع لعين حرمه الرهن حيث فاكه بالدين فليسا مني مده الى غايه الاعطاء
بعد عن حرمه الرهن ايضا حتى يحكم الرهن **فصل** في رهنه عن دين الف مئته حتى حصة احداهما لم يكن له ان
يأخذ حتى يودي في الدين السبع وحصة كل واحد حصة اذ اقسم الدين على مئته سانه اذ رهنه عن دين
مئته كل واحد منها الف مئله مئله مئله عن احداهما فليس له مئته لان الصفة مئله وقصد المئله
اضحار الرهن ليسار عن القضاء الدين ولو فطر الرهن المرفق خذ ما يحتاج اليه فيكاسل في هذا الباب
فلا يحصل المقصود ولهذا اذا بعد المشتري بعض الرهن او اذ ان اخذ بعض المسح لا يمكن ذلك فكذا هبنا
والجامع ان كل واحد من المسح والمرهون محبوب من كل الدين المرفق يكون محبوبا لكل جزء من اجزائها لكون
حاملها على قصاصها **قول** فان سعى لكل واحد من المالك الذي رهنه به ما قال رهنا عن دينه
كل واحد منها بمئته مئله وسلمها اليه بمئته مئله وقال دينه عن هذا الحد او اذ ان اخذ ذلك الحد
ان يصفه في رواه الربادات وفي رواه الاصل لم يكن له ذلك لان الصفة مئله والحد الواحد الموجب
والعائل عند احادها لا يفرق في الصفة بفرق التسمية كما في السبع ورواه الربادات وهو
الاصل ان السبع لا يفرق بفرق التسمية عند احاد العقد في الرهن بفرق لهذا الوصل المشتري
السبع في احداهما دون الاخر لا يصف ولو وصل الرهن في العقد احداهما عند التسمية حرمه وانما اقره لان ضم
الودي الى الحد معارف في السبع غير متعارف في الرهن ولو فطر في السبع بفرق التسمية كان للمشتري
ان يسل الحد بغيره والبائع ولو رهنه بفرق التسمية لا يضر به الرهن لان السبع اذا اجمعت
لو فطر في الصفة بغيره البائع سطر في الاول هو سطر فاسد السبع بفسد ما الرهن بفسد
بالسطر الفاسد لانه يبرع كالحب **قول** فان رهنه عن واحد عند رجلين يدين لكل واحد منهما

علمه جان سواء كانا سر يكتن فيه او لا وجمعاهن عند كل واحد منهما لان الرهن اصفى الى كل العن ضعفه
واحد ولا يسوع في المحل باعسا بعدد المسمى بوجه صدى وبقية محسوسا بالدين وهذا ما لا يفسد
الوصف بالحري فصار محسوسا بن كل واحد منهما وكان استحقاق الجبس لهما استحقاقا واحدا من غير
انقسام بينهما بخلاف الهبة من سر عند لي حنفى رضى الله عنه فان هناك لا بد من انقسام الحكم وهو
الملك بينهما او سيجعل اساه لكل واحد منهما على الكمال في محل واحد وفيه يسوع ضرور ووقا نحن
فنه لا حاجة الى هذا لان العن الواحد يجوز ان يكون محسوسا على كل واحد منهما اذ لا يصح في استحقاق
الجبس لا ترى لى الرهن الواحد انقسم على اجزاء الدين بل يكون محسوسا كله بكل جزء منه فكذا هنا يكون
العن محسوسا عقبا وحق كل واحد منهما فلا يدخل في يسوع **قوله** والمضمون على كل واحد منهما حصته
لاننا اذا هلك صار كل واحد منهما مستوفيا بقدر حقه لان الاستحقاق مما يفسد الوصف بالحري **قوله**
وعلى حسب المسع اذا اسرى جلا من جلا فادى حدهما حصته لم يكن له ان يفض شيئا وكان للبايع ان
عجل المجمع حتى يستوفي ما على الاخر **قوله** واذا رهن جلا من دين علمها الرجل رهنا واحدا فهو جائز
والرهن رهن بكل الدين وللمره لى مسكه حتى يستوفي جميع الدين لان فضل المهر من حصل في الكل من غير
يسوع ونفوا ملاكها لا توجب يسوعا في الرهن فانه يجوز ان يكون ملك الغريم رهنا من الغريم كما لو اشترى
رهنا **قوله** فان قام الرجل صور به رجل فده عند ادعاه وجلان كل واحد منهما بقول الذى التذم به
ماله درهم ومضنه ملكا اقاما الدين على ما ادعى في القياس لان الرهن لى واحد منهما سوى لانه لا يخلو
اما ان يفضى برهن واحد منهما جميعا او يفضى لكل واحد منهما برهن على حده او يفضى لاهما بمسكه او وجه
الى الاول لانها لم يدعى هكذا اذ كل واحد منهما يدعى رهنا على الافراد ولا وجه الى الثاني لانه لا علموا ان
يفضى لكل واحد منهما كله او لكل واحد منهما نصفه لا يجوز الاول استعماله ان يكون العبد الواحد كله رهنا
لذلك حاله واحدة ولا الى الثاني لانه يودى الى يسوع ولا وجه الى الثالث لعدم الاولوه فعلى
البيان وليس هذا كالرهن من رجلين لان هناك العقد من جانب الراهن واحد وهما كل واحد منهما
عقد اخر كالرهن من رجلين بعد من مختلفين او سمين من مفر من ان لا يجوز وفي الاستحسان يفضى
بينهما رهنا واحدا كأنهما ادعاه معا لانه متى جهل الخارج صار كأنهما وقع في حال واحد فصار
كانه رهنا بينهما كما لو ادعى على الملك سرا من رجل اقاما الدين فانه يجعل في الحكم كأنه ما عرفت
حتى يفضى بينهما نصفين والماخوذ هو القياس وهو كما قلنا وضعف وجه الاستحسان لان ذلك على
على خلاف ما قامت به السنة لان كل واحد منهما استمسكته حسنا هو طريق الى صلبه من الاستفاء
ولو جعلناه كالرهن من اسر لى صلبا لكل واحد منهما عكس هو طريق الى سطر من الاستفاء والحكم
خلاف الحجة باطل اذ اوضح باطلا فلو هلك هلك ماله لان الباطل لا حكم له **قوله** ولو بارا الراهن

والعبد في ايديهما واقام كل واحد منهما الدين على ما وصفتا فهو باطل في القياس وهو قول لى سيف رحمه الله
وفي الاستحسان يفضى لكل واحد منهما نصفه رهنا بسعة حقه وهو قول لى حنفى ومحمد رضى الله عنهما وجه
القياس الجبس للاستيفاء حكم مقصود بعقد الرهن فيكون الضمان فصاعدا الرهن لا محال والقياس
بعقد الرهن على سبيل يسوع باطل فكذا الضمان حكمه وجه الاستحسان ان المقصود بعد موت الراهن
اسان لخصاص وهو كونه احق به من سائر الغيار دون الجبس وكل واحد منهما يملك نفسه الاختصاص العن
حتى يباع له في دينه وهذا ما احتمل الشريك يفضى لكل واحد منهما بالنصف لما في حال الحيوة فالمقصود الجبس
ودا ما لا يخلو السر كذا الشايع لا بدوم جلسه وهو نظير ما لو ادعى جلا من كاخ امراه بعد موتها واقام كل
واحد منهما الدين يفضى لكل واحد منهما نصف ميراث الزوج بخلاف حال الحيوة وكذا لو ادعت اخان
تكا من رجل بعد موته واقاموا الدين يفضى لكل واحد منهما المهر ونصف ميراث النسا بخلاف حال
الحيوة لان الميراث هو المقصود بعد الموت وهو ما لا يخلو السر كذا الشايع بخلاف حال الحيوة لان المقصود
عند الحل هو لا يفسد الا شراك **قوله** **الرهن يوضع على يدى العدل**
واذا انفع على وضع الرهن على يد العدل صح وقال ابي ابي ليلى رحمه الله لا يصح لان العدل لا يرضى عن الراهن
لا عن المرتهن لهذا الوجه ضمانا فان هلك يدهم استحقاق رجل يرجع به على الراهن دون المرتهن والرهن لا يتم
بفضل الراهن وان ادعى عليه عند الاستحقاق فكذا يفضى العدل قول صاحب المتن وقال مالك لا يجوز
لان يد العدل يد المالك ولهذا لا يرجع العدل عليه عند الاستحقاق فاعدم الفضل حرا سراط الفضل
عند مالك رحمه الله وذكر في اول الكتاب الرهن قال مالك يلزم من فضل العقد وهو فضل على عدم سراط
وكان له قولان في اسراطه ولنا ان فضل العدل كفضل المرتهن فسم به الرهن وهذا لان اليد فى باب الرهن
على الصون بدامانه وعلى المعنى يضمنون وكانت يده على الصون يد المالك في الحفظ وفي المعنى وهو
الماله يد المرتهن لان يده ضمان والمضمون هو الماله من يد العدل يد الراهن فصار ضمانا وانما يرجع
بالضمان على المرتهن عند الاستحقاق لان الضمان يحق بسبب العن وهو في حق العن باس عن الواهن
كالمودع **قوله** وليس للمرتهن الا للراهن لى اخذ منه لمعا وجتهما جميعا به اما الراهن فليس به ماله
محفوظا سده واما المرتهن فليس له الا استيفاءه فلا يملك حدهما انطال حتى لا يجوز له هلك يده هلك
في ضمان المرتهن لان يده في حق الماله يد المرتهن والمضمون هو الماله **قوله** واذا وكل الراهن
المرتهن العدل وغيرهما سجع الرهن اذا طر منه صحيحا وكل يبيع ماله فصحيح وهذا لان الراهن
سرع وسفه لحا سبب الاستيفاء وما لو وكل بصره جازا لا يستفاء او يوق كان الجوار احق به في حلق
الوكالة بالسراط لكنها اسقاط والاستقاطات بفعل العلق وهذا لانه كان ممنوعا عن التصرف
في هذا العن لحق المالك فاذا وكله فقد اسقط حقه ولو وكله صغيرا لا يحتفل بفاعه حد يلوغه

لا يصح عند لي جعفر رضي الله عنه ولا يصح لانه قد رعلنه وقت الامساك له ان امره وفتح لخوا لخدم
اهله المامور فان شرط الوكالة في عهد الرهن فليس للرهن ليرحل الوكيل وليرحل لم يحل لانها
لما شرطت عقد الرهن صار له حصة وصية فله ان يحل الوكيل لان حكم السبع لا يفارق حكم الاصل والرهن
لازم فكذلك ما هو مستعمله ولا يعلق به حق الرهن وفي العزل بطلان الحق فكون اضار اياه فلا يجوز كالوكيل
المخصوص من المدعي عليه المامور المدعي فانه اذا اراد الموكل عزله بغير محضر الخصم لم يصح ذلك
دفعاً للضرر عنه لانه يعلق به حق المدعي لو وكله بالسبع مطلقاً حتى ملك السبع البعد والنسبة
ثم نهى عن السبع بنسبه لا يعمل بنسبه لان السبع ابطال لو اراد ابطال الوكالة لم يملك فكذلك لا يملك
البعد وكذا العزل الممنوع لا يحل لانه لم يملكه وانما وكله غيره **قوله** وان مات الراهن لم يحل
لان الممنوع احق بالرهن بدمون الراهن كما كان في حوته وكان للحول ليرسعه لحق الممنوع وللوكيل
ان يسعه بدمون الراهن بغير محضر من ورثة الراهن كسبعه في حوته بغير محضر منه لانه لما تمت
وكالته بدمونه لم يسقط حضر ورثته ورثته وان مات الممنوع لو وكل على كاله لان الوكيل متى
صار له رهن لم يسقط الرهن لم يسقط الرهن لان الموت الممنوع لا يموتها كما لا يسقط الرهن بموت احداهما
ولا يموتها وان مات الوكيل اسقطت الوكالة ولا تقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الموكل لم يرض
برأي غيره فلم يعم غيره مقامه فلا بد من بطلانها وعن لي يوسف ان وصي الوكيل ملك سبعة لان الوكالة
لا تفسد فلا يسقط بموته واذا لم يسقط يقوم وصيه مقامه كما مضى ان امانات بعد ما صار راس المال عروضا
فانه يقوم وصيه مقامه في سح العروضا لانها تصير لارثه بعد ما صار راس المال اعباء فلنا المضارب
ولانه الموكل في حوته في امانات يقوم وصيه مقامه بدمونه كالات مال الصغير والوكيل ليس له
حق الموكل في حوته ولا يقوم غير مقامه بعد مائة والوكالة حق على الوكيل فلا يورث عنه لان
الوراثه انما يحرك في ماله لا في ماله عليه فوجب القول بطلانها بخلاف المضارب لانه احق للمضارب **قوله**
وليس للممنوع ان يسعه الا برضا الراهن وليس للرهن ليرسعه الا برضا الممنوع لان كل احد منهما وحق
للمر فلا يملك بغير اخطا ليرسعه **قوله** قال حل لاجل اني الوكيل الذي نده الرهن ان يسعه الراهن
عاب عن الوكيل على سبيل امره الجاهل في لزومه وكيفية الاجارة ان يجسه العاضى اما بالسبع
فان لم يجد الجسد اما فالعاضى يسعه عليه وهذا على اصابها طاهر اما على اصل السبع رضي الله عنه
فكذلك عند البعض لانه يعلق السبع لعضاء الدين بها وصل لا يسعه كالسبع مال المديون
عنده لعضاء الدين لا يفسد السبع بهذا الاجارة لانه اجارة بحق فصار كالا حارة وكذلك اجارة
مخصوصة فوكيل المدعي عليه رجل المخصوصة يطلب المدعي على الموكل اني الوكيل في حصة فانه يحل على
المخصوصة لان المدعي باخل في الخصم اعتمادا على لزومه كما صممه فلا يكون للوكيل ان يسعه منه بلحق

الضرر بالمدعي لان فيه ابطال حقه عدا لوكيل السبع فانه لا يحل لو اسع عن السبع لان الوكيل السبع اذا
اسع لا يضر ربه الموكل لانه يمكن من السبع بنفسه واما الخذل اذا اسع عن السبع فيضربه الممنوع لانه
لا يمكن من السبع بنفسه هذا اذا كان السبع على السبع مسر وطافى عقد الرهن وان كان جدياً العقد ذكر
سمس لانه السبع في طاهر الرواية لا يحل الخذل على السبع لان رضاي الممنوع الرهن قد تم بدونه وهو
موكل مستأنف ليس في ضمير عهده لازم وعن لي يوسف لو وكل على السبع بعد الرهن بغير محضر الخصم
وبصره كالمسروق فانه السبع الا سلام خواهر زاده وفيه السلام الرد وكى جميعاً به هذه الرواية اصح لان
عقد رهنه اطلق الجواب في جميع المصغرة في الاصل ليرسعه مسر وطافى عقد الرهن او غير
مسر وطافى طاهر باطلاق يد على انه يحل على سبعة في الحالين لان الحلة الاولى لم يوحده والناسه
وقد وجدت وحاز ان يكون محاولة لكل واحد من العتس **قوله** واذا ما عجز العدل الرهن فخرج من
الرهن لانه صار ملكا للمشتري صار الرهن وان كان غير مقبوض لهامه مقام ما كان مقبوضا واذا
توكل في مال الممنوع لان بقا عقد الرهن في الدين لكونه قائما مقام المسعج الموهون لوهلك بسقط الدين فكذلك
هنا وكذا اذا قبل العقد الرهن بغير العادل فممنوع ان الواجب بنفسه وان كان يد العادل ولكن المالك
اما السبعه بنسب المالكه فاخذ حكمه في المال فحق المسحق في عقد الرهن **قوله** واذا باع العدل
الرهن في الممنوع الممنوع اسحق الرهن فممنوع العدل الرهن وهو بالخيار ان يساه في الرهن فممنوع الرهن
ضمير الممنوع الممنوع الذي اعطاه وليس له ان يسعه غيره وحاصله ان الممنوع المسحق اذا اسحق فان كان هالكا
فالمسحق بالخيار ان يساه في الرهن فممنوع الرهن فممنوع الرهن فممنوع الرهن فممنوع الرهن فممنوع الرهن
والاخذ صار عاصيا فممنوع الرهن فممنوع الرهن فممنوع الرهن فممنوع الرهن فممنوع الرهن فممنوع الرهن
ماد الاضمان فظهر ان امره يسع ملك نفسه وان ضمير العدل في العقد بالخيار ان يساه في الرهن فممنوع الرهن
لان وكلمه ورجع عليه بما لحقه من العهده وفقد السبع وصح الاضمان الى سبغاء الممنوع الممنوع فممنوع الرهن
الممنوع عليه بشي بغير رهن وان ساء العدل رجح على الممنوع الممنوع لما اسحق طهر ان الممنوع اخذ الممنوع
حقه فملك العدل الجدي فممنوع الرهن فممنوع الرهن فممنوع الرهن فممنوع الرهن فممنوع الرهن فممنوع الرهن
فاذا اسحق الممنوع لم يكن راضيا به فله ان يرجع به عليه واذا رجح بطل الاضمان ورجح الممنوع على الراهن
بدونه وهذا اذا كان هالكا فان كان قائما في يد المشتري فليس له ان يسعه غيره وان وجده عن الممنوع وجد
عن ماله فهو احق به للمشتري ليرجع على العدل الممنوع العاقبة وحقوق العقد سعلق بالعاقبة وهذا
من حقوق السبع لانه وجب له لانه اداء لعرض هو ان يسلم المسح فاذا لم يسلم رجح عليه العدل الرهن
رجح على الراهن الممنوع لان هذه عهده كحقة في عقد رهن بوكالة فصح عليه عليه واذ رجح عليه
بغير رض الممنوع يسلم المقبوض له ان ساء رجح على الممنوع لان الممنوع انفس العقد بطل الممنوع امانا اياه

فاما اذا كان الدين جالا فالقضاء واجب من مال الراهن وكسبه ملكه فمستوفى الكل منه **قوله** ولو
اعقق الراهن المدين وودى على السجانة او لم يقض لم يسح الا في مقدار خمسة لان كسبه بعد
الحق ملكه فكان لا بد من كسبه بملوك لم يقض كما لو اعققه وما اداه قبل الحق لم يرجع به على المولى
لانه اداه من ملك المولى **قوله** وكذا لو استهلك الراهن الرهن بالجواب فيه كالجواب فيما اعقق الراهن
لانه حتى يجزئ مضمون عليه بالامان الضمان رهنه من الراهن لان للدين حكم المبدل الا في السجانة
لاستحالة وجوب السجانة على المستهلك **قوله** فان استهلك الجاني المهر فهو الخصم في تضمينه
فاخذ القمعة منه ويكون رهنا في يده لانه احق بالمبدل فيكون احق بالمبدل ما لم يضمنه في السر لا اذ
والواجب على المسمي ملك خمسة يوم هلك فان كانت قيمته يوم الرهن الفاء وتوم استهلك خمسة يوم
المسمي ملك خمسة يوم هلك وكانت رهنا وسقطت خمسة من الدين فصار الحكم في الخمسة الزائدة كأنها
هلكت بامه والمحذر في ضمان الرهن القمعة يوم القبض لا يوم العكال لان الفضل السابق مضمون عليه
فاذا هلك حذر موجب الفضل السابق ولو استهلك المهر من الدين موجل غرم القمعة لانه ابلغ ملك الغرم
فكان مضمونا عليه وكانت رهنا في يده حتى يحل الدين لا للمبدل اذا حل الدين وهو على صفة القمعة
اسبق في المهر منها قدر حقه لانه من جنسه ورد الفضل على الراهن لانه بذلك ملكه وودى عن حقه **قوله**
وان نقصت القمعة عن الدين يراجع السحر الى خمسة يوم وكانت قيمته يوم الرهن الفاء وجب عليه
بالاستهلاك خمسة وسقط من الدين خمسة لان ما انفصل كالحال سقط من الدين بقدره وبحسب قيمته يوم
القبض وهو مضمون بالفضل السابق لا يراجع السحر لان يراجع السحر لا يستطاع في الدين كما لو رده على
الراهن وجهه عليه بالامان قيمته يوم ابله **قوله** واذا اعار المهر للرهن لخدمته او لعمله عملا
فمضنه خرج من ضمان المهر لان الضمان باعتبار قبضه وهذا لا يدرى الراهن وهو غير مضمون لانه لا يكون بد
المهر هو مضمون لمن اياه منها فان هلك في يد الراهن هلك بخير شيء له وان الفضل الموجب للضمان
وللمهر من سريره الى يده لان عقد الرهن بالامان حكم الضمان في الحال لهذا لو هلك الراهن قبل الرد على المهر
كان المهر اخرج من ضمان الغرماء وهذا لان العادة ليست بالارضية والضمان ليس له ازم الرهن فلو رد
الرهن موهون وليس مضمون بالهلاك اذا رجع عند الرهن كان له اسير داه واذا استرده عاد مضمونا
لانه عاد الفضل على الرهن معود بصفه وما الضمان كذا الواعار احدهما احتياجا اذ لا يخرج عن كونه
مضمونا وبقي رهنا لما سنا ولكل احدى من ان يرد رهنا كما كان لان كل احدى من احتياجا حرم وهذا لان
ما اذا اجرة او اعادة احد هاتين احدى اذن الاخر حقت بخرج عن الرهن لا يجوز رهنا لا تعتد بابتداء الوصيات
الراهن قبل الرد الى المهر من يكون المهر لسوء الغرماء لان هذه التصرفات او حقت حقا لا لنا للغرماء في المهر من
فسطل به حكم الرهن لم يتعلق بالعادة حتى لا يزم فاقربا **قوله** واذا استعار المهر للرهن من الراهن

لعمل به فملكه قبل ما خذ في العمل هلك على ضمان الرهن لبقاء الرهن فمضنه وكذا ان هلك بعد
الفراغ من العمل لا بد العار به اربعة عشر يوما ان هلك حاله العمل هلك بخير ضمان لان العار به
عالم بد المهر من لان العار به غير مضمون ومفضل الرهن مضمون فاذا استبد العار به بالاستعمال
اسم الضمان وكذا اذا اذن الراهن للمهر من الاستعمال **قوله** ومن استعار من غيره بوالرهن
فأرهنه به من قبل او كسبه فهو حائر لان السابق للمهر من الرهن بعض ما يستحقه الاستئجار وهو ملك
الدفاء اذ ان يست له ملك المد والعتق ما ينفق غير المهر من حرمه بطريق السر كحوزان يست له ملك
الرهن ايضا ولما جاز ان يفضل ملك المد عن ملك العتق للباسح زوالا جاز ان يفضل ملك المد عن ملك العتق
للمهر من سوا وانما جاز الرهن بالفضل والكسب لان المعبر اطلقا في التقديس شيء يكون زامه عليه فلا يجوز وهذا
الاطلاق لا يمنع صحة الاعارة لانه لا ينعى الى المنازعة عن رة الاعارة للاسناد عطف لوسعي كشيء
فرهنه باقل منه او ما كسبه من التقديس بعد في المنع من الزيادة والمقصود وهذا لان اذا رهنه بالكره فما
رضي المعبر ان يكون ملكه محسوبا لا ينسب عليه او على المستحجر فضاؤه دون ما تستحقه عليها واذا رهنه
باقل فما رضى المعبر ان يصير المهر عند الهلاك يسوفنا لا كره لرجوعه موهون على المعبر بذلك فاذا رهنه باقل
عند الهلاك انما يرجع المعبر على المستحجر يدك التقدير فله يحصل عرضه وكذا اسمي جنس المهر ان رهنه
جنس اخر لان القصد بقدره على المعبر اذ احسن دون جنس كذا الوامر ان رهنه من جنس اخر
لان القصد بقدره على المعبر اذ احسن دون جنس كذا الوامر ان رهنه من جنس اخر
القصد بقدره على المعبر اذ احسن دون جنس كذا الوامر ان رهنه من جنس اخر
حاليا كان ضمانا قيمته لانه يصر ويغير اذ نه وصار عاصبا والمهر الحنار سنا ضم المستحجر يوم عقد
الرهن بيمينه ومن المهر من انه ملكه ما اذا الضمان بطهرانه رهن ملك نفسه وان المهر من رجع ما ضم والدين
على الراهن وينادى في الاستحقاق **قوله** وان وافق ما رهنه بمقدار ما اموه ان كان قيمته مثل
الدين او اكثر فملك عند المهر من اجل المال الى الدين عن الراهن لان الاستسقاء قد يملك المهر وضم
الراهن للمهر قد رما سقط عنه هلاك الرهن لانه صار فاضلا منه بهذا التقدير حرمه بال
الغير مضمون لم يملك في ذلك المال لان موجب الرجوع وهو مضاف الدين حوز الفضل نفسه لانه قبضه
برضاه **قوله** وكذلك لاصحاب عيب ذهب الدين بحسابه ووجب بيله لرب الثوب على الراهن لانه
صار فاضلا لهذا القدر من الدين ماله والجو بغيره بالكل ان قيمته اقل من الدين ذهب بقدر القمعة وعلى
الراهن نفسه دونه للمهر من انه لم يرفع الاستسقاء بل لزيادة على قيمته وعلى الراهن لرب الثوب صار موهونا ما
قوله ولو كانت قيمته مثل الدين فارد المعبر ان يبله حرمه رضاء الراهن ليس للمهر من ان يرفع اذا
قضى دنان المعبر احق القضاء لما فيه على حصول ملكه ولهذا يرجع على الراهن ما ادى في قيمته كان مثيرا خلاف

ما اذا ابرع احصى بعضا الدين فليس الدين لا يقبل منه لانه متبرع لانه لا سعي في ملكه او فرج
دمنه ولو هلك بون العاربه عند الراهن قبل ان يرضه او بعد ما اقبله فلا ضمان عليه لان حفظ العار
في الحالين ذل المالك في الهلاك قبل الرهن بعد الفكاك لم يصرفا ضلما من حيث به بالسنة والضمان انما
سعلق باعتبار اسنائه الدين منه ولم يسوف ان احلف الراهن والمعبر ودهلك الرهن في المالك هلك
في يد المرتين في حال المستعبر هلك قبل الرهن او بعد ما اقبله فالقول للراهن مع منته لان الضمان انما يح
على المستعبر باناء الدين منه وهو سكر الاناء فان قلت ودار وضموها عليه بالرهن وهو يدعي سقوط
الضمان بالافكاك فلا يعمل قوله في ذلك المحجة كالاخص بغيره والمقصود قلت المبرهن ان كان اقبل
بالاسنائه ولكن جفته الاسنائه بالهلاك فاذا اقبل الهلاك في يد المرتين فقد انكر الاناء وجفته والضمان
نشأ منه فكان منكر الضمان **قوله** ولو احلفنا في مقدار ما امره بالرهن به فالقول للمعبر لان الادن
لسنائه ومن جهته ولو انكر اصله كالقول له فلذا اذا انكر وصفه **قوله** ولو رهنه بدين موعود وهو
ان يرضه لفرضه كذا فذلك عند المرتين قبل الاضطر المسمى القصة سواء اى القرض المسمى عشرة وعنه
السور عشرة بضم الميم للرهن القدر الموعود وهو عشرة لان الدين الموعود كالدن المستحق يرجع
المعبر على الراهن مثله لان سلامة هذا القدر له من مال الراهن باسناؤه المرتين كسلامته له بداهة ذمته
عنه **قوله** ولو كان العاربه عندا فاقبض المعبر حاز غنمه لتمام ملكه في المعبر بعد الرهن كما في اعيان الراهن
والمرتين يرجع بالدين على الراهن ليس ساء لان فيه ما يفي ذمته وان شاء رجع على ربه المعبر بملكه لان
حق المرتين يعلق بالسيد رضا المعبر فقد استهلكه ما عساه فمضت قيمته وكون القصة رهنا في يده
حتى يبرح يبرح الراهن بوجهها على المعبر لان اسر داء القصة كاسر داء العن **قوله** ولو استعار
عند او دابه لرهنه فاستخدم العبد وركب لدايه قبل ان يرضه بامره رهنه باماله اسل قيمته بام فضي المال
ولم يرضه بامه حتى هلك كاعيد الميراث فلا ضمان في الراهن لانه يدري عن الضمان حين رهنه فان كان اقبله
م عاد الى الوفاق بمرء عن الضمان فان قلت ليس ان المستعبر اذا خالف لما وره المالك لم يبرأ عن الضمان
قلت وصول المال الى صاحبه قلت بم بد المستعبر بنفسه فما العود الى المكان المشروط به بمرء او العن
لا حنقه ولا حكمة اطلاق المودع فان دعه كذا المالك فما العود الى الوفاق بمرء او احكاما وما عر بضده نظره
منه الودعه لان سلمته الى المرتين يرجع الى محض مقصود المعبر حتى لو هلك بعد ذلك بمرء منه
مقبضا فليس وجب المعبر الرجوع على الراهن مثله فكان ذلك من الراد عليه حكما فلهذا يرى به عن الضمان
ولو اقبل الراهن بقبضه لم يستخدم العبد وركب لدايه فهو ضامن لاستعماله ملك الغير من غير اذنه فان
لم يعط في الحذنه والركوب لم يعط بعد ذلك غير صنعته فلا ضمان عليه بعد النكاح بمنزلة المودع لان
المستعبر قد انتهت الاستعانة بالفكاك والمودع اذا خالف بم ترك الخلاف يرى والضمان في المعبر

اد اراد اسر داء الميراث بعد ما مات المستعبر المالك ذلك المودع من العرم وهو الميراث كما في حال المستعبر
كذا في الجامع الصغير لسمس الامم السج خسي رحمه الله ولومات مستعبر الرهن مفلسا بغير رهنه ولم يرض
الرهن الا برضا المعبر لان ملكه قائم فان راد المعبر السج واني المرتين به وفاء سجد برضاؤه لان حقه في اسنائه
وود سلمه وان لم يكن فيه وفاء سجد برضاؤه لان له في الحبس منعه وقد احتاج المعبر الى الرهن فقبضه منه
او سجد السج فلو مات المعبر مفلسا وعليه دين من المستعبر امره رهنه بفضاء دينه وود رهنه بصل
كله حتى في حقه وان عجز احسنه فالرهن حاله كما لو كان حيا ولو ربه المعبر اخذه ان يرضه او دانه لانهم بمنزلة
المودع فان طلب غرماء المعبر ورهه بحدان كان فيه وفاء باعوه والا كما مر وسرط رضا الغرماء ان لم يرض
بدينهم ما فصل وان يرضي لم يعبر رضا الغرماء ولو صول حنهم اليهم وكذا لومات المعبر والمستعبر **قوله**
وحانه الراهن المرتين على الرهن بضمونه اما الاول فلانه يعلق بغير الرهن بضمونه فلهذا زاد على السلب وكذا
المالك كالاخص في حق الضمان الا يرى بغيره حتى الورع بالمرتين بغيره فلهذا زاد على السلب وكذا
الورع اذا اقبلوا العبد الموصى بخدمته ضمنوا قيمته فسدري ما عساه فهو مقامه واما الثاني فلان العن
ملك المالك وقد عدى عليه من قصمته ماله وسقط من ذمته بقدر الضمان اذا كان الضمان بضم
قوله وحانه الراهن على الراهن المرتين على ما لها هدر وهذا عند لي حنقه وصني الهه عنه وقال احسانه
على المرتين محبرة والمراد بالحناة على النفس ما يوجب المال ما كانت الحناة خطا في النفس وفاد ونها اما
الاول فهو الاتفاق فلا ينافيها المملوك على المالك فما يوجب المال وهذا خلاف الحناة الموجه للمقتصر لان
المسحوق يناديه والمولى من ذمه كالاخص في آخره وهذا على المعصوب على المعصوب منه فانها باعتبار
اي حنقه رضي الله عنه مع ان المعصوب بضمونه على الخاصيت كما ان المرتين بضمونه على المرتين لان الملك
عند اداء الضمان بقيت للخاصيت مستند حتى يكون الكفر عليه فليس الرهن حتى على غير ملكه فاعبر
فاما ضمان الرهن وان يرضه على المرتين فلا يوجب الملك له في العن لهذا لومات كان الكفر على الراهن
فلا ساس به ان حنقه كانت على غير ملكه ولهذا كانت هدر اقل الحاصل للميراث من حيث انه بضمونه الماله
كالمنصوب من حيث ان عساه امانه كالودعه فاعسار انه كالامانة موجه يجعل حنقه على المالك هدر او ما عساه
انه كالمعصوب يجعل حنقه على الضمان هدر او اما الثاني فلهما ان هذه حنقه حصلت على غير ملكه
والاصل في حنقه بني آدم ان يعبر اذا كانت اعسارها فاديه وفي اعسارها هنا فاديه لان موجب اعسار
الحناة الدفع والميراث عرض صحيح في ملك الصلابة لسقط ذمته فوجب ان يعبر بم ان شاء المرتين
والراهن اطلاق الرهن ودفعه بالحناة الى المرتين فان سلمه المرتين صار عدا له وبطل الدين وان قال المرتين
لا اطلق الحناة فهو رهن على حاله وهو نظير المعصوب فان حنقه على الخاصيت بغيره عند هدره لا يعبر
وله امانتي اعتبارا حكم هذه الحناة للميراث كان على المرتين النظر من الحناة لانها حصلت في ضمانه فاذا

او حنا الضمان له واوحنا عليه التطهر والتحليص لم يكن في اعساده فانه ولا يمكن اعتبار خصاصة المفعلة
ببواب الملك له في العبد فان ذلك لا يكون الا باضمار الراهن والراهن لا يختار ذلك خصوصاً اذا لم يكن عليه من
الفداء شيء واما اذا احتج على مال المرتهن فلا يلزم الاضمار لان اتفاق اذ كانت قيمته والدين سواء لانه لا يابى
في اعساده لانه لا يملك العبد وهو الفاني واذا كانت القيمة اكثر من الدين فخر لي حصة رضي الله عنه
انها بعد بقدر الامانة لان ذلك الفصل ليس ضماناً بمنزلة عذر الوديعه اذ احتج على المسودع
فانها بعد وعنه انها لا تضمن لان الفصل ان لم يكن مضموناً في حكم الرهن فيه ما هو الحليص بالدين
فصار عذر له المضمون وحاشا له الرهن على ان الرهن او ان المرتهن كالحائض على الاجبي في الصحيح لان
المعنى الذي شدد على اهدار موجب الحائض وقوعها من المملوك على المالك او كون العبد الحائض في ضمانه
وقد صدق حتى لا يرضى فكانت الحائض عليه وعلى الاجنبي سواء فمدفع بها او بقدر **قوله** رهن عبداً
فمنه الف باللف فمصلحة عده فممنه ماله ودفع به او راجع سحر العبد حتى صار ساوي ماله فكل الرهن
خلافاً لفرجه الله ولو رهن عبداً ساوي لفا الف الى الكل فمصلحة حرة الى ماله فمصلحة حرة وغرم فممنه
ماله بم حل الاجل فاحل الميراث ما لم يحقه والرجح بتسجانه على الراهن ولو امر الراهن المرتهن بعه
اذا حل الاجل فلما حل ابعده بما له فانه يضمن الماله فصاحقه ورجح لخل الراهن بتسجانه فمصلحة حصول
اربعة فالفضل الثالث الرابع على الاتفاق الاصل للرهن فمصلحة حرج السحر لا يجب سقوط الدين
عند احتج لو رهن عبداً فممنه الف فمصلحة السحر حتى صار ساوي ماله لم يسقط شيء من الدين وعند
فرجه الله يسقط تسجانه من الدين ليقض ان الماله سحر السحر كالماله سحر السحر كالماله سحر
في الدين وهذا لان الضمان البابت بالرهن اعسار الماله دون العن فانه ضمان الاستسقاء والماله يسقط
سقطان السحر كما يسقط بعض ضمان العيب لئلا يضمن السحر عماره عن صور رعيان العن فيه وذا
غير محذور في شيء من العنود ولهذا لا يثبت الخمار للميراث في حق السحر فلا يسقط سائر المير ولو
انقص سحر المخصوص لا يضمن الغاصب كما عدا في حق ضمان الدين لان الرهن به الاستسقاء ونفوان
حزم منه سحر الاستسقاء فانه اذا لم يسقط شيء من الدين يضمن السحر في الفصل الثالث في موهونا
مكل الدين فاذا اصله حرجه فممنه ماله لان التلف بحرقه فممنه يوم الاتفاق اذا لم يقدّر الفات فمصلحة
المرتهن الماله فصاحبه من الدين انه طرفه كمن حرقه في ذلك القدر والرجح على الراهن شيء من ضمان
ولان الفصل على الماله يرضى ضمان المرتهن فصارها كالمال بالدين وهذا لان المرتهن به الاستسقاء وبالمال
سفر الاستسقاء وقد كانت قيمته في الاستسقاء الفاصلة موهونا الكحل من الابتداء وصار كالموهول للرهن
فانه يسقط كل الدين واما الفصل الرابع وهو ما اذا ابعده ماله فانه يصح لانه ان كان موضوع المسئلة انه
لم يسقط السحر ايضا عند لي حصة رضي الله عنه وصح عنه ما ان كان قال مع ما شئت اذ احج السحر

صار المرتهن وكمل الراهن لما عه ماله وصار ياديه وصار كالماله استردده وما عه بنفسه ولو كان
كذلك سطل الرهن وسعى الدين لا يتدر ما استوفى كذا هذا واما الفصل الاول وهو ما اذا رهن عبداً
فممنه الف باللف فمصلحة عده فممنه ماله ودفع به افلكه بمحج حراً ولا ضمان له بل يرضى له او بدعه
بكل الدين عند لي حصة ولي يوسف وعند محمد ان شاء الراهن خذ وادى كل الدين لرساء سلم
العبد المدفوع الى المرتهن يدنه وقال فرجه الله بملكه ماله وسقط ما زاد على ذلك لان النقصان
حصل في ضمان المرتهن وكان محسوباً عليه كما راجع سحر الاول الى ماله فمصلحة حرجه فممنه ماله فانه يسقط
من الدين تسجانه واخذ المرتهن الماله فصارها كالمال وانما ان العبد المدفوع فام مقام الاول المحج
ودعه لانه يملكه فصار كان المصون فام وراجع سحره ولو كان الاول ما وراجع سحره يسقط شيء من الدين
عندنا لما سئلنا اذا قام المدفوع بمعامه واحج سحره رحمه الله بالناسي ان قام مقام الاول فمصلحة عده
اصله لانه غير في الحصة والبحر لا يرضى لوجوب الحائض لانه في ضمان المرتهن كالموهول المسح عند يده
البائع فمدفع به فانه سحر الميراث كذا اذا اصل المخصوص فممنه الف عند فممنه ماله فمدفع به
فالمقصود منه بالخمار من يرضى كره على الغاصب بل يرضى له ولو راجع السحر فها هو الصور رعيان السحر
لم يخر كذا هذا وعن الرهن ماله فمدفع به فمصلحة عده فممنه ماله فمدفع به فمصلحة عده فممنه ماله
باطلا واذا بطل الميراث يضمن الفكاك عدا في الغصب لان ملكه ماله الضمان مسرور وعه خلاف السحر لان حكم
الحنا وقلة الفسخ وهو مشروط بما جعل الدين لنفسه **قوله** ولو كان العبد راجع سحره حتى صار
ساوي ماله بم مصلحة عده ساوي ماله فمدفع به فهو عدا هذا الخلاف ودر يقر به **قوله** واصل العبد
الرهن فمصلحة عده فممنه ماله لان العبد في ضمانه تعالى المرتهن اذا العبد من الحائض بالنس
للمرتهن لا يرضى العبد لان الدفع عليه وهو لا يملك الميراث فاذا فراه طهر المحل وتولى الدين على اجماله والرجح على
الراهن شيء من الفداء لان الحائض حصلت في ضمانه وكان عليه اصلاحها وان الى المرتهن ان يرضى
صل للراهن ادفع العبد او اقره ماله لان ملك الرقبة للراهن واما يرضى المرتهن بالفداء لتمام حقه فان
الى عن الفداء وطول الرهن على الحائض وحكمها بالحصر من الدفع والفداء فان اخذ الدفع سقط
الدين لان العبد استحق من ضمان المرتهن فصار كالماله كذا ان فدى لانه استحق لنفسه بالفداء
وكان على المرتهن فصار العبد كالماله بعوض كذا اشهره من الى الحائض **قوله** خلاف لدر الرهن حتى
اذا ولدت الموهونه ولما حصل في نكاح الولد انساناً خطأ او استهلك ما لا فلا ضمان على المرتهن بل يحاطب الراهن
بالدفع او الفداء في الاسداء لانه غير ما كذا انما سوجه عليه الخطاب بحاشا له الرهن لان المحل مضمون عليه
والولد غير مضمون على المرتهن فان دفع المولى حرج من الرهن لم يسقط شيء من الدين كالموهول فان
فهو رهن مع امره على حالها **قوله** ولو اسبى العبد الموهون فلا يسقط شيء من قيمته فان ادى المرتهن

الدين الذي على العبد فدينه على حاله كما في مال الحنابلة لانه انزال السجل ظهر المحل ان في مثل الراهن بعد في الدين
الا ان يحتاج ان يودي عنه الدين فاذا ادى بطل دين المرتهن كما ذكرنا في الفداء وان لم يود وبيع العبد فدينه
ماخذ صاحب دين العبد فدينه لان دين العبد مقدم على دين المرتهن حتى في الحنابلة لان دين العبد مقدم على حق
الموكل في الرقبة على حق المرتهن في الرقبة بطل دين المرتهن في الرقبة بطل دين المرتهن في الرقبة بطل دين المرتهن في الرقبة
او اكبر بطل دين المرتهن في الرقبة بطل دين المرتهن في الرقبة بطل دين المرتهن في الرقبة بطل دين المرتهن في الرقبة
وان كان دين العبد يسقط من دين المرتهن يرد دين العبد وما فصل من العبد ولا دين فيه سقى رهنا فان كان
دين المرتهن قد حل احده بدينه لانه حسن حقه وان كان لم يحل امسك الباقي حتى يحل ان كان المرتهن يدين
الغريم اخذ المرتهن لم يرجع ما سقى الدين على احد حتى يحل العبد لان دين الاستهلاك خلق برقبته وقد استوفيت
الرقبة مسخرة الباقى الى ما بعد الحق فاذا عسق ادى لا يرجع على احد لانه وجب فعله ولو كان قهرا العبد
الفقر هو رهن بالف ودينه حتى العبد مال لها اذ لا يضمن مضمون وضمنه امانة وفداء المضمون على
المرتهن فداء الامانة على الراهن فان اجبه على الدفع ودفعه وبطل دين المرتهن الدفع لا يكون حل المرتهن
لانه يملك ما هو لا يملك المملوك المار به ان الراهن دفع ودفعه المرتهن **قوله** فان شاح فقال
المرتهن ما اقرى قال الراهن اذ دفع فله المرتهن ليرد على الراهن الدفع يستحق المرتهن المرتهن
لا يستحق حق الراهن بل يحفظه خوفا من غرضه ان الراهن فكاك احضاره او لم يكون المرتهن متطوعا في الفداء
في حصه الامانة حتى لا يرجع على الراهن لانه كان يتدبر ان لا يضمن الفداء حتى يحاطب الراهن فلما التزمه والحال
هذه صار متبرعا وهذا على الرواية التي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا اقرى مع حضوره لا يرجع
واما على الرواية الاخرى فيسحق ليرجع حصه الامانة لانه لا يقر على اصلاح حقه في المضمون الا بعد اصلاح
الامانة **قوله** وكذا في حياته ولذا لا يرضى اذا قال المرتهن ما اقرى فله ذلك ان كان الراهن بخار الدفع لان
الولد وان لم يكن مضمونا فهو محبوس بدينه وله في الفداء عرض صحيح وهو زيادة التوسل استفاء
دينه ولا ضرر على الراهن وان كان له ليرفعه لو قال الراهن انا اقرى وقال المرتهن انا اقرى فله الدفع فليس للدفع
المرتهن في الراهن ليرفعه لانه لا فائدة لاحضار المرتهن الدفع لانه يسقط دينه بالدفع كما يسقط
بالفداء وفي الدفع استقال الراهن في الرقبة ولم عرض صحيح في استفاء الرقبة بالفداء فكافة احضار
المرتهن الدفع عسقت عرض الراهن بلا فائدة فلا يحضر وان الى المرتهن ليرفعه فداء الراهن فانه يحسب
على المرتهن نصف الفداء من دينه لان يسقط الدين امر لازم فدى او دفع فلم يجعل الراهن في الفداء متطوعا
م شرط فان كان نصف الفداء من الدين او اكبر بطل الدين لكان نصف الفداء اقل يسقط من الدين بعد نصف
الفداء وكان العبد رهنا بما بيع لان الفداء في النصف كان عليه فاذا اداه الراهن وهو ليس متطوعا كان له
ان يرجع عليه فصار صا دينا كانه او في حصه فسقى العبد رهنا بالباقي ولو كان المرتهن فدى الراهن

حاضره فهو متطوع وان كان غاسا لم يكن متطوعا عند لي رضي الله عنه وعند لي يوسف ومحمد وزفر والحسن
رحمهم الله المرتهن متطوع حاضرا كان الراهن او غاسا لانه فدى ملك غيره بخبر امره فصار كالاخني ولم انه
اذا كان الراهن حاضرا فقد امكن مخاطبته فاذا فداء المرتهن بعد بيعه فصار كالاخني فاما اذا كان غاسا
بعد خذره بمخاطبته والمرتهن محتاج الى اصلاح المضمون ولا يمكنه ذلك الا باصلاح الامانة فلا يكون مسلما
قوله واذا مات الراهن باع وصية الرهن فدينه لان الوصي لم يعط مقام الموصي في فضايله ودينه وفدا
له بيع الرهن قبل موته باذن الموصي فكذا الوصية وان لم يكن له وصي نصيب العاقبة به وصفا وامره بدينه
لان العاقبة نصيب ماطر المسلمين اذ العجز والعجز عن النظر في نصيب الوصي ما عليه لغیره ويسوف في ماله
من غيره وان كان على الميت دين ورهن بعينه البركة عند غريم من غريمه سوف على رضا الاخرين ولهم
تدووه لانه ابر بعض الغرماء بالافاء الحكمي لان موته عقد الرهن يوجب الاستيفاء للمرتهن كما فانه
الاساد المحقق في فاضل بينهم قبل تدووه وبعد له والمانع وهو حق بقبه الغرماء ولو لم يكن للميت غريم اخر
حاز هذا الرهن اسارا بالافاء المحقق في سح في دينه لانه ما عتبه قبل الرهن فكذا ابداه واذا اذن الرهن الوصي
دينه للميت على حل جائز لانه استيفاء حكما وموكل ذلك في دينه الوصي بمصلاات بالكتاب الوصايا ان
شأ الله تعالى **فصل قوله** ومن رهن غصبا ربحه وراهم فمئة عشرة دراهم فصار غمرا عند المرتهن ثم
صار خلاسا وى عشرة دراهم وهو رهن بالعشيرة وهذا لعقد الرهن لم سطل بالحكم لان ما صلح بحل الرهن
لان المحل له ان يكون المالك فيها والمحل لا يصلح محلا لابتداء السح ويصلح لبقائه فان من باع غصبا ربحه في يد
البايع بقي السح الا انه يحرم في السح لغرض وصف المسح كما لو حبس فاذا صار خلاسا فزال العارض قبل بيعه حكمه
مجعل كان لم يكن كذا الورهن ساءة صمته عسقت بعشيرة فاب فدينه جلده فصار سواى حرهما فهو رهن بالدين
لان يموت الساء لم سطل عقد الرهن بل صار المرتهن من موفوا ولا استيفاء ساكد الرهن فاذا اعدت المالك بالدفع
صادف عقد فاما لم يست فيه حكمه بقسطه لانه بعض المحل كذا لاساءة المسعد اذ مات قبل القبض دين جلدها
حت لا يعود السح لان الساءة اذ مات بعد القبض لا يعود بعد الانقضاء اما الرهن في الملاك بقدره مسائنا
منع مسئلة السح ويعود السح والجمهور على انه لا يعود لما ساءا واذا اتى الرهن وجعل بالدين ثم عاد يعود رهنا
عند المالك كان وعند زفر لا يعود رهنا بل يكون ملكا للمرتهن لان العاقبة اذ جعله بالدين فهو ملكه اماه فصار كالاخني
وعه يعود ملكا للغاصب ولذا ان الرهن لا يملك بالدين بل يبيع بفضله الاستيفاء من وجه وبه الملاك فاذا عاد
طهرانه لم يتم فسخه وساء الدين **قوله** وانا الرهن كذا لولد واليه والدين المصون للراهن لانه متولد من ملكه ولكن
رهنا مع الاصل عسقت حتى يسوف في الدين لان الفداء غير مضمون حتى لو هلك في يد المرتهن لم يسقط شيء من الدين
وقال السافعي رحمه الله الغناء ليس برهن وبه قال مالك رضي الله عنه لان الباطل بالدين حق السح في الدين وهذا ليس
مساك في العين فلا يسرى الى الولد حتى لو كان بالسح ولما ان حو المرتهن ساءا الاصل يسرى الى الولد وخو ملك الراهن

ولقد سري الى يدك العن الا انه لا حصه له من الضمان لان الاساق لا قسط لها مما سابل الاصل لانها لم يدخل
 تحت العقد مقصودا الا اذا صار مقصودا بالبيع كالمسح لا قسط له من الضمان الا اذا صار مقصودا
 بالقض **قوله** فان هلك وبقي النماء اصله الراهن حصته بقسم الدين على قيمه النماء يوم الفكاك وفيه اصله
 يوم القبض كما يقسم على قيمه الزيادة القصده يوم القبض لان اصل الزيادة دخلا في ضمانه بالقبض
 فحصر قيمتها يوم القبض النماء انما صار له حصه من الضمان بالفكاك فانه لو هلك قبله هلك بغير شيء
 فحصر قيمته حينئذ فما اصاب الاصل سقط من الضمان ما اصاب النماء اصله الراهن حصته **قوله**
 ولو رهن سواه حصته وفيه ما عسى وقال الراهن للزمن جلبا لساة فاحلت فهو لك حلالا لطلب
 وشرب فلا ضمان عليه في شيء من ذلك ما الا با حصر حصته بعلمها بالسرق والحط لانها الحلاق وليس
 بمالك كصحة مع الحظر ولا تسقط سحر الدين لانه انما كان مالكا فان لم يسكن الساة حتى هلك عند
 الرهن بقسم على قيمه الفشاء وفيه الدين فسقط حصه الساة ونقص حصه الدين لان اتلاف المهر
 اسهل الى الراهن لما كان باده فصار الراهن يسرد الما لفته المهر في فصار له قسط من الدين ففي حصته
 وكذا حكم الولد وحصر النماء ولو فعله الراهن بنفسه او اخفى بامر من ضمنه يكون الضمان رهنا لان المهر
 ماضى بالانكاح فضمن لحقه **قوله** وعجز الزيادة في الرهن بان رهن بواحبته فضمنه عجزه ثم زاد الاهر
 نوبا اخر لم يكون موهونا مع الاول بعشرة **قوله** ولا يجوز الزيادة في الدين عند لي حصة ومحمد رحمه الله وهو
 القياس يعني اذا رهن عبد الما لم يرد من خذ المسركى والاستفراض فحلال ان الرهن بالدين القديم
 رهنا بالدين الحادث فانه انما صار الرهن لاول رهنا بالدين الحادث عجزه ما لم يكون كل الرهن بمعايله الدين
 السابق قال ابو يوسف رحمه الله يجوز الزيادة في الدين ايضا وقال قروا السافحي رحمه الله لا يجوز
 فيه فالحال ان معهما في الرهن الممسح والمهر والمناكحة بان زوج امته من قبله رهنه ثم رجه امه
 اخرى بهذا المهر سواء وورثته في السوء ولا يي يوسف رحمه الله ان الدين مع الرهن محاذ بان محاذاه المسح
 مع الدين حتى يكون محبوسا بالدين بموتانه كالمسح بالدين في الزيادة في الرهن ملحقة باصل فكذا الزيادة في الدين
 كالزيادة في المسح والامن وهذا لان الحاجة تحس الزيادة في الرهن بان يكون ماله الرهن الذي على الدين محتاج
 الراهن الى مال اخر يحالنه رهنا بها ولها ان الزيادة في الدين يودي الى السبوع في الرهن لان بعض الرهن
 يبيع من الدين الاول لئلا يفسد ضمان الرهن فسحق حكم الاول في النقص مما عاوت به فاما الزيادة مشاعا
 والسبوع في الرهن يمنع صحة الرهن واما الزيادة الرهن فيودي الى السبوع في الدين لان بعض الدين يحول
 ضمانه من الرهن الاول الى الثاني والسبوع في الدين لا يضر كما لو رهن نصف الدين رهنا والاصل الزيادة تست
 على سبيل الايمان باصل فلا يودي الى السبوع فيه لان الايمان باصل العقد في المعقود عليه او المعقود به
 والدين ليس بمعقود عليه ولا المعقود به لان المعقود به ما يكون له حقه بالحقة الدين كان اصابا عند

الدين

الرهن بسببه ونقي بعد فسخ الرهن ولا يمكن اسات الزيادة فيه ملحقة باصل العقد واما الرهن فحقه عليه
 لان لم يكن محبوسا باصل عقد الرهن فالحق باصل العقد والتمسح بالعقد فكون محقودا به فوضه الفزق ام اذا
 صححت الزيادة في الرهن وسمى هذه الزيادة قصده بقسم الدين على قيمه لاول يوم القبض وعلى قيمه الزيادة
 يوم مضت لان حكم الرهن في الزيادة انما است بعض الرهن من حصته فضمنها حتى يست حكم الرهن منها كما
 حصر ذلك في قيمه الاصل يوم مضت حتى لو كانت قيمه الاصل يوم مضت الفاء وقسم الزيادة يوم مضت
 خمسها والدين الف بقسم الدين بلانا في الزيادة بلنا الدين وفي الاصل بلنا الدين الولد لا يسحق الزيادة
 حال بقاء اصله لان الولد يسحق فلا يستحق غيره حتى يقسم الدين ولا على الام والزيادة ثم اصابا لم يقسم بينهما
 ومنى ولد هاعلى قدر قيمتها فان حصلت الزيادة بعد هذا الايام يكون رهنا بصلها للولد لان الولد صار اصلا
 حتى يقسم الدين ولا على الام والولد ما اصابا للولد يقسم بينه وبين الزيادة تسوط بقا والولد الى وقت الفكاك **قوله**
 واذا ولدن المومونة ولد اعني رهن امه بالف فضمنها الف فولدت لدا ساوي الفاقم زاد الراهن مع الولد عمدا
 مساوي الفاقم وهو رهن مع الولد خاصة فقصم ما في الولد عليه وعلى الحد الزيادة ولا يدخل الزيادة مع الام لان
 الرهن انما ثبت فيه باسات الرهن وهو قد جعله زيادة مع الولد ون الام فثبت على هذا الوجه منطوقا
 فقيمة الولد يوم الفكاك وعلى قيمه الام يوم العقد فما اصاب الولد قسم على قيمه يوم الفكاك وعلى قيمه الزيادة يوم
 مضت فان مات الولد بعد الزيادة بطلت الزيادة لان الولد اذا هلك خرج عن العقد فصار كالم يكن بطل الحكم في الزيادة
 ولو كانت الزيادة مع الام ببيت الحكم على الوجه المشروط فقصم الدين على قيمه الام يوم العقد وعلى قيمه الزيادة
 يوم القبض فما اصاب الام قسم عليها على ولدها لان الزيادة اذا دخلت على الام فكانت اصل العقد فكون الولد
 دخلا في حصته الام خاصة فان مات الام بعد الزيادة ذهب ما كان فيها ونقي الولد والزيادة بما فيها لان هذا
 الام بغير الضمان فلا سطل الزيادة بخلاف الزيادة في الولد ولومات الولد بعد الزيادة ذهب بغير شيء وكان الجبد
 زيدا في الام ولا ولد معها **قوله** فان رهن عبد ساوي الفاقم ثم اعطاه عبدا اخر قيمته الف مكان الاول
 رهن بوجه على الراهن والمرتهن في الاحرام من حتى يحلها كان الاول لان الضمان في الاول معاق بالقبض والدين
 فسحق ما بقى القبض الذي فاذا لم يوحدا الردين في الاول هذان في يد من ضررون بقائه ان لا يست لاني ان الراهن
 لم يرضى بحلها رهنا وانما رضى بحد ما فاذا المخرج الاول ضمان لم الرهن لم يتعلق الثاني ضمان فاذا ارد الاول
 اسحق الرهن فيه وقام الثاني مقام الاول **قوله** ثم قبل بشرط عبد القبض يعني فاقم بعض الثاني فضا مشا نفا
 لم يصح بموت الاول لان القبض الاول لم يوجب الضمان لان يد المتهن عليه ند امانه وبدا الراهن اسسقا وضمانا لا سوب
 الادنى عن الاعلى لمن له على احرصاد فاسنو في زبوا طنها احصا دام علم بالرافة وطالها المحاذ فاحدها فالحصاد
 امانه في يده ما لم يرد الزبوف وحدد القبض ومن لا يستوي بوا القبض ان يد امانه سوب عن يد الراهن لان
 الرهن يبرع كالحب وفضل امانه سوب عن فضل الهبة لما مر فلان عن الرهن امانه لما سنا والقبض سوب

الدم ليست مسئلة لمسلم فلا يصح موحداً والقصاص من ماله فتعني موحداً وهذا لا ينافي ما لا ينافي
والمال لا صورة ولا معنى الا في حلق ليجل ما به الله تعالى والاستغفار لعباده والمال خلق لا قامة مصلحه
وما هو مملوك للادمي والادمي ما لكة فاني يساهقان وانما التماثل في القصاص في النفس بالنفس والتمثل
وفيه مصلحه الاحياء كما قال تعالى ولكم في القصاص حكمة فانه حكمة مطروقة الاجران من قتل من عدوه فاذا
تفكر في عاقبة امره انه اذا قتل قتلته انزح عن قتلته وكان حيوة لها الى بقاها على الحيوة ولا تباد اصله في السلم
حيوة للاولياء فان العامل بمصر حرمنا على اولياء السبل خوفاً على نفسه منهم فهو بقصد اصابهم لا زالة الخوف
من نفسه فالسيرة في قتلهم من قتلهم فصا صا دفعا لشدة غيظهم او احبا الحكي وفتح سبب الهلاك عنه
ولما كان فيه حيوة من الوجه الذي قلنا صلح حاز لا ان السائر في القتل حيوة الحاصل القصاص حيوة من الاول انما يجز
ضمان الجرم بقدر الامكان ولا امكان في حيوة الحيوة كالمجرم هذا واما المال فليس فيه معنى الحيوة فشيء وانما وجب
الدم في الخطا على الناس لان العمل اعظم العقوبات والخطا في مخرج معدود ومعدودا بالتمثل عليه ونفس المقتول
محمدة لا تستطير حرمة ما بعد الخطا فيوجب المال صيانة للدم عن الهدر منه على العامل ان سلمت نفسه للسبل
ما نهدر دمه وشعره المال عند عدم الامكان لا يدل على سره عند الامكان ولا يفرق بعدم قصد الولي
بعد اخذ المال فما سبب الصلح وحركة العدو على ارتكاب قتلته وان لم يكن ذلك سره عاقلة من موثقا
للمهلك واما قوله صلى الله عليه وسلم من قتل مسلماً فاهله من حرم من الحديث قلنا وظاهر كلامنا ان
صبره او يحمل على وجه لا يحال فيقول معناه ان احواصلها اسما العاقل او اى وان احواخذوا الله اذا
وجد منه الرضا وهذا القول صلى الله عليه وسلم لا ما حد الاسلمك رضي الله عنه او اى او راسن بالكل فاجد
منه الرضى **قوله** ولا كفارة فيه اى لا كفارة في العذر عندنا وقال السافعي رضي الله عنه بحج الكفان لانها
سرعت ما يجبه للام والام في العذر كبر وكان ادعى الى ايجاب الكفان لانها وجبت بالنص في الخطا من القتل
مع قيام العذر فكان دلاله على جوبها بالعذر بطريق الاولى في قضا كسبته العذر بغير ما قاله اصحابنا ان
الكفان هو ابره من العباد والعتوبة كما مر في بعض النصوص فلا يحل ان يسبب دابر من الخطر والاماحة كالخطا
فانه بالنظر الى اصل الفعل مباح والنظر الى المحل الذي اصابه محذور وسنة العذر فان المقصود من العباد
لا يستعمله الا بقصد بها العبادات والحدود والامام في الخطا انصف بقدره من الاباح
والعادات مباح والفعل العذر كسرة كالزنا والسرقه فلم يصح سببها كالباح المحض وهو القتل بحق
لا يصح سببها مع رجحان معنى العباد في الكفان ولا ان الكفان من المعاد برونه وسرعت لدفع الذنب
العذر على مشرعهما الذي لا ينافي على سرعهما لدفع الاعمال وان ايجاب الكفان في العذر الذي انصف من دونه
قوله صلى الله عليه وسلم حسن الكفان لا كفارة فيه الحديث وخرجكم حرمنا الميراث الحديث **قوله** وثبت العذر
عند لي جعفر رضي الله عنه ان سعدا ضرب بالسيف مسلحاً ولا ما اخرى مجرى السيف وقال ابو يوسف جرح

ومجد والسافعي رضي الله عنهم ما وان شهد الضرب لا يفسد بملها في العاقل كالعصا والسوط والخي
والمد ولوضه محج عظم او كسيرة عظيمة فهو عذر عندهم خلافاً له ولوضه نسوط صغير ووالى الضربات
حتى مات بعض عند السافعي خلافاً لنا وانا سبج العذر ان هذا الفعل سبه العذر باعتبار قصد
الفاعل الى الضرب بمعنى الخطا ما عدا عدم قصد الى القتل لان الاله التي استعمالها بالنسبة الى القتل
والعامل انما قصد الى فعل باله فاستعمال غير الاله القتل دليل على انه غير قاصد الى القتل فكان ذلك خطأ
سبه العذر انما ان محتى العذر به سفا صا استعمال الاله صغره يستعمل للبادب دون القتل لا سفا صا استعمال
الاله لا يثبت لانها لا تستعمل الا للقتل كان السيف في القضا الى القتل فيجب القصاص ثم السافعي رضي الله
عنوا السوط بل الموالاة بقصد به العبادات فاما الموالاة بالسوط الى الموت فثبت الموت على سبيل القصد
ولا يثبت رضي الله عنه قوله صلى الله عليه وسلم ان سبب خطا العذر من السوط والعصا ولم يفسد من الصغير والكبير
فهو عليه ما عملاً بالاطلاق ولا ان السببه في العذر كما تعرف حرمه الاله وهذه الاله لم يوضح للقتل ولا يستعمل
فيه غالباً وانما الجرح موضوع مستعمل في غالباً لان حرام السبل المملوك كما يكون من الجرح والحشيت موضوع
للسنا والاحراق ونحوهما من المنافع للقتل الجرح يفضى الرقة طاهر او طاهر وما سواه من مصلح طاهر او قوام
السنة بالظاهر الباطن فصحت سبه عدم القصد بطريق الاصل ما عدا الحال وبالسبب فقد سبه العذر
وهذا منه استقصاء في ذرا العقوبة لان السرور جعل القصاص موجب العذر المطابق فاذا مكنت الشبهة
فيه لم يكن عذراً على الاطلاق فلا يجب القصاص الذي يسقط بالسبهات والموالاة تستعمل للبادب وموجبه
على القولين للام لانه فاصد الى الضرب والى ركب ما هو محرم عليه سرعاً والكفان لانه خطا على الاله
ودخل تحت قوله ومن قتل مومناً خطأ الآية وقال صاحب المصباح وحديث لنت اصحابنا جرحهم الله ان
الكفان في سبه العذر عند لي جعفر رضي الله عنه لان الامام ما ساء وبما هيده عن سرور الكفان لان ذلك من
باب الحشيت والسبهات اما بغير في سقوط القصاص الذي يسقط له فها واداء ذلك لهذا محرم عن الميراث
والصحيح هو الاول بعد ذكر الطحاوي الجصاص وغيرهم ان الكفان واجب عند لي جعفر رضي الله عنه
وكما ربه بحر رقة مؤمنة فان لم يحرف صام سهر من سبب عن لقوله تعالى ومن قتل مومناً خطأ فتجوز رقة
مؤمنة لانه والاطعام غير مشروط فيه لانه غير منصوص عليه واسان لا يدل على الجوز وبجرحه وضع
احد ابويه مسلم لسبه خير ابوين دناء والسلامة ماسة في الاطراف طاهر وغالباً لا يحرم ما في البطر لانه
عضو من جبه فلم يدخل تحت مطلق اسم الرقة ولم يعرف حيوة وسلامته ووجه مغلظه على العاقله والاصل ان
كل من قتل بالقتل ابداء لا معنى محدث من بعد كما لو صالح على الدية فهي على العاقله لان الاصل وجوب الدية للقتل
حاله الخطا والاحكام في غير الخطا المحض محترمة فتعول السرور واجب على العاقل مع القياس ما في ذلك عصفالما
تلك من العذر في فعله وقد يمكن العذر في سبه العذر من الوجه الذي طهر الجرح في قصد على ما مر فان كان النظر فيجب

على العاقلة ويحب في ذلك سبيل لغيره رضي الله عنه عظم العكابة ربه واخلفنا في صفه البخله وسحق في باب
الدين **قوله** وما لك ان انكر معرفه سببه العبد فقال ادرى ما سببه العبد واما القتل نوعان عهد وخطا اذ لا
واسطة بينهما في سائر الافعال فكذلك هذا الفعل لنا ان هذه قسم ضروريه وقد ورد به السببه واجمعت
الصحاح عليه مع اختلافهم في صفه البخله لما يحكي في باب الدين ان ساء الله تعالى **قوله** الخطا وهو ما اصابته
وقد عرفت غيره وهو على نوعين خطا في القصد وهو ان يرمى شخصاً طنه صدا او حرماً فاذا ما وسلم وخطا
في الفعل وهو ان يرمى عرضاً فاصاب ادماً فالحاصل في الاول هو قاصد في وصول الرمي الى المحل الذي اصابته لكنه
مخطا في القصد لان قصد للصدا والخرى في الثاني لم يقصد الرمي الى ذلك المحل الذي اصاب انما قصد
الرمي الى محل اخر وهو العرض فكان في كونه خطا اقوى لانه اذ وقع في الفعل في القصد ايضا **قوله** وما اجر رمي
الخطا فهو مثل النائم سقط على جل فسله فهذا ليس بمعد ولا خطا لانه لا تصور القصد من النائم حتى يصور
برك القصد او ترك الحجر ولكن لا يطار الموحب للسلف ما اسلب عليه حقوق النائم فخرى محرم في الخطا في جميع
الاحكام وموجبها الكفارة لانه خطا ويجزى الخطا قلت اراد به انه ما بالخطا سدا والدين على العاقلة في ذلك
سبيل لقوله تعالى **وَدِينُهُ كَلِمَةٌ اِلَى اَقْلَامِهِ وَمَنْ يَمْنَعْ مِنَ الْبَلِّ مَا يَأْتِي الدِّينَ** **قوله** واما القتل سبب في اخاف
البئر واضع الحجر غير ملكه وموحه اذ ائلف به آدمي لربه على العاقلة لانه سبب للسلف متعباً باضرار
كالموثق والدافع فوجب لربه على عاقلة الحاجة الى صانه الفيل لسلفه عن الهدر ولا يتعلق به الكفارة ولا
حرمان الميراث هذا وقال السافعي بحق الخطا في احكامه لان السرع جعله ما لا يهدر هذا الفعل فهو فرعله
احكام القتل لنا انه ليس مما سر للفعل لان ما سر القتل اتصال بفعل من العاتل المقتول ولم يوجد
وانما اتصل فعله بالادب انما الحق السبب كما شئت في عاب الضمان صلا لانه للدم عن الهدر على خلاف الاصل
صفي في حق الكفارة وحرمان الادب على الاصل بعم فهو ما لم يحفظ ملك غيره ولكن لا يام بالموثق على ما قالوا وهذا
كمان دنت القتل كذا الحرمان سببه فان قلت الكفارة والدين سبب لكان بالقتل ما يوافي الدين يسغي
ان يكون قابلاً في حق الكفارة انضاطت الكفارة خزا القتل القتل معدوم جعيف لان بصره لم يحصل الله
وانما وجد في محل اخر والدين بدل المحل وضمان المحل بعمد موات المحل قد وجد وان حصل للسبب **قوله**
وما يكون سببه العهد في النفس فهو عهد فيما سواها يعني لا يكون فيما دون النفس به عهد فاجعل به عهد في النفس
فهو عهد فيما دون النفس لان ما دون النفس لا يحصل الا بالدم والدم لا يهدر في عهد في النفس
اللاف النفس بالاف الا ان قاما ما دون النفس فلا **باب ما يوجب القصاص**
وبما لا يوجهه قوله القصاص واجب على كل محقق الدم الحق الخطا ولم يذكر العصمة لانها اشده
من الخطا وذكر الحق ليس لاسلم والدمي ذكرنا لانه المستأجر هو له تعالى وقر قتل ظلوماً فقد جعلنا كالبولية
سلطاناً اي سلطاناً على العالم لا قصاصاً منه فلا يستحق في الولي لا يستحق غير العالم الا في العاقل واحد

كعادة الجاهلية وقبل الاسلام والمثله ولان سببه الا ما حده فلا يحق المساواة **قوله** ويسل
الحياح والحرمان العبد للجمومات منها قوله وكسنا عليهم فيها الآية وقوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ
فِي الْقَتْلِ وقوله عليه السلام الحمد لله وقال السافعي لا يسئل الحر العبد لقوله تعالى الحرمان العبد العبد
فهذا يعني جنس الاحرار معاً لا جنس الاحرار معاً صايل يكون بعضهم مساوياً بالاحد ولان القصاص
عند المساواة ولا مساواة بين الحر والعبد العبد مملوك الحر مالك المالك ممان القدر والمملوك
سببه الحر ولا مساواة بين العاقر والعاهر ولان الحر حره حرة والرق موت حكمه سبب المعق
الولد الى المعق لانه احياه بالاعاق حكمه ولا يقطع طرف الحر طرف العبد مع حره الطرف دون
حره النفس فالطرف باجده للمفوس ان لا يسئل الحر العبد مع عظم حره النفس او انما يسئل
العبد العبد لانها مساواة وانما يسئل العبد الحر لان البقاوت الى نقصان ولما مالونا وورنا ولا
بحارض بما تلا لان فيه معابله معدن وما مالونا معابله مطلق والمطلق لا يحل على المصعد على انه ليس
معابله الحر بالحر في معابله الحر العبد لان فيه ذكر بعض ما سببه العموم على موافقه حكمه فلا يوجب عصب
ما في الاثر ان كما قابل العبد بالعبد لا يسي الا في من لا يمنع ذلك معابله الذكر بالاممي فانه هذه
المعابله ما قال سرعاً من رضي الله عنه كانت المعابله من بني النضر ومن بني فريطه كانت بنو النضر
اسرف وكانوا يعدون بني فريطه على النصف منهم فواضعوا على ان العبد من بني النضر بمقابلته الحر من
فريطه والاني منهم معابله الذكر من بني فريطه فمكنت لانه رد اعلمهم وما على ان الحر بمقابلته الحر العبد
بمعابله العبد والاني بمقابلته الانثى من المسلمين جنحاً وكان اللام يعرف الحسن لان القصاص عند
المساواة في العصبه وقد اسعوا فيها لا مساواة في سبب سببها وهو الدين والدار ولا يقال ان
الرق بر الكفر وهو موحه فكانت سببه الاباحه موحه لان حرمان القصاص من العبد من سبب سببها
سببه الاباحه **قوله** والمسلم بالذمي اي يمثل المسلم بالذمي خلافاً للسافعي في قوله صلى الله عليه وسلم
لا يسئل مسلم بكافراً لانه لا مساواة بينهما وقت الحنايه لقوله تعالى لا يفتنكم بها النصارى واصحاب
الحنة وان الكفر عظم النفاق الكافر كما لم يفتنكم بها النصارى لانه لا يفتنكم بها النصارى ولا مساواة
بما يستثنى من وجه وبما يحكي حركه وجه والقصاص يستثنى على المساواة فاذا اسفت المساواة منها لا يجب
القصاص بخلاف الذمي اذ اصل ذمها اسم الله تعالى عليه القصاص ليعاقب لوجود المساواة منها وقت
الحنايه لان الكفر موحه للقتل لانه من اعظم الحنايات فكان مورد في اسدغاء القتل الذي هو به القصاص
فاذا وجد لم يوح معارضة عند الذم او رث سببه كالمالك فانه موح للوطي فاذا وجد في الاخت رضاعاً
ولم يوح صاير سببه في ذم الحد ولنا عمومات الكتاب والسنة وروى النبي صلى الله عليه وسلم فاذا
مسلمان ذمي قال ما احق من في دينه ولان القصاص عن غير المساواة في العصبه وقد وجدت نظراً الى دار

نحوه

وانما كنى بالسيف عن السلاح ولانه قيل مستوفى بالسيف كقيل المرتد وهذا لانه انما يستوفى
المستحق بالطريق الذي يستحق له وجراؤه مستوفى لانه طريق استيفاء القتل فاما قطع اليد فاما قطع
اليدين فلا يكون طريقا لاستيفاء السراية وهو مفهوم وما يتعلق بالسراية لا يكون باصول السراية فاستيفاء السراية
هذا الفعل غير العمل فلا يكون شرعا فضلا عن كون مستحقا له ما عدا ما للمعاد له فيجوز ظاهرا انهاء هذه
اذا اريد به محرقة وقبته والفعل الثاني زاده على ما كان منه وما حرام يحجب الحد عنه كما في كسر العظم عهدها
فانه لا يحجب القصاص أصلا الا في التوضيح الزادة **قوله** واذا قيل المكاتب عهدها وليس له وارث الا المولى وترك
وفاء فله القصاص عند لي حنفية واي يوسف رضي الله عنه اوقال محمد رحمه الله لا قصاص فيه لاسبابه سبب
الاستيفاء فضا وكذا خلاف المسمى وهذا لان سببه الولاء ان مات حرا او المالك لم يرب عهدها ولها ان ماله الاستيفاء
معلوم لان حق الاستيفاء للمولى على المعدن ولا غيره ولا خلاف في السبب مع احاد الحكم لان السبب الاراد لاداء
وانما راد الحكم **قوله** وان لم يترك وفاء وله ورثة احرار او اوص القصاص للمولى عند ميم لانه مات رقتا
بالاجماع لا يفسخ الكتاب بموته عاجزا فانما قيل هو عذله وهذا خلاف مقتضى البعض اذ مات لا عن وفاء
فانه لا قصاص لان العتق في البعض لا يفسخ موته **قوله** ولو ترك وفاء وله وارث حر غير المولى في قصاص
وان اجتمع لاسبابه من له الحق انه ان مات حرا كما قال علي بن ابي طالب يسجد رضي الله عنه فالقصاص للوارث
وان مات عذبا كما قال زيد بن ثابت رضي الله عنه فالقصاص للمولى **قوله** واذا قيل عند الرهن لم يحجب القصاص
حين يفتح الرهن والتمس ان المهر من لسر لكونه للزينة فلا يستوفى ولو افسد فاه الرهن سقط حق
المهر في الدين لانه يصيرها لكا وليس له ان يصره في سقوط حق الخمر لابل فاذا اجتمع فان للرهن ان
يسبق في القصاص لان المهر من رضي سقوط حقه وذكر في الحيون والجامع الصغير لفتح الجلام وغيرها
انه لا نسب لهما القصاص ان اجتمع لما سبق **قوله** واذا قيل في المحتوة فلا بد ان يعمل ان يصلح
وليس له الرجوع اما القتل فلان القصاص من سبب النفس في ذكر النار وذلك راجع الى النفس والاب
ولانه على نفسه عليه كالاكساج واما الصلح فلانه انفتح للمحتوة ومن الاستيفاء فلما ملك الاستيفاء
فلان يملك الصلح او على اما العفو فلانه ابطال الحق **قوله** ولد لذكر وطعت بد المحتوة عهدها لما ذكره
الوصي بمنزلة الاب في جميع ذلك لا العمل فانه ليس له ان يعقل لانه من باب الولاء على النفس وليس له ولانه
على نفسه وسد رجح هذا الاطلاق الصلح عن النفس استيفاء القصاص في الطريق فانه لم يستثن الا العمل
وذكر في كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح في النفس لان الصلح بمنزلة الاستيفاء فلما كان الاستيفاء مضافا في النفس
كان الاعراض عنه ملحقا به وجها لذكره في الجامع الصغير ان استيفاء القصاص ليس باستيفاء المال
بل المقصود به ذكر النار ذلك لا يحصل استيفاء فطهر الفوات المقصود فاما المقصود بالصالح فيمنع
المال وذلك حاصل حقه كما يحصل بقتل الاب بوجوب القول **قوله** ولا يملك الحق لان الاب لا يملكه لانه

من لا يبطال فلان لا يملكه الوصي والى القياس لا يملك الوصي الاستيفاء في الطرف كالا يملكه في النفس لانه
عقوبة مثل النفس المقصود وهو المستوفى في الاستيفاء لانه لا يملكه لان الطرف لم يمتحى بالماله لانه يستوفى
ووفاء له كالمال فكان استيفاء بمنزلة المصروف في المال الصبي بمنزلة المحتوة في هذا والصبي في الطرف
مثل الاب الذي لم يرب عهدها ولا ولي له فللمستوفى ان يعقل فله وله ان يصلح والباقي بمنزلة **قوله**
ومن قيل له اولما آصغار وكما فللملك ان يصلح القابل من بلوغ الصغار عند لي حنفية رضي الله عنه
وقال ليس لهم ذلك بل بلوغ الصغار لان القصاص من مشترك بين الصغار والكبار فكان للكبار بعض
الحق والمفضل لا يصلح للاستيفاء لان القتل غير متجدي لانه تصرف في الروح ودال انتقال الوصف بالتجدي وفي
الاستيفاء الكل ابطال حتى الصغار لانه لا يملكه الكبار على الصغار في استيفاء حقتهم اذ الخلاف في منح
الى بلوغهم كالمال كان من اكثر من احوالها غائب وكانا من المولى من له ان القصاص من حق التجدي لسبب
لانه تجدي وهو العارية واحتمال العفو من الصغار معدوم والاصل من التجدي من الحقوق اذ وجد سببه كما لا
نسب لكل احد على الكمال كونه الان كاج وولاه الامان واذا كان كذلك لم يرد كل احد باستيفاء خلاف
الكسرين لان احتمال العفو من الغائب حال استيفاء القصاص فام فلو افسد في لكان استيفاء مع التبيهة
وذا لم يجوز وسلكه المولى من منعه ولم يسلّم بالسبب تجدي هذا الملك خلاف القرائن **قوله** ومن ضرب
رجلا من فسله فان اصابه الحد فعله القصاص لراصا به العفو فعلم له انه واما اذا اصابه الحد فان
اصابه حده ورحمة فلا يسلك لانه بمنزلة السيف وكذا اذا اصابه طهر الحد عند لها وهو واه عن لي حنفية
وانما احاد اخرج كذا ذكر الطحاوي في جبه ظاهرا لرواها ان الحد في كونه الى القتل منصوص عليه فيعلق
بعض النص في بعض المعنى حتى لو غرر في قتله بانه لم يرد القصاص فاما في غير المنصوص عليه فيعلق
بالمعنى فيحذر كونه محددا كالمروءة وليطه القصة فيحذر بها وعلى هذا اذ افسد يعود حد يد واستجاب المهر ان
وجه رواية الطحاوي عنه ان الحد اذا اخرج لم يكن عاملا بمعناه الموضوع له وهو يفرق بين ارجاء وقصار
كالحد العظيم واما اذا ضربه بالعود فعليه الدية ولا قصاص عليه لانه ليس بسلاح ولكنه ان كان عظيما لالست
فهو كالسيف عند لها وعند لي حنفية رضي الله عنه كالسوط الصغير ودمرت **قوله** وحر عرق صبي
او بالغ في ماء او خنق رجلا فان فلا قصاص فيه عند لي حنفية رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد والسلفي
رحمهم الله عليه القصاص غير ان عند لها مستوفى حرا وعند يعرف كسر وعلى هذا الخلاف اذ اطر حده في راس القدر
بالسيف وهذا لان القصد من عمل العلق هو طعن في سبب الظاهر وهو الاله العالمه عالمه وقد وجد
وله ان وجوب القصاص من شخص يعمل هو عند شخص امانا من سبب القتل اليه واليه القتل هي الاله الحار
لان الحرج يعمل بعض المسد ظاهرا وباطنا وغيره بعضه باطنا ظاهرا وقوامها بالظاهر الباطن والقصاص
يستوفى بالسيف لما حنفية وفيه حرج الظاهر والباطن فلان امانا من وسر عس للرحم وذا فاما نعت وهو القدر

بالسلاح دون ما سدر وهو القتل بغيره **قوله** فصل بوجه اي يتبعه ومنه المقصود بوجه اي يتبعه ومنه المقصود بوجه اي يتبعه
اي المتراض وقوله صلى الله عليه وسلم من حرق حرقاه وعرق عرقاه لم يمت من نوعه وانما هو من كلام زياد
بذكره في خطبه الانبياء قال فيه من قتل عبدا فله ثلثه ومن قتل عبدا فله ثلثه ومن قتل عبدا فله ثلثه
بدليل اضافته الى نفسه واذا لم يحرق القصاص من عبده وحل له على العاقلة لما مر **قوله** ومن حرق
رحلا الى اخره ظاهر **قوله** واذا لم يحرق القصاص من عبده وحل له على العاقلة لما مر **قوله** ومن حرق
فلا قصاص عليه وعليه الكفارة لانه خطا في القصد والخطا بسوءه لا يوجب القصاص بوجوب الكفارة
بالنفس وهو في رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اختلفت بين المسلمين على النماز في حديثه بالدينة
قالوا انما يحل الدية اذا كانوا محتلطين فاما اذا اختلفت بين المسلمين فلا يحل الدية هو الذي اهدر دمه حيث
في صفهم وكبر سوادهم وقد قال صلى الله عليه وسلم من كبر سواد قوم فهو منهم **قوله** ومن سب نفسه وسب
رجل عقيق اسد ومشتته حيث مات حرقا لانه فعل الاجنبي لانه لا يدخل في القصاص لانه اسد والحد حسا
لانه هدر في الدارين ففعل الانسان في نفسه انه يغيب نصلي عليه وقال ابو يوسف خسل مع كونه مقتولا
حيث كان سبيدا ولم يسقط غلسه الاجنبي محرم الدارين فصارت له حاسر كان لنفسه بلفظ
افعال وكل واحد مخالف الاخر فيستور عنه النفس بل لا يكون التلف بفعل الاجنبي بل بلفظه
لمت له او صار كانه بلفظه لا بفعله احد بلفظه بفعله نفسه بلفظه بفعله اجنبي بلفظه بلفظه
ولكن في ماله لانه عمد او العواقل لا يحل القتل **فصل قوله** ومن سب على المسلمين سبنا فعلمهم
ان يقتلوه لقوله صلى الله عليه وسلم من سب على المسلمين سبنا فعلمهم ان يقتلوه ولانه اذا سب
عليهم فقد حاربهم فمطلعت عصمته للحجارة كما بطلت عصمته وما اهل النخيل بالحجارة ولانه قصد بل
فعل المسلمين فوجب عليهم دفع ضلته ولا يمكنوا منه الا بفساد فكان ضلته مسيئا وقوله فعلمهم يسر
الى الواجب لان دفع الضرر واجب **قوله** ومن سب على رجل سبلا حلالا او نهارا في مصر او في غيره
فقتله المتهمة بغيره فلا يبي عليه لما بنا وهذا لان السلاح لا يثبت محتاج الى دفعه بالقتل وهذا
الدفع واجب فلا يصح سبنا للضمان والعصا الصغار وان كان مسلما ولكن في الدليل لا يرد في الغوث
فمنضطر الى الدفع وكذا في النهار في غير مصر لا يرد في الغوث فاذا قتله كان دمه هدر **قوله** وان
سب على عصا نهارا في مصر فقتله المتهمة بغيره فلا يبي عليه عندنا فليس في حقه رضي الله عنه لانه قتل نفسا
مخصوصة مسمومة عندنا حرق هو غير مضطر اليه لان الغوث لمحقة والقتل بالعصا لئلا يثبت عندنا
لا قصاص عليه لانه قتل دفعه مضطرا فصار لوقصد ضلته بالسيف نهارا او بالعصا لئلا او في المكان لئلا
او نهارا **قوله** وان سب المجنون على غير سبلا حاققتله المتهمة بغيره فلا يبي عليه عندنا فليس في حقه رضي الله عنه وقال الساج
لشي عليه وعلى هذا الخلاف الصبي الدابة وعن ابي يوسف رحمه الله ان الصبي الدابة والاجنبي الصبي

والجحد والمشا في وجه الله انه عين فله طريقا لدفع السيرة عن نفسه مستقط عصمته كالوكان الشاهر
مكلفا ولانه صار محمولا على فعل الساهر بفعل الساهر فصار كالمواكوه الساهر المسهور وعليه على فعل
الساهر فانه لا يحق بقتله شيء ولا يبي يوسف رحمه الله ان فعل الدابة غير معتبر اصلاحا حتى لو خوف لا يجب
الضمان لان فعل العجا حصارا ما فعلها محرم في الجملة ولهذا لو حرقها على غيرها الضمان وكذا عصمها
لحقها وعصمة الدابة لحقها كما كان فعلها مستقطا لعصمتها دون الدابة ولنا ان فعل الصبي غير
والدابة غير مصف بالخطا فله دفع بخلافه لا يسقط العصمة وقصده من النفس المعصومة وجوب القصاص
الا انه استغنى القصاص لوجود المبيع وهو دفع الشئ **قوله** ومن سب على رجل سبلا حاققتله
واصرف ماله المضروب ضربا بغيره وقته ففعل العاقل القصاص وهذا اذا ضربه الاول كف
عن الضرب على وجه لا يرد ضربه مالا لانه لما سب رجل ماله دفع السيرة فله دفع شدة
وعاوت عصمة فاذا ضربه فله دفع السيرة فله دفع شدة وقته ففعل العاقل القصاص **قوله** ومن قتل
على غيره لئلا يفرج السرقة فاسعه المسروق منه وقته فلا شئ عليه لقوله صلى الله عليه وسلم فاني
دون مالك اي اجل ما لك لان لم يربحه بالقتل ابتداء فله رسته بالقتل ابتداء ومعنى المسئلة ان لا يقدّر
المسروق منه على اخذ المال لا بالقتل فان علم انه لو صاح لاطرح المال لعله قتله والله اعلم

باب القصاص فيما دون النفس

ومن قطع يد غيره عمدا من المفصل قطع يد وان كانت يد من اليد المقطوعة لقوله تعالى الخروج قصاص
وهو مني عن المساواة فكل ما امكن رعايتها فيها صح فيه القصاص وما لا فله من القصاص من المفصل
فان سب ولا غيره كسر اليد وصغرها لان ذلك لا يوجب السقوط في منفعته اليد وكذا الرجل يوزن الا ف
والاذن لا مكان رعاية المالملة في الكل **قوله** ومن ضرب عن رجل فقتله القصاص عليه لا يتنازع المالملة
في القتل فان كانت قامة فذهب ضوؤها وهي فقهه القصاص لانه يمكن رعاية المالملة بان يحكي له امرأة يرب
منها ويربط على عنقه الاخرى على وجهه قطبة رطب ويمايل عصبه المرأة فذهب ضوؤها ففعل
هذه الحادثة في من على رضي الله عنه فسيا وراحى به في ذلك فلم يجد عندهم سنا حتى رضي الله عنه القصاص
وبس طريقه استسفا هذه الصفة فافقوا على قوله **قوله** وفي السن القصاص كقر في الممن **قوله** ولا قصاص
في عظم الا في السن وهذا اللفظ مروى عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما وقال صلى الله عليه وسلم لا قصاص
في العظم والمرد في السن المالملة في السن لان القصاص مني على المساواة وقد روي عن ابي عبد الله في غير السن لا خيال
الزيادة والعصا في من الا الجأ وكلام في السن انه عظم وطرف عصب يس من سكر كون السن عظم ففعل
هذا الاحاطة الى الفرق بينه وبين سائر العظام ليعذر اعسار المساواة بخلاف السن لانه يمكن الرشد والمهرد ويورد
ما كسر منه وكذا ان قتل السن فانه لا يعلج سبه فصا صاعدا لعصا والمالملة فله فانه يفسد لهاته ولكن يرد ما كسر

الى موضع اصل السن **قوله** وليس في ما دون النفس شبهة عما هو عدا خطا وسنة العبد فمادون النفس عدا ان
اسكن القصاص فيه تحت الاحتياط لا يشك في المتن اعلم ان موجب شبهة العبد فمادون النفس في مال الجاني
ان يبلغ دية كاملة كذا في شرح العبد **قوله** ولا قصاص من الرجل المرأة فمادون النفس لا ينسج
والعبد لا ينسج من الجاني خلافا للسافعي رحمه الله في محسن ذلك في المحرر في طرف العبد في الاطراف فاحتمل
لما ينسج من القصاص في ما من حصة الجاني لا ينسج في كل موضع يجري القصاص في النفس في الاطراف ولنا
ان الاطراف يستلزم مسلك الاموال لانها وقاية للانفس كالا موال ولا مماثلة بينهما في التفاوت في القيمة فيقوم
المسعر فاستخرج استيفاء القصاص بخلاف التفاوت في البطش لانه ليس له حد معلوم فاعرفه اصل السلفة
وسقط اعتبار التفاوت فيه بخلاف القصاص في النفس لان التفاوت في القيمة لا يمنع القصاص لانه متعلق بادهاق الروح
ولان تفاوت في القيمة لا يمنع القصاص في النفس لان التفاوت في القيمة لا يمنع القصاص لانه متعلق بادهاق الروح
والنفاوت في القيمة لا يمنع القصاص في النفس لان التفاوت في القيمة لا يمنع القصاص لانه متعلق بادهاق الروح
من نصف الساعد الى اخره طاهر عاده الطاهر **قوله** واذا كان بد القصاص صحيحا وبدا القاصي شلما او طمس
الاصابه فالقصاص بالخيار ان شاء وقطع البد المتعبد ولا شيء له غيرها وان شاء اخذ الاربع كمالا لان استيفاء
الحق كما لا يستعذر فله ان يحرمه وحقه وله ان يعمل في الدية لمن يلف على انسان فان قطع عن احدى الناس
بعد الاتفاق لم يسق منه الا ما وصل اليه فانه يحرم من اخذ ناقصا ومن لم يجد الى القيمة كذا انها من اذا استوفى
باقصا فعد رضى به فمسقط حقه كما لو رضى بالردى مكان الحمد وقال السافعي رحمه الله بضمنه النقصان
لانه قد رضى على استيفاء البعض من مستوفى ما قدر عليه وما عذر استيفاء بضمنه ولنا انه رضى استيفاء
الحق باقتضا والفاقد كما لو وصف والوصف مفرد اعني الاصل غير مضمون مسقط حقه في الموصف ولو ذهب
المحسنة فصل اختيار المحي على وطعت ظلمنا على المحي عليه عندنا لان حقه معجز في القصاص امران
العبد القود وله الرجوع الى ملكه بعد استيفاء الوصف ولكن اطلق في القصاص قبل العبد وان اذ انما
مطلوب الحق بخلاف ما اذا وطعت محو عليه من مودا وسرقه فانه يجب عليه ارض البد المقطوعة قال السافعي رحمه الله
بجانب لارسن في الموضوع لان عند المال ضمان اصلي القود فاذا عذر استيفاء القود بعد اخذ لانا ان القصاص
ضمان اصلي العبد وانما يجب المال حال الخطا فكل موضع شبه الخطا الحق في الجاني المال وانما يجب المال في الخطا
لانه عذر استيفاء القصاص اعني في العالم مع سلامة المحل فاذا وطعت بده محو فاد في هذا الطريق
ختم احتيا على فصار سائلا معني فشابه الخطا وان قطع ظلمنا فحتم حقه على فصارها كالا سائلا
وقوان محل القصاص يسقط القصاص **قوله** ومن سحر رجلا فاستوجب السجدة ما في فيه وهو المستوجب
ما في من السجدة فالمسجود بالخيار ان شاء اقتصر مقدار سجدة سدا من كل الجاسن سدا وان شاء اخذ الاربع
الى اخره ما في المتن **قوله** ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر عن لى يوسف انه اذا قطع من اصلها

عن القصاص لا مكان دعيه المماثلة ولنا انها معصان وليس سلطان يستعذر دعيه المماثلة فيها الا ان يقطع
الحسنه وبعضه لا يترك فلا قصاص لانه لا يعلم مقدار المحض بخلاف ذلك ان قطع كله او بعضه لا ينسج
ولا ينسج ولا يعرف له يمكن دعيه المماثلة والسفينة ان اسقطها بالقطع يجب القصاص لا مكان دعيه
المماثلة بخلاف ما لو قطع بعضه المعذر اعتبار المماثلة ويجب القصاص في الاطراف من المسلم والكافر لساو
في الارش **فصل قوله** واذا اقطع العاقل اولنا المفعول على مال وجب المال جلا وسقط القود والاصل
فيه قوله تعالى في عفي له بمن اخيه شيء قال ابن عباس رضي الله عنه بولت لانه في الصلح العفو البدل الاسقاط
عفي عنه اي اسقط عنه وعفي له اي اقطع له فمعه في اي حرم اخذ المفعول من المال فاساع بالمعروف
اي فعلى الولي اي المندوب لولي القتل لم يعمل ذلك لودى القاتل احسان وقوله صلى الله عليه وسلم من قتل
قاهله من جهر من ان احواموا واحوا اخذوا الدية والمراد والله اعلم الا حد رضا العالم وهو الصلح
بعينه ولا نه حتى يثبت للمورثه بعمل الاسقاط عفوا في حق النجوس في حق احسان الولي احياء القاتل العبد
من المال الكسبر سواء لانه ليس فيه من مقدرو فوضا في اصطلاحها كالحلج والكسابة والاعتقاد في لزم
جلا ولا موجلا فهو حال لان الحلول هو الاصل في مال وجب العتد كالمه فانه حال الاصل كالمه بخلاف الدية لانها
لم يجب العتد **قوله** ولو كان العاقل حرا وعبد فامر الحرة ومولى العبد رجلا ان يصلح عن منه ما عاقت الف فتعمل
فالا لفعلى الحرة والمولى مضمان لانه قفابل القصاص والقصاص عليها سواء **قوله** واذا عفي احد الشريكتين من الدم
او صلح من نفسه على عوض او عفي سقط حق الباقي عن القصاص وكان لهم نصيب من الدية فلو قيله غير
العافي جاهلا لعفو الشريك فعملها لدية عندنا وقال زفر رحمه الله عليه القصاص لانه فله عدا يخرج حق
ولنا انه اذا لم يعلم بالعفو كان القود واجبا في حقه طاهر اقتصرت به في دما سقطت بالسيهات والاصار
ان القصاص حق كل الروبه وكذا الدم وقال مالك والسافعي رحمهما لا يرز الزوجان من الدية شيالا لان
وجوبها بعد الموت بطريق الخلفا في نسبت النسب دون الزوجية لانها سقطت بالموت ولنا انه صلى الله عليه وسلم
ورث امرأة اسم الصباي من دية زوجها اشتم ولا ان الدية من الدية حتى يعرض منها دية وسقط منها وصلاها
فدعت منه جميع ورثته كسائر امواله وكذا ثبت حق الزوج والزوجة في القصاص عند اخلافا لانا اني لم اجد
ان المقصود من القصاص حرر الماد واد احتصر في القارب ولنا قوله صلى الله عليه وسلم من ترك ما اوجبا
فلورسه والقصاص حقه ولا نه حتى يجري فيه الارش حتى يصل الى ما كان فبات احدهما من كان القصاص في
الصلبي وابن ابن بنت لسائر ورثته والزوجة سقي حكما بعد الموت حتى الارث واد استل لكل فكل منهم
يمكن ان يستيفاه واسقاطه صلى الله عليه وسلم من ضرر سقط حق النقص (القصاص سقوط حق الباقي
فيه لانه كما لا يجري وجوبه لا يجري سقوطا وهذا بخلاف ما لو قتل رجل عفي احد الولدين لان الواجب من قصاصان فلا
سببه لاختلاف القتل المقتول هنا القصاص من احد لا محاد القتل المقتول واذا سقط القصاص من احد نصيب

الساقين بالاولى بعد استيفاء معنى العليل وهو سور عصمه العليل يحقوا البعض عن القصاص في
المال كما في الخطا فان العجز عن القصاص لمعنى من العليل هو كونه خا طبا ولا يجب للعاني سبي حرام المال استيفاء
حقه بقتله ورضاه واذا كان القصاص من رجل من جنس واحد فلا يرضى الدية في مال العليل بل
سبي قال زفر جده الله عن سفيان لا وجب الاخر نصف الدية ونصف الدية يكون موجلا في سبي وانما يجب
في ماله لانه عمد **قوله** واذا اصل جماعة واحد بعد استيفاء الجماعة بالواحد لا يجازي الصالحه رضي الله عنهم
وروي بسبعه صلوا او احد يصنعاء فمصلهم عمر رضي الله عنه وقال لو لماله ارضه اهل صنعاء لقتلهم ولان
القتل طريق العاقبة العالب والقصاص سبي حكم الروح ويجعل كل احد منهم كالمفرد بهذا الفعل فيجب
القصاص كحقه المعنى لا يحصل جمعهم اذا وجد من كل احد منهم حرج صالح لازهاق الزوج فاما اذا
كانوا ابطان او معسر او مخسر لا مساك والاحد لا قصاص عليهم **قوله** وان قيل احد جماعة محض وليا
المقتول قيل يجمع على سبيل الكفاية ولا شيء لهم من المال فان جرح واحد مصل له وسقط حق المقتول وقال الساجي
ان مصلهم على العاقبة بصل ما ولهم وبعضى الدمان بعد الاول تركه وان مصلهم معا يقرع عنهم ونقض القود
لمن جرحت قريته والدية للساقين في قول مصلهم وصيبت الدمان منهم لم للموجود من الواحد مصل الذي
عصق حقه مصل واحد ولا ماله بينهم والعصا من الفصل الاول كذلك وانما كناه بالاجماع ولنا ان الجماعة
اذا اصلوا واحد اعتبر كل احد منهم فاعلموا الكمال فلو لا هذا لما وجب القصاص فكذلك اذا وقع العسل جازا جعل
واحد منهم مستوفيا حقه على الكمال **قوله** ومن وجب عليه القصاص اذ امان سقط القصاص لغيره على
الاستيفاء فاسمه موت العبد الجاني في نفسه خلاف الساقين لان الواجب احدهما عنده فاذا فات احدهما تعين
الاخر كما قال الامراءه احدكما طالق فمات احدهما **قوله** واذا قطع رجلان بدرجل واحد ولا قصاص على
واحد منهما وعليهما نصف الدية وقال الساجي في قطع رجلين معا والمعرض اذا اسكننا من جانب واحد
وامراه على مده حقه انقطع اما لو وضع احدهما السكين من جانب الاخر من جانب واجراحتي السكينان
لم يجب القصاص عنده وهو بعد الطرف بنفس الجماعة اذا اصلوا واحدا وجب القصاص على كل واحد كان
كل واحد منفرد به سد الباب العدران والاطراف ملحقه النفوس لنا ان كل واحد منهما قاطع بعض
البدلان ما انقطع دعوه احدهما لم يقطع دعوه الاخر ولا يجوز ان يقطع كل احدهما بقطع بعض اليد لاشراك
اليد في القصاص النفس هكذا وانما كناه بالاجماع وهذا ليس معناه ما حقه بل هو لان الفعل
لا يوصف بالحركي لانه يصف في الروح والاصور بارها وقضه ووزن البعض فاضيف الى كل واحد كذا ضرورة علم
الحركي ما الفعل الطرف فوصف بالحركي لانه يصف في الروح والاصور بارها وقضه ووزن البعض فاضيف الى كل واحد كذا ضرورة علم
قاطع للبعض وعليهما نصف الدية لانه دية الواحد منهما وقطع **قوله** وان قطع واحد عن جرحه فمات فلهما
ان يقطع عصبه واحدا منه نصف الدية بعينه سواء قطعها معا او على العاقبة قال الساجي رحمه الله

ان قطعها على العاقبة يقطع بالاولى ويغرم الارض للثاني لان بدو صارت سحقة فصاها للاولى اذا قطع الثاني من
مسحقة للاولى لم يسحقها الثاني كمن رقت ثمان من انسان وسلمه النعم رقت من اخر لم يصح الثاني ان
قطعها معا بغيره بينهما ويكون القصاص لمن جرحته فريسته والارس للآخر لان المد الواحد لا يفي بالحقين
وجنهما مخرج القصة ولنا ان المساواة في سبب الاستحقاق بوجوب المساواة في الاستحقاق كالخمر في التركة
وهذا لان حرك كل احد منهما في كل المد لغير السبب في حرك كل احد منهما وهو القطع المحسوس وكونه مستوفيا بحق
الاول لا يمنع بغير السبب في حق الثاني لان حقه في يده يظهر في حق الفعل لا في غيره فصار المحل جالبا عنه فلا يمنع سبب
الثاني بخلاف الرهن لانه يسوت بالاستيفاء حكما فاذا استب الاول استحال ثبوته للثاني كما في الاستيفاء والحقق في صار
كما لو قطع العبد من يده على العاقبة انه يستحق نفسه لهما **قوله** وان حضر واحد منهما دون صاحبه فقطع يده
فلما اخرج عليه الدية لان لهذا الحاضر يستوفي حقه ويرد حق الغائب فلا يوجب استيفاء المعلوم لمكان الموهوم كاحد
السهم من احدى الاخر غائب فانه يقضي له بكل المسح وللآخر دية اذا حضر له او فيه مسحقا عليه ولو
ما القصاص بينهما على احدهما مصل استيفاء الدية فلما اخرج القود عند سبي حقه ولي يوسف وعند محمد الارض
لان العاصي اذا قضى القصاص من الارض بينهما بعد استيفاء السبب فعاد حرك كل احد الى الشخص فاذا عصى احدهما لم يمكن للاخر
من استيفاء الكل لهما ان المصا من القضاء في العقوبات ولو عصى احدهما بصل القضاء لهما فلا يوجب القصاص
لزال المزاحمة كذا هنا ولو قطع احدهما بالقاطع من المرفق فلهما دية لانه فان المحل لطلبه لانه لم يوضع السكين
بوضعه فصار كما لو سقطت ماله فاذا سقط حقه في القصاص في الدية والقاطع الاول والخيار ان شاء قطع
ذراع القاطع وان ساء صممه دية اليد وحلومه العدة الذراع الى المرفق **قوله** فاذا اقر العبد بصل
العبد لربه القود وقال زفر لا يصح اقراره لانه يودي الى ابطال حق المولى فلا يصح منه كالاقرار بالمال لنا ان العبد
مستحق على اصل الحرب في حق الحدود والقصاص بطلان حق المولى ضمنى فلا سالي به وانما رد اقراره بالمال لانه
منهم منه ولا يهدى هذا لصله **قوله** ومن مضى جلا بعد اصف السهم منه الى اخرها فاعلمه القصاص للاول
والدية للثاني على قلته لان الاول عمد في القصاص والثاني خطأ في الفعل كما ذكره في عرضا فاصاب ارمسا ورمسه
وان كان سببا واحدا الا ان المخلت مختلفان فمزال الفعل الواحد من له فحل من مختلفين لحد وان سبب كل واحد
حكمه **فصل قوله** ومن قطع يد رجل خطا ثم قتل عدا الى اخره اخذ بها سواء كانا عدا او خطا من مختلفين
بحلل يرا ولا في خطا من لم يتحلل بينهما برفق دية واحدة اعلم انه لا يحلوا القطع والقتل من لم يتحلل بينهما
بروا ولا فان حلل بينهما بر بعد كل فعل بوجوب الفحل لان موجب الاول قد يقرر بالبر فلا يدخل احدهما
عما في الاخر حتى لو كانا عدا من قبل القطع والقتل وان كانا خطا من مكر دية ونصف دية وان كانا احدهما عدا والاخر
خطا فان كان القطع عدا او التل خطا عدا في النفس الدية وان كان القطع خطا والقتل عدا في
في الدية نصف الدية وفي النفس القود وان لم يحلل بينهما برفق فان كان احدهما عدا والاخر خطا بغيره في كل فعل

على حده صحيح الخطا الذي وفي العهد القوي وان كانا خطا من غير الكمال ختانه واحدة انما فاصحة واحدة
وان كانا عهد من عهد لي يوسف ومحمد رجبها الله بصل لا يقطع وعند لي خسة رضي الله عنه للولي الحاد
ان ساء قطع وصل ان شاء قتل الاعبر اتحاد الجاس وحده ما والظاهر ان الجحيم من الجحاحات
واجب ما انكن لان الفصل يقع بصران بالباواعسا وكل صير يودي الى المخرج الا ان لا يمكن الجحيم بان يحلف
حكم الفعلين او تحلل البر لانه فاطم للسلالة وقد امكن الجحيم هذا الجحيم للفعل وعدم تحلل البر فصار كما
لو كانا خطا من هذا لان الفصل يحد القطع قبل البر لئلا يسم الا اول فصار كسرايه الاول وله الجحيم مسددا
اما لان جرمه فيمنع سرائه القطع حتى لو صدر من شخص نفاذا احاد فصار كتحلل البر للاختلاف بين
الفعلين اذا الطريق يسلك به يسلك الاموال بخلاف النفس والعصا من المساءة في الفعل لانه حياء
الفعل ذلك ان يكون الفصل للفعل القطع بالقطع لئلا يسم باله صورة ومعنى في الفعل بدون
القطع اعساار المماثلة معنى لا صورة بخلاف الخطا لان موجبه الدية وهي يدخل المحل المقبول واحد يجب بدل
واحد بدل لئلا يسم لو صلوا رجلا خطا على علمه دية واحدة وان تعدد الفعل اتحاد المحل لو صلوا رجلا
عند صلوا اجماعه لان القصاص جرم الفعل متعدد وسعد الفعل ان اتحاد المحل لان ارش الدية واجب
انما يجب عند المجر لانه وقت استحكام ابر الفعل لا يستعمل الله لان المخرج به النفس محتمل في الكمال والجبر
في طاله واحدة ومما لا يحتمل انما الفصل العصاص محتمل في خلاف اذا قطع وسرى حيث كسفى بالقول
لا اتحاد الفعل **قول** ومن ضرب رجلا مائة سوط وراى من سعين مائة من عشرة فعله حبه واحدة وليس
بضرب السبعين لان الضربات تسحق بالعدم عند انصال البر بها وكان لم يضرب الا عشرة فمات منها فظاهرا الجرم
في كل حراصة ابد ملت ولم سق لها ان لا سقى فيها وعلى يوسف رحمه الله انه اوجب حكمه الجرم
وعن محمد انه اوجب جرمه الطيب وعمر الادوية ويحتمل هذا سيرا الاول فالوا هذا المحل على ما ادا
من سحن لم سق ابراصلا فان بقي ابر سحن لرحمة حكومه العدل لبقاء الاثر **قول** ومن قطع رجل عدا
معدا المقطوع عن القطع بمات من ذلك فعلى القاطع الدية في ماله وان غنا عن القطع وما حدث منه
او عن الجناه بمات من ذلك فهو عفو عن النفس ايضا وعلى هذا الخلاف في اغناء الشجر بمسرى النفس وان لها
ان العفو منى اصف الى القطع ويحتمل ان يرد به موجبه ان نفس الفعل لا يحتمل الحق وموجبه احد
سائر ضمان الطرف الا في صر وضمان النفس يسرى فوجب لئلا يساووا بها وجد كما في الجناه فانها تساوى
الجناية السارية والمقتصر وان اسم القطع يساوى السارية المعصية بدليل خبر ما نساها لقطع
به وقطع وسرى الى النفس لا يحتمل شي وكان العفو عن القطع عفا عن نوعه ولا يحتمل هذا عفو عن جرم
فقط كما لو قال لا قطع لي فلان فانه لا موجب البراءة عن النفس وهذا لان موجب القطع ما سرق في ضمان

الطرف ما الواجب النفس فليس موجب القطع بل هو موجب الفعل بالسرايه انه من ان حقه في موجب
النفس من موجب الطرف فظهر ان غنا عن غير حقه بطل عفو اذ اغنا استقاط الحق بسطلا اذ اصادق
ما ليس حقه وبجاء العصا من سائر ما ليس بنفسه معصومه عدا لانه يحتمل الدية استحسانا في ماله لوجود
اذا في العفو الى حقه من حيث الظاهر فصار شبهه والسارية من سائر ما ليس بنفسه لانه لا قطع والفعل ليس
موجب القطع فلا يساوى العفو عن القطع بخلاف العفو عن الجناه لانها اسم حتم مطلق على الكمال بخلاف
العفو عن الشجر وما حدث منها لكونه صريحا في العفو عن السرايه **قول** ولو كان القطع خطا فهو
كالعهد في هذا الوجه وقاما خلا فاعترافه لكان خطا فهو من البت لان موجبه المال قد علق حق الورثة
صغير من البت وان كان عدا فهو من كل المال لان موجبه القود وحق الورث لم سحايق به لانه ليس كالقصاص
كما لو اعد ارضه في موضع موته واسفح بها المستعبرم مات المعبر كان ذلك من كل المال حتى يكون للورث
حق مطالبة الدية من المنفعة لان حق الورثة في المرض انما سحايق ما بقي منها بعد موت المورث دون المنافع
قول واذا قطعت يد رجل عدا او خطا فكيفها على يده مات منها فلهما مهر مسلمات لكان القطع عدا
فالدية في ماله وان كان خطا فالدية على عاقبتها وهذا عند لي حقه رضي الله عنه لان العفو عن الدية او القطع
اذا لم يكن عنده عفو عما حدث والنزوح على الدية لا يكون نزوحا على ما حدث به من القطع اذا كان عدا لكون
هذا نزوحا على القصاص في الطرف وهو ليس بالحق السوت في حال السقوط اولى فلا يصلح مهر اصيل
منه المثل عليها الدية في ماله لان النزوح وان يضم العفو ولكن عن القصاص في الطرف اذا سرق من
انه فصل النفس ولم يساوى العفو في الدية وانما يحتمل ماله لانه عهد والحوال العقل العهد العباس
لرحم القصاص على ما سوا واذا وجب لها مهر المثل عليها ومقتضاها ان السوا وان فصلت الدية
برده على الورثة وان فصل المهر برده الورثة عليها وان كان القطع خطا يكون هذا نزوحا على ارش
الدية واذا سرق الى النفس طهرانه لا ارش للدية وان المسمى معدوم ويجب مهر المثل كما لو تزوجها على ما
في الدية ولا شيء فيها ولا يقع المقاصة لان المهر لها والدية على العاقلة ولو نكحها على الدية وما يد منها اوط
الجناه بمات من ذلك فانه كان القطع عدا فلهما مهر مسلمات لان هذا نزوح على القصاص وهو ليس بالحق
صحيح ويجب مهر المثل كما لو تزوجها على خير وحذر ولا شيء عليها لانه اذا جعل القصاص مهر اصيل رضي
سقوط القصاص عهد المهر وسقط اصلا كما لو اسقط سوطا لصره لانه ساقط اصلا وان كان
القطع خطا نزوح عن العاقلة مهر مسلمات ولهم بدلت ما تركت منه لان النزوح على الدية نزوح على مهرها وجوبها
الدية وهي مصلحة مهر اغترافه بعد مقدار مهر المثل من كل المال لانه مرض مرض الموت والنزوح من الحاجة
الاصلية وما زاد على مهر المثل يكون وصية للعاقلة ويكون الواجب لها مقدار مهر المثل من الدية فان كان
مهر مسلمات والدية سوا والعاقلة لا تخرم من سائر ما في ذلك لانه لا يتم بانما يكون عليها سبب جنايتها

فلا يخفى من هذا وان كان من ماله اقل من الدية يدفع العاقلة به المثل وما زاد على ذلك لم يكن حرجا من الدية
يرفع عنهم ايضا لانه وصير للعاقلة ومم احاب يصح وان كان لا يخرج من الدية سقط عليه وردوا
الفصل وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله كذا في الجواب فيما اذا تزوجها على الدية لان العفو عن الدية
عفو عما حدث منه عندهما فكان جوابا ما سبق في الفصلين **قوله** ومن قطع يده فاقصر له من الدية
فان الاول اصله لانه لما مات طهر ان حقه كان في النفس الحية في الحيات ما لها وقد استوفى الدية
فلا سئل بذلك حقه ولا يصح سببه كمن لم يقود اذا استوفى في طرف من علمه فانه لا يسقط حقه في قصاص
النفس ولا يجب شيء لقطع الدية لانه كان له اتلاف بنفسه وطرف من نفسه وعنى لى يوسف انه نسقط حقه
في قصاص النفس لان الاقدام على القطع ابراء عما وراءه ولنا الاستسقاء بحقه على اعيان السلام فلم يصح
ابراؤه بل صار استسقاء بعض حقه وانما يكون ابراء عما وراءه ان لو كان الموجه محلوما وفي وقت القطع رجم
ان حقه في الطرف فاما استوفيه على انه كل حقه لا على ابراءه عن شيء اخر **قوله** ومن قطع له يده فاقصر
بداله ثم عفى ورضي فيه بالقصاص ولم يقصر فحلى فاطم الدية عند لى حقه رضي به عنه وقال
لا شيء عليه لانه قطع يده من نفس لو ابلغها لم يضمن فوجب لى يضمن الدية كما لو قطع يده من يده ثم سرق
وهذا لانه استحق اتلاف بنفسه بكل اجرائه اذ الحق في النفس سبب الحق الاجراء بطل العفو حقه على
لعماسوف في هذا الولم بحقه لا يجب عليه ضمان الدية وكذا اذا عفى ثم سرق لم يضمن شيئا والقطع الساري المحس
من المصير وقطع اصابعه ثم عفا عن الدية لانه لا يضمن الا بغير الاصابه وبغير اصابعه فكيف كالا طرف في النفس
وله انه استوفى غير حقه فضمن كما لو عفى عليه وهذا لان حقه في القتل لا في القطع وكان الساس لى قصاص
الانه سقط للبيهة اذا كان له ان سلفا الطرف سحاوا اذا سقط القود وجبت الدية وانما لم يضمن المال
لاحتمال لى بغيره فلا بالسلامة فظهر انه استوفى غير حقه وحقه في النفس ضرور وخرج حق النفس وهذا
الضرور عند الاستسقاء لاصله فاذا اتصل به الاستسقاء طهر حقه في الاطراف سحاوا اذا لم يستوفى بغير
حقه في الطرف لاصلا ولا سحاوا من انه استوفى غير حقه فاما لم يحق فاما لم يضمن لى بغيره وهو قيام الحق في النفس
لاستحالة ان يملك قبله ويكون اطرافه مضمون عليه فاذا زال المانع بالعفو طهر حكم السبب واذا سرق
فهو استسقاء لحقه فليس لى الحق وكان بعد الاستسقاء ولو قطع وما عفى بغيره فهو على الخلاف في العفو ولو قطع
ثم حرق نفسه قبل البر فمواستسقاء لان القطع على وجه يحتمل السلامه فكان حراره بغيره مما لما انقطع له القطع
فلم يضمن حتى لو حرق نفسه بعد البر فهو على الخلاف الصحيح على ما لا يسلم الظهور عند الاستسقاء في التوابع
والاصابع بابعة صاما والكف بابعة لها عر صا لان منفعة البطش يوم لا يصعب عكاف الطرف لانه يتبع للنفس
من كل وجه **قوله** ومن له القصاص في الطرف فانه استوفاه ثم سرق الى النفس من مات ضمير به النفس عند لى حقه
وعندهما لا يضمن وهو قول السافعي لانه استوفى حقه وهو القطع فسقط حكم سرقة اذ احرار عن السلام

عنه السلامه خارج عن سعة فلا يسقط بسبب السلامه كمالا يستداني القصاص فيضار كالا امام اذا قطع
بالسلامه فسر الى النفس مات وكالا نزاع والحجامة والفضاد والحجامة وكالا لوقال لاخر قطع يده فقطعه بالبر
الى النفس مات وهذا لان السلامه سحر لا يبداء الحنانية فلم يحرق ان يكون سدا الحنانية سحاوا وسالها مضمون
ولا يضمن رضي الله عنه ان حقه في القطع والموجود فصل فلم يكن مسوقا حقه فضمن الا انه سقط القصاص
للسبب فوجبنا لدية بخلاف ما ذكره ومن المسائل انه يجب الفعل على الامام سعلبه وعلى غيره بالعقد
واقامه الواجب لا يسقط بسبب السلامه كالرحى الى الحنانية لكونه كلف ما ليس في الوسع وفيه كذا
هو مخير بين الاستسقاء والعفو والحق ومنه وبسقط الاستسقاء بشرط السلامه كالرحى الى الصيد
باب الشهادة في القتل **قوله** ومن
مات ولم امان حاضره وقاب فاقام الحاضر السنة فليست ولم يقد ولكن بحسب العاقل فاذا قدم الاخ الغائب
كلف لى بعد السنة عند لى حقه رضي الله عنه وقال لا بعد وان كان السائح لو كان دسالة على
اخر لم يعد الا حجاج واجمعوا ان العاقل بحسب لانه صار منه ما بالقتل الميمهم عمن واجمعوا انه لا يضمن القصاص
بالمحض الغائب لان المقصود من القصاص الاستسقاء الحاضر لا يمكن من الاستسقاء بالاجماع لهما ان السنة
متى فانه من هو خصم لم يجب عادهما بعد ذلك احد الورثة بل يصح خصما عن نفسه وعن شركائه فيما
يدعى الميت وعليه كما في دعوى الخطا ودعوى المال القصاص ضرور من الميت حتى يحرق في سبب الموت
ويصير عفو قبل الموت كما ولو اصاب لى بعضه بغيره منه وسقط وصاياه فاذا لم يكف عاده السنة
في احد يلى الدم لم يكف في الاخر ايضا ولم القصاص غير ضرور لانه ثبت بعد الموت للدمي ودرك النار
والميت ليس من اهله وانما است للورثة اسداء بطريق الخلاف لما مر انه ملك الفعل المحل ولا يصح للفعل
سنة ولهذا صح عفو الوارث قبل موت المخرج وانما صح عفو المخرج لان السبب يحق له خلاف الرين
والدية لانه اهل للملك الاموال ولهذا لو نصب شيك وبه قتل بها صدد بعد موته فانه عليه واذا كان القصاص
ينبت للوارث بعده اسداء لا ينصب احد ما خصما عن الاخره اساء حقه بغيره وكالا وبالسنة التي اقام بها الحاضر
لا ينبت القصاص حتى يحق الغائب بعد السنة بعد حضوره ليمتكم في استسقاء ولا يلزم لى القصاص اذ اصاب
ما الاضرار بورتا لانه لما مورث لعدم الغاية لانه لا يصح لى حقه فاصح الميت فاذا صار ما لا صالحا للقضاء
حواجه تضار من **قوله** فان اقام العاقل السنة ان الغالب قد عفى فليست بيمينه وسقط القود لانه ادعى
حقا على الحاضر وهو سقوط حقه في القصاص لانه لا يمكن من اتيانه الا باسائن الحق عن الغائب فاصب
الحاضر خصما عن الغائب في السنة فاذا قضى عليه صار الغائب مقضا عليه بيمينه **قوله** وكذا عند
من جلت قبل عهدها واحد ما غاب فهو على هذا الخلاف لان القود ههنا واحد مشترك بينهما قال العاقل يدعى بطلان
حق الحاضرة القود وانتقاله الى المال تضار خصما له وصار الغائب مقضا عليه **قوله** وان كان الاول له

فهذا سان منهم على صاحبها انه قد عفي عنها ما طله لانها محران محنا الى انفسها بشهادتها وهو
ممكنها من سببها ونصتها من الدية وهو عفي عنها لانها رغبنا ان القود قد سقطت ودرعها ما عفي عنها
فان صدقها القابل ولم يصدقها المشهود عليه فعله كالدنية ويكون بينهما ثلاثا لانه صدقها ما فقد
اقر لها سبب الدية الا انه يدعى بطلان حق المشهود عليه وهو شكر فلا يصدق في حق نفسه الا وان كذبها
القائل المشهود عليه فلا شيء للمشاهد من انهما يسي سبب اللدخوف وقد اقر سلطان حقه في القصاص
اقرارها وادعاء العاقل بصدقه ما لا فلا يصدق ان لا يصدق والمشهدود عليه بثلث الدية لا سببها بثلثها بالعفو
منزله اسداء العفو منها في حق المشهود عليه لان سقوط القود اضعف له ما فان صدقها المشهود عليه
وحده غرم العاقل بثلث الدية وهو نصيب المشهود لكنه يصر في المساهدين لان من علم انه قد عفي لشيء على
العاقل ولما عفي العاقل بثلث الدية وما في يده بثلث الدية ما في القابل من جنس حقه ما يصر في الدية والقاس
ان لا يصدق شيء لانها ادعى المال على العاقل العاقل شكر فلم يثبت وما اقر للمشهود عليه قد بطل سبب
وجه الاستحسان للعاقل بثلث الدية المساهدين فقد اقر للمشهود عليه بثلث الدية لزمه ان القصاص قد سقط
بشهادتها بالعفو كما ساء العفو منها والمشهدود له ما كذب العاقل حقه بل اضاف الوجوب الى غيره وفي
المراد الا انظر لمن قال القائل على ما به فقال المقر له لئلا يكون له المال للمقر له الساني كذا هذا **قوله**
واذا شهد اليهود انه ضربه فلم يزل صاحب قوائش حتى مات الى اخره ظاهر **قوله** واذا اختلف شاهد القتل
في الامام بان شهد احداهما ان القتل كان في يوم الخميس شهد الاخر انه كان يوم الجمعة او في البلد بان شهد احدهما
ان القتل في بلد كذا وشهد الاخر انه كان في بلد اخر او فيما به القتل في اهلنا في الاله فهو باطل لان القتل في الاسر
والقتل في زمان او مكان غير القتل في زمان او مكان اخر فكل واحد منهما شاهد على فعله فكلما ثبت
احدهما وكذا القتل في الحضا غير القتل في السلاح لان الساني عفي عنه الاول شبهه بعد الحكماء ما يحلف كما هو وكان
على كل قتل شهادة فرد فلا يبعد كذا لو شهدا احدهما انه فعله بصدقه وشهد الاخر انه فعله لا ادري ما في شيء
فعله وهو باطل لان الذي شهدا الحضا شبهه الحدا والاخر شهد بطلان القتل المطلق بخلاف المصد لانه
محتمل ان يكون شهدا محتمل ان يكون خطا فلم يثبت الاتفاق في المشهود به والاتفاق سوط **قوله** وان شهدا انه قتله
وقال لا ادري ما في شيء فعله فبطل الدية استحسانا والعاقل ان لا يقتل هذا الشهادة لانها شهدا بقتل مجزول
لانه اذ جهلت جهلت الاله فقد جهل القتل لان السبب حكمة ما خلا في الاله ولا هذا غفله عن الساهدين
وجه الاستحسان انما شهدا بقتل مطلق والمطلق ليس محال لهذا وجه العمل بالمطلق باب التكليف وجب اقل
موجب هو الدية ولا محال قولها لا ادري على الحفلة بل علمنا ما سبب الدية المندوب اليه في العقوبات
احسانا للظن بما واذ لك سابع وان كان كذا لان التشريع اطلق الكذب في اصلاح ذات البين في اصله عليه وسبب ليس
بكذاب من اصله بل سبب في اخرا او ما خيرا وهذا حق من ذلك فلا يثبت الا خلافة الاله بالسبب المحب الدية في حال

لان يطلق الفعل عمدة الاصل فلا يثبت الخطا بالشك **قوله** واذا اقر رجلان كل واحد منهما انه فعل فلانا فقال
الولي فليهما جميعا فله لثبتهما لان كل واحد منهما اقر بما فراده بكل القتل بان عليه القصاص المقر له صدق
في وجوب القتل عليه ايضا ولكنه كذب في انفراده بالقتل فكذب المقر له المقر في بعض اقره لا سبب لقراره في الاله
لان ذلك يوجب عسقه وحسق المقر لا يمنع صحة الاقرار ولو شهد شاهدان بان فلانا فعله وشهد احدهما على
اخر انه قتله وقال الولي فليهما جميعا بطل كذا لان كذب المشهود له السبب ما يصدق سبب سببها دية
لان التكذيب بمسوق السبب يوجب رد السبب الا ان يرى لرجلا لوقا لرجل بالف درهم فصدق المقر له في النصف
وكذب في النصف فان الاقرار صحيح فما صدق وان كان في الشهادة سبب السبب دية كلهما ولو شهدا على رجل
بقتله خطأ وحكم بالدية فجاء المشهود بقتله حاشا فله حاشا ان يضمفوا الولي لانه يضر الدية بخروج السبب
لانه يلف بشفادتهم ثم يرجعون على الولي لانهم ملكوا المضمون وهو ما في يد الولي كالتأصيب غاصب الخاصب
والعهد كالحظ الا في الرجوع ان كان عدا فقتله ثم جاحيا بخبر الورثة من ضمن الولي الدية والسبب وفان ضمنا
السبب لم يرجعوا على الولي عند لي جعفر رضي الله عنه لانهم اوجبوا هذا الولي ما ليس له ان هو القصاص فلا يستقيم
ان يرجعوا على الولي بال لانه لا مال له من المال غير المال عند ما يخرجون على الولي كما في الخطا ما و الله اعلم

باب في عسائر حال القتل الاصل للخبيرة لووت

الرمي في حق الضمان والحل لان الضمان انما يجزى بالحنابة وانما يصدر الشخص حاشا بفعل يدخل تحت احسان وهو
الرمي ووزن الاصابة **قوله** ومن رمى مسلما فارتد المرمى اليه ثم وقع به السهم فمات فحلى الرامي الدية لوردة
المرتد عند لي جعفر رضي الله عنه وقال لا شيء على الرامي لان السلف حصل في محل اعصم له واما في غير المحصوم
هدر كما لو خرج من ارتد ثم مات ولم يزل الرامي انما يصدر فاما لا الرمي لانه انما يصدر فاما لا الرمي لانه انما يصدر فاما لا الرمي
وفعله الرمي لا غير المرمى اليه وقت الرمي مقوم الا ترى انه لو رمى الى الصدر وهو مسلم ثم ارتد فاصابه السهم فهو
مرتد فخرج الصدقات حل كله ولكن لم يجب القصاص لعسائر حال الدية لانه يضر سببه في سقوط العفو
فيجوز الدية **قوله** ولو رمى اليه وهو مرتد فاسلم فوقع السهم عليه فلا شيء على الرامي عندهم وكذا اذا رمى حرسا
فاسلم لان الرمي لم يضر موجبا للضمان لان المرمى غير مقوم فلا يجب له الضمان وان صار مقوما بعد **قوله**
وان رمى عند انا عتق مولا ثم اصابه السهم فمات فحلى الرامي فتمتة للمولى عند لي جعفر رضي الله عنه وفي كذا
وقال محمد عليه فضل ما من مولا الى غير مرمى لان بوجبه السهم عليه اوجب سبب الرمي على المصالح فصار ذلك
كالخرج الواقع به ولو خرج من اعنته مولا لا يقطع سبب خاسه ولم يضر دية ولا قيمته ولكن يضمن بقتله
لا يضمنان قيمته الا اصابه الرمي كذا هذا وقال في وجهه الله عليه الدية لان الرمي انما يصدر على عدا الاصابة
اذ لا يلاف لا يصدر على من غير مولى بصله وقد يلف به الحر ولما ان الرامي يصدر فاما لا من وقت الرمي لما رمى وقت
الرمي المرمى عند ولده فتمتة للمولى بخلاف ما لو قطع يد عبد انسان خطا ثم اعنته مولا ثم مات لا يجب عليه الدية

على البصيرة من دية الرجل وان حالها انقص حركته وسعته اقل من سعته وقد ظهر ان نقصانها في النفس
فكذا في اطرافها اعتبارا بها وبالثلث وما فوقه **قول** ووجه المسلم والذي سواه وقال السافعي دية
الكفاية ربعة الاف درهم ودية المجوسي مائة درهم لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية النصراني
واليهودي ربعة الاف درهم ودية المجوسي مائة درهم وقال مالك رحمه الله دية الكفاية ستة الاف درهم وهو
احد قول السافعي احدى الف الف درهم ودية المجوسي مائة درهم ودية الكفاية ستة الاف درهم وهو
ولنا قول صلح دية كل ذي عهد في عهد الف دينار او عشرة الاف درهم وعرب بكر وعمر رضي الله عنهما قال
دية الذي مسل دية الحر المسلم وماروسا اسير مجار وياه لظهوره على الصحابة به رضي الله عنهم **فصل في**
تحفة الدية وجب الدية في النفس الارف والمارن واللسان والذكر والحشفة والعقل والسمع والبصر
والسمع والذوق اللحية لم ينبت وسحر الراس لم ينبت اللحية ايضا لا تحت شيء في الحروف في العبد بحكومة
العدل والاصلح وجوب الدية في النفس قوله تعالى ذرية مسلمة الى اهله وقوله صلى الله عليه وسلم
في النفس المومنة مائة من الابل مالا تاتي له في البدن من اعضا او معان مقصوده ما لا ياتيها كاللأف النفس
انه يجب بها كمال الدية وذلك ما عدونا به والاصلح اذا قوت حسن منفعته على الكمال وازال جمالا مقصودا
في الادنى على الكمال تحت كل الدية لان فيه اتلاف النفس من وجه اذا النفس لا تفي مسعها بها من ذكر الوجه
وانلاف النفس من وجه ملحق باللاف من وجه في الادنى يحظما له اصله فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالدية كلها في اللسان والارف فعتسنا عليه غيره اذا كان في معناه مقول الارف الدية لانه ازال جمالا
على الكمال لان كل الوجه به فصارت النفس عسار كانهاها لك من وجه وكذا لو قطع المارن والارف
لان بقوسا لجمال نه حصل لو قطع المارن مع العصبه لانه ازال على دية واحدة لان المجموع عضو واحد وكذا
في اللسان الدية لانه مخلق به منفعته مقصوده وهو التكلم فالادنى ما اسار عن سائر الحيوان ليس
وبه من الله تعالى علينا قال الله تعالى خلق الانسان على علمه اللسان ولانه لا يقد على اقامة مصالحه الا بفهم
اغراضه لا غباره وذا فهو يقطع اللسان فكذا في قطع بعض اللسان اذا منع الكلام الدية لان الدية انما يجب
بموت منفعته لا بموت صورته الا له وهو موت المنفعة يحصل بقطع بعض اللسان اذا منع الكلام ولو قدر
على التكلم بعض الحروف لم يقسم على عدد الحروف وصل على عدد حروف ويجلو باللسان فبعد ما لا يقد
فان الهاء والعين والحاء لا يعمل اللسان فيها فلا يحد ذلك في القسمة وصل في قدر على اداء اكثر الحروف يجب
فيكونه عدل لانه حصل لفهم به مع ضرب جلد لرغم عراة الا اكثر يحكى كل الدية لان الظاهر انه لا يحصل
به منفعته الكلام **قول** وكذا الذكرا في الذكر الدية لان وقطعه فهو منفعته مقصوده من الادنى وهو
الايلاد والامساك النبوة الذي به عند الحاجة والابلاج هو طريق الاعلاق عادة وفي الحشفة كمال الدية
لانها الاصل في منفعته الابلاج والذوق به والعصه في معنى الساج **قول** وفي العقل والسمع والبصر

والسمع والذوق كمال الدية في كل واحد منها فان في كل واحد منها منفعته مقصوده معد روى عن عمر رضي الله عنه
انه قضى لرجل على رجل اربع دنانير بصره واحدة على الراس حصبها عقلة وسمعه وبصره ومنفعته
دوقه ولان العقل من اعظم ما يخص به الادنى فيه يدرك الاشياء ويمتاز من الهائم وكذا غيره منفعته
مقصوده وهو بها الفوت لنفسه **قول** وفي اللحية اذا حلت فلم يثبت الدية لانه ازال جمالا على الكمال
قول وفي شعر الراس الدية بعد اذ اخلق لم ينبت لما ينبت وقال مالك السافعي وجهها الله عيبها ما حكمه
عدل لانه شعر ينمو من البدن بعد كمال الحلقة فلا يتعلق عليه كمال الدية كسعر الصدر والساق وهذا لانه
زاد في الادنى لهذا خلق شعر الراس كله وبعض اللحية في بعض البلاد ولو كان مقصودا لما خلق في النفس
بموت منفعته كماله وجوب كمال الدية بعينه بموت منفعته كماله والدية عليه ان ما يوجب الحركات الدية
بوجوب العبد كمال القيمة ولو خلق لحيته عند الدية كمال القيمة بالانفاق والافسد المنبت وانما لم ينقص
القيمة فكذا في حق الحر ولنا ما روى عن علي رضي الله عنه انه قال في الراس اذا خلق فلم ينبت لدية كماله
والمستقول عنه في هذا الباب كالمرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يستدرك له الواجب لانه فوت
عليه جمالا على الكمال لان اللحية في وانها جال كذا في شعر الراس كمال الدية لا يترك للاقرب سكت في ستر
فلموته كمال الدية كما لو قطع الاذن من الساحة من الاصل فيه ما روى النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان الله ملائكة سمعهم سحان من الرجال المحي والنساء والعروون والذواب علفا من صدر الصدر والساق
لانه لا يتعلق به كماله والماحة الحد فغيرها وان روى الحسن عن ابي جعفر رضي الله عنه انه يجب كمال
القيمة وفي ظاهرها رواية انه يجب به صان القيمة لان المقصود في الحد الاستدراك دون الجمال مخلق
اللحية انصرفت هذا المقصود فاما الجمال مقصود في الاحرار مقصوده بوجوب كمال الدية وفي السائر حكومة
عدل في الصحيح لانه باع اللحية فصار كطرف حرا طرفا فيها ويكفوا في لحيته لكونه والاصح انه اذا كان على دية
سعرات محدودة فليس يقطعها شيء لان حودها بسببه والارثه وان كان اكثر من ذلك فكان على الدفن
والحد جمعها ولكنه غير متصل بغير حكومة عدل لان في هذا بعض الجمال ولكنه ليس بكمال هذا كله اذا
افسد المنبت فان سحت حتى استوى كما كان لا يجب شيء لانه لم يبق فحل الحان ابره من غير الضرر التي لا تفي
ابرها في البدن ولكنه يوجب على ذلك لاد مكانه ما لا يحل له وان است سضا ذكر في النوادر انه لا يلزم شيء
عند ابي جعفر رضي الله عنه في الحر ان الجمال يزاد وينقص بغير اللحية وعندهما يجب حكومة عدل انما يصح
الشعر جمال ارايه لا في غير ارايه في حكومة الحد باعساره وفي العبد حكومة عدل عندهم لانه مقص
قمتة وليسوى العبد والخطا في خلق الشعر واللحية لان القصاص لا يجب شيء من السعور والاعقوبة
فلا يندب ساسا وانما يستبضا او لا بالنظر انا ورد في الحركات قال الله تعالى الحروف مخصص وهذا
ليس بمعناها لانه لا يحتاج في خلقها الى ايلام فلا سولهم فيها السرايه كما في الحركات وانما يكون وحاطي البدن

عليه اسلم وهو حكمة باعتبار الالم الحق وقال محمد عليه ودر ما بقية في معالجة الى السرا لانه انما الالم
اجرا للطيب وعمل الدواء ففعله فصار كانه اخذ ذلك من ماله فخرج عليه ولا في حقه رضي الله عنه
ان الموجب هو السنن وهذا في خلافه بحد الالم ولهذا الوجه ضرب ضربه باليهما ولم يورثه لا حبس
وان ضربه فخره فبما ونفى انما الضرب فعليه اسلم الضرب **قوله** ومن خرج رجلا حرا حده لم يضر منه
حتى يبرأ وقال السافعي رحمه بعض من في الحال كما في القود في النفس وهذا لان الموجب ودرست فلا يخرج
لامر وهو موهوم ولنا قول صلح مساوي في الحاحات سنة ولان المعبر في الخانات ماله ما اذا حكمه في المال
غير معلوم فربما سري الى النفس من انه صلح فالم يسفر حكمه على شيء بالبراء والمصالح لم يدر انما
انه خائفة فلا يمكن برئ من وجهها عليها **قوله** وكل عتق سقط القصاص فيه لانه كعقل الاب الله
عما قد سته في مال القاتل كذا كل اسلح من وجه طحا او اقرارا او لم يكن مضافا لدية والاصل فيه
حديث ابن عباس رضي الله عنه موقوف على موقوف على النبي صلى الله عليه وسلم لا يعقل العاقلة هذا
ولا عدا ولا صلح ولا اعترافا ولا مادون اسلح الموضعي بم ما وجب يعقل الا لانه عدا في ماله في ثلث
سنين قال السافعي رحمه لدية حال لان القود سقطت سرعا الى ذلك تكون لدية حال لا لو سقط
بالصلح على مال وهذا لان اصل الرضا المثل في ماله حال كسائر المثلقات والناجس في الدية عند الخطا
بعضنا على الخاطي وعلى عاقلة والعاقلة لا يصح ذلك البهت فكون الواجب عليه حال الا لدية لوجوب
على العاقلة لما كان للبهت على القاتل لم يثبت ذلك في العتق لان وجوب الضمان لمعنى الحر ان حقه
في نفسه حال فلا يصح حقه الاسد وهو حال لانا ان هذا مال حيث يتفلسف العقل فكون موجلا كالموجب
يعقل الخطا وسببه العتق وهذا المثل لنفس كمال ما ليس كمال لانصر الى المال اصل وانما عرفنا بقول لدية
بالمال سرعا والسرا انما قومه فله موجبه في ملك سنن في باب المال حال لانه زيادة على ماله اوجه الشرع مخرج
وكما لا يجوز باعتبار صفة العتق الزيادة في الدية قد رافقنا لا يجوز ايات الزيادة فيه وصفا لا في واجب
بالصلح لانه وجه العتق ابتداء فكون حال كالمسح وما وجب باقرار الخاطي بصلحه خطا فهو في ماله
ولا يصدق على عاقلة لان العاقلة لا يعقل ما وجب الاعترا والماروسا ولا لانه على نفسه في التبرام
قولا دون عاقلة ويحيى ملك سنن لان بدل لدية سرع موجلا ولا يعقل العاقلة قل مضافا لدية
فكون ذلك مال الخاطي خلافا للسافعي رحمه وسبجي بعده لسان الله تعالى **قوله** وعدا الصبي المحنون
خطا وفي الدية على العاقلة اذا ملعت خمسمائة فان كان اقل من خمسمائة ففي اموالها لان ما دون خمسمائة
في معنى ضمان المال والمعتوه المحنون وقال السافعي رحمه عتق حتى يحل الدية في ماله لان العتق بغير قصد
وموضوع الخطا في مخرج من الخطا في مخرج من العتق لهذا يورث بجزر والبخر اما يكون على فعل يفرج
عما لا خطا الا انه يسن على هذا القصد حكما في القود والدية في ماله حال والصبي ليس من اهل الحد الحكمان

اهل

ولهو الحقوبه لانها يسن على الخطا هو غير محاط وهو من حكم الاخر وهو وجوب الضمان في ماله كما في
علامات الاموال فلهذا ذلك من له المسقة فانه سحاق بها حكم القطع وهو عفوته وليس احل
والضمان وهو اهل فلهذا ذلك لانا ان محننا سر على رجل يسقط ضربه ورفح ذلك الى على رضي الله عنه
فجعل عقله على عاقلة وقال غيره وخطاه سواء ولان الصبي مطلقا رحمه وقال صلى الله عليه وسلم من لم يرحم
صغيرنا ولم يوف كبرنا فليس منا وخطا العالجه انما يكون على عاقلة لمعنى النظر والكشف على القاتل الضم
ادعى الى الكشف فكان اولى الوجوب على العاقلة وهذا لان العتق لا يحق منها لانه يسن على العلم وهو العتق
ولا يعقل المحنون وفي عقل الصبي قصور فلا يحق منها القصد فصار كالنائم وسعى على هذا التكفير وحرر
الارث بعده فله كفر وحرمان لمرارت لانها مبريان على العقل وقد يحق منها ولنا ان حرمان الارث شرع
عقوبه على صلبه والكفان داره من العادة والحقوبه لانها لرفع الدين سرها ومما لسنان من اهل العقوبه
لان فعلها لا توصف بالخائفة لانها اسم لفعل مخطور والمخطر يسن على الخطا وهو موضوع عنها **فصل**
في الجنين قوله واذا ضربت طين امرأة فالت جنينا متا فتعبر بصف عشرة ربه الرجل وهذا
في الذكر وفي الانثى عشرة ربه المرأة وكل منهما خمسمائة درهم والقياس في الجنين لانه لم يعرف
حيوته ولا يحق العقل الا في حق الضمان السك لا يجب نجم الظاهر حيوته ولكن الظاهر حجه لرفع الاحتقار
دون الاحتقار به او يجب كمال الدين لان الضارب منع حدوث منه الحيوة فيه فيكون كالمهرق للمحرم فيها
لمنه من البدل كولد المخور وفور حقه منع حدوث الرقصة ولان الماء في الرحم معد للحيوة فيجعل
كالحي في اجال الضمان بالدية كما يجعل بعض الصدف في حق المحرم كالصدف في اجال الجنازة عليه بكسر ولكننا
ركنا القياس على ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الجنين غير عتق وامه وخمسة خمسمائة وروى
او خمسمائة وهو وجه على ما لك السافعي رحمه الله حب ودرها خمسمائة وما على العاقلة عندنا اذا كانت
خمسمائة درهم لانه خطا وقال مالك ماله لانه بدل الجنازة ولنا انه صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه على العاقلة
وسمائه وروى بدل النفس فان امرأة ضربت بطن صاحبها نحو دس طاط فالت جنينا متا فاختصم
اولياؤها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اولياها الضارب دوه وقال اخوه ان ذى من الاصح ولا اسهل ولا
شرب الا اكل مسلح به بطل فقال صلى الله عليه وسلم اسبح كسبح الكهان قوموا وروى غير العاقلة لا يعقل
ما دون خمسمائة ويحيى سنن وقال السافعي رحمه الله في ملك سنن لان بدل النفس بدل النفس في ثلث
سنين قال وكذا ما يبدل الطرف فهو الذي ما جعل سنن ولنا انه صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة في سنه
ولانه ليس كان بدل النفس حيث ان نفس مودعة في الالم حتى ينفصل عنها حية فالحائفة عليه قبل الانصاف الجبر
الحائفة عليه بعد الانصاف وهو بدل العضو من حيث الانصاف لان فلان ثبت الباطل الى القدر المسقون
قوله ونسوي في الذكر والانثى لانه صلى الله عليه وسلم فضع الغن ولم ينص فلا ينفصل بدل الذكر

على بدل الاثنى عسار تفاضل بينهما في المالكه فان الذكر مالكا بالاولى فكاحا والاشئ مالكة بالامه لوله تكاحا
فكان التفاوت بينهما فيما مورخصا لصل الادمة موثرا في التفاوت في البذل لانفاوت الجنس اذا لم يتفاوتا
استويا في البذل **قوله** فان الفت حاتم مان فمسا لدية الكاملة لانه انك يفساحية بالضرر لسائق
وقبل النفس المومنة بوحدة الدية **قوله** والفت مستام مات الام فعله دية بقتل الام وغير الجناس
والاصل فيه حديث بخبر من سجد رضى الله عنه قال كنت من حارسى فصرمت احدهما الاخرى يعود
منسج فالتفت حسنا مستا ومات فعضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاقلة الضاربة بالدية وبخبر في الجنس
قوله وان مات الام في الضربة ثم خرج الجنس بعد ذلك حاتم مات فعله دية في الام ودية في الجنس لانه
فصل شخصين **قوله** وان مات بم الفت مستا فجلته دية في الام ولا شئ الجنس عندنا وقال السافعي رحمه الله
بجلا اخر في الجنس لان الطاهر انما من ضربه وفي الملاقاة فرق بين فصل مستامها او متعة فمطهر انه يلف
نفسه بغيره بذلك احد منهما ولنا انه يمكن الاستبراء في هلاكه اذا انفصل احد منهما فاما كان ذلك بالضربة
ورما كان فاحساس نفسه بهلاكها لانه بنفسه بغير الام فادامات الام بقطع النفس بغير استبراء السبب
لا يجب الضمان لان وجوبه سكا **قوله** وما يجب الجنس موروثة عنه لورده وقال السافعي رضي الله عنه يكون
لامه لانه في حكم حرها حتى يفرض بالمفارقة فيكون بدله لها كسائر اجزاها ولنا انه يدل بنفسه لما ساقه ربه
كالدية ولا ترف الضارب حتى لو ضرب رجل بطن امراته والفت انه مستا على عاقلة الاب غيره ولا يورثه
منها سالا لانه فائق بخبر موثر ولا ترف العامل **قوله** وفي جنس الامه لو كان ذكر اصف عشر فمته لو كان
حاو عشر فمته لو كان انثى لال السافعي رحمه الله حيث فيه عشر فمته لم ذكر اكان وانثى لانه جزء من غيره وضرب
الاطراف بوجوه مقدارها من الاصل لنا ان الضمان انما يجب من حيث كونه اصلا وهما في نفسه لانه من حيث كونه
جزءا فان ضمان الجزء انما يجب عند ظهور الانفصال في الاصل هناك لانه اذا كان بدل نفسه فكان تقديرها
اولى لان الضمان يجب جزا للثبات والمعتول هو الجنس فكان عسار فمته اولى من اعتبار قيمته غيره
انا او حسنا عشر القيمة او نصف عشر القيمة عسار الجنس لانه قايه بغيره بصف عشر الدية ان كان ذكرا
او عشر الدية ان كان انثى وهو خمسة ثلثه والقيمة في المالكه كالدية في الاحرار بحسب عسار القيمة بالدية
فيودى الى هذا ضرر في صورته لو كان قيمة الجنس المذكور لو كان حيا عشره دنانير بصفه دنانير ولو كان
انثى وقيمة عشرة دنانير ايضا بحسب شاد كامل فان قلت فيه بمفصل الاثنى على الذكر لان عشر قيمته اذا
كان انثى اكثر من نصف عشر قيمته اذا كان ذكرا وفي الديات تفصل الذكر على الانثى لان تفصل الاثنى
على الذكر قلت هذا سببه في الحقيقة والتسوية حارة هناك لانفاق هذا لان القيمة هناك الدية ودية
الاثنى على النصف من دية الذكر فصار العشر من هذا مثل نصف العشر من المذكور والمفصل انما يجب عند تفاوت
الحال سفاوت المالكه وهذا يكون في المفصل لاني الاحد لانه لاما لكه في الجنس وانما يجب ضمان الجنس بعسار

الجنس

اعسار الدية والاشئ المعنى لسوسناوى الركر ربما يكون انثى اسرع سوا كما سدا لافصال فلهذا جوبها
بمفصل الاثنى على الذكر لو تصورتم وجوب البذل في جنس الامه قول لى حنفى ومحمد رضى الله عنهما وهو
الظاهر قول لى يوسف وعنه لا يجب جنس الامه سى وانما يجب بقصان الامه ليرى ان فيها نقصان
وان لم يمكن لا يجب شئ كما في جنس المهرمة سوا على اختلافهم في ضمان الحنابلة على المالكه فحدث لى يوسف
ما هو عنده ضمان المالكه حتى يحسب الغايما لم يخ وعندهما بدل النفس وهذا لاراد على مقدار الدية **قوله** فان
ضربت مطن امه فاعق المولى ما في بطنها ثم العتة حاتم مان فمته حاتم مان فمته حاتم مان فمته حاتم مان فمته
العق لانه الوجوب للضرب صادف وهو موقوف فلهذا يجب العتة دية والدية وبج فمته حاتم مان فمته حاتم مان فمته
صار فاما اياه ومضى فاعق ما حاله في الستة التلف وفصل هذا قوله فاما عند محمد بجهت فمته ماضى كونه
مضر وما الى كونه غير مضر وكون الاعتاق مطلقا للمسلمين عنده **قوله** ولا كفارة في الجنس عند
السافعي بحسب الكفارة لانه نفس في حبه فاما بالنفس بحسب الكفارة فاما احساها لما فيها من معنى العبادة
ولنا ان الشريعة انا وديا بحسب الكفارة في النفوس المطلقة وهو حر من وجبه فلم يكن مورو والنفس ليس
بمعناه من كل وجه ولهذا لم يجب فيه دية كاملة فلا يلحق به ولا له الا ان سرع بها احساها لاراد كابر بظهور
فمواو **قوله** والجنس الذي اسبب ان يحض خفيه كالطفر والشعر بمنزلة الجنس العام في جميع هذه الاحكام
لا خلاف ما روته وانه ولد في حق الناس معنى الحدة وامومه ولو كذب في جوب الغزو والمراء اذا ضربت
بطن نفسها او سبته وادخل طر ولدها معجده او عالجته فوجها حتى استعطت الولد ضمير غافلتها الغرة
ان فعل بغرا ذن الزوج وان فعلت بانه لا يجب شئ **قوله** ما يجب الرجل الطاهر
قوله ومن اخرج الى الطريق الا عظم كسفا او من رايا او حرضا احلف في نفسه بالجر من قبل الدرج
وفصل محرم ما يورث في الحائط وعن البردوى رحمه الله جرح الانسان من الحائط ليس عليه فلهذا جرح من جرح
الناس الى حاد الناس ليس بغير ذلك كانه ان طريق المسلمين حتى غابته فاذ اسعاه بالنس عوى له كان
لكل احد من اهل الطريق وجه كما في الملك المشترك فان لكل احد حق البعض لو احده فمته شاكلا في حق
المشترك ولصاحب هذه الاشياء ان يصفج به اذا لم يضرب المسلم فان اضرب المسلم كره له ذلك لان السفاغ
بالطريق سلم ايضا الا ان هذا السفاغ مالم يوضع له الطريق فان كان لاضر فمته الحق بحسب حقه وهو الموروث وان
كان فمته ضرر يلقى على اصله فلهذا لا السبيل استسقاء المساح ان لا يضمن ضررا واحدا فاذ اضمنه كره له القوي طم
لا ضرر ولا اضرار في الاسلام **قوله** وليس لاحد من اهل الدرب الذي يبايدان سرع كسفا ولا من رايا الا ما فهم
لانه ملك مشترك بينهم ولهذا وجبت التسفحة لهما بكل حال والنصف في الملك المشترك من الوجه الذي لم يوضع
للملك الا اذا كان الكل اضرهم او اضره وفي الطريق البايد الاضره لانه لا يضمن فيه ملك فمساخ الاستسقاء
مالم يضر ربه غيره **قوله** واذا اسرع في الطريق وشنا اى المهر على العلوس مل الرواين با

ما يجب الرجل الطاهر

او نحوه فسقط على انسان فخطب فالدنة على عاقلة لانه مستب هلاك ما خلف ما احببه وهو مستعد في هذا
السبب فانه احب في الطريق ما سخر به المارة لسفل هو الطريق وبحول بينهم وبين الطريق الذي
هو حقهم وكذا اذا سقط شيء مما ذكرنا في اول الباب **قول** وكذا اذا غير مقصده انسان وعطبت به
دانه لكن ضمان الهيمه في ماله لان عمل العاقلة سريع بخلاف القياس في النفس معصر عليها وان غير ما احدث
في الطريق جل وقوعه على اخر فان كان لضمان على الذي حذر به ماله لانه ما عثر بها احدته وكان دفعه من
على غيره ولا ضمان على الذي غيره لانه مدبوع الله في هذه الحالة فصار كالا له وان سقط الميزان نظير
فاصاب كان منه في الحارط وحلا صله فلا ضمان عليه لان له وضوح ذلك الطرف من الميزان ملكه واحد
شيء لا يلون ملكه تحديا وان اصابه ما كان خارجا من الحارط فالضمان على الذي وضعه لانه مستعد في ذلك
الطرف ولا يسفل هو الطريق المسلمين ولا كفارة عليه ولا عزم عن الميزان **قول** وان اصابه
الطرفان جميعا وعلم ذلك حاله نصف هدر البصف كما حرجه سبع وانسان وان لم يعلم الى طرف اصابه
فعلى القياس لا شيء عليه لانه ان اصابه الطرف الداخل لم يضره والى اصابه الطرف الخارج ضمير الضمان لا يح
بالسك لان فراغ خفته مات سحر في السفل سكر في الاستحسان بصف لانه في حال هو ضامن لكل
وفي حال لا يضمن شيئا بصف **قول** ولو اسرع حياحا الى الطريق بم باع الدار فاصاب الحجاج وجلا فصله
او وضع خسيه في الطريق بم باع الحنسة ويرى المستدرك البائع من ضمان وضع الحنسة فذكرها المشركى
حتى عطبت بها انسان فالضمان على البائع لانه كان جانيا بوضع الحنسة او اسراع الحمان فبالسفل لم يفسح
حكم فعله ولا شيء على المسكر لانه ما احدث في الطريق شيئا واذا وضع في الطريق حرجا فحرف شيئا فوضا ان
لانه مستعد في حدث النار في الطريق فان حركته الرجح الى موضع اخر شيئا فلا ضمان عليه لان حكم فعله
قد افسح التحول في ذلك الموضع الى موضع اخر وهذا اذا لم يكن التوهم رجحا فان كان رجحا فوضا من الضمان
كان على الماخض القاء الى الرجح بذهب به من موضع الى موضع اخر فلا يفسح حكم فعله بذلك بل جعل كالمبايعة
قول ولو استاجر رب الدار العجلة لا حراج الحجاج او الظلمه فوقه فصل انسان اصل يعرفوا من العمل فالضمان
عليهم دون رب الدار لان السلف بفعلهم لان السقوط بعصرهم في الامساك فكانهم القوادك
وكانوا بائنين مباشرة صلومهم للدين والكفان وجرموا عن الادب ان سقط ذلك فحرف اعلم من العمل
فالضمان على رب الدار استحسانا وفي القياس هذا كالا لانه لم يفسح في ذلك الطرف صاحب
الدار من نوع من احدثه وانما بعصر امه فيما لم يفسح بفسه وجه الاستحسان انهم علموا انهم استجرو
الاجر عليه وقد صار عليهم يسلا الله بالفراغ منه فكانه عمل لك بعينه بخلاف ما قبل الفراغ فان علمهم لم يضر
مسلا الله **قول** وكذا اذا صبت الماء في الطريق فخطب الله انسان ودانه او رس الماء في الطريق او صا
في الطريق فخطب نذلك الموضع انسان فهو ضامن لانه مستعد بما احدث في الطريق لما في الضرر بالمان وهذا كله

في طريق العامة فان كان في سبكه غير باذنه والذي فعل ذلك فمن اهل السك او فعدا ووضعه متاعه لم يضر لان
ذلك الموضع مسكر من غير شركه خاصه واحد السركاء اذا احدث شيئا من ذلك الملك المسكر لم يضر قالا
هذا اذا رس ماء كذا راجب رلق به عاده فان رس ماء فقله لا كما هو المعتاد والطاهر انه لا يرق به لا يضر
قول ولو بعد المرو وفي موضع صبت الماء لا يضره الا ان صاحب علمه لان السقوط من فعله فصار كالحاجر
مع الراجع ومن هذا اذا رس بعض الطريق لانه يحذر موضع الضرر ولم يكن ابر الماء فيه فاذا اتهم المروور على موضع صبت الماء
مع علمه نذلك لم يضره الا ان رس كل الطريق يضره لانه مضطر في المروور وكذا الحكم في الحنسة الموضوعة في الطريق
في احد فكله او بعضه او رس صاحبها بون في صاحبه فضايق ما عطبت على الامر لا بد من **قول** وان استاجر اجيرا
لنسي في مياه حانوته وجعل به انسان بعد فراغه فان يضره الا استحسانا ولو امر بالسقاء في سفل الطريق
ضمير الاجير لفساد الامر بخلاف الباء لانه مساح له فيما بينه وبين اربه احدث سفل ذلك فضايقه اذا كان لا يضره
غيره وقد جرت العادة بذلك في بلاد المسلمين فاعبر امره في ذلك لكن لما كان النساء وغيرهم يملكون له سعد بشرط
السلامه **قول** ومن جفر يترافى طريق المسلمين او وضع حجر اصف نذلك انسان فدرته على عاقلة وان
ملفت بهيمه ففي ماله لانه مستعد في هذا السبب باحدثه في الطريق ما يضر به المارة الا ان العاقلة يحكم
النفسح من المال لما عرف **قول** والقاء الدراب في الطريق او ايجاد الطين فيه بمنزلة الماء الحج والحنسة
لما يضر به المارة ولا يوردهم الدراب فلا يكون متعديا في هذا السبب لو جمع الكناسه في الطريق وخذله
انسان فضرر لانه لا يسفله كان متعديا **قول** ولو وضع حجر فاجاه غيره عن موضعه فعطبت انسان فالضمان
على الذي تجاهه وحرج الاول والضمان لان حكم فعله قد افسح بفراغ الموضع الذي سفله وانما اسفل فعله الباني
موضع اخر فهو كالحديث لذكره بهذا الموضع **قول** وان جفر رجل الوعد في الطريق لا يفسح من ذلك
لانه لا يتخلو عن الضرر فان امره السلطان بذلك او اجبره عليه لم يضره لان السلطان ولاه على الطريق الا عظم
وان كان بعصر امره ضمير لانه مستعد **قول** وكذا الحجاب على هذا السبب جميع ذلك ما ذكرنا كاسراع الحجاج
والكسف والمغزاب والروسن لكان ابر السلطان لم يضره لكان بعصر امره ضمير وكذا ان جفر في ملكه لم يضره لانه
غير متعدي في السبب كذا الوحرفه فناء داره لان الباء في تصرفه ولم ذلك المصلحة داره ومن هذا اذا كان
الباء مملوكا له او كان له حتى الحرفه لانه غير مستعد فيه واما اذا كان جماعة المسلمين ان كان مشركا بان كان في سبكه
غير باذنه يضره لانه مستعد وهذا صحيح **قول** ولو حفر طريق يترافى الواقع فيه جوعا او غما سبب
السقوط لم فلا ضمان على الحافر عند لي حفره رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان مات جوعا فذكر
وان مات غما فلا ضمان له لان الجوع معنى محدث في حق من لم يفسح في حفره من مواد الطعام وليس له
فعل الحافر فلا يضاف اليه فاما النجم فلو جعل الارض عسفا وهو من بار حفره فضايق الله وقال محمد بن
في الوجوه كلها لان كل ذلك ما احدث بسبب الوعور في البئر او لوله لكان الطعام فضايقه والحكم بالان

مضاف الى السبب بعد واسطة وبانه بواسطه ولا في حيفه رضي الله عنه ان موبه انما مضاف الى المحذور
ما تيسر الوقوع ليحل الحافز كالدافع من حيث ان له المسكه فاد اطاره عليه سبب خراجه لئلا يصح
فيه الحافز فلا يضاف اليه **قوله** وان استاجر حفره وهاله في غير ماله فذلك على المستاجر ولا شيء على
الاجراء ان لم يعلموا انها في غير ماله لان الاجراء يعلمون له ذلك استوجبوا عليه الاجر وقصدوا ما غرو
من حيفه حتى يعلمهم ان ذلك ليس بماله وانما حفره واعتما د على امره وعلى ان ذلك ماله فلهذا ضرر الغرور
بعل فعلهم الى الامر مضار كان حفر نفسه وصار كما لو امر احد بخر هذه الساء فخرها بم سائر ما كانت
لغيره الا انه مضمحل المأمور به يرجع على الامر ان الذراع مباشر لا من سبب الاول احق الضمان ثم يرجع
للغرور وهذا الضمان بحيث على المستاجر ابتداء لان كل واحد منهما سبب في الاحر غير متعذر والمستاجر
متعذر فكان احق الضمان وان علموا انها في غير ماله فالضمان على الاجراء لانه جفاه في الحفر وامره
ايامهم بالحفر غير معتبر سرع الله غير ما لك الحفر بنفسه في هذا الموضع فسقط اعسا دامره وكان
الضمان على المباشر من الحفر وان قال لهم هذا ماله ليس لي فحق الحفر حفره وافات فيه انسان فالضمان
على الاجراء في القياس لعلمهم بفساد الامر فلم يوجد الغرور وفي الاستحسان الضمان على المستاجر لان امره
في ماله معتبر فان عبد لي يوسف ومحمد له حفر في ماله اذا كان لا يضر بالماله وليس له حفر في ماله
وعند لي حيفه رضي الله عنه على ذلك فماله من به ماله بمنعه مانع وهذا لان القياس هو وضع
اختص صاحب الملك بالانفاق به من كسر الخطب انفاق الدواب الماء الطين والكسبه فيه وبنا الركز
فكان امره معتبرا في الحل اسفل الاجراء الله به الامر فكانه فعله لك بنفسه ومن وضع خشبه في طريق
متعذر رجل المرو عليه متعذر افوق فخطب فلا ضمان على صاحبها الذي ضمها وكذا الرجل فخطب على امر
غير اذن الامام فمعه عليه رجل متعذر افوق فخطب فلا ضمان على الذي منظره لان المار سعله صاحب على
ولكنه لم يصح نسبه الحكم اليه لكونه مباهيا فاذا تعذر المروور بان كان يصير اوى وموضع اخر للمروور وصار
متعذرا فنسب اليه المروور من المسبب وصار كانه انلف نفسه فاما اذا لم يتعذر بان كان اعلى او مر لبل
بضم ا ح او وضعه غير اذن الامام فاما اذا وضعه اذن الامام فلا يضمن **قوله** ومن حمل سنا وهو عشي الطريق
فسقط على انسان يعطيه بضم الحامل كذا اذا سقطت تحت رما انسان وان كان ردا وهو لا يسه سقوط
عنه يعطيه به انسان لم يضمن وهذا اللفظ يستعمل لوجهين العمود والستوط والعرق بينهما ان حامل الشيء
يصدق سقطه فلا حرج في العمد بوصف السلامة اما الاليس فلا يصدق سقطه ما يليسه بل الحفظ فيه سح
فتخرج في التقيد بوصف السلامة فجعل مباهيا مطلقا ومن عذر انه اذا ليس بواباده على قدر الحاجة
بضم ا اذا سقطت منه وعطيه به انسان لانه لا يعر به بالوى **قوله** واذا كان المسجد للغير اي
مسجد للغير وعطى رجل من غير العشرة فيه فلهذا او جعل فيه نواي او حصاه فخطب به رجل فضمن

ولو جعل ذلك رجل منهم لضمن وهذا عند لي حيفه رضي الله عنه وقال يضمن في الوجهين لان هذه قرية سائر عليها
العامل فلا يضمن فاهل المسجد وكما لو كان ما بينهم وهذا لان سبط المحصر فيه ونصب العندل من باب
التكليس من قامه الصاوة فيه فخير اهل المسجد كاهل المسجد ولا له فعل بالسبي ولا انه كما لو حفر به
بيرا في المسجد كاهل المسجد ولا انه فعل بالسبي ولا انه كما لو حفر به في المسجد لمصالح المسجد فخطب
فيها انسان او حيوان فانه يضمن وهذا لان الراي والدين فيما سعلق المسجد لاهله كنصب الامام المولى
واخيار المتولى فخرج ماله واغلاقه دون غيره ولهذا الوصل في اهل المسجد بجماعه كان لاهل المسجد
ان يحدوها ولو صلى اهل المحلة لا يكون لغيرهم ان يصلوا للمساخمة فكان فعلهم مباهيا مطلقا وفعل
غيرهم مباهيا مقيدا بسراط السلامة وقصد القربة لا سائر في الغرامه اذا اخطا الطريق كما لو فرط بالسبه
بالزنا والطريق فيما يحضره الاستدلال من عث بربه **قوله** واذا جلس فيه رجل منهم فخطب به رجل
ان كان في غير الصلوة يضمن وليس كان في الصلوة لا يضمن وهذا عند لي حيفه رضي الله عنه وقال يضمن كل حال
ولو كان جالس القلة القرآن وللمتعلم او للصلوة او امام فيه في خلال الصلوة او في غير الصلوة او في
او معد فيه لم يضمن فهو على هذا الاختلاف **قوله** واما المعكف فقد قيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن لان
لها ان المساجد انما بنت للصلوة والذكر وقرآه القرآن والاعكاف كان الحائوس لها مباهيا والمسطر
للصلوة في الصلوة حكما لصلوة صلى الله عليه وسلم المسطر للصلوة في الصلوة ما ذا مسطرا او المصلي
لا يضمن فكذا المسطر وان اذ الصلوة بالجماعه لا يكون الا بالاطار فكان من ضرر ورائها فالحق بها وله المسجد
بني للصلوة وهذه الاشياء مانعة لها فكان الجلوس للصلوة مباهيا مطلقا والحائوس للتواضع مباهيا مقيدا
بسراط السلامة لظهور الفوارق من الاصل والمانع وحاز لير يكون الفعل مباهيا او مندوبا وهو مقيد بشرط
السلامة كمن وقف في الطريق لير صلح من فيه فانه يضمن ما يعطيه وكذا الرمي الى الكافر او الى الصبيد
مندوبا ومباح ومع ذلك اذا اصاب مسلما ضمن ولا خلاف انه اذا مشى في الطريق او في المسجد فاطاعه
او امام فيه فانه يعطى على غيره انه يضمن **قوله** وان جلس رجل من غير العشرة في الصلوة فمكث بها انسان
لا يضمن في الصحيح لان المساجد اعدت للصلوة العامة من غير خصوص في كل مكان احدا من صلواته وحده وانما
المعوض الى اهل المسجد امر الصلوة بالجماعه **فصل في الحائط المائل قوله** واذا مال الحائط الى طريق
المسلمين مطالب مسلم او ذمي صاحب به فمعه فمعه في مدة تقدر على نقضه حتى يسقط ضمير ما يلف به من نفس
او مال العباس لا يضمن وهو قول السافعي رحمه الله لانه لم يوحده من صنع هو وحد وهذا لانه بني الحائط في ملكه
والسقوط والميلان ليس حصره ولا يضمن كل حال لانه سها د وجه الاستحسان انه اذا مال الى الطريق فقد اسفل
هو ولا الطريق كحائطه ووقع في يد هو أو المسلم في رفعه في يده فاذا طول به بعضه بغير عجز الهواء عن هذا الشغل
لربه ذلك فانه يفرغ من العكس صار حائطا وجعل كانه سغله ابتداء ما خساره كمن وقع في يد يور انسان فانه

لا يكون مستعدا في مساكن النور لكن لو طوبى لرد صار مستعدا في مساكنه بعد ذلك كذا هنا علافاً بقل
الاسهاد لانه لم يطالب بالفرجة فهو نظير النوب ذاهلك فجمع قبل الزبط الاله صاجبه الردم ما لطف به
من العفوس بحب الله على العاقلة لانه دون الخطا في الحنانية فالولي السبحي المحضف وما لطف به من الاموال
والعروض بضمائنه في ماله لان العاقلة لا تغفل المال والسرط المطلب الاسهاد ليس بغير طبع لو طوبى
فالفريخ من غير اشهاد ولم يفور مع اليك حتى يستط ويلف به شئ وهو غير المطلب ضمير فادرك الاسهاد
امكان انساب المطلب عند الحجر وكما في السفح فالمعترف في حقه طلب السفحة ولكن بغير الاشهاد احتمالا
لهذا ودوام المكنة على النقص ملكة من واث الاسهاد الى وقت السقوط سرط لانه لا بد من مكنة البعض
لنصر حائنا بركه وصورة المطلب يقول خايطك هذا ما نكاه هدمه وصورة الاسهاد ليقول الرجل اشهدوا
اني قد عدت الى هذا الرجل هدم حائطه ما بدا الى الطريق هذا واصبح الاسهاد قبل ليرى الحائط
لعدم التحدى ولو بني الحائط ما بدا الى الطريق في الاسداء فهو ضامن باسقط عليه من غير اسهاد لانه متعدد
في سفل الهواء الطريق ممانه وهذا كاسراع الكسف والقاء الحجر والخشب في الطريق فان هذا احاطه بنفسه
بدون الطلب الاسهاد **قول** ويسل سهاد رجل ابرائيل على القدم لان الباب بهذا القدم بالاستقط
بالشبهه والمال لا التل **قول** ويستوي ان يطالبه بعضه مسلم او ذمي رجل او امراه حرا
او مكاتب لان الناس في البرور سكاء والقدم الله صحيح عند السلطان وعند غير السلطان لانه مطالبه
بالفرجة ولكل احد حق الطريق فينفرد بالمطالبة بفرجة **قول** وان مال الى ارجل المطالبة الى
مالك الدار خاصة ان الحول دون غيره وان كان فيها سكان فليهم ليرطبوا لان المطالبة بازاله ما سفل
الدار فكذا بازاله ما سفل الهواء ولو واجله رب الدار او ابراه منها او فخل لك سكانها صح ولا
ضمان عليه فيما لطف بالحائط لان الحق لهم بخلاف ما اذا مال الطريق فاجله القاضي او من اشهد عليه
حت لا يصح ان الحق لكل الناس فلا يكون لهما انطال حقتهم **قول** واذا باع الدار بعد ما اشهد
عليه ومضها المشركي ولا يرى من ضمانه لانه انما كان حاسبا برك الهدم مع مكنة منه بالسج زال
مكنة من هدم الحائط فمخرج من ليرك حائنا بخلاف اسراع الحاج لانه كان حائنا باصل الوضع ولم
يسفح السج فلا يبرأ كامر ولا ضمان على المشركي لانه لم يشهد عليه في الهدم فحاله كحال البائع قبل
الاسهاد فان اسهد على المشركي بعد شرائه فهو ضامن من بركه بفرجة الطريق بعد طوبى به مع مكنة
من ذلك الاصل لاسهاد على الحائط اسهاد على بعضه وليس برك هدمه الى كل من يركج نفس الحائط
ويفرغ الهواء حر لا يمكن منه لا يصح التقدم اليه كالمهر من المستاجر والمودع وسالك الدار
لانهم لا يمكنون من بعضه ومن يصح التقدم اليه الراهن لغدرته على بعضه بواسطة الفكاك والى
الوصي الابن حتى لو مال على حائط الضخم فاسهد على اسه او وصيه فسقط واللف شافا لضمان

في مال الصبي لان الاسهاد على الوصي لها بقوى ان معامه ومملكان هدم الحائط فصار التقدم اليها كالقدم
الله بعد بلوغه وهما في ترك الهدم بعمدان للصبي فلم يذاك ان الضمان عليه ومنها وبصح على الله ايضا **قول**
ولو سقط الحائط المائل على انسان بعد الاسهاد فعليه مضره بالنقل غيره فوطب لاصح صاجبه الحائط
لانه ليس له ولاية رفع النقل بل لانه رفع النقل لولي النقل لا لرب الحائط ان عطف بالانقص
لان البعض ملكه وكان السبع الله **قول** ولو عطف بجزء احد لكانت الحق لغرض صاجبه الحائط لانه احد
اما صاجبه الحائط فلان الاسهاد عليه لا يكون اسهاد اعلى الحق واما صاجبه الحق فلا انه لو جاز الاسهاد
عليه حتى كانت الحق لصاجبه الحائط ضمير بعد ربه على رفعها **قول** واذا كان الحائط من خمسة رجال فاشهد
على اقدم مسقط على رجل فعليه ضمير الذي اسهد عليه خمس الدية ولو لم يعلو فليته وان كانت من بله فحفر اقدم
فيها ثورا وبني حائطه فخر اذن صاجبه فوطب به انسان فخله بلبا الدية على عاقلة وهذا بعد حجي حيرة
وقال عليه نصف الدية في المسلتن لان ما لطف بصب من اسهد عليه معتبر لانه صار حائنا وما لطف
بصب من لم يشهد عليه هدر فلما هدر البعوض اعبر البعض حولا فممن كخرج رجل او لدرعة عفر
ولم يشبه حنة وعمر كل فوات من في ذلك فانه ضمير الحارج المصف كذا هنا وفي مسلة المكر النفس
ملف بالحفرة ملكه وفي ملك غيره فانتقم بضمير ولم للرجل فعليه مقدار وعمر مقدار لا اصله لك ليس عليه
اد السبل السرا والحق السرا لا وجب اللطف بحال حتى يعتبر كل حرر على محمد بن محمد العدل واذا كان كذلك
اعتبر الكل على واحد ومضاف الحكم اليها ب تقسيم على ارباعها بقدر الملك بخلاف الحراجات وان كل حجة
يصلح على انفرادها صخرنا وكبريت الا عند المراجعة اصناف الى الكل اقدم رجحان البعض على البعض

باب جنات البهيمية وجناتية عليها

قول الراكب ضامن للراكب الاصل السير على الدابة في طريق المسلمين سباح مبيد سراط السلامة
بسرلة المسمى ان الحق الطريق مسر كهي الناس فهو بصر في حقة من وجه وفي غيره من جهة فالحق مقتدا
سراط السلامة للعدل النظر من الحائنا في انما بعد سراط السلامة فيما يمكن الحرز عنه دون الماكرس
الحرز لا ما لو سراطنا عليه الالامه عمال يمكن الحرز عنه بعد راسدنا وخفة لانه يمنع عن المشي السبي
على الدابة مخافة ان يسلي بالامكن ليرحز عنه والحرز عن الوطى بها ساكلة في وسع الراكب اذا اتهم النظر
في ذلك فبعد لاه سراط السلامة عنه وليس وسعة الحرز عن المشي بالرجل لان وجه الراكب امام الدابة
لا خلفها فلم يقدره حتى لو اوقفها في الطريق ضمير البفحة ايضا لانه مكنة الحرز عن الدابة ان لم يمكنه
عن البفحة فصار مستعدا في الاتفاق سفل الطريق به والمعدى المسبب ضامن **قول** وان اصل
سدها او رجلها حصة او نواه او انا وغبارا او حرا فبعض انسان او فسد ثوبه لم يضمن لان هذا اما على
الحرز عنه فسير الدواب لا يحري عنه وان كان جراكب ايضا لانه ما استطاع الاسراع عنه فسير الدواب

لا يرى عنه وان كان حرا كراضم لان ما استطاع الامساك عنه فسد الدواب سلك عنه وانما يكون لحرق
منه في السر والراكب والردف والعاقد والسائق الضمان سواء لان الدابة في يد سيم وسيرها
ومصرفونها كيف شاء كذا في المبسوط **قول** فان اب او ابنت الطريق هو سيم فخطب انسان
له ضمير لان لا يمكن الحرز عنه فهو حرز ورات السر وكذا اذا او فها لد لك لان من الدواب لا تفعل ذلك
حتى تعقب وهذا ما لا استطاع الامساك عنه و او فها لخر ذلك خطب انسان برورها او نولها ضمير لان
متعد في هذا السبب فهو ممنوع من اساق الدابة خصوصا اذا كان ذلك بضمير المان **قول** وفي
الحاج الصغير كل شئ ضمير لراكب ضمير السابق القاد لانهما مسدان سيم الدابة الى مكان الحانة
مصد سراط السلامة فها يمكن الحرز عنه كالراكب لان على الراكب الكفان فها او طابه الدابة سدها
او رجلها ولا كفان علمها ولا على الراكب فها ورا او الطاء لان القيل فها حصل سعة حية كان هو على
الدابة التي او طات ويصل القيل فها و ساسر سيم الدابة في ما السابق والعاقد فلم يصل
او فها بالقتل بل فها سبب القيل كذا الراكب غير الباطء سبب الكفان جزء مباشرة
القتل فلا يحسب سبب كذا سائق الباطء في حق الراكب حرمان الارث والوصية دون السابق والقاد
لانه محض المناصرة وذكر العدة ورجى المختصر السابق فها حرا اصاب سدها او رجلها والعاقد ضمان
لما اصاب سدها دون رجلها والمراد النسخ لان النسخ عمري عن السابق فمكنه التحرر عنه وغاب
عن نظر الناظر فلا يمكن الحرز عنه والصحيح السابق لضمير النسخ ايضا وان كانت سيم في سدها لانه
ليس على رجلها ما سيمها به فلا يمكن الاجتزاع عنه بخلاف الدم لانه يمكن كسها لهما وكما في السافعي ربه
كلهم يصحون النسخ لان فها بضاف المهر ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الرجل حمارا والمراد فها الرجل فان
فلس هي مدفوعة الى ذلك الفعل بخوفه فاسفل فعله الله كما في المكروه فلك استقاله بخوف القتل وهو
العضو وهذا بخوف الضرر بسده لا بسفل الفعل **قول** ولو كان راكب سابق قبل الضمان علمها لان
كل واحد منها سبب الضمان وقبل انضم السابق او طات الدابة لان الراكب سبب واغتره للسبب مع
وجود المناصرة كما في الحاف مع الملقى **قول** واذا اصطدم فارسان فها فاعلى عاقلة كل واحد به الاخر لهما
اعلم ان هذا اذا وقع كل واحد منهما على فها واما اذا وقع على وجهها فلا شئ فيه واذا وقع احدهما على وجه
والاخر على فها فديه الذي وقع على وجهه هو رديه الاخر على صاحبه وهذا اذا كانا حرن كان الاصطدام خطأ
وقال فرو السافعي ربهما الله بحيث على كل واحد منهما نصف دية الاخر وهو العيا س لهما ان كل واحد منهما مات
فعله وفعل صاحبه لان الاصطدام فعل يقوم بهما صمد ونصفه ونصفه كما لو حرج كل واحد منهما نفسه
وصاحبه حراجه او كان الاصطدام بهذا الطريق برفاها عليها فانه على كل واحد منهما النصف كذا
هنا ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه انه جعل عاقلة كل واحد منهما اي المظدم من دية كانه لان كل واحد منهما

مدفوع لصاحبه وكان اوقعه من الدابة بدن وهذا لان دفع صاحبه اياه عليه معصية الملافة في الحكم فاما فعل
المصدوم فلا يصلح عليه معارضة دفع الصادم لان فعله مباح لانه مشي الطريق فهو بمنزلة من وقع
بمرا حفرها رجل في الطريق فان الضمان بحسب علم الحافر وان كان لولا مسه وسيله لما سقط في السبع ففعل
صاحبه مباح ايضا ولكن المباح في غير سبب الضمان كالنايم اذا السلب على غيره والفتلان محطوران فها
ذكر من المسائل فاصح الفرق هذا اذا كانا حرن في العدة الخطاء ولو كانا معدن يهدر الدم في العدة لانه
هلك كل واحد بعد صاحبه فلا حلف كذا في الخطا لان الاصل ضمانات العدة اذا كانت خطا الدفء والعدا
والعدا اذا هلك بسبب عنه موجبا للحانة وقد فات ههنا من علمه فلا يجب على المولى الدفع لعدم المحل ولا
العدا لانه يتعد ثناء المحل لم يوجد ولو كان احدهما حرا والاخر عبدا ففي الخطا يجب على عاقلة الحر المقتول
قيمة العدة فها خذها وره المقتول الحر لان علم اصله حريته رضي الله عنه ومحمد بن القمي على العاقلة لانه
ضمان الادنى عندها فقد احلف بدلا لهذا القدر فها خذ وره الحر المقتول وسطل ما اراد عليه لعدم
الحلف وفي الحد يجب على عاقلة الحر نصف الجدة لان المضمون في العدة النصف وهذا القدر راحه وحي
المقتول وما على العدة في قبته وهو نصف دية الحر سقط بموته الا قدر ما حلف من البدل هو نصف القيمة
قول ومن ساق ابيه فوقع السرح على رجل فقتله وكذا على هذا ساق ابيه كالحمام ونحوه وكذا ما حمل عليها
لانه فها يمكن الحرز عنه وانما سقط لانه لم يسد علمها او لم يحكم فكل فها كانه القاها سده على الطريق **قول**
ومن قاذ قطارا فوضا من لما او طافان وطاء بعد منه انسانا فقتله ففعل عاقلة القاد الدية لان القطار كله
في يده من اوله الى اخره فضاف اليه ذلك ففهم في الحكم كانه قبله خطا ففكوا ضمانا لنفسه على عاقلة وضمان
المال في ماله فان كان معه سابق ففان ضامنا لهما استواءهما في السبب وهذا اذا كان السابق بجانب من
الابل وان توسطها او اخذ من مام واحد ففهم على عاقلة وهو حوله وضممانا على عاقلة من يده لان القاد
لا يقود ما حلف السابق لا يقطع الزمام والسائق سيق ما كانا اما **قول** وان ربط رجل القطار والقاد
لا يعلم فوطي المربوط رجلا فقتله ففعل عاقلة القاد الدية لانه قاد لكل فكور فابدل لكل البعير والقود كسب
لوجود الضمان ومع يحق الضمان منه السقط الضمان ففهم يرجعون بها على عاقلة الربط لان الربط
هو الذي اوقعه في هذا الضمان حيث ربطه بالقطار وهو مستعد فها صرح فصار في التقدير مملو الحاف في
فلهذا وجب الرجوع على عاقلة ولم يجب الضمان ففهم ابتداء وان كان كل منهما مسددا لان الربط من الفداء
كالسبب من المناصرة لان السلف انصلا بالقود دون الربط فالوا هذا اذا ربط في حال السر القطار
لانه مام بالقود كالم وان لم يعلم به كان قرار الضمان على الربط اما اذا ربط في حال خوف ابله فقاد صحت
القطر وضمير القاد لانه قاد بعد غير غير امره فلا يرجع عليه بالحكم من الضمان **قول** ورا سبل يهيمه اي كلبا
وكان بها ساقا اي كان حلفها فاصاب ساقا من فوره ضمير لانه محمول عليه حرمة فاضع فعله الله كالمكره مضان

بالسر والباطن مفصل عنه وكذا لو ناله سلاحا ففصله لا يخرج عن المهرم الناحس
انما يضم اخا كالوطي فور الخس فان لم يكن في نورها فالضمان على الراكب دون الناحس لان
ارفعه فدا سطح مضي لك الفور فحادث الى ما كانت قبل الخس **قوله** ومقداد به فخصها
رجل فاعلمت من يد القاذف فاصاب فورها سنا فضمناه على الناحس هو شرط التلف وكذا اذا كسر
لها سابق فخصها غيره لانه مضاف اليه وان كان الناحس عهدا فالضمان في رقبته الجيد دفع او نفدي
لانه كجنايته سد وان كان الناحس ضيفا فهو كالرجل في ضمان الدية يجب على عاقلة لانه لو احذر فحاله
كالسابع في سروج المسبوط وقوله في المتن اذا كان صا في ماله عتيل ليراد به اذا كانت الحنانية
على المال او فساد دون ارس الموضحة وان سرت لدا به شئ بد بصك الطريق فخصها ذلك الشئ فحق
انسانا فصلته فالضمان على من نصب في ذلك الشئ لانه متعدد في نصب ذلك الشئ في الطريق فكان غنسه
كنحس من نصبه **باب حنانية المملوك والحنانية عليه**
الاصل ان حنانية المملوك وان كسر لا يوجب الادفعا واحدا وكان محلا للدفع ولا يوجب الاقامة
واحدة **قوله** واذا جنى العبد حنانية خطا فمولا به بالخيار لشرائه فدفعه بها فملكه الى الحنانية وليس له
نفدي الا ورش امسكه عنده عندنا وقال السافعي حنانية يكون دنا في رقبته سابع فسه الا ان بعضي
المولى لا درس فانه الحلاق اساع الحاني بعد الحق عندنا اذا اعتق المولى بعد العلم بالحنانية كان مجارا
للفداء وعنده لا يطالب المولى بعد العتق بل يطالب العبد والمسألة مختلفة من الصحابة رضي الله عنهم
وجن لرس عيسى رضي الله عنه مسلم مذهبنا وعق عمر رضي الله عنه ما سلم مذهبهم لرس اصل ان
ضمان الا لداق يجب على المولى لانه الجاني الا ان العاقلة تحمل عنه عصفاء واعاقلة للعبد ان القدر
عبدى لفرام ولا قرابة بين العبد وسببه فحجب ذمته كما في الذمي لان ضمان الحنانية في حق عاقلة
ممن له ضمان المالك فيكون واجبا في ذمته ثم الذم ذم العبد يكون ساغلا بملكه رقبته فساع فيه
الا ان بعضي المولى ذمته كذا هنا ولنا المسحوق بالحنانية على المولى الحاني اذا امكن كما في العبد الا
ان اسحقا النفس قد يكون بطريق من الاطلاق عقوبة وقد يكون بطريق المالك كسر او الحرج اهل ان
يستحق نفسه عقوبة لا يطرق المالك والعبد من اهل السحق بنفسه بالطريق فخصه بنفسه مستحق للمحنة
عليه عصفاء للصيانة عن الهدر والا ان عتار المولى الفداء فيكون له ذلك لان مقصود المحنة عليه حصوله
لوصول المولى اليه بحاله بخلاف اطلاق المالك فانه لا يسحق به نفس المولى بحال والا ان الاصل في موجب
الحنانية الخطا ان يساعد عن الجاني بكونه مقدورا وكون الخطا موضوعا سرعا وعلوقا وراي الناس اليه
وهو العاقلة محققا الخطي وينادي باطلاق الاحاف به الا ان عاقلة العبد مولا وان المملوك يستتر
بمولا ويراد دفعه وجرأه به كما ان الحريصة عاقلة والاصل في العاقلة عندنا النصرة حتى يجب على اهل

الدون يجب ضمان خابته على المولى بخلاف الذمي لانهم لا يعاقلون فيما بينهم فلا عاقلة له فصح في ضمانه ضرورة
صيانة للدم عن الهدر بخلاف الحنانية على المالك لان العاقلة لا تعقل المال الا انه لا يلزمه حتما فربما لا تقدر
على ذلك لانه واحد كالحاني بخلاف العاقلة لكثرتهم فحتم من الدفع والفداء بحسبها وصيانة عن الاستصال
ثم الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح حتى يسقط الموجب بموت العبد لفقرات محل الواجب لمكان له حق
الميل الى الفداء كما في مال الزكاة بخلاف موت الجاني الحر لان الواجب لا سلق بالحسبها فسادا وكالعبد
في صدقة الفطرة لانه لا يسقط صدقة الفطرة عن المولى بموته لانه لم يتعلق بالحسبها به **قوله** فان دفعه
ملكه وفي الحنانية اذ المعنى الدفع بموت العبد بموت المملوك لرفداه فداءه ما رثها لان حقه فيه وكل ذلك
يلزمه حالا اما الدفع فلان الجاني لا يصح لانه لا يحصل العتق حاصل اما الفداء ولانه
بدل عن العبد وان كان مقدرا بالمسلف حتى سمي فداء فكان حالا لان للبدل حكم المبدل ايها احار ومعلم
لا شئ لمولى الحنانية اما الدفع ولا حقه سعلق به فاذا اخطى بئنه وبئس الرقة سقط واما الفداء فلان
حقه في الارش فاذا اوفاه سلم العبد له فان لم يحضر فحق ما ت العبد رطل حتى المجني عليه لان حقه سعلق
برقبته وقد فات فجل الحق لغوات محله كما هو وان مات بعد ما احار المولى الفداء لم يترأ بموت العبد
لان الحق قد يحول من رقبته الى ذمة المولى فلا سلق بموت العبد **قوله** فان عاد مجني كان حكم الحنانية اليانه
حكم الحنانية الاولى اي بعد الفداء لانه لما طهر عن الحنانية بالفداء صار ان كان لم يكن وهذا اسداء الحنانية
قوله فان جنى حناسة من قبل المولى اما المريد فعه الى الحناسة بنفسه على قدر ارس حنانيةها واما ان
نفذه ما رثها لان علق الحنانية الاولى بقبته لا يمنع علق الماشية كالدون الملاحقة الاولى لميل المولى
لا يمنع علق الحنانية الحق في الحنانية وهو ادي الى الرق لا يمنع وانما ينقسم بينهما على قدر ارس حنانيةها لان
المسحوق انما يسحقه عوضا عما فان عليه فلا بد من تقسيم على قدر المعوض **قوله** فان كانوا جماعة فمشتهم
العبد المدفوع بقدر حصصهم وان فداءه فدى جميع اروسهم لما لنا **قوله** ولو وصل انسانا ففدا عيني
اخر دفع العبد انا لان الاستحقاق بقدر ارس الجاني نصف ارس النفس وعلى هذا حكم السباع فذم الهم
ونقسم بينهم بقدر جبايتهم والمولى لرسدي حصصهم ويدفع الى حصصهم بمقدار ما يعاون به حقه من العبد
لان الحق لكل واحد مقدار حنانية ولا سعلق للمسحوق بخلاف العبد اذا اصل جلاولم ولما في فاحار المولى
الفداء من جديما والدفع الى اخر بقدر حقه حيث لم يكن له ذلك في الحق متجرا بما سببه وبلى الحنانية
المتحدة والحق على المقتول او الام للوارث بطريق الخلاف عنه فلا يملك الغير في الحنانية المتحدية من جديما
وهنا الحنانية مختلفة لاختلاف سببها **قوله** فان عتق المولى فهو لا يعلم بالحاجة ضمير الاقل فتمت
وجراشها لانه فور عليه الدفع فمتممة واما ضمير الاقل لان حقه في اقلها ولم يصح مجارا للفداء لان
الاحسار دون العلة لا يكون وان عتق بعد العلم بالحنانية وجب عليه الارش لانه فوت الدفع باعاقفه

فصار محاربا للفداء ضررون الا وادام عليه وعلى هذا السج والهمبة والتدبير والاستعداد لان ذلك يمنع
الدفع له والملك وكذا لو كانت الحنانية فمادون النفس فان كان يعلم بعد صارتا للارسل وكان
لا يعلم فعله الا قبل من الارسل من القيمة **قوله** بخلاف افراد اعلم ليعرف الى الجاني لو اقر بعد العلم بالحياة
ان الحد لمكان فهو اخسار للفداء وعند زور جهاد الله لان الحد كان ملكه في الظاهر وقد استحقه باقرار
فصار كالموابعه منه وعندنا لا يكون محاربا لانه لم يفت على صاحب الحق الدفع اليه لانه لم يقر به المقر في الملك
بطل اقراره وخبر من الدفع والفداء لبقائه على ملكه وان صدقه واخذ خبر المقر من الدفع والفداء لان
الحنانية من عنده والطلاق السج ينظم السج سطر الحمار للمسرى وهو اخسار لان حق الدفع يكون لزوال ملك
البائع وقد وجد بالاجماع وان اختلفوا في موت الملك للمسرى لو كان الحمار للبائع فمقتضى السج لم يكن
اخذار الا ان الدفع لم يفت ولو عرض على البائع او اجرة او رهنه لم يكن اخسارا لان الدفع ممكن اما في العرض
فظاهر وكذا في غيره فمقتضى الاجابة فكذلك الرهن وقال زور جهاد الله هو اخسار للفداء لان هذا الاسناد لالة
اخذار الامساك **قوله** ولو باعه سعافا سدا لم يصح اختياره تسليما لان زوال الملك متعلق به ولو كان
كناه فاسده فهو مختار بنفس الحد لان موصل الكناية الناسدة يفت بفصل العقد وكانت بطر السج الفاسد
بعد القبض **قوله** ولو باعه المولى لم يفت عليه فهو مختار بخلاف الوهب لان المجني عليه له اخذه بغير عرض
وهو مستحق للهبه فوقع موقع الدفع بخلاف السج **قوله** واعاق المجني عليه يعني لو امر المولى المجني عليه
ان يعق فاعقته صار المولى مختارا لكان عالما بالحنانية لان فعل المأمور مضاف الى الامر **قوله** ولو ضربه
مقبضه يعني ضربه ضرا الرقة ويقصه وهو تعلم بالحمار فهو مختار لانه حبس عنه جزاء من الحد فصار كالموابعه
الكل وهذا لان حق الحيابة يفت كل جزء منه وهو لا يفتل الحركي الدفع بالحنانية فامساعه في حرمانه
كالمساع في كماله لان دفع الكل مع حبس البعض لا يتصور فان كان لا يعلم فعله الا قبل فمقتضى **قوله**
ومن قال الحد مان فقلت بلانا او رسته او سحجة فانت حر ففعل من في كرشنا فهو مختار للفداء اي على المولى
دنه المسئل وقال زور جهاد الله لا يصح اختياره وعليه قيمة الجبد لانه لا جنابة وقت العلق وبعد الحنانية لم يجر
من المولى فحل بدل على اخسار فلا لزمه حكم الاخذار ولكنه انلف باله الحد بعد علق حق المجني عليه فله
القيمة ولنا ان المعلق بالشط كالمرسل عند وجود السبط وقد علق علقه بالحنانية فصار كالموابعه
بعد الحنانية ولهذا قال امراته في صحته ان مرضت فاسطالق بلسا فمضت فانت طلعت منه بلثا وصار فادكان
طلعتا لها بعد المرض وكذا لو قال لامراته ان حلت الدار فوالله لا اقبلك صار مولدا من وقت الدخول
بخلاف ما لو علق الطلاق والعاق بالشط ثم طلق او علق او علق وجب الشط فبطلت العتق الطلاق
فانه لا يفت في منته لان عرضه طلاق وعق يمكنه الامتناع منه او الامتناع او للمحال لا يمكنه
الامتناع عنه لا يدخل حننة ولانه متى علق عنه بالحنانية مع علمه بالحنانية لم يفت الجبد ويتسارع

الى غسل السبط لسبل محبوه ويحرم الدفع عند ذلك كون اخسار للفداء منه ضررون فان كانت حياة الجبد
مما يتعلق به القصاص بان قال زور جهاد الله بالسيف فانت حر فلا يصح على المولى لا القيمة والدنه لان الواجب
هو القصاص على الحد والحد لا يفتل بالرف والحرية فلم يصح المولى الحق فهو باحق في الحنانية فلهذا لا يلزمه
شيء **قوله** واذا قطع عند رجل جرحا فادفع الحد بفضا او بغير فضة فاعقته المدفوع اليه من مائ
من البدن فالحد صلح بالحنانية وان لم يعق رد الجبد على سيده وسال للاوليا اما ان يقتلوا واما ان يحفظوا
ووجهه انه اذا لم يعقته وسرى ظهر الصلح كان باطلا لان الصلح وقع على المال الذي عده البدن القصاص لا على
من الجرح والجبد في الطرف بالسراية ظهر اليه غير واجبة وان الواجب هو القود وكان الصلح باطلا لان الصلح
لا يدل من صلح عنه والمصالح عنه لما لم يوجد بطل الصلح والباطل لا يورث سبه كالموابعه المطلقة بلنا
في عدمها مع العلم بحرمته عليه فانه لا يصح سبه في ذر الخد فوجب القصاص اما اذا علقه بعد صدقه
الا عاق ضررون لان العاقل يقصد بصره بصحة فلا يصح له الا بالصلح عن الحنانية وما حذر منها
وكان مصالحة من الحنانية وما حدث منها ابتداء على الحد بمقتضى الاقدام على الاعاق المولى ايضا مصالحة
على الحد عرف ذلك لانه اذا كان مصالحة على الحد عن الحنانية فلا يكون مصالحة على الحد عن الحنانية وما حدث
منها او في بعد منه ما صلح عن الحنانية وما حدث منها ابتداء بمقتضى الاعاق اذا لم يعق لم يوجد الصلح
اسدا لانه لم يوجد دلالة والصلح الاول فح باطلا فردد الحد على المولى للاوليا والصلح العفو وذكر
في بعض نسخ الجامع الصغير جل قطع بدرجل هذا فصالح المقتطوع يد على عده ودفعه اليه فاعقته المقتطوع
دنه من مائ من ذلك فالحد صلح بالحنانية وان لم يعق رد على مولاه وصل للاوليا اما ان يقتلوا وان يحفظوا
فان علق الجواب واحلف السؤال فان قلت ليطل الدفع في الوضع الاول الصلح في الوضع الثاني بالسراية
فلم لا يورث المصون والظاهر سبه في ذر القود قلت الدفع ليس بصرف مبتداء بل هو تسليم للواحب
بطل الواجب بطل التسليم اصلا فلا سقي ما صلح سبه في القود واما مسئلة الصلح فمسئلة على قولين
فانه اذا عاقني عن الدم سرى الى النفس ما تفت لا يفت القصاص عنه وهذا قال عجب فقلت ما ذكره من جواب
الفتاس وما ذكر في مسئلة الحق جواب لا يستحسن فيكون الوضعان على الفتاس فيقتل لانه ما ذكره من جواب
ان الصلح عن الحنانية على مال يعرف الحنانية ولا يظلمها لان الصلح اسبغ الحنانية معني انه استغناء بدلها
واذا است الحنانية تنويع عليها العقوبة وموالات القصاص واما الحق فهو مستديم للحياة والعفو القطع
فان بطل السراية الى النفس لكن يستحب لوجود صورة العفو اذا الصورة تعذر على الحقيقة في ذر العفو
قوله واذا حني الجبد للمادون له جنابة الى ذاجني الحد للمادون المدون جنابة خطا فاعقته سده
ولم يعلم بالحنانية فعله فمما ان قيمة لرب الدين قيمة لولي الحنانية لانه ان دفع جرحا كل واحد منها مضمون بكل
القيمة على الافراد لان حق في الحنانية في فصل العدا بان يدفع الحد اليهم وحق من الدين تسعة بدنه فكلنا

عبد الإجماع ويمكن الجمع بين الحقتين باعتبار الرقبة الواحدة بأن تدفع إلى الخيانة ثم ساع للغير بما تضمنها
بالإطلاق لو فصل اجنبي هذا الجسد خطا لا يترجم الاقضية واجدة للمالك ثم يدفعها المولى إلى العزماة لأن ملكا للمولى
في ذنبه باق الدالة ايضا فضمن الاجنبي للمولى حكم المالك وقته فلا ينظر حق الرقيق بالسبب إلى ملك المالك
لأنه دون الملك فصار كان ليس فيه حق ثم العزم احق بملك نفسه من وإلى الخيانة / ان العزم ماله العبد والعزم
مقدم على الخيانة فلهذا لا الواجب لدفع الله ثم ساع له وكان متدما معني والعزم على المعنى فيسليم الله
وفي الفصل الاول التعارض بين الحقتين مستويان في نظرنا من صميمهما **قول** واذا استدان الأمة
أي ذنوبه مدونه ولدت سعت مع ولدها في لدرج خنائه ثم ولدت دفعت ولم تدفع ولدها والفرق
لن ولد من معلق برقبته لأن الدين عليها ووصف حكمي يسرى إلى الولد لأن الصفات السرية للناس بالامهات
يسرى إلى الاولاد كالمالك الرق فاما للدفع بالخيانة فواجب ذمه المولى في ذنبها وانما ماله بها المفعول
الحقيقي وهو الدفع فصل الدفع كانت ذنبها خالده غرض في الخيانة فلهذا لم يحجب القول بالسرية اذ السلام
في الاوصاف السرية دون الاوصاف الحقيقية **قول** واذا كان عبيد زعيم رجل مولاة اعقته ثم لم يهره العبد
فصل لنا لهذا الزاعم خطا فلا شيء لأنه متى زعم أن مولاة اعقته فصار ذنبه على عاقلة واما العبد والمولى
فكره ما اقربه ولم يصدق على العاقلة بالاحجية **قول** واذا اعتق العبد فقال لرجل صليت فأكال انا عبدا
وقال الاخر صليته وانت حر فالقول قول العبد بالإجماع لأنه انكر وجوب الضمان لما اسنده الى حاله معهوده
منافة للضمان وهذا لأن الوجوب جنائمه الجسد على المولى فصار قد أقر ولا تصور وجوب الضمان في فصل
الخطا على العبد في حاله رقبته **قول** ومن اعتق جارية او عبدا الى اخره اعلم من قال لعتيقا وحر لي اذرت
مالك او سطخت يدك وانت حرني او عديت قال المقر له كنت مسلما او معتقا حسنة فالقول للمقر ومضمرة
المقر عند لي حسنة ولي يوسف رضي الله عنها وقال محمد رحمه الله القول للمقر ولا يصح لإنشاء بحسنة فانه
يؤمر بمرده الى المقر وهذا لأنه منكر للضمان لا سنده الفعل الى حاله معهوده منافية للضمان فكان القول
كافي الوطى العلم ما قال المعتد وطسك واخذ منك كذا من الحلة فانت امي صالت لا لم تحلت ذلك بعد
العتق فان القول قول المولى ولا يصح كذا هذا علقا في الشيء العام في المقر لأنه متى اقر انه اذرت منه فتدافرت
سدهم ادعى المملك عليه وهو منكر فكان القول للمقر فلهذا امر بالرد ولها انه اقر بسبب الضمان وهو الاخذ
والقطع ولم يسند الى حاله بنا في الضمان لا حاله لأن قطع يد عبده نفسه او اخذ ماله سبب الضمان على المولى
في الحلة بان قطع يد عبده في حاله الرهن اخذ ماله حال كونه مدبونا وكذا انضم إلى الحر في اذا اخذ وهو مستأجر
بل صار مدعيا براه نفسه عن الضمان بعد اقراره بسبب فلا يصدق الاحجية كافي في هذا العزم كما في خبر
خلاف الوطى الحلة لأن ذلك لا يضمن في حاله الرق فحال المولى امي المدبونة او الموهوبة لا يوجب الحقة لأن
حق العزماة لم يعلق بمنافة بضعها لانهما ليست بمال وكذا اخذ من عليها وان كانت مدبونة لا يوجب الضمان

عليه فصل الاستناد الى حاله معهوده منافية للضمان فكان منكرا بالاسناد اليها كالمالك المعزول اذا قال بعه
فصل العزل سلمته وقال المولى لا بيل حنة وسلمته بعد العزل يكون القول للمولى كذا الوصي اذا قال بعد
بلوع الصبي بعقت علك من مالك بعقة المسيل قال الصبي ابل اسه ملكت مالى فالقول للوصي لما قلنا الى اخر
ما قاله المتن طاهر رجل امير صيا حرا استل جل فقتله فدينه على عاقلة الصبي بلسن من لو حرد بالماسنة
منه عهده وخطاهه سواء في تصور في عقله وقصد من عاقلة يرجعون على عاقلة الامر بما عقولوه لوجود التمسك
من الامر بوصف التعدي د لولا امره لما حاسر الصبي على القتل لصغر قلبه وكذا لو كان الامر عند المحجور
او صديا او مكاتبا وموصفا او كسيرا لا انه لا رجوع على الصبي الامر ايد القصور اهلته ويرجعون على
العبد الامر بعد عتقه بكما اهلته وعلى المكاتب قتل من قمته ومن الدية لان هذا حكم جنائمه المكاتب
كما لو كان الامور هناك عند المحجور **قول** وكذا نكر ليس امير عبدا معناه ليس يكون الامر عبدا او الامور عبدا محجورا
عليها حوط سد العائد بالدفع او القذاة فيخرج بعد العتق في الحال لان الامر قول قول المحجور غير معتبر فلا
يواخذ في الحال لكن يواخذ به بعد العتق لئلا زال المانع وهو حق المولى انما يرجع بعد العتق على قول القذاة
وقمه العبد لأنه مختار في دفع الزيادة لا مضطر وهذا اذا كان الامر كسيرا فان كان الامر صغيرا او اواخذ
العتق ايضا لان قول الصغير غير ملزم بحال هذا اذا كان الصلح خطا وكذا لو كان عبدا او العبد العائد
صغيرا لان عمره خطا فان كان كسيرا حجب القصاص لو كان الامر والامور وكما ساع الضمان على السائل ولا
يرجع على الامر **قول** واذا قتل العبد رجلين عدا وكل واحد منهما ولما في معنى احد ولي كل واحد منهما
قال المولى يدفع نصفه الى الاخرين او يدفعه عشرة آلاف حرهم لان الرقبة حكم القود صارت بينهم لكل واحد
ربعة فاذا عفا اسان بطل حقهما ومعنى حتى الاخرين في النصف فلهذا فصل له او دفع نصفه واما القذاة فقد
عسر في النفا عفا اسان بطل حقهما ومعنى حتى الاخرين في النصف فلهذا فصل له او دفع نصفه واما القذاة فقد
قول فان كان مسل احد ما عدا والاخر خطا فعني احد ولي العهد فان هذا المولى فذا الخمسة عشر الفاعتر
الاف لو في الخطا وخمسة الاف لا ولي العهد الذي لم يعف لان نصف الحق بطل بالعتق في النصف وصار
ملا فيكون خمسة الاف لم يطل شي من حق في الخطا وكان حقهما في كل الدية عشرة الاف فان دفعه دفع الله
الدا ما لم ياه لولي الخطا وملكه للذي لم يعف من في العهد عند لي حسنة رضي الله عنه بطريق العزل في خبر
بالكل وذا بالنصف لان حقه في النصف وحقهما في الكاف فصار كل نصف منهما فصار حق في الخطا في سهمين
وحق غير العاني في سهم قسمين منها ادا واما عند ما دفع ارباعا بطريق المنازعة لم ياه لولي الخطا وربعه
لاحد ولي العهد لان النصف سلم لولي الخطا بلا منازعة واسنوي منازعة المقر في النصف فلهذا انقسم
ارباعا **قول** واذا كان عبيد من رجلين فصل مولى لهما عدا فعني احد ما عدا بطل الدية كله عند لي حسنة رضي
وفا لا يدفع العاني نصف حصه الى الاخر او يدفعه ربع الدية وذكر في بعض النسخ قول محمد بن علي بن جعفر رضي

والاسهرانه مع لي يوسف ولو صل عبد مولا له اسان فجبنا احدهما بطل الودم كله عند الحبي
ومحمد رضي الله عنهما وقول لي يوسف هنا كقوله عنه لاني يوسف في المسئلة لان نصيب من لم يعرف
لما اسلبت ما لا يعرف صاحبه صار نصيبه في ملكه ونصيبه في ملك صاحبه فما اصاب ملك صاحبه لم يسقط
وهو الربح وما اصاب ملك نفسه سقط ولهما ان القصاص واجب لكل احد منهما في النصف من غير حرج
فاذا اسلبت ما لا احتمل الوجوب من كل وجه بان اعتبر سلبا نصيب صاحبه واحتمل السقوط من
كل وجه بان اعتبر سلبا نصيب نفسه واحتمل السقوط من حصر سلبا بها سابعها فلا يجب المال بالسك
والاحتمال والاصل في هذه المسئلة ان المولى لا يستوجب على عبده دينا والمال لا يجب بالسك **فصل قوله**
ومن صل عبد احظا فحله قيمته ولا نداد على عشرة الا الى قوله ولو عصب عبد قيمته عشرة في القافله
في يد حبيته قيمته بالخاء ما بلغت الاجماع لهما ان المبلغ ما لا يحصى من قيمته بالخاء ما بلغت كسائر الاموال
وكما في دليل القيمة وكالغصب وهذا لان الضمان يجب للمولى هو المملكه الامن حيث المالكه فالضمان
الواجب له يكون ضمان المال ضروري لان ضمان المال اصل وضمان النفس المال اختلاف الاصل وهما المكن
اذا بالضمان على موافقة القياس لا يصاد الى كانه خلاف القياس ولهذا اذا اسل المسح قبل القبض
سقى السح ساقا القيمة وانما سقى السح اذا فات المعقود عليه واحلف به فلا يلزم بكن الضمان بدل المالكه لما
في العقد عساره لان السح ينادى المالكه ولنا قوله تعالى من صل مونا خطا الا انه جعل الواجب بعمل
المومن دية وهذا مومن فيكون المال الواجب بعينه دية والدية بدل الادمي والادمي عشرة درهم
كدرم الحز وقول لرس محمد رضي الله عنه لا يسلخ بقمه العبد دية الحز وسبب منه عشرين دراهم وهذه
كالروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقادير لا تعرف بالقياس انما طريق معرفتها السماع من صاحب
الوجه ولا في معنى المالكه كما سنا ومعنى الادمي حتى كان مكلفا ومعنى المالكه سح لان قيام المالكه
بالنفسية ولهذا نزل مع قيام النفس لانها اسبق لان المالكه تعارض الرق بواسطة الاستيفاء
فكان عساره ما هو الاصل لا يجب الضمان بها بل لا بد اولى لهذا يجب القصاص العمد والقصاص لا يجب
ما لا مال والمكلف في حال الخطا ما هو المكلف في حال العمد فعلم انه مضمون بكونه ادما وضمان
الغصب معا لا المالكه لان الغصب ينادى على المالك بقاء العقد سح فاديه ولهذا بقي بعد صله
عبد ولم يكن القود بدل اغنى المالكه اجماعا فكذا امر الدية وفي دليل القيمة الواجب بمقابل الادمية
لا بمقابلة المالكه الا انه غير مقدور لان القياس يقتضي ان يكون الدية مقدرة على المكلف ما خلا
منافع المحال كالقيم وانما قدرناها في الاحرار بالنصوص الفصل الواحد في الاحرار لا يكون واردا في العبد
لنقصان حاله من الاحرار فقد رايتمته رايها خلاف كبر القيمة لان قيمة الحرة مقدرة بحسب الاف
ولا يجزى عنها الا في الاحرار من هو افضل منه فوجب الخطا عن دية لسيطر ربه عن الاحرار وقد رد ذلك

نفسه وراهم لما و سنا من ابراهيم مع محمد رضي الله عنه ولانه ادنى مال له خطر في المشرق ولهذا
تستحق به الطرف في المضح وكل ما يدر من دية الحز فهو مقدور من قيمة العبد لان قيمة
العبد كالدية في الحز لانها بدل الدم **قوله** في يد العبد نصف قيمته بالخاء ما بلغت كسائر الاموال
من الجواب لا في رواية عن محمد بن ابي حنيفة في يد العبد نصف قيمته بالخاء ما بلغت كسائر الاموال
لمحمد بن ابي حنيفة في يد العبد نصف قيمته بالخاء ما بلغت كسائر الاموال وجه الظاهر
ان المحصر في المالكه فقط ولهذا لا يضم بالقصاص الكفار **قوله** ومن قطع يد عبده فاعقبه
المولى بمات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه والا اقتصر منه وهذا عند الحبي
ولي يوسف رضي الله عنهما وقال محمد بن ابي حنيفة في يد العبد نصف قيمته بالخاء ما بلغت كسائر الاموال
الى لرا عسقه وسقط الفصل حتى لو كانت قيمته مائة دينار وقت القطع وعادت الى خمسة دنانير
فقطعت بم صادرة قيمته بغير سبب خضاه الصنف والا لم فحادث قيمته وقت الاعتاق
الى بلدي دينار افعلى الباطح سبعون دينارا وادس المديحسون دينار وضمان ما يقص عشرون دينار
وما بيع حريمته وهو يملكون سقط بالاعتاق وهذا الاختلاف بطرا لا خلافا فيما اذا اصل المكاتب
عبد اغنى فاء واديه مولا حث لا يجب القصاص عند محمد للتردد في المسوق في وجوه الحق المنين
غايه التحقيق **قوله** ومن قال لعبد له احدكم حريم سحا فوقع الحق على احدهما فادسها للمولى
لان العتق اضيف الى احدهما فلم يكن باذلا في المعنى السح صادرة المعنى بحت رسل الحدس وجب
ادسها للمولى لو صلها رجل احده حريمه قيمته عدد والفرق للسان اسما من وجه اطهار من وجه
م احلف المساح حريمه لرا الاجاب لمبهم في الطلاق الحقائق هل نزل في الحل ام لا واللسان فيها محار
غير نازل في الحل على روايه الاصل في ذلك المنكر في الاول قول الحبي رضي الله عنه والعا في قولها
وعا مبهم على الراجح لمبهم مازل من وجه دون وجه م احلفوا فقال احضهم هو اساني في محل
الهممة واظهار في غير محل التهمة لان قول احدهما مبهم لكنه معتمدين من وجه لانه فيها لا يجردها
فم حيث انه مبهم كاللسان اسنا ومن حيث انه لا بعد واما كان اطهارا فامرها بجهد النساء في موضع
الهممة وجه اطهار عند عدمها فاحفظه بم بعد السج في محل اللسان فاعبر انشاء في حقها وبعد
الموت لم يسق محل اللسان فاعبر اطهارا واحدهما حريمه فصار فاعلمها فاعلمها فاعلمها فاعلمها فاعلمها
دية خروجه عيه وحقيقة لرا القتل بل في محل الحق فاما الطرف فليس محل الحق فاما المست فيه
حكمه سحا فلا نسب قبل موته في العن من كل وجه فصار مشجوجا على حكم الرق وهذا اختلاف اذا
صل كل واحد منهما رجل فانه يجب قيمة الحدس لان كل واحد منهما سكر صل الحز **قوله** ومن فاعين
عبدان شال للمولى احد من العاق في قيمة العبد واعطاء العبد وان شأه امسكه ولا شيء له من انتصر

عند لي حنفه رضي الله عنه وقال ان شاء اخذ قيمته واعطاه وقبه وان شاء امسكه وضمنه
ما نقصه وقال السافح في حقه الله امسكه وبأخذ الفضة لان الواجب من الحسن العاسي وقد
قد رخصنا بها لكل القممة وفي الماي على ملكه كالوفاء عيني حرقانه ما خذ كل القممة وحسنه له
وكما لو قطع احدى يديه او فقا احدى عصبه فانه يضم نصف القممة وسمى الماي على ملكه ولنا
لنا الواجب في كل النفس لان فقا الحسن الماي لنفسه حتى يهوت حسن المسفحة ولهذا بعدد المالة
الحد فوجب له من كل ملكه كحقا للمعاد له اذ هو فاقا للسل كالا حتم البديك المبدل
في ملكه رجل واحد بخلاف الوفاق عيني حرقانه لانه لا ماله فيه وهذا الماله قاعه في الذات الاطراف
لان اعسار الماله في حق الذات قصر عليه ساقط وبخلاف عيني المدير لانه لا يصل العقل من ملك الى ملك
وفي قطع احدى اليدين فقا احدى الحسن لم يوجد يهوت حسن المسفحة ولها ان الجبد في حكم الحنانية
على اطرافه بمنزلة المال حتى لا يعلو القود بالحنانية على اطرافه حال ولا يعلو العاقلة وبخلافه ما بلغت
وفي الحنانية على المال للمالك خاد كما لو حرق يوب حرقا فاحشا او قطع بعض فوايم ذاب عنه فان المالك المختار
المختار من ليرضمنه كل القممة وسلم الحين الله وبني له مسكه وضمنه النقصان له ان الحد مال من وجه
واذ من وجه لما مال الحنانية على طرفه من وجه بمنزلة الحنانية على المال من وجه بمنزلة الحنانية على الادنى
ولهذا يحسب بدل النفس لو قطع يد عنده غيره بومر المولى بالدفع او الفداء وهذا من احكام الادمة اذ
هو موجب الحنانية على المال لرباع رصه فيه من احكام الادمة لرباع رصه فيه من احكام الادمة على النفس الطرف
والفانت ولا يملك حبه بل يكون ما زاء الفانت فقط كما في فقا عني الحرق من احكام الماله لرباع الحنانية وسوى
فوق على السهمين حظه من الحكم فعلمنا حكمه انه وجب حنانه على الادنى لا يجب مورعا وحكمه انه بدل مال لم يكن له
ان ياخذ كل بدل العني مع امسكه العني بل قبل من شرط استيفاء ذلك هذا الضمان لرباع الحنانية ملكه يكون بولا
السهمين **فصل في حنانية المدير وام الولد قول** واذا جنى المدير وام الولد حنانية ضمن
السيدي الاقل من قيمته ومن ارش الحنانية للمادوي لرباع عصبه رضي الله عنه وصح حنانية المدير على مولاه وكان اميرا
الشام وكان القضاء يحضر من الصحابة رضي الله عنهم فصار اجماعا ولا نه بالدين او الاستيلاء اذ صار ما نفاذ في
الرقبة عند الحنانية ولم يصح ما ادركه لانه عند التدبير والاستيلاء ما كان يعلم انه جنى فصار كما لو فعل
ذلك بعد الحنانية وبولا يعلم انه جنى انما جنى الاقل من قيمته وحرق الارش لان اصل جوار الدفع بالحنانية وقد
تعد بالدفع بسبب من المولى فيجوز القممة عليه منعه منه ولا يمنع من المولى في الكرم من القممة واخفى لولي الجناية
في الكرم الا وسف لا يسلم الحنانية من الاقل الاكبر لان الحنانية في الحسن المتحد لانه حنانية الاقل لا حنانية بخلاف
الفن حنانية من الدفع والفداء لان الحنانية في الحسن المتحد لانه حنانية الاقل لا حنانية بخلاف
من المدير لانه ما منع الاربعه واحدة ولا في قيمة المدير بدل منزله عن الحد من الحد اذا جنى حنانات

لا يجد دفعه الا انه كذا انها ولكن القممة مشتركة بين اولياء الحنانية مقدرا الحصص ويحصر فيها المدير لكل واحد
منهم في حال الحنانية عليه والاعتراف يوم التدبير لان موجب الحنانية لا يستحق الجناية حتى لا يخل انسا ما خفا وقيمة الف
هم صارت مهمته الناف وخسما به هم قبل اخذ خطا فلاحق لولي الحنانية الاولى في هذه الرابضة وهي للماني لما سافان
دفع المولى القممة الى ولي الحنانية بفضاء فحنه اخرى سار كل الساف الاول وان كان بغير فضاء قال الماني الحنانية لرباع
اسحق المولى لرباع اسحق ولي الحنانية عند لي حنفه رضي الله عنه وقال لا سبي على المولى مسحق الاول سوا كان
بفضاء او بغير فضاء لانه جنى دفع الى الاول لم يكن الحنانية النافه موجوده وكان الدفع اليه صحيحا وهو
الحنانية لم يوجد فقا بضمير لرباع ولم لرباعه انما يجب على المولى باعسار منبر الرقبة وانما ضمنها بالدين السابق
وذلك حق اولياء الحنانية من سواء فيجعل حق ولياء الحنانية كل دفع القممة من المولى كان بغير وجود الحنانية
وهناك رد دفع الى احد ما كل القممة بفضاء لم يضم للماني شيئا وان دفع بغير فضاء كان للماني الحنانية فهدا مسله
ولهذا كان للماني حق المساركة مع الاول ملك القممة ولا يكون ذلك الا ان يحل حانه حنانية في حاله واحدة
قول واذا اعنى المولى المدير ووجدى حنانات لم يلزمه الا قمة واحدة لان الضمان وجب على المولى بالمسح
فصار وجود الاعناق غدا من حده سواء وام الولد بمنزلة المدير في جميع ما ذكرنا لان الاستيلاء لا يمنع الدفع
كالمدبر **قول** واذا اقر المدير بحنانية لم يجز اقراره ولم يلزمه شيء عني ام لان موجب حنانية الخطا من على
السيدي واقراره لا يستدعي السيدي فان ما زعمنا في مهمته يوم جنى فالقول للسيدي مع ميمته لانه نكر الزيادة فان جنى
اخرى فالقممة ابدان فان جنى اخرى فارباع **باب غصب العبد والمملوك**
والحنانية في ذلك قول ومن قطع يد عنده ثم غصبه رجل مائ الحنانية من المقتطع ضمير مهمته اقطع وان
غصبه رجل هو الصحيح ثم قطع المولى يد عبد الغاصب ثم مات من ذك عبد الغاصب فلا شئ على الغاصب
اما المسلم الاولى فلان الغصب من سائر الضمان والمملوك في المضمون مقطوع السراية كالسحر فصار كما هو
بافيهما وانه لا يقطع حنانية اقطع ولم يوجد العاطف في السراية لانه فاصعت السراية الى السراية
فصار المولى مملوكا وصار له مسرودا للجد لان ما يصدره المشرى فاضا للسحر يصدره المغمضون منه
مسرودا للغصب فصار الغاصب عر الضمان **قول** واذا غصب العبد المحرر عليه عتق المحرر فاقرب
فهو ضامن في الحال لان المحرر عليه مواجدا فخاله فان لم يكن مواجدا فاقربان لما مر في المحرر **قول** ومن غصب
مدبر الجاني عنده حنانية ثم رده على المولى جنى عنده حنانية اخرى فعلى المولى قيمته من ولي الحنانية من يضمن
لانه بالدين السابق لم يمنع الارقة واحدة لم يجب عليه الا قمة واحدة ويكون منها نصفين لاستواءهما ووج
المولى بعد ما ادعى قيمة العبد لهما نصف قيمته على الغاصب لان نصف القممة استحق عليه بسبب كان عند
الغاصب فوجب على الغاصب باله ويدفعه الى ولي الحنانية الاولى ثم يرجع يدك على الغاصب مرة اخرى وهذا
عند لي حنفه ولي يوسف رحمه الله وقال محمد يرجع نصف قيمته فمسلم له لان المولى يرجع على الغاصب

بالصف الذي حذو والى الحانة الاولى بمصر هذا الذي جبر به عوضا سلم لولى الحانة الاولى
فاداسلم لم اصله لم يسحق عوضه لناسكر الاستحقاق شيء واحد وكذا يجتمع المدل المبذل
في ملك واحد ولها ان حوى الى الحانة الاولى في كل القمة حنجنه في حقه لا تراجمه احد فاحدث الحانة
موجبه استحقاق الكل انما النقصان بخارص من اجمعه الثاني فواجدها من القمة فادغا في يد المولى
احده حتى سكام حقه لانه مقدم على المولى اذا احده منه رجع المولى بما احده على الخاص في قولهم لانه
انما استحق عليه سبب كان عنده ولا يرجع به على غيره **قوله** ومن غصب عبد الخ عنده ثم رده على
المولى فحن حنانه اخرى فالى المولى يدفعه الى الحانة ثم يرجع على الخاص بصف القمة فندفعه الى
الاولى ويرجع به على الخاص بهذا عند لي حنف ولي يوسف رضى الله عنها وقال محمد رحمه الله يرجع
بصف القمة فسلم له ولرحى عبد المولى فخصه رجل فحن عنده فالى المولى يدفعه بصفه ويرجع قيمته
فندفعه الى الحانة الاولى ولا يرجع به فالحجاب الفز كالجواب المدبر الا ان المولى يدفعه العبد هنا وعده دفع
القمة **قوله** ورجع بصفه مدبر احن عنده حنانه ثم رده على المولى ثم غصبه ثم حن عنده حنانه فعمل
مولى المدبر فحنه منى الى الحانة من بصفه ثم يرجع بصفه على الخاص فندفع بصفه الى الحانة
الاولى ثم يرجع بصف القمة على الخاص يدفعه الى الحانة الاولى ولا الى الحانة الثانية
وهذا لان حنانه المدبر على مولاه فخرم المولى قيمته ويرجع بالقمة كلها على الخاص لان كل ما يحب
سبب ضمانه فاذا رجع به فندفع بصفه الى الحانة الاولى لان حقه في كل القمة لولا تراجمه الثاني
وقد قدر على يد لى احده والى الحانة الثانية فارجع به فحنه ثم يرجع المولى بذلك بصفه على الخاص
لان له اسحق عليه سبب ضمانه فاذا رجع سلم له ولم يسلمه الى الحانة الثانية لان حقه لم يحجب الا تراجمه
قاعه فلم يحجب الا الى بصفه وقد سلم له ثم صل هذه المسئلة على الاختلاف كالأولى صل على الاتفاق الفرق
لمحمد رضى الله عنه في الاولى ما يرجع به عوضا سلم لولى الحانة الاولى والثانية وحدث بدل المالك
فلو دفع اليه ما ساكر الاستحقاق يمكن هذا ان يجعل عوضا عن الحانة الثانية لخصولها في يد الخاص
فلا ساكر الاستحقاق **قوله** ومن غصب حنالا بغير عن نفسه فارت بده فجاءه او عي فراضا من عليه وان
اصابه صاعقه او به شيه حبه فعلى عاقله الخاص بالدم استحقاها والعاسر لا يضمن في الوجهين وهو
قول فر والسافعي رضى الله عنها لان غصب الحر لا يحق لهذا لو كان مكاتا صغيرا لا يضمن مع انه حر
فاولى لا يضمن اذ كان حرا وبنه ويدا ولنا انه يضمن باللاف لا بالغصب لان نقله الى رضى سعة او الى
مكان الصواعق سبب لللف لانها لا تكون في كل مكان ولو اقبله الى ذلك المكان لما اصابه صاعقة
او به شيه حبه وهو فنه منعد فضمن باللف به كما لو حفرها في الطريق بخلاف الموت فجاءه او بالحي لان يكون
في كل الاماكن حتى لو نقله الى موضع بخلت فيه الحي والارض بضم وجب الدية على العاقله لما مر خلاف المكاتب

الصغير لانه في بد نفسه صغيرا كان او كبرا بخلاف الحان الصغير لا يرى لى المكاتب الصغير البروجه احد والى
الصغير بوجه ولله خلاف اذا كان بغير عن نفسه لانه معارضه بلسانه فلا يثبت به حقا صاقد صار
في بده فلا معارضه بده ولسانه كذا في الاستسار **قوله** واذا اودع صبي عبدا فغلبه فعمل عاقله
الدية تحتل لانه اراد به القمة وانما ارفط الدية لانها ما زاء الا دية والقمة ما زاء المالمه والواجب
في الحسد ما زاء الدية عند لي حنف ومحمد رضى الله عنها وقال ابو يوسف السافعي رحمه الله يضمن
في الوجهين وعلى هذا اذا اودع العبد المحجور ما لا فاسه ملكه لا يواخذ بالضمان الى عند لي حنف ومحمد رضى
ويواخذ به بعد العتق وعند لي يوسف والسافعي رضى الله عنها بوجه الحال على هذا الخلاف الا فر
والاعان والسع والتسلم والعبد والصبي العاقل الصبي حتى يضمن غير العاقل لا جاز لان سلبه
هدر وعلى معصيتها انه الف مال الخبر بغير ادنه فضمنه لان المحجور يواخذ بضمان الفعل كما لو وجد
صل الفعل هذا لان الايقاع امر بالحفظ والامر بالحفظ ضد الامر بالنقض فان لم يترك عليه حرمته لانه لا
فلا يرضها الا يرى لى الودعه لو كانت عبدا او امه يكون مضمونا وكذا الوالدة غير الصبي في يد الصبي
ولا لي حنف ومحمد رضى الله عنها انه استهدا كحصوله بسلطه صحيح وسرط باطل فلا يضمن كل لو نض عليه
وهذا لان التسليم الله وابان بده عليه بسلطه عرفا او عاده الصبيان اطلاق المال الحلم بدهم في العواقب
فهو لما ملكه في ترك مع علمه بحاله صار كالادنه في الاتفاق قوله احفظ بسلطه باطل لانه طالع به
من لا يحفظ ولا تقدر عليه ولا للصبي على نفسه فهو كرقم السحر بى يدى الحر وقال اخفطه
خلاف العبد والامه لان اسات الدى عليه في حوته باطل لانه في حق الدم مع على اصل الحره وخلاف
ما اذا ادم غير الصبي بده لانه لا يسلط في حقه وان استهدك ما لا من غير ادنه فضمن لانه يواخذ
ما فعاله لما مر في المحجور **باب القسامة**
اعلم لى القسامة هي الايمان بيمين على اهل المجلة التي وجد القتل فبهم **قوله** فان خلفوا قضى على اهل
المجلة بالدية ولا يخلف الولى وقال السافعي رضى الله عنه اذا كان هناك لور استخلف الاوليا الخمسين عينا
فان خلفوا قضى الدية على المدعى عليه عدا كان الدعوى او خطا في قول في قول بصفه بالقود اذا كانت
الدعوى العمد وهو قول مالك رضى الله عنه ولكل المدعى عن المدعى حلف المدعى عليهم فان خلفوا برؤا ولا
شيء عليهم ولكلوا فخلهم القصاص في قول الدية في قول اللور عندهما فترسه حال بوضع في العلي بصفه
المدعى بان يكون هناك علامة القتل على واحد يحسد كالدن او طاهر يسهد للمدعى من عداوه طاهره او سدا
عدلا وجماعه غير عدول لان اهل المجلة صلوه وان يكن الظاهر ساهدا له خلف اهل المجلة على ما قلنا
فالخلاف موضعين في خلف المدعى او لاد في برائة اهل المجلة باليمين للسافعي رضى الله عنه في الدية
بمعنى الولى قوله صلى الله عليه وسلم للاولياء فقسيم منكم فمسونانهم صلوه ولا ان المعنى حجه لمن يسهد له

الظاهر في سائر الدعوى والظاهر بسبب المدعى عليه لان الاصل في الدم البراء والظاهر بشهد المدعى
عند تمام اللوث وصرت العدة فيكون الممنوع له ولكن في هذه الحجة ضربت به والقصاص عموما
سقط بالنسبة لان خلاف المال فلهذا وحسب الدية في الحد ولنا قوله صلى الله عليه وسلم المنة على المدعى
والممنوع على المدعى عليه وروى بن المسيب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا باليهود بالقصاص
وجعل الدية عليهم لوجود القتل بيني اظهرهم وان الممنوع لم يستحجج صاحبه لا سحفاً وليس كيف يصلح
حجة لا سحفاً بنفس خصوصاً في موضع يستحق ان الخالف على ما لم يحاسبه من حمل اللوث وانما سرعت
الممنوع لاعتاده ما كان عليه ما كان فلا يستحق بها ما لم يكن مستحقاً وقوله يكرههم الولي سائر الاخبار حتى
الخمس الى الولي لان الممنوع حقه والله تعالى حرمه في حقه وله اربعة اقسام والفسقة لان ما لم يعدل
عليهم اظهر ولم ان يحارب المشايخ والصالحين منهم لا يكرههم من غير ان من الممنوع الكاذب الكرماء والفسقة
فاذا علموا العاتل فيهم اظهره ولم يحلفوا ولو اخاروا في القسامة اعني ومحدودا في دفع جاز لان هذه
سهادة صحابها عليه الممنوع بخلاف اللعان لانه شهادة وما للسما اهل الشهادة **قوله** فاذا حلفوا
فرضي على اهل المحلة بالدية وقال السافعي يرفع عن الدية لما روى سهل بن ابي حمزة عن عبد الله بن سهل
وعبد الرحمن بن سهل وروى جوصه ومحمصة حروا في الحان الى حرمه وروى نحو اخرهم فوجدوا عند الله سهل قلا
في قلمه حرمه ختمه في دمه فهاذا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم المحرمه فاذا راد عند الرجم وهو اخ
القتل لرسولهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغيركم منكم احد غيبة جوصه او محمصة واخبره
بذلك قال من قبله قالوا ومن قبله سوى اليهود قال يكرهكم اليهود ما بها ولا ان الحلف مبرك في سائر الدعوى
فلذا هذا لكون موافقا للاصول ولنا ما روى عن عثمان رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى
اهل خيبر ليرسلوا قسلا من اهلهم فمالدي حرمه عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني
اسرائيل فانزل الله تعالى على موسى عليه السلام ان كنت نبياً فاسال الله مسل ذلك كسالمهم ان الله تبارك
اراني ليراجعهم منكم خمسة رجل فحلفوا بالله ما فعلناه ولا علمنا له قالوا لم نر منكم لدية قالوا لقد
قضيت فمنا التاموسل الى الوحي روى خفيف ضم الحان عن زاذن بن ابي مريم انه جاء رجل الى النبي صلى الله
فقال اني وجدت اخي قسلا في بني فلان فقال اخبر من سؤخهم خمسة رجل فحلفوا بالله ما فعلناه ولا علمنا
قالوا فقال الرجل ليس من اخي لاهذا قال نعم وما به من الابد روى سهل واحد من اعداء راجب
فكان الى اعداء اقرى بعضي عليهم عمر رضي الله عنه القسامة والدية فقال ادعي ابي المو من راج
انما تدفع امرنا ولا اموالنا تدفع عن ايماننا فقال انما حقيم دماؤكم بايمانكم وانما اغرمكم الدية لوجود
القتل بيني اظهركم وقوله يكرهكم اليهود محمول على البراء عن القصاص الجسدي كذا الممنوع عموما وجعل
الممنوع وما سرعت القسامة لحد الدية اذا انكروا لم يثبت لظاهر العاتل سعادتهم عن الممنوع الكاذبة

المملكة بقدر ما بالقتل فاذا حلفوا برؤا عن القصاص بم الدية عليهم صيانة لدم المقتول عن الهدر ولا انهم
لما قصروا في صيانة المحلة صاروا كالسعد في القتل فانه لو لم يقصرهم لما وقع هذا الامر والتسبب
موجب للدية وذكر في المسبوط وفي ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم
وما وقع في كذا النسخ فاذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية فيحمل لكون المارة على عاقله اهل
المحلة **قوله** وروى بنهم الممنوع حتى حلف لان الممنوع القسامة حتى يقصود لتعظيم امر الدم
ومن لزمه حق مقصود لا يحرم السان في ابقائه بحسب اذا امسح منه يستوفي في كل مكان لللعان لا يرى
انه محرم منه ومن الدية وهذا خلاف السكول في المال لان الممنوع يدرك عن اصل حقه ولهذا سقط بدل
المدعى وهذا لا يسقط بدل الدية وهذا اذا ادعى الولي القتل على كل اهل المحلة او ادعى على البعض
لا باعتبارهم والدعوى الحد وفي الخط لا يمتد لغيره من الباقي ما لو ادعى على البعض باعتبارهم فلو
وليه عدا او خطا كما في المتن **قوله** وان لم يكمل اهل المحلة كدرت ايمان عليهم حتى يكمل خمس عنان
روى ليراجعوا الى عمر رضي الله عنه من اذعه كانوا تسعة واربعين رجلا فحلفهم اخار منهم واحدا
فكره عليه الممنوع مسله عن شرح والتجدي رضي الله عنها ولا نعدا الممنوع القسامة منصوص عليه
ولا يجوز الاحلال للحد والمنصوص عليه وان كان الحد كاملا فاداد الولي ليركز على عدد هم لم يكن له
لانه انما صار الى التكرار لضرورة الاكمال ولا ضرورة هنا **قوله** والقسامة على صبي لا يحنون وامرأة
وعبد لانهم اساءوا بقوم المصرونهم والممنوع على اهل البصر **قوله** وان وجوبت الدية فلا قسامة
ولا دية لان القتل من ذهب حوته بسبب مساسه في هاد والقسامة سرعت في المقتول وهو
انما يابن الميت حقا به لا يفرغ الا اربعة فهو ميت فلا حاجة بنا الى صيانة دمه عن الهدر ومن به
ان هو مقتول وساحاجة الى صيانة دمه عن الهدر وذا بان يكون به حرا حاد او ارضى وحق كذا
اذا خرج الدم من غير اذنه لان الدم لا يخرج منها عادة الا يخرج في الباطن بخلاف ما اذا خرج من
افه او فمه او دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه الحار في عادة بخبر فحل احد ويدري في الشهد **قوله**
واذا وجد بدن القتل او اكبر من نصف البدن او نصف البدن ومعه الراس في محله فحل اهلها القسامة
والدية لان هذا قتل وجد محلة فلا كرم حكم الكل **قوله** وان وجد نصفه مسعوا بال طول او وجد
اقل من النصف ومعه الراس او وجد راسه او راسه فلا شيء عليهم فيه لان الموجود ليس بقتل
اذا اقل للكل لان هذا يودي الى تكرار القسامة والدية في قتل احدا بالموافق لوجوب النصف
في هذه المحلة القسامة والدية على اهلها لم يجد راس ليرجع اذا وجد بالنصف الا في محلة اخرى
القسامة والدية على اهلها وتكرار القسامة والدية في قتل احد غير مشروع والاصل في الوجود الاول
وان كان حال لو وجد الباقي يحرم في القسامة والدية لا يحرم في حال لو وجد الباقي لا يحرم فيه

القسمه والدريه وح والمعنى ما بيننا وصلوق الخزان مبنية على هذا الاصل لا ينال اسكرا ايضا **قوله**
واذا وجد القسطنطين على ابيه سوف يجرى او يهودها او ان وجد منهم جنين وسقط الى اخره ظاهر **قوله**
واذا وجد القسطنطين على ابيه سوف يجرى او يهودها او ان وجد منهم جنين وسقط الى اخره ظاهر **قوله**
فصار كما لو كان في داره وان اجتمعوا فعملهم لان النسل في اديهم فصار كما لو وجد اديهم **قوله** وان مرت
دايه من قريش على ما قبل فعمل اقره بها القسامه والدية لان قسلا او جدين قريش على عبد النبي صلعم
فامر لم يسمع منها فوجد الى حد القريش او يرضع عليهم بالقسمه والدية وقد روي عن عمر رضي الله عنه
سله وصل هذا المحمول على ما اذا كان تحت سلع اهلها الصوت ما اذا كان تحت سلعهم المصون فلا يسمع
لانه اذا كان تحت سلع المصون لم يسمع الصوت فممكنهم المصون وقد قصر او اذا كان في موضع لا يسمعون
صوته لا يلزمه بصرته فلا ينسبون الى القصر فلا يجعلون حيا لم يسمع قد روي **قوله** واذا وجد القسطنطين دار
انسان فالقسامه عليه لان المديون في حفظ المالك الحاصل له المالك الدية على عاقلة لان بصره وتوابعه
بهم **قوله** ولا يدخل السكان في القسامه مع الملاك اعلم ان القسامه والدية على اهل الخطه دون السكان
والمسرى في هذا فصول اربعة انه لا يدخل السكان مع الملاك في القسامه عند لي حنف ومحمد رضي الله عنهما
وقال ابو يوسف اهل الخطه والمشارين السكان سواء في القسامه والدية لانه صلعم في القسامه
والدية على اهل خسر وقد كانوا ساكنين في دارهم وجوبها عليهم لانهم لم يخطوا او لوجود القسطنطين
والكل في ذلك سواء ولهما ان التدبير في حفظ المحلة الى الملاك وان السكان يسفلون في كل وقت
من محلة الى محلة دون الملاك ولان ما يكون من الختم والسنحة يخص الملاك فكذلك ما يكون من الخرم واهل
خبر كانوا ملاكا وابنا على اهل الخطه دون المسرى قال ابو يوسف الكل شركون لان ما يجب
بالمالك لا يحلف بخلاف اسباب الملك كالتسعة ولها ان صاحب الخطه هو المختص بدير المحلة والمحلة
بمسبب له دون المسرى في الاضرار المسرى التدبير والقيام بحفظ المحلة وكان هو المختص بالقسمه
والدية دون المسرى وصل انما احاط ابو حنيفة رضي الله عنه بهذا بناء على ما ساهد من عادة اهل الكوفة
في زمانه ان اصحاب الخطه في كل محلة يقومون بتدبير المحلة ويساركون مسرى في ذلك **قوله** وان بقي واحد
من الخطه لان المسرى من اساءه اصحاب الخطه في شيء من الاصل يكون الحكم له دون المسرى وبالله انه اذا لم يبق
واحد من اهل الخطه بان اغواكلهم فهو على المسرى لان زالح مسرى عندهما او نزاحهم عنده فاسطقت او طقت
لهم **قوله** واذا وجد قسطنطين دارا انسان فالقسامه على رب الدار وقومه ويدخل العاقلة في القسامه ان كانوا
حضورا وان كانوا غيبا فالقسامه على رب الدار ان ربا الدار خص بها من غيره فلا يساركونه غيره في القسامه كاهل
المحلة لا يساركونهم عواقلهم فيها ولها ان الحضور لزمهم بصره الموضع كاللزم رب الدار ويساركونه في القسامه
قوله وان وجد قسطنطين دارا مسرى كصنفها الرجل وعسرها الرجل لا خيرا في الحلف على وسر الرجل لان الحكم فيها

الى لانه الحفظ وعند القصر فيه سنت احكام الفصل بدلالة الملك ولانه الحفظ ماله لهم سواء والدلالة
واحدة لا يحلف ابرها سفاوت الملك كان على عدد الروس كالتسعة **قوله** ومن اسرى دارا
فلم يصفها حتى وجدها فصل وتسعى السرى خمار فالدية على عاقلة البائع وان كان في السج خمار
فهو على عاقلة دي اليد وهذا عند لي حنف رضي الله عنه وقال ان لم يكن في السرى خمار الدية على عالم
السرى لكان في الدية على عاقلة الدي بصر الدار اليه لهما ان الحفظ في السرى ملك للملك الرقاب
فكون المالك هو المصير مقرر وقايل لا يدرى او الملك للسرى قبل السج الباعث وفي الدي
الخمار بصر دار الملك كما في صدقة الفطر وله الحفظ انما يكون لا يدرى لانه بعدد على الحفظ بالدلالة الملك
ولا يدرى الملك بلان فالحاصل انه اعتبر المديون لرب الدار والاصووف على قرار الملك والمديون كلف
لوجوب الدية على العامة حتى لو كان في يده دار فوجد فيها فصل لم يحمله العاقلة حتى يسجد السجود
اهل الدي ليدفع اذا انكسرت العاقلة لرب الدار وقالوا في دية في يده وهذا لما عرف لرب الدار حجه
للدفع لا للاستحقاق وقد احتجوا الى الاستحقاق هنا فوجب بانه بالدينه كطلب تسعة بالجوارح ارسعت
فانكر المسترى لرب الدار لحي في يد التسعة ملكا فانه لا يستحق التسعة بدينه عليه حتى تقم الدينه على
الملك ولا يلزم لرب الدار حنف رضي الله عنه بصر الدي في استحقاق الدية كما ذكرنا انما لا يدرى المديون
الدينه ولم يست هنا المديون الا بالدينه **قوله** وان وجد فصل في سفينة فالقسامه على من فيها من الركاب
والملاحين والديين عليهم وعلى هذا اللفظ سئل رابها حنف في حجب على الارباب الذين فيها وعلى السكان كذا
على حنفها المديون غير المالك سواء وكذا المحلة وهذا على مذهب لي يوسف رحمه الله ظاهر لانه يحال
السكان والملاك في القسطنطين الموجود في المحلة سواء فكذلك في النسل الموجود في السفينة واما عند لي حنف
السكان لا يساركون الملاك لان التدبير في المحلة الى الملاك دون السكان وفي السفينة الطاهر انهم في تدبيرها
سواء اذا حرمهم امر وهذا لان السفينة تنقل فكون المعترف في الدينه وان المديون فيها مراكب كالديانة فكان لرب
المعترف في القسطنطين الموجود على الدية هو الدينه وان المديون فكذلك في النسل الموجود في السفينة وهم في الدينه
سواء بخلاف المحلة او الدار لا ينال استقلال **قوله** ولو وجد في المسجد الجامع او السارح فلا قسمه في الدية
عانت المال لان المقصود بالقسمه في هذه القتل والاصحاق العامة وكذا الحضور للعامة ومال
مت المال بعد ذلك **قوله** ولو وجد سوق الى اخره ظاهر **قوله** ولو وجد في السج الدية على سائر
عند لي حنف ومحمد رضي الله عنهما وعند لي يوسف رضي الله عنه الدية والقسمه على اهل السج لانهم
سكان وهم الذين يقومون بتدبير ذلك الموضع ما داموا فيه فالظاهر ان السج حصل منهم ولها ان
اهل السج يقومون في السكون في ذلك الموضع فكلما يقومون بحفظه والديون في ذلك الموضع
معد تسعة المسلمين فالواو هذا بناء على مسله الملاك والسكان وقد مر الاختلاف **قوله**

وان وجد في برته ليس بمرهاغان فهو هدر ونفسر القرب بما مر من استماع الصوت لانه اذا كان يعمى اليه
الصوت يكون من العماران وهم احق بالتدبير منه برعي مواشهم الا ترى انه ليس احد ان يحج ذلك الموضع بغير
رضاهم فاما قد اذ ذلك فهو حرج على الفوات فلا تخفى شي وهذا اذا لم يكن مملوكا لا حقا فاما اذا كانت النفسانية
والدية على عاقلة **قوله** وان وجد في وسط الفرات بمرته الماء فهو هدر لانه ليس بمرهاغان ولا في ملكه
وقال فرجهاد على اقرى القرى القسام والدية كما لو كان بجوسا بالساطي فلما انه يسقط حرجا كان الى مكان
ومعه لا يسقط **قوله** ولو كان محتسبا للشايطي فهو على اقرى القرى من ذلك المكان على نفس الذي يروى لان
المحتسب بالشايطي كالمعتنى على الشايطي الذي لم يقرب ذلك الموضع احصا كان التدبير فيها لانهم يسفون الماء ويستول
دوابهم الى ذلك الموضع للسقي **قوله** خلافا للنهر الصغير حتى لو كان نهر صغيرا فيقوم بحر وفين
فالقسم والدية عليهم لانهم احق الناس لا ينفاع عاينه سقيا لارضهم في التدبير في كبره واجرا الماء فيه
فكان بمنزلة المحلة والنهر الصغير باستحقاق الشفعة فهو نهر عظيم كالقوات يحكون **قوله**
وان ادعى الولي على احد من اهل المحلة سقط عنهم القسام والدية لانه نفي البتل عنهم وهم انما يعرفون اذا
كان العاقل منهم **قوله** وان ادعى على واحد من اهل المحلة تحسبه لم يسقط القسام والدية عنهم لانه ذكر
ما كان ليا محلوها كاهل وهو العاقل احد من اهل المحلة ولكن لا تعلم ذلك حجة ويدعى الولي على احد منهم
تحسبه لا يصير محلوها لتأخيفه انه ما هو العاقل اذا لم يسفد هذه الدعوى شيئا لا يختر الحكيم سقط القسام
والدية على اهل المحلة كما كانا **قوله** واذا التقى قوم بالسوف فاطوا عن فضل فهو على اهل المحلة لا يحفظ
المحلة عن مثل ذلك احب عليهم فاذا لم يعرف من سر جعل عليهم القسام والدية الا ان يدعى اولياءه على
اولئك او على جل منهم تحسبه فلم يكن على اهل المحلة شيء حتى يقيموا السنة اما على اهل المحلة فلا ن هذه الدعوى
بضميت برادة اهل المحلة عن القسام واما على اولئك فلا ن حرج الدعوى لا يثبت شيء قال السبيعي انه لم يعلم
لوا على الناس دعواهم لا ادعى قوم دما قوم واما لهم لكن السنة على المدعي البين على من ذكره ولكن يسقط
الحق عن اهل المحلة لان قولهم حجة عليهم **قوله** ولو وجد في محسرا فاما موافقا من الارض لا يملك احد
فيها فان وجد في حيا او فسقاط فعلى من سلك الدية والقسام وان كان خارجا من الفسقاط فعلى
اقرى الاخذ لان المعسر هو الذي في الموضع لا يملك احد فيه **قوله** وان كان القوم لقوا صالا ووجد
فصل من اظهرهم فلا قسام ولا دية لان الظاهر انه سلم الاعداء اذا الظاهر ان الانسان احدا لا لبقا اما فصل
من بخاذه لان من بخاذه وانا اوحنا القسام والدية على اهل المحلة ناعسا ونوع من الظاهر وقد عرفت
قوله وان كان الارض ملكا فعلى عاقله رب الارض القسام والدية لان المالك هو المحض البديهي ملكه واولاه
حفظ ملكه اليه ووجد ان لا غنى للسكان مع الملاك صلى فاسم الولي يوسف رحمه الله يدعي لم يسمع على
البارئ في ذلك الموضع لان عدو السكان المحلة كالملاك **قوله** واذا قال المستخلف فله فلان الى احره طاهر

قوله وان شهدا من اهل المحلة على صل احد منهم او غيرهم لغت الشهادة اعلم ان النسل اذا وجد في محلة
والولي ادعى عليه على غيرهم وشهدا من اهل المحلة لم يسقط عندهم رضى الله عنه وعندنا فاقبل
والكلام فيه رجح الى اصل محله وهو كل من اسقط خصما في حادهم خرج من بلوغ خصما لم يسقط شهادته
ولكان له عرصه ان يصير خصما بطلت هذه العرصه فشهد بصل شهادته والتحرر على هذين الاصليين
فاما الثالث حتى اهل المحلة عرصه ليرخصا لواء على الولي عليهم بعد بطلت هذه العرصه بالدعوى على
غيرهم فقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا عزل صل ليرخصهم بصدور في ملك الحادثة وله ان اصل المحلة
صاروا خصما في هذه الحادثة لوجود النسل بين اظهرهم ومن صار خصما في حادثة لا يسقط شهادته فيها وان خرج
من الخصومة كالوكيل بالخصومة اذا خصم في مجلس الحكم ثم عزل فسقط وكالوصي اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها
ثم شهد وعلى هذين الاصليين حرج كثير من المسائل من هذا الجنس **قوله** ولو ادعى على احد من اهل المحلة
تحسبه فشهد شاهدان من اهل المحلة لم يسقط الشهادة لان الخصومة قاعد مع الكل لما مر انهم خصما في هذه
الحادثة فالساهد يقطع الخصومة عن نفسه فكان منها في هذه الشهادة فاذا لم يسقط شهادتهما قال يوسف
ان اخذنا الولي الساهد من محله حرجا حلتها الله ما صلنا فقط لانها عا انما علمنا العاقل فلا معنى
لا سحلا فم على العلم وانما سحلا ن على الساب بالله ما صلنا وقال محمد بن الحنفية ان الله ما صلنا ولا علمنا قايلا سوك
فلان لان ما هو المقصود يحصل هذه الاشياء فلا عور اسقاط العلم على العلم في حيا كالحرج في حيا غيرها
قوله امر خرج في تسعة يسقط الى اهله فان حرك الحيا فان كان صاحب فراش حتى مات بالقسام والدية
على السلسلة وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسام وقال يوسف رحمه الله ايضا فيه ولا قسام
في الواحد من اهل القسام والدية في الفصل الموجود والحرج ليس يسقط فصار كما لو لم يكن صاحب فراش لبا ان
اذا كان صاحب فراش فهو مريض والمرضا اذا اتصل به الموت جعل كالميت حراول سبه في حكم النصفان كذا في
القسام والدية يجعل كانه مات حين حرج في ذلك الموضع فاما اذا لم يكن صاحب فراش فهو في حكم النصفان
كالصحيح وكذا في حكم القسام والدية وعلى هذا الحرج اذا وجد على ظهر انسان محله الى ميتة فان بعد يوم او يومين
فان كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذي كان محله وان كان نكدها ويحي فلا شيء على حرجه وفيه خلاف
لبي يوسف وهذا لان وجوده حرجا في يده كوجوده حرجا في محله وهكذا الرجلان في مسلة التسلي **قوله**
ولو وجد الرجل قسلا في ارضه فعلق عاقله دية لوربه عند لي حجة رضى الله عنه وبالله لا شيء عليهم لانه
لو وجد غيره قسلا في هذه الدار جعل كالمسافر بصله في حكم الدية فاذا وجد هو قسلا في محله جعل كانه صل بنفسه
ومن قبل نفسه بصدور دية وله انه وجد قسلا في موضع لو وجد غيره قسلا في ذلك الموضع كانت الدية على عاقله
فاذا وجد هو قسلا كانت الدية على عاقله وهذا لان السب وجود النسل في ذلك المكان كما نص عليه عمر رضى الله عنه
وانما اغرهم في الدية لوجود النسل بين اظهرهم الا ترى ان من مات قبل ذلك لا يدخل الدية وحرجا هو قسلا

الدار مملوكة لورثته لانه بنى اهلها على ارضه فليس من اهل الملك
فكون الدية عليهم وهذا خلاف المكاتب اذا اؤخذت في دار من كسبه فانه لا يحق فيه شيء لان حال طهره
نعت الدار على حكم ملكه لسفاه عقد الكفاية بعد ما هو وحده فلا يجرى على كانه من نفسه فهدر دمه
واختلف المساج في وجوب القسامة على عاقلة على قوله واخا وسمي الامه السرخسني رحمه الله
القسامة هنا لانه لو وجد من قبله قسامة على دونه عاقلة فاذا اؤخذ هو قسامة احد اهل
القسامة بخلاف الدية **قوله** ولو ان رجلين كانا في بيت وليس معهما مال وطرادهما يذبحا وقال
ابو يوسف رحمه الله يضم الدية وقال محمد لا يضمه لانه يحتمل ان يملك نفسه ويحتمل ان يكون له اخ
فلا يجزئ ضمان الشك ولا ييوسف لظاهر الا ان الانسان لا يقبل نفسه فلا يصح ذلك التوهم كما لو وجد
قبلا في محلة لم يلفظ الى هذا التوهم **قوله** ولو وجد قتل قريبه لاسراه فعدلى جنة ومحمد رضي الله عنهما
عليها القسامة بذكر الايمان عليها وعلى عاقلة الدية وعاقلة اهلها اقرب العاقل اليها في النسب لانها
لست من اهل البصر والدون وقال ابو يوسف القسامة على العاقلة انضالا ان القسامة انما يحق على
من كان من اهل البصر والماله لست من اهل البصر فصار ذلك الصبي ولها ان القتل في الملك باعسار الملك
بما له من القتل المرأة في الملك وبمسار العاقل كالرجل كانت كالرجل في القسامة وقال المساجرون
من اصحابنا رضي الله عنهم ان المرأة تدخل مع العاقلة في الملك هذه المسئلة لا نأخذ بها فانها والقائلة
سواء في العاقلة لانه لما وجب على غير المسامر فخلى المسامر والى الرحي حر منها **قوله** وصدر رجل
قتل في ارض رجل حاسبه قربه ليس صاحب الارض من اهل القرية فهو على صاحب الارض ان التدر في حفظ الملك
الحاصل في الملك ومن غيره فيجوز ان المالك هو العاقل **كتاب المعاقلة**
والدية في شبهة العمد والخطا وكل دية وحيت بنفس العاقل على العاقلة بخلاف ما لو وجب الصلح وبالاقرار
فدبر في الديات العاقلة الذين يحملون الجتل الى يودون الدية وسمي **قوله** او محفلة لانها تحقد
الديك من سفل اي يسكن جميع المحفلة المعاقلة الاصل في احاب الدية على العاقلة في الخطا وشبه العمد
قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نساء والضاربة فموافقوه ولا ناطي ممدور وعذرة لا تسقط حريم
نفس المعتول لكن بمنع وجوب الحقوبة وقد سقطت الحقوبة عن العذر وضيم السر من الله العاقلة لدفع
معنى الحقوبة وكذا في سبب العمد عسار لاله للسادس لم يكن فعله محظورا محضا حتى لا يحجب عنه القود
فلا يكون جميع الدية عليه في ماله دفعا للحقوبة عنه ولكن الدية هنا معظما لانه لمعنى العمد ووجبت
على العاقلة دفعا للحقوبة عن الباتل وانما خصوا بالضم لان هذا العقل لا يكون الا بضر اسما له وقلة
ماله ويقصر في الحرز وذا انما يكون بغيره المراء في نفسه بكثر اعوانه واصنانه وانما نصرة عاقلة
محصوبة وان اجنوا عسارا للتعاون **قوله** والعاقلة اهل الدون ان كان العاقل من اهل

الدون ان يوجد من اعطاهم في ملك من اهل الدون ان اهل الدون ان اهل الدون ان اهل الدون ان اهل الدون
وهذا عندنا وقال السافعي رضي الله عنه الدية على اهل الخسيرة لانه كان عليهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا يسخر عنه لانه لا يكون له الوحي على الانسان يبي لا يتبعه ولا نصله والا فاحق بالصلوة كالارث العسار
ولما ان عمر رضي الله عنه فوض العاقل على اهل الدون ان يحضر الصلوة ولم يسكن عليه منكر وكان في كل اجماعا
منهم فان قلت بطل منهم الاجماع على خلافا رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت هذا اجماع على وفاق
ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم علموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قضى على العسار انما قصر
وقد كان فيه المراء ونصر به يومئذ حارس به لمادون محمد رضي الله عنه الدون ان صادت القود والنصر
بالدون فلما افاضوا بالدية على اهل الدون ان كان العاقل من قوم سنا صرون العباد بحرج ذلك
وان كانوا سنا صرون بالحرف وعاقلة اهل حرفة وان كانوا سنا صرون بالحرف فاهله لان المعنى معي فعد
في الحكم السرة في تعدى بذلك المعنى الى الفروع والوجوه علمهم بطريق الصلة كما قال اباها فاهله موصلة
وما هو العطا اولى من ايجابها في اصول اموالهم وبعد بيلك نبي منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر رضي
ولان الاحد من العطاء للمحصف والعطاء يخرج في كل سنة **قوله** فان خرجت العطا ما في الدون
من ملكا واقل خدينها وهذا اذا كانت العطا بالسنين المستعبد له بعد القضاء بالدية حتى لو اجتمع
في السنين لما ضمه من القضاء ثم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها لان الوجوب بالقضاء لان من عليه
غير معلوم لان في العاقلة كالا فلا سجن لا بالقضاء **قوله** ولو خرج للعاقلة عطا ما في سنة واحدة
مغناه في المستقبل يؤخذ منها كالدون لوجود محل اذا الدية فلا فائدة في الباخر **قوله** واذا كان جميع
الدية في ملك سنين لا في اخر طاهر **قوله** وما وجب على العاقلة من الدية او على العاقل ان يملك الدية
عمر فهو في ماله في ملك سنين فعلينا اساعه وقال السافعي ربح ما وجب ماله فهو جال لانه يجعل الباجل
للمحصف فلا يحاسب على العاقلة فلا يستدرك اذا كان الفعل عمدا محضا **قوله** ولو وصل عشرة رجال اخطا
فعل كل واحد عشر الدية في ملك سنين لان ما يحجب كل واحد منها يد النفس يد النفس يكون موجبا في ملك سنين
فمحصرا لغيره ومنه بالكل وانما يحصر مد ملك سنين من وقت القضاء بالدية لان موت لاجل يبي على وجوب
المال المال ما يجب بالقضاء او الواجب لا يصلي المصل وميل النفس بنفس الا انه اذا اتفق الى القاضي
عقوب العجز عن استسقاء النفس فيقول الحق بقضاء الى المار بعد ابتداء هاتين وقت القضاء كما في لا
المغرور فان فمعه انما يجب على المغرور بالقضاء وان كان ودعته معذرا قبل القضاء ولكن الحكم
جعل الواجب رد العين الى المرحول القاضي الى القيمة بالقضاء وهذا هو هذا الولد قبل المضالم ضم
شأ **قوله** وحرم يكن من اهل الدون في عاقلة فسلته اي عساره واقدبه لان بصره بالفسلة
وهي المحتبة في العاقل وضاب حاله حال من كان على عهد رسول النبي صلى الله عليه وسلم وقد سنا الله

مضى العقل على الاقارب **قوله** يقسم عليهم في ثلث سنين الا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم وثلث
درهم فلما زاد على كل واحد من كل السنة في ثلث سنين على ثلثه او اربعة كذا ذكر في المبسوط وذكر القديري
في مختصره يقسم عليهم في ثلث سنين الا زاد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة ويسقط منها وهذا سيرا الى
انه زاد على اربعة من كل السنة والصحيح هو الاول **قوله** فان لم يقسم القسلة لذلك ضم اليهم اقرب
القنابل نسبيا كحقها للمحصف وبعد ما عدا الاحاق وضم اليهم اقرب على ترتيب العصبية
الاخوة ثم بنوهم الامام ثم بنوهم اما الائمة والاشقاء فليس يدخلون لانهم اقرب فيلاديا لان الضم
لبي المحرم حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثلثه او اربعة وهذا المعنى انما يكون عند الكثرة والائمة والاشقاء
لا يكونون **قوله** وعلى هذا حكم الراتب اذا لم يتسجد لذلك اهل بيته ضم اليهم اقرب الراتب فصرح
اذا حرمهم امر الاقرب لا قرب وذكروا في الامام وهذا عندنا وعند السافعي ما يضمن به على كل
واحد منهم لا يكون اقل من نصف دينار لانه صله واحده سرعا فصار الزكوة وادنى ما يجب الزكوة نصف
دينار او خمسة دراهم ولنا في الاحاق عليهم للمحصف على التنازل وفي العسل وذل الكبر وهذه صله
امر واما ما على وجه السيرة فلا يسلخ بعد رهاها بعد اربعة من الزكوة بل يقتصر في ذلك لا يرى انما
لا يجب اصول اموالهم وانما يجب فيها موصلة وهو العطاء كحقها للمحصف **قوله** ولو كان عاقلة الرجل اطفالا
الزوق يرضى بالدين عليهم في رزاقهم في ثلث سنين كل سنة الثلث من الزوق فحقهم فامم مقام العطاء والعطاء
انما يكون محلا لبقاء الدية منه لانه صله حرج لهم من ثلث المال وهذا موجود في الزوق ثم ينظر فان كانت
او راقهم حرج في كل سنة فكلما خرج رزق يؤخذ منه الثلث وركايت حرج في كل سنة اشهر وخرج بعد قضاء
يؤخذ منهم سدس لقربه وان كانت حرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق حصته من السهم حتى يكون المستحق
في كل سنة مقدار الثلث ولخرج الزوق بعد قضاء الفاضلي يوم او اكثر احد من رزق لكل السهم
حصته السهم وركايت لهم اذ اخرج كل سهم واعطيه في كل سنة حصته عليهم الدية في عطائهم دون
اذا راقهم لان الزوق انما هو كانه محلا لبقاء الاعطيات والاعتبار الحلف مع وجود الاصل وهذا لان
الزوق لكتابه الوقت فاخذ من ثلثهم يودي الى الاضرار بهم ومقتالهم فاما الاعطيات ليست
لكتابه الوقت ولكن لبقا لهم حتى يكونوا محتجين في الدوان فاعرض النضر فيقتبس عليهم الاداء **قوله**
وادخل العاقل مع العاقلة فيكون فيما يودي من اهل بيته وقال السافعي رحمه الله ليس على العاقل من
الدية شيء لان الخطأ مرفوع بالحديث المحروفي انما يحق في ذلك انه يمكن شيء من الدية عليه واعتبر الحرج
بالكل المعنى الذي يوجب سائر الاجزاء على العاقلة من نضر او صله يوجب هذا الحرج عليهم ايضا وكذا
الحجة الذي يوجب سائر الاجزاء اعنه بعضه في هذا الحرج عندنا ولنا في الاحاق على العاقلة لوقوع الاحاق
وذا في الكل لان في الجزء ولان الوجوب عليهم باعتبار النضر ولا سكرانه نضر نفسه كما نضر غيره وغاير الخ

252
وغاير الخافي العدد من المواحدة من الجاني المعذور فاذا اوجب على كل واحد من العاقلة حرج من الدية
مع انه يبرى وقد قال تعالى ولا تروا زرة ودر اخرى فلان يجب عليه وهو جاني او لبي ليس على النساء
والذرية بمنزلة عطا في الدوان عقول ليعول عمر رضي الله عنه لا يحفل مع العاقلة صبي ولا املة
ولان العقل انما يجب على اهل النضر لمعصرهم في مراقبته وكفه عن مثل هذا الفعل والاساس
بالصبيان والنساء وانما يرضى لهما من العطاء بمعونه لهما لا للنضر كما فرض عمر رضي الله عنه ازوج
النبي صلحه العطاء في الدوان وكان يوصل اليهم في كل سنة وعلى هذا لو كان العاقل صبا او املة
لا يرضى عليهم من الدية كذا في المبسوط وقد مر في العاقلة سائر اكل العاقلة عند المتأخرين **قوله**
والعقل مصر الى اخيه طاهر **قوله** ومن كان منزله بالنضر ودوانه بالكوفة عمه عمة اهل الكوفة
لانه انما سلبه اهل دوانه لا يحرمه الا يرى في القربى السكنى لا يكون اقرب من القربى ولو ان
اخون الاب ام واحد ما دوان بالكوفة ودوان اخيه بالبصرة لم يحفل احدهما عن الآخر وانما يحفل
عن كل واحد اهل دوانه والاصل في البصرة بالدوان اطهر فلا يظهر معه حكم البصرة بالقربى والنسب
والاولاد والقربى السكنى عن بعد الدوان البصرة بالنسب كما مر على هذا اخرج المسائل **قوله**
وحرجني جنبه من اهل البصرة ليس له عطا في الدوان والاصل في البصرة اقرب اليه ومسكنه البصرة
غنى اهل الدوان من في البصرة وان لم يكن له فيه عطاء لم يمل عقولوا عنه سواء كان قريبا لهم ولم يكن
لانهم اذا كان في طهر انهم صاروا كالبعد والحلف لهم لانهم الذين يعومون بصره اهل البصرة والذين
عنهم ولا يحصون بذلك من كان في البصرة عطا وكانوا عاقلة جميع اهل البصرة فيلاديا اذ كان قريبا
لهم والدية لاسان في قوله واهل البادية اقرب اليهم وكان الوجوب عليهم باعتبار القربى وان كان البادية
اقرب اليهم فكان الوجوب عليهم باعتبار القربى وان كان البادية اقرب بنسبهم اقرب كانا وكانوا
اكثر على النضر وصار كصغيريها ولنا في احدهما اقرب بكن غائبة عنه مقطعة فان لابه الا تكاثر الى
الابعد الحاضرة اذ رعا اقامه مصالحتها ولو كان الدوي في البصرة وليس له مسكن في البصرة فيعتبر
عنه اهل العطاء لان اهل العطاء بالبصرة من لا مسكن له فيه كما ان اهل البادية لا يحفل اهل البصرة
النار فيهم لانهم لا ينصرونهم اذ لم يكن مسكنهم فيهم **قوله** لانهم الذين هموا احكام الاسلام في العاقل
ومعنى الباصرة الذي يرضى عليه عمل العقل بوجوههم كما وجدنا **قوله** كما في حق المسلم وهذا لان
اصل الوجوب الوجور على القنابل وانما يتحول عنه الى العاقلة اذا وجدت فاذا لم توجد يرضى عليه من
مسلم في الحرج في مثل مسلماتها وما باجران فيها فانه يرضى بالدية عليه في مال لان حرجه في الحرج
فاصل في الاسلام لا يحفلون عنه ويمكنه من هذا العقل لم يكن بصرهم **قوله** ولا يحفل مسلم عن كافر
ولا كافر عن مسلم والكفار سعا فكون فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان العاقل يرضى على الموالاة والساهر

وإذا لم يكن عند خلاف الملة وإنما يكون عند اتخاذها والكفر كله ملة واحدة قالوا وهذا الخالم يكن
 المحاداه منهم طاهرة أما إذا كانت ظاهراً كالمهود والنصارى ينبغي له العقل بعضهم عن بعض
 وهكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم **قول** ولو كان العالم مسكنه بالكوفة وليس له عطاء
 فلم يصح عليه حتى جازل ديوانه إلى البصرة فانه يرضى بالدية على عاقلة من أهل البصرة وقال فردده
 يرضى على عاقلة من أهل الكوفة وهو رواية عن أبي يوسف لأن الموجب الحثالة وقد حكمت منه
 وعاقلة أهل الكوفة وحدهما تحول إلى ديوان البصرة لم يوجد منه حثالة وصاروا يرضى بالدية على عاقلة
 بالكوفة ثم تحول إلى ديوان البصرة صل استغناء شئ فان الدية يكون على عاقلة من أهل الكوفة ولنا أن
 المال لا يحب نفس العقل إنما يحب القضاء على ما قررنا بالراجح المصلح أما من قبل المال القضاء وأصل
 الوجوب على العاقل وحدهما وجب عليه بحمل عاقلة وإذا كان كذلك لم يتحول عنه من يكون عاقلة عند القضاء
 بخلاف ما بعد القضاء لأن الوجوب عليه فلا يتحول إلى غيره ثم بعد ذلك إذا تحول بعد
 القضاء بوجوبه العاقل عاقلة بالبقى لأن الدية تؤخذ من العطاء وعطاءه بالبصرة ولو قلت
 العاقلة بعد القضاء عليهم وبعد أخذ البعض منهم ضم إليهم أو بالبقى بلغ النسب حتى جعلوا بينهم
 دفعا لا محاف عنهم ولا نسبه فله العاقلة بعد القضاء وتحول الرجل بظاير من بلد إلى بلد حيث
 يحوز الحاق قومهم بخدا القضاء عليهم خلة العلة ولا يجوز العقل بعد القضاء من بلد إلى بلد والفرق
 أن العقل البطل حكم الأول لا يجوز بحال في الضم بغير التحول لما مضى في الواجب عليهم فكان فيه عبور
 حكم الأول لا بطل **قول** ولو كان العالم مسكنه بالكوفة وليس له عطاء فلم يصح عليه حتى استوطن البصرة
 فانه يرضى بالدية على عاقلة بالبصرة ولو كان يرضى بها على عاقلة بالكوفة لم ينتقل عنهم لأن عطاءه
 إذا كان يسكن مصل فعاقلته أهل ديوان ذلك الموضع من البصرة عطاء وكذا البصرة إذا التحق بالديوان
 بعد العقل قبل القضاء يرضى بالدية على أهل الديوان ولما كان ذلك بعد القضاء على عاقلة بالبادية
 لم يتحول عنهم لأن الجاني هو العالم لا العاقل فأنما يكون على عاقلة إذا قضى بها عليهم **قول** وهذا
 خلاف ما إذا كان قوم يبع لوان قوم من أهل البادية قضى عليهم بالدية في أموالهم في بلد من بلاد
 البلب أو البلبش ولم يودوا شيئاً حتى جعلهم إمام في العطاء صارت الدية عليهم في أعطياتهم ولما كان
 قضى بها أول مرة لأنه ليس جعل الدية في أعطياتهم بعض القضاء الأول لأنه قضى بالدية عليهم في أموالهم
 وأعطياتهم أموالهم إلا أنهم يودون الدية من أسرار أموال الداء والأداء من العطاء في حال صاروا من
 أهل العطاء أسرار وهذا إذا كان مال العطاء من جنس ما قضى عليهم بالديار ما من العطاء دارهم أما إذا لم يكن
 من جنس ما قضى بالديار العطاء دارهم لم يتحول دارهم أبداً لا لوجوب دارهم يودي إلى بطل القضاء
 الأول ولكن يودي في ذلك مال العطاء لأن الدية أسرار **قول** وعاقلة المعنق فسلمه مولاه لأن بصره

بهم يود قوله صلى الله عليه وسلم هو إلى القوم منهم ومولى المولاه وفلسفه إلى ما صرح بهم وفيه خلاف السافعي رحمه
 وقد روي الولاء **قول** ولا يصل فيه حد من عباس بن رضى الله عنه موقوفاً عليه ومرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 الحواجل عهد أو العدا أو الصلح ولا اعترافاً ولا ما دون إرسال الموضوع وإرسال الموضوع نصف عشر بدل
 النفس لأن الجاني على العاقلة يدفع الإحراق الجاني وذلك الكسرة من التلبد فلهذا أوجبنا الكسرة
 والعاقلة بينهما إرسال الموضوع بالنص وما دون ذلك مال الجاني العباس فيه أحد الشئ إلى ما التسوية
 بين التلبد الكسرة في الجاني الكسرة على العاقلة كما ذهب السافعي رحمه الله أو التسوية بينهما في راجح شئ
 على العاقلة كما في ضمان المال ولكن ما كنا العباس من المسب وإنما جازت السنة في إرسال الجاني على العاقلة
 وإرسال الجاني نصف عشر بدل الرجل يرضى بذلك على العاقلة وفما دونه يرضى بالناس **قول** ولا يحفل العاقلة
 حثالة العهد إلى آخره طاهر **قول** ولو صادف العاقل والى الحثالة على الرضا يرضى بذلك فاضع بالدية على عاقلة
 بالكوفة بالسنة وكذا هما العاقلة فلا يرضى على العاقلة لأن مصادقها ليس بحجة على العاقلة ولم يكن عليه فيما له
 شئ لأنها مصادق فاعلم الرجل واجب بفضاء العاقلة بغير رضى العاقلة وبعد تقرير على العاقلة لا يرضى عليه وتصلها قها
 حجة في حثالة إلا أن يكون له عطاء معهم فحسد يرضى بقدر حصته لأنه في مقدار حصته مقرر على نفسه
 وفي حصة العاقلة مقرر عليهم فمؤخذ ما أقر على نفسه **قول** وإذا احتج الرجل على العدا في ماله خطا فمضى
 على عاقلة لأنه ضمان لا دية يجب على العاقلة إذا كان العقل خطا قبا ساع على الحو وقال السافعي في قول يجب
 على العاقل لأنه بدل المال عده حتى أوجب قيمته بالخبر ما بلغت ولا خلاف في أطراف الجبدان ضماناً لا يجب
 على العاقلة لأنه يسلك بها مسلك الأموال **قول** ولا يحفل العاقلة بما جنى العبد إلا أن المولى في كونه
 مخاطباً بحثالة العهد بمنزلة العاقلة فلا يتحمل عن العاقلة عواقبهم فكذلك التحمل ضماناً العهد على عاقلة مولاه
 وأصل فيه قول صلى الله عليه وسلم لا يحفل العاقلة عهداً أو عداً قال أبو حنيفة رضي الله عنه مولى عن أبي الجعد
 على حرو قال لرجل لرجل رضى الله عنه مولى عن أبي الجعد مولى عن أبي الجعد مولى عن أبي الجعد مولى عن أبي الجعد
 أبو حنيفة رضي الله عنه كان الكلام لا يحفل العاقلة عهداً أو عداً قال أبو حنيفة رضي الله عنه مولى عن أبي الجعد
 إذا لم يكن له عاقلة فإن كان له عاقلة فالدية في بيت المال لأن جماعة المسلمين بهم أهل بصره لا يرى أنه
 إذا مات كان ماله لم يمت المال فكذلك غيره يكون في بيت المال لأن الغريم بالخبر وعن أبي حنيفة رضي الله عنه
 أن الدية في ماله لأن لا ملاف منه وكان يدر عليه وأما يحفل العاقلة بحثالة فالدية على عاقلة يرضى عليه أن
 الملا عنه جعل عنه عاقلة لأنه لا نسبه بابت منها فكان عاقلة قوم الأم فإن عاقلة عنه بم ادعاء لآب
 رجعت عاقلة الأم ما أدت على عاقلة الأب ليس من حرم يرضى الفاضل لعاقلة الأم على عاقلة الأب لأنه سأل
 أن الدية واجبة عليهم لأنه عهد الكذا لا بفسخ طهر النسب لم يزل كان سأل من يرضى بالان النسب بنت من
 من وقت العلوق لا من وقت الدعوة فسد له الرضا حسنة كان على عاقلة أنه وإن قوم الأم يحملوا قوم أب

مضطرب في ذلك الزمان العاضه فمرجعون علمهم فصار عليهم مع عاقلة الاب كمال في الجنابة ودمر
ان الناجل بعد وقت القضاء لا يخرج من الجنابة فكذا ايضا وانما يرجعون في ملك من انهم اذوا
هكذا **قوله** وكذلك لم يمان المكاتب في قاوله ولو حر فلم يود كفايه حتى جنى الله امره حتى مواله ليس عيم والمكاتب
رجل حر هدا ان جعل عنه قوم امه اذ ملكا به فان عاقلة الام رجول على عاقلة الاب عتق المكاتب عند
اذا البذل بسدا الى حال حوته فمضى انه كان للولد ولا من جاز لا رجس حتى لم يوجع حناسة على
مواليه وقد عقل عنهم قوم الام فرجعون عليهم بالودي **قوله** وكذلك رجل امر صبي بالبذل رجلا فقتل
صمته عاقلة الصبي الدية رحت بها على عاقلة الامر ليركان لا تروى بالسنة وان كان بنتا لا تاقراه
فانهم يرجعون علمه في ماله في ملك من قبح بعضه العاضه بها على الامر او على عاقلة لان الدنان عجب موجه مسرا
والاصل الذي يخرج علمها عدة مسائل هو ان حال الجاني اذا سدل حكما واسل ولا الى الا سبب حادث
لم يسئل حناسة على الا في قضى بها اوله بعض لوط طهرت حاله حنفة مسلح عوه ولذا لا اعنه جوار الجنابة
الى الاخرى فحق القضاء بها اوله قبح ولو لم يحلف حال الجاني لكن العاقلة سدت الى عاقلة اخرى كان الاعتبار
في ذلك لوقت القضاء الى اخره ما قدر في المتن **كها**
ان ركن الوصية **قوله** اوصت كذا اما لا تملك لعل لفلان وسيرطها كقول الموصي اهلا للملك
والموصي له اهلا للملك والموصي به بعد موت الموصي ما لا تملك للملك وحكمها ان ملكه الموصي لم يملك
حدثا كما ملكه مالهية **باب في صحة الوصية باحوز من كل ما يستحق منه**
وبما يكون رجوعا قول الوصية غير واجبة اعلم ان الوصية اربعة اقسام واجبة كالوصية
برد الودعة والديون المحمولة وتسخير كالوصية بالكفارات وقدره البصائيات والصلوات
ونحوها ومباحة كالوصية للاعتناء بالارواح وما ويكرهه كالوصية لاهل الفسق
والمخاصي ومدار المصنف رحمه الله المستحب منها هي الحال **قوله** وهي الوصية مستحبة وقال
بعض الناس اجبه على كل من له سائر لقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الية ولما اتينا
مسر وعه لنا لا علمنا وما سرع لنا يكون مندونا وماى يبرع بعد الوفاة فمعهما التبرع في حال الحياة
وما يلو منشوخ والقياس ان جوارها لهما على ملك مضاف الى حال زوال المالكته ولو كان مضافا الى
حال قبالة المالكته لان قال ملكك عداسد او بخر بدل الاصح هذا اولى لانها لو حازت ما ان يزول
عن ملك الموصي فيدخل في ملك الموصي له قبل القبول كالارد وهو باطل لانه لا قدره للجد على ازاله ملكه
الى غيره بغير رضاه او بغير رضاه عن ملك الموصي ولا يدخل في ملك الموصي له ما لم يبعث فيه جعل كونه مملوكا
لما ملك او لا يزول عن ملك الموصي لكن يبقى على حكم ملكه الى ان يبعث وهو باطل ايضا لان الميت ليس باهل
للملك الا انا اسسنا حوازه ما لكتاب هو مولد على من يخدم وصية يوصي بها او دين السنة

فمرفوعا صلح ان الله تعالى يصدق علمكم سلبا موالك في اخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم مصحونه حثثتم
او قال احثتم واجامته الامه وجاحة بعض الناس اليها وهذا لان من يور الله بصوته حتى نظر المذنبين اليها
والانفضاء والى يعقبى الملوذ والمعارم ماله في حوته السقاء المحسنين مثلا للذنب من جعل على السطح امسك
عن الاغواق خشية الاملاق لا تفارق له عن نفسه وان يوارى الى رصصة ورس في عيصض لآخرين ولم يزل
ساحدا لاولى من يردان يسفح ماله مدق الحوتة بم عدم موته بصرفه الى الخيرات المبررات يحتاج الى صرف يحوى
هذا العرض فلمد اسرعت الوصية في المرض وودى المالكته بعد الموت باعسار الحاجة كافي في رد القهقرى والكفر
والدين واستحلاف اخره في ماله من الحد فمجر كما يجوز استحلاف السيرة **قوله** ثم يصح في الملك للمراجع
بغير اذن الورثة كما رونا **قوله** ولا يجوز ما زاد على الثلث لان سعدا قال للشي صلى الله عليه وسلم اوصى عمن
ما لي قال لا قال اوصى نصف ما لي قال صلح لا قال وصى سلبا قال الثلث كثر اى اوصى الثلث والثلث ولا نه انخذ
سبب زوال ملكه عنه لان المرض سبب الموت بالموت يزول ملكه لا يستغناء عنه ويحقق السبب لزاله من كل وجه
فاذا انخذت ضرر حق وكان القياس لير ملك المريض ايضا كما قلنا الا ان السيرة حوزة نقد الثلث
بلا جاز نظر السلا في ما فرط منه من الفرق في اللورثة كمالنا ذى بعض الورثة ما سار النقص ودرجات الجرح
الحنف في الوصية من اكبر الكبار وفسروه بالزيادة على الثلث بالوصية للورثة **قوله** الا ان يحترق الورثة
عدم مونه ومنهم كبار لان عدم الجوار يحقهم وقد اسقطوا **قوله** ولا يصح لغيرهم في الحياة الوصية لان اسقاط
الحق قبل وجوب السبب لا يجوز وهذا لان نفس الموصى ليس سبب لمعاقب الحق بل السبب مرض الموت مرض
ياصل به الموت فصل اتصال الموت به لا يكون سببا فكان لهم ان يردوه عدم مونه وقال مالك رحمه الله ليس لهم
ان يردوه عدم مونه لانهم قد اطلوا فيه فبطل ولا يعود لان الساقط يعود ولنا ان ابطالهم لا يجوز لما يخلاف
ما اذا اجازوا بعد الموت فانه ليس لهم ان يرجعوا عنه لانه بعد موت الحق نعم بسدا الى اول الموصى كان باسا
بعد الاحان ولكن الاستناد لا يعمل الا العام وتصر فيه حين وقوع اجاره ومع بغوا لانه لا حق لهم حشره ولا
بنت لهم حكم الاحان وليس طهرانه كان ما سار ولكن ذلك الحق سلبت حنفة عند الموت فلو اعلمنا اجارتهم
لا بطلنا الحنفة بعد الموت والرضا سطلان محرو الحق اندل على الرضا سطلان حنفة ملك ظهر بعده وهذا
معنى قوله وعاد الامر ان الملك للوارث بثلث بعد الموت مستند الى ال السبب وهو المرض طهر للاحان
لوف ملكه فوجب اسفد كما بعد الموت لكن الجواب عن الاسناد انما يظهر في للعام دون الفات الاحان كما وجدت
لا اسبب فلا يظهر في حقها الاسناد **قوله** كذلك لير كل الوصية للوارث واجازة المقتضى ان جاز واجاز الموت
للس لير رجوعا عنها وان جازوا في حال الحياة فلم يبر رجوعا بعد الموت **قوله** كل ما جاز باجازه الوارث
فانه بملكه المحازله من قبل الموصي بعد ما حثهم بغير رضاه لا تمنع السيرة وصى الاحان وليس للوارث
ان يرجع فيه وعند السافعي رحمه الله بملكه من الوارث عند احيى الاسم الا ان القبض عند زواله ان يرد السلبان

صادق ملكا لو ارث بنفس الموت لان الميراث ميت بغير قبول الوارث ولا يرتد اليه فاجازته تكون
اخراج المال بغير عوض وهو هبة فلا تتم الا بالقبض ولنا ان يصر الموصي صادف ملكه وامسح يهوده
لصانه حتى اخبره فكانت الاجازة استقامت الحق لم يفسد النصيب على الوجه الذي يفسد المصير في كل ارض
بغير المهرول بغير المهرين **قوله** ولا يجوز للمساكين ان يخطوا بعد ملك ما يشاء وقال مالك
والسافعي رضي الله عنهما نصحا لان ملك المال لقول المصل لا سطره كالمملك المصنف ولنا قوله صلح
لا وصية للمساكين لانه قصد الاستعجال بفعل محظور وموت الحرمان كالميراث وعلى هذا الخلاف اذا وصي
لرجل ثم انزل الموصي بطل الوصية عندنا وعندنا لا سطر **قوله** وان صادفها الورثة خذت
عندنا لي حصة ومحمد رضي الله عنهما وعندنا لي يوسف لا يجوز له ان الوصية احد الميراث ولا ميراث للعائل
وان رضي به الورثة فكذا الوصية ولان الحرمان يشرح عقوبه على ضانته وهي باقية ولها ان عدم الجوار
لحق الورثة لانهم لا يرضونها للفقير كالا يرضونها لاهل بيته ولا يرضونها لاهل بيته لانهم لا يرضونها لاهل بيته
الارث وقد استقطوا حقهم بجوز **قوله** ولا يجوز لورثته لقول صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث
الا لرحمة الورثة ولان وصية لبعض الورثة انما له على سائر الورثة وفيه قطع الرجوع وهو خلف
لما روينا ونحس كونه وارثا او غير وارث وموت الموت لا وقت الوصية لان الوصية بعد موت الموصي
فانما يستحقه بعد الموت ولان المانع صفة الوارث لا يعرف لك لا عند الموت بل ووصي لرجل وهو وارث
يوم اوصى ثم صار غير وارث وكان غير وارث يوم اوصى ثم صار وارثا ومات الموصي سطر الى يوم موت الموصي
فان كان الموصي له وارث لم يجز الوصية فان لم يكن وارثه جازت الوصية له والهبة في المرض للوارث بطل الوصية
لانها وصية على ما هي بغير الميراث حتى لا يوصي لاهل بيته **قوله** واقرار المريض لو ارثه
على عكسه اي بغير كونه وارثا او غير وارث وقت الاقرار حتى لو صار وارثا سبب عدم اقراره
وارث سبب كان فاما وقت الاقرار اصح الاقرار لانه يرضى في الحال لهذا الملك المقرب في الحال يصح
رده في الحال بغير ذلك وقت الاقرار لان عمرها الورثة لما روينا ولا يعدم الجوار حقهم وقد استقطوا حقهم
بجوز ولو اجاز البعض رد البعض يجوز على الميراث بغير حصة وبطل حق غيره لان له ولاه على نفسه
دون غيره **قوله** ويجوز ان يوصي المسلم للذمي بالعكس فلا يلقى قوله تعالى لا يثبت عليكم الله عيونا الذين
لم يثبتوا لكم في الدين الا انه يحق للذمي ساوكم المسلم في الميراثات حتى جاز من الجاهل في حال
الحياة فكذا بعد الموت وفي الجامع الصغير الوصية لغيري هو في ارضهم باطلة لانها يبرء وصله وورثتنا
عن يميننا لقوله تعالى لا يثبت عليكم الله عيونا الذين ثابتم في الدين الا انه وفي السير الكبر ما يدل على الجواز
ووجه الموقوف انه لا يثبني لغيري لغيري **قوله** وموت الوصية بعد الموت فان ملكها الموصي في حال
الحياة او ردها فهو باطل حتى لو قال في حياة الموصي لا اصل ثم قبل بحدوته صح قبوله عندنا وعندنا فرج

اذا رده في حياته لم يجز قبوله بحدوته لان احيائه كان في الحياة وقد رده فسطل لنا ان او ان موت حكمه بعد
الموت لانه يملك مضاف الى ما بعد الموت بغير قبول الوارث لا قبل الموت لا قبله كما لا يبعد قبل العقد
الارثي انه لو قال لامرأته انت طالق عند ابي الف فالقبول الردي منها بغير عيب **قوله** ويجب
ان يوصي الانسان بدين الله لا في النقص من الدين بل القرب بمر كماله عليهم بخلاف استكمال الدين
لان لصلته لانه استوفى ما حقه وانما ترك الوصية بما زاد على الدين المحجور عنه بغيره سرعا فالصله لهم انما يكون
اذا ترك لهم ما يملك صرفه الى غيره **قوله** ثم الوصية باقل من الدين ولي ميراثها اذا كانت الورثة غنا او
يسعون بصلهم لانه يرد من الصدقة على الاجنبي الهبة للغير والاولى اول لان ما يرضى به رضا الله
وميل بحر ان احدهما صدقة والاخرى صلته فاستكمل كل واحد منهما على فضله فميراث الحر من ان كان الورثة
فقرا ولا يسعون بما يرون قاله كل ولي لان ترك الوصية صدقة على القرب والوصية صدقة على الاجنبي
والاولى ولي له صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذوي الوجع الكاسح والاخرى رعاية حق الفقراء والقراء
قوله والموصي به يملك القبول فان قبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي له يملك قبضه او لم يقبضه
وان رده الموصي له الوصية بطل رده عندنا وعندنا فرج رحمة الله في روايه والسافعي في قول اسطر ان الملك
بالوصية بمنزلة الملك بالارث على معنى كل واحد منهما خلافه ثبت عندنا الموت ثم الارث يثبت من غير
قبول ولا يرتد رده الوارث فكذا الوصية ولنا ان هذه ملك المال بالقبول فلا يثبت الا بالقبول وما يقوم
مقامه كالمملك سائر العتق وهذا لان الملك يثبت لموصي له ابداء وكذا لا يرتد بالحب ولا يرد عليه
بالعيب والمملك المحجور وسدعي سببا سدا ولا يملك احدا سبب الملك لغيره الا بقوله خلاف الميراث فانية
سقى للوارث الملك الذي كان سالا للموت حتى يرد بالحب ويرد عليه والتمس السدعي سببا مبتدأ **قوله** لا
في سببه واحدة وموت الموصي ثم يموت الموصي له قبل الموت فدخل الموصي به في ملك ربه استحقاقا
والعقاس لم يطل الوصية لان الملك موقوف على القبول وقد امسح القبول لموت فصار كالموت الواجب البائع
السح فان الميسري قبل قبول وجه الاستحسان لير الوصية تمت حران الموصي لموت بامام الحق في نفسه
وانما الموقوف على الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كافي السح المستروط له الحنا للميسري اذا مات قبل الاجاز
قوله ومن اوصى عليه دين غلط ما لم يجز الوصية لان قضاء الدين من الوصية بغيره والفرق مقدم
على السدعي الا ان يبرره الغرما ولا يبرر من غير الوصية **قوله** ولا يصح وصية الصبي سواء
ما قبل الادراك وبعد الادراك قال السافعي يصح اذا كان في وجوده الخبر لان عمره رضي الله عنه اجاز وصية
غلام بقاءه اياهم ومن الذي يارب التلوغ ولم يسلخ بعد ولان انما لا يصح تصرفه في حياته نظر الى حني سقى لم
المال مصرفه الى جوارحه ومعنى النظر الى مقتدر وصيته ولانه يملك سبب به الزلع في الدرجة العليا بعد
ما استعفى عن المال ولان الوصية اخذ الميراث والصبي الاول عنه بحدوته مساو للمالك فكذا

في الوصية ولنا انها باقية فلا يصح التصريح بالصبي كالهبة والصدقة وهذا لان عسار فعله فيما سفعه دون
ما يصح الامر به لا يحسن عقله في حق الطلاق الخلاق لان ذلك فيه عسار اصل فكذلك انما الملك بطريق
السفر سفعه عسار اصل الوضع وان كان سفعه عسار الحال المعسر في الفسخ والضرر والنظر الى اوضاع
التصرفات الى ما يفتق حكم الحال لا يرى في الطلاق قد سفعه في بعض الاحوال لان طلاق امراته المعسرة وسروج
ما ختمها الموصي ومع هذا لا يملكه ولا وصية وما وبل لا يرى انه كان قريب العهد الى الموصي وسيله سمي نافع
مطريق المجاز او كاتب وصية في جهنم وامر دفة وهذا حازر عندنا وهو محرر الموانع على ربه **قوله**
وكذا اذا قال اذكر كذا صلي فلان حتى لو قال الصبي اذكر كذا صلي فلان حتى لو قال الصبي اذكر كذا صلي
ما لي فلان وصية لان قول الصبي هدر في التبرعات لقصور اهليته كما هو هدر في الطلاق والعاقب لم لا يصح منه
اضافه العناق والطلاق الى ما بعد البلوغ كما لا يصح محررها فكذلك اضافة التبرع وهذا خلاف الحد والمكاتب
اذا قال اذكر كذا صلي فلان وصية فلان لانها تخاطبان ولها ما قول لمن في حق اسمها فصح منها اضافة التبرع
الى حال حصة الملك زوال المانع **قوله** ولا يصح وصية المكاتب وان ترك فاء لانه ليس باهل التبرع وقيل
لا يصح عنده حتى رضي الله عنه وعندنا ما يصح وهو بطريق لو قال للمكاتب كل ما لو املكه فيما اسبقه
فمخرج من ملكه لو كان وصية الخلاف فان عندنا حتى رضي الحق والاعتق لهما ان المعلق السوط عندنا
كالمرسل عند وجود السوط فصح كانه قال حتى ملكه عند الحرة انت حر مخرج لو قال كل ما لو املكه اذا عشت
فمخرج من ملكه عند فانه يعتقد هذا ولا في حصة رضي الله عنه لانه مكاتب نوع من ملك محاري هو المكاتب
في الحال وصفي وهو ما عشت بعد الحق والمجاري هم مناصر ان اراد ان اللفظ مرسل غير معلق بسوط الحق
والمرسل لا يحتمل المعلق لسان منها ومن اصل فيه ان كل من لا يوهل الحق لم يوهل له علقه **قوله**
ومحرر الوصية للمجالس والبرق لافل مرتبة اسم من في الوصية اما الاول فلان الوصية احد المرات
لانها استخلاف من جهة الموصي له كلف في بعض ما له كالأثر في لحد محاربا الى الفسخ والحسن صلح طيف
في الارث فكذلك في الوصية لانها يريد بالرد لما فيه معنى الملك بخلاف الارث لانه استخلاف مطلق وهذا
خلاف الهبة للمجالس حيث لا يصح له ان يملك محض الا يصح الا يقبل مضمون السور فاض لا بوبوله عنه لان ذا
لا يكون الا بولاه والاولاه احد على الجمل استغناؤه عنها فان قلت الوصية تحتاج الى القبول وهو ليس اهل
القبول بل الوصية تنسب المرات ويسبب الهبة لما ينسب الهبة اذ اطلقت من تصور القبول
منه يستلزم القبول ويسببها بالارث بشرط القبول اذ اطلقت من التصور ومنه القبول على الاشهاد
وانما الثاني فلانه يجري فيه الوارثه فمحرر في الوصية لانه ان الوصية احد المرات وقد عسا بوجوده يوم
الموت مني جات بالولد لافل حصة اسم من يوم الموت **قوله** وعرا صي حاربه اهلها وصية الوصية
والاستثناء لان اسم الجارم لا ينال الجمل لفظا ولكنه يستحق تطلاق اللفظ سعالها فاذا افرد بها الوصية

صح افرادها فان قلت اذا لم ينال اللفظ مسخ لا يصح الاستثناء لانه بصرف الملقوط قلت كفي لصحة التبري
نزهه كافي استثناء المسمى على وجهه لا يقتضي المساو اللفظي بل على وجه استثناء محض فخطه حلالا وهم وان
الاصل من ما يصح افراده بالعدد يصح استثناءه وما لا يصح افراده بالعدد لا يصح استثناءه لما مر في البيوع
وصح افراد الجمل الوصية يصح استثناءه **قوله** ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية لانها باقية من غير مضاف
الى ما بعد الموت والسرع السار ما لم يرجع والمضاف الى ما بعد الموت اولى لان القبول هو وقف على الموت وهو
انطال لا يحاب قبل القبول كما في السع **قوله** واذا صرح بالرجوع اعلم للرجوع قد يستصحبها وصية ولا لانه
فالاول ان يقول جئت او نحوه والى ان يفعل فله ان يدل على الرجوع لانها جعل على الصريح مقوم مقامه وهذا
كالسعي سوط الخمار فانه سطل بان يصح الابطال وطور ابد لانه لم كل فعل لوفعله الانسان في ملك الغنم يقطع
به حتى المالك فاذا فعله الموصي كان رجوعا لانه لما ابرق في قطع الملك فمما انور للمنع اولى كذلك كل فعل يوجب زيادة
في الموصي به فلا يمكن تسليمه الا ما هو رجوع اذ فعله وكذلك كل مضاف الى زوال الموصي به رجوع واذا
سب هذا فمفعول اذا وصي مورق قطعه وخاطبه او مطلق فجزله او جزل فسيح او يحد فاحدا ما هو رجوع لان العشر
تعلمت بها الوصية صار غنيا آخره سوط ملك الموصي ومنه هذه التصرفات لو اوصي بسوق فله سمن
او يدار في فيها او يعطى محساة او سوطه مطن بها او سوطها مطن بها او يملك الوصية لان تسليمه
وحده متقدر ويكلف بعض ما يصح غير ممكن لان حصل في ملك الموصي حصة فكان رجوعا خلاف محض
الدار الموصي بها وهدم بناها لان التجسس ليس بصرف في نفس او تحت الوصية به لانه قصر في البناء
والسابع والصرف في السع لا يدل على اسقاط الحق عن اصل لانه اهدم البناء نص في البناء ولو باع العين
الموصي بها ام اسراها او وهبها لم يرجع فيها بطلب الوصية لانه بالسع والهبة زال الملك والعائد اليه
في حكم ملك جديد وزح الساء الموصي بها رجوع لان ذلك الفعل يدل على انه اناذ في تصرف الى حاشية فصار هذا
اصلا ايضا وغسل البوب الموصي به لا يكون رجوعا لان غسل البوب لان الال الدون في امان عبور الوصية لا يدل
الرجوع لان من اراد ان يعطي انسانا بوبه فغسله عادة **قوله** وحجج الوصية لم يكن رجوعا كذا ذكر في الجامع
الكسر وذكر في المبسوط انه رجوع قبل ما ذكر في الجامع محمول على ان المحرر كان عند عسة الموصي له وهذا يكون
رجوعا على الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على المحرر وكان عند حصرية والموصي له وعند حصرية يكون
رجوعا وقيل في المسند روايان وصل ما ذكر في الجامع قول محمد رحمه الله وما ذكر في المبسوط قول أبي يوسف
وما اوجه الى يوسف للرجوع نفي للوصية في الحال المحرر نفي الماضي في الحال فاولى يكون رجوعا الا ترى ان
مجرد التوكيد غير كتحرد المسامحة اقاله والمحرر الرجوع عن الشيء متى سبق وجرد ذلك الشيء تحرد الشيء
سوق عدمه اذ المحرر في اصل العقد ولو كان المحرر رجوعا لا يفسد وجود الوصية وعدمها فاستحق وهو محار
او يعال لعدم في السابق من لوازم المحرر والوجود في السابق من لوازم الرجوع ونما في الازمنة من سائر ما

المملوك ومن والا لاردم احد المحالين وهو الجمع بين الاردين المتساويين او وجود المملوك بدون الاردين لان عند تحقق المملوك ومن اصل تحقق الاردين ام لا فان تحقق بلزم الجمع بين المتساويين لان تحقق بلزم تحقق المملوك بدون الاردين وكان بين المحذور والرجوع منافاه ضرورة كونها مملوك ومن فلا يكون المحذور رجوعا لان احد المتساويين لا يكون مسئلا للاخر وهكذا يكون النكاح ثوبا **قوله** ولو قال كل وصية او وصية بالفلان فهو حرام او يرزالم يكن رجوعا لان ما وصفه سدد عي حود اصل الوصية بخلاف لو قال فقي باطله لان الوصية مني انصفت بوصف بالبطلان بعد وصفها بما يوصف بعد الفصل في بعض **قوله** ولو قال احرها لم يكن رجوعا ولو قال بركة ما فهو رجوع لان بركة الشئ استناط له اما الناحية وليس باستناط الابوي لرب الدين اذا قال لمدونه بركة كذا كان ابراء ولو قال احر عني لا يكون ابراء كذا في المحط **قوله** ولو قال العبد الذي وصيت به لفلان فهو لفلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشئ واسان التخصيص فاصبر رجوعا على الاول بخلاف لو اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر لان اللفظ صالح للشئ والمحل يصلها **قوله** وكذا اذا قال فهو لفلان وارفي فهو رجوع عن الوصية الاولى ويكون وصية للوارث ثم الورثة بالخيار ليسوا واحدا وان ساءوا وادوا **قوله** ولو كان فلان لآخر ساءا حتى اوصى بالوصية الاولى على حالها لان طلاق الاولى حصر ورات الاربعة للثاني فاذا لم يثبت للثاني فهي للاربع **قوله** ولو كان فلان حصر فالج كحرام ما قبل موث الموصي في الورثة الموصي لطلاق الوصية لان لم يثبت للثاني كان رجوعا عن الاول مطلقا حتى لا يول صحت في حق الباقي ثم بطلت لونه قبل موث الموصي ما

باب الوصية بثلث المال

قوله ومن اوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بثلث ماله ولم يجر الورثة فالثلث بينهما لانها استتوبا في سبب الاستحقاق يستويان في الاستحقاق الثلث يصنع عرقهما فيكون بينهما **قوله** وان اوصى لاحدهما بالثلث والاخر بالسدس في الثلث بينهما لانها كما اورد في المتن **قوله** وان اوصى لاحدهما بثلث جميع ماله والاخر بثلث ماله ولم يجر الورثة فالثلث بينهما نصفان عند لي حصة رضي الله عنه وعندهما الثلث بينهما على اربعة ثلثه اسهم للموصي له بالكل وسهم للموصي له بالثلث هذا لا يحتاج الى عدد بل يصح واثله ثلثه فضرر صاحب الكل بالكل لانه اسهم وضاحب الثلث بثلثه سهم مقسم ارباعا وان اوصى لاحدهما بثلث ماله والاخر بنصف ماله ولم يجر الورثة فالثلث بينهما نصفان عند وعندهما على خمسة اسهم سهمان لصاحب الثلث لانه جعل كل سهم من سهمها وثلثه اسهم لصاحب النصف واصله لرجل الموصي له ما كثر من الثلث لا يضر في الثلث كثر من الثلث اذا لم يجر الورثة عند لي حصة رضي الله عنه في الحايه صورتهما ليكون لغيره عند ان حصة احد هما الف ومائة وفيه الاخر ستمائة واوصى باخر واحد منهما مائة درهم لفلان ولما كان لفلان اربعة حصص حياطة هم مائة مائة الف والاخر خمسة مائة فان خرج ذلك حصة مائة جاز

ذلك لرجل يكن له مال غير هذين العدين لم يجر الورثة حازت محاماهما بقدر الثلث فيكون الثلث بينهما ابلا بضر الموصي له بالالف بحسب وصيته وهي الف الموصي له الاخر بحسب وصيته ومائة خمسمائة فلو كان هذا كسائر الوصايا وحسب لاضر الموصي له بالالف على ما س قوله ما كثر من خمسمائة وسه وسهين وثلثي لان عند الموصي له ما كثر من الثلث لا يضر بالثلث وهذا بطل **قوله** والسعاية صورتهما الوصية بالحق بان موصي بثلثي هذين العدين حصة احد هما الف وفيه الاخر الفان والامال لغيرهما فان احازت الورثة بعضا من معا لرجل يجر الورثة بعضا من الثلث بثلث ماله الف الثلث الذي فيه الف فيحقق منه هذا القدر محاماه وهو ثلث مائة وثلثه وثلثون بثلث درهم وسعي الباقي وهو اللبان ومائة مائة وسه وسهين وثلث مائة درهم واللبان الذي في حصة الفان صحت منه هذا القدر بلا سعاية وهو ستمائة وسه وسهين وثلث مائة درهم وسعي الباقي وهو الف وثلث مائة وثلثون وثلث درهم فلو كان كسائر الوصايا وحسب لاضر الذي في حصة الف في خمسة مائة نصف حصة والذي في حصة الفان الف وخمسمائة بثلث ارباع حصة لانه حصة الاخر الذي في حصة الفان الالف فوجب لغير الثلث بينهما نصفين **قوله** والدرهم المرسل الى المطلقة اذ ارسال الاطلاق معني واحد يقال ارسل العترة اطلق صورتهما ان موصي لاحدهما مائة والاخر الف بثلث ماله الف ولم يجر الورثة يكون الثلث بينهما ابلا بضر بثلث واحد منهما بقدر فلو موصي له بالف بثلث مائة وثلثه وثلثون بثلث والموصي له بالف بثلث مائة وسه وسهين وثلث مائة وبطل الاصل في هذا الباب رعاية عرض الموصي وقصده وقصد الموصي شأن اسحقا والصفاء والكل وبفصله على صاحب الثلث اسعر الاسبقا والمانع والمانع من الفضل فينسب كما في مواضع كجماع لاصلا لطلان المضمين يدل على طلاق ما في حصة والضرب بثلث ضم الى استحقاق فاذا بطل الاستحقاق لانه لم يصادف المحل لان محل بغداد الوصية بثلث صرعا سطل ما في حصة الضاحاق بواضع الاجماع لان لها بقا في الجملة بدون اجازة الورثة بان كان المال سعة فان قلت هذا فاسد والخلاف ثابت فيها اذا اوصى بثلث لثمان في حصة الف وبحد لثمان اخر حصة الفان والامال له سواءها وهذا تصور سقد الوصية لكل واحد منهما في جميع ما سماه له بدون اجازة الورثة بان يكون مال الميت فيخرج الجدان من الثلث قلت نعم ولكن قصدهما نحن البركة وعلى البركة حق الورثة فكانت الوصية واقعة في حق الورثة لا يرى انه لا يصح الا بعد قيام ملكه في العن عبد الوصية فطلبت لهما وان اسفاد مالا اخر خلاف الوصية بالدرهم المرسل لانها صحيحة ولم يكن ملكه مال عند الوصية ولو هلك البركة بعد فيما اسفاد من المال فلم يكن متعلقه بعرض ما تعاقب به حق الورثة **قوله** واذا اوصى بنصيب ابنته فالوصية باطله وان اوصى بمثل نصيب بنته فالوصية حازت وقال في ردها بكونها لا كل ماله في الحال وذكر نصيب ابنته لغيره ولنا نصيب ابنته ما نصيبه بعد الموت كان وصية مال الغير خلاف سطر

مصيب الامن لان مثل الشئ غيره وان كان معدوم **قول** ولو اوصى سهم من ماله او جزء من ماله
قبل الورثة اعطوه ما سئم لانه سئو القليل والكثير لكن الموصي به لا يمنع صح الوصية والورثة
فامون مقام الموصي في السان وهذا الذي كرا اخبار المسامح بناء على ما عرفنا ان السهم كالجو اما
اصل الورثة في خلاوة ذكر في المبسوط اذا اوصى لرجل سهم من ماله فله اخس سهام الورثة وهو سهام
المراء الا ان يكون اخس السهام اكثر السدس فلان زاد عليه في قول جعفر رضي الله عنه وقال في الجامع
الصغير اخس سهام الورثة الا ان يكون قل من السدس فيسدس على السدس وعلى وانه الاصل جوز
او جعفر رضي الله عنه المصانع السدس لم يجوز الزيادة على السدس وعلى وانه الجامع الصغير جواز الزيادة
على السدس لم يجوز المصانع من السدس فلا يعطى للموصي له اخس سهام الورثة الا ان يزيد على الثلث فيسدس
له الثلث كذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله في مبسوطه لهما ان السهم اسم لمقدر مجهول كالجو فلا
يعطى لمقدرة بالسدس انما جعلناه عماره عن نصيب الورثة لان ما نصيب حد السك والعند القسمة
يسمى سبها وانما صرف في الاخر لانه منسحق الا اذا زاد على الثلث فسدس لانه الوصية ما كرس الثلث
لا يصح عند عدم الاحاق وله ما روى في راس من عود رضي الله عنه سبل عاوصي سهم من ماله فقال له
السدس وروى لرجلا اوصى سهم فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذكر السدس فاحد او جعفر
بهذا وصرف مطلق لفظ السهم في الوصية والاقرار الى السدس وقد قال جماعة من اهل اللغة منهم اناس من
معاوية لرسهم السدس وروى كوزاده سهم من سهام الورثة ايضا فحط على اقلها **قول** ومن قال
سدس مالى لفلان لم قال ذلك المجتهد اخر سدس مالى لفلان فله سدس وادناه عرف السدس بالاضافة لم اعاده
فكان هو الاول لان المعرفة اذا اعتد بحرفه كاسم الناحية عن الاول يقول جاني نديم يقول كرميت زيدا
اي ذلك جني **قول** ومن اوصى بثلث دراهم او سلبت عنه فذلك لهما ذلك يعني لثمة وهو يخرج بثلث
ما بقي من ماله فله كل ما بقي وان فرجه الله له بثلث ما بقي ولو اوصى بثلث من رقبته فان سأل لم يكن
له الا ثلث الباقي عند جعفر رضي الله عنه وعندهما لهما كل هذا الحد بنا على مسله قسمه الرقيق
ولو اوصى بثلث ماله فذلك بثلثها وفي غيرها وهو يخرج بثلث ما بقي من ماله لم يستحق الا بثلث ما بقي
من السان فالواحد اذا كانت السان من اجناس مختلفة فان كانت السان جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم
وكذا المكمل والموزون بمنزلة الما بها بحركي القسمة خيرا فيها والدور المختلفة كالسنان المختلفة عند جعفر
لان لا يرى الحركي على القسمة فيها الزعفر في الخلاف ان الما كان مستر كمن الورثة والموصي له الما والا اصل
لن الما المشترك اذا اهلك سني منه بملك على السيرة وما بقي سني على السيرة فصار كالرقيق والدور والساك
والزفر فلعلمنا ان ما يحتمل القسمة تسمية الحرة من الجملة وتسميتها قد رتبها سواء كالعشر عشرة افقر
حنطة والعقد منها سواء ولو لا ذلك لم يكن للمعاضة حق الجبر في القسمة ولم يكن لرجل حق احد

السنة يكتفي في درهمين في درهم واحد ولما صار للمعاضة هذه الولاية بثلث الجوز من الجملة بمنزلة قدر منها
ولو سمي بها لم يرد درهم لو حث نسلم ما بقي من درهم ما سمي في الما المشترك اذا اهلك بملك على السيرة اذا استوى
الحمان فاما اذا اعدم احد ما على الاخر فله الاكس من الما الموصوفة كما لو كان في البركة دون وصايا
وورثة لم يهلك بعض البركة بصف في الموصوفة وهو اوصيا الموصايا والورثة لان الذي مقدم على الكل
وهنا الوصية مقدم على الاكس بصف في الما الاكس الى الارث اما الرقيق والسان المختلفة والدور وكذا الدراهم
في احتمال القسمة حرا فلم يكن تسمية السان وسمة العن سواء فصار الحق في كل احد على الافراد فاما
هناك سنان بطل فيها وفي الباقي قيل قولها في الرقيق والدور فعول جعفر رضي الله عنه والنف
لا يصح لان عندهما للمعاضة الجبر وندون ذلك بعد الرجوع والاول اشبه للفقهاء الذي سنا
قول ومن اوصى لرجل الف درهم وله مال غير ذلك فاذ اخرج الف من ملك العن دفع الى الموصي له
لان ما يمكن اصال كل مستحق الحق بثلث ما عدا الف وان لم يخرج دفع اليه بثلث العن كما اخرج شيخ
من الذين احدثوا حتى يستوي الف لا الموصي له بثلث الورثة فلو خصضناه بالحق لحسبنا حق
الورثة لان للعين مائة على الدين اذا العن مائة مطلقا والدين مائة في الما لان كان بعد النظر
من الجان من مائتا **قول** ومن اوصى لزيد وعمر وثلث ماله فاذا عمر وميت وهو حيا او لا يعلم
او قال لزيد وبكر لكان حيا وهو ميت فله ولين كان في هذا الثلث وليس فيه احد اوله فله بعد ما دله ولولد
بكر فوات ولده قبل موت الموصي اوله ولعقل اولاده اصفير ولده وفات سطره عند موته فله بركه
في هذه الصور لان المعدوم او الميت لا يصح سحقا فلم يثبت المراجعة لزيد وصار كما لو اوصى لزيد
وحدا وكذا العن لان العن بركه عند موته فكون معدوم مالى الحال عن لى يوسف
انه اذا لم يعلم موته فله نصف الثلث لانه اذا لم يعلم موته فلم يرض للمحى الا نصف الثلث بخلاف
ما علم موته لان الوصية وقعت لغوا وكان راضيا بالثلث كله للمحى **قول** وان قال بثلث مالى لى
زيد وعمر وزيد ميت وموحي او فقير فوات وهو ميت او غنى اوله والكران كان في الست ولم يكن
فيه اوله ولولد بكر فحدث له او كان فان حدث عنه اوله ولولد فلان لرا فقير واقلم فقير واحتى
ما الموصي اوله ولو اريه او لا سا زيد وله ابن واحد ففي هذه الصور نصف الثلث مالى لاول فلان
كله مالى لوصي الا نصف فلما كامل بعدم المراجعة بخلاف قوله فلان لان الحطف بصف
المساواة في الحكم المذكور والمذكور وصية بكل الثلث والصف حكم المراجعة فاذا زالت المراجعة بكامل
الارزى لرس قال بثلث مالى لفلان وتسلت وكان له كل الثلث لو قال بثلث مالى لى فلان وتسلت لم يستحق
الثلث واما الثاني والثالث فلان الوصية صحت لهما وبست المراجعة لان بكر معلوم فدخل تحت
الوصية وفوات الاستحقاق لعدم السطر فلا سكا مل وصية الاخر واما الرابع فلان الولد غير تحت

معنى وجوده عند الموت فكان الثلث منه ومنه وذكر واما الخامسة صحت لهم واما فوات شرط الثلث في
فلا يكامل وصيه الاخر واما السادسة وهو الوصي الاجنبي لو ارثه فلا جنى نصف الوصية ونظمت
للواري فلان الوصية اصبحت الى مالك الى مالك فصحت فيما يملك بطلت فيما لا يملك بخلاف ما اذا
اوصى وصية تكون الكل للحي لان الثلث ليس من اهل الوصية فلان اوصى بالكل للحي اما الوارث
فمن اهل الوصية حتى لو اجازت الورثة حازت من اوصى الاجنبي على هذا اذا اوصى لغيره لا جنى وهذا بخلاف
ما اذا اوصى لغيره ولو اوصى لغيره وادنى فانه باطل كله عند لي حنفى رضي الله عنه ولي يوصي
بكل حال لان الوصية انشاء تصرف في الشئ حكمه حكمه في حق من يملكها ولا يصح في حق
من لا يملكها منها ولا يلزم من بطلان الحكم بطلان الوصية كما اذا اوصى لرجلين وادنى ما اوصى
الاخر اما الوارث فاذا ارث من كان قد اوصى بوصية الشرعية فما مضى فلو سدد من هذا الوصية
لمست على خلاف ما اوصى به فكون الزمان على الميراث ما اقره ما اطل اما الساج فلان هذا الاسم لا
ينطلق على الواحد فانه قال من فلان وفلان اوصى بثلث ماله واما لاله
او اوصى بثلث غنمه فذلك الغنم قبل موته او لم يكن له غنم في الاصل الا اخرها في الميراث طاهر **قوله**
ولو قال له ساه من مالي لغيره غنم بثلث ماله لانه لما قال من مالي دل لغيره وصية الوصية ماله
السناء اذ ماله ما يوجد في مطلق المال لو اوصى بثلث ماله لم ينعى له غنم بل ينعى له ماله لان مال الميراث
من مالي دل لغيره صورة النساء ومحتاها وفضل صحتها لانه لما ذكر النساء والاساءة له لغيره ماله
ولو قال ساه من غنمي اعني لغيره بثلث الوصية لانه لما قال من غنمي دل لغيره غنم من النساء حتى جعلها جزء
من الغنم وعلى هذا اخرج كثير من المسائل **قوله** ومن بثلث ماله لانه لما قال من مالي دل لغيره وصية الوصية ماله
والمساكين فلان بثلث ماله من خمسة اسهم وسهم للفقراء وسهم للمساكين وهذا عند لي حنفى رضي الله عنه
رضي الله عنه واما عند محمد فيقسم على سبعة اسهم للفقراء سهران للمساكين سهران ولانها من اولاد
بثلث اسهم اصله للوصية للفقراء او للمساكين يساوي الواحد منهم عند لي حنفى رضي الله عنه وسلفه
لان اسم الخمس يساوي الواحد ويكمل الكل قال تعالى لا يحل لكم النساء من بعد وقد عذر صرفه الى الكل
فمعنى الواحد عند محمد رج يساوي الجميع وادناه انسان فصاعدا في الوصايا والوصية لانهما من اولاد
جائز لانها احاب مضاف الى ما بعد الموت وهو بعد الموت حرار واهلها اي الفقراء والمساكين جنس
بذلك عطف احد ما على الاخر في بعضه المضافة فصار عدد المسكين خمسة عند لي حنفى رضي الله عنه
قوله ولو اوصى بثلث لفلان وللمساكين لانه اخرها طاهر من الميراث **قوله** ومن اوصى لرجل بمائة
درهم والاخر بمائة درهم قال لا فرق بينهما وان اوصى بمائة لرجل والاخر
بمائة قال لا فرق بينهما لانه لا يطاق الشئ للمساواة قال الله تعالى فممن شئنا في الثلث

وقد امكن فيما قلنا اما في الاول فظاهر وكذا في الثاني لانه نصب كل بلسانه **قوله** ومن قال
لفلان علي بن صدق فوه يعني من حضر الموت فقال لورثته لفلان علي بن صدق فوه فما قال ثم بثلث
فانه يصدق له الثلث اي اذا ادعى الدين اكبر من الثلث وكذا في الورثة وهذا استحسان القضاة
ان لا يصدق لانه لم يرهم كلا في حكم السرقة وهو يصدق المدعى بلا حجة فلان قوله لفلان علي بن اقرار
بالجهول والاقرار بالجهول لرجل صحيح ولكنه لا يحكم به الا بالسان وقد فات وجه الاستحسان انه
سلطه على ماله بما اوصى هو بملك هذا السلط بمقدار الثلث بان يوجه له اسدا فصيح مسلطه
ايضا بالاقرار له بدخول الميراث ويحتاج الى ذلك ان يعرف اصل الحق عليه ولا يعرف قدره فيسحق
في فكاك رتبته بهذا الطريق فيجعل وصيته في حق السند وان كان دينا في حق المسحق وجعل السند
فيها الى الموصي لانه يصدق في الثلث وول الزيادة **قوله** وان اوصى بوصايا غير ذلك اي لغير
اوصى بوصايا غير ذلك عز لثلث لا يصح ان الوصايا بصدقه فيما سئتم وصل للورثة صدقوه فيما
سئتم وما بقي من الثلث فهو لصاحب الوصايا لا يساركم فيه صاحب الدين انما عز لثلث والثلثان
لان الوصايا حقوق معلومة في الثلث الميراث معلوم في الثلثان وهذا ليس بدخول معلوم ولا وصية
معلومة فلان اوصى بالمعلوم بعد من غزل المعلوم وفي الاقرار فائدة اخرى هي اقرار الفرقين قد
يكون اعرف بمقدار هذا الحق وابصر به والاخر لا خصا ما ويرى ما يفتقر الى الفصل اذا ادعاه
الخصم فاذا اقرار به علمنا ان التركة دينا ساهما في كل التركة فلو اوصى الوصايا بالورثة
بساها فاذا ائتموا ساهنا اوصى بالثلث بثلث ما اقر والورثة بثلث ما اقر والسند اقرار
كل فرس في قدر حقه وعلى كل فرس منهم الميراث على العلم لراي على الميراث زيادة على ذلك لانه
يختلف على ما جرى بينه وبين غيره **قوله** ومن اوصى اجنبي لوارثه الى اخره مائة مائة
قوله ومن كان له بثلث ابواب فقال اوصى لفلان بهذا الباب الحمد ولفلان بهذا الباب
الوسط ولفلان بهذا الباب الردى ثم ما اوصى بم صانع يورث لم يدريها هو ومحمد الورثة
بطلت الوصية مع محمد هم ان يقولوا لكل واحد حصته اذا طلت بوجه البواب الذي هو حقه قد
هلك فصار الموصي له محمولا لم يدري من هو وجهه الموصي له يمنع صحة الوصية كما لو اوصى لآخر
هذين الرجلين فكذا هذا فان قال لورثته ساها لكم هذين البوابين فاقسموها بثلثكم صحت
لان الوصية بدكانت صحيحة وانما بطلت لجهالة طارئة بوجه للمنازعة وهي تحمل الزوال
بالسليم لهم فاذا سلموا صحت الوصايا فكان لصاحب الحمد ولصاحب الردى لصاحب
الوسط بثلث الحمد وثلث الردى لانه انما يقسم العومان بين الثلثة على هذا الوجه وهو ان اخذ
كل واحد منهم بثلث البواب انما يصح حق صاحب الحمد في الحمد لانه لا حق له في الردى مع من يملك

فصل القسمة من دار على حكم ملك الميت بدليل انه ينفذ وصاياه ونهض في بونه دخل الوصية كأنه واجب
ففي الوصية فكانا للموصي له وان لم يحرك من الثلث نفذ وصيته او الامن الام من الولد وعند ما نفذ
منها على السواء وصورة رجل له سمانه درهم وامه يساوي بها درهم فاقصى لرجل الامه مائة مائة ولدت
الامه ولدا يساوي بها درهم قبل القسمة فلموصي له الامه ولدت له غنما وعند ما يملك الامه ولدا
الولد لال الوصية سري الزواني الحاديه قبل القسمة بالاجماع لكون البركة ماضية على ملك الميت واذا
ملك السمانه صار كان الوصية وصحت بها فوجب عند الوصية في ملك كل احد منها ولا يجرى فيه
ان الام اصل الولد باجر ولا يجوز بعض الاصل بالسحر وفي جعل الولد سري كما تبين بعض الوصية في الام
فلا يجوز خلاف السحر والعقود لان نفذ السحر والحق الولد لا ينفذ في الاصل بل ينفذ ما مضى الا انه
ينقض بعض المهر من الاصل صوره معاملة بالولد اذا اقبل به القبط وذلك جائز لا بأس به لان المهر سحر
حتى السحر وجوده عند السحر ونفذ السحر يرد في كونه وان كان فاستأهنا اولدت قبل القسمة
وفصل قبول الموصي له فان ولدت بعد القبول بعد القسمة فهو للموصي له لان البركة بالقسمة خرجت
عن حكم ملك الميت فجدد الزيادة على الأصل ملك الموصي له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر القديري
انه لا يصير موصي به ولا يصير خروجه من الثلث وكان للموصي من جميع المال ولدت بعد القسمة
وتساعنا فالواصب موصي به حتى يخرج خروجه من الثلث كما ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت
الموصي لم يدخل تحت الوصية ونفي على حكم ملك الميت لانه لم يدخل تحت الوصية فصار الاستبراء والسبب
كالولد في جميع ما ذكرنا **فصل في اعتبار حال الوصية** الاصل في هذا الفصل ما لم يكن
الموصي له واردا او غير وارث عوازا الوصية وفسادها يصير يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقرار بغير
كون المقرب واردا او غير وارث يوم الاقرار كونه وفساده **قوله** وان اقر المريض لامراة بدنيا او اقر
لها شئ او وهب لم تزوجها بمات جازا لا وارثا خلافا لفرجه الله وبطل الوصية والجهة لا الخبر
في الاقرار كونه المقرب واردا او غير وارث يوم الاقرار وهي اجنبية عنه وهذا لان الاقرار يلزم بنفسه
ويصح على سبيل النكاح دون الوصايا ولا يوقف على الموت فلم ينفذ في النكاح الحاديه ولهذا اعتبر
من كل المال ولا يملك بالدين اذا كان في حال الصحة وفي حال المرض لان الثاني يوجب عنه والمعتبر في الوصية
يوم الموت لا بما كان مضافا لما بعد الموت وهي ارده حينئذ والوصية للوارث باطله واما الهبة
وان كانت منحة صوره فهي كالمضاف الى ما بعد الموت حكما لا مالا وصحت بوقوع الوصايا لا بما يدرى بشر
حكمه عند الموت لا يرى انه ان وهب عبدا في مرض موته لا ينجى به كل ماله وسلم صحته وصار ملكا
للموتهوب لم يمت اذا مات من ذلك المرض وجب النسخ في الثلث حتى التورث وفي الكل حقا للغير ما كان وصار
كالمتعلق بالموت **قوله** واذا اقر المريض لانه بدني او وصي او وهب له وسلم او وصي

فاسلم الامن او اعقب قبل موته بطلان تلك ما الوصية والصدقة فلما امر للميت في ما حال الموت فاما الاقرار
وان كان يلزم بنفسه ولكن سببا لارث وهو السوء فام وصا الاقرار فهو من جهة الاقرار فصار
باختيار الالهة ما يحق بالوصايا وذلك كما قرأه وله ان يملك الام من هلك المهر ولا لاخ المقتول
وارث انه المثل لما ولدنا وهذا خلاف النكاح لان سببا لارث لم يوجد وقت الاقرار حتى لو كانت الزوجية
قائمة وقت الاقرار والمرأة نصرانية فاسلمت قبل موته لا يصح الاقرار لوجود السبب زمان الاقرار
وكذا لو كان الامن مكاسا لما سنا **قوله** ذكر في كتاب الاقرار اذا لم يكن عليه دين يصح لانه يصير كأنه اقر لولاه
وهو احصى عنه وان كان عليه دين لا يصح لان الاقرار له وهو انه والوصية باطله لما امر للميت في ما حال الموت
الموت واما الهبة فصحة في وانه لا يملك في الحال وهو موقوف الحال في عامه الروايات لا يصح لانها
في مرض الموت بمنزلة الوصية **قوله** والمفعد والمفالج والاسل والمساول اذا تطاول في ذلك فصار
حال لا يحاف لملك الموت فهو كالصحيح حتى يصح هبته من جميع المال اذا تطاول وقدره سنة صار بمنزلة
طبع من طباعه وخرج عن احكام المرض حتى لا يستغل البدوي وهذا لان مرض الموت ما يكون سببا لموت
وانما يكون اذا كان تحت بردا خلافا الى الاصل يكون اخره الموت فاما اذا استحكم وصار تحت لانداد بحد
فلا يكون سببا للموت وصار صاحبه في النصف بمنزلة الصحيح فلو صار صاحب فراش بحد صار بمنزلة جرد
المريض فاما في اول ما اصابه اذ مات من ذلك تلك الامام وقد صار له صاحب فراش فهو مرض عا فانه الهلاك
ولهذا بدوي فكان مرض الموت من غير هبة من الثلث **قوله** **الحق في المرض**
قوله ومن اعقب عبدا في مرضه او باع وحاي وحب فذلك كله جائز وهو محبب من الثلث بغير
بيع اصحاب الوصايا وفي بعض النسخ فهو وصية والمراد انه وصية في حق الاعسار من الثلث في مزاجه
اصحاب الوصايا وهذا من قبل الموت واعساره من الثلث لخلق حق الورثة وكذا ما اسدء المرض اعلاه
على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية لانه يدرى ابتداء كالهبة وكل ما اوجبه بعد الموت من الثلث فهو وصي
وان اوجه في حال صحته اذا المعسر حاله الاضافة لا حال العقد وما ينفذ من المصروف في الاعسار والهبة بالخبر
فيه حال العقد وان كان صحته فهو من كل المال لسكران بربضا فهو من الثلث وكل مرض صحته فهو
كحال الصحة لان حق الوارث والغريم انما ساق ماله في مرض الموت وفي البراءة طهرانه للسبب مرض الموت
ولم يسع العبدان اطارت الورثة حتى لو ترك اسن وبها به درهم وعبد اتمته ماله وود كان اعقته في
مرضه فاحار الوارثان الحق لم يسع في شئ لان الحق في مرض الموت وصية وقد وصحت ما كبر من الثلث
ولكنها محزوا حازن الورثة لان المنع لحقهم **قوله** فان حاي ثم اعقب وضايق الثلث منها فالحاماه اولي عند
لبي حيفه رضي الله عنه وان اعقب ثم حاي فيها سواء واولا الحق اولي في المسكنين قال في فرجه ابدا لاول
اولي فيها والاصل لال الوصايا اذا لم يكن فيها ما حازر الثلث فكل واحد من اصحابها نصيب من الثلث وصيته

في البت لا يقدم البعض على البعض الا الحق الموقف في المرض والحق المطلق هو الموصي كالنذر الصحيح
خلاف ما لو قال بتحرير عبدي يوم فانه ليس من الحق الذي يداء به والمجاهة في السبع اذا وقعت
في المرض ذلك لان الوصايا قد تساوت والتساوي سبب الاستحقاق بموجب التساوي في نفس الحق
وانما قدم الحق الذي ذكرناه لانه الحق الفسخ من جهة الموصي وغيره الحق الفسخ وكان الحق اقوى
وكذا المجاهة لان الحقها الفسخ من جهة الموصي لانها ليست في ضم المجاوزه ومقصود المعاقبة للزوم
فلزمت الوصية التي في ضمها فصارت بمنزلة الحق اذ قدم ذلك فمات في الثلث بعد ذلك بسبب
سواء ما من اهل الوصايا وما تقدم بعضهم على بعض لفرضه عند ان لكل منهما نوع قوه فالحق لا يتحمل
الفسخ بحال المجاهة بخلافه فسادا بما داء به ولهما ان الحق لا يتحمل الفسخ بحال المجاهة بلحقها الفسخ فكان
الحق اقوى فسادا به ولا محذور بالمقدم في الذكر لان المقدم في الذكر لا يوجب تقدما في السابق لان ما من
المقدم بعد الموت والكل يقرر محاولا في حقه رضي الله عنه ان المجاهة اقوى من الحق لانها ليست
في ضم المجاوزه فكانت بمنزلة المعنى الاصغر والاعناق في صفة ومعنى فاذا وجدت المجاهة او لا
دعت الاصغر واذا وجد الحق او لا يستوفى الحق والرفع كان خيرا من المزاخرة وعلى هذا الاصل
قال بوجوه رضي الله عنه اذا اعتق ثم طامى ثم اعتق قسم الثلث من العتق الاول والمجاهة فاصاب
العتق قسم منه ومن الحق الباقي ولو طامى ثم اعتق ثم طامى قسم الثلث من العتق الثاني والمجاهة فاصاب
في الجهة ثم اصاب المجاهة فاصاب قسم منه ومن الحق مقدم عليها فاستوفوا وعندهما العتق في كل حال فان
قلت ينبغي ان يكون تمام الثلث للمجاهة الاولى عند لان المجاهة الثانية مساوية للعتق والمجاهة الاولى
راجحة على العتق المساوي للزوج مزوج وكذا في المسئلة التي صلها ينبغي ان لا يساوي الحق الثاني الحق
الاول عند لان العتق الاول مساوي للمجاهة والمجاهة راجحة على العتق الثاني والمساوي للزوج راجح
لا يبرح العتق على العتق والمجاهة على المجاهة اجماعا اذا لم يكن العتق متحلا فكذا اذا اخل العتق **قوله**
ومن اوصى ان يعتق عنه هذه المائة عنه فذلك منها دراهم لم يعتق عنه ما بقي عند لي حصة رضي الله عنه
وقال لا يعتق عنه ما بقي ولو اوصى ان يسير بكل ماله عند يعتق عنه ولم يجر الورثة بطلب عبده ايضا
وقال لا يسير بالثلث لو اوصى ان يسير له عبدا فوادى الف على الثلث بطلت عنده وقال لا يسير
بالثلث عند يعتق ان اوصى ان يعتق عنه هذه المائة فذلك منها دراهم يعتق عنه ما بقي حصة يبلغ
وان لم يملك شي حرج بها فان بقي شيء منه رد على الورثة لهما انه وصية بنوع فريه وهو العتق فسد ما
يمكن كالمواصية ان يعتق عنه ماله ولم يجر الورثة او قال بانه وطلب ماله لا يخلج ماله ولم يجر و
وله ان الوصية اذا وجبت لم يفسد منها العتق وهذا اوصى العتق لغيره يسير ما سمي
فلم يفسد في عبده يسير ما قبل منه لانه غير الاول كان فيه سقد الوصية لغير الوصية له وذا يجوز

خلاف الوصية ما حج لان المسحق للحج لم يسد له ما فريه بحضه هي حوائبه فلم يطل الوصية كما لو اوصى
لرجل بانه فذلك حضه لا دفع الباقي اليه واصلة ان العتق عبده حتى المملاك حتى لم يعل السهارة
على العتق لغير دعوى واحلف المسحق ضررون وعندهما العتق حوائبه تخالي حتى قبل السهارة
على العتق لغير دعوى فلم يفسد العتق الموصي له بل اعتبر صاحب السيرة موصي له فلم يسد المسحق
فان بقي شيء رد على الورثة لان التركة هي الورثة الا ما استغل عن الوصية ولو اوصى ان يعتق عنه
من يملكه فليس له ليرتب ما لك ان يبيعه فقال استوفاه في الحج بخاربه في الحج على الفداء لان اللفظ
بدل عليه لان اعانه انما يكون للفقراء المحتاج **قوله** ومن اوصى بعتق عبده ثم مات فحق العتد
حياته ودمع بها بطلت الوصية وان فداء الورثة كان الفداء في مالههم وانصوا الوصية والاصل
ان الانصاء لا يعلق الا سطل ملك الورثة فان صاوا دفعوه وان شاذوا فذوه فان دفعوه صح الفسخ
لان حق اولياء الحنابة مقدم على المالك فكذا تقدم على ماله المالك من المالك هو الموصي لم يطل
الوصية لان الدفع سطل حق المالك لو كان حيا فكذا سطل حق من سطل حجه الموصي لم يطل
اوسع بعد موته بسبب الدرس سطل الوصية فكذا صاوا في احوال الفداء كانه لم يحن فسد
الوصية **قوله** ومن اوصى بطلب ماله لا خرا علم انه لو اوصى بطلب ماله لم يندم مات وترك عبدا مالا
ووارثا فقال الموصي له اعفقه في صحته وقال الوارث اعفقه في مرضه فالقول للوارث ولاسي للموصي
الا ان يفضل من الثلث سي او يعوم له منه ان الحق في الصحة لان الوارث سلسون حوائبه لم يطل
العتق في المرض وهو وصية والعتق في المرض يقوم في السقد على الوصية بطلب المال والموصي له نذر حتى يحتاج
ثلث ما بقي من التركة بعد العتق والاربعاء لم يكن وصية لان العتق لا يكون وصية حتى ينفذ
من كل المال والقول للمتكبر مع الممن لان العتق من الجوارح يحكم بغيره من اورث او فان للسفن بها
وارث او فان هنا وقت المرض وكان الطاهر سا هذا للوارث كان القول بطله مع الصانع الا ان
يفضل خرا للثلث سي على فقه العتد لانه المزاج لم او يعوم له السنة ان العتق في الصحة اذا كانت
بالسنة غير له المات بالمعاشة مع السنة انما يملك خصم والعتق من العتد ولكن خصم
في اقامتها لا سار حقه **قوله** ومن ترك عبدا اعلم لم يات وترك ابنا وعبدا فقال رجل لعل اسكن
الفدين وقال العتد اعفني ابوك في صحته فقال الابن صدق ما سعى العتد في صحته ودفن الفقه
الى الخرم وهذا عند لي حصة رضي الله عنه ولا يعتق ولا يعتق في شيء لان العتق والدين طهرهما
مصدق الوارث في كل شيء فاحذف اذ كانا معا بالسنة ومن اعتق عبدا في صحته ثم مات عليه دين
لم يسع العتد في شيء فهذا مثله ولا يفسد رضي الله عنه لغير الوارث بالدين اوى لهذا بعد من كل المال
في جميع الاحوال هو ليس بوصية من المرض الا الوارث العتق في المرض غير الوصية حقه العتد من الثلث

والأقوى بدفع الادي في مضمونه ان سطل الحق فلا الا ان الحق بعد الوصية لا يحتمل الاسرار
مضمونه يعني باحباب السعابه لان اسناد الحق الى الصحة انما يصح اذا لم يوجد سعل الدين
وقد قارنه سفل الدين هنا فتح اسناد فوج رده بالسعابه **قوله** وعلى هذا الخلاف اذا امار الرجل
وترك انا والف درهم فقال الرجل لي على امت الف درهم وقال رجل اخر هذا الف الذي تركه
ابوك كان وودعه لي عبد اسك وقال لا يصح فتم افعده الف منها بصفان لانه لم يظهر الودعه
الى والدين ظاهرهما فحاصلان كما لو اقر بالدين م بالودعه وقال الودعه احق لانها سبقت على الف
والدين بنت في الدفء او الام يسفل الى العن فكانت اسبق وكان صاحبها احق كما لو كان المورث
حياء قال صدقتم بعد ما انا فلنا الاوار من الوارث بالدين يساوي للركه لا الرنه فقد وقعا معا
علاف المورث وذكر في الممن مضمونه الودعه اقوى وعندها سواء والاصح ما ذكرنا او اوده
سفل سروج الجامع الصغير وسروج المنظومه **فصل قول** ومن وصي بوصا ما يحق بوق الله حال
قدمت القراض منها قد منها الموصي او اخرها مصل الحج والزكوه والكفارات لان الاصل ليس بها بالاهم
والفرضه اهم من الخير وان ساءت في القوه يدى ما يداه به الموصي اذا ضاق عنها السلب لان الظاهر
من حال الانسان انه ساء ما هو الا هم عده والماله لا يطاهر كالماله النقص وينقص على تعديم ما بدا
به لو منا قد عده كذا ايضا واحلف الروايه عن ابي يوسف في الحج والزكوه فقال احدي الروايه
سداء بالحج وليس اخره لان الحج سادى للدين والمال والزكوه المال فكان الحج اقوى سداء به روى عنه
عدم عليه الزكوه بكل حال لان الفقر في البصر باب وكان حتمت جابا لمحقس الحج بمحض حفاه تعال
فكانت الزكوه اقوى بم عدم الزكوه والحج على الكفارات لو حجابها عليها فقد جاء فيها الوعد بالم
في الكفارات قال الله تعالى فزكركم فان الله غني عن العالمين وقال الدين يتركون الذهب
والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيبشروهم بخواب اليم وغير ذلك من الاحاديث الواردة فيها
وكفان العسل الطهار والتمن مقدمه على صدقه الفطر لسو بها بالكتاب ومن صدق الفطر
وصدقه الفطر مقدمه على الاضحه للاساق وجوبها والاضحاف وجوب الاضحه وعلى هذا
القياس بعدم بعض الواحات على البعض كالنذر مقدم على الاضحه ان النذر باب بالكتاب وفيها
وما ليس بواجب بعدم منه ما قدمه الموصي لما ساء وان كان مع مضمونه من هذه الوصايا بالاساسه
حقا لله تعالى وصية الادمي بان قال لك يا حج والحج والزكوه والكفارات ولرب قد قسم على اربعة
اسهم بعدد القرب ولا يجعل الحج كوصيه واحده ما اصاب القرب صرف الما على الترتيب الذي
ذكرنا لان كل حده من هذه غير الجهد الاخرى المقصود وان كان متخذا وهو القرب ولكن كل قربه
في نفسها مقصوده مسفرد كما سفره وصايا الادمي **قوله** ومن وصي بحج الاسلام اجماعه

رجلا من بلده بالحج راكبا لان الواجب لله تعالى الحج من بلده ولهذا جهر فيه المال ما يكفيه من الملك والوصيه
لاد آما كان احبا عليه والحج راكبا لانه لا يتركه لرحل ما سافا فنصف الله على الوجه الذي يجب عليه
فان لم يسلح الوصيه المسقه اجماعه حيث سلح وفي القياس لا حج عنه لانه وصي الحج بصدقه وحديث
وجه الاستحسان بان يعلم ان عرصه سعد الوصيه مسددا ما يمكن **قوله** ومن خرج من بلده حاجا
فأتى الطريق والراضي للحج عنه حج حمله عنده عند لي حمله وزفر رضي الله عنها وعند لي حمله
ومحمد رضي الله عنها حج عنه حيث سلح استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج غرضه في الطريق
لم يزل السفر ببلده الحج ومع فربه وقد وقع احيى على الله لعوله تعالى من يخرج من بلده مهاجرا الى الله
ولم يقطع مومنه بل كتب له حج مبرور مسددا من ذلك المكان كانه من اهل ذلك المكان خلاف ما اذا خرج
منه النحان لانه لم يقع فربه فحج عنه حمله وله على الله قد انقطع مومنه لعوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن ادم
سقط مومنه الا لله والخروج الى الحج ليس بالبلده والاساء على المسقط وطهر مومنه اسفه كان سفر الموت اسفه
الحج فكان هذا في المعنى فخرج للحج ان سواء وعنه حج عنه حمله فهناك لك **قوله** والله اعلم

الوصيه للاقاب

قوله واوصى محمد انه فهم الملاصقون بدار عنده لي حمله وزفر رضي الله عنها وهذا قياس لان
الحار عند الاطلاق اما سطل على الحار الملازق لان الحار المجاور ومي الملاصقة خضقه قال النبي صلح
الحار احب من سبعة والمراد هو الملازق لانه بعد رصفه الى الحبحج الا ترى انه لا يدخل فيه حار المحله وجار
الارض حار القربه صرف الحار خصوص وهو الملاصق في الاستحسان هو قولها الوصيه لكل من سكن
محله الموصي ومحله محله المحله لان لكل سبي حبر انا عرفنا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلح الحار السبي الا في المشجر
وفسح لكل سبي حبر النذر وان المقصود الضرر والحار الحنص الملازق بل بر العايل مقصود بلب الملازق غير
انه لا بد من نوع الاضلاف اذا جهمهم مسجد واحد مسدودا خلاط الا ان علماء رضي الله عنه فسح الحار من
جمعهم مسجد واحد وقال السافعي في الجار الى ريعن ادا قوله صلح حق الحار ريعون اراهكذا وهكذا
فلنا هذا الحار ضعف وقد طعنوا في روايه وسوى فيه الساكن والمالك والذكر والانثى المسلم والذمي
والضجر والكسر الاطلاق اسم الجار ولا يدخل فيه العبد والاماء والمادون وامهات لبره لانه لا يجوز الهم
لانهم اساق في السكنى المكاتب يدخل كذا ذكر في الرنادات والمحيط اخر غير ذكر الخلاف في ذكر في الممن من خل فيه
العبد الساكن عنده اي عند لي حمله رضي الله عنه الاطلاق ولا يدخل عندها لان الوصيه له وصيه لولاه
وهو غير ساكن **قوله** ومن وصي لاصه بان فالوصيه لكل ذي ايم محرم من ايم لانه صلح لما تزوج صفته
اعتق كل من ملك حرمي حرم محرم منها الزما لها وكانوا يسمون اصهار النبي صلى الله عليه وسلم وهذا التفسير
اخرا محمد والى عنده وكذا يدخل فيه كل ذي ايم محرم من وجهه ايمه وزوجه ايمه كل ذي ايم محرم منه

لان الكل صهار **قول** ولو مات الموصي اعلم انه انما يدخل تحت الوصية من كل صهر للموصي يوم موته بان كانت
المرأة منكوبة عند الموت ومعه غيرة بطلاق رجعي لان المصير حاله الموت حتى لو مات الموصي المرأة
في نكاحه او في غيرة من طلاق رجعي فالصهر سمي الوصية لان الطلاق الرجعي لا يقطع النكاح وان كانت غيرة
رجعي لا يملكه لا سميها لان انقطاع النكاح يوجب انقطاع الصهر **قول** ومن اوصى حرا حياه
فالوصية لكل زوج ذات وجميع محرم منه كزوج السات والاحوات والعلمات والحالات وكذلك كل ذي رحم
محرم من اذواج هؤلاء كذا ذكر محمد بن لان الكل سمي حيا في هذا في غيرهم وفي غيرنا لا يملك الا اذواج
الحارم ونسب في المحر والجد والاقر **قول** لان اللفظ يشمل الكل **قول** ومن اوصى قاربه اعلم انه
لو اوصى قاربه او كزوي قرابته او لذي رحمته او لذي سببه فهو عند لي حنفية رضي الله عنه الاقرب
فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه ويدخل فيه الجد والجد وولد الولد في ظاهر الرواية وعلى حنفية ولي محرم
ان الحد وولد الولد لا يدخل في الودان وولد الولد والودان ويكون للابن فصاعدا
ونستوي فيه الصغير والكبير والمحرم والعبد والذكر والانثى المسلم والكافر وعندهما يدخل الوصية
كل محرم من نسب الله حرا لان وصي الارب في الاسلام يستوي فيه الاقرب والابعد والوجه
والجمع والمسلم والكافر وهل يستوي في الاسلام الى اوصي الارب هل يستوي في الاسلام وهل يستوي في الاسلام
يستوي اذ رآه الاسلام حتى لو اوصى غلوي لذي قرابة فشرط الاسلام بصرف الوصية الى اولاد علي
لا الى اولاد ابي طالب حتى شرطه فيهم الى اولاد ابي طالب فدخل فيه اولاد علي وحفدة رضي الله عنهم
ولا يدخل اولاد عبد المطلب لاجتماع لانه لم يترك الاسلام فيها اعراضا لفظ لان اسم القريب يتناول
الكل في الوصية اجماعا في الميراث في الميراث اقرب اقرب كذا هنا والجمع المذكور في الميراث ايمان
فكذا في الوصية وانا اعلم المحرم لان المقصود من الوصية صلة القريب محصرها من سمي الصلة من قرابه
ولا يدخل الوالد والولد لانه لا يطلق عليها اسم القريب من سمي والده فسا كان غاوا وهذا لان القرب
في العرف سمي الى غير بواسطة وقرب الوالد والولد بنفسها لا بخبرها والدليل عليه قوله تعالى
الوصية للوالدين والاقربين فدخل في الوالد والوالدين المعطوف غير المعطوف عليه يصح لها الاحتجاج
بظاهر اللفظ وقد اجماع على ذلك فعنده بعد ما سنا وعنده ما اوصى له في الاسلام وعنده السافح
الاقر اولاد في الحاصل انهم لا ينفوا على اسرار القرابة وعدم الوزارة وان لا يكون الداء ولدا واخلفوا
في اعسار الجمع والمحمية والاقرب صلب سمي ولد سمي كذا في الرذات والمبسوط والاصحح ولا سري
والمتن ذكر في المبسوط لسمي اسم الشخص في سروح المنطوقه لان الاختلاف في المحرمه واعسار الاقرب
فالاقرب محسب غيره من الاوصاف مراعاة اجماعا **قول** واذا اوصى قاربه وله عتق خالان فالوصية
لعمه عند لي حنفية رضي الله عنه لانه بعد الاقرب فالاقرب في الميراث وعندهما ينقسمهم اراعا لاسم

العرب سنا ولهم ولا يحد ان الميراث لو ترك عتقا خالان فليع بصف الوصية والوصف للمحالين لانه لا يدخل اعتبار
معنى الجمع واقله ايمان الوصية والمراد يكون للواحد الصنف ونقي الصنف الاخر ولا يسمي له اقرب خالان
وكان لهما ولو كان له عتق واحد فله بصف الصنف للمساواة ولو ترك عتقا وخاله فالوصية للعم والعمه علي
السواء لا يستواء قرابتهما وقرابه الحمويه اقوى من قرابه الحوليه والعمه وان لم يكن وارثه فهي سمي للوصية
كما كان العرب وصفا وكافرا **قول** ولو اعدم المحرم بطلب الوصية في هذه المساواة عند لي حنفية رضي الله عنه
لان الوصية عنده لذي الرحم المحرم فاذا لم يكن للموصي وورث محرم كانت الوصية للمعدوم والوصية
للمعدوم باطله ولو اوصى لذي قرابة لا سمي بصفه الجمع لاسيما في الميراث لو كان له عتق خالان فليع بصفه
عنده لان اللفظ للمعدوم محرم العتق كلها لانه اقرب **قول** ومن اوصى لغير الوصية لزوجته لانها المارده
لعمه وعرفنا قال الله تعالى قال لا تفضلوا اي امرائه وقال اهل بي بروح وعندهما مكر في عتاله وبقتله اعتبارا
للعرف قال الله تعالى فيحييها واهله الا امرأته والمراد من كان في عتاله **قول** ولو اوصى اهل نسبه او لنفسه
او لاهل بيته او لاله يدخل فيه كل من نسب اليه من صل اليه اليه في الاسلام الاقرب والابعد والذكر والانثى
والمسلم والكافر والصغير والكبير سواء ولا يدخل فيه اولاد البنات او اولاد الاخوات ولا احد من قرابه ام
الموصي لانهم لا ينسبون الى الموصي الاكبر وانما ينسبون الى ابايهم فكانوا من جنس اخر ومن اهل بيت اخر لان
النسب بعد من ابناء والاراء الاكبر لو كان حيا لا يدخل تحت الوصية لان هذه الوصية للمضاف للمضاف اليه
ولو اوصت المرأة لنفسها او لاهل بيتها لا يدخل ولدها لان ولدها ينسب الى ابيه لا اليها الاكبر لان يكون
ابوه من قومها **قول** ومن اوصى لاتباع بني فلان اعلم انه لو اوصى لسامي بني فلان او لاراملهم او لعتباتهم
او لومنانهم ان كانوا اوصيا عصون فالوصية لفقراهم واغنيائهم وذكورهم وانماهم لان الوصية مملكت امكن
عصق معنى المملكت حقهم وان كانوا اعصون فالوصية للفقراء منهم والاصول للوصية اذ اوقعت باسم
شيء الحاجة كانت واقعة لله تعالى فيصير ان كانوا اعصون لانه معلوم وان كان لا يبي عن الحاجة فان كانوا
عصون تحت الوصية والاصولت هم هذه الاسامي بني عن الحاجة اما السهم والعبي والرمات فظاهر وكذا المارامل
لانها جميع المارامل وبني المراه التي مات زوجها ومي فقيرة فامكن جعلها على الفقراء بصحة الوصية
قول خلاف ما ادا الموصي سمان بني فلان او لاسامي بني فلان او لسهم او لابكارهم صرح لكانوا اعصون
والاصول لان هذه الاسامي لا يبي عن الحاجة فلا يمكن صرفها الى الفقراء ولا يمكن بصحتها مملكت كافي في الكل
لنفا حشر الجماله **قول** ولو اوصى لبني فلان فهو للذكر واغنياء عندي يوسف وهو قول لي حنفية رضي الله عنها
رضي الله عنها احرا اعسار المحسنة وقال محمد بن دخل في الامان وهو قول لي حنفية او لاسم سنا والكل
قال تعالى في الذكر نوا اخوة رجالا ونساء **قول** خلاف ما اذا كانوا بنوا فلان اسم قبيلة او محمد يدخل فيه
الذكور والامان ومولى العتاقة والموا لانه المراد حشر عتق الاسباب كافي في بني آدم **قول** ومن اوصى

لولد فلان فالوصية للذكر والابن سواء لان الولد سبط الكل **قوله** ومن ارصى لورثه فلان فالوصية
 منهم للذكر سبط خطه الاثنان في الارث **قوله** ولو ارصى لوالده وله منصفون من ماله فلان فالوصية
 باطله الا ان ينزح لك في حوته وقال السافعي رحمه الله الوصية لهم جميعا وهو رواية عن لي حنفه ولي يوسف
 وهو قول يرضى عنه لان الاسم ينشأ ولهم فصار كما لو ارصى اخوته وله من ماله اخوه محلفين فان الوصية
 لهم وهم في ذلك على السواء ولنا ان هذا اسم مشترك يطلق على الاعلى لانه منعم وعلى الاسفل لانه منعم عليه
 فلا عموم له لان العام ما سمي جميعا المعنى احد وطل البعض لاختلاف مقاصد الناس منهم من يقصد الاعلى
 محاراه وشكر الانعام ومنهم من يقصد الاسفل لزيادة الانعام فوجب للموصي حتى يعود النسيان ولم يجد
 النسيان فطل ضرورة وهذا خلاف ما لو قال انكم موالى فلان حيث سنا ولك على الاسفل ويحب كلام
 اهما وحد لانه في مقام المعنى الاسم المشترك نعم في البني لانه لانا في فيه وهذا خلاف الاخوة لان اسم
 سراج سطلق على كل واحد حتى واحد وهو الميراث على اصله فصار الاسم على مشترك وعن لي يوسف اجاز الوصية
 وصرفها الى المعقن لان سكر الانعام واجب فصل الانعام سدوب وصار من الوصية الى اداء الواجب ولي
 وعن محمد انه اذا اطلق الى المعقن المعقن على احد صح لان الجاهل نزول به كافي مسلة الاقرار لاهد من
 ويدخل الوصية للموالى الى المعقن في الصحة والمريض يدخل المورث وامهات الاولاد لان غنى طولا
 سبت بعد الموت والوصية مضاف الى حال الموت فلا بد من عفو الاسم قبله لسبب الاحتياق عن
 لي يوسف انهم يدخلون الوصية لان سبب الاحتياق لازم في حق مولا سطل اسم المولى عليهم **قوله**
 ويدخل فيه عبد ماله مولا ان لم اضربك فانت حر فان ضربه بناء على الرق يثبت في اخر جز من اجزاء
 حوته للحق العج عند فست اسم المولا قبل الموت ولو كان الموصي جلا من العرب فارصى لموالده سلف
 ماله صححت الوصية لان العرب اسير في اسبي فلا يكون له الا المولى الاسفل فطل الاسير ان صححت الوصية
 ويدخل فيه الاسفل مع ولده ولا يدخل فيه مولى المولاه ومعنى المعقن لان الحقيقة مراده بطل المحاراة وعن
 لي يوسف رحمه المولى المولاه يدخل الكل سر كما لان الاسم ينشأ ولهم على السواء فلنا سبب موت احدهما
 الاعيان وسبب اخرا العقد وما مضافان وانما حمل على الاحتياق لان السبب فيه لازم فكان
 الاسم له احق بخلاف له المعقن لانه منسب له باعاق خدمته فان الحكم في الميراث سبت للمحرمة فصار كالاصل
 بخلاف موالى المولى لوجود السبب المقصود من غير فهم من زلوا ولد الولد مع ولد الصلب **قوله**
 بخلاف ماله يكن له مولى او اولاد المولى فالسبب لموالى ماله لان الاسم ينشأ ولهم بطريق المحاراة فصار ماله
 عند تعدد اعسار الحقيقة **قوله** ولو كان له معقن واحد ومولى المولى الى النصف لمعقنه وما بقي
 للورثه لمعذر الجمع من الحقيقة والمحاراة الحقيقة مراده صحح المحاراة بخلاف ما قال ابو حنيفة رضي الله عنه فمولى
 وصى لاهله وله غم وحال ان قلل الخ المصنف والمحال ان النصف لان اسم الاعلى سطل على الكل على

سطل الحقيقة الا انه اعسار الربيب بالقول فصيح الجمع **قوله** ولا يدخل فيه مولى اعقته بمعنى لا يدخل
 مولى اعقته ابنة او ابنة لهم ليسوا بموالد لاهلته ولا محاراة وانما حررهم منهم بسبب الخصومة **قوله**
 بخلاف معقن المعقن بمعنى معقن المعقن لانه منسب اليه المولاه وقال قورج يدخل في الوصية مع موالده ومولى
 اسد لهم سمحون موالده وقال ابو يوسف رحمه الله الوصية لموالده وله مولى اب وبنات ابوه وورث ولاهم فالوصية
 لهم موالدهم حكما **قوله** **باب الوصية للسكنى والخدمة والحر**
قوله وحوز الوصية بخدمه عبده وسكنى داره سنن محلوته وحوز بذلك لان المسفحة بخدمه النملك
 بعد الممات كالاعنان في فعل الحاجة وهذا لان الموصي سقى العبد على ملكه حتى يجعله ثورا سرفه موصيا على حاجته
 فانما احذر المسفحة على ملكه كاسبق في الموصوف غلبه مسفحة الوصف على حكم ملك الواف **قوله** وحوز موصيا
 ومويدة كالعارة وهذا بخلاف الميراث فالارث لا يورث في الخدمة بدون الوصية لان الوصية خلافه وبفسر هان
 تقوم المورث مقام المورث فيما كلون ملك المورث وهذا انما سقو قما سقى في من المسفحة اسقى في ماله الوصية
 فاعاد ملك العتد كالايجان والاعارة فكذا الوصية بخدمه العبد والدار لانه ان المسفحة فاصح حكمها والمعقن
 ومالى حاجه الموصي سبيلها فان حرجب وصية العبد من الثلث سلم الله لخدمه لان حق الموصي له في الثلث لانها
 للورثه في ذلك فان كان له مال لا غير خدوم للورثه يوصي الموصي له يوم ما سبيل الموصي له بعد ما
 عتده الموصي من الزمان لان الوصية لا سق في الحر من الثلث وحقهم في الثلث من العتد الاحتياق في نفسه
 في نفسه فيكون القسمة بطريق الماهية في الخدمة انما للحق في وصاية القسمة العتد الاحتياق في نفسه
 الوصية بالخدمة ماله موصوف الموصي له كالحق بمنزلة الوصية بالرقية فان مات الموصي له عاد الى ورثه
 الموصي لان الموصي وجب الحق للموصي له ليعتد في المنافع على حكم ملكه فلو اسفل لوارث الموصي له استحقها
 اسداء من ملك الموصي بغير رضاه وذا لا يجوز وان مات الموصي له في حق الموصي بطل الوصية لانها ايجاز
 مضاف الى ما بعد الموت ولو ارصى سكنى داره سنن ولا مال له غير هان قسم الدار اياها ما سكن بثلث
 سنن وسكنى الورثه الثلث من ان الدار يمكن قسمتها بالاجزاء وهذا النوع من القسم اقرب الى المعاد له
 لان كل واحد يسوق في نصيبه من السكنى في الوصية الذي يسوقه صاحبه بخلاف ما اذا ساقا على الورث
 فان هناك يسوق احدهما مالا اسداء **قوله** ولو ارصى موالدا لاهله ماله من حوت الزمان محوز النسيان
 الحق لهم الا ان الاول او الى لانه اعدل **قوله** وليس للورثه ان يمتحوا ما في ايدهم في ملكي الدار وعن
 لي يوسف رحمه الله ان لهم ذلك لان حقهم على الخوص مسفحة منهم فيه وجه الطاهر لحق الموصي له
 بالسكنى بانه جمع الدار دليل انه لو طهر للثلاث ما لا يخرج الدار من ملكه كان احق بسكنى جميعها
 ولو خرج ما في يده من الدار كان له الزمان الورثه فما في ايدهم وفي السخ ابطال احقه صحت **قوله** ولو
 ارصى بخدمه عبده او داره فاستخدمه بنفسه او سلكها بنفسه فله حوزة ذلك لان هذه المنافع سطل عليها

في ماله الوصية
 في ماله الوصية

في حصول المقصود والاصح انه لا يجوز لانه اوصى له بالخلع وبما جزم اوصى او ذنانا وهذا استيفاء المنفعة نفسها
ولا اسكن لانهما متخاران وسفوانان في حق الورثة فانه لو ظهر ومن يمكنهم اداؤه من الخلع باسره ادها منه
بعد استيفاءها بخلاف ما اذا استوفى في المنافع نفسها **قول** وليس للموصي له بالخزينة والسكنى الزوج
او الذار وقال السافعي رحمه الله له ذلك لان ملك المنفعة بعد مضاف الى ما بعد الموت كملك المنفعة
في استيفاء حال الحوالة فانه يملك الا جان من غيره فكذا يملك المنفعة بالوصية بعد الموت هذا لان المنافع
كالاعان عند الامانة بخلاف المستعير فانه لا يملك المنفعة عنده لانها امانة الاستعارة عنده ولهذا اسحق
بالاعانة للزوج والوصية بحاويها للزوج ولنا ان الموصي له ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك ملكها
من غيره بحوض كالمستعير فانه لا يملك الا جاره وهذا لان المستعير يملك بالمنفعة اذ الملك في حال الحوالة
اخرى الى الحوالة منه بعد الممان واذا احدثت المنفعة للملك بعد الموت بغير عوض فلان يملك ذلك
في حال الحوالة او في ولهذا يصح لفظ الملك حتى لو قال يملكك منفعه هذه الدار كلت عارده صححه
الى ان الملك يبدل لزم وبغير بدل غير لازم فانما لا يتعلق بالعارضة للزوج لغيرها عن البدل وكذا
الوصية غير لازمة الا ان غير الموصي لا يمكن من الرجوع بعد موت الموصي لان الرجوع للمساوي لا الغيرة
والموصي لا يقدري على الرجوع بعد الموت فلهذا المصحح الرجوع اما الوصية في نفسها فغير لازم ولا ان المنفعة
لست بمال في ملكها بالمال حدثت معنى المانعة فيها بحققا للمساواة في عقد المعاوضة فانما است هذه
الولاية لمن ملكها متاعا يملك الرقبة وملكها بعد المعاوضة فيكون ملكا لها بالصفة التي ملكها بقصود
بغير عوض بم ملكها بعوض كان ملكا اكثر مما يملك معنى في ذلك لا يجوز كذا في الميسر في المبسوط **قول** ليس
للموصي له ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصي له واهله في غير الكوفة فيخرج الى اهله للخدمة
هناك اذا كان يخرج من الكوفة لان الوصية سفد على ما عرف من مقصود الموصي في ذلك ان كان الموصي له واهله
في موضع اخر فمقصوده ان يخرج العبد الى اهله للخدمة واذا كانوا في موضع فمقصوده ان يخرجه
العبد من غير ان يلزمه مشقة السفر فلا يكون له الرجوع منه بل **قول** ولو اوصى بخلع عبده او بخلع
داره يجوز لانه بدل المنفعة فاحد حكمها في جواز الوصية به ولو لم يكن له مال غيره كان له ملك الخلع لما عينا
قول فلو اداد الموصي قسمة الدار بينه وبين الورثة لكون هو الذي يستغل بلها لم يكن له ذلك الا في واه
عن لي يوسف فانه يقول للموصي له بمنزلة السرير فيما يجب سفد الوصية فيه فكما ان السرير لا يطالب
بالقسمة لكون هو الذي يستغل نفسه فكذا الموصي بالخلع ولنا ان القسمة ينبغي على سبوح حق الموصي له
فما لا اصة القسمة والا حق له في الدار وانما حقه في الخلع وقسمة الدار لا يكون قسمة الخلع فلا يكون له
ان يطالب بفسم الدار **قول** ولو اوصى له لرجل عده عده سنة والاخر عده سنة سنتين لم يجز الورثة
خدم للورثة سنة امام والموصي لها السنة امام يوم لصاحب السنة ويومان لصاحب السنة في حق

سنتين لان عده لا تقسم مقسمة اليها في زمانا بوصف الحق فيهم ولو عتق قال الفلان هذه السنة ولفلان
هذه سنة اخرى يخدم في السنة الاولى للورثة اربعة امام ولها يومين في السنة للورثة يومين للموصي
يوما لا يعضا وصية الاخر وان قال اوصيت لهذه الفلانة ولفلان وخلفها لآخر وهذه الدار لفلان وسماها
لآخر وهذه الخاتم لفلان ووصية لآخر وهذه العوض لفلان وبالمعنى الذي فيها لاخر فان وصل لكل واحد
ما اوصى له لو وصل فلكل واحد لي يوسف وعند محمد سفر صاحب اصل لاصل سكر كان في البيع
قول ولو اوصى له بخدمته عبده ولاخر بربيه او هذه الدار لفلان وسكنها لآخر وهذه الخاتم
لفلان وبغيرها لآخر ولم يوجد الهم بعد فلكل واحد ما اوصى بها بالاسماء وصل لم فصل لانه اوصى
لكل واحد منها سنا معلوما وما اوجبه لكل واحد منها احتمال الوصية بافراده فلا يصح مع ما استدل
فما اوجبه لكل واحد منها لم يصح الوصية لصاحب الخدمه فلو لم يوص في الرقبة سي صار الرقبة
مرا بالورثة مع كون الخدمه للموصي لهذا اذا اوصى بالرقبة لسانا لآخر لان الوصية كالمدار حيث
ان الملك فيها يمتد بعد الموت وجب قول لي يوسف في الخلافه ان باجابه في الكل الى الثاني من مراده
من الكلام الاول ان كانت عامه للموصي له بما دون الولد وهذا السان منه صحيح وان كان مقصودا لان الوصية
لا يلزم ساني حال جنون الموصي فيكون السان المفصول فيه والموصول سواء وكافي الوصية الرقبة والخدمه
ولاها دخل في الوصية الاولى بها واعبارا بالتصنيف ولي وجه قول محمد ان الخاتم يساوي الخلقه
والفرض جميعا واسم الامه منها ولها وما في بطنها والدار واسم للخدمه والبناء واسم المقصود كذلك
ومن اصلنا ان العام في افراد ما ساوله كالحائض فما ساوله فاصح في العوض وبيان ذلك احد منهما بالاجاز
على حده فيجعل الفرض بينهما بصفان ولا يكون احبا الوصية للماضي في ليل الرجوع عن الاول الى الثاني
مع الخاتم الثاني بخلاف الخدمه للرقبة لان اسم الرقبة لا يتكامل للخدمه ولكن الموصي له بالرقبة انما يستحق منه
لان المنفعة محدث على ملكه ولاحق للغير فانه فاذا اوجب الخدمه لغيره لا يفي للموصي له بالرقبة حتى فكذا
اسم الدار لا يساوي السكنى واسم الخلع لا يساوي الهم وانما يستحق هذه الاسماء ملك لاصل اذا لم يوجد
المانع وهنا وجد المانع وهو الوصية للماضي فلا يمكن حمله على السان والتخصيص بخلاف ما اذا كان الكلام
موصولا لان ذلك بمنزلة دليل التخصيص لا يستلزم ان اوجب لصاحب الخاتم الخلقه خاصة دون
الفصل الا ترى انه لو اوصى بالحريم واسم في لدها او بالخاتم واسم في حقها صحح الاستدلال ولو اوصى
بالحريم واسم في خدمتها لاصح **قول** ومن اوصى لآخر بيمين بستانه مائة وفيه بئر فله هذه البئر
وحدها وان قال له بيمين بستانا في ابدان فله هذه البئر وبغيره فما مستقبل ما عاين اوصى له بخلع بستانه
فله الخلع العامة وعليه فيما مستقبل والحاصل للرهم لا يساوي الحادث الا ان يردا بيدا والخلع
بينا ولم وان لم يذكر الا بيدا لان الهم اسم للموجود لغيره يقول لكل انسان اني كرمك بيمين فقول نعم بيمين

العامة في الكرم لا ما كذب بعد فلا ينال الممدوم الا بدلالة زائدة مثل النصص على الابد لانه
لا ساد الا ساول الممدوم فاما الخلة فاسم لما يوجد وما بعد وقت ومنه غلة الدار والجانور فكذلك
استحقاقها عن ذكر السائد بل ينال الممدوم وما هو بحر من الموجود من غير ان يوقف على قرينة اخرى
قوله وما وصي لرجل صوف غنمه او بولدها او بلبنها م ما في بطونها من الولد وما في فروعها
حل اللبن وما ظهورها من الصوف يوم مات الموصي سواء قال ادا ولم يقل لانها احياء عند الموت فيعتبر
فما هذه الاشياء يومئذ والفرق بينهما ومن ما تقدم ان الصوف واللبن والولد الموجود بطرح استحقاقها
بالعقود فانها ملك معاك عند عقدك قصد اياها فكلها الوصية فاما الممدوم منها فلم يسرع استحقاقها
بشيء من العقود فلم يصح استحقاقها بعد الوصية وهي اوسع العقود اولى للراعي سئى للمسلم ان
الان يقول يسوق على المسجد لانه ليس اهل للملك والوصية عليك السعة منزله الوفاء على صلحته وقال
محمد رحمه الله يصح ان يحل على الامر بالصرف الى صالحه صحح الكلام **باب**
وصية الذمي قوله واذا صنع يهودي او نصراني بيعه او كنيسة او ملك رضى صحبة م مات
فهو ميران عند لي حصة رضى الله عنه فانه بمنزلة الوفاء ووقف المسلم عبده يورث وهذا اولى اما
عندهما فلانه لا يجوز من اهل الدمة ما يرجع الى القرية وان كان وصية هذا اولى **قوله** ولو وصي
ان يبنى داره سعة او كنيسة ليعوم مسمى فهو حائز من الملك لان الوصية معنى المالك معنى
الاستحالة له والانه كلما تجدد على الاعمار من وان وصي بداره كنيسة ليعوم مسمى حازت
الوصية عند لي حصة رضى الله عنه وعندهما باطله الا ان يكون ليعوم ماعناهم والحاصل ان وصيا
الذمي على اربعة اوجه احدها ان يوصي بما هو موصيه عنده او عندهم كالوصية للمخيمات والناحات
فهذه لا يصح اجماعا الا ان يكون ليعوم ماعناهم فصحح على كل من الملك فان كانوا لا يحصون لا يصح على كل
لان الملك من المجهول لا يصح والى ما يمكن يصحها فيه لانها موصية عند الملك فانها ان يوصي ما هو
موصيه عندهم فهو عند ما كان اوصي بان يجعل داره مسجدا او مسجدا في المساجد او اوصي بالحق في بطله
بالاجماع اعسا والاعتقاد منهم لا ما جعلهم مديانهم الا ان يكون ليعوم ماعناهم فصحح على كل منهم وذكر
طريقه مسودة وانها ان يوصي بما هو موصيه عندهم كما لو وصي بملك ماله على الفقراء المساكين
او يعقوبه الرقاب ويحرق به البرك وهو من اهل الروم او سرج في بيت المقدس في صحبة اهلها
عترت قوما او لم يحترق لان الدانة مسوقة من الكل على ذلك ورايها ان يوصي بما هو موصيه عندهم موصية
عندها كما لو وصي بان يجعل داره سعة او كنيسة او بيتا او سرج في ذلك او يبيع الحناجر ويوطئ للمسكين
فهي صحيحة عند لي حصة رضى الله عنه سمي حيا ولم يسمي قالا باطله الا ان يوصي ليعوم ماعناهم
لها ان هذه وصية المعصية وفي تنفيذها بعد المعصية والسبيل في المعصية ردّها لا يقرروا

وذكره

فوجب القول بطلانها وله المصير دناهم في حقتهم لانا امرنا ان نتركهم وما يدعون وهي قرينة عندهم فصح
الامر ان لو وصي بما هو موصيه عندهم لا يجوز الوصية اعسا وانما انهم ملكا عنكس وروى
ابو حنيفة رضى الله عنه من ثناء السعة او الكنيسة وبنى الوصية ووجهه ان البناء لنفسه ليس بسبب
لزال ملك الثاني وانما نزول ملكه بان يصير محررا حال الصلابة تعالى كساجد المسلمين من السعة والكنيسة
لم يصير محرره لله تعالى حصته فصحت ملكا للثاني في يورث عنه ولا يورث منها الخراب وسكوبها فلم يصير
خالصا لله تعالى لسانا خلق حق الحصاد بها وفي هذه الصورة يورث المسجد ايضا لان له حصصا خالصا له
علاوة الوصية لانها وصية لاله الملك لانه لم يصب مفضاه وهو زوال الملك عن ماله موقوفه عندهم
بقية فيما هو موقوفه على مفضاه فزال ملكه ولم يورث **قوله** واذا دخل الخزني دارا ما ان فادى ماله
كله لمسلم او لذي حاز لزن البصر على الثلث سعة الحق البور حتى ينفذ ما جازهم وليس لوصي حصة حق من عني
لانهم في دار الحرب هم اموات في حينا والحرب باعنا حق معصوم لا يصلح دميلا على الحق غير معصوم اذ
حق اهل الحرب غير معصوم حتى لو كانت ورثة في دار الاسلام ما مان او دمه سعة بغير الثلث
لحرمتهم ولو كان اوصي اقل من الثلث لكان الوصية ورد الباقي على ورثة لان رد ماله الى ورثة من حق المسلمين
ايضا ولو اغتصبه عند الموت ودبر عبده في دار الاسلام صح من غير اعسا والملك **قوله** ولو وصي
مسلم او ذمي بوصية خازل له ما دام في دارنا فله حكم اهل الذمة في المعاملات حتى يصير منه عقودا للملك
في حال الحياة ويصح بيعه في حياته فكذلك عدم ماله وعن لي حصة ولي يوسف رضى الله عنه انه لا يجوز
لان من اهل الحرب لا يوصي بصد الرجو ويمكن منه خلاف الذمي **قوله** ولو وصي الذمي بالملك للملك لبعض
ورثة لم يصح كالمسلم لانه ان لم يكن احكامنا فباي حرج في المعاملات ولو اوصي بملك صك كالأثر لان
ملك الكفر واحد **قوله** ولو وصي لحرني غير مستأمن لا يصح لان اوصي بملك صك كالأثر لان
احد الميراث وصاحب الهوى ليس كل لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لانه يدعي الاسلام طاهر ولا يكفر
بكفر فهو بمنزلة الميراث فيكون الحكم والمعرف بن لي حصة وصاحبه رضى الله عنه في ماله ووصايا
الميراث نافذة بالاجماع كالدمة لانها سقي على الردة ولا يصلح عندها **باب**
الوصي وملكه قوله ومن اوصي بالمال جعل اصل
الوصي وجه الموصي ووجهه فهو رد لانه مسمى في ذلك فان ساء اقر عليه وان ساء رجع او ليس
للوصي لانه الزام التصرف على الغر وليس الرجوع بحري لان ملكه لم يوصي غيره وان ردّها في غيره
وجهه فليس ردّها لانها اصل وجهه عند الموصي على قبوله فلم يوص بالغير فلو جوزنا ردّه في حياته
او بعد ماله لصار الميراث خروا وذلك باطل الامرى لولا كذا اذا اخرج نفسه من الوكالة لا يصح الاجماع
الميراث ففعل الغرور والضرر والمهين فلان يحل في الغرور والضرر عن المنف وهو احق بالنظر اولى

لأنها متى علم الراي والولاية انما غير النافذ في ظاهر وكذا النافذ في باطن رضى ما ناله في البصر لا يمانه
احدها ولا انه في حق المباد له خصوصاً عند اختلاف الجنس ولو اوصى الى كل واحد منها على انفراد قال كبر
من يحسنا سفره كل واحد منهما بالبصر في كل واحد من اذ او كل واحد منهما على انفراد لانه اذا افرق فقد رضى
راي الواحد والاصح لاختلاف الفصلين لان حوب الوصية يكون عند الموت وعند الموت يستلزم الوصية
لها ما عدا خلاف الوكيلين لان رضى عنه امانه كل واحد منهما مانها وان مات احدهما وبدا وصي
الحي لحي افرق في حقه في ظاهر الرواية كما اذا اوصى الى شخص اخر ولا يحتاج القاضي الى نصب وصي آخر
لان راي المت است منها ما حكما تراى من خلفه وروى الحسن عن علي بن حنفية ان الحى افرق بالبصر لان القاضي
لم يرض ببصره وحده فلا يكون الوصى لغيره بل يعلم الوصى لم يرض به بخلاف اذا اوصى لغيره لان الموت
رضى برأي المتى وودود والاضم القاضي اليه غيره اما عند الحى حنفية ومحمد رضى الله عنهما فلا ان الحى عاجز عن
السفر بالبصر في القاضي فم مقام المت في النظر لغيره من النظر لنفسه فضم اليه وصدا اخر نظره واما عند
فلان الحى بينهما وان ودر على البصر الا ان الوصى قد ان خلفه منظران في حقه وقد يمكن تحقيق مقصوده
سحب وصي اخر مكان المت **قول** واذا مات الوصى او وصى الى اخر فهو وصي بركة المت الاول عندنا
وعند السافعي رضى الله عنه لا يكون الثاني وصيا في بركة المت الاول لان الوصى كالوكيل لانه رضى الله
البصر بعد المات والوكيل فيرض الله بالبصر حال الحيوة ثم الوكيل لا يملك ليركض عن وكذا الوصى والفقيه
ان الوصى رضى الله عنه لا يراى غيره والناس سعاد تون في الراي لنا ان الوصى يبصر بولاية سبيلة الله
فملك الاصل الى الغير كالحدا الاوى للراي لانه التي كانت باسمه للوصى يسلم الى المال الى الوصى الى الحد في البصر
ثم الحرف فيما اسفل الله فام مقام الاب فكذا الوصى فيها اسفل الله لانه خلف عن الاول وانما هذه الحدا في جعل
الاول في الحكم والحلف يعمل على الاصل عند عدم الاصل وقد كانت له ولاية في الميركة من عند الموت فمقام الثاني
معاقبة فيها ولا انما اسعان به في ذلك مع علمه انه يخبر به المسه فل امام مقصوده وهو ان يترك ارك براه
ما رط فيه نفسه صار راضيا ما صانه الى الغير في ذلك لما فيه يحصل مقصوده وبه فارق الوكيل لان الوكيل
مع فام عليه يحصل مقصوده نفسه فلا يصح تركه اياه الرضا سوكل غيره او الاصل الى غيره عند موته وكذا
لو قال جعله وصي ما اترك صار وصيا في بركته وبكره بوصيه في ظاهر الرواية لان بركه بوصيه بركته ايضا عند
لحي حنفية ومحمد رضى الله عنهما بصر وصيا في بركه الوصى معط لانه نص عليه **قول** وبما سمع الوصى
عن الورثة يعني قسم الوصى على الورثة الخب مع الوصى له ولا يصح قسمه مع الوصى عن الوصى
الغائب والفرق بين الوصى حنفية المت والوارث حنفية عن المت ايضا جرد بالعيب وبرد عليه به
وبصره بغيره انما الورثة حتى يكون الولد جازا فصل الوصى خبا عن الوارث لانه عند لان من كان خلفه
لا حد كان خلفه لمن قام مقامه فصار بصره لغيره اذا كان غاسا نصحت بسمته عليه حتى لو حضر وورثه

ما في يد الوصى لا يساويه الوصى له لان الهلاك بعد عام التسمية على وقوع الهلاك في قسمته اما الوصى له ليس
خلفه عن المت من كل وجه لان الوصى له ملكا حديدا ان يبقى له ما كان من الملك الميت ولهذا لا يرد بالعيب
ولا يرد عليه ولا يصح بغيره وانما الوصى حتى يكون الولد وصفا فلم يصلح الوصى خبا عنه عند غيبته
واذا لم يصلح القسم هنا لعدم ولا سه عليه فلو هلك ما افر له عند الوصى كل له ثلث ما بقي في الورثة
لان القسم لم ينفذ عليه فاهلك بمالك على السرقة وما بقي على السرقة لانه هلك قبل القسم غير ان
الوصى انما ينفذ لانه دائم على العنصر الاول فكان امتنا فيه فصار كالموكل بهلك قبل القسم وذكر
في الجامع الكافي الوصى له بالسلب اذا كان غاسا فخرج الورثة الى المال الى القاضي عوز قسمته لان له ولاية
على الغائب وكان قسمته كقسمته الغائب فالجواب فيما كان بوزن لان القسم فيه عيز وليس
بمبادله حتى سفره في احد السرقة من غير مضا ولا رضى يجوز ان يسحب نصيبه مراعى على ما قام عليه من الفقر
وفما عداها لا يجوز لان القسم فيه حتى المبادلة كالسحب وسحب مال الغائب لا يجوز فكذا القسمته وهذا خلاف
الوصى لانه لا ولاية له على الغائب ولا على الوصى له **قول** وكذا اذا دفع الى رجل يبيع عنه فضاء من يد
الى اخره ما روى في المسن ظاهر **قول** ومن اوصى الى سابع غيره ويصدق عنه على المسالك فباعه الوصى فبض
فحصل في يده ثم استحق العبد فم الوصى للمسيرى لانه عاود بغيره للعبد على نفسه وهذه عمدة
لان المسيرى منه لم يرض بدفع العبد الى السلم له المسح ولم يسلم فم احد الوصى مال الغير بخبر رضاه مع علمه
دعه **قول** ورجع فيما تركه المت لانه عامل للميت في سفده وصيته فارجح عليه كالوكيل كان لو جزم فيه
يعول لارجح لانه ضم نفعه وهو العنصر فلا يرجع على غيره ثم رجح الى ما ذكرنا ورجح في جمع البركة ورجح لانه جرح
في السلب لان الرجوع حكم الوصية لانه لسفدها فم بعد محلهما ومحل الوصية ليلث وجه الظاهر انه انما رجح
عليه لانه صار مخرورا من جهة المت وكان الضمان دنا على الميت ومحل قضاء الدين كل التركة على العاقبة
او اضمنه اذا اتولى السبع فانه لا عمده لان في الزام العمد على القاضي يعطى القاضي لينا ذى الناس
عن يعطى القضاء خوفا عن لزوم الضمان وفي يعطى له يعطى صاحب الناس من القاضي سفر عنه
كالرسول ولا كذلك الوصى لانه كالوكيل وقد مر في كتاب العلق **قول** فان كانت التركة قد هلكت
او لم يكن لها وفا لم يرجع شيء لان السبع وقع للميت لا للورثة وصار كسائر الدين التي يكون على الاموات
المقاييس **قول** وان قسم الوصى الميراث فاصاب غير من الميراث بعد ما عدا الوصى له وقصر المير
فذلك في يده ثم استحق رجح على المسيرى على الوصى رجح الوصى مال الطفل لانه ما له ورجح الطفل
على الورثة بحسب لطلان القسمه واستحقاق ما اصابه **قول** ولا يجوز بيع الوصى ولا سراؤه الا بما
سغان الناس من بيع الوصى ما سغان الناس من بيعه ولا يصح ما لا سغان من بيعه سغان ان يصرفه
بعد النظر قال تعالى ولا تفرقوا ما مال اليتيم الا بالتي هي احسن ولا تفرقوا ما مال اليتيم الا بالتي هي احسن

لان في اعناده يحصل مصالحه لخدمته ان كان لا يحترق عنه **قوله** والصبي المادون والعبد المادون
والمكاتب صحح بعضهم وسراؤهم بالغنى الفاحش عند من جنى حنفة رضى الله عنه لان بصرفهم حكم المال كونه
اذ الاذن فك الحجة اما الوصي فبصرفه بحكم السامه السعته نظرا مستند موضع النظر وعند هذا يجوز
بالغنى الفاحش لان الحقد الذي فيه غش فاحش بمنزلة الهبة حرجه فلا يملكه حر لا يملك الهبة وبصرف العاقبة
مال النعم لا ابوه ووصيه **قوله** واذا كتب كتاب السرا على وصي كتب كتاب السرا على حده وبسند
عليه وكتب كتاب الوصية على حده وبسند عليه لانه لو كتب كتابا واحدا بان كتب سرى حر لان في كل وصي
فلا ان يستحق ليركون اليهود على الامور من فرقوا واحدا **قوله** وسع الوصي على الكسرة الغالب جاز في كل
شيء الا في الغنم لانه فام مقام الوصي الموصى وهو الاب لا ولاته له على ابنة الكسرة فكذا وصيه الا ان
سعى المتقول حر لا يحفظ لانه سواي عليه اسباب التوى كان السع حفظا اذ حفظ التمسر الرب يملك
حفظ ماله فكذا وصيه وسع العبد للسرا الحفظ لانه محفوظ بنفسه اذ لا يرد عليه اسباب التوى
حتى لو حنف هلاك الحقار و هلاك ماله على كل سببها لان السرا في هذه الحالة من الحفظ والاصح انه
لا يملك **قوله** ولا يجوز في المال لان المعوض اليه دون الحاق لانه من مال الولاه **قوله** وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله وصى الاخ في الضغير والكبير العاقبة بمنزلة وصي الاب في الكسرة الغائب كذا وصى الام
وصى العم وهذا الجواب بركة هؤلاء لان وصيهم يقوم مقامهم بكون ما كان حر لا يحفظ فكذا وصيهم
وذكر الامام الاسخاني رحمه الله انه لا خلاف في هذه المسئلة لانه روى عنهما ذلك لم يروعه ولا اصل
في هذه المسئلة ان اصعفا الوصيين في اقوى الحالات كل فوى الوصيين اصعفا الحالات ليس اصعفا الوصيان
وصى الاخ والام واقوى الحالات حال صغر الوصيه واقوى الوصيين وصى الاب في الجدد اصعفا الحالات حال
كبر الوصيه **قوله** والوصي احق بالوصية من الجد اي وصى الاب احق بالطفل من الجد وقال الشافعي
الجد احق بالطفل لان السرا اقام الجد مقام الاب عند عدمه في الارث بعدد على وصيه كالاب لانه ان
الاب مقدم على الجد ووصيه فام مقامه وفي عدمه بعدد الاب معني هذا لان العبرة للطر لما احاد
الوصي مع علمه بمقام الجد بل يصر فيه بطريقه من يصر فيه وان لم يوص الاب الى احد فالجد بمنزلة
الاب لانه اقرب الناس اليه ولهذا يملك الانكاح دون الوصي **فصل في الشهادة قوله**
واذا شهد الوصيان علم انه اذا شهدا بان ان اباهما اوصى ابا زيدا ووصيان لرا الميت اوصى لراوند
بهما بطلت الشهادة لانها متهمان اما الامان يحران الى انفسهما بغيرما لم يصب حافظ للترك وانما
الوصيان يسار لافسهما الى انفسهما معسالا ان يدعي المسهود له فيقبل استجسا لان للناقص ولاية
مصب الوصي اسدا وولاه ضم اخرا اليها فاما اسقطا موته العين عن العاقبة وليس شهدا بمتما

اسان حق فيقبل **قوله** وان شهد الوصيان لو ارث صغير سعى حرا الى الميت لم يقبل وشي من غير الميت
يقبل وهذا عند من جنى حنفة رضى الله عنه وقال القس في الوجهين لانهما احسان عن المسهود به اذ ليس
ولاه الصراف اذ كانت الوريه كما اراد حلت الشهادة على التمسد فيقبل له ان الوصيان متهمان في هذه
الشهادة لانها موحيان لانفسهما حق الحفظ وولاية سعى المتقول عند عسده الوارث وحفظ مال الميت
اليها في حق الكسرة اذ غايتهم عود الولاية بالحنون وكانا مبهمين بخلاف ما دلتها في غير التركة لان
الميت اقام مقام نفسه وبركته لا في غيرها **قوله** واذا شهد الرطلان لوطن السرا على الميت لفا
وسند الاخران الاولين على الميت الفاحر شهدا به العرف من التركة بشهادة كل فريق الاخر بوصيه
لم يجر وهذا عند من جنى حنفة ومحمد رضى الله عنهما وقال ابو يوسف لا يقبل في الدين ايضا وذكر الحنف ان على
قول من جنى حنفة ولي يوسف لا يقبل على قول محمد يقبل اذ الردان الدين بعد الموت يتعلق بالتركه طراب
الدين بالموت ولهذا الواسو في احدهما حنفة من التركة ساركة الاخره فكانت الشهادة بسببه حق السرا
صحيح الهممة بخلاف حال حيوة المدنون وصحة حنفة يقبل لانه في الدين ولا سركه في ذلك اصلا واستثناء
من يراه موقعت الشهادة لعن الساهد يقبل لهذا الواسو اجتنى مضاد من احدهما لاشارة بالآخر
وانما ساركة الاخر اذا اسو في حركه ضررون لصق التركة حتى لو كان في التركة سعة لا ساركة الاخر
فيه وهذا خلاف الوصيه لان الحق بالوصيه لاست في الذمة وانما سبب العين صار لما ليس كسرا منهم
فاوربهم **كتاب الخنثى** اعلم ان الله تعالى
خلق بني آدم ذكورا واناثا كما قال تعالى وبنث منهن نساء وبنث منهن نساء وقال يثبت لمن يشاء انا ناثا ويثبت
لنن يشاء الذكور ويدر من حكم كل احد منهما في كتابه وبما من حكم شخص هو ذكورا نثي فدل السرا على
الوصيان في شخص واحد وكف عيما وان بينهما مخاير على سبيل المصداق وجعل علامة التمسر
بينهما الاله ثم يدعي الاسنانه بان يوجد الالان ولا يوجد الاله التمسر وتركه بدل على التمسر
فقال حسنا فابحث اي بناء فابدى منه الحب فالحسني فرج وذكر فان كان سول من الذكر غلام
وبرت ميراث الغلام وسرا كان سول من الفرج هو ابني وبرت ميراث الابني لان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
عن مولود في يوم وليلة بالمرأة وما للرجل كيف يورث فقال صلى الله عليه وسلم من حيث سول وعن علي بن ابي طالب
ان الحسني يورث من حيث سول والان سول من اي موضع كان دلل على انه موالو العضو الاصل في الاخره
الحسب لان المنفعة الاصلية للذكر خروج البول ولر كل سول منها فالحكم لا يثبتها خروجا لانه حين وجد
وحد لا معارض والاخر حين وجد وجد مع المعارضة فدل سبي خروجه على انه العضو الاصل والاخر عيب
وان اسو ما في السبق فوجي ش كل عند من جنى حنفة رضى الله عنه ولا ينسب اليها بول لانه دلالة
من ذلك العضو انه عضو اصلي لان الاكر حكم الكل فمسد به الرجح ولا في حنفة رضى الله عنه

اي معنونه هو محرم بطريق الحاضر والغائب على ما قالوا وسعدى غير منسوم كالكتابة على الجدار واوراق
 الاسجار وهو ليس بحجة الا بالثبوت والبيان لان من لم يثبت الكتاب من الصحيح فلا يصح حجة من الاخرين وغير مستقيمتين
 كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة الكلام غير مسموع فلا يثبت بالحكم **قوله** واما الاسارة فهي حجة من
 الاخرين في هذه الاحكام للضرورة لانها من حقوق العباد ولا يختص هذه المصروفات بلفظ خاص بل يثبت
 بالفاظ كسره وثبت بفعل يدل على القول كذا يجب لربيت ما سادته طاحته الى ذكر الغائب في القصاص
 حتى العبد والحد وحق الله وبني سقط بالسبهات ولعله كان مصداق للعاوف فلا يعد للشبهة ولا حد
 ايضا بالاسارة في العذف لعدم القذف صراحة هو السوط لما مر في الحدود والفرق بين الحد والقصاص
 ان الحد لا يسمى الا بهما في السبهه في الاثرى للسهادة بالوطى الحرام والافراد به لا يوجب الحد وان كان يطلق
 الحزم بغيره الى الزنا والقصاص بهام بالسبهاده او الافراد مطلق العسل ان لم يوحدها القصاص بالعبد
 والحاصل ان القصاص عوض لا يرفع جازا في اذ ان ثبت مع السبهه كسائر الاعراض التي هي حق العبد اما
 الحدود فمشرعة وعده للوجوب عارضة ومعنى العوضه فلا يثبت مع السبهه لعدم الحاجة **قوله** وذكر في الكتاب
 الاقرار ان الكتاب من الغائب ليس بحجة في القصاص الذي بحث علمه بحمل ليس يكون الجواب هنا كذا لكونه
 ان يكون هذا معناه قاله نكر ليس يكون الكتاب كالاسان وهو الاسبهه لانه لا يمكن الوصول الى البطون هناك لانه
 المانع عنه وان كان الوصول الى بطون الغائب في الجملة لغناهم اهله وولده هذه المسئلة ان الاسارة معتبرة
 وان كان قادرا على الكتاب به عدا في ما يقول بعض ساعنا انه لا اعتبار بالاسان مع العدة على الكتاب
 لان الاسارة حجة ضرورية ولا ضرورية مع وجود الكتاب لانه حجة بينهما في الاسارة او كبت واما استواء
 فمن كل واحد منها حجة ضرورية الا ان الكتاب زاده بيان لم يوجد في الاسارة لانه يفهم المقصود
 منها ما سبهه خلاف الاسان ففيها نوع ابهام وفي الاسارة زاده امر لم يوجد في الكتاب لان
 الاسارة اقرب الى التعلق حرا بالاقلام فابعد **قوله** وكذلك الذي صحت يوما او يومين بعارض
 فكبت او اسارة في غير ذلك لم يثبت ذلك منه في سائر المصروفات لان اللفظ معناه فانه يمكن اعتقل
 لسانه مسببا لمض واصل هو نفس معتقل للسان **قوله** عنهم مذ بوجه وفيها مسئلة فان كانت
 المذ بوجه اكثر عرى فيها والكل ان كانت المسئلة اكثر او كانا نصفين لم يوكلا وهذا في حال الاختار وان
 عدا كذا نفس اما في حال الضرورة والكل سواء كانت المذ بوجه اكثر او كانا سواء او كانت المسئلة
 اكثر لان المسئلة محل عند الضرورة والمخاطبة او في ولكن مع هذا غير محرم في كل بوجه الى الخلال
 في الجملة فلا يصح تركه بلا ضرورة وقال السامعي في الحل لا يملك في حال الاختار وان كانت المذ بوجه اكثر
 لان السامعي في كل ضروري فلا يصح راسه الا عند الضرورة ولا ضرورة او الحال حال الاختار ولنا ان الخلية
 تقوم مقام الضرورة في اسات الاباحه لانا نعلم ان اسواق المسلمين لا يخلو من الحرام ومع هذا جاز الاسارة

بالسر وغيره اعيان الغالب وهذا لان العبد لا يمكن ان يكون الحر زعنه وسعدى الامساع عنه فصار عفووا
 دفعا للحج كالحجاسه العلية والاكتشاف العليل عتاف ما اذا احلظ الاواني والافل طاهر فانه
 لا يصح في سيم عندنا خلافا للسامعي وجده انه لان الرب يقوم مقام الماء فلا ضرر ان الى التحريم
 كذا مر في المتن

ثم سرح الهداية محمد بن محمد بن محسن بن يوسف
 على يد العبد الضعيف المذنب المحتاج الى رحمة ربه الغفور
 رمضان سنة الحافظ الامير
 في نصف صفر حرم الله المحرم والبطنة
 سنة سبع وثلثمائة
 والله اعلم بالصواب اليه المرجع والمآب



100
L

$\frac{1}{2}$

$\frac{1}{2}$

$\frac{1}{2}$